

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARIES



32101 010303194

Princeton University Library

This book is due on the latest date stamped below. Please return or renew by this date.

ILS 4/17/01

UMS 75338

JUN 15 2005

Blank rectangular area at the top of the page.

Large blank rectangular area in the center of the page.

# الشفاء

## للمنطق

### ١- المدخل

تصدير الدكتور طرحة حسين باشا

مراجعة الدكتور ابراهيم ممدكور

تحقيق الأستاذة: الأَب قنواقي - محمود الخضيرى - فؤاد الإهوانى

نشر وزارة المعارف العمومية

الإدارة العامة للثقافة

بمناسبة الذكرى الألفية للشيخ الرئيس

2266

.385

1983

juz' 1, qism 1

مكتبات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي

قم مقدسة - إيران ١٤٠٥ هـ

## الفهرس

صفحة	
(ز) ... ..	تصدير للدكتور طه حسين باشا
(١) ... ..	مقدمة الشفاء للدكتور ابراهيم مدكور
(١) ... ..	(١) الكتاب ومترلته
(٢) ... ..	١ - تسميته ونسبته إلى مؤلفه
(٣) ... ..	٢ - متى وكيف ألف ؟
(٥) ... ..	٣ - الشفاء في ضوء العصر والبيئة
(١٠) ... ..	٤ - موضوعه
(١٢) ... ..	٥ - أسلوبه ومنهجه
(١٧) ... ..	٦ - صلته بكتب ابن سينا الأخرى
(٢٣) ... ..	٧ - إلى أى مدى يعبر عن فلسفته ؟
(٢٦) ... ..	٨ - شرحه وترجمته
(٢٨) ... ..	٩ - أثره في العالم العربي
(٣١) ... ..	١٠ - امتداده إلى العالم اللاتيني
(٣٥) ... ..	(ب) منهج النشر
(٣٨) ... ..	١ - جمع المصادر
(٤٠) ... ..	٢ - النص المختار
(٤٢) ... ..	٣ - التعريف بما ينشر
(٤٤) ... ..	مقدمة المدخل للدكتور ابراهيم مدكور
(٤٧) ... ..	(١) إيساغوجي وأثره في العالم العربي
(٥١) ... ..	(ب) مدخل ابن سينا
(٥٢) ... ..	١ - المنطق والعلوم الأخرى
(٥٥) ... ..	٢ - موضوعه ومفتمته

صفحة	
(٦٠)	٣ — الفكر والنقطة ... ..
(٦٣)	٤ — الوجود الثلاثي للكليات ... ..
(٦٧)	(ج) المخطوطات التي قام عليها ... ..
(٦٨)	٢٤١ — بجيت و بجيت (هامش) ... ..
(٦٩)	٣ — دار الكتب ... ..
(٧٠)	٤ — دار الكتب (١) ... ..
(٧١)	٥ — سليمان (داماد) ... ..
(٧١)	٦ — عاشر ... ..
(٧٢)	٧ — على أميرى ... ..
(٧٢)	٨ — متحف بریطاني ... ..
(٧٣)	٩ — نور عثمانية ... ..
(٧٤)	١٠ — مكتب هندي ... ..
(٧٤)	١١ — ينى جامع ... ..

### المدخل

١	كلام الجوزجاني ... ..
٥	فهرس المدخل ... ..

### المقالة الأولى

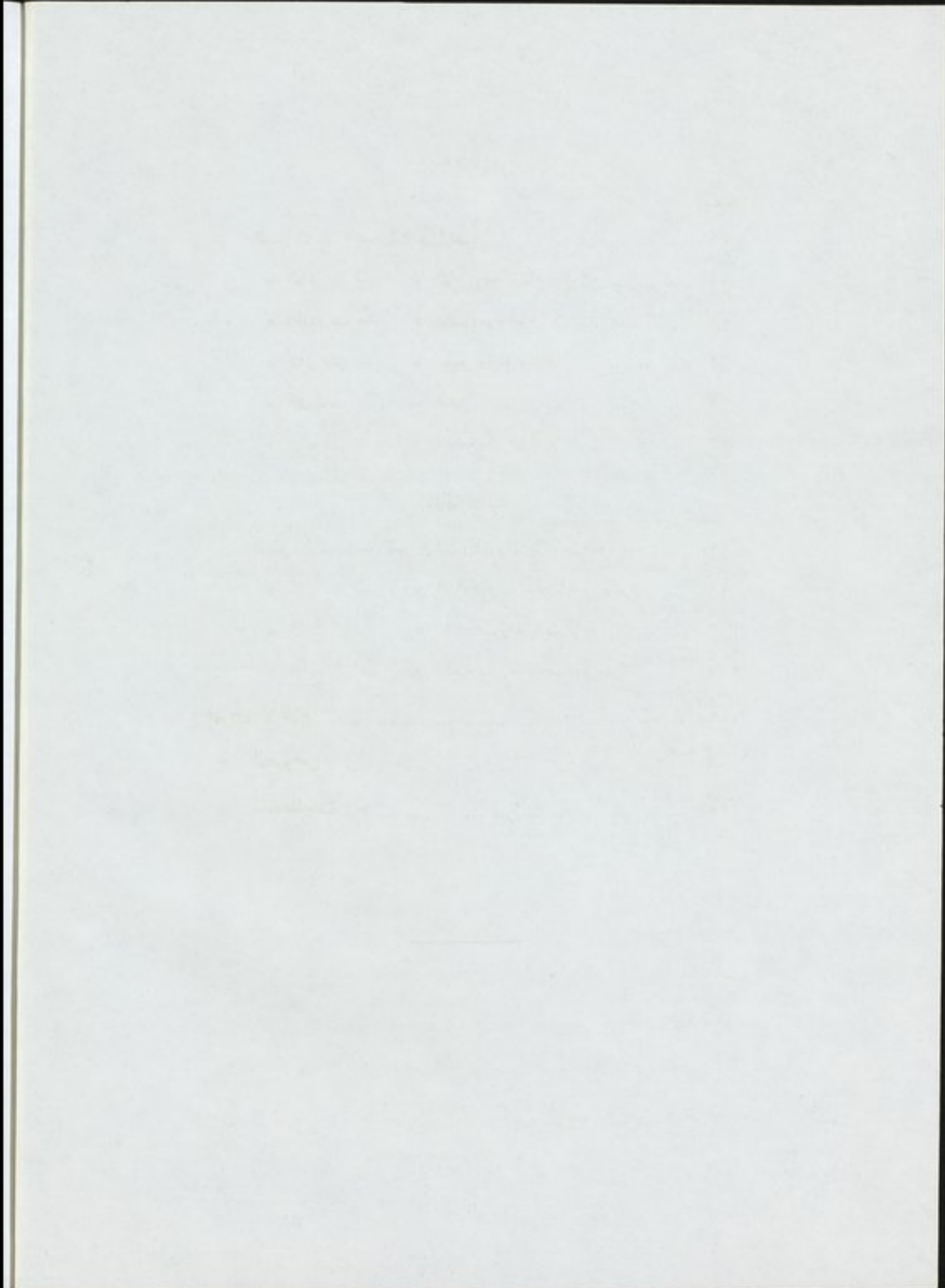
٩	الفصل الأول — فصل في الإشارة إلى ما يشتمل عليه الكتاب ... ..
١٢	» الثاني — » التنبيه على العلوم والمنطق ... ..
١٦	» الثالث — » منفعة المنطق ... ..
٢١	» الرابع — » موضوع المنطق ... ..
٢٤	» الخامس — » تعريف اللفظ المفرد والمؤلف ... ..
٢٣	» السادس — » تعقب ما قاله الناس في الدائق والعرضى ... ..
٢٧	» السابع — » تعقب ما قاله الناس في الدال على الماهية ... ..
٤١	» الثامن — » قسمة اللفظ المفرد الكل إلى أقسامه الخمسة ... ..



صفحة	
٤٧	الفصل التاسع — فصل في الجنس ... ..
٥٤	» العاشر — » النوع ووجه اقسام الكلى إليه ... ..
٥٩	» الحادى عشر — » تعقب رسوم النوع ... ..
٦٥	» الثانى عشر — » الطبيعى والعقل والمنطق ... ..
٧٢	» الثالث عشر — » الفصل ... ..
٨٣	» الرابع عشر — » الخاصة والعرض العام ... ..

### المقالة الثانية

٩١	الفصل الأول — فصل في المشاركات والمباينات بين هذه الخمسة ... ..
٩٨	» الثانى — » المشاركة والمباينة بين الجنس والنوع ... ..
١٠٣	» الثالث — » المشاركات والمباينات الباقية ... ..
١٠٩	» الرابع — » مناسبة بعض هذه الخمسة مع بعض ... ..
١١٣	فهرس الأعلام ... ..
١١٨	» النصوص ... ..
١٢٥	» المصطلحات ... ..



## تصدير

لحضرة صاحب المعالي الدكتور طه حسين باشا

حين تحدّث الناس عن الاحتفال بالعيد الألفى لأبي العلاء ، رأيت أن خير مشاركة تقدمها مصر في هذا الاحتفال، إنما تكون بإحياء ما وصل إلينا من آثار شيخ المعرّة، ونشره نشرًا علميًا محققًا. واقترحت ذلك على وزير المعارف في ذلك الوقت ، نجيب الهلالي باشا ، فأقرّ الاقتراح ، وألف لجنة لتنفيذه . وأمدّ هذه اللجنة بما احتاجت إليه من عون مادي ، فيسر لها البدء في مهمتها ، على رغم الظروف الحرجة التي كان العالم يعيش فيها في تلك الأوقات . واستطاع وفد مصر في حفل دمشق سنة ١٩٤٤ أن يقدم إلى المحتفلين السفر الأول من هذه المجموعة ، التي ما زال العمل فيها متصلًا إلى اليوم .

وحين تحدّث الناس عن الاحتفال بالعيد الألفى للشيخ الرئيس أبي علي ابن سينا ، كبير فلاسفة الإسلام غير منازع ، رأيت أن خير مشاركة تقدمها مصر في هذا السبيل ، يجب أن تكون كلّك المشاركة التي قدمتها مصر في عيد أبي العلاء ، فتحيي آثار الشيخ الرئيس ، كما أحيت آثار رهين المحبسين . وعرضت

(ح)

هذا الاقتراح على وزير المعارف في ذلك الوقت الأستاذ على بك أيوب ، فأقره ، وصنع صنيع نجيب الهلالي ، فألف لجنة لتنفيذه ، واستعد لإمدادها بما تحتاج إليه من العون والتأييد .

ولكنه ترك الوزارة قبل أن تتقدم اللجنة في عملها . وكتب على أن ألى شؤون وزارة المعارف ، فكان من أول ما فكرت فيه أن أتم العمل الذي بدأه سلفي على بك أيوب ، وأن أمد اللجنة بما كان يريد أن يمدّها به من المال والتشجيع ، وفاء للشيخ الرئيس ببعض حقه ، وأداء للواجب الذي لم تتح السياسة لعل على بك أيوب أن يؤدّيه .

وأنا أملى هذه السطور ، وباكورة هذا العمل الخطير بين يدي ، فأقول شكر يجب أن أقدمه ، وإنما يساق إلى هذا الوزير الكريم الذي دعى إلى الخير ، فلم تمنعه الخصومة السياسية من أن يجيب .

أما اللجنة التي نهضت بهذا العمل ، والتي ستمضي في النهوض به حتى تتم موفقة إن شاء الله ، فإنني أعرف أعضائها حق المعرفة : كلهم صديق لي ، وأكثرهم من تلاميذي القدماء . وليس منهم من يجب أن يشكر له الخير حين يحقق الخير ، وإنما هم من الذين يجدون الرضا وغبطة النفس وراحة الضمير في أداء الواجب والمشاركة في تحقيق المنفعة العامة . يرون ذلك حقا عليهم للعلم ، ويرون ذلك حقا عليهم للتعليم . وهم بعد هذا كله من الذين يؤثرون التراث الإسلامي بكل ما يملكون من قوّة وجهد ووقت . أنفقوا

في درسه شبابهم ، وهم ينفقون في إحيائه بياض أيامهم وسواد لياليهم . لا تصدحهم عن ذلك صعوبة ، مهما تكن ، ولا تردهم عن ذلك ظروف ، مهما يشتد حرجها . عاشوا للعلم وعاشوا بالعلم ، وعرفوا كيف يعيشون له وبه .

وقد كلفوا عملا مرهقا عسيرا ، فلم يضعفوا ولم يهنوا ، ولم يبطلوا ولم يترددوا ، وإنما استحبوا العمل لما يكافئهم من مشقة وجهد ، وأقدموا عليه غير حافلين بما سيكلفهم من عناء . قد كان كل شيء أمامهم عسيرا ، فكاتب "الشفاء" الذي كلفوا أن يبدعوا بنشره ، والذي هو أضخم آثار الشيخ الرئيس في الفلسفة ، وأنغمها وأبعدها صوتا في تاريخ الفكر الانساني ، كتاب كان الناس يتحدثون عنه فيكثرون الحديث ، ولكنهم لا يكادون يحققونه ولا يصورونه لأنفسهم ، فنسخه مفرقة في أقطار الشرق والغرب ، لا يكاد الباحثون يهتمون إليها . وما نشر منه في إيران ليس بذى خطر ، ولا غناء له فيما كانوا يحاولونه من إحياء هذا الكتاب على نحو يرضى البحث والباحثين . ولكنهم أقدموا ينهزون الفرص ، ويلتمسون النسخ . وأعانهم على ما أقدموا عليه هذا الجهد الخصب الذي بذلته إدارة الثقافة للجامعة العربية في جمع آثار ابن سينا ، من حيث استطاعت أن تجمعها .

ثم لم يكتف هؤلاء العلماء بما أتيج لهم من النص العربي في النسخ التي ظفروا بها ، وإنما بحثوا عما بقي من الترجمة اللاتينية

(٥)

القديمة لهذا الكتاب . واستقدموا إلى مصر الأنسة دلفرنى الفرنسية ،  
التي منحت إحياء هذه الترجمة شطرا عظيما من جهدها ونشاطها ،  
فعارضوا ما عندهم على ما عندها . وأطمعهم ذلك ، فأزمعوا  
أن يكسبوا لوطنهم مجد إحياء النص العربى ، والترجمة اللاتينية  
القديمة جميعا . وإذا العناية بهذا الكتاب لا تقتصر على مصر ،  
وإنما تتجاوزها إلى الخارج ، يشارك فيها العلماء على اختلافهم  
فى الجنس واللغة والدين ، لأن العلم لا يعرف اختلافا فى الجنس ،  
ولا اختلافا فى اللغة ، ولا اختلافا فى الدين .

وقدمضى منذ بدأ هؤلاء العلماء عملهم ما يقرب من ثلاثة أعوام ،  
وهم جادون لا يفترون ؛ يعملون مجتمعين ويعملون متفرقين ؛  
يعملون مقيمين فى مصر ويعملون مسافرين فى الخارج .

يظلون شتى فى البلاد وسرهم إلى صحرة أعيا الرجال انصداءها

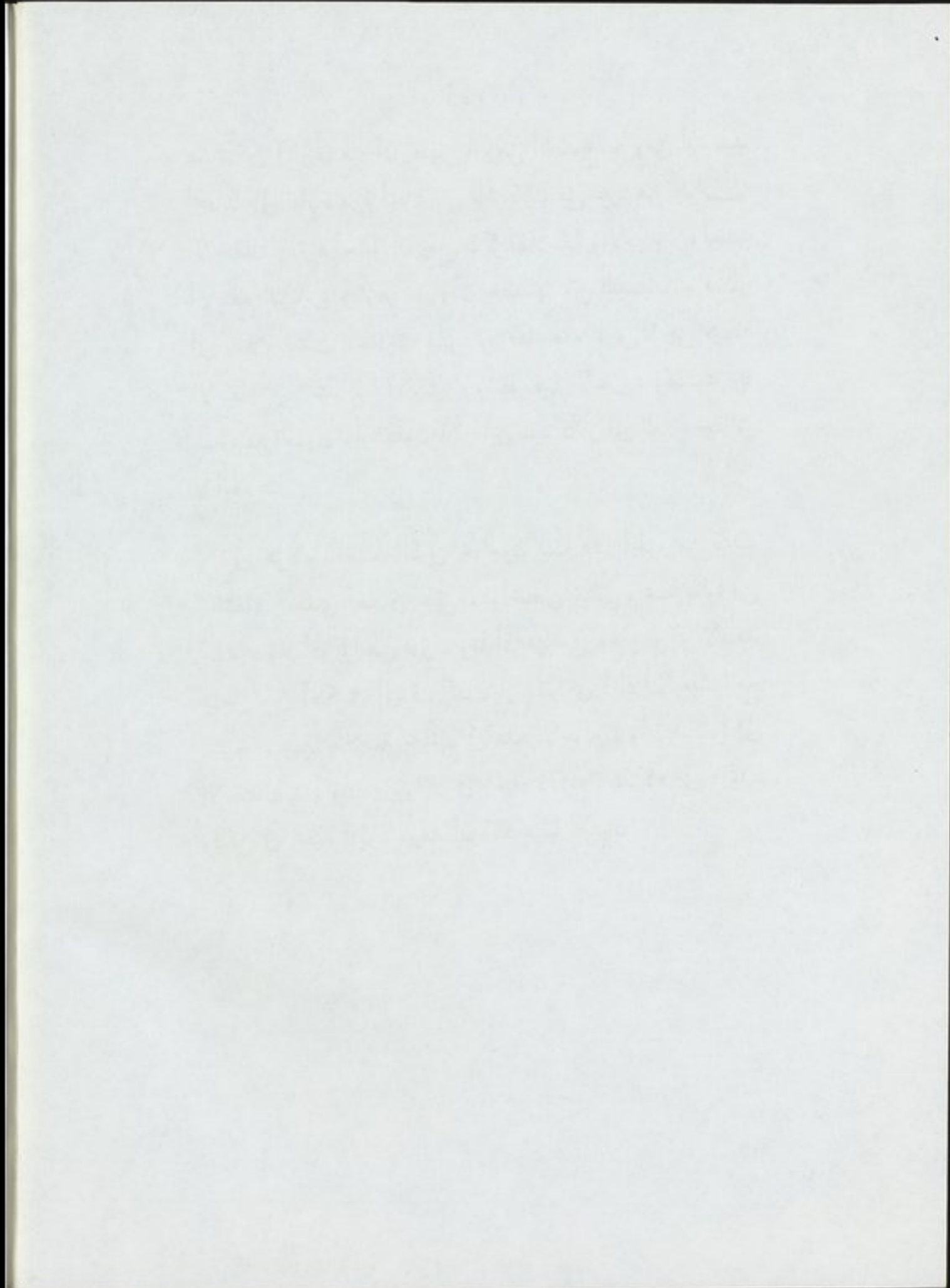
وهذه الصخرة هى صحرة العلم التى لا تزيدها الأحداث إلا  
صلابة ، ولا يزيدنها اختلاف الزمان والمكان إلا قوة على قهر  
الزمان والمكان .

وها هم أولاء يهدون إلى العلماء والباحثين فى أقطار الأرض  
الثمرة الأولى لجهدهم هذا القيم الخصب . وسيسعى بها ساعى مصر  
إلى الذين سيحتفلون بذكرى الشيخ الرئيس فى بغداد وفى طهران ،  
معلنا بذلك أن لوطنه مذهباً فى إحياء ذكرى الأدباء والفلاسفة ،

(ك)

هو تمكين آثارهم من أن تظهر ، ومن أن تضيع ، ومن أن تعيد أصحابها إلى الحياة مرة أخرى . تؤثر ذلك على غيره من ألوان الاحتفال : تراه أجدر أن يحیی ذكر الفلاسفة والأدباء ، وأجدر أن یفیع الناس بآثارهم ، وأن یعصمها من النسيان . فأثار أبي العلاء ليست أحاديث ليس وراءها غناء ، وإنما هي هذه الأسفار التي تمتد إليها الأيدي ، وتنظر فيها الأعين ، وتستمع بها القلوب والعقول ، وستكون آثار ابن سينا كأثار أبي العلاء حقائق لا أحاديث .

فإلى هؤلاء العلماء الذين يخرجون لنا هذا الجزء من كتاب "الشفاء" أهدي أصدق تحيتي ، وأخلص تهنيتي ، بما بذلوا من جهد ، وما أدركوا من فوز ، وما أذاعوا من نفع . وإني لأسعد الناس حين أفكر في أني قد أتحت لهم باقتراحي ذلك أن يعيشوا مع الشيخ الرئيس خلاصة حياتهم في هذه الأعوام ، وأن يسبقوا إلى الاحتفال به ، وأن يبرزوا لا في إحياء ذكره ، فذكره حي دائما ، ولكن في إحياء آثاره ، بعد أن كاد يميتها النسيان .





## مقدمة الشفاء

للدكتور ابراهيم مذكور

كُشِفَ في النصف الماضي من هذا القرن عن كثير من مخلفات التراث الإسلامي ، فأحييت معالمها وأخرجت للناس . وبُدِّلَ في هذا جهود طائفة ، وتضافر عليه باحثون مختلفون . ولكن لا تزال هناك مخلفات أخرى — ومخلفات عديدة — في حاجة إلى الكشف ، ولا تتردد في أن نعد من بينها ” كتاب الشفاء “ . ذلك لأن نصفه أو يزيد لا يزال مخطوطا ، وما طبع منه ليس من النشر المقبول في شيء ، على أنه نادر الوجود وكثيرا ما عز الحصول عليه<sup>(١)</sup> وقد آن الأوان لأن ينشر نشرًا كاملا وعلميا محققا .

ونشر كتاب كهذا يتطلب جهدا وزمنا ، ولا بد أن تتداول عليه أيدٍ مختلفة لذلك حرصنا على أن نبدأ فنعرِّف به ، ونرسم الخطوط الرئيسية لمنهج نشره .

### ( ١ ) الكتاب ومنزله

للكتب تاريخ تماريح الأشخاص ، وحياة لا تخلو من صعود وهبوط . ورب كتاب يولد ميتا ، وآخر تقدر له حياة طويلة عريضة . و” كتاب الشفاء “ من بين تلك الكتب ذات التاريخ الطويل ، فإن مولده يرجع إلى نحو خمسين وتسعمائة سنة خلت ، وليس حظه بأقل من طول أجله . وقد تكون هناك كتب أسن منه ، ولكنها لم تزد عليه في بعض العصور تأثيرا وتوجيها للأفكار . وفي تتبع هذا التاريخ الطويل ما يكشف عن أمور لها شأنها ، وما يعرفنا بهذا الكتاب أصدق تعريف .

(١) ص (٣٨)

## ١ - تسميته ونسبته إلى مؤلفه :

ليس بفريب أن يسمى طبيب أحد مؤلفاته "الشفاء" ، إنما الغريب أن يطلق هذا الاسم على مؤلف فلسفي ، بينما يختار لأعظم كتبه الطبية اسم "القانون" ولو عكس لكان الأمر أوضح. اللهم إلا أن يكون طب النفوس لديه ليس أقل شأنًا من طب الأجسام ، على أن طبه قد تأثر بفلسفته كما تأثرت فلسفته بطبه (١) . وقد وضع الآباء في تاريخ واحد تقريرا (٢) .

وفيا نعلم لم يسم كتاب عربي بهذا الاسم من قبل ، وبذا يمكن أن تعد هذه التسمية ابتكارا لأول مرة. وقد حاكها فيما يظهر مؤلف إسلامي آخر بعد ذلك بنحو قرن ، وأطلقها على كتاب مشهور في السيرة النبوية (٣) . وانتقلت أيضا إلى اللاتينية عن طريق العبرية في الغالب ، ولكن في شيء من التحريف ، فسموا ما عرفوه من "كتاب الشفاء" باسم « Sufficientia » (٤) .

ولا أظننا في حاجة إلى إثبات أن هذا الكتاب من تأليف ابن سينا وإملائه ، فتأيدته الجوزجاني خير شاهد على ذلك (٥) . والتواتر يؤيده إلى اليوم ، ولم توضع نسبة الكتاب إلى مؤلفه موضع الشك بحال ، بحيث إذا ما ذكر "الشفاء" ذكر معه ابن سينا دون تردد . وفوق هذا فالكتاب سينوي في أسلوبه وموضوعه ، فأسلوبه هو ذلك الأسلوب الذي ألفناه بوجه عام من الشيخ الرئيس والذي

(١) مذكور، في الفلسفة الإسلامية ، القاهرة ، ١٩٤٧ ، ص ١٦٢ - ١٦٣ وقد ألتز أخيرا الدكتور كامل بك حسين محاضرة عنوانها "نظرات في كتاب القانون لابن سينا" ، وهي تزيد هذا المعنى ، ويرى أن تشرق قريبا .

(٢) الففطلى ، تاريخ الحكماء ، ليسك ، ١٩٠٣ ، ص ٤٢٠ - ٤٢٢

(٣) فعنى بذلك كتاب "الشفاء في تعريف حقوق المصطفى" للفاضل عياض المتوفى سنة ٥٤٤ هـ ، الموافق ١٤٤٩ م .

(٤) M. Steinschneider, *Die Hebraischen, Uebersetzungen*, Berlin, 1893, (٤) p. 279.

من الغريب أن اللاتينيين ترجموا أول الأمر "كتاب الشفاء" على النحو الآتي: Liber asschiphā : ثم أهمل هذا واستعملت كلمة "Sufficientia" .

(٥) ص (٥) .

سنعرض له بعد قليل<sup>(١)</sup> . وموضوعه ينصب على ما يمكن أن نسميه الفلسفة السينوية في أوسع معانيها ، تلك الفلسفة التي عالجتها مؤلفات ابن سينا الأخرى ، على أن من بين هذه المؤلفات ما صرح باسم "الشفاء" نصا وأحال عليه<sup>(٢)</sup> .

## ٢ - متى وكيف ألف ؟ :

قد لا يكون ثمة كتاب في حجم الشفاء ألف في ظروف شبيهة بتلك الظروف التي ألف فيها ، فلم يحظ مؤلفه بالاستقرار الضروري لتصنيف والتبويب ، ومع ذلك أخرج على أدق ما تكون الكتب تنسيقا وترتبا . ولم ينعم بما ينبغي من هدوء وسكينة تمكن الباحث من أن يحلل ويعلل ، ويناقش ويفصل ، وإنما كتبه أو أملاه في مرحلة من أكثر مراحل حياته اضطرابا وقلقا . اتصل بالسياسة فشرب من حلوها ومرها ، واستوزر فنار عليه الجند ، وجلبت عليه الوزارة ما جلبت من أحقاد وخصومات<sup>(٣)</sup> . أملاه بين السفر والإقامة . داخل السجن وخارجه ، وكأنما كان يتحين فرص النملوة والانفراد ، فيسارع إليه ليقطع فيه شوطا .

ومن أغرب ما يلاحظ أنه كتبه جميعه - فيما عدا المنطق - وليس أمامه مصدر يرجع إليه ، ولا نص ينقل عنه ؛ اللهم إلا لوحات حصر فيها رؤوس المسائل ، وكان يرجع إليها من حين لآخر ليلتم الترتيب الذي ارتضاه . وإذا بدأ مسألة وفاها حقها من الشرح ، ثم انتقل إلى التي تليها ، وهكذا<sup>(٤)</sup> . والمنطق

(١) ص (١٤) .

(٢) ابن سينا ، منطق المشركين ، القاهرة ، ١٩١٠ ، ص ٤٤ ؛ وانظر هنا ، ص (٢١) .

(٣) الففلى ، تاريخ الحكماء ، ص ٤١٩ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٤٢٠ .

وحده هو الذى استطاع أن يضعه فى ضوء بعض المراجع ، بلغاء وقد حاكى فيه أكثر من غيره ترتيب القدامى (١) .

وليته استطاع أن يتم الكتاب دفعة واحدة ، أو على دفعات متلاحقة ، وإنما اضطر بالعكس أن يكتبه على مراحل متباعدة ، وفى ترتيب غير ترتيبه النهائى . فبدأ بالطبيعيات وانتقل منها إلى الإلهيات ، وبعد فترة غير قصيرة ألحق بهما المنطق ، ثم الرياضيات ، وختم أخيراً بكتابتى النبات والحيوان ، وهما جزءان من الطبيعيات . بدأه فى همدان ، وأتمه فى أصبهان ، وقضى فيما بين ذلك ما يزيد عن عشر سنوات (٢) . بدأه وقد أشرف على الأربعين ، فى سنّ النضج والكمال ، وفرغ منه وقد ناهز الخمسين (٣) .

وإذا عرفنا أنه لم يقصد همدان إلا سنة ٤٠٥ هـ ، ولم يرحلها إلى أصبهان إلا فى حدود سنة ٤١٤ هـ ، أمكن أن نحدد بوجه عام تاريخ تأليف "الشفاء" . ذلك أنه لم يبدأ فيه إلا بعد أن قضى فى همدان زمناً ، بعد توليته الوزارة للمرة الأولى وثورة الجند عليه . ولعل من أخصب مراحل تأليفه فترتين : أولاهما حين اختفى فى دار أبى غالب العطار على أثر وفاة شمس الدولة بن بويه أمير همدان ، سنة ٤١٢ هـ ، والثانية حين التجأ إلى دار العلوى بعد أن أفرج عنه من قلعة فردجان ، حوالى سنة ٤١٣ هـ (٤) . ولم يفرغ منه فى أصبهان إلا بعد أن أمضى بها بضع سنوات . وعلى هذا يمكننا أن نقرر أنه من مؤلفات العقدين الأولين من القرن الخامس الهجرى ( ويوافق ذلك أيضاً العقدين الثانى والثالث من القرن الثانى عشر الميلادى ) ، وأن آخر أجزاءه لم يتم إلا حوالى سنة ٤١٨ هـ .

(١) ابن سينا ، المدخل ، القاهرة سنة ١٩٥١ ، ص ٣ .

(٢) القفلى ، تاريخ الحكماء ، ص ٤٢٠ - ٤٢١ .

(٣) تختلف بهذا مع الجوزجاني الذى يذهب إلى أن "الشفاء" قد تم وسن ابن سينا أربعين سنة (المدخل ص ٣) ، وفى التواريخ والوقائع التى قدمناها ما يكفى لتقص ذلك .

(٤) القفلى ، تاريخ الحكماء ، ص ٤٢١ ؛ البيهقى ، تاريخ حكام الإسلام ، دمشق ١٩٤٦ ، ص ٦٣ .

ولا يذكر تأليف "كتاب الشفاء"، إلا ويذكر معه أبو عبيد الجوزجاني، فهو الذي دعا إليه ، وتولى ضبطه وقام بكتابة بعض أجزاءه ، وتدارسه مع التلاميذ وطلبة العلم بحضرة الأستاذ الرئيس ، وتولى حفظه بعد وفاته ، واضطلع بنشره ، ووضع له مقدمة تشرح كثيرا من الظروف التي تم فيها تأليفه ، ولا تزال هذه المقدمة جزءا منه لا ينفصل<sup>(١)</sup>. وقد كان من محبي الحكمة وطلابها، وما إن انتهى إليه خبر ابن سينا ومثله العلمية حتى سعى إليه . وفي جرجان التقى به سنة ٤٠٣ ، ولم يفارقه بعد ذلك أبدا ، حتى إنه كان يدخل السجن معه . وبذا لازمه في الخمس والعشرين سنة الأخيرة من حياته ، وشاءت الأقدار أن يلازمه بعد موته ، فدفن معه في قبره . وقد طلب إلى أستاذه أن يشرح كتب أرسطو ، فاعتذر له عن ذلك بضيق وقته ، واكتفى بأن يضع كتابا يورد فيه ما صح عنده من العلوم العقلية ، وعلى هذا الأساس قام "كتاب الشفاء"<sup>(٢)</sup>.

### ٣ - الشفاء في ضوء العصر والبيئة :

يحكم على الكاتب عادة في ضوء ما كتب ، وعلى الكتاب مقرونا إلى عصره وبيئته، وقد مكنتنا كتب ابن سينا المتداولة من أن نحكم عليه أحكاما شتى<sup>(٣)</sup>. ولا شك في أن "كتاب الشفاء" يلقى أضواء كثيرة على فلسفته ، بل وعلى حياته ؛ ذلك لأن هذه الحياة - بقدر ما يحكيه هو عن نفسه ويطمئنه تلميذه الجوزجاني ويضيفه أصحاب التراجم - لا تكشف تماما عن المعين الذي استقى

(١) ابن سينا ، المدخل ، ص ١ - ٤ .

(٢) القفطي ، تاريخ الحكماء ، ص ٤١٧ - ٤٢٦ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٤١٩ - ٤٢٠ .

منه ، ولا عن بعض العوامل التي أثرت فيه (١) . وكل ما يشار إليه أنه نشأ  
نشأة دينية في بيت إسماعيلي ، لحفظ القرآن ، وتعلم شيئا من علوم الفقه واللغة  
في سن مبكرة ، وبعد العاشرة أخذ يتروّد من العلوم العقلية كالحساب والهندسة  
والمنطق والفلسفة ، ولم يعرض للطب إلا في سن السادسة عشرة . وما إن بلغ  
الحادية والعشرين حتى بدأ يكتب ويؤلف ، وتابع الكتابة والتأليف إلى أن  
أخرج "الشفاء" (٢) .

فأين ذلك مما في هذا الكتاب من مادة غزيرة ، ودراسات متنوعة ، وإلمام  
بأكل صورة وصلت إليها الثقافة الفلسفية والعلمية لعهدنا ؟ أيمن أن يستمد هذا  
من ذلك الإعداد المبدئي الذي أشرنا إليه ، والذي توفر لكثيرين من معاصري  
ابن سينا ؟ أم من أساتذة تتلمذ لهم في صباه ، وهم أبو بكر الخوارزمي اللغوي  
وإسماعيل الزاهد الفقيه المتصوف ، وأبو عبيد الله الناتلي المتفلسف (٣) ؟ لسنا  
هنا إزاء أستاذية قوية كأستاذية أفلاطون أو أرسطو ، وإنما نحن أمام معلمين

(١) ترجم ابن سينا نفسه كما صنع ابن خلدون ، على غير عادة كثيرين من مفكري الإسلام ،  
ووصل ترجمته إلى الثالثة والثلاثين من عمره ، وأتم البقية تلميذه الجوزجاني ، وأظن أن البدء  
والنهاية إنما جاءا نزولا عند رغبة الأخير . ومهما يكن فهذه الترجمة بقسميها هي المنبع الأول الذي  
استقى منه أصحاب التراجم مادتهم .

(٢) ترجم لابن سينا كثيرون قديما وحديثا ، إن بالعربية أو بلغات أخرى ، ودون أن ندخل  
في تفاصيل ذلك نكتفي بأن نشير إلى أهم المصادر العربية القديمة ، وهي : الففطى ، تاريخ الحكام ،  
ص ٤١٣ - ٤٢٦ ؛ ابن أبي أصيبعة ، عيون الأنباء ، كنجسبرج ، ١٨٨٤ ، ج ٢ ، ص  
٢٠ - ٢١ ؛ ابن خلكان ، وفيات الأعيان ، القاهرة ١٢٩٩ ، ج ١ ، ص ١٩٠ - ١٩٣ ؛  
البيهقي ، تاريخ الحكام ، دمشق ١٩٤٦ ، ص ٥٢ - ٧٢ ؛ الشهرزوري ، روضة الأفراح ، ولا يزال  
مخطوطا ، وهو متم ولا شك لكاتب تراجم الحكام العربية ، وفيه خاصة فصلان غزيرا المادة : أحدهما  
عن ابن سينا ، والآخر عن السهروردي ، ونرجو أن ينشر قريبا .

(٣) الففطى ، تاريخ الحكام ، ص ٤١٣ - ٤١٤ ؛ ابن أبي أصيبعة ، عيون ، ج ٢ ،  
ص ٢ - ٣ .

متواضعين يقول ابن سينا عن أبرزهم ، وهو الناتلي : « وكان أى مسألة قالها أتصورها خيرا منه ، حتى قرأت ظواهر المنطق عليه ، وأما دقائقه فلم يكن عنده منها خبر (١) » .

إن "كتاب الشفاء" ، يملى علينا درسا آخر ، وهو أن ابن سينا قرأ ، وقرأ كثيرا ، قرأ كل ثمار الثقافة العربية والفارسية الهامة التي عرفت في عصره ، وما أكثرها : بقاء نسيج وحده وصنيع درسة وتأمله . وقد توفرت له أسباب القراءة في العشرين سنة الأولى من حياته : كفله فيها أبوه ووقاه مؤنة الكسب وطلب العيش ، فتفرغ للبحث والدرس في ذكاء نادر ، وذاكرة عجيبة ، ولوع بالقراءة وسرعة فيها مدهشة . فما كان ينام من الليل إلا أقله ، ولا يشتغل في النهار بغير العلم والقراءة (٢) . وما كان يبدأ كتابا إلا أتمه ، مستعينا بما عليه من شروح وتعليقات . وقد انتهى به تخصصه وخبرته إلى أنه لم يكن في حاجة أن يقرأ الكتاب تباعا ، بل كان يقصد إلى مواضعه الصعبة ومسائله المشككة ، فينظر ما قاله مصنفه فيها ، ويتبين مرتبته في العلم ودرجته في الفهم (٣) .

ولم تكن الكتب عزيزة المنال حين ذلك ، فقد كانت سوقها رائجة ، ورغبة أهل خراسان وفارس في اقتنائها عظيمة (٤) . وكان ابن سينا من بيت علم يعنى بالتحصيل وشراء الكتب وجمعها . على أنه لم يقنع بمكتبته الخاصة بل ضم إليها مكتبة أخرى من أعظم المكتبات في ذلك التاريخ ، ونعنى بها مكتبة نوح بن منصور سلطان بخارى ووريث مجد الدولة الساسانية ، فقد أتت له

(١) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٣ ، القفطى ، تاريخ الحكا ، ص ٤١٤ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٤١٥ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٤٢٢ .

(٤) ومن أمثلة ذلك ما يحكيه ابن النديم من أن خراسانيا اشترى شرح الإسكندر الأفروديسي "للبياع الطيبى" و"لكتاب البرهان" بثلاثة آلاف دينار (الفهرست ، القاهرة ، ١٣٤٨ ، ص ٣٥٤) .

فرصة الالتحاق بحاشيته ، والاشتراك في مداواته من داء حار فيه الأطباء. وأضحى أنيرا لديه ، بحيث مكَّنه من زيارة مكتبته والاطلاع على ما فيها من تحف ونفائس<sup>(١)</sup> . فوقف فيها على ما لم يقع اسمه لكثيرين من كتب الأوائل ، وما لم يره هو من قبل ولا من بعد . وما أسرع ما أقبل على هذه الكتب ، فقرأها وظفر بفوائدها ، وعرف مرتبة كل رجل في علمه<sup>(٢)</sup> .

من هذه القراءة الواسعة البصيرة خرج بعد الهضم والتمثيل ”كتاب الشفاء“ ، فبدأ فيه جانب التأثر والتأثير ، والأخذ والابتكار ، والتقليد والتجديد . وإذا كان ابن سينا — على عادة كثير من مؤلفي الإسلام — ضنينا بذكر مصادره ، فإن الاطلاع على كتابه هذا يكشف عن تلك المصادر ، التي أشار إلى بعضها في المقدمة إشارة مجملة<sup>(٣)</sup> . ومن ذا الذي يقرأ أجزاءه الفلسفية مثلا ولا يلمح أرسطو وشراحه مائتين ؟ فيرى أقوالهم وقد عرضت بنصها أحيانا بحيث يمكن ردها إلى أصولها ، أو نوقشت مناقشة تدل على ما دار حولها من خلاف في عهد ابن سينا أو قبله .

ولقد عرض الباحثون للقرن الرابع الهجري ، وعدَّوه العصر الذهبي في تاريخ الدراسات العقلية الإسلامية . فاستقام لعلم الكلام أمره بعد محنة خلق القرآن ، واسترد اعتباره على يدي الأشعري . وسمما التصوف إلى القمة ، فانتقل من النسك والزهادة إلى شرح أحوال النفس ومقامات العارفين ، والقول بالاتحاد ونزول اللاهوت في الناسوت كما كان يذهب الخلاج . وأخذت الفلسفة الإسلامية تستكمل أسسها ومبادئها بما أضافه إليها الفارابي من عمق

---

(١) القفلى ، تاريخ الحكماء ، ص ٤١٦ — ندع جانبا ما أثير حول حريق هذه المكتبة واتهام ابن سينا بذلك .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) ابن سينا ، المدخل ، ص ١١ .



وتحديد وتوفيق وتنسيق . وبلغ الطب غايته ، فلم يقف عندما دونه أبقراط وجالينوس ، بل شاء الرازي أن ينذيه بتجاربه الشخصية ودرسه المستقل . وخطا الفلك والرياضة خطوات فسيحة ، ويكفي أن يذكر البيروني ومؤلفاته للتدليل عليها .

ويمكن أن يقال بوجه عام إذا كان المسلمون في القرنين الثاني والثالث للهجرة قد شغلوا بنقل العلوم الأجنبية وتفهمها ، فإنهم كانوا في القرن الرابع يدرسون بأنفسهم ولأنفسهم ، وانتقلوا من الجمع والتحصيل إلى الإنتاج الشخصي . وقد استوعبت ترجمتهم آثار الثقافات الأخرى الفلسفية والعلمية الهامة على اختلافها ، من يونانية وفارسية وهندية . وإذا قصرنا حديثنا على الفلسفة أمكننا أن نلاحظ أن العرب ، إلى جانب ما وصلهم من شذرات عن الفلاسفة السابقين لسقراط ، ترجموا أهم المحاورات الأفلاطونية ، وهي الجمهورية ، والنواميس ، وطياوس ، والسوفسط ، وبوليطيق ، وفادن ، ودفاع سقراط<sup>(١)</sup> . وكانت العناية بأرسطو بالغة ، فبحثوا عن مؤلفاته ، وترجموها في عناية تامة ، وتوفر لهم منها عدد غير قليل ، وخطب بها بعض مؤلفات موضوعة نسبت إليه خطأ<sup>(٢)</sup> .

ولكى يفهموا المعلم الأول فهما حقا ، كان لابد لهم أن يستعينوا بشراحه من المشائين الأول كثاوفرستس والإسكندر الأفروديسي ، وقد ترجم لهما أكثر من شرح ، وخاصة للثاني الذي كان له أثر واضح في بعض النظريات الفلسفية الإسلامية . وكان ابن سينا يعتد بآرائه اعتدادا كبيرا ، ويسميه

(١) مذكور ، المصادر الإغريقية للفلسفة الإسلامية ، مجلة الرسالة ، ١٩٣٥ ، العدد ٢٩٥ ، ص ٦٩٤ — ٦٩٧ . حرصت على أن أقدم أسماء هذه المحاورات كما كان يطلقها العرب .

(٢) المصدر نفسه .

«فاضل المتأخرين»<sup>(١)</sup>. وإلى جانب الإسكندر هذا ينبغي أن نضع شراح مدرسة الإسكندرية ، وفي مقدمتهم فرفور يوس ، وثامسطيوس ، وسمبليقيوس ، ويحيى النحوى . فترجم كثير من شروحهم ، وكان أثرهم في العالم الإسلامى أشد عمقا أحيانا من أثر المشائين الأول<sup>(٢)</sup> .

نقلت هذه الكتب والشروح إلى العربية ، وتداولها مفكرو الإسلام فيما بينهم ، وكثرت تداولها ومناقشتها والتعليق عليها في القرن الرابع الهجرى . في هذا الجو وفي قلب هذه الحركة الفكرية نشأ ابن سينا ، ولد وترعرع في آخريات القرن الرابع الهجرى ، فأفاد من كل ما يحيط به من مدارس ومؤلفات . وأنتج وألف ، بقاء إنتاجه متمشيا مع هذه الحركة المتشعبة الأطراف . وإذا كان كتابٌ يحمل شارة عصره ، فإنَّ «الشفاء» من أدل الكتب على ما كانت عليه الحياة العقلية في القرن الرابع الهجرى خصبا وغزارة مادة . وإذا كنا لم نعتز بعد على كثير من شروح أرسطو التي ترجمت إلى العربية ، فإنه يُثبت بجلاء أنها كانت مقروءة ومتداولة ، وأنها تكون لبنة هامة في بناء الفلسفة الإسلامية . وطالما لم تدرس هذه الشروح الدرس الكافي ، فإنَّ من العسير أن نميز في دقة بين ما في هذه الفلسفة من جديد وقديم .

#### ٤ — موضوعه :

يحدد ابن سينا موضوع كتابه ، فيقول إن غرضنا منه « أن نودعه لباب ما تحقناه من الأصول في العلوم العقلية المنسوبة إلى الأقدمين ، المبنية على النظر المرتب المحقق ، والأصول المستنبطة بالأفهام المتعاونة على إدراك الحق المجتهد

(١) Madkour, *L'Organon d'Aristote dans le monde arabe*, Paris, 1934, p. 37 .

(٢) مذكور ، المقال السابق ، مجلة الرسالة ، ص ٦٩٦ — ٦٩٧ .

فيه زمانا طويلا... ، وتحريت أن أودعه أكثر الصناعة<sup>(١)</sup> . ثم يضيف :  
«ولا يوجد في كتب القدماء شيء يعتد به إلا وقد ضمناه كتابنا هذا ، فإن لم يوجد  
في الموضوع الجارى بإثباته فيه العادة ، وجد في موضع آخر رأيت أنه أليق به<sup>(٢)</sup>» .

وفي الحق أن الكتاب شامل شمولاً لانظيره فيما وصلنا من كتب فلسفية ،  
فهو ينقسم إلى أربع جمل رئيسية : المنطق ، والطبيعات ، والرياضات ،  
والإلهيات ، وتحت كل جملة فنون ، وكل فن مقالات ، وكل مقالة فصول<sup>(٣)</sup> .  
هذا هو التقسيم في عمومه ، أما تفاصيله فقتشمل على دراسات متنوعة وعلوم  
متعددة . فتحت المنطق نجد الخطابة والشعر ، على نحو ما كان يتصور المناطقة  
في ذلك العهد ، وإن كانا ألقى بالأدب والبلاغة<sup>(٤)</sup> . وتحت الطبيعات نرى ،  
إلى جانب قوانين الحركة والتغير ، مواد متباينة جمعت في صعيد واحد ، وأخصها  
علم النفس ، والحيوان ، والنبات ، والجيولوجيا . وتحت الرياضيات تدرس  
الهندسة ، والحساب ، والموسيقى ، وعلم الهيئة . وتحت الإلهيات يعرض مع  
الفلسفة الأولى شيء من السياسة والأخلاق .

وتمشى هذا الاستيعاب مع ذلك التقسيم التقليدي للعلوم الفلسفية الذي أخذ  
به ابن سينا ، والذي يصعد إلى أرسطو . وملخصه أن هذه العلوم تنقسم إلى  
شعبتين : نظرية وعملية ، وتشمل الشعبة النظرية الطبيعة ، والرياضة ، والميتافيزيقى .  
وتشمل الشعبة العملية ، الأخلاق ، وتدير المنزل ، والسياسة<sup>(٥)</sup> . بيد أن فيلسوفنا

(١) ابن سينا ، المدخل ، ص ٩ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٩ - ١٠ .

(٣) الأب فتواتي ، مؤلفات ابن سينا ، القاهرة ، ١٩٥٠ ، ص ٣٠ - ٦٦ .

(٤) Madkour, *L'Organon* pp. 10-13,

(٥) مذكور ، في الفلسفة الإسلامية ، ص ١٦٩ . وقد التزم ابن سينا هذا التقسيم بوجه عام ،

وإن أدخل عليه مرة شيئاً من التغير ( منطلق المشرقين ، ص ٧ - ٨ ) .

عنى بالرياضة عناية لانجدها عند أرسطو، فوقف عليها جملة من حمل "الشفاء"  
الأربع ، وعالجها في رسائل أخرى متفرقة (١) .

وقد أدرك أنه لم يدرس علم الأخلاق والسياسة في "الشفاء" الدرس الكافي،  
وهما جزءان هامان من الفلسفة العملية . فوعد بأنه سيعالجهما في استقلال ،  
وسيصنف فيهما كتابا جامعا مفردا (٢) . والواقع أن ابن سينا لم يشغل كثيرا بالعلوم  
السياسية ، وكأنما صرفته السياسة العمالية عن الفلسفة السياسية (٣) . ولم يكن  
حظ الأخلاق لديه بأعظم من حظ السياسة ، ولعل البحوث التصوفية حلت  
عنده محل علم السلوك .

ومهما يكن فإن "كتاب الشفاء" أشبه ما يكون بدائرة معارف استوعبت العلوم  
العقلية على اختلافها ، فسبق دوائر المعارف الحديثة بنحو ستة قرون . وإذا  
كانت هذه قد امتازت بكثرة فنونها وتعدد موضوعاتها ، فإنه يعد بسهولة دائرة  
معارف ملائمة لعصره . وأغرب ما فيه أنه إنتاج رجل واحد ، في حين أن  
دوائر المعارف منذ "ديدرو" إلى اليوم يتضافر عليها باحثون كثيرون .

#### ٥ - أسلوبه ومنهجه :

تعلم ابن سينا العربية في سن مبكرة ، وأجادها إجادته للغارسية ، شأن كثير  
من مفكرى الفرس في عصره . وكان يكتب ويؤلف باللغتين في يسر وطلاقة ،  
وإن كان إنتاجه بالعربية أغزر وأعظم . وكان لتمكنه منهما أثر فيما حاوله

(١) فنوائى ، مؤلفات ابن سينا ، ص ٢٢٦ - ٢٣٤ .

(٢) ابن سينا ، المدخل ، ص ١١ .

(٣) Madkour, *La place d'Al-Fārābī dans l'école philosophique musulmane*, Paris, 1934, p. 182 note 5.

من مقارنات وموازنات لغوية لا تخلو من طرفية (١) . ولو تعلم السريانية  
واليونانية لكان لها شأن في دراساته العلمية والفلسفية .

وقد كتب بالعربية شعرا ونثرا ، ومعظم ما وصلنا من شعره إنما هو من ذلك  
الشعر التعليمي ، الذي يُحرّص فيه على أداء المعنى واستكمال الحقائق أكثر مما يحرص  
على جزالة اللفظ وسمو التركيب ، ومن أوضح أمثله عينيته المشهورة في النفس (٢) .  
على أنه خلف لنا بعض الأبيات والقصائد في الحكم والأمثال وبكاء الديار ،  
ولا تخلو من جمال وحسن صنعة ، وإن كانت جميعها دون الجودة وإلى  
التوسط أقرب (٣) .

وأما نثره فسهل واضح مرسل بوجه عام ، وفيه تعقيد أو غموض أحيانا ،  
فيطيل الجملة ويعيد الضمائر إلى مراجع مختلفة . إلا أن غموضه لا يذكر في شيء ،  
بجانب ما يلحظ في أسلوب الفارابي مثلا ، خصوصا إذا عرفنا أنه كان هناك  
مذهب خاص في تلك العصور يرمي إلى ستر الأفكار الفلسفية وحجبها عن العامة  
والدهماء (٤) . وإذا كان الغزالي يعد من أوضح كبار مفكري الإسلام أسلوبا ،  
فإنه لا يمتاز في هذا على ابن سينا كثيرا . وكما جر هذا الوضوح على الشيخ  
الرئيس وعلى الفلاسفة والفلاسفة جميعا فيما بعد من نقد وحملات .

وقد يرؤى فيلسوفنا أحيانا فيما يكتب ، ويحفل بما ينشئ ، فينتهي إلى أسلوب  
سام ممتاز فيه روعة وجمال . وخير شاهد على ذلك كتاب "الإشارات والتنبيهات" ،

(١) Madkour, *L'Organon*, p. 161.

(٢) من أشهر قصائده ، وعليها شروح عدة لا يزال معظمها مخطوطا ، وقد طبعت غير مرة وترجمت  
إلى التركية والفرنسية (قنوات ، مؤلفات ابن سينا ، ص ١٥٢ - ١٥٥) ، وما أحوجها إلى نشر  
وتعليق جديدين يستعان بهما بالمخطوطات الموجودة .

(٣) ابن أبي أصيبعة ، عيون الأنبا ، ج ٢ ، ص ١١ - ١٨ .

(٤) Madkour, *La place d'Al-Fārābī*, pp. 24-25.

وخاصة الأنماط الثلاثة الأخيرة منه ، ففيها تنبيهات وخواتيم يجحد المرء لذة في أن يقرأها ويقرأها غير مرّة (١) . وقد يتأنق فيسجع ويعنى نوعا بالصناعة اللفظية ، على نحو ما يلحظ في "رسالة الطير" و "رسالة القدر" (٢) .

و "كتاب الشفاء" ألصق بأسلوب ابن سينا العام والدارج المألوف ، ويبدو ذلك باطراد في الكتاب جميعه ، فليس ثمة تباين ولا تفاوت في أسلوبه على طوله وكثرة أجزائه . وهو يدل دلالة واضحة على تمكن مؤلفه من العربية ، وقدرته على أن يؤدي بها أدق الأفكار وأعقدها . وقل أن يلجأ لبعض الألفاظ الأجنبية من فارسية أو يونانية ، اللهم إلا إن أضحت مصطلحات تقررت من قبل في الاستعمال .

وأما منهجه فيقوم على ذلك العرض المتصل المحكم الترتيب والتبويب ، فيقسم — كما قدمنا — الفن إلى مقالات ، والمقالة إلى فصول . وفي الفصل الواحد يسير سيرا منطقيا منتظما ، من المقدمات إلى نتائجها . ويولع ولوعا كبيرا بما يسمونه القسمة العقلية . فيضع الأحكام والآراء بين طرفين أو أطراف متقابلة ، يناقشها طرفا طرفا حتى ينتهي إلى الهدف المقصود ؛ وكأنما يخرج من قسمة ليدخل في أخرى (٣) .

ولا يتشبه مطلقا بالمباحكات اللفظية ، بل ينفر منها ويقصد إلى المعنى ، ويصوب إليه رأسا . وهاهو ذا يقول : « واجتهدت في اختصار الألفاظ جدا ومجانبة التكرار أصلا ، إلا ما يقع خطأ أو سهوا ، وتنكبت التطويل في مناقضة

(٢) ابن سينا ، الإشارات والتنبيهات ، ليدن ، ١٨٩٢ ، ص ١٩٠ — ٢٢٢ .

(٣) ابن سينا ، جامع البدائع ، القاهرة ، ١٩١٧ ، ص ١١٤ — ١١٩ ؛ رسالة القدر ، ليدن ، ١٨٩٩ .

(١) انظر مثلا المدخل ، ص ١٢ — ١٤ .

مذاهب جليلة البطلان أو مكفية الشغل بما تقرره من الأصول ، ونعرفه من القوانين « (١) .

وَجَدَ لَهُ مُلْزِمٌ قَوِيٌّ يَسُدُّ بِهِ عَلَى خِصْمِهِ الْأَبْوَابَ ، وَمَا أَشْبَهَهُ أَوْ مَا أَشْبَهَ الْجِدْلَ الْمُدْرَسِيَّ الَّذِي أَلْفَ فِي الْقُرُونِ الْوَسْطَى الْمَسِيحِيَّةِ بِهِ ، وَكُلَّ ذَلِكَ لِتَمَكُّنِهِ مِنْ مَنْطِقِ أَرِسْطُو وَتَمَكُّنِ هَذَا الْمَنْطِقِ مِنْهُ . وَقَدْ يَكُونُ هَذَا الْجِدْلُ شَاقًا وَعَنِيفًا أحيانًا ، وَقَدْ يَعْزِزُ عَلَيْنَا أَنْ نَسْتَسَيِّغَهُ ، إِلَّا أَنَّهُ كَانَ ضَرُورَةً مِنْ ضَرُورَاتِ الْبَحْثِ الْعَقْلِيِّ فِي ذَلِكَ التَّارِيخِ . وَمِنْ هُنَا يَقُولُ الشَّهْرِسْتَانِيُّ : «إِنْ طَرِيقَةُ ابْنِ سَيْنَا أَدَقُّ عِنْدَ الْجَمَاعَةِ ، وَنَظَرُهُ فِي الْحَقَائِقِ أَغْوَصٌ» (٢) .

وعلى هذا ليس "الشفاء" شرحا لأرسطو — كما كان يظن — على نحو شروح ابن رشد والقديس توماس الأكويني ، وإنما ضمنه ابن سينا ما ارتضاه من مباحث ونظريات في استيعاب وشمول تام ، مرجحا ما يرى ترجيحه ، أو رافضا ما يرى رفضه . وقد يعرض لآراء الآخرين ويناقشهم دون أن يشير إلى أسمائهم أو إلى المصادر التي أخذ عنها (٣) . وهو بلا نزاع خير من يصف كتابه ، فيقول في مقدمته : «استقام آخره على جملة اتفقت عليها أكثر الآراء ، وهجرت معها غواشي الأهواء ، وتحريت أن أودعه أكثر الصناعة ، وأن أشير في كل موضع إلى موقع الشبهة ، وأحاطها ببايضاح الحقيقة بقدر الطاقة ، وأورد الفروع مع الأصول إلا ما أثنى بانكشافه لمن استبصر بما نبصره ، وتحقق ما نصوره ، أو ما عُرِبَ عَنْ ذِكْرِي وَلَمْ يَلْحَ لِفِكْرِي» (٤) .

(١) المصدر نفسه ، ص ٩ .

(٢) الشهرستاني ، الملل والنحل ، القاهرة ، ١٣٢٠ هـ ، ج ٣ ، ص ٩٣ .

(٣) انظر مثلا ، المدخل ، ص ١٥ — ١٦ ، ٢٣ — ٢٤ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٩ .

ويظهر أن هذه المقدمة لم تكن في متناول رجال القرون الوسطى المسيحية في يسر ، ولم يستوعبوا "الشفاء" بحيث يستطيعون أن يدركوا أنه دراسة شخصية لا مجرد شرح وتعليق . ولم ينفوا أيضا في وضوح على مقدمة الجوزجاني التي جاء فيها على لسان ابن سينا : «أما الاشتغال بالألفاظ وشرحها فأمر لا يسعه وقتي ولا تنشط له نفسي . فإن فنعم بما يتيسر لي من عندي ، عملت لكم تصنيفا جامعا على الترتيب الذي يتفق لي<sup>(١)</sup>» . ذلك لأن هاتين المقدمتين ارتبطتا بالمدخل ، وكان أقل "أجزاء الشفاء" المترجمة إلى اللاتينية تداولوا . هذا إلى أن نسخه المتداولة لم تكن جميعها مستوعبة ، وليس فيما وصلنا منها إلا اثنتان فقط هما اللتان تشتملان على هاتين المقدمتين .

وروجر بيكون هو الذي استطاع خاصة أن يتبين حقيقة الكتاب ، ويدرك أنه عرض طليق لفلسفة ابن سينا ، دون تقييد بنص ثابت أو أصل معين ، ولعله وقف على المقدمتين السابقتين<sup>(٢)</sup> . ولم يقف الأمر عند المدرسين ، بل امتد إلى التاريخ المعاصر ، فرأينا "مهرن" في أحراريات القرن الماضي يعود إلى القول بأن "الشفاء" مجرد شرح لأرسطو ، وفي نشر هذا الكتاب ما يقضى على كل ذلك<sup>(٣)</sup> .

على أن هذا ليس معناه أن ابن سينا لم يتأثر بأرسطو في كتابه هذا ، بل بالعكس تأثر به كل التأثر ، وعول عليه التعويل كله ، فحكاكه في ترتيبه ، واستمد منه مواد كثيرة ، ولا يتردد في أن يصرح بذلك ، فيقول : «ولما افتتحت هذا الكتاب ابتدأت بالمنطق ، وتحررت أن أحاذي به ترتيب كتب صاحب

(١) المصدر نفسه ، ص ٢ .

(٢) Nallino, *Filosofia "orientale" od "illuminativa" d'Avicenna*, dans *Rivista del. Stud. orie.*, Roma, 1925, Vol. X, Fasc. 4, pp. 433-467; الدكتور بدوي ، التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية ( حيث توجد ترجمة كاملة لقال السابق ) القاهرة ، ١٩٤٦ ، ص ٢٤٥ — ٢٩٦ .

(٣) Bouyges, *Roger Bacon a-t-il lu des livres arabes*, dans *Arch. d'hist. doct.*, Paris, 1930, t. v., p. 312; Mehren, *Muséon*, 1883, t. II, p. 464, 1885, t. IV, p. 494.



المنطق، وأوردت في ذلك من الأسرار واللطائف ما تخلو عنه الكتب الموجودة، ثم تلوته بالعلم الطبيعي، فلم يتفق لي في أكثر الأشياء معاذة تصنيف المؤتم به في هذه الصناعة وتذاكيره»<sup>(١)</sup>. إلا أنه تأثر أيضا بشراح أرسطو السابقين من مشائين وإسكندريين، واعتنق آراء أفلاطونية ورواقية، وخضع لما خضعت له الثقافة الإسلامية عامة من عوامل ومؤثرات. وكثيرا ما تبسوا الفلسفة الأرسطية في "الشفاء" معدلة أو مشوبة بأفكار أخرى، تمشيا مع النزعة التوفيقية التي سادت الفلسفة الإسلامية جميعها، هذا إلى أن القسم الرياضي في هذا الكتاب لا يمت لأرسطو بأية صلة<sup>(٢)</sup>.

#### ٦ - صلته بكتب ابن سينا الأخرى :

وضع ابن سينا ما يزيد على مائتي مؤلف، بين رسائل وكتب مطولة أو متوسطة أو مختصرة<sup>(٣)</sup>. ومن حسن الحظ أن غالبيتها العظمى وصلت إلينا، وإن كان كثير منها لا يزال مخطوطا. وينصب نحو ثلثها على الدراسات الفلسفية من منطق، وطبيعة، وعلم نفس، وميتافيزيق، وتصوف، وأخلاق، وسياسة. ولاشك في أن "الشفاء" و"النجاة" و"الإشارات" أهم مؤلفات هذه المجموعة<sup>(٤)</sup>.

(١) ابن سينا، المدخل، ص ١١ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) يصعد الأب فنواقي بمؤلفات ابن سينا إلى نحو ٢٧٠ مؤلفا، إلا أن منها ما هو مكرر الاسم فيما يظهر، وما هو مكرر بين العربية والفارسية (مؤلفات ابن سينا، ص ١٤٩، ١٦٦، ١٦٧، ٢٤٩، ٢٥٢، ٢٥٨) . على أن حصره هذا لا يزال مؤقنا، ولن يكون نهائيا إلا يوم أن تنشر مخطوطات ابن سينا جميعها وتحقق .

(٤) تصالج مؤلفات ابن سينا الفلسفية الأخرى في أغلبها جزءا أو أجزاء من فلسفته، وقد ظهر كثير منها قبل ظهور "الشفاء". لذلك لم نشأ أن ندخلها في المقارنة، واكتفينا بقصرها على الكتب المتداولة الكبرى، أو على كتب أخرى كانت صلتها "بالشفاء" محل أخذ ورد .

والصلة بين "الشفاء" و "النجاة" وثيقة ، قاما على أساس مشترك ، وفكر فيهما معا . وذلك أن الفكرة الرئيسية التي بنى عليها "الشفاء" من استيعاب المنطق والطبيعة والرياضة والعلم الإلهي ، هي نفسها التي اعتمد عليها "كتاب النجاة" . فهو يحتوي على أربعة أقسام تقابل جمل "الشفاء" الأربع ، والفصول في الكنايين متشابهة في ترتيبها وتناسقها ، بل منها ما هو مكرر بنصه وفصه (١) . وكل ما بينهما من فارق يتلخص في أن "الشفاء" يلم بالأصول والفروع ، ويحقق رغبة المتخصصين والمتبحرين ، في حين أن "النجاة" «يشتمل على ما لا بد من معرفته لمن يؤثر أن يتميز عن العامة ، وينحاز إلى الخاصة ويكون له بالأصول الحكيمية إحاطة» (٢) . ولهذا اعتبر الثاني بحق مختصرا للأول . وقد أعدا في جو واحد ، إذ أن اللوحات التي حصرت فيها مسائل "الشفاء" ، والتي أشرنا إليها من قبل ، هي التي استخدمت فيما يظهر لتكوين هيكل "النجاة" ، وما إن فرغ ابن سينا من الأول حتى أخرج الثاني (٣) .

أما كتاب "الإشارات" فتأخر عنهما ظهورا ، ولعله آخر ما ألف ابن سينا ، وتبعد المدة التي تفصل بينه وبين أجزاء "الشفاء" الأخيرة إلى نحو ثماني سنوات . وله أسلوبه وترتيبه وطريقته عرضه الخاصة ، وجانب الابتكار والشخصية فيه أوضح ، ولذا ضم إلى شعبة الفلسفة المشرقية (٤) . إلا أنه يلتقي مع "الشفاء"

(١) لنا في حاجة أن نشير إلى أن ناشر "النجاة" في القاهرة ، سنة ١٩١٣ ، أهمل عن قصد القسم الرياضي (النجاة ، ص ٣) ، في حين أن طبعة رومة القديمة ، سنة ١٥٩٣ ، اشتمت عليه . وأما الفصول المكررة في "الشفاء" و "النجاة" فكثيرة نذكر من بينها مثلا : العناية ، والمبدأ والمعاد (الشفاء ، طهران ، ١٣٠٣ هـ ، ص ٢٥٩ ، ٢٧٣ ؛ النجاة ، طبعة القاهرة ، ص ٤٦٦ ، ٤٩٠) . وقد عنيت الآتية جواشون بهذه المقابلة :

A.-M. Goichon, *La distinction de l'essence et de l'existence d'après Ibn Sīnā*, Paris, 1937, pp. 499-503.

(٢) ابن سينا ، النجاة ، ص ٢ .

(٣) ص ٣ ؛ ابن أبي أصيبعة ، عيون الأنباء ، ج ٢ ، ص ٧ .

(٤) Madkour, *La place d'Al-Fārābī...* p. 64, No. 2.

في معالجته أقسام الفلسفة الرئيسية من منطق، وطبيعة، وميتافيزيق، وإذا كانت قد أهملت فيه الرياضة فقد حل محلها التصوف، والمهم ألا تناقض بين الكتابين في الأفكار الجوهرية والنظريات الرئيسية .

وهناك كتابان آخران يضعهما ابن سينا بإزاء "الشفاء" ويقابلهما به، وهما "الواحق" و"الفلسفة المشرقية" أو "الحكمة المشرقية" كما تسمى أحيانا (١) . فأما الأول فيشير إليه ابن سينا في مقدمة "الشفاء" حيث يقول : « ثم رأيت أن أتلو هذا الكتاب (يعني الشفاء) بكتاب آخر ، أسميه كتاب "الواحق" ، يتم مع عمري ، ويؤرخ بما يفرغ منه في كل سنة ، يكون كالشرح لهذا الكتاب وكتفريع الأصول فيه وبسط الموجز من معانيه » . (٢) ويشير إليه في موطن آخر ، فيقول : « أعطيتناهم في "كتاب الشفاء" ما هو كثير لهم وفوق حاجتهم ، وسعطيهم في "الواحق" ما يصلح لهم زيادة على ما أخذوه » (٣) .

ولكن عينا نحاول إن شئنا البحث عن هذا الكتاب في المخلفات السينية ، فإنه لم يعثر عليه بعد ؛ وأغلب الظن أنه لم يوجد قط (٤) . وإنما الأمر مجرد عزم اعترمه ابن سينا ومشروع قصد إليه ، وعباراته السابقة تؤيد ذلك ؛ وبين

(١) ندع جانبا كتاب "الإنصاف" الذي حاول ابن سينا أن يفصل فيه فيما بين المشرقين والمغربيين من خلاف ، والذي تضاربت الروايات حوله : هل ألف في صورة نهائية أو بنى على هيئة مسودات ؟ وهل ضاع جميعه بعد نهب السلطان مسعود أو بقيت منه أجزاء ؟ ولكنني بأن نحيل على تحقيق الدكتور بدوي لذلك ( عبد الرحمن بدوي ، أرسطو عند العرب ، القاهرة ١٩٤٧ ، ص ٢٣ - ٢٩ ) .

(٢) ابن سينا ، المدخل ، ص ١٠ .

(٣) ابن سينا ، منطق المشرقين ، ص ٤ .

(٤) لا نفلتنا في حاجة أن نلاحظ أن كتاب "الواحق" الذي تحدث عنه شي آخر غير كتاب "الواحق الطبيعة" الذي لا يزال مخطوطا ، وهو رسالة صغيرة في العلم الطبيعي ، ولا تخرج كثيرا عن طبيعيات النجاة ( فتاوى مؤلفات ابن سينا ص ١٣٧ - ١٣٨ ) .

العزم والتنفيذ مراحل<sup>(١)</sup> . ولم يكن يسيرا عليه أن ينجز ما وعده ، والعقد الأخير من حياته لم يكن أكثر هدوءا من سابقه : عانى فيه شيئا من القلق والاضطراب ، وشغلته شواغل شتى . فقد كان مهيدا ببطش السلطان محمود الغزنوي الذي دعاه إلى بلاطه فأبى ، والذي لم يكن يقاسمه آراءه الفلسفية ، وما التجأ إلى أصبهان إلا ليحتمى بأمرها علاء الدين بن كاكويه ؛ ومع ذلك لم يسلم من نهب متاعه وكتبه على يد السلطان مسعود بن السلطان محمود<sup>(٢)</sup> . وفي لحظات الهدوء التي قضاها إلى جانب الأمير علاء الدين صرفته مناقشات ومنافسات عن بعض أهدافه الأولى ، فشغل بغرائب اللغة زمتا ، وبرصد الأفلاك زمتا آخر. على أن علاء الدين ، حاميه وتلميذه ، لم يلبث أن قلب له ظهر الحجن ، وغضب عليه غضبا شديدا حتى أمر بقتله<sup>(٣)</sup> .

فكيف يتسنى له في ظروف كهذه أن يخرج لنا كتابا على النحو الذي يصور به "الواحق" ؟ وكيفيه أنه أتم في هذه الفترة "الشفاء" و"القانون" ، وأخرج "النجاة" و"دائنامة علائي" ، ثم "الإشارات والتنبيهات" صفوة تفكيره الفلسفي ، إلى جانب دراسات أخرى لغوية وفلكية وطبية<sup>(٤)</sup> . على أنه لم يتم "كتاب النجاة" فيما يظهر ، وإنما أتمه تلميذه الجوزجاني ، فهو الذي وضع قسمه الرياضي ، جامعا إياه من مؤلفات أستاذه السابقة<sup>(٥)</sup> .

(١) Madkour, *L'Organon*, p. 22.

(٢) الففطلي ، تاريخ الحكماء ، ص ٤٢١ — ٤٢٥ . وقعت هذه الحادثة قبيل وفاة ابن سينا بثلاث سنوات ، وكان لها أثرها في بعثرة كتبه وتساؤل بعض أصدقائه عن مصيرها (بدوي ، أرسلطو عند العرب ، ص ٢٤٠ — ٢٤٥) .

(٣) البيهقي ، تاريخ حكماء الإسلام ، ص ٧٠ .

(٤) الففطلي ، تاريخ الحكماء ، ص ٤٢١ — ٤٢٢ ؛ ابن أبي أصيبعة ، عيون الأنباء ، ج ٢ ، ص ٦ — ٨ .

(٥) فنون ، مؤلفات ابن سينا ، ص ٩٤ .

وأما "كتاب الفلسفة المشرقية" فقد ورد ذكره أيضا في مقدمة "الشفاء" ،  
 ويقول عنه ابن سينا : «أوردت فيه الفلسفة على ما هي عليه في الطبع ، وعلى ما يوجبه  
 الزأى الصحيح الذى لا يراعى فيه جانب الشركاء فى الصناعة ، ولا يتقى فيه  
 من شق عصاهم ما يتقى فى غيره» (١) . وقُل أن يثير عنوان كتاب من حب  
 الاستطلاع ما أثار هذا العنوان ، أو أن يوقع فى لبس وخطأ بقدر ما أوقع ،  
 وكأنما قدر له أن يكون محل أخذ ورد منذ ابن طفيل إلى اليوم (٢) . والذى  
 لا نزاع فيه أنه لا يؤذن مطلقا بذلك الخلط الذى وقع فيه كثيرون من تفسير  
 "المشرقية بالإشراقية" ، إذ أن اللفظين مختلفان ، ومدلولاهما متباينان .  
 وفلسفة ابن سينا ، وإن غذت الفلسفة الإشراقية ومهدت لها ، تتميز منها  
 كل التميز (٣) .

ويعتينا أن نعرف علام يصدق هذا العنوان ، وهل أبقى الزمن على ذلك  
 الكتاب الذى سماه ابن سينا "الفلسفة المشرقية" . إن رجعتنا إلى فهارس  
 المكتبات وجدناها فعلا تشتمل على مخطوطات تحمل هذا الاسم ، ولكنها ،  
 إن صح الوصف ، ليست شيئا آخر سوى عرض لأجزاء الفلسفة الأربعة من منطق ،  
 وطبيعة ، ورياضة ، وإلهيات ، على نحو ما يلحظ فى كتب ابن سينا المعروفة (٤) .  
 وفوق هذا بين أيدينا كتاب ناقص يسمى "منطق المشركين" ، وهو قريب  
 كل القرب من هذه المخطوطات ، ولعله جزء منها ، وفيه ما يؤذن بأنه يرمى  
 إلى معالجة مواد الفلسفة الأربعة الآتفة الذكر ، وإن لم يصلنا منها إلا بعض

(١) ابن سينا ، المدخل ، ص ١٠

(٢) عرض تليو هذا التاريخ عرضا مسهبا فى مقال جامع ، يقوم على دراسة مستوعبة وبحوث  
 مستفيض وتحقيق شامل ، وقد أشرنا إليه وإلى ترجمته العربية من قبل (ص ١٦ هامش) .

(٣) Madkour, *La place d'Al-Fārābī*, p. 200.

(٤) فتاوى ، مؤلفات ابن سينا ، ص ٢٦ — ٢٨ ؛ Nallino, *art. cité* . ورغبة  
 فى تصفية هذه النقطة تصفية نهائية ، بدأنا فعلا فى جمع هذه المخطوطات ، وليس فيها مطلقا ما يؤذن  
 بفلسفة مغايرة لفلسفة ابن سينا المألوفة .

أجزاء المنطق ، وبحوثه على قصرها تلتقى بوجه عام مع آراء ابن سينا المعروفة ونظرياته المقررة (١) .

وإذن ليس ثمة محل للقول بأن "كتاب الفلسفة المشرقية" يحوى آراء جديدة كل الجدة ويعرض فلسفة قائمة بذاتها ، ولو فهمت هذه التسمية على وجهها ، أو بعبارة أدق على الوجه الذى أراده ابن سينا ، لانتفى كثير من اللبس والخطأ . ومما يؤسف له أن مقدمة "الشفاء" لم تكن متداولة في يسر ، لا في الشرق ولا في الغرب ، منذ أثيرت هذه المشكلة ، فانساق الباحثون في فروض واحتمالات دون أن يبحثوا عن هذه المقدمة ويرجعوا إليها (٢) .

حقا إن ابن سينا هو الذى ابتكر هذه التسمية ، ولكنه لم يرد أن يقطع بها كل صلة بالفلسفات الغربية أو القديمة ، بل يبدو على العكس في مقدمة "منطق المشرقين" ، الذى أشرنا إلى مترلته منها ، أشد ما يكون تمسكا بأرسطو وإعجابا بآرائه واعترافا بفضله ، ويصرح بأنه انحاز إلى المشائين وتعصب لهم ، لأنهم أولى فرق السلف بالتعصب (٣) .

غير أن هذا الانحياز وذلك الإعجاب لا يمنعانه من أن يناقش ويعارض ويتدارك على أرسطو ما فاتته ، ويكمل ما قصر فيه (٤) . وتلك كانت طريقته ، إن في "الشفاء" أو في كتبه الأخرى ، وكل ما في الأمر أن "الشفاء" وهو غزير المادة يسجل آراء السابقين في إفاضة قد تخفى فيها المعارضة أحيانا ، أما الكتب الصغيرة فروح

(١) ابن سينا ، منطق المشرقين ، ص ٦ .

(٢) ص (١٦) ، هل لنا أن نشير إلى أن لاتينى القرن الثانى عشر ترجموا "الفلسفة المشرقية" هكذا philosophia orientalis ، فلم يقعوا في ذلك الخطأ الذى وقع فيه بعض المعاصرين .

(٣) ص (١٧) ؛ ابن سينا ، منطق المشرقين ، ص ٢ - ٣ . يرجع كل الترجيح أن تكون مقدمة "الشفاء" ومقدمة "منطق المشرقين" قد وضعتا في تاريخ واحد أو متلاحق ، لأن الروح والمعاني فيهما متقاربة أو مشتركة . ومن المرجح أيضا أن مقدمة "الشفاء" لم تكتب الا بعد إتمامه جميعه وفي جو تلك المقارنات التى يمثلها "كتاب الإنصاف" ، "ومنطق المشرقين" "والفلسفة المشرقية" .

(٤) المصدر السابق ، ص ٣ .

النقد فيها أبرز. وقد عبر ابن سينا عن هذا أحسن تعبير حيث قال: "إن الشفاء" أكثر بسطا، وأشد مع الشركاء من المشائين مساعدة؛ في حين أن "كتاب الفلسفة المشرقية" لا يتقن فيه كثيرا شق عصا الطاعة والخروج عليهم<sup>(١)</sup>. ومع هذا في "الشفاء" "تلويح بما لو فطن له استغنى عن الكتاب الآخر"<sup>(٢)</sup>. فابن سينا هو هو في هذا الكتاب أو ذاك، ينقد ما اقتضى الأمر نقده. ويناقد حين يدعو إلى المناقشة داع، ويدلى بما عنده في صراحة أو في شيء من التلويح، ويأخذ بما يطمئن له من الآراء، سواء أكانت لأرسطو أو غيره.

#### ٧ - إلى أي مدى يعبر عن فلسفته ؟ :

يعتبر ابن سينا بحق الممثل الأول للفلسفة الإسلامية، وإذا كان الكندي والفارابي قد سبقاه إلى وضع دعائمها وتكوين عناصرها، فإنه هو الذي صورها تصويرا اكتملت به شخصيتها واتضح معالمها. ولم يبق مجال للشك في أن هناك فلسفة إسلامية، لا هي بالمشائية الخالصة، ولا الأفلوطينية البحتة. وإنما هي ضرب من البحث والدراسة أنتجت ظروف خاصة وبيئة معينة، تأثرت بالفلسفات القديمة وأثرت فيها، وأخذت عنها وأضافت إليها، وأصبحت حلقة من حلقات التفكير الإنساني لها خصائصها ومميزاتها<sup>(٣)</sup>.

عرضت للمشكلات الفلسفية الكبرى، وعالجتها علاجا خاصا. ودرست نظرية الوجود درسا مستفيضا، ففصلت الواحد من المتعدد، وافتتت في تحديد الصلة بينهما. وبحثت نظرية المعرفة بحثا عميقا، ففرقت بين النفس والعقل، والفطري والمكتسب، والصواب والخطأ. وفصلت القول في نظرية الفضيلة والسعادة،

(١) ابن سينا، المدخل، ص ١٠.

(٢) المصدر السابق.

(٣) مذكور، في الفلسفة الإسلامية، ص ١٥، ١٨، ١٩.

فقسمت الفضائل وفرعتها ، وانتهت إلى فضيلة الفضائل التي يسمو إليها بعض الناس كالأنبياء ، وهي تأمل دائم ونظر مستمر . واستوعبت أقسام الفلسفة المألوفة ، نظرية كانت أو عملية ، من طبيعة ، ورياضة ، وميتا فيزيق ، وأخلاق ، وتديبر منزل ، وسياسة ، وضمت إليها الطب وعلوم الحياة ، والكيمياء والنبات ، والفلك والموسيقى ، على أساس أنها شعب وتفرعات لأقسام الفلسفة الرئيسية<sup>(١)</sup> .

إذا كانت هذه هي الفلسفة الإسلامية ، أو بعبارة أخرى إذا كانت هذه هي فلسفة ابن سينا ، فإن "الشفاء" من أصدق وأشمل كتبه تعبيراً عنها . يعرض المشكلات السابقة عرضاً مسهباً ، ويحللها تحليلاً دقيقاً ، ويضم إليها ألواناً من الدراسات العلمية التي كانت تعد أجزاء من الفلسفة<sup>(٢)</sup> . نلاحظ فيه آراء لأرسطو ، وأخرى لأفلاطون وأفلوطين ، وثلاثة لزينون وكريزيب<sup>(٣)</sup> . ولكنها جميعاً مزجت مزجاً تاماً ، وكونت وحدة منسقة متصلة الأجزاء ، يبدو فيها تجديد ابن سينا وابتكاره . وأوضح ما يكون هذا الابتكار في نقد بعض نظريات القدامى ورفضها ، أو في تأييدها وإدعائها .

فيناقش ، مثلاً ، ما ذهب إليه ثاوفرسطس من تطبيق فكرة الكم على المحمول كما طبقت على الموضوع ، مناقشة تنظمه في صف المناطقة المحدثين ، الذين عارضوا نظرية مشابهة قال بها هملتون في القرن التاسع عشر<sup>(٤)</sup> . ويعارض ثامسطيوس معارضة صريحة فيما قرره من الاعتداد بالشكل الأول وحده ، منضماً إلى مقسيموس الأزيميري<sup>(٥)</sup> ، في إثبات أن لا غنية عن الشكلين الثاني والثالث ، وأن هناك

(١) ص (٥٣) .

(٢) ص (١١) .

(٣) ص (١٧) .

(٤) Madkour, *L'Organon* pp., 189-190.

(٥) يسميه العرب "ما كسيمس" ، ويعدونه بين شراح أرسطو ، وإن كان لا يبدو أنهم ترجوا له شيئاً (ابن النديم ، الفهرست ، ص ٣٥٧) . وقد عني خاصة بأشكال القياس ووظيفة كل منها (Waitz, *Organon*, I, 45) ، وكان له في ذلك نقاش طويل مع ثامسطيوس استلقت نظر المسلمين ، وخاصة ابن سينا .



ضروبا من البرهنة لا تتم في يسر إلا عن طريقهما<sup>(١)</sup> ، فيذكرنا بما قاله لاشيليه أخيرا عن أشكال القياس الثلاثة ووظيفة كل منها<sup>(٢)</sup> . ويفتن في البرهنة على وجود النفس ، وقيم عليه أدلة عدة ، أخصها برهانه المشهور الذي سمي برهان الرجل الطائر ، وما أشد قربه من الكوجيتو الديكارتي<sup>(٣)</sup> .

هذه ودقائق أخرى غيرها نجدها معروضة عرضا مفصلا في "الشفاء" ، في حين أنها قد لا تذكر في كتب ابن سينا الأخرى ، أو إن ذكرت ففي إشارة عابرة . وبقدر ما نعلم ، نستطيع أن نقول إنه لا توجد فكرة من أفكار ابن سينا الفلسفية الأصيلة والمبتكرة إلا ولها في هذا الكتاب ذكر . ويقيننا أنه يوم أن تتداوله الأيدي وقرأ في يسر ، سيزداد رأينا هذا ثبوتا وتأييدا . وكفى ما مضى من أخطاء منشؤها التعجل بالحكم على "الشفاء" دون اطلاع أو قراءة .

قد يقال إن فلسفة ابن سينا تطورت . وإذا صح أن "الشفاء" يعبر عنها ، فما ذاك إلا في مرحلة خاصة ، تلتها مراحل أخرى اعتنق فيها فيلسوفنا آراء ونظريات مغايرة<sup>(٤)</sup> . إلا أنه سبق لنا أن بينا أن من الخطأ أن يعد "الشفاء"

(١) بدوى ، أسطو عند العرب ، ص ٦١ — ٦٤ ؛ Ibid. pp. 212-215.

(٢) J. Lachelier, *Théorie du Syllogisme*, dans *Rev. philos.*, 1876, p. 485; (٣) *Etudes sur le syllogisme*, Paris. 907, pp. 75-76.

(٣) مذكور ، في الفلسفة الإسلامية ، ص ١٧٧ — ١٧٩ .

(٤) عرضت الآتية جواشون لهذا التطور في أكثر من موضع :

Goichon, *L'évolution philosophique d'Avicenne*, dans *Rev. philos.* Juillet-sept. 1948; *Livre des directives et des remarques*. Paris, 1950, p. 5 et; *La personnalité d'Ibn Sinā*, dans *Avicenne*, Radio-Diffusion française, Paris 1951.

ولكنها لم تقدم له أمثلة بارزة ، ولم تقم عليه أدلة واضحة . والذي لا نزاع فيه أننا لسنا أمام فلسفتين متباينتين ، يمكن أن تسمى إحداها فلسفة الشباب أو الكهولة ، والثانية فلسفة الشيخوخة ، أو بعبارة أخرى الفلسفة المتأنيبة والفلسفة المشرقية .

بين مؤلفات الشباب أو الكهولة ، وأنه لم يفرغ منه إلا في العقد الخامس من عمره ، فليس ثمة مراحل تفكير منفصلة أو متباينة . وإذا كان " كتاب الإشارات " ، وهو آخر مؤلفاته ، قد امتاز بقسمه الصوفي ، فإن هذا القسم إنما يقوم على دعائم من نظريتي النبوة والعقل القدسي اللتين عنى بهما " الشفاء " (١) . على أن تصوف ابن سينا أقدم من الدخاين معا .

ونحن لا ننكر أن تفكير العالم أو الفيلسوف في نشاط مستمر ، ولكن ليس بلازم أن تؤدي هذه الحركة دائماً إلى انقلاب أو تطور يهدم ما تقرر من قبل . وابن سينا بوجه خاص من بين أولئك المفكرين الذين استقرت مبادئ فلسفتهم في سن مبكرة ، ولم يطرأ عليها فيما بعد تغيير يذكر . ولا أدل على هذا مما يحكيه في ترجمته لنفسه ، فيقول : « فلما بلغت ثمانى عشرة سنة من عمري فرغت من هذه العلوم كلها ، وكنت إذ ذاك للعلم أحفظ ، ولكنه اليوم معى أنضج ، وإلا فالعلم واحد لم يتجدد لى بعده شيء (٢) » .

#### ٨ - شرحه وترجمته :

لئن كان الزمن لم يفسح لابن سينا أن يشرح " الشفاء " كما وعد ، فقد اضطلع بهذا باحثون آخرون (٣) . لا سيما والاختصار والتلخيص ووضع المتن والرسائل من جانب ، أو التوضيح والتعليق وتأليف الشروح والحواشي من جانب آخر ، كانت المنهج السائد في الدراسات الإسلامية منذ القرن الخامس الهجرى . وقد تولى شرح " الشفاء " كثيرون ، نخص بالذكر منهم صدر الدين الشيرازى المتوفى في منتصف القرن الحادى عشر للهجرة ، والذي

(١) ابن سينا ، الشفاء ، ج ١ ، ص ٢٥٨ ، ج ٢ ، ص ٢٧٧ .

(٢) الففطى ، تاريخ الحكا . ، ص ٤١٦ . عاد ابن سينا الى المعنى نفسه ، أكده في منطق المشرقين ، ص ٣ .

(٣) ص (١٩) .

كان يعد المجدد لتعاليم ابن سينا ، وقد طبع شرحه على هامش ما طبع من أجزاء  
” الشفاء “<sup>(١)</sup> . ولا يزال معظم هذه الشروح ، أو الحواشي كما تسمى أحيانا ،  
مخطوطا ، ولم يفد منها بعد الفائدة المرجوة . وما عرف منها أقرب إلى التفسير  
اللفظي والاستشهاد بمؤلفات ابن سينا الأخرى ، منه إلى الدراسة الموضوعية  
التي تضيف مادة جديدة . ومهما يكن من أمرها ، فإن دراسة ” الشفاء “  
دراسة كاملة تقتضى الكشف عنها وتقديمها للقراء .

أما اختصار هذا الكتاب فقد تولاه ابن سينا نفسه ، وترك لنا في ” النجاة “  
أصدق تلخيص له<sup>(٢)</sup> . وقد عوّل عليه الباحثون فيما بعد ، واكتفوا به . ولم  
نر ” الشفاء “ تلخيصا آخر إلا محاولات متأخرة في القرنين الماضيين ،  
ولا تزال مخطوطة أيضا<sup>(٣)</sup> .

وقد ترجم ” الشفاء “ كله أو بعضه إلى لغات عدة قديما وحديثا . فقديما  
عرفته الفارسية<sup>(٤)</sup> ، ونقل إلى اللاتينية منه قسط كبير<sup>(٥)</sup> . ويظهر أنه لم يجد  
سبيله لا إلى السريانية ولا إلى العبرية<sup>(٦)</sup> . وفي التاريخ الحديث ترجمت

(١) ابن سينا ، الشفاء ، طبعة طهران .

(٢) ص ( ١٨ ) .

(٣) فتاوى ، مؤلفات ابن سينا ، ص ٧٩ ؛ مجد كأنم الطريحي ، ابن سينا ، النجف ،

١٩٤٩ ، ص ٧٥ .

(٤) المصدر السابق .

(٥) Mlle M.-Th. d'Alverny, *Ibn Sīnā et l'Occident médiéval*, dans *Avicenne*, Radio-Diffusion française, Paris, mars 1951; Crombie, *Avicenna's influence on the mediaeval scientific tradition* (University of Cambridge, 1951).

(٦) ذهب بروكلمان خطأ إلى أنه ترجمت منه أجزاء إلى السريانية ، محيلا على تاريخ الأدب

السرياني لبومشترك: و Brockelmann, *Geschic. der arab. Lit.*, Berlin, 1902, Suppl. (T. I, p. 815).

وقد أخذت الأب فتاوى في كتابه : ” مؤلفات ابن سينا “ (ص ٧٨) . ولكن الحقيقة أن =

أجزاء شتى إلى اللغات الأوروبية ، فنقل منه إلى الإنجليزية مثلا كتاب الشعر<sup>(١)</sup> ،  
وإلى الفرنسية الموسيقى<sup>(٢)</sup> ، وإلى الألمانية أبواب مختلفة من الطبيعيات  
والإلهيات والفلك<sup>(٣)</sup> . ولقد أثار هذه الترجمات بحوثا عدة ، وساعدت  
على بسط أثر "الشفاء" في ثقافات مختلفة .

## ٩ - أثره في العالم العربي :

أثر كتاب ما من أثر مؤلفه ، فيدخل في جملة ما يرث الناس عنه وما يُقرأ له ،  
للهم إلا أن يكون هذا الكتاب ذا شأن خاص وتاريخ مستقل . وفلسفة  
ابن سينا هي فلسفة العالم العربي منذ القرن الخامس الهجري إلى أوائل القرن  
الرابع عشر ، وعنها أخذ الباحثون على اختلافهم ، من فلاسفة ومتكلمين وصوفية .  
بل إن الدراسات العلمية اللاحقة عوّلت عليه أيضا التعويل كله ، إن في الطب  
وعلوم الحياة ، أو في الفلك والرياضة ، ويمكن أن يقال إنه فيلسوف الإسلام  
غير منازع<sup>(٤)</sup> .

إحالة بروكلمان خاطئة ، فإن "بومشترك" إنما يحدث عن "عيون الحكمة" لا عن "الشفاء".  
Baumstark, *Geschichte der Syr. Lit.*, Bonn, 1922, p. 317, No. 3.

وأما العربية فقد قرر استينشneider أنه لم يترجم إليها :

Steinschneider, *Die Heb. Übers.*, pp. 281-282.

وعلى ذلك ينبغي ألا تؤخذ إحالة الأب قنواي في هذا أيضا على علاقتها (مؤلفات ، ص ٧٨) .

Margoliouth, *Analecta orientalia ad Poeticam Aristotelem*, (١)  
London, 1887.

D'Erlanger, *Kitāb al-Shifā, Mathématiques, ch. XII, in La Musique* (٢)  
*arabe*, II, Paris, 1923.

Horten, *Das Buch der Genesung der Seele*, XII Teil enthaltend (٣)  
die Metap. und Theologie übers., Halle, 1907; Widemann *Einleitung*  
zu dem *astroonomischen Teil des K. al-Shifā*. Erlangen 58 (1928).

(٤) مذكور ، في الفلسفة الإسلامية ، ص ٦-٧ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ٢١١ ، ٢١٢ .

حقا إن حملة الغزالي على الفلسفة والفلاسفة سدت الطريق في وجهه ،  
وصرفت عنه كثيرين ، ولكن ما بقى في الإسلام من دراسات فلسفية مدين له .  
ولم تعد مدرسة الأندلس على شيء من نفوذه في الشرق ، برغم مجيئها بعده ، وتعدد  
رجالها ، وعظم منزلتهم ، وخاصة ابن رشد الذي خلف ثروة فلسفية طائلة .  
ويظهر أن حظ هذه المدرسة ارتبط بحظ الأندلس جميعه ، لهذا لم يكن غريبا  
أن نرى ابن رشد أوثق صلة بالعالم اللاتيني منه بالعالم العربي (١) .

ولقد تدورست كتب ابن سينا من بعده ، وكان الإقبال على "النجاة"  
و"الإشارات" عظيما . إلا أن هذا لم يصرف طلاب الفلسفة عن "الشفاء" ،  
لا سيما وفيه مادة لا يفتنى عنها الكهابان الآخران ، وكلما امتد البحث إلى التفاصيل  
والدقائق بدا لزومه واشتدت الحاجة إليه . فالغزالي مثلا في "تهافت الفلاسفة" ،  
والشهرستاني في "نهاية الإقدام" حين يفصلان القول في حدوث العالم واستحالة  
قدمه يحكيان على لسان ابن سينا آراء استمدا أغلبها من "الشفاء" (٢) . ولسنا في حاجة  
أن نشير إلى أن ابن رشد كثيرا ما ينقل عن "الشفاء" مؤيدا أو معارضا ،  
ويصرح باسمه في بعض كتبه (٣) . وندع جانبا نصير الدين الطوسي الذي يعد  
من تلاميذ ابن سينا المخلصين ، وإن تأخر عنه بنحو قرنين ونصف ، وموقفه  
من نخر الدين الرازي ومعارضته له بسبب الآراء السينية معروف (٤) . وقد أدرك  
ابن خلدون ما "للشفاء" من أهمية ، فتوه عنه في غير ما موضع من "مقدمته" (٥) .

(١) Renan, *Averroës et l'averroïsme*, Paris, 1925, pp. 36-42.

(٢) الغزالي ، تهافت الفلاسفة ، بيروت ، ١٩٢٧ ، ص ٢٣ - ٧٨ ، ٧٩ - ١٣٢ ،  
الشهرستاني ، نهاية الإقدام ، لندن ، ١٩٣٤ ، ص ٢٥ - ٢٩ ، ٣٣ - ٣٥ ، ٢٢٤ -  
٢٢٥ . ومما يلفت النظر أن هذين الباحثين تماصرا فتلقياً إلى حد كبير في اتجاههما ، دون أن  
يتقيا بلا فيما يظهر .

Nallino, art. cit.

(٣) نصير الدين الطوسي ، شرح الإشارات ، وبها مشه شرح الرازي ، القاهرة ١٣٢٥ هـ ،  
قطب الدين الرازي ، المحاكمات بين الإمام والنصير ، القاهرة ١٢٩٠ هـ .  
(٥) ابن خلدون ، مقدمة ، بيروت ، ١٨٧٩ ، ص ٤٢١ ، ٤٢٤ ، ٤٢٩ .

وهناك كتب ثلاثة قدر لها أن تسود الدراسات العقلية الإسلامية في العصور الأخيرة . ونعني بها "العقائد" للنسفي ، و "المواقف" للإيجي ، و "المقاصد" للتفتازاني ؛ والمتأمل في شروحها وحواشيتها يتبين مدى تعويلها على "الشفاء" ، وأخذها عنه . ودون أن ندخل في تفاصيل ذلك نكتفي بأن نشير مثلا إلى أن صاحب "العقائد" يتيح لشراحه فرصة التحدث عن التصور والتصديق ، فيوردون حقائق ومعلومات شبيهة كل الشبه بما أورده صاحب "الشفاء" في موضوع المنطق<sup>(١)</sup> . ويقف الإيجي في كتابه الآنف الذكر مرصدا طويلا على العلل ، مبيئا أنواعها ، وملازماتها لمعلولاتها ، والفرق بين جزء العلة وشرطها ، فتلمس في هذا كله صدى بحث العلة في طبيعيات "الشفاء"<sup>(٢)</sup> . ويتحدث صاحب "المقاصد" حديثا طويلا عن الحركة ، فيحاكي فيه تمام المحاكاة المقالة الثانية من السماع "الطبيعي" لابن سينا<sup>(٣)</sup> . ويخيل إلينا أن نشر "الشفاء" نشرًا صحيحًا سيفسح المجال لمقارنات مفيدة في هذا الباب .

ولقد كانت الرغبة أكيدة في اختصار المنطق وتركيزه في هذه العصور ، ومن أمثلة ذلك "إيساغوجي" للابن سينا ، و "الشمسية" للقزويني ، و "السلم" للاخضري ؛ وعليها قامت الدراسات المنطقية العربية في القرون الستة الأخيرة<sup>(٤)</sup> . ومع هذا

(١) النسفي ، العقائد ، وبهامشه شرح التفتازاني ، والخيالي ، وعبد الحكيم ، والمصام ، القاهرة ١٩١٣ ، ص ٧٠-٧٦ ؛ ابن سينا ، المدخل ، ص ١٩-٢٢ .

(٢) الإيجي ، المواقف ، القسطنطينية ، ١٢٨٦ هـ ، المرصد الخامس من الموقف الثاني ؛ ابن سينا ، الشفاء ، ج ١ ، ص ٢٠-٣٣ .

(٣) سعد الدين التفتازاني ، المقاصد ، طبعة القسطنطينية ، ج ١ ، ص ٢٥٩-٢٧٩ ؛ ابن سينا ، الشفاء ، ج ١ ، ص ٣٤-٤٩ .

(٤) Madkour, *L'Organon*, pp. 243-245.

نرى في هذه الفترة كتابا آخر اهتدى اليه أخيرا، وفيه شيء من البسط والتوضيح الذي يصعد به إلى منطق "الشفاء" (١). ونعني به كتاب "البصائر النصيرية" الذي يحرص مؤلفه على أن يعزو بعض الآراء رأسا إلى ابن سينا أو "أفضل المتأخرين" كما يسميه (٢). وفي اختصار يقي "الشفاء" يتدارس في بعض مساجد الشرق إلى اليوم، إن عن طريق مباشر أو غير مباشر.

## ١٠ - امتداده إلى العالم اللاتيني :

لم يقف أثر "الشفاء" عند الشرق، بل امتد إلى الغرب، وكان من الكتب الأولى التي نقلت إلى اللاتينية، بدى في ترجمته ولما يمض على وفاة ابن سينا قرن واحد. وما إن ترجم قسط منه حتى تلقفته الأيدي في مختلف العواصم الأوروبية، وبلغت النسخ المتداولة من بعض أجزاءه نحو الخمسين. وكان لهذا التداول شأنه في إثارة حركة فكرية بلغت مداها في القرن الثالث عشر، حتى لقد وصل الأمر ببعض مؤرني الفلسفة المدرسية أن قالوا بوجود مذهب سينوي لاتيني إلى جانب مذهب ابن رشد اللاتيني الذي قيل به في أوائل هذا القرن (٣).

(١) اهتدى إلى هذا الكتاب الأستاذ الإمام محمد عبده أثناء مقامه ببيروت سنة ١٣٠٤ هـ، وقرر تدريسه بالأزهر بعد ذلك بنحو ١٢ سنة. وطبع بالمطبعة الأميرية بالقاهرة، سنة ١٨٩٨ م، ومؤلفه هو عمر بن سهلان الساوي من رجال القرن الخامس الهجري، وسماه باسم نصير الدين محمد بن عبد الملك بن توبه من أعيان مرو وفقهاؤها (السيكي، طبقات الشافعية، طبعة القاهرة، ص ٣٠٨)؛ انظر أيضا: *Islamic Culture VI (1923)*, : p. 592 ff.

(٢) الساوي، البصائر النصيرية، ٢٨، ٦٨؛ ولا غرابة فقد كان الساوي ينسخ "الشفاء"، ويبيع ما ينسخه بأثمان باهظة يتعوش منها.

(٣) نشيرها إلى :

P. Mandonnet, *Siger de Brabant et l'averroïsme latin au XIIe siècle*, Louvain, 1908.

وإلى :

R. de Vaux, *L'avicennisme latin aux confins du XII-XIIIe siècles*, Paris, 1934.

وقد تمت هذه الترجمة على مرحلتين : مرحلة مبكرة بدأت في الربع الثالث من القرن الثاني عشر ، وأخرى لاحقة جاءت بعدها بنحو مائة سنة . ويظهر أن الغربيين اتجهوا أولا نحو ابن سينا العالم ، ومنه انتقلوا إلى ابن سينا الفيلسوف . فلفت نظرهم طبه ، وترجموا "القانون" كاملا ؛ وشغلهم الفلك والتنجيم ، فغدوا في البحث عن طبيعيات "الشفاء" (١) . وكانت بلاد الأندلس المورد الأول الذي أخذوا عنه هذا التراث الشرقى ، وكلما تمكنوا منها زاد نصيبهم منه ؛ ولأمر ما بدأت ترجمة "الشفاء" في طابطة التي كانت مدينة إسلامية قبل ذلك بنحو ربع قرن .

ولم تكن هذه الترجمة سهلة ولا ميسرة ، خصوصا وفي الكتاب دقة وعموض أحيانا ، ولم تستخدم العبرية وسيطا كالعادة ، وإنما تم النقل من العربية إلى لغة دارجة هي القشتالية في ترجمة حرفية ، ومنها إلى اللاتينية (٢) . وقد اضطلع بهذا خاصة جند سالينوس ، مستعينا بإسرائيل يجيد العبرية ويعرف القشتالية ، فترجم "كتاب النفس" ، والجزء الأول من المنطق "المدخل" ، و "ما بعد الطبيعة" . وترجم في هذه الفترة أيضا الكتابان الأول والثاني من "الطبيعيات" (٣) .

وفي المرحلة الثانية أتمت "الطبيعيات" كلها تقريبا ، فترجم منها الكتاب الثالث ، والرابع ، والخامس ، والثامن وهو آخر الأجزاء (٤) . ويتضح من هذا أن اللاتينية عرفت من جمل "الشفاء" الأربع ، الجملة الأخيرة في الإلهيات كاملة ، والجملة الثانية في الطبيعيات ما عدا الكتاب السابع الذي ينصب

Crombie, *art. cit.*; D'Alverny, *art. cit.*

(١)

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق .

(٤) المصدر السابق .



على النبات . ولم تعرف من الجملة الأولى في المنطق إلا "المدخل" ، وأهملت  
إهما لا تاما الجملة الثالثة في العلم الرياضى (١) . وأغلب الظن أن اللاتينيين كانوا  
يترجمون ما يقفون عليه ، ولعل هذه الأجزاء الناقصة لم تقع تحت نظرهم .

ومهما يكن من أمر هذا النقص فإن ما ترجم من "الشفاء" كان كافيا لأن  
يصور جانبي ابن سينا العلمى والفلسفى ، بل وأن يعطى فكرة صادقة عن طريقته  
ومنهجه ؛ وكان لذلك آثار عميقة في الحياة الفكرية اللاتينية . فبعثت أجزاء  
"الشفاء" الطبيعية آراء ونظريات علمية ساهمت ولا شك في النهضة الأوروبية  
الحديثة ، وفي مقدمتها الجزء الخامس الخاص بالمعادن والآثار العلوية . ففيه  
قضى ابن سينا على دعاوى الكيميائيين السائدة حين ذاك ، من إمكان تحويل  
المعادن الدنيئة إلى معادن نفيسة ، وكان لرأيه هذا وزنه عند البير الأكبر  
وروجر بيكون (٢) . واعتنق الرأى القديم القائل بكروية الأرض ؛ فهد  
لكوبرنيق وجاليليو . وشرح تكوين الجبال والصخور شرحا اعتمدت عليه  
نظرية البراكين التى ظهرت في القرن السابع عشر (٣) .

وكل ذلك في ملاحظة صادقة وتجربة منظمة ، وكثيرا ما يستشهد على الرأى  
الذى يرتئيه بتجاربه الخاصة وملاحظاته الشخصية . ولا غرابة فهو طبيب  
وعالم إلى جانب أنه نظرى وفيلسوف ، وفي اختبار له للأدوية وتشخيصه للأدواء  
يضع طائفة من القواعد التى لا بد أن يكون قد أفاد منها المنهج التجريبي  
الحديث (٤) .

(١) ندع جانبا ما ترجمه هرمان الألماني من كتاب الخطابة (أحد فنون المنطق الشفاء) فهو جزء  
صغير أراد به توضيح شرح ابن رشد لكتاب الخطابة لأرسطو .

(٢) Madkour, *Ibn Sīnā et l'alchimie arabe*, dans *Rev. du Caire*, juin (٢)

1951, H. Holmyard, *Kitāb Al Shifā*, Paris 1927 p.85

Crombie, art cit (٣)

Ibid. (٤)

فالدواء يجب أن يختبر في الأمراض المتعارضة، وأن تثبت صلاحيته في حالات عدة ، وأن يختلف كنه ونوعه تبعاً لشدة المرض وضعفه ، وألا يكتفى بتطبيقه على الحيوان بل يجرب في الإنسان (١) . وفي تشخيص الداء ينبغي أن يستعان بأماراته وأعراضه المختلفة ، مع ملاحظة أن من بينها ما هو ظاهري وحققي ، وما هو مؤقت ودائم ، وما يدل على نوع المرض أو على منشئه ، وللسمع والبصر والشم والذوق دخل كبير في الكشف عن هذه الأعراض (٢) . فمن هذه التجارب الطبية نشأت نزعتة التجريبية العامة التي تبدو واضحة في بحوثه الطبيعية .

وأما فلسفته فيمثلها لدى اللاتينيين خاصة " المدخل " الذي ترجم من قسم المنطق، و " كتاب النفس " وإن عد من أجزاء الطبيعيات ، و " ما بعد الطبيعة " الذي اشتمل على الإلهيات جميعها . وإذا كان " المدخل " قد غذى مشكلة الكليات التي كان لها شأن في القرون الوسطى المسيحية ، فإن كتابي " النفس " و " ما بعد الطبيعة " كانا دعامة البحوث الفلسفية الهامة في القرن الثالث عشر (٣) . ولا نظن أن مؤلفا من مؤلفات ابن سينا الفلسفية صادف ما صادفه " كتاب النفس " من دراسة وانتشار في هذه الفترة، ذلك لأنه عاجل أموراً كانت الفلسفة المدرسية في أمس الحاجة إليها، فعرض للنفس في حقيقتها وخلودها، وشرح جانبي المعرفة الحسي والإشراقى ، فالتقى مع آراء كان للمسيحيين بها وثيق الصلة ، وهى آراء القديس أوغسطين وديونسيوس الأريوباغى (٤) . ويعرض كتاب " ما بعد

(١) ابن سينا ، القانون في الطب ، رومة ١٥٩٣ ، ص ١١٥ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٣٦ - ٣٩ .

(٣) I. Madkour, *L'Organon*, pp. 148-155. (٣)

(٤) Rohmer, *Sur la doctrine franciscaine des deux faces de l'âme* (٤) dans *Arch. d'Hist. doct. et litt. du moyen âge*. 1927, pp. 73-77.

انظر أيضاً :

مدكور ، في الفلسفة الإسلامية ، ص ١٤٧ - ٢٤٨ .

الطبيعة“ لنشأة العالم وطبيعة الإله وصلته بخلوقاته ، ويحاول التوفيق بين العقل والنقل ، فيلمس أدق الموضوعات التي شغلت ” كلية أصول الدين “ بباريس زمنا (١) .

ومن هنا نشأت الأوغسطينية السينوية أو مذهب ابن سينا اللاتيني اللذان كان لهما آثار واضحة في القرن الثالث عشر (٢) . فلم يقف الأمر عند حكاية آراء ابن سينا والتصريح باسمه ، بل كان له مؤيدون ومعجبون ، وفي مقدمتهم روجر بيكون وألبير الأكبر . وكان له أيضا معارضون يخشون نفوذه لدى بعض رجال الدين والفلاسفة فأخذوا يناقشون آراءه رأيا رأيا ، وينقضون حججه حجة حجة ، وعلى رأس هؤلاء يجب أن نضع جيوم دوثرني وتوماس الأكويني (٣) . وفي هذا التأييد والمعارضة ما يكشف عما أثاره ” الشفاء “ من حركة فكرية واسعة لدى رجال الدين والفلاسفة في أوج الفلسفة المدرسية .

### (ب) منهج النشر

ما إن قررت جامعة الدول العربية إحياء الذكرى الألفية لميلاد ابن سينا حتى سارع الأفراد والمؤسسات إلى المساهمة في ذلك ، كل على النحو الذي

(١) De Vaux, *L'avicennisme latin*, pp. 21-30.

(٢) كتب الاستاذ جلسون أربع مقالات عامة لإثبات هذه الأوغسطينية السينوية وهي : —

- 1.—Pourquoi St. Thomas a critiqué St. Augustin? (*Archives* 1926)
  - 2.—Avicenne et le point de départ de Duns Scot (*Ibid.* 1927).
  - 3.—Les sources gréco-arabes de l'augustinisme avicennisant (*Ibid.* 1927)
  - 4.—Roger Marston: un cas de l'augustinisme avicennisant (*Ibid.* 1933)
- F. est, *La structure métaphysique du concret selon saint Thomas* (٣)  
*d'Aquin*, Paris, 1931, pp. 331-360.

يسبغ له<sup>(١)</sup>. فمن حفلات تنظم إلى مهرجانات يعد لها، ومن إذاعات تطوف في الأرجاء إلى بحوث ومقالات تدون في المجلات العلمية الكبرى<sup>(٢)</sup>. وهما هي ذى الأقطار الشرقية تعد العدة لمهرجانى بغداد وطهران اللذين سيقامان في الربيع القادم.

(١) صدر قرار الجامعة العربية في أوائل سنة ١٩٤٩. وقد ولد ابن سينا على أصح الروايات سنة ٥٣٧٠هـ، فامنا الحال (١٣٧٠هـ) صالح كله لإحياء هذه الذكرى، ويتبين في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٥١، لذا كان مقررا أن يقام مهرجان الجامعة العربية ببغداد قبل نهايته، ولكنه أنتم إلى إبريل سنة ١٩٥٢ تقريبا له من مهرجان طهران، ومراعاة لبعض الاعتبارات الجوية.

(٢) من هذه الحفلات ما نظمه جامعة كبرج في فبراير وما رس الماضيين من إلقاء ست محاضرات تدور حول ابن سينا وهي :

- 1.—Arberry, *Avicenna's Life and Times*,
- 2.—Teicher, *Avicenna's Place in arabian Philosophy*.
- 3.—Wickens, *Aspects of Avicenna's writings*.
- 4.—Rosenthal, *Avicenna's influence in jewish Thought*.
- 5.—Crombie, *Avicenna's influence on the mediaeval scientific tradition*
- 6.—Foster. *Avicenna and western Thought in the 13th century*.

ومنها أسبوع ابن سينا الذى نظمه القسم العربى لراديو باريس في مارس الماضى واشتمل على ما يلى :

- (١) كلمة الافتتاح، لصاحب المعالى الدكتور طه حسين باشا وزير المعارف المصرية.
- (٢) حياة ابن سينا، للأستاذ بن يحيى.
- (٣) Mlle Goichon, *La personnalité d'Avicenne*
- (٤) ابن سينا والمرأة، للأستاذ أحمد المختار الوزير.
- (٥) النفس بين المشائية والصوفية في مذهب ابن سينا، للسيد جيور عبد النور.
- (٦) Mlle d'Alverny, *Ibn Sīnā et l'Occident médiéval*.
- (٧) معرفة الله للكليات والجزئيات، للأستاذ الصواف.
- (٨) L. Gardet, *La connaissance mystique de Dieu selon Ibn Sīnā*
- (٩) كلمة الختام، للأستاذ ماسينيون.

وأخيرا تلك الحفلة التى أقامتها الجمعية المصرية لتاريخ العلوم بدار الجمعية الجغرافية بالقاهرة في مايو، وقد أقيمت فيها الكلمات الآتية :

- (١) أثر ابن سينا في النهضة العلمية بأوربا ... .. للآتمة دلقرنى.
- (٢) مؤلفات ابن سينا ... .. قنديل بك.
- (٣) نظرات في كتاب القانون لابن سينا ... .. كامل حسين بك.
- (٤) المنهج الحسى في مبحث المعرفة عند ابن سينا ... .. مصطفى تظيف بك.
- (٥) ابن سينا والكيمياء ... .. الدكتور ابراهيم مذكور.
- (٦) الآراء الجيولوجية لابن سينا ... .. الأستاذ ساطع المصرى.
- (٧) ابن سينا وعلم الحياة ... .. الأستاذ بنونة.

ففي كل عاصمة من عواصمها حلقة أو حلقات للدرس ، تحاول أن تكشف عن أثر من آثار الأستاذ الرئيس ، أو أن تحقق نصا من نصوصه<sup>(١)</sup> .

وللإدارة الثقافية بجامعة الدول العربية في هذا كله فضل السبق والتوجيه ، والتنظيم والتنسيق . فهي التي تربط هذه الحلقات بعضها ببعض ، وتحول دون تعارض الجهود أو تكرارها . وقد بدأت منذ عامين أو يزيد في جمع المخطوطات التي تشتمل على مؤلفات ابن سينا والموجودة في المكتبات الشرقية والغربية . فأرسلت في طلبها بعثة إلى الأندلس ، وأخرى إلى إيران ، وثالثة إلى الآستانة حيث يوجد منها ما يربو على الألف وخمسمائة مخطوط ، وتوفر لها من ذلك مادة صالحة لتحقيق ودراسة مستفيضة<sup>(٢)</sup> . ونرجو أن تتابع جمع هذه المخطوطات المبعثرة في أنحاء العالم ، كي تيسر أمرها على الباحثين والدارسين .

وكان لبعثة الآستانة بوجه خاص أثرها في إتمام تلك المحاولة التي عني بها الأب فنواقي منذ زمن ، والتي كانت ترمي إلى حصر مؤلفات ابن سينا جميعها<sup>(٣)</sup> . وقد تم له ما أراد بعد سفره إلى الآستانة ، وأخرج كتاب "مؤلفات ابن سينا" ، الذي قامت الإدارة الثقافية للجامعة العربية بنشره . وهو دون نزاع مقدمة ملائمة لما يربح من إحياء معالم فلسفة ابن سينا ، وأداة نافعة لنشر مؤلفاته .

(١) من أمثلة ذلك لجنة سوريا التي عنت بالدراسات النفسية لابن سينا ، ولجنة طهران التي اضطلعت بنشر مؤلفاته الفارسية .

(٢) بلغ عدد هذه المخطوطات اليوم نحو ١٨٠ ، وهي في زيادة مطردة ( فنواقي ، مؤلفات ، ص ٤١٦ - ٤٢٩ ) .

(٣) المصدر السابق ، ص ١٣ .

ومساهمة في هذا الإحياء قررت وزارة المعارف المصرية نشر "كتاب الشفاء" نشرًا علميًا، وكونت لذلك لجنة خاصة ترسم منهج هذا النشر وتشرف على تنفيذه<sup>(١)</sup>. وكتاب كهذا يتطلب تحقيق نصوصه ونشره نشرًا صحيحًا زمنيًا طويلًا وجهودًا متصلة؛ وفي تحديد الخطة ورسم الطريقة ما يعين على تحقيق هذه الغاية. وقد خرجت اللجنة من بحثها بمبدأين أساسيين: أولهما ضرورة جمع ما يمكن جمعه من مخطوطات "الشفاء"، والثاني اعتماد نص مختار يقوم على أساس هذه المخطوطات والمفاضلة بينها.

### ١ - جمع المصادر :

كم تمنينا أن ينشر كتاب "الشفاء"<sup>(٢)</sup> ! وما ذاك إلا لأن طبعة طهران التي ظهرت في أول القرن الهجري الحالي، سنة ١٣٠٣، معيبة وناقصة، وليست من النشر العلمي في شيء. معيبة لأنها لا تعتمد على أي تحقيق علمي، وفيها أخطاء لا حصر لها. وناقصة لأنها أهملت إهمالًا تامًا جملتين من جمل الكتاب الأربع، وهما "المنطق" و"العلم الرياضي" اللذان يزيد حجمهما على

(١) صدر هذا القرار في منتصف سنة ١٩٤٩، وكونت اللجنة من الأساتذة :

- ١ - الدكتور إبراهيم مدكور .
- ٢ - الأب جورج شامه فنواي .
- ٣ - الدكتور محمد عبد الهادي أبو ريدة .
- ٤ - الأستاذ محمود الخضيرى .
- ٥ - الدكتور أحمد فزاد الأهواني - على أن يشرف على توجيه العمل صاحب العزة الدكتور طه حسين بك (صاحب المعالي الدكتور طه حسين باشا وزير المعارف اليوم) . وضم إلى اللجنة في قرار لاحق .
- ٦ - الدكتور محمد يوسف موسى .
- ٧ - الدكتور عبد الرحمن بدوى .

ثم ضم إليها أخيرًا الأستاذ سعيد زايد، على أن يكون عضوًا مساعداً .

(٢) Madkour, *L'Organon*, p. 20

نصفه، واقتصرت على الجملتين الأخيرتين وهما "الطبيعيات" و "الإلهيات"، وهذان بدورهما لا يخلوان من نقص . وباسم التحقيق العلمى لا تعدو هذه الطبعة أن تعد بمثابة مخطوط في الجزء الذى تعرضت له ، وبين أيدينا مخطوطات أكل منها وأوضح .

ومخطوطات "الشفاء" المعروفة كثيرة ومتنوعة تصعد إلى نحو المائة ، منها ما يشتمل على الكتاب جميعه وهو جد قليل لا يتجاوز العشرة ، والغالبية العظمى تقتصرون على جزء منه أو أجزاء (١) . وهى موزعة بين أركان العالم الأربعة، شرقا وغربا، فى القاهرة وإستانبول وطهران ، أو فى لندن وباريس وليدن وبرلين (٢) . وكم نود أن تجمع كلها فى صعيد واحد ، بحيث يمكن الحكم عليها عن درس وروية، لا عن مجرد سماع أو وصف .

ولا شك فى أن تحقيق نص يعتمد اعتمادا كبيرا على وضوح المخطوط الذى يؤخذ عنه ومدى صدقه ، ورب مخطوط واحد يفتى عن كثير . إلا أن هذا يتطلب مفاضلة وموازنة لا نظن أنه حان وقتها تماما ، وكان كل همتنا فى البدء أن نجتمع ما نستطيع الحصول عليه من مخطوطات "الشفاء" . ولم يكن هذا بالشىء اليسير ، وقد تطلب زمنا غير قصير ، وسنتابعه حتى النهاية . فليس فى الأمر اختيار إذن ، وإنما هو اجتهاد ومصادفة فيما سيصدر من الأجزاء الأولى على الأقل . ولعلنا نستطيع مستقبلا أن نصفى مخطوطات "الشفاء" العديدة ، فنستبعد أضعفها ، أو ما يثبت أنه مكرر منها ، ونحتفظ بأصحها وأقواها ، ونكوّن منها سلسلة نسب واضحة المعالم متصلة الحلقات .

لذلك حرصنا فى مقدمة كل جزء نشره على أن نحدد المخطوطات التى اعتمدنا عليها ، ونصفها وصفا كاشفا ، ونوازن بينها ، ونحاول ما أمكن أن نبين صلة

(١) فتاوى، مؤلفات، ص ٦٩ - ٧٨ .

(٢) المصدر السابق .

بعضها ببعض . ولم نبدأ في النشر إلا بعد أن توفر لدينا منها عدد يثبت على الثقة ، ويمكن التعويل عليه . ومن بينها ما سبق أصلاً مشتركاً في الكتاب جميعه ، ومنها ما سيتغير بتغير أجزاءه . وناسخو "الشفاء" على نحو ما رأينا معتادون ومتباينون : فمنهم هواة أو محترفون ، ومنهم مجرد نساخ ينقلون ويحاكون ، أو مثقفون يفهمون ما يكتبون ويعلقون عليه ويناقشون<sup>(١)</sup> . وخطوطهم متفاوتة نوعاً وجودة، فمنها النسخة والتعليق، ومنها الجيد والردى<sup>(٢)</sup> . وفي كل ذلك ما يسمح بالموازنة بين ما كتبوا ورده إلى عصوره المختلفة، لا سيما ولكل عصر كتابته السائدة ، وطريقة في النسخ ملتزمة غالباً .

ولم نقف عند الأصول العربية ، بل شئنا أن نضم إليها الترجمات الأجنبية القديمة، وليس من بينها ما يعتد به إلا الترجمة اللاتينية ، فاستعنا بها ما وجدنا إلى ذلك سبيلاً . وهي فيما يبدو ترجمة حرفية، إلا أن حرفيتها هذه، وإن آذنت بضعف المترجم، تشعر أيضاً بحرصه وأمانته<sup>(٣)</sup> . ومهما يكن من أمرها ، فإنها لقربها من عصر ابن سينا قامت على مخطوطات عربية مباشرة، إن لم تكن بخط المؤلف فهي بخط تلاميذه الأول ، ولهذا وزنه وقيمته . وقد عولنا عليها خاصة فيما اقترحت من ألفاظ لاتينية للمصطلحات العربية ، ولعل في هذا بعض العون على ما نعانيه اليوم من المصطلحات الأجنبية وكيفية تعريبها .

## ٢ - النص المختار :

قد يلجأ أحياناً إلى مخطوط بعينه، فيتخذ أساساً لنشر مؤلف ما ، ثم يضاف إليه في الهامش الروايات المغايرة . ولكنا آثرنا في نشرنا هذا طريقة النص

(١) ص (٦٩) .

(٢) ص (٧٠) .

(٣) ص (٧٦) .



المختار ، لما تقوم عليه من تصرف وحرية ، وتسمح به من تفضيل وموازنة .  
وهي لهذا ولا شك أدق وأعقد ، ولكنها أصح وأنفع . ففي ضوء ما توفر لدينا  
من مخطوطات حاولنا أن نقدم النص الذي خيل إلينا أنه يفصح عن رأى المؤلف  
ويؤدى عبارته أداء كاملا .

فاجتهدنا ما وسعنا الاجتهاد ، ورجحنا ما أمكن الترجيح ، وكل ذلك عند  
الاختلاف والمغايرة . أما ما أجمع عليه النساخ السابقون فقد احترمنا إجماعهم ،  
لا سيما إذا كان المعنى واضحاً والتعبير مستقيماً . على أننا عند تعدد الروايات لم  
نرجح لأدنى مناسبة ، بل لاحظنا اعتبارات شتى ، أهمها : استقامة المعنى وسلامته ،  
وما ألف لدى ابن سينا من ألفاظ وتعبيرات ، وما أيده مؤلفاته الأخرى الثابتة ،  
وأهمية مخطوط على آخر ، بحيث لم نعدل عن المخطوطات الوثيقة إلا لسبب  
ظاهر وقوى . وبذا آخينا بين المنهج التاريخي والمنهج المقارن ، فاحترمنا  
النصوص القديمة متى كانت واضحة ومستقيمة ، ووازننا وقارنا كلما ساورنا شك  
أو قلق ، إن في المعنى أو الأسلوب . وعيننا أن نثبت في الهامش الروايات  
المختلفة منسوبة إلى مصادرها . وزيادة في الإيضاح لم نخلط بهذه الروايات  
أى شرح أو تعليق ، اللهم إلا مجرد الشرح اللغوي الضروري كي لا نتقل النص  
ورواياته ، وهي كثيرة ، بإضافات أخرى .

على أن التزام المنهج التاريخي لم يمنعنا من استخدام علامات الترقيم على اختلافها :  
من شولات ، وشرط ، وأقواس ، ونقط ، وعلامات استفهام وتعجب ،  
وإن كان هذا لم يؤلف في الكتابة العربية القديمة . ومن الضروري أن نحقق  
وننشر بروح العصر وعلى طريقته ، وأى نشر لا يسر على القارئ مهمته لا يؤدى  
الغرض المطلوب منه تمام الأداء . وجمل ابن سينا الطويلة التي يكثر فيها اللف  
والنشر المرتب أو المشوش من أحوج ما يكون إلى علامات الترقيم ، ورب  
شولة تزيل غموضاً ، ونقطة تغير المعنى وتسلك به مسلكاً خاصاً . ففي استعمال

علامات الترقيم اجتهاد وترجيح قد لا يقل عن ذلك الذي يحتاج إليه في تفضيل  
رواية على أخرى .

ولقد أعفانا صاحب "الشفاء" من عبء اقتراح العناوين كلها أو بعضها ،  
لأن منهجه الدقيق هداه إليها ، فأخذ بها والتمها كل الالتزام . وحرص النساخ  
على أن يميزوها من المعنون له بألوان مغايرة<sup>(١)</sup> . ولم نجد عنه في شيء يذكر  
من هذا ، اللهم إلا في إضافات ضئيلة ميزناها من الأصل<sup>(٢)</sup> .

### ٣ - التعريف بما ينشر :

عاج الباحثون قديما وحديثا بعض أجزاء "الشفاء" فترجموها وعلقوا عليها ،  
واستخلصوا منها بعض النظريات . ولكن برغم هذا يمكننا أن نقرر أنه لم ينل  
بعد ما هو جدير به من بحث ودراسة . وقد آن الأوان لأن يشرح ويبسط ،  
ويحلل ويناقش ، ويربط ما فيه من آراء بجوهره وبيئته أولا ، ثم بحلقات التفكير  
الإنساني السابقة واللاحقة ثانيا . ولا شك في أن نشره نشرًا صحيحًا من أعون  
الوسائل على ذلك . ولنا في ذلك تجربة شخصية لا تردّد في أن نسجلها ، فقد سبق  
لنا أن عالجنا منطق "الشفاء" على أساس مخطوط واحد ، وإنا لنراه اليوم بعد  
التحقيق والنشر في سماء أصنى ونهار أوضح<sup>(٣)</sup> .

لهذا حرصنا في مقدمة كل جزء نشره أن نعرف به فنلخص موضوعه ، ونبين  
ما اشتمل عليه من آراء ونظريات أساسية ، وخاصة ما استحدثه ابن سينا  
أو كان له فيه تجديد واضح . ولا نزعم أنا في ذلك نستوعب البحث أو نتعمق  
في الدراسة ، فلهذا مقام آخر . وإنما نرمي إلى التوجيه والكشف عن أمور

(١) ص (٦٩) .

(٢) ابن سينا ، المدخل ، ص ٩ .

(٣)

يقتضى تحقيقها دراسات مستقلة وبحوثا مستفيضة . ولا تسمح مقدمة كهذه أساسها الإجمال والتلخيص بمناقشة المذاهب المتعارضة ومقابلة الآراء المختلفة بعضها ببعض . وإنما علينا بوجه خاص أن نستكمل النقص في بعض نقاط قد نفوت من لم يلم بتاريخ الثقافة الإسلامية إلماما تاما .

ورأينا أن نضيف إلى المقدمة خاتمة توضح ماورد في النص من أسماء الأعلام، سواء أكانت لأشخاص أم لكتب وأما كن . وأسماء الأعلام في العربية كثيرة ومتشعبة ، ذلك لأن لكل فرقة رجالها ، ولكل مذهب أئمنه ، لافرق في هذا بين الساسة والعلماء، ولا بين السلف والخلف ، ولا بين أهل السلوك وأصحاب الاعتقاد ، ولا بين المقلدين والمجتهدين . ولهذا كثيرا ما يضل الباحث بين هؤلاء الأعلام، على الرغم مما اشتملت عليه العربية من كتب الطبقات وتاريخ الرجال .

وثننا أيضا أن نشير في هذه الخاتمة إلى بعض النصوص التي كانت لها قيمة تاريخية خاصة، فنردّها إلى أصولها ، ونكشف عن شيء من آثارها . والبحث عن أصل نص في المؤلفات العربية ليس من الأمور الهينة ، ما دام المؤلف لا يحيل على مصدر، ولا يعلن عن المعين الذي استقى منه، لهذا قصرنا ملاحظتنا على النصوص البارزة ، خشية أن نسرف في الفروض والاحتمالات .

ورغبنا أخيرا في أن نستخلص من كل جزء ما جاء فيه من مصطلحات علمية، معنيين بأهمها وأبرزها . وحاولنا أن نضيف إليها مقابلهما الأجنبي مستعنيين ما أمكن بالترجمة اللاتينية . والمصطلح العلمي لم يصل إلى ابن سينا إلا وقد استقر وتأكد ، بعد أن قضى نحو قرنين في شيء من الفلق والتردد ، ولم يطرأ عليه بعده تغيير ذو بال . ففي إحياء مصطلحاته إحياء تراث له شأنه . على أننا نرجو أن يكون لهذا الإحياء أثر علمي ، فيساهم بنصيب في بعض ما نعاني من مشكلة المصطلحات العربية .

يونيه ١٩٥١

## مقدمة المدخل

للدكتور ابراهيم مذكور

درج مناطقة العرب على أن يقسموا المنطق إلى تسعة أقسام متدرجة ومتلاحقة ، وهي : إيساغوجى أو المدخل الذى يبحث فى بعض الألفاظ الدالة على المعانى الكمية . وقاطيغورياس أو المقولات الذى يحصر عدد المعانى الكمية العليا المشتملة على جميع الموجودات . وبارى إرمينياس أو العبارة الذى يبين كيفية تركيب المعانى إيجابا أو سلبا ، بحيث تصبح قضية وخبرا محتملا للصدق والكذب . وأنالوطيقا الأولى أو التحليلات الأولى الذى يعرض لتأليف القضايا ، بحيث يتكوّن منها قياس يفيد علما مجهول . وأنالوطيقا الثانية أو التحليلات الثانية الذى تمتحن فيه شرائط القياس ، بحيث يصير برهانا ويكتسب به يقين لا شك فيه . وطوبيقا أو الجدل الذى يشتمل على الأقيسة النافعة فى مخاطبة من قصر فهمه عن إدراك البرهان وقنع بالمحاورات الجدلية . وسوفسطيقا أو السفسطة الذى يحصى جميع المغالطات التى تحدث فى العلوم والأقاويل عامة . وريطوريقا أو الخطابة الذى يوضح الأقيسة البلاغية الصالحة لمخاطبة الجماهير مدحا أو ذما ، اعتذارا أو عتبا . وبويطيقا أو الشعر الذى يشرح القياس الشعرى ، وما يفنى أن يتوفر فيه ، بحيث يكون أجود وأنغم وألذ وأمتع<sup>(١)</sup> . وكلها لأرسطو ما عدا إيساغوجى فإنه لفرفور يوس ، وقد

(١) ابن سينا ، تسع رسائل فى الحكمة والطبيعة ، القاهرة ١٩٠٨ ، ص ١١٦ - ١١٨

الخوازمى ، مفاتيح العلوم ، طبعة القاهرة ، ص ٨٤ - ٩٢ .

وضعه ليكون مدخلا لقاطيفورياس أو للمنطق جميعه<sup>(١)</sup>. ولم يلبث أن أخذ عنه وأضيف إلى كتب أرسطو وجعل جزءا منها وسار مسار الشمس<sup>(٢)</sup>.

”فإيساغوجي“ عندهم إذن جزء من المنطق، أو بعبارة أدق، من تلك المجموعة المنطقية التي تسمى ”الأرجانون“. ويشهد لهذا ما نراه في ذلك المخطوط التاريخي العظيم الذي احتفظت به مكتبة باريس الأهلية، ففيه نجد ترجمة أجزاء المنطق التسعة العربية بمجموعة كلها تحت اسم ”الأرجانون“، وفي مقدمتها ”إيساغوجي“<sup>(٣)</sup>. وعلى هذا النحو سار ابن سينا في ”الشفاء“، فعرض لهذه الأقسام قسما قسما منذ البدء حتى النهاية<sup>(٤)</sup>. وللغرابي محاولة قوية ودقيقة ترمي إلى حصر أقسام المنطق وربط بعضها ببعض، وبيان لزوم كل قسم منها، ويقف بها عند ثمانية فقط مستبعدا ”إيساغوجي“<sup>(٥)</sup>. ولكنه في مقام آخر عده مدخلا للمنطق، وعنى بشرحه والتعليق عليه<sup>(٦)</sup>. وابن رشد الحرصي على تعاليم المعلم الأول لم ير غضاضة في أن يضم ”إيساغوجي“ إلى كتبه المنطقية<sup>(٧)</sup>.

(١) يميل مؤرخو العرب إلى اعتبار ”إيساغوجي“ مدخلا للمنطق جميعه، لالتقولات وحدها (ابن النديم، الفهرست، ص ٣٥٤؛ الففطلي، تاريخ الحكما، ص ٢٥٧). ويذهب بعضهم خطأ إلى القول بأنه حل محل ”إيساغوجي“ آخر وضعه أرسطو نفسه، وقد فقد (الأنصاري، رشاد القاصد، القاهرة، ١٩٠٠، ص ٣٣).

(٢) الففطلي، تاريخ الحكما، ص ٢٥٧.

(٣) Manuscrit arabe No. 2364 (882a anc.-fonds).

بدأ الدكتور بدوي في نشر هذا المخطوط منذ ثلاث سنوات، وأخرج منه جزئين: أولها عام ١٩٤٨، ويشتمل على المقولات، والعبارة، والتحليلات الأولى؛ والثاني عام ١٩٤٩، ويشتمل على التحليلات الثانية، وطوييقا؛ وهو يتابع الأجزاء الباقية. ولم تكن مومته مبسرة، لأنه اعتمد على مخطوط واحد وفيه ثروم كثيرة، ولهذا لم يحل نشره من فقد وملاحظة.

(٤) فنواقي، مؤلفات ابن سينا، ص ١٤—٤٣.

(٥) الغرابي، إحصاء العلوم، القاهرة، ١٩٤٩، ص ٦٣—٧٢.

(٦) الففطلي، تاريخ الحكما، ص ٢٧٩.

Ibn Rochd., *Il Comento medio* éd. Lasino Pisa, 1872, p. 2-6; (٧)

Prantl, *Geschichte der Logik*, Leipzig, 1855-1870, t. II, p. 376.

ولا نزاع أن في المنطق الأرسطي وحدة وانسجاما، ولكن لم يثبت أن أرسطو رتب كتيه المنطقية على النحو الذي أريد بها ، ذلك لأنه فيما يبدو لم يؤلفها تباعا على حسب هذا الترتيب، ولئن أشار بعضها إلى بعض فإن من بينها ما لا يعرض للأخرى بوجه ما<sup>(١)</sup> . ولم تنشر في حياة مؤلفها نشرا التزم فيه ترتيب معين ، وكل ما حدث أنها كانت تتبادل متفرقة في اللوقيون بين التلاميذ والأتباع<sup>(٢)</sup>.

والواقع أن هذا الربط والترتيب من صنع شراح أرسطو المتأخرين ، بدأ به الإسكندر الأفروديسي على صورة مختصرة<sup>(٣)</sup> . وانتقل منه إلى شراح مدرسة الإسكندرية الذين توسعوا فيه وأتموه ، وعلى رأسهم سمبليقيوس وأمونيوس<sup>(٤)</sup> . فهم الذين عدوا الخطابة والشعر جزءا من المنطق الأرسطي ، بينما كان الإسكندر الأفروديسي يعارض في ذلك<sup>(٥)</sup> . ولم يتردد أمونيوس في أن يعد "إيساغوجي" جزءا من مجموعة "الأرجانون"<sup>(٦)</sup> . فمناطق العرب لم ينشئوا في هذا جديدا ، وإنما حاكوا سابقهم ، وخاصة رجال مدرسة الإسكندرية ، وعهدهم بهم غير بعيد .

وربط "إيساغوجي" بالمنطق الأرسطي مقبول وواضح، أما عد الخطابة والشعر جزءا منه فهذا ما لا يمكن التسليم به في يسر . حقا إن قياس أرسطو منهج عام قابل للتطبيق على حد سواء في البرهنة العلمية، والمناقشة الجدلية، والمجج الخطابية، والشعر باب من أبواب الخطابة . فهناك أقيسة علمية ، وأخرى جدلية، وثالثة

(١) Franck, *Esquisse d'une histoire de la logique*, Paris, 1855, p. 21;  
Madkour, *L'Organon* p. 12.

(٢) Hamelin, *Le système d'Aristote*, Paris, 1931, p. 57.

(٣) Barthélemy, *De la logique d'Aristote*, Paris 1938. t. I, p. 130.

(٤) Ibid., t. 1, p. 31.

(٥) Dufour, *Aristote, Rhétorique*, col. Budé, Paris.

(٦) Barthélemy, *op. cit.*, p. 130; Walzer, *Zur Traditionen Geschichte der aristotelische Poetik* dans *Studi Italiani* 1934, p. 10-11.

خطابية شعرية<sup>(١)</sup> . ولكن الخطابة والمنطق يختلفان عند أرسطو غاية وموضوعا ،  
فبينما الأولى تعتمد على احتمالات وأمور شائعة وتهدف إلى منفعة اجتماعية ،  
إذا بالثاني يبحث عن اليقين ويعتمد على الحقائق المطلقة الضرورية<sup>(٢)</sup> .  
وإذا كان للخطابة والشعر شعبية تنضمان إليهما ، فما أجدرهما أن يربطتا بعلوم  
اللسان واللغة ، أو بعلوم الاجتماع والأخلاق على نحو ما ذهب إليه تسيلا<sup>(٣)</sup> .  
على أن العرب أنفسهم لم يلبثوا أن فصلوا هذين القسمين عن المنطق ، وجاءت  
كتبهم المنطقية المختصرة خلوا منهما<sup>(٤)</sup> .

ومهما يكن من أمر هذا الخلط فإننا مضطرون — ونحن نحقق نصا —  
أن نسير مع المؤلف أينما سار ، وأن نلتم الترتيب الذي اصطنعه . وسنشر  
كل جزء من أجزاء منطقته في مجلد خاص ، تقسيما للعمل وتيسيرا على القارئ .  
ويعيننا هنا أن نرين منزلة "إيساغوجي" في العالم العربي ، وإلى أى مدى أثر  
في مدخل ابن سينا ، ثم نعرض للخطوط التي قام عليها النص الذي حققناه .

### ( ١ ) إيساغوجي وأثره في العالم العربي

افتتح فرفور يوس في القرن الثالث الميلادي عهد مشائية جديدة عممرت نحو  
ثلاثة قرون ، وتعهدتها من بعده رجال مدرسة الإسكندرية دون استثناء<sup>(٥)</sup> .  
إلا أنها كانت مشائية موفقة تجمع بين أنلاطون وأرسطو ، وتضم المدارس

(١) الفارابي ، إحصاء العلوم ، ص ٦٣ — ٧٠ .

(٢) Dufour, *op. cit.* t. p. 13.

(٣) Zeller, *Die Philos. der Griechen...Zweiter Teil, Zweite Abteilung*,  
Berlin, 1879, p. 108.

(٤) انظر مثلا منطق "الإشارات" لابن سينا ، أو "معيار العلم" للغزالي أو "البصائر النصيرية"  
للساوي .

(٥) Ravaisson, *Essai sur la Mét. d'Aristote*, Paris, 1846, II, 540;  
Renan, *Averroès*, p. 93.

اليونانية بعضها إلى بعض<sup>(١)</sup> . وهي بهذا أقرب إلى مفكرى الإسلام روحا ، فضلا عن أنها ألصق بهم زمنا . وتأكيذا لهذا التوفيق حرص فرفور يوس على أن يشرح أرسطو ، في الوقت الذى شرح فيه بعض المحاورات الأفلاطونية الكبرى<sup>(٢)</sup> . ومن الغريب أن العالم العربى لم يقف على أى شرح من شروحه لمؤلفات أفلاطون ، فى حين أنه عرف شروحه لأرسطو ، وعده بين تلاميذه الذين يحسنون التعبير عن آرائه<sup>(٣)</sup> . وإذا كانت شروحه الأرسطية لم تترجم كلها إلى العربية ، فإنها كانت موجودة بالسريانية ، وهذه كانت لغة علم وثقافة فى الأوساط الإسلامية فترة من الزمن إلى جانب العربية<sup>(٤)</sup> .

ولقد عرف العرب أيضا فرفور يوس المؤرخ والمؤلف ، فنقلوا عن تاريخه للفلاسفة قطعا شتى<sup>(٥)</sup> . وعنوا خاصة بمؤلفه المشهور ، "إيساغوجى" ، الذى نال فى القرون الوسطى عامة حظا كبيرا<sup>(٦)</sup> . فترجم إلى اللاتينية منذ القرن الخامس الميلادى ، وفى التاريخ نفسه تقريبا ترجم إلى السريانية ، وعن هذه

(١) Porphyre, *Vie de Plotin*, tr. Bréher, col. Budé, I, p.15; Vacherot, *Hist. crit. de l'école d'Alex.*, Paris, 1946, II, 432.

(٢) Picavet, *Porphyre*, dans la *Grand Encyc.*; Bréhier, *Hist. de la philos.*, Paris., 1928, t, I, p. 432.

(٣) الشهرستانى ، ملل ج ٣ ، ص ٥٣ — ٥٤ ، ٨٨ ، ٩٣ ؛ القفطى تاريخ الحكا . ، ص ٤٢ ، ٣٩ ، ٣٥ .

(٤) ابن النديم ، الفهرست ، ص ٣٥٤ — ٣٥٥ .

(٥) ابن أبى أصيبعة ، عيون الأنبا ، ج ١ ، ص ٤٢ ، ٣٨ .

(٦) Bidez, *Vie de Porphyre*, Gand, 1913, p. 59.

يظهر أن العرب وقفوا على أن فرفور يوس لم يضع هذا الكتاب إلا بناء على طلب وجه إليه ، ورغبة فى تيسير كلام أرسطو (القفطى ، تاريخ الحكا . ، ص ٢٥٧ — ٢٥٨ ؛

Bidez, *op. cit.* p. 58-59.



نقل إلى العربية بعد ذلك بنحو قرنين<sup>(١)</sup> . ولعله من أول المترجمات المنطقية والفلسفية<sup>(٢)</sup> . ويظهر أن العرب لم يقنعوا بهذه الترجمة الأولى ، فأعادوا ترجمته مرة أخرى<sup>(٣)</sup> . وترجموا معه بعض شروحه السابقة ، كما اضطلعوا هم أنفسهم بشرحه وتأليفه<sup>(٤)</sup> .

وإذا كان فرفور يوس قد شاء في كتابه هذا أن يشرح فقط خمسة ألفاظ يكثر ورودها في "الأرجانون" ، وهي الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض ، فإنه رسم بشرحه هذا للمدرسين منها صادم هوى من نفوسهم ، قدر له أن يجيأ عدة قرون . فصنف هذه الألفاظ ورتبها ، ووازن بعضها ببعض مستمدا مادته كلها تقريبا من أرسطو . وعلى هذا درج المدرسيون غالبا في بحثهم وتأليفهم ، فعنوا خاصة بالمناقشات اللفظية ، وتفننوا في التقسيم والتبويب ، وبذا وضع "فرفور يوس" الحجر الأول في بناء الفلسفة العربية والفلسفة المدرسية<sup>(٥)</sup> .

(١) Bréhier, *Hist. de la philos.* t. p. 529; Baumstark, *Aristoteles bei den Syrern von V bis VIII jahrhundert*, Leipzig, 1900, p. 130 et suiv.

هنا نجد تاريخ "إيساغوجي" في السريانية مفصلا

Kraus, *Zu Ibn al-Muqaffa'*, dans *Riv. d. St. Or.* XIV, 1923 p. 1-20

Madkour, *L'Organon*, p. 31-32. (٢)

(٣) الأرجانون (مخطوط باريس) نهاية إيساغوجي ، حيث قيل : « نقل أبي عثمان الدمشقي ، وقوبل بنسخة ، هورة على يحيى بن عدي ، فكان موافقا » .

(٤) الفقهلى ، تاريخ الحكام ، ص ٢٧٩ ، ٣٢٣ ، ابن أبي أصيبعة ، عيون الأنباء ، ج ، ص ١٠٥ ، ٢٠٠ ، ٢١٠ ، ٢١٥ ، ٢٣٥ ، ٢٤١ ، ج ٢ ، ص ١٣٨ . وقد عرف العرب من شروح إيساغوجي القديمة شرحى أمونوس ويحيى النحوى ، أما شراحه منهم قبل ابن سينا فكثيرون ، وأهمهم أبو بشرمى بن يونس ، وأبو نصر القاراني ، واختصره حنين بن إسحق والكندى .

Renan, *Avvert.*, p. 92. (٥)

ومن الناحية المنهجية استولت فكرة المدخل أيضا على كثيرين من مؤلفي الإسلام ، وخاصة في القرنين الثاني والثالث للهجرة ، فأوا ضرورة التمهيد للدراسات المفصلة بحوث مختصرة تقدم لها ، وتيسر أمرها (١) . وألفوا مداخل لبعض العلوم كالفلك والرياضة والطب والكيمياء والطبيعة ، أو لبعض الأشخاص والمدارس ، ووصلتنا نماذج منها (٢) . استن هذه السنة جماعة السريان ، من نساطرة وبعاقبة ، الذين اضطلغوا بعبء الترجمة العربية الأكبر ، وحاکهم فيها فريق من المؤلفين المسلمين فيما بعد . وربما كانت هذه المداخل أول ضوء ألقى في أفق الدراسات العقلية في الإسلام . وبذا طغت كلمة "مدخل" العربية على كلمة "إيساغوجي" اليونانية الأصل ، وحلت محلها فترة طويلة من الزمن . ولحكا رأينا الأخيرة تعود إلى الظهور وإن تكن في ثوب آخر ، فقد تخيرها مؤلف عربي في القرن الثالث عشر الميلادي اسما مختصر في المنطق قدر له أن يتدارس إلى اليوم (٣) .

ومن الناحية الموضوعية لم يكن أثر "إيساغوجي" بأقل من أثر المنهجى ، فقد وضع دعائم نظرية الكليات الخمس التي تعد بابا هاما من أبواب المنطق العربي . حقا إن إخوان الصفاء شاءوا أن يضيفوا إلى ألفاظ فرفوريوس لفظا سادسا هو الشخص ، ظنوا أنه في حاجة إلى الشرح بدرجة لا تقل عن ألفاظ "إيساغوجي" (٤) . ولكنهم بهذا خرجوا بنظرية المؤلف عن أساسها ، وعدوا الأمر مجرد توضيح لفظي ، مع أن فرفوريوس ، وإن غنى بهذا التوضيح ، كان يرمى أولا وبالذات إلى حصر الكليات تحت صنوف معينة . لهذا لم يجاوز

(١) القفطى ، تاريخ الحكماء ، ص ١١٥ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٣٦٩ ؛ ابن أبي أصيبعة ، عيون

الأنباء ، ج ١ ، ص ١٩٨ .

(٢) القارابى ، الثمرة المرضية ، ليدن ، ١٨٩٢ ، ص ٤٩ وما بعدها ؛  
Madkour, *L'Organon*, p. 71.

(٣) الأبهري ، إيساغوجي ، القاهرة ، ١٩١٦ .

(٤) إخوان الصفاء ، رسائل ، القاهرة ، ١٩٢٨ ، ج ١ ، ص ٣١٣ .

اقترح الإخوان دائرة "رسائلهم". وفيما وراء ذلك بقيت تعريفات "إيساغوجي" ومقارنته للكليات بعضها ببعض مرعية في جملتها. و"مدخل" ابن سينا الذي نحن بصدد أكبر شاهد على ذلك. ولقد وصل الأمر بالكندی أن قال: إن "إيساغوجي" هو الكتاب الذي ينبغي أن يبدأ به طلاب الفلسفة جميعا، لما فيه من وضوح وجلاء<sup>(١)</sup>.

### ( ب ) مدخل ابن سينا

تلقى ابن سينا "إيساغوجي" ومعه شروحه الحديثة والقديمة، العربية والمعربة، فتأثر بها جميعا وأخذ عنها. وبذا نخطئ إن زعمنا أن مدخله ليس شيئا آخر سوى "إيساغوجي"، فإنه وإن حاكاه أضاف إليه أبوابا لم يعرض لها فرفور يوس أو توسع فيما اكتفى بالإشارة إليه. فتحدث مثلا عن حقيقة المنطق وصانته بالعلوم الأخرى، وعن موضوعه ومنفعته، وعن الفكر واللغة، وعقد فصلا للوجود الثلاثي للكليات، فقسم الجنس إلى طبيعي، وعقلي، ومنطقي، وهذا الصق ما يكون بنظرية المعرفة<sup>(٢)</sup>. وبذا أضحي مدخله مقدمة حقيقية للمنطق جميعه، بدل أن يكون مقدمة للقولات فقط.

وفوق هذا في شرحه للألفاظ الخمسة يعرض مادة أغزر كثيرا مما نجد في "إيساغوجي"، وإن لم يكن فيها جديد يعتد به، اللهم إلا أن يحاول ربط نظرية الكليات بنظرية التعريف ربطا وثيقا. فيلاحظ أن النظرية الأولى تخدم الثانية من ناحيتين، فهي تعد لها وسائل التعريف، إذ أن الحد الحقيقي إنما يتم بالجنس والفصل القريب<sup>(٣)</sup>. وتعريف الكليات الخمس واحدا واحدا

(١) Périer, *Yahya ben'Adi*, Paris, 1920, p. 96 en bas.

(٢) ص (٦٢).

(٣) ابن سينا، المدخل، ص ٤٨.

فرصة مواتية لتطبيق نظرية الحد أوسع تطبيق<sup>(١)</sup> . لهذا لم يكن غريبا أن يعيب ابن سينا على فرفوروريوس بعض تعريفاته الناقصة ، التي حاول فيها أن يعرف الشيء بما هو أغمض منه ، «وتعريف المجهول بالمجهول ليس بتعريف ولا بيان»<sup>(٢)</sup> . و باختصار يمكننا أن نقول إن مدخل ابن سينا دراسة واسعة لنظرية التعريف الأرسطية ، بقدر ما هو شرح للكليات الخمس ، ولم يغب عنه ربط هذه الكليات بنظرية التعريف التي بينها أرسطو في التحليلات الثانية<sup>(٣)</sup> .

## ١ - المنطق والعلوم الأخرى :

شجر خلاف قديم حول طبيعة المنطق وصلته بالفلسفة . ومنشؤه أن أرسطو لم يحتفظ له بمكان في قسمته السادسة المشهورة للعلوم الفلسفية ، في حين أن الرواقين اعتبروه صراحة جزءا من الفلسفة . فلم يكن بد من أن يدافع الإسكندر الأفروديسي - وهو المشائى المخلص - عن وجهة نظر أستاذه ، وبين أن المنطق حقيقة ليس جزءا من الفلسفة ، بل هو مجرد آلة لها ، ومن هنا أطلقت كلمة أرجانون *ἀργων* اليونانية على المنطق جميعه<sup>(٤)</sup> . الأمر الذي لم يقل به أرسطو ، وإن كان قد مهد له ، ذلك لأنه كان يعد منطقته أشبه ما يكون بمنهج عام وثقافة أولية ينبغي تحصيلها قبل البدء في العلوم الأخرى<sup>(٥)</sup> .

ومنذ القرن الثالث الميلادي ، وهذه النقطة من مشا كل المنطق الأولى ، فليس ثمة كتاب من الكتب المنطقية إلا ويتساءل في أوله عما إذا كان المنطق

(١) المصدر السابق ، ص ٥٩ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٥١ .

(٣) المصدر السابق ، ص ٤٨ .

(٤) Barthélemy, *De la logique d'Aristote* I., 13.

(٥) Franck, *Esquisse*, p. 20; Hamelin, *Le système d'Aristote*, p. 87-88;

Ross, *Aristotle*, London, 1930, p. 36.

علما أو فنا ، جزءا من الفلسفة أو مقدمة لها . وكان طبيعيا أن تنتقل خصومة المشائين والرواقيين إلى العالم العربي ، عن طريق شراح أرسطو ومؤرخي فلسفته ، وقد شغل بها مناطق العرب ، وقدموا لها حلولاً متحدة أو متشابهة .

وابن سينا ، وإن كان لا يحدد تحتها طائلا ، يعقد لها فصلا طويلا في مدخله ، ويعالجها في بسط وإسهاب<sup>(١)</sup> . وقد لمس منشأ الخلاف الحقيقي بين المشائين والرواقيين ، فبدأ بتحديد المعنى المراد من الفلسفة ، وفي ضوء هذا التحديد يمكن الحكم على المنطق هل هو جزء منها أو مقدمة لها ؟ ولقد بذل جهدا عنيقا في إثبات أن الدراسات الفلسفية لا يمكن إلا أن تكون نظرية وعملية ، لأنها إما أن تنصب على الوجود الذهني أو الوجود الخارجي ؛ وأن النظرية لا يمكن إلا أن تكون طبيعة ، ورياضة محضة ، وعلما إلهيا ؛ وأن العملية لا يمكن إلا أن تكون سياسة ، وتدير منزل ، وأخلاقا<sup>(٢)</sup> . ومع هذا يتهمى إلى القول بأنه يمكن أيضا أن يعتبر كل بحث نظري فلسفة ، سواء اتصل بأحد الوجودين السابقين أو بهما معا ، أو أعان على فهمهما<sup>(٣)</sup> .

وإذن فالمنطق صالح لأن يكون آلة للفلسفة أو جزءا منها . «فن تكون الفلسفة عنده متناولة للبحث عن الأشياء ، من حيث هي موجودة ، منقسمة إلى الوجودين المذكورين ، فلا يكون هذا العلم عنده جزءا من الفلسفة ، ومن حيث هو نافع في ذلك فيكون عنده آلة في الفلسفة . ومن تكون الفلسفة عنده متناولة لكل بحث نظري ومن كل وجه ، يكون أيضا هذا عنده جزءا من الفلسفة ، وآلة لسائر أجزاء الفلسفة»<sup>(٤)</sup> . توفيق يخفف كثيرا من حدة الخصومة بين المشائين

(١) ابن سينا ، المدخل ، ص ١٢ - ١٦ .

(٢) المصدر السابق ، ص ١٢ - ١٤ .

(٣) المصدر السابق ، ص ١٥ .

(٤) المصدر السابق ، ص ١٥ - ١٦ .

والرواقين ، ولا ندهش له من موفق كابن سينا . على أنه لا يتردد في أن يعلن أن «المشاجرات التي تجرى في مثل هذه المسألة فهي من الباطل ومن الفضول: أما من الباطل فلا» لا تناقض بين القولين ، فإن كل واحد منهما يعنى بالفلسفة معنى آخر ، وأما من الفضول فإن الشغل بأمثال هذه الأشياء ليس مما يجدى نفعا» (١) .

ومهما يكن من أمر هذا الخلاف وفضه ، فإن ابن سينا يرى أن المنطق ذو طابع نظري وعملي في آن واحد ، فهو علم لما يشتمل عليه من قوانين وقواعد ودراسات نظرية ، وآلة توصل إلى استخلاص المجهول من العلوم (٢) . أو بعبارة أخرى هو علم آلي ، كما يسميه أحيانا (٣) . وهذا ما استقر عليه تقريبا رأى كبار فلاسفة الإسلام . فالفارابي يقول إن القوانين المنطقية تمتحن بها المعقولات ، كما تقاس الأجسام بالموازين والمكاييل (٤) . والغزالي يسمي المنطق تارة علم الآلة وأخرى علم الميزان (٥) . وابن رشد ، على نحو شبيهه بابن سينا ، يعده بين الصنائع المعينة والمسددة في الدراسات الفلسفية (٦) . ولسنا في حاجة أن نشير إلى أن لفظ «الآلة» العربي وليد لفظ οργανον اليوناني ، كما تولدت عنه ألفاظ أخرى بنفس المعنى في اللاتينية واللغات الأوروبية الحديثة (٧) .

(١) المصدر السابق ، ص ١٦ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) ابن سينا ، منطق المشركين ، ص ٨ .

(٤) الفارابي ، إحصاء العلوم ، ص ٥٤ .

(٥) الغزالي ، معيار العلم ، القاهرة ، ١٩٣٧ ، ص ١٢ .

(٦) ابن رشد ، ما بعد الطبيعة ، طبعة القاهرة ، ص ٢ .

(٧) نكتفي بأن نشير إلى :

(a) Novum organum de Bacon.

(b) L'art de penser de Port-Royal.

## ٢ - موضوعه ومنفعته :

العلم ضربان : تصوّر يراد به إدراك المفرد كما يتصوّر الإنسان أو الحساس ، وتصديق يراد به إدراك النسبة فيضم مفردان أحدهما إلى الآخر ، وتعقد بينهما صلة تحتمل الصدق أو الكذب ، مثل قولنا : الإنسان حساس . وواضح أن كل تصديق يقتضى تصوّراً ، ولا عكس<sup>(١)</sup> . هذان في رأى ابن سينا هما بابا المعرفة العادية الوحيدان ، بعد الفطرة والبديهة التي هي في الحقيقة قليلة المعونة ، لأن العلم في أغلبه مكتسب لا فطري<sup>(٢)</sup> . وتدع جانباً المعرفة ، القائمة على الكشف والإفهام ، لأنها مقصورة على فريق قليل من الناس مؤيد بعون من الله<sup>(٣)</sup> .

وما أشبه تصوّره بالإدراك الحسى في علم النفس الحديث ، وتصديقه بالحكم وإن كان حكمه يقتضى ضرباً من الجزم والاعتقاد على نحو ما يرى اسبينوزا وتين<sup>(٤)</sup> . ذلك لأنه حكم يقوم على تفكير وروية ، أو بعبارة أخرى هو حكم منطقي ، لا مجرد ربط بين طرفين كما يحدث في أحكامنا الدارجة التي لا حصر لها . ومن هنا اختلط الحكم لديه بالاستدلال ، فتصديقه يشمل الأمرين معا . ونحن لا ننكر أن الاستدلال حكم مركب ، ولكنهما سيكولوجيا عمليتان عقليتان متميزتان .

ومهما يكن من أمر هذا الخلط المألوف في الدراسات السيكلوجية القديمة ، فإن ابن سينا يجد في التصوّر والتصديق الدعامة الأولى للنطق ، فعليهما تعتمد النظريات المنطقية المختلفة ، وليس ثمة منطق إلا وله أساس من علم النفس . فتصوّراتنا وتصديقاتنا تخطئ وتصيب ، ولا بد من وضع قواعد لكل منها .

(١) ابن سينا ، المدخل ، ص ١٧ .

(٢) المصدر السابق ، ص ١٦ - ١٧ .

(٣) المصدر السابق ، ص ٢٠ .

Delacroix, *Traité de Psychologie*, Paris, 1924, t. II, p. 146. (٤)

وجماع قواعد التصوّر نظرية القول الشارح أو التعريف ، ومن التعريف ما هو حد أو رسم ، أو مثال ، أو علامة ، أو اسم . وجماع قواعد التصديق نظرية الحجّة ، ومن الحجج ما هو قياس ، أو استقراء ، أو تمثيل ، أو غير ذلك (١) .

فموضوع المنطق إذن نظريتان أساسيتان ، تعريف يوصلنا إلى تصوّرات صحيحة ، وإدراك للعانى على وجهها ؛ وبرهنة ترسم لنا وسائل التصديق وتميز بين الصواب والخطأ . وما عدا هاتين النظريتين من بحوث منطقية ، إنما هو إعداد وتفريع لها . والتقابل بينهما عند ابن سينا واضح إلى حد أن قاتبيه مترجم منطق ” المنجاة “ في القرن السابع عشر اقترح أن يقسم هذا المنطق إلى باين : التعريف والقياس (٢) . ولا شك في أن هذا التقابل هو الذي حمل الغزالي أيضا في أحد كتبه على أن يحصر المنطق في هذين البابين (٣) .

ولقد عرض أرسطو في منطقهِ للقياس والتعريف ، ولكن الأول كان هدفه الرئيسي بل والوحيد. ولم يذكر التعريف إلا عرضا ، فتحدث عنه في ” التحليلات الثانية “ ليميزه من البرهان ، وفي ” طوبيقا “ ليم به المناقشات الجدلية (٤) . أما منطقة العرب ، وابن سينا خاصة ، فقد عنوا بالتعريف عناية كبيرة ، وأدركوا — على نحو يقربهم من المحدثين — ماله من أثر منهجي في البحث العلمي ، لذلك حرصوا على أن يجمعوا طوائف من التعريفات العلمية المقررة ، إيماناً منهم بأنها مفاتيح العلوم ومبادئها (٥) . وفي العربية عدد غير قليل من كتب التعريفات

(١) ابن سينا ، المدخل ، ص ١٨ .

(٢) Vattier, *La logique du Fils de Sina*, Paris, 1659, p. 1-2.

(٣) الغزالي ، محك النظر ، طبعة القاهرة ، ص ٤ — ٦ .

(٤) Franck, *Esquisse*, p. 120; Hamelin, *Le Système d'Aristote*, p. 96.

(٥) نذكر من بين هذا على سبيل المثال ” رسالة في الحدود والرسوم “ لإخوان الصفاء (رسائل ج ٢ ، ص ٣٥٩ — ٣٧٠) ، و ” رسالة الحدود “ لابن سينا (تسع رسائل ، ص ٧٢ — ١٠٢) ، وتعرفات كثيرة للغزالي في كتابه ” معيار العلم “ (ص ١٨٢ — ١٩٨) و ” محك النظر “ (ص ١٠٧ — ١٣٣) .



والمصطلحات ، ”كفاتيح العلوم“ للخوارزمي ، و ”التعريفات“ للبرجاني ،  
و”كشاف اصطلاحات العلوم“ للتهانوي .

نستطيع أن نقرر أن التفرقة بين التصوّر والتصديق نقطة بدء ثابتة في كتب  
المنطق العربية على اختلافها . نراها لأول مرة عند الفارابي ، ثم تمتد من بعده  
إلى اليوم <sup>(١)</sup> . وقد توسع فيها المناطقة المتأخرون إلى حد الإسراف أحيانا ،  
فأحاطوها بمناقشات لفظية عقيمة ، واختلفوا مثلا في حصر عدد التصورات  
التي يشتمل عليها تصديق واحد <sup>(٢)</sup> .

ويزعم ”ناليينو“ أن فكرة التصوّر والتصديق مستمدة من الفلسفة الإشراقية ،  
إلا أنهما في تاريخهما وموضوعهما يبعدان عن ذلك كل البعد ، فهما أسبق  
وجودا من الفلسفة الإشراقية الإسلامية ، وهدفهما منطقي وهذا مالا يعنى  
كثيرا فلسفات الإشراق بوجه عام <sup>(٣)</sup> . ولنا أن نعقد صلة بينهما وبين ماذهب  
إليه أرسطو من قسمة المعرفة إلى حدسية وعقلية <sup>(٤)</sup> . ولكنا نرجح أنهما صدق  
لصورة من صور ذلك التقابل الذي ولع به الرواقيون ، ونعنى بها تقابل  
ال *φαντασία* وال *συγκαταθεσις* <sup>(٥)</sup> . وهذا مظهر من مظاهر سريان  
الأفكار الرواقية إلى المنطق الأرسطي ، وتأخيها معه وامتزاجها به بحيث أصبحت  
قطعة منه .

(١) الفارابي ، مبادئ الفلسفة القديمة ، القاهرة ، ١٩١٠ ، عيون المسائل ، ص ٢ - ٣ .

(٢) الباجوري ، حاشية على متن السلم ، القاهرة ، ١٣١٦ هـ ، ص ٢٥ .

(٣) Nallino, *Riv. d. St. Or.*, X, 1925, 433-467.

(٤) Aristote, *Dern. Anal. L. I.*, ch. I., 5; Madkour, *L'Organon*,  
p. 54-55.

(٥) Kraus, *Abstracta Islamica*, 1936, p. 220.

وما يلتفت النظر أن الدعامة السيكولوجية التي تخيرها العرب أساسا لنظرياتهم المنطقية تذكرنا — من بعض النواحي — بدعامة أخرى مشابهة قال بها بويس ، وملخصها أن المنطق يعتمد على ثلاث عمليات عقلية ، وهي الإدراك ، والحكم ، والاستدلال<sup>(١)</sup> . وجاء منطقة بور رويال فأضافوا إليها ، متأثرين بديكارت ، دعامة رابعة تصوب إلى المنهج ، وهي الترتيب<sup>(٢)</sup> .

وفي ضوء موضوع المنطق نستطيع أن نبين منفعته ، فهو الذي يعصمنا من الخطأ في إدراك المعاني وتصورها وتصورا صحيحا ، بما يقدم لنا من قواعد الحد الحقيقي ، والتفرقة بين الذاتى والعرضى ، وبين ما يقوم الماهية وما لا يقومها . ويعصمنا أيضا من الخطأ في التصديق والانتهاى إلى أحكام ونتائج باطلة أو غير مسامة ، فيرسم لنا طرائق البرهان الموصل إلى اليقين ، ويحذرننا من السفسطة التي تؤدي إلى الغلط أو المغالطة<sup>(٣)</sup> .

وقد يتفق للإنسان بفطرته أن يهتدى إلى حد حقيقى موجب لتصوير صحيح ، أو إلى حجة مقنعة تؤدي إلى تصديق حق ، إلا أن الفطرة لا يؤمن غلطها ، وإن أصابت فما أشبهها برمية من غير رام . ولو قلنا بها وحدها لألغينا العلم والصناعات كلها ، على أنها لو كانت كافية ما تعددت المذاهب ، وما اختلف الناس فيما بينهم ، بل وما ناقض الإنسان نفسه<sup>(٤)</sup> .

(١) Janet et Séailles, *Hist. de la philos.*, Paris, 1928, p. 496: Ces trois opérations sont : concevoir, juger et raisonner.

(٢) Arnaud, *La Logique de Port Royal*, Paris, 1877, p. 27: Ces

quatre actes principaux de l'esprit sont : concevoir, juger, raisonner et ordonner.

(٣) ابن سينا ، المدخل ، ص ١٨ — ١٩ .

(٤) المصدر السابق ، ص ١٩ .

وليس معنى هذا أن تعلم المنطق يعصم حتماً من الخطأ ، فكم من مناطقة يخطئون . ولكن كثيراً ما يرجع خطأهم إلى أنهم لم يستوفوا صناعتهم ، أو لم يلتزموها في بعض المواضع وعولوا على الفطرة ، أو لم يحسنوا استخدامها . ومهما يكن فخطأ صاحب العلم والصناعة أقل بكثير من المحروم منهما . ونسبة المنطق إلى الروية الباطنة التي تسمى النطق الداخلي ، كنسبة النحو إلى العبارة الظاهرة التي تسمى النطق الخارجي ، أو كنسبة العروض إلى الشعر<sup>(١)</sup> . وقد تغنى الفطرة البدوية عن النحو ، كما تغنى القرينة الشعرية عن العروض<sup>(٢)</sup> . أما صناعة المنطق فلا غنى عنها لمن يحاول اكتساب العلم بالنظر والروية<sup>(٣)</sup> .

قد لا يستساغ اليوم كثيراً ذلك الإسهاب في بيان فوائد المنطق ومنفعته ، إلا أنه كان طبيعياً وضرورياً في عصر ابن سينا . كان طبيعياً لأن البحث في ثمرة كل علم جزء من مقدماته اللازمة<sup>(٤)</sup> . وضرورياً لأن الدراسات الفلسفية كانت تقاس بمقياس الحاجة والفائدة ، بل وبمقياس الشرع أيضاً ، فمزمعاً بعضها وأبيح البعض الآخر . والمنطق خاصة مما أجاز الاشتغال به على الأرجح ، لما فيه من مزايا ، ولأنه لا يتعلق بشيء من الدين نفيًا وإثباتًا<sup>(٥)</sup> . وربما كان لازماً ومما ينبغي تحصيله ، لأنه يعين على إثبات وجود الله وصفاته<sup>(٦)</sup> .

(١) "النطق الداخلي" و"النطق الخارجي" تعيران لابن سينا يذكرنا بتقابل آخر مشهور لدى الرواقين وهو *λόγος προφορικός* *λόγος* *εἰδηθαις*

(٢) ليس ابن سينا أول مبتكر تشبيه المنطق بالنحو أو بالعروض ، فقد سبقه الفارابي إلى ذلك (إحصاء العلوم ، ص ٥٨ - ٦٢) ؛ وردده النزالي (مقياس العلم ، ص ٢٦) ؛ وأخذ به المناطق المتأخرون ، وكلنا يذكر بيت " السلم " المشهور :

وبعد فالمنطق للجنان      نسبه كالنحو للسان

(٣) ابن سينا ، المدخل ، ص ٢٠ .

(٤) Madkour, *L'Organon*, p. 48-49.

(٥) النزالي ، المقصد من الضلال ، طبعة القاهرة ، ص ٣ .

(٦) ابن رشد ، فصل المقال ، طبعة القاهرة ، ص ٣ .

### ٣ - الفكر واللغة :

المعنى وثيق الصلة باللفظ الذي يؤديه ، لأنه ثوبه ووعاؤه ، وبدونه يضل ويصبح وكأن لا وجود له . فلا يمكن تبادله بين الأفراد ، بل ولا استحضاره في ذهن الفرد الواحد؛ وقدما قالوا إن التفكير حديث نفسى . ومن هنا ارتبط التفكير باللغة ، واحتاج منطق المعانى إلى شيء من دراسة الألفاظ

وفى جو البلاغة والحوار اليونانى نشأ منطق أرسطو، وهو نفسه يشتمل على مباحث لفظية ولغوية متفرقة ، فنظرية المقولات تعتبر إلى حد ما تصنيفا لطائفة من الألفاظ ، وقد قامت على التفرقة بين المترادف والمشارك<sup>(١)</sup> . و"كتاب العبارة" أو "اللغة" كما يسمى أحيانا ، يشرح أجزاء الجملة ويبين كيفية تكوينها . ويمكن أن يعد "طوبيقا" دراسة مفصلة لطائفة من الألفاظ<sup>(٢)</sup> .

وبعد أرسطو اطردت السنة ، فلم يجد تلاميذه وشراحه بدا من أن يعرضوا فى دراستهم المنطقية لبعض مباحث الألفاظ ، على أنها مقدمة ووسيلة لاجزاء وغاية ، وما "إيساغوجى" إلا تصنيف آخر لمجموعة منها . بيد أن الرواقين لم يقفوا عند هذا الحد ، فقد غلوا وعدوا المنطق جدلا كله ، وخلطوا بينه وبين الريطوريقا ، فأضحت دراسة الألفاظ من أهدافه الأساسية<sup>(٣)</sup> . وبذا خرجوا على فكرة المعلم الأول مما دفع المشائين - وفى مقدمتهم الإسكندر الأفروديسى - أن يردوا عليهم ، ويثبتوا أن البحوث اللغوية ليست إلا مجرد تمهيد للمنطق<sup>(٤)</sup> .

(١) Barthélemy, *Catégories dans Dict. des Sc. philos.*, p. 248.

(٢) Hamelin, *Le système d'Aristote*, p. 97

(٣) عثمان أمين ، الفلسفة الرواقية ، القاهرة ، ١٩٤٥ ، ص ٨٧ - ٨٨ ؛

Janet et Séailles, *Hist. de la philos.*, p. 490.

(٤) Prantl, *Gesch d. Logik*, 436 et suiv.

وقد انتقلت هذه الخصومة كما انتقل غيرها إلى العالم العربي ، وفصل فيها ابن سينا على النحو الآتي : «وأما النظر في الألفاظ فهو أمر تدعو إليه الضرورة، وليس للمنطق - من حيث هو منطقي - شغل أول بالألفاظ إلا من جهة المخاطبة والمحاورة. ولو أمكن أن يتعلم المنطق بفكرة ساذجة إنما تلاحظ فيها المعاني وحدها، لكان ذلك كافيا . ولو أمكن أن يطلع المحاور فيه على ما في نفسه بجيلة أخرى ، لكان يقنى عن اللفظ ألبتة. ولكن لما كانت الضرورة تدعو إلى استعمال الألفاظ، وخصوصا ومن المتعذر على الروية أن ترتب المعاني من غير أن تتخيل معها ألفاظها، بل تكاد تكون الروية مناخاة من الإنسان لذهنه بألفاظ متخيلة ، لزم أن تكون للألفاظ أحوال مختلفة تختلف لأجلها أحوال ما يطا بقها في النفس من المعاني، حتى يصير لها أحكام لولا الألفاظ لم تكن. فاضطرت صناعة المنطق إلى أن يصير بعض أجزائها نظرا في أحوال الألفاظ، ولولا ما قلناه لما احتاجت أيضا إلى أن يكون لها هذا الجزء، فلا خير في قول من يقول إن المنطق موضوعه النظر في الألفاظ من حيث تدل على المعاني ، وإن المنطق إنما صناعته أن يتكلم على الألفاظ من حيث تدل على المعاني ، بل يجب أن يتصور أن الأمر على النحو الذي ذكرناه . وإنما تبدل في هذا من تبدل وتشوش من تشوش ، بسبب أنهم لم يحصلوا بالحقيقة موضوع المنطق» (١).

فصل في الموضوع صريح وواضح ، فيه تأييد للشائية ولاشك ، ولكنه يحمل في ثناياه ضربا من التجديد ، فابن سينا في رجائه أن تحل محل الألفاظ وسائل أخرى لأداء المعاني ، يتنبأ باللوجستيقا قبل أن تتكون بنحو ثمانية قرون . ولاغرابة فإننا نراه في «رسائله النيروزية» يحاول أن يؤدي بعض المعاني الفلسفية بواسطة الحروف، فيكون من ذلك ضربا من الجبر الفلسفي شبيها بالجبر المنطقي الذي انتهى إليه رسل وكوتورا (٢) .

(١) ابن سينا ، المدخل ، ص ٢٢ - ٢٣ .

(٢) ابن سينا ، تسع رسائل ، ص ١٣٨ - ١٤٠ .

وفي انتظار تحقيق هذا الرجاء لم يكن في وسعه إلا أن يجارى السلف، ويدرس في المنطق مع المشائين بعض المباحث اللفظية، على أساس أنها وسائل فحسب. فيقسم اللفظ إلى مفرد ومركب، والمفرد إلى جزئي وكلي<sup>(١)</sup>. ويعرض لنسبة الألفاظ إلى المعاني، هل هي مشتركة كإطلاق لفظ العين على الباصرة وعلى الينبوع، أو متواطئة كدلالة الحيوان على الإنسان والفرس والطير، أو مترادفة كدلالة الراح والعقار على النجر، أو متزايلة لاصلة بينها كالنبات والحيوان والجماد<sup>(٢)</sup>. ويفصل القول في الدلالات مبينا أنها أنواع ثلاثة: دلالة مطابقة مثل دلالة لفظ الإنسان على الحيوان فقط أو على الناطق، ودلالة التزام مثل دلالة المخلوق على الخالق<sup>(٣)</sup>.

ولا نزاع في أن هذه المباحث قد تأثرت بما عاصرها في الإسلام من دراسة الألفاظ في اللغة والفقه والتفسير<sup>(٤)</sup>. ولكنها تصعد أيضا إلى أصلين يونانيين: أحدهما أرسطى، ونعني به مقدمة "المقولات" التي عالج فيها أرسطو التفرقة بين المشترك والمترادف<sup>(٥)</sup>. والآخرواقي، وهو تلك الدراسة الواسعة للدلالات، ونظرية الـ "ليكتون" *λεκτόν* إلى حد أن سمى المنطق الرواقي علم الدلالات. وقد عنى الرواقيون خاصة بدلالة الالتزام التي نجدتها بنصها لدى ابن سينا ومناطقة العرب، وإن كانوا لم يرتبوا عليها كل ما قصد إليه الرواقيون من نتائج<sup>(٦)</sup>.

(١) ابن سينا، المدخل، ص ٢٤ - ٢٦؛

Madkour, *L'Organon*, p. 61-52

(٢) ابن سينا، مقولات (مخطوط الشفاء، المتحف البريطاني).

(٣) ابن سينا، منطق المشركين، ص ١٤ - ١٥.

Madkour, *L'Organon*, p. 60-61, 62-63. (٤)

Aristote, *Catégories*, ch. I, § 1,5. (٥)

Brochard, *Études d. philos. anc. et moderne*, Paris, 1912, p. 221-225. (٦)

#### ٤ - الوجود الثلاثي للكليات :

ببعض حمل عابرة في أول "إيساغوجي" استطاع فرفور يوس أن يثير في القرون الوسطى مشكلة من أعقد المشاكل الفلسفية ، وكأنما كان لابد لها أن تثار ، لأنها تلخص الخلاف بين الأفلاطونية والمثالية<sup>(١)</sup> . وهذه الجملة هي : «لن أبحث مطلقا عما إذا كان للأجناس والأنواع وجود في الخارج، أو هي مجرد تصورات في الذهن ؟ وإن كانت موجودة في الخارج فهل هي جسمية أولا جسمية؟ وإن كانت لاجسمية فهل هي مفارقة للحسوسات أو لا وجود لها إلا فيها ؟ هذا بحث دقيق و يقتضى مناقشة طويلة لا يتسع لها موضوعنا»<sup>(٢)</sup> . وضع فرفور يوس المشكلة إذن ، وترك للخلف حلها .

والأمر هو أن لدينا الأشخاص من جانب ، والأجناس والأنواع من جانب آخر . ونحن نقرر وجود الأولى لأننا نراها ونلمسها ونحس بها في اختصار ، أما الثانية فسيبيلنا إليها تصور ذهني محض . فهل نعترف لها بوجود واقعي كوجود الأشخاص ، أو هي ليست إلا ضربا من التجريد الذي كونه الذهن واللغة ، أو ثبتت لها وجودا من نوع خاص غير الوجود الحسي ؟ هذه هي المذاهب الثلاثة التي أثارها مشكلة الكليات ، وهي الواقعية ، والاسمية ، والتصورية .

فالواقعيون ، وفي مقدمتهم القديس أنسيلم ، يرون أن الأجناس والأنواع أشياء موجودة ، بل هي كل الأشياء ، لأنها النماذج الأولى للعالم الحسي جميعه<sup>(٣)</sup> . والاسميون ، وعلى رأسهم رسلان ، يذهبون إلى أنها ليست إلا مجرد ألفاظ

Charles, *Nominalisme*, dans *Dict. d. sc. philos.*, p. 1198. (١)

Porphyre, *Introduction*, ch. 1, §3 (٢)

Charles, *Réalisme*, dans *Dict. d. sc. ph* ., p. 1462; Gilson, (٣)

*La philos. au moyen âge*, Paris, 1922, t.1, p. 27 et suiv.

تدل على أفكار عامة ، وبما أنها لا ترى فلا وجود لها ، لأن الموجود هو المرئي وحده<sup>(١)</sup> . ورغبة في التوفيق بين هذين الطرفين المتقابلين ينحو التصوريون ، ومنهم أبيلار ، منحى وسطا ، فيقولون إن الكليات ليست أشياء ولا ألفاظا ، وإنما هي تصوّرات ذهنية ؛ وإذن لها وجود ذهني منطقي ، أما خارج الذهن فلا وجود لها بحال<sup>(٢)</sup> . ولهذا الاتجاهات الثلاثة أثرها في الفلسفة المسيحية ، وخاصة في القرنين الحادى عشر والثانى عشر<sup>(٣)</sup> .

وكان طبيعيا أن تلفت عبارة فرفور يوس أنظار المسلمين بدورهم ، ولكن من الخطأ أن يظن أنها أثارت لديهم ما أثارته لدى المسيحيين<sup>(٤)</sup> . وأوضح صدى لها ، فيما وصلنا ، ما نلاحظه عند ابن سينا في "المدخل" ، فيعقد لها فصلا من أطول فصوله ، عنوانه : "في الطبيعي والعقل والمنطق"<sup>(٥)</sup> . وفيه يبين أن للعاني أنواعا ثلاثة من الوجود ، فهي موجودة أزلا في العقل الفعال مع الصور والنفوس البشرية ، قبل الكثرة والأعيان الخارجية<sup>(٦)</sup> . وموجودة أيضا في الكثرة والأعيان الخارجية وجودا عرضيا وبالقوة ، لأنها أفرادها وما صادقها ، وكل كلى موجود في أفرادها<sup>(٧)</sup> . وموجودة أخيرا في الذهن بعد الكثرة والأعيان الخارجية ، لأنها مستمدة منها ومأخوذة عنها<sup>(٨)</sup> . ومن هنا ينشأت الأقسام الثلاثة للجنس : طبيعي قبل الكثرة ، وعقل في الكثرة ، ومنطقي بعد الكثرة .

Charles, *Nominalisme* dans *Dict. d. sc. Philos.*, p. 1198. (١)

Id., Abailard, *Conceptualisme*, dans *Dict. d. sc. philos.*, p. 2-3;290. (٢)

Jourdain, *La philos. de St. Thomas d'Aquin*, Paris 1858. t.I., p. 263 et suiv. (٣)

(٤) يزعم شيلدرز (*Essai*, p.7) وكارادى فو. (Aflātūn, dans *Encyc. de l'Islam*).

خطأ أن مشكلة الكليات وجدت لدى المتكلمين أو الفلاسفة المسلمين بقدر ما عرفت لدى المسيحيين .

(٥) ابن سينا ، المدخل ، ص ٦٥ — ٧٢ .

(٦) المصدر السابق ، ص ٦٧ .

(٧) المصدر السابق ، ص ٦٦ .

(٨) المصدر السابق ، ص ٦٩ .



ويلاحظ ابن سينا - وبحق - أنهم درجوا على أن يقصروا هذا الوجود الثلاثي على الأجناس والأنواع، مع أنه يصدق على الكليات جميعها<sup>(١)</sup>. ويلاحظ أيضا أن الكلي في نفسه معنى ، سواء أ كان موجودا في الأعيان أم متصوّرا في النفس، وهو بهذا لا يوصف بأنه عام أو خاص ، وإنما يلحقه هذا الوصف من الأفراد التي يصدق عليها<sup>(٢)</sup>. فالجنس الطبيعي هو تلك الحقيقة الكلية في ذاتها والصالحة لأن تصبح جنسا بتصوّرها في الذهن أو بتحقيقها في الأفراد<sup>(٣)</sup>. والجنس العقلي هو القدر المشترك بين الأفراد من هذه الحقيقة ، والأساس الذي يقوم عليها انطواؤها تحت صنف واحد<sup>(٤)</sup>. والجنس المنطقي هو مجموعة الخصائص المقولة على كثيرين مختلفين بالنوع<sup>(٥)</sup>.

وعلى هذا فالكلى له نواح ثلاث ، ناحية ميتافيزيقية يلحظ فيها أنه صورة مجردة خارجة عن الزمان والمكان ، وأخرى موضوعية يصدق بها على أفراد كثيرين ندركه فيها ونستخلصه منها ، وثالثة منطقية يصبح بها مجموعة من الخصائص التي تقال على صنف معين . غير أن التفرقة بين الأجناس الثلاثة لا تخلو من غموض وقلق ، وأسمائها لا تتلاقى مع مسمياتها تمام الملاقاة . ويظهر أن ابن سينا أحس بذلك ، ولم يعد إليها في بحوثه الأخرى ، واكتفى بذكر الكلى مبيّنا ما له من وجود ثلاثي<sup>(٦)</sup>.

(١) المصدر السابق ، ص ٦٥ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق ، ص ٦٦ .

(٤) المصدر السابق .

(٥) المصدر السابق .

(٦) انظر مثلا "الشفاء" (مخطوط المتحف البريطاني) ص ٣٦٠ (١) سطر ١٦ وما بعده .

لم يكن ابن سينا أول من قال في العالم العربي بهذا الوجود الثلاثي ، فقد سبقه إليه فيما يظهر يحيى بن عدى المترجم اليعقوبي والمنطقي المشهور الذي توفي قبل مولده ببضع سنين <sup>(١)</sup> . وتعزى إليه رسالة عنوانها : « في الموجودات الثلاثة الإلهي والطبيعي والمنطقي » ، وفي العنوان ، وإن لم تصلنا هذه الرسالة ، ما يؤذن بأنها ترتبط بظيرية الوجود الثلاثي السابقة <sup>(٢)</sup> . ولعله أخذها عن أستاذه الفارابي الذي يعرضها عرضا يلتقى مع ما قال به ابن سينا . فيجيب عن سؤال وجه إليه عن كيفية وجود الكليات قائلا إنها موجودة وجودا ثانويا في الأشخاص ، ولذا سميت الجواهر الثواني ، وموجودة أيضا في ذاتها من حيث إنها قائمة باقية والأشخاص ذاهبة مضمحلة <sup>(٣)</sup> . ويضيف إلى هذا أنها توجد في الذهن بعد أن تصبح معقولات جردت من الأفراد واستخلصت منها <sup>(٤)</sup> .

واضح أن هذا الوجود الثلاثي ضرب من التوفيق الذي امتازت به الفلسفة الإسلامية ، فالكلّي الأزلي القائم بذاته الموجود في العقل الفعّال شبيه كل الشبه بمثل أفلاطون ، والكلّي الملحوظ في أفراده والمستخلص في الذهن ، ليس شيئا آخر سوى نظرية التجريد الأرسطية . وعلى هذا نخطئ إن قلنا مع مونك إن فلاسفة الإسلام لا يمكن أن يكونوا إلا اسميين ، أو قلنا مع كاراديثو إنهم واقعيون <sup>(٥)</sup> . ذلك لأنهم في الحقيقة جمعوا بين الاسمية والواقعية ، بين الأرسطية والأفلاطونية ، على نحو ما صنع رجال مدرسة الإسكندرية <sup>(٦)</sup> . والكليات عندهم من حيث اكتسابها مستمدة من الأشخاص والعالم الحسي ، ومن حيث أصلها ومنشؤها موجودة أزلا في العقل الفعّال .

(١) توفي يحيى هذا سنة ٣٦٤ هـ ، قبل ميلاد ابن سينا بست سنوات .

(٢) الفعّال ، تاريخ الحكا . ، ص ٣٦٣ ؛ Périer, *Yahya b. 'Adi*, p. 96.

(٣) الفارابي ، الثمرة المرضية ، ص ٨٧ — ٨٩ .

(٤) Madkour, *La place d'Al-Fārābī*, p. 139-146.

(٥) Munk, *Mélanges*, Paris, 1927, p. 327; Carra de Vaux, *Aflātūn*, art cit. p. 179.

(٦) Vacherot, *Hist. crit. de l'École d'Alex.*

ولعل هذا التوفيق هو الذى مكّن لنظرية الوجود الثلاثى الإسلامية فى العالم المسيحى . فالبير الأكبر يعتنقها بنصها ، والقديس توماس بعد أن شرح نظرية أرسطو الاسمية أحل الكليات محلها فى العقل الفعّال<sup>(١)</sup> . وزعيا الدومينيكانية هذان يفرقان كما فرق ابن سينا بين الأجناس الثلاثة : الجنس الطبيعى (genus naturale)، والجنس العقلى (genus mentale)، والجنس المنطقى (genus logicum)<sup>(٢)</sup> . ولم تكن المدرسة الفرنسيسكانية أقل تأثرا بهذه النظرية من زميلتها الدومنيكانية ، فدنس اسكوت ممثلها الأول يقول بها ، ويقرر أن الكليات ثلاثة أنواع من الوجود<sup>(٣)</sup> . وهناك تعبيرات مشهورة فى اللاتينية ، وهى وحدها تفصح عن أصلها العربى ، فيقال إن الكليات موجودة ante res (قبل الكثرة) ، أو in rebus (فى الكثرة) ، أو post res (بعد الكثرة)<sup>(٤)</sup> . وباختصار ارتبطت نظرية الوجود الثلاثى بنظرتى العقل والمعرفة الإسلاميتين ، وشاركتها فيما أحدثناه من حركة فى الفلسفة المسيحية ، وخاصة فى القرن الثالث عشر .

### (ج) المخطوطات التى قام عليها

لقد كان مخطوط المتحف البريطانى نقطة البدء لهذا النشر الذى نحن بصددده ، ذلك لأنه أول مخطوط وقعت يدينا عليه ، ويرجع عهدنا به إلى نحو خمس عشرة سنة مضت ، يوم أن اتخذناه أساسا لدراسة تاريخ "الأرجانون" فى العالم العربى<sup>(٥)</sup> . ولم نلبث أن ضمنا إليه مخطوطات أخرى منها ما هو أصح منه

(١) Janet et Sèailles, *Hist. de la philos.* p. 510; Jourdain, *La philos. de St. Thomas II*, p 373.

(٢) Janet et Sèailles, op. cit., p. 511.

(٣) Gilson, *Avicenne et le point de départ de Duns Scot.*, dans *Archives*, 1928, p. 129 et suiv.

(٤) Prantl. *Gesch. d. Logik II*, 347 - 350.

(٥) Madkour, *L'Organon*, p. 20.

وأصدق ، جمعناها من القاهرة واستانبول ولندن . وتوفر لدينا منها عدد لا بأس به ، واستخدمناها جميعا ما استطعنا ، وأثبتنا رواياتها في الهامش عند الاختلاف والمغايرة ، ورمزنا لكل واحد منها برمز خاص . وسنصفها باختصار ، ونوازن بينها بوجه عام ، وها هي ذى مرتبة ترتيبا أبجديا على حساب رموزها :

( ٧ ) على أميرى	ورمزه عا	( ١ ) بنجيت	ورمزه ب
( ٨ ) متحف بريطانى	» م	( ٢ ) بنجيت (هامش)	» نج
( ٩ ) نور عثمانية	» ن	( ٣ ) دار الكتب	» د
( ١٠ ) مكتب هندى	» ه	( ٤ ) دار الكتب (١)	» دا
( ١١ ) بنى جامع	» ي	( ٥ ) سليمانية (داماد)	» س
		( ٦ ) عاشر	» ع

١ و ٢ - بنجيت وبنجيت (هامش) :

مكتبة الأزهر ، ٣٣١ خصوصية ، ٢٤١٥ بنجيت ؛ ١٢,٥ × ٩,٢٢ × ١٧,٥ ؛  
٤٤١ ورقة ، ٤٢٧ للنص ، ١٤ للفهرس بأكله ، عدا ورقات بيضاء ٤١٤  
سطرا × ٢٧ كلمة فى المتوسط .

ظاهره : عنوان بخط مختلف ، بقلم فارسى ، وهو : "كتاب الشفاء لأبى  
على بن سينا مكمل ومتم لا نظيره" ، وتعليكات آخرها للشيخ بنجيت الذى وقفه  
على أهل العلم سنة ١٣٢٨ هـ

أوله : « بسم الله الرحمن الرحيم وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب .  
الحمد لله رب العالمين وصلاته على محمد وآله أجمعين ، هذا كتاب "الشفاء" للشيخ  
أبى على الحسين بن عبد الله بن سينا رضى الله عنه ، وفى صدره كلام لأبى عبيد  
عبد الواحد بن محمد الجوزجاني . قال أبو عبيد : أحمد الله على نعمه . »

آخره : « ومن اجتمعت له معها الحكمة النظرية فقد سعد ، ومن فاز مع ذلك بالخواص النبوية يكاد أن يصير ربا لإنسانيا ، وكاد أن تحل عبادته بعد الله تعالى ، وهو سلطان العالم الأرضي وخليفة الله فيه » .

مشمولاته : كامل الأجزاء .

خطه نسخي دقيق مقروء واضح ، منقوط ، مضبوط عند الحاجة ، حبره أسود ، عناوينه وأشكاله الهندسية بالحبر الأحمر ، ورقه جيد وإن يكن فيه ترميم وآثار رطوبة وأكل أرضة وخاصة في السبع ورقات الأولى .

ليس فيه اسم الناسخ ، مما يدل غالبا على أنه غير محترف ، ولا مكان النسخ ولا زمانه ، والأرجح أنه يصعد إلى القرن السابع الهجري .

\*\*\*

على هامشه تصحيحات وتعليقات بقلم الناسخ نفسه ، والتصحيحات مأخوذة عن نسخة أخرى يشير إليها الناسخ بحرف ( خ ) ، وهي التي سميناها بنجيت ( هامش ) ، ورمزنا لها بحرفي ( بنج ) ، واعتبرناها مخطوطا قائما بذاته ، لما اشتملت عليه من روايات ، والتعليقات تدل على أن الناسخ من المشتغلين بالعلوم الفلسفية .

٣ - دار الكتب :

دار الكتب ، ٨٩٤ فلسفة ؛ ١٨,٥ × ٢٤,٥ ، ١١,٥ × ١٨,٥ ؛ ٨٧٦ ورقة ، ٢٩ سطرا × ١٨ كلمة .

ظاهره : العنوان الآتي : « كتاب الشفاء للشيخ أبو علي سينا » ، وعليه أختام مختلفة ولا تملك به .

أوله : « بسم الله الرحمن الرحيم . رب زدني علما بالحق - المقالة الأولى في الفن الأول من الجملة الأولى وهي في المنطق . فصل في الإشارة إلى ما يشتمل عليه الكتاب قال الشيخ أبو علي » .

( ٦٩ )

آخره : آخر(ب) .

مشمولاته : الكتاب جميعه عدا ٢٠ ورقة من أول الإلهيات .

خطه تعليق دقيق ممتاز ، غير مضبوط ولا منقوط ، صعب القراءة ، حبره أسود وعناوينه بالحبر الأحمر؛ فيه بياض للأشكال والرسوم الهندسية والموسيقية ، ولا هوامش فيه ، ورقه أصفر جيد لا خرم فيه ، ولا أكل أرضة .  
ذكر اسم ناسخه ، ولم يذكر مكان النسخ ولا زمانه ، وزرج أنه يرجع إلى القرن الحادى عشر الهجرى .

٤ - دار الكتب ( ١ ) :

دار الكتب ، ٢٦٢ حكمة ؛ ٢١ × ٢٦ ، ٨ × ١٩ ؛ تسع مجلدات متفاوتة الحجم ، أكبرها ٥٥٠ ورقة ، والباقي غير مرقم ، ٣١ سطرا × ١٠ كلمات .  
ظاهره : عنوان الكتاب بدون تملك .

أوله : أول (ب) .

آخره : آخر(ب) .

مشمولاته : كامل الأجزاء .

خطه نسخى جميل ، منقوط وغير مضبوط ، عناوينه بالحبر الأحمر ؛ فيه أخطاء كثيرة ، وبياض لكلمات لم يعرفها الناسخ ، وهامش واسع بدون تعليق ولا تصحيح ، ورقه جيد وحديث .

من نسخ دار الكتب ، وبنساخت مختلفين ، فرغ منه سنة ١٣٣٧ هـ ، وماخوذ من نسخة أخرى تصعد إلى ٩٩٢ هـ .

( ٧٠ )

٥ - سليمانىة ( داماد ) :

داماد ، ٨٢٤ ، ١٧,٥ × ٢٧ × ١١,٥ ، ١٩,٥ ؛ ٤٢٠ ورقة ، ٣٠ سطرا  
× ١٦ كلمة .

ظاهره : " أول فى شفاء ابن سينا فى قسم المنطقيات " ، وعليه أختام  
وتملىكات مختلفة .

أوله : أول (ب) .

آخره : ( من كتاب الشعر ) " وأما هاهنا فلنقتصر على هذا المبلغ ، فإن وكد  
غرضنا الاستقصاء فىما ينتفع به من العلوم " .

مشملاته : مقصور على المنطق .

خطه نسخى غير جىد ، قليل النقط خال من الشكل ، عدىم الفواصل بين  
الفصول ، صعب القراءة ، فىه تصحىحات وهوامش فى الصفحة الأولى فقط  
تعزى إلى نسخة أخرى .

لا يعرف ناسخه ولا مكان نسخه ، ونص على أنه فرغ منه سنة ٨٣٤ هـ .

٦ - عاشر :

عاشر ، ٢٠٧ ، ١٨,٥ × ٢٦ × ١١,٥ ، ١٨ × ٣٤٩ ؛ ٣٣ سطرا  
× ١٦ كلمة .

ظاهره : بقلم فارسى " الأول من الشفاء لأبى على " ، وعليه تملىكات آخرها  
باسم عبد القادر مصطفى عاشر .

أوله : أول (ب) .

آخره : " تم الجزء الأول من كتاب الشفاء وهو القياس " .

مشملاته : فنون المنطق الأولى الأربعة .

خطه نسخي جميل ، منقوط كثير الضبط ، حبره أسود وعناوينه بالحبر الأحمر ، فيه اختصارات متداولة ، وتصحيحات بخط الناصح ، وتعليقات بقلم آخر ، به حرم كبير في " المدخل " .

ذكر اسم ناصحه ، ولم يذكر مكان نسخه ، ونص على أنه فرغ منه سنة ٦٨٠ هـ .

٧ - على أميرى :

على أميرى ، ١٥٠٤ ؛ ١٣ × ٢٣,٥ ، ٢٠ × ١٠ ، ٢٢٤ ؛ ورقة ، ٣٥ سطرا × ١٣ كلمة .

ظاهره : " كتاب منطق الشفاء لأبي علي بن سينا " ، وأختام كثيرة مطموسة .

أوله : أول (ب) .

آخره : « فإذن يجب أن تكون الواسطة في الفراسة أعم من الأصغر لا محالة ، ومساوية للأكبر ، وترجع إلى القياسات المذكورة » .

مشملاته : فنون المنطق الأولى الأربعة .

خطه نسخي واضح مقروء ، قليل النقط غير مشكول ، عناوينه بخط أكبر ، ولا تعليق فيه ولا تصحيح .

لم يذكر اسم ناصحه ولا مكان نسخه ، ونص على أنه فرغ منه سنة ٦٧٤ هـ .

٨ - متحف بريطاني :

British Museum ، ٧٥٠٠ ؛ ١٤ × ٢٠ ، ١٠ × ١٨ ؛ ٣٨٤ ؛ ورقة ، ٤٩ سطرا × ٢٥ كلمة .

(٧٢)



ظاهره : عنوان الكتاب وتمليك لمن يدعى عاصم بن إبراهيم بن حيدر ،  
وبعض كلمات فارسية .

أوله : أول ( ب ) .

آخره : فصل في المعاد ، ونهايته ” حينئذ ربما تخيلنا منها خيالا طفيفا  
وضعيفا ، وخصوصا ... “

مشمولاته : المنطق والطبيعات والإلهيات ما عدا المقالة الأخيرة .  
خطه نسخي مقروء صغير ، منقوط في غير عناية ، مضبوط في غير دقة ، فيه  
اختصارات مثل ” يق “ ( يقال ) و ” ح “ ( حينئذ ) ؛ فيه أخطاء إملائية  
واضحة ؛ والنسخة خزائنية محلاة .

لا ذكر للناسخ ولا مكان النسخ أو زمانه ، والأرجح أنه من صنع القرن  
الحادي عشر الهجري .

٩ - نور عثمانية :

نور عثمانية ، ٢٧٠.٨ ؛ ١١,٥ × ٢٠ ، ٧ ، ١٤,٥ ؛ ٦٦٦ ورقة ، ٢٩  
سطرا × ٢٠ كلمة .

ظاهره : ختم وتمليك .

أوله : أول ( د ) .

آخره : لم يصلنا بعد .

مشمولاته : المنطق والطبيعات والإلهيات ، ولم يصلنا منه إلا المنطق عدا  
الفن التاسع .

خطه نسخي متوسط القراءة ، منقوط غير مضبوط ؛ عناوينه بالحبر الأحمر .

لم نقف على ناسخه ، ولا على مكان نسخه ولا زمانه ، والأغلب أنه يرجع  
إلى القرن العاشر الهجري .

١٠ - مكتب هندي :

India Office ، ٤٧٥٢ ، ١٥ × ٢٢ ، ١٠ × ١٨ ، ٤١١ ورقة ،

٣٠ سطرا × ٢٠ .

ظاهره : تملك وترجمة مختصرة لابن سينا .

أوله : أول (ب) .

آخره : آخر (س) .

مشملاته : فنون المنطق التسعة .

خطه نسخي واضح حديث ، منقوط غير مضبوط ، ليست فيه أخطاء إملائية ،  
بهامشه تصحيحات ؛ النسخة خزائية نفيسة محلاة في أول صفحة بالذهب .

كتبها ناسخ في كشمير سنة ١١٤٨ هـ ، نقلها عن ناسخ آخر في سنة ١٨٩١ .

١١ - بني جامع :

بني جامع ، ٧٧٢ ، ٢١ × ٢٨ ، ١٥ × ٢٠,٥ ، ٣١٠ ورقات ، ٣١  
سطرا × ٢٣ كلمة .

ظاهره : عنوان داخل حلية ، وعنوان جانبي : "كتاب منطق الشفاء" ،

وترجمة مختصرة لابن سينا ، وتمليكات تصعد الى سنة ٩٠٢ هـ .

أوله : أول (ب) .

آخره : آخر (س) .

مشملاته : فنون المنطق التسعة .

خطه نسخي حسن واضح ، منقوط وغير مضبوط ، عناوينه بالحبر الأحمر ؛

الورقات ١٠ - ٧٤ بخط آخر أحدث .

لا ذكر للناسخ ، ولا لمكان النسخ ، ونص على أن تاريخه سنة ٦٢٨ هـ .

••

هذه هي المخطوطات التي عولنا عليها في هذا الجزء ، ولو كانت كلها في أيدينا منذ البداية لكان لنا إزاءها شأن آخر ، إن في الإحالة عليها وذكر رواياتها ، أو في ربط بعضها ببعض . ولكنها وصلتنا تباعا فسويتنا بينها ، ونظرنا إليها نظرة متعادلة إلى أن يقوم الدليل على العكس . وكانت تجربتنا في هذا طويلة مضمينة أحيانا ، إلا أنا نرجو أن يستفاد منها في الأجزاء التالية .

وقد أسفرت عن أن هذه المخطوطات متفاوتة تاريخيا وقيمة . نخمسة منها تصعد إلى القرن السابع الهجري على الأقل ، وهي : ب ، نج ، ع ، عا ، عى ؛ وواحد إلى القرن التاسع ، وهو س ؛ وآخر إلى القرن العاشر ، وهو ن ؛ واثنان إلى القرن الحادى عشر ، وهما د ، م ؛ وواحد إلى القرن الثانى عشر ، وهو هـ ؛ والأخير إلى القرن الرابع عشر ، وهو د ١ . والترمنا في إثبات تاريخها النص إن وجد ، وإلا رجحنا اعتمادا على تباين الخطوط وما امتاز به كل عصر من طريقة خاصة في الكتابة . ولهذا التاريخ أثره فيما يمكن أن يعقد بينها من صلة ، وما يعين على رد بعضها إلى بعض ، أو رد المتعاصر منها إلى أصل أعلى .

وإذا أخذنا مبدأ "التلازم في الوقوع" أساسا لاقتراض نسب بينهما ، أمكن أن نلاحظ أن ب ، س يلتقيان في أكثر من موضع ، مما يؤذن بأن أحدهما يرجع إلى الآخر أو أنهما معا يصدران عن أصل واحد . وبالمثل يمكن أن نعقد صلة بين ن ، د وبين ع ، عى . ولعل هذه الستة ترجع إلى مصدر مشترك . ولن نحاول الدخول في تفاصيل هذه الاقتراضات ، فنظرة إلى ما أثبتناه في الهامش من روايات كافية لتوضيحها . على أنه لم يحن الوقت بعد للبت فيها برأى قاطع ، ولا يزال الأمر يتطلب مقارنات أخرى ، وعسانا نستكمل هذا فيما بلى من أجزاء . وإنما أردنا فقط أن نوجه النظر إلى أن في الإمكان محاولة إثبات نسب بين مخطوطات "الشفاء" العديدة ؛ ولهذا المحاولة أثر آخر ، وهو أنه إن لم يقطع بهذا النسب فإنه يعين على ترتيب هذه المخطوطات ترتيبا قيميا .

ولقد كشف درسنا لما استخدمناه في "المدخل" من مخطوطات عن أنها متفاوتة في قيمتها ، بحيث يمكن قسمتها إلى ثلاث طوائف متميزة . ففي قسمها نضع "ب" الذي نرى أنه أصحها وأوثقها ، لأنه ، فضلا عما امتاز به من نقط وضبط ، يشتمل على تصحيحات وتعليقات تؤذن بدقة ونزوع نحو التحقيق العلمي ، هذا إلى أن ناسخه - فيما يبدو - ملم بما ينسخه ومدرك له . ومن حسن الحظ أنه مكتمل الأجزاء ، مما يجعله دعامة ثابتة لنشر "الشفاء" جميعه . وإذا كنا قد التزمنا طريقة "النص المختار" فإننا نستطيع أن نقرر في آخر الأمر أن نصنا الذي اخترناه في "المدخل" أشد ما يكون التقاء معه .

ويكاد "س" يتساوى مع هذا المخطوط في الرتبة ، وهما كما قدمنا متشابهان ومتلاقيان في رواياتهما . وكثيرا ما طابق ترجيحنا ما أثبتاه ، لأنه الأظهر والأسلم .

وفي الطرف الآخر نضع "د" ، فهو أضعفها ولا يعول عليه ، ولهذا لم نلبث أن صرفنا النظر عنه . وبين هذين الطرفين تجيء المخطوطات الأخرى ، إذا ما استثنينا "ج" الذي هو مكمل للمخطوط "ب" . ولانكر أن هذه المخطوطات السبعة تتفاوت في قيمتها نوعا ، إلا أنه تفاوت لا يفصل بينها فصلا تاما ، وفي بعضها ما يكمل البعض الآخر .

ومن محاسن الصدق أنه في الوقت الذي كنا نحقق فيه نص المدخل العربي كانت الآنسة دلفرنى بصدد تحقيق نصه اللاتيني ، وتوفر لها في ذلك عدد من المخطوطات لا بأس به<sup>(١)</sup> . وقد اشتركت معنا زمنا ، وحاولنا ما أمكن مقابلة الترجمة اللاتينية بالأصل العربي . ونرجو أن يكون لهذه المقابلة أثرها فيما ستشره . ووضعت تحت تصرفنا أخيرا نسخة مخطوطة من النص الذي ارتضته . وكما

(١) Mile Marie Thérèse d'Alverny, conservateur - adjoint des  
manuscripts de la Bibliothèque Nationale.

نود أن نضيف هذا إلى ما أثبتناه من روايات، ونبرز أثره في الجزء الذي نشره اليوم ، ولجنا خشينا أن يعد من سبق الحوادث الإحالة على نص لم ينشر بعد، خصوصا ولا يزال لمحققته كامل الحرية في أن تغير فيه وتبدل . واكتفينا بأن نستعين به فيما شئنا أن نستخلصه في الخاتمة من مصطلحات عربية مع ذكر مقابلهما في اللاتينية ، وأن نرجح في ضوئه رواية على أخرى إذا التبس الشكل ، لأن الكتابة اللاتينية في هذا فاصلة .

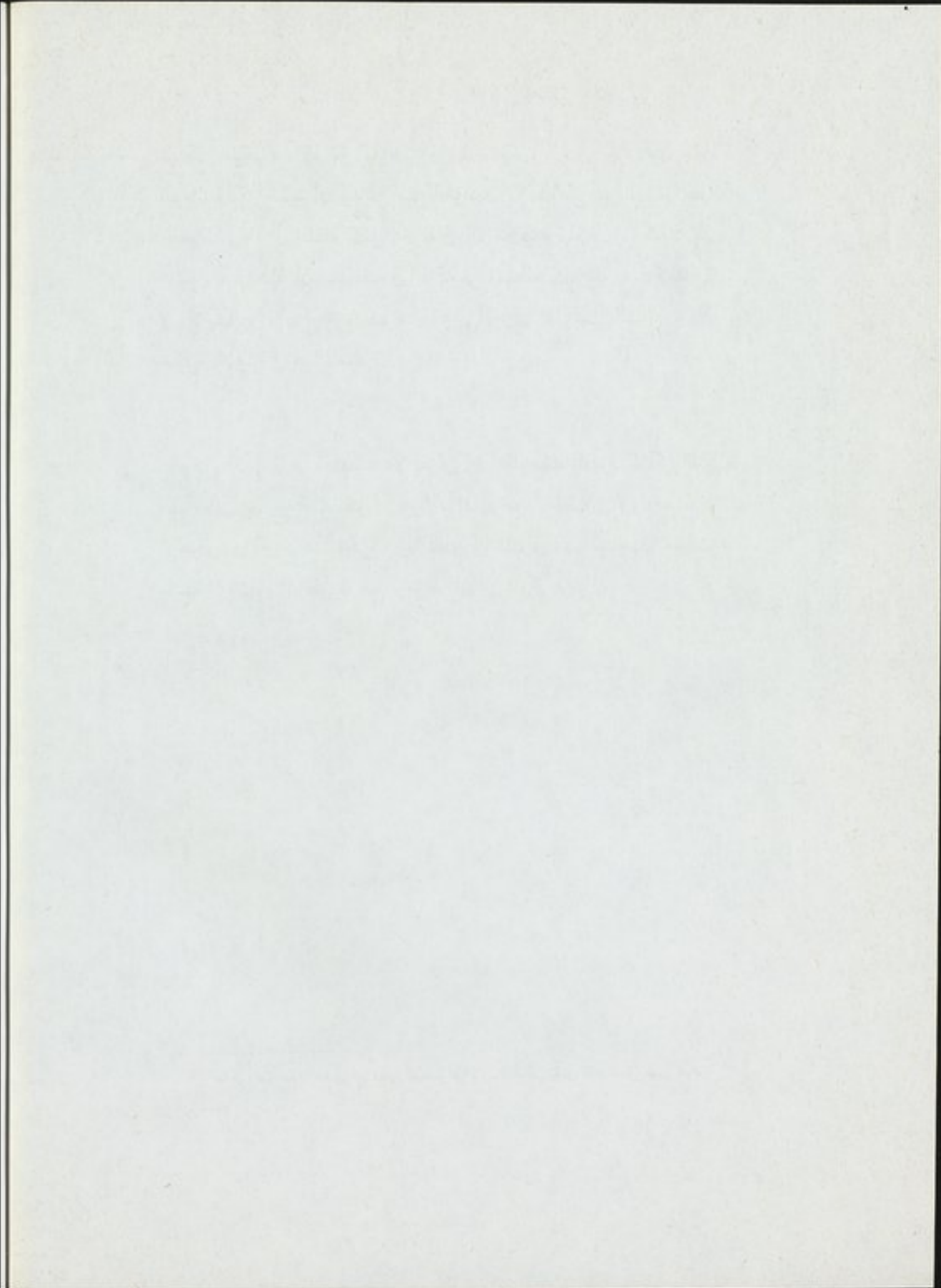


وقبل أن أختم هذه المقدمة ، لا يفوتني أن أعبج ذلك المجهود المشكور الذي بذله الأب جورج شحاته قنواتي ، والأستاذان محمود الخضيرى ، وأحمد فؤاد الأهواني في إنحراج هذا الجزء ، ولا يساورني شك في أنهم سيتابعون حلقات سلسلة "الشفاء" الطويلة التي نرجو لها أن تتم ، وتم قريبا (١) .

يونيه ١٩٥١

---

(١) ساهم أيضا سعيد افتدى زايد المحرر بمجمع فؤاد الأتزل للغة العربية في هذا العمل بصيب نحرص على أن نسجله .



# المدخل

—

Label



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب

الحمد لله رب العالمين ، وصلاته على محمد وآله أجمعين .

هذا كتاب الشفاء للشيخ الرئيس أبي علي الحسين بن عبد الله بن سينا -

لقيه الله ما يليق بإحسانه - وفي صدره كلام لأبي عبيد عبد الواحد بن محمد  
الجوزجاني .

قال أبو عبيد : أحمد الله على نعمه ، وأسأله التوفيق لمرضاته ، وأصلى على

نبيه محمد وآله . وبعد : فقد كانت محبتي للعلوم الحكيمة ، ورغبتى في اقتباس المعارف

الحقيقية ، دعتنى إلى الإخلال ببلادى ، والمهاجرة إلى مستقر الشيخ الرئيس

أبي علي - أدام الله أيامه - من البلاد ؛ إذ كان ما وقع إلى من خبره ،

وعرض على من كلامه ، يقتضى الميل إليه عن سائر من يذكرك بهذه الصناعة ،

ويعترى إلى هذه الجملة . وقد كان بلغنى من خبره أنه مهر فى هذه العلوم ،

وهو حدث لم يستوبه الشباب ، ولا أربى على العقدين من العمر ، وأنه كثير

التصانيف ، إلا أنه قليل الضن بها ، والرغبة فى ضبط نسخها . لحقت

رغبتى فى قصده ، وملازمته ، والإلحاح عليه ، والالتماس منه أن يهتم بالتصنيف

وأهم بالضبط . فبمحمته وهو بيجرجان ، وسنته قريب من اثنتين وثلاثين سنة ، وقد بلى

( ٢ ) وما... أنيب : وبه أعود وأستعين ع ؛ رب يسر وأغن عا ؛ رب زدنى بالحق وعملا بالخير ن ||

أنيب : + رب زدنى علما بالحق د || عليه... أنيب : ساقطة من م ( ٣ ) الحمد... أجمعين : ساقطة

من ع ، عا ، ن ، ه || على : + نبيه م ، ي ( ٤ - ٦ ) هذا... الجوزجاني : ساقطة من عا ||

كلام الجوزجاني كله من صفحة ١ إلى صفحة ٤ : ساقط من د ، ن ( ٤ ) الرئيس : ساقطة من ب || للشيخ

الرئيس أبى : صفته الشيخ الرئيس أبو ه ( ٥ ) لقيه الله ما يليق بإحسانه : رضى الله عنه ب ؛

رحمة الله عليه س ؛ رحمه الله ع ، ه ( ٧ ) الله : + سبحانه وتعالى د ا ( ٩ ) الحقيقية : الإلهية ه ||

دعتنى : دعنى عا ( ١٠ ) أدام الله أيامه : ساقطة من ب ، ي ؛ رحمة الله عليه هاشم س ؛

رحمة الله ع ، عا ؛ أحسن الله إليه م || إذ : إذا م ( ١٣ ) يستب د ، ع || العقدين : عقدين

ب ، س ، ع ، عا ، ه ( ١٤ ) نسخها : صحتها د ا || لحقت : لحقت : ب ، ع ، ع ، م

( ١٥ ) الإلحاح : الإلحاف ب ، س ، ه .

بخدمة السلطان والتصرف في عمله ، وقد شغل ذلك أوقاته ، فلا أتهدأ إلا الفرس  
 الخفاف ، واستمليته فيها شيئا من المنطق والطبيعات . وإذا دعوتُهُ إلى  
 التصانيف الكبار وإلى الشروح أحال على ما عمله من الشروح ، وصنفه من  
 الكتب في بلاده ، وقد كان بلغني تفرُّقها وتشتتها ، وضمنُ من يملك نسخةً منها  
 ٥ بها . وأما هو فلم يكن من عادته أن يخزن لنفسه نسخة ، كما لم يكن من عادته  
 أن يُحرر من الدستور ، أو يُخرج من السواد ، وإنما يملئ أو يكتب النسخة  
 ويعطيها لمتمسها منه . ومع ذلك فقد تواترت عليه المحن ، وغالت كتبه الفوائض ،  
 فبقيت معه عدة سنين أنتقل فيها من جرجان إلى الرى ، ومن الرى إلى همدان .  
 وشغل بوزارة الملك شمس الدولة ، وكان اشتغاله بذلك حسرةً علينا ، وضياعا  
 ١٠ لروزجارنا . وكان قد وهن الرجاء أيضا في تحصيل تصانيفه الفائضة ، فالتمسنا  
 منه إعادتها ، فقال : أما الاشتغال بالألفاظ وشرحها فأمرٌ لا يسعه وقى ، ولا تنشط  
 له نفسى ، فإن قنعتم بما يتيسر لى من عندى ، عملت لكم تصنيفا جامعا على الترتيب  
 الذى يتفق لى . فبذلنا له منا الرضا به ، وحرصنا على أن يقع منه الابتداء  
 بالطبيعات ؛ فشرع في ذلك ، وكتب قريبا من عشرين ورقة ، ثم انقطع عنه  
 ١٥ بالقواطع السلطانية .

وضرب الدهر ضرباته ، واحتريم ذلك الملك ، وآثر هو أن لا يقيم في تلك  
 الدولة ، ولا يعاود تلك الخدمة ، وركن إلى أن الاحتياط له ، فيما استحبه  
 من ذلك ، أن يستمر مرتقبا فرصة الانفصال عن تلك الديار . فصادفت  
 منه خلوة وفراغا اغتنمته ، وأخذته بتتيم كتاب الشفاء ؛ وأقبل هو بنفسه على  
 ٢٠ تصنيفه إقبالا بجيد ، وفرغ من الطبيعات والإلهيات — خلا كتاب الحيوان

(١) وقد : قدب ، م ، ع || أتهدأ : + منه م (٥) لنفسه : لتصنيفه ع ، ع ، م ،  
 ن ، ي (٦) وإنما : إنما ع (٩) شمس الدولة : + قدس الله روحه م ، ع ؛ + قدس الله  
 روحه ورضى عنه ع ، ه (١٠) روزجار : كلمة فارسية معناها الوقت (١٢) يتيسر : تيسر  
 ع ، م (١٣) وحرصنا : وتوخيئنا ه (١٦) الملك : + رحمه الله م ، ع ، ه (١٧) أن :  
 ساقطة من ب ، م .

والنبات — في مدة عشرين يوما ، من غير رجوع إلى كتاب يحضره ، وإنما اعتمد طبعه فقط . وشرع في المنطق ، وكتب الخطبة وما يتصل بها .

- ثم إن أعيان تلك الدولة تميموا عليه استناره ، واستنكروا عزمه في المفارقة ، وظنوا أنه لمكيدة أو لمالأة جنبية معادية ، وحرص بعض خلص خدمه على توريثه في مهلكة ليفوز بما له عنده من متاع الدنيا ، فدل عليه طلابه — وكانوا • ممن سلف له عندهم صنائع تحرم عليهم قصده بالإيحاء ، لو كانوا للمعروف ذاكرين — ووقفهم على مكانه ، فاستوثق منه بإيداعه قلعة فردجان ، وبقى فيها قدر أربعة أشهر ريثما تقرر أسباب تلك الناحية على فصل من الأمر ، وتاركها المنازعون ، فأفرج عنه ، وسيم معاودة الوزارة فاعتذر ، واستمهل فعذر .

- ١٠ وهناك اشتغل بالمنطق ، وتمكن من الكتب ، فعرض من ذلك أن حاذها ، وجرى على ترتيب القوم فيها ، وتكلم على ما استنكره من أقوالهم ، فطال المنطق ، وتم بأصهبان .

وأما الرياضيات فقد كان عمَلها على سبيل الاختصار في سالف الزمان ، فرأى أن يضيفها إلى كتاب الشفاء .

- ١٥ وصنّف أيضا الحيوان والنبات ، وفرغ من هذه الكتب ، وحاذى في أكثر كتاب الحيوان كتاب أرسطوطاليس الفيلسوف ، وزاد فيها من ذلك زيادات ، وبلغ سنه حينئذ أربعين .

(١) وإنما : إنما عا (٢) يتصل : يتعلق ع (٤) جنبية : جهة م (٧) فاستوثق ، واستوثق د ، م || فردجان : فروزجان : ب ، ع ، ي ؛ فردوجان : س ، م (١٠) وهناك : وهناك عا || أن حاذها : إنجازها د ؛ اتخاذا م (١٢) بأصهبان : بأصفهان ب ، س ، ع ، ي (١٥) الكتب : ساقطة من م (١٦) أرسطوطاليس : أرسطاطاليس ب ، س ، ع ؛ + الحكيم س ، ه (١٧) أربعين : + ستة س ، ه .

وغرضي في اقتصاص هذه القصص، أن يوقف على السبب في إعراضه عن شرح الألفاظ ، وفي اختلاف ما بين ترتيبه لكتب المنطق ، وما بين ترتيبه لكتب الطبيعيات والإلهيات ، وأن يتعجب من اقتداره على تصنيفه ما صنفه من كتب الطبيعيات والإلهيات ، والمدة عشرون يوماً ، والكتب غائبة عنه ، وإنما يلى عليه قلبه المشغول بما منى به فقط .

وسيجد المتأمل لهذا الكتاب بعين الاعتبار من التكت والنوادر والتفريعات والبيانات ما لا يجده في جملة كتب السالفين ؛ والله الموفق لما فيه الخير .

[ ومن هاهنا ابتداء الكتاب وكلام أبي علي الحسين بن عبد الله ، أحسن الله إليه ] .

(٢) شرح : شروح س ، ع ، ع ، ع ، هـ (٣) تصنيفه : تصنيف س ، هـ || صنفه : صنف هـ  
 (٤) من كتب : في عا (٥) وإنما : وإنما عا (٧) الخير : الخير س ، هـ ، ي  
 (٨) ومن هاهنا : وهذا ، هاشم س ، ع ، ع ، هـ || وكلام : من كلام س ، م ، ي ||  
 أبي علي الحسين بن عبد الله : الشيخ الرئيس رحمه الله ع (٨-٩) أحسن الله إليه : رضى  
 الله عنه ب ، س || أبي ... إليه : ؛ الحسين بن عبد الله بن سينا رحمه الله ع ؛ الشيخ الرئيس حجة  
 الحق أبي علي الحسين بن عبد الله بن سينا آثار الله برهانه . وخدم بكتبا العبد الضعيف شريف  
 ابن عبد اللطيف الحسني ستة إحدى وتسعين وثمانمائة . كذا في الأصل . هـ .

## بسم اللد الرحمن الرحيم

### الجملة الأولى في المنطق وهي تسعة فنون

- الفن الأول من الجملة الأولى في المدخل وهو مقالتان .  
 المقالة الأولى منها تشمل على أربعة عشر فصلا .
- ٥ [الأول] ( ا ) في الإشارة إلى ما يشتمل عليه الكتاب .  
 [الثاني] ( ب ) في التنبيه على العلوم والمنطق .  
 [الثالث] ( ج ) في منفعة المنطق .  
 [الرابع] ( د ) في موضوع المنطق .  
 [الخامس] ( هـ ) في تعريف اللفظ المفرد، والمؤلف ، والكلي ، والجزئي ،  
 ١٠ والعرضي ، والذاتي ، والذي يقال في جواب ما هو ،  
 والذي لا يقال .  
 [السادس] ( و ) في تعقب ما قاله الناس في الذاتي والعرضي .  
 [السابع] ( ز ) في تعقب ما قاله الناس في الدال على الماهية .  
 [الثامن] ( ح ) في قسمة اللفظ المفرد الكلي إلى أقسامه الخمسة .  
 ١٥ [التاسع] ( ط ) في الجنس .  
 [العاشر] ( ي ) في النوع ووجه انقسام الكلي إليه .  
 [الحادي عشر] ( يا ) في تعقب رسوم النوع .  
 [الثاني عشر] ( يب ) في الطبيعي ، والعقلي ، والمنطقي ، وما قبل الكثرة ،  
 وفي الكثرة ، وبعده الكثرة .  
 ٢٠ [الثالث عشر] ( يج ) في الفصل .  
 [الرابع عشر] ( يد ) في الخاصة والعرض العام .

( ١ ) البسمة ساقتة من ع ، م ؛ + رب أعن ي ( ٢ ) هذا الفهرس ساقت كله من د ، ن

( ١٤ ) أقسامه : الأقسام ب ، س ( ١٩ ) وبعده : ومع ب ، ع ، ع ، م ، هـ ، ي

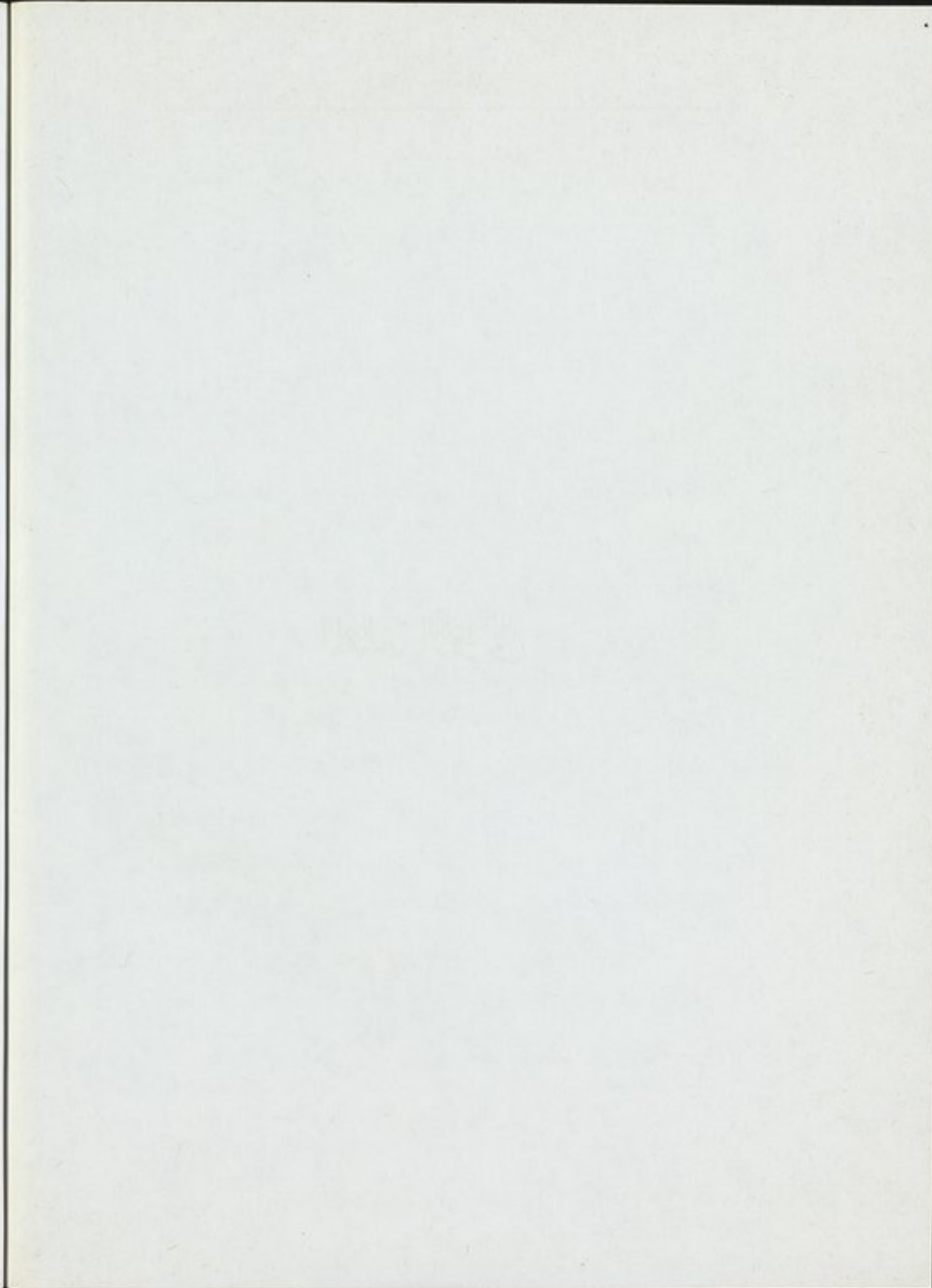
( ٢١ ) الخاصة : الخاصة م .

المقالة الثانية تستعمل على أربعة فصول

- [ الأول ] ( ا ) فى المشاركات والمباينات بين هذه الخمسة وأولها بعد العامة ما بين الجنس والفصل .
- [ الثانى ] ( ب ) فى المشاركة والمباينة بين الجنس والنوع .
- [ الثالث ] ( ج ) فى المشاركات والمباينات الباقية .
- [ الرابع ] ( د ) فى مناسبة بعض هذه الخمسة مع بعض .

# المقالة الأولى

---





## المقالة الأولى من الفن الأول من الجملة الأولى

## وهي في علم المنطق

## [ الفصل الأول ]

## فصل في الإشارة إلى ما يشتمل عليه الكتاب

- ٥ قال الشيخ الرئيس أبو علي الحسين بن عبد الله بن سينا ، أحسن الله إليه :  
وبعد حمد الله ، والثناء عليه كما هو أهله ، والصلاة على نبيه محمد وآله الطاهرين ،  
فإنَّ غَرَضَنَا في هذا الكتاب الذي نرجو أن يُمهَلَنَا الزمان إلى ختمه ، ويصحَّبَنَا  
التوفيق من الله في نَظْمِهِ ، أن نودعه لباب ما تحققناه من الأصول في العلوم  
الفلسفية المنسوبة إلى الأقدمين ، المبينة على النظر المرتب المحقق ، والأصول  
المستنبطة بالأفهام المتعاونة على إدراك الحق المجتهد فيه زمانا طويلا ، حتى  
استقام آخره على جملة اتفقت عليها أكثر الآراء ، وهجرت معها غواشي الأهواء .  
وتحررت أن أودعه أكثر الصناعة ، وأن أشير في كل موضع إلى موقع الشبهة ،  
وأحلها بإيضاح الحقيقة بقدر الطاقة ، وأورد الفروع مع الأصول إلا ما أتق  
بانكشافه لمن استبصر بما نُبَصِّرُهُ ، وتَحَقَّقَ ما نُصَوِّرُهُ ، أو ما عزب عن ذكرى  
ولم يُلحَ لفكرى . واجتهدت في اختصار الألفاظ جدا ، ومجانبة التكرار  
أصلا ، إلا ما يقع خطأ أو سهواً ، وتنكبت التطويل في مناقضة مذاهب جليلة  
البطلان أو مكفية الشغل بما نقرره من الأصول ، ونعرفه من القوانين . ولا يوجد

(٢) المنطق : + تشتمل على أربعة عشر فصلا هـ (٥) الشيخ الرئيس أبو علي : ساقطة  
من عا || أحسن الله إليه : رحمه الله ب ، م ، ع (٦) الطاهرين : ساقطة من م ، ي  
(٩) الفلسفية : ساقطة من د ، ع ، ن ؛ الحكمة دا ، هـ (١٠) المجتهد : المجتهد عا ||  
فيه : فيها م ، ي (١١) آخره : أمره هـ (١٣) الأصول : الأصل ب ، د  
(١٤) استبصر : تبصرن || وتحقق : وحقق ي (١٥) لفكرى : في فكرى عا || ومجانبة :  
تجانبت د (١٦) خطأ : نلطا عا ، ن ، هـ ، ي .

في كتب القدماء شيء يعتد به إلا وقد ضمناه كتابنا هذا ؛ فإن لم يوجد في الموضوع الجارى بإثباته فيه العادة وُجِدَ في موضع آخر رأيتُ أنه أليق به ؛ وقد أضفتُ إلى ذلك مما أدركته بفكرى ، وحصلته بنظري ، وخصوصا في علم الطبيعة وما بعدها ، وفي علم المنطق .

٥ وقد جرت العادة بأن تطول مبادئ المنطق بأشياء ليست منطقية ، وإنما هى للصناعة الحكيمة ، أعنى الفلسفة الأولى ، فتجنبت إيراد شيء من ذلك ، وإضاعة الزمان به ، وأخرته إلى موضعه .

١٠ ثم رأيتُ أن أتلو هذا الكتاب بكتاب آخر ، أسميه "كتاب اللواحق" ، يتم مع عمري ، ويؤرخُ بما يفرغ منه في كل سنة ، يكون كالشرح لهذا الكتاب ، وكتفريع الأصول فيه ، وبسط المَوْجِز من معانيه .

ولى كتاب غير هذين الكتابين ، أوردت فيه الفلسفة على ما هى في الطبع ، وعلى ما يوجهه رأى الصريح الذى لا يراعى فيه جانب الشركاء في الصناعة ، ولا يُتَّقَى فيه من شق عصاهم ما يُتَّقَى في غيره ، وهو كتابي في "الفلسفة المشرقية" .  
وأما هذا الكتاب فأكثر بسطا ، وأشدُّ مع الشركاء من المشائين مساعدة .

١٥ ومن أراد الحق الذى لا تجمجة فيه ، فعليه بطلب ذلك الكتاب ، ومن أراد الحق على طريق فيه ترضُّ ما إلى الشركاء وبسط كثير ، وتلويح بما لو فُطِن له استغنى عن الكتاب الآخر ، فعليه بهذا الكتاب .

(١) فى : من ي || يوجد : تجده عا (٢) وجد : وجدته دا ، عا (٣) ما : ما د ، دا ، عا (٤) المنطق : + ابن أحب م ، ن ، هامش ي (٥) ليست : ساقطة من ه (٦) الفلسفة : الحكمة ه (١١) فيه : هذه عا || الفلسفة : الحكمة ه || هل ما : كاي || هى : + عليه ن ، ه (١٢) الصريح : الصحيح س ، عا (١٣) الفلسفة : الحكمة ب ، ح ، س ، ه ، وفي هامش س : الفلسفة (١٥) مجمة : مجمة م ، مجمة ن [مجمع الكتاب غلطه وأفسده - اللسان] (١٦) بسط : تبسط م .

- ولما افتتحتُ هذا الكتابُ ابتدأتُ بالمنطق ، وتحررتُ أن أحاذيَ به ترتيبَ كتب صاحب المنطق ، وأوردت في ذلك من الأسرار واللطائف ما تحلوه عنه الكتب الموجودة . ثم تلوته بالعلم الطبيعي ، فلم يتفق لي في أكثر الأشياء محاذاة تصنيف المؤتمِّم به في هذه الصناعة وتذاكيره . ثم تلوته بالهندسة ، فاقتصرت كتاب الأسطُقسات لأوقليدس اختصاراً لطيفاً ، وحلَّلتُ فيه الشُّبه واقتصرت عليه . ثم أردفته باختصارٍ كذلك لكتاب المجسطي في الهيئة يتضمن مع الاختصار بياناً وتفهماً ، وألحقتُ به من الزيادات بعد الفراغ منه ماوجب أن يعلم المتعلم حتى تتِمَّ به الصناعة ، ويطابق فيه بين الأحكام الرصدية والقوانين الطبيعية . ثم تلوته باختصار لطيف لكتاب المدخل في الحساب . ثم ختمت صناعة الرياضيين بعلم الموسيقى على الوجه الذي انكشف لي ، مع بحث طويل ، ونظر دقيق ، على الاختصار . ثم ختمتُ الكتابَ بالعلم المنسوب إلى ما بعد الطبيعة على أقسامه ووجوهه ، مشاراً فيه إلى بُحَلِّ من علم الأخلاق والسياسات ، إلى أن أصنَّف فيها كتاباً جامعاً مُقَرِّداً .

- وهذا الكتاب ، وإن كان صغيراً الحجم ، فهو كثير العلم ، ويكاد لا يفوت متأمِّله ومتدبره أكثرُ الصناعة ، إلى زيادات لم تجر العادة بسماعها من كتب أخرى ، وأول الجمل التي فيه هو علم المنطق .

وقبل أن نشرع في علم المنطق ، فنحن نشير إلى ماهية هذه العلوم إشارة موجزة ، ليكون المتدبرُ لكتابنا هذا كالمطلع على بُحَلِّ من الأغراض .

(١) بالمنطق : بالميزان ه (٢) صاحب : ساقطة من م || من : + لطائف ه  
(٧) وتفهماً : وتفهماً د ؛ وتعلينان || يعلم : يعلمه س ، ع ، ن ، ي (٨) بين : من م ، ن ، ه ، ي (١٣) فيها : فيه عا (١٤) العلم : + والنفع دا (١٦) التي : التي عا  
(١٧) فنحن نشير : نشيرس ؛ نحن نشيرن ؛ فنشير ه

## [ الفصل الثاني ]

## (ب) فصل في التنبيه على العلوم والمنطق

فنقول : إنَّ الغرضَ في الفلسفة أن يُوقَفَ على حقائقِ الأشياءِ كُلِّها على قدر ما يمكن الإنسان أن يقف عليه . والأشياء الموجودة إما أشياء موجودة ليس وجودها باختيارنا وفعلنا ، وإما أشياء وجودها باختيارنا وفعلنا . ومعرفة الأمور التي من القسم الأول تسمى فلسفةً نظريةً ، ومعرفة الأمور التي من القسم الثاني تسمى فلسفةً عمليةً . والفلسفة النظرية إنما الغاية فيها تكيل النفس بأن تعلم فقط ، والفلسفة العملية إنما الغاية فيها تكيل النفس ، لا بأن تعلم فقط ، بل بأن تعلم ما يُعمَلُ به فتعمَلُ . فالنظرية غايتها اعتقاد رأي ليس بعمل ، والعملية غايتها معرفة رأي هو في عمل ، فالنظرية أولى بأن تُنسب إلى الرأي .

والأشياء الموجودة في الأعيان التي ليس وجودها باختيارنا وفعلنا هي بالقسمة الأولى على قسمين : أحدهما الأمور التي تخالط الحركة ، والثاني الأمور التي لا تخالط الحركة ، مثل العقل والباري . والأمر التي تخالط الحركة على ضربين : فإنها إما أن تكون لا وجود لها إلا بحيث يجوز أن تخالط الحركة ، مثل الإنسانية والتربيع ، وما شابه ذلك ، وإما أن يكون لها وجود من دون ذلك . فالموجودات التي لا وجود لها إلا بحيث يجوز عليها مخالطة الحركة على قسمين : فإنها إما أن تكون ،

(٢) والمطلق : وفي المطلق د ، م (٣) الفلسفة : الحكمة ه (٤) الإنسان : للإنسان س || الموجودة : + في الأعيان ع || موجودة : + في الأعيان ع ، ن ، ه ، ي (٥) وإما ... وفعلنا : ساقطة من ن (٦) فلسفة : حكمة ه (٧) فلسفة : حكمة ه ؛ ساقطة من د ، د ، م || والفلسفة : والحكمة ه (٨) والفلسفة : والحكمة ه (٩) فالنظرية : والنظرية د ، ع ، م ، ي (١٠) فالنظرية : والنظرية م (١١) باختيارنا وفعلنا : باختيارنا وفعلنا (١٣) والباري : + تعالى ن || والأمر : وجل الأمور د || ضربين : قسمين نج ، س ، ع ، ع ، ه ، ي || فإنها : ساقطة من ن ، ه (١٤) يجوز : + عليها ه (١٥) فالموجودات : والموجودات م (١٦) فإنها : ساقطة من د ، ع ، ن

- لا في القوام ولا في الوهم ، يصح عليها أن تُجَرَّد عن مادة مُعَيَّنَةٍ ، كصورة الإنسانية والفرسية ، وإما أن تكون يصح عليها ذلك في الوهم دون القوام ، مثل التربع ، فإنه لا يُجَوِّج تصوُّره إلى أن يُحَصَّ بنوع مادة ، أو يُلْتَمَسَ إلى حال حركة . وأما الأمور التي يصح أن تخالط الحركة ، ولها وجود دون ذلك ، فهي مثل الهوية ، والوحدة ، والكثرة ، والعلية . فتكون الأمور التي يصح عليها ٥ أن تجرَّد عن الحركة ، إما أن تكون صحَّتها صحة الوجوب ، وإما ألا تكون صحَّتها صحة الوجوب ، بل تكون بحيث لا يمتنع لها ذلك ، مثل حال الوحدة ، والهوية ، والعلية ، والعدد الذي هو الكثرة . وهذه إما أن يُنظَر إليها من حيث هي ، فلا يفارق ذلك النظرُ النظرَ إليها من حيث هي مجردة ، فإنها تكون من جملة النظر الذي يكون في الأشياء ، لا من حيث هي في مادة ، إذ هي ، من حيث هي هي ، ١٠ لا في مادة ؛ وإما أن يُنظَر إليها من حيث عَرَضٌ لها عَرَضٌ لا يكون في الوجود إلا في المادة . وهذا على قسمين : إما أن يكون ذلك العرض لا يصح توهمه أن يكون إلا مع نسبة إلى المادة النوعية والحركة ، مثل النظر في الواحد ، من حيث هو نارٌ أو هواء ، وفي الكثير ، من حيث هو أسطقسات ، وفي العلة ، من حيث هي مثلا حرارة أو برودة ، وفي الجوهر العقلي ، من حيث هو نفس ، أي مبدأ ١٥ حركة بدني ، وإن كان يجوز مفارقه بذاته . وإما أن يكون ذلك العرض — وإن كان لا يعرض إلا مع نسبة إلى مادة ومخالطة حركة — فإنه قد تُتَوَهَّمُ أحواله وتُسْتَبَانُ من غير نظير في المادة المعينة والحركة النظر المذكور ، مثل الجمع والتفريق ، والضرب والقسمة ، والتجذير والتكعيب ، وسائر الأحوال التي تَلْحَقُ العدد ؛ فإنَّ ذلك يلحق العدد وهو في أوهام الناس ، أو في موجودات ٢٠

(٢) الإنسانية : الإنسان س || ذلك : + أي في الوجود بالفعل ن || القوام : القيام س

(٤) يصح : ويصح م || ذلك : + كذلك ي (٥) والوحدة : والواحدة د (٧) مثل

حال : أي مثل عا || حال : ساقطة من ه (٨) فإما : إما ي (١٠) القى : التي ه ، ي

(١٣) أن يكون : ساقطة من ن || والحركة : بالحركة ي (١٤) . نار أو هواء : نار وهواء

ع ، ي (١٧) فإنه : ساقطة من ن (١٨) تستبان : نسبة م || النظر : والنظر ن

متحركة منقسمة متفرقة ومجتمعة ، ولكن تصور ذلك قد يتجرد تجرداً ما حتى لا يُحتاج فيه إلى تعيين مواد نوعية .

فأصناف العلوم إما أن تناول إذن اعتبار الموجودات ، من حيث هي في الحركة تصورا وقواما ، وتعلق بموادٍ مخصوصة الأنواع ، وإما أن تناول اعتبار الموجودات ، من حيث هي مفارقة لتلك تصورا لا قواما ، وإما أن تناول اعتبار الموجودات ، من حيث هي مفارقة قواما وتصورا .

فالقسم الأول من العلوم هو العلم الطبيعي . والقسم الثاني هو العلم الرياضي المحض ، وعلم العدد المشهور منه ؛ وأما معرفة طبيعة العدد ، من حيث هو عدد ، فليس لذلك العلم . والقسم الثالث هو العلم الإلهي . وإذ الموجودات في الطبع على هذه الأقسام الثلاثة ، فالعلوم الفلسفية النظرية هي هذه .

وأما الفلسفة العملية : فإما أن تتعلق بتعاليم الآراء التي تنظم باستعمالها المشاركة الإنسانية العامة ، وتُعرف بتدبير المدينة ، وتسمى علم السياسة ؛ وإما أن يكون ذلك التعلق بما تنظم به المشاركة الإنسانية الخاصة ، وتُعرف بتدبير المنزل ؛ وإما أن يكون ذلك التعلق بما تنظم به حال الشخص الواحد في زكاه نفسه ، ويسمى علم الأخلاق . وجميع ذلك إنما يُحقق صحة جملته بالبرهان النظري ، وبالشهادة الشرعية ، ويحقق تفصيله وتقديره بالشرعية الإلهية .

والغاية في الفلسفة النظرية معرفة الحق ، والغاية في الفلسفة العملية معرفة الخير .

(١) ومجتمعة : مجتمعة س ، عا ، د ، (٢) تعيين : التبيين س ؛ تعيين م (٣) فأصناف : وأصناف م - ن ، ي (٤ - ٣) في ... بمواد : ساقطة من م (٤) تصورا : وجوداى ، هاش عا (٥ - ٤) مخصوصة... هي : ساقطة من م (٥) هي : ساقطة من ه (٦) قواما : قياما س (٩) وإذ : وإذ اى ؛ فإذاع ؛ فإذ ه (١٢) العامة : العامة ع ، عا ، ي (١٣) الخاصة : الخاصة ع ، ي (١٥) صحة : ساقطة من ن || جملة : + وجوبه ن (١٦) وبالشهادة : أو بالشهادة عا || الإلهية : الأهلية م

- وماهيات الأشياء قد تكون في أعيان الأشياء ، وقد تكون في التصور ، فيكون لها اعتبارات ثلاثة : اعتبار الماهية بما هي تلك الماهية غير مضافة إلى أحد الوجودين وما يلحقها ، من حيث هي كذلك ؛ واعتبار لها ، من حيث هي في الأعيان ، فيلحقها حينئذ أعراض تخص وجودها ذلك ؛ واعتبار لها ، من حيث هي في التصور ، فيلحقها حينئذ أعراض تخص وجودها ذلك ، مثل الوضع والحمل ، ومثل الكلية والجزئية في الحمل ، والذاتية والعرضية في الحمل ، وغير ذلك مما ستعلمه ؛ فإنه ليس في الموجودات الخارجة ذاتية ولا عرضية حملا ، ولا كون الشيء مبتدأ ولا كونه خبرا ، ولا مقدمة ولا قياسا ، ولا غير ذلك . وإذا أردنا أن نتفكر في الأشياء ونعلمها ، فنحتاج ضرورة إلى أن ندخلها في التصور ، فتعرض لها ضرورة الأحوال التي تكون في التصور ، فنحتاج ٥ ضرورة إلى أن نعتبر الأحوال التي لها في التصور ، وخصوصا ونحن نزوم بالفكرة أن نستدرك المجهولات ، وأن يكون ذلك من المعلومات . والأمور إنما تكون بمهولة بالقياس إلى الذهن لا بحالة ، وكذلك إنما تكون معلومة بالقياس إليه . والحال والعارض الذي يعرض لها حتى تنتقل من معلومها إلى مجهولها ، هو حال وعارض يعرض لها في التصور ، وإن كان ما لها في ذاتها أيضا موجودا مع ذلك ، ١٥ فمن الضرورة أن يكون لنا علم بهذه الأحوال ، وأنها كم هي ، وكيف هي ، وكيف تُعتبر في هذا العارض . ولأن هذا النظر ليس نظرا في الأمور ، من حيث هي موجودة أحد نحوى الوجودين المذكورين ، بل من حيث ينفع في إدراك أحوال ذينك الوجودين ، فمن تكون الفلاسفة عنده متناولة للبحث

(٣) الوجودين : الموجودين م (٣-٤) وما يلحقها... الأعيان : ساقطة من م (٤) حينئذ : أيضا ع (٤-٥) واعتبار... ذلك : ساقطة من س (٥) حينئذ : ساقطة من ي (٧) الخارجية : الخارجية ن ، ه ، ي (٨) مقدمة : كونه مقدمة ن || ولا قياسا : وقياسا س (٩) ونعلمها : ونعلمها د ؛ فنعلمها ي (١٠) في : ساقطة من م || الأحوال : والأحوال ه (١٤) معلومها إلى مجهولها : مجهولها إلى معلومها ن (١٥) ذلك : + الفرض عا (١٦) وكيف هي : ساقطة من ي (١٧) العارض : العارض ع ، م ، ن ، ي (١٨) الوجودين : الموجودين ي (١٩) الوجودين : الموجودين ي

عن الأشياء ، من حيث هي موجودة ، ومنقسمة إلى الوجودين المذكورين ، فلا يكون هذا العلمُ عنده جزءاً من الفلسفة ؛ ومن حيث هو نافع في ذلك ، فيكون عنده آلة في الفلسفة ؛ ومن تكون الفلسفة عنده متناولة لكل بحث نظري ، ومن كل وجه ، يكون أيضاً هذا عنده جزءاً من الفلسفة ، وآلة لسائر أجزاء الفلسفة . وستزيد هذا شرحاً فيما بعد .

والمشاجرات التي تجرى في مثل هذه المسألة فهي من الباطل ومن الفضول : أما من الباطل ، فلائنه لا تناقض بين القولين ، فإنَّ كل واحد منهما يعني بالفلسفة معنى آخر ؛ وأما من الفضول ، فإنَّ الشغل بأمثال هذه الأشياء ليس مما يُجدي نفعاً .

وهذا النوع من النظر هو المسمى علم المنطق ، وهو النظر في هذه الأمور المذكورة ، من حيث يتأدى منها إلى إعلام المجهول ، وما يعرض لها من حيث كذلك لا غير .

## [الفصل الثالث]

### (ج) فصل في منفعة المنطق

لما كان استكمال الانسان — من جهة ما هو إنسان ذو عقل — على ما سيتضح ذلك في موضعه ، هو في أن يعلم الحق لأجل نفسه ، والخير لأجل العمل به واقتباسه ، وكانت الفطرة الأولى والبديهة من الإنسان وحدهما قابلي المعونة على

(٢) فلا : ولام || ومن حيث هو نافع : من حيث هي نافعة ع (٣) لكل : كل ع .  
 (٤) هذا : ساقطة من د (٦) مثل : ساقطة من هـ (٧) فلائنه : فإنه د ، ن ، ي  
 (٨) فإن : فلائنه ع || بأمثال : بمثل م ، ي (٩) نعماً : شيئاً عا (١١ — ١٢) من حيث  
 كذلك : من حيث هي كذلك م ، ع : من حيث هي ذلك ي ؛ من حيث ذلك ب ، عا  
 (١٥) استكمال : استعمال : دا ، م || على ما : كما عا  
 (١٦) العمل : العلم م (١٧) والبديهة : + التريزية هـ .



- ذلك ، وكان جُلُّ ما يحصل له من ذلك إنما يحصل بالاكتساب ، وكان هذا الاكتساب هو اكتساب المجهول ، وكان مُكسِبُ المجهول هو المعلوم ، وجب أن يكون الإنسان يتدبّر أولاً فيعلم أنه كيف يكون له اكتساب المجهول من المعلوم وكيف يكون حال المعلومات وانتظامها في أنفسها ، حتى تُفيد العلم بالمجهول ، أى حتى إذا ترتبت في الذهن الترتب الواجب ، فتقررت فيه صورة تلك المعلومات على الترتيب الواجب ، انتقل الذهن منها إلى المجهول المطلوب فعلمه .
- وكما أن الشيء يُعلم من وجهين : أحدهما أن يتصور فقط حتى إذا كان له اسم فنُطق به ، تمثل معناه في الذهن ، وإن لم يكن هناك صدق أو كذب ، كما إذا قيل : إنسان ، أو قيل : افعل كذا ؛ فإنك إذا وقفت على معنى ما تخاطب به من يذكرك ، كنت تصورته . والثاني أن يكون مع التصور تصديق ، فيكون إذا قيل لك مثلاً : إن كلَّ بياضٍ عرضٌ ، لم يحصل لك من هذا تصور معنى هذا القول فقط ، بل صدقت أنه كذلك . فأما إذا شككت أنه كذلك أو ليس كذلك ، فقد تصورت ما يقال ؛ فإنك لا تشك فيما لا تتصوره ولا تفهمه ، ولكك لم تصدق به بعد ؛ وكل تصديق فيكون مع تصور ، ولا ينعكس . والتصور في مثل هذا المعنى يفيدك أن يحدث في الذهن صورة هذا التأليف ، وما يؤلف منه كالبياض والعرض . والتصديق هو أن يحصل في الذهن نسبة هذه الصورة إلى الأشياء أنفسها أنها مطابقة لها ، والتكذيب يخالف ذلك . كذلك الشيء يُجهل من وجهين : أحدهما من جهة التصور ، والثاني من جهة التصديق ؛ فيكون كل واحد منهما لا يحصل معلوماً إلا بالكسب ، ويكون كسب كل واحد منهما

(١-٢) وكان هذا الاكتساب : ساقطة من س (٢) مكسب : ما به يكسب س ؛ ما يكسب ع ؛ مكسب ن ، س ؛ ما به يكسب هـ امش هـ (٤) أى : ساقطة من ع ، س (٥) حتى : ساقطة من م || المعلومات : المعقولات م (١١) عرض : ساقطة من د (١٢) أنه : وأما ع || فأما : وأما س ، عا ، ن ، هـ (١٣) ولكك : لكك م (١٤) وكل : فكل هـ || فيكون : يكون هـ || مع : مع هـ || مثل : ساقطة من هـ (١٥) منه : منها عا (١٧) مطابقة : متابقة هـ (١٩) واحد : ساقطة من س .

بمعلوم سابق متقدم ، وبهيئة وصفية تكون لذلك المعلوم ، لأجلها ينتقل الذهن من العلم بها إلى العلم بالمجهول . فها هنا شئ من شأنه أن يفيد العلم بالمجهول تصوُّره ، وشئ من شأنه أن يفيد العلم بالمجهول تصديقه . ولم تجر العادة بأن يُفرض للعنى الجامع - من حيث علمه يفيد علم تصور شئ - اسم جامع ، أو لم يبلغنا ؛ لأنَّ منه حدًا ، ومنه رسمًا ، ومنه مثالًا ، ومنه علامة ، ومنه اسمًا ، على ما سيتضح لك ، وليس لما يشترك فيه اسم عام جامع . وأما الشئ الذى يترتب أولاً معلوماً ، ثم يُعلم به غيره على سبيل التصديق ، فإنَّ ذلك الشئ يسمى - كيف كان - حجة ؛ فمنه قياس ، ومنه استقراء ، ومنه تمثيل ، ومنه أشياء أخرى .

١٠ فغاية علم المنطق أن يفيد الذهن معرفة هذين الشئين فقط ؛ وهو أن يعرف الإنسان أنه كيف يجب أن يكون القول الموقَّع للتصور ، حتى يكون معرفاً حقيقة ذات الشئ ؛ وكيف يكون ، حتى يكون دالاً عليه ، وإن لم يتوصل به إلى حقيقة ذاته ؛ وكيف يكون فاسداً ، مُخَيِّلاً أنه يفعل ذلك ، ولا يكون يفعل ذلك ، ولم يكن كذلك ، وما الفصول التى بينها ؛ وأيضاً أن يعرف الإنسان أنه كيف يكون القول الموقَّع للتصديق ، حتى يكون موقفاً تصديقاً يقينياً بالحقيقة ١٥ لا يصح انتقاضه ؛ وكيف يكون حتى يكون موقفاً تصديقاً يقارب اليقين ؛ وكيف يكون بحيث يُظن به أنه على إحدى الصورتين ، ولا يكون كذلك ، بل يكون باطلاً فاسداً ؛ وكيف يكون حتى يوقع عليه ظن وميل نفيس وقناعة من غير تصديق جزم ؛ وكيف يكون القول حتى يُؤثِّر في النفس ما يؤثره التصديق

(١) بمعلوم : إلا بمعلوم هـ (٤) يفرض : يعرض د || علم : ساقطة من س (٥) لأن : إلا أن هـ (٦) على : وعلى ع ، ن || ما : ساقطة من م || جامع : ساقطة من ب ، د ، ع ، م ، ن ، هـ (٧) الشئ : ساقطة من ع (١٣) مخيلاً : مخلام (١٣ - ١٤) ولا يكون ... ذلك : ساقطة من هـ (١٤) يكون : ساقطة من هـ ؛ يكن : م ، هـ (١٧) كذلك : ساقطة من س (١٨) ظن : ظن به ع ، م ، هـ

- والتكذيب من إقدام وامتناع ، وانبساط وانقباض ، لا من حيث يوقع تصديقا ، بل من حيث يحيل ، فكثير من الخيالات يفعل في هذا الباب فعل التصديق ؛ فإنك إذا قلت للعسل إنه مُرَّةٌ مقيئة ، نفرت الطبيعة عن تناوله مع تكذيب لذلك ألبتة ، كما تنفر لو كان هناك تصديق ، أو شبيه به قريب منه ، وما الفصول بينها ؟ ولم كانت كذلك ؟ وهذه الصناعة يحتاج متعلمها القاصد فيها قصد هذين الغرضين إلى مقدمات منها يتوصل إلى معرفة الغرضين ؛ وهذه الصناعة هي المنطق .

- وقد يتفق للإنسان أن ينبعث في غريزته حدٌ موقِعٌ للتصور ، وحمَّةٌ موقعة للتصديق ، إلا أن ذلك يكون شيئا غير صناعي ، ولا يؤمن غلظه في غيره ؛ فإنه لو كانت الغريزة والقريحة في ذلك مما يكفينا طلب الصناعة ، كما في كثير من الأمور ، لكان لا يعرض من الاختلاف والتناقض في المذاهب ما عرض ، ولكان الإنسان الواحد لا يناقض نفسه وقتا بعد وقت إذا اعتمد قريحته ؛ بل الفطرة الإنسانية غير كافية في ذلك ما لم تكتسب الصناعة ، كما أنها غير كافية في كثير من الأعمال الأخر ، وإن كان يقع له في بعضها إصابةٌ كرمية من غير رام . وليس أيضا إذا حصلت له الصناعة بالمبلغ الذي للإنسان أن يحصل له منها كانت كافية من كل وجه ، حتى لا يغلط ألبتة ؛ إذ الصناعة قد يذهب عنها ويقع العدول عن استعمالها في كثير من الأحوال ، لا أن الصناعة في نفسها غير ضابطة ، وغير صادرة عن الغلط ، لكنه يعرض هناك أمور : أحدها من جهة أن يكون الصانع لم يستوف الصناعة بكاملها ؛ والثاني أن يكون

(٢) فكثير من هذه (٣) للعسل : في الصلبي (٤) تنفر : + الطبيعة دا  
 (٥) الفصول : + التي ع || ولم : وله م (٦) فيها : منها عا (١٠) في ذلك :  
 ساقطة من ه || طلب الصناعة : ساقطة من ع (١١) الأمور : الأحوال ي (١٥) أيضا :  
 ساقطة من د (١٦) إذ : إذام (١٧) لأن : لأن ع ؛ إلا أن عا ، م (١٨) لكنه :  
 + قد ع ، عا ، ه ، ي (١٩) أن يكون الصانع لم يستوف : أن الصانع لا يكون قد استوفى  
 د ، دا ، ع ، عا ، ن ، ه ، ي ؛ أن الصانع لم يستوف ب || والثاني أن : والثاني أنه عا ، ن ، ه ؛  
 والثاني أن قد ن

قد استوفاهما ، لكنه في بعض المواضع أهملها ، واكتفى بالقرينة ، والثالث أنه قد يعرض له كثيرا أن يعجز عن استعمالها ، أو يذهب عنها . على أنه وإن كان كذلك ، فإن صاحب العلم ، إذا كان صاحب الصناعة واستعملها ، لم يكن ما يقع له من السهو مثل ما يقع لعادتها ، ومع ذلك فإنه إذا عاود فعلا من أفعال صناعته مرارا كثيرة تمكن من تدارك إهمال ، إن كان وقع منه فيه ، لأن صاحب الصناعة ، إذا أفسد عمله مرة أو مرارا ، تمكن من الاستصلاح ، إلا أن يكون متناهيا في البلادة ، فإذا كان كذلك فلا يقع له السهو في مهمات صناعته التي تعينه المعاودة فيها ، وإن وقع له سهو في نوافلها . وللإنسان في معتقداته أمور مهمة جدا ، وأمور تليها في الاهتمام . فصاحب صناعة المنطق يتأني له أن يجتهد في تأكيد الأمر في تلك المهمات بمراجعات صرّض عمله على قانونه . والمراجعات الصناعية فقد يبلغ بها أمان من الغلط ، كمن يجمع تفاصيل حساب واحد مرارا للاستظهار ، فتزول عنه الشبهة في عقد الجملة .

فهذه الصناعة لا بد منها في استكمال الإنسان الذي لم يؤيد بخاصية تكفيه الكسب . ونسبة هذه الصناعة إلى الروية الباطنة التي تسمى النطق الداخلي ، كنسبة النحو إلى العبارة الظاهرة التي تسمى النطق الخارجي ، وكنسبة العروض إلى الشعر ؛ لكن العروض ليس ينفع كثيرا في قرض الشعر ، بل الذوق السليم يغني عنه ، والنحو العربي قد تغنى عنه أيضا الفطرة البدوية ، وأما هذه الصناعة فلا غنى عنها للإنسان المكتسب للعلم بالنظر والروية ، إلا أن يكون إنسانا مؤيدا من عند الله ، فتكون نسبتته إلى المروين نسبة البدوي إلى المتعربين .

(٢-٣) على أنه... كذلك : ساقطة من ي (٥) صناعته : صناعة م (٦) أفسد : فسد م || مرارا : + كثيرا ع ، ي (٨) نوافلها : نوافله د ، دا ، س ، ع ، ط ، م ، ن ، هـ (٩) الاهتمام : الأهمام م (١٠) عرض : غرض د (١١) فقد : قد ن || أمان من : أمان عا (١٢) الصناعة : صناعة م (١٦) العروض : ساقطة من م (١٧) قد تغنى عنه : قد تغنى س

## [ الفصل الرابع ]

## (د) فصل في موضوع المنطق

- ليس يمكن أن ينتقل الذهن من معنى واحد مفرد إلى تصديق شيء ؛ فإن ذلك المعنى ليس حكم وجوده وعدمه حكماً واحداً في إيقاع ذلك التصديق ؛ فإنه إن كان التصديق يقع ، سواء فرض المعنى موجوداً أو معدوماً ، فليس للمعنى مدخلٌ
- ٥ في إيقاع التصديق بوجه ؛ لأن موقع التصديق هو علة التصديق ، وليس يجوز أن يكون شيءٌ علةً لشيءٍ في حالتي عدمه ووجوده . فإذا لم يقع بالمفرد كفاية من غير تحصيل وجوده ، أو عدمه في ذاته ، أو في حاله ، لم يكن مؤدياً إلى التصديق بغيره ؛ وإذا قرنت بالمعنى وجوداً أو عدماً فقد أضفت إليه معنى آخر . وأما التصور فإنه كثيراً ما يقع بمعنى مفرد ، وذلك كما سيتضح لك في موضعه ، وذلك في قليل من الأشياء ؛ ومع ذلك فهو في أكثر الأمر ناقص رديء ؛ بل الموقع للتصور في أكثر الأشياء معان مؤلفة ، وكل تأليف وإنما يؤلف من أمور كثيرة ، وكل أشياء كثيرة ففيها أشياء واحدة ، ففي كل تأليف أشياء واحدة . والواحد في كل مركب هو الذي يسمى
- ١٠ بسيطاً ؛ ولما كان الشيء المؤلف من عدة أشياء يستحيل أن تعرف طبيعته مع الجهل ببساطته ، فبالحرى أن يكون العلم بالمفردات قبل العلم بالمؤلفات . والعلم بالمفردات يكون على وجهين : لأنه إما أن يكون علماً بها ، من حيث هي مستعدة لأن يؤلف منها التأليف المذكور ، وإما أن يكون علماً بها ، من حيث

(٣) شيء : لشيء . عا

(٦) موقع : ما يوقع د ، دا ، عا ، م ، ن || علة التصديق : علة التصديق ع .

(٧) فإذا : فإذا من (٩) لم : فلم من

(١٤) كل : ذلك د ، ن ؛ ساقطة من ب || مركب : شيء مركب ه || هو : فهو من

(١٥) تعرف : + من من (١٦) ببساطته : ساقطة من ن

(١٧) لأنه : ساقطة من د ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي

هى طبائع وأمور يعرض لها ذلك المعنى . ومثال هذا أن البيت الذى يؤلف من خشب وغيره يحتاج مؤلفه إلى أن يعرف بسائط البيت من الخشب واللبن والطين ؛ لكن للخشب واللبن والطين أحوالا بسببها تصلح للبيت وللتأليف ، وأحوالا أخرى خارجة من ذلك . فأما أن الخشب هو من جواهر فيه نفس نباتية ، وأن طبيعته حارة أو باردة ، أو أن قياسه من الموجودات قياس كذا ، فهذا لا يحتاج إليه باني البيت أن يعلمه ؛ وأما أن الخشب صلب ورخو ، وصحيح ومتسوس ، وغير ذلك ، فإنه مما يحتاج باني البيت إلى أن يعلمه . وكذلك صناعة المنطق فإنها ليست تنظر فى مفردات هذه الأمور ، من حيث هى على أحد نحوى الوجود الذى فى الأعيان والذى فى الأذهان ، ولا أيضا فى ماهيات الأشياء ، من حيث هى ماهيات ، بل من حيث هى مجولات وموضوعات وكليات وجزئيات ، وغير ذلك مما إنما يعرض لهذه المعانى من جهة ما قلناه فيما سلف .

وأما النظر فى الألفاظ فهو أمر تدعو إليه الضرورة ، وليس للمنطق - من حيث هو منطقي - شغل أول بالألفاظ إلا من جهة المخاطبة والمحاورة . ولو أمكن أن يتعلم المنطق بفكرة ساذجة ، إنما تُلحظ فيها المعانى وحدها ، وكان ذلك كافيا ؛ ولو أمكن أن يطلع المحاور فيه على ما فى نفسه بجيلة أخرى ، وكان يعنى عن اللفظ ألبتة . ولكن لما كانت الضرورة تدعو إلى استعمال الألفاظ ، وخصوصا ومن المتعذر على الروية أن ترتب المعانى من غير أن تتخيل معها ألفاظها ، بل تكاد تكون الروية مناجاة من الإنسان ذهنه بألفاظ متخيلة ، لزم أن تكون للألفاظ أحوال مختلفة تختلف لأجلها أحوال ما يطابقها فى النفس

(٢) وغيره : ساقطة من عا (٣) والتأليف : والتأليف ن ، ه ، ي

(٥) أو أن : أو عا ، م ، ن (٦) باني البيت : ساقطة من عا || البيت : + إلى ي

(٧) إلى : ساقطة من ن || وكذلك : كذلك : س ، ه ، ع ، ي (٨) فإنها ليست : ليس ه ||

من : ومن م (٩) الوجود : الموجود د (١١) وموضوعات : وموضوعات د

(١٥) تلحظ : تلاحظ س || ذلك : ساقطة من س

من المعاني حتى يصير لها أحكام لولا الألفاظ لم تكن ، فاضطرت صناعة المنطق إلى أن يصير بعض أجزائها نظرا في أحوال الألفاظ ؛ ولولا ما قلناه لما احتاجت أيضا إلى أن يكون لها هذا الجزء . ومع هذه الضرورة ، فإن الكلام على الألفاظ المطابقة لمعانيها كالكلام على معانيها ، إلا أن وضع الألفاظ أحسن عملا .

- وَأما فيما سوى ذلك ، فلا خير في قول من يقول إنَّ المنطق موضوعه  
النظر في الألفاظ ، من حيث تدل على المعاني ، وإنَّ المنطق إنما صناعته  
أنَّ يتكلم على الألفاظ ، من حيث تدل على المعاني ؛ بل يجب  
أن يتصور أنَّ الأمر على النحو الذي ذكرناه . وإنما تبدل في هذا من تبدل ،  
وتشوش من تشوش ، بسبب أنهم لم يحصلوا بالحقيقة موضوع المنطق ،  
والصنف من الموجودات الذي يختص به ، إذ وجدوا الموجود على نحوين :  
وجود الأشياء من خارج ، ووجودها في الذهن ؛ فعملوا النظر في الوجود  
الذي من خارج لصناعة أو صناعات فلسفية ، والنظر في الوجود الذي في الذهن  
وأنه كيف يتصور فيه لصناعة أو جزء صناعة ؛ ولم يفصلوا فعملوا أنَّ الأمور  
التي في الذهن إمَّا أمورٌ تُصوَّر في الذهن مستفادَة من خارج ، وإمَّا أمورٌ  
تُعْرَضُ لها ، من حيث هي في الذهن لا يُحاذَى بها أمر من خارج . فتكون  
معرفة هذين الأمرين لصناعة ، ثم يصير أحد هذين الأمرين موضوعا لصناعة  
المنطق من جهة عَرَضٍ يعرض له . وأما أي هذين الأمرين ذلك ، فهو القسم  
الثاني ؛ وأما أي عارض يعرض ، فهو أنه يصير موصلا إلى أن تحصل في النفس

(١) أحكام : الأحكام س (٣) ومع : مع م ، ن (٤) كالكلام على معانيها :  
ساقطة من س || أحسن : ليس ب (٥) فيما : في ن (٦) وإن : فإن د  
(٨) يتصور أن : يتصور د ، ع ، ع ، م ، ن ، ه || في هذا : ساقطة من س  
(١٠) إذ : إذاب ، س ، ع ، ع ، ن || الموجود : الوجود د ، ه (١١) الأشياء : للأشياء .  
ه || ووجودها : ووجود لها م ، ن ، ه (١٢) والنظر ... في الذهن : والنظر من حيث هي  
في الذهن ع (١٣) وأنه : وأنها ع ، فإنه م (١٤) خارج : الخارج م  
(١٥) لها : + أعراض ع || بها : ساقطة من د (١٦) لصناعة : + وهي  
علم النفس د (١٨) يعرض : + له م

صورة أخرى عقلية لم تكن ، أو نافعاً في ذلك الوصول ، أو ما يعاوق ذلك الوصول .

فلمّا لم يَتميّز لهؤلاء بالحقيقة موضوعُ صناعة المنطق ، ولا الجهة التي بها هي موضوعُهُ ، تتعتعوا وتبدلوا؛ وأنت ستعلم بعد هذا، بوجهٍ أشد شرحاً، أنّ لكل صناعة نظرية موضوعاً، وأنها إنما تبحث عن أعراضه وأحواله ، وتعلم أنّ النظرَ في ذات الموضوع قد يكون في صناعة ، والنظرَ في عوارضه يكون من صناعة أخرى . فهكذا يجب أن تعلم من حال المنطق .

### [الفصل الخامس]

#### ( هـ ) فصل في تعريف اللفظ المفرد والمؤلف

وتعريف الكل والجزئ ، والذاتي والعرضي ،  
والذي يقال في جواب ما هو والذي لا يقال

وإذ لا بد لنا في التعليم والتعلم من الألفاظ ، فإنّا نقول : إنّ اللفظ إما مفرد وإما مركب . والمركب هو الذي قد يوجد له جزء يدل على معنى هو جزء من المعنى المقصود بالجملة دلالةً بالذات ، مثل قولنا : الإنسان كاتب ، من قولنا : الإنسان كاتب ؛ فإنّ لفظة الإنسان منه تدل على معنى ، ولفظة كاتب أيضاً تدل على معنى ، وكل واحد منهما جزء قولنا : الإنسان كاتب ، ومعناه جزء المعنى المقصود من قولنا : الإنسان كاتب ، دلالة مقصودة في اللفظ ، ليس كما نقول :

(١-٢) أو ما . . . الوصول : ساقطة من ع (١) الوصول : التوصل عا || أو ما يعاوق : أي مانعاً يعوق في هامش ب || أو ما : أو ما فاعلاً ما م  
(٣) ولا الجهة : والجهة عا (٤) موضوعة : مصنوعة د  
(١٠) الذاتي : ساقطة من م (١٢) وإذا لا بد لنا : إذا بدلنا م  
(١٣) قد : ساقطة من م || معنى هو : + من م (١٥) فإن : بل ع .



حيوان ، فَيُظَنُّ أَنَّ الحى منه مثلا دال إما على جملة المعنى ، وإما على بعض منه ، لو كان من غير أن كان يقصد في إطلاق لفظة الحيوان أن يدل الحى منه تلك الدلالة .

- وأما المفرد فهو الذى لا يدل جزء منه على جزء من معنى الكل المقصود به
- ٥ دلالة بالذات ، مثل قولنا "الإنسان" ، فإنَّ "الإن" و "السان" لا يدلان على جزأين من معنى الإنسان ، منهما يأتلف معنى الإنسان . ولا يُتَلَفَّت في هذه الصناعة إلى التركيب الذى يكون بحسب المسموع ، إذا كان لا يدل جزء منه على جزء من المعنى ، كقولنا : عبد شمس ، إذا أريد به اسم لقب ولم يُرد عبد للشمس . وهذا وأمثاله لا يعد في الألفاظ المؤلفة ، بل في المفردة . والموجود
- ١٠ في التعليم الأقدم من رسم الألفاظ المفردة أنها هى التى لا تدل أجزاؤها على شىء . واستنقص فريق من أهل النظر هذا الرسم ، وأوجب أنه يجب أن يزداد فيه : أنها التى لا تدل أجزاؤها على شىء من معنى الكل ، إذ قد تدل أجزاء الألفاظ المفردة على معان ، لكنها لا تكون أجزاء معانى الجملة . وأنا أرى أن هذا الاستنقص من مستنقصه سهو ، وأن هذه الزيادة غير محتاج إليها للتسميم
- ١٥ بل للتفهيم . وذلك أنَّ اللفظ بنفسه لا يدل ألبتة ، ولولا ذلك لكان لكل لفظ حق من المعنى لا يجاوزه ، بل إنما يدل بإرادة الالفاظ ، فكما أن الالفاظ يطلقه دالاً على معنى ، كالعين على ينبوع الماء ، فيكون ذلك دلالة ، ثم يطلقه دالاً على معنى آخر ، كالعين على الدينار ، فيكون ذلك دلالة . كذلك إذا أخلاه في إطلاقه عن الدلالة بقى غير دال ، وعند كثير من أهل النظر غير

(٢) كان : ساقطة من ن (٥) لا : ساقطة من ن (٧) جزء منه : ساقطة من م  
 (٨) لقب : ولقب م || يرد : + به ع ، عا ، ي (٩) فى الألفاظ : من الألفاظ  
 ع ، م ، ع ، ي || فى المفردة : من المفردة م (١٠) من : فى عا (١١) شىء : + أصلا ن  
 (١٣) أجزاء معانى : لأجزاء معانى ن (١٥) أن : لأن ع || يدل : + على معنى ن  
 (١٦) يجاوزه : يجاوزه ع ، ي || أن الالفاظ : أن اللفظ ع (١٧) كالعين على :  
 كالعين م (١٨) كذلك : وكذلك ب ، فكذلك ع ، ن (١٩) دال : ذلك م

لفظ ؛ فإنَّ الحرف والصوت - فيما أظن - لا يكون ، بحسب التعارف عند كثير من المنطقيين : لفظاً ، أو يشتمل على دلالة . وإذا كان ذلك كذلك ، فالمتكلم باللفظ المفرد لا يريد أن يدل بجزئه على معنى الكل ، ولا أيضاً يريد أن يدل بجزئه على معنى آخر من شأنه أن يدل به عليه ؛ وقد انعقد الاصطلاح على ذلك . فلا يكون جزؤه ألبتة دالاً على شيء - حين هو جزؤه - بالفعل ، اللهم إلا بالقوة ، حين نجد الإضافة المشار إليها ، وهي مقارنة إرادة الفاعل دلالة به . وبالجملة فإنه إنَّ دَلَّ ، فإنما يدل ، لا حين ما يكون جزءاً من اللفظ المفرد ، بل إذا كان لفظاً قائماً بنفسه ؛ فأما وهو جزء فلا يدل على معنى ألبتة .

واللفظ إما مفرد وإما مركب ، وقد عُلِمَ أنَّ النظر في المفرد قبل النظر في المركب . ثم اللفظ المفرد إما أن يكون معناه الواحد الذي يدل عليه لا يمتنع في الذهن ، من حيث تصوره ، اشتراك الكثرة فيه على السوية ، بأن يقال لكل واحد منهم إنه هو ، اشتراكاً على درجة واحدة ، مثل قولنا : الإنسان ؛ فإنَّ له معنى في النفس ، وذلك المعنى مطابق لزيد ولعمرو ولخالد على وجه واحد ؛ لأنَّ كل واحدٍ منهم إنسان . ولفظة الكرة المحيطة بذى عشرين قاعدةً مثلثاتٍ ، بل لفظ الشمس والقمر ، وغير ذلك ، كل منها يدل على معنى لا يمتنع تصوره في الذهن من اشتراك كثره فيه ، وإن لم يوجد مثلاً بالفعل ، كالكرة المذكورة ، أو كان يمتنع ذلك بسبب خارج عن مفهوم اللفظ نفسه كالشمس . وإما أن يكون معناه بحيث يمتنع في الذهن إيقاع الشركة فيه ، أعني

(٣) ولا : فلا د . (٦) به : بها س ، ع ، ع ، م ، ن ، ه ، ي (٧) لا : ساقطة في د

(٩) واللفظ : فاللفظ عا (١١) تصوره : يتصوره م (١٣) وذلك : ذلك عا

(١٤) الكرة : الكثرة س (١٥) لفظ : لفظه ع ، م ، ي || كل : + واحد

ع ، ي || منها : منها ن || يمتنع : يمتنع س ، ع ، م ، ي

(١٧) أو : وإن ع || نفسه : بنفسه س (١٨) معناه : + الواحد ع ، عا ، ي

- في المحصل الواحد المقصود به ، كقولنا زيد ؛ فإنَّ لفظ زيد ، وإنَّ كان قد يشترك فيه كثيرون ، فإنما يشتركون من حيث المسموع ؛ وأما معناه الواحد فيستحيل أن يجعل واحد منه مشتركا فيه ؛ فإنَّ الواحد من معانيه هو ذات المشار إليه ، وذات هذا المشار إليه يمتنع في الذهن أن يجعل لغيره ، اللهم إلا أن لا يراد بزيد ألبة ذاته ، بل صفة من صفاته المشتركة فيها . وهذا القسم ، وإن لم تمتنع الشركة في مسموعه ، فقد يمتنع أن يوجد في المعنى الواحد من المدلول به عليه شركة . فالقسم الأول يسمى كلياً ، والثاني يسمى جزئياً . وأنت تعلم أنَّ من الألفاظ ما هو على سبيل القسم الأول ، ومن المعاني ما هو على سبيل معنى القسم الأول ، وهو المعنى الذي المفهوم منه في النفس لا تمتنع نسبته إلى أشياء كثيرة تطابقها نسبة متشاكلة . ولا عليك — من حيث أنت منطقي — أنه كيف تكون هذه النسبة ، وهل لهذا المعنى — من حيث هو واحد مشترك فيه — وجود في ذوات الأمور التي جعلت لها شركة فيه ؛ وبالجملة وجود مفارق وخارج غير الذي في ذهنك أو كيف حصوله في الذهن ؛ فإنَّ النظر في هذه لصناعة أخرى أو لصناعتين . فقد علمت أنَّ اللفظ إما أن يكون مفرداً ، وإما أن يكون مؤلفاً ؛ وأنَّ المفرد إما أن يكون كلياً ، وإما أن يكون جزئياً . وقد علمت أنا أوجبنا تأخير النظر في المركب .

واعلم أيضاً أننا لا نستغل بالنظر في الألفاظ الجزئية ومعانيها ، فإنها غير متناهية فتحصر ، ولا — لو كانت متناهية — كان علمنا بها — من حيث هي جزئية —

(٢) فيه : فيباع (٥) لا : ساقطة من د ، س || وهذا : فهذا س ، ع ، ن

(٦) الواحد : ساقطة من س (٧) يسمى جزئياً : جزئياً

(٨) من : في د ، ع ، م (١٠) تمتنع : يمنع د ، س ، م (١٢) فيه : + له ع

(١٣) وخارج : خارج د ، ع ، م || غير : عن د ، ع (١٧) واعلم : لماعلم ، س

يفيدنا كمالاً حكيماً ، أو يبلغنا غاية حكيمة ، كما تعلم هذا في موضع العلم به ،  
بل الذي يهمننا النظر في مثله ، هو معرفة اللفظ الكلي .

وأنت تعلم أن اللفظ الكلي إنما يصير كلياً ، بأن له نسبة ما ، إما بالوجود ،  
وإما بصحة التوهم ، إلى جزئيات يُحمل عليها .

٥ والحمل على وجهين : حمل مواطاة ، كقولك : زيد إنسان ؛ فإن الإنسان  
محمول على زيد بالحقيقة والمواطاة ؛ وحمل اشتقاق ، كحال البياض بالقياس  
إلى الإنسان ؛ فإنه يقال : إن الإنسان أبيض أو ذو بياض ، ولا يقال : إنه  
بياض . وإن اتفق أن قيل : جسم أبيض ، ولون أبيض ، فلا يُحمل حمل المحمول  
على الموضوع ؛ وإنما غرضنا هنا ما يحمل هو ما كان على سبيل المواطاة .

١٠ فلنذكر أقسام الكلي الذي إنما ينسب إلى جزئيات مواطاة عليها ، ويعطيها  
الاسم والحد ، لكنه قد تضطربنا إصابتنا لبعض الأغراض أن لا نسلك  
المعتاد من الطرق في قسمة هذه الألفاظ في أول الأمر ، بل نعود إليه ثانياً .  
فنتقول : إن لكل شيء ماهيةً هو بها ما هو ، وهي حقيقته ، بل هي ذاته .  
وذات كل شيء واحد ربما كان معنى واحداً مطلقاً ليس يصير هو ما هو بمعان  
كثيرة ، إذا التأمّت يحصل منها ذات للشيء واحدة . وقلما تجد لهذا من  
١٥ الظواهرات مثلاً ، فيجب أن يُسَلَّم وجوده . وربما كان واحداً ليس

(١) يفيدنا : يفيد ن || حكيمة : ساقطة من عا

(٢) بل : ساقطة من م || النظر في مثله : ساقطة من م || في مثله : في د ، هـ

(٣) بأن : + كان م ، ع (٤) عليها : عليها م

(٥) كقولك : كقولنا ع ، ي (٦) بالحقيقة : ساقطة من م || والمواطاة :

والمواطاة م || بالقياس : بالنسبة م (٨) وإن : وإنه م || يحمل : +

في مثله ع ، ي || حمل : حذب ، م ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي || المحمول : + في مثله : د ، دا ، ن ، هـ

(١٠) عليها : عليه ع (١٢) الطرق : الطريق ع ، ي (١٣) هي : ساقطة من ن

(١٤) ربما : وربما م ، ن ، فرجام ع (١٥) للشيء واحدة : الشيء م ، كشيء ع

|| لهذا : لها ع ، ي (١٦) وربما : وإنما م

- بمطلق ، بل تلتئم حقيقة وجوده من أمور ومعان إذا التأمت حصل منها ماهية الشيء ، مثال ذلك الإنسان ، فإنه يحتاج أن يكون جوهرًا ، ويكون له امتداد في أبعاد تفرض فيه طولًا وعرضًا وعمقًا، وأن يكون مع ذلك ذا نفس ، وأن تكون نفسه نفسًا يغتذى بها ويحس ويتحرك بالإرادة ، ومع ذلك يكون بحيث يصلح أن يتفهم المعقولات ، ويتعلم صناعات ويعلمها — إن لم يكن عائق من خارج — لا من جملة الإنسانية ، فإذا التأم جميع هذا حصل من جملتها ذات واحدة هي ذات الإنسان . ثم تخالطه معان وأسباب أخرى ، يحصل بها واحدٌ واحدٌ من الأشخاص الإنسانية ، ويميزها شخصٌ عن شخصٍ ، مثل أن يكون هذا قصيرا وذاك طويلًا ، وهذا أبيض وذاك أسود . ولا يكون شيء من هذه بحيث لو لم يكن موجودا لذات الشخص ، وكان بدله غيره ، لزم منه أن يفسد لأجله ؛ بل هذه أمور تتبع وتلزم . وإنما تكون حقيقة وجوده بالإنسانية ، فتكون ماهية كل شخص هي بإنسانيته ، لكن إنيته الشخصية تحصل من كيفية وكية وغير ذلك . وقد يكون أيضا له من الأوصاف أو صفات أخرى غير الإنسانية ، يشترك فيها الناس مع الإنسانية ، بل تكون بالحقيقة أوصافا للإنسان العام مثل كونه ناطقا ، أي ذا نفس ناطقة ، ومثل كونه ضاحكا بالطبع . لكن كونه ناطقا أمر هو أحد الأمور التي، لما التأمت، اجتمع من جملتها الإنسان ، وكونه ضاحكا بالطبع هو أمر ، لما التأمت الإنسانية بما التأمت منه ، لم يكن بدُّ من عروضه لازما ؛ فإنَّ الشيء إذا صار إنسانا

(١) تلتئم : لتئم م || إذا : وإذاى || حصل : يحصل س (٤) بالإرادة : مع الإرادة ع ، عا ، م ، ي (٥) ويتعلم : ويعلم عا ، م || ويعلمها : ويعلمها م ؛ أو يعلمها ع ؛ أو يعلمها ي ؛ وفي هامش ي : يعلمها  
(٨) ويميز : يميز د ، م ، ن ؛ ويميز عا || عن : من ه (٩) وذلك : وذلك م  
(١٢) بالإنسانية : الإنسانية عا ، م (١٤) يشترك : الإنسانية : ساقطة من س || مع : ومع م (١٥) مثل كونه : ككونه نج ، عا ، م ، ي  
(١٧) وكونه : فكونه م || بالطبع : ساقطة من ع || لما : ساقطة من د

بمقارنة النفس الناطقة لمادته ، أعرض للتعجب الموجب في مادته هيثة الضحك ، كما أعرض لأمر أخرى : من النجمل والبكاء والحسد والاستعداد للكتابة وقبول العلم ، ليس واحد منها لما حصل ، أعرض الشيء لحصول النفس الناطقة له ، فيكون حصول النفس الناطقة إذن سابقا لها ، ويتم به حصول الإنسانية ؛ وتكون هذه لوازم بعدها ، إذا استثبتت الإنسانية لم يكن بُدُّ منها .

فقد لاح لك من هذا أن هاهنا ذاتا حقيقية للشيء ، وأن له أوصافا بعضها تلتئم منه ومن غيره حقيقة الشيء ، وبعضها عوارض لا تلزم ذاته لزوما في وجوده ، وبعضها عوارض لازمة له في وجوده . فما كان من الألفاظ الكلية يدل على حقيقة ذات شيء أو أشياء ، فذلك هو الدال على الماهية ؛ وما لم يكن كذلك فلا يكون دالا على الماهية ؛ فإن دل على الأمور التي لا بد من أن تكون متقدمة في الوجود على ذات الشيء ، حتى يكون بالتمام يحصل ذات الشيء ، ولا يكون الواحد منها وحده ذات الشيء ، ولا اللفظ الدال عليه يدل على حقيقة ذات الشيء بكاملها ، بل على جزء منه ؛ فذلك ينبغي أن يقال له اللفظ الذاتي الغير الدال على الماهية . وأما ما يدل على صفة هي خارجة عن الأمرين ، لازمة كانت أو غير لازمة ، فإنه يقال له لفظ عرضي ، ولعنايه معنى عرضي .

ثم هاهنا موضع نظر : أنه هل يجب أن يكون معنى اللفظ الذاتي مشتقلا على معنى اللفظ الدال على الماهية اشتمال العام على الخاص

(١) أعرض : اعترض ع (٣) أعرض : اعترض ع  
 (٤) له : ساقطة من ن (٥) هذه : لهذه م || بعدها : بعده ع ، م ، ن  
 (٨) لا : ساقطة من ع ، م ، ه || لا تلزم ذاته لزوما : غير لازمة له ن || لزوما :  
 ساقطة من س (٩) عوارض : غير ع ، م ، ي (١٤) بكاملها : بكامله ع  
 (١٦) فإنه : فإنها ع ، م ، ي || له : ابتداء نون في نسخة عن لناية ص ٥٤ سطر ٣  
 || لعنايه : لعناها م (١٨) هل : ساقطة من م

- أو لا يكون ؟ فإن قولنا : لفظ ذاتي ، يدل على لفظ لمعناه نسبة إلى ذات الشيء ، ومعنى ذات الشيء لا يكون منسوباً إلى ذات الشيء ، إنما ينسب إلى الشيء ما ليس هو . فلهذا بالحرى أن يظن أن لفظ الذاتي إنما الأولي به أن يشتمل على المعاني التي تقوم الماهية ، ولا يكون اللفظ الدال على الماهية ذاتياً ، فلا يكون الإنسان ذاتياً للإنسان ، لكن الحيوان والناطق يكونان ذاتيين للإنسان . فإن لم يجعل الإنسان ذاتياً للإنسان ، بما هو إنسان ، بل لشخص شخص ، لم يخل إما أن تكون نسبته بالذاتية إلى حقيقة ماهية الشخص ، وذلك هو الإنسان أيضاً ؛ وإما أن تكون نسبته بها إلى الجملة التي بها يتشخص ، فيكون ليس هو بكمال ، بل هو جزء مما هو منه ، من حيث هو جملة . فحينئذ يعرض أن لا يكون الحيوان الناطق والإنسان وما يجري مجراها ذاتياً لشخص شخص فقط ، بل الأمور العرضية أيضاً ، مثل لونه ، وكونه قصيراً ، وكونه ابن فلان ، وما يجري هذا المجرى قد تكون ذاتية ، لأنها أجزاء مقومة للجملة . فحينئذ لا يكون للإنسان ، من حيث هو ذاتي للشخص ، إلا ما لهذه .

- ١٥ فهذه الأفكار تدعو إلى أن لا يكون الذاتي مشتملاً على المقول في جواب ماهو ؛ لكن قولنا ذاتي ، وإن كان بحسب قانون اللغة يدل على هذا المعنى النسبي ، فإنه بحسب اصطلاح وقع بين المنطقيين يدل على معنى آخر . وذلك لأن اللفظ الكلي ، إذا دل على معنى - نسبته إلى الجزئيات التي تعرض لمعناه نسبةً يجب ، إذا توهمت غير موجودة ، أن لا يكون ذات ذلك الشيء من الجزئيات موجوداً ، لا أن ذات

(١) لفظ : ساقطة من م || ذاتي : + أي ن || على لفظ : على أن م

(٢) ولا : فلا : م ، ن ، هـ (٦) للإنسان : ساقطة من ي

(٧) بالذاتية : ساقطة من م (٨) نسبته : + تستدعا (١١) مجراها : مجراها د

(١٢) وكونه : أو كونه عا (١٤) للشخص : الشخص د ، م (١٥) إلى : ساقطة من س

(١٦) قولنا : ساقطة من د (١٧) وقع بين : ساقطة من د ، م ، ن ، ي

ذلك الشيء يجب أن يكون يرفع أولا ، حتى يصح توهم رفع هذا ، بل لأن رفع هذا موجب رفع ذلك الشيء ، سواء كان لأن هذا المرفوع هو حقيقة ذاته ، أو كان هذا المرفوع مما تحتاج إليه حقيقة ذاته ليتقوم — فإنه يقال له ذاتي . فإن لم يكن هكذا — وكان يصح في الوجود أو في التوهم أن يكون الشيء الموصوف به حاصل مع رفعه ، أو كان لا يصح في الوجود ، ولكن ليس رفعه سبب رفعه ، بل إنما لا يصح ذلك في الوجود لأن رفعه لا يصح إلا أن يكون ذلك ، ارتفع أولا في نفسه ، حتى يكون رفعه بالجملة ليس سبب رفعه — فهو عرضي . فأما المرتفع في الوجود فكالتقيام والقعود ، وذلك مما يسرع رفعه ، وكالشباب فإنه يبطؤ رفعه ، وكفضب الحلیم فإنه يسهل إزالته ، وكالخلق فإنه يصعب إزالته . وأما المرتفع في الوهم دون الوجود فكسواد الحبشي . وأما الذي لا يرتفع ، ولا يرفع رفع السبب ، فككون الإنسان بطبعه معرضا للتعجب والضحك ، وهو كونه ضحاكا بالطبع ، فإنه لا يجوز أن يرفع عن الإنسان في الوجود ؛ فإن توهم مرفوعا ، فإن الإنسانية تكون مرفوعة ، لا أن رفع الأعراض بالطبع لهذا المعنى هو سبب رفع الإنسانية ، بل لأنه لا يتأتى أن يرفع ، إلا أن تكون الإنسانية أولا مرفوعة ، كما أنها ليست سببا لثبوت الإنسانية ، بل الإنسانية سبب لثبوتها .

فقد بان اختلاف ما بين نسبة الحيوان والناطق والإنسان إلى الأشخاص ، وبين نسبة الأعراض إليها ؛ فإن النسبة الأولى إذا رفعتها ، أوجب رفع الشخص ؛ وأما النسبة الثانية فنفس رفعها لا يوجب رفع الشخص ، بل منها

(١) بل لأن : ساقطة من د (٢) لأن : ساقطة من م (٦) أولا : ساقطة من ي .  
 (٨) يسرع : يسوغس || فإنه : + ماد ؛ وذلك ، عا (٩) فإنه : فإن ذلك عا ، هـ  
 (١٠) لا يرتفع و : ساقطة من د (١٣) أن : لأن هـ (١٧) والإنسان : + أيضا  
 عا ، ن ، هـ ، ي (١٨—١٩) النسبة ... وأما : ساقطة من م (١٩) منها : مع عا



ما يرتفع ، ومنها ما لا يجوز أن يرتفع أو يرتفع الشخص ؛ وأما رفعها فلا يرفع الشخص ألبتة . وإذا كان الأمر على هذه الجهة ، فالذاتي يشتمل على الدال على الماهية .

فقد اتضح لك أن اللفظ المفرد الكلي منه ذاتي يدل على الماهية ، ومنه ذاتي لا يدل على الماهية ، ومنه عرضي .

### [ الفصل السادس ]

#### (و) فصل في تعقب ما قاله الناس في الذاتي والعرضي

قد قيل في التمييز بين الذاتي والعرضي : إن الذاتي مقومٌ والعرضي غير مقوم ، ثم لم يُحصَل ، ولم يتبين أنه كيف يكون مقوماً ، أو غير مقوم . وقيل أيضاً : إن الذاتي لا يصح توهمه مرفوعاً مع بقاء الشيء ، والعرضي يصح توهمه مرفوعاً مع بقاء الشيء . فيجب أن تُحصَل نحن صحة ما قيل أو اختلاله ، فنقول : أما قولهم إن الذاتي هو المقوم ، فإنما يتناول ما كان من الذاتيات غير دال على الماهية ، فإن المقوم مقوم لغيره . وقد علمت ما يعرض من هذا ، اللهم إلا أن يعنوا بالمقوم مقوم لغيره . ولكن يعنون به ما عيننا بالذاتي ، فيكونوا إنما أتوا باسم مرادفٍ صرفٍ عن الاستعمال الأول ، ولم يدل على المعنى الذي نقل إليه ، ويكون الخطب في المقوم كالخطب في الذاتي ، وتكون حاجة كل واحد منهما إلى البيان واحدة .

(١) ومنها : ومه عا || ومنها... الشخص : ساقطة من د || رفعها : رفعها ي (٢) وإذا : فإذا د ، م || يشتمل : مشتمل من (٩) أو غير : وغيرى (١٠ - ١١) الشيء ... الشيء : ساقطة من د (١٤) به : مه د ، دا ، عا || عيننا : يعني م ؛ يقينا د (١٦) المعنى : معنى من || كالخطب : لا الخطب عا

وأما اعتمادهم على أمر الرفع في التوهم ، فيجب أن تتذكر ما أعطيناك  
 سالفا : أن المعنى الكلي قد يكون له أوصاف يحتاج إليها أولا حتى يحصل ذلك  
 المعنى ، ويكون له أوصاف أخرى تلزمه وتنبهه ، إذا صار ذلك المعنى حاصلًا .  
 فأما جميع الأوصاف التي يحتاج إليها الشيء حتى تحصل ماهيته ، فلن يحصل معقولا  
 مع سلب تلك الأوصاف منه . وذلك أنه قد سلف لك أن للأشياء ماهيات ،  
 وأن تلك الماهيات قد تكون موجودة في الأعيان ، وقد تكون موجودة  
 في الأوهام ؛ وأن الماهية لا يوجب لها تحصيل أحد الوجودين ، وأن كل  
 واحد من الوجودين لا يثبت إلا بعد ثبوت تلك الماهية ، وأن كل واحد  
 من الوجودين يلحق بالماهية خواص وعوارض تكون للماهية ، عند ذلك  
 الوجود ، ويجوز أن لا تكون له في الوجود الآخر . وربما كانت له لوازم تلزمه  
 من حيث الماهية ، لكن الماهية تكون منقررة أولا ، ثم تلزمها هي ، فإن  
 الاثنيية يلزمها الزوجية ، والمثلث يلزمه أن تكون زواياه الثلاث مساوية  
 لقائمتين ، لا لأحد الوجودين ، بل لأنه مثلث . وهذه الماهية إذا كان لها  
 مقومات متقدمة - من حيث هي ماهية - لم تحصل ماهية دون تقدمها ؛ وإذا  
 لم تحصل ماهية ، لم تحصل معقولة ولا عينا . فإذن إذا حصلت معقولة ،  
 حصلت وقد حصل ما تقوم به في العقل معها على الجهة التي تقوم به ؛  
 فإذا كان ذلك حاصلًا في العقل ، لم يمكن السلب ، فيجب أن تكون هذه  
 المقومات معقولة مع تصور الشيء ، بحيث لا يبطل وجودها له ، ولا يجوز سلبها  
 عنه ، حتى تثبت الماهية في الذهن ، مع رفعها في الذهن بالفعل . ولست أعني  
 بحصولها في العقل خطورها بالبال بالفعل ، فكثير من المعقولات لا تكون  
 خاطرة بالبال ، بل أعني أنها لا يمكن مع إخطارها بالبال ، وإخطار ما هي

(٢) سالفا : + من م ، ي (٤) جميع : جمع م (٧) الأوهام : الأذهان د ، دا ، م ، ن  
 (٩) بالماهية : الماهية ي (١٢) يلزمه ... الثلاث : يلزم أن تكون زوايا المثلث س  
 (١٧) يمكن : ي (١٩) مع رفعها في الذهن : ساقطة من ن || بالعقل : ساقطة من م ، ي  
 (٢٠ - ٢١) بالعقل ... بالبال : ساقطة من ي (٢١) أنها : أنه ما

مقومة له بالبال ، حتى تكون هذه مُحْطَرَّةً بالبال ، وذلك مُحْطَرًّا بالبال بالفعل ،  
 أن يسلبها عنه ، كأنك تجرد الماهية بالفعل خالية عنها مع تصورها ، أعني تصور  
 الماهية في الذهن . وإذا كان كذلك ، فالصفات التي نسميها ذاتية للمعاني  
 المعقولة ، يجب ضرورة أن تُعقل للشيء على هذا الوجه ، إذ لا تتصور الماهية  
 في الذهن دون تقدم تصورها .

- ٥
- وأما سائر العوارض ، فإذا ليست مما يتقدم تصورها في الذهن تصور  
 الماهية فيه ، ولا أيضا هي مع تصور الماهية ، بل هي تواجب ولوازم ليست مما  
 يحقق الماهية ، بل مما يتلو الماهية ، فالماهية تثبت دونها ، وإذا ثبتت دونها ،  
 لم يتعذر أن تعقل الماهية ، وإن لم تتقدم ، أو إن لم يلزم تعقلها . وقد علمت أنني  
 ١٠ لست أعني في هذا التعقل أن يكون ، إذا تصورت الشيء بالفعل ملحوظا إليه ،  
 يكون مع ذلك تصورت أفراد المقومات له أيضا بالفعل ، فربما لم تلحظ الأجزاء  
 بذهنك ، بل أعني بهذا أنك إذا أخطرت الأمرين معا بالبال ، لم يمكنك  
 أن تسلب الذي هو مقوم عن الذي هو مقوم له سلبا يصح معه وجود المقوم  
 بماهيته في الذهن من دون وجود ما يقومه فيه . فإذا كان كذلك ، فيجب  
 ١٥ أن لا يمكنك سلبه عنه ، بل يعقل وجوده له لا محالة .

- وأما العوارض فلا أمنع صحة استنباتك في الذهن معنى الماهية ، ولا يعقل  
 وجودها للماهية ، بل يسلبها سلبا كاذبا . ولا أوجب ذلك أيضا في كل  
 العوارض ، فإن من العوارض ما يلزم الماهية لزوما أوليا بينما ليس بواسطة  
 عارض آخر ، فيكون سلبه عن الماهية مع استنبات الماهية وإخطارهما معا بالبال  
 ٢٠ مستحيلا ، إذا كان ليس هو له بسبب وسط بينه وبينه . وذلك مثل كون  
 المثلث بحيث يمكن إخراج أحد أضلاعه على الاستقامة توهما ، أو معنى آخر

(٤) للشيء : الشيء م (٧) بل هي : بل عا (٨) بل مما : بل عا

(٩) علمت : قلت م (١٠) بالفعل : بالعقل م (١٤) بماهيته : ماهيته م

(٢٠) هو : ساقطة من د ، س ، ن ، هـ (٢١) أحد : ساقطة من د

مما يشبه هذا مما هو عارض له . وقد يمكن أن يكون وجود العارض بواسطة ، فإذا لم تخطر تلك الوسطة بالبال ، أمكن سلبه ، مثل كون كل زاويتين من المثلث أصغر من قائمتين . ولولا صحة وجود القسم الثاني لما كانت لوازم مجهولة ؛ ولولا صحة القسم الأول لما كان ما بُيِّن لك بعد من إثبات عارض

٥ لازم للماهية بتوسط شيء حقا . وذلك لأنَّ المتوسط، إنَّ كان لا يزال يكون لازما للماهية غير بيِّن الوجود لها ، ذهب الأمر إلى غير النهاية ؛ وإنَّ كان من المقومات ، صار اللازم المجهول - كما تعلم - لازماً لهذا المقوم ، لا مقوماً ، إذ مقوم المقوم مقومٌ ، وكان لازماً آحر الأمر بلا واسطة . فما كان من اللوازم غير بيِّن للشيء صح في الذهن أن يتوهم الشيء مرفوعاً عنه ذلك اللازم من جهة ، ولم يصح من جهة . أمَّا جهة الصحة فن حيث أنَّ تصوُّره قد يحصل في الذهن مع سلب اللازم عنه بالفعل ، واعتبار هذه الصحة والجواز بحسب الذهن المطلق . وأمَّا جهة الاستحالة فأنَّ يتوهم أنه يجوز أن لو كان يحصل في الأعيان ، وقد سلب عنه فيها اللازم ، حتى يكون مثلاً كما يصح أن لو كان يكون هذا الشخص موجوداً، ولا الندب الذي لزمه في أصل الحلقة، فصار يصح أيضاً أنه كان يكون هذا المثلث موجوداً ، ولا زاويتاه أقل من قائمتين ؛ فإنَّ هذا التوهم فاسد لا يجوز وجود حكمه ، وليس كالمذكور معه . واعتبار هذه الصحة والجواز بحسب ذهن مطابق للوجود .

٢٠ فقد بان لك من هذا أن من الصفات ما يصح سلبه وجوداً ، ومنها ما يصح سلبه توهماً لا في الوجود ، ومنها ما يصح سلبه توهماً مطلقاً ، ومنها ما لا يصح سلبه بوجه وهو عارض ، ومنها ما لا يصح سلبه وهو ذاتي ،

(٣) ولولا...مجهولة : ساقطة من م (٤) عارض : ساقطة من د ، عا ، م (٦) لها : له عا ، م || النهاية : نهاية د ، م (٨) لازما : + له د ، م (١١) قد : ساقطة من د ، م ، ن (١٤) كان يكون : كان د ، م || الندب : البدن عا (١٦) وليس ...معه : ساقطة من ب ، د (١٧) للوجود : للوجود ن (١٩) لا : له عا ، ن || الوجود : + كسواد الحبشي فإنه لا يلزم إنسانية لافي الذهن ولا في الوجود ن || ومنها ... مطلقاً : ساقطة من ه

لكن يتميز من العارض بأن الذهن لا يوجب سبق ثبوت ما الذاتى له ذاتى  
قبل ثبوت الذاتى ، بل ربما أوجب سبق ثبوت الذاتى . وأما العرض  
فإن الذهن يجعله تابيا ، وإن وجب ولم ينسلب .  
فقد اتضح لك كيف لم يُحصَل معنى الذاتى والعرضى من اقتصر على البيانين  
المذكورين .

### [ الفصل السابع ]

#### (ز) فصل فى تعقب ما قاله الناس فى الدال على الماهية

إن الدال على الماهية قد قيل فيه : إنه هو الدال على ذاتى مشترك كيف كان ،  
ولم يبلغنا ما هو أشد شرحا من هذا . فلننظر الآن هل المفهوم من هذه اللفظة ،  
بموجب التعارف العامى ، هو هذا المعنى أو لا ، وهل ما تعارفه الخاص  
واتفقوا عليه بسبيل النقل يدل عليه ؟ فإننا إذا فعلنا هذا ، اتضح لنا غرض كبير .  
أما المفهوم بموجب التعارف العامى فليس يدل عليه ؛ وذلك لأن الدال  
على ماهية الشيء هو الذى يدل على المعنى الذى به الشيء هو ما هو . والشيء  
إنما بصير هو ما هو بمحصول جميع أوصافه الذاتية المشترك فيها ، والتي تخص  
أيضا ؛ فإن الإنسان ليس هو ما هو بأنه حيوان ، وإلا لكنت الحيوانية تحصل  
الإنسانية . نعم الحيوانية محتاج إليها فى أن يكون هو ما هو ، وليس كل  
ما يحتاج إليه فى أن يكون شيء هو ما هو ، يكون هو الذى يحصل بمحصوله وحده  
الشيء هو هو . فإذا كان كذلك لم يكن الذاتى المشترك للشيء مع غيره وحده ،

(٢) قبل ... الذاتى : ساقطة من م || سبق ثبوت : سبق د ، عا ، م (٨) فيه : ساقطة  
من م (١٠) أو : أم ب ، س ، م (١١) بسبيل : قبيل م || فإننا إذا : فإذا  
(١٤) والتي : التى م (١٦) محتاج : محتاجة م ؛ محتاج د ، ن (١٨) هو هو : هو ما هو عا

ولا الخاص وحده هو ماهية الشيء بل جزء ماهيته . والعجب أن جماعة ممن يرى أن الذاتى والدال على الماهية واحد لا يجعل الذاتى الخاص دالا على ماهية ما هو ذاتى له ، وهو الذى نسميه بعد فصلا ؛ فهذا هذا .

وأما تعرف الحال فى الدال على الماهية على سبيل الوضع الثانى والتعارف الخاص ، فهو أنا نجد الحيوان والحساس محولين على الإنسان والفرس والثور ، ثم نجد أهل الصناعة يعملون الحساس وما يجرى مجراه من جملة أمور يسمونها فصولا لأمر يسمونها أجناسا ذاتية ، ثم لا يعملونها من جملة ما يسمونه أجناسا ، ويعملون كل ما يكون دالا على الماهية لعدة أشياء مختلفة جنسا لها . وكذلك حال الإنسان والناطق بالقياس إلى أشخاص الناس ، فيجعلون الإنسان يدل عليها بالماهية ، ولا يعملون الناطق كذلك ، ويعملون الإنسان لذلك نوعا للحيوان دون الناطق . فإن الشيء الذى يقولون إنه دال على الإنية الذاتية المشتركة ، يعملونه شيئا غير الدال على الماهية الذاتية المشتركة ، ولا يعملون الشيء الواحد صالحا لأن يكون بالقياس إلى أشياء إنية وماهية ، حتى يكون ، من حيث يشترك فيه ، هو ماهية لها ، ومن حيث يتميز به عن أشياء أخرى هو إنية لها ، حتى يكون الشيء المقول على الكثرة من حيث تشترك فيه الكثرة جنسا أو نوعا ، ومن حيث يتميز به فصلا . فيكون ذلك الشيء لتلك الأشياء جنسا أو نوعا ، ومع ذلك يكون لها فصلا ؛ بل إذا وجدوا جنسا ارتادوا شيئا آخر ليكون فصلا يقوم الجنس ، إن كان جنسا له فصل يقومه .

(١) وحده : ساقطة من ب ، د ، ع ، م || ماهيته : ماهية د (٣) فهذا :

وهذاى (٦) وما : أو ماد (٧-٨) ذاتية... أجناسا : ساقطة من س ||

يعملونها : يعملونه د ، ن ، هـ (٩) لها : ساقطة من د ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي (١٢) الذاتية :

ساقطة من د (١٣) ولا : فلا م ، ن ، هـ (١٤) فيه : فيها ع

(١٥-١٦) المقول... الشيء : ساقطة من د (١٨) يقوم : + به م .

وكذلك إذا وجدوا نوعا طلبوا شيئا من ذاته هو الفصل ، ولو كان الشيء إنمى هو دال على الماهية ، حتى هو جنس ونوع ، لأنه دال على ذاتي مشترك فيه ، لكان الأمر بخلاف هذه الأحكام .

- وها هنا موانع أخرى عن أن يكون ما قالوه من كون الدال على ذاتي مشترك ، دالا على الماهية حقا . فإن زاد أحدهم شرطا ليتخصص به ما يسمونه جنسا ونوعا في كونه دالا على الماهية، وهو أنه يجب أن يكون أعم الذاتيات المشتركة مضمونا في الدلالة التي للذاتي المشترك ، وذلك الأعم هو الأعم الذي لا يدل على إنية أصلا، حتى يكون الفرق بين الأمرين أن الدال على الإنية هو الذي بكلية وكما هو يدل على الإنية. وأما هذا الذي يتضمن الدلالة على أعم الذاتيات المشتركة فإنما يدل على الإنية بالعرض ، لأنه يدل بجزء منه دون جزء ، كالحیوان فإنه وإن تميز به أشياء عن النبات ، فإنه ليس ذلك بجميع ما يحصله الحيوان حيوان ، بل بشيء منه ؛ فإنه لا يفعل ذلك بأنه جسم ، بل بأنه حساس ، وهذا هو الدال على الإنية أولا ، ولأجله يدل الحيوان على التمييز والإنية . فيكون الحيوان ليس لذاته صالحا للتمييز ، بل بجزء منه ، ويكون الحساس كذلك لذاته ، فنقول :
- ١٠ إن هذا أيضا تكلف غير مستقيم . أما أولا فلا أنه لو كان كذلك لكان إذا أخذنا أعم المعاني كالجوهر ، وقرنا به أخص ما يدل على الشيء فقلنا مثلا : جوهر ناطق ، لكان يكون دالا على ماهية ، وكان يكون نوع الإنسان أو جنسه ، وكان يكون حد الإنسان أو حد جنسه أنه جوهر ناطق . وليس كذلك عندهم ، بل حده أنه حيوان ناطق ، وليس الحيوان والجوهر واحدا ؛ ومن المحال أن يكون للشيء الواحد حد تام حقيقى إلا الواحد . وإن تكلفوا
- ٢٠

(٤) عن : على م (٧) المشترك : ساقطة من س || هو الأعم : ساقطة من س  
 (١١) ذلك : دال على (١٢) ذلك : + بل م (١٥) فلا أنه : فإنه م  
 (١٦) المعاني : الأنواع س (١٧) وكان : فكان عا (٢٠) وإن : فإن عا

أن يوجهوا مع المشترك الأول سائر التي في الوسط على الترتيب كله ، فقد حصل ما نذهب إليه من أن الدال على الماهية يجب أن يكون مشتملا على كمال الحقيقة ، فيكون حينئذ هذا التكلف يؤدي إلى أن لا يحتاج إلى نقل هذه اللفظة عن الموضوع في اللغة إلى اصطلاح ثان ؛ فإننا سنوضح من بعد أن استعمال هذه اللفظة على ما هي عليه يحفظ الوضع الأول لها مع استمراره في الوجوه التي يتعوق معها ما يتعوق .

وبعد هذا كله ، فإن ذلك يفسد بوجوه أخرى ، منها أن الحساس أيضا حكمه حكم الحيوان ، وأنه أيضا محصل من معان عامة وخاصة ، وأن المعاني العامة فيه ، ككون الجسم أو الشيء ذا قوة أو صورة أو كيفية لا تميزها ، إنما تميز بما هو أخص منها ، وهو كون الجسم أو الشيء ذا قوة ذراكية للشخصيات على سبيل كذا . ومنها أن الحيوان ، وإن كان لا يميز بجزء من معناه كالجسم ، ويميز بجزء كالحساس ، فليس سبيلنا في هذا الاعتبار هذا السبيل ، ولا نظرننا هذا النظر . وذلك لأننا إنما ننظر في الحيوان ، من حيث هو حيوان ؛ والحيوان ، من حيث هو حيوان ، شيء واحد ؛ ومن حيث هو ذلك الواحد لا يخلو إما أن يميز التمييز الذي عن النبات أو لا يميز ، فإن لم يميز وجب أن يكون النبات يشارك الحيوان في أنه حيوان ، وهذا خلف ؛ وإن ميز ، فقد صدر عنه بما هو حيوان تمييز ، وإن كان قد يصدر أيضا عن جزء له ، وكان الجزء علة أولى في ذلك التمييز ، وليس إذا كان للشيء علة بها يصير بحال ، وللعلة تلك الحال ، يجب أن تكون تلك الحال له بالعرض ، فكثير من الأشياء بهذه الصفة .

(٢) من : ساقطة من م || كمال : الكمال م (٧) ذلك : + كده د ، م ، ه || فإن ذلك : ساقطة من ن (٩) ككون : لكون م (١٠) تمييزها إنما : ساقطة من م (١٧) قد : ساقطة من م || أيضا : ساقطة من عا (١٨) التمييز : ساقطة من د ، م ، ن ، ه (١٩) . وللعلة : أو للعلة من



ثم لا أمتنع أن يكون ها هنا شروط أخرى تلحق بالبيان الذي جعلوه للدال على الماهية ، يتميز بها ما يسمى جنسا أو نوعا عن الفصل ؛ وشروط أخرى تلحق بالتمييز يكون ذلك للحساس دون الحيوان ؛ إلا أن ذلك لا يكون بحسب الوضع الأول ، ولا بحسب نقل منصوص عليه من المستعملين لهذه الألفاظ في أول ما استعملوا ، بل يكون اضطرابات ألجا إليها أمثال هذه المقاومات .  
 وإذا وجد في ظاهر المفهوم من لفظ ما هو ما يقع به استغناء واقتصار ، كان المصير عنه إلى غيره ضربا من العجز ومن اللجاج الذي تدعو إليه الأنفة من الإذعان للحق ، والاعتراف بذهاب ذلك على من لم يخطر بباله ما أوردناه من المباحث إلى حين سماعها .

### [ الفصل الثامن ]

#### (ح) فصل في قسمة اللفظ المفرد الكلي إلى أقسامه الخمسة

نقول الآن : إنه قد تبين لك أن اللفظ المفرد الكلي إما ذاتي وإما عرضي ، وأن الذاتى للشيء إما صالح للدلالة على الماهية بوجه ، وإما غير صالح للدلالة على الماهية أصلا . والدال على الماهية إما أن يدل على ماهية شيء واحد أو أشياء لا تختلف اختلافا ذاتيا ؛ وإما أن تكون دلالة على الماهية إنما هي بحسب أشياء تختلف ذواتها اختلافا ذاتيا . مثال الأول لفظة الشمس إذا وقعت على هذه المشار إليها ؛ ولفظة الإنسان إذا وقعت على زيد وعمرو ؛ ومثال الثانى دلالة لفظة الحيوان إذا وقعت على الثور والحمار والفرس معا ، فسأل سائل مثلا : ما هذه الأشياء ؟ فقبل : حيوانات ، فإن لفظة الحيوان تدل على كمال حقيقتها ، من حيث هو مسئول عنها بجمتها ، ومطلوب

(١) للدال : الدال د ، ن ، هـ (٣) تلحق : + بالبيان هـ (٥) اضطرابات : + قدب ، د ، هـ ، أ ، ب ، ج ، د ، هـ (٦) ظاهر : ساثرس || من : عن عا (٨) من : عن عا ، هـ || لم : ساقطة من س ، هـ (١٣) صالح : أن يصلح ن || للدلالة : الدلالة م (١٥) دلالة : دلالة عا ، ن ، هـ (١٦) هي : هو د ، عا || بحسب أشياء : لأشياء عا (١٨) الثانى ... الحيوان : لفظة الإنسان م || لفظة : لفظ ن || والفرس : والإنسان ن (١٩) فسأل : وسأل عا ؛ وإذا سأل هـ (٢٠) هو : هي عا ، هـ || عنها : عن عا ، م ، هـ ، ي

كنه الحقيقة التي لها بالشركة . والفرق بين الوجهين أنَّ الوجه الأول يكون دالا على ماهية الجملة ، و ماهية كل واحد ؛ فإنَّ لفظة الإنسان تدل أيضا على كمال الحقيقة الذاتية التي لزيد وعمرو ، وإنما يفضل عليها ويخرج عنها ما يختص كل واحد منهما به من الأوصاف العرضية ، كما قد فهمته مما قيل سالفًا .

وأما الوجه الثاني فإنك تعلم أنَّ الحيوانية وحدها لا تكون دالة على ماهية الإنسان والفرس وحدها ، فليس بها وحدها كل واحد منهما هو هو ، وليس إنما يفضل عليها بالعرضيات بل بالفصول الذاتية ؛ وأما الذي لها من الماهية بالشركة فلفظة الحيوان تدل عليه . وأما الحساس فيدل على جزء من جملة ما تشتمل عليه دلالة لفظة الحيوان ، فهو جزء من كمال حقيقتها المشترك فيها دون تمامها ؛ وكذلك حال الناطق بالقياس إلى الإنسان . لكن لقائل أن يقول : إنه لا دلالة للحيوان إلا ومثلها للحساس ، وكما أنه لا يكون الحيوان إلا جسما ذا نفس ، كذلك لا يكون الحساس إلا جسما ذا نفس . فتقول في جوابه : إنَّ قولنا إنَّ اللفظ يدل على معنى ليس على الوجه الذي فهمته ، أعني أن يكون إذا دل اللفظ لم يكن بد من وجود ذلك المعنى ، فإنك تعلم أنَّ لفظ المتحرك إذا دلَّ ، لم يكن بد من أن يكون هناك محرك ، ولفظة السقف ، إذا دلت ، لم يكن بد من أن يكون هناك أساس ؛ ومع ذلك لا نقول إنَّ لفظة المتحرك مفهومها ودلالاتها المحرك ، ولفظة السقف مفهومها ودلالاتها الأساس ؛ وذلك لأن معنى دلالة اللفظ هو أن يكون اللفظ اسما لذلك المعنى على سبيل

(١) بالشركة : بالشرك ه || الأول : + لا ، د (٣) وإنما : إنمام (٤) منها  
به : منها ن (٦) وحدها : وحده س ، م (٧) وحدها : وحده ع ، ن ، ه || واحد :  
+ واحدا ع || منها : منها ع (٨) بالعرضيات : بالعوارض س || لها : لها ن (١٢) أنه :  
ساقطة من س (١٤) على معنى ليس : ساقطة من د (١٥) فإنك : كأنك م  
(١٨) ولفظة : أو لفظ ه .

- القصد الأول ، فإن كان هناك معنى آخريقارن ذلك المعنى مقارنة من خارج ، يشعر الذهن به مع شعوره بذلك المعنى الأول ، فليس اللفظ دالا عليه بالقصد الأول ؛ وربما كان ذلك المعنى محمولا على ما يُحمل عليه معنى اللفظ ، كعنى الجسم مع معنى الحساس ؛ وربما لم يكن محمولا كعنى المحرك مع المتحرك .
- والمعنى الذى يتناوله اللفظ بالدلالة أيضا يكون على وجهين : أحدهما أولا والآخر
- ٥ ثانيا ؛ أما أولا فكقولنا الحيوان ، فإنه يدل على جملة الجسم ذى النفس الحساس ، وأما ثانيا فكدلته على الجسم ، فإن معنى الجسم مضمّن فى معنى الحيوانية ضرورة ، فما دل على الحيوانية اشتمل على معنى الجسم ، لا على أنه يشير إليه من خارج ، فيكون ها هنا دلالة بالحقيقة ، إما أولية وإما ثانية ، ودلالة خارجية ، إذا دل اللفظ على ما يدل عليه ، عرف الذهن أن شيئا آخر من خارج يقارنه ، وليس داخلا فى مفهوم اللفظ دخول اندراج ولا دخول مطابق .
- ١٠

- فإن أردنا أن نختصر هذا كله ونحصله ، جعلنا الدلالة التى للألفاظ على ثلاثة أوجه : دلالة مطابقة ، كما يدل الحيوان على جملة الجسم ذى النفس الحساس ؛ ودلالة تَصْمُن ، كما تدل لفظة الحيوان على الجسم ؛ ودلالة لزوم كما تدل لفظة السقف على الأساس . فإذا كان كذلك فلنرجع إلى ما نحن فيه فنقول : إن المفهوم
- ١٥ من الحساس هو أنه شئ له حسّ تمّ من خارج ما ، نعلم أنه يجب أن يكون جسما وذا نفس ، فتكون دلالة الحساس على الجسم دلالة لزوم . وأما الحيوان فإنما نعنى به بحسب الاصطلاح الذى لأهل هذه الصناعة ، أنه جسم ذو نفس حساس ، فتكون دلالة على كمال الحقيقة دلالة مطابقة ، وعلى أجزائها

(٢) يشعر : شعرد ، م || شعوره : تصورده (٤) محمولا : + على ما يحمل عليه ن || مع المتحرك : ساقطة من د (٥) اللفظ : ساقطة من م || وجهين : الوجهين د (٦) أولا : الأول د (٨) ضرورة : ساقطة من ن || الحيوانية : الحيوان ن || الجسم : الجسمية س (١٣) أوجه : وجوه عا ، هـ (١٥) فلنرجع : + الآن هـ (١٦) ما : ساقطة من س .

دلالة تضمن . وأما دلالة الحساس على سبيل المطابقة ، فإنما هي على جزء فقط ،  
وأما الكل وسائر الأجزاء ، فإنما تدل عليها على سبيل اللزوم .

ولسنا نذهب ها هنا في قولنا لفظ دال ، إلى هذا النمط من الدلالة ؛ فقد  
تقرر أن اللفظ الدال على الماهية ما هو وكيف هو ، ومن ها هنا تزول الشبهة  
المذكورة . فأما اللفظ الذاتى للشيء الذى لا يدل على ماهية ما اعتبر ذاتيته له ،  
لا بسبيل شركة ولا خصوص ، فإنه لا يجوز أن يكون أعم الذاتيات المشتركة ،  
وإلا لدل على الماهية المشتركة بوجه ، فهو إذن أخص منه ، فهو صالح لتمييز  
بعض ما تحته عن بعض ، فهو صالح للإنية ؛ فكل ذاتى لا يدل بوجه على ماهية  
الشيء فهو دال على الإنية .

١٠ فإن قال قائل : إن الذى يصلح للإنية هو بعينه يصلح للماهية ، فإن  
الحساس ، وإن رذلت كونه دالا على ماهية الإنسان والثور والفرس ،  
بمحال خصوص أو شركة ، فإنك لا تُرذَل دلالته على ماهية مشتركة للسمع  
والبصير واللامس ؛ فليس يجب أن يكون الذاتى ينقسم إلى مقول في جواب  
ما هو ، ومقول في جواب أى شيء ، انقساما على أن لا يدخل أحدهما  
في الآخر ، ولذلك لم يتبين لك أنه إذا كان الشيء دالا على الماهية ، فليس بدال  
على الإنية ، بل يلزمك ما ألزمت القوم ، فنقول له : أما التشكك المقدم فيتحل  
بأن تعرف أننا لا نمنع أن يكون ما هو دال على إنية أشياء دالا على ماهية أشياء  
أخرى ، بل ربما أوجبنا ذلك ؛ وإنما نمنع أن يكون الحساس مثلا دالا  
على ماهية خاصة أو مشتركة للإنسان والفرس والثور ، كدلالة الحيوان  
مع مشاركة الحيوان الحساس فى الذاتية للإنسان والفرس والثور ؛ فإن

(١) فإنما : إنما ، م (٢) الكل : للكلى (٤) ما هو : ما هى ن || وكيف  
هو : وكيف ها (٥) له : به ها (٧) المشتركة : + له د ، ن || فهو : + إذن ن ، ه  
(٨) للإنية : للإنية ه (٩) الإنية : الإنية ب ، ه (١٠) للإنية : للإنية ن ، ه  
(١١) رذلت : أرذلت ه (١٣) فليس : وليسى (١٤) هو : هو ن || أى شيء :  
+ هو ن || على أن : ساقطة من ب ، س ؛ على أنه : سى (١٥) ولذلك : وكذلك ه || بدال : يدل د  
(١٧) أنا : أنا ه || دالا : دالا ها (١٩) كدلالة : دلالة ها (٢٠) الذاتية : الدلالة س

الحساس ذاتي مشترك لعدة أشياء ، كما أن الحيوان ذاتي مشترك لها ؛ وإنما نمنع حكماً آخر فنقول : إنهما بعد الاشتراك في الذاتية المشترك فيها ، يفترقان فيكون الحيوان وحده منهما دالاً على ماهية مشتركة للأشياء التي هما ذاتيان لها .

ويجب أن تعلم أنا إذا قلنا : لفظ ذاتي ، عيننا ذاتياً لشيء ، ثم نقول : ماهية

- أو غير ماهية ، فنعني بذلك أنه كذلك لذلك الشيء لا غيره . وإذا خيلنا عن هذا فيكون ما هو أبعد من هذا ، فإن الذاتى للشيء ، كاللون للبياض ، قد يكون عرضياً لشيء آخر ، كما هو للجسم ، وهذا لا يوجب منع قولنا : إن الذاتى لا يكون عرضياً ؛ فإن عرضنا يتوجه إلى أنه لا يكون عرضياً لذلك الشيء الذى هو له ذاتي .

- ١٠ وأما التشكك الآخر فينحل بأن نقول : إننا نعني بالدال على الإنية ما إنما صلوحه للإنية فقط دون الماهية ، حتى إنه لا تكون دلالاته على معنى مقوم يتم ماهية مشتركة أو خاصة ، بل على معنى مقوم يخص ؛ فإذا قلنا : الدال على الإنية عيننا هذا المعنى . فإن تشكك متشكك ، واستبان حال قول الحيوان على السميع والبصير واللامس ، هل هو قول في جواب ما هو أو ليس ، وكيف يجوز أن يكون مقولاً في جواب ما هو ، فتكون هذه أنواع الحيوان وأمورا
- ١٥ مختلفة متباينة أيضاً ، فحينئذ لا يكون الحساس مقولاً عليها في جواب ما هو ، لأن الحيوان أتم دلالة . وكيف لا يكون كذلك وهو أكل محمول على ما نعمله عليه بالشركة؟ فيجب أن ينتظر هذا المتشكك أصولاً وأحوالاً نعطيها إياه في حمل الجنس على الفصل ، وذلك بعد فصول .

(١) لها : + فإنما نج ، ع ، هـ (٢) فنقول : وقول ع ، هـ (٤ - ٥) ماهية أو غير ماهية : ساقطة من د (٥) لا : + لشيء : عا (١٠) إنا : + إنمعا ، م ، هـ (١١) مقوم : مفهوم م (١٢) على معنى مقوم : معنى مفهوم م || مقوم : ساقطة من ن || الدال : إنية من (١٣) المعنى : هنا أوردت النسخ ع ، م ، هـ الفقرة المبتدئة في أول الصفحة التالية سطر ١ - ٣ ثم عادت نسخة ي فقط فأوردتها في موضعها الصحيح (١٥) وأمورا : وأمورا نا (١٦) متباينة : ومتباينة ن || أيضاً : وأيضاً ع ، م ، هـ (١٨) عليه : ساقطة من ع ، ن || هذا : منها ن || أحوالاً : ساقطة من ب ، د ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي .

فإذ قد تبين هذافتقول : إنَّ الذاتى الدالَّ على الماهية يقال له : المقول  
فى جواب ما هو ؛ والذاتى الدال على الإنية يقال له : المقول فى جواب أى شىء  
هو فى ذاته ، أو أى ما هو .

وأما العرضى فربما كان خاصاً بطبيعة المحمول عليه لا يعرض لغيره كالضدك  
والكاتب للإنسان ، ويسمى خاصة ؛ وربما كان عارضاً له ولغيره كالأبيض  
للإنسان ولغيره ، ويسمى عرضاً عاماً . فيكون كل لفظ كل ذاتى إما دالاً على  
ماهية أعم ، ويسمى جنساً ، وإما دالاً على ماهية أخص ، ويسمى نوعاً ،  
وإما دالاً على إنية ويسمى فصلاً . وأما الكلى العرضى فيكون إما خاصياً ويسمى  
خاصة ، وإما مشتركاً فيه ويسمى عرضاً عاماً .

فكل لفظ كل إما جنسٌ ، وإما فصل ، وإما نوع ، وإما خاصة ، وإما  
عرض عام . وهذا الذى هو جنس ليس جنساً فى نفسه ، ولا بالقياس إلى كل  
شىء ، بل جنساً لتلك الأمور التى تشترك فيه . وكذلك النوع ليس هو نوعاً  
فى نفسه ، ولا بالقياس إلى كل شىء ، بل بالقياس إلى الأمور التى هو أعم  
منها . وكذلك الفصل إنما هو فصل بالقياس إلى ما يميزه فى ذاته . والخاصة  
أيضاً إنما هى خاصة بالقياس إلى ما يعرض لطبيعته وحده . وكذلك العرض  
إنما هو عرض عام بالقياس إلى ما يعرض له لا وحده .

فلنتكلم الآن فى كل واحد منها بانفراده ، ثم لنبحث عن مشاركتها  
ومبايناتها ، على حسب العادة الجارية ، سالكين فيه مسلك الجماعة .

(١) فإذا تبين : فإذا تبين ن (١ — ٣) هذه الفقرة فى ع ، م ، ي فى الموضع الذى أشرنا  
إليه فى هامش الصفحة السابقة (٣) فى ذاته : ساقطة من عا || أو أى : وأى : عا ، ن ، ه ، ي  
(٤) كان : ساقطة من عا (٦) عرضاً : + ما ن (٧) على : + كال ب  
(٨) إنية : الإنية || خاصياً : خاصاً دا (٩) ويسمى : فيسمى عا ، ن ، ه || عرضاً :  
ساقطة من د ، دا ، ن (١٢) هو : ساقطة من عا ، ه ، ي (١٣) الأمور التى : الأمر  
الذى د ، عا ، م ، ن ، ه ؛ الأمور التى ي (١٤) منها : منه عا ، ن ، ه (١٥) وحده :  
ساقطة من ن || العرض : + العام د ، ن ، ه (١٧) منها : من هذه عا ، م ، ه ، ي  
(١٨) ومبايناتها : ومقابلتها عا .

## [ الفصل التاسع ]

## (ط) فصل في الجنس

- فنعول : إن اللفظة التي كانت في لغة اليونانيين تدل على معنى الجنس ، كانت تدل عندهم بحسب الوضع الأول على غير ذلك ، ثم نُقلت بالوضع الثاني إلى المعنى الذي يسمى عند المنطقيين جنسا . وكانوا أولئك يسمون المعنى الذي يشترك فيه أشخاص كثيرة جنسا ، مثل ولديتهم كالعُلوية ، أو بلديتهم كالمصرية . فإن مثل العُلوية كانت تسمى عندهم باسم الجنس بالقياس إلى أشخاص العلويين ، وكذلك المصرية كانت تسمى عندهم جنسا بالقياس إلى أشخاص المولودين بمصر ، أو الساكنين بها ؛ وكانوا أيضا يسمون الواحد المنسوب إليه الذي تشترك فيه الكثرة جنسا لهم ، فكان على مثلا عندهم يُجعل جنسا للعلويين ، ومصر جنسا للمصريين ؛ وكان هذا القسم أولى عندهم بالجنسية ، لأنَّ عليا سبب لكون العُلوية جنسا للعلويين ، ومصر سبب لكون المصرية جنسا للمصريين . ونظن أن السبب أولى بالاسم من المسبب إذا وافقه في معناه ، أو قاربه . ويشبه أيضا أنهم كانوا يسمون الحرف والصناعات أنفسها أجناسا للمتركين فيها ، والشركة نفسها أيضا جنسا . فلما كان المعنى الذي يسمى الآن عند المنطقيين جنسا هو معقول واحد له نسبة إلى أشياء كثيرة تشترك فيه ، ولم يكن له في الوضع الأول اسم ، نُقل له من اسم هذه الأمور المتشابهة له اسم ، فسمى جنسا ، وهو الذي يتكلم فيه المنطقيون ويرسمونه بأنه المقول على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب ما هو .

(٣) لغة اليونانيين : اللغة اليونانية ه (٥) وكانوا : فكانوا د ، ع ، عا ، عى ؛ فكان ن ، ه || يسمون : يسمى ن (٦) كثيرة : كثيرون عا ، م ، ه || جنسا : ساقطة من ه (٧) العُلوية : + مثلا ه || كانت : كان ب ، س ، ن ، ه || عندهم : ساقطة من ي || بالقياس : وبالقياس ب ، م ، ه (٨) تسمى عندهم : ساقطة من عا (٩) الساكنين : والساكنين ه (١٠) على : + رضى الله عه عا ، ه (١١) القسم : + كان عا ، م || بالجنسية : باسم الجنس ه (١٤) أيضا : ساقطة من د (١٧) نقل له : نقل د || المتشابهة : المتشابهة د ، عا ، ن ، ه ، عى || فسمى : يسمى د (١٨) فيه : ساقطة من ي || المنطقيون : ساقطة من س

وقبل أن نَسْرِعَ في شرح هذا التحديد ، فيجب أن نُشيرَ إشارةً خفيفةً إلى معنى الحدِّ والرسم ، ونؤخر تحقيقه بالشرح إلى الجزء الذي نشرح فيه حال البرهان فنقول : إنَّ الغرضَ الأولَ في التحديد هو الدلالة باللفظ على ماهية الشيء ، فإنَّ كان الشيء معناه معنى مفردا غير ملثَّم من معانٍ ، فلن يصلح أن يدل على ذاته إلا بلفظ يتناول تلك الذات وحدها ، ويكون هو اسمها لا غير ، ولا يكون له ما يشرح ماهيته بأكثر من لفظٍ هو اسمٌ ، وربما أتى باسم مرادف لاسمه يكون أكثر شرحا له . لكن دلالة الاسم إذا لم تُفد علما بمجهول ، احتيج إلى بيان آخر لا يتناول ذاته فقط ، بل يتناول نِسْبًا وعوارض ولواحق ولوازم لذاته ، إذا فُهِمَت تنبه الذهن حينئذ لمعناه منتقلا منها إلى معناه ، أو يقتصر على العلامات دون الماهية ، فلا ينتقل إليها ، وعلى ما هو أقرب إلى فهمك في هذا الوقت . فمثل هذا الشيء لاحدِّ له ، بل له لفظ يشرح لواحقه من أعراضه ولوازمه .

وأما إنَّ كان معنى ذاته مؤلفا من معانٍ ، فله حد ، وهو القول الذي يُؤلف من المعاني التي منها تحصل ماهيته حتى تحصل ماهيته ، ولأنَّ أخص الذاتيات بالشيء إما جنسه ، وإما فصله ، على ما يجب أن نتنبه له مما سلف ذكره ؛ فأما فصل الفصل ، وجنس الجنس ، وما يتركب من ذلك ، فهو له بواسطة ، وهو في ضمن الجنس والفصل . فيجب أن يكون الحد مؤلفا من الجنس والفصل ؛ فإذا أحضر الجنس القريب ، والفصول التي تليه ، حصل منها الحد ، كما نقول في حد الإنسان : إنه حيوان ناطق . فإنَّ كان الجنس لا اسم له ، أتى

(٢) ونزخر : وضرر س (٣) إن : ساقطة من د ، ع ، م ، ن (٤) الشيء . معناه معنى : معنى الشيء . معنى ع ، ه || معنى : ساقطة من ن (٥) على : ساقطة من د || تلك الذات وحدها ويكون هو اسمها : ذلك الذات وحده ويكون هو اسمه د ، ع ، م ، ن ، ه ، ي (٦) ولا : فلا ع ، ن ، ه ، ي || بأكثر : بالأكثر س (٧) يكون : فتكون ي (١٠) الماهية : العلامة س ؛ ساقطة من د (١١) بل : ساقطة من ي (١١-١٢) لواحقه من أعراضه ولوازمه : من لواحقه أعراضه ولوازمه عا (١٦) فصل : جنس م (١٧) وهو : وهم (١٩) نقول : هو م .



أيضا بجده، كما لولم يكن للحيوان اسم أتى بجده فقيل : جسم ذو نفس حساس،  
ثم ألحق به ناطق . وكذلك من جانب الفصل .

فالحد بالجملة يشتمل على جميع المعاني الذاتية للشيء ، فيدل عليه إما دلالة

مطابقة ، فعلى المعنى الواحد المتحصل من الجملة ، وإما دلالة تضمن ، فعلى

الأجزاء . وأما الرسم فلأنما يتوخى به أن يؤلف قول من لواحق الشيء ٥

يساويه ، فيكون لجميع ما يدخل تحت ذلك الشيء لا لشيء غيره ، حتى يدل عليه

دلالة العلامة . وأحسن أحواله أن يُرتَّب فيه أولا جنس ، إما قريب وإما بعيد ،

ثم يؤتى بجملة أعراض وخواص ، فإن لم يفعل ذلك كان أيضا رسما ، مثال ذلك

أن يقال : إنَّ الإنسان حيوانٌ عريض الأظفار ، متصبُّ القامة ، بادي

البشرة ، ضحاك ، أو تذكر هذه دون الحيوان . فالمقول في شرح اسم الجنس ١٠

هو كالجنس للشيء الذي يسمى جنسا ، فمن المقول ما يقال على واحد فقط ،

ومنه ما يقال على كثيرين ، فيكون المقول على كثيرين كالجنس الأقرب . وأما

المقول لا على كثيرين ، فلا يتناول الجنس . ثم المقول على كثيرين يتناول الجنس

المذكورة ، إلا أننا قلنا : مختلفين بالنوع في جواب ما هو ، اختص بالجنس ؛

ونعني بالمختلفين بالنوع المختلفين بالحقائق الذاتية ، فإن النوع قد يُقال لحقيقة ١٥

كل شيء في ماهيته وصورته غير ملتفت إلى نسبه إلى شيء آخر ، خصوصا

إذا كان يصح في الذهن حمله على كثيرين ، تشترك فيه بالفعل أو لا تشترك فيه

بالفعل بل بالقوة ، أو احتمال التوهم ؛ وليس يحتاج في تحقيق الجنس إلى أن

يُلتفت إلى شيء من ذلك . وإذا كانت أشياء مختلفة الماهيات ، ثم قيل عليها

شيء آخر هذا القول ، كان ذلك الشيء الآخر جنسا . ٢٠

(١) أيضا : ساقطة من ي (٣) فيدل : ويدل م ، هـ || عليه : عليها نج ، د ا ، هـ ||

فidel عليه : ساقطة من عا ، ن (٤) فعل : مثل م (٥) وأما : فأما ي || به : فيه هـ ||

قول : ساقطة من عا || الشيء : لشيء عا ، ن (٦) لشيء : الشيء هـ (٧) يرتب : يرتبى

(٨) فإن : وإن عا ، هـ (٩) إن : ساقطة من س (١١) الذى : ساقطة من ن

(١٣) لا : ساقطة من عا (١٥) بالحقائق : فى الحقائق عا ، م ، ن ، هـ ، ي

(١٦) نسبة : نسبة م (٢٠) الآخر : ساقطة من س .

فافهم من قولنا : إنَّ هذا الشيء يقال على هؤلاء الكثيرين في جواب ما هو ،  
أنَّ ذلك بحال الشركة كما علمت .

وأما الفصل ، فإنه غير مقول في جواب ما هو بوجه . وأما النوع ، فإنه ليس ،  
من حيث هو نوع ، مقولا على شيء قولا بهذه الصفة ، بل مقولا عليه ، فإنَّ  
اتفق أنَّ قيل هو بعينه هذا القول ، فقد صار جنسا . فإننا يلزمنا أن نعلم  
في الحدود التي للأشياء الداخلة في المضاف ، أننا نريد بها كونها لشيء ، من حيث  
هي لها معنى الحدود ، كأننا لما قلنا هذا الحد للجنس ، استشعرنا في أنفسنا  
زيادةً يدل عليها قولنا : من حيث هو كذلك ، لو صرحنا بها . وأما الشيء  
الذي يخص من بعد باسم النوع ، فستعلم أنه لا يقال على كثيرين مختلفين بالنوع ،  
بل بالعدد .

وأما العرضيات ، فلا يقال شيء منها في جواب ما هو ، فلا شيء غير الجنس  
موصوفا بهذه الصفة ، وكل جنس موصوف بهذه الصفة ، لأننا حصلنا معنى  
هذا الحد ، وجعلنا لفظ الجنس اسما له .

وقد يعرض هاهنا شبه : من ذلك أنه إذا كان للجنس شيء كالجنس ،  
وهو المقول على كثيرين ، كان للجنس جنس ، إذا قيل الجنس على المقول  
على الكثيرين الذي هو جنسه ، وكان الجنس مقولا على الجنس نفسه ، فنقول  
في جوابه : إنَّ المقول على الكثيرين يُقال على الجنس كقول الجنس ،  
والجنس يقال عليه لا كقول الجنس بل كقول العرض له ؛ إذ ليس يقال :

(١) فافهم : وافهم ، م ، ه ، ي (٣) وأما : فأما ، م ، ن (٥) بعبه :  
نفسه ، م ، ن ، ه (٧) لما : + إذان (٩) يخص من : يخص م  
(١٢) حصانا : خلصنا س ؛ جعلنا ه (١٤) إذا : إن ، م ، ن ، ه ، ي  
(١٥-١٦) جنس... وكان : ساقطة من عا (١٥) إذا : وإذا ه ، ي ؛ إن : عا ، م ، ن  
(١٦) الكثيرين : كثيرين م ، ن ، ه || وكان : كان ي ؛ فكان س ، ه || فقول : قول ي  
(١٧) كقول الجنس : + نفسه : نج ، عا ، م ، ن ، ه ، ي (١٨) له : عليه م ، ه ، ي

إن كل مقول على كثيرين جنس ، وكل ما هو جنس ، فإنما يقال على كل ما هو له جنس ، بل المقول على كثيرين تعرض له الجنسية عند اعتبار ما ، كما تعرض للحيوان الجنسية باعتبار ما ، وهو اعتبار العموم بحال ، وكما نشرح لك كل هذا عن قريب ، من غير أن تكون الجنسية مقومة للحيوان ألبتة . ولا يمنع أن يكون المعنى الأخص قد يقال على الأعم ، لا على كله ؛ ولو كان الجنس يقال على المقول على الكثيرين قول المقول على الكثيرين على الجنس لكان شططا محالا .

ومما يشكك ها هنا استعمال لفظة النوع في حد الجنس . فإنك إذا أردت أن تُحدِّد النوع ، يُشبهه أن لا تجد بدءاً من أن تدخل فيه اسم الجنس ، كما يُبين لك بعد ، إذ يقال لك إن النوع هو المرتب تحت الجنس ، وكلاهما ١٠ للتعلم مجهول ، وتعريف المجهول بالمجهول ليس بتعريف ولا بيان ؛ وكل تحديد أو رسم فهو بيان . وقد أجيب عن هذا فقيل : إنه لما كان المضافان إنما تقال ماهية كل واحد منهما بالقياس إلى الآخر ، وكان الجنس والنوع مضافين ، وجب أن يؤخذ كل واحد منهما في بيان الآخر ضرورة ، إذ كان كل واحد منهما إنما هو بالقياس إلى الآخر . فهذا الجواب هو ١٥ زيادة شك في أمور أخرى غير الجنس والنوع ، يشكك فيها ما يشكك في الجنس والنوع . وزيادة الإشكال ليست بحل ، فإن المحقق يقول : ورد حدود المضافات على حد الجنس والنوع ، وعرفتني أنها إذا كانت مجهولة معاً ، فكيف يُعرف الواحد منها بالآخر؟ وأيضا فإن من شأن الحل أن تقصد فيه مقدمات

(٢) له : ساقطة من س (٤) كل : ساقطة من عا ، ن ، ه ، ي || ولا يمنع : لا يمنع م

(٦) المقول على : ساقطة من م || الكثيرين : كثير عا ، م ، ه (٨) يشكك : يشكك م

(١٠) لك : + من ه || وكلاهما : وكليةا ب ، عا (١٢) إنه : ساقطة من د ، ن

(١٤) واحد : ساقطة من س || إذ : إذا ي (١٥) هو هو : هو د ، ن ، ي

(١٦) فيها : فيها عا (١٧) الإشكال : إشكال ن || ليست : ليس عا ، ه

(١٨) عرفتني : عرض د (١٩) الحد : الحل س || تقصد : تعضد ب ، س

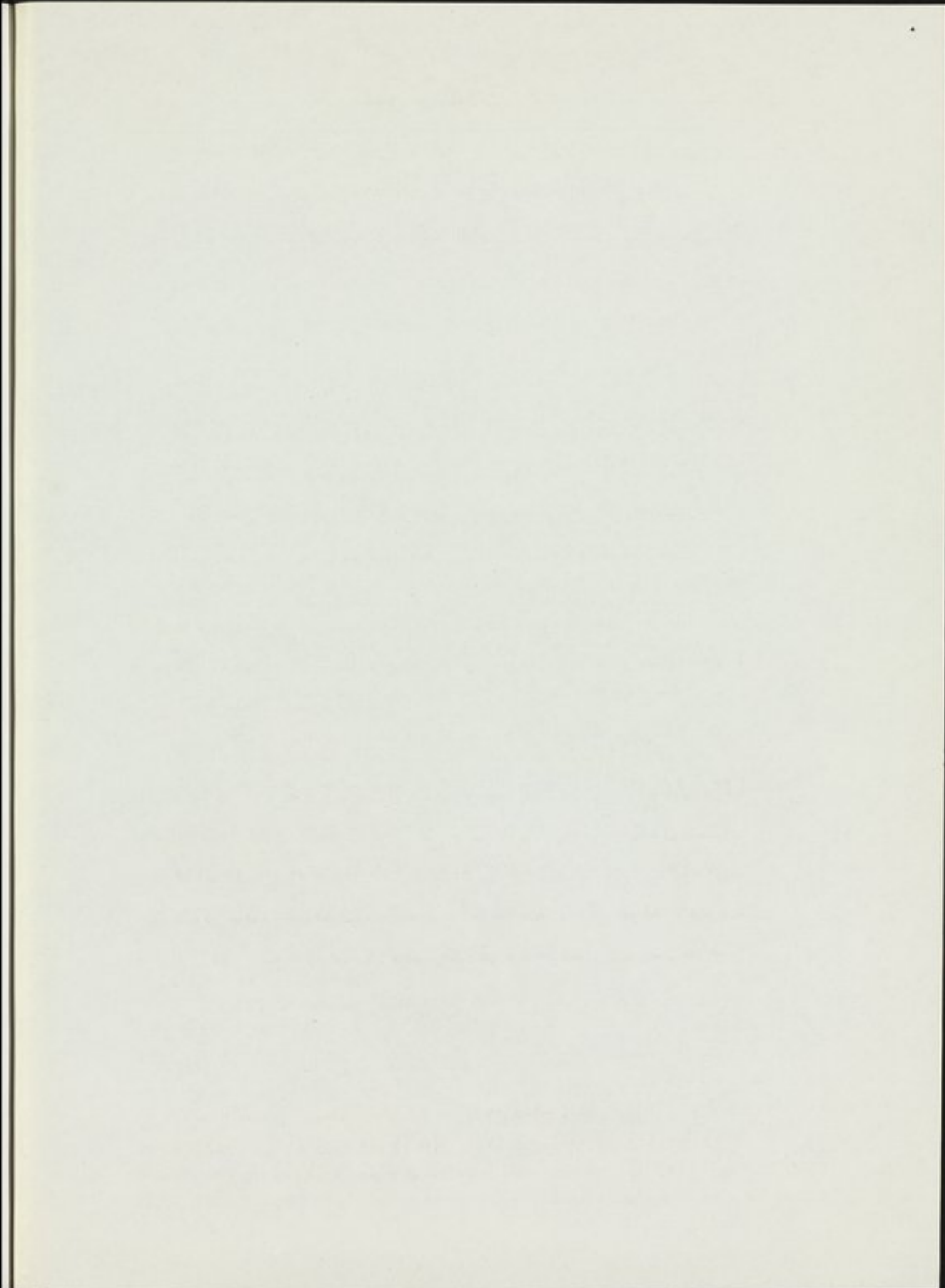
الشك فتتكر جميعها ، أو واحدة منها . وليس في الحل الذي أوردته هذا الحال  
تعرضُ لشيء من تلك المقدمات ؛ فإنه لم يقل إن الجنس والنوع ليسا معا  
مجهولين عند المبتدئ المتعلم ، ولم يقل إنه إذا عُرِّفَ كلُّ واحد منهما بالآخر  
وهو مجهول ، فليس هو تعريف مجهول بمجهول ، فإن هذا لا يمكن إنكاره ؛  
ولا أيضا يسوغ إنكار الثالثة وهي أن تعريف المجهول بالمجهول ليس ببيان ،  
ولا الترتيب الذي لهذه المقدمات غير موجب لصحة المطلوب بها ؛ فإذا كان  
هذا الحال لم يتعرض لمقدمة من قياس الشك ، ولا لتأليفه ، فلم يعمل شيئا .

وأیضا فقد وقع فيه غلط عظیم : وهو أنه لم يميز فيه الفرق بين الذي يعرف  
مع الشيء ، وبين الذي يعرف به الشيء ؛ فإن الذي يعرف به الشيء هو  
مما يعرف بنفسه وبصير جزءا من تعريف الشيء ، إذا أضيف إليه جزء آخر  
توصل إلى معرفة الشيء ، ويكون هو قد عرف قبل الشيء . وأما الذي يعرف  
مع الشيء فهو الذي إذا استتمت المعرفة بتوافي المعارف للشيء معا عُرِّفَ  
الشيء وعرف هو معه ، ولا تكون المعرفة به تسبق معرفة الشيء حتى يعرف به  
الشيء ، فذلك لا يكون جزءا من جملة تعريف الشيء ؛ فإن أجزاء الجملة  
التي تعرف الشيء ما لم تجتمع معا ، لم تعرف الشيء ، والواحد منها يكون دالا  
على جزء من المعنى الذي للشيء فقط . فما دامت الأجزاء تذكر ولم تستوف  
جميعها ، يكون الشيء بعد مجهولا ؛ فإذا توافت عرف الشيء حينئذ ، وعرف  
ما يعرف مع الشيء .

والمضافات إنما تعرف معا ، ليس بعضها يعرف بالبعض ، فتكون معرفة بعضها  
قبل معرفة البعض ، فتكون معرفة البعض لامع معرفته . وبالجملة ما يُعرف مع الشيء

(١) جميعها ؛ جميعا عا (٣) المتعلم ؛ لتعلم م ، هـ (٥) وهي ؛ ساقطة من م ، ن ،  
هـ || تعريف ؛ يعرف م || بالمجهول ؛ بمجهول ن || بيان ؛ بيان هـ (٦) ولا الترتيب ؛  
والترتيب عا ، هـ || فإذا ؛ فإن عا ؛ وإذا ب ، س (٧) الحال ؛ الحل هـ  
(٨-٩) يعرف ... الذي ؛ ساقطة من م (٩) به ؛ ساقطة من هـ || هو ؛ وهو س  
(١٠) مما ؛ ما عا (١١) ويكون ؛ فيكون ب ، س (١٢) بتوافي... المعرفة ؛ ساقطة  
من م (١٣) هو ؛ ساقطة من م (١٤) فذلك ؛ فذلك م ؛ وذلك عا (١٧) توافت ؛ توافقت  
س ؛ + المعارف نبح ، دا ، هـ (١٩) معرفة ؛ معرفتها م (٢٠) معرفته ؛ معرفة م

- غير الذي يعرف به الشيء؛ فإن الذي يعرف به الشيء هو في المعرفة قبل الشيء .  
وكذلك فإننا نقول: إن المتضايقات لا متحد على هذه المجازفة التي أو ما إليها من  
ظن أنه يحل هذا الشك ، بل في تحديدها ضرب من التلطف يزول به هذا  
الانغلاق؛ ولهذا موضع بيان آخر . وأما مثاله في العاجل ، فهو أنك إذا سئلت :  
ما الأخ ؟ لم تعمل شيئا إن أجبت : إنه الذي له أخ ، بل تقول : إنه الذي  
أبوه هو بعينه أبو إنسان آخر الذي يقال إنه أخوه ، فتأتي بأجزاء بيان ليس  
واحد منها متحددا بالمضاف الآخر ؛ فإذا فرغت تكون قد دلت على المتضايقين  
معاً . وإذ قد تقرر أن هذا الحل غير مغن ، فلنرجع نحن إلى حيث فارقناه فنقول :  
إن تحديد الجنس يتم ، وإن لم يؤخذ النوع فيه نوعا من حيث هو مضاف إليه ،  
بل من حيث هو الذات ؛ فإنك إذا عנית بالنوع الماهية والحقيقة والصورة ،  
وقد يعنى به ذلك كثيرا في عاداتهم ، لم يكن النوع من المضاف إلى الجنس . وإذا  
عנית بالمختلفين بالنوع المختلفين بالماهية والصورة ، تم لك تحديد الجنس . فإنك  
إذا قلت : إن الجنس هو المقول على كثيرين مختلفين بالحقائق والماهيات  
والصور الذاتية في جواب ما هو ، تم تحديد الجنس ، ولم تحتج إلى أن تأخذ  
النوع من حيث هو مضاف فتورده في حده ، وإن كانت الإضافة تندرج في ذلك  
اندراجا لا يكون معه جزء الحد متحددا بالحد . أما الاندراج فلا أنك إذا  
قلت : مقول على المختلف بالماهية ، جعلت المختلف بالماهية مقولا عليه ، وهذه  
إشارة إلى ما عرض لها من الإضافة . وأما أنك لم تجعل جزء الحد متحددا بالحدود  
بالحد ، فلا أن جزء الحد هو الماهية ، أو كلية تخالف بالماهية ؛ والماهية من حيث  
هي ماهية ، والكلية المخالفة بالماهية ، غير متحددة بالجنس ، فتكون قد حددت  
(١) غير : + الشيء . م || هو : فهو ه ، ي || قبل : وقبل نا (٢) وكذلك : ولذلك  
ع ، م ، ن ، ه ، ي (٥) إنه : بأنه ه ، ي (٦) هو : هو هو عا || أجزاء  
بيان : بآثر إنسان م (٨) الحل : الحد س ؛ الخال م || فترجع : فترجع ع ، م ، ن || نحن :  
ساقطة من عا (٩) فيه نوعا : هو نوع ه (١١) وإذا : فإذا عا ، م ، ن ، ه ، ي  
(١٣) مختلفين : ساقطة من ي (١٤) إلى : ساقطة من ي (١٦) بالحد : ساقطة من ي  
(١٧) مقول : مقولا ن || جعلت المختلف بالماهية : ساقطة من د (١٨) وأما : أما ه  
(١٩) بالماهية : الماهية ي (٢٠) هي : هو عا || بالماهية : للماهية ي



## المقالة الثانية

## من الفن الثاني

## الفصل الأول

## [ فصل (١) ]

- ٥ في حال مناسبة الأجناس وفصولها المقسمة والمقومة، وتفهم هذه الأجناس العشرة العالية ، وحال قسمة الموجود إليها ، وابتداء القول في أنها عشرة لا تدخل تحت جنس ولا يدخل بعضها في بعض ولا جنس خارج عنها

- ١٠ إن الأجناس العالية لا يوجد لها فصول مقومة بل تنفصل بذواتها ، وإنما كان يكون لها فصول مقومة لو كانت لها أجناس فوقها ، وبالجملة معانٍ أهم منها داخلية في جوهرها ، فحتاج أن تنفصل في جواهرها عنها بغيرها ، كما تبين في صناعة أخرى ؛ ولكن إنما توجد لها الفصول المقسمة .

- ١٥ والأنواع الساقطة لا توجد لها فصول مقسمة . نعم ، قد يكون لها أعراض وخواص مقسمة . وإنما كان يكون لها فصول مقسمة لو صلح أن يكون لها أنواع تحتها . وأما الأجناس والأنواع المتوسطة فلإنها هي التي يوجد لها فصول مقومة وفصول مقسمة . ففصولها المقومة هي التي تقسم أجناساً فوقها ؛ وفصولها المقسمة هي التي تقوم أنواعاً تحتها ؛ وكل ما قوم جنساً هو فوق فلإنه يقوم كل ما تحته ؛ لكن تقويمه الأولى لما قسم إليه الجنس قسمة أولى ؛ وكل ما قسم جنساً أو نوعاً هو تحت فلإنه يقسم ما فوقه .

(٢) الثاني : + خمسة فصول د ، ن ؛ + من الجملة الأولى ن ، هـ || (٤) فصولها : الفصول ع || (٤) المقومة : المنومة ن ، ع || (٦) إليها : ساقطة من ن || جنس : + واحد عا || (٧) خارج : خارجا ب ، سا ، هـ || (٨) تفصل : تفصل س ، م ، هـ ، م || (٩) كانت : كان عا || معان : معاني عا || (١٠) فحتاج : تحتاج س || جواهرها : جواهرها س ، ي || (١١) تبين : يتبين سا ، ن || (١٣) يكون : كان ع || (١٤) قائمها : قائمها هـ || مقسمة : مقومة ن ، ع || (١٥) أنواعا : أنواعها س ، م ، ي || قوم : يقوم سا ، م || (١٦) الأولى : الأولى ن || قسمة : قسم ن .

- ولا يبعد أيضا أن يكون الأقدم هو المعنى الآخر؛ فلما كان هذا المعنى يلزمه أن يكون نوع الأنواع، ويختص في إضافاته بالتنوع فقط من غير جنس، جعل أولى باسم النوعية، وسمى من حيث هو ملاصق للأشخاص نوعا أيضا. وهذا شيء ليس يمكنني تحصيله، وإن كان أكثر ميل هو إلى أن أول التسمية وقع بحسب اعتبار النوع المضاييف، لكنه يجب علينا أن نعلم أن النوع الذي هو أحد الخمسة في القسمة الأولى، هو بأى المعنيين نوع، فنقول: إنه قد يمكن أن تخرج القسمة الخمسة على وجه يتناول كل واحد منهما دون الآخر، فإنه إذا قيل: إن اللفظ الكلي الذاتى، إما أن يكون مقولا بالماهية أو لا يكون، والمقول بالماهية إما أن يكون مقولا بالماهية المشتركة لمختلفين بالنوع، أو لمختلفين بالعدد دون النوع، كان قسمة المقول بالماهية تتناول الجنس والنوع الملاصق للأشخاص، فيضيق اعتبار النوع بالمعنى الذى يكون بالإضافة إلى الجنس في القسمة الأولى، بل ينقسم بعد ذلك ما هو مقول على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب ما هو إلى ما هو كذلك، ولا يقال عليه مثل ذلك، فيكون الذى يسمى جنسا فقط، وإلى ما يكون مقولا على كثيرين، ويقال عليه آخر هذا القول فيصير هذا الاعتبار نوعا. لكن هذه القسمة لا تخرج طبيعة النوعية بالمعنى المضاف مطلقا، بل تخرج قسما من هذه النوعية بهذا الاعتبار، وهو ما كان جنسا وله نوعية، وتخرج طبيعة النوع بالاعتبار الخاص سالما صحيحا. وقد يمكن أن يقسم بحيث يخرج النوع بمعنى الأعم، فيكون النوع بالمعنى الخاص في القسمة الثانية، حتى يكون ما هو نوع: إما الذى هو نوع الأنواع الذى يعرض له أن يكون النوع بالمعنى الذى يجعله أخص، وإما الذى هو نوع يتجنس.

(٢) إضافاته: إضافة د، ع || جنس: تجنس ع، ن، هـ (٣) وسمى: فسمى ع، ن، هـ (٥) المضاييف: المضاف ن || علينا: ساقطة من ن || نعلم أن: نعلم م || أن النوع: أنه النوع هـ (٧) الخمسة: + القسمة ع (٨) إما أن يكون مقولا بالماهية: ساقطة من د (١٠) فوضيغ: ووضيغ ع، ن، هـ (١٤) هذا: بهذا ع، ن، هـ (١٥) قسما: قسم م (١٨) بالمعنى: بمعنى ب، د، م (١٨-١٩) ما هو... أن يكون: ساقطة من م (٢٠) يتجنس: يلجنس ع، ع، ن، الجنس م؛ يتجنس هـ



- لكلك إذا قسمت الكلي - من حيث هو كلي - فأولى الاعتبارات به أن تنقسمه  
 قسمة تكون له بالقياس إلى موضوعاته التي هو كلي بحسبها ، فهناك يذهب  
 النوع الذي بالمعنى الأعم ؛ وإنما يحصل من بعد باعتبار ثان ، وهناك يصير النوع  
 المشعور به أولا هو النوع بالمعنى الخاص . وإن لم يراع هذا - بل روعى أحوال  
 الكليات وعوارضها فيما بينها من حيث هي كلية ، مثل الزيادة في العموم  
 والخصوص التي لبعضها عند بعض ، لا عند الجزئيات - خرج لك النوع المضاف ،  
 على ما نورده عن قريب .

- وليس يجب أن يكون هذا التخمين مشتملا على كل معنى تكون إليه  
 قسمة الكلي ؛ فإن الشيء قد ينقسم أقساما قسمة تامة ، وتفلت منها أقسام  
 له أخرى إنما تأتي سليمة بقسمة أخرى ؛ فإن الحيوان ، إذا قسمته إلى ناطق  
 وأعجم ، لم يكن إلا قسمين ، وأقلت المشاء والطائر ، واحتاج إلى ابتداء قسمة .  
 وليس يجب أن نتعسر ونقول : إن هذه القسمة الخمسة يجب أن تشمل على كل  
 معنى يكون من أقسام الكلي واعتباراته ، بل يجب أن تعلم أنه إنما يحمل على هذا  
 التعسر اشتراك قسمين متباينين في اسم وهو اسم النوع ، بل الأخرى أن تقول :  
 إن هذه الخمسة إذا تحصلت ، حصل من المناسبات التي بينها أمر آخر ، هو حال  
 الأخص من المقولات في جواب ما هو عند الأعم ، حتى يكون ذلك نوعية  
 الأخص ، وكما يعرض مثل ذلك أيضا شخصية وجزئية ، ولكن تلك قد تركت  
 إذ لا التفات إليها . فإن آثرنا أن نجعل القسمة مخرجة للنوع بالمعنى المضاف  
 الذي هو أعم ، وجب أن نقول : إن اللفظ الذاتي إما مقول في جواب ما هو ،  
 وإما غير مقول ؛ ونعني بالمقول في جواب ما هو ، ما يصلح أن يكون - إذا سئل

( ٣ ) الذي : ساقطة من ي ( ٤ ) هو : ودوم ( ٥ ) هي : هو ه

( ٨ ) إليه : إليها ع ، م ، ن ، ي ( ٩ ) قسمة : ساقطة من ي

( ١٠ ) له : ساقطة من ع ، ه ( ١٤ ) ودو : دوس ( ١٥ ) تحصات : حصلت ي

( ١٧ ) الأخص : للأخص ع ، م ، ن ، ه || قد : ساقطة من ع ( ٢٠ ) ما يصلح : يصلح م

وهذه الأمثلة التي أوردناها ليست تدل التسع منها على المقولة دلالة الاسم على المعنى، بل دلالة الاسم على ذى المعنى، إذ كُن هذا أعرف. ثم نتقل منه إلى المعنى؛ وذلك لأن قولنا أبيض ليس اسماً للكيفية بل اسماً لشيء هو ذو كيفية، وهو الجوهر. لكن من ههنا تنبيه على وجود الكيفية؛ فإن الأبيض كزبد وكرباس أعرف عند التخيل من البياض الذى هو مجرد الكيفية، والتخيل أسبق إلينا في هذه الأمور من العقل. فإذا أخطرت ببالك الأبيض، فكان شيئاً ذا بياض، ذلك هذا على البياض دلالة المعنى على المعنى والأمر على الأمر. فالمقولة ليست هي الأبيض، بل البياض. وكذلك ليست الكمية هي شيئاً ذا ذراعين، بل نفس الذراعين. وكذلك الحال في البواقي.

فالألفاظ التي تدل على الجواهر تدل على ذات فقط دلالة الاسم؛ ولا تدل على أمر تنسب إليه هذه الذات، دلالة الاسم ولا دلالة المعنى. وأما إذا قلت بياض، فإن هذا اللفظ يدل على معنى البياض دلالة الاسم ويدل على معنى آخر؛ وذلك أنك كما تسمع لفظ البياض وتفهم، يبادر بك ذهناً في أكثر الأمر إلى أن تخطر بالبال شيئاً آخر هو الأبيض. وكذلك الحال في كل واحد من التسعة. فالمقولات التسع هي ما يدل عليه البياض والمقدار والعدد والأبوة والكون في المكان، كقولك الإنجاد والإتهام، والكون في الزمان، كقولك العتاقة والحدائث، والوضع كقولك القيام والجلوس، وأيضاً ما يدل عليه التسليح، وصدور الفعل كالقطع، وقبوله كالاتقطاع مادام ينقطع.

والمباحث في أمر هذه العشرة كثيرة. منها أنه هل يمكن أن تستند كلها إلى جنس واحد، كما ظن أن الموجود جنس لها؟ ومنها أنه إن لم يمكن ذلك فيها، فهل يمكن أن

(١) على المعنى : ساقطة من م ، ي || (٢) الاسم على ذى المعنى : ساقطة من م ، ي || إذ : إذا ن ||  
 م : منها ع ، د ، ي || (٣) ليس : وليس ه || (٤) كرباس : بمعنى القطن || (٥) في : من ه ||  
 (٦) فكان : وكان ع || دلالة : دالاي || (٧) شيئاً : شئ ب || (٨) قس : طول ه ||  
 (٩) فالألفاظ : والألفاظ ه || الجواهر : الجوهر م ، د ، ي || ولا : ساقطة من ي || (١٠) هذه : هذا  
 د ، ع ، ع ، م || (١٤) في المكان : والمكان سا || (١٥) الحدائث : الحدت ع ، الحدت ي ||  
 والوضع كقولك القيام : ساقطة من ع || الجلوس : القعود ب ، س || (١٥ - ١٦) والوضع :  
 والتسليح : وأيضاً ما يدل عليه القيام والجلوس والتسليح ي || (١٥) يدل : بذلك م ، ي || (١٦) الفعل :  
 تفعل ع ، م ، ي || كالقطع : بالقطع ع ، م ، ي || كالالاتقطاع : بالاتقطاع ع ، م ، ي ||  
 (١٧) أنه : أنها ع ، د ، ي || (١٨) كما : كمن ع ، د ، ي || أن : ساقطة من د ، ع ، ن ،  
 م ، ه || جنس : جنس د ، ن || أنه : ساقطة من ن ؛ أنها ع ، ي || يمكن : يمكن ع ، ع .

يفرد الجوهر جنسا ويجعل المرض جنساً واحداً يعم التسعة ؟ ومنها أنه إن لم يمكن هذا، فهل يمكن أن تجمع في أكثر من اثنتين وأقل من عشرة ؟ ومنها أن هذه هل تشمل على جميع الموجودات ، فلا يشذ منها شيء ، أو لا تشمل ، بل ههنا أمور أخرى لا تدخل في شيء من المقولات ؟ ومنها أن الموجود كيف يتشعب إلى هذه العشرة مع كون أمور أخرى خارجة عنها أو مع لا كون أمور أخرى خارجة عنها ؟

٥

فنقول : أما البحث الأول ، وهو حال نسبة الموجود إلى هذه العشرة فإن المشهور من النظر فيه أن يعدوا وجوه قسمة الواحد إلى الكثرة ، فيبطلوا وجهاً وجهاً منها حتى يبقى ما يؤثر بقاءه . وليس في تعديدنا ذلك كله فائدة ؛ إذ من المعلوم أن الموجود مقول على هذه العشرة ، وأنه إنما يتكثر فيها تكثير المقول ، لا تكثير وجوه أخرى مما يطولون به كلامهم . وتكثير المقول يكون على وجوه ثلاثة : إما أن يتكثر تكثر المتواطىء في موضوعاته أو تكثر المتفق الصرف الذي يشمل التشابه والاشتراك ، أو تكثر المشكك . ثم من امتنع أن يعقل أن للوجود معنى واحداً في هذه العشرة ، فقد فارق الفطرة ؛ وخصوصاً إذا قال : إن الدليل على اختلاف هذه العشرة في معنى الوجود أن الجوهر موجود بذاته والعرض موجود بغيره ، وأن الجوهر موجود لا يحتاج في وجوده إلى وجود آخر ، والعرض موجود يحتاج في وجوده إلى ذلك ، فقد أشرك هذين الشئيين في شيء وهو لفظ الموجود ، ثم فرق بعد ذلك بأنه بذاته أو بغيره وأنه يحتاج أو غير يحتاج .

١٠

١٥

فهذا الموجود المستعمل ، إن كان يدل على معنى يجتمع فيه العرض والجوهر ثم يفترقان من بعد ، فقد حصل معنى جامع ؛ وإن لم يدل على معنى جامع ، فكيف فارق أحدهما الآخر ؟ بل لكل واحد منهما معنى غير معنى الآخر ، وأحدهما بذاته والآخر بغيره ؛

(١) هذا : هذه ب ، س || (٢) فهل : ساقطة من ع || تشمل : + عليها ؛ عليه ه ، ي ||  
(٥) لا كون : كون لا سا || (٧) قسمة : نسبة ع || (٩) أنه : ساقطة من ن || تكثير المقول لا تكثير : تكثير المقول لا تكثير ، سا ع ، عا ، ه ، ن ، ي || (١٠) وتكثير ، وتكثر عا ، ن ، ه ||  
(١١) يشمل : يشمل د ، س ، ع || المشكك : المشكك ن || (١٢) ثم : + إن س || أن للوجود : الموجود || (١٤) وأن : فان ع || موجود : ساقطة من ع || (١٥) آخر : ذلك عا || أشرك : اشترك د ، ع ، عا ، ن || هذين الشئيين : هذان الشئان د ، ن || (١٦) فرق : + بينهما ي || (١٧) يجتمع : يجمع ع ، م ، ن ، ي || (١٩) بل لكل واحد . . . والآخر : ساقطة من م || واحد : ساقطة من ن .

وقد يفرق أيضا بين النوع والفصول التي تُقال على كثيرين مختلفين بالنوع ؛  
 مثال هذا الفصل المنقسم بالمتساويين فإنه فصل الزوج في ظاهر الأمر ، وقد  
 يقال على الخط والسطح والجسم في ظاهر الأمر ؛ فليس الزوج وحده منقسما بمتساويين  
 في ظاهر الأمر ؛ فإنه إذا أضيف إلى العدد الذى هو كالجنس ، كان مساويا  
 للزوج ، ولا يفرق بين النوع والفصل الذى هو خاص بالنوع كالناطق ، أعنى  
 الذى له مبدأ قوة التمييز ، فإن هذا الإنسان وحده . وأما الذى يقال للملك فهو  
 بمعنى آخر ليس يشارك الإنسان الملك فيه ؛ ولكن قد يمكن لبعض المتشحطين  
 أن يُخرج من هذا الحد من هذه الجهة وجها يفرق بين النوع والفصل ، وذلك  
 الوجه هو أن طبيعة النوع بهذا المعنى تقتضى أن لا يقال إلا على كثيرين مختلفين  
 بالعدد ، وطبيعة الفصل لا تقتضى ذلك ؛ وهو وجه متكلف . لكن قوله : "في جواب  
 ما هو" يفرق بين الفصل وبينه تفريقا مطلقا ، ويفرق بين الخاصة وبين النوع  
 أيضا ؛ فإن الخاصة لا مدخل لها في جواب ما هو . فهذا الرسم متقن محقق مطابق  
 للمعنى الذى يقال عليه النوع ، الذى لا يطابق إلا نوع الأنواع . وأما رسوم النوع  
 بالمعنى الذى فيه الإضافة فذلك عندهم رسمان : أحدهما قولهم : إنه المرتب تحت  
 الجنس ، والثانى : إنه الذى يقال عليه الجنس من طريق ما هو . فيجب أن ننظر  
 في حاله فنقول : إنه إن عنى بالمرتب تحت الجنس ما يكون أخص منه حملا ، أن  
 يكون حملة على بعض ما يحمل عليه مما هو تحته ، فإن الشخص والنوع والفصل

- (١) يفرق : + به ه (٢) بالمتساويين : بمتساويين س || فإنه : ساقطة من ي  
 في ظاهر الأمر : ساقطة من ي (٣-٢) في ظاهر ... فليس الزوج : ساقطة من م  
 (٤) فإنه : ولكن عا ، ه ، ي (٦) للإنسان : الإنسان س ، م ، ه  
 (٧) ولكن : ولكنه نج ، س || المتشحطين : المتشحطين د ، م (٨) الحد : + الحد  
 عا || وجها : بوجه عا ؛ وجه م ، ه || يفرق : فرق ه (١٠-١١) لا تقتضى ... بين الفصل :  
 ساقطة من م (١١) بين الخاصة وبين النوع : بينه وبين الخاصة س ، م ، ه || بين : ساقطة  
 من عا (١٢) أيضا : + فإن بين الخاصة وبين النوع أيضا م (١٣) الأنواع : ساقطة من د  
 (١٤) قولهم : قوله عا ، م (١٦) إن : ساقطة من س || أى : إن من  
 (١٧) يكون : ساقطة من ن || بما : ما عا ، ن .

- والخاصة تشترك جميعها فيه، وإن عني بذلك ما كان كلياً وحده دون الشخص، فقد عني ما هو خارج عن مقتضى اللفظ، ومع ذلك فإن الفصل والنوع والخاصة تشترك فيه . وإن لم يُعنى بالمرتب هذا ، بل عُنِيَ به ما هو أخص وملاصق لابتوسط شيء بينهما، وهو ما يتلوه في المرتبة ، خرج الشخص ودخل الخاصة والفصل ؛ وإن عُنِيَ بالمرتب ما كان ملاصقاً ليس في ترتيب العموم فقط ، بل في ترتيب المعنى أيضاً، خرج الخاصة ودخل الفصل ؛ وإن عني بالمرتب ما يكون خاصاً مدخولاً في طبيعته ، أعني ما يكون ما فوقه مضمناً في معناه، اختص هذا الرسم بالنوع ؛ فإن الجنس ليس داخلاً في طبيعة الفصل ولا الخاصة ، بل هو شيء كالموضوع لهما ليس داخلاً فيهما ، ونسبته إليهما نسبة الأمر اللازم الذي لا بد منه، ليس نسبة الداخل في الجوهر، على ما علمت . لكن لفظة "المرتب" ليس تدل على هذا المعنى المحدد بكل هذه الاشتراطات ، لا بحسب الوضع الأول ، ولا بحسب النقل ، فليس يذكر في موضع من كتب أهل هذه الصناعة أنه إذا قيل : مرتب تحت كذا ، عني هذا المعنى .

- وأما الرسم الثاني ، وهو أنه الذي يُقال عليه جنسه من طريق ما هو — إن عني بالمقول من طريق ما هو ما حققناه نحن — فيجب أن يُزاد عليه أنه الذي يقال عليه وعلى غيره جنسه من طريق ما هو، أو يقال: هو الذي يقال عليه جنسه من طريق ما هو بالشركة ، فيكون هذا خاصاً للنوع ؛ فإن الفصل لا يقال عليه الجنس من طريق ما هو ألبتة ، وكذلك الخاصة والعرض . وأما الشخص فلا تتم ماهيته بالجنس . وأما إن عُنِيَ بذلك ما يعنونه ، فيكون بينه وبين الفصل

(١) وإن : وبل م ، فإن ه ، ي (٤) وهو : وبين ه || الشخص : + أيضاً ه  
 (٥) ملاصقاً : متلاصقاً عا (٦) في : وفي ع ، عا م ، ي || خرج : خرجت عا ، ه  
 (٧) مدخولاً : + أي مقوماً لمساويه ن || ما فوقه : عا || اختص : فاخصم م  
 (٩) ليس : وليس ن (١٠) المرتب : المترتب عا || ليس : ليست عا ، ه  
 (١١) المحدد : المحدر عا ، ه || بكل : فكل عا || الأول : ساقطة من عا (١٢) هذه : ساقطة من د ، ع ، ي || قيل : قال عا (١٢-١٣) مرتب ... المعنى : هذا اللفظ فيجب أن يفهم منه هذا المعنى ع (١٣) عني : أعني م ، ن (١٥) هو ما : هو م .

بل تكون الماهية موجبة له ومقتضية إياه . وأما ما تكون الماهية لا توجهه ويموز  
أن يكون من شيء خارج يفيد فليس مقوماً للماهية . والجنس إنما يكون من المعاني التي  
تشبه الشكل مما يصير به المعنى معنى والماهية ماهية . وأما الوجود فأمر يلحق الماهية  
تارة في الأعيان وتارة في الذهن .

فقد بان أن اسم الموجود ليس يقع على العشرة بالتواطؤ ؛ وبأن أنه لو كان يقع عليها  
بالتواطؤ ، لم يكن من الأمور المقومة للماهية ؛ فالوجود إذن ليس بجنس . وقد قيل  
في الأجوبة المشهورة : إن من الدلائل على أن الموجود ليس بجنس أنه لو كان جنساً  
لكان فصله إما موجوداً وإما غير موجود ؛ فإن كان موجوداً وجب أن يكون الفصل  
مكان النوع ؛ إذ يحمل عليه الجنس ؛ وإن كان غير موجود فكيف يفصل ؟ وهذا  
الاحتجاج ليس بمنزلة في هذا الباب ، فإن فصول الجواهر جواهر ؛ وهي مع ذلك  
فصول . وأما كيفية الصورة في هذا فهي لصناعة أخرى مما لا يفنى به المنطق .

وقد يتشكك على ما قلناه من سلب الجنسية عن الموجود ، فيقال إن كثيراً من  
الأجناس قد يقع على أنواع متقدمة ومتأخرة كالكم على المنفصل والمتصل ؛ والمنفصل  
أقدم من المتصل ؛ ومع ذلك فقد يعرض له ؛ وأيضاً فإن الكم يتوسط العدد ، بل العدد  
نفسه يقع على الاثنين والثلاثة والأربعة ؛ وهذه مختلفة في التقدم والتأخر ، وكما يقع الجوهر  
على الجوهر الأول والجوهر الثاني ، وكما يقع على البسيط والمركب . لكن الأولى أن  
نتكلم على هذا الشك من بعد هذا الموضوع .

(١) ما تكون : تكون د || (٥) عليها : ساقطة من ع ، ي || (٧) في : من سا || إن  
من : من أن ه || الموجود : + أنه ي || (٨) وإما غير : وغير سا || (١١) فهي : فهو ع ، و ، ي ||  
لصناعة : في صناعة م ، ع ، ي ؛ صناعة سا || ما : فانه ما ه || (١٢) يتشكك : + متشكك نج ع ،  
ه ، ي || الموجود : الوجود ن || فيقال : فقول ع ، ه ، ي || (١٣) كالكم : + فانه  
ينج ع ، ي ؛ فانه قد ع ، ه || (١٤) بل العدد : ساقطة من س .

## الفصل الثاني

## فصل (ب)

في أن العرض ليس بيمينس للتسعة وتعقب ما قيل في ذلك

- وأما العرض فقد قيل في منع جنسيته لهذه التسعة أقوال مشهورة منها قولهم : إن حد العرض لا يتناول التسعة تناولا حقيقيا ؛ ويحاولون تصحيحه بأسئلة منها قولهم : أمس وعام أزل كل واحدٍ منهما أمر واحد وموضوعاته كثيرة؛ ومستحيل أن يكون هو موجودا في جميعها ؛ فإن العرض الواحد بالعدد لن يكون في موضوعات كثيرة على أنه موجود في كل واحدٍ منها ؛ فإذاً ليس شيء من ذلك في موضوع وهو عرض .

- وهذه خرافة ؛ فإنه إن غني بأميس وعام أول معنى متى ، وهو الكون في الزمان ، فإن كل واحدٍ من الموضوعات له نسبة خاصة هو بها دون غيره في زمانه ؛ فإنه ليس كون زيدا في زمانه هو بعينه كون عمرو في ذلك الزمان ، على أن الكونين واحد بالعدد ؛ وإن غني به الزمان نفسه ، فإن الزمان في الموضوع الذي فيه الحركة التي الزمان عددها ، وهو موضوع واحد عند قوم ، وموضوعات كثيرة عند قوم ، ويكون عندهم زمان من الأزمنة متقدما وهو الذي تعتبر به الأشياء ، فيقال إنها في زمان واحد .

- وأما تفريق الأشياء المتحركة فلكل واحدٍ منها عند هؤلاء زمان خاص ؛ إلا أن الاعتبار عندهم في قول الناس إن كذا وكذا في زمان واحد بالعدد ليس إلا بالزمان الثابت الواحد الأول . ولست أشير إلى أن هذا المذهب أو غيره صحيح ، بل إلى أن هذا المأخذ من الاحتجاج ، ليتبين به أن حد العرض لا يتناول الزمان ، باطل . وقوم قالوا : إن الزمان لا يتعلق بموضوع ؛ فهناك قالوا : إنه جوهر . فأما معرفة الصحيح والباطل من هذه المذاهب ففي صناعة الطبيعيين .

(٣) أن العرض : العرض وأنه ي || (٤) في : + هي عا || منها : من ذلك نج ، ع ، عا ه ،  
 ي || قولهم : إن ه ، ع ، ي || (٦) أول : قابل ب || موضوعاته : الموضوعات عا || هو : ساقطة من ه ||  
 (٧) لن : أن سا ، ن ، ه || (٩) هذه : هوس ، م ، ع ، ي || (١٠) فانه ليس : فليس م ||  
 (١٤) متقدما : مقدما ع ، مقدم عا || (١٦) ليس : وليس عا .

فهى مفهومات مختلفة . وإذا جُعِل اسم النوع اسماً لواحدٍ واحدٍ من هذه المعانى ، يكون مقولاً على هذه الثلاثة باشتراك الاسم ، وتكون حدود مفهوماته مختلفةً ؛ فإن جُعِل اسماً لواحدٍ منها فقط ، كان ذلك القولُ الذى لذلك الواحد حدّاً له ، والقول الذى للآخر سما ليس هو مفهوم الاسم بل علامة لازمة له . وكما أن تحت نوع الأنواع موضوعات كلية — وإن كانت ليست بأنواع — مثل الكتاب والملاح والتركى تحت الإنسان ، فكذلك لا يتَّبع أن يكون فوق جنس الأجناس محمولات ليست بأجناس ، بل معان لازمة قد تشترك فيها أجناس من أجناس الأجناس ، كالوجود والعرضية ، وكأمور تُحمَل على عدة أجناس عالية مما ستفطن لها بعد .

١٠ وأما هذه القسمة التى أوردت للجوهر وبلغت الإنسان ، فإنها غير مستقيمة ، وإن كانت غير ضارة فى تفهم الغرض المقصود ؛ وذلك أن الجسم ذا النفس ، إذا تناول النبات مع الحيوانات ، لم يتناول الملائكة إلا باشتراك الاسم ، فلم يكن الجسم ذو النفس جنساً تدخل فيه الملائكة ؛ وكذلك إذا قيل ناطق للإنسان ولذَلِكَ ، لم يكن إلا باشتراك الاسم ، والناطق الذى هو فصلٌ مُقَوِّمٌ للإنسان غير مقول على الملائكة ؛ وإذا كانت كذلك ، لم يكن الحى الناطق جنساً للإنسان والملائكة ، ولا الجسم ذو النفس جنساً للنبات والملائكة والحيوانات ؛ فإذا كان كذلك ، لم يكن إدخال الميت فصلاً يقسم الحيوان الناطق إلى إنسان وغير إنسان محتاجاً إليه .

(١) فهى : فهو هـ (٣) لذلك : + القول عا ، ن || الواحد : الوجه ي  
 (٦) فكذلك : وكذلك ن || يكون : + من عا (٧) فيها : فيه عا ، ن || من أجناس :  
 من د (٨) والعرضية : + والوحدة ع (١٤) باشتراك : بالاشتراك م  
 (١٧) يقسم : يقسم ي .



## [الفصل الثاني عشر]

## (ب) فصل في الطبيعي والعقلي والمنطقي

وما قبل الكثرة وفي الكثرة وبعده الكثرة من هذه المعاني الخمسة

- إنه قد جرت العادة في تفهم هذه الخمسة أن يقال : إن منها ما هو طبيعي ،  
 ومنها ما هو منطقي ، ومنها ما هو عقلي ؛ وربما قيل : إن منها ما هو قبل  
 الكثرة ، ومنها ما هو في الكثرة ، ومنها ما هو بعد الكثرة . وجرى العادة بأن  
 يُجعل البحث عن ذلك متصلاً بالبحث عن أمر الجنس والنوع — وإن كان  
 ذلك عاما للكليات الخمس — فنقول متشبهين بمن سلف : إن كل واحد من  
 الأمور التي تأتي أمثلة لإحدى هذه الخمسة ، هو في نفسه شيء ، وفي أنه جنس  
 أو نوع أو فصل أو خاصة أو عرض عام شيء ؛ ولنجعل مثال ذلك من الجنس  
 فنقول : إن الحيوان في نفسه معنى ، سواء كان موجودا في الأعيان أو  
 متصوّرا في النفس ، وليس في نفسه بعام ولا خاص ؛ ولو كان في نفسه عاما  
 حتى كانت الحيوانية — لأنها حيوانية — عامة ، لوجب أن لا يكون حيوان  
 شخصي ، بل كان كل حيوان عاما ؛ ولو كانت الحيوان — لأنه حيوان —  
 شخصيا أيضا ، لما كان يجوز أن يكون إلا شخصاً واحداً، ذلك الشخص الذي  
 تقتضيه الحيوانية ، وكان لا يجوز أن يكون شخص آخر حيوانا ، بل الحيوان  
 في نفسه شيء يتصوّر في الذهن حيوانا ، وبحسب تصوره حيوانا لا يكون إلا  
 حيوانا فقط ؛ فإن تصوّر معه أنه عام وخاص وغير ذلك ، فقد تصوّر معه معنى  
 زائد على أنه حيوان يعرض للحيوانية ؛ فإن الحيوانية لا تصير شخصاً مشارا

(٣) وبعده : ومع عا ، ي || من ... الخمسة : ساقطة من ع (٤ - ٥) إن منها ...  
 هو عقلي : إن منها طبيعيا ، ومنها منطقي ، ومنها عقليا ب ، د ، ع ، م ، ن (٧) والنوع :  
 ساقطة من ن (٨) للكليات : في الكليات س (٩) لإحدى : ساقطة من ع || هو : وهو ب ، س  
 (١١) الحيوان : الحيوانات ه || كان : ساقطة من د ، س  
 (١٥) شخصيا : شخص ع || ذلك : فذلك ه (١٩) مشارا : ساقطة من س

ثم يشك في كثير منها فلا يدري أنها محتاجة إلى موضوع حتى يبرهن عليه في صناعة الفلاسفة الأولى ؛ وحتى إن قوما جعلوا هذه الأمور جواهر . فنسبة العرض إلى هذه نسبة الموجود إلى ماهيات العشرة من حيث ليس داخلا في الماهية . وكما أن الموجود ليس مقوماً لماهية هذه العشرة ، كذلك العرضية ليست مقومة لماهية التسعة ، فلذلك لا يوجد في حد شيء منها أنه عرض .

## الفصل الثالث

### فصل (ج)

في تعقيب أقوال من أوجب فيها نقصانا أو مداخلة

وأما الذين تكلفوا أن يجعلوا بعض هذه داخلا في بعض وأن يحصروها في مقولات أقل عددا ، فمنهم من جعل المقولات أربعا : الجوهر والكمية والمضاف والكيفية ، وجعل المضاف يعم البواقي ؛ لأنها كلها منسوبة . ومنهم من جمع الست في جنس خامس ؛ إذ عد الأربعة ؛ ثم قال والخامس الأطراف التي تأخذ من الكيفية شيئا . وبطلان هذا المذهب وما يجانسه يظهر لك حيث نعلمك رسوم هذه وخواصها ؛ فإنه يتضح لك أنها متباينة . وليس الذي قيل في تباينها : إن الدليل على أن الكمية منها تخالف الكيفية أن الجسم ربما زادت كميته وحجمه وضعفت كفيته ؛ وبالعكس ، فالكمية عارفة للكيفية شيئا ؛ فإن من لا يسلم تخالف الكيفية والكمية يقول : إن كمية ما زادت فانتقصت كمية ما أخرى ؛ أو كمية ما زادت فانتقصت كمية ما أخرى ؛ وليس إذا اختلف هذان

(١) يشك : لا يشك عا || (٢) الأولى : ساقطة من سا || وحتى : حتى د ، ن ، هـ ||  
الموجود : الوجودى || (٤) ماهية : ماهيات م ؛ + هذه عا ، ي || (٨) من : +  
حيث م || (٩) داخلا : داخلة عا || يحصروها : يحصروا سا || (١٠) جعل : قال سا ||  
أربعا : أربع سا ، عا ، ي || (١١) لأنها : لأنه م || جمع الست : جعل جميع الست هـ || خامس :  
واحد ع || إذ : إذا سا ، م ، هـ || (١٢) قال والخامس : فالوا الخامس م || (١٣) خواصها :  
خواصه م || فانه : قائم ، ن ؛ ساقطة من عا ، ي || (١٥) كفيته : ساقطة من د ||  
(١٦ - ١٧) فانتقصت كمية : فانتقصت كفيته هـ || (١٧) فانتقصت كفيته : فانتقصت كمية م .

الذتان أشرت إليهما يمتنع أن يدخل في مقولة واحدة ؛ فإن الأضداد التي لا تجتمع معا ، بل تتعاقب ، قد تجتمع في مقولة ، بل في جنس قريب واحد ؛ ولا يوجب اختلافهما البالغ تباينهما في المقولة . وأنت تعلم أن هذا التنافر الذي بينها أشد من التنافر بين ما ذكر سالفاً ؛ ولكن الموقول في معرفة الفصول بين هذه من الرسوم التي سنوضح لها ، فتعلم أن بعضها غير داخل في بعض .

وأما أن صفة منها هل تدخل في جملة ، كمن ظن أن المضاف يشتمل على البواق ، فسنبين بطلان ذلك من أن نحقق لك في باب المضاف أن المضاف الحقيقي لا يحمل على شيء من المقولات الأخرى حمل الجنس ؛ ولكن يوجد في كل واحد منها بأن يعرض له فيكون له نسبة إلى شيء يصير بها مضافاً إليه ، من غير أن يصير المضاف جنساً له ، ونعرفك أن الشيء لا يصير ، بسبب أن له شيئاً ، وأنه في شيء أو مع شيء ، مضافاً إليه ، بل بأن تأخذه بعد ذلك ، من حيث له ذلك ؛ فيعرض له أن تكون ماهيته من جهة هذا الاعتبار مقولة بالقياس إلى غيره ؛ فإن كون زيد في الدار هو نسبته التي هو بها أين . وهذه النسبة ليست إضافة بل أياً .

ثم إذا اعتبرت التكرير وجدت الموصوف بالأين يعرض له من حيث هو ذو أين ، أن يصير مقول الماهية بالقياس إلى ما هو فيه ، من حيث هو محوى وذلك حاو ؛ لا من حيث هو أين فقط ، بل من حيث أنه محوى حاويه ، وجدته قد عرضت له الإضافة ؛ كالبياض فإنه من حيث هو بياض شيء ؛ ومن حيث أنه لذى البياض ، أي للابيض ، فإن ماهيته مقولة بالقياس إلى ذى البياض ، لا ماهيته أنه بياض ، بل ماهية أنه للابيض .

(٢) بل تتعاقب : وتتعاقب ب ، م ، ن || اختلافهما : اختلافها ب ، س ، ن || (٣) البالغ : البالغ سا || تباينهما : تباينها ب || بينها : بينهما ه || (٤ - ٣) بين ما ذكر سالفاً : ساقطة من سا ، عا || (٤) من الرسوم : الرسوم ع || لها : ساقطة من ه || (٦) جملة : + منها سا ، ه || (٧) من أن : وهو أن ي || (٩) فيكون له : ساقطة من ع ، عا || (١٠) أو مع شيء : ساقطة من ن || (١٢) هذا الاعتبار : الاعتبار د ، م ، ن ، ي || هو : هو ع ، عا ، ي ؛ وهو ن || نسبه : نسبة س ، سا ، م ، ي (١٣) أين : ذو أين ه || ليست : ليس ب || (١٤) التكرير : التكرير د ، عا ، ن ، ه ، ي || (١٥) مقول : مقولة ه || (١٦) أنه هو محوى : أنه هو محوى ب ، س || حاويه : حاويه د ، ن || وجدته : وجدته ي ؛ ووجدته ع ، عا || (١٧) كالبياض : وكالبياض ع ، ي || قانه : ساقطة من ع ، م ، ن ، ي || (١٨) مقولة : ساقطة من سا || لا ماهية : لا ماهية د ، لا في ماهية ن ؛ لا ماهية م .

وذلك لأنَّ الإنسان الذي هو نوعُ الحيوان - من جهة أنه حيوانٌ - فلا يحمل عليه مع الحيوانية ما عرض للحيوانية من الجنسية ، لا اسما ولا حدا ؛ فإنَّ الإنسان لا يجب أن يصير جنسا ، من جهة حمل الحيوانية عليه ، لا باسم ولا بحد ، كما يجب أن يصير جسما ، من جهة حمل الحيوانية عليه باسم وحد ؛ فإنَّ صار شيءٌ من الأنواع جنسا ، فذلك له ، لا من جهة طبيعة جنسه الذي فوقه ، بل من جهة الأمور التي تحته . وأما الجنس الطبيعي فإنه يعطى ماتحته اسمه وحده من حيث هو طبيعة ، أى من حيث الجنس الذي هو مثلا الحيوان ، حيوان لا من حيث هو جنس طبيعي ، أى معنى يصلح إذا تُصوِّر أن يصير جنسا من حيث هو كذلك ، فإنه ليس يجب هذا لما تحته . وبالجملة إذا قالوا :

٥ إن الجنس الطبيعي يعطى ماتحته اسمه وحده ، فهذا أيضا قولٌ غيرُ محقق ، فإنه يعطى بالعرض ، لأنه ليس يعطى من حيث هو جنس طبيعي ، كما لم يعط أيضا من حيث هو جنس منطقي ، ولكن إنما يعطيهما الطبيعة الموضوعية لأنَّ يكون جنسا طبيعيا ؛ وهذه الطبيعة بنفسها أيضا ليست جنسا طبيعيا كما ليست جنسا منطقيا ، اللهم إلا أن لا نغنى بالجنس الطبيعي إلا مجرد الطبيعة الموضوعية للجنسية ، ولا نغنى بالجنس الطبيعي ما عينناه ، فينبذ يصلح أن يقال :

١٠ إن الجنس الطبيعي يعطى ماتحته اسمه وحده ، وحينئذ لا يكون الحيوان جنسا طبيعيا إلا لأنه حيوان فقط . ثم انظر أنه هل يستقيم هذا؟ وأما العقلي فيه أيضا موضوعٌ وجنسيةٌ وتركيبٌ ، وحكم جميع ذلك في العقل لحكم الطبيعي . والأخرى أن تكون الحيوانية في نفسها تسمى صورةً طبيعية تارة ، وصورة عقلية أخرى ، ولا تكون في أنها حيوانية جنسا بوجه من الوجوه ، لا في العقل ولا خارجا ،

١٥

٢٠

(١ - ٣) من جهة أنه... فإن الإنسان : ساقطة من س (٣) جنسا : جماد || الحيوانية : الحيوان عا || عليه : ساقطة من ه (٣ - ٤) لا باسم ولا بحد : اسما ولا حدا عا || لا باسم... الحيوانية عليه : ساقطة من ع (٤) بحد : حد م ، ن ، ه || جنسا : جنسا م || باسم وحد : ساقطة من عا (٧) الذي : ساقطة من عا (٩) هو : هي نا

(١٢) الطبيعة : ساقطة من م (١٣ - ١٤) طبيعيا... كما ليست جنسا : ساقطة من د (١٤) بالجنس : ما بجنس ه (١٦) حينئذ : ساقطة من ه (١٧) لأنه : أنه ع ، م (٢٠) خارجا : + عه ع ، ه

- بل إنما تصير جنسا إذا قُرِنَ بها اعتبار ، إما في العقل وإما في الخارج ، وقد أشرنا إلى الاعتبارين جميعا ؛ لكن الشيء الذي هو طبيعة الجنس المعقول قد يكون على وجهين : فإنه ربما كان معقولا أولا ثم حصل في الأعيان ، وحصل في الكثرة الخارجة ، كمن يعقل أولا شيئا من الأمور الصناعية ثم يحصله مصنوعا ؛ وربما كان حاصلًا في الأعيان ثم يصور في العقل ، كمن عرض له أن رأى أشخاص الناس واستنبت الصورة الإنسانية .
- وبالجملة ربما كانت الصورة المعقولة سبباً بوجهٍ ما لحصول الصورة الموجودة في الأعيان ، وربما كانت الصورة الموجودة في الأعيان سبباً بوجهٍ ما للصورة المعقولة ، أى يكون إنما حصلت في العقل بعد أن كانت قد حصلت في الأعيان .
- ولأن جميع الأمور الموجودة فإن نسبتها إلى الله والملائكة نسبة المصنوعات التي عندنا إلى النفس الصانعة ، فيكون ما هو في علم الله والملائكة من حقيقة المعلوم والمدرك من الأمور الطبيعية موجودا قبل الكثرة ، وكل معقول منها معنى واحد ، ثم يحصل لهذه المعاني الوجود الذي في الكثرة ، فيحصل في الكثرة ولا يتحد فيها بوجهٍ من الوجوه ، إذ ليس في خارج الأعيان شيء واحد عام ، بل تفرق فقط ؛ ثم تحصل مرة أخرى بعد الحصول في الكثرة معقولة عندنا . وأما أن كونها قبل الكثرة على أي جهة هو ، أعلى أنها معلومة ذات واحدة تتكرر بها أو لا تتكرر ، أو على أنها مثل قائمة ، فليس بحثنا هذا يوافق به ، فإن لذلك نظرا علميا آخر .

(١) في الخارج : من خارج ب ، ع (٢) الجنس : ساقطة من ع  
 (٥) يحصله مصنوعا : يحصلها مصنوعة عا || حاصلًا : + أولاع ، م . ن . ا . ب || بصور :  
 يتصور ه (٦) عرض له أن : ساقطة من ع . ا . ن || واستنبت : فاستنبت عا . م . ا . ب  
 (٨) بوجه ما : ساقطة من عا (٩) المعقولة : + بوجه من الوجود عا  
 (١٠) ولأن : ولام (١٢) موجودا : موجودة م ؛ + ما ع || وكل : ويكون كل ع  
 (١٣) واحد : واحداع (١٦) جهة : وجهة من || أعلى : عل ع (١٧) بحثنا :  
 بحثي ع (١٨) لذلك : ذلك ن ؛ بذلك ه

واعلم أن ما قلناه في الجنس هو مثال لك في النوع والفصل والخاصة والعرض ،  
 يهديك سبيل الإحاطة بعقليته ومنطقيته وطبيعته ، وما في الكثرة منه وقبلها  
 وبعدها . واعلم أن الأمور التي هي في الطبيعة أجناس الأجناس ، فهي فوق واحدة  
 ومتناهية ، كما سيتضح لك بعد . وأما الأمور التي هي أنواع الأنواع ،  
 فالمستحفظات منها في الطبيعة متناهية ، وأما هي في أنفسها فغير متناهية .  
 في القوة ، فإن أنواع أنواع كثيرة من المقولات ، التي تأتيك بعد ، لا تتناهي ،  
 كأنواع أنواع الكمية والكيفية والوضع وغير ذلك . وأما الأشخاص فإنها غير  
 متناهية بحسب التكون والتقدم والتأخر . وأما المحسوس المحصور منها في زمان  
 محدود فمتناهية ضرورة ، والشخص إنما يصير شخصا بأن تقترن بطبيعة النوع  
 خواص عرضية لازمة وغير لازمة ، وتعين لها مادة مشار إليها ، ولا يمكن أن  
 تقترن بالنوع خواص معقولة كم كانت ، وليس فيها آخر الأمر إشارة إلى  
 معنى متشخص فيقوم به الشخص في العقل ، فإنك لو قلت : زيد هو الطويل  
 الكاتب الوسيم الكذا والكذا ، وكم شئت من الأوصاف ، فإنه لا يتعين لك  
 في العقل شخصية زيد ، بل يجوز أن يكون المعنى الذي يجتمع من جملة جميع  
 ذلك لأكثر من واحد ، بل إنما يعينه الوجود والإشارة إلى معنى شخصي ،  
 كما تقول : إنه ابن فلان ، الموجود في وقت فلان ، الطويل ، الفيلسوف ،  
 ثم يكون اتفق أن لم يكن في ذلك الوقت مشارك له في هذه الصفات ، ويكون  
 قد سبق لك المعرفة أيضا بهذا الاتفاق ، ويكون ذلك بالإدراك الذي ينحو نحو  
 ما يشار إليه من الحس ، نحو ما يشار إلى فلان بعينه وزمان بعينه ، فهناك  
 تتحقق شخصية زيد ، ويكون هذا القول دالا على شخصيته .

(٣) هـ : ساقطة من ع || فهى : هـ ، ع ، م ، ن || فهى فوق واحدة : هـ قول واحد  
 (٦) في القوة : بالقوة م (٧) الكمية والكيفية : الية والكمية ع || فإنها : ساقطة من ع  
 (٨) المحصور : المحسوس د (١٢) متشخص : مشخص ن || فيقوم : فيقوم د ||  
 العقل : الذهن ع (١٥) والإشارة : + التي س (٢٠) ويكون : فيكون ع

- وأما طبيعة النوع وحده، فما لم يلحقه أمر زائد عليه لا يجوز أن تقع فيه كثرة. وليس قولنا لزيد وعمرو إنه شخص اسما بالاشتراك، كما يظنه أكثرهم، إلا أن نغني بالشخص شخصا بعينه؛ وأما الشخص مطلقا، فهو يدل على معنى واحد عام، فإننا إذا قلنا لزيد إنه شخص، لم يُرد بذلك أنه زيد، بل أردنا أنه بحيث لا يصح إيقاع الشركة في مفهومه؛ وهذا المعنى يشاركه فيه غيره؛ فالشخصية من الأحوال التي تعرض للطبائع الموضوعية للجنسية والنوعية، كما تعرض لها الجنسية والنوعية. والفرق بين الإنسان الذي هو النوع، وبين شخص الإنسان الذي يعم، لا بالاسم فقط، بل بالقول أيضا، أن قولنا: الإنسان، معناه أنه حيوان ناطق، وقولنا: إنسان شخصي، هو هذه الطبيعة مأخوذة مع عرض يعرض لهذه الطبيعة عند مقارنتها للسادة المشار إليها، وهو كقولنا: إنسان واحد، أي حيوان ناطق مخصص، فيكون الحيوان الناطق أعم من هذا؛ إذ الحيوان الناطق قد يكون نوعا، وقد يكون شخصا، أي هذا الواحد المذكور، فإن النوع حيوان ناطق، كما أن الحيوان الناطق الشخصي حيوان ناطق. والعموم قد يختلف في الأمور العامة: فمن العموم ما يكون بحسب الموضوعات الجزئية، كالعموم الذي الحيوان أعم به من الإنسان، وقد يكون بحسب الاعتبارات اللاحقة كالعموم الذي الحيوان أعم به من الحيوان، وهو مأخوذ جنسا، ومن الحيوان، وهو مأخوذ نوعا، ومن الحيوان، وهو مأخوذ شخصا. وليست الجنسية والنوعية والشخصية من الموضوعات الجزئية التي لها درجة واحدة في الترتيب تحت الحيوان، بل هي اعتبارات تلحقه وتخصصه؛ وكما أن الإنسان قد يوجد مع عرض من الأعراض كالإنسان الضحاك، فيقال على جميع ما يقال عليه الإنسان وحده من الجزئيات الموضوعية، كذلك الإنسان الشخصي؛ وذلك لأن الوحدة

(١) فا : فلها عا (٢) وعمرو : ولعمرو ع (٥) إيقاع : أنواع ع || الأحوال :  
الأعراض س (٩) هو : ساقطة من عا (١٠) عند : مع عا (١٣) أن :  
ساقطة من عا (١٤) كالعموم الذي : كما أن عا (١٥) به : ساقطة من ع ،  
عا || وقد : تقدم (١٦) الحيوان : الإنسان عا (١٩) هي : ساقطة من  
عا || اعتبارات : باعتبارات س (٢١) الوحدة : الواحدة عا

هي من اللوازم التي تلزم الأشياء — وسنبين أنها ليست مقومة لماهياتها —  
 فإذا اقترنت الوحدة بالإنسانية على الوجه المذكور، حدث منهما الإنسان الشخصي  
 الذي يشترك فيه كل شخص، ولا يكون لذلك نوعاً؛ لأنه مجموع طبيعة وعارض لها  
 لازم غير مقوم؛ وأمثال هذه ليست تكون أنواعاً، كما أن الإنسان مع الضحك  
 ومع البكاء ومع المتحرك والساكن، بل مع قابل الملاحظة وغير ذلك، لا يكون  
 نوعاً آخر، بل الإنسان بجوهره نوعٌ، فتلحقه لواحق تكون تلك اللواحق لواحق  
 النوع، وليست أموراً توجب النوعية الجديدة. وهذا مما تتحققه في الفلسفة الأولى.

## [الفصل الثالث عشر]

### (يُج) فصل في الفصل

وأما الفصل فإنَّ اسمه يُدَلُّ به عند المنطقيين على معنى أول وعلى معنى ثانٍ؛  
 وليس سبيلهما سبيل ما قبلهما في الجنس والنوع؛ إذ كان الوضع الأول فيهما  
 للجمهور، والنقل لخواص؛ بل المنطقيون أنفسهم يستعملونه على وضع أول  
 وعلى نقل. أما الوضع الأول فإنهم كانوا يُسمون كل معنى يميّز به شيء عن شيء  
 — شخصياً كان أو كلياً — فصلاً، ثم نقلوه بعد ذلك إلى ما يميّز به الشيء  
 في ذاته. وإذا فعلوا هذا، فقد كان لهم أن يجعلوا الفصل مقولاً على أشياء ثلاثة  
 بحسب التقديم والتأخير: حتى كان من الفصل ما هو عام، ومنه ما هو خاص،

(١) الأشياء: للأشياء. || مقومة: مقومة س (٥) والساكن: أوالساكن ه  
 (٥-٦) لا يكون نوعاً آخر بل: نوعاً بل ع (٧) وليست: ليست ع، م، ن ||  
 أمورا: ساقطة من ن || الحديدية: ساقطة من ع || في: ساقطة من س (١٠) وأما  
 الفصل فإن: إن د، م || وأما: فأما ع || به ساقطة من ع؛ آخر حزمى المبتدى. في ص ٦٦  
 (١١) ما قبلهما: مثلهما م، ن، ه، ي || في: من ي || فيهما: أما هو ع؛ في الجنس  
 إنما هو ه، ي؛ أما هو ع (١٣) الوضع: الموضع، د، م (١٥) وإذ: وإذاع، ع، ه ||  
 فقد: وقد ع



ومنه ما هو خاص الخاص . والفصل العام هو الذى يجوز أن ينفصل به شئ،  
 عن غيره ، ثم يعود فينفصل به ذلك الغير عنه ، ويجوز أن ينفصل الشئ به  
 عن نفسه بحسب وقتين ، مثال ذلك : العوارض المفارقة كالقيام والقعود ؛  
 فإن زيدا قد ينفصل عن عمرو بأنه قاعد ، وعمرو ليس بقاعد ، ثم كرة أخرى  
 ينفصل عنه عمرو بأنه قاعد، وأن زيدا ليس بقاعد، فيكون هذا الانفصال بالقوة  
 مشتركا بينهما . وكذلك زيد ينفصل عن نفسه في وقتين : بأن يكون مرة قاعدا ،  
 ومرة ليس بقاعد ؛ فهذا هو الفصل العام .

وأما الفصل الخاص فذلك هو المحمول اللازم من العرضيات ، فإنه إذا وقع  
 الانفصال بعرض غير مفارق لـ ينفصل به ، فإنه لا يزال انفصالا خاصا له ، مثل  
 انفصال الإنسان عن الفرس بأنه بادی البشرية ، فإن هذا الانفصال الواقع به  
 خاص للإنسان بالقياس إلى الفرس، ولا يقع به مرة أخرى انفصال الفرس عن  
 الإنسان؛ وذلك لأنه لا يخلو إما أن لا يجوز ألبتة أن تعرض هذه الصفة للفرس،  
 وإما أن يجوز ؛ فإن لم يجوز أن تعرض له ألبتة ، لم يجوز إلا أن يكون هذا  
 الانفصال بينهما قائما؛ وإن جاز أن يعرض مثلا ذلك للفرس — لو جاز — لم  
 يكن للفرس به انفصال عن الإنسان بل مشاركة ؛ فهذا إذا فصل ، لم يفصل  
 إلا أحد الشئيين دون الآخر ؛ فمنه ما لا يزال فاصلا مثل المثل الذى ضربناه ،  
 وهو الخاصة، ومنه ما يخص فصله إذا فصل، وليس لا يزال فاصلا، مثل السواد  
 الذى ينفصل به الزنجي عن إنسان آخر ؛ فإن الزنجي لا يفارقه السواد ، وذلك  
 الإنسان يجوز أن يسود ، فيثبت لا يكون بينهما انفصال بالسواد ؛ فحيث  
 كان السواد فصلا كان خاصا بالحبشى ، وحيث لم يخص لم يكن فصلا .

(١) والفصل : فالفصل ع ، هـ || شئ : الشئ ع ، م ، هـ ؛ ساقطة من ع (٨) اللازم :

اللازم د ، م (١١) خاص : خاصة ي (١٣) وإما : أوى (١٤) لو جاز :

ساقطة من ع ، هـ ، ي (١٩) بالسواد : السوادس

وأما العام فلم يكن هذا ، بل كان هو بعينه تارة يفصل هذا عن ذلك ،  
وتارة يفصل ذلك عن هذا ؛ فالفصل العام ، وهذا القسم من الخاص ،  
قد يصلح أن تنفصل بهما أشخاص نوع واحد . وأما القسم الأول من قسمي  
الفصل الخاص فإنه لا تنفصل به أشخاص نوع واحد بعضها عن بعض ؛  
إذ كان لازما لطبيعة النوع ؛ ولو كان عارضا لبعض الأشخاص لم يمنع أن يعرض  
مثله لأشخاص أخر ، فيبطل دوام الانفصال به ، اللهم إلا أن يكون من جملة  
ما يعرض لما يعرض له من ابتداء الوجود ، كما للناس في ابتداء الولادة ،  
ولا يجوز أن يعرض بعد ذلك . فيجوز أن يكون في هذا الفصل ما إذا فصل  
عن شخص موجود استحال أن لا يفصل ألبتة ؛ إذ كان ذلك الشخص بعد وجوده  
قد فاته ابتداء الوجود ، فيكون هذا أيضا ؛ ما يقع به الفصل بين أشخاص النوع .  
وأما الفصل الذي يقال له خاص الخاص ، فإنه الفصل المقوم للنوع ،  
وهو الذي إذا اقترنت بطبيعة الجنس قومه نوعا ، وبعد ذلك يلزمه  
ما يلزمه ، ويعرض له ما يعرض له ، فهو ذاتي لطبيعة الجنس المقوم في الوجود  
نوعا ، وهو يقررها ويفرزها ويعينها ، وهذا كالنطق للإنسان . وهذا الفصل  
ينفصل من سائر الأمور التي معه بأنه هو الذي يليق أولا بطبيعة الجنس فيحصله  
 ويفرزها ، وأن سائر تلك إنما تلحق تلك الطبيعة العامة بعدما لقيها هذا  
وأفرزها ، فاستعدت للزوم ما يلزمها ، ولحوق ما يلحقها ، فهي إنما تلزمها  
وتلحقها بعد التخصص ، وهذا كالنطق للإنسان ؛ فإن القوة التي تسمى

(١) فلم يكن هذا : فلم يكن هكذا ، ع ، ن ، ه ؛ فلم يكن فصلا هكذا (٢) فالفصل :  
والفصل (٣) بهما : به ع ، م ، ه (٤) أنر : أخرى ع ، ه ، ي  
(٥) لما يعرض له : ساقطة من م (٦) في : من ع ، م (٧) ذلك :  
ساقطة من ن ، ه (٨) ويفرزها : ويفردها ب || كالنطق : كالنطق م  
(٩) بأنه : انه ع ، ن (١٠) ويفرزها : ويقررها ع ، ن || هذا : ساقطة من ه  
(١١) فاستعدت : فاستعدم ، ن ، ه ؛ واستعدنا || فهي إنما : فإنما ه || تلزمها :  
تلزمه ع ، ن ، م ، ن ، ه ، ي (١٢) تلزمها وتلحقها : تلزمه وتلحقه م ، ي  
(١٣) تلحقها : تلحقه ع ، ن ، ه || التخصص : التخصص م

- نفسا ناطقة لما اقترنت بالمادة فصار حينئذ الحيوان ناطقاً، استعد لقبول العلم والصناعات كالملاحة والفلاحة والكتابة ، واستعد أيضاً لأن يتعجب فيضحك من العجائب ، وأن يبكي ويحجل ، ويفعل غير ذلك من الأمور التي للإنسان ، ليس أن واحداً من هذه الأمور اقترنت بالحيوانية عند الذهن أولاً ، فصار بسبب ذلك للحيوان الاستعداد لأن يكون ناطقاً ، بل الاستعداد الكلي والقوة
- ٥ الكلية الإنسانية هي التي يسمى بها ناطقاً، وهذه رواضع لها وتوابع. وأنت تعلم هذا بأدنى تأمل، وتحقق أنه لولا أن قوة أولى هي مستعدة للتمييز والفهم قد وجدت للإنسان، لما كانت له هذه الاستعدادات الجزئية، وأن تلك القوة هي التي تسمى النطق فصار بها ناطقاً؛ وهذا هو الفصل المقوم الذاتي لطبيعة النوع . وأما أنه أسود أو أبيض أو غير ذلك ، فليست من جملة الأشياء التي لحقت بطبيعة الجنس فأفرده شيئاً عرض له ولحقه أن كان إنساناً .
- ١٠

- فيجب أن تتحقق أن الفصل بين الفصل الذي هو خاص الخاص وبين تلك الفصول هو هذا . فلذلك لك أن تقول : إن من الفصول ما هو مفارق، ومنها ما هو غير مفارق ؛ ومن جملة غير المفارقة ما هو ذاتي ، ومنها ما هو عرضي .
- ١٥ ولك أن تقول : إن من الفصول ما يُحدث غيرية ، ومنها ما يحدث آخريّة ، والآخر هو الذي جوهره غير ، والغير أعم من الآخر ، وكل ما يخالف فهو غير ، وليس كل ما يخالف شيئاً فهو آخر ، إذا عنيت بالآخر المخالف في جوهره . فمن الفصول ما يكون من قبله الغيرية فقط ؛ كان مفارقاً كالقعود والقيام ، أو غير مفارق كالضحك وعريض الأظفار ؛ فإن الضحك أيضاً - وإن كان يجب أن يكون في جوهره مخالفاً لما ليس بضحك - فليس كونه ضحكاً هو الذي أوقع هذا الخلاف في الجوهر ، بل الضحك لحق ثانياً،
- ٢٠

(١) بالمادة : + اقترانا ه || حينئذ : + متلاع ، ي (٤) عند الذهن أولاً : ساقطة من عا (٦) رواضع : عوارضى || لها : ساقطة من عا (٧) تتحقق : تتحقق م (١١) فأفرده : + وصيرته ي (١٣) هو مفارق : هي مفارقة عا (١٤) هو غير مفارق : هي غير مفارقة عا || هو ذاتي : هي ذاتية عا || هو عرضي : هي عرضية عا (١٦) والغير : فالغيرن || وكل : فكل ي || وكل ما : ساقطة من ع (١٧) فهو : هو ع (١٨) قبله : ساقطة من ه (١٩) مفارق : ذلك ع || كالضحك : كالضحك ع

بعد أن وقع الخلاف في الجوهر دونه ، ثم عرض هو ، فوجهه الأولى لذاته هو الخلاف فقط ، إذ لا يجوز أن لا يوجب الضحك خلافا بين ما يوصف بالضحك ، وبين ما لا يوصف به ؛ ولكن كون هذا الخلاف جوهريا ليس هو من موجب الضحك ، بل من موجب شيء آخر وهو الناطق . فالفصل الذي هو خاص الخاص هو العلة الذاتية لخلاف الموجب للآخرية ، بحسب اصطلاح أهل الصناعة في استعمال لفظ الآخر .

ومقصودنا في هذا الموضع مقصور على هذا الفصل ، وهو الذي هو أحد الخمسة دون ذينك الآخرين ، ورسمه الحقيقي هو أنه الكلي المفرد المقول على النوع في جواب أى شيء هو في ذاته من جنسه ، وهو الذي اصطلاح على أن قيل له : إنه المقول على النوع في جواب أيما هو ؛ ثم له رسوم مشهورة مثل قولهم : إنَّ الفصل هو الذي يفصل بين النوع والجنس ؛ وأيضا : إنه الذي يفضّل به النوع على الجنس ؛ وأيضا : إنه الذي به تختلف أشياء لا تختلف في الجنس ؛ وأيضا : إنه المقول على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب أى شيء هو .

فلتأمل هذه الرسوم ، ولتحققها ، ولنقض فيها بما عندنا من أمرها فنقول : إنه إذا ألحق بكل واحد واحد من هذه الرسوم زيادة تساوى الفصل ، وتلك الزيادة أن يقال في ذاته أو لذاته أو ذاتي أو الذاتي ، فيكون الشيء الذاتي الذي يفصل لذاته بين ذات النوع والجنس هو الفصل ، فإن الخاصة - وإن فصلت - فليست ذاتية ، وليس فصلها ذاتيا . وكذلك يجب أن يقال : إنه الذي يفضّل به النوع على الجنس في ذاته . وكذلك : إنه الذي به تختلف أشياء لا تختلف في الجنس بذاتها . وكذلك : إنه المقول على كثيرين كذا في جواب أى شيء هو في ذاته . لكن الرسوم الثلاثة المتقدمة - وإن ساوت الفصل - فليست تتضمن

(١) الأول : الأول ع (٥ - ٦) بحسب... الآخر : ساقطة من م  
 (٧) هو أحد : أحد ن ، ه (٨) ذينك الآخرين : تلك الأخرى ، م ، ن ||  
 المقول : والمقول ه (١٠) أيما : أى شيء ما ه (١١) وأيضا : + مثل  
 قولهم ه ، ي (١٤) ولنقض : ونقض ع (١٥) واحد واحد : واحد ن  
 (١٦) في ذاته أو لذاته أو : ساقطة من ع ، ي || أو الذاتي : ساقطة من ع ، ي  
 (١٧) ذات : ذلك م (١٩) وكذلك : + يقال س || تختلف : + في ذاتها ي  
 (٢٠) بذاتها : ساقطة من ي || وكذلك : ويقال ي

الشيء الذي يحل من الفصل محل الجنس ، وبذلك الشيء يتم التحديد ، وإن كان قد يكون بإسقاطه دلالة ذاتية مساوية ، كما لو قال قائل : إن الإنسان ناطق مائت ، دل على طبيعة الإنسانية وساواها ؛ ولكن إنما يتم بأن يُذكر الشيء الذي هو الجنس ، وهو الحيوان ؛ فأما لم هذا ، وكيف هذا ، فسيأتيك في موضعه .  
وهذا الشيء الذي هو كالجنس للفصل هو الكلّي ، فيجب أن يلحق هذا به . ٥

وأما الرسم الآخر فقد ذكر فيه الكلّي ، إذ قيل : "مقول على كثيرين" والمقول على كثيرين هو رسم الكلّي ؛ فقد أُتيَ فيه برسم ما هو كالجنس ، وإن لم يُؤتَ فيه باسمه . لكن لقوله على كثيرين مختلفين بالنوع ثلاثة مفهومات : أحدها مما لا يفظن له من قصد تقديم هذا الكتاب ؛ وسنوضحه في موضعه ، ومفهومان أقرب من الظاهر ، أحدهما أن طبيعة الفصل تكون متناولة بالحمل أنواعا كثيرة لا محالة غير النوع الواحد المفصول ، والآخر أن طبيعة الفصل هي التي توجب إنية الأشياء الكثيرة المختلفة بالنوع بعضها عند بعض ، كأنه قال : إنه المقول على الأنواع في جواب أي شيء هو ، لاجتماعها ، بل واحد واحد منها ، كقول القائل : إن السيف هو الذي يضرب به الناس ، ليس أنه يضرب به الناس معا ، بل واحد واحد من الناس ؛ وهذا التأويل بعيد غير مستقيم . فإن أمكن أن يفهم هذا من هذا اللفظ كان رسما مطابقا للفصل ، وإن تعذر تفهم هذا من هذا اللفظ ، وإنما يفهم منه الوجه الأول ؛ فهذا الحد على الوجه الذي يفهمونه منه مختل ؛ وذلك لأن طبيعة الفصل — بما هو فصل — ليس يلزمها كما علمت أن لا تختص بالنوع الواحد ، بل هذا عارض ربما عارض لبعض الفصول ، فيكون هذا عارضا لطبيعة الفصل ، لا فصلا للفصل ؛ ومع ذلك فليس بعارض .  
يعم جميع الفصول حتى يقوم في الرسوم مقام الفصل في الحدود ، فهذا مختل . ١٥ ٢٠

(١) وبذلك الشيء : وبذلك م ، ن (٢) مساوية : + وبذلك لم يتم التحديد  
(٤) وكيف هنا ؛ وكيف هو ع ، م ، ن (٥) وهذا ؛ وهو ه || يلحق هذا :  
يلحق م (٦) الآخر : الأخير ه ، ي (٧) فيه : ساقطة من ع (٨) على :  
ساقطة من ع ، ن ، ه ، ي (٩) له : فيه ن || قصد : ساقطة من ن || تقديم : مقدم ن  
(١٠) من : إل ه (١٤) ليس : ساقطة من ه || ليس ... الناس : ساقطة من م || أنه :  
+ الذي ع (١٦) وإن : فإن ن ، ه (١٨) مختل : مختل م (٢٠) هذا :  
+ هذا عا (٢١) فهذا : وهذا عا || مختل : مختل عا

وهاهنا موضع بحث وتشكك يلوح في قولك : إنه مقول في جواب أى شئ ، هو ، تركا كشفه إلى وقت ما نتكلم في المبيانات . على أننا إن فهمنا هذا الرسم على حسب أصولنا ، وعلى ما نشرحه في موضع آخر ، تم الرسم رسما ؛ لكنا إنما نتعقب في هذا الموضع هذا الرسم بحسب ما يفهمه القوم المستعملون إياه .

وأيضا يجب أن تعلم أن كل فصل إنما يقوم من الأنواع القريبة نوعا واحدا فقط . ثم إن الفصول لها نسبتان : نسبة إلى ما تقسمه وهو الجنس ، ونسبة إلى ما تقسم إليه وهو النوع ؛ فإن الناطق يقسم الحيوان إلى الإنسان ، ويقوم الإنسان ، فيكون مقسما للجنس ، مقوما للنوع . فإن كان الجنس جنسا عاليا ، لم يكن له إلا فصول مقسمة ؛ وإن كان دون العالی ، كانت له فصول مقسمة ومقومة . فأما الفصول المقومة فهي التي قسمت جنسه وقومته نوعا ؛ إذ الفصل يحدث النوع تحت الجنس ؛ وأما المقسمة فهي التي تقسمه ولا تقوم النوع تحته . ومقومات الجنس لا تكون أخص منه ؛ ومقسماته تكون أخص منه ؛ فالجنس الأعلى له فصول مقسمة ، وليس له فصول مقومة ؛ والنوع الأخير له فصل مقوم ، وليس له فصل مقسم ، وليس من الفصول المقومة ما لا يقسم .

ومن الفصول المقسمة في ظاهر الأمر ما لا يقوم ، ولا يكون ذلك ألبتة إلا للفصول السلبية التي ليست بالحقيقة فصولا ؛ فإننا إذا قلنا : إن الحيوان منه ناطق ومنه غير ناطق ، لم نثبت غير الناطق نوعا محصلا بإزاء الناطق ، اللهم إلا أن يتفق أن يكون ما ليس بناطق نوعا واحدا ، كالذي ليس بمنقسم بمتساويين تحت العدد ؛ فإنه صنف واحد وهو الفرد ؛ أو يكون الإنسان لا يرى بأسا

(٣) وعلى : + حسب || لكنا : لكه عا ، م (٤) في : ساقطة من م  
 (٧) تقسم إليه : يقومه عا (١٠) جنسه : جنسها عا ، م (١١) ولا تقوم :  
 وتقوم عا ، ه ، ي (١٢) فالجنس : والجنس ع ، م ، ه ، ي (١٣) الأعلى :  
 الأول عا (١٦) للفصول : الفصول عا ، ه || فإننا إذا : وإذا عا

- بأن يجعل الحيوان الغير الناطق جنسا للعجم ، ونوعا من الحيوان . فإن فعل هذا فاعلٌ عَرَفناه بأن غير الناطق بالحقيقة ليس بفصل ، بل هو أمر لازم ، وكذلك جميع أمثال هذه السلوب ؛ فإن السلوب لو أزمُ للأشياء بالقياس إلى اعتبار معان ليست لها ؛ فإن غير الناطق أمرٌ يعقل باعتبار الناطق ، فيكون النوع ، معناه وفصله الذي له ، أسرا في ذاته ، ثم يلزمه أن يكون غير موصوف بشيء غيره ؛ لكن ربما اضطر المضطر إلى استعمال لفظ السلب في المعنى الذي يكون للشيء في ذاته ، إذا لم يكن له اسم محصل ، وذلك لا يدل على أن السلب بالحقيقة اسمه ، بل الاسم لازم له عدل به عن وجهه إليه ؛ فلو لم يكن من الحيوانات غير الإنسان شيء إلا الصاهل ، وكان الصاهل في نفسه فصلا لذلك الغير ، ثم لم يكن مسمى ، فقبل غير الناطق وعنى به الصاهل ، لكان غير الناطق يدل دلالة الفصل ؛ فأما وغير الناطق أمر أعم من فصل كل واحد واحد من أنواع الحيوانات ، وليس لها شيء واحد مشترك محصل إثباتي يمكن أن يجعل غير الناطق المشترك فيه دالا عليه إلا نفس معنى سلب الناطق . والسلوب لا تكون معاني مقومة للأشياء من حيث هي سلوب ، بل هي عوارض ولو أزم إضافية بعد تقرر ذواتها ، فلا يكون غير الناطق بالحقيقة فصلا تشترك فيه العجم مقوما لها . فإن أحب مُحِبٌ أن يجعل ذلك فصلا ، ويثبت الحيوان الغير الناطق نوعا ، ثم جنسا ، ويجعل الحيوان قد انقسم قسمة معتدلة واحدة إلى نوع آخر ، وإلى جنس معا ، فليفعل ؛ فيكون أيضا كل فصلٍ مقسّم مقوما ؛ وإن آثر الوجه المحصل المحقق ، لم تكن هذه فصولا ؛ وكيف تكون فصولا وليست مقومات للأشياء ، ولم تكن الفصول الحقيقية إلا مقومة عند ما تقسّم ؟

(١) نوعا من الحيوان : للحيوان س (٢) عرفناه : عرفنا عا || بأن : أن ه  
 (٣) فان السلوب : ساقطة من س || للأشياء : ساقطة من ع (٤) لها : له ع ، م ||  
 النوع : للنوع عا ، ه (٧) اسمه : اسم عا (٨) الاسم : اسم س (١١) وغير : غيرى  
 (١٤) بل : + من حيث س (١٦) الناطق : + فصلا ه (١٧) معتدلة : معتدلة م  
 (١٩ - ٢٠) ولم تكن : ولا تكون ع ، عا ، م ، ه

والذى يظنه الظانون أنَّ من الفصول المحصلة ما يقسم ، ثم ينتظر فصلا آخر  
يرد حتى يقوموا معا ، مثل الناطق الذى ربما ظُنَّ أنه يقسم الحى ، ثم يتوقف في تقويم  
النوع إلى أن ينضم إليه الميت ، فهو ظن كذب : وذلك أنه ليس من شرط الفصل  
إذا قسم فأوجب تقويم النوع أن يكون مقوما للنوع الأخير لا محالة ؛ فإنه فرق  
بين أن نقول يقوم نوعا ، وبين أن نقول يُقوِّم نوعًا أخيرا . والناطق ، وإن كان  
لا يقوم الإنسان الذى هو النوع الأخير ، فإنه يقوم الحى الناطق الذى هو نوعٌ  
للحى وجنسٌ للإنسان ، إن كان ما يقولونه من كون الناطق أعم من الإنسان حقا ،  
وكان الحى الناطق يقع على الإنسان وعلى المَلَك ، لا باشتراك الاسم ، بل وقوع  
اللفظ بمعنى واحد . ثم قولنا : الحى الناطق ، قول لمجموعه معنى معقول ، وهو  
أخص من الحى ، وليس فصلا ، بل الفصل جزء منه وهو الناطق ، ولا خاصة ،  
فهو لا محالة نوع له . وكذلك يتبين أنه جنس الإنسان ، وقد يصرح بمثل هذا  
صاحب إيساغوجى نفسه في موضع ؛ فالناطق إذن قد قوِّم نوعا هو جنسٌ ،  
فحين قَسَم قوِّم لا محالة . ونعلم من هذا أن الفصل إنما هو مقول قولاً أوليا على نوع  
واحد دائماً ، وإنما يقال على أنواع كثيرة في جواب أى شىء هو قولاً ثانياً بتوسط .  
ونقول الآن : إنك تعلم أن ذات كل شىء واحدٌ ، فيجب أن يكون  
ذات الشىء لا يزداد ولا ينقص ؛ فإنه إن كان ماهية الشىء ، وذاته هو  
الأنقص من حدود الزيادة والنقصان ، والأزيد غير الأنقص ، فالأزيد غير  
ذاته . وكذلك إن كان الأزيد ، وكذلك إن كان الأوسط . وأما  
المعنى المشترك للثلاثة الذى ليس واحدا بالعدد ، بل بالعموم ، فليس هو  
ذات الشىء الواحد بالعدد ، فليس لك أن تقول : إن الزائد والناقص

(١) الظانون : ظانون عا ، م ، هـ ، (٣) أنه : لأنه عا ، هـ ، عى (٤) الأخير :  
الآخر بخ (٥) يقوم : قوم بخ (٦-٧) الذى هو نوع ... الناطق : ساقطة من م  
(٧) لحي : الحى || للإنسان : الإنسان ب ، س (٨) لا : ساقطة من ع  
(١٠) ولا : + هوى || خاصة : خاصة ع (١٢) قد : ساقطة من ع ، م  
(١٦) ينقص : تنقص ع || ماهية الشىء ، وذاته : ذات الشىء الواحد من || هو : ساقطة من عا



- والوسط تشترك في معنى واحد ، هو ذات الشيء ، فإذا كانت ذات الشيء لا يحتمل الزيادة والنقصان ، فما كان مقوما لذاته لا يحتمل الزيادة والنقصان ؛ فإنه إن كان ، إذا زاد قوم ذاته بزيادته ، فذاته هو الأزيد، وإن كان لا يقوم ذاته بزيادته ويقوم بنقصانه ، فذاته هو الناقص ؛ وإن كان لا يقوم في إحدى الأحوال ، فليس بمقوم من حيث هو يزيد وينقص، اللهم إلا بالمعنى العام ، وفيه ما قلناه . وعلى أن هذه المعاني لا يمكن أن يقال فيها عند الزيادة إن الأصل موجود ، وقد أضيف إليه شيء ، بل إذا ازدادت فقد بطل الموجود أولا ، وفي بطلانه بطلان المقوم ، وفي بطلانه بطلان المقوم . وكذلك في اعتبار النقصان إذا كان الأصل ليس بعينه عند الحالة الأولى ، وعند الحالة الثانية وهي النقصان . فقد تبين أن الفصل الذي هو خاص الخاص لا يقبل الزيادة والنقصان .

- وأما سائر الفصول فإنها لما كانت بعد الذات ، فلا مانع يمنع أن تقبل الزيادة والنقصان - كانت مفارقة كحمة الخجل وصفرة الوجع ، أو غير مفارقة كسواد الحبشى - وليس إذا كان بعض الناس أفهم ، وبعضهم أبلد ، فقد قبلت القوة النطقية زيادة ونقصانا ، بل ولا لو كان واحد من الناس لا يفهم ألبتة كالطفل ، فإن ذلك لا يكون عارضا في فصله ؛ وذلك لأن فصله هو أن له في جوهره القوة التي إذا لم يكن مانع ، فعمل الأفعال النطقية ؛ وتلك القوة واحدة ، ولكنها يعرض لها تارة عوز الآلات ، وتارة معاسرتها وعصيانها ، فتختلف بحسب ذلك أفعالها تارة

(١) تشترك : مشترك ب ، س ، ع (٣) بزيادته : بزيادة م (٤) بزيادته : بزيادة م (٦) أن : ساقطة من ع (٨) المقوم : + كان ع ، عا ، هـ || وفي بطلانه بطلان المقوم : ساقطة من ع ، هـ || المقوم : + كان عا ، هـ (١٥) لا : ساقطة من س (١٨) عوز : عون م

بالطول والسقوط ، وتارة بالزيادة والنقصان ، ومعناها المذكور ثابت ، تكرر واحدة تختلف أفعالها بحسب اختلاف المنفعلات عنها هذه الوجوه من الاختلافات ، فتكون تارة أشد اشتعالا ، وتارة أضعف ، وذلك بسبب المادة التي تفعل بها وفيها . وكذلك القلب والدماغ آلتان للقوة النطقية ، بهما يتم أول فعلهما من الفهم والتمييز ، وغير ذلك ؛ فبحسب اعتدال مزاجيهما ٥ ولا اعتداله ، تختلف هذه الأفعال ، وليس الذهن ولا الفهم ولا شيء من أمثال ذلك فصلا يقوم الإنسان ، بل هي عوارض وخواص ؛ والزيادة في مثل هذا الاستعداد المذكور والنقصان فيه أمر يحصل في الاستعداد المتولد من استعدادين : استعداد الفاعل ، واستعداد المنفعل ؛ فأما الذي للفاعل نفسه ١٠ فغير مختلف .

واعلم أن الفصل ، الذي هو أحد الخمسة ، هو الناطق الذي يحمل على النوع مطلقا ، لا النطق الذي يحمل على النوع بالاشتقاق ؛ لأن هذه الخمسة أقسام شيء واحد ، وهو اللفظ الكلي . وصورة اللفظ الكلي في جميعها أن يكون مقولا على جزئياته ، ويشترك فيه بأن يعطيها اسمها وحدتها ، والنطق لا يعطي شيئا من الجزئيات اسمه ولا حده ؛ وهذا - إن قيل له فصل - فهو فصل ١٥ بمعنى غير الذي كلامنا فيه . وكذلك فافهم الحال في الخاصة والعرض ؛ فإنه يجب أن يكون حمل هذه الخمسة على قياس حمل الجنس والنوع ، من حيث هو حمل ، وإن لم يكن من حيث الذاتية والعرضية .

(١) بالطول : بالطبع || ثابت : + وذلك ه ، ي (٢) اختلاف : ساقطة من عا  
 (٣) الاختلافات : الاختلاف عا ، م ، ه (٤) آلتان : الثان عا ، ه (٥) بهما : بها  
 ب ، س || مزاجيهما : مزاجهما ع ؛ مزاجها س (٦) ولا الفهم : ساقطة من ع  
 (٨) مثل هذا : ساقطة من ع (٩) المنفعل : القابل ع (١١) أحد : + هذه د  
 (١٣) وصورة ... الكلي : ساقطة من س (١٤) اسمها وحدتها : اسمه وحده د ، ع ، ن  
 (١٥) وهذا : فهذا عا ، ه ، ي (١٦) غير : + المعنى س .

## [ الفصل الرابع عشر ]

## (يد) فصل في الخاصة والعرض العام

- فأما الخاصة فإنها تستعمل عند المنطقيين أيضا على وجهين : أحدهما أنها تقال على كل معنى يخص شيئا ، كان على الإطلاق ، أو بالقياس إلى شيء ؛ والثاني أنها تقال على ما خص شيئا من الأنواع في نفسه دون الأشياء الأخرى ، ثم قد يخص من هذا القسم باسم الخاصة ما كان مع ذلك شيئا موجودا لكل النوع في كل زمان . والخاصة التي هي إحدى الخمسة في هذا المكان عند المنطقيين — فيما أظن — هي الوسط من هذه ، وهي المقول على الأشخاص من نوع واحد في جواب أى شيء هو لا بالذات ، سواء كان نوعا أخيرا أو متوسطا ، سواء كان عاما في كل وقت ، أو لم يكن ؛ فإن العام الموجود في كل وقت — سواء كان نوعا أخيرا أو متوسطا — هو أخص من هذا ؛ ولو كانت الخاصة التي هي إحدى الخمس هي هذه ، لكانت القسمة تزيد على خمسة ، وإن كان الأولى باسم الخاصة — باعتبار اختصاصها بالنوع — غيرها ومعنى أخص منها . ولا يبعد أن نعني بالخاصة كل عارض خاص بأى كلى كان ، ولو كان الكلى جنسا أعلى ، ويكون ذلك حسنا جدا . وتخرجها القسمة على هذا الوجه : وهو أن الكلى العرضى إما أن يكون خاصا بما يقال عليه ، أو غير خاص بما يقال عليه ، سواء كان ما يقال عليه جنسا أعلى أو متوسطا

(٣) فأما : وأما ع ، م ، ي || فإنها : ساقطة من ع (٥) على : + معنى ع  
 (٦) قد يخص : يختص م (٨) المكان : + فإنها ه (٩) جواب : باب م  
 (٩-١٠) سواء... متوسطا : ساقطة من ع ، عا || كان... سواء : ساقطة من ي  
 (١١) سواء كان... متوسطا : ساقطة من د ، دا ، عا ، ن || متوسطا : وسطى  
 (١٢) الخمس : الخمسة ن (١٣) باسم : + الخمسة ه (١٤) نعنى : + أحد  
 ه ، ي || بالخاصة : بالخاصية م (١٥) ويكون : أو يكون ع || حسنا : جنسا ع ||  
 جدا : أخيرا هاشع (١٦) خاصا : خاصيا ع .

أو نوعاً أخيراً ؛ لكن التعارف قد جرى في إيراد الخاصة على أنها خاصة لنوع ، وتالية للفصل ، فتكون الخاصة التي هي إحدى الخمسة هي ما يقال على أشخاص نوع ولا يقال على غيرها ، عمت تلك الأشخاص أو لم تعم ، وكان النوع متوسطاً أو أخيراً ، وربما أوجبوا أن يكون النوع أخيراً .

وقد ذهب قوم إلى أن يجعلوا كل ما هو سوى أخص الخواص من جملة العرض العام ، حتى لو كان مثلاً لا يوجد إلا لنوع واحد ، لكنه مع ذلك لا يوجد لكه بل لبعضه ، ويكون مما يجوز أن يكون وأن لا يكون لذلك البعض ، فهو العرض العام ، حتى يكون العرضي إما موجوداً لنوع واحد ولكه دائماً ، فيكون خاصة ، وإما ألا يكون كذلك ، بل يكون إما موجوداً لأنواع ، وإما موجوداً لنوع ، ولكن لا بالصفة المذكورة ، فيكون عرضاً عاماً . وهذا القول مضطرب ، ولا يدل على الشيء من جهة عمومته وخصوصه وكليته ، بل من جهة أخرى ، ويجعل اسم العرض العام هذا ، فإن العرض العام موضوع بإزاء الخاص . وإذا الخاص إنما يحسن أن يصير خاصاً لأنه لنوع واحد ، فإذاً ليس يحسن أن يجعل أخص الوجوه الثلاثة في استعمال لفظة الخاصة دالاً على المعنى الذي هو أحد الخمسة . وهذا الاستعمال الأعم يجعل الخواص مقسومة إلى أقسام أربعة : خاصة للنوع ولغيره كذئب الرجلين للإنسان بالقياس إلى الفرس ، وأحراه بذلك ما كان للنوع كله ؛ وخاصة للنوع وحده ، وهذا إما لكه ، وإما لا لكه كالملاحة والفلاحة للإنسان ؛ والذي لكه إما دائماً في كل وقت مثل ما يكون الإنسان ضحاًكا أو ذا رجلين في طبعه ، وإما لادائماً كالشباب للإنسان . فالخاصة — من حيث هي أولى أن تكون إحدى الخمسة — هي ما ذكرناه ، وأما من حيث هي أولى بأن تكون خاصة فهي اللازمة المتداومة التي لجميع النوع في كل زمان . ولا يتناقض قولنا : إن كذا خاصة

(٢) التي ... هي : ساقطة من عا || الخمسة : الخمس ع || هي : ساقطة من ن (٨) دائماً : ودائماً ، ن (٩) بل يكون : بل ع (١٠) فيكون : فهو يكون ع ، عا ، م (١١) من : فن م (١٢) بإزاء : + العرض س (١٣) وإذا : وإذاع ، م || واحد : + فالعام إنما يحسن أن يصير عاماً لأنه لأكثر من نوع واحد ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي (١٤) ليس يحسن : لا يحصل س (١٥) أحد : إحدى عا (١٦) بذلك : + المكان عا (١٨) كالملاحة : بل كالملاحة عا ، ه (٢٠) أن : بأن ي (٢٠-٢١) تكون إحدى ... بأن : ساقطة من ع

حقيقية ، من حيث الاختصاص بالنوع ، وليس هو الذى إليه قسمة الخمسة ،  
وقولنا : إن الذى إليه قسمة الخمسة فهو خاصة حقيقية بحسب ذلك ،  
ليس هو الذى هو الخاصة الحقيقية باختصاصه بالنوع . واعلم أن الخاصة  
التي هي إحدى الخمس هي الضحك لا الضحك ، والملاح لا الملاحه ،  
وعلى ما قيل في الفصل ، وإن كنا نتجاوز في الاستعمال أحيانا فنأخذ الضحك  
مكان ذلك .

وأما العرض العام فهو المقول على كثيرين مختلفين بالنوع لا بالذات ، وهو  
أيضا كالأبيض لا كالبياض . وليس هذا العرض هو العرض الذى يناظر الجوهر  
كما يظنه أكثر الناس ؛ فإن ذلك لا يحمل على موضوعه بأنه هو ، بل يشتق  
له منه الاسم .

وهذه الخمسة حملها حمل واحد ، كما قد سبق لك مرارا . والعرض العام  
الذى هاهنا هو كالأبيض وكالواحد وما أشبه ذلك ، فإنك تقول : زيد أبيض ،  
أى زيد شيء ذو بياض ، والشئ ذو البياض محمولٌ حملا صادقا على زيد ؛ والشئ  
ذو البياض ليس بعرض بالمعنى الذى يناظر الجوهر ، بل البياض هو العرض  
بذلك المعنى . وكذلك تقول : إن الجسم محدث وقديم ، وليس القديم أو المحدث  
جنسا ولا فصلا ولا خاصة ولا نوعاً للجسم ، بل من جملة هذا الصنف من  
المحولات ، وليس المحدث عرضا بهذا المعنى ، وإلا لكان الجسم موصوفا  
بالعرض من غير اشتقاق ، فكان الجسم عرضا ؛ بل معنى العرض هاهنا  
العرضى ، وإن كان ليس بعرض بالمعنى الآخر ؛ فن العرضى ما هو خاص  
ومنه ما هو عام ؛ فإن العرضى بإزاء الذاتى والجوهري ، والعرض بإزاء

(١) حقيقية : حقيقة م (٢) حقيقية : حقيقة م (٣-٢) بحسب ... بالنوع : ساقطة  
من د (٣) ليس : وليس م || الذى هو : الذى ع (٥) وعلى : على  
(٨) هو العرض : ساقطة د

الجوهر . والذاتي قد يكون عرضاً بجنس العرض كاللون للبياض ،  
وقد يكون جوهرًا ، والعرضي قد يكون عرضاً وقد يكون جوهرًا ؛  
وفي هذا الموضع إنما نغني بالعرض العرضي .

ولم تعلم بعد حال العرض الذي هو نظير الجوهر ، وهذا شيء لم يلتفت إليه  
أول من قدم معرفة هذه الخمسة على المنطق ، بل جعل للعرض العام حدودا  
مشهورة ، مثل قولهم : « إن العرض هو الذي يكون ويفسد من غير فساد  
الموضوع أي حامله » ، ومثل هذا قولهم : « هو الذي يمكن أن يوجد لشيء واحد  
بعينه وأن لا يوجد ، وأنه الذي ليس بجنس ولا فصل ولا خاصة ولا نوع ،  
وهو أبدأ قائم في موضوع » .

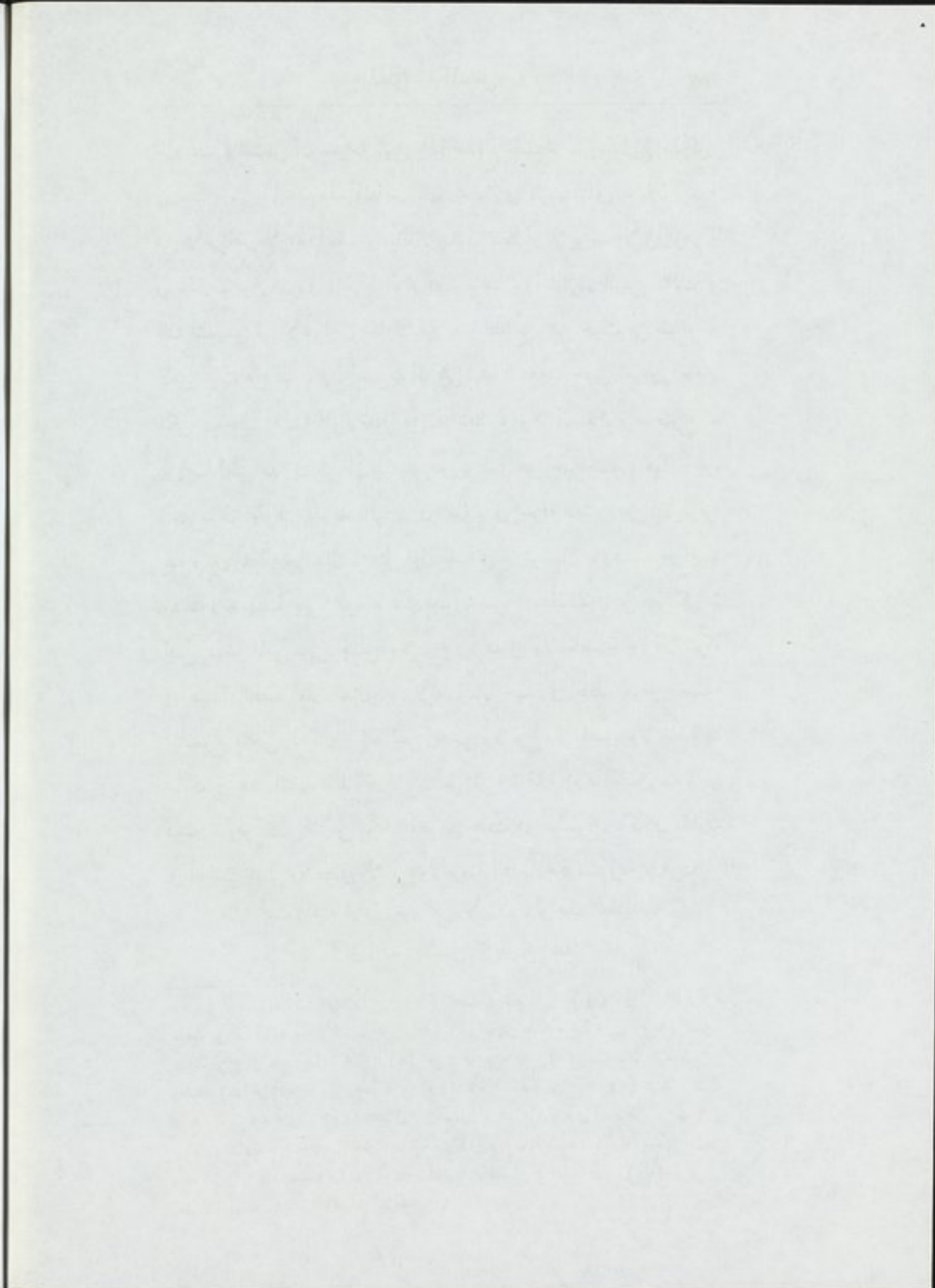
فلتأمل هذه الحدود والرسوم المشهورة . فأما الأول فإن فيه وجوها  
من الخلل : أحدها أنه لم يذكر فيه المعنى الذي كالجنس له وقد أشرنا  
إلى مثل ذلك في بعض حدود الفصل . والخلل الثاني أنه إن عني بالكون  
والفساد حال ما يكون ويفسد في الوجود ، فالأعراض العامة الغير المفارقة  
ليست كذلك ، وهم مقرنون أن من العرض العام ما هو مفارق ، ومنه ما هو  
غير مفارق . وإن عني ما يكون في الوجود والوهم جميعا ، فقد استعمل لفظا  
مشتركا عنده ؛ فإن لفظه " يكون " وقوعها على الموجود وعلى المتوهم عنده  
إنما هو بالاشتباه ، وهذا مما حذروا عنه ؛ وسيوضح لك ذلك فيما بعد .

وبعد ذلك ، فإن من الأمور العرضية التي ليست بذاتية ما إذا رفع بالتوهم  
استحال أن يكون الشيء قد بقى موجوداً غير فاسد ، كما مر لك فيما سلف .

(١) بجنس : الجنس س (٢) والعرضي : فالعرضي ن (٣) وفي : د ؛ ففي  
(٥) بل جعل : ثم جعل م ؛ ثم إن طع ، ي (٧) الموضوع أي : ساقطة منع ، عا ||  
أي : أو ه || هذا : ساقطة ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي || قولهم : + إن العرض س  
(٨) ولا خاصة : وخاصة م (٩) موضوع : الموضوع ن (١٢) مثل : ساقطة من م  
(١٣) فالأعراض : والأعراض م (١٤) وهم : وهؤلاء عا ، ه || العام : العائ ع  
(١٦) عنده : عندهم ع || وقوعها : وقوعه || وعلى المتوهم : والمتوهم ع (١٧) : + قدع ، ي

- نعم ربما لم يستحل أن يتوهمه الوهم باقيا بعده لم يفسد ، وهذا غير مذكور في هذا الرسم . وتجدر هذه المغامز كلها محصلة في الرسم الثاني ؛ فإن كثيرا من الأعراض لازمة دائمة ، والدائم لا يكون ممكنا أن لا يوجد إلا في الوهم ؛ ولم يشترط الوهم ، وفي اشتراط الوهم أيضا ما قلنا . وأما الرسم السليبي الثالث ، فإن الشخص من الأعراض يشارك فيه ، والطبائع ، من حيث هي طبائع ، لا من حيث هي كلية ، فإن الحق به أنه كلي بهذه الصفة ، خص العرض العام . لكن صاحب هذا القول قد الحق به شيئا ، وهو أنه قائم في موضوع ، وإنما ألحق هذا إذ ظن أن هذا العرض ، الذي هو أحد الخمسة ، هو العرض الذي يناظر الجوهر . وقد قالوا : إن الفائدة في إلحاقه ذلك ، هي أن يفرقوا بينه وبين اللفظ غير الدال ، مثل قول القائل : شيبان ، وهذه خرافة ؛ وذلك لأنه إنما يعني بقوله « الذي ليس بجنس » اللفظ الدال على معنى كلي ، ليس ذلك المعنى معنى جنس ولا نوع ولا فصل ولا خاصة ؛ فلا شركة في هذا اللفظ الغير الدال ؛ لأنه ليس يحدد في لفظ العرض هذا المسموع ، حتى إذا قال : إنه ليس بجنس ولا نوع ولا فصل ولا خاصة ، شاركه في هذا اللفظ لفظ آخر لا يدل على شيء ، فيلزم إيراد الفصل بينه وبين ذلك . ولو كان إنما يعني بهذا اللفظ من حيث هو مسموع ، لكان يشاركه في أنه ليس بجنس ولا فصل ولا نوع ولا خاصة ألفاظ أخرى مسموعة مما هي دالة .
- تمت المقالة الأولى من الفن الأول . ولواهب العقل  
أكل الحمد والفضل كما هو له أهله

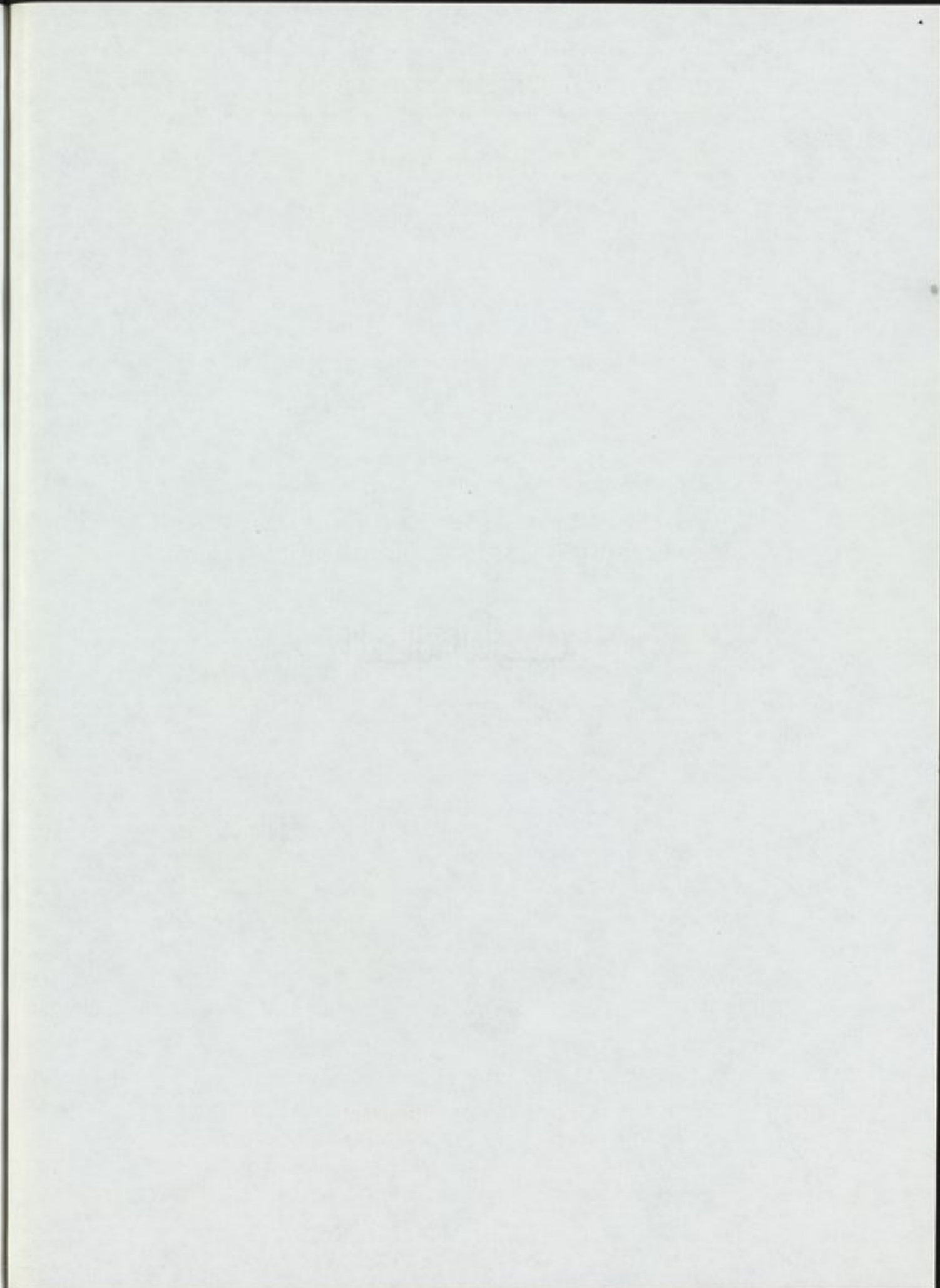
(١) ربما : إنما س || لم : ولم ع (٢) محصلة : مجصلاى (٤) وفي اشتراط الوهم : ساقطة من ن (٥ - ٦) والطبائع ... كاية : ساقطة من ع ، م ، ن ، ي (٧) ألحق : ساقطة من ع || أنه : أبدا ع ، م (٩) هي : هو ع ، ن (١٠) شيبان : شيطان دا || وهذه : وهذا س || خرافة + وخلل ع (١١) لأنه : ساقطة من ع (١٢) شركة : يشاركه ع ، م ، ن ، ه ، ي (١٣) يحدد في : في حدس ؛ يحدد ع ، م ، ي || العرض : + في (١٥) شاركه : يشاركه م || لفظ : ساقطة من ع ، م ، ن (١٨) الأول : + من المنطق والله أعلم (١٨ - ١٩) ولواهب ... أهله : ساقطة من ع ، ن ، ي (١٩) أكل ... أهله : الحمد بلا نهاية ن || أهله : أهل م





## المقالة الثانية

---



## المقالة الثانية

## من الفن الأول من الجملة الأولى

## [الفصل الأول]

## (١) فصل في المشاركات والمباينات بين هذه الخمسة

وأولها بعد العامة ما بين الجنس والفصل

٥

إنَّ في الوقوف على ما فصلناه من أمر هذه الخمسة غنى للحاصلين عن إيراد المشاركات والمباينات بين هذه الخمسة ، لكنه قد جرت العادة في الكتب المدخلة بإيراد ذلك ، فلنحتد في ذلك حدوهم ، ولنقتصر على ما أوردوه منه ، ولنبدأ بالمشاركات فنقول : إنَّ المشاركة التي تعم الخمسة هي أنها كلية أي مقولة على كثيرين . وإذا اعترف بهذا مُصنّف المدخل ، فقد اعترف بنقص الرسوم التي للفصل والخاصة والعرض ، إذ أغفل فيها ذكر الكلية .

١٠

وتشترك جميعها في شيء آخر ، وهو أنَّ كل ما يحمل على المحمول منها الحمل الذي يحمل به المحمول على موضوعه ، فإنه يحمل على موضوعه ؛ فطبيعة جنس الجنس محمولة على ما يحمل عليه الجنس ، وكذلك جنس الفصل ، وفصل الفصل ؛ وكذلك ما يحمل على الخاصة والعرض ؛ فإنَّ الملون الذي هو جنس الأبيض يحمل على زيد الأبيض ، إذ يحمل على عرضه العام ؛ وكذلك المرئي ، الذي هو عرض الأبيض ، يحمل على زيد الأبيض ، إذ يقال لزيد والأبيض مرئي ؛ وكذلك المتعجب الذي هو جنس الضحاك ، فإنَّ جميع هذه تحمل بالتواطؤ ، أي تعطى ما تحمل عليه أسماءها وحدودها ؛ والجنس والفصل يعهما .

١٥

- (٢) من الفن الأول : ساقطة من عا || من ... الأول : من هذا الفن أربعة فصول ه  
 (٣) أضافت نسخة ه فهرس المقالة الثانية (٤) المشاركات والمباينات : المشاركة والمباينة ع  
 (٦) فصلناه : فصلنا ب ، د ، م || غنى : غنام ، ي || عن : من ع (٨) حدوهم : حدودهم ع  
 (١٠ — ١١) وإذا ... الكلية : ساقطة من ع (١٢) جميعها : جميعا نا ، ه ، ي  
 (١٤) محمولة : محمول ي || ما يحمل : الحمل ه || وكذلك : فكذلك عا ، ي (١٦) إذ يحمل ...  
 العام : ساقطة من ع (١٧) زيد الأبيض : إذ يحمل على عرضه العام ع (١٩) أسماءها :  
 أسماءها ه || أسماءها وحدودها : أسماء وحدودها نا ، ي || يعهما : يعهما ي

في المشهور أن طبيعة الجنس يجب فيها أن تقال على أنواع ، وإن لم يجب ذلك فيها ، فليس ذلك يمتنع فيها ، وعلى الشرط الذي ستفهمه وقتنا ما . وكذلك ليس يمتنع في طبيعة الفصل أن يقال على غير نوعه ، لكن على هذا ما فرغنا عن ذكره سالفاً . وقد مثلوا لذلك الناطق ، فإنه يحوى أنواعا ، وقد علمت ما في هذا ، ومع ما قد علمت فلم يُحسنوا في إيرادهم هذا المثال ؛ فإنَّ الناطق إنما يحوى أنواعا كثيرة ليست هي الأنواع القريبة منه ، بل هي أنواع النوع الواحد الذي قومه الناطق عندهم ، حين أضيف إلى الحى ، وهذا أيضا قد فرغنا منه . فإن لم يعنوا بذلك الأنواع القريبة ، بل أى أنواع كانت ، فيجب أن لا ينسوا هذا حين يشاركون بين الجنس والنوع ؛ فإنَّ من الأنواع ما يحوى أنواعا ، ولا يعملون هذا مشاركة بين الجنس والنوع .

والمشاركة الثانية المشهورة هي أن الجنس والفصل يشتركان في أن كل ما يحمل عليهما من طريق ما هو ، فإنه يحمل على ماتحتهما من الأنواع . وقد علمت أن هذه المشاركة ليست تخص الجنس والفصل ، بل هذه عامة ، إلا أن يُقال إنَّ ما يحمل عليهما من طريق ما هو ، يحمل على ماتحتهما من طريق ما هو . وهذا شئ ، لم ينطق به مُصرِّحا ، ولو نُطِقَ به لَصَحَّ ، إذا عني بالحمل من طريق ما هو غير ما يعنى بالحمل في جواب ما هو ، كما سنوضح لك عن قريب .

والمشاركة الثالثة المشهورة أن رفعهما علته رفع ماتحتهما من الأنواع ؛ فإنه إذا رفعت الحيوانية والنطق ارتفع الإنسان والفرس وغير ذلك . وهذه المشاركة تابعة لمشاركة هي الأصل ، وهي أن كل واحد منهما جزء ما هيّة النوع ومقوم له ، فهذا هو الأصل وذلك الفرع ، وهذه خاصية مشتركة بين الجنس والفصل لا توجد لغيرهما .

(٢) ذلك : ساقطة من عا || وعلى : على (٣) يمتنع : يمتنع عا ، ن ، ه || عن : من ع  
(٤) هذا : + الموضوع ن (٦) الذى : التى عا (٧) الحى : الجسم عا || منه : عنه ي  
(٩) الأنواع : النوع ي (١١) هى : هو نا (١٥) إذا : إذ عا  
(١٧) المشهورة : + هى س (١٩) وهى : وهو نا ، ه || وهى : وهو ي  
(٢٠) وذلك : + هو ع ، عا ، ه ، ي

- وأما الخواص التي يباين بها الجنس غيره، فأول المشهورات منها هو أن الجنس يحمل على أكثر مما يحمل عليه الفصل والنوع والخاصة والعرض . أما أن الجنس أكثر حُويًا من الفصل والنوع والخاصة، فهو أمرٌ ظاهرٌ؛ فإنَّ الخاصَّةَ تخصُّ النوع؛ وكذلك الفصل، ولكن بشرط لم يشترطه، وهو أن يقايس بين الجنس وبين فصلٍ تحته وخاصةٍ تحته. وأما العرض فليس بيننا بنفسه أنه يجب أن يكون أقل من الجنس، وذلك أن خواص المقولات العشر التي نذكرها بعد، هي أعراض عامة لأنواعها، وليست أقل من الجنس في عمومها، بل منها ما هو أعم وأكثر، كما أن كون الجوهر ثابتاً على حدٍّ واحدٍ فلا يقبل الأشد والأضعف هو أعم من الجوهر. فإنَّ قال قائل: إنَّ هذا سلبٌ، وليس تحته معنى، فقد يمكننا أن نجد لوازم وعوارض أعم من مقولةٍ مقولةٍ، كالواحد والوجود، بل كالمحدث، بل مثل الحركة فإنها أكثر من الحيوان الناطق، وهو جنس عنده للإنسان.

- والمباينة الثانية المذكورة بين الجنس والفصل فهي أنَّ الجنس يحوى الفصل بالقوة، أي إذا التفت إلى الطبيعة الموضوعة للجنسية، لم يجب ثبوت الفصل لها، ولم يمتنع، بل كان وجوده لها بالإمكان، فكان إمكانه إمكانا لا يستوفي طبيعة الجنس، بل يبقى لمقابله من طبيعته فصل. وهذا معنى الخوى، فإنَّ الخاوى هو الذي يطابق كل شيء، ويفضل عليه.

والمباينة الثالثة هي أنَّ الجنس أقدم من الفصل؛ وذلك لأنَّ الجنس قد يوجد له الفصل المعين، وقد لا يوجد له، والفصل إنما وجوده في الجنس، ولذلك لا ترتفع طبيعة الجنس برفع طبيعة الفصل، وترتفع طبيعة الفصل برفع

- (٣) والخاصة: + والعرض ع (٤-٥) ولكن... وخاصة تحته: ساقطة من عا  
 (٥) وخاصة تحته: ساقطة من ن || العرض: + العام ع (٦) التي: الذي ع  
 (٨) أعم: + منها ه (١٠) مقولة: ساقطة من س، م (١١) بل... الإنسان:  
 ساقطة من عا، ي (١٢) فهي: هي م، ه، ي (١٤) ولم يمتنع... لها: ساقطة من ع ||  
 فكان: وكان عا، ن، ه || إمكانه: إمكانها ع، م، ي (١٥) لمقابله: لمقابلها عا، م، ن، ي  
 (١٦) عليه: عنه د، س، ع، ه، ي (١٨) له الفصل: للفصل ع، م  
 (١٩) ولذلك: وكذلك م

طبيعة الجنس . وفي هاتين المباينتين موضع شك ، فإن من الفصول ما يقع خارجا عن طبيعة الجنس ، مثل الانقسام بمتساويين ، فإنه فصل الزوج فيما يُظَن ، ويقع خارجا عن العدد ؛ لكن الجواب عن هذا سيلوح لك في مواضع أخرى .

والمباينة الرابعة هي أن الفصل يُحمل من طريق أى شيء هو ، والجنس يحمل من طريق ما هو ؛ وهذا القول بانفراده لا يكون دالا على المباينة ؛ فإن شيئين إذا وصفا بوصفين مختلفين لم يكن ذلك دليلا على مباينتهما . فإن قائلا لو قال : إن المباينة بين زيد وبين عمرو هي أن هذا حساس وذلك ناطق ، أو أن هذا ملاح وذلك صائغ ، لم يكن هذا القدر كافيا في التفريق ، فإن الوصفين المختلفين في المفهوم ربما جاز أن يجتمعا ، فلا يتعد أن يكون كون زيد حساسا — وإن كان في المفهوم مخالفا لكون عمرو ناطقا — هو مما لا يوجب أن يباين به زيد عمرا ، فلا يستحيل أن يكون كل واحد منهما — مع أنه حساس — ناطقا أيضا ؛ لأن الأوصاف المختلفة المفهومات قد تجتمع في موصوف واحد ؛ وكذلك الملاح والصائغ ، بل يجب أن يكون بينهما قوة السلب ، حتى يكون الحساس يلزمه أن لا يكون ناطقا ، والناطق أن لا يكون حساسا .

ثم كون الجنس مقولا في جواب ما هو لا يمنع أن يكون مقولا في جواب أى شيء هو ، على أصول هؤلاء ، ولا بينهما قوة هذا السلب ، فإنه لا يمنع أن يكون ما يقوم ماهية الشيء يميزه عما ليست له تلك الماهية ، حتى يكون بالقياس إلى ما يشترك فيه مقولا في جواب ما هو ، وبالقياس إلى ما يفترق به مقولا في جواب أى شيء هو ؛ فهذا القدر لا يمنع أن يكون جنس

(٥) شيئين : الشئين ن ، هـ (٦) وصفا بوصفين : وضعا موضعين عا (٨) صائغ : صائغ م || الوصفين : الوضعين عا (٩) كون : ساقطة من م (١٠) يباين : يقاس عا (١١) فلا : فإنه لاج ، عا ، هـ ، ي (١٣) وكذلك : + في ع || والصائغ : والصائغ م (١٥) مقولا : مقولام (١٦) يمنع : يمنع ع (١٩) يفترق به : يفرزه ع

- الشيء هو أيضا فصلا له باعتبارين ، إن كانت المبينة المطلوبة هي هذه ، ولا يوجب أن لا يكون جنس الشيء ألبته فصلا له . وأما أن يكون فصل الشيء جنس شيء آخر فذلك مما لا يمنعونه فيما أقدر ، وذلك كالحساس فإنه جنسٌ بوجهٍ للسميع والبصير ، وفصلٌ للحيوان . فإن قال قائل : إن الشيء الواحد قد يكون جنسا وفصلا لشيء واحد ، فإنه ، وإن كان جنسا وفصلا لشيء واحد ، فإن اعتبار أنه جنسٌ غير اعتبار أنه فصل ، وقال : نحن إنما نريد أن نوضح الفرق بين الاعتبارين اللذين يطلق على أحدهما اسم الجنسية ، وعلى الآخر اسم الفصلية ، لم نخالفه ، ولم نبكته ، ولم ننازعه في التسمية ، ولكنه يكون غير من كلامنا معه ؛ لأن كلامنا مع الذي دل باسم الجنس والفصل على طبيعتين مختلفتين اختلافا لا يكون الشيء الواحد بالقياس إلى موضوع واحد موصوفا بكلتا الطبيعتين ، بل يجعل إحدى الطبيعتين صالحة لأحد الجوابين ، والطبيعة الأخرى صالحة للجواب الآخر ؛ لكن الوجه الذي ذهبنا نحن إليه في تفهم المقول في جواب ما هو ، والمقول في جواب أي شيء هو ، يعلمك أن المقول في جواب ما هو ، لا يكون مقولا في جواب أي شيء هو ، وبالعكس ، فتكون هذه المبينة على ذلك الوجه صحيحة . لكن لقائل أن يقول : إنكم قد أطلقتم القول في عدة مواضع إن الفصل أيضا قد يقال من طريق ما هو ، وخصوصا في كتاب البرهان فنقول : إنه فرق بين قولنا إن الشيء مقول في جواب ما هو ، وبين قولنا إنه مقول في طريق ما هو ؛ كما أنه فرق بين قولنا "الماهية" وبين قولنا "الداخل في الماهية" فالمقول من طريق ما هو كل ما يدخل في الماهية ، ويكون في ذلك الطريق ، وإن لم يكن وحده دالا على

(٢) لا : ساقطة من س (٣) أقدر : أفدره ع || وذلك : في ذلك ن  
(٥) قد يكون : + وإن كان ع || واحد : ساقطة من ن || فإنه : وإنه ي (٥ - ٦) فإنه ...  
واحد : ساقطة من ع (٩) والفصل : هو الفصل م (١١) بكلا : بكلي ه  
(١٢) نحن : ساقطة من م || تفهم : تفهم ب (١٥) ذلك : هذا س ، ع || أن يقول :  
ساقطة من ه (١٩) هو : + هو ع ، ن ، ه (٢٠) في : + جواب ع

المساهية؛ والمقول في جواب ما هو، هو الذي وحده يكون جوابا إذا سُئِلَ عما هو .  
فالفصل يدخل في المساهية ويكون مقولا من طريق ما هو ؛ إذ هو جزء الشيء  
الذي يكون جوابا عن ما هو ، لكنه ليس هو وحده مقولا في جواب ما هو .

وقد قال بعض الفضلاء: إن الفصل قد يكون مقولا في جواب ما هو أيضا  
في بعض الأشياء دون بعض ، والجنس دائما دال على ما هو ؛ ذلك لأن  
الجنس يدل دائما على أصل ذات الشيء ؛ وأما الفصول فربما كانت مناسبات  
وإضافات إلى أفعال وانفعالات أو أمور أخرى ؛ فذلك يجعل الجنس أولى  
منه بما هو . وفي هذا الكلام خللان : أحدهما أن ما كان من الفصول يجري  
هذا المجرى ، فلا يكون فصلا مقوما ، بل يكون من الفصول اللوازم ؛ والآخر  
أن الشيء إذا أريد أن يفرق بينه وبين الشيء الآخر بوصف ، يجب أن يكون  
الوصف الذي يفرق بينه وبين الآخر موجودا له دون الآخر وجودا على  
النبات، اللهم إلا أن لا تجعل التفرقة بالوصف، بل بأكثرية الوصف وأخلاقه ؛  
فيقال مثلا : إن الجنس هو الذي هو آخرى بأن يكون مقولا في جواب ما هو ،  
والفصل هو الذي ليس هو بأخرى ؛ فيكون الاختلاف ليس من جهة هذا  
الوصف ، بل من جهة القمين ، إذ هو موجود لأحدهما دون الآخر ؛ فإن قيل  
ذلك كان فيه عدول عن حقيقة التعريف إلى أمر إضافي عرضي ؛ وإن لم يفعل  
ذلك فيكون بين الجنس وبعض الفصول مشاركة في الحد، وبين الجنس وبعضها  
مباينة في الحد .

والمباينة التي بعد هذه هي أن الجنس لا يكون للأشياء إلا واحدا ،  
والفصل قد يكون أكثر من واحد ، كالناطق والمائت للإنسان . وفي إطلاق  
هذه المباينة بهذا المثال خلل ؛ لأنه إن أخذ الجنس كيف كان ، لا قريبا  
ملاصقا فقط ، وجد للشيء أجناس كثيرة أيضا ؛ فإن الأجناس في العموم قد

(١) الذي : ساقطة من ه (١ - ٣) عما ... جوابا : ساقطة من ع (٥) ذلك :  
وذلك عا (٧) يجعل : جعل عا ، ه (١١) الذي : ساقطة من م || له ... وجودا :  
ساقطة من م (١٢) لا : ساقطة من ع (١٥) بل : ساقطة من عا  
(١٧) وبعض : وبين ع ؛ وبين بعض ي || وبعض ... الحد : ساقطة من ه (٢٢) فقط :  
فقدس ع ، عا ، م ، ه



- يوجد الكثير منها للشيء الواحد ، ولكنها لا تكون كلها أجناس الشيء بالحقيقة ، بل بعضها أجناس جنسه . وكذلك قد توجد فصول كثيرة متفاوتة في الترتيب ، ولكنها لا تكون كلها فصول الشيء بالحقيقة ، بل بعضها فصول جنسه ، كما مثل به ؛ فإن الناطق ليس فصلا قريبا للإنسان على هذه الطريقة التي رتبوا عليها قسمتهم ، بل هو فصل جنسه . وإنما فصله الملاصق على هذا المذهب هو
- المائت ، وهذا في مثاله واحد ، بل كما أنت الجنس الأقرب الذي ليس بجنس الجنس هو في مثاله واحد ، كذلك الفصل الأقرب الذي ليس بفصل الجنس هو في مثاله واحد ، وهو المائت . لكن قد يوجد لهذا الموضوع أمثلة أخرى مثل الحساس والمتحرك بالإرادة ؛ فإنهما على ظاهر الأمر فصلان قريبان للحيوان ، فيكون الجنس القريب ليس إلا واحدا ، والفصول القريبة قد تكون أكثر من واحد . وأيضا فإن هاهنا وجهها آخر ، وهو أن الأجناس الكثيرة ينحصر بعضها في بعض ، حتى يحصل آخرها جنسا واحدا ؛ والفصول الكثيرة تكون متباينة لا يدخل بعضها في بعض . وإشباع القول في هذا من حق صناعة أخرى .

- والمباينة التي بعد هذا هي أن الجنس كالمادة ، والفصل كالصورة ؛ ويتم بيان ذلك بأن يقال : والذي كالمادة يخالف الذي كالصورة . وأما أن الجنس ليس بمادة ، بل كالمادة ، فلأن المادة لا تحمل على المركب حمل أنه هو ، والجنس يحمل على النوع حمل أن الجنس هو ، وأن المادة الموضوعية لصورتين متقابلتين لا تنسب إليهما بالفعل إلا في زمانين ، والجنس يكون مشتقلا على الفصلين المتقابلين في زمان واحد . وهاهنا فروق أخرى تذكّر في غير هذا الموضوع . وإذا الجنس ليس مادة ، فليس الفصل صورة . وأما أنه كالمادة ،

(٢) جنسه : جنسية ع ، عا (٣) وليكتها : وليكته عا (٦) بل : ساقطة من م || أن : ساقطة من م (٨) هو : ساقطة من ع ، ه (١١) فإن هاهنا : فها هنان ، ه || فإن هاهنا وجهها : مهابها وجه م ؛ هاهنا وجه ع ؛ فهاهنا وجه آخرى (١٥) والفصل : والفصول م (١٦) كالصورة : + له عا ، ي (١٨) النوع : المركب ن || أن الجنس : أن النوع ع ، ه ، ي (٢١) مادة : بمادة ن || صورة : بصورة ن

فلأن طبيعته عند الذهن قابل للفصل ، وإذا لحقه الفصل صار شيئاً مقوماً بالفعل ، كما هو حال المادة عند الصورة . وإذا اجنسُ للفصل كالمادة للصورة ، فالفصل للجنس كالصورة للمادة .

## [ الفصل الثاني ]

### (ب) فصل في المشاركة والمباينة بين الجنس والنوع

وأما المشاركة الأولى المشهورة بين الجنس والنوع ، فمشاركة كانت مع الفصل ، وهي أنهما يتقدمان ما يحملان عليه ، أي ما هما له جنس ونوع .

والثانية مشاركة ، عامة وهي أن كل واحد منهما كلي . وقد نسي موردهما أن هذه مشاركة جامعة قد ذكرت مرة ؛ فإن أرادوا أن يجعلوا هذا وجهاً خارجاً عن ذلك ، فيجب أن يعنى بالكلي غير الكلي على الإطلاق ، بل كلي هو ماهية جزئياته بالشركة .

وأما المباينة الأولى فمثل ما كان مع الفصل ، وهو أن النوع محوى للجنس ، والجنس ليس محوى للنوع .

وأخرى في قوتها وهي أن طبيعة الجنس أقدم من طبيعة النوع ، أي إذا وجدت طبيعة الجنس ، لم يجب أن توجد طبيعة النوع ، بل إذا رفعت ارتفعت هي ، وإذا رفعت طبيعة النوع ، لم يجب أن ترفع طبيعة الجنس ، بل إذا وجدت وجدت .

وثالثة قريبة من تينك ، وهي أن الجنس يحمل على النوع بالتواطؤ حملاً كلياً ، والنوع لا يحمل على طبيعة الجنس حملاً كلياً ، وهذا في ضمن المباينة التي قبلت

(١) قابل : قابلة د ، ن ، ي (٣) فالفصل : والفصل عا ، م (٨) نسي :  
يسمى م ؛ بشيرى (٩) أرادوا أن : أرادوا لأن ع || هذا : هذه م (١٠) كلي :  
+ ما س (١٢) الفصل : الفصول ه (١٤) وهي : وهو ه (١٥) رفعت :  
ارتفعت س (١٨) تينك : ذينك نج || وهي : وهو عا (١٩) والنوع ... كايا :  
ساقطة من ع .

من جهة الحوى وغير الحوى ؛ وهذه المباينة ليست من المباينات التي في قوة السلب والإيجاب في أول الأمر ؛ لأن ذلك إنما يكون أن لو قيل إن الجنس يحمل على النوع بالتواطؤ كلياً ، ثم تسلب هذه الصفة بعينها عن النوع ، بل إنما تسلب عن النوع في هذه المباينة صفة أخرى ، وهي أنه لا يحمل على الجنس بالتواطؤ حملاً كلياً ، وليس هذا المسلوب هو ذلك الموجب ، لكن صورة هذه المباينة أن النوع لا يكافئ الجنس فيما للجنس عند النوع ، وهذا لا يتأتى إلا بين مختلفين .

ومباينة أخرى أن كل واحد من الجنس والنوع يفضل على الآخر بوجه لا يفضل به الآخر عليه ؛ فالجنس يفضل بالعموم ، إذ يحوى أموراً وموضوعات غير موضوعات النوع ، والنوع يفضل بالمعنى ، إذ يتضمن معنى الجنس ومعنى الفصل زائداً عليه ؛ فإنه كما أن الحيوان يتضمن بالعموم الإنسان وما ليس بإنسان مما هو خارج عن الإنسانية ، كذلك الإنسان يتضمن بالمعنى معنى الحيوانية ، ومعنى خارجاً عن الحيوانية وهو النطق .

ومباينة أخرى متكلفة ، وهي أنه ليس في النوع جنس أجناس ، ولا في الجنس نوع أنواع ، وإن كان في كل واحد منهما متوسط .

وأما الجنس والخاصة فقد يشتركان في أنهما محمولان على النوع وتابعان ؛ أي إذا وُجد النوع وجدت الخاصة ؛ والجنس أيضاً . وهذه المشاركة قد توجد مع غير الخاصة ؛ وهذه المشاركة هي مع الخاصة العامة .

(١) وغير : والغير م (٢) أن : ساقطة من سر ، نا ، ن ، هـ  
 (٣) بالتواطؤ : + حملاى (٥) صورة : ضرورة عا (٦) فيما للجنس : ساقطة من د (٦ - ٧) وهذا ... مختلفين : ساقطة من نا ، ي (٨) عل : عن ع  
 (٩) عليه : عنه ع (١٢) الإنسانية كذلك : ساقطة من س || كذلك : فكذلك  
 عا ، هـ (١٤) وهي : وهو عا ، هـ (١٧) والجنس أيضا : ساقطة من عا ، م ||  
 وهذه : فهذه ع (١٨) هي : ساقطة من ن || مع : غير عا

وذكرت مشاركة أخرى وهي أن طبيعة الجنس تحمل على ما تحته بالسوية ؛  
 إذ أنواع الحيوان بالسوية حيوان ، ولا تقبل الأشد والأضعف . وكذلك  
 الخاصة كالضحك على أشخاص الناس . وهذه المشاركة لو ذكرت في مشاركات  
 الجنس والفصل والنوع ، لكان ذلك أخرى ؛ ففى هناك وأورد في هذا الموضوع ؛  
 على أنه ليس هذا موافقا لخواص كلها ؛ فإن النجمل بالفعل من خواص الناس ٥  
 وليس يستوى فيهم ؛ وكذلك أمور أخرى لأمر أخرى . وبالجملة أى برهان  
 قدمه الرجل على أن الخاصة هكذا ، أو أى استقراء يَبْنِيه له ؟ وإنما أورد له  
 مثلا واحدا ؛ وليس هذا وجه البيان العلمى للشيء الذى ليس ببناء بنفسه .  
 وبالْحَقِيقَة فإن هذا الحكم إنما يصدق في بعض الخواص دون جميعها ، وهي من  
 الخواص الاستعدادية التى تتبع الصور فتكون للكل ودائما . وأما الخواص الدائمة ١٠  
 التى تتبع المواد ، فكثيرا ما تقبل الأشد والأضعف . والرجل ينسب هذا الاعتبار  
 عن قريب ، ويأخذ في تعريف الخاصة على جهة لا يستوى معها إعطاء هذه  
 المبانيّة الخاصة ، كما ستعرفه .

وذكرت مشاركة أخرى وهي أنهما كلاهما يحملان على ما تحتهما بالتواطؤ ،  
 وهو أن يكون حملهما حملا بالاسم والحد . وهذا أيضا قد كان يليق به أن ١٥  
 يذكره لغيرهما ؛ لكنه يجب لمن سمع هذا وتصوره وأقرّبه أن لا ينسب حكمه  
 في كتاب قاطيغورياس ، حيث يُظَنُّ أن المقول على الموضوع ، وهو المقول  
 بالتواطؤ ، هو الذاتى فقط .

وأما المبانيات ، فالأولى منها هي أن الجنس متقدم بالذات ، والخاصة ٢٠  
 متأخرة ؛ إذ كانت الخاصة إنما تحدث مع حدوث النوع ، فتنبعث إما من

(١) طبيعة : ساقطة من عا (٢) إذ أنواع إذا نوع م || ولا : لا ع  
 (٨) العلمى للشيء : ساقطة من م (١٠) الصور : الصورة ع ؛ + كقوة قبول العلم ع ||  
 ودائما : دائما ع (١٣) المبانيّة : المشاركة ه || الخاصة : ساقطة من عا (١٤) أخرى :  
 ساقطة من ن || كلاهما : كليهما ع ، م ، ه (١٥) وهو : وهي ع (١٦) حكمه :  
 ساقطة من عا (١٧) حيث : من حيث ي (١٩) متقدم : مقدم م .

المادة كعرض الأظفار أو مثال آخر ، وإما من الصورة كقبول العلم ، وإما  
منهما جميعا كالضحك .

والثانية أن الجنس يحوى أنواعا ، والخاصة نوعا منها .

- ومباينة أخرى أن الجنس يُحمل على كل واحد من الأنواع حملا كليا ،  
ولا ينعكس ؛ إذ لا يقال : وكل حيوان إنسان ، كما يقال : كل إنسان  
حيوان . وأما الخاصة فإنها تنعكس ، إذ كل إنسان مستعد للضحك ، وكل  
مستعد للضحك إنسان . وهذه المباينة بين الجنس والخاصة الدائمة العامة ،  
أو بين طبيعتي الجنس والخاصة مطلقا ؛ إذ تلك لا تتحمل وهذه تتحمل ،  
أعنى هذا العكس . ويتبع هذه مباينة هي في ضمن تلك ، وهي أن الخاصة ،  
وإن كانت لكل النوع ودائما كالجنس ، فإنها لا تكون لغير النوع ،  
والجنس يكون .

- ومباينة أخرى متفرعة من المباينة الأولى ، وهي أن الجنس يرفع الخاصة  
برفعه ، من غير عكس . ومن شاء أن يجعل هذه مباينة غير المباينة المعلقة بالتقدم  
والتأخر ، لم تعوزه الحيلة فيه ، ولكنه يكون قد أمعن في التكلف . وأما الجنس  
والعرض فيشتركان في أن كل واحد منهما يقال على كثيرين ، وهو المشاركة العامة ؛  
وليته قال « على كثيرين مختلفين بالنوع » ، فكان أورد مشاركة خاصة بين العرض  
والجنس ، خصوصا ولم يذكر مشاركة أخرى . وأما المباينة الأولى فإن الجنس  
قبل النوع كما علمت . فأما النوع فهو قبل ما يعرض له ، لأنه إن كان ما يعرض  
له متبعنا عن نوعيته ، فتكون نوعيته قد تقررت بفصله ، ثم لحقه ما لحقه ،

(٢) كالضحك : كالضحاك م (٣) نوعا : نوع د ، ع ، ح ، م ، ن ، هـ ، ي (٥) إذلا : إذ هـ  
(٧) وهذه المباينة : ساقطة من س (٨-٩) أو بين ... العكس : ساقطة من ع  
(٨) وهذه : + قد عا ، ي (٩) مباينة : + أخرى د ، ن ، هـ || هي : ساقطة من ع ||  
وهي : وهو عا (١٣) برفعه : رفعه ن || المعلقة : المتعلقة ع ، عا (١٣-١٤) بالتقدم  
والتأخر : بالتقدم والتأخر (١٥) وهو : وهي هـ ، ي (١٦) خاصة : ساقطة من ن  
(١٩) متبعنا : مستبعنا || تقررت : تقررا عا || فصله : بفصل ع || لحقه : ألحقه م .

وهذا قد فرغ لك من شرحه . وإن كان من الأعراض التي تُعرض من خارج ، فيكون النوع أولاً قد حصل موضوعاً حتى استعد لقبول ذلك العارض من خارج ؛ لكن هذه المباينة موجودة أيضاً بين الجنس والخاصة .

والمباينة الأخرى قد ذكرت هكذا : إن الأشياء التي تحت الجنس تشترك فيه بالسوية ، والتي تحت العرض لا تشترك فيه بالسوية . وهذه عبارة محرفة رديّة ؛ لأنها تشير إلى فرق موجود بين موضوعاتهما ، ليعاد ثانياً فيستدل بذلك على الفرق بينهما ، بل كان يجب أن يقول : إن الجنس لا يحمل على الأشياء التي تحته إلا بالسوية ، وذلك يحمل لا بالسوية ، فيكون الفرق واقعاً في أول البيان ، بل كان يجب أن يقول : والأعراض ربما حملت لا بالسوية ؛ فإنه ليس جميع الأعراض تحمل إلا بالسوية كالمرجع والمثلث وأمر أخرى . ولفظ الرجل يُوهم أن كل عرض يُحمل لا بالسوية ، ثم يأمل من هذا أنه إذا جاز في الأعراض أن يكون فيها محمولاً لا بالسوية ، فما المانع أن يكون كذلك في الخواص ؟ فعمى أن يكون كون هذا أعم وذلك مساوياً ، مما يرخص لهذا فيما لا يرخص فيه لذلك .

والمباينة التي هي بعد هذه أن الأعراض توجد في الأشخاص على القصد الأول . وأما الأجناس والأنواع فهي أقدم من الأشخاص . وهذه المباينة عجيبة التحريف والتشويش ؛ فإنه كان يجب أن يقول : إن الأعراض توجد في الأشخاص على القصد الأول ، والأجناس والأنواع لا توجد على القصد الأول . أو يقول : إن الأجناس والأنواع أقدم من الأشخاص ، والأعراض ليست أقدم ، وما المانع من أن يكون الشيء أقدم وموجوداً على القصد الأول ؟

(٥) فيه : فهام || والتي... بالسوية : ساقطة من د (٧) يقول : يقال  
(٩-١٠) ربما حملت لا : إنما حملت (١٠) إلا : لاع ، عا ، ن ، هـ (١٣) أن : +  
لا عا || وذلك : وتلك ع (١٤) لهذا : هذه ع ؛ لهذه عا ، هـ || لتلك : لتلك ع ؛ ذلك عا  
(١٥) هي بعد هذه أن : بعد هذه ن ؛ بعد هذه فإن هـ ؛ بعد هذه فهي أن ع ، عا ، م  
(١٨) والأجناس : وفي الأجناس ن (١٩) الأشخاص : الأنواع ع .

ثم إن كان معنى القصد الأول هو أن يحمل عليها لا بواسطة شيء ، فإن النوع كذلك . وأما الجنس فعساه أن لا يكون كذلك ؛ فإنه يحمل على الشخص بتوسط النوع . وأما النوع ، فإنه محمول على الشخص بالقصد الأول ، أو يشبه أن يكون الرجل قد سَمَّاهَا في إيراد لفظه النوع ، فقد كان مستغنيا عنه ، إذ كان وكده الاشتغال بالتمييز بين الجنس والعرض .

والمباينة التي بعد هذه هي أن الأجناس تقال من طريق ما هو ، والأعراض لا تقال . وهذه المباينة موجودة أيضا بين الجنس والخاصة ، وقد أغفلها هنالك .

### [الفصل الثالث]

#### (ج) فصل في المشاركات والمباينات الباقية

وأما الفصل والنوع فيشتركان بأنهما يحملان على ماتحتهما بالسوية .  
والمشاركة الأخرى أنهما ذاتيتان ؛ وهذه تقع أيضا بين الجنس والفصل ، ولم يذكرها .

وأما المباينة فإنَّ حمل النوع من طريق ما هو ، وحمل الفصل من طريق أى شيء هو ، وإنَّ الإنسان ، وإنَّ صلح أن يكون جوابا عن أى الحيوان ، فليس ذلك له أولا وبذاته ، بل بسبب الناطق . وقد بحث عن هذا قبل .

والمباينة الأخرى هي أن النوع لا يوجد ألبة إلا محمولا على كثيرين مختلفين بالعدد فقط ، والفصل في أكثر الأحوال أو في كثير من الأحوال يحمل على كثيرين مختلفين بالنوع . وهذه المباينة بين الفصل والنوع السافل ، لا بين الفصل والنوع المطلق .

(٣) بتوسط... الشخص : ساقطة من م (٤) قدمها : قدمها ع || ع : ساقطة من ع (٧) أغفلها : أغفلها م (١٠) بأنهما : في أنهما نج ، س ، ع (١١) ذاتيتان : ذاتيتان ع ، م (١٤) وإن : فإن ع ، م ؛ كان فإن ه || الحيوان : الحيوانات نج (١٥) ذلك : ساقطة من ع (١٦) هي : فهي ع (١٧) أو... الأحوال : ساقطة من ع

والمباينة الثالثة هي أنَّ الفصل أقدم من النوع ؛ وأورد مثاله من طريق الرفع بأن قال : إن الناطق يرفع برفعه الإنسان ، ولا يرتفع برفع الإنسان ، إذ المَلَك ناطق ؛ ولم يأت بالفصل والنوع اللذين هما معا ، بل أخذ فصل جنس الإنسان ، وقايسه بالإنسان ، وفعل نظير ما لفاعل أن يفعله قائلا :  
 ٥ إنَّ النوع أقدم من الفصل ، إذ الحى نوع للجسم ، وهو أقدم من الفصل الذى هو الناطق . وكما أنَّ هذا القائل مُحَرَّفٌ للحق بعدوله عن إيراد فصل ونوع متعادلين فى الوضع ، كذلك ذلك ؛ لكن الفصل أقدم من النوع من جهة أنه علة وجوب وجوده ، ونسبته إليه نسبة الصورة إلى المركب .

وأورد مباينة أخرى وهي أنَّ فصلين يأتلفان فيقومان نوعا ، والنوعان لا يأتلفان فيقوم منهما نوع ؛ وجعل مثال الفصلين الناطق والمئات ، وقد علم  
 ١٠ أنهما غير متساويي التركيب ، كما شرحناه قبل . لكن هذه المباينة تستمر على أحد اعتبارين : إما أن يُجعل الفصلان من جنس فصلي الحساس والمتحرك بالإرادة ، وإما أن يقال : إنَّ الفصلين المختلفي الترتيب يجتمعان ، فيحدث من اجتماعهما إلى ما يجتمع معه نوع ، هو غير كل واحد منهما . وأما النوعان  
 ١٥ المختلفا الترتيب فلا يأتلفان ، حتى يحدث منهما ، غير كل واحد منهما ، نوع آخر ، بل يكون الأعم منهما جزءا من الأخص ، ويكون الحاصل لا شيئا حاصلًا من اجتماعهما ، بل هو شيء هو أحدهما . والنوعان اللذان لا يختلفان فى الترتيب بل يكونان متباينين ، لا يجتمعان أبته . لكن لقائل أن يقول : إنَّ الناطق والمئات فى أنفسهما نوعان من أشياء أخرى ، وإن لم يكونا نوعين للناس ،  
 ٢٠ وقد اجتماعا فأحدثا نوعا ، وكذلك كثير من الطبائع المختلفة الأنواع تجتمع

(٢) برفعه : ساقطة من م || برفع : + نوع ع (٦) وكما : فكأى || بدوله :  
 بدوله ع ، ي (٩) فصلين : + قد ه (١٠) فيقوم : فيقوم ع ، ن || وقد : قدى  
 (١١) التركيب : الترتيب ع ، م ، ن ، ه ، ي || تستمر : تسمى ع ، ي ؛ + مباينة م ، ي  
 (١٢) الحساس : الحاس ع (١٧) شئى : شيئا ي ، ي (١٨) لا : فلا ع ، ه



- فيكون منها نوع ثالث بالاجتماع ، كالاتينية والثلاثية يفعلان بالاجتماع الخماسية ، وهي نوع ثالث غيرهما ، فإن الجواب أن الاعتبار الذي ذهب إليه في ذكر هذه المباينة غير هذا الاعتبار ؛ وذلك أن الغرض فيما يقوله متوجه نحو أشياء محمولة على أشياء بأعيانها يشترك فيها ؛ فإنها إذا كانت فصولا كالناطق والماءت اللذين قد يُقالان على موضوعات بأعيانها ، فإنها إذا اجتمعت فعلت شيئا ثالثا يكون نوعا من الأنواع لتلك الأشياء ، وتكون تلك الأشياء موضوعات له ، كما توضع الأشخاص للأشياء ، ولا يكون كذلك الناطق ؛ لأن الحيوان داخل في ماهية تلك الأشخاص ، وليس داخلا في ماهية الناطق والماءت ؛ فليس الناطق والماءت نوعين بالقياس إليها ، وإن كانا محمولين عليها ، وإلا كانا متوسطين بينهما وبين الجنس الذي هو الحيوان ، وكانا نوعين تحت الحيوان لافصلين قاسمين ؛ فقد وُجد في الفصول فصلان يقومان نوعا مشاركا في الموضوعات ، ولا يوجد ذلك في الأنواع . وأما أن تكون أنواع مختلفة فتفعل باجتماعها نوعا - موضوع ذلك النوع غير موضوعاتها - فذلك غير منكر ، مثل موضوعات الخمسية فإنها غير موضوعات الاتينية والثلاثية .
- وأما الفصل والخاصة فيشتركان في أنها يحملان على ما تحتهما بالسوية . ويجب أن تعلم أن هذا إنما هو في بعض الخواص التي منها الخاصة العامة الدائمة الصورية ، فإن الضاحكين ضاحكون بالسوية ، كما أن الناطقين ناطقون بالسوية . ويشتركان في أنها للكُل ودائما ، وهذا أيضا للخاصة العامة الدائمة . وأما المباينات فلا أن الخاصة الحقيقية هي لنوع واحد ، والفصل قد يكون لأنواع ، وقد علمت ما في هذا .

٢٠

(١) كالاتينية : كالاتوية (٢) فإن الجواب : فالجواب عا ، ي ؛ والجواب ع  
 (٣) متوجه : متجهى (٧) الناطق : الناطق والماءت (١١) وجد : وجدته م  
 (١٣) موضوع : موضع م (١٤) مثل ... الألتية : ساقطة من د ، ع ، عا ، م ، ن ، ي  
 (١٦) تعلم أن : تعلم م (١٨) وهذا : وهو ع || الدائمة : غير الدائمة ب ، س  
 (١٩) فلا أن : فإن ي .

وأُتبع ذلك مبيّنة هي كأنها تلك أو لازمة لتلك ، فقال : إنَّ الفصل قد لا ينعكس في الحمل ؛ فلا يقال كل ناطق إنسان ، كما يقال كل إنسان ناطق ؛ وأما الخاصة الحقيقية فتنعكس .

وأما المشاركة بين الفصل وبين العرض الغير المفارق ، فدوام وجودهما لموضوعاتهما .

وأما المبيّنات فالأولى منها أنَّ الفصل يحوى دائماً ما هو له فصل ، ولا يُحوى البتة . قال الرجل : وأما الأعراض فإنها تحوى غيرها ، وذلك من حيث هي عامة ، وتُحوى أيضاً من غيرها من قِبَل أنَّ الموضوع لا يختص بقبول واحد منها محمولاً عليه أو فيه ، بل يوضع لغيره ، فهو لذلك يحويه كما كان العرض يحويه ؛ لأنه لا يختص بالحمل على الواحد من موضوعاته ، بل يعرض لغيره .

وقد نسي الرجل ما قاله : « إنَّ الموضوع الواحد قد تكون له فصول كثيرة تجتمع فيه » . ثم الحوى كأنه لفظ مشكك غير علمي ، لا ينبغي أن يستعمل ؛ فإنَّ مفهوم وجه الحوى المثبت للعرض والجنس مبيّن للوجه المسلوب . وقد كان له وجه آخر لو قاله لكان أصوب ، وهو أن العرض قد يحوى ويُحوى ، إذ هو من جهة أعم ومن جهة أخص ، كالأبيض فإنه كما يحمل على غير الإنسان ، فكذلك الإنسان قد يحمل على غير الأبيض ، فيكون لكل إنسان أبيض ؛ ولا كل أبيض إنسان ، بل بعض هذا ذاك ، وبعض ذاك هذا ؛ ولكن هذه مبيّنة مع بعض الأعراض . فتأمل أنه كيف جعلَ العارض للشيء ولا يعمه خارجاً من جملة العرض ؛ وكان توهمٌ فيما سلف أنه فيه ومنه . وأما أنه كيف جعله كذلك ، فلائنه جعل من شروط العرض التي بها يباين أنه يحوى النوع ويزيد عليه ، اللهم إلا أن يكون أراد أن هذه مبيّنة ، لا لكل عرض ، بل لعرض ما .

(١٠) يحويه : يحوى س ، ع ، ع ، ع ، م ، ن ، هـ (١٢) مشكك : مشكل ع ||  
علمي : عمل م || فإن : كان د ، م ، ن (١٣) وجه : ساقطة من ن (١٥) كما ؛  
+ قد ع ، ي (١٧) مع بعض : بعض ع .

والمباينة الأخرى أن لا شئ من الفصول يقبل الزيادة والنقصان ، بل طبيعة  
الفصلية تمتنع أن تقبل الزيادة والنقصان ، وكون الشئ عرضاً لا يمنع ذلك ؛  
لكن الرجل أطلق أن الأعراض تقبل الزيادة والنقصان .

ومباينة أخرى هي أن الفصلية تمتنع أن يوجد لمقالاتها موضوع واحد بعينه ،  
فيكون هو ناطقا وغير ناطق ، والعرضية لا تمتنع ذلك ؛ فإن الأعراض الغير المفارقة  
قد يكون لمتضادات منها موضوع واحد .

وأما النوع فيشارك الخاصة الحقيقية في أن كل واحد منهما ينعكس على الآخر ،  
فكل إنسان ضحك ، وكل ضحك إنسان ؛ وفي أنهما يوجدان معا لموضوعاتهما  
دائما .

- ١٠ أما المباينات فأولاها أن الشئ الذي هو نوع لشئ يصير جنسا لشئ آخر ،  
وأما الخاصة فلا تكون خاصة لشئ آخر ؛ وهذه المباينة متشوشة ردية جدا .  
أما أولا فلائنه كان فيما سلف لا يلتفت إلى إيراد المباينة بين النوع المضاييف  
للجنس وبين غيره ، بل يشتغل بالنوع السافل ، والآن فقد أعرض عن ذلك ،  
واشتغل بالنوع المضاييف للجنس ، ثم الخطب في هذا يسير . لكنه لو كان قال :  
١٥ إن النوع للشئ قد يصير خاصة لشئ آخر ، ثم قال : إن الخاصة لا تصير خاصة  
لشئ آخر ، لكنت مباينة حسنة ؛ ولكن الحكم في النوع كاذب . ولو قال :  
إن النوع للشئ يصير جنسا لشئ آخر ، والخاصة لا تصير جنسا لشئ آخر ، لكان  
هذا أيضا صحيحا ؛ ولكن الحكم في الخاصة كاذب . فكما أن النوع الذي ليس  
بسافل يصير جنسا ، كذلك الخاصة لنوع غير سافل تصير جنسا ، فتكون خاصة

( ١ ) بل طبيعة : وطبيعة عا ( ٢ ) الفصلية : الفصل ي || تمتنع : تمتنع م  
( ٤ ) لمقالاتها : لمقالاتها ي ( ٥ ) فيكون : حتى يكون ع ، ي ( ٧ ) منها : منها عا  
( ٨ ) فكل : فإن كل ع ، ي ( ١٠ ) جنسا لشئ : + آخر ع ( ١١ ) مشوشة : مشوشة ع  
( ١٣ ) يشتغل : يشتغل م ( ١٥ ) إن النوع : + جنسا هاشع ( ١٦ ) لكنت : لكنت ع  
( ١٧ ) يصير... لشئ : ساقطة من د ( ١٨ ) فكما : كما ع ( ١٩ ) كذلك : فيكون ن ||  
كذلك... جنسا : ساقطة من د ،

لنوع عال ، وجنسا لأنواع لها ، كاللون فإنه خاصة وجنس . ولو كان قال :  
إن النوع للشيء ، قد يصير خاصة لشيء آخر ، والخاصة لا تصير خاصة لشيء آخر  
لكان مستقيما .

ومباينة أخرى وهي أن النوع متقدم في الوجود ، والخاصة متأخرة ؛ وهذا  
مسلم معقول ، كما قد سلف .

ثم أورد مباينة أخرى وهي أن النوع موجود بالفعل دائما ، وأما الخاصة  
فتوجد في بعض الأوقات . وها هنا تشويش أيضا ؛ وذلك أنه إن عني بالخاصة  
مثل الضحك الذي بالفعل ، فقد خرج عن المذهب الذي كان يسلكه إلى  
الآن ؛ وإن عني بالخاصة الاستعداد الطبيعي ، فذلك موجود بالفعل دائما ، فإن  
كون الإنسان ضحكا كالطبع موجود له بالفعل دائما . وهذه المباينة - إن صححت -  
فكان يجب أن يذكرها للجنس والفصل مع الخاصة أيضا .

ومباينة أخرى هي أن حديهما مختلفان ، وهذه المباينة موجودة بين الجميع  
ليست تخص اعتبار الحال بين النوع والخاصة ؛ وأما النوع والعرض فيعمهما  
أنهما كيان . قال : ولا يوجد لهما أشياء كثيرة يشتركان فيها بعدما بينهما ؛  
وأما المباينة فلا ؛ هذه للماهية وذلك ليس ، ولأن الجوهر الواحد نوعه واحد ،  
وأعراضه لا يجب أن تكون واحدة . وهذه المباينة توجد أيضا بين الجنس  
والعرض ، وبين النوع والخاصة ، وبين الجنس والخاصة . وأيضا فإن النوع  
قبل العرض وجودا وتوهما ، وإن النوع يستوى لموضوعاته المشتركة فيه ،  
والعرض قد لا يستوى ، وإن كان غير مفارق كسواد الزوج . وأما الخاصة  
والعرض الغير المفارق فيشتركان في أنهما دائماً لموضوعاتهما ؛ وقد كان يجب  
أن لا ينسى هذه المشاركة بين النوع وبين العرض الغير المفارق . ويختلفان بأن الخاصة

(٢) للشيء : الشيء . لا تصير : لا تكون ما (٣) لكان : كان ع (٤) وهي :  
ساقطة من ع (٦) تم : + أن ه (٨) الضحك : الضحك ع || خرج : جرى م  
(١٣) ليست : ليس ي (١٤) ما : ساقطة من ع (١٦) لا يجب : ليس يجب ن  
(٢٠) دائماً : دائماً ع ، ن (٢١) بأن : في أن ع ، ي .

توجد للنوع وحده، والعرض الغير المفارق يوجد لأكثر من نوع كالسواد للزنجي والغراب ويجب أن نتذكر هذا إذا رجعت إلى ما سلف في مقاله الأولى . ومباينة أخرى أن الاشتراك في العرض لا يجب أن يكون بالسوية ، في الخاصة يجب أن يكون بالسوية ، وقد عرفت ما فيه .

- هذه هي الاشتراكات والمباينات المشهورة التي أوردها أول من أفرد لهذه الخمسة الكليات كتابا ، وقد ذكرناها على منهاج ذكره وترتيبه . وجميع ما أورده من المباينات التي ليست مباينة عامة ، فيمكن أن يُعبر عنه فيقال مثلا: الفصل ليس من شأنه أن يكون كذا ، ومن شأن بعض ما هو في طبيعة العرض مثلا أن يكون كذا، فيكون هذا تحسينا لقوله : «ومع ذلك مستمرا». ولو أنه وفق لكان يورد أولا المشاركات التي بين الخمسة ، ثم التي بين أربعة أربعة ، ثم التي بين ثلاثة ثلاثة، ثم التي بين اثنين اثنين ، وكذلك كان يورد المباينات التي بين واحد وبين أربعة ، ثم التي بين اثنين وثلاثة ، ثم التي بين كل واحدة وواحدة أخرى خاصة ، فيكون قد حفظ ما هو الواجب ، ولا يكون قد ترك مشاركة ومباينة هي بين اثنين اثنين منها تركا مهملا ، ويذكرهما بين اثنين آخرين ، ربما كان ذكره فيا أهماه أوقع وأحسن .

١٥

## [الفصل الرابع]

( د ) فصل في مناسبة بعض هذه الخمسة مع بعض

- وإذ قد عرفنا هذه الألفاظ الكلية الخمسة ، فيجب أن نعلم أن الشيء الذي هو منها جنس ليس جنسا لكل شيء ، بل لنوعه فقط . وكذلك الفصل ليس يجب أن يكون فصلا لكل شيء ، بل إما من حيث هو مقسم فلجنسه ، وإما من حيث هو مقوم فلنوع ذلك الجنس . وأن الشيء الواحد قد يجوز أن يكون جنسا

(٢) ويجب: فوجب هـ ، ي (٣) الخاصة: الخاصيتين ع (٤) وقد... فيه: ساقطة من ع (٥) هي: ساقطة من ع م || المشهورة: ساقطة من ع || أفرد: أورد بخ م ، م ي (٦) وجميع: جميع ع (١٠) بين: ساقطة من م || الخمسة: الخمس ي (١١) يورد: يذكر ي (١٢) أربعة: الأربع ي || ثلاثة: ثلاث ي || واحدة: ساقطة من م || واحدة: + وأخرى د (١٣) فيكون: ليكون ي .

أو بجنس ، وفصلا ونوعا وخاصة وعرضا ؛ فإن الحساس كالنوع من المدرك ، وجنس السامع والمبصر ، وفصل للحيوان ؛ والمائى جنس لذى الرجلين ولذى أربع أرجل ، ونوعٌ لثقل ، وخاصة للحيوانات ، وعرضٌ عام للإنسان . وربما اجتمعت الخمسة في واحد .

٥ والجنس ليس جنسا للفصل ألبتة ، ولا الفصل نوعا للجنس ، وإلا لاحتاج إلى فصل آخر ، بل انفصل معنى خارج عن طبيعة الجنس ؛ فإن الناطق ليس هو حيوانا ذا نطق ، بل شيء ذو نطق ، وإن كان يلزم أن يكون ذلك الشيء حيوانا ، وأما الحيوان ذو النطق فهو الإنسان ؛ ولو كان الحيوان داخلا في معنى الناطق لكان إذا قلت : حيوان ناطق ، فقد قلت : حيوان هو حيوان ذو نطق ، فإن ذا النطق والناطق شيء واحد . وإذا قيل الجنس على الفصل فهو كما يقال العرض اللازم على الشيء الذى يقال عليه ولا يدخل في ماهيته ، لكنه كالمادة للفصل ، ونسبة الفصل إليه من وجه كنسبة الخاصة التي توجد في البعض ، لكن الفصل يقومه موجودا بالفعل ، وإن لم يدخل في حده وماهيته دخوله في إينته ، ككثير من العلل كالصورة للسادة ، هذا إن كان الفصل أخص على الإطلاق من الجنس ، ولم يقع خارجا عنه ألبتة أو بالحقيقة ، فإن قول كل واحد منهما عند التحصيل هو على النوع . وهذه الأشياء تحصل لك في الفلسفة الأولى .

٢٠ والجنس تكون نسبته إلى الفصل كنسبة عارض عام ؛ وأما العارض العام فإنه قد يكون بالقياس إلى الجنس خاصة ، وبالقياس إلى النوع عرضا عاما ، مثل الانتقال بالإرادة فإنه خاصة من خواص الحيوان ، وعارض عام للإنسان ؛

(١) بجنس : بجنس ع (٦) فإن : وإن ع (١١) في : ساقطة من م (١٤) إينته ككثير . إنية كثير ن || العلل : المعلوم ع || كالصورة : وكالضرورة م (١٦) التحصيل : + إينته ، ي (١٨) عارض : عرض ع || العارض : العرض ع || العام : ساقطة من ه .

- وربما كان خاصةً بجنس أعلى ، مثل البياض فإنه من خواص الجسم المركب ،  
وعارض عام للإنسان ، وربما كان من خواص أعلى الأجناس كلها ؛ وربما  
لم يكن العارض العام خاصةً لشيء من الأجناس ، إذا كان قد يعرض لغير تلك  
المقولة ، مثل امتناع قبول الأشد والأضعف ، فإنه من لوازم الجوهر على سبيل  
العموم له ولغيره ، وليس خاصةً بجنس من أجناسه ، إذ ستعلم أن ذلك قد يقع  
في غير أعلى أجناسه . والحيوان نسبتته إلى هذا الحيوان - من حيث هو حيوان  
ألحق به الإشارة ولم يعتبر فيه النطق - نسبة النوع إلى الأشخاص ، فإنه مقول  
عليه قول النوع الذي هو نوع بالقياس إلى الأشخاص فقط على الأشخاص ،  
لا نسبة الجنس ، بل إنما هو جنس بالقياس إلى أشخاص الحيوان من حيث  
صارت ناطقة ، وكذلك الناطق بالقياس إلى هذا الناطق غير مأخوذ معه الحيوانية ،  
فإنه كنوع له بالمعنى المذكور لا كفصل ، بل هو فصل لأشخاص الحيوان من  
حيث هي حيوان . والضحاك أيضا فإنه كالنوع لهذا الضحاك من غير أن يعتبر  
إنسانا ، وإنما هو خاصة للإنسان ولأشخاص الناس ؛ وكذلك الأبيض أيضا  
لهذا الأبيض ، من حيث هو أبيض مشار إليه ، فإنه كالنوع له .
- ٥ والعرض العام إنما هو عرضٌ عام للشيء الذي هو موضوعٌ لكونه هذا الأبيض ،  
١٠ لا لهذا الأبيض ، من حيث هو هذا الأبيض .

- واعلم أن هذه الخمسة قد يتركب بعضها مع بعض تركبا بعد تركب ، فالجنس  
يتركب مع الفصل ، فإن المدرك جنس فصل الإنسان الذي هو الناطق مثلا ،  
أو ذو النفس فإنه جنس للناطق ، فهو جنس الفصل ، وقد عرض له أن كان  
فصل الجنس ، لأنَّ ذا النفس فصلٌ بعض الأجناس المتوسطة التي للإنسان .  
٢٠ وقد يتركب الجنس مع العرض ، مثل أن الملون جنسٌ عرض الإنسان الذي هو  
الأسود والأبيض ، لكن هذا التركيب يخالف الأول ؛ فإنه ليس يجب أن

(٢) كلها وربما : كلها وإنما س (٣) إذا : إذن (٤) الجوهر : الإنسان ع ،  
ي (١٠) صارت : هو صارت عا (١٣) ولأشخاص : وأشخاص عا (١٥) والعرض :  
لا كالعرض عا (١٧) تركبا : تركيبا عا ، ي || تركيب : تركيب ع ، عا ، ي (١٨) جنس  
فصل : بجنس لفصل عا ، ي || فصل : لفصل ع (١٩) جنس : بجنس ه || لناطق :  
الناطق ن (٢١) عرض : ساقطة من ن ؛ وعرض ي || الإنسان : للإنسان عا ، ه ، ي .

يكون جنس الفصل المقوم جنسا مقوما للنوع ، و جنس العرض يجب أن يكون عرضا لاحقا لذلك النوع . نعم قد يكون جنس الفصل فصلا مقوما لجنس النوع ، وكذلك قد يكون جنس العرض عرضا لاحقا لجنس النوع .

وأما تركيب الجنس مع الخاصة فنل أن المتعجب بالفعل جنس للضحك بالفعل الذي هو خاصة ، والصياح جنس للصاهل الذي هو خاصة .

والفصل أيضا قد يتركب مع الجنس ، كالحساس فإنه فصل جنس الإنسان ؛ ويتركب مع الخاصة ، مثل النسبة إلى قائمتين من قولنا : مساوى الزوايا الثلاث لقائمتين ، فإنه فصل خاصة المثلث ؛ وقد يتركب مع العرض ، كالمفروق للبصر فإنه فصل عرض القطن .

والخاصة قد تتركب مع الجنس ، فإن المشى خاصة جنس الإنسان ؛ وقد تتركب مع الفصل ، فلا تفارق في كثير من المواضع خاصة النوع ، وربما كان أهم من خاصة النوع ، وذلك إذا كان الفصل أهم ، مثل المتقسم بمتساويين الذي هو فصل الزوج ، فإن ذا النصف خاصة لهذا الفصل .

وقد تتركب مع العرض العام ، فإن المبصر خاصة الملون ، والملون عرض عام للإنسان . والعرض قد يتركب مع الجنس فلا يفارق عرض النوع ، لأنه يكون عرضا للنوع ، لكن من أعراض النوع ما هو خاصة للجنس ، وليس عرضا عاما للجنس بل خاصة ، ومنه ما هو عرض عام لها ، وكذلك عرض الفصل وعرض الخاصة .

تم كتاب إيساغوجي . والحمد لمولى النعم

ومرادف الآلاء والقسم

(١) و جنس العرض يجب أن يكون : ويجب أن يكون جنس العرض ح ، ي  
 (٢) لاحقا : ساقطة من ع ؛ لا جنسا س (٤) أن : ساقطة من ي || جنس : بكنس ع ، ه  
 (٧) و يتركب : وقد يتركب ه (٨) وقد يتركب : و يتركب عا ، ن (١٣) فإن ذا :  
 وإن عا (١٦) هو خاصة للجنس و : ساقطة من ه (١٩ - ٢٠) والحمد ... والقسم  
 ساقطة من ن ؛ تم ... والقسم : تمت المقالة الثانية من الفن الأول بحمد الله ومنه ؛ الفن الثاني ه ؛  
 آخر الفن الأول من الجلة الأولى من علم المنطق عا



## (١) فهرس الأعلام<sup>(١)</sup>

المراجع	الاسم
ص ٣ س ١٦ ، ويسميه ابن سينا أيضا: صاحب المنطق ٢/١١ ، والمعلم الأول ٢/٥٩ ، والمؤتم به ٤/١١ .	أرسطوطاليس ...
٥/١١ - كتاب أقليدس المشهور ، ويسمى أيضا الأصول والأركان، ترجم إلى العربية في القرن الثالث، وعلى أيدي مترجمين مختلفين أهمهم الحجاج بن يوسف ابن مطر ، وحنين بن اسحاق بتصحيح ثابت بن قرة . [ القفطى ٦٢ ] .	الأسطقسات ...
١٢/٣ مدينة في فارس، خرج إليها ابن سينا متنكرا من همدان ومعه أخوه والجوزجاني وغللمان في زى الصوفية سنة ٤١٥ قاصدا صاحبها علاء الدولة بن كاكويه ، وأتى فيها كتاب الشفاء سنة ٤١٧ هـ [ياقوت ٢١٢/١ البكرى ١٦٣/١ ، القفطى ٤١٩-٤٢١ ] .	أصْبَهَان ...

(١) نعرض هنا أسماء الأعلام التي وردت في مقدمة الجوزجاني أو في المدخل ومقدمته ، سواء  
أكانت أسماء أشخاص أم كتب وأماكن ، مبينين موطنها في النص ، وموضحين ما يحتاج منها إلى توضيح .  
وهي جد قليلة ، لأن ابن سينا ضنين بذكر أسماء من يحكى آراءهم أو يناقشهم ، وكثيرا ما يكتب في هذا  
بالتلويح دون التصريح ، فيقول : بعض المتشككين ( ص ٦٠ ) ، ذهب قوم ( ص ٨٤ ) ، قال  
بعض الفضلاء ( ص ٩٦ ) . وقل أن يشير إلى كتاب أو يصرح باسمه .

المراجع	الاسم
٥/١١ - الفيلسوف الرياضى المشهور ، القرن الثالث قبل الميلاد ، ترجم العرب خاصة كتابه المعروف بالأسطقسات أى الأصول أو الأركان. [الفقطى ٦٢]	أقليدس ... ..
١٦/١ - مدينة مشهورة بين طبرستان وخراسان ، حكما نخر الدولة بن بويه ، ثم من بعده ابنه مجدالدولة وأمه ، وفيها قابل أبو عبيد الجوزجاني ابن سينا سنة ٤٠٢-٤٠٣هـ [المدخل ١٦/١ - ياقوت ٤٨/٢]	جُرْجَان ... ..
١٧/٩٥ - جزء من أجزاء منطق الشفاء .	البرهان ... ..
٥/١ - صاحب ديباجة الشفاء . اتصل بابن سينا سنة ٤٠٢-٤٠٣هـ ، وظل ملازما له حتى توفي الشيخ سنة ٥٢٨هـ وإذا لم يكن من أنجب تلاميذه فإنه كان من أوفاهم [البيهقى ١٠١/١٠٠ - انظر أيضا مقدمة الشفاء ص ٥] .	الجوزجاني ... ..
١٢/١٠٠ - ٤/١٠٣ - ١١/١٠٦ انظر : صاحب إيساغوجى .	الرجل ... ..
٨/٢ - كورة معروفة تنسب إلى الجبل وليست منه ، وهي أقرب إلى خراسان [البكرى ٦٩٠/٢] ، كثيرة الفواكه والخيرات ، ومحط الحاج على طريق السابله [ياقوت ٨٩٢/٢] انتقل إليها ابن سينا حول سنة ٤٠٤هـ ، واتصل بخدمة السيدة وابنها مجد الدولة ، واشتغل بمداواته [الفقطى ٤١٩] . وهي طهران العاصمة الحالية لإيران .	الرُّى ... ..

المراجع	الاسم
<p>٩/٢ - كان نخر الدولة بن بويه يملك جرجان والرى وهمذان فلما توفي ٣٨٧، تولى مجد الدولة جرجان والرى، وشمس الدولة همذان ولم يكن قد بلغ الرابعة من العمر، وكان المرجع إلى والدته في تدير الملك [ ابن الاثير ١٨٧/٧]. اتصل به ابن سينا وعالجه من قولنج وشفاه، وأصبح من ندمائه ، وقلده بعد ذلك الوزارة سنة ٤٠٥ إلى أن شغب عليه الجنند وحبسوه . ولما عادت علة القولنج على شمس الدولة، أرسل يطلبه، ثم قلده الوزارة تانيا وبقى في خدمته حتى توفي سنة ٤١٢ هـ .</p>	شمس الدولة ... ..
<p>١٢/٨٠ هو فريريوس الصوري المشهور [٢٣٣-٣٠٥م] لا يصرح ابن سينا باسمه، وإنما يسميه صاحب إيساغوجي ١٢/٨٠ - الرجل ١٢/١٠٠ - ٤/١٠٣ - ١١/١٠٦ - أول من قدم معرفة هذه الخمسة على المنطق ٥/٨٦ - من قصد تقديم هذا الحجاب ٩/٧٧ - مصنف المدخل ١٠/٩١</p>	صاحب إيساغوجي ...
<p>٣/١١ - انظر أرسطوطاليس .</p>	صاحب المنطق ...
<p>٧/٣ - قلعة مشهورة من نواحي همذان ، ويقال لها براهان [ياقوت ٨٧٠/٣] . رسمتها بعض المخطوطات فردوجان ، وبعضها الآخر فروزجان ، وفي الفارسية فروزكان هي الصفات أو الخصائص لا القلعة [قاموس استينجاس Steingass] . الأرجح أن ابن سينا حبس بها</p>	فَرْدَجَان ... ..

المراجع	الاسم
سنة ٤١٤ هجرية ، وذلك عند ثورة تاج الملك مقدم عسكر همذان على صاحبها ساء الدولة بن شمس الدولة ، واستنجد هذا بعلاء الدولة صاحب أصبهان ، نجف إليه وأحمد الفتنة . وكان تاج الملك قد اتهم ابن سينا بمكاتبه علاء الدولة سرا [ابن الأثير ٧/٢١٣ - القفطى ٤٢٠ ، ٤٢١] .	
١٣/١٠ - كتاب - انظر مقدمة الشفاء ص ١٩	الفلسفة المشرقية ...
١٧/١٠٠ - أول كتاب في المجموعة المنطقية بعد إيساغوجي ، سماه العرب المقولات .	فاطيفورياس ...
٨/١٠ - كتاب - انظر مقدمة الشفاء ص ٢١	اللواحق ..
٦/١١ - كتاب الفلك المشهور ، من تأليف بطليموس في القرن الثاني بعد الميلاد . نقله العرب أكثر من مرة في القرن الثالث الهجري ، والأرجح أن ترجمته مأخوذة عن السريانية لا اليونانية ، ويشتمل على ثلاث عشرة مقالة تتناول جميع فروع علم الفلك القديم [ناليونوتاريخ علم الفلك ٢١٦ - ٢٢٩] .	المجسطى ...
للكندي كتاب يعرف بالمدخل إلى الأرثماطيق لعله ترجمه [القفطى ٣٦٩] وترجمه ثابت بن قرة [القفطى ١١٥]	المدخل في الحساب
١٤/١٠ - انظر أرسطوطاليس .	المشاعون ...
٢/٥٩ - انظر أرسطوطاليس .	المعلم الأول ...

المراجع	الاسم
١٠/٩١ - انظر صاحب إيساغوجي .	مصنف المدخل ...
٤/١١ - انظر أرسطوطاليس .	المؤتم به ... ..
٨/٢ - بالذال المعجمة مدينة وإقليم في فارس . حكمها شمس الدولة بعد موت نجر الدولة ٥٣٨٧ . وفيها اتصل ابن سينا بشمس الدولة وتقلد الوزارة مرتين [ ياقوت ٨٢١/٤ ] .	همذان ... ..

( ب ) فهرس النصوص<sup>(١)</sup>

إيساغوجي لفرغوريوس ترجمة أبي عثمان الدمشقي	المدخل لابن سينا	الصفحة والسطر
المحمول على كثيرين مختلفين بالتنوع من طريق ما هو .	المقول على كثيرين مختلفين بالتنوع في جواب ما هو .	١٩ - ١٨/٤٧
فأما النوع فقد يقال على صورة كل واحد .	النوع... كان مستعملا.. على معنى صورة كل شيء .	١٠/٥٤
وقد يقال نوع أيضا للرتب تحت الجنس .	ويحدونه بأنه المرتب تحت الجنس .	١٦/٥٤
النوع هو المحمول على كثيرين مختلفين بالعدد .	مقولا على كثيرين مختلفين بالعدد في جواب .	٥/٥٥
الذي جنسه يحمل عليه من طريق ما هو .	إنه الذي يقال عليه الجنس من طريق ما هو .	١٥/٦٠

(١) سبق أن أشرنا (مقدمة الشفاء، ص ٥١) إلى أن ابن سينا في "مدخله" حاكى إيساغوجي والتزم ترتيبه، بل وبعض تعديراته بنصها. ومن المفيد أن نشير هنا إلى أمثلة لهذه المحاكاة، موردين بعض جعل المدخل وما يقابلها في "إيساغوجي"، وذلك أخذا عن الترجمة العربية لأبي عثمان الدمشقي، وهي نسخة مأخوذة عن مخطوط "الأورجانون" بكتبة باريس الأهلية، وقد نشرها الدكتور أحمد فؤاد الأهواني، دار إحياء الكتب العربية، ١٩٥٢، ١١٦، صفحة .

الصفحة والسطر	المدخل لابن سينا	إيساغوجي لفرغريوس ترجمة أبي عثمان الدمشقي
١٦/٦٢	فإن الجوهر جنس لا جنس	إن الجوهر هو أيضا جنس ،
١٨٠١٧	فوقه ، وتحتة الجسم ، وتحت الجسم الجسم ذو النفس . وتحت الجسم ذى النفس الحيوان ، وتحت الحيوان الحيوان الناطق ، وتحت الحيوان الناطق الإنسان ، وتحت الإنسان زيد وعمرو .	وتحتة الجسم ، وتحت الجسم الجسم المتنفس ؛ وتحت الجسم المتنفس الحى ، وتحت الحى الحى الناطق . وتحت هذا الإنسان ، وتحت الإنسان سقراط وفلاطن .
١٦/٧٢	حتى كان من الفصل ما هو عام ، ومنه ما هو خاص ، ومنه ما هو خاص الخاص .	فأما الفصل فيقال عاما وخاصا وخاص الخاص .
١٢٠١١/٧٤	وأما الفصل الذى يقال له خاص الخاص ، فإنه الفصل المقوم للنوع ، وهو الذى إذا اقترن بطبيعة الجنس قزمه نوعا .	ويقال فى شىء إنه يخالف غيره بفصل خاص الخاص متى كان يخالفه بفصل محدث للنوع .
١٥/٧٥	إن من الفصول ما يحدث غيرية ومنها ما يحدث آخرية .	إن من الفصول ما يحدث غيرا ومنها ما يحدث آخر .
١١/٧٦	وأیضا إنه الذى يفضل به النوع على الجنس .	إن الفصل هو الذى به يفضل النوع على الجنس .

الصفحة والسطر	المدخل لابن سينا	إيساغوجي لفرغوريوس ترجمة أبي عثمان الدمشقي
١٣٤١٢/٧٦	إنه المقول على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب أى شيء هو.	الفصل هو المحمول على كثيرين مختلفين بالنوع من طريق أى شيء هو .
١٢/٧٦	إنه الذى به تختلف أشياء لا تختلف فى الجنس .	الفصل هو ما به تختلف أشياء ليست تختلف فى الجنس .
٤١٧٤١٦/٨٤ ٢٠٤١٩٤١٨	الخواص مقسومة إلى أقسام أربعة : خاصة للنوع ولغيره ... ... ..	وقد يقسمون الخاصة على أربع جهات وذلك أن منها ما يعرض لنوع ما وحده ...
٦/٨٦	العرض هو الذى يكون ويفسد من غير فساد الموضوع أى حامله .	والعرض هو ما يكون ويبطل من غير فساد الموضوع له .
١٤/٨٦	من العرض العام ما هو منازق ومنه ما هو غير منازق .	وذلك أن منه مفارقا ومنه غير منازق .
٧/٨٦	هو الذى يمكن أن يوجد لشيء واحد بعينه وأن لا يوجد	العرض هو الذى يمكن فيه أن يوجد لشيء واحد بعينه وآلا يوجد .
٨/٨٦	أنه الذى ليس بجنس ولا فصل ولا خاصة ولا نوع وهو أبدا قائم فى موضوع .	هو الذى ليس بجنس ولا فصل ولا نوع ولا خاصة وهو أبدا قائم فى موضوع .



الصفحة والسطر	المدخل لابن سينا	إنساغوجي لفر فر يوس ترجمة أبي عثمان الدمشقي
٩/٩١	المشاركة التي تعم الخمسة هي أنها كاية أى مقولة على كثيرين.	فالعام لها كلها هو أنها تحمل على كثيرين .
٤/٩٢	وقد مثلوا لذلك الناطق فإنه يحوى أنواعا .	وذلك أن الفصل يحوى أنواعا .
١١/٩٢	أن الجنس والفصل يشتركان فى أن كل ما يحمل عليهما من طريق ما هو ، فإنه يحمل على ما تحتهما من الأنواع .	وأىضا فكل ما يحمل على الجنس من طريق ما هو جنس فإنه يحمل على ما تحته فى الأنواع .
١٧/٩٢	أن رفعهما على رفع ما تحتهما من الأنواع .	ويعم الجنس والفصل أنهما أىضا إذا ارتنعا ارتفع ما تحتهما .
٢٠١/٩٣	الجنس يحمل على أكثر ما يحمل عليه الفصل والنوع والخاصة والعرض	الجنس أنه يحمل على أكثر مما يحمل عليه الفصل والنوع والخاصة والعرض .
١٣٠١٢/٩٣	أن الجنس يحوى الفصل بالقوة .	فإن الجنس يحوى الفصل بالقوة .
١٧/٩٣	أن الجنس أقدم من الفصل .	فإن الأجناس أقدم من الفصول
١٩/٩٣	ولذلك لا ترتفع طبيعة الجنس برفع طبيعة الفصل .	وأما الفصول فليست ترفع الجنس .

ترجمة أبي عثمان الدمشقي إيساغوجي لفرغوريوس	المدخل لابن سينا	الصفحة والسطر
الجنس يحمل من طريق ما الشيء والفصل يحمل من طريق أى شيء هو .	الفصل يحمل من طريق أى شيء هو ، والجنس يحمل من طريق ما هو .	٥٤٤/٩٤
فإن الجنس فى كل واحد من الأنواع واحد فأما الفصول فأكثر من واحد .	أن الجنس لا يكون للأنواع إلا واحداً، والفصل قد يكون أكثر من واحد .	٢٠٤١٩/٩٦
الجنس يشبه المادة ، والفصل يشبه الحلقة .	الجنس كالمادة ، والفصل كالصورة .	١٥/٩٧
الأجناس تحمل على الأنواع على طريق التواطؤ .	الجنس يحمل على النوع بالتواطؤ حملاً كلياً .	١٨/٩٨
الأجناس تفضل على الأنواع التي دونها باحتوائها عليها ...	كل واحد من الجنس والنوع يفضل على الآخر بوجه لا يفضل به الآخر عليه .	٨/٩٩
لا النوع يكون جنس أجناس ولا الجنس نوع أنواع	ليس فى النوع جنس أجناس ولا فى الجنس نوع أنواع .	١٤/٩٩
الجنس يحمل على الأنواع بالسوية وكذلك الخاصة .	طبيعة الجنس تحمل على ماتحتة بالسوية ... وكذلك الخاصة .	٣٤٢٤١/١٠٠

إيساغوجي لفرغوريوس ترجمة أبي عثمان الدمشقي	المدخل لابن سينا	الصفحة والسطر
و يخص الفصل أنه يحمل من طريق أى شيء؛ ويخص النوع أنه يحمل على طريق ما الشيء .	وأما المباشرة فإن حمل النوع من طريق ما هو، وحمل الفصل من طريق أى شيء هو .	١٣/١٠٣
الفصل أقدم من نوعه .	الفصل أقدم من النوع .	١/١٠٤
فإن الفصول تأتلف مع فصل آخر، فإن الناطق والمأث قد ائتلفا لقوام الإنسان، فأما النوع فلا يتلف مع نوع حتى يحدث عنهما نوع آخر .	أن فصلين يأتلفان فيقومان نوعاً، والنوعان لا يأتلفان فيقوم منهما نوع .	١٠٤/١٠٤
ويعم الفصل والخاصة أن الأشياء التي تشترك فيهما تشترك بالسوية .	وأما الفصل والخاصة فيشتركان في أنهما يحملان على ما تحتهما بالسوية .	١٥/١٠٥
ويعمهما أيضا أنهما يوجدان للشيء دائما وجميعه .	ويشتركان في أنهما للكل ودائما .	١٨/١٠٥
الفصل يحوى ولا يحوى .	الفصل يحوى دائما ما هو له فصل ، ولا يحوى ألبته .	٦/١٠٦
والفصل فلا يقبل الزيادة والنقصان ، والأعراض تقبل الزيادة والنقصان .	لا شيء من الفصول يقبل الزيادة والنقصان ... وكون الشيء عرضا لا يمنع ذلك .	٢٤١/١٠٧

الصفحة والسطر	المدخل لابن سينا	إيساغوجي لفرغوريوس ترجمة أبي عثمان الدمشقي
١١٦١٠/١٠٧	الشيء الذي هو نوع لشيء يصير جنسا لشيء آخر، وأما الخاصة فلا تكون خاصة لشيء آخر.	النوع يمكن أن يكون جنسا لآخرين، والخاصة فليس يمكن أن تكون خاصة لآخرين.
٤/١٠٨	النوع متقدم في الوجود، والخاصة متأخرة.	النوع يتقدم وجوده وجود الخاصة، والخاصة يتبع وجودها وجود النوع.
٧٦٦/١٠٨	النوع موجود بالفعل دائما، وأما الخاصة فتوجد في بعض الأوقات.	النوع يوجد للموضوع دائما بالفعل والخاصة إنما توجد في بعض الأوقات.

## فهرس المصطلحات<sup>(١)</sup>

(١)

posterioritas	التأخر ٨٠٧٠
secundum prius et posterius	معلق بالتقدم والتأخر ١٠١، ١٣٠
secundum prius et posterius	التأخير - بحسب التقديم والتأخير ١٦٠٧٢
aliud	آخر - آخريه ١٦٠٧٥، ١٧٠
complexum	مؤلف ( لفظ أو معنى ) ٢٧، ١٥٠
compositum	» ١٦٠٢١، ٤٨، ١٣٠
componitur	» ١٧٠٢١، ٤٨، ١٥٠
compositum	تأليف ١٧، ١٥٠، ٢١، ١٣٠، ١٤٠، ١٨٠

(١) لم ثبت هنا إلا المصطلحات المنطقية التي وردت في كتاب " المدخل " من " الشفاء " .  
ورتبنا ها ترتيبا أبجديا ، و بينا أمام كل مصطلح أرقام الصفحات والسطور التي ورد فيها . وذكرنا  
مقابلها اللاتينية ، أخذا عن ترجمة العصور الوسطى ، معتمدين على النص الذي تقوم الآتية دلفرنى  
بتحقيقه ونشره - فيما عدا المصطلحات الواردة بين ص ٣١ من ١٧ و ص ٤١ من ٩٠ ؛ فإننا عرلنا  
فيها على النسخة المطبوعة في البندقية سنة ١٥٠٨ ميلادية .

ولسنا بصدد مناقشة المقابلات اللاتينية في نشأتها وتطورها ومدى صدقها في أداء اللفظ العربي ،  
فإن ذلك يقتضى دراسة أخرى ليس هذا محلها .

وقد يمتنع بعض ما ذكرنا من المصطلحات في هذا الفهرس مع ماورد في فهرس الآتية جواشون :  
A.M. Goichon. *Lexique de la langue philosophique d'Ibn*  
- *Sīnā*, Paris, 1938,

إلا أنا نظرت للوضع من زاوية تختلف عن الزاوية التي اتجهت إليها .

هذا ، وقد وضعنا نجمة صغيرة \* على يسار الرقم ، عندما لا يوجد مقابل لاتيني للكلمة .

constructio	تأليف ( البيت ) ٣٤ ٢٢ انظر أيضا : بسيط ، مركب ، مفرد
instrumentum	آلة ١٦٤ ٣٤ ٤٤ ٨١ ١٩٤
centrum	» ٨٢ ، ٤ ( القلب والدماغ آلتان للقوة النطقية )
quale quid	إنية ٣٩ ، ٨ — ١٠ ، ١٣ ، ٤٤ ، ٨٤ — ١٠ ، ١٦ ، ٤٥ ، ١١ ، ١٠٦ ، ١٣
quale esse	إنية ٣٨ ، ١٣ ، ١٥ ، ٤٦ ، ٨٤ ، ١١٠ ، ١٤٤
quid	» ٤٤ ، ١٧
esse speciale	إنية شخصية ٢٩ ، ١٢
quale quid substantiale commune	الإنية الذاتية المشتركة ٣٨ ، ١١
principaliter	أولا ٤٣ ، ٥
principalis	» ٤٣ ، ٦
principaliter	الأول ( على القصد — ) ١٠٢ ، ١٨٤ أولى : انظر : نظرة ، فلسفة

( ب )

inchoatio	البدية ١٦ ، ١٧
sylogismus demonstrativus	البرهان ٤٨ ، ٣
ratio	» ١٠٠ ، ٦
probatio speculativa	البرهان النظري ١٤ ، ١٥
simplex	بسيط ٢١ ، ١٥
simplicia	بساط ٢١ ، ١٦ ، ٢٢ ، ٢٤

frustrum	باطل ٧٦٦١٦
falsum	» ١٨٦١٨
falsitas	بطلان ١٧٦٩
destructio	» ٨٦٨١
differentia, differentiae	مباينة — مبيانات
	٠١٦٩٤ ؛ ١٧٦١٣ ؛ ٩٣ ؛ ٧٦٤٤ ؛ ٩١ ؛ ٣٦٧٨ ؛ ١٨٦٤٦
	٦١٣٦٩٨ ؛ ١٥٦٩٧ ؛ *٣١٦١٩ ؛ ٩٦ ؛ ١٦٩٥ ؛ ٧ — ٤
	٠١٠١ ؛ ١٨٦١٣ ؛ ١٠٠ ؛ ١٤٦٨ ؛ ٦٦ ؛ *٤٦١٦٩٩ ؛ ١٩
	٦٩٦٧٦٦ ؛ ١٠٣ ؛ ١٥٦٤٦٣ ؛ ١٠٣ ؛ ١٧٦١٣ ؛ ١٣٦٧٦٤
	٦١٦١٠٦ ؛ ١٩٦١٠٥ ؛ ١١٦٩٦١٠ ؛ ١٠٤ ؛ ١٨٦١٦٦١٣
	٦١٣٦١٠٦٦٤٦ ؛ ١٠٨ ؛ ١٦٦١٣ ؛ ١١٦*١٠٦١٠٧ ؛ *٦
	١٣٦١١٦٧٦٥٦٣ ؛ ١٠٩ ؛ ١٦٦١٥
distinctio	مباينة ١٥٦٩٥
discrepantia	مباينة
	٤٦١٦١٠٧ ؛ ٣١٦١٧٦١٠٦ ؛ ٣٦١٠٥ ؛ ١١٦١٦١٠٤

(ت)

consequentia	توابع ٦٦٧٥
--------------	------------

(ج)

particulare	جزئي ١٨٦١٥٦٧٦٢٧ ؛ ١٠٦٢٤
singulare	» ١١٦٩٨ ؛ ٨٦٧٥
particularia	جزئيات
	٣١٦٧١ ؛ *١٦٥٥ ؛ ١٩٦٣١ ؛ ١٠٦٢٨ ؛ ١١٦٢٢

singularia	جزئيات ٣١، ١٨، ٥٧، ٦٤، ٨٢، ١٤، ١٥
particularitas	الجزئية ١٥، ٦
individualitas	» ٥٧، ١٧

جامع : انظر : اسم ، معنى ، مشاركة

genus جنس

- ٣٨، ٨، ٩، ١٦ - ١٨، ٣٩، ٢، ٥، ١٨، ٤٦، ٧  
١٠ - ١٢، ٤٧، ٢، ٣، ٥ - ٨، ١٠، ١٢، ١٤ - ١٦  
١٨، ٤٨، ١٥، ١٧، ١٩، ٤٩، ١٠، ١١، ١٣، ١٤  
١٨، ٢٠، ٥، ٥، ٧، ١١ - ١٨، ٥١، ١، ٢\*  
٥، ٦، ٨ - ١١، ١٣، ١٨، ٢، ٥٢، ٣، ٥٣، ٩، ١١، ١٢\*، ١٣\*  
١٤، ٢٠، ٤، ١، ١١، ١٣، ١٥، ٣، ٥٥ - ٧، ١٢، ١٥  
٥٦، ١٠، ١١، ١٣، ١٦، ٥٨، ٣، ٥، ١٤، ٥٩، ١٠، ١١  
١٩، ٦٢، ٢، ٦ - ١٦، ٦٣، ١، ٣ - ١١، ١٣، ١٧  
٦٤، ١٣، ١٥، ١٦، ٦٥، ٧، ٩، ٦٧، ٤، ١٧، ١٨  
٦٨، ٣، ٥، ٧، ٨، ٦٩، ١، ٢، ٧٠، ١، ٧٢، ١١، ٧٤  
١٣، ١٤، ١٦، ٧٥، ١١، ٧٦، ٩، ١١، ١٢، ١٧، ١٩، ٢٠  
٧٧، ١، ٤، ٧، ٥، ٧، ٨، ٦، ٨، ١٠ - ١٢، ٧٩، ١، ١٦  
١٧، ٨٠، ٧، ١١، ١٢، ٨١، ١٧، ٨٢، ١٧، ٨٥، ١٦  
٨٦، ٨، ١١، ٨٧، ١١، ٨٧، ١١، ١٢، ١٤، ١٧، ٩١، ١٤، ١٦  
١٨، ١٩، ٩٢، ١، ٩ - ١١، ١٣، ٢٠، ٩٣، ١، ٦، ٢، ١١  
١٢، ١٥، ١٧ - ١٩، ٩٤، ١، ٢، ١٠، ١٩، ٩٥، ٢، ٩٦ - ٩٩  
٩٦، ٥، ٦، ٧، ١٣، ١٧، ١٩، ٢١، ٢١، ٢٢، ٩٧، ١، ٨، ١٢  
١٥، ١٦، ١٨، ١٩، ٢١، ٩٨، ٢، ٣، ٥ - ٧، ١٢، ١٣  
١٤ - ١٦، ١٨، ١٩، ٩٩، ٢، ٤، ٦، ٨ - ١٠، ١٥، ١٦، ١٧



١٤٠١٣ - ١٠٠٨٠٧٠٤٣٣٠١٠١٤١٩٠٤٠١٠٠  
٠٦٠٥٠٢٠١٠٣٤١٩٠١٨٠١٦٠٧٠٤٣٠١٠٢٤١٧  
٠١٠٧٤١٣٠١٠٦٤١٠٠١٠٥٤١٢٠٤٠١٠٤٤١١٠٧  
٠١٠٩٤١٦٠١١٠١٠٠٨٤١٩٠١٧٠١٤٠١٣٠١٠  
٠١٠١١١٤١٩٠١٨٠١٥٠٦٠٥٠٢٠١٠١١٠٤٢١-١٩  
١٧-١٥٠١٠٠٦-٤٠١٠١١٢٠٢١-١٩٠٩٠٦٠٥٠٣

genus longinquum جنس بعيد ٧٠٤٩

genus propinquum جنس قريب ١٠٠٩٧٤١٩٠٤٨

genus proximum جنس » ١٢٠٧٠٤٩

genus supremum جنس عال ١٣٠١٠٠٦٣٤١١٠٦٢

genus generalissimum جنس عال ١٦٠٦٧

genus medium جنس متوسط ١٣٠٨٠٢٠٦٣٤٠١١٠٦٢

genus subalternum جنس » ١٧٠٨٣

genus infimum جنس سافل ٧٠٦٣٤١٢٠٦٢

genus subalternum جنس » ١٦٠٦٧

genus generis جنس الجنس

١٤٠٩٩٤٧٠٢٠٩٧٤١٤٠٩١٤٣٠٧٠٤١٦٠٤٨

genus generalissimum أعلى الأجناس ٢٠١١١

جنس الأجناس ١٩٠٤٥٤١٤٠٦٢٤١٠٠١٠٦٣٤٠٦٠٦٤  
٨٠٧

genus speciei جنس النوع ٣٠٢٠١١٢

genus differentiae جنس الفصل

٢٠١٠١١٢٤١٩٠١٨٠١١١٤١٤٠٩١

genus accidentis	جنس العرض ١١١ ، ٢١٠ ، ١١٢ ، ٣٠
genus substantiale	جنس ذاتي ٣٨ ، ٧٠
genus logicum	جنس منطقي ٦٦ ، ١٢ ، ١٦ ، ٦٧ ، ١٠ ، ١٤ ، ١٥ ، ٦٨ ، ١٢ ، ١٤
genus naturale	جنس طبيعي ٦٧ ، ٣٧ ، ٦٨ ، ٦٠ ، ٨ ، ١٠ ، ١١ ، ١٣ ، ١٦
genus abstracte (absolute)	الجنس المطلق ٦٧ ، ١٦
generalitas	جنس ٥٦ ، ٢ ، ٦٦ ، ١١ ، ٦٨ ، ٥٠
»	معنى الجنس ٦٦ ، ١١
»	الجنسية
	٤٧ ، ١١ ، ٥١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٦٦ ، ١٨ ، ٦٧ ، ٣ ، ٧ ، ٨ ، ٤٧
	٩ ، ٦٨ ، ٢ ، ١٥ ، ١٨ ، ٧١ ، ٦ ، ١٧ ، ٩٣ ، ١٣ ، ٩٥ ، ٧
substantia	جوهر ٢٢ ، ٤٤ ، ٢٩ ، ٢ ، ٦١ ، ١٠ ، ٦٣ ، ٧ ، ١٠ ، ١٦ ، ٦٤ ، ٢٢
	١٠ ، ٣٩ ، ١٦ — ١٩ ، ٧٥ ، ١٨ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٧٦ ، ١٠ ، ٨٥ ، ١٠
	١٤ ، ٨٦ ، ١ — ٣ ، ٨٧ ، ٩ ، ٩٣ ، ٨ ، ٩ ، ١٠٨ ، ١٥ ، ١٠
	٤ ، ١١١
substantia intelligibilis	الجوهر العقلي ١٣ ، ١٥

(ح)

ratio	حجة ١٨ ، ١٩ ، ٨ ، ٨
diffinitio	حد ٢٨ ، ٨ ، ١١ ، ٤٨ ، ٢ ، ١١ ، ١٣ ، ١٧ — ١٩ ، ٣٠ ، ١٨ — ٢٠ ، ٤٩ ، ٣ ، ٥٠ ، ٦ ، ٧ ، ٥١ ، ٨ ، ١٧ ، ١٨ ، ٥٣ ، ١٥ ، ١٦ ، ٤٩

٤٣٠٢٠٦٤٤٨٠٦٠٤١٠٠٥٩٤٣٠٢٠٥٤٤١٩٠١٨ ٤١٢٠٠١٠٠٨٦٤٢١٠٧٧٤١٦٠١٠٠٤٤٠٦٨٤١٨٠٦٧ ١٣٠١١٠٤١٧٠٩٦٤١٩٠٩١	
descriptio	حد ٥٠٨٦٤١٧٠٧٧٤٩٠٥٩
differentia	حد ١٧٠٦٧
descriptio	التحديد ١٠٤٨
diffinitio	التحديد
١٠٧٧٤١٥٠٥٥٤١٤٠٠١٣٠٩٠٣٠٥٣٤١١٠٥١	
in diffiniendo	في التحديد ٣٠٤٨
verbum	حرف ١٠٢٦
praedicatio, praedicatur	حمل
٠٧٧٤١٦٠٦٠٤١٧٠٤٩٤١٨٠٤٥٤٥٠٢٨٤٦٠١٥ ١٠٠٢٠١٠٦٤١٨٠١٧٠٨٢٤١٠	
p. nomine et diffinitione	حملا بالاسم والحد ١٥٠١٠٠
univoce	بالتواطؤ ١٨٠١٤٠١٠٠٤٥٠٩٩
univoce	على التواطؤ ٣٠٩٩٤١٨٠٩٨
univoce	حمل مواطاة ١٨٠٩١٤١٠٠٩٠٥٠٢٨
vere et univoce	بالحقيقة والمواطاة ٦٠٢٨
p. universaliter	حملا كليا ٤٠١٠١٤٥٠٣٠٩٩٤١٩٠١٨٠٩٨
p. absolute	حملا مطلقا ١١٠٨٢
denominative	حمل اشتقاق ١٢٠٨٢٤٦٠٢٨

praedicatum	محمول
١٣٠١٢٠٩١٠٩١٧٠٤٥٠٩٤٠٣٠٤٣٠٩١٠٠٢٢	
praedicatur	محمول ١٣٠٨٥٠٩١٥٠١٤٠٦٣٠٩٦٠٢٨
de quo praedicatur	٤٠٤٦ »
praedicatio	٨٠٢٨ »
praedicabile comitans	المحمول اللازم
praedicabilia	محمولات ١٧٠٨٥٠٩٧٠٦٤

(خ)

proprium	خاص
٦١٠٩٥٠٦٠٩١٨٠٥٦٠٤٠٤٦٠٢٠٣٨٠٩١٨٠٣٠	
١٠٠٨٠٩٢٠٧٤٠٢٠٠١١٠٧٣٠١٦٠٧٢٠٩١٧٠٦٠	
١٩٠٨٥٠٩١٣٠٨٤٠٩١٠٠١٦٠٨٣	
singularis	خاص ١٨٠١٢٠٦٥
magis propria	خاص انماص
١٠٠٨١٠٩٥٠٧٦٠٩١٢٠٧٥٠٩١٢٠٧٤٠٩١٠٧٣	

proprium	خاصة
١٠٠٨٤٠٩١٤٠١٣٠٨٣٠٩١٠٠٦٥٠٩٢٠٦١٠٩٥٠٤٦	
٩١٥٠٠١١٠٩١٠٩١٧٠١٤٠١٢٠٨٧٠٩٨٠٨٦٠٩١٦٠١٤	
٩١٩٠١٢٠٧٠٣٠٩١٠٠٩١٨٠١٧٠١٦٠٩٩٠٩٣٠٩٢٠٩٣	
٩١٠٥٠٩٧٠٩١٠٣٠٩٣٠٩١٠٢٠٩٩٠٠٨٠٦٠٣٠٩١٠١٠٩٢٠	
٩٠١٩٠٠١٨٠١٥٠٩١١٠٧٠٩١٠٧٠٩٣٠٩١٠٦٠٩١٩٠١٥	
٩٣٠٩١٠٩٠٩٢١٠٩١٩٠١٧٠٩١٣٠٩١١٠٩٠٩٧٠٩٦٠٩١٠٨	
٩١٦٠٥٠٩١١٢٠٩١٣٠٩١١١٠٩١٢٠٩١٠٩١١٠	

proprietas خاصة  
٦٠٤٥٤٣٥٩١٥١٤١٠٦٨٥٤٦  
١٧٦٧٦١٧٧٣١٦٦٢١٨٦٨٦٦١٦٦١  
١٦٦٩٦٢٨٤١٢٦٧٦٦٦٣٦٢٨٣١٦٦٨٢  
١٠٧٦٣٦٩٣٥٦٣٦٢٨٥٢٢٢٢١٦٢٠٦١٧  
٣٦١٦١١١١٩٦٣٦١١٠٥٦٤٦٢٦١٠٨١٩  
١٠٦١١٢١٧٦١٤٦١٣٦١٠٦٧٦٤٦١١٢

proprietas خاصة ٨٦٤٩١٣٦٢٠

proprietates خواص

٩٦٥٦٠٠٦٦٦١٦٩٣١٥٦٨٤٧٦٨٢١١٦٧٠  
٢٦١٦١١١١٢٠٦١١٠١٦٦١٠٥١٣٦١٠٢

proprietates extraneae خواص عرضية ١٠٦٧٠

proprium أخص الخواص ٥٦٨٤

proprium commune الخاصة العامة ١٦٦١٠٥١٨٦٩٩

proprium commune semper inhaerens الخاصة العامة الدائمة ١٨٦١٠٥

proprietas generis خاصة الجنس ١٠٦١١٢

proprietas speciei خاصة النوع ١٢٦١١٦١١٢

propria aptantia الخواص الاستعدادية ١٠٦١٠٠

propria substantiales الخواص الدائمة ١٠٦١٠٠  
خاصة : انظر مشاركة

impossibile خلف ١٦٦٤٠

( د )

significatio	دلالة
٢٤ ، ١٤ ، ١٧ ، ٢٥ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٦ ، ٢٠ ، ٢٦ ، ٣٩ ، ٢٤ ، ١٩ ، ١٧ ، ١٣ ، ٤٣ ، ١٩ ، ١٠ ، ٤٢ ، ١٨ ، ٤١ ، ٩ ، ٧ ، ١٥ ، ٩ ، ٧ ، ٤٨ ، ١٧ ، ١١ ، ٤٥ ، ٣ ، ١ ، ٤٤	
significare	دلالة
٤١ ، ١٣ ، ١٥ ، ٤٢ ، ١٢ ، ١٨ ، ٤٣ ، ٥ ، ٧ ، ٤٤ ، ١٢ ، ٣ ، ٤٨	
significatio vera	دلالة بالحقيقة ٩ ، ٤٣
significatio extrinseca	» خارجية ٩ ، ٤٣
significatio continentiae	» تضمن ٤٣ ، ٤٤ ، ١٤ ، ٤٩ ، ٤٠ ، ٤٤ ، ٤٩ ، ١٠
significatio comitantiae	» لزوم ٤٣ ، ١٤ ، ١٧
significatio principalis	» مطابقة ٤٩ ، ٣ ، ١٩
significatio parilitatis	» » ٤٣ ، ١٣ ، ٤٤ ، ١٠
significatio signi	» العلامة ٧ ، ٤٩
significatio essentialis	» بالذات ٤٤ ، ١٤ ، ٢٥ ، ٥
significatio substantialis aequalis	» ذاتية مساوية ٧٧ ، ٢

( ذ )

essentia	ذات
١٨ ، ١٢ ، ١٤ ، ٢٤ ، ٦ ، ٢٨ ، ١٥ ، ٣٠ ، ٧ ، ٨ ، ١٠ ، ١٢ ، ٣٣ ، ٣٣ ، ٢ ، ٣٩ ، ١ ، ٤٦ ، ٣ ، ٥٣ ، ١٠ ، ٦٦ ، ٣ ، ٦٩ ، ١٧ ، ٧٦ ، ١٧ ، ١٩ ، ٧٩ ، ٥ ، ٦ ، ٨٠ ، ١٥ ، ١٦ ، ٢٠ ، ٨١ ، ١٣ ، ٤ ، ٣ ، ٢ ، ١	

esse ذات ١٤٠١٣٠٣٠

substantia (essentia) ذات

١٩٠٢٠٣١٠٧٠٢٩٠١٤٠١٣٠٢٨٠٥٠٤٠٢٧

substantia ذات

١٦٠٧٦٠١٤٠١٣٠٩٠٨٠٥٠٤٨

ذاتی ١٨٠١٠٨٦٠٢٠٠٨٥٠٥٠٧٦٠١٠٠٢٤

substantiale ذاتی

٠٣٠٣٢٠١٦٠١٣٠٣١٠١٥٠١٤٠١١٠٦٠٥٠٣١

٠٣٧٠٢٠٠٣٦٠٣٠٣٥٠١٧٠١٥٠١٢٠١٠٠٨٠٧٠٤٠٣٣

١٢٠٤١٠١٠٠٩٠٦٠٤٤٠٣٩٠٣٠٢٠٣٨٠١٨٠٨٠٤٠٢٠١

٠٦٠٤٠٣٠١٠٤٠٤٥٠١٣٠٨٠٤٠٤٤٠٣٠٤٢٠١٦٠١٥٠١٣

٠١٦٠٧٥٠١٢٠٥٨٠٢١٠١١٠٥٥٠٢٠١٠٤٠٤٦٠٩٠٧

١١٠١٠٣٠١٨٠١٠٣٠١٨٠١٦٠٧٦

essentialitas الذاتية ٨٠٢١٠٧٠٦٠١٥

substantiale الذاتية

١٨٠٨٢٠٢٠٤٠٤٥٠٦٠٤٤٠١٤٠٣٧٠٧٠٣١

animus ذهن

١٨٠٦٦٠٣٠٢١٠١٠٠١٠١٨٠١٦٠١٥٠٨٠٦٠٥٠١٧

intellectus ذهن

٠٢٧٠١٨٠١١٠٢٦٠١٥٠١٤٠١٢٠١٢٠٢٣٠٩٠٢٢

٠٩٠٣٦٠١٦٠١٤٠١٢٠٦٠٥٠٣٠٣٥٠١٩٠٣٤٠١٣٠٤

٠١٧٠٤٩٠٩٠٤٨٠١٠٠٢٠٤٣٠٣٠١٠٣٧٠١٦٠١١

٤٠٧٥٠٤٠٦٧٠٩٠٥٥

mens	ذهن ٦٥ ، ١٧ ، ٤٦٦ ، ٤٦
cogitatum	ذهن ٢٢ ، ١٩
ratio	ذهن ٨٢ ، ٦

( ر )

sententia	رأى ١٢ ، ٩٦ ، ١٠
ratio	روية ٢٢ ، ١٨
cogitatio	» ٢٢ ، ١٩
cogitando	بالروية ٢٠ ، ١٨
intellectus interior	الروية الباطنة ٢٠ ، ١٤ مرادف : انظر : اسم
descriptio	رسم ١٨ ، ٥٤ ، ٢٥ ، ١٠ ، ١١ ، ٤٨ ، ٢ ، ٤٩ ، ٤٨ ، ٥٠ ، ١٢ ، ١٤ ، ١٣ ، ١٤ ، ٦١ ، ٧ ، ١٤ ، ٦٤ ، ٤٦ ، ٧٦ ، ٧ ، ٨ ، ١٠ ، ١٤ ، ٢١ ، ٧٧ ، ١٦ ، ٢١ ، ٧٨ ، ٢ - ٤ ، ٨٦ ، ١٠ ، ٧٨ ، ٢ ، ١٠ ، ٩١
descriptio per negationem	رسم سلبى ٨٧ ، ٤
accidentia	رواضع ٧٥ ، ٦
complexum	مركب (لفظ) ٢٧ ، ١٦
compositum	مركب ٢١ ، ١٤



(س)

nomen	اسم
٧٤٥٤٤٨٤١٧٤١٣٤٤٧٤١١٤٢٨٤٥٤١٨٤٧٤١٧	
٤٥٩٤١٤٤٥٧٤٩٤٥١٤١٣٤٩٤٥٠٤١٠٤١٤٤٩٤١٩	
٤٤ - ٢٤٦٨٤١٨٤١٧٤٦٤٦٧٤٤٤٣٤١٤٦٤٤١٧	
٤١٤٤٨٢٤٨٤٧٤٧٩٤٨٤٧٧٤١٠٤٧٢٤١٦٤١٠٤٦	
٩٤٧٤٩٥٤١٩٤٩١٤١٠٤٨٥٤٦٤٨٣٤١٥	
nomen equivocum	اسم بالاشتراك ٢٤٧١
communione nominis	باشتراك الاسم ٨٤٨٠
nomen commune	اسم جامع ٤٤١٨
nomen commune	اسم عام جامع ٦٤١٨
nomen multiplicatum	اسم مرادف ٦٤٤٨٤١٥٤٣٣

(ش)

individuum	شخص
٤١٧٤١٢٤٧٤٤ - ٢٤٧١٤١٢٤٩٤٧٤٧٠٤١٨٤٦١	
٤٣٤٢٤١٠٣٤١٩٤١٦٤١٥٤١٠٢٤٨٤٨٣٤٣٤٧٢	
١٣٤٨٤٧٤١١١٤٨٤٧٤١٠٥	
singulare	شخص
٤١٩٤٣٢٤١٤٤١١٤٨٤٧٤٣١٤١٢٤١٠٤٨٤٢٩	
٤١٤٦٢٤٤٤١٤٦١٤١٧٤٦٠٤١٤٤٣٦٤٢٤١٤٣٣	
٥٤٨٧٤٩٤٧٤٤١٤٤٧٢٤١٩٤١٦٤١٤٤٦٥	
singularia	الأشخاص
٤٦٣٤١٠٤٣٤٥٦٤٨٤٧٤٤٧٤٩٤٣٨٤١٧٤٣٢	
١١٤٩٤١١١٤٣٤٨٤٤١٠٤٦ - ٣٤٧٤٤١	

multi	أشخاص كثيرة ٤٧ - ٦٠
individualitas	شخصية ٧٠ - ١٤٠ ، ٢٠٠ ، ٧١ ، ١٨٠
	مشاركة — مشاركات ٩١ ، ٤٤ ، ٧٤
comitans, comitantes, comitantiae	
commun o	مشاركة ٩٦ - ١٧٠
convenientia	» ٩٩ - ١٧٠
communitas	مشاركة
	٢٦ - ١٧٠ ، ٩١ - ٩٠ ، ٩٢ - ٩٠ ، ٩٠ ، ١١٠ ، ١٣٠ - ١٧٠ ، ١٩ - ٩٨ ،
	١٨٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٤٠ ، ٣٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٧٠ ، ١٠٣ ، ١٠٣ ، ٩٤ ، ١١٠ ،
	١٠٦ - ٤٠ ، ١٠٩ ، ١٠٩ ، ١٠٩ ، ١٠٩ ، ١٠٩ ، ١٣٠
communitas generalis	مشاركة جامعة ٩٨ ، ٩٨
communitas generalis	مشاركة عامة ٩٨ ، ٨٠ ، ١٠١ - ١٥٠
communitas propria	مشاركة خاصة ١٠١ - ١٦٠
denominative	بالاشتقاق ٨٥ ، ١٨٠
	انظر أيضا : حمل
	مشكك : انظر : لفظ

( ص )

veritas	صحة ١٣ ، ٦٤ ، ٧٠ ، ١٤٠ ، ١٥٠ ، ٣٣ ، ١١٠
possibilitas	» ٣٦ ، ١٠٠ ، ١٢٠
veritas	صدق ١٧ ، ٨٠
credulitas	تصديق ١٧ ، ١٠٠ ، ١٤٠ ، ١٦٠ ، ١٨٠
fides	تصديق ١٨ ، ١٦٠ ، ١٩٠ ، ١٩٠ - ٢٠٠ ، ١٩٠ ، ٩٠ ، ٤٠ ، ٢٠٠ - ٩٠ ، ٦٠

ad modum credendi	على سبيل التصديق ٧٠ ١٨
ad credendum	إلى تصديق ٣٠ ٢١
fides necessariae veritatis	تصديق يقيني بالحقيقة ١٥٠ ١٨
fides verisimilitudinis	تصديق يقارب اليقين ١٦٠ ١٨
fides certissima	تصديق جزم ١٩٠ ١٨
ars	صناعة
	٤٠٠ ٢٩ ؛ ١٥٠ ٨٠ ٤٠ ١١ ؛ ١٢٠ ١٠ ؛ ١٢٠ ٩ ؛ ١١٠ ١
	٢٠٧٥ ؛ ١٢٠ ٦١ ؛ ١٤٠ ٤٧
artificium (quadriviale)	صناعة (الرياضيين) ٩٠ ١١
doctrina	صناعة
	٠٦٠٥٠ ٣٠ ٢٠ ؛ ١٩٠ ١٧ - ١٥٠ ١٣٠ ١٠٠ ٧٠ ٥٠ ١٩
	٤٧ - ٥٠ ٢٤ ؛ ١٦٠ ١٣٠ ١٢٠ ٢٣ ؛ ١٨٠ ١٤٠ ١٣٠ ١١٠ ٩٠ ٨
	١٤٠ ٩٧ ؛ ٧٠ ٦٦ ؛ ١٤٠ ٢٧ ؛ ٧٠ ٢٥
ars sapientialis	الصناعة الحكيمية ١٦٠ ١٠
auctores artis	أهل الصناعة ٧٠ ٣٨
doctrina logica	صناعة المنطق ١٠ ٢٣ ؛ ٩٠ ٢٠
secundum placitum	بحسب اصطلاح ... ٦٠ ٧٦ ؛ ١٨٠ ٤٣
vox	صوت ١٠ ٢٦
forma	صورة
	٤٠ ٥٣ ؛ ٩٠ ٤٠ ؛ ١٠ ٢٤ ؛ ١٦٠ ١٥٠ ٥٠ ١٧ ؛ ١٠ ١٣
	٤٨٢ ؛ ٨٠ ٧٠ ٦٠ ٦٩ ؛ ١٩٠ ٦٨ ؛ ٤٠ ٦٦ ؛ ١١٠ ٥٥ ؛ ١٠
	٤٠ ٥٠ ٩٩ ؛ ٣٠ ٢٠ ٩٨ ؛ ٢١٠ ١٨٠ ١٦٠ ١٥٠ ٩٧ ؛ ١٣
	١٤٠ ١١٠ ؛ ٨٠ ١٠ ٤ ؛ ١٠ ١٠ ١ ؛ ١٠ ٠ ١٠ ٠

modus	صورة ١٨ ١٧٠
intellectus	تصور
	١٤ ١٠٠ ١٧ ١٥٠ ١٠٠ ٩٠ ٥٠ ١٠٠ ١٥٠ ١٠٠ ١٤
	٠٥٥ ٠٥٠ ٣٥ ٠١٦ ٠١١ ٠٢٦ ٠٠٨ ٠١٩ ٠١١ ٠٣٠ ٠١٨
	١٧٠ ١٢٠ ٦٥ ٠٠٥
ad intelligendum	تصور ١٣ ٣٠
intelligere et credere	» ٢١ ١٢٠
intelligere	تصور
	٠٣٥ ٠١٣ ٠٠٨ ٠٢٣ ٠٤٤ ٠١٨ ٠١٣ ٠١١ ٠١٠ ٠٧٠ ٠١٧
	٠١٨ ٠١٧ ٠٠٦٥ ٠٠٩ ٠٠٥٥ ٠١٠٠ ٠٣٦ ٠١١ ٠١٠٠ ٠٧٠ ٠٦٠ ٠٤
	١٦٠ ١٠٠ ٠٠٤٨ ٠٦٨ ٠٢٠ ٠٦٧ ٠١٩ ٠٦٦
formari	صور ٢٣ ١٤٠ ٠٦٩ ٠٥٠
in intellectu non in esse	تصور: الاقواما ١٤ ٠٥٠
in esse et in intellectu	قواما وتصورا ١٤ ٠٦٠

(ض)

contraria	متضادات ١٠٧ ٠٦٠
necessitas	ضرورة ٢٢ ١٣٠ ١٧٠ ٢٣٠ ٠٣٠
relatio	إضافة ٢٦ ٠٦٠ ٠٥٣ ٠١٨ ٠١٥ ٠٠٦ ٠١١ ٠٢٠
relativum	المضاف
	٠١٠٠ ٠٥٦ ٠٢٠ ٠٥٤ ٠١٥٠ ٠١١٠ ٠٧٠ ٠٥٣ ٠١٤٠ ٠١٢٠ ٠٥١
	١٦٠ ٠٦٣ ٠١٨٠ ٠٥٨ ٠١٨٠ ٠٦٠ ٠٥٧
relativa	المضافات ٥١ ١٧٠ ٠٥٢ ٠١٩٠

relativa	المتضائقات ٤٠٣٠٥٤٤٢٠٥٣
quae est sub	المضاييف ل ١٢٠١٠٧
referri ad	مضاييف ل ١٦٠٥٤
referatur ad	مضاف إلى ١٦٠٥٠٤٠٥٥

( ط )

coequale	مطابق ١١٠٤٣ مطابقة : انظر : دلالة
----------	--------------------------------------

( ع )

d'cere	تعريف ١٠٠٩٠٢٤
ostendere	» ١٤٠١٠٠٥٢٤١١٠٥١
docere (dicere)	» ٥٠٤٠٥٣
demonstratio	» ١٦٠٩٦
asecundum placitum	بحسب التعارف ١٠٢١ التعارف العامى : انظر عامى

accideus	عرض
٠ ٣٧ ٤ ١٨ ٠ ١٧ ٠ ٢٣ ٤ ١٦ ٠ ١١ ٠ ١٧ ٤ * ١٦ ٠ * ١١ ٠ ١٣	
٤ ١ ٠ ٧ ٠ ٤ ١ ٠ ٦ ٢ ٤ ١٨ ٠ ٦ ١ ٤ ١٨ ٠ ٥ ٠ ٤ ١٦ ٠ ١٥ ٠ ٤ ٦ ٤ ٢	
٤ ٢٠ ٠ ١٩ ٠ ١٨ ٠ ١٤ ٠ ٩ ٠ ٨ ٠ ٨ ٥ ٤ ١٧ ٠ ٨ ٢ ٤ ٢٠ ٠ ١٩ ٠ ٧ ١	
٠ ١٥ ٠ * ١١ ٠ ٩ ١ ٤ ١٣ ٠ ٨ ٠ ٨ ٧ ٤ ٦ ٠ ٤ ٠ ٣ ٠ ٢ ٠ ١ ٠ ٨ ٦	
٠ ١٠ ٣ ٤ ١١ ٠ ٥ ٠ ١٠ ٢ ٤ ١٦ ٠ ١٥ ٠ ١٠ ١ ٤ ٥ ٠ ٢ ٠ ٩ ٣ ٤ * ١٧	
٤ ١٩ - ١٧ ٠ ١٣ ٠ ١٠ ٨ ٤ ٢ ٠ ١٠ ٧ ٤ ٢١ - ١٩ ٠ ١٤ ٠ ٩ ٠ ١٠ ٦ ٤ ٥	
١٦ ٠ ٨ ٠ ١١ ٢ ٤ ٢٢ ٠ ١١ ١ ٤ ٣١ ٠ ١١ ٠ ٤ ٨ ٤ ١٠ ٦	

accidens عارض

٤١٠٣٧ ٤٢٠٠٤ ٤١٠٣٦ ٤١٩٠٣٥ ٤١٧٠١٥ ٤١٥  
٤٢٠٠٤ ٤١٩٠٧٧ ٤٣٠٧٢ ٤١٠٦٧ ٤٨٠٧٠٦٦ ٤٥٠٤٦  
١٨٠١٠٦ ٤٢٠١٠٢ ٤١٦٠٨١

id quod accidit عارض ١٠٣٦ ٤١٤٠١٥

accidentia أعراض

٠١٠١٠٢ ٤٧٠٩٣ ٤٥٠٣٠٨٧ ٤١٨٠٣٢ ٤٥٠٢٤  
٤٣٠١٠٧ ٤١٨٠٧٠١٠٦ ٤٦٠١٠٣ ٤١٩٠١٥٠٩  
٤١٦٠١٠٨

accidentia عوارض

٤١٤٠٧٩ ٤١٨٠١٦٠٦٠٣٥ ٤٩٠٨٠٣٠٤٦٠٢٤  
٤١٠٠٩٣ ٤٧٠٨٢

accidentes العرضيات ٨٠٧٣

accidentales ١١٠٥٠ »

accidentalitas عرضية

٥٠١٠٧ ٤١٨٠٨٢ ٤٨٠٦٤ ٤٧٠٦٠١٥

accidentale عرضي

٤٤٦ ٤٨٠٤٥ ٤٨٠٤٠٤٢ ٤١٣٠٤١ ٤١٠٠٨٠٧٠٣٣  
٤٢٠٠١٩٠٨٥ ٤٨٠٨٤ ٤١٤٠٧٥ ٤١٥٠١٢٠٥٨ ٤٤  
٤١٦٠٩٦ ٤١٨٠٣٠٢٠٨٦

accidens commune عرض عام

٤١٠٠٦٥ ٤١٩٠١١٠٥٩ ٤١٥٠٥٨ ٤١١٠٩٠٦٠٤٦  
٤٨٦ ٤٢٠٠١٠٠٧٠٨٥ ٤١٣٠١٠٠٨٠٥٠٨٤ ٤٢٠٨٣  
٤١٥٠١١١ ٤١٩٠١١٠ ٤١٦٠٩١ ٤٦٠٨٧ ٤١٤٠١٣٠٥  
٤١٧٠١٦٠١٤٠١١٢

accidens commune	عارض عام ١١٠ ١٨٠ ٢٠٠ ١١١ ٣٠
accidens proprium	عارض خاص ٨٣ ١٤٠
accidens inseparabile	عارض لازم ١١٠ ١١٠
accidens comitans	عارض لازم ٥٥ ١٢٠
accidens inseparabile	عارض غير مفارق ٧٣ ٩٠ ١٠٦ ٤٠ ١٠٧ ٥٠ ١٠٨ ٢٠ ٢١ ٤٠ ١٠٩ ١٠٩
accidentia separabilia	العوارض المفارقة ٧٣ ٣٠
accidens consequens	عارض لاحق ١١٢ ٢٠ ٣٠
accidens speciei	عارض النوع ١١٢ ١٥٠ ١٦٠
accidens differentiae	عارض الفصل ١١٢ ١٧٠
accidens proprietatis	عارض الخاصة ١١٢ ١٨٠
accidentale proprium	عرضي خاص ٨٥ ١٩٠
accidentale commune	عرضي عام ٨٥ ٢٠٠
assensus	اعتقاد ١٢ ٩٠
conceptiones	معتقدات ٢٠ ٨٠
signum	علامة ٤٨ ١٠٠ ٤٠ ٦٤ ٤٠ » : انظر : دلالة
convertitur	ينعكس ١٧ ١٤٠
communis	عام ٢٩ ١٥٠ ٣٠ ١٨٠ ٥٥ ١٨٠ ٦٥ ٣٠ ٧١ ١٤٠ ٧٢ ١٦٠ ٧٤ ١٠٠ ١٧٠ ٨٣ ١٠٠ ٩١ ٥٠ ١٠٦ ٨٠ ١٠٩ ٧٠

universalis عام ١٢٠٦٥ - ١٨٠١٤ ٢٠٦٦ ٩

sensus vulgaris التعارف العامي ١٢٠٣٧

philosophia practica فلسفة عملية ٧٠١٢ - ١٧٠١٤ ٩ ١٠

intentio معنى

٠ ٨٠ ٢٦ ٩ ٦٠ ٢٥ ٩ ١٥٠ ١١٠ ٩ ٨٠ ١٧ ٩ ١٠٠ ١٠  
 ٩ ٧٠ ١٠ ٢٩ ٩ ١٤٠ ٢٨ ٩ ١٧٠ ٩ ٩٠ ٦٠ ٣٠ ٢٠ ٢٧ ٩ ١٨  
 ٩ ١٦٠ ٣٣ ٩ ٩٠ ٣٢ ٩ ١٨٠ ١٧٠ ٤٠ ١٠ ٣١ ٩ ١٨٠ ١٧٠ ٣٠  
 ٠ ٤٠ ٩ ١٦٠ ٣٩ ٩ ١٣٠ ١٠ ٤٤٠ ٣٧ ٩ ١٦٠ ١٦٠ ٣٥ ٩ ٣٠ ٣٤  
 ٩ ١٣-١١٠ ٤٥ ٩ ٥-٣٠ ٢٠ ١٠ ٤٣ ٩ ١٩٠ ١٤٠ ٤٢ ٩ ١٢  
 ٩ ٤٠ ٤٩ ٩ ١٤٠ ١٣٠ ٩ ٤٠ ٤٨ ٩ ١٥٠ ٥٠ ٣٠ ٤٧  
 ٠ ٥٥ ٩ ١٧٠ ١٥٠ ١٠٠ ٩ ٨٠ ٥٤ ٩ ٥٠ ٥١ ٩ ٧٠ ٥٠  
 ٣٠ ٥٧ ٩ ١٩٠ ١٨٠ ١٧٠ ١٥٠ ١١٠ ١٠ ٥٦ ٩ ٢٤٠ ٧٠ ٥-٢  
 ٠ ٦١ ٩ ١٤٠ ١٣٠ ٩ ٧٠ ٦٠ ٩ ١٨٠ ٦٠ ٥٨ ٩ ١٨٠ ١٣٠ ٨٠ ٤  
 ٠ ١١٠ ٦٥ ٩ ٧٠ ١٠ ٦٤ ٩ ١٦٠ ١٥٠ ٦٣ ٩ ١٣٠ ١١٠ ٦  
 ٩ ١٤٠ ١٢٠ ٧٠ ٩ ١٣٠ ٦٩ ٩ ١٣٠ ١٢٠ ٦٠ ٥٠ ٦٧ ٩ ١٨  
 ٩ ٦٠ ١٠ ٨١ ٩ ٦٠ ٤٠ ٧٩ ٩ ١٣٠ ١٠ ٧٢ ٩ ٨٠ ٥٠ ٧١  
 ٩ ١٩٠ ١٧٠ ١٥٠ ٨٥ ٩ ١٥٠ ٨٤ ٩ ١٤٠ ٤٠ ٨٣ ٩ ١٦٠ ١٠ ٨٢  
 ٩ ١٠ ١٠ ٣ ٩ ١٣٠ ١٢٠ ١٠ ٩٩ ٩ ١٢٠ ٨٧ ٩ ١١٠ ٨٦  
 ١١٠ ١١١ ٩ ٨٠ ٦٠ ١١٠

intellectus معنى

٠ ٢٣ ٩ ١٧٠ ١٥٠ ١١٠ ١٠ ٢٢ ٩ ١٠٠ ٩٠ ٥٠ ٤٠ ٣٠ ٢١  
 ٠ ١٢٠ ٨٠ ٤٠ ٢٥ ٩ ١٦٠ ١٥٠ ١٤٠ ١٣٠ ٩ ٢٤ ٩ ٧٠ ٦٠ ٤٠ ١  
 ٠ ٢٨ ٩ ١١٠ ٩٠ ٨٠ ٢٧ ٩ ١٥٠ ١٣٠ ١٠ ٣٠ ٢٦ ٩ ١٧٠ ١٣  
 ٢٠ ٦٦ ٩ ٩٠ ٤٨ ٩ ٨٠ ٤٣ ٩ ١٤

significatio معنى ٧٠٦١ ٩ ١٣٠ ٤٧ ٩ ١٦٠ ٢٥

sensus معنى ٢٠ ٤٨ ٩ ١٩٠ ٤٢



intentio vulgaris	المعنى العامى ١٣٠٥٤
intentio communis	معنى عام ٥٠٨١٤٣٠٧١٤٩٠٨٠٤٠
intentio communis	المعنى المشترك ١٩٠٨٠
intentio universalis	المعنى الكلى ١١٠٨٧٤٢٠٣٤
intentio individualis	معنى شخصى ١٥٠٧٠
intentio propria	معنى خاص ٤٠٥٧٤٨٠٤٠
intentio accidentalis	معنى عرضى ١٧٠٣٠
intentiones substantiales	المعاني الذاتية ٣٠٤٩
intentio comparabilis	المعنى النسبى ١٦٠٣١
intentio continens	المعنى الجامع ٤٠١٨
intentiones constitutivae	معان مقومة ١٣٠٧٩
generalitas	معنى الجنس ١١٠٦٦
univoce	[وقوع اللفظ] بمعنى واحد ٩٠٨٠
eo quod	معنى ١٣٠٦٧
aliquid quod	» ٨٠٦٨
secundum quod	بالمعنى ٩٠٥٩
eo modo (quo)	» ١٤٠٨٥٤١٨٠٦٣
quoddam	معنى ١٠٠٩٠٩٦
in ipsis rebus	فى أعيان الأشياء ١٠١٥
in singularibus	فى الأعيان ٤٠١٥
in visibilibus	» » ٣٠٦٦٤٦٠٣٤

res quae sunt	في الأعيان ١٢ ، ١١
sensibile	» » ٦٥ ، ١١
in sensibilibus	» »
٩٠٨ ، ٥٠٣ ، ٦٩ ، ١٠٦٧ ، ١١٠٦٥ ، ١٢٠٣٦ ، ٩٠٢٢	
in sensibilibus forensecis	في خارج الأعيان ٦٩ ، ١٤
in sensibilibus	عينا ٣٤ ، ١٥

( غ )

alteratum	غير ، غيرية ٧٥ ، ١٥ - ١٨
-----------	--------------------------

( ف )

differentia	فصل
-------------	-----

٠٣٩ ، ١٨٠ ، ١٧٠ ، ١٦٠ ، ٧٠٣ ، ٣٨٠ ، ٥٠١٩ ، ٤٠١٨  
 ٠٤٩ ، ١٨٠ ، ١٧٠ ، ١٥٠ ، ٤٨٠ ، ١٤٠ ، ١٠٠ ، ٨٠ ، ٤٦٠ ، ١٩٠ ، ٤٥٠ ، ١  
 ٠٦٠ ، ٣٠٥٩ ، ٢٠٠ ، ١٩٠ ، ١٨٠ ، ٥٨٠ ، ١٠٠ ، ٥٥٠ ، ٣٠٥٠ ، ٢  
 ٠١٩٠ ، ١٧٠ ، ٨٠ ، ٦٠ ، ٥٠ ، ٢٠ ، ٦١٠ ، ١٧٠ ، ١١٠ ، ١٠٠ ، ٨٠ ، ٥٠ ، ٢٠ ، ١  
 ٠١٠٠ ، ٩٠ ، ٧٢٠ ، ١٠٧٠ ، ١٠٠ ، ٦٥٠ ، ١٧٠ ، ١٤٠ ، ٦٤٠ ، ٢٠ ، ٦٢  
 ٠١٢٠ ، ١٠٠ ، ٨٠ ، ٧٤٠ ، ٢٠٠ ، ١٧٠ ، ١٥٠ ، ٧٣٠ ، ١٦٠ ، ١٥٠ ، ١٤  
 ٠١٧٠ ، ١٥٠ ، ١٠٠ ، ٧٠ ، ٤٠ ، ٧٦٠ ، ١٨٠ ، ١٥٠ ، ١٣٠ ، ١٢٠ ، ٧٥٠ ، ١٥  
 ٠٧٨٠ ، ٢١٠ ، ٢٠٠ ، ١٩٠ ، ١٨٠ ، ١٦٠ ، ١١٠ ، ١٠٠ ، ٥٠ ، ١٠٠ ، ٧٧٠ ، ٢١  
 ٠١٠٨٠ ، ٢٠٠ ، ١٦٠ ، ١١٠ ، ١٠٠ ، ٩٠ ، ٥٠ ، ٢٠ ، ٧٩٠ ، ١٦٠ ، ٦٠ ، ٥٠  
 ٠٧٠ ، ٨٢٠ ، ١٧٠ ، ١٦٠ ، ١٢٠ ، ١٠٠ ، ٨١٠ ، ١٣٠ ، ١٠٠ ، ٣  
 ٠١٤٠ ، ١٢٠ ، ٨٧٠ ، ١٢٠ ، ٨٠ ، ٨٦٠ ، ١٦٠ ، ٨٥٠ ، ٢٠ ، ٨٤٠ ، ١٥٠ ، ١١  
 ٠٩٣٠ ، ٢٠٠ ، ١٣٠ ، ١١٠ ، ٣٠ ، ٩٢٠ ، ١٩٠ ، ١١٠ ، ٥٠ ، ٩١٠ ، ١٧٠ ، ١٥  
 ٠٩٥٠ ، ٤٠ ، ٢٠ ، ١٠٠ ، ٩٤٠ ، ١٩٠ ، ١٨٠ ، ١٧٠ ، ١٥٠ - ١٢٠ ، ٤٠ ، ٣٠ ، ٢

١٧٠١٤٠٩٠٨٠٦٠٤٠٣٠٩٦٠١٦٠٩٠٦٠٥٠٤٠٣٠١  
٠٢٠١٠٩٨٠٢١٠٢٠٠١٥٠١٣٠٣٠٢٠٩٧٠٢٠  
٠١٠٣٠١٩٠١٠١٠٤٠١٠٠٠١١٠٩٩٠١٣٠٦٠٩٨٠٤٣  
٠٩٠٧٠٦٠٥٠٣٠١٠٤٠١٩٠١٨٠١٧٠١٣٠١١٠١٠  
٠٦٠٤٠١٠٦٠١٩٠١٥٠١١٠٤٠١٠٥٠١٣٠١٢٠١٠  
٠١٠١١٠٠٢٠٠١٩٠١٠٩٠١١٠١٠٨٠١٠٧٠١١  
٠١١٢٠٢٠٠١٨٠١١٠١١١٠١٤٠١٣٠١٢٠١٠٠٦٠٥  
١٣٠١٢٠١١٠٦

differentia generis فصل جنسي

٦٠١١٢٠٢٠٠١١١٠٧٠٥٠٣٠٩٧

differentia differentiae فصل الفصل ١٥٠٩١٠١٦٠٤٨

differentia proprietatis فصل خاصة ٨٠١١٢

differentia accidentis فصل عرض ٩٠١١٢

differentia propinqua فصل قريب ١٠٠٩٠٧٠٦٠٤٠٩٧

differentia propinqua فصل ملاصق ٥٠٩٧

differentia communis الفصل العام ٢٠٧٤٠٧٠١٠٧٣

differentia particularis الفصل الخاص ٤٠٧٤٠٨٠٧٣

differrentia constitutiva فصل مقوم

٢٠١١٢٠١٩٠١٨٠١٤٠١٣٠١٠٠٧٨

dif. constitutiva substantialis الفصل المقوم الذاتي ٩٠٧٥

differentia divisiva فصل مقسم

١٩٠١٨٠١٥٠١٤٠١٣٠٩٠٧٨

differentia designata الفصل المعين ١٥٠٩٣

differentia negativa (vel privatoria)	فصل سلبي ١٦٠٧٨
differentialitas	الفصلية ٤٠٢٠١٠٧٤٨٠٩٥
incomplexum	مفرد (لفظ) ١٥٠١٤٠٢٧
natura prima hominis	الفطرة الأولى من الإنسان ١٧٠١٦
intelligentia	فكر ١٥٠٩
meo ... ingenio	بفكري ٣٠١٠
opiniones	أفكار ١٥٠٣١
cogitando	بالفكرة ١١٠١٥
considerare	تفكر (في الأشياء) ٩٠١٥
solo intellectu	بفكرة ساذجة ١٥٠٢٢
philosophia prima	الفلسفة الأولى ٦٠١٠
philosophia practica	الفلسفة العمالية ١٧٠١٤٤١٠ - ٧٠١٢
philosophia speculativa	الفلسفة النظرية ١٧٠١٤٤١٠ - ٦٠١٢
philosophia orientalis	الفلسفة المشرقية ١٣٠١٠

(ق)

oppositum	متقابل ٤٠١٠٧٤٢٠٠٩٧
(materia subjecta duabus formis) diversis	(مادة موضوعة لصورتين) متقابلتين ١٩٠٩٧
propositio	مقدمة ٨٠١٥
propositiones	مقدمات ٧٠٦٠٢٠٥٢٤١٩٠٥١٤٦٠١٩

prioritas	التقدم ٨٠٧٠
secundum prius et posterius	بجسب التقديم والتأخير ١٦٠٧٢
inductio	استقراء ٧٠١٠٠ و ٨٠١٨
constitutivun	مقوم
	٦١٠١٠٣٥ و ١٦٠١٤٠٣٤ و ١٦٠١٤ - ١٣٠٩٠٨٠٣٣
	٨٠٧٠٣٦ و ١٣
	مقوم انظر أيضا : فصل
argumentatio	قياس ٨٠١٥
sylogismus	٨٠١٨ •
sylogismus quaestionis	قياس الشك ٧٠٥٢

(ك)

multitudo	الكثرة ١٠٧١ و ٨٠٥٠١٣
multa, multi	الكثرة ١٥٠٤٧ و ١١٠٢٦
ante multitudinem	قبل الكثرة ١٦٠١٢٠٦٩ و ٤٠٣٠٦٥
in multitudine	في الكثرة
	٢٠٧٠ و ١٥ - ١٣٠٤٠٦٩ و ٥٠٣٠٦٥
post multitudinem	بعد الكثرة ٢٠٧٠ و ٥٠٣٠٦٥
acquirendo	بالكسب (لا يحصل معلوما إلا بالكسب) ١٩٠١٧
omne	كل ١٨٠٨٤
omnia	الكل ١٨٠١٠٥
totum	الكل ٢٠٤٤ و ٣٠٢٦ و ١٣٠٤٠٢٥

universale	كلي
٦٥٥٩٧٦٥٤٩١٠٦٢٦٢٨٩١٥٦٧٦٢٧٩١٠٦٢٤	
٦٦٥٦٥٦٦٤٩٢٦٦٢٩١٦٦١٣٦٩٦٥٦١٦٥٧٩٩	
٦٨٧٩١٥٦٨٣٩٧-٥٦٧٧٩٦٥٦٧٥٩١٤٦٧٢٩٣	
١٤٦١٠٨٩٨٦٩٨٩١١٠٩٦٩١٦٩٦	
universale accidentale	الكلي العرضي ١٦٦٨٣٩٨٦٤٦
totalitas	الكليّة ٨٦٣٩
universalitas	الكليّة ١١٦٨٤٩٢٠٦٥٣٩٦٦١٥
universalia	كليات ٥٠٥٧٩١١٦٢٢
quantitas	كمية ٧٦٧٠٩١٣٦٢٩
qualitas	كيفية ٧٦٧٠٩٩٦٤٠٩١٣٦٢٩

(ل)

dictio	لفظ
١٦٦٨٧٩٤٦٣٦٤٤٩١٢٠١١٦١٠٦٥٦٤٣٩١٣٦٢٢	
locutio	لفظ ١١٠١٠٢
nomen	لفظ
٦٦١٩١١٦٥٦٣٦٤٨٩٢٦٤٣٩١٩٦١٥٦٤٢٩١٤٦٣٣	
٤٦١٠٣٩١٧٦١٥٦١١٦١٠٦٨٧٩٦٦٧٩٩١٠٦٢	
verbum	لفظ
٩٧٦٦٥٦٤٦٢٦١٦٢٣٩٢٠٠١٩٦١٧٦١٤٦٢٢	
٩١٥٦٩٦٨٦٢٦١٦٢٦٩١٥٦٢٥٩١٧٦١٥٦١٢٦٢٤	
٦١٦٣١٩١٨٦١٣٦٣٠٩١٢٦٢٦٢٨٩١٤٦٨٦١٦٢٧	
٨٦٨٧٩١٧٦١٦٦٧٧٩٦٦٤٦٤١٩٩	

sermone	الألفاظ ١٥٠ ٩
verbum incomplexum	اللفظ المفرد
	١٠٠ ٩٠ ٧٠ ٣٠ ٢٦ : ١٣٠ ١٠٠ ٩٠ ٤٠ ٢٥ : ١٢٠ ٩٠ ٢٤
	٩٠ ٥٨ : ١٤٠ ٢٧
verbum incomplexum	اللفظ المفرد الكلي ١١٠ ٤١
v. incomplexum universale	اللفظ المفرد الكلي ١٢٠ ٤١ : ٤٠ ٣٣
verbum complexum	اللفظ المؤلف ٩٠ ٢٥ : ٩٠ ٢٤
verbum complexum	اللفظ المركب
	١٦٠ ٢٧ : ١٠٠ ٩٠ ٢٦ : ١٣٠ ٢٤
verbum universale	اللفظ الكلي
	١٨٠ ١٠٩ : ١٣٠ ٨٢ : ١٧٠ ٣١ : ١٠٠ ٣٠ : ٣٠ ٢٠ ٢٨
nomen universale	لفظ كلي ١٠٠ ٤٦
dictio substantialis	اللفظ الذاتي ٥٠ ٤٤
verbum substantiale	اللفظ الذاتي ٣٠ ٣١ : ١٧٠ ١٥٠ ٣٠
nomen substantiale	٤٠ ٤٥ »
verbum assentiale	١٠ ٣١ »
verbum accidentale	اللفظ العرضي ١٦٠ ٣٠
nomen singulare	اللفظ الشخصي ١٥٠ ٥٨
verbum singulare	اللفظ الجزئي ١٨٠ ١٧٠ ١٥٠ ٢٧
nomen ambiguum	لفظ مشكك ١٢٠ ١٠٦
nomen universale substantiale	لفظ كلي ذاتي ٦٠ ٤٦
nomen commune substantiale	٧٠ ٥٦ »

nomem لفظة

١٧٠١٦٠١٤٠١٠٠٩٠٢٠٤٢ : ١٩٠١٨٠١٧٠١٦٠٤١  
١٦٠٨٦ : ٨٠٥١ : ١٣٠٤٣ : ١٩٠١٨

verbum لفظة

٣٠٤٧ : ١٩٠١٨٠١٦٠٤١ : ٥٠٤٠٤٠ : ٩٠٣٧

( م )

similitude تمثيل ( حجة ) ٧٠١٨

descriptio مثال ٥٠١٨

similitudines مثل ( بالمعنى الأفلاطوني ) ١٧٠٦٩

( ن )

rationalitas نطق

٧٠١١١ : ١٣٠٩٩ : ١٨٠٩٢ : ١٢٠٨٢ : ١٩٠١٥٠٧٤

ratio نطق ١٠ - ٧٠١١٠

locutio interior النطق الداخلي ١٤٠٢٠

locutio exterior النطق الخارجي ١٥٠٢٠

logica المنطق

٦٠٢٣ : ١٥٠٢٢ : ٧٠١٩ : ١٠١١ : ١١٠٣ : ٢٠٢  
٥٠٨٦ : ٧٠٢٤ : ٩

negotium logicum المنطق ٢٠٣

scientia logices علم المنطق ١٦٠١١ : ٤٠١٠

logica صناعة المنطق ٣٠٢٤



doctrina logica	١٦٠٧٠١٠٢٣٠٨٠٢٢٠٩٠٢٠	صناعة المنطق
principia logices	٥٠١٠	مبادئ المنطق
speculatio	١٠٠١٦	نظر
consideratio	١٢٠١١٠٢٣٠١٣٠٢٢	نظر
speculativus	٣٠١٦	نظري (بحث)
		نظري : اثمار : برهان ، فلسفة
oppositio	٧٠١٦	تناقض ( فلأنه لا تناقض بين القولين )
contradictio	١٠١٩	تناقض
species		نوع

٠١٠٣٩٠١٧٠١٦٠٣٨٠١٠٠١٦٠٤٠١٤٠٣٠١٣  
٠١٤٠٤٩٠١٩٠١٢٠١٠٠٧٠٤٦٠١٥٠٤٥٠١٧٠٦٠٢  
٠١٨٠١٧٠١٦٠١٣٠١٠٠٩٠٨٠٥١٠٩٠٤٠٣٠٥٠٠١٥  
٠٨٠٧٠١٠٥٤٠١٥٠١٢٠١١٠١٠٠٩٠٥٣٠٢٠٥٢  
١٢-٩٠٦٠٥٠٣٠٥٦٠١٧-١٤٠٩-٧٠٣٠٢٠٥٥٠١٢  
٠٥٨٠٨٠١٤٠٦٠٤٠٣٠٥٧٠٢٠١٩-١٧٠١٦٠١٤  
٠١٢٠٩٠٨٠٥-٣٠٥٩٠١٩٠١٨٠١٦٠١٤٠١١٠٦-٣  
٠٢٠٦١٠١٧٠١٣٠١١٠٩٠٨٠٥٠١٠٦٠٠١٨٠١٦٠١٥  
٠١٧٠١٥٠١٣٠١١٠٦-٢٠٦٣٠١٤-٧٠٤٠٣٠٦٢٠٨  
٠٦٨٠١٨٠١٦٠١٥٠٨٠٦٧٠١٠٠٧٠٦٥٠٥٠١٠٦٤  
٠٣٠٧٢٠١٧٠١٢٠٧٠١٠٧١٠١١٠٩٠١٠٧٠٠٥٠١  
٠٧٥٠١٥٠١٣-١١٠٥٠٤٠٣٠٧٤٠١١٠٧٠٦٠٤  
٠٥٠٧٨٠١٩٠١٣-١٠٠٧٧٠١٩٠١٣٠١١٠٠٧٦٠٩  
٠٨٠٠١٩٠١٧٠١٦٠٤٠١٠٧٩٠١٨٠١٧٠١١٠٨٠٠٧  
٠٨٤٠١٣٠٩٠٧٠٥٠٨٣٠١٢٠٨٢٠١٤٠١٢٠١١٠٦-٣  
٠٧٠٣٠١٠٨٥٠٢٢٠١٧٠١٦٠١٢٠١٠٠٩٠٨٠٦٠٣٠١  
٠٥٠٤٠٣٠١٠٩٢٠١٧٠١٤٠١٢٠٨٧٠٨٠٨٦٠١٦  
٠٩٧٠١٩٠٩٦٠٧٠٤٠٣٠٢٠٩٣٠١٩٠١٧٠١٢٠١٠٠٩

٢٣٩٩ ٩ ١٩٦١٨٦١٦٦١٥٦١٤٦١٣٦٧٦٥٦٩٨٦١٨  
 ٦ ١٠١٦٢٠٦٤٦٢٦١٠٠٦١٧٦١٦٦١٤٦١٠٦٨٦٦٦٤  
 ٦١٦١٠٣٦١٩٦١٨٦١٦٦٢٦١٠٣٦١٨٦١٦٦١٠٦٤٦٣  
 ٦١٠٦٩٦٧٦٥٦٣٦١٦١٠٤٦١٨٦١٦٦١٣٦١٠٦٤٦٣  
 ٦١٣٦١٣٦١٠٦٧٦٦٦٣٦١٠٥٦٢٠٦١٩٦١٧٦١٥٦١٤  
 ٦١٧٦١٦٦١٥٦١٢٦١٠٦٧٦١٠٧٦٢٠٦١٠٦٦٢٠٦١٩  
 ٦١٩٦١٦١٠٩٦٢١٦١٨٦١٧٦١٥٦١٣٦٦٠٤٦٢٦١٠٨  
 ٦١٢٦١١٦٨٦٧٦١١١٦١٩٦١٦٦٥٦٣٦١٦١٠٦٢١  
 ٣٦٢٦١٦١١٢٦١٤

species specialissima نوع أخير

٤٦٣٦١٦٨٤٦١١٦٨٣٦٦٦٨٠٦١٣٦٦٢

species infima نوع سافل ١٢٦٩٦٦٣٦١٣٦٦٢

species specialissima »

١٩٦١٨٦١٣٦١٠٧٦١٨٦١٠٣

species suprema نوع طال ٩٦٦٣٦١٤٦٦٢

species superiora ١٦١٠٨ »

species media نوع متوسط

٣٦٨٤٦١١٦٨٣٦١٠٦٢٦٦٣٦١٤٦٦٢

species specialissima نوع الأنواع

٦٦٣٦١٣٦٦٠٦١٩٦٣٦٢٦٥٦٦١٥٦٨٦١٠٥٥  
 ٥٦٦٤٦١٨٦١٧٦١٢٦٢

species logica النوع المنطقي ١٤٦٩٦٨٦٥٤

species absolute النوع المطلق ١٩٦١٠٣

species specierum نوع أنواع ١٥٦٩٩

species specierum	أنواع الأنواع ٧٠٦٤٤٧٠
„ propinqua	الأنواع القريبة ٨٠٦٠٩٢
„ de speciebus quas continent	٥٠٧٨ » »
speciales	نوعية ١٠١٤٤٣٠١٣
species	النوعية ٧٠٧٢
specialitas	النوعية
	٠٧١٤١٥٠٦٣٤١٦٠٥٧٤١٦٠١٥٠٢٠٥٦٤١٩٠٥٥
	١٩٠١٠١٤١٧٠٦
materia specialis	مادة نوعية ٢٠١٤٤٣٠١٣

( ه )

quid	ماهو
	٤٢٠٤٦٤١٦٠١٥٠١٤٠٤٥٤١٥٠١٤٠٤٤٤١١٠٢٤
	٥٠٩٦
praedicatur in quid	في جواب ماهو
	٤٢٠٠١٩٠١٦٠٥٧٤١٢٠٥٦٤١٤٠٦٠٥٥٤١١٠٥٠
	٤٩٤٤١٢٠١٠٠٦٠٤١١٠٥٩٤١٦٠١٤٠١٣٠٣٠١٠٥٨
	١٣٠٤٠٣٠١٠٠٩٦٤١٨٠١٤٠١٣٠٩٥٤١٨٠١٥
in quod quid	في جواب ماهو ٣٠٥٠
per quid	١٤٠٥٣٤١٠٥٠ » » »
in eo quod quid	٩٠٤٧ » » »
in eo quod est	٩٠٤٩ » » »
quasi in quid	في طريق ماهو ١٣٠٩٥
quasi in quid	من طريق ماهو ٢٠٩٦٤١٩٠٩٥

in quid	من طريق ماهو
	٦١ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ٩٢ ، ١٢ ، ١٤ ، ١٥ ، ٩٤ ، ٩٤
	٥ ، ٩٥ ، ١٦ ، ١٠٣ ، ١٣
ad quid est	من طريق ماهو ١٠٣ ، ٦
ad interrogationem factam pes quid	» » » ٦٦ ، ١١
ad interrogationem per quid	» » » ٩٢ ، ١٦
in quale quid	من طريق أى شىء هو ١٠٣ ، ١٤
quale quid	أى شىء ٤٤ ، ١٤ ، ٥٨ ، ١٣ ، ١٥
quale est	» » ٤٦ ، ٢
quale quid est	أى ما هو ٤٦ ، ٣
praedicatur in quale quid	فى جواب أى شىء هو
	٥٨ ، ١٦ ، ٦٧ ، ٩ ، ١٣ ، ٧٦ ، ٢٠ ، ٧٧ ، ١٣ ، ٧٨ ، ١
	٨٠ ، ١٤ ، ٨٣ ، ٩
p. in quale quid	فى جواب أى شىء هو
	٧٦ ، ١٠ ، ٩٤ ، ١٦ ، ١٩ ، ٩٥ ، ١٣
quidditas	ماهية ١١ ، ١٧
essentia	» ١٥ ، ١٠ ، ٢٢ ، ٢٢ ، ١٠ ، ٢٩ ، ٢ ، ٧٢ ، ١
substantia(essentia)	» ٢٨ ، ١٣
substantia	» ٣١ ، ٧
esse	ماهية
	٣٣ ، ٤ ، ١٣ ، ٥ ، ٣٤ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١١ ، ١٣ ، ١

٤١٩ ٤١٨ ٤١٧ ٤١٦ ٤١٤ ٤٩٤ ٤٨٤ ٤٧٤ ٤٤٤ ٣٥٤ ١٩٤ ١٥٤ ١٤  
٤١٤ ٤١٣ ٤٨٤ ٤٤٤ ٤٢٤ ٤١٤ ٣٨٤ ٤٨٤ ٥٧٤ ٣٧٤ ٤٦٤ ٥٤٤ ٣٦  
٤١٥ ٤١٤ ٤١٣ ٤٢٤ ٤٤٤ ٤٢٤ ٤٠٤ ٤١٧ ٤٦٤ ٥٤٤ ٤٢٤ ٣٩  
٤١٤ ٤٤٦ ٤٥٤ ٤٤٥ ٤١١ ٤٨٤ ٥٤٤ ٤٤٤ ٤٩٤ ٤٦٤ ٤٢٤ ٤٤٢  
٤١٠ ٤٥٣ ٤١٣ ٤٥١ ٤١٦ ٤٤٩ ٤١٤ ٤١٠ ٤٦٤ ٤٣٤ ٤٨٤ ٤٧  
٤٨٠ ٤١٠ ٤٨٤ ٥٦٤ ٥١٠ ٥٥٤ ٥٢٠ ٤١٩ ٤١٧ ٥١٣ ٥١٢  
٤١٠ ٥٤١ ٤٩٨ ٤٢٤ ٤١٤ ٤٩٦ ٤٢٠ ٤١٩ ٤٩٥ ٤١٧ ٤٩٤ ٤١٦  
١٣ ٤١١ ٤١١٠ ٤١٥ ٤١٠ ٤٨ ٤٨

esse rei ٣٤٣٣ ٤٥٤٤ ٣١ ماهية ٣٣٣ ٤٥٤٤ ٣١  
quid est esse rei ١٨٤٣٠ »  
quid ١١ ٤٤٥ ٤١٧ ٤١٠ ٤٤٤ ٤١٥ ٤١٠ ٤٣٠ »  
id quod est ١٢٤٢٩ »  
esse in substantiale ٤٤٤٥ »  
esse substantiale commune ١٢ ٤٣٨ المادة الذاتية المشتركة  
essentialiter ١٠ ٤٣٨ بالماهية  
esse speciale ١٢ ٤٤٥ ٤١٩ ٤٤٤ ماهية خاصة  
esse commune ١٢ ٤٣٤ ٤٤٥ ٤١٢ ٤٧٤ ٤٤٤ ماهية مشتركة

(٥)

identitas ٧٤٥٤ ١٣ هوية

(و)

unitas	الوحدة ١٣ ، ٥٠ ، ٧١ ، ٧١ ، ٢١ ، ٢١ ، ٧٢ ، ٢٠
subjectum	موضوع
	٢١ ، ٢٢ ، ١١ ، ٢٣ ، ١٦ ، ٢٤ ، ٣٠ ، ٦٥ ، ٢٨ ، ٢١
	٩ ، ٥٧ ، ٢ ، ٦١ ، ٩ ، ٦٤ ، ٥٠ ، ٦٧ ، ١٨ ، ٨٦ ، ٧ ، ٩
	٨٧ ، ٧ ، ٩١ ، ١٣ ، ٩٥ ، ١٠ ، ٩٩ ، ١٠ ، ١٠٠ ، ١٧ ، ٨٧
	٢ ، ١٠٢ ، ٢ ، ١٠٥ ، ١٠٥ ، ١٢ ، ٦٥ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٠٦ ، ٨
	١٠ ، ١١ ، ١٠٧ ، ٤ ، ٦ ، ٨ ، ١٠٨ ، ٢٠ ، ١١١ ، ١٥
substantia	موضوع ٦٧ ، ١٥
situs	وضع (مقولة) ٧٠ ، ٧٠
suppositio	وضع (مقابل للحمل) ١٥ ، ٥
impositio	وضع (بمعنى الدلالة المعينة) ٤٧ ، ٤ ، ٤١ ، ١١ ، ٦١
	مواطاة تواطؤ انظر : حمل
opinio	وهم ٨٧ ، ١٠ ، ٣٠
in intellectu	توهما ٣٦ ، ١٩
in intellectu absolute	توهما مطلقا ٣٦ ، ١٩
in intellectu hominum	في أوهام الناس ١٣ ، ٢٠
in intelligibilibus	في الأوهام ٣٤ ، ٧
in opinione	في الوهم ٨٦ ، ١٥ ، ٨٧ ، ٤
in opinione	في التوهم ٣٣ ، ٤ ، ١٠ ، ٣٤ ، ١٠ ، ٨٠ ، ١١
in opinione	بالتوهم ٨٦ ، ١٨

in vera opinione	صححة التوهم ٤٠٢٨
in esse intellecto	وجودا وتوهما ١٨٠١٠٨
intelligatur	توهم ١٧٠١٣
putabitur	توهم ١٠٣٢٤؛ ١٨٠٣١
opinari	توهم ١٢٠٩٠٣٦

( ى )

انظر : تصديق { يقين  
يقارب اليقين

تم طبع هذا الكتاب في يوم الخميس ١٨ جمادى الأولى سنة ١٣٧١

الموافق ١٤ فبراير سنة ١٩٥٢

مدير المطبعة الأميرية

حسن هلى كليليوه

Faint, illegible text at the top of the page, possibly a header or title.

Main body of faint, illegible text, appearing to be several lines of a letter or document.

Bottom section of faint, illegible text, possibly a signature or footer.



ابن سينا

# الشفاء

(لمنطق) ٧

٢ - المقولات

راجعته وقدم له

الدكتور إبراهيم مدكور

بمحقق الأساتذة

محمود محمد الخضيرى

سعيد زايد

الأب قنواى

أحمد فؤاد الإهوانى

وزارة الثقافة والإرشاد القومى

إدارة نشر التراث العربى

بمناسبة الذكرى الألفية للشيخ الرئيس

الطبعة

البيروت العامة لشئون المطابع الأميرية

١٩٥٩ - ١٣٧٨ م

منسوبات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي

قم المقدسة - ايران ١٤٠٥ هـ ق

## الفهرس

صفحة	
( ١ )	مقدمة للدكتور ابراهيم مذكور
( ٢ )	( ١ ) المقولات الأرسطية
( ٢ )	( ب ) نقلها إلى العربية
( ٣ )	( ج ) مقولات ابن سينا
( ٤ )	١ - نبوبها
( ٥ )	٢ - واضع كتاب المقولات
( ٦ )	٣ - غرض المقولات
( ٩ )	٤ - عددها
( ١٤ )	٥ - خصائصها ومميزاتها
( ١٩ )	٦ - الحمل
( ٢٠ )	٧ - التنايل
( ٢٧ )	رموز المخطوطات

## المقولات

### المقالة الأولى

٣	الفصل الأول - فصل في غرض المقولات
٩	» الثاني - في الألفاظ المنفذة والمتواطئة والمنشقة وما يجرى مجراها
١٨	» الثالث - في بيان معنى ما يقال على موضوع أو لا يقال ويوجد في موضوع أو لا يوجد
٢٨	» الرابع - في شرح حد الغرض وهو أنه موجود في موضوع
٣٨	» الخامس - في مزاوجات تقع بين "قول على" و"وجود في" وأنها إلى أي شيء تنأى
٤٥	» السادس - في إفساد قول من قال: إن شيئاً واحداً يكون عرضاً وجوهراً من وجهين

### المقالة الثانية

٥٥	» الأول - في حال مناسبة الأجناس وفصولها المقسمة والمقومة ، وتفهيم هذه الأجناس العشرة العالية ، وحال قسمة الموجود إليها ، وابتداء القول في أنها عشرة لا تدخل تحت جنس ولا يدخل بعضها في بعض ولا جنس خارج عنها
٦٣	» الثاني - فصل في أن الغرض ليس بجنس للقسمة وتمقب ما قيل في ذلك

صفحة	
٦٦	الفصل الثالث — فصل في تعقب أقوال من أوجب فيها تقصاتا أو مداخلة ... ..
٧٠	» الرابع — » في ذكر أمور أوهمت أنها إما عامة من العشرة عمومها لجنس أو خارجة عن العشرة وتجب القول في ذلك ... ..
٨٢	» الخامس — فصل في تعريف حال عدد المقولات ... ..

### المقالة الثالثة

٩١	الفصل الأول — فصل في الجواهر الأول والثانية والثالثة وبالجملة حال مراتب الجواهر الكلية والجزئية في الجوهرية ... ..
٩٥	» الثاني — فصل في الجواهر الأول والثاني والثالث ... ..
١٠٢	» الثالث — » في رسوم الجوهر وخواصه ... ..
١١٣	» الرابع — » في ابتداء القول في الكية ... ..

### المقالة الرابعة

١٢٧	الفصل الأول — فصل في بيان القسمة الأخرى للكم وبيان الكم بالعرض ... ..
١٣٤	» الثاني — » في خواص الكم ... ..
١٤٣	» الثالث — » في ابتداء الكلام في المضاف وتعريف الحد الأقدم وشرح ذلك الحد والإشارة الموجهة إلى أقسام المضاف ... ..
١٥٠	» الرابع — فصل في خواص المضاف ... ..
١٥٥	» الخامس — » في تحقيق المضاف الذي هو المقولة والفرق بين ما هو مضاف بالذات وما هو عارض له الإضافة أو لازم وخواص المضاف الذي هو المقولة ... ..

### المقالة الخامسة

١٦٧	الفصل الأول — فصل في تعريف الكيفية وأقسامها الأول ... ..
١٧٤	» الثاني — » في تعقب الوجود التقدم قوم بها الكيفية إلى أنواعها الأربعة ... ..
١٨١	» الثالث — » في تعريف حقيقة كل نوعين من أنواع الكيفية وهو الحاصل والممكنة والقوة واللاقوة ... ..
١٨٦	» الرابع — » في إيراد الشكوك في النوع المنسوب إلى قوة ولاقوة ... ..
١٩١	» الخامس — » في الكيفيات الاتعمالية والاتعمالات ... ..
١٩٧	» السادس — » في حل باقي الشكوك ... ..

## المقالة السادسة

- الفصل الأول - فصل في ذكر أنواع الجنس الرابع من الكيفية ... .. ٢٠٥
- » الثاني - » في تعريف حال الزاوية وكيفية وقوعها في الكية أو في الكيفية أو الوضع وغير ذلك وتعرف حال الخاتمة وكيف صارت مع التركيب الذي فيها نوعا وبقاى الشكوك في هذا الجنس مع الأجناس الأربعة ... .. ٢١٣
- » الثالث - فصل في تعريف الفرق بين الكيفية وذى الكيفية والأحوال التي تجري بينهما وفي عوارض الكيفية وعواصمها ... .. ٢١٨
- » الرابع - فصل في حل شك يتعلق بمدخلة أنواع من الكيف وغيره لأنواع المضاف ... ٢٢٣
- » الخامس - » في "الأين" وفي "مى" ... .. ٢٢٨
- » السادس - » في باقى المقولات المشبهة ... .. ٢٢٣

## المقالة السابعة

- الفصل الأول - فصل في المتقابلات ... .. ٢٤١
- » الثاني - » في شكوك تلحق ما قيل في التقابل ... .. ٢٤٩
- » الثالث - » في التعبير عن أحكام وعواصم في المتضادات ... .. ٢٦٠
- » الرابع - » في المتقدم والمتأخر ... .. ٢٦٥
- فهرس المصطلحات ... .. ٢٧٤

## مقدمة

للدكتور ابراهيم مذكور

إذا كان الذهن يحلل ويفصل ، فإنه يحصر ويصنّف ، فيجمع المؤلف ، ويباعد المختلف ، ويلجّ في اختصار شعث المتفرق . وهذه خطوة في سبيل البحث المنظم ، ومن هنا كان التصنيف في الأرجح من أولى المحاولات العلمية التي قام بها الإنسان . ولم يقف به عند المحسوسات ، بل جاوزها إلى المعقولات ، وحاول أن يقسمها إلى طوائف وأصناف . وما يلحظ لدى العلماء والفلاسفة من رغبة أكيدة في الجمع والتصنيف والحصر والتقسيم إنما هو صدى وتهذيب لهذا الاستعداد الفطري .

والتصنيف العلمي الدقيق عسير دائما ، وأعسر ما يكون إذا انصب على عالم الأفكار والمعاني ، ذلك لأن كشف الأساس الذي يقوم عليه ليس بهين ، لاسيما إذا أريد به أن يكون جامعا مانعا ، يشمل الأفراد الداخلة تحته كلها ولا يشمل شيئا سواها . وتكاد التصنيفات العلمية والفلسفية جميعها تكون مؤقتة ، تتغير من حين إلى حين ، بل ومن باحث إلى آخر ، ويكفي أن نشير إلى تصنيف العلوم الذي عولج غير مرة منذ التاريخ القديم ، ولا يزال غير مكتمل حتى اليوم .

## ( أ ) المقولات الأرسطية

لاشك في أن مقولات أرسطو محاولة من محاولات التصنيف العسير ، فهي ترمى إلى ضرب من الحصر ، للوجودات أو للألفاظ أو للأجناس العليا على خلاف في ذلك ، ومن هنا كانت دقتها وتباين الرأي فيها . وقد لا يكون بين كتب أرسطو المنطقية ما أثير حوله أخذ ورد مثل ” كتاب المقولات “ ، فشك في نسبته إليه ، واختلف في حقيقة ما اشتمل عليه هل هو دراسة منطقية أو ميتافيزيقية ، ونوقش عدد المقولات هل هي عشر أو أقل أو أكثر . وقد بدأت هذه الخلافات ولما يمض على موت المؤلف زمن طويل ، واستمرت في التاريخ القديم والمتوسط ، وامتدت إلى التاريخ الحديث والمعاصر . ويعيننا أن نتبّعها في العالم الإسلامي .

## ( ب ) نقلها إلى العربية

” المقولات “ رابع أربعة من الكتب المنطقية التي اقترنت وتلازمت في بعض الثقافات الشرقية القديمة كالفارسية والسريانية ، بل وفي الثقافة اللاتينية في عصورها الأولى ، فعرفت معا وترجمت معا ، وهي المدخل لفرفوريوس ، والمقولات والعبارة والتحليل الأولى لأرسطو . وهكذا كان شأنها في الثقافة الإسلامية ، فكانت من أول مترجم من المؤلفات الفلسفية إلى اللغة العربية . ويظهر أن ” المقولات “ خاصة أخذت عن أصول مختلفة ، فعزّبه في تاريخ مبكر محمد بن عبد الله بن المقفع نقلا عن الفارسية<sup>(١)</sup> ، وترجم

(١) P. Kraus, *Zu Ibn Al-Muqaffa'*, dans *Rivista*, XIV (1933), p. 1-20.

فما ترجم بعد ذلك من نصوص سريانية<sup>(١)</sup> ، ولم يقنع حنين بن إسحق بكل هذا ، بل أبي إلا أن ينقله رأساً عن اليونانية<sup>(٢)</sup> . ونقلت معه أيضا بعض شروحه الأولى ، وعلى الأخص شرح الإسكندر الأفروديسي وفرفور يوس الصوري<sup>(٣)</sup> . وما إن عُرِب حتى أخذ النقلة والفلاسفة يتدارسونه ملخصين وشارحين ، وفي مقدمتهم إسحق بن حنين والكندي والفارابي<sup>(٤)</sup> ، بحيث لم ينتصف القرن الرابع للهجرة إلا وتوفرت فيه مادة غزيرة يرجع إليها الباحثون .

### ( ج ) مقولات ابن سينا

عول فيها دون نزاع على ما كتب أرسطو ، إن في "مقولاته" أو في الجزء الرابع من كتاب "ماوراء الطبيعة" ، ولكنه أضاف إلى ذلك مادة أغزر وتفصيل أعم وأشمل ، تأثر فيها بما انتهى إليه من دراسات الشراح السابقين يونانيين كانوا أو إسلاميين . ومقولاته على كل حال ليست شرحا ولا تعاقبا على المقولات الأرسطية ، وسنحاول أن نلقى نظرة سريعة على بعض جوانبها الهامة .

(١) Khalil Georr, *Les Catégories d'Aristote dans leurs versions syro-arabes*, Paris, 1948, p. 43.

(٢) القفطي ، تاريخ الحكا ، لبيك ، ١٣٢٠ ، ص ٣٥ ، وانظر أيضا :

Zenker, *Kitáb al-Maqálati dans Aristotelis Categoriae...* Lipsiae, 1846.

(٣) ابن التميم ، الفهرست ، القاهرة ، ١٣٤٨ ، ص ٢٤٧ - ٢٤٨

(٤) المصدر السابق ، ص ٣٤٨ ، ٣٥٨



## ١ - تبويبها :

قسمها ابن سينا إلى سبع مقالات ، وتحت كل مقالة عدة فصول . والمقالتان الأوليان أشبه ما يكون بمقدمة للموضوع ، يعالج فيهما الغرض من الكتاب ، وحقيقة المقولات ، وعددها ، ونظرية الحمل . وفي المقالات الأربع التالية يحلل المقولات العشر مقولة مقولة ، بادئا بالجوهر وخاتما بمتى ، وهو تحليل غير متعادل تبعا لأهمية كل مقولة ، فبينما يقف على الكيفية نحو مقالتين وعلى الجوهر نحو مقالة ، يعرض للمقولات الباقية في نحو مقالة واحدة . وتعتبر المقالة السابقة والأخيرة ملحقا للبحث ، وقد وقفها على المتقابلات المختلفة . وابن سينا ، وإن كان مشهودا له بدقة التبريب <sup>(١)</sup> ، لم يوفق له هنا تماما ، فيوزع في غير ماداع الكلام في المقولة الواحدة على أكثر من مقالة ، فضلا عن تداخل الفصول بعضها في بعض .

ومهما يكن من أمر فتبويبه يحاكي تبويب أرسطو وإن اختلف عنه ، ذلك لأن مقدمته تقابل الجزء الأول من المقولات الأرسطية الذي سمي " ما قبل المقولات " (Antepredicaments) ، وملحقه يقابل الجزء الأخير منها المسمى " ما بعدها " (Postpredicaments) ، وما بينهما صلب الموضوع . ويمنح المقولات عناية متفاوتة على نحو ما صنع المعلم الأول ، وإن زاد عليه أنه قرأه في ضوء شراحه ، فلم يقنع بأن يعرض وجهة نظره فحسب ، بل حرص على أن يرد على خصومه .

(١) ابن سينا ، المدخل ، القاهرة ، ١٩٥٢ ، ص (١٤) .

## ٢ - واضع كتاب المقولات :

شك منذ زمن مبكر في أن أرسطو هو واضع هذا الكتاب ، وأيد ذلك بحجج مختلفة ، أخصها أنه لا يشمل على دراسة ناشئة نضج المؤلفات الأرسطية الأخرى ، وأن جزءه الأخير " ما بعد المقولات " لا يبدو وثيق الصلة بصلب الموضوع <sup>(١)</sup> . وقد ترمى هذا الشك إلى العالم العربي ، ورددته بعض الباحثين وإن أجمعوا على صحة نسبة الكتاب إلى أرسطو . وعلى هامش مخطوط " الأرجانون " <sup>(٢)</sup> المشهور ، نجد مثلا تعاقبا طويلا للحسن بن سوار المنطقي وأحد النقلة عن السرياني في القرن الرابع للهجرة . ويعرض فيه لواضع كتاب المقولات مرددا بعض الاعتراضات التي جرت على لسان الرواقين وشرح مدرسة الاسكندرية ، ومفندا إياها واحدا واحدا ، ومثبتا أن الكتاب أرسطي في شكله وموضوعه <sup>(٣)</sup> .

ولم يرق هذا الشك إلى شيء في نظر ابن سينا ، بدليل أنه لم يقف عنده ، ولم يعره أية أهمية . والواقع أن فلاسفة الإسلام لم يشغلوا كثيرا بالبحث عن صحة نسبة الكتب إلى واضعيها ، مع أن شرح اليونان سبقوهم إلى ذلك ، ويظهر أنهم أخذوا رواية استرابون وفلوطرخس - على ما فيها

(١) Madkour, *L'Organon d'Aristote dans le monde arabe*, Paris 1934 p.78-79.

(٢) لسا في حاجة أن نشير إلى أهمية هذا المخطوط الذي يرجع إلى أوائل القرن الحادي عشر الميلادي والموجود في المكتبة الأدبية بباريس ، وبعد وحيدا في باه ، وقد لفت نظر الباحثين منذ زمن ، وأخذت عنه جامعة القاهرة نسختين ، ونشره الدكتور عبد الرحمن بدوي أخيرا .

(٣) Manuscript arabe No. 2346, fol. 167; Madkour, op.cit., p. 78; Khalil Georr, op. cit., p. 363-64.

من ضعف - عن حفظ كتب أرسطو ونقلها حجة مسلمة<sup>(١)</sup> . ومع هذا لم يفت ابن سينا أن يشير إلى ما انتهى إليه التحقيق العلمي الحديث من أن "المقولات" يعد بين الكتب التي وضعها أرسطو في شبابه ، ويقول صراحة : " ولتعلم أن الكتاب للمسمى بقاطيغورياس موضوع للشداة الذين لم يتدربوا ، ولم يبلغ فيه من التحقيق ما ينبغي<sup>(٢)</sup> " .

### ٣ - غرض المقولات :

ليس بيسير تحديد طبيعة نظرية المقولات الأرسطية ، فهي في آن واحد دراسة للجوهر وأعراضه ، ومحاولة لخصر الأجناس العليا ، وفي ذلك ما يربطها بما وراء الطبيعة والمنطق معا ، وتديما قالوا إنها همزة الوصل بين هاتين المادتين . إلا أن هذا الشيوخ نفسه كان مثار جدل بين شراح أرسطو وأتباعه : فقريق يرى أنها بحث ميتا فزريق خالص ، وآخر يؤكدها دراسة منطقية صرفة . وابن سينا من الفريق الأول ، ويلتقى في هذا مع هاملتون وزيلر من المحدثين .

وعنده أن المقولات تنصب على الأمور الموجودة في المذهن أو في الخارج ، وبذا تدخل في نطاق الميتافزيق الذي يدرس الموجود من حيث هو موجود ، وأرسطو نفسه وفاقها حقها في الجزء الرابع من كتاب " ما وراء الطبيعة " . ولا يضير المنطق في شيء أن نغفلها فيه ، وربما كانت المفردات الخمسة التي جمعها فرفوريروس في " مدخله " ألصق به منها . وحتى القول بأنها تصنيف

(١) الففطلى ، تاريخ الحكمة ، ص ٢٩ - ٣٠

(٢) ابن سينا ، المقولات ، القاهرة سنة ١٩٥٨ ، ص ١٨٩

للأجناس العليا لا يدينها منه أكثر من غيرها، وذلك لأنه يعني بالمعاني الكلية على اختلافها ، ودارسه يستطيع الانتقال من الألفاظ المفردة إلى القضايا وأقسامها ، ثم إلى القياسات، والتحديدات وأصنافها، دون أن يشعر بأى فراغ أو نقص . حقا إنا نستطيع أن نستعين بالمقولات في صناعة التحديد ، لأن معرفة خصائص كل مقولة تعين على تعريف ما يدخل تحتها ، ولكن هذا لا يقتضى أن نفردها بحثا مستقلا ، وفي الإمكان إلحاقها بنظرية التعريف نفسها (١) .

وأنتى لنا أن ندرس المقولات في المنطق، ودرستها يتطلب أن نعرف خواص كل منها ، وأنها عشر لا محالة ، وأنها غير متداخلة، وأن الأولى جوهر والتسعة الباقية أعراض له . وكل ذلك لا يعين المنطق على فهمه فى شىء ، وإن ذكر فيه وإنما يذكر على أنه فروض مسلمة لا دليل عليها ، وبيانات مجتلبة من علوم أخرى ما أجدرها أن تبقى فيها ، وذكرها لا يخلو من الخلل والتشويش (٢) .

ولا يغير الموقف فى شىء أن يقال إنها تدرس هنا من حيث دلالة الألفاظ المفردة عليها ، لأن البحث فى الألفاظ لذاتها من صناعة اللغويين . على أن الدال والمدلول مقترنان ، ولا سبيل إلى فهم انقضى دون فهم معناه . وإصرار بعض الشراح على أن المقولات من ناحية دلالة الألفاظ عليها بحث منطقي تكلف بحث أدى إلى كثير من التبدل والتحير (٣) .

(١) المصدر السابق ، ص ٤ - ٦

(٢) » » ، ص ٦ - ٧

(٣) » » ، ص ٧ - ٨

وبرغم هذا الجدل الطويل ينتهي ابن سينا إلى نتيجة غير مرتقبة، ويقرر:  
 "وأما نحن فنقول ما قلناه، ثم نتبع منهج القوم وعاداتهم، شئنا أو أبينا"<sup>(١)</sup>.  
 ويحرص على أن يختم "كتاب المقولات" بهذه العبارة: "فليكن ما قلناه  
 في أمر قاطيغوريوس، فإن الزيادة على ذلك فضل، ولا يبعد أن يكون القدر  
 الذي أوردناه أيضا فضلا"<sup>(٢)</sup>.

على أنه لم يلتزم منهج السلف إلا في "كتاب الشفاء"، أما في كتبه  
 الأخرى فقد أخذ يتخلل منه شيئا فشيئا، ففي منطق "النجاة" لا يعرض  
 للمقولات إلا في ثنايا نظرية التعريف على نحو ما أشار إلى ذلك من قبل<sup>(٣)</sup>  
 وفي منطق "الإشارات" يغفلها إغفالا تاما. وقد تأثر به من جاءوا بعده،  
 وعلى رأسهم الغزالي الذي لم ير أية حاجة إلى ذكرها في معظم كتبه المنطقية.  
 ولم يخرج على هذا إلا ابن رشد الذي يرى في المقولات جزءا متما للناطق<sup>(٤)</sup>،  
 ويستنكر أي تغيير فيما سلكه المعلم الأول. وانهى الأمر بالباحثين المتأخرين  
 أن وقفوا عليها دراسات مستقلة، كمقولات السجاعي والبليدي<sup>(٥)</sup>، على نحو  
 ما صنع بوتز وأبليت من المحدثين<sup>(٦)</sup>.

(١) المصدر السابق، ص ٨

(٢) > > ، ص ٢٧٣

(٣) ابن سينا، النجاة، القاهرة، ١٣٢١، ص ١٢٦ وما بعدها.

(٤) ابن رشد، تلخيص كتاب المقولات، بيروت ١٩٣٢، مقدمة بوج، ص ٩ - ١٠.

(٥) العطار، حواشي على المقولات، القاهرة ١٩٢٠.

(٦) Bonitz, *Über die Kategorien des Aristoteles*, Vienna 1853: Apoll, *Kategorienlehre des*

*Aristoteles*, dann *Beiträge zur Gesch. der griech. Philos.*, Leipzig 1891.

وإنا لتتفق مع ابن سينا على أن الشراح الأول أضافوا إلى نظرية المقولات الأرسطية دراسات لا تمت إلى المنطق بصلة، وتتفق معه أيضا على أنها، وهي تقوم على الجوهر وأعراضه، وثيقة الصلة بالميتافيزيق. ولكننا نختلف معه في أنها منقطعة الصلة بالمنطق، ذلك لأنها، وهي تصنيف للأجناس العليا، تلور حول الكلّي الذي يعد عماد البحث المنطقي. هذا إلى أن المقولة، في مدلولها اللفظي، ما يحمل على غيره، فهي معنى صالح لأن يكون محمولا. وقد لاحظت أبلت بحق أن نظرية المقولات ترمي إلى حل مشكلة الحمل التي كانت مثار جدل بين الميغاريين<sup>(١)</sup>. ولا شك في أن المحمول جزء أساسي في القضية والقياس، وبذا يجد "كتاب المقولات" مكانه الطبيعي قبل "كتاب العبارة"، وابن سينا نفسه يقف فيه على الحمل أكثر من فصل<sup>(٢)</sup>. ومن المسلم به أنا لا نعرف لدى أرسطو الميتافيزيقى الخالص، ولا المنطق الخالص، بل تختلط المادة بالصورة، والحسي بالعقلي.

#### ٤ - عددها :

لم ينص أرسطو صراحة على عدد مقولاته، بل عرض لها في مناسبات مختلفة ذكرا بعضها ومهملا بعضها الآخر، ولم يصل بها إلى عشر إلا في كتابي "المقولات" و"الجدل". ولكن تلاميذه وأتباعه اعتبروا هذا الرقم مقدسا، و زادوا عنه بكل قواهم، وخاصة ضد الرواقيين الذين وقفوا بالمقولات عند

(١) Apelt, Beiträge, p. 124.

(٢) ابن سينا، المقولات، ص ١٨ - ٢٦، ٢٨ - ٤٥.

أربع فقط . وابن سينا في إخلاصه لأرسطو يرى هذه القداسة ويدافع عنها .  
ولصحة هذا العدد لا بد له أن يثبت أولاً أن المقولات غير متداخلة وأن كل  
واحدة منها قائمة بذاتها ، وثانياً أن ليس ثمة أجناس عالية أخرى وراعها .

فما أنها غير متداخلة فذلك لأن لكل واحدة دلالة خاصة تختلف عن  
الأخرى ، وأخطأ من زعم أنها أربع فقط هي الجوهر والكم والمضاف  
والكيفية ، على اعتبار أن المضاف يعم البواقي <sup>(١)</sup> . ذلك لأن المضاف الحقيقي  
لا يحمل على واحدة منها حمل الجنس على أفرادها ، بل إن وجد فيها وإنما يوجد  
على أنه مجرد علاقة ونسبة <sup>(٢)</sup> . ومن ذلك قولهم إن مقولتي الفعل والانفعال  
تدخلان في مقولة الكيفية ، وهو مردود لأن التكيف والتكيف غير الكيفية <sup>(٣)</sup> ؛  
أو أنهما تجتمعان في مقولة الحركة ، وهو باطل أيضاً لأن من الثابت طبيعياً  
أن الحركة ليست بفعل ولا يوصف بها فاعل <sup>(٤)</sup> .

وأما أن هناك أموراً لا تدخل فيها ، فنأخصها الحركة التي لا تقف عند  
مقولة واحدة ، بل تتناول الكيف والكم والأين ؛ والوحدة مبدأ العدد ؛  
والنقطة مبدأ الخط ؛ والهيولى والصورة ، وهذه تباين المقولات جميعها <sup>(٥)</sup> .  
وقد أجهد المشائون أنفسهم في ردها إليها ، وجهد معهم ابن سينا في أن  
يعيد ما قالوه ، وإن كان لا يؤمن به أحياناً أولاً يرى له ضرورة . فهو يذهب

(١) المصدر السابق ، ص ٦٦

(٢) ، ، ص ٦٧

(٣) ، ، ص ٦٩

(٤) ، ،

(٥) ، ، ص ٧٠

إلى أنه لا يضير المقولات في شيء أن تكون هناك أمور لا تدخل فيها، وإنما الذي يضيرها أن تكون هناك أجناس عليا أخرى إلى جانبها . لأنه لا مانع عقلا من أن يكون هناك أفراد لا أنواع لها ولا أجناس ، مادام كل واحد منها قائما بذاته ، ولا يوجد فرد آخر يشاركه في خصائصه . وضرب لذلك مثلا أن يقال : لا يوجد في هذا الإقليم إلا عشر مدن ، مع وجود طوائف البدو متفرقة هنا وهناك، فان وجودها لا يغير صدق هذه القضية في شيء. (١)

على أنه ليس بعزيز علينا أن نرد العدد والنقطة إلى مقولة الكم ، والهيولى والصورة إلى مقولة الجوهر؛ وهذا ما بذل فيه ابن سينا جهدا طائلا ، مستعينا بدراساته الرياضية والطبيعية العميقة (٢).

ومع ذلك مقولات أرسطو أضعف من أن تقوى على النقد والمعارضة، فالكم والكيف - وهما من دعائمها - ليسا منفصلين تمام الانفصال ، ذلك لأن الكم يكاد يكون ضربا من الكيف ، والصفات العددية، أو "الصفات الكمية"، كما تسمى ، كم صريح . ومن جهة أخرى؛ أليس الكم من مكونات الجوهر؟ أو ليس الفعل والانفعال من باب المضاف . وباختصار وقع المشائون جميعا، وهم يدافعون عن عدد المقولات، في خطأ جوهرى واضح، ذلك أنهم اعتبروا العشرة عددا لا مناص منه، وحاولوا ما استطاعوا أن يردوا كل اعتراض يرمى إلى زيادته أو نقصه ، وكان الأجدر بهم أن يثبتوا أولا

(١) المصدر السابق ، ص ٧٠ - ٧١

(٢) > > ، ص ٧٢ - ٧٧



مبرراته ومقتضياته ، وإلا أضحي تمسكهم به ضرباً من التقديس الذي لا يعتمد على قرار كنسي ، إذا ساغ لنا أن نستعمل تعبير برنتل المشهور<sup>(١)</sup> !

ويتفق فلاسفة الإسلام جميعاً مع ابن سينا في الأخذ بهذا العدد والدفاع عنه . ويلجأ إخوان الصفاء في ذلك - كعادتهم - إلى صورة رمزية لا يبعد أن يكونوا قد حاكوا فيها الرواقين ، فيشبهون المقولات العشرة في أنواعها وأفرادها ببستان فيه عشر شجرات ، وفي كل شجرة عدة فروع ، وعلى كل فرع عدة غصون ، وعلى كل غصن عدة قضبان ، وعلى كل قضيب عدة أوراق ، وتحت كل ورقة عدة ثمار ، ولكل ثمرة طعم ولون ورائحة لا تشبه الأخرى ، ومن ألمّ بالمقولات العشرة أصبح كصاحب هذا البستان الذي يحيط بما فيه من نظرة واحدة<sup>(٢)</sup> . ويعتق ابن رشد في احترام نظرية المقولات الأرسطية ، ويرى أن عددها فوق النقد والملاحظة<sup>(٣)</sup> . ولا بن سبعين ، صوفي وفيلسوف القرن الثالث عشر ، مراسلات مع فردريك الثاني ملك صقلية يرد فيها على بعض أسئلة وجهها إليه ، وفي رده على عدد المقولات يجيب بأن البحث فيه لا معنى له ، لأن المقولات نفسها إنما هي حصر للوجودات على اختلافها ، فالطبيعة هي التي أملت عددها<sup>(٤)</sup> . وفي هذا التراسل ما يدل على أن هذه المشكلة شغلت الأذهان في القرون الوسطى لدى المسيحيين والمسلمين على السواء .

(١) Prantl, *Geschichte der Logik*, Leipzig 1855 - 1870, T. 1, p. 206 - cf. Apolt, op. cit., p. 160.

(٢) إخوان الصفاء : رسائل ، القاهرة ١٩٣٨ ، ج ١ ، ص ٣٢٩ - ٣٣٠

(٣) ابن رشد ، تلخيص المقولات ، ص ١٢

(٤) Mehron, Ibn Sab'in, *Correspondance avec l'empereur Frédéric II dans Journal asiatique* 1879, p. 392.

وإذا كان فلاسفة الإسلام قد أخذوا بعدد المقولات ، فإن هناك فريقا استنكره، ونعنى به أنصار نظرية الجوهر الفرد من المتكلمين . وهؤلاء، في رفضهم للصورة والهيولى الأرسطية ، حاولوا أن يكونوا العالم من جواهر فردة يخلقها الله دون انقطاع ، وهي منفصلة دائما ولا تكون في تلاحقها أى مركب .<sup>(١)</sup> واذن ليس ثمة خط ولا سطح ولا كم متصل ولا منفصل ، ولا زمان ولا إضافة ، وكل ما هنالك جواهر فردة متحركة باستمرار<sup>(٢)</sup> . فالمقولات ثلاثة لا عشرة ، وهى الجوهر ، وأعراضه التى يجمعها الكيف ، والأين الذى يتحرك فيه .

أما المقولات الأخرى فهى مجرد مظاهر واعتبارات ذهنية ، فالحطوط والسطوح التى تبدو أمامنا ليست إلا أمورا وهمية ، والزمان مجرد ارتباط الوقائع فى الذهن ، وفى المضاف يجب أن نفرق بين الذات والموضوع ، والأولى فقط هى مصدره ، ولا يمكن تصور إضافة بمعزل عن الذهن ، وإلا استلزمت إضافة أخرى إلى ما لا نهاية<sup>(٣)</sup> . وفى هذا ما يكفى للتدليل على ما فى نقد المتكلمين لمقولات أرسطو من طرافة وأصالة، ذلك لأنه يعتمد على ذاتية غير مألوفة لدى القدامى . وتبدو هذه الذاتية بوضوح فى تحليلهم

(١) Madkour, *La place d'Al Fārābī*, Paris 1934, p. 49—60.

(٢) المطار ، حواشى على مقولات السجاسى ، القاهرة ١٣١٣هـ ، ص ١٢ .

(٣) Schmölders, *Essai sur les écoles philos. chez les Arabes*, Paris, 1842, p. 161.

لفكرة المضاف ، ذلك التحليل الذي يذكرنا بـرادلي بين المعاصرين .<sup>(١)</sup> حقا إن الرواقين سبقوهم إلى القول بأن الإضافة تتطلب عملا ذهنيا ، ولكنهم لم يتعمقوا تعمقهم<sup>(٢)</sup> .

#### هـ - خصائصها ومميزاتها :

لم يلتزم أرسطو ترتيبا ثابتا في سرد مقولاته ، فتارة يقدم الكم- على المضاف والكيف ، وتارة يؤخره عنهما . وقد سردها في " كتاب المقولات " على النحو الآتي : الجوهر ، والكم- ، والمضاف ، والكيف ، والأين ، ومتى ، والوضع ، والملك ، وأن يفعل ، وأن يفعل .<sup>(٣)</sup> ثم أخذ يشرحها شرحا غير متعادل ، فلم يقف طويلا عند الستة الأخيرة ، بحجة أنها واضحة . وعنى عناية خاصة بالأربعة الأولى ، فعرفها وقارن بعضها ببعض ، وبين خصائصها . والجوهر في رأيه هو دعامة جميعا ، ولعله نجح في ذكر مميزاته أكثر من غيره ، أما الثلاثة التالية فقد درسها دراسة ناقصة معولا على العرف الدارج ، وتلك سنة مألوفة لديه ، وتتلخص في محاولة توضيح المعاني الفلسفية ، الدقيقة في ضوء الاستعمال الشائع<sup>(٤)</sup> .

(١) Bradley, *Appearance and reality*, London, 1893 p. 25.

(٢) Van den Berg, *Die Epitome der Metaphysik des Averroes*, p. V.

(٣) Aristote, *Catégories*, Ch. IV.

(٤) Apelt, *Beitraege*, p. 134.

وقد أخذ الشراح بهذا المنهج، فالتزموا ترتيب "كتاب المقولات"، وجهدوا في تعليل عدول أرسطو عنه في مؤلفاته الأخرى، وأطالوا حيث أطال، وسكتوا حيث سكت. ولم يخرج ابن سينا عن ذلك كثيرا، فعرف الجواهر بأنه مالا يوجد في موضوع<sup>(١)</sup>. وذكر من خواصه أنه المقصود بالإشارة<sup>(٢)</sup>، وأنه لا ضده<sup>(٣)</sup>، وقسم الجواهر إلى أول وثانية وثالثة، والجواهر الأولى هي الأشخاص، وهي بلا شك أدخل في باب الجواهر، والثانية والثالثة هي الأجناس والأنواع<sup>(٤)</sup>.

وعلى عكس الجواهر لا يقوم العرض الا بغيره؛ وتدخل تحته المقولات التسع الأخرى.<sup>(٥)</sup> وهنا يقف ابن سينا طويلا، ليبيّن ما إذا كان العرض جنسا وهي أنواع له.<sup>(٦)</sup> ويرد على من قال إن شيئا واحدا يكون عرضا وجوها من وجهين<sup>(٧)</sup>. ويرجع هذا مرة أخرى إلى الخلاف في طبيعة نظرية المقولات، فان كانت تصنيفا للكليات فمن الممكن أن يكون كلياً ما محمولا في قضية وموضوعا في أخرى. وإن كانت تعريفا كاملا لا لوجود كما يقولون فإنما تنصب على

(١) ابن سينا، المقولات: ص ٩٢

(٢) المصدر السابق، ص ١٠٣

(٣) > > ، ص ١٠٥

(٤) > > ، ص ٩٥ - ١٠٢

(٥) > > ، ص ٢٨ - ٣٨

(٦) > > ، ص ٦٣ - ٨٢

(٧) > > ، ص ٤٥ - ٥١

الجوهر وأعراضه ، ولا يمكن أن يكون العرض جوهرًا بحال ، ومن هنا جاء التخلط بين المحمول والعرض ، بل بين المنطق والميتافيزيقى .

ويلاحظ ابن سينا أنه جرت العادة بذكر الكمية فوراً بعد الجوهر ، لأن وجودها أعم من الكيفية وأصح من المضاف ، وقد تذكر أمور أخرى لتبرير ذلك ، "ولكننا لا تؤثر أن نستغل بأمثال هذه المباحث إلا اشتغالا دون الوسط"<sup>(١)</sup> . والكم ضربان : متصل أو مالا جزائه وضع كالتلخظ والسطح والجسم ، ومنفصل أو ما ليس لأجزائه وضع كالعدد<sup>(٢)</sup> . وأما الزمان والقول فلا يسلم ابن سينا بأنهما من الكم المنفصل ، ملاحظاً أن المعلم الأول جارى فيهما المشهور دون تحقيق ، وقد وقع في هذا غير مرة في "كتاب المقولات" ، كما فعل في تفصيل الحركة وبعض خواص المضاف<sup>(٣)</sup> . ومن أخص خصائص الكمية أن لها بذاتها جزءاً ، وأنها تختمل التقدير ، وتقبل المساواة واللامساواة ، وقد يضيفون إلى ذلك أنها لا تقبل التضاد ، ولا الأشد ولا الأضعف<sup>(٤)</sup> .

ويجىء المضاف بعد الكمية ، وللشراح في ذلك تخریجات أظهرها أضعفها ، وهو أنه أوثق صلة بها منه بالكيفية<sup>(٥)</sup> . والمضاف هو المقول

(١) المصدر السابق ، ص ١١٢

(٢) > > ، ص ١١٦

(٣) > > ، ص ١٢٤

(٤) > > ، ص ١٣٤ - ١٤٣

(٥) > > ، ص ١٤٣

بالقياس إلى غيره ، وتصوره يقتضى تصور أمر آخر<sup>(١)</sup> . فلا يمكن إدراك السقف إلا ومعه الحائط الذى يقفه ، ولا الأكبر بدون الأصغر<sup>(٢)</sup> . ويكاد يعرض للمقولات جميعها كالأب والابن فى مقولة الجوهر ، والكبير والصغير فى مقولة الكم ، والساخن والبارد فى مقولة الكيف ، والعالى والسافل فى مقولة الأين ، والقديم والحديث فى مقولة الزمان<sup>(٣)</sup> . ولكل مضاف حقيقى مضاف إليه كالسيد والعبد ، والضعف والنصف ، والمتضايقان متلازمان فى الغالب وجودا وعدما ، وقد لا يتلازمان كالمعلوم والمحسوس اللذين يسبقان العلم والحس<sup>(٤)</sup> . ولتوضيح فكرة الإضافة توضيحا كافيا يحيل ابن سينا على الميتافيزيقي<sup>(٥)</sup> ، والواقع أنها ليست هينة ، فإنا إذا اتزعنا من الأشياء جميع علاقاتها لم يبق لها وجود ، وإذا كانت الإضافة مصدر الوجود فما قيمة الأشياء فى ذاتها ؟

ولا يرتضى ابن سينا تعريف أرسطو للكيفية بأنها ما يقع فى جواب كيف ؟ لأن الموضوع أيضا يقع فى جواب هذا السؤال<sup>(٦)</sup> ، ولا تعريفات أخرى ذهب إليها الشراح من أنها ما يقال به للأشياء إنها شبيهة وغير شبيهة<sup>(٧)</sup> ، ولأنها

(١) المصدر السابق ، ص ١٤٤

(٢) > > ، ص ١٤٥-١٤٦

(٣) > > ، ص ١٤٨

(٤) > > ، ص ١٥٠-١٥٢

(٥) > > ، ص ١٤٣

(٦) > > ، ص ١٦٧

(٧) > > ، ص ١٦٨-١٧١

هيئة قارة في الموصوف بها ويمكن تصورها دون مراعاة نسبة إلى شيء آخر.<sup>(١)</sup> ويقنع مع هذا بأن يقول إنها كيف يقع على صور أربعة هي الأقسام المشهورة التي قال بها أرسطو من قبل ، وهي أنها ملكات وحالات ، أو منها ما يكون بالقوة وما يكون بالفعل<sup>(٢)</sup> . ويبيى بلاء شديدا في مناقشة هذه الأقسام ، مبينا تداخلها وعدم دقتها<sup>(٣)</sup> ، ثم ينتهى به المطاف إلى الأخذ بها وشرحها قسما قسما<sup>(٤)</sup> . وتلك ظاهرة كثيرا ما لوحظت عليه في "كتاب المقولات" ، فيبدأ ناقدا ويحتم مسلها ، وكأنما يشعر بحيرة لا يجد السبيل إلى الخروج منها . وقد لاحظ أرسطو أنه في اللغات، الزاوية يشتق من اسم الكيفية الوصف المقابل ، كالبياض والأبيض ، العدالة والعدل<sup>(٥)</sup> ، ويطبق ابن سينا هذا على العربية والفارسية اللتين يعرفهما جيدا<sup>(٦)</sup> .

ويعتمهل الأستاذ الرئيس أكثر من أرسطو في شرح المقولات الستة الباقية ، وإن كان لم يوفها حقها . فالأين كون الشيء في مكان كفقو وتحت ، وهو أشبه ما يكون بالكيفية<sup>(٧)</sup> . ومتى نسبة الشيء إلى الزمان ، كقولهم حدث وقت الزوال ، وعام كذا<sup>(٨)</sup> . ويشير الإسكندر الأفروديسى ،

(١) المصدر السابق ، ص ١٧١ - ١٧٢

(٢) > > ، ص ١٧٢

(٣) > > ، ص ١٧٤ - ١٨٠

(٤) > > ، ص ١٨١ - ١٨٥

(٥) Aristote, *Catégories*, 27 b, 11.

(٦) ابن سينا ، المقولات ، ص ٢١٨

(٧) المصدر السابق ، ص ٢٢٨

(٨) > > ، ص ٢٣١

أو فاضل المتأخرين كما يسميه ابن سينا ، إلى " المتى الخاص " الذي ينصب على زمن محمود ، ولا يرى فيلسوف الإسلام ضرورة لهذا التخصيص <sup>(١)</sup> .  
 والوضع كون الجسم بحيث تكون لأجزائه بعضها إلى بعض نسبة في الانحراف والموازاة ، كالقيام والقعود والاستلقاء <sup>(٢)</sup> . والملك ، أو الحدة كما يسميها ، مقولة في رأيه غير واضحة ، ويقرر أنه لم يتفق له حتى الآن فهمها ، ولم يجد أنواعا تدخل تحتها ، ويحيل على من زعموا أنها كون الجوهر في جوهر آخر يشمله وينقل بانتقاله كالسلاح والتزين <sup>(٣)</sup> . وأما مقولة أن يفعل وأن يفعل فتدلان على نسبة الجوهر إلى أمر لم يكن فيه من قبل كالتسخين والتسخن ، ويفضل ابن سينا هذه الصيغة على صيغة الفعل والانفعال <sup>(٤)</sup> ، ولكنه لم يلتزم ذلك في كتبه الأخرى <sup>(٥)</sup> .

#### ٦ - الجمل :

لم يقف الجدل الأثني في أنحيات القرن الخامس قبل الميلاد عند حد ، فأنكر السوفطائيون الفضيلة والمعرفة ، ورفض الميغاريون إمكان الحكم . وهؤلاء خاصة هم الذين عناهم أفلاطون في محاوره " السوفسطائي " ، وأرسطو في " المقولات " حين حاولا إثبات الجمل . ويسلم الميغاريون بوجود المعاني

(١) المصدر السابق ، ص ٢٣١ - ٢٣٢

(٢) > > ، ص ٢٣٣ - ٢٣٤

(٣) > > ، ص ٢٣٥

(٤) > > ، ص ٢٣٥ - ٢٣٦

(٥) ابن سينا ، النجاء ، ص ١٢٨



والكليات ، ولكنها في نظرهم منفصلة ومتميزة دائماً ولا صلة بينها . وإذا انتفت هذه الصلة انتفت القضية والحكم ، وانتفى المنطق جميعه . ولذلك حرص أرسطو في مقدمة " المقولات " على أن يعقد فصلاً يبين فيه ما يحمل وما يحمل عليه ، فالأشخاص يحمل عليها ولا تحمل ، والأجناس والأنواع تحمل ويحمل عليها ، ويصدق على الموضوع كل ما يصدق على المحمول<sup>(١)</sup> .

ويعتبر هذا الفصل دعامة ما ردهه المشائيون جميعاً في نظرية الحمل ، ولا يكاد ابن سينا يخرج عليه ، فيقرر أن كل ما يقال على موضوع يجب أن يكون كلياً<sup>(٢)</sup> ، وأنه إذا كان المحمول يقال على موضوع فإن العرض يوجد في موضوع<sup>(٣)</sup> ، وإذا حمل شيء على موضوعين كان وسطاً بينهما<sup>(٤)</sup> ، والحمل ضرب من الوصف ومن الجائز أن تنطبق صفة واحدة على أمرين مختلفين<sup>(٥)</sup> .

#### ٧ - التقابل :

في عالم الواقع صور شتى من التعارض ، فهناك الشمال واليمين ، والحر والبرد ، والأبيض والأسود . ويشعر الذهن أيضاً بقلق وحيرة حين تصطدم الحقيقة بالخيال ، ويتباين النظرى والعملى . لهذا لم يكن غريباً أن يستلقت التقابل أنظار المفكرين الأول ، فالبحوث الطبيعية السابقة لسقراط

(١) Aristotle, *Catégories*, Ch. 2.

(٢) ابن سينا ، المقولات ، ص ٢١

(٣) المصدر السابق ، ص ٢٢

(٤) > > ، ص ٣٨

(٥) > > ، ص ٤٢

تكاد تقوم على فكرة التضاد ، وتذهب إلى أن التغير انتقال من طرف إلى طرف ومن ضد إلى ضد . والإيليه في جملتها تتلخص في تعارض بين الوجود واللا وجود ، وهذا ما أوحى في الغالب بمبدأ عدم التناقض الذي يعد دعامة المنطق الأرسطي . والجدل الأفلاطوني تطبيق طريف ودقيق لفكرة التقابل ، وقد بلغ قمته في محاوره " بار منيدس " حيث يدعو النفي الإثبات ، وينتقل الحوار من ضد إلى ضد .

وقد شاء أرسطو أن يجمع المتقابلات ويوازن بينها ، ويكون منها نظرية شاملة . وعرض لها في موضعين :

( ١ ) الفصل الخامس من الجزء الأول من كتاب " ما وراء الطبيعة " .

( ٢ ) آخر كتاب " المقولات " .

وتتخصر في أربعة أنواع يرتبها ترتيبا تصاعديا على النحو التالي : المتضايقان ، والضدان ، والعدم والملكية ، والنفي والإثبات . وقد يضيف إليها الكون والفساد ، والمتقدم والمتأخر ، والحركة والسكون ؛ إلا أن هذه ليست أنواعا قائمة بذاتها ، ويمكن ردها إلى الأولى . ونظرية التقابل هذه ، على ما فيها من جوانب ميتافيزيقية ولغوية ، ذات طابع منطقي واضح ، وقدر لها ضرب من النجاح لدى المناطق القدامى والمحدثين .

أخذ بها ابن سينا ، ووقف عليها المقالة السابعة من " مقولاته " ، وحاول أن يشرح فيها أنواع التقابل الأربعة ، ويرد على الاعتراضات التي وجهت إليها . وإذا كان شرحه لم يخجل من غموض وتعقيد ، فإن دفاعه قوى واضح .

” والمتقابلان في رأيه هما اللذان لا يجتمعان في موضوع واحد من جهة واحدة في زمان واحد <sup>(١)</sup> “. وهما إما متضايقان كالأب والابن ، أو ضدان كالزوج والفرد ، أو عدم وملكة كالعمى والبصر ، أو متناقضان كالفرس واللافرس <sup>(٢)</sup> . وقد سبق له أن شرح الإضافة <sup>(٣)</sup> ، ويلاحظ هنا بحق أن التقابل فيها يبين لأنه أساس ماهيتها <sup>(٤)</sup> . والضدان هما اللفظان اللذان يبعد أحدهما عن الآخر ما أمكن ، مع اجتماعهما في موضوع واحد ، فهما طرفان في جنس كالزوج والفرد والأسود والأبيض ، وإلا فلا سبيل لأن يتلاقيا إن لم يكن بينهما جامع يجمعهما برغم تباعدهما <sup>(٥)</sup> . والعدم والملكة ، أو القنية كما يسميها ، صورة من صور الكيفية كما أشرنا إلى ذلك من قبل <sup>(٦)</sup> . وتقابلهما يتم بفقدان الملكة في حينها ، ولا يكاد يجحد المشائون له مثلا إلا العمى والإبصار لدى الرجل المهيا لذلك <sup>(٧)</sup> . والتناقض هو التقابل بين الإثبات والنقي ، وينصب على الألفاظ كحصان ولا حصان فلا يحتمل صدقا ولا كذبا ، أو على قضايا كزيد قاعد وزيد غير قاعد ، وهما حكمان إن صدق أحدهما فالآخر كاذب لا محالة ، وهذا هو التقابل الحق <sup>(٨)</sup> .

(١) المصدر السابق ، ص ٢٤١

(٢) > > ، ص ٢٤١ — ٢٤٣

(٣) > > ، مقدمة ص (١٦) — (١٧) .

(٤) > > ، ص ٢٤٤

(٥) > > ، ص ٢٤٧ — ٢٤٨

(٦) > > ، مقدمة ص (١٨) .

(٧) > > ، ص ٢٤٥

(٨) > > ، ص ٢٤١ — ٢٤٢

ويتساءل ابن سينا هل نحن أمام تصنيف مكتمل أم مجرد مجموعة من المتقابلات؟ وبعبارة أخرى هل المتقابلات أربعة لا غير أو تقبل الزيادة والنقص؟ ويبدو عليه أنه كان يود أن يكون هذا التصنيف أدق مما هو عليه، ويحاول ضبطه دون جدوى<sup>(١)</sup>. ومع هذا يرى أن المتقابلات أربعة دون زيادة أو نقصان، ويرد على من زعموا أن التصنيف الأرسطي غير مكتمل بحجة أنه لا يشمل على تقابل العرض والجوهر ولا المادة والصورة، ملاحظاً أن الأولين يدخلان في التناقض<sup>(٢)</sup>، ولم يجب عن الأخيرين، ويمكن ردهما إلى المتضايين. ويذهب آخرون إلى أن الأضداد كلها من باب المضاف، لأن الحرارة مثلا لا تكون كذلك إلا منسوبة إلى البرودة، وإذن يكون التضاد نفس الإضافة أو نوعا منها على الأقل<sup>(٣)</sup>. وهذا غير صحيح، لأن لكل ضد دلالة ذاتية قبل أن يكون ضدا، والضدية نتيجة لهذه الدلالة، وغناها نشأ فكرة التضايين. وعلى هذا يمكن أن نقول أن المتقابلات كلها متضايين على نحو ما، لأن التقابل نفسه ضرب من الإضافة<sup>(٤)</sup>. وهنا يرد ابن سينا اعتراضا قديما لنيقوسترات، ويحجب عنه على النحو الذي أجاب به سمبليقوس، وهو أن الضدين من حيث الصورة متضايين، ومن حيث المادة غير متضايين<sup>(٥)</sup>. والواقع أنه مع التسليم بأن في التضاد إضافة لا يصح القول بالغانه ولا بإدماجه

(١) المصدر السابق، ص ٢٥٠.

(٢) > > ص ٢٤٥-٢٤٩.

(٣) > > ص ٢٤٩-٢٥٠.

(٤) > > ص ٢٥٠-٢٥٤.

(٥) Simplicius, *Catégorie*, 1, 18 et suiv.

فيها ، لأنه أحد صور التقابل الواضحة . ولا شك في أن تقابل النفي والإثبات هو أقوى تقابل ، ويبدو في التناقض أولا ، ثم في التضاد والعدم والملكية ، ولا يكاد يلحظ في الإضافة .

وفي نظرية التقابل الأرسطية نواحي ضعف لا تنكر ، فهي لا تقوم على أساس سليم ، وتتأرجح بين اللفظ والمعنى . وهذا عيب عام في منطق أرسطو ، فهمزة النفي مثلا (Alpha privatif) تساهم بنصيب في نظرية التقابل ، والأسماء المشتركة والمترادفة تقود إلى نظرية المقولات . هذا إلى أن دراساته الطبيعية عني عليها الدهر ، واتهت به إلى أخطاء كثيرة. ففكرة العدم والملكية لا تقوم على أساس علمي صحيح ، ونستطيع أن نلغي في يسر هذا النوع من التقابل . وبعض آرائه الميتافيزيقية غامضة ومعقدة ، ومن بينها فكرة الإضافة التي لم ينجح في أن يوضحها توضيحا كافيا . ومع هذا يرجع إليه الفضل أولا في تحديد معنى التناقض والتضاد، وهذا قدر لا جدال فيه من نظرية التقابل، وهو ما بقي لدى المناطقة المحدثين والمعاصرين ، أمثال هاملتون<sup>(١)</sup> وكينز<sup>(٢)</sup> . ويربط ثانيا تناقض المعاني بتناقض الأحكام ، وفي هذا يقول جوبلوجو بحق : " ليس ثمة تناقض حيث لا تكون قضية ، بل ولا تضاد ولا تقابل بوجه عام . ونظرية التقابل أوضح في منطق الأحكام منها في منطق المعاني ، لأن الأحكام المتقابلة في الثاني ليست ظاهرة بل مفترضة ومتضمنة<sup>(٣)</sup> " .

(١) Hamilton, *Lectures on Logic*, 2nd édit., London 1866. t. 1, p. 213-214.

(٢) Keynes, *Studies and exercises on Formal Logic*, 1st édit. Cambridge 1879, p. 30-33.

(٣) Goblou, *Traité de logique*, 5e édit., Paris 1929, p. 93.

ولم يختلف الأمر عن هذا كثيرا في العالم العربي ، فتقابل الألفاظ لا يكاد يذكر إلى جانب تقابل القضايا ، وحتى ابن سينا نفسه لم يعرض له إلا في ” كتاب المقولات “ . ونحائمه المناطق الآخرون ، فيما عدا صاحب ” البصائر النصيرية “ الذي شاء أن يلخص منطق ” الشفاء “ تلخيصا كاملا .<sup>(١)</sup> ومن تقابل الألفاظ لم يبق إلا التناقض والتضاد ، ويعبر عنهما عادة بالقاعدتين المشهورتين اللتين كثيرا ما وردتا في مواطن الجدل على ألسنة المتكلمين والفلاسفة والفقهاء ، وهما : ” النقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان “ ، و ” الضدان لا يجتمعان وقد يرتفعان “ .



ويبدو مما تقدم أن المشاكل الرئيسية المتصلة بنظرية المقولات أثرت جميعها في الثقافة الإسلامية ، ألهم إلا مدى الأصالة فيها ، وهل ابتدعتها أرسطو ابتداء أم تأثر فيها بمن قبله ؟ ولم يشغل مفكرو الإسلام كثيرا بالبحث عن أصول الأفكار وتسلسلها ، ولم يعنوا بالربط التاريخي ، ومعلوماتهم عن سقراط وسابقيه قليلة وغامضة ، ويكادون يقفون عند أفلاطون ، وإن كان تلميذه قد طغى عليه في نظرهم طغيانا كبيرا . وكل ما نحظى به لدى ابن سينا في هذا الشأن هو أن المقولات في عددها وخصائصها وليدة الاستقراء . وإنا لتتفق معه في أن دراسات أرسطو الطبيعية أعانتة على تكوين نظرية المقولات ، ولكنه تأثر قطعا بما ذهب إليه أفلاطون من جمع وتقسيم للعاني والكليات في محاوراته المختلفة ، وخاصة ” بار ميندس “ و ” السوفسطائي “ .

(١) السوى ، البصائر النصيرية ، القاهرة ١٨٨٨ ، ص ٣٦ وما بعدها .

ومهما يكن من أمر اعتداد ابن سينا بالمعلم الأول ، فإن "مقولاته" تشهد بنقد جرىء وتحرر تام . ولم تقف جرأته عند الشراح الأول ، بل امتدت إلى أرسطو نفسه . وكثيرا ما شعر بالحيرة والقلق إزاء آراء ونظريات رددت من قبل ، فرفضها أو حاول أن ينقحها . وباختصار في كتاب "المقولات" الذي تقدم له مادة غزيرة ، ونعتقد أنه سيلقى ضوءا جديدا على الفلسفة الإسلامية عامة وفلسفة ابن سينا خاصة .



وقد تولى تحقيقه أربعة ممن عاشوا مع ابن سينا "وكتاب الشفاء" زمنا طويلا ، فألفوا أسلوبه ، وتفهموا نصوصه ، وأدركوا دقائقه . وهم الأب جورج شحاته قناتى ، والأساتذة محمود الخضيرى ، وأحمد فؤاد الإهوانى ، وسعيد زايد ، وكلهم غنى عن التعريف . وقد قضاوا فى تحقيقهم سنين عدة ، وبذلوا جهودا مضنية . ولئن كان لى شىء أسجله هنا ، فهو أنى شهدت عناءهم ، ولمست عن قرب مدى حرصهم على تحرى الحقيقة وتخير أسلم الروايات وأصدقها . وأنا على يقين من أن قراءهم يتبعون دائما انتاجهم وينتظرون بفارغ الصبر ثمار جهودهم .

يونيه ١٩٥٨

## رموز المخطوطات

- |                               |  |
|-------------------------------|--|
| (٧) ع = عاشر رقم ٢٠٧          | (١) ب = بنجيت ٣٣١ خصوصية ،<br>٣٤١٥ بنجيت بالأزهر |
| (٨) عا = على أميرى رقم ١٥٠٤   | (٢) بنج = بنجيت (هامش)                           |
| (٩) م = متحف بريطانى رقم ٧٥٠٠ | (٣) د = دار الكتب رقم ٨٩٤                        |
| (١٠) ن = نور عثمانية رقم ٢٧٠٨ | (٤) د١ = دار الكتب رقم ٢٦٢ ح                     |
| (١١) هـ = مكتب هندی رقم ٤٧٥٢  | (٥) س = سليمانية (داماد) ٨٢٤                     |
| (١٢) ى = بنى جامع رقم ٧٧٢     | (٦) سا = داماد رقم ٨٢٢                           |



المقولات

---

# المقالة الأولى

من الفن الثاني

من الجملة الأولى

---

# بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

## الفن الثاني

من الحملة الأولى من المنطق في المقولات وهي سبع مقالات

### المقالة الأولى

#### سنة فصول

#### [الفصل الأول]

##### فصل ( ١ )

##### في غرض المقولات

قد علمت فيما سلف مائة اللفظ المركب ومائة اللفظ المفرد ، وعلمت أن اللفظ المركب إنما يتألف من اللفظ المفرد ، وعلمت أن الألفاظ المفردة ، من حيث هي كلية وجزئية وذاتية وعرضية ، منقسمة خمسة أقسام ؛ فمن الواجب الآن أن تعلم أن معرفة هذه الأحوال الخمسة للألفاظ المفردة معينة على معرفة الألفاظ المركبة ، من حيث تقصد المعرفة بها ، وأن تعتقد أن ههنا أحوالا أخرى للألفاظ المفردة غير محتاج إليها في معرفة الألفاظ المركبة ؛ فليس كل أحوال الألفاظ المفردة يحتاج إليها ليتفهم بها في معرفة أحوال

( ٢ - ٥ ) الفن . . . فصول : المقالة الأولى من الفن الثاني من جملة المنطق وهو في المقولات وهي أربعة فصول عا || ( ٣ ) هي : هوع ، م ؛ هذه سا || ( ٥ ) سنة : سبعة س ؛ أربعة عا ؛ أوردت ٥ عناوين الفصول الستة المشتملة عليها هذه المقالة || ( ٨ ) ساب : سبق س || مائة : مائة ع || ( ١١ - ١٢ ) من حيث . . . بها : ساقطة من عا || ( ١٢ ) بها : ساقطة من سا || تعتقد أن : ساقطة من س || ( ١٣ ) إليها : إليه ي || بها : بها ، ه ، ي .

الألفاظ المركبة التركيب المقصود في المنطق . أما هذه فمما يُنتفع بالوقوف عليها في صناعة المنطق ؛ وأن الألفاظ المركبة إنما تتركب بحسب صناعة المنطق ليوقف على السبيل النافع في إفادة التصديق والتصور ؛ وهذه الإفادة تتم بالقياسات وبالحدود وبالرسوم .

والمقياسات مؤلفة من مقدمات ، كما ستعرف ، وتحتاج أن تكون موضوعاتها كلية لتدخل في العلوم ؛ وتحتاج أن تكون موضوعاتها ومحمولاتها على نِسَبٍ من النَسَبِ المذكورة في الذاتية والعرضية حتى تدخل في البرهان .

والنسمة أيضا إحدى الطرق المرصولة إلى اكتساب العلم بالمجهول . والقسمة الفاصلة هي التي تكون للأجناس إلى الأنواع بالفصول محفوظا فيها الترتيب ، لثلاث طفرة من درجة إلى غير التي تليها . وقد تكون أيضا بالخواص والأعراض .

فمعرفة هذه المفردات الخمسة نافعة في القياسات ؛ ومنفعتها في الحدود والرسوم أظهر ؛ فإن الحدود من الأجناس والفصول ؛ ورسوم من الأجناس والخواص والأعراض ، وهي في أكثر الأمر للأنواع .

فتقديم تعريف هذه الأحرار اللاحقة للألفاظ المفردة قبل الشروع في معرفة المركبات تقديم إما ضروري وإما كالضروري .

وللألفاظ المفردة أحوال أخرى وهي دلالاتها على الأمور الموجودة أحد الوجودين اللذين بينهما حين عرفنا موضوع المنطق . ولا ضرورة البتة إلى معرفة تلك ، أعني في أن نتعلم صناعة المنطق ، ولا شبه ضرورة ، لا من جهة حال دلالاتها على الأشخاص الجزئية ؛ فإن ذلك مما لا ينتفع به في شيء من العلوم أصلا ، فضلا عن المنطق ، ولا من جهة حال دلالاتها على الأنواع ؛ لأن هذا أمر لم يعن به أحد في صناعة المنطق ، وتمت صناعة المنطق دون ذلك ، ولا من جهة حال دلالاتها على الأجناس العالية ، التي جرت العادة بتسميتها مقولات وإفراد كتاب في فاتحة علم المنطق لأجلها الذي يسمى قاطيغورياس ؛

(٢) وأن : وإذ سا ، ع ، ا ، ه ، ي || تركب : تركب ع ، ا ، ه || (٥) ومحمولاتها : ساقطة من سا || نسب : نسبة دا || (٨) لثلاث : ولثلاث دا || (٩) والأعراض : ساقطة من ن ، ا ، ه || (١١) الرسوم من : الرسوم ومن ع ، ا ، م ، ه ، ي || (١٢) أكثر : أصح سا ، م ، ه ، ا ، ه || (١٣) فتقديم : تقدم ه || (١٥) دلالاتها : دلالاتها : د ، سا ، ع ، ا ، م ، ن ، ه ، ي (١٦-١٧) ولا ضرورة . . . المنطق : ساقطة من سا || حال : ساقطة من عا || (٢٠) ولا من : ومن ه .

فإن المتعلم للمنطق ، إذا انتقل بعد معرفته بما عرفنا من أحوال الألفاظ المفردة ، وعرف الاسم والكلمة ، أمكن أن ينتقل إلى تعلم القضايا وأقسامها ، والقياسات والتحديدات وأصنافها ، ومواد القياسات والحدود البرهانية وغير البرهانية وأجناسها وأنواعها ، وإن لم يخطر بباله أن ههنا مقولات عشرة ، وأنها هي التي تدل عليها أنفسها أو على ما يدخل فيها بالألفاظ المفردة .

ولا يعرض من إغفال ذلك خال يُعَدَّ به ؛ ولا إن ظن أحدٌ أن هذه المقولات أكثر عدداً أو أقل عدداً دخله من ذلك وهنَّ في المنطق ؛ وليس أن يعلم أنه هل هذه الأمور توصف بالجنسية أو جبُّ عليه من أن يعلم أنه هل أمور أخرى توصف بالتنوعية ، بل معرفة هذه . أما من جهة كيفية الوجود ، فإلى الفلسفة الأولى ؛ ومعرفةً من جهة تصور النفس لها ، فإلى حد من العلم الطبيعي يصاقب الفلسفة الأولى ؛ ومعرفة أنها تستحق الألفاظ توقع عليها ، فإلى صناعة اللغويين .

ومعرفة أن الألفاظ المفردة تقع على شيء منها ، من غير تعيين الألفاظ التي تقع عليها ، هي كمعرفة أن الأمور الموجودة لها ألفاظ مفردة موضوعة بالفعل أو في القوة . وليس أن يعرف المنطقي ، من حيث هو منطقي ، ذلك فيها أولى من معرفة ذلك في غيرها ؛ فإنه ليس يلزمه ، من حيث هو منطقي ، أن يشتغل بأن يعرف أن الألفاظ المفردة موضوعة لصنف من الأمور ، وهو الكليات العامة ، دون أن يعرف ذلك في صنف من الأمور ، وهي الكليات الخاصة . نعم ههنا شيء واحد وهو أن المتعلم قد ينتفع بهذا التلقين انتفاعاً من وجه ، وهو أنه تحصل له إحاطة ما بالأمور ، ويقتدر على إيراد الأمثلة .

( ١ ) المتعلم : العلم م || عرفنا : عرفنا ع ، ما ، ا ، ي || عرف : عرفنا ع || ( ٢ ) وأجناسها : أجناسها ا ، ي || ( ٤ ) عشرا : عشرة ع || عليها . . . . . فيها : ساقطة من عا || ( ٦ ) من : ساقطة من د || ( ٧ ) أو أقل عددا : ساقطة من عا || ( ٩ ) هذه : هذا ب ، س || ( ١٠ ) حد : بين د ، ع ، ن ، ي || ( ١٣ ) في القوة : بالقوة د ا || ( ١٤ ) معرفة : معرفة عا ، م ، ن ، ما ، ي || ( ١٦ ) دو الكليات العامة : هي الكليات العامة س ، ع ، ا ، ي || أن يعرف : العرف ب || هي : هو سا ، عا ، م ، ن || ( ١٨ ) أنه : أن ع | تحصل له : تحصل سا ، ع || يقتدر : اقتدار ع ، ن ، ا ، ي .

وإذا كانت الحدود قد يعرض فيها اختلافٌ باختلاف وقوع المحدودات في مقولات شتى ، كحال الشيء الذي من مقولة المضاف مثلا ، فإنه يعرض له أن يحتاج في تحديده إلى أحوال لا تعرض لما يقع في مقولة الجوهر . وربما خص أنواع الكمية في التحديد خواص هي لها دون أنواع الكيفية .

• وإذا كانت هذه الأشياء مفهومة على حياها ، كان تعلم ذلك سهلا . بعد أن الحاجة إلى أفراد هذا التعليم غير ماسة في هذا المعنى ؛ فإنه يمكن أن تعلم صناعة التحديد بكالمها من غير أن يحتاج إلى أفراد هذا الفن ، وأن يقال : إن كانت أمور من المضاف لحكمها كذا ، وإن كانت قوى وكيفيات لحكمها كذا . فيجب أن لا تتجاوز هذا القدر بطمئتك في هذا الفن ، وأن تتيقن أنه دخيل في صناعة المنطق ، وأن تعلم شيئا آخر ، وهو أن واضع هذا الكتاب لم يضعه على سبيل التعليم ، بل على سبيل الوضع والتقليد ؛ فإنه لا سبيل بالبيان المناسب للنطق إلى أن تعلم ما يعلم فيه بالتحقيق . ١٠

ويجب أن تعلم أن كل ما يحاولون به إثبات العدد لهذه العشرة ، وأنه لا علم لها ، وأنه لا يتداخل فيها ، وأن لكل واحد منها خاصية كذا ، وأن تسعة منها مخالفة للواحد الأول في أنه جوهر وهي أعراض ، وما أشبه ذلك فلأنها بيانات مجتلبة من صناعات أخرى ومقصر فيها كل التقصير . إذ لا سبيل إلى معرفة ذلك إلا بالاستقصاء ؛ ولا سبيل إلى الاستقصاء إلا بعد الوصول إلى درجة العلم الذي يسمى فلسفة أولى . ١٥

فيجب أن تتحقق أن الغرض في هذا الكتاب هو أن تعتقد أن أموراً عشرة هي أجناس عالية تحوى الموجودات ، وعليها تقع الألفاظ المفردة اعتقادا موضوعا مسلما ، وأن تعلم أن واحدا منها جوهر وأن التسعة الباقية أعراض ، من غير أن يبرهن لك أن التسعة أعراض ، بل يجب أن تقبله قبولا . ٢٠

(١) وإذا : وإن ه || (٢) المضاف : المضافات عا || (٣) يقع في : يقع من س || (٥) تعلم : تعليم سا ، عا ، م ، ي ؛ ساقطة من ع || (٨) بطمئتك : مطمئتك سا (٩) دخيل : دخل سر ، م ، ه || هذا : ساقطة من ب ، سا ، ع ، عا ، ن || (١١) ما يعلم : ساقطة من د || (١٢) يجب : ساقطة من د ، سا || (١٣-١٢) وأنه لا يتداخل : وأن لا تدخل سر ؛ لا يتداخل سا ، م ، ن || (١٤) مجتلبة : مختلفة من ع ، عا ، ه || ساعات : ساعة ن ، ه ، ي || (١٥) بالاستقصاء : باستقصاء من || (١٨) أن تعلم : ساقطة من سا || (١٩) يبرهن : يبرهن ب || (٢٠) بل يجب : فيجب من .

فلا سبيل إلى أن نبرهن لك الآن أن الكيفيات والكليات أعراض من غير أن نبرهن لك ضرورة ذلك العدد ، بل تقبله قبولا ، ومن غير أن نبرهن لك أن كل واحد منها جنس بالحقيقة ، لا لنظ مشكك ، ولا دال على لازم غير مقوم . فلا سبيل لك ، في ابتداء التعليم ، أن تعلم مثلا أن الكيفية تقع على الأنواع التي تحتها وقوع الجنس ، وأنها ليست اسما مشتركا أو مشككا أو متواطئا ، ولكنه مقوم لماهية ما تحته ؛ وكذلك الكية .  
ومن اشتغل بذلك في هذا الكتاب فقد تكلف ما لا يفنى به وسعه . وكذا حال الخواص التي تذكر ، فلأنها إنما تذكر ذكرا .

والدليل على أن الحق ما أقوله لك هو أن هذه المباحث قد تركزت في الكتاب الذي هو الأصل . وأيضا فقد اشتهر كافة المنطقيين المحصلين عن أن يكون هذا الكتاب نظرا في طبائع الموجودات ، بل قالوا : إنه نظر فيها ، من حيث هي مدلول عليها بالألفاظ المفردة .  
وليست البراهين التي تصحح أن هذه التسعة أعراض غير البراهين التي تدل على أحوال وجودها ؛ ولا يوجد برهان على ذلك فيها ، من حيث هي مدلول عليها بالألفاظ المفردة ؛ وكذلك الحال في تلك المباحث الأخرى .

فإذا كان بيان هذه الأحوال فيها متعلقا بالنظر من حيث هي موجودة ، لم يكن للاشتمار الذي يعتقدونه معنى ؛ بل يكون هذا النظر فيها نظرا من حيث هي موجودة ، ثم من حيث هي مدلول عليها باللفظ ، فيكون قد يسمع فيه وجهها النظر .

على أن كل ما ينظر في أحواله ، من حيث هو موجود ، فقد يُسعر مع ذلك بحاله ، من حيث هو مدلول عليه ؛ فإن لكل حقيقة من الوجود مطابقة من اللفظ . نعم لو كان لكونها مدلولها عليها خواص لا تتناول صرافة الوجود ، وكان البحث في هذا الكتاب مقتصرًا عليها

(١) من : ومن م ، ن ، ه ، ي || (٢) ضرورة : ضرورة ب ، د ، س ، سا ، ع ، ن ، ه ، ي || ومن غير : من غير سا || (٣) فلا : ولا م || (٤) وأنها : وأنه عا || (٥) لكنه مقوم : لكنها مقومة د ا || مقوم : ليس مقوما ه ، ي ؛ مقوم (بفتح الواو المشددة) سا || (٦) المنطقيين : ساقطة من ه || (٧) فإذا : وإذا ن || (٨) فيها : ساقطة من سا || (٩) فيه : فيها س ، ع ، ن ، ه ، ي || وجهها : وجه س || (١٠) هو موجود : هي موجود عا || (١١) وكان : فكان ما م ، ن .

ومحضرنا إليها، لكان بالحزى أن يظن أن هذا الذي عرفوه من أمر غرض هذا الكتاب، حتى جردوه نظرا منطقيًا، ليس فلسفة أولى ولا فلسفة طبيعية، أمرٌ دقيق وإخراج لطيف وفصل ضامض .

ولو كانوا يضمون هذه الأمور كلها وضما على سبيل التسليم، ويقولون إن هذه جماع الأمور التي عليها تقع الألفاظ المفردة ومنها تؤلف الألفاظ المركبة، بل هي الأمور التي معانيها في النفس هي مواد أجزاء المعاني المركبة في النفس التركيب الذي يتوصل به إلى إدراك المجهرات، وإن لم يكن هناك لفظ البتة، لكانوا يقولون أيضا شيئا . وأما إصرارهم على أن هذا بحث منطقي، وأن هذا متعلق بأن الألفاظ لا بحالة، فتكلف بحث، فلذلك تبدوا وتحيروا .

وأما نحن فنقول ما قلناه ثم نتبع منهاج القوم ومادتهم، شئنا أو بينا، وقول : إن هذا الكتاب وتقديمه، مع أنه ليس بكثير النفع، فإنه ربما ضر في بادئ الأمر، فإن أكثر من شاهده قد تشوشت نفسه بسبب قراءته هذا الكتاب، حتى تخيل منه أمورًا لا سبيل إلى تحققها على كنهها في هذا الكتاب، فاقدمت له خيالات مصروفة عن الحقيقة، وانبتت له عليها مذاهب وآراء دنست بذلك نفسه، وانسطر في لوح عقله ما لا يفتح بانسطار غيره، وإذا خالطه شوشه .

(١) مصرفا : مصروفًا عا || بالحزى : ما حرسا || (٤) التسليم : التلقيم عا ||  
 (٧) لكانوا : ما كانوا عا || (٨) إن الألفاظ : إن لها ألقاظا ه ، ي ؛ بأن  
 الألفاظ نبح ؛ رجا . أيضا في نبح هذا التعليق : " أي بأن ههنا بالضرورة ألفاظا لا يستغنى عنها " بتوقيع ||  
 فتكلف بحث : فتكلف بحث ب ، د ، س ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي || (١٠) روادتهم : ساقطة من ن ||  
 أر : أم سا || (١١) أنه : ساقطة من م || كذا : ساقطة من سا || (١٢) قراءته : قرأته ، ه ، ||  
 هذا الكتاب : ساقطة من د ؛ كتاب قاطينود ياس ع ، ه ، ي || (١٣) عل : عن س || له : ساقطة من سا ||  
 (١٤) دنست : نسبت د || بذلك : في د || (١٥) بانسطار : لانسطار ه ، ي .



## [الفصل الثاني]

### فصل (ب)

في الألفاظ المتفقة والمتواطئة والمتباينة والمشتقة وما يجري مجراها

إن من الأمور المختلفة المتكثرة ما يشترك في اسم واحد، وذلك على وجهين : فإنه إما

- أن يكون على طريق التواطؤ ، وإما أن يكون على غير طريق التواطؤ .

وطريق التواطؤ أن يكون الاسم لها واحدا وقول الجواهر، أعني حد الذات أو رسمه الذي بحسب ما يفهم من ذلك الاسم ، واحدا من كل وجه ؛ مثيل قولنا الحيوان على الإنسان والفرس والثور ، بل على زيد وعمرو وهذا الفرس وذلك الثور ؛ فإن جميع ذلك يسمى بحيوانا . وإذا أراد أحد أن يحد أو يرسم ، وبالجملة أن يأتي بقول للجواهر ، أى اللفظ المفصل الدال على معنى الذات فيها كلها ، كان رسما أو حدا ، فلاز القول أعم من كل واحد منهما ، وحدّه واحد فيها من كل وجه ؛ أى يكون واحدا بالمعنى ، وواحدا بالاستحقاق ، لا يختلف فيها بالأولى والأخرى ، والتقدم والتأخر ، والشدة والضعف . ويجب أن تكون هذه المواطأة في القول الذي بحسب هذا الاسم ؛ فإنه إذا وجد قول آخر يتحد فيه ويتشارك ، ولم يكن بحسب هذا الاسم ، لم يصر له الاسم مقولا بالتواطؤ .

(٣) : في : ساقطة من م || المتواطئة : + والمتشابهة ه || (٤) من : ساقطة من د ||  
 إما : ساقطة من س || (٩) وإذا : فإذا د ، عا ، م ، ن ، ه ، ي || أحد :  
 واحد م ، ي || (١٠) فيها كلها : ساقطة من ع || (١١) منها + كان ه || واحد فيها :  
 واحدا فيها سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي || وجه : وجوه ع || يكون واحدا : يكون واحد س ||  
 وواحدا : وواحدا س || (١٢) والأخرى : الأخرى س || (١٣) المواطأة : المواطات د ه ، ||  
 القى : ساقطة من سا || وجد : + فيه سا || (١٤) فيه : ساقطة من عا || له : +  
 هذا بخ ، ع ، ه ، ي || مقولا : مقولا س .

ونحن نعني ههنا بالاسم كل لفظ دال، سواء كان مائخص باسم الاسم، أو كان مائخص باسم الكلمة، أو الثالث الذي لا يدل إلا بالمشاركة، كما سيأتيك بيانه بعد. فهذا ما يقال على سبيل التواطؤ.

فأما ما ليس على سبيل التواطؤ فإن جميعه قد يقال إنه بانفاق الاسم، وينقسم إلى أقسام ثلاثة: وذلك لأنه إما أن يكون المعنى فيها واحدا في نفسه، وإن اختلف من جهة أخرى، وإما أن لا يكون واحدا، ولكن يكون بينهما مشابهة ما، وإما أن لا يكون واحدا، ولا يكون أيضا بينهما مشابهة.

والذي يكون المعنى فيها واحدا، ولكن يختلف بعد ذلك، فنل معنى الوجود: فإنه واحد في أشياء كثيرة، لكنه يختلف فيها؛ فإنه ليس موجودا فيها على صورة واحدة من كل وجه؛ فإنه موجود لبعضها قبل وبعضها بعد؛ فإن الوجود للجوهر قبل الوجود لسائر ما يتبعه؛ وأيضا فإن الوجود لبعض الجواهر قبله لبعض الجواهر؛ وكذلك الوجود لبعض الأعراض قبله لبعض الأعراض. فهذا طريق التقدم والتأخر.

وكذلك قد يختلف من طريق الأولى والأخرى؛ فإن الوجود لبعض الأشياء من ذاته، وبعضها من غيره. والموجود بذاته أولى بالوجود من الموجود بغيره، وكل ما هو متقدم بمعنى فهو أولى به، من غير عكس؛ فقد يكون شيان يشتركان في معنى من المعاني وليس هو لأحدهما قبل، بل هما فيه معا؛ لكن أحدهما أولى به لأنه أتم فيه وأثبت.

وأما الذي يختلف بالشدة والضعف فذلك إنما يكون في المعاني التي تقبل الشدة والضعف مثل البياض؛ فلذلك ما ليس يقال البياض على الذي في الثلج والذي في العاج على التواطؤ المطلق؛

(١) ونحن: أعلم أناد، سا، ع، م، ن، ه، ي || نعني: لا نعني ه || يخصص (مكررة):  
 يخصص ع، ي || ما يخصص (الثانية): ساقطة من سا || (٢) الكلمة: الكلية د || ما: ماد ||  
 يقال: قول ه || (٤) فاما: وأما نج، س، سا || فإن: فإنه عا || (٥) يكون: ساقطة  
 من س || (٦) بينهما: بينهما م || ما: ساقطة من ب، س، ن، ه، ي؛ ما فيه ع، ي ||  
 (٧) أيضا: ساقطة من ب، د || مشابهة: + فيه ن، ه || (٨) فمثل: فهو مثل ه، ي ||  
 (١١) الجواهر: الجوهر س، ع، عا، ن، ه، ي || (١٢) قبله لبعض الأعراض: ساقطة من ع ||  
 (١٤) بذاته: + قد بظن ه، + قد بظن هو ي || كل: إن كل ع، ه، ي ||  
 (١٦) فيه: به سا || (١٧) يختلف: + فيه د، ع، م، ن، ه || التي: ساقطة من ن ||  
 (١٨) مثل البياض: كالبياض ع || فذلك ما: فذلك د؛ فذلك ي || في العاج: يقال في العاج م.

ولا تنقل الفلسفة على التي في المشايخ والتي في الرواقين على التواطؤ المطلق. وإنما تأتيك بأمثلة مشهورة يجب أن يسامح فيها بعد الوقوف على الغرض .

فما كان المفهوم من اللفظ فيه واحدا إذا جرد ولم يكن واحدا من كل جهة متشابهها في الأشياء المتحدة في ذلك اللفظ فإنه يسمى اسما مشككا ؛ وربما سمي باسم آخر .

- والاسم المشكك قد يكون مطلقا، كما قلنا ؛ وقد يكون بحسب النسبة إلى مبدأ واحد، كقولنا طبي للكاتب وللبيع وللدواء ؛ أو إلى غاية واحدة كقولنا صحي للدواء وللرياضة وللفصد ؛ وربما كانت بحسب النسبة إلى مبدأ وغاية واحدة ، كقولنا لجميع الأشياء إنها إلهية .

- وأما الذي لا يكون فيه اتفاق في قول الجوهر وشرح الاسم ، لكن يكون اتفاق في معنى يتشابه به ، فنقل قولنا الحيوان للفرس ، والحيوان للصور ، والقائمة لرجل الحيوان ، ولما يُقَالُ السرير ، فإنه يسمى تشابه الاسم ، وهو من جملة الاتفاق في الاسم ؛ فإن المسميات بمنزلة إنما تتفق في الاسم ولا تتفق في قول الجوهر الذي بحسب الاسم ؛ وذلك أنك إذا أثبت بقول الجوهر ، حيث يقال حيوان للفرس ، قلت إنه جسم ذو نفس حساس متحرك بالإرادة . ولا تجد هذا القول هو القول الذي تأتي به إذا شرحت اسم الحيوان ، من حيث يقال على الصورة في الحائط ، فإنك تقول شكل صناعي يحاكي به ظاهر صورة الجسم الحساس المتحرك بالإرادة ؛ وكذلك إذا شرحت اسم القائمة في الحيوان قلت : إنه عضو طبيعي يقوم عليه الحيوان ويمشي به ؛ ولا تجد هذا الرسم في قائمة السرير ، بل تقول : إنه جسم صناعي مستندٌ مبان من السرير يقل السرير . ومع ذلك فإنك تجد بين الأمرين

(١) التي : التي ب ، س ، هـ ، ي || (٢) فيه : فيها ب ، ع ، ن || جهة :  
وجه د ، س ، سا || (٣) المتحدة : المتحدة س || اسما : ساقطة من س || سمي : ساقطة  
من س || (٤) ليضع : الموضع عا || للدواء : الدواء ع ، عا ، م ، ي || أو إلى : وإلى سا ||  
(٥) النسبة : النسب عا || (٦) يكون : + فيه هـ ، ي || (٧) يتشابه : متشابه ع ، عا || فعل : فهو  
مثل هـ ، ي || القائمة : قولنا القائمة ع ، د ، ي || والقائمة لرجل الحيوان : ساقطة من ن || الحيوان :  
الإنسان من || لما : القائمة لما سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ || (٨) فإنه : فلها هـ ، د ، ي ||  
يسمى : مسموع ، م (٩) أنك : لأنك ي || (١٠) الجوهر : الحيوان عا || نفس :  
ساقطة من سا || (١١) تقول : + إنه هـ || ظاهر : ساقطة من سا || (١٢) بالإرادة : بإرادة هـ ||  
(١٣) قائك : قائك ن .

شبهها إما في شكل وإما في سائر الأحوال ؛ فيكون ذلك الشبه هو الداعي إلى أن تعطى أحد الأمرين اسم الآخر ، ويكون الاسم في أحد الأمرين موضوعا وضمنا متقدما ، ويكون في الثاني موضوعا ثانيا . فإذا قيس ذلك الاسم إلى الأمرين جميعا ، سمي بالاسم المتشابه ، وإذا قيس إلى الثاني منهما سمي بالاسم المنقول . وربما كان المعنى المتشابه فيه معنى متقرا بنفسه ، كالذى للحيوان المصور مع الحيوان الطبيعي ؛ وربما كان نسبة ما ؛ كما نقول لطرف الخط مبدأ ، وللعلة مبدأ .

وربما كان هذا الاشتباه اشتباها حقيقيا ، وربما كان اشتباها مجازيا بعيدا ، مثل قولهم كلب للنجم وللكلب الحيوانى ؛ وذلك لأنه لا تشابه بينهما في أمر حقيق إلا في أمر مستعار؛ وذلك لأن النجم رأى كالتابع للصورة التى جعلت كالإنسان ، ثم وجد الكلب أتبع الحيوانات للإنسان فسمى باسمه . فما كان سبيل نقل الاسم إليه هذا السبيل فلا ينبغي أن يجعل في هذا القسم ، بل هو من القسم الثالث الذى لا اشتراك حقيقيا ولا تشابه فيه ، مثل قولنا عين للبصر وعين للدينار . والسبب في وقوع هذا الاسم ليس ما ذهب إليه من قال إن الأمور ، لما كانت غير متناهية ، وكانت الألفاظ متناهية ، من حيث تركيبها من حروف متناهية ، وجب أن يكون الاسم الواحد تشترك فيه عدة أمور تلزمه . وليس كذلك ؛ لا من جهة أن الحروف المتناهية قد يمكن أن تتركب منها تركيبات غير متناهية ؛ وذلك لأن هذا الإمكان متعلق بتريد مقادير ما يركب من الحروف . ثم اللسان والعادة لا تحتمل كل تطويل للتركيبات من الحروف ، بل هناك حد تنفر الطباع من استعمال ما هو أطول منه . وإذا كان كذلك ، فقد حصل له لموح التركيب حد محدود وجب له أن يتناهى ما يركب من الحروف ؛ ولا لأز غير المتناهى إنما هو في الأشخاص دون الأنواع على ما يرون . ويقولون : إنه لو كان

(١) شكل : الشكل د ، م || (٣) فإذا : وإذا ع || (٤) بالاسم : بالأول د || (٥) وربما : وإنما س || نسبة : شبه م || (٩) رف : رأى سا ، م ، روى د || ثم : وعا || (١٠) نسى : نسي م || (١١) القسم : الاسم سا || اشتراك : اشتراك م || حقيقيا : حقيق د ، ن ، ه ، ي || (١٢) للبصر : البصر ع || للدينار : الدينار ع || (١٣) تركيبها من : تركيبها عن ب ، س ، سا || (١٣-١٤) حروف متناهية : الحروف المتناهية ب ، س || (١٤) تلزمه : ساقطة من ع || (١٥) تتركب : تركيب ي || (١٦) متعلق : يتعلق د ، س ، م ، ي || لا تحتمل : فلا تحتمل د ، س ، سا ، م ، ي || (١٨) وجب : ووجب ب ، ي || يركب : يركب ه || (١٩) الأشخاص : الباطلة ي .

- الاشترك في الاسم إنما يوجب غير المتناهي ، لكان يجب أن تكون أسماء الأنواع أيضا لا يقع فيها اشتراك، فإن هذا البيان مختل ؛ لأن الأنواع قد لا تنتهي من وجه، كما علمت ؛ ولأن الأشخاص إذا كانت غير متناهية ، فأخذت من حيث هي أمور شاركتها الأنواع ، فصارت الأمور غير متناهية وفيها الأنواع ، وكانت الأنواع من جملة الأمور التي لا تنتهي ؛ والتسمية إنما تقع على الأمور ، من جهة ما هي أمور ، لا من حيث هي أشخاص . فهذان الاعتراضان لا يكشفان ما في هذا من الغلط ، بل وجه بيان الغلط في اشتغال من اشتغل بتعليل ذلك من كون الأشياء غير متناهية هو أن الأمور وإن كانت، من حيث هي أمور غير متناهية ، فإنها ، من حيث يقصدها المسمون بالتسمية، متناهية ؛ فإن المسمين ليسوا يشرعون في أن يسموا كل واحد مما لا نهاية له ؛ فإن ذلك لا يخطر بالهم ؛ فكيف يقصدون التسمية له ؟ بل كل ما قصد تسميته فهو متناه . وقد كان يمكن أن يكون لكل واحد منه اسم مفرد ؛ والدليل على ذلك أنك الآن لو شئت لأفردت لجميع ما وقعت فيه الشركة في الاسم اسما مفردا ؛ لأن جميع ذلك متناه . فهذا القول إنما يبطل من هذا الوجه ؛ وإن كان يمكن أن يعبر عن هذا القول بعبارة أخرى على وجه من وجوه التكلف .

- والتحمل يستمر ؛ إلا أنه يرجع إلى بعض ما نريد أن نعطيه من السبب في ذلك فتقول :  
 ١٥ إن السبب في وقوع هذه الشركة أحد شيئين : إما التشبيهات الاستعارية المجازية كما هي في لفظة "العين" ؛ فإنه لما كان اسما للبصر، وكان البصر من فعله المعاينة، وكانت المعاينة تدل بوجه ما على الحضور ، والحضور يدل على النقد ، وكان النقد الحقيقي هو للدينار ، سمي الدينار لذلك فيما نظن عينا ، أو لأنه عزيز عزم العين ، أو شيء آخر من هذه الوجوه .

( ١ ) يجب أن تكون : ساقطة من عا || أسماء : اسم ب ، م || ( ٢ ) لأن : وذلك أن ع ، ه || لأن الأنواع : + أيضا عا ، ه || مختل : تحيل م || علمت : + لا عا || ( ٤ ) غير : ساقطة من س || وفيها : وفي م || ( ٥ ) حيث هي : جهة ماع ، عا ، م || ( ٦ ) هذا : + النزول نج ، ع ، ه ، ي || وجه : جملة وجه ه || ( ٧ ) هو : وهو س ؛ هي ع ، ه ، ي || ( ٨ ) متناهية : المتناهية د ، م ، ي || ( ١٠ ) قصد : قصدوا ع || تسميته : لتسمية له ه ، ي || ( ١٢ ) الجميع : الجميع م || ( ١٤ ) وجوه : ساقطة من ب ، س ؛ الوجوه م || ( ١٥ ) والتحمل : فالتحمل د || ( ١٦ ) ان : بل ه ؛ بل ان ع || شيئين : الشيئين ه || هي : وقع ه ، ي || ( ١٧ ) تدل : ساقطة من سا || ( ١٨ ) يدل : ساقطة من م ، ي || للدينار : الدينار ع ، ه ، ع .

وربما كان ذلك على سبيل التذكر والتبرك، أو على سبيل الرجاء، وأكثر هذه في الجزئيات  
 كمن يرضب في التسمية باسم نبي، أو يسمي ابنه باسم أبيه ليتذكرة به. وأما الاتفاقات البخبية  
 الواقعة فلاختلاف المسمين التسمية الأولى؛ كأن بعضهم اتفق له أن أوقع اسم العين على  
 شيء والآخر اتفق له أن أوقعه على غيره؛ فيجوز إذن أن يكون سبب الاتفاق هو اختلاف  
 حال مسمين، أو لاختلاف حال مسم واحد في زمانين صار فيهما كشخصين .

وهذا القسم الواقع فيه من الأسباب ما عدته هو المخصوص باسم اشتراك الاسم؛  
 ويشارك التشابه بالاسم في أن الاسم يكون واحدا ومعناه ليس بواحد؛ ولا يرفع اشتراك الاسم  
 ولا اتفاقه؛ بل يكون هناك قول واحد متفق واسم واحد متفق كل واحد منهما في الجميع؛  
 فإن هذا لا يمنع أن يكون القول المتفق فيه ليس بحسب هذا الاسم، مثل أن قائمة السرير  
 وقائمة الحيوان يتفقان في اسم القائمة، ويتفقان في أن كل واحد منهما جوهر ذو طول وعرض  
 وعمق، وهذا لا يمنع أن يكون اسم القائمة مقولا عليهما بالاشتراك أو التشابه؛ وذلك لأن  
 هذا ليس بحسب اسم القائمة بل بحسب لفظ آخر، وهو الجسم؛ ولا يمنع أن يكون لهذا  
 القول اسم آخر موضوع؛ وليس إذا لم يكن له اسم موضوع دل ذلك على أنه بحسب هذا  
 الاسم الذي هو القائمة .

وقد يتفق أن يكون الاسم الواحد مقولا على شيئين بالاتفاق وبالتواطؤ معا، مثل  
 الأسود إذا قيل على رجل اسمه أسود وهو أيضا ملون بالسواد، وقيل على القير؛ فإنه إذا  
 أخذ هذا الاسم على أنه اسم شخص الرجل، كان قوله عليه وعلى القير بالاتفاق، وإذا  
 أخذ على أنه اسم الملون كان قوله عليهما بالتواطؤ. وقد يكون اللفظ الواحد أيضا مقولا  
 على الشيء الواحد مع شيئين بالاتفاق والتواطؤ، كالعين للبصر مع بصر ومع ينبوع الماء .

(١) سبيل : ساقطة من سا، م || التذكر : الذكرم || (٢) في التسمية : لتسمية عا || باسم :  
 في اسم عا || نبي : شيء سا || ابنه : اسمه ع ، عا || باسم أبيه : ساقطة من سا || (٣) فلاختلاف :  
 لاختلاف ن ، ه ، ي || المسمين : المسمين م || (٥) مسمين : مسمين عا ، ه || لاختلاف :  
 اختلاف ع || مسم : مسمي : ع ، ن || كشخصين : شخصين د || (٨) بل :  
 أن سا ، ع ، عا ، ه ، ن || (٩) أن يكون : أن لا يكون ب ، س ، ن || (١٢) هذا : +  
 القول ع ، عا ، ه ، ي || اسم : لفظ سا ، ع ، عا ، ه || اسم القائمة : ساقطة من م ، ي ||  
 لا يمنع : + ذلك ع || لهذا : هذا سا ، م ، ي || (١٣) آخر : ساقطة من عا || (١٦) الله :  
 المقبر ه || بالاتفاق : بالتواطؤ .

وقد يكون مقولا على أشياء بأعيانها من جهتين بالتواطؤ والاتفاق ، كما كان اتفق أن دل بالأسد ، وهو لفظ واحد ، على رجلين يسميان أسودين . والاسم الواحد قد يقال على الشيء الواحد من جهتين قولاً بالاشتراك ، مثل الأسود على المسمى بأسود ولونه أسود .

- وربما كانت المعاني المختلفة في شيء واحد اختلافها بالعموم والخصوص ثم يقال عليها اسم واحد فيكون مقولا بالاشتراك ، وذلك من حيث يدل على معان مختلفة . ويقع بسبب ذلك غلط كثير ، كما يقال ممكن على غير المتنع وعلى غير الضروري .

- والأسماء المستعارة والمجازية إذا استقرت ففهم منها المعنى صارحكها حكم المشتركة ، إلا أنها تكون كذلك عند من يفهم معناها ، ويجب أن تكون حينئذ من جملة المتشابهات المنقولة . وكما أنها في دلالتها قبل ذلك كانت مستعارة ، كذلك كونها مشتركة قبل ذلك إنما هو بالاستعارة . والكليات كلها ، إلا الجنس والنوع والفصل وحدها ، فإنها تقع على جزئياتها التي تشترك فيها بالسوية وقوعاً بالتواطؤ .

وليس ما يُظنُّ من أنَّ الجنس والنوع والفصل وحدها هي التي تقع بالتواطؤ دون غيرها بشيء ، وذلك لأن التواطؤ لم يكن تواطؤاً بسبب كون المعنى ذاتياً ، بل بسبب كونه واحداً في المعنى غير مختلف . وهذه الوحدة قد توجد فيما هو ذاتي ، وقد توجد فيما هو عرضي من الخواص والأعراض العامة .

١٥

وكما أن للأشياء المتكثرة اعتباراً بحسب الاتفاق في الاسم الواحد ، فكذلك لها اعتبار بحسب الاختلاف في الاسم ؛ فإن الأشياء إذا تكثرت بالأسماء لم يتخل إما أن يكون تكثرها مقارناً لتكثر مفهوماتها فيها فتسمى تلك الأمور متباينة الأسماء ، كقولهم : حجر وإنسان

(١) كا : + لو نج ، ع ، ه ، ي || (٢) قد : ساقطة من عا ، م ، ح || (٣) من جهتين : ساقطة من ن || بأسود : بالأسود م || أسود : ساقطة من م ، ه || (٤) اختلافها : لاختلافها ع || (٥) معان : + كثيرة ه ، ي || (٦) نير : النير ه ، ي || (٧) إذا : إذ ب || استقرت : استعيرت ع || حكما : حكم م || المشتركة : المشتركات ع ، ي || (٨) عند : + فهم ه || (٩) كذلك : وكذلك عا || مشتركة : مشتركاي ؛ + فيها نج ، ه ، ي || (١٠) جزئياتها : الجزئيات ه || (١١) وكما : كما س || للأشياء : الأشياء ب ، س || (١٢) إما : ساقطة من س || (١٣) لتكثر : لتكثره د || قسى : تسمى د || كقولهم : كقولناي .

وثور، وهذه هي التي تختلف بالأسامى وتختلف في قول الجوهر الذي بحسب تلك الأسامى؛  
وإنما أن يكون التكثر في الأسامى ومفهوماتها واحدة، كما يقال: غسل وأرى وشهد، فإن  
مفهومات هذه كلها واحدة، فتسمى أسماء مترادفة.

والتباين قد يقع على وجوه، فيقع في أشياء مختلفة الموضوعات، مثل الحجر والفرس؛  
وقد يقع في شيء واحد متفق الموضوع مختلف الاعتبارات؛ فمن ذلك أن يكون أحد  
الاسمين له من حيث موضوعه، والآخر من حيث هو له وصف، كقولنا: سيف  
وصارم؛ فإن السيف يدل على ذات الآلة، والصارم يدل على حدتها. ومن ذلك أن يكون  
كل واحد من الاسمين يدل على وصف خاص مثل الصارم والمهند؛ فإن الصارم يدل على  
حدته والمهند على نسبه. ومن ذلك أن يكون أحدهما بسبب وصف، والآخر بسبب  
وصف للوصف، كقولك: ناطق وفصيح؛ فإن الناطق يدل على وصف، والفصيح  
يدل على وصف الوصف.

وفي جملة المتباينات ما يسمى مشتقة ومنسوبة، وهي التي هي من جهة ما ليس اسمها  
بواحد ولا معناها واحدا؛ فهي متباينة؛ لكن من حيث أن بين الاسمين والمعنيين مشاكلة  
مما لا تبلغ أن تجعلها اسما واحدا أو معنى واحدا، فهي مشتقة. وليس هذا قسما خامسا  
يُحْجَج إلى أن يُسْتَرَط في المتباينات من أنها هي التي تتباين في جميع الوجوه، فلا يكون فيها  
مشاركة في لفظ ولا معنى؛ فإن هذا تكلف ويحوج إلى زيادة أقسام؛ بل المشتقة  
من جملة المتباينة.

والمشتق له الاسم هو الذي لما كانت له نسبة ما، أي نسبة كانت إلى معنى من  
المعاني، سواء كان المعنى موجودا فيه كالفصاحة، أو له كالمال، أو موضوعا لعمل  
من أعماله كالحديد، فأريد أن يدل على وجود هذه النسبة له بلفظ يدل على اللفظ الذي

(١) قول: أقال ه، ي || (٢) وإما: إما ي || (٣) تسمى: وتسمى ي || (٤) والتباين:  
التباين د || فيقع: فيقع م؛ ويقع س || (٦) والآخر: والآخر ع || (٧) ومن ذلك: وإما ع ||  
(٨ - ٩) فإن الصارم... والمهند: ساقطة من سا || (٩) والمهند: + يدل ه، ي ||  
ومن ذلك: وإما ع || (١٠) للوصف: الوصف ب، ع، ه || كقولك: كقولك: ع ||  
(١٣) واحدا: واحد ه، ي || فهي: ساقطة من ب، سا، ع، ع، م || لكن: ولكن سا ||  
مشاكلة: مشاركة هاشر ه، ي || (١٤) أو: وعا || (١٥) يشترط في: بشرط فيه م || تباين: تباين ع ||  
جمع: ساقطة من ع || (١٦) لفظ: القظ د || (٢٠) أعماله: أعمال م.



لذلك المعنى الأول ، ولا يكون هو بعينه ليدل على مخالفة معنى النسبة لمعنى المنسوب إليه ، وليس مبايناه من كل وجه فلا يصلح للإيماء إليه ، خوفاً بين اللفظين بالشكل والتصريف مخالفة تدل بالاصطلاح اللغوي على النحو من التعلق الذي بينهما ، فقول : فصيح أو متمول أو حداد ؛ أو زبدت فيه زيادة تدل على النسبة ، فقول : نحوى وقرشى ؛ أو فُعل به فُعل آخر يوجب اصطلاح لغة دون لغة . ومن شأن هذا اللفظ الذي للثاني أن يقال له إنه مشتق من الأول ، أو منسوب إليه ، كما لو كان مأخوذاً بعينه ، لقليل منقول بالاشتباه ، كما لو لم يُسمَّ من فيه المعدل عادلاً بل سُمِّي عادلاً أيضاً ، لم يكن هذا من جملة ما سموه مشتقاً ومنسوباً ، بل من جملة ما يقال باشتباه الاسم واتفاقه ، وكان منقولاً من الأول إلى الثاني لا مشتقاً .

١٠. والمشتق يحتاج إلى اسم موضوع لمعنى ، وإلى شيء آخر له نسبة إلى ذلك المعنى ، وإلى مشاركة لاسم هذا الآخر مع اسم الأول ، وإلى تغيير ما يلحقه .

ولمَّا فرَّق أن يفرق بين المشتق والمنسوب فيجعل المنسوب ما يدل بالحقاق لفظاً للنسبة بلفظ الشيء ، كالهندي ؛ ويجعل المشتق ما يدل بتغيير يالحق اللفظ كالمهند . واليونانية في الأمرين اصطلاح آخر .

(١) معنى : ساقطة من عا || (٢) وليس : ولاى || من : عل ، ه ، ي || فلا : ولا سا || اللفظين : لفظين عا ؛ لفظين م || (٣) تدل : ساقطة من سر || (٤) زبدت : يزداد ، م ، ن ، ه ، ي || (٥) يوجب : بوجه سا || (٦) إنه : ساقطة من سا || منقول : منقول ، ه ، ي ؛ مقوله د || (٧) من : الموجود سر ، ع ، ه ، ي || سمى : يسمو || لم : فذ ، ه ، ي || (١٠) شئ : اسم د ، ن || (١١) لاسم : الاسم م || تغيير : تغير د || (١٢) بدل : يدخل ي || لفظ : لفظ د ، ن ، ي || (١٣) بلفظ : بلفظ م ، ه ، ي || المشتق : لشتق ه || بتغيير : من تغيير عا ؛ من جهة تغيير ي ؛ بتعين ه ، ن ؛ بتعين م .

## [ الفصل الثالث ]

## فصل (ج)

في بيان معنى ما يقال على موضوع أو لا يقال ويوجد في موضوع أو لا يوجد .

أقول أولاً إنه ربما أوجب استقصاء النظر عدولاً عن المشهور ؛ فإذا قرع سمعك ذلك  
 فظن خيراً ولا تنقبض بسبب ورود ما لم تألفه عليك . واعلم أن العاقل لا يجحد عن المشهور ما وجد  
 عنه محيصاً . وبعد ذلك فاعلم أن صفات الأمور على أقسام : لأنه إما أن يكون الموصوف  
 قد استقر ذاته معنى قائماً ، ثم إن الصفة التي يوصف بها تلحقه خارجة عنه لحوق عارض  
 أو لازم ؛ وإما أن يكون الموصوف أخذ بحيث قد استقر ذاته ، لكن الصفة التي يوصف  
 بها ليست تلحقه لحوق أمر خارج بل هو جزء من قوامه ؛ وإما أن يكون أخذ بحيث  
 لا يكون قد استقر ذاته بعد ، والصفة تلحقه لتقرر ذاته وليست جزءاً من ذاته ؛ وإما أن  
 يكون أخذ بحيث لا يكون قد استقر ذاته بعد ، والصفة ليست تلحقه من خارج ، بل هو  
 جزء من وجوده ؛ وإما أن لا يكون قد استقر ذاته ، والصفة تلحقه لانتفس ذاته ، بل  
 لحوق لازم لما يقرره أو عارض له أول .

مثال الأول قولك : الإنسان أبيض أو ضحاك .

ومثال الثاني قولك : الإنسان حيوان ؛ فإن الإنسان طبيعة متحصلة لا تحتاج إلى  
 ما يقومها ، بعد ما هو إنسان . وإن أشكل عليك هذا فخذ مكانه زيدا ؛ ومع ذلك ، فإن  
 الحيوان جزء من ماهيته .

( ٣ ) بيان : ساقطة من ب ، س || أو لا يقال : ولا يقال ب ، د ، س || أولاً يوجد : ولا  
 يوجد ب ، س ، م || ويوجد في موضوع أو لا يوجد : وبوجب الموضوع أولاً يوجد ب ، س || ( ٤ ) عن :  
 على م || ( ٥ ) تألفه عليك : تألفه عليك م ، س || ( ٦ ) المودوف : ساقطة من هـ ||  
 ( ٧ ) قد : + أخذ بحيث د || ( ٨ ) أخذ : واحد م || ( ١٠ ) والصفة : بل دا ، ع ، هـ ، س ||  
 ( ١٠ - ١١ ) والصفة . . . بعد : ساقطة من سا || ( ١١ ) هو : + في ع || ( ١٤ ) الإنسان :  
 للإنسان م ، س || ( ١٥ ) الإنسان حيوان : حيوان م ، س || طبيعة : طبيعته ما .

ومثال الثالث الهيولى والصورة؛ فإن الصورة صفة للهيولى خارجة عن ذاتها تتقرر بها ذاتها قائمة بالفعل، ولولاها لاستحال وجودها، لاعلى أن الصورة لازمة بعد التقوم، بل مقومة مثبتة، وليست مع ذلك جزءا من الهيولى. وقد فهمت الفصل بين هذين.

ومثال الرابع الجوهر للجسم المحمول على الحيوان؛ فإن الجسم مطلقا لا يتقرر له وجود محصل لا يكون بعده إلا العوارض واللواحق الخارجة، بل يحتاج إلى أمور خارجة فصائية تلحقه وتقومه، والجوهر مع ذلك جزء من ماهيته، أى جزء حده.

ومثال الخامس الهيولى إذا وصفت بالبياض أو السواد أو التحيز وما أشبه ذلك، وكذلك الجسم المطلق إذا وصف بأنه مستعد للحركة والسكون فى الأين وغير ذلك؛ فإن الهيولى غير متقررة الوجود بنفسها، وكذلك الجسم غير متقرر الوجود فى نفسه. وهذه الأحوال ليست مما تقرر هذه أو ذاك، وإن كانت تلزم من بعد كل ما يتقرر بما تقرره أو تتبعه وتلحقه. فما كان من هذه الجملة له صفة ليست لاحقة من خارج لتقومه، بل كان الموصوف متقوما فى ذاته أو غير متقوم، فإنه يسمى موضوعا لتلك الصفة؛ فلا تكون الهيولى موضوعة للشئ الذى يسمى صورة؛ لأنها صفة خارجية مقومة للهيولى شيئا بالفعل؛ ويكون الإنسان موضوعا للحيوان، لأن الحيوان ليس لاحقا له من الخارج، وإن كان يقومه، بل هو جزء وجوده؛ ويكون الجسم موضوعا للبياض، لأنه وإن لم يتقوم بعد، فليس يتقوم إذا تقوم بالبياض، بل إنما يتقوم بأشياء أخرى؛ فهو إذا قيس إلى البياض يكون قد تقوم دونه؛ ويكون البياض موضوعا للون، لأنه ليس يتقوم به على أنه من خارج؛ ويكون جميع ما نسبته إلى الصفة ليست على نسبة شئ إلى الخارج المقوم

(١) للهيولى : الهيولى سا || (٢) بالفعل : بالفصل ه || التقوم : التقوم م || (٣) مثبتة : ومثبتة د ، ع || فهمت : علمت ه || (٤) لجسم : المحمول على الجسم والجسم د، ن || (٥) الخارجة : الخارجة طا || خارجة : ساقطة من ع ، عا، م ، عى || (٦) أو التحيز : والتحيز د || (٧) وصف : وصفت ب، ه || فى الأين : والأين ه || الهيولى : الأول دا || (٨) غير متقرر الوجود : ساقطة من ه || (٩) من : ساقطة من ب، س || كل : ساقطة من ع، عا، عى || (١٠) متقوم : متقوم م، عى || (١١) صورة : صفة م || (١٢) الخارج : خارج ب، عا، ه || يقومه : يقدمه م ، عى .

موضوعا، سواء كانت الصفة مقومة وليست خارجة، أو كانت خارجة وليست مقومة .  
فيجب أن تفهم من الموضوع ههنا هذا ، وإن كان قد يستعمل في مواضع أخرى  
استعمالات غيره .

وفي هذا التفصيل فوايد : أحدها الشعور بهذا الاختلاف ؛ والثاني ليكون الموضوع  
المستعمل في نسبيتي " في " و " على " المذكورين بعد معنى كالجامع ، ثم تفصل النسبة  
إليهما، أعني إلى نسبة " في " وإلى نسبة " على " ، وأن يكون بين العرض والصورة فرق،  
وأن يحتاج إلى أن يقال إن شيئا واحدا قد يكون عرضا وجوهرا ؛ وهذه أشياء ستعرفها  
عن قريب ، وتعرف ما في إغفال هذا الأصل الذي أعطيناك من الخلل .

فنقول: إن الأمر الذي ينسب إلى موضوع تكون نسبته إليه على وجهين: فإنه إما  
أن يكون بحيث يمكن أن يقال إن الموضوع هو كالحيران الذي يمكن أن يقال إن الإنسان  
هو ، حين يقال إن الإنسان حيوان ، ومثل هذا ، فهو المحمول على الشيء والمحمول على  
الموضوع ؛ وإما أن لا يكون بحيث يمكن أن يقال إنه هو ، بل يقال إن فيه ذلك كاليابض  
الذي لا يمكن أن يقال لموضوعه ، إذا فرض نوبا أو خشبة ، إنه هو ، فلا يقال البتة إن  
الثوب بياض أو الخشبة بياض ولأنه موجود للموضوع ، فإما أن يقال : إن الثوب ذو  
بياض ، أو يقال : إن الثوب مبيض أو أبيض . وهذا لا يكون بالحقيقة محمولا بالمعنى على  
الموضوع كما هو ، بل إنما يكون المحمول بالمعنى لفظا مشتقا من لفظه ، أو مؤلفا من لفظه  
ولفظ النسبة ، أو يكون حملا بالاشتراك في الاسم لاقى المعنى ؛ ولكن مثل هذا ، وإن  
لم يكن محمولا على الموضوع ، فهو لا محالة يكون موجودا فيه . والموضوع ، لما يحمل عليه  
إذا اعتبر مأخوذا بنفسه ، من غير إلحاق سوربه ، فإنه لا يخلو إما أن يكون كيا أو جزئيا

( ٤ ) أحدها : إحداهما هـ || والثاني : والثانية هـ || الموضوع : الموضوع عا || نسبي : نسبة ما ||  
( ٥ ) المذكورين : المذكورين د ، ن || ( ٦ ) أعني : ساقطة من عا ، م || يكون :  
ساقطة من سا || ( ٨ ) ما : ساقطة من د || ( ١١ ) الإنسان : + هو هـ ، ي || فهو :  
هو م || ( ١٢ ) إنه هو بل يقال إن : ساقطة من د ، سا ، عا ، ن ، هـ ، ي || ( ١٣ ) أو خشبة :  
رخشبة ، سا ، ن || ( ١٤ ) ولأنه : وأنه هـ || ( ١٥ ) أبيض : أسود ن || ( ١٦ ) لفظا مشتقا : هو  
لفظ مشتق ي ؛ لفظ مشتق عا || مؤلفا : هو مؤلف عا ؛ مؤلف ي || ( ١٧ ) بالاشتراك ...  
المعنى : في الاشتراك بالاسم لا بالمعنى ي || ( ١٧ ) في الاسم : ساقطة من ن .

- فإن كان جزئيا فالمحمول عليه إما أن يكون كليا أو جزئيا ، فإن كان جزئيا لم يكن ذلك الجزئي غيره ؛ فإن الجزئين المتباينين لا يحمل أحدهما على الآخر. وإذا كان كذلك لم يكن هو في الحقيقة موضوعا ومحمولا على نفسه بحسب الطبع ، بل بحسب القول واللسان ، كما تقول : إن زيدا هو أبو القاسم أو هو ابن عمرو، اللهم إلا أن تنى بـ"ابن عمرو" معنى يجوز أن يشاركه فيه آخر فيكون كليا. فإن خصصته به ، لم يكن ابن عمرو إلا هذا ، وهذا هو زيد. وكذلك لو قلت هذا الأبيض هو هذا الكاتب ، فإنا تشير إلى موضوع واحد ؛ وليس كونه هذا الأبيض أولى بأن يوضع أو يحمل من الآخر، وإن كانت طبيعة الإنسان فيه أولى بأن توضع من طبيعة الكاتب ، أعني المطلقين ؛ وأما هذا الكاتب فهو بعينه هذا الإنسان. وإن أخذت أحدهما ، من حيث هو هذا الإنسان بلا شرط فوق هذه الإنسانية ، وأخذت الآخر بإزائه كذلك أيضا ، لم يحمل أحدهما على الآخر ؛ فإنه ليس إنسان ما ، من حيث هو هذا الإنسان ، هو هذا الكاتب ؛ ولا هذا الكاتب ، من حيث هو هذا الكاتب ، هو هذا الإنسان ؛ أعني من حيث الاعتباران المختلفان ، إذا وجهت الالتفات في كل واحد منهما إلى اعتباره الواحد مجردا بشرط أن لا تنتفي إلى شيء آخر. ثم الاعتباران متباينان ؛ ولهذا ليس هذا الكاتب ، من حيث هو هذا الكاتب ، هو هذا الطويل ، من حيث هو هذا الطويل ؛ بل أحدهما مسلوب عن الآخر ؛ ولا حمل ولا وضع ، وليس أحدهما موضوعا للآخر ولا مقولا عليه ، أي بالإيجاب .
- وأما إن كان الموضوع كليا ، فإن المحمول عليه بالحقيقة لا يكون إلا كليا ؛ فإن طبيعة الكلي لا تكون موضوعة بنفسها للشخصية من غير إلحاق سور الجزئي ، وإلا لكانت الطبيعة الكلية تستحق في طبعها لأن تكون هذا المشار إليه .

- وإذا كان الأمر على هذه الصورة فيكون كل ما يقال على موضوع يلزمه أن يكون كليا ؛ هذا إن كان كونه على موضوع مفهوما على ما قلناه ، وإن لم يجعل كذلك ، بل جعل

(٢) وإذا : فإذا سا || (٣) تقول : يقال عا || (٤) أين : ساقطة من سا  
 (٨) المطلقين : المطلقين د ، سا || وأما : فأما عا || الكاتب : ساقطة من عا || الإنسان : + الكاتب عا  
 (١٠) من حيث : ساقطة من م || هو هذا الكاتب : ساقطة من م ، م (١١-١٢) الاعتباران  
 المختلفان : الاعتبارين المختلفين ب || (١٢) المختلفان : + في وجهه م || إذا : وإذا سا || اعتباره  
 الواحد : اعتبار واحد دا ، ع ، ه ، ي || مجردا بشرط : مجرد الشرط م || (١٤) من حيث هو هذا  
 الطويل : ساقطة من د || بل : ساقطة من م (١٥) حمل : + بينها دا || متولا : محمولا ي || بالإيجاب :  
 بإيجاب ي || (١٧) سور : السور عا ، م ، ن ه || الجزئي : + به عا || (١٨) تستحق : مستحقة ع ، ه ، ي ||  
 (١٩) وإذا : وإذا عا || فيكون كل : فكل ع ، ي || (٢٠) إن : إذا ع .

كونه على موضوع دالا على أنه مقول على كثيرين ، كان هذا القول مرادفا لهذا الاسم ، وكان في ترك اللفظ المشهور، وهو لفظ الكلية ولفظ المقول على كثيرين واختراع هذا اللفظ زيادة شغل لافائدة فيه ؛ وكان تصير الأمور ، التي تنسب إلى أمور موضوع لها على قسمين : أمور تقال على موضوعاتها، وأمر توجد في موضوعاتها تكلفا قد استعمل فيه لفظ الموضوع في موضع واحد على معنيين غير متفقين ولا متشاكلين متقاربين. وهذا شطط وفضل ؛ بل الأخرى أن نسلك السبيل الذي سلكناه . وليس ولا في واحد من السبيلين ضرورة ؛ ولو قيل كلى وجزئى لكان فيه كفاية .

فإذ قد تكلف هذا التكلف ، فبالحرى أن نجعل له وجها مفيدا على ما أوردناه فنقول الآن : إن كل ما هو على موضوع بالحقيقة فهو كلى ، وكل كلى فإنه محمول على موضوع ضرورة ؛ لأن له جزئيات بفعل أو بقوة يقال عليها الكلى هذا القول ؛ وكل موجود في موضوع فهو الذى يقال له عرض ؛ وإذا كان كذلك فكل عرض فهو موجود في موضوع ؛ فإن العرض اسم موضوع لهذا المعنى ؛ ولا يلزمنا في هذه الجهة من الشناعة المنوطة بترادف الاسم ما لزم في الجهة الأخرى التي للكلى ؛ وذلك لأن تلك الجهة إذا أمكن أن يقال فيها ما قيل ، ولم يكن بالترادف ، بقيت هذه الجهة على الترادف ، ولم تلزم الأمور التي كانت تلزم . وذلك لأن الفائدة في استعمال لفظ الموجود في موضوع اسما مرادفا للعرض أو قولا مرادفا لاسمه يحصل بسبب القسم الذى في إيراده غير مرادف فائدة . على أن هذا ليس بالحقيقة اسما مرادفا للعرض بل قولا يشرح اسمه ، إذ يلتفت إلى دلالة جزء جزء منه .

وأما الكلى فإتاما يشرح اسمه قولك : "المقول على كثيرين" ؛ والمقول على موضوع اسم له معنى يلزمه أن يكون مقولا على كثيرين بالجملة التي أو مانا إليها . وأما الموجود في موضوع

(٢) لفظ الكلية : لفظ الكلية سا ، ه ، ي ؛ لفظ الكلى م || ولفظ : ولفظة ه || اختراع : اختلاف ه || (٥) وهذا : فهذا سا || (٦) الأخرى : بالأخرى عا || في : ساقطة من د ، ن || (٧) لكان : كان ب ، س ؛ (٨) فإذا قد : فإذا ح ، د ، ي || أوردناه : + لك ه ، ي || (٩) الآن : ساقطة من عا ، م || على موضوع : محمول سا ، م ، ي || (١٠) بقوة : قوة سا ، م ، ه ، ي || (١١) كذلك : ساقطة من د || (١٢) المنوطة : المقرطة ع ؛ المتوسطة م || (١٣-١٥) وذلك . . . تلزم : ساقطة من س || (١٣) لأن : أن ب || (١٤) بقيت : بقيت ه || (١٧) يشرح : شرح س || (١٨) والمقول . . . كثيرين : ساقطة من م .

فهو قول مرادف لاسم العرض، فإن العرضية ليس معناها إلا أن يكون للشيء وجود في موضوع ويكون المعنى بالموجود في الموضوع ما تقرره بعد. وإذا تقرر هذا فنقول: إن ما ليس من الأشياء مقولاً على موضوع هو بالزنى، وبالعكس، وما ليس بموجود في موضوع فهو الذي نسميه الجوهر.

ثم إن قوماً اشتروا في المقول على الموضوع أن يكون ذاتياً مقوماً للماهية، وفي الموجود

- ٥ في الموضوع أن يكون عرضياً، إذ كان العرض عندهم والعرضى شيئاً واحداً، وإن كان كثيراً ما يختلفان؛ فلم يخطر لهم في هذا المكان كثرة اختلافهما ببال.

فهؤلاء حكوا بأن الأبيض إذا قيل على هذا الشيء الأبيض لم يكن مقولاً على موضوع،

بل موجوداً في موضوع، إذ ظنوا أن الأبيض موجود في موضوع، إذ ظنوا أن الأبيض

عرض؛ بل جاوزوا هذا إلى أن قالوا: إن الكلي هو المقوم لماهية الشيء؛ فكان غيره

- ١٠ ليس بكلي. فلنورد لفظ بعض مقدميهم في تصحيح هذا المعنى، ولنبدل على الفضيحة

التي فيه ليتضح أن الصواب ما ذهبنا إليه. قال: وإنما قلت إن الكلي هو الذي يحمل

على جزئياته عن طريق "ما الشيء"، وهو الذي يقال على موضوع، لأنه قد يحمل على

الموضوع أشياء على غير هذه الجهة؛ مثال ذلك أنا نحمل على زيد أنه يمشى، فنقول:

إن زيداً يمشى؛ لكن معنى يمشى ليس يحمل على زيد على أنه أمر كلي وزيد جزئيه؛ لأنه

- ١٥ ليس يحمل على زيد عند المسألة عنه ما هو؛ لأنه إن سأل سائل: ما هو زيد، فأجابته

المسؤول: بأنه يمشى، كان جوابه له خطأ وكذباً؛ لأن معنى يمشى ليس يدل على

ماهية زيد، بل إنما هو فعل من أفعاله. فانظر إلى هذا المنطق جعل مطلوبه ودعواه

أن الكلي هو الذي يُحمل على جزئياته من طريق ما الشيء، ثم أراد أن يبين هذه الدعوى

بجعل بيان ذلك من أن ما يحمل لا من طريق "ما الشيء" لا يكون كلياً؛ وهذا عكس

- ٢٠ النقيض للمطلوب. ولو كان بيتاً أو مسلماً لكان الأول لازماً عن كسب. ثم نص المسألة

في جزئى، وهو أنه يمشى وترك الماشى، لأن هذه المغالطة كانت تظهر في الماشى أكثر،

إذ كان الماشى اسماً، وكان يمشى فعلاً.

(٢) الموجود: الوجود ن || بعد: من بعدى || وإذ: وإذا ب، س || ما ليس: ساقطة من سا

(٣) هو: فهو ع || وما: ما سا، ع، م || (٤) في: ساقطة من د || (٧) هذا: ساقطة من س

(٨) موجود: الأبييض: ساقطة من ي || (٩) فكان: وكان سا، ع، ع، ه، ي ||

(١٠) مقدميهم: + يعنى منى ع || ولندل: لندل س || (١١) قال: قالوا ع || هو الذى: ساقطة من س ||

(١٤) جزئيه: جزئى ي || (١٧) زيد: ناقصة من ن || المنطقى: + كيف ه ||

(٢٠) عن كسب: ساقطة من ي || (٢١) تظهر: تنظر دا || ويجب: بل يجب ه، ع، ي.

ويجب أن لانضايق في هذا أيضا ، بل نقول : فلما أراد أن يبين أن " يمشى " ليس كليا ، أخذ المطلوب الأول المشكوك فيه مقدمة كبرى في بيا - أن هذا ليس كليا ، فقال : لأن " يمشى " لا يدل على ماهيته ، وكل ما لا يكون مقرا في ماهية الشيء فلا يكون كليا ، وهذا هو الأمر الذي انصرف عن المطلوب إلى بيانه على أنه والمطلوب سواء في الحكم . فإن ظن أن هذا غير المطلوب ، بل يلزم عنه المطلوب ، ومن شأن القياسات أن تأخذ أشياء هي ملزومات المطلوب ، إذ كانت أعرف ، فيقال له : لا يخلو إما أن تأخذ هذه المقدمة في هذا الموضوع على أنها بينة ، أو تبين أولا ثم يتبين منها المطلوب . فإن كانت بينة بنفسها . فلا يحتج إلى تكلف هذه القياسات ، بل يجب أن يؤخذ هذا ، فيقال : لما كان ما لا يكون مقولا في ماهية الشيء لا يكون كليا ، فكل كلى مقول في جواب ما هو . ثم دعوى أنها بينة وأبين من أن كل كلى مقول في جواب ما هو دعوى بعيدة عن العقول ؛ فإن من يقول : ليس كل كلى مقولا في جواب ما هو ، يقول مع ذلك : ليس كلى ما ليس مقولا في جواب ما هو فليس بكلى ؛ وإن كان يحتاج إلى أن تبين هي ليبين منها المطلوب ؛ فلم أخذت نفسها جزء القياس الذي يبينها ليتبين بها المطلوب ؟ ثم هل لإدخال " يمشى " ههنا فائدة إلا أن يجعل ذلك مكان المحمولات على الشيء التي ليست كلية ؟ فتبين أن المحمولات لا من طريق ما هو لا تكون كلية ، فكيف يكون ذلك بأن يؤخذ أن المحمولات لا من طريق ما هو ليست كلية ؟

وقد أوما في هذا الفصل إلى شيء ولم يفصح به ، وهو أشبه ما قاله فيما يخيل ؛ وهو أن " يمشى " ليس كليا ، لأن زيدا ليس جزئى " يمشى " . فإن قوله : لأن زيدا

( ٢ ) كليا : + أن يمشى ه || ( ٣ ) مقولا في : مقولا على ع || فلا : ولا ساع || ( ٦ ) أن : بأن م || ملزومات : ملزومات ب ، دا ، م ؛ ملزومات د ، ن || إذ : إذا سا ، م ، ن || ( ٨ ) يتخذ : يوجد ب ، س ؛ تأخذ د || هذا : هذه عا ، م ، ه ، ي || ( ٩ ) مقول : ساقطة من ع ( ١١ ) المقول : المقول ع || ما هو بقول . . . جواب : ساقطة من ع || بقول مع : مقولا في سا || ليس كل : وليس كل ه || ( ١٢ ) هي : ساقطة من عا || ( ١٣ ) منها : منه سا ، ع ، عا ، م || بها : به سا ، عا ، م || ( ١٤ ) التي : التي سا || ( ١٥ ) يكون : بين د ، ع ، عا ، ه ؛ يكون يتبين س ، سا || يتخذ : يوجد د ، سا ، ع || أن : بأن ب ، س || ليست : لا تكون د ، ن || ( ١٧ ) أوما : أوما سا ، عا ، ن ، ه || فيما يخيل : بما يخيل عا ، م ، ه .



ليس جزئى "يمشى" هو مما يسبق إلى الذهن قبوله ، إذ قد سبق إلى الذهن أن زيدا شخص من نوع الإنسان ، والشخص جزئى للنوع ، فيسبق إلى الظن أنه جزئى للنوع ، ليس جزئيا لغيره ؛ كأن الشيء لا يجوز أن يكون جزئى شيئين .

- لكن يجب أن يحصل المفهوم من قولنا إن كذا جزئى كذا، فنقول: إن قولنا كذا جزئى كذا ، معناه أنه أحد ما يوصف بكذا ، فيكون كذا ، لا يلزم أن يوصف ذلك الجزئى به وحده ، فيكون كذا صفة له ولغيره بفعل أو قوة . فإذا كان الوصف مما يحمل عليه وحده بالفعل والقوة معا ، إن كان كذلك ، لم يكن هو جزئى ذلك الوصف . وأما إذا كان يوصف به هو وغيره وصفاً بمفهوم واحد ، وحداً واحداً ، ووصفاً على سبيل أنه هو من غير اشتقاق ، فهو أعم في الوقوع منه ، وذلك أخص منه ؛ فإن زيدا أخص من "يمشى" "ويمشى" أعم من زيد . فإن زيدا لا يقال إلا على واحد ، و"يمشى" يقال على ما يقال له زيد وعلى غيره ؛ فيكون زيد أحد الأمور الجزئية التي يحمل عليها "يمشى" . وإنما نعى بالجزئى هذا .

- وأما أن المحمول العام على زيد وغيره يجب أن يكون أمرا يحمل عليه في ذاته فهو شرط زائد لزيد على الجزئية وللصفة على الكمية . وقد أجمع الناس على أن الخواص والأعراض كلية ؛ ولها ، من حيث هي خواص وأعراض ، جزئيات غريبة عنها ؛ فإن الضحاك بالقياس إلى هذا الضحاك ، من حيث هو هذا الضحاك ، ليس خاصة ، بل نوع ومقوم لماهيته كما علمت ، بل هو خاصة للإنسان . وجزئيات الضحاك ، من حيث هو خاصة ، هي أشخاص الإنسان . وأشخاص الناس ، من حيث هي أناس ، فلا تتقوم بالضحاك ؛ فإنه غير داخل في ماهيتها ؛ وذلك لأنه ليس يقوم ماهيته ، ومع ذلك فهو كل مقل على كثيرين هي جزئياته ، من حيث هو خاصة .

(١) ما يسبق : مما سبق د ، س || قد سبق : قد سبق سا ، ن || (٣) كان : فإن ي ||  
 (٤) يجب : + عليا ج || فنقول إن : + معنى ه || قولنا : + إن عا || (٥) معناه : ساقطة من ه ||  
 (٦-٧) فإذا كان ... ذلك الوصف : ساقطة من ن || (٦) ما : + لا دا ، ع ، ي ||  
 (٨) سبيل : ساقطة من سا || (٩) في الوقوع : بالوقوع ب ، د ، س ، ي || (١١) فيكون : ويكون سا ، ع ، م ، ن || (١٤) للصفة : الصفة عا || (١٥) من حيث : لا من حيث دا ؛ إلا من حيث م ||  
 غريبة عنها : عرضة عا || (١٦) نوع ومقوم : نوعا ومقوما د ، ع || (١٩) ماهيتها : ماهياتها دا ||  
 ماهية : ماهياتها ، ن || (٢٠) من : ومن ن .

ثم إن كان الأبيض للإنسان و"يمشى" لزيد ليس مما يكون مقولا على موضوع ، بل هو عرض ، لم يخل إما أن يكون اسم العرض يقال على العرضى وعلى العرض الحقيقى باشتراك بحيث ، لا تشكيك ولا تواطؤ فيه ، أولا يكون مقولا بالاشتراك .

فإن كان مقولا باشتراك وجب أن تكون الأقسام بحسب المعانى أكثر من الأقسام التى يوردونها ؛ إذ أصول الأقسام حينئذ تكون ستة : كلّى وجزئى وجوهر وعرض ، الذى بأحد المعنيين ، وجوهر وعرض ، الذى هو بمعنى الجوهرى والعرضى ؛ وكل واحد من العرضين قد استعمل فى الأمثلة التى لهم فى هذا الباب ؛ أعنى قد استعمل هؤلاء المدخولون هذه الشروط الفاسدة . لست أعنى أن أول من علمنا هذا أدخل شيئا من ذلك .

وأما إن كان وقوع العرض عليهما بالتواطؤ ، فليدل على هذا المعنى ؛ لكنهم اتفقوا أن الذى فى موضوع لا يشاركه موضوعه فى الحد والاسم جميعا ، بل ربما يشاركه فى الاسم فقط ، ولا يخل عليه حده . ثم إذا قلنا لزيد إنه يمشى وإنه أبيض ، وطلبنا حد "يمشى" وهو أنه شيء ينتقل من مكان إلى مكان بتقديم قديم واعتماد على أخرى ، وطلبنا حد الأبيض وهو شيء ملون بلون مُفَرَّق للبصر ، فنجد هذين الحدين كليهما مما يقال على زيد ؛ فإن زيدا كما يقال له يمشى ، كذلك يقال إنه ينتقل من مكان إلى مكان بتقديم قدم واعتماد على أخرى ؛ وكما يقال إنه أبيض ، كذلك يقال إنه جسم ملون بلون مفرق للبصر . فمن البين أن هذا الكلام مما يجب أن لا يلتفت إليه .

ويجب أن نتذكر ههنا ما قيل فى المشاركات والمباينات المتفق منهم على تسليمها إن الخمسة تحمل على تواطؤ وإن الخاصة أيضا تحمل بتواطؤ ، فتعلم أنهم سريعا ما يفسون ؛ اللهم إلا أن يقولوا إن المشاركة فى الحد هو أن يكون الحد ليس محمولا فقط ، بل أن يكون

(٢) هو : ساقطة من سا || عرض : عارض ب ، س || (٣) بحث : بحث م || (٥) حينئذ : ساقطة من عا ، ن || وجوهر : وجواهر ن || (٧) العرضين : العرض دا || استعمل : استعمله سا || (٨) لست : ولست ي || (١٠) الاسم : الرمز سا || (١٠) يشاركه : شاركه عا ، ه || (١١) وإنه : أو إنه سا ، عا ، ن ، ه || (١١-١٢) وطلبنا . . . أخرى : ساقطة من سا || (١٣) كليهما : كلاهما ي || (١٤) له : إنه م || (١٥) قدم : ساقطة من ن || بلون : ساقطة من ب || (١٧) عل : وعلا ه || تسليمها : + من ي || (١٨) وإن : فإن عا || أيضا : + إنما دا .

- حدا ، فتكون الأجناس الطبيعية لا تشاركها الأنواع في الحدود بل في الأسماء فقط ؛ فإن حدود الأجناس ليست حدوداً للأنواع ؛ وأيضا فإن الأشخاص لا حدود لها ، فكيف تشارك الأجناس في الحدود . فإن تكلفوا شططا آخر وقالوا : إن المشاركة في الحد هي أن يكون ما هو حد لأحدهما إما حدا للآخر أو جزء حد للآخر، فيكذبهم تصديقهم أن الجنس يشارك الخاصة في أن الجنس والخاصة تحملان على ما تحتهما بالتواطؤ وبالاسم وبالحد ؛ وقد أقروا كلهم بهذا .

فليس إذن معنى المشاركة في الحد هو هذا ، بل أن يكون ما هو مفهوم للاسم وحد أو رسم له يحمل على الشيء الذي يحمل عليه الاسم ؛ فيوصف الشيء بمعنى الاسم كما يسمى بلفظه ، وإن لم يكن ذلك حدا له .

- ١٠ فهذه الأشياء يتبين أنهم أغفلوا إغفالا كثيرا . ويتبين أن السبب في ذلك ظنهم أن العرض، الذي هو أحد الخمسة ، هو العرض الذي نتكلم فيه في هذا الكتاب . بل قد يتبين بذلك أن كل معنى عام يقال على أكثر من واحد ، كيف قيل ، فهو كلي ؛ والمعنى الخاص جزئي ؛ وأن العرض الذي يقابل الجوهر هو الذي سنحده ؛ وأن الأمور : إما مقولة له على موضوع ، غير موجودة في موضوع ، وهي كليات أشياء هي جواهر ؛ فلائها كليات، فهي تقال "على" ؛ ولأنها جواهر ، فلا توجد "في" ؛ وإما موجودة في موضوع غير مقولة على موضوع وهي جزئيات الأعراض، فإنها لأنها أعراض، موجودة "في" ، ولأنها جزئية، ليست "على" ؛ وإما مقولة على موضوع، موجودة في موضوع ، وهي كليات الأعراض، فإنها، بالقياس إلى جزئياتها ، كالبياض الكلي بالقياس إلى بياض ما مقولة على موضوع ؛ ولأنها أعراض فهي موجودة في موضوع ؛ وإما لا مقولة "على" ولا موجودة "في" ، وهي جزئيات الجواهر ، كريد وعمرو وهذه المادة وهذه الصورة وهذه النفس ؛ ولأنها جواهر، ليست موجودة في موضوع ؛ ولأنها جزئية، ليست مقولة على موضوع .

(١) فقط : ساقطة من سا ، عا ، م ، ن || (٢) ليست حدودا : ساقطة من سا || (٣) هر : هوب || (٤) حد للآخر : ساقطة من م || (٥) في أن : في م || (٦) بهذا : بذلك ن || (٧-٨) وحد أو رسم : وحدا ورسماب ؛ حدا ورسماب ه || (١٠) فهذه : فهذه دا || (١٠) ويتبين : ويتبين سا ، م || (١٣) وأن : وأما س ، ي || (١٥) كليات : كلية سا ، عا ، م ، ن ، ي || نفس : وهي م || فلا توجد : ساقطة من س || (١٦) فإنها : ساقطة من ن || (٢٠) وهي : نفس عا ، ه || (٢١) ولأنها : فلائها سا ، م ، ن ، ه ، ي .

## [ الفصل الرابع ]

## فصل (د)

في شرح حد العرض وهو أنه موجود في موضوع

فلنبين الآن معنى قولنا الموجود في موضوع. فقد رسم أنه: "الموجود في شيء لا يكزه منه، ولا يصح قوامه من دون ما هو فيه". فقولنا إنه الموجود في شيء يقع على أشياء كثيرة: ٥  
على بعضها بالتواطؤ، وعلى بعضها بالتشكيك، وعلى بعضها بالاشتباه. وأيس وقوعه على جميع تلك الأشياء وقوع لفظ متواطئ، ولا وقوع لفظ مشكك، بل وقوع لفظ مشترك، أعني إذا قيس إلى جميعها؛ ولا هذا البيان المبني عليه بيان حدي ولا رسم حقيقي؛ بل هو نوع من البيان المحال به على الاسم، كما يبين اسم بأسم أشهر وأعرف.

وماخذ ذلك هو أن الجمهور يعرفون أشياء يقال لها إنها في شيء؛ فيريد الآتي بهذا ١٠  
البيان أن يقول: إن هذا العرض هو الكائن في الموضوع وإن كونه في الموضوع ليس كذا من الكون في شيء ولا كذا حتى يزول الاشتراك في الاسم؛ فيبقى معنى واحد ينسب عليه بالمثال، بعد أن أزيلت الشبهة التي من اشتراك الاسم. فإن إزالة الشبهة باشتراك الاسم قد يمكن على نحوين: أحدهما أن يؤتى بالحد المراد بالاسم، أو يؤتى بالرسم؛ والثاني أن تنفى المعاني الداخلة تحت اشتراك الاسم حتى يدل على الباقي، لا من ذاته، ولكن ١٥  
بسلب ما ليس له. فقولنا: "الموجود في شيء" يفرق بين حال العرض وبين حال الكل

(٣) موجود: الموجودى || (٤) لا: ساقطة من م || (٥-٤) لا يكزه... شيء: ساقطة من د ||  
(٥) الموجود: موجود ع، م، ن || (٦) وعلى بعضها بالتشكيك: ساقطة من ع || على جميع:  
في جميع سا، عا، م، ن || (٨) جميعها: مجموعها س || ولا: ولأن د || رسم: رسمى د،  
دا، ع، ن، ي || (٩) به: فيه د || باسم: اسم د || أشهر: + منه ي || (١٠) إنها:  
+ هى سا || (١١) وإن كونه في الموضوع: ساقطة من سا || (١٣) فإن... الاسم: ساقطة  
من ب وس || الشبه: الشبهة ن || (١٤) المراد: + به ع || بالاسم: به نج || (١٥) تنفى:  
تنفى د، تبقام || (١٦) بسلب: بسبب نج، د، س، عا، م || ليس: + هو ي ||  
ه: + هو ع .

في الأجزاء ؛ فإن لكل صورة تامة لا توجد قائمة بنفسها ، ولكن في أجزائها جملتها ، لا في واحدٍ واحدٍ منها ، فإن العشرية كلية ما ولا توجد حاصلة في واحدٍ واحدٍ ، بل في الأجزاء كلها ؛ فإنها ، إذا توافقت واجتمعت ، حصلت حينئذ صورة العشرية . ويتضح لك هذا على كنهه من الفلسفة الأولى . فإذا قيل "الموجود في شيء" فقد زالت مشابهة العرض للكلية .

ولقائل أن يقول: إن الإضافات كالمساة وكالمواخاة وغير ذلك إنما توجد في شيئين لا في شيء واحد ، فيكون جوابه ما نقوله في موضعه من تعريفنا المضاف .

هل لقائل أن يقول: إن الزمان عندكم عرض وليس في شيء ، فيكون جوابه : إنه في شيء ؛ وبيانه في العلم الطبيعي .

١٠. ولقائل أن يقول : إن المكان أيضا عرض وليس في الممكن ، فيكون جوابه : إنه في شيء آخر ؛ وبيانه أيضا في العلم الطبيعي . فإن المنطقي لا يفى ببيان ذلك ؛ بل يجب أن ينبه حتى لا يحسب أن هذه المقدمة ، وهي أن الزمان ليس في شيء ، مسلمة ؛ وكذلك غيرها .

١٥. ولقائل أن يقول : إن الكل ، وإن كان قد يكون جوهرًا ، فإن الكلية هي في أشياء وهي عرض ؛ لأن الكلية ، وهي مثل العشرية وغيرها ، لا تعد عندكم جواهرًا ، بل هي أعراض ، وليس وجودها في شيء واحد ؛ فيقال : إنه ليس يمنع أن يكون الموضوع الأول للعرض مؤلفاً من أشياء كثيرة تكون جملتها قد صارت موضوعاً للعرض ؛ وتكون تلك الجملة هي الموضوع لذلك العرض ، من حيث هو جملة ، وتكون ، من حيث هي جملة ، شيئاً واحداً . فإن كنت الكلية عرضاً ولها موضوع ، فالموضوع الذي يحملها

(١) للكل : الكل ما ، ع ، عا ، م ، ن || (٢) واحد واحد : واحد ه || ما : ساقطة من عا || ولا : لاع || واحد واحد : واحد عا || (٣) توافقت : توافقت دا || (٤) قيل : مثل س || (٦) كالتواخاة : التواخاة عا || (٧) تعريفنا : تعريف ع || (٨) فيكون جوابه : بجوابه ب ، س || (١٠) فيكون جوابه : فنقول عا ؛ فيكون أيضا جوابه ن || (١٢) مسلمة : مسلم د ، دا ، ع (١٤) قد : أن ع || (١٦) وليس : ثم ليس ع ، ه ، ي || (١٧) موضوعاً : ساقطة من س || (١٨) هو : هو ه || هو : هو ع ، ن || (١٨-١٩) وتكون ، ... جملة : ساقطة من د || (١٩) يحملها : يحمله سا ، ع ، عا ، م .

ليس موضوعها لها . من حيث هو أشياء ، حتى يكون كل واحد منها يمثل ذلك العرض ، بل من حيث هناك حاصل من اجتماعها ، وإنما يمنع من أن يكون العرض في أشياء على أن يكون الواحد منه عرضاً في كل واحد منها .

فإن قال قائل: فلم لم يكن جوابكم في وجود الكل في الأجزاء هذا الجواب؟ ولم احتجاجكم أن تفصلوا بين العرض وبين الكل بأن الكل في أشياء ، إذ ليس الكل في واحدٍ واحدٍ منها ، بل في الجملة ، وتلك الجملة واحدة ، من حيث هي جملة؟ فنقول: إن الكل ليس يجوز أن يقال إنه في جملة الأجزاء ، لأنه نفسه جملة الأجزاء ، فلا يكون مجموع الأجزاء شيئاً دون الكل ؛ فكيف يكون الكل في نفسه؟ وأما الكلية فهي التي يقال فيها ذلك ، وهي حال هذه الجملة ، من حيث هي جملة . وبالْحَقِيقَةُ فإن قول القائل "إن الكل في الأجزاء" قول مجازي، ومعناه أن وجود الكلية التي بها الكل هو ما هو في الأجزاء، كأن الأجزاء أشياء يعرض لها هيئة ما يكون منها الكل ، وتلك الهيئة هي الكلية ، وتلك الهيئة عرض جامع، والكل هو المؤلف من تلك الهيئة والأفراد؛ فيكون بالعرض ما يقال للكل إنه في الأجزاء، أي كليته في الأجزاء وقوامه في الأجزاء. وبالْحَرَى أن لا تحتاج أن تستغل بهذا الفرق كل الاشتغال إلا لما يقع من الالتباس في بادئ الأمر بين المستعمل بالحقيقة وبين المجازي .

وفي أمثال هذه المواضع فقد يحسن أن تعرف الفرق أيضاً بين الحقيقي وبين المجازي الذي ربما لم تعرف في بادئ الأمر أنه مجازي . ويشبه أن لا تكون بنا حاجة داعية إلى هذا الفرق .

وأظن أن الراسم الأول لم يذهب ذهنه إلى شيء في أمر هذا الفرق ، بل اختبره المتكفون . فيكون الوجه المتكف لهذا الفرق هو أنه إذا قيل للكل إنه في أمر ، وإنما يقال إنه في أشياء ؛ وإن كان هو بالْحَقِيقَةُ لا في شيء ولا في أشياء منها .

(١) منها : مع ع ؛ منها م || (٤) فلم : فلود || (٦) منها : منها ع || (٧) فلا : ولا ع || (١٠) أن : ساقطة من عا || هو في : هي في ه || (١٠ - ١١) كان الأجزاء : كالأجزاء س || (١١ - ١٢) تلك الهيئة عرض : وتلك عرض س || (١٢) للكل : ساقطة من عا || (١٣) تحتاج : + إلى ه ، ي ، ع + في دا || (١٥) قد : وقد ؛ قد ن ، ه || (١٦) ربما : إنما س || ويشبه : بل يشبه نج ، س || حاجة : + ضرورة ه || (١٨) الراسم : الرسم ن || في : من ، ه ، ي || (١٩) الوجه المتكف : وجه التكلف م ؛ الوجه لتكلف ه || هو أنه : وهو س ؛ ساقطة من ع || (٢٠) هو : ساقطة من س ، سا || ولا في أشياء : ولا أشياء ع ، عا ، ن ، ه .

وأما العَرَضُ فإنما هو عَرَضٌ ، لأنه في شيء ؛ فإن اتفق أن كان بوجه ما في أشياء ، فليس هو عرضاً من أجل ذلك ، بل من أجل أنه في شيء ، إما مجموعها أو غير ذلك .  
وأما الكل فإن كونه كلاً إنما هو بحسب ما يقال مجازاً إنه في أشياء لا في شيء .

فهذا وجه بيان هذا الفرق . وما أراه يحتاج إليه ؛ وإن احتجج إلى ذلك ، كان فرقاً أيضاً بين وجود العرض في الموضوع ، وبين وجود الجنس في أنواع ، من حيث العموم ، ووجود النوع في الأشخاص ؛ وبالجملة بينه وبين وجود الكلي في الجزئيات ، من حيث هو كلي .

وإذا عيننا بقولنا "الموجود في شيء" ، أي في شيء متحصل القوام بنفسه ، قدمت شيئته دون ما يوجد فيه ، أو يتم دونها فلا يقوم ما يحصله ، كان فرقاً بين حال العرض في الموضوع وحال الصورة في المادة ؛ فإن الصورة هي الأمر الذي يجعل محله موجوداً بالفعل ؛ ومحله ليس بنفسه شيئاً بالفعل إلا بالصورة .

وقوله : "لابجزء منه" يفرق بين ذلك وبين وجود الجزء في الكل وبين وجود طبيعة الجنس في طبيعة النوع الواحد ، من حيث هما طبيعتان ، وبين وجود عمومية النوع في عمومية الجنس ، من حيث هما عامان ؛ وبالجملة يفرق بين حال العرض في الموضوع وبين حال الجزئي في الكلي الذي من هذه الجهة يقال للجزئي إنه في الكلي ؛ وكذلك يفرق بينه وبين وجود المادة في المركب والصورة في المركب .

وقوله : "ولا يمكن قوامه مفارقاً له" يفرق بين كون العرض في موضوعه وكون الشيء في الزمان ؛ لأن الشيء في أي زمان فرضته يمكنك أن تجعله مفارقاً له إلى زمان آخر ، ولا كذلك حال العرض في موضوعه .

(١) فإنما : وإنما ، ن ، ي (٢) بل : ساقطة من س || من أجل : لأجل ، ه ، ي || (٤) إليه وإن احتجج : ساقطة من ن || كان : ساقطة من ع || (٥) العرض : ساقطة من ن || في الموضوع : ساقطة من ي || (٦) بينه وبين وجود : ساقطة من د ، سا ، ن || (٨) بقولنا : بقوله ي || قد : قد ع ، ن ؛ وقد ه || (٩) دون : ساقطة من عا || فيه : فيها ع || أو يتم دونها : ساقطة من د ، سا ، ن || (١٣) عمومية : طبيعة د ، ن || (١٤) عامان : عامتان ع || (١٦) مفارقاً له : من دون ما هو فيه ص ٢٨ .

وكذلك الشيء في المكان ؛ فإن كونه في المكان لا يوجب أن يكون هو بحيث لا يقوم دون المكان ؛ فإنه ، لا من حيث هو ذو مكان ، ولا من حيث ذلك مكان ، يلزم أن لا يفارق ذو المكان المكان ؛ بل إن كان ولا بد ، فلسبب آخر . وكون العرض في موضوع ، يوجب ذلك ، من حيث هذا موضوع ، وذلك عرض .

وكذلك كون الشيء في الغاية ؛ فإن كون الشيء في الغاية قد يفارق الغاية ، كالإنسان في السعادة ، والبدن في الصحة ، والسياس في السياسة .

وكذلك كون الجوهر في العرض ؛ فإن الجوهر يفارق العرض ويصح له دونه قوام .

وكذلك المادة ، من حيث لها معنى المادة ، لا يمنع عليها أن تفارق الصورة إلى أخرى .

وطبيعة الجنس قد توجد مفارقة لطبيعة النوع في نوع آخر . على أن في مثل هذا نظراً

ليس يفى به المنطق .

لكن الشكوك على هذا كثيرة ، ولنذكرها ولنحاطها حلا . من ذلك أن الشيء يقال إنه

في الزمان المطلق ولا يفارق الزمان المطلق ؛ وأن الشيء يقال له إنه في المكان المطلق ،

ولا يفارق المكان المطلق ؛ والجوهر يقال إنه في العرض المطلق كذلك ، ولا يفارق العرض

المطلق . وبعض الأجسام لا يصح لها أن توجد إلا في المكان الذي هي فيه وإيست أعراضاً ،

كالقمر في فلكه . وبعض المواد لا تفارق الصورة التي لها إلى أخرى كإداة الفلك ، وليست

أعراضاً . ولا شيء من الصورة يصح أن يفارق المادة .

وقد قلتم : ليس كون الصورة في المادة كون الشيء في موضوع ، فنقول أولاً : إن معنى

قولنا : ولا يمكن مفارقتها لما هو فيه ، أن أي مو-ود معين منه أخذته في الشيء المتعين الذي

( ٢ ) ذلك مكان يلزم : ذلك يلزم س || ( ٣ ) ذو المكان المكان : ذلك المكان م ؛ ذا المكان سا ،

عا ، ي || بل : + المكان سا || لا بد : + ذلك ي || ( ٥ ) كون الشيء في الغاية : فإن الشيء

الذي في الغاية سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ي || ( ٨ ) حيث : + ه ر ع || ( ١ ) ليس : لا س ||

( ١١ ) لكن : ولكن ي || ولذا كرها : لنذكرها ع || لنعلها : لنجعل لها ع || يقال : + له سا ||

( ١٢ ) ولا : لا ع || ولا . . المطلق : ساقطة من ن || ( ١٣ ) ولا : كذلك ه || المكان المطلق : المكان م ||

يفارق العرض : + العرض د || ( ١٤ ) الذي : التي ي || هي : هوسا ، عا || ( ١٦ ) شيء :

شيء ع || ( ١٧ ) موضوع : موضع م || ( ١٨ ) ولا : لان || فيه هو : فيه م || معين : متعين هاشم ه ||

أخذته : أخذ فيه د .



هو فيه موجود لم يجز مفارقتها لذلك المعين، بل علة قوامه هي أنه فيه ، لا أن يكون ذلك أمرا لزمه بعد تقوّمه بالفعل . ولأجل هذا ما خصّ العرض باسم الموجود في الموضوع ؛ إذ هو اعتبار الوجود ؛ وخصّ الآخر بلفظ القول على الموضوع ؛ إذ الكلّي إنما يكون موجودا في اللفظ أو في التصوّر ؛ وكلاهما قول . فهذا عرضنا فيما نقوله ؛ فتقول شبهة المكان والزمان والعرض المطلقات لأجل ما اشترطناه من التعيين .

ومن جهة أن الشيء إنما يكون في المطلقات بحسب الزم، وكلامنا بحسب الوجود؛ وليس في الوجود، كما تعلم، إلا أعيان موجودة في أعيان كلها شخصية، وكلامنا في نحو وجودها الذي لها، لا في نحو التوهم . ولو اعتبرنا نحو التوهم، لم يبعد أن نجعل كثيرا من الأعراض مفارقة للوضوحات في التوهم . وأما القمر في فلكه فذلك أمر لزمه من خارج لزوما ، لا أن علة وجود القمر ، من حيث هي طبيعة القمرية ، كونه في مكانه . ولذلك يصح ١٠ أن يفرض للقمر جزء بوجه ما ؛ لأن كل جسم يصح أن يفرض له جزء بوجه ما ، وما يفرض من أجزائه يكون غير موصوف بأنه يكون في مكان الكل أو في مكان البتة . تعلم هذا في علم الطبيعة ؛ ومع هذا، فليس ذلك لأنه في المكان حتى يوجب كونه في المكان أن لا يفارق المكان ؛ بل إنما يوجب ذلك فيه شيء غير كونه في المكان .

وأما العرض فإتما ذلك له لأنه في موضوع . ١٥

وأما الصورة التي في المادة، فإنها ليست المادة علة قوامها عند الفلاسفة المحصلين، بل علة الصورة شيء هو أيضا علة المادة، لكنها كذلك بتوسط الصورة؛ ويلزم الصورة أن تكون ذاتها ملاقية لما تقوّمه موجودا بالفعل .

(١) أنه فيه : أنه فيان || ذلك : ساقطة من ع || (٢) لزمه : + لزوما ، ع ، ا ، ي || لأجل هذا : لهذا س || (٤) قول : قولان ع ، ع ، ا ، ع ، ا ، ي || فتزول : + به ع ، ي || (٥) من التعيين : ساقطة من م || (٦) جهة : + بدي || التوهم : التوهم د ، ن || (٧) وليس : ليس د ؛ فليس ن || (١٠) لأن : لأن ع ، م || القمر : القمرية ي || هي : هوى || القمرية : + هي علة ع ، ع ، ا ، ي || (١١) لأن كل . . . بوجه ما : ساقطة من سا || له جز بوجه : له جز لوجه د || (١٢) يفرض : عرض م || بأنه يكون في : بأنه في ع ، ا ، ي || (١٣) مع هذا : مع ذلك ي || (١٥) أما المرض : أما في المرض س ، ع ، ا || (١٦) المحصلين : المحصلة ي || (١٧) الصورة : كل الصورة ع || المادة : + وهو الكون في المحل والحامل جنة له سرا . كان ذلك الخلق مادة أو موصوفا ؛ فان أم المرض لا يبعد أن يقال على الأمرين قولاً يتفقان فيه ي [وهذا وارد هنا بعد في ص ٣٥ س ٤ — ٥] .

قال قوم : إن الفرق بين وجود الصورة في المادة وبين وجود العرض في الموضوع أن الصورة تكون جزءا من المركب ، وأما العرض فلا هو جزء من الموضوع ولا من المركب . وصاروا من هذا إلى أن قال قوم : إنك إن لم تقس الصورة إلى المركب ، بل إلى القابل ، كانت عرضا ، وإن قست العرض إلى الحاصل منه ومن الموضوع كان صورة .

وهذا كلام رديء جدا مشتمس . وذلك لأن الرسم المقدم لم يشترط فيه أن العرض لا يكون جزءا من شيء البتة ، ولا فيه أن يكون جزءا من المركب ، بل فيه أن لا يكون جزءا من الموضوع ، حين قيل إنه لا يجزء منه ، أي من الموضوع ، أي من الذي هو عرض فيه . فليكن هذا فرقا بين وجود العرض في الموضوع ، وبين وجود الصورة في المركب .

وليس المطلوب هذا ، بل المطلوب هو الفرق بين وجود العرض في الموضوع ووجود الصورة في المادة ، الذي هو اعتبار غير اعتبار وجود الصورة في المركب منها ومن المادة . فلو كان قيل في الرسم إن العرض موجود في شيء لا يجزء من شيء البتة ، لكان الأمر على ما يقولونه ، ولو كان مع ذلك لا يكون العرض جزءا من شيء البتة ، لا من الموضوع ولا من المركب ، وكانت الصورة جزءا من أحدهما ، وهو المركب ، وليست جزءا من المادة ، لكان ربما فرق هذا القول ، ولكن ليس يفهم ذلك من قولنا : موجود في شيء لا يجزء منه ، وإنما يفهم من هذا القول إنه لا يكون جزءا من الشيء الذي هو موجود فيه وجود الشيء في عمله ، وإذ ليس ذلك مقولا ، وليس أيضا حقا ، فما ذهبوا إليه هذيان .

وإنما لم يكن ذلك حقا ، لأن الأعراض قد تكون أجزاء من مركبات منها ومن الجواهر ، فقد يحدث من تركيب جوهر وعرض معنى مركب منهما ، كل واحد منهما جزء منه ، كالكرسي من الخشب ومن عارض فيه ، والخشب موضوع له بالحقيقة ليس بمادة ، وكالتعمير فإنه يحدث منه ومن الأذن شيء وهو الأفتس . فإذا ن هذا الاعتبار رديء فاسد .

( ٢ ) ولا من المركب : ولا من المتكسر || ( ٣ ) بل : بله || ( ٤ ) كانت : كان سا ، عا ، م ، ا ، ه ، ي ||  
 كان : كانت ع ، ي || ( ٥ ) يشترط : بشرط ع || ( ٦ ) أن لا : أنه لا ، عا ، م ، ن ، ا ، ه ، ي ||  
 ( ٨ ) فليكن : ومع ذلك فليكن ه || وبين وجود : ووجود ع || ( ٩ ) وليس : فليس م || المطلوب :  
 الموضوع ه || ووجود : وبين وجود دا ، ه ، ي || ( ١١ ) لا يجزء من شيء : ساقطة من م ||  
 ( ١٢ ) يقولونه : فتوله ع ، عا ، م || جزءا من شيء : جز شيء . سا ، م ، ن || ( ١٦ ) وإذ : فاذا ع ، ه ، ي ، إذ ع || إليه ساقطة من عا || ( ١٧ ) ذلك : ساقطة من سا ، ع ، عا ، م ، ن || ( ١٩ ) له :  
 ساقطة من م ، ن .

- وهنا شيء يجب أن تميل إليه كل الميل ؛ وهو أنه يشبه أن يكون هذا الرسم الذي رسم به العرض لم يكن فيه بعرض ما ، إذا تغفل الإنسان في الفلسفة ، شعر به وبالفرق بينه وبين الصورة ، بل غنى به معنى أعم من معنى هذا العرض ، وهو المعنى الذي يرم هذا العرض والصورة ، وهو الكون في المحل ، والحاصل هيئة له ، سواء أكان ذلك المحل مادة أم موضوعا . فإن اسم العرض لا يبعد أن يقال على الأمرين قولاً يتفقان فيه وفي مفهومه بوجه ؛ ولكن هذا الاشتباه ليس أمراً لا محيد عنه ولا يبيح . وأما أمر المادة الكائنة في صورة ، لا تفارق المادة تلك الصورة إلى غيرها ، فهو أمر مشكل ؛ وكأنه يعيب هذا الرسم وينقصه ، إذ يجعله عاماً لهذه المادة والعرض ؛ ومع ذلك فإن المادة يقال إنها في هذه الصورة بتلك الشرائط الأخرى ، فيشبه أن يكون من الوجوه التي يُجاب بها عن هذا ، ويكون جواباً عن أشياء أخرى أيضاً ، أن هذا الكتاب إنما يخاطب به الجمهور ؛ فإن المبتدئ يبعد في درجة الجمهور ، وهذا الرسم مبني على لفظ متعارف ؛ وإنما تفسر أحواله بحسب اللفظ .

- ثم التعارف المشهور في استعمال لفظة "في" ليس يتناول نسبة الصورة إلى المادة ، ولا المادة إلى الصورة ، بل يتناول نسبة الجواهر إلى الأعراض ، كقولهم : زيد في راحة ؛ ونسبة الأعراض إلى الجواهر ، كقولهم : البياض في جسم ، مع أمور أخرى جرى التعارف بها ، كالشيء في الزمان والمكان والإناء ، والجزء في الكل ، وما جرى ذلك المجرى . وإن الفرق إذا حصل ، باسمئنا هذه الوجوه المشهورة ، لم يبق في المشهور شيء يقال إنه في شيء غير العرض ، حتى يسبق إلى ظن المتعلم أن ذلك الوجود وجود العرض في الجوهر ، ولا يكون .

- فقد أخبرنا أن هذا التعريف بحسب اللفظ ، ليس بحسب معنى جامع ، وضع عاماً ثم ألحق به فصول ؛ وإذا كان بحسب اللفظ وتفصيله ، وعلى نحو ما أخبرنا به ، لم يبعد

(٤) الحاصل : الخامل م ، ه ، ي || له : ساقطة من سا || (٦) أمر : ساقطة من عا || (٧) هو : في س || كأنه يعيب : ساقطة من ن || (٨) وينقصه إذ يجعله : ساقطة من عا || ينقصه ه || إذ : أن ع || (٩) بها : عنها ه || (١٠) به : ساقطة من د ، ه || (١١) درجة : زمرة ب ، س ، ه || نفسر : نمنبر س || (١٢) اللفظ : التعارف س || (١٣) التعارف : المتعارف د || (١٤) بل : وان كانت ع ، ه || (١٦) كالشيء : الشيء م || (١٧) باشتباه : باشتباه ع ، عا ؛ ما اشتبهناها || (١٨) يسبق : سبق ع || (٢٠) فقد أخبرنا : فقد أخبرنا عا ؛ هذا رباع || (٢٠) جامع : خارج ه || (٢١) أخبرنا به : أخبرنا به ع .

أن يُلتفت في ذلك إلى الاستعمال الجمهوري ، لا على اصطلاحات ، حصلت بعد تعارف الجمهور ، التي يمكن أن تقع عند الإمعان في العلوم ، فليس يمكن أن تدرك لذلك غاية .

فإن إيقاع الاسم على الأشياء بالاشتراك أو الاشتباه ليس مما يضبط أو يحدد ، إنما يضبط أو يحدد ما يرام فيه مراعاة المعنى ، إما بالتواطؤ أو التشكيك الذي ذكرناه . وكأن المادة والصورة ، إذا كانتا بالصفة المذكورة لهما ، لم يطبق الجمهور اللفظ بأن إحداهما في الأخرى ، بل مع الأخرى ، وخصوصا المادة في الصورة .

فإن أراد مرئياً أن يزول هذا الاشتباه الواقع الآن مع وجود الاصطلاحات التي تجددت بعد الاصطلاح المشهور ، فيجب أن يزداد الموجود في الشيء جاعلاً إياه بصفة ونعت ؛ فإن هذا ليس أشد تشكيكاً بل اتفاقاً من لفظ الموجود في شيء ؛ فتكون المادة لا تجعل الصورة بصفة ونعت ، أعني المادة التي فيها الشك ، بل الصورة هي التي تنعتها وتصفها . فإن قال قائل : إن الفرق هو أن المادة في طباعها أن تستبدل صورة تقوم بها كهذه الصورة ، لكن الصورة ليست تزول عنها ، فيكون ذلك قسراً عرض لها من هذه الصورة ؛ وأما العرض ففي طباعه ما هو متقوم بالموضوع ، وليس في طباعه الانتقال عنه ، لم يقبل منه هذا القول . فإن المادة التي فيها الشك محصل من أمرها في العلوم أنها لا تقوم بلا صورة ، وأنها ليس في طباعها أن تقبل صورة أخرى ، فيكون طباعها موقوفاً على هذه الصورة .

على أنا ضمنا عبارتنا عن هذه التفرقة جهةً لا تبعد عن إصابة موقع في الفرق ؛ وهو أنا قلنا : إن المادة ، لكونها مادة ، لا يلزمها أن تكون متعلقة مقارنة لصورة بعينها ، بل ربما وجب لها ذلك لنوعية أو طبيعية ، كيف كانت ، بعد كونها مادة . وأما العرض ، فتعلقه بالموضوع لأعم معانيه ، وهو كونه عرضاً ؛ وهذا أيضاً مقنع .

(٣) بالاشتراك : باشتراك ما || الاشتباه : اشتباه ما || (٤) أو يحدد ما : ويحدد ما || أو التشكيك :  
وإما بالتشكيك ع || التشكيك : بالتشكيك ع ، ن || كان : كانت س ، ع || (٥) والصورة ساقطة من ن ||  
كانتا : كانت ن || لها : إنما س || إحداها : أحدهما ما || (٧) تجددت : تحدثى ، مع التصحيح  
في الهامش على نحو ما أثبتنا || (٨) الشيء : شيء س || (١٠) هي : ساقطة من ما || (١١) أن المادة :  
أن هذه المادة دا ، ع ، ه ، ي || (١٢) هذه الصورة : لكن الصورة م || (١٤) فيها الشك :  
ساقطة من س || محصل : يحصل ع ، م || بلا : بدون ن || (١٥) الصورة : الصفة ع ، م ، ي ||  
(١٦) جهة : جملة ع || (١٧) مقارنة لصورة : ساقطة من د ؛ بمثابة الصورة دا || (١٨) كانت :  
كان ما || (١٩) لأعم معانيه : الأعم ع .

ومما يتشكك به أيضا أمرُ الأعراض التي لا تفارق ولا يوجد الجوهر قائما دونها ؛  
لكنها ليست إنما لا تفارق لأن الجوهر يتقوم بالكون فيها ، حتى لا يصح قوامه دونها ؛  
بل ذلك أمر لازم له ؛ وهو يقومها . وأما العرض ، فإن معنى أنه لا يفارق أنه لا يصح  
قوامه بنفسه مفارقا ؛ بل قوامه مستفاد مما لا يفارق .

- ٥ وأما التفريق الذي يفعله الوهم فليس فيه فرق بين الجوهر وبين العرض ؛ فإن  
المرض قد يفرقه الوهم عن الجوهر .

ومما يتشكك على هذا الرسم هو أن من الأعراض ما يفارق الجوهر ببطلانه ؛ وقد  
قلتم : إن العرض لا يفارق الجوهر ، فيقال : إنا نعني بهذا أنه لا يفارق قائما دونه ، وأما  
أنه يفارقه بأن يبقى الجوهر ويبطل العرض ، فذلك مما لا ننكره ، ألا ترى أننا قلنا : ولا  
يصح أن يكون له قوام دون ما هو فيه ؟

١٠

ومما يتشكك به على هذا أن يقال : إن الرائحة عندكم عرض ، فيجب ألا تقوم  
مفارقة للتفاح ، ونرى الرائحة تقوم مفارقة للتفاح في موضوع آخر ؛ فيقال في ذلك :  
إن الرائحة ليست إذا وجدت في الهواء عن التفاح فقد انتقلت عن التفاح وتركت التفاح ؛  
ولا الحرارة إذا وجدت في الهواء عن النار فقد انتقلت عن النار وتركت النار ؛ بل ذلك  
إما على سبيل حدود حرارة أخرى ورائحة أخرى في الهواء ؛ وإما على سبيل انبثاق  
أجزاء متحللة منها في الهواء .

١٥

والعلم الطبيعي يصحح الحق في ذلك . فلو كان صحيحا أن الهواء إذا أروح وإذا سخن  
يكون حينئذ النار والتفاح زالت عنهما كيفيتهما ، فوجدتا بلا تلك الكيفية ؛ وكان  
صحيحا مع ذلك أن الكيفيتين لم تُعدّما من النار والتفاح عندما بلا انتقال ؛ وما وُجدتا

(٣) ذلك : ذكرس || له وهو : أو هو سا || يقومها : + بالتعليل || (٤) مفارقا : مفارقا عا ||  
(٥) وبين : ساقطة من ب ، ن || (٧) يتشكك : + به سا ، ن || هو : ساقطة من م || ما يفارق الجوهر :  
ساقطة من ن || (٩) بأن : بأنه ع || (١١) عندكم : ساقطة من ن || (١٢) موضوع : موضعا ه ||  
(١٣) التفاح : التفاح ه || (١٧) أروح : تروح سا ، هاش ه || (١٨) التفاح : التفاح ه ؛  
+ قدع .

في الهواء ابتداءً؛ بل الذي كان في النار والتفاح قد انتقل بعينه، من غير غَدَمِهِ ولا حدوث مثله؛ لكان هذا حقا. لكن العلم الطبيعي يبين أن الأمر ليس على هذه الصورة. فإذا لم تكن هذه المقدمة مسلمة، لم تلزم هذه المناقضة. وقد أرى أمر المنطقي أن يعرف أن هذا لا يلزم. وأما أن هذا كيف يكون، فاشتغال المنطقي بشرحه وبيانه، على ما برحت به العادة، نروج عن صناعته من غير وفاءٍ يمكن أن يقع منه بما يرومه.

## [الفصل الخامس]

### فصل ( ٥ )

في مزاجات تقع بين "قول على" و"وجود في" وأنها إلى أي شيء تنأى

فتقول الآن: إنه إذا حُمِلَ شيءٌ على شيءٍ حَمَلَ المقولِ على موضوع، ثم حُمِلَ ذلك الشيءُ على شيءٍ آخر حمل المقول على موضوع، حتى يكون طرفان ووسط، فإن هذا الذي قيل على المقول على الموضوع، يقال على الشيء الذي حُمِلَ عليه المقول الأول. مثال ذلك أن الحيوان لما قيل على الإنسان حمل المقول على الموضوع، وقيل الإنسان على زيد وعمرو هذا القول بعينه. فإن الحيوان أيضا يقال على زيدٍ هذا القول بعينه؛ إذ زيدٌ حيوانٌ، ويشترك مع الحيوان في حده؛ أي حد الحيوان يحمل عليه، لأن الحيوان يقال على طبيعة الإنسان، فكل ما يقال له إنسان يقال له حيوان، وزيد قيل له إنسان.

وقد يُتَشَكَّك على هذا فيقال: إن الجنس يحمل على الحيوان، والحيوان يحمل على الإنسان، والجنس لا يحمل على الإنسان، فنقول: إن الجنس ليس يحمل على طبيعة الحيوان حمل "على"؛

(١) التفاح: الهواء، م، م، ي || قد: قد، ن، فلام || انتقل: يتقل م || (٣) المنطقي: + في ذلك س || (٥) بما: ما ه || (٩) وأنها: فاتها ن || (١٠) موضوع: الموضوع س || (١٠ - ١١) حمل ذلك الشيء على شيء آخر: حمل على ذلك الشيء. شيء آخر ع || (١٤) فإن الحيوان أيضا يقال على زيد هذا القول بعينه: ساقطة من م، ن، ه || (١٨) حمل "على": ساقطة من د.

- فإن طبيعة الحيوان ليس بجنيس ، ولو كان طبيعة الحيوان يحمل عليه الجنس حمل الكلى ، لكان يلزم ما يلزمون ، ويكون كل حيوان جنسا ، كما لما كانت طبيعة الحيوان يحمل عليها الجسم حتى كان كل حيوان جسما ، كان الإنسان جسما لا محالة ، بل إن الذى تحمل عليه الجنسية هو طبيعة الحيوان عند إيقاع اعتبار فيها بالفعل ، وذلك الاعتبار تجريدها في الذهن ، بحيث تصلح لإيقاع الشركة فيها . وإيقاع هذا التجريد فيها اعتبار أخص من اعتبار الحيوان ، بما هو حيوان فقط ، الذى هو طبيعة الحيوانية ؛ فإن الحيوان ، بما هو حيوان فقط ، بلا شرط تجريد أو غير تجريد ، فهو أعم اعتبارا من الحيوان باعتبار شرط التجريد ؛ وذلك لأن الحيوان ، بلا شرط ، يصلح أن يقترن به شرط التجريد ، فيفرض حيوانا قد تُزج عن الخواص المتنوعة والمشخصة ، ويصلح أن يقترن به شرط الخلط ، فيقترن بالخواص المتنوعة والمشخصة ، وأما إذا أخذ بشرط التجريد ، لم يصلح أن يقترن به أحد الشرطين : أما أحدهما ، فلا أنه قد حصل فلا يصلح تحصيله وقرنه من ذى قبل ؛ وأما الثانى ، فلا أنه لا يجتمع مع شرط التجريد . فلطبيعة الحيوان ، لا بشرط تجريد ، ولا بشرط خلط ، اعتبار أعم ؛ ولطبيعة الحيوان ، بشرط التجريد ، اعتبار أخص . وإنما تقال عليه الجنسية ، إذا اعتبر في الذهن بشرط لاخليط بالفعل وقبول خلط بالقوة ، لعدم مقارن عاين عن ذلك ، مثل فصل ينوع وعوارض جزئية تشخص .
- وإنما تكون طبيعة الحيوان ، إذا اعتبر لا بشرط خلط ولا بشرط لاخليط ، فلما كان الموضوع للجنسية حيوانا بشرط لاخليط وبشرط التجريد ، ولم يكن الحيوان ، بشرط لاخليط وبشرط التجريد ، مقولا على الإنسان ، بل بلا شرط خلط ، لم يوجد الجنس مقولا على الشيء الذى هو مقول على الإنسان .

٢. ثم الجنسية عرض في هذه الطبيعة موجود فيها وجود الشيء في موضوع . وأما الجنس فقوله على ما يقال عليه من هذه الطبيعة ، أعنى على ما يخصه به الشرط المذكور ، ليس

(١) فإن طبيعة الحيوان : ساقطة مزد || ليس : ليست ه || ولو : ولا م || عليه : عليها ه || (٢) ويكون : ولكن ع ، ه ، ي || ك : + أنه ي || (٦) بما : ما عا || (٧-٦) فقط : هو حيوان : ساقطة من س ، ي || (٧) فهو : هو ه || (٩) حيوانا : حيوان ه || (١٠) المتنوعة والمشخصة : النوعية والشخصية ع || (١١) حصل : حصل ه ؛ فدل م || (١٣) خلط : + له م ، ي ؛ + لها عا || (١٥) وعوارض : ذوعوارض ه || (١٦) الحيوان : حيوان ما ، ع ، م || (١٩) منقول : مقولان || (٢٠) موجود : موجودة ما ، ع ، م ، ن ، ه || (٢١) قوله : فقوله م ، ي .

هو قول العرض على المعروض له ، بل قول المركب من العرض والحامل على الموضوع له ،  
أى ليس قول البياض على الإنسان ، بل قول الأبيض على زيد . ولو كان الشيء الذى  
يقال عليه الجنس مما يقال على الإنسان ، لم يكن يمنع كون الجنس بهذه الصفة من أن  
يقال على الإنسان ؛ وهذا تعلمه مما يلى هذا الموضوع . وبالحقيقة إن هذا يرجع إلى أن  
الطرف الأكبر يحمل على بعض الوسط وعلى البعض الذى لا يحمل على الطرف الأصغر .

ويجب أن تعتبر "المقول على" و "الموجود في" في هذه الأمثلة كلياً ، فإنا إذا  
جوزت الجزئى حتى يكون الطرف الأكبر على بعض من الواسطة ، لم يجب في اتفاق  
التولين بدعى أن يقال الطرف الأكبر على الأصغر ، فإن الناطق يحمل على بعض الحيوان  
بدعى ، والحيوان يحمل على كل فرس بدعى ؛ وليس يلزم أن يحمل الناطق على الفرس بدعى ؛  
ولو اتفق أن كان بدل الجنس شىء آخر ، هو على حكم الجنس وصفته ، من حيث العموم ،  
وكان يحمل على كل الواسطة ، ما كان يمنع كونه غير ذاتى أن يحمل على ماتحت الواسطة .

فإن اختلفت نسبة الطرف ، الذى هو مكان الحيوان ، ولنسمه الطرف الأكبر ، إلى  
الواسطة ، الذى هو كالإنسان ، ونسبة الواسطة إلى الطرف الآخر ، الذى هو مكان  
زيد ، ولنسمه الأصغر ، وكان الطرف الأكبر مقولا على الأوسط ، والأوسط موجودا  
في الأصغر ، فإن الجواب المشهور فيه عن المفسرين جوابان : أحدهما أنه لا يحمل  
على الآخر ولا في الآخر ، ومثالهم أن اللون محمول على الأبيض حمل المحمول على الموضوع ،  
والأبيض محمول على الطائر المسمى ققنوس حمل المحمول في موضوع . قالوا :  
واللون لا يحمل على ققنوس حمل "على" ؛ لأنه ليس من طريق ما هو ، ولا حمل  
"في" لما يقولون . قال بعضهم ما هذا لفظه : ولا أيضا يقال عليه حمل المحمول  
في الموضوع ، أعنى أنه ولا باسمه يسمى ققنوس . فهذا التشويش سبق إلى وهمه

(٣) ما ، بما ، م ، ي || (٤) ما ، فيان || (٦) ويجب : فيجب ي || في هذه : هذه د ، م ||  
(٧) الواسطة : الوسطن || (٨) التولين : المقولين ما || (٩) بدعى [الأخيرة] : ساقطة  
من || (١١) الواسطة : الوسطن || يمنع : منع || الواسطة : الوسطن || (١٢) اختلفت :  
اختلف ن ، ه || (١٣) لنسمه : ليدم ، ما ، عا ، م ، ن || (١٤) لنسمه : ليدم ما ، عا ، م ، ن ، ه || وكان  
الإنسان ه || (١٥) عن : عند ه || (١٦) المسمى : الذى يسمى ب ، م ، ن || (١٧) يقولون : هو لون س ، م ||  
(٢٠) التشويش : التشوش ما ، ه .



من قولهم : إن المقول "على" يعطى اسمه وحده، والموجود "في" لا يعطى حده بل اسمه، أنه يجب في كل موضع أن يعطى اسمه ، لا أن معناه أنه ربما اتفق أن شاركه الموضوع في اسمه ، حتى إذا كان عرضاً من الأعراض ، كالفلسفة ، موجوداً في موضوع ، أى في النفس ولم تسم النفس فلسفةً ، أو عرضاً آخر لجوهر آخر ، فلم يسم مثلاً الحجر صلابة ، أو التفاحة رائحة ، لم يكن ذلك الشيء عرضاً ، أو كان طبائع الأشياء تتغير بأن يجرى في العادة أن يعطى اسمها وحده ، دون معناها، أمورا أخرى ؛ أولا يجرى ذلك في العادة؛ حتى إذا لم يعقد اصطلاح "في" على تسمية الأمور بأسماء أمور ليس لها حدودها ، من غير أن أوجب ذلك مشاركة في الحدود ، صارت لذلك أشياء أخرى .

وأما الجواب الآخر فهو ما رام رائم أن يوضح ما قاله هذا فقال : إن الحق في بعض المواضع ما قلنا هذا؛ وفي بعض المواضع قد يُحمَل ، كما يقول ، الأبيض على أبيض ما ، لأنه ذاتي ، وأبيض ما موجود في بيضاني ما ، ثم يقال للبيضاني إنه أبيض . فليت هذا القائل نفسه درى أنه يعنى بالأبيض البياض أو الشيء ذا البياض ؛ فإنه إن عني به البياض ، كان كأنه قال : البياض يقال على بياض ما ، وبياض ما موجود في البيضاني ، ثم البياض موجود أيضا في البيضاني . وهذا لا يفارق ذلك المثال ؛ فإن اللون موجود أيضا في البيضاني ؛ وإن عني بالأبيض شيئا ذا بياض كان الأبيض موجودا في البيضاني على رأيه ، إذ يرى أنه وصف عرضي ؛ فإورد على أصله مثالا مخالفا لمقتضى ما أورده من يتشكك على كلامه . فأما نحن فنقول ؛ إن الأول يكون على كل حال موجودا في الثالث ؛ فإن الشيء ، إذا كان فيه اللون الأبيض ، كان فيه جميع الأمور التي تقال

- (١) على : ساقطة من ن || (١ - ٢) أنه يجب : ساقطة من سا ؛ + عليه ه || (٢) شاركة :  
 يشاركه س ، ع ، م ، ن || (٣) موجودا : موجود ه || (٤) بلوهر : في جوهر ه ||  
 (٥) أو كان : وكان ه || (٧) إذا : أنه إذا ه || "في" : ساقطة من ه || على : ساقطة من ع ،  
 ع ، م ، ن || (١١) وأبيض ما : وأبيض عا || يقال : لقول ه || (١٢) ذا  
 البياض : ذا بياض ه || (١٣) وبياض ما : ساقطة من ن || (١٤) ثم البياض : ثم البياض ن ||  
 موجود أيضا : أيضا عا || اللون : + أيضا ه . (١٦) فإ : فيان || أورد : أورده د ||  
 مخالفا : يخالف عا ، م || لفتضى ما : لفتضى لسا عا ، م ، ن ، ه || أورد : أورده عا ، م ||  
 (١٧) يتشكك : يتكلم سا .

على اللون قولاً كلياً ، ويوصف بها اللونُ وصفاً تاماً ؛ وإلا كان في ذلك الشيء بياضٌ ولم يكن فيه لون ، وكان ذلك البياض ليس بلون ؛ فلم يكن حمل اللون على البياض كلياً ، بل أي شيء وجدت فيه طبيعة عرض من الأعراض فتوجد فيه طبائع الأمور التي يوصف بها ذلك العرض وصفاً كلياً . ولكن إذا كان ذلك المعنى مما يقال على العرض وعلى موضوعه ، إن أمكن أن يكون ذلك المعنى شيئاً عاماً لموضوع ما وعرضاً فيه ، فيجوز أن يقال ذلك على موضوعه ، لا من جهة العرض ، بل الذي من جهة العرض لا يقال عليه . مثاله : أنه إذا كان الواحد مثلاً يقال على العرض قول "على" حتى يقال إن البياض واحد ، وكان الواحد مما يقال على البياض وعلى موضوعه ، فإن الواحد حينئذ لا يمتنع أن يقال على الموضوع قول "على" ؛ وليس من جهة البياض ، لأن الواحد الذي قيل على البياض هو هو البياض ؛ إذ البياض هو ذلك الواحد ؛ فأذ البياض في موضوعه ، فذلك الواحد هو في ذلك الموضوع لا مقول عليه ، حتى يكون من جهته واحداً ، بل هو من جهته ذو واحد لا واحد ؛ وإن كان في نفسه واحداً فهو واحد آخر .

فالواحد يقال على الموضوع في نفسه ويوجد فيه من جهة بياضه ، إذ ذلك الواحد ، الذي هو البياض ، ليس هو الواحد الذي هو الموضوع ، بل فيه ؛ وهذا كالجوهر يقال على الإنسان ويقال على نفسه ؛ والجوهر الذي هو نفسه لا يقال عليه ، بل هو موجود فيه ، وإن كان كوجود الجزء لا كوجود العرض .

فبين أنه لا يمتنع حينئذ أن يكون الشيء موصوفاً بصفة ، وشيء آخر فيه هو أيضاً موصوف بتلك الصفة ؛ فتكون الصفة مقولة عليه من جهة ، ومقولة فيه من جهة ؛ فإن لم يوجد شيء من هذا القبيل ، فالمانع عن ذلك فقدان هذا القسم ، لانفس النسبة المذكورة . وأما إذا كان الوصف المقول على العرض خاصاً به ، لا تشاركه تلك الطبيعة فيه ، فإنه يكون موجوداً في الموضوع لا غير . وأما إذا قلبنا النسبة ، فغعلنا الطرف الأكبر موجوداً

(١) كان : لكان ه | اركان : فكان ه || (٢) اللون : القول ع ، م || (٥) وعرضا : عرض د ، ع ، م ، ن ، ه || (٦) بل الذي من جهة العرض : ساقطة من د ، س ، م ، ع ، ي || عليه : + بل يقال إنه فيه دا || (٨) يمتنع : يمنع سا ، ع ، م ، ه || (٩) البياض : البياض سا ، م ، (١٤) بل : ساقطة من ع ؛ + هو ه || (١٥) هو موجود : موجود سا || (١٧) فبين : فبين ع || آخر : + موجود دا ، ع ، م ، ي || (٢٠) لا تشاركه تلك الطبيعة فيه : ساقطة من س || فانه : كان ن || (٢١) قلبنا : قلنا ع ، م || النسبة : التسمية ن .

”في“ والطرف الأوسط مقولا ”على“ فالجواب المشهور أنه تارة يحمل حمل ”في“ كإبياض  
في القفنس ، والقفنس على قفنس ما ، والبياض في قفنس ما ، وتارة لا يحمل ؛ كإبنس  
في الحيوان ، والحيوان على الإنسان ؛ والجنس لا يحمل على الإنسان .

- ويجب أن نتذكر ما قلناه إن الجنس لا يحمل على الحيوان الذي هو بعينه مقول على  
الإنسان ؛ فلا تكون للواسطة واحدة بعينها ؛ وإنما يجب أن تحفظ وحدة الواسطة ؛ وإن  
الحق هو أن الواسطة ، إذا كانت واحدة . فإن الموجود في الواسطة ، إذا كان وجوده  
فيها كليا ، كان هو موجودا في الطرف الأصغر ؛ وإن كان في بعضها . افرقت  
الواسطة ؛ فلم يجب ذلك ههنا ولا في غيره . وليس يخرج المثال المورد من الجنس من  
أن يكون من جملة ما الحمل فيه هو على بعض الواسطة . وليس يجب أن يؤخذ الأمران  
إلا كليين في هذه الأمثلة ؛ فإذ إذا اعتبرت الوجود أو القول في بعض وفي كل تغيرت  
المسائل كلها .

- واعلم أن الطرف الأكبر إذا كان على الأوسط ، والأوسط على الأصغر ، ولم يكن القول  
على شيء منهما على معنى الذاتى ، فالطرف الأكبر أيضا يكون مقولا على الأصغر ، مثل  
الضحك على كل إنسان ، والمساشى على كل ضحك ، فالمساشى على كل إنسان ؛ وإن كان  
الطرف الأكبر موجودا في الواسطة ، والواسطة موجودة في الأصغر ، فالجواب المشهور  
فيه أن هذا ممتنع ؛ وذلك لأن العرض لا يحمل على العرض ؛ فإذا كانت الواسطة عرضا  
لم يجز أن يكون الطرف الأكبر عرضا في الواسطة ، فيكون عرضا في عرض .

- (١) ”في“ [الأولى] : فيه دا || والطرف : الطرف م || ”على“ : ساقطة من م ||  
(٢) والقفنس على قفنس : ساقطة من د || والياض : فإلياض د ، ع ، ن || القفنس : باليونانية Kykno  
باللاتينية Cygnus وبالفرنسية Cygne والقفنس ضم الفاف الأولى وتسكين الثانية وضم النون طائر مائي شبيه  
بالأوز ولكنه أطول منه عفا والكبير منه أختم جها والظاهر أن اليونان لم يعرفوا منه غير الأبيض اللون ولذلك يضرب  
به المثل في الصفاء والظهارة ويذكر لونه الأبيض مثلا للعرض اللازم في المنطق كإيد كرا اللون الأسود مثلا للعرض اللازم للترجيح ||  
(٣ - ٥) والجنس لا يحمل . . بقول على الإنسان : ساقطة من ن || (٥) وإن : فان ب ، س ||  
(٥ - ٦) وإن الحق هو أن الواسطة : ساقطة من ع || هو أن : أن سا . || وجوده : وجود س ||  
(٧) فيها : فيه م ، ن ، ه ، ي || بعضها : بعض م ، ن ، ه ، ي || (٨) ههنا : بما ههنا م || (٩) من جملة :  
ساقطة من س || ما : ساقطة من ع || الحمل : يحمل ي || هو : ساقطة من ي || بعض : ساقطة من م ||  
(١٠) كليين : + أى يخ ، ع ، ي || (١٢) كان : + مقولاد || (١٣) مثل : مثال ع ؛ مثال ذلك ه ||  
(١٤) الضحك : كالضحك ه || والمساشى . . ضحك : ساقطة من ي || فالمساشى : والمساشى ع ، ي ||  
(١٦) كانت : كان س || (١٦) في الواسطة فيكون عرضا : ساقطة من ع .

وهذا الذى يقولونه شئ لم يجب من حد العرض ، ولا قام عليه برهان . أما أنه لا يجب من حد العرض ، فلأن العرض : قد قيل إنه الموجود فى شئ بهذه الصفة ، ولم يبين أن ذلك الشئ هو جوهر لا محالة أو عرض . وأما البرهان فلم يحاولوا هؤلاء إقامته فى منطقتهم ، ولا فى مسائلهم ، ولا أيضا هو فى نفسه مما يقوم عليه البرهان ، فإن الحق تقيض هذه الدعوى ، ولا أيضا يمكنهم أن يقولوا إن هذا بين بنفسه .

فأما أن الحق تقيض هذه الدعوى فذلك لأن كثيرا من الأعراض إنما يوجد فى الجواهر بتوسط أعراض أخرى كما تبين لك فى موضعه ، فإن الملاسة توجد فى الجسم لأنها توجد فى السطح ، والتثليث يوجد فى الجسم لأنه فى السطح ، وكونه مرثياً يوجد فى الجسم لأنه فى اللون ، وليس إذا كان الموجود فى السطح لا يوجد إلا فى الجسم الذى فيه السطح ، فيكون أيضا كونه موجودا فى الجسم يمنع أن يكون موجوداً فى السطح ؛ كما أن قول الحيوان على أشخاص الناس لا يمنع أن يكون مقولا على الإنسان المقول على أشخاص الناس ، بل يجوز أن يجتمع القولان أو الوجودان معا ؛ لكن أحدهما أول والثانى ثان ؛ فإن الملاسة توجد فى السطح أولا ثم فى الجسم ، والزمان يعرض للحركة أولا ثم للتحرك . وهذه أمور تبين لك فى مواضع أخرى ؛ بل ما يعرض فى العرض يكون هو والعرض كلاهما فى موضوع العرض كونه الشئ فى شئ ، لا بجزء منه ، ولا يصح قوامه مفارقاً له ؛ فيكون أيضا الموجود فى موضوع هو موجود فى موضوع ثان موجودا فى الموضوع الثانى ؛ فيكون بالحقيقة الموضوع "على" والموضوع "فى" لا يوجب أحدهما أن يكون الموضوع هو الموضوع الذى هو الجوهر ؛ فإن اللون مقول على موضوعات ، كالسواد والبياض وهى أعراض ، والزمان موجود فى الحركة وهى أيضا عرض . وأما الموضوعات التى هى جواهر فأمثلتها ظاهرة .

(١ - ٢) ولا قام . . . حد العرض : ساقطة من ما || (٢) لا يجب : لم يجب س || (٣) يبين : يبين د ، ن || (٤) ولا : + هو سا . || هو : ساقطة من س ، سا || (٥) الحق : + هو ه || بنفسه : فى قسه ن || (٦) تبين : يبين د ، ن || (٧) لأنه : + يوجد دا ، س || (٨) إلا : + أنه ه || (٩) كونه : ساقطة من د ، سا ، م ، ن ، ه || (١٠) أولا : ساقطة من ع || تبين : تبين ب ، د ، ع ، ه || (١١) موضوع : موضع د || (١٢) الموجود فى : الموجود فى م || (١٣) ثان : + لا ع ، ه || (١٤) موجودا : موجود ع || (١٥) الموضوع ل "عل" : موضوع ل "عل" سا || (١٦) أعراض : اعتراض م .

- ولنرجع إلى الرأس فنقول : كلّ ذاتين يَحْصُلُ أَحَدُهُمَا فِي الْآخَرِ حِصُولًا أَوَّلِيًّا لَا يَتَمَيَّزُ مِنْهُ شَيْءٌ عَنِ الْآخَرِ ، لِأَنَّ كَالْوَتِدِ فِي الْحَائِطِ ، إِذْ بَاطِنُ الْوَتِدِ مُتَبَرِّئٌ عَنِ الْحَائِطِ ، وَيَكُونُ لَوْ وَقَعَتْ إِشَارَةٌ إِلَى تِلْكَ الذَّاتِ لَتَنَاوَلْتَهُمَا جَمِيعًا ، فَأَيُّهُمَا جَعَلَ صَاحِبَهُ بِصِفَةٍ وَهَيْئَةٍ وَنَعْتٍ ، فَإِنَّهُ إِمَّا عَرَضٌ فِي صَاحِبِهِ وَإِمَّا صُورَةٌ ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ صَاحِبَهُ الْمُتَصِفَ بِهِ مَتَقَوِّمٌ الذَّاتِ ، وَهَذَا إِنَّمَا يَتَقَوَّمُ بِهِ ، فَهُوَ عَرَضٌ ؛ وَإِنْ كَانَ صَاحِبَهُ لَمْ يَتَقَوَّمْ بَعْدَ إِلَّا بِهِ وَهُوَ حَقٌّ فِي تَقْوِيمِ صَاحِبِهِ فَهُوَ صُورَةٌ ؛ وَيَشْتَرِكَانِ فِي أَنَّهُمَا فِي عَمَلٍ ؛ لَكِنَّهُ لَوْلَا أَحَدُهُمَا يُسَمَّى مَادَّةً ، وَعَمَلُ الْآخَرِ يُسَمَّى مَوْضُوعًا :

## [ الفصل السادس - ]

### فصل (و)

- ١٠ في إفساد قول من قال : إن شيئًا واحدًا يكون عرضًا وجوهرًا من وجهين

- وقد نبعت مذاهب عجيبة في أمر العرض والجوهر دعا إليها الإشكال الواقع في الفرق بين العرض والصورة ، وظن أربابها أن الصورة أيضا في موضوع ، إذ كان الموضوع يقال باشتراك الاسم على ما قلنا وعلى المادة ، بل على المعنى الذي يعم الموضوع والمادة ، الذي بالحرى أن نسميه حاملا ، بل والموضوع الذي بالحرى أن نسميه مبتدأ في الخبر .
- ١٥ وسمعوا أن الصورة يكون لها استحقاق لأن تكون في حال جوهرًا ، ومن جهة أن اسم الكيفية اسم مشترك كما يعرف تفصيله في الفاسفة الأولى . ثم إنهم قد سمعوا أن فصول الجواهر جواهر ، وسمعوا أن فصول الجواهر كصفات ، ولم يعلموا أن فصول الجواهر إنما تسمى بهذا الاسم بالاشتراك ، فظنوا أن الكيفية ، التي هي المقولة التي سنذكرها بعد ، تكون مشتملة على فصول الجواهر ، وكانت هذه الكيفية عندهم عرضًا ، صارت فصول الجواهر أعراضًا

(١) الرأس : الرأس م || فقول : + إن ه || (٢) عن الآخر غير الانتم || متبرئ : متبرئ م ؛ يرى دا || (٣) جميعا فأبيها : فأبيها جميعا || جعل : فعل هاشم ه || (٤) ونعت : وقعت ع || عرض : ساقطة من م || (٥) وهذا : فهذا ع || (٦) فهو : فهذه ي || (٧) إفساد : فساد ، ن || (٨) إليها : إليه ب ، س || (٩) ظن أربابها : الظن سا ، نا ، ن . || إذ : إذا سا || كان : + في م ، ن ، ي || باشتراك : بالاشتراك م ، ن || (١٠) بل والموضوع : والموضوع سا || (١١) جواهر : جواهر م ، ي || (١٢) سمعوا . . . جواهر : ساقطة من د ، ع ، ن || (١٣) تسمى : سميت ع || (١٤) بد : + أن سا || (١٥) صارت : ساقطة من م ؛ فصارت ع ، ه ، ي .

عندهم ؛ وكانت فصول الجواهر عندهم أيضا جواهر ؛ فكان الشيء يكون عرضا وجوهرا ؛  
وأیضا كانت الصورة في حامل الصورة ، لا بجزء منه ، فكانت عرضا ؛ وكانت في الجوهر المركب  
جزءا منه ، فكانت جوهرا ؛ إذ جزء الجوهر جوهر ؛ فكان الشيء الواحد جوهرا وعرضا .  
والبياض أيضا جزء من الأبيض ، إذ الأبيض مجموع جوهر وبياض ، فالبياض موجود  
في الأبيض الذي هو جوهر وجود الجزء ، فلم يكن فيه نحو وجود العرض في الشيء ؛  
فهو فيه إذن جوهر ؛ وهو بعينه في موضوعة عرض ، إذ هو فيه لا بجزء منه ، وسائر  
ذلك . فتهومت طبقة وظنت أن شيئا واحدا يكون جوهرا وعرضا .

وأما نحن فنقول : إن هذا مستحيل فاسد ؛ فإن هذه المقاييس كلها فاسدة . ونقول  
أولا إنا نعني بالجواهر الشيء الذي حقيقة ذاته توجد من غير أن يكون في موضوع البتة  
أى حقيقة ذاته لا توجد في شيء البتة لا بجزء منه وجودا يكون مع ذلك بحيث لا يمكن  
مفارقتها إياه وهو قائم وحده ؛ وإن العرض هو الأمر الذي لا بد لوجوده من أن يكون  
في شيء من الأشياء بهذه الصفة حتى أن ماهيته لا تحصل موجودة إلا أن يكون لها شيء  
يكون هو في ذلك الشيء بهذه الصفة .

وإذ الأشياء على قسمين : شيء ذاته وحقيقته مستغنية عن أن يكون في شيء من  
الأشياء ، كوجود الشيء في موضوعة ، وشيء لا بد له أن يكون في شيء من الأشياء بهذه  
الصفة . فكل شيء إما جوهر وإما عرض . وإذ من الممتنع أن يكون شيء واحد ماهيته  
مفتقرة في الوجود إلى أن يكون شيء من الأشياء هو فيه كالشيء في الموضوع ، وتكون  
مع ذلك ماهيته غير محتاجة إلى أن يكون شيء من الأشياء البتة هو فيه كالشيء  
في الموضوع ؛ فليس شيء من الأشياء هو عرض وجوهر .

فلنرجع إلى شكوك هؤلاء فنقول : إن الصورة ليس لها موضوع البتة هي فيه . لأنها  
إما أن تكون في المادة ، وإما أن تكون في المركب وهي في المركب بجزء منه ، فليست فيه

(١) وكانت : فكانت سا || عدم : ساقطة من ن || يكون : ساقطة من ن || (٣) فكانت :  
فكان م ؛ وكان عا || (٤) فالبياض : ساقطة من ن || (٥) جوهر : ساقطة من ن || (٧) طبقة :  
طبيعت م || ظنت : ظننت م || (٨) فان : وأن م ، ن ، ه ، ي || (١٠) لا بجزء : بجزء عا ، م ، ه ،  
(١٢) في شيء : شيء عا || (١٤) وإذ : وإذام || (١٥) له : من بجزء عا ، م ، ه ، ي || (١٦) فكل :  
وكل عا || وإما : أون || (١٨ - ١٩) البتة : الأشیاء : مكررة في م || (٢١) بجزء : بجزء عا ||  
فليست : فليس ب ، س ، عا ، ع ، عا ، م ، ي .

كالشيء في الموضوع . وأما في المادة فقد بينا أنها ليست فيها كالشيء في الموضوع . وإذا لم يكن لها وجود في شيء يتوهم أنها فيه كالشيء في الموضوع إلا في هذين . وتعلم أنها ليست في شيء من الأشياء غير هذين كالشيء في الموضوع . فالصورة لا تحتاج ذاتها أن تكون في شيء من الأشياء كالشيء في الموضوع .

- ٥ فليست الصورة عرضا البتة ، بل هي جوهر على الإطلاق . فإن الطبيعة التي هي صورة في النار ، ليست ، أعني هذه الكيفية المحسوسة ، وجودها في النار كالجزيء في المركب ؛ وهي في مادة النار لا كشيء في موضوع ، بل كشيء في مادة .

وفصول الجواهر ، أعني انفصولات البسيطة التي لا تحمل على الجواهر التي هي مثل النطق وغير ذلك ، فإنها أيضا ليست في شيء من الأشياء ، كما يكون العرض في موضوع ،

- ١٠ لا في النوع فإنها جزؤه ؛ ولا في الجنس ، فإن طبيعة الجنس بالحقيقة ليست موضوعة ولا مادة لها ، كما تعلم في موضعه . ثم ولو كان للجنس طبيعة معينة متفرقة تصور بالفصل من خارج ، لكان الجنس كالمادة التي إنما تتقوم بالصورة بالفعل ، وكان الفصل كالصورة ، فلم يكن عرضا البتة ، ولا من المقرلة التي كانت هي الكيفية ؛ بل إن قيل له كيفية فهو باشتراك الاسم ؛ فإن الكيفية تقال باشتراك الاسم على أشياء تقع في مقولات مختلفة ، فتسمى كل قوة وكل مبدأ فعل وكل شيء يحل شيئا ويخصه كيفية ، ولو كان كمية أو غير ذلك ، وذلك باشتراك الاسم . وايست المقولة إلا واحدا من معاني الاسم المشترك التي توضح أن ذلك المعنى من شرطه أن يكون متقوما بموضوعه ، فإن الاسم المشترك لا يكون جنسا البتة .

(١) فيها : فيه عا || (٢) وإذا : وإذا عا ، ي || في هذين : هذان سا ، عا || (٣-٢) وتعلم . . . غير هذين : ساقطة من ع ، م ، ن ، ي || (٤-٣) لا تحتاج . . . في الموضوع : ساقطة من د ، ن || (٣) ذاتها أن تكون : أن تكون ذاتها ب || (٦) ليست : لت دا ، سا || (٨) الجواهر : الجواهر (في المرئين) ي || (١٠) فانها : فانه م || موضوعة : موضوعا ي || (١١) لها : له م || ثم ولو كان : ثم ثم وكان د || كان : كانت ه || الجنس : في الجنس س ، ن ، ه || بالفصل : بالفعل ع ، م ، ي || (١٢) خارج : الخارج س || (١٣) كانت : ساقطة من د || (١٤) باشتراك : بالاشتراك د || مقولات : المقولات ه || (١٥) يحل : يحل سا ، ي || كان : كانت ن || (١٦) باشتراك : بالاشتراك ي || (١٧) التي : التي س ، ع ، ن ، ه ، ي || سوضح : سوضحه ع ، ه ، ي ؛ + وذلك ه .

وقولهم إن العرض في المركب هو فيه ليس لا كجزء منه ؛ وكل ما هو في شيء لا لا كجزء منه فليس هو عرضا فيه ؛ وكل ما ليس عرضا في شيء فهو جوهر فيه ؛ فهو قياسا مركبان قياسا واحدا وفيها مقدمات ثلاث إذا أضمرت النتائج .

فقوله : إن العرض في المركب ، ليس لا كجزء منه ، مسلم صحيح .

وقوله : وكل ما هو في شيء ، لا لا كجزء منه نليس عرضا فيه ، إن عني به أن كل ما هو في المركب لا لا كجزء منه ، ليس في نفسه عرضا وهو فيه ، فهو غير مسلم ؛ فإنه إذا كان فيه ، لا لا كجزء منه ، لم يخل : إما أن يكون شيئا ماهيته محتاجة إلى موضوع ما ، فيكون حينئذ فيه ليس لا كجزء منه ، ومع هذا هو عرض وهو فيه ؛ وإن لم تكن ماهيته كذلك كان جوهرها وهو فيه . وإن لم يكن هذا ، بل عني أنه لا يكون هو فيه على أن ذلك موضوعه وهو فيه في موضوع ، فهذا صحيح ، فتكون النتيجة أن العرض ليس في المركب على أن المركب موضوعه وهو فيه في موضوع .

ثم المقدمة الثالثة ، وهي أن كل ما كان في شيء وليس عرضا فيه فهو جوهر فيه ، يفهم منه أيضا معان : أحدها أن كل شيء هو في شيء ، وليس في نفسه عرضا ، وهو أيضا فيه ، فهو جوهر وهو فيه ، فهذه مسلمة . والثاني أن كل شيء هو في شيء وليس فيه على أن ذلك الشيء موضوع يكون هو فيه كون العرض في موضوع ، فيجب أن يكون بالقياس إلى كونه فيه جوهرًا ، فهذا غير صحيح ؛ وذلك أنه ليس إذا لم يكن الشيء عرضا في الشيء الفلاني ، الذي هو فيه كجزء ، يجب أن يصير جوهرًا فيه ؛ فإنه ليس مالم يكن عرضا في شيء هو فيه فهو جوهر فيه ،

(١) ليس ساقطة من م . لا لا : لا س ، ع || (٣) مركبان : + قد جعلادا || ثلاث : + أي ه ، ي ||  
 (٥) لا لا : لا ع || فيه : ساقطة من ه || (٦) لا لا : لا ع || في نفسه : ساقطة من سا ||  
 فهو : ساقطة من م || (٧) لا لا : ساقطة من ع ، ي || منه : ساقطة من د ، سا ، ن ، ه ||  
 (٨) حينئذ : ساقطة من ع || هو عرض : فهو عرض د ، ع ، ن || (٩-١٠) وإن لم يكن . . .  
 موضوعه وهو فيه : ساقطة من م ، ي || (١٠) موضوعه وهو : موضوعه فهو ي || فهذا :  
 وهذا || (١١-١٤) في موضوع . . . ثم . . . وهو فيه : مكررة في س ، ع ، م ، ي ||  
 (١٤) فهذه مسلمة : وهذه مسلمة سا ؛ فهذا مسلمة ه ، ي || هو في شيء : ساقطة من س ||  
 (١٥) بالقياس : القياس م ، ي || فهذا : فهذه م ، ي || (١٦) الذي هو فيه : هو ع || كجزء :  
 + فيه ع || (١٧) بصير : يكون بصيرم ، يكون د ، ه .



- بل ما لم يكن عرضاً في نفسه، فهو جوهر في نفسه إذ لم يكن الجوهر ما ليس في موضوع، هو ذلك المركب أو شئ آخر معين، بل ما كان ليس في موضوع البتة. وكونه ليس في كذا كائناً في موضوع لا يثبت أنه ليس في شئ من الأشياء كائناً في موضوع. فلو كان، إذا كان الشئ ليس في شئ هو فيه كائناً على معنى كون الشئ في موضوع. كان ذلك يعطيه الجوهرية بالقياس إلى ذلك الشئ، لكان هذا القدر يجعله جوهر فيه، بل إنما كان معنى الجوهرية هو أنه ليس في شئ من الأشياء البتة كائناً في موضوع، لأنه ليس في شئ كذا كائناً في موضوع.

- فبين أنه إذا لم يكن الشئ في كذا كائناً في موضوع، كان من الواجب أن ينظر بعد ذلك: فإن كان ليس في شئ من الأشياء غيره كائناً في موضوع، فهو جوهر؛ وإن كان هناك شئ آخر هو فيه كالشئ في موضوع، ثم لم يكن في هذا الشئ، ولا في ألف شئ آخر على أنه في موضوع، بل على أنه في المركب أو في الجنس أو غير ذلك، فالشئ عرض.

- وكما أن الجوهرية لم تكن لأجل أن الشئ بالقياس إلى شئ ما هو لا في موضوع، بل لأنه في نفسه كذلك، فكذلك العرضية ليست لأن الشئ بالقياس إلى شئ بعينه هو في موضوع أو ليس في موضوع، بل لأنه في نفسه يحتاج إلى موضوع ما كيف كان وأي شئ كان؛ فإذا كان له ذلك فهو عرض، وإن لم يكن ذلك الشئ هو هذا الشئ وكان هو في هذا الشئ، لا على أنه في موضوع، فليس يمنع ذلك أنه في نفسه في موضوع. وإنما هو عرض لأنه في نفسه في موضوع يعم العرضية والجوهرية، أعني كون الشئ عرضياً للشئ أو جوهرياً له، فذلك مما يكون على هذا الاعتبار؛ فإنه إذا أضيف إلى شئ فكان فيه، وكان كالشئ في الموضوع فهو عرض وعرضي. أما عرض فلا ن

(١) فهو: هو ما || جوهر في نفسه: جوهرية في نفسه ب || (٥) فيه: ساقطة من د ||  
 (٦) معنى الجوهرية: الجوهرية || (٧) ليس في: ليس إلى د || (٨) الشئ في: + شئ. د، ع، هـ،  
 (١٠) وإن: فان ما || (١٣) الجوهرية: الجوهرية || لم تكن: ليست ن || ما هو  
 لا في موضوع: بعبه هو في موضوع أو ليس في موضوع د || (١٤ - ١٥) كذلك فكذلك... في نفسه:  
 ساقطة من د || (١٥) موضوع ما: بعض موضوع ما؛ موضوع د || (١٦) هو هذا: هو ذلك ن ||  
 (١٨) وإنما: فان ما || (١٩) عرضياً: عرضاً ع || (١٩) مما: ساقطة من ما.

ذاته قد حصل موجوداً في موضوع ، لأنه موجود في هذا الموضوع ؛ فدَلَّ ذلك على أنه محتاج في نفسه إلى موضوع ما ، إذ احتاج إلى هذا الموضوع . وأما عرضي فهو أمر له بالقياس إلى هذا الموضوع ؛ فإنه بالقياس إلى هذا الموضوع غير مقوم له ولا جزء من وجوده فهو عرضي .

فالشئ عرض لأنه في نفسه مفتقر إلى موضوع ؛ وعرضي لأنه لغيره بحال كذا . ولما اتفق أن كان الموضوع هذا وليس مقوماً له فهو عرض فيه . وهذان المعنيان ، وإن تلازما في هذا الموضع ، فاعتبارهما مختلف ، ولكل واحد منهما مقابل آخر بوجه من وجوه المقابلة . أما للعرض فالجوهر ؛ وأما للعرضي فالجوهرى ؛ أى الذاتى سواء كان جوهرأ كالحیوان للإنسان أو عرضا كاللون للسواد . بعد أن يكون مقوماً لما هو فيه . فإذا كان العرض في شئ لا لا بجزء بل بجزء ، وهو مقوم له ، فهو جوهرى فيه وليس جوهرأ .

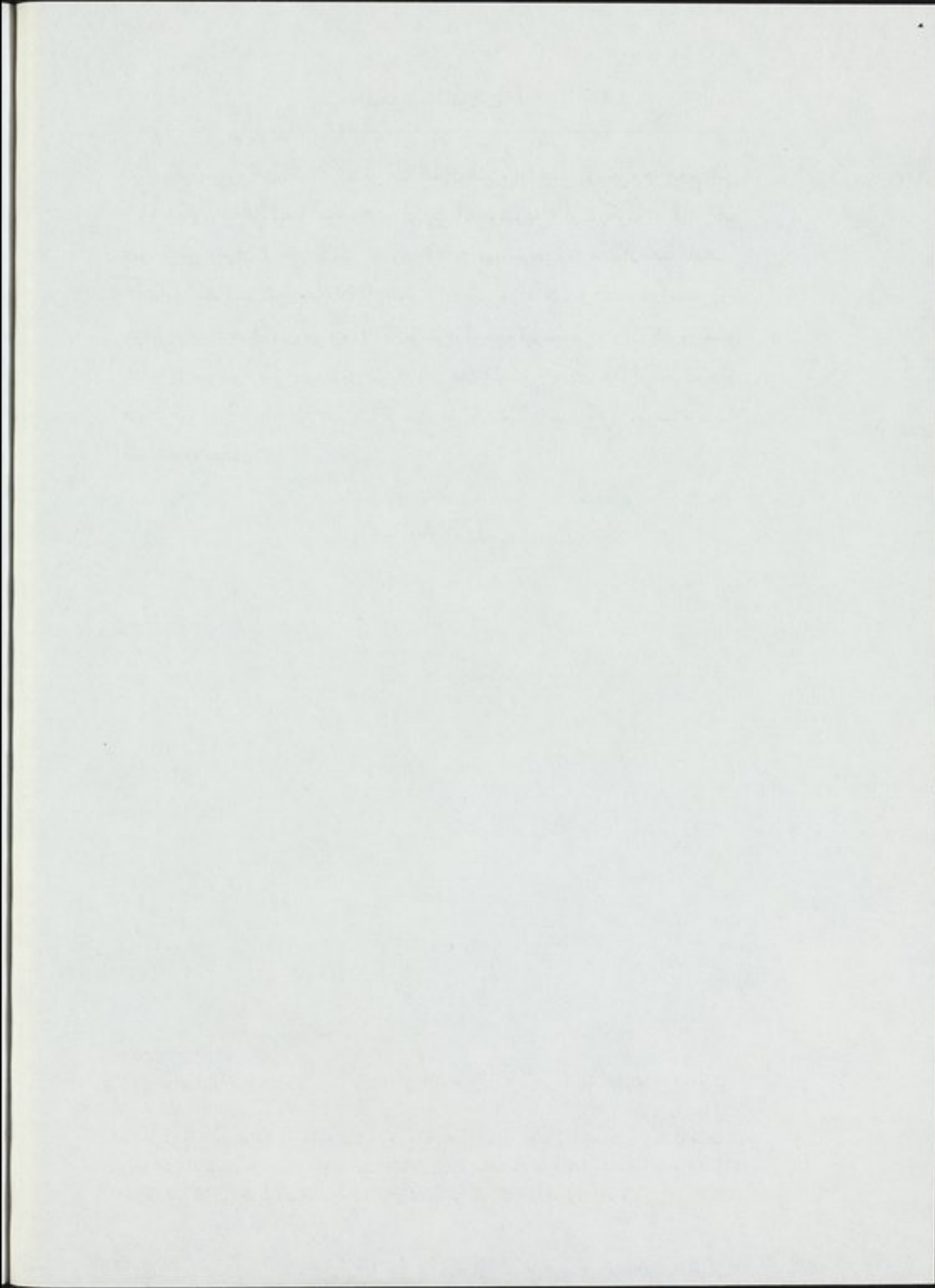
ومعنى الجوهرى الذاتى ؛ فإن ذات كل شئ ، كان عرضا أو جوهرأ ، فقد يسمى جوهرأ ؛ فيكون لفظ الجوهر الذى نسب إليه الجوهرى ليس يدل على المعنى الذى وضعناه مقابل العرض حتى يكون الجوهرى منسوباً إلى ذلك الجوهر ؛ بل يدل على الذات فيكون الجوهرى مكان الذاتى . فهؤلاء كأنهم أخذوا الجوهر والجوهرى واحداً ، فقالوا كذا جوهر في كذا ، والشئ ليس جوهرأ بالقياس إلى شئ ، وإن كان جوهرياً بالقياس إلى الشئ الذى هو فيه .

(١) لأنه موجود : لأنها موجودة هامش ه || موجود في : ساقطة من عا || (٢) إذ : إذام ||  
 أمر له : أمر ن || (٤) عرضي : عرض عا || (٦) ولما اتفق . . . عرض فيه :  
 ساقطة من ع ، ي || الموضوع هذا : الموضوع في هذا م || (٨) للعرضي : العرضي  
 س ، ع ، م ، ي || فالجوهرى : فالجوهرن ؛ بلجوهرد || (١٠) بجزء بل : بجزء منه بل ب ||  
 بل بجزء : ساقطة من ن || وهو : فهم ، هو ، ه ؛ ساقطة من د || (١٣) جوهرأ : جوهرى عا ||  
 الجوهرى ليس : الجوهر ليس م ، ن ، ي || (١٤) يكون الجوهرى : يكون ن || ذلك الجوهر :  
 ذلك الجوهرى ن ؛ + هو ع ، م ، ي || (١٥) يكون الجوهرى : فيكون الجوهرن ||  
 واحداً : واحد ه || (١٦) جوهرياً : جوهرأ س ، ع .

- ونقول من رأس أيضا : إنه لو كنا قلنا إن الشيء إذا قيس إلى شيء هو فيه لم يخل إما أن يكون فيه على أنه في موضوع ، أى على أنه موضوعه ، أو لا يكون ؛ فإن كان فهو عرض ، وإن لم يكن كذلك ، وهو فيه ، فهو جوهر فيه ، لكان هذا المذهب صحيحا ؛ لكننا لسنا نقول هكذا ، بل نقول : إن الشيء إذا كان في نفسه غير مفتقر إلى موضوع البتة ، هذا الذى هو فيه ، إن كان في شيء أو غيره فهو جوهر ، وإن كان في نفسه محتاجا إلى موضوع يكون فيه ، أى شيء كان هذا الموضوع ، كان هذا أو آخر غير هذا فهو عرض . وأظن أن من سمع هذا ثم ثبت على أن شيئا واحدا يكون جوهرًا وعرضًا فقد خلع الإنصاف .

تمت المقالة الأولى

(١) رأس : الرأس عا ، رأى م || (٢) أى : أوس || كان : + كذلك دا ، ع ، ه ، هـ ، هـ ||  
 (٣) لكان : فكان ه ، وكان ي || (٥) أو : + فى س || (٦) أى : وأى سا ||  
 هذا الموضوع كان : ساقطة من سا ؛ ذلك الموضوع كان ه || (٨) الإنصاف : رتبة الإنصاف  
 وتردى بمنزلة الإنصاف ع || (٩) تمت المقالة الأولى : ساقطة من سا ، ع ، ه ، هـ ، هـ ، ن ، ن ؛  
 + من الفن الثانى والحمد لله رب العالمين وإنه أعلم ؛ + من الفن الثانى والحمد لله رب العالمين .



# المقالة الثانية

من الفن الثاني

من الجملة الأولى

الجنس حدا نهبت في آخره وبالقوة معه على تحديد النوع الذي يضافه، من غير أن جعلته بالفعل— من حيث هو مضاف— جزء حده . وأما شرح هذا التديير في الحدود التي للتضايقات ، وأنه لم ينبغي أن يكون هكذا ، وكيف يحصل معه مراعاة ما لكل واحد من المتضايقين من خاصية القول بالقياس إلى الآخر ، فسترى ذلك في مكان آخر .

### [ الفصل العاشر ]

#### (ى) فصل في النوع ووجه انقسام الكل إليه

والنوع أيضا قد يقال في لغة اليونانيين على معنى غير معنى النوع المنطقي ؛ فإن اللفظ الذي نقلته الفلاسفة اليونانيون بجعلته لمعنى النوع المنطقي ، كان مستعملا في الوضع الأول عند اليونانيين على معنى صورة كل شيء وحقيقته التي له دون شيء آخر ، فوجدوا صوراً وماهيات للأشياء التي تحت الجنس ، يختص كل واحد منها بها، فسموها، من حيث هي كذلك، أنواعاً . وكما أن لفظة الجنس كانت تتناول المعنى العامي والمعنى المنطقي ، ولفظة النوع مطلقاً كانت تتناول المعنى العامي والمعنى المنطقي ، فكذلك لفظة النوع المنطقي تتناول عند المنطقيين معنيين : أحدهما أعم والآخر أخص . فأما المعنى الأعم فهو الذي يرويه مضايقا للجنس ، ويحدونه بأنه المرتب تحت الجنس ، أو الذي يقال عليه الجنس ، وعلى غيره بالذات ، وما يجري هذا الجرى . وأما المعنى الخاص فهو الذي

(٣) التي : آخر نزع وأوله في ص ٣٠ سطر ١٦ || للتضايقات : في المتضايقات م  
 (٤) واحد : ساقطة من ن || الآخر : الأخرى م ، ن ، ي (٥) فسترى : فيردب ،  
 م ؛ فيرد ه || آخر : + إن شاء الله تعالى ه (٨) على معنى : على ع ، ي || غير معنى : غيرع  
 (١٠) مستعملا : يستعمل ع (١١) له : لها ع ، ي ؛ + ذلك ع ، عا ، م ، ن ،  
 ي || للأشياء : الأشياء م (١٣) كانت : ساقطة من ع ، م ، ي (١٤) فكذلك : وكذلك م  
 (١٥) المعنى : معنى عا ، ن (١٧) بالذات : + من طريق ما هو دا ، ي

ر بما سموه باعتبار ما ، نوع الأنواع ، وهو الذى يدل على ماهية مشتركة لجزئيات لا تختلف بأمور ذاتية . فهذا المعنى يقال له نوع بالمعنى الأول ؛ إذ لا يخلو في الوجود من وقبره تحت الجنس ؛ ويقال له نوع بالمعنى الثانى .

وبين المفهومين فرق ، وكيف لا ! وهو بالمعنى الأول مضاف إلى الجنس ، وبالمعنى الثانى غير مضاف إلى الجنس ؛ فإنه لا يحتاج ، في تصويره مقولا على كثيرين مختلفين بالعدد في جواب ما هو ، إلى أن يكون شئ آخر أيضا أعم منه مقولا عليه . ومعنى النوع بالوجه الأول ليس كالجنس بمعنى النوع بالوجه الثانى ، وذلك لأنه ليس مقوما له ؛ إذ قد يجوز في التوهم أن لا يكون الشئ الذى هو نوع بهذه الصفة نوعاً بالصفة الثانية ؛ إذ لا يمتنع في الذهن أن نتصور كلياً هو رأس ليس تحت كلى آخر ، وهو مع ذلك ليس مما ينقسم بالفصول ، كالنقطة عند قوم . وما كان حمله هكذا وعلى هذه الصورة ، وجاز رفعه في التوهم ، لم يكن — كما علمت — ذاتياً ، وما لم يكن ذاتياً لم يكن جنساً ، بل إن كان لا بد فهو عارض لازم له . وقد يقال لهذا نوع الأنواع ؛ وليس المفهوم من كونه نوع الأنواع هو المفهوم من كونه نوعاً ، بمعنى أنه مقول على كثيرين مختلفين بالعدد في جواب ما هو ، وكيف ومن حيث هو نوع الأنواع . فإن النوع المطلق له كالجنس وداخل في تحديده ، وهو به مضاف إلى أنواع فوقه . ثم لست أحقق أن أى الوجهين هو في اصطلاح المنطقيين أقدم ؛ فإنه لا يبعد أن يكون أول نقل اسم النوع إنما هو إلى هذا المطلق على الأفراد ، ثم لما عارض له أن كان عليه عام آخر ، سمي كونه تحت العام بهذه الصفة نوعية .

( ٤ ) بالمعنى : المعنى م ( ٥ ) فإنه : وإنه م ( ٧ ) بمعنى : المعنى م  
 ( ٨ ) قد : ساقطة من م ( ٩ ) إذ : أورد ( ١٠ ) حمله : - كما د ، م ،  
 وهامش ي ( ١١ ) وعلى : أو على ع ، ه ( ١٢ ) له : ساقطة من ع ، ي ( ١٣ ) نوع : + من م  
 ( ١٥ ) هو : ساقطة من ه || النوع : ساقطة من م ( ١٦ ) به : أنه د ، ن || أحقق : أتحمق  
 ع ، م ، ن || أن : ساقطة من د ، ن ( ١٨ ) المطلق : المطل ب ، د ، ع ، م ، ن ، ه  
 || إليه : له ه

لكن ربما لم تكن قسمته له أولى ؛ فإن الناطق وغير الناطق يقسم الحيوان قسمة أولية ويقسم الجسم قسمة ولكنه ليس يقسمه قسمة أولية ؛ فإن الجسم مالم يكن حيوانا ، لم يستعد للانفصال بالنطق . ومع ذلك فإن الغير الناطق الذي تحت الحيوان لا يبعد أن يدل عليه بالمعجزة ، وإن لم تكن المعجزة بالحقيقة فصلا مقومًا ، وإذا أقيمت المعجزة مقامه ، لم يتم بها قسمة الجسم كما تمت قسمة الحيوان ؛ فإنك تقول : كل حيوان إما ناطق وإما أعجم ، وتقف عنده ؛ ولا تقول : كل جسم إما ناطق وإما أعجم ، وتقف عنده ؛ لأن النبات والجماد جسم وليس بناطق ولا أعجم . فإن قسمت الجسم إلى ناطق وغير ناطق قسمة يكمل معها الكلام ، لم يكن غير الناطق دالا على المعنى الذي نقصد إليه في قولنا : حيوان غير ناطق .

فيجتمع من هذا أن الفصول المقسمة للجنس الأسفل ، ربما لم تكن مقسمة لما فوقه قسمة أولية ولا قسمة مستوفاة ؛ والفصول المقسمة لما فوق ، في الأكثر من الأمر ، لا تقسم ماتحت ، بل تقوم . مثل الجسم ذى النفس الحساس ، فإن الحساس لا يقسم شيئا من أنواع الجسم ذى النفس .

لكنه قد يوجد في بعض المواضع فصول تقسم ما فوق وما تحت معا وجودا بحسب المشهور ، وذلك حيث يكون للجنس فصول قريبة متداخلة ، فإن الحيوان يقسم بالناطق وغير الناطق قسمة أولية ، ويقسم أيضا بالمائت وغير المائت قسمة قريبة أولية ، وكذلك يقسم بالماشى والساج والطائر ، فإذا ابتدئ قسم بأحد هذه الوجوه ، حتى كان مثلا حيوان ناطق وغير ناطق ، أمكن أن يقسم الحيوان الناطق من القسمين بالمائت وغير المائت ؛ وإذا ابتدئ قسم بالماشى والساج والطائر ، أمكن أن يقسم الماشى بالناطق وغير

(١) له : سافطة من ن || يقسم : بم ه || (٢) لكه ليس يقسمه قسمة : لكنها ليست بقسمة د ن ؛ لكه ليس بقسمة م || (٣) للإتصال : الإتصال ع || (٤) وإذا : فإذا ع || (٥) كل حيوان : لكل حيوان ع || (٦) كل جسم : لكل جسم م || (٨) لم يكن : ولم يكن ع || دالا : ولا سا || إليه : سافطة من س || (١٠) لما فوقه : له ع ، ي || (١١) في الأكثر من الأمر : في أكثر الأمرخ ، ع ، ع ، د ، د ، ع ، ع ، قانها ه || (١٢) ماتحت : ماتحت س || (١٤) ما فوق وما تحت : ماتحت وما فوق ب ، س || (١٦) قريبة أولية : قريبة د ؛ غير أولية ن || (١٧) قسم : يقسم ن ؛ وقسم م || (١٨) من القسمين : سافطة من س || (١٩) قسم : تقسم د || بالماشى : سافطة من س .



الناطق ؛ ومع ذلك فإن القسمة بالناطق وغير الناطق كان يجوز أن توافي الجنس أول شيء قبل القسمة بالمئات وغير المئات ؛ والقسمة بالمئات وغير المئات كان يجوز أن توافي الجنس قبل القسمة بالناطق وغير الناطق . فما كان يبعد أن يقسم الحيوان إلى المئات وغير المئات ، ثم يقسم المئات إلى الناطق وغير الناطق .

- ٥ وقد بقي ههنا شيء واحد وهو أنه : هل المئات وغير المئات من الفصول الذاتية أو من اللوازم ؟ وكذلك هل الماشي ونظائره هي من الفصول الذاتية أو من اللوازم ؟ وإن كان المئات وغير المئات والماشي وما ذكر معه من اللوازم الغير المقومة ، فهل يمكن هذا التداخل في الفصول الذاتية الحقيقية ؟ لكن هذا النظر مما يخلق أن لا تنفى به صناعة المنطق ، فليؤخر إلى موضعه .
- ١٠ والأجناس العالية قد تبين من أمرها أنها لا يجوز أن يكون لها فصول مقومة ، فلا يبعد أن يقع في الأوهام أن الجنس العالى واحد ؛ ولو كان كثيرا لانحصرت الكثرة في جامع يحوج إلى فصل بعده . لكن الحق هو أن الأجناس العالية كثيرة ؛ فلنبدا أولا ولنضع هذه الأجناس وضعا ، ثم نبحث عن أمرها بما يحوج إليه هذا النظر من البحث فنقول : إن جميع المعاني المفردة التي يصلح أن يدل عليها بالألفاظ المفردة لا تخلو عن أحد هذه العشرة . فإنها : إما أن تدل على جرهر ، كقولنا : إنسان وشجرة ؛ وإما أن تدل على كمية ، كقولنا : ذو ذراعين ؛ وإما أن تدل على كيفية ، كقولنا : أبيض ؛ وإما أن تدل على إضافة ، كقولنا : أب ؛ وإما أن تدل على أين ، كقولنا : في السوق ؛ وإما أن تدل على متى ، كقولنا : كان أمس وعام أول ؛ وإما أن تدل على الوضع ، كقولنا : جالس وقائم ؛ وإما أن تدل على الجدة والملك ، كقولنا : متعل ومتسلح ؛ وإما أن تدل على يفعل كقولنا : يقطع ؛ وإما أن تدل على يفعل ، كقولنا : ينقطع
- ٢٠

(١) وغير الناطق : ساقطة من م || (٢) وغير المئات : ساقطة من عا || (٥) وهو : هو ه ||  
 (٦) وكذلك هل : كذلك وهل عا || هي من : هو من عا ؛ من سا ؛ مثل ع || (٨) التداخل :  
 ساقطة من ي || (١٠) أنها : أنه ع ، ن || (١٢) فصل : فصول من || (١٣) بما :  
 ما ، عا ، ي . (١٨) كان : ساقطة من سا || عام : عامام ، ن || (٢٠) يفعل : أن يفعل ع ،  
 عا ، ي || يفعل : أن يفعل ع ، عا ، ي .

عن أشياء كثيرة ما هي — جواباً. ثم نقول : والمقول في جواب ما هو قد يختلف بالعموم والخصوص فيكون بعضها أعم وبعضها أخص ، فأعم المقولين في جواب ما هو هو جنس للأخص ، وأخصهما نوع للأعم . فإذا وجدنا النوع فهناك يقسم قسمة أخرى فنقول : إنه لا يخلو إما أن يكون النوع من شأنه أن يصير جنساً لنوع آخر ، وإما أن لا يكون ذلك من شأنه ، فهذه القسمة تنتهي إلى الخمسة انتهاءً ظاهراً ، وتكون طبيعة النوع متحصلةً فيه ، والنوع بالمعنى الآخر يدخل فيه بوجه . وأما القسمة الأولى فلم تكن كذلك .

وأما القسمة المشهورة التي لهذه الخمسة ، فهي أقرب من القسمة الأولى ، وذلك لأنهم يقسمون هكذا : إن كل لفظ مفرد إما أن يدل على واحد أو على كثير ، والدال على الواحد هو اللفظ الشخصي ، وأما الدال على الكثير فإما أن يدل على كثيرين مختلفين بالنوع ، أو كثيرين مختلفين بالعدد . والدال على كثيرين مختلفين بالنوع إما أن يكون ذاتياً ، وإما أن يكون عرضياً ؛ فإن كان ذاتياً ، فإما أن يكون في جواب ما هو ، وإما أن يكون في جواب أى شيء هو . فيجعلون الدال على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب ما هو جنساً ، والدال عليه في جواب أى شيء هو فصلاً . وأما العرضي فهو العرض العام . ثم يقولون : إن الدال على كثيرين مختلفين بالعدد إما أن يكون في جواب ما هو ، وهو النوع ، وإما في جواب أى شيء هو ، وهو الخاصة .

فهذه القسمة منهم قد فاتها النوع بالمعنى المضاف ، وفاتها طبيعة الفصل ، بما هو فصل ؛ بل إنما دخل فيها من الفصول ما يحمل على أنواع كثيرة ، وليس ذلك هو طبيعة الفصل ، بما هو فصل ؛ إذ ليس كل فصل كذلك ، على ما سيتضح

(١) والمقول : والمقولات ع ، م ، ن ، ي (٢) المقولين : مقولين ع ، م ، ن ، هـ

(٣) للأخص : ساقطة من ع || أخصهما : أخصها م || للأعم : الأعم م || فهناك : فهناك م

(٦) الآخر : الأخير ع (٨) التي : ساقطة من ع || من : إلى ن

(١١) كثيرين : الكثيرين س (١٦) وإما : + أن يكون هـ

(١٩ — ٢٠) فصل ... هو فصل : ساقطة من س (٢٠) كذلك : ساقطة من ي

- لك ، إلا أن يراعى شيء ستعرفه ، وتعلم أنهم لم يراعوه ولم يفظنوا له ، فليس يمكننا أن نجعل ذلك عذرا لهم ، اللهم إلا أن يكون المعلم الأول راعاه . وأيضا فإن هذه القسمة لم يفرق فيها بين الخاصة وبين الفصل الذي لا يكون إلا للنوع ، وفاتها الخاصة التي هي خاصة نوع متوسط بالقياس إليه ، فلم يوردوا الخاصة بما هي خاصة للنوع ، بل بما هي خاصة لنوع أخير ، كما لم يوردوا النوع إلا نوعا . أخيرا .

## [ الفصل الحادى عشر ]

### (يا) فصل فى تعقب رسوم النوع

- فلتحقق الآن حال الحدود التي هي مشهورة للنوع فنقول : أما النوع بالمعنى الذى لا إضافة فيه إلى الجنس ، فقد وفوا حده ، إذ حدوه بأنه : المقول على كثيرين مختلفين بالعدد في جواب ما هو ؛ وذلك لأن الجنس والعرض العام لا يشاركانه ؛ إذ كل واحد منهما مقول على كثيرين مختلفين بالنوع ، لا على كثيرين مختلفين بالعدد ؛ إذ يجب أن يفهم من قولهم : مقول على كثيرين مختلفين بالعدد ، أنه مقول على ذلك فقط ؛ لأنك إن لم تفهم ذلك ، لم يكن كونه مقولا على كثيرين مختلفين بالعدد مانعا من كونه مقولا على كثيرين مختلفين بالنوع ؛ فإن المقول على كثيرين مختلفين بالنوع قد يكون أيضا مقولا على كثيرين مختلفين بالعدد . فإذا علمت أن التخصيص بهذا الاسم إنما هو لما لا يقال إلا كذلك ، نخرج ما يقال على كثيرين مختلفين بالنوع من مفهومه . فهذا ما يفرق بينه وبين الجنس والعرض العام .

(١) يراعى شيء : تراعى شيئا ن ، ه (٥) خاصة : ساقطة من ن  
 (٩) فلتحقق : فلتحقق عا ، ن ، ه || التي : ساقطة من ه || هي : ساقطة من ي  
 (١١) وذلك : ساقطة من م || يشاركه : يشاركه م (١٣) مختلفين : ساقطة من ن  
 (١٤) أنه : وأنه ه || تفهم : تعلم س (١٦) قد : ساقطة من ه || أيضا : ساقطة من م  
 (١٨) ما يفرق : يفرق ن || بينه : به ه

فانه ليس يستحيل أن يكون الشيء الواحد له معنيان أحدهما بذاته والآخر بغيره ، ولا يكون ذلك فرقا بينه وبين ذاته ، إلا أن يقال إنه من حيث له المعنى الذى بذاته غيره من حيث له المعنى الآخر الذى له بغيره .

وهم لم يسلكوا في هذا الموضوع هذا السلوك ؛ ولا هذا مما يحسن أن يعتبر في هذا الموضوع ؛ ولا يمكنهم أن يدلوا على المعنيين المختلفين البتة بشيء غير الوجود ، فإنهم لا يمكنهم أن يحصلوا معنى يدلون عليه بالوجود في أحدهما هو غير المعنى الذى يدلون عليه بالوجود في الآخر حتى يعودوا فيضيفوا إلى أحدهما من خارج بذاته وإلى الآخر بغيره ؛ بل الحق هو أن الأشياء تشترك في الثبوت والوجود بمفهوم شصّل عند الذهن .

وهذا بين بنفسه لا يمكن أن يبين ؛ ومن ينكره فهو يغلط نفسه بإزالة فكره عن الغرض إلى غيره ؛ ولولا هذا لما صح أن الشيء لا يخرج عن طرفي التقيض ؛ فإن كل واحد من طرفي التقيض كان يكون أشياء كثيرة ، ولم يكن بالحقيقة طرفا واحدا ؛ بل الوجود في جميعها معنى واحد في المفهوم .

وإذا كان كذلك ، لم يكن وقوع اسم الوجود على هذه العشرة وقوع الاسم المتفق ؛ وليس أيضا وقوع الاسم المتواطىء ؛ فإن حال الوجود في هذه العشرة ليست حالا واحدة بل الوجود لبعضها قبل وبعضها بعد . وأنت تعلم أن الجوهر قبل العرض ؛ والوجود لبعضها أحق ؛ وبعضها ليس بأحق .

فأنت تعلم أن الموجود بذاته أحق بالوجود من الموجود بغيره ، والموجود لبعضها أحق ، وبعضها أضعف ؛ فإن وجود القار منها ، كالكيفية والكيفية أحكم من وجود

(٣) بغيره : لغيره سا || (٥) أن يدلوا . . . لا يمكنهم : ساقطة من ع || فإنهم : فانه  
 عا ، هـ || (٦) يحصلوا : يحصلواى || (٧) يعودوا : يعودن || فيضيفوا : و يضيفوا عا ||  
 (٨) الثبوت والوجود : الوجود والثبوت ع ، ي || (٩) يمكن أن يبين : يكون له بيان دا ، سا ؛  
 يمكن أن يبان : م || (١٠) ولولا : قلوا ع || صح : + قولنا هـ || (١١) بل الوجود :  
 إلى الموجود م || (١٢) واحد : واحدا م || (١٣) اسم الوجود : اسم الموجود م || (١٤) حال  
 الوجود : حال الموجود ب ، س || واحدة : واحدا ع ، ي || (١٥) وأنت : فأنت م ، ن ، ي ||  
 (١٥-١٦) الوجود لبعضها : الوجود أنحصام ، ي || (١٧) بالوجود : بالموجود ب || (١٨) القار :  
 القوارم ، ن ، ي ؛ الفرار د .

- مالا استقرار له ، كالزمان وأن يفعل ؛ فليس وقوع الوجود عليها وقوعا على درجة واحدة كوقوع طبائع الأجناس على أنواعها الذي هو بالتواطؤ المحض ؛ فهو إذن غير جنس . ولو كان متواطئا لم يكن أيضا جنسا ؛ فإنه غير دال على معنى دأخل في ماهيات الأشياء ؛ بل أمر لازم لها . ولذلك ما إذا تصورت معنى المثلث فنسبت إليه الشكلية ونسبت إليه الوجود ، وجدت الشكلية داخلة في معنى المثلث ؛ حتى يستحيل أن تفهم المثلث أنه مثلث إلا وقد وجب أن يكون قبل ذلك شكلا ؛ فكما تتصور معنى المثلث لا يمكن إلا أن تتصور أنه شكل أولا ؛ ولا يجب مع ذلك أن تتصور أنه موجود . ولست تحتاج في تصورك ماهية المثلث أن تتصور أنه موجود كما تحتاج أن تتصور أنه شكل . فالشكل للمثلث لأنه مثلث وداخل في قوامه ؛ فلذلك يتقوم به خارجا وفي الذهن وكيف كان ؛ وأما الوجود فأمر لا تقوم به ماهية المثلث ؛ فلذلك يمكنك أن تفهم ماهية المثلث وأنت شاك في وجوده حتى يبرهن لك أنه موجود أو يمكن الوجود في الشكل الأول من كتاب أوقليدس . ولا يمكنك لذلك أن تفعل ذلك في شكلته ؛ فما كان مثل الشكلية فهو من المعاني المقومة للماهية ؛ وما كان مثل الوجود فليس مقوما للماهية . ولو كان الوجود لا يفارق في ذهنك أيضا المثلث لكان أمرا لاحقا للمثلث من خارج ؛ ولذلك يستحيل أن يطلب ما الشيء الذي جعل المثلث مثلثا أو المثلث شكلا ؛ ولا يستحيل أن يطلب ما الشيء الذي جعل المثلث موجودا في الذهن أو في خارج .

فالذاتي للشيء لا يكون له بعلة خارجية عن ذاته ؛ وما يكون بعلة خارجية فليس مقوما ذاتيا ؛ وإن كان قد يكون من العرضي ما حصوله ليس بعلة خارجية عن الماهية ،

- (١) يفعل : يفعل ع ، م || وقوعا : وقوع ن || (٢) أيضا : ساقطة من ن ||  
 غير دال على معنى داخل : دال على معنى غير داخل نج || دال على معنى : ساقطة من عا ||  
 (٤) بل أمر : بل هو أمر ع ، ه ، ي || (٦) ذلك : ساقطة من عا || (٧) شكل أولا . . .  
 تصور أنه : ساقطة من ع || لست : ليست د ، م || (٨) في : ساقطة من م ||  
 تصورك : تصور ه ؛ يتصورك م || موجود . . . أن تصور : ساقطة من ع ||  
 (٩) فلذلك : ولذلك ن || وفي : في سا || وكيف : كيف س || (١٢) لذلك :  
 ساقطة من ب ، س ، ع ، ي ؛ كذلك م || أن تفعل ذلك : ساقطة من د ، سا ، م ، ن ||  
 فإمام || (١٣) فهو : فهي عا || (١٥ و ١٦) جعل : يجعل ي || (١٧) له : ساقطة من عا ||  
 (١٧-١٨) ذاته . . . خارجية عن : ساقطة من ع || (١٨) حصوله ليس : ليس حصوله ه .  
 (٧)

والخاصة والعرض فرق ، ولا يكون بينه وبين الشخص فرق ، إلا أن نضمن أنه كلى بهذه الصفة ؛ وأيضا فإنه لا يكون بينه وبين فصل الجنس فرق .

والذى حدّ وقال : إن النوع هو أخص كليين مقولين في جواب ما هو ، فقد أحسن تحديد النوع ؛ وإنما يتم حسنه بأن يقال : إنه الكلى الأخص من كليين مقول في جواب ما هو ؛ تعلم ذلك إذا تدربت بالأصول والمواضع المقررة للحدود . فنقول الآن : الجنس منه ما يكون جنسا ، ولا يصلح أن ينقلب باعتبار آخر نوعا ؛ إذ لا يكون فوقه جنس أعم منه ؛ ومنه ما يصلح أن يكون نوعا باعتبار آخر إذ يكون فوقه جنس أعم منه . وكذلك النوع منه ما يكون نوعا ولا يصلح أن ينقلب جنسا ؛ إذ لا يكون تحته نوع أخص منه ؛ ومنه ما يصلح أن ينقلب جنسا باعتبار آخر ؛ إذ لا يكون تحته نوع أخص منه . فنرتب للجنس مراتب ثلاثا : جنس عال ليس بنوع ألبتة ، وجنس متوسط هو نوع وجنس تحته أجناس ، وجنس سافل هو نوع وجنس ليس تحته جنس . وكذلك يكون في باب النوع : نوع سافل ليس تحته نوع ألبتة ، فليس بجنس ألبتة ، ونوع عال تحت جنس الأجناس الذى ليس بنوع ألبتة ، ونوع متوسط هو نوع وجنس وجنسه نوع ؛ والمثال المشهور لهذا هو من مقولة الجوهر ؛ فإن الجوهر جنس لا جنس فوقه ، وتحتة الجسم ، وتحت الجسم الجسم ذو النفس ؛ وتحت الجسم ذى النفس الحيوان ، وتحت الحيوان الحيوان الناطق ، وتحت الحيوان الناطق الإنسان ، وتحت الإنسان زيد وعمرو ، فزيد وعمرو

(٢) وأيضا : ساقطة من ن || وأيضا... فرق : ساقطة من ه (٣) حد : حده ع  
(٤) بأن : أن عا (٦) المقررة : + المحدودة د || المحدودة عا || الآن :  
+ إن ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي (٧) لا : ساقطة من م || جنس : ما هو عا  
(٨-٧) ومنه ... أعم منه : ساقطة من م (١٠) ومنه ... أخص منه : ساقطة من س  
|| لا : ساقطة من ن ، ه || تحته : دونه عا وهامش ه ، ي (١١) قرتب : فيرتب ع ؛  
قربت د ، م || مراتب : مراتبى || ثلاثا : ثلاث د ، م ؛ + فيكون ه ، ي  
(١٢) وتحت : تحت ع (١٥) المثال : مثال م || هو : ساقطة من عا  
(١٦) فإن الجوهر : ساقطة من م .

- وأشكالها هي الأشخاص . والجوهر هو جنس الأجناس ، إذ ليس فوقه جنس ؛  
والإنسان هو نوع الأنواع ، إذ ليس تحته نوع ؛ وما بينهما أجناس وأنواع متوسطة ؛  
فإنها بالقياس إلى ما تحتها أجناس ، وبالقياس إلى ما فوقها أنواع ؛ فإن الجسم  
نوع الجوهر و جنس للجسم ذى النفس ، والجسم ذو النفس نوع الجسم و جنس الحى ؛  
لأنه يعم النبات والحى ، والحى نوع الجسم ذى النفس و جنس للحى الناطق ٥  
لأنه يعم الحيوانات العجم والإنسان ، والحى الناطق نوع الحى و جنس الإنسان ؛  
لأنه يعم الإنسان والمَلَك ؛ فيكون الحى الناطق هو الجنس السافل ، والجوهر  
هو الجنس العالى ، والجسم وما يليه هو الجنس المتوسط ، ويكون الجسم هو  
النوع العالى ، ويكون الإنسان هو النوع السافل ، ويكون الجسم ذو النفس  
وما يليه النوع المتوسط ، ويكون الجوهر بالقياس إلى ما تحته جنس الأجناس ١٠  
والجنس العالى ، وبأنه لا يقاس إلى ما فوقه يكون جنسا ليس بنوع ، ويكون  
الإنسان بالقياس إلى ما فوقه نوع الأنواع والنوع السافل ، وأما بقياسه  
إلى ما تحته فهو أنه نوع ليس بجنس ، وقياسه إلى ما تحته على وجهين : قياس  
إلى ما تحته من حيث هو محمول عليها الحمل المعلوم ، وقياس إلى ما تحته باعتبار  
أنها ليست بأنواع . وقياسه إلى ما تحته من حيث الحمل يفيد معنى النوعية غير ١٥  
المضافة إلى الجنس ، وهو المعنى الثانى مما ذكره . وأما قياسه بالاعتبار  
الآخر يفيد أنه نوع ليس بجنس : فهو نوع الأنواع ، ونوع ليس بجنس ،  
ونوع بالمعنى المذكور ؛ ومفهومات هذه الثلاثة - وإن تلازمت -

(١) هو : ساقطة من ع (٣) الجسم : الجنس س (٤) الجسم : الجسم ع ، م ||  
نوع الجسم : نوع للجسم ع || الحى : الحى ع ، ه ، ي (٥) والحى : ساقطة من ع ||  
وجنس الحى : جنس الحى م || الحى : + الحى ع (٦) الناطق : + هو ع || الإنسان :  
للإنسان ه (٨) هو : ساقطة من ع (١١) يقاس : يقاس ن ؛ قياس له ع ، م ، ه  
(١٢) النوع السافل : النوع د (١٣) قياس : قياس م (١٦) ذكره وأما : ذكره  
ما ع ، ه ؛ ذكره وأما ن || وأما : فأمام (١٧) ونوع ليس بجنس : ساقطة من د .

وإذ لا مذهب غير هذه الثلاثة ، والثلاثة إما أن تجعل الزمان جوهرًا ؛ وإما أن تجعله بحيث يُحدُّ بِمحدِّ العرض ؛ فهذا القول لا يعتد به . وكذلك احتج هؤلاء وقالوا : إن حد العرض لا يتناول الأين ؛ فإن الكون في السوق معنى واحد ، ويشترك فيه كثيرون ، فلا يصلح أن يكون كل واحدٍ منهم موضوعًا له ؛ ولا الجملة ، وإلا لما وُضعت به إلا الجملة . نكن الجواب عن ذلك هو هذا الجواب نفسه ؛ فإن السوق ، وإن كان واحدًا للجمع ، لأنه ليس المكان الحقيقي فتمتنع الشركة فيه ، بل هو من قبيل المكان العام ، فإن لكل واحدٍ كونا فيه يخصه دون الآخر ؛ إذ ليس السوق أينا ؛ بل السوق من مقولة الجوهر . على أنهم إن مثلوا للمكان المكان الذي هو من مقولة العرض لم يمكنهم أن يجعلوا فيه عدة أشياء . إنما الأين ، إن كان ولا بد ، فهو النسبة إلى السوق ؛ ولكل من الذين في السوق نسبة تخصه توافق النسبة الأخرى بالنوع وتخالفه بالعدد ؛ واعتبارنا ههنا بالواحد بالعدد دون الواحد بالنوع .

قالوا أيضا : إن المضاف ليس يوجد إلا في موضوعين ، فليس موجودا في شيء ، ولكن في شيئين . وقالوا أيضا : إن التسلف معنى لا في موضوع ، إذ هو في موضوعين ، لأن موضوعه السلاح واللابس ؛ فنقول : أما المضاف فليس على ما نحنوا فيه . أما أولا فلأن كون الشيء في شيئين قد لا يمنع كونه في كل واحد منهما ؛ وإذا كان لا يمنع كونه في كل واحد منهما ، فليس كونه في شيئين رافعا كونه في شيء ؛ فإنه لم يقل : في شيء واحد فقط ؛ كما أن كون الأب أبا لابنين لا يمنع كونه أبا لابن واحد ؛ وكون الحيوان مقولا على أشياء لا يمنع كونه مقولا على كل واحد . نعم في بعض الأشياء قد يكون الوجود في الكثرة بحيث يمنع أن يكون في الواحد مع تلك الكثرة ؛ فهناك لا يكون الموجود في أشياء موجوداً في شيء واحد .

(١) مذهب : مذاهب سا || هذه الثلاثة : هذه الثلاث ب || (٥) ذلك : هذا نج || نفسه :  
 بيه ب ، ن || وإن : إن عا || (٦) لأنه : إلا أنه ي || (٧) يخصه : ساقطة من سا || من :  
 ساقطة من م ، ن || (٨) فكان : بالمكان ع ، ي ؛ ساقطة من عا ، ه || المكان : ساقطة من ه ||  
 (٩) ولكل : + واحد ع || الذين : الذي عا ، ي || (١٠ - ١١) وتخالفه . . . بالنوع :  
 ساقطة من سا || (١٠) ههنا : + إنما هو ي || (١٣) ولكن : بل ب ، س || إذ : أورد ،  
 م ، ن || (١٤) فنقول : وقول ي || (١٦) رافعا كونه : رافعا لكونه عا ، ه || (١٨) كل :  
 ساقطة من س ، ع || (١٩) الوجود : الموجود ه || في الكثرة : ساقطة من س || مع : من ه .



- والفرق بين الموجود في موضوع من جهة أنه موجود في شيء وبين كون الكل في الأجزاء أن الكل يكون في أشياء ولا يكون في شيء واحد منها البتة . وأما الموجود في موضوع فليس يبعد أن يكون موجودا في موضوعات ؛ ولكنه يكون مع ذلك في موضوع موضوع منها ؛ ولا تمنع بين الحالين . فهذا إن كان ما ذهبوا إليه ، من أمر وجود إضافة واحدة بالعدد مشتركة بين متضايفين اثنين بالعدد ، مذهباً صحيحاً . وأما الحق فسيبتكشف عن خلاف ذلك ، وسنبين كيفيته في مواضع نتكلم فيها في المضاف .

- وأما التسلح وما تعلقوا به فيه فالجواب عنه أن التسلح نسبة وحالة تلبس عند السلاح بوصف بها المتسلح ، فيقال إنه متسلح بتسلح هر وصف له ؛ وإن كان بالنسبة إلى غيره . فالتسلح ، وإن كان بالنسبة إلى الغير ، فليس يجب أن يكون في ذلك الغير .
- ١٠ ففرق بين الوجود في الشيء وبين النسبة إلى الشيء . فلا معرنة لمثل هذه الهدايات في أن يقال إن العرض ليس بجنس ، وإن كان الحق هو أن العرض ليس بجنس .

- لكنهم قالوا شيئاً آخر وهو أن العرض لا يدل على طبيعة البياض والسواد وعلى طباع سائر الأعراض ؛ بل على أن له نسبة إلى ما هو فيه وعلى أن ذاته تقتضى هذه النسبة ؛ والجنس يدل على طبيعة الأشياء وماهيتها في أنفسها ، لا ما يلحق ماهياتها من النسبة .
- ١٥ وهذا قول سديد . والدليل على ذلك أن لفظة العرضية إما أن تدل على أن الشيء موجود في موضوع ، فتكون دلالة على هذه النسبة ؛ أو تدل على أنه في ذاته بحيث لا بد له من موضوع ؛ فهذا أيضاً معنى عرضي ؛ وذلك لأن نسبة هذا المعنى إلى أكثر الأعراض مثل الكيفية والكمية والوضع أمر غير مقوم لماهياتها ، لأن ماهياتها تتمثل مدركة مفهومة .

(٢) واحد : ساقطة من سا ، ع ، م ، || (٣) طليس : فلا ، || (٤) موضوع موضوع : موضوع د || إضافة واحدة : أنه واحد ع || (٥) مشتركة : مشترك ع ؛ + فيه نج ، ع ، ع ، ع ، ع ، ع || صحيحاً : صحيحاً م || (٦) عن : على س || (٧) عنه : فيه ي || (٨) يقال : قال ب || إنه : + هوس || بتسلح : فالتسلح ع || (٩) فالتسلح : والتسلح د ، سا ، م ، || (١٠) وبين : وبين د ، م || (١١) بجنس : + أي على سبيل القرض والتقدير أي إن فرضنا وسلنا م || (١٢) شيئاً آخر : أشياء أخرى ع || (١٣-١٢) آخر . . . له نسبة : ساقطة من د || (١٣) أن له : أنه له ع ؛ أنه ع || (١٤) في أنفسها : ساقطة من د || ماهياتها : ماهياتها د || (١٦) فتكون : فكيف تكون ي || (١٧) نسبة هذا : نسبه لهذا ي || (١٨) أمر : نسبة أمر د ، م ، ع .

إليه إلا بمقارنة أمر يجعله مشاراً إليه ؛ وكذلك في العقل لا يكون كذلك إلا بأن  
يُلحَق به العقلُ معنى يخصصه ، ثم لا يعرض له من الخارج أن يكون عاما حتى  
يكون ذات واحدة بالحقيقة هي حيوان ، وقد عرض له في الأعيان الخارجة  
أن كان هو بعينه موجوداً في كثيرين ؛ وأما في الذهن فقد يعرض لهذه الصورة  
الحيوانية المعقولة أن تجعل لها نسب إلى أمور كثيرة ، فيكون ذلك الواحد  
بعينه صحيح النسبة إلى عدة تشاكل فيه ، بأن يجعله العقل على واحدٍ واحدٍ منها -  
فأما كيف ذلك فلصناعة أخرى - فيكون هذا العارض هو العموم الذي يعرض  
للحيوانية ، فيكون الحيوان لهذا العموم كالخشب مثلا لعارض يعرض له من شكل  
أو غيره ، وكالثوب الأبيض ، فيكون الثوب في نفسه معنى ، والأبيض معنى ،  
و يتركبان فيكون هناك معنى آخر مركبا منهما ؛ كذلك الحيوان هو في العقل معنى ،  
وأنه عام أو جنس معنى ، وأنه حيوان جنسي معنى . فيسمون معنى الجنس  
جنسا منطقيا ، ومفهوما أنه المقول على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب ما هو ،  
من غير أن يشار إلى شيء هو حيوان أو غير ذلك ، مثل أن الأبيض في نفسه له  
معقول لا يحتاج معه أن يعقل أنه ثوب وأنه خشب ، فإذا عُقل معه ذلك عُقل  
شيء يلحقه الأبيض ؛ وكذلك الواحد في نفسه له معقول ، فأما أنه إنسان أو  
شجرة فهو أمر خارج عن معقوله يلحقه أنه واحد . فالجنس المنطقي هو هذا .

وأما الطبيعي فهو الحيوان بما هو حيوان ، الذي يصلح أن يجعل للعقول منه  
النسبة التي للجنسية ، فإنه إذا حصل في الذهن معقولا ، صلح أن تعقل له الجنسية ،  
ولا يصلح لما يفرض متصوراً من زيد هذا ، ولا للتصور من إنسان ،

(٣) وقد : قدى || عرض : يعرض ه (٤) الصورة : الصورا

(٥) المعقولة : المقولة ه || نسب : نسبة م (٧) فأما : وأما ي

(٨) مثلا لعارض : مثل العارض نا (٩) وكالثوب الأبيض : من هنا إلى

صفحة ٧٢ خرم في (١٠) هناك : مثلا ع (١١) حيوان : + هو

في العقل معنى وأنه عام أو جنس معنى ، أو أنه حيوان م (١٤) معه : + إلى د ، ن ||

معه أن يعقل : أن يعقل معه ع (١٥) وكذلك : ولذلك ع (١٦) شجرة :

شجرة د ، ع ، ط ، م ، ن ، ه (١٧) للمقول : تقول ه (١٨) الجنسية :

+ المنطقية ه (١٩) لتصور : المتصورس || إنسان : الإنسان ن ، ه

- فتكون طبيعة الحيوانية الموجودة في الأعيان تفارق بهذا العارض طبيعة الإنسانية وطبيعة زيد؛ إذ هو بحيث إذا تُصوّر صلح أن يلحقه عموم هذه الصفة، التي هي الجنسية؛ وليس له خارجا إلا الصلوح لها بحال. فقولهم: الجنس الطبيعي، يعنون به الشيء الطبيعي الذي يصلح أن يصير في الذهن جنسا، وليس هو في الطبيعيات بجنس؛ ولأنه يخالف في الوجود غيره من الأمور الطبيعية بهذا المعنى، فلا يبعد أن يخصص لهذا المعنى باسم، وأن يجعل ذلك الاسم من اسم الشيء الذي يعرض له بحال وهو الجنسية. وأما الحيوان الجنسي في العقل، فهو المعقول من جنس طبيعي؛ وأما الجنسية المعقولة المجردة، فمن حيث هي مقررة في العقل، هي أيضا جنس معقول، ولكن من حيث إنها شيء من الأشياء يبحث عنه المنطق، فهو جنس منطقي؛ وليس؛ وإن لم يكن لهذا الذي هو منطقي وجود إلا في العقل، يجب أن يكون المفهوم من أنه عقلي هو المفهوم من أنه منطقي؛ وذلك أن المعنى الذي يفهم من أنه عقلي، هو غير المفهوم من أنه منطقي؛ وذلك أن المعنى المفهوم الذي يفهم من أنه عقلي لازم ومقارن للمعنى الذي يفهم من أنه منطقي ليس هو هو، إذ قد بان لك اختلاف اعتباريهما. فالجنس المنطقي تحته شيان:
- ١٠ أحدهما أنواعه من حيث هو جنس، والآخر أنواع موضوعاته التي يعرض لها؛ أما أنواعه، فلأن الجنس المطلق أعم من جنس عال وجنس سافل، فهو يعطى كل واحد مما تحته من الأجناس المتقررة حده واسمه؛ إذ يقال لكل واحد منهما إنه جنس، ويُحدّ بحكّ الجنس؛ وأما أنواع موضوعاته فلا يعطيها اسمه ولا حده؛

- (١) طبيعة الحيوانية: طبيعته بالحيوانية ع || الحيوانية: الحيوان د، ه || بهذا: لهذا د  
 (٢) وطبيعة زيد: ساقطة من ن || هي: هو ه (٣) بحال: + بحالهم ه؛  
 + أي الشيء الذي يسمى جنسا طبيعيا وهو ما يصلح أن يصير في الذهن جنسا منطقيًا ليس هو في الطبيعيات بجنس أي بجنس هو ذاتا واحدة موجودة في الطبيعيات توجد في أشخاص فيكون جنسا لها بل لا وجود لها إلا في الذهن عا (٤) أن يصير: ساقطة من س  
 (٨) طبيعي: طبيعة ع || هي: هو ه (١١) يجب: ساقطة من ع  
 (١٢) أن: لأن ع (١٢-١٣) هو غير... عقلي: ساقطة من د، ن، ه  
 (١٣) المفهوم: ساقطة من عا || الذي يفهم: ساقطة من م || ومقارن: ومفارق ع || من أنه منطقي: أنه منطوق ع (١٤) لك: ساقطة من ع (١٥) أنواع: ساقطة من عا || التي: الذي ع (١٦) فهو: وهو م (١٨) اسمه: لاسمه س .

كذلك ليس كونه في مكان ؛ الذي هو نسبة طرف واحد ؛ هو نفس كون ماهيته مقولة بالقياس إلى غيره ؛ بل هو موضوع لذلك من حيث تصوير النسبة شاملة للطرفين ، للحاوي والمحمى . وهذا إنما يتضح لك في باب المضاف حقيقة الاتضاح ؛ وأما ههنا فهو شيء كالتنبيه غير محصل .

٥ وأما قول القائل : والأطراف التي تأخذ من الكيفية شيئا ، فيشبهه أن يكون يعني بهذا مقولة يفعل وينفعل ، فتكون الكيفية هي الأمر الذي يسوق إليه الفعل والانفعال ، ويكون الطرفان النسبتين اللتين للفاعل والمنفعل إليهما . ويشبه أيضا أن يكون يعني مع هذين الوضع أيضا ، وذلك بسبب أن الوضع يلزمه الشكل أو يلزم الشكل .

١٠ وأنت تعلم أن هذا الكلام متشوش جدا ؛ فإن لفظه الأطراف لا تدل في هذا الموضع على معنى محصل . والأخذ من الكيفية شيئا هو لفظ متشابه لا تجد تحته معنى متواطئا فيه ؛ ولا أيضا يدل بالتشكيك ؛ وإن كان يخيل شيئا ؛ فإن من أفضل أحوال المعاني النسبية التي لا تتفق في النوع ، إذا وقع عليها اسم أن يكون على سبيل التشكيك ، فقلما يوجد فيها توافق صرف ، وخصوصا في مثل هذا الموضع ؛ إذ الأخذ ليس له مفهوم محصل ، ولا الأطراف .

١٥ ولو أن قائلنا أصلح هذا اللفظ فقال : والأمور التي لها إلى الكيفية نسبة ما ، كانت هذه الأمور جواهر وكميات عرض لها نسبة إلى الكيفيات ؛ فتكون الجواهر والكميات تدخلان في مقولة غير مقولتهما بسبب عارض يعرض لها فيكون دخولها في تلك المقولة بالعرض . ومادخل في مقولة بالعرض فليست المقولة جنسا له ولا هو نوع من المقولة . وإنما يأخذ المقولات في هذا الموضع على أنها أجناس ؛ وإنما يبحث عن دخول الأشياء فيها على أنها أنواع لها ؛ وأما على سبيل غير ذلك فلا يمنع أن تدخل بعض أنواع مقولة

(١) كونه : كون الشيء . نج ، ع ، ه ، ي || نسبة : نسبة ع || (٣) والمحمى : والمحمى م ، ع ، ها ، ه ، ي ؛ ساقطة من د || (٤) غير محصل : الغير المحصل ه ، ي || (٦) هي : هو ، ها ، ي || (٧) النسبتين اللتين : النسبتان اللتان ع ، ي || اللتين : ساقطة من سا || إليهما : إليهما ن || أن يكون يعني : ساقطة من س ، أن يعني ن || (١٠) والأخذ : والآخذ ؛ وإلا حد س ، ع ، م ، ي || (١١) وإن كان يخيل شيئا : ساقطة من ي || النسبية : النسبة ه || عرض : عرضت ه || لها : لها ب || (١٨) ومادخل . . . . بالعرض : ساقطة من ع || المقولة : ساقطة من سا .

في مقولة أخرى . فإن لم يعن هذا وعنى نسبة الجوهر والكمية أو شيء آخر ، إن كان إلى الكيفية لا إلى ذات الجوهر والكمية ، فليست الكيفية أولى بهذا التخصيص من الكمية . على أن لمطالب أن يطالب فيقول : ولم ليس تجعل للنسبة إلى الكميات أيضا مقولة ؟ ويلزم حينئذ أن تجعل النسبة إلى كل مقولة مقولة ، فتضاعف المقولات بل لاتنتهي ؛ فإنه قد يمكن أن يفرض إلى المقولة ، التي هي نسبة ، نسبة .

٥

وإن قوما آخرين قالوا : إن الانفعال هي الكيفية لا غير ؛ فليس التسخن غير السخونة . وما قالوه باطل ؛ فإن التسخن هو سلوك إلى السخونة ، فإن كان المتسخن له في كل آن سخونة ، فليس تسخنه تلك السخونة ، بل تسخنه إنما هو بالقياس إلى سخونة مطلوبة . وبالجملة فإن التسخن هيئة غير قارة والسخونة هيئة قارة . ولو كان التسخن هو السخونة ، لكان التكيف المطلق هو الكيفية ؛ فكان طلب الكيفية كيفية ؛ فكان الطالب طالبا لها هو موجود له . كل هذا باطل فاسد ؛ وسيتضح لك في العلم الطبيعي . فإن كان التكيف ليس كيفية ، فبالحرى أن لا يكون التكيف كيفية . والتكيف هو الفعل ؛ فبالحرى أن لا يكون الفعل كيفية . ولو كان التسخين سخونة لكان كل ما يسخن يتسخن وكان كل ما يحرك يتحرك . وستعلم أن هذا غير واجب . واعتبر ذلك بالعشق ؛ فإنه ، كما تعلم من أمره ، يحرك وليست فيه حركة .

١٥

وقد قال قوم : إن مقولة أن يفعل وأن يفعل تجتمعان في جنس واحد هو الحركة . وستعلم في العلوم الطبيعية أن الحركة غير موصوف بها الفاعل وأنها ليست بفعل . ولو قالوا : أن يفعل هي جملة الحركة أو حركة ، وأن يفعل هي جملة التحريك أو تحريك ، لكان أقرب من أن يصنى إليهم .

(١ - ٢) إلى الكيفية : إلى ذات الكيفية ي || (٢) لا إلى ذات : لا ذات ع || (٣) لمطالب : لمطالب ع ؛ لمطالب ي || الكميات : الكميات ع || (٤) مقولة مقولة : مقولة د ، م || بل : + إنها ه ، ي (٥) فإنه : بل وإنه ع || فإنه . . . نسبة نسبة : ساقطة من ي || (٦) فليس التسخن : وليس التسخين ب || السخونة : السخونة د || (٧) قالوه : قالوا ي || إلى السخونة : إلى التسخن د || (٨) بل : + وليس الأمر كذلك ي || (١١) كل : وكل ه || (١٣) وكان : وكان ع ، ه (١٤) يحرك يحرك : حرك يحرك ع ؛ ساقطة من سا || (١٤ - ١٥) من أمره : ساقطة من سا || (١٥) ليست : ليس ه || (١٦) وقد قال : وقال د ، ن || مقولة : مقولتي ع ، ه ، ي || هو : وهو سا || (١٧) يفعل : أن يفعل ي || يفعل هي : يتفعل هو ه || (١٨) وأن يفعل : فإن يفعل د ؛ أو أن يفعل ه || يفعل هي : يفعل هو ه ؛ يفعل من ع ، ي || أقرب من أن يصنى إليهم : أول بهم عا || إليهم : إليه ب ، ه .

## الفصل الرابع

## فصل (د)

في ذكر أمور أوهمت أنها إما عامة لشيء من العشرة عموم الجنس  
أو خارجة عن العشرة وتتميم القول في ذلك

وهنا شكوك في أمور يدعى أنها توجد خارج هذه العشرة لا تدخل فيها ، وأن منها  
أمورا هي أعم من عدة منها : مثل الحركة فإنها تتناول الكيف والكم والأين بنحو ما ؛  
ومنها أمور مباينة لها : كالوحدة ، التي هي مبدأ العدي ؛ والنقطة ، التي هي مبدأ بوجه  
للقادير ؛ وأيضا مثل الهوى والصورة ؛ وأيضا مثل الأعدام : كالعمى والجهل ، وما أشبه  
ذلك . ومنهم من أورد لهذا الباب أمثلة جزئية كالشمال والجنوب ، والغداء والعشاء .

فتقول : أما الحركة فإنها ، إن كانت هي مقولة أن يفعل ، فما زادت جنسا ؛ وإن لم  
تكن مقولة يفعل ، فإنها لا يجب أن تكون جنسا ، بل يجب أن تكون مقولة على أصنافها  
بالتشكيك ، وأن يكون ذلك هو المانع من أن تجعل الحركة هي نفس مقولة أن يفعل ،  
إن امتنع ؛ وإلا إن لم يكن هناك مانع من هذا القبيل ، فمقولة يفعل هي بعينها الحركة .  
وسيرد الكلام عليه في موضعه .

فهذا ما يقضى به في أمر الحركة . فاما هذه الأخرى فتقول فيها قولاً كلياً ؛ ثم نورد  
ما يقال فيها في المشهور ؛ ثم نقول فيها الحق فتقول : إنه ليس كل وجود أشياء لا تدخل  
في المقولات ضاراً في أن المقولات عشر ، بل نحو واحد منها وهو أن تكون أشياء لا تدخل  
في إحدى المقولات العشر ولها أجناس أخرى هي أنواع تحتها . وإذ ليس يجب

(٣) أوهمت : + الناسد د ، م ، ه ، ع ، ي || إما : ساقطة من سا || (٤) أو : وإما ه ، ي ||  
خارجة : خارج ع || (٥) فيها : تحتها سا || (٦ - ٥) أن منها أمورا : أن أمورا ؛ منها أمور سا || (٦) عدة منها :  
هذه سا || الكيف : ساقطة من م || (٧) بوجه : + ماى || (٨) مثل : فتل ب (واردة  
ذلك في المرتين) || (١٠) أن يفعل : يفعل ع || وإن : وأما إن ي || (١١) مقولة : + أن سا ،  
ن ، ه ، ع ، ي || (١١) لا يجب أن : يجب أن ع ؛ يجب أن لا ه || (١٢) هي : ساقطة من س ||  
(١٣) وإلا إن : ساقطة من س ، ع || (١٥) بقضى : بقتضى ه || (١٧) عشر : عشرة ب ، ه ، ع ||  
(١٨) أخرى : ساقطة من ع .

- في بادئ النظر أن يكون لكل ذات موجودة مشارك في الحد هو آخر غيره موجوداً حتى تكون تلك الذات موجودة، فليس يجب أن يكون لكل شيء نوع مقول على كثيرين بالفعل. ولو كان أيضاً لكل شيء نوع مقول على كثيرين بالعدد، لم يجب أن يكون مع ذلك النوع نوع آخر مشارك له في ماهية مشتركة، حتى يكون هناك جنس، فلا يتمتع أن تكون أمور مفردة لا مشارك لها في نوعها، وأنواع إنما هي أنواع بالقياس إلى ما تحتها، ولا قياس لها إلى ما فوقها حتى تكون هي أنواع أجناس فوقها. وإذا كان العقل الأول لا يمنع هذا فليس مستجيلاً لظاهر الاستحالة بنفسه. وإذا ليس كذلك، فإن كانت أشخاص مفردة لا أنواع لها البتة، ولا أجناس على الشرط المذكور، وأنواع لا أجناس لها، لم يكن شيء من ذلك داخلاً في مقولة، وكان مع ذلك حقاً ما قيل من أن المقولات هي هذه العشرة؛ إذ الخارج عنها ليس بمقولة في نفسه ولا في مقولة غيرها. ومثال هذا أنه لو قال قائل:
- ١٠ إنه لا بلاد إلا عشرة بلاد فوجد قوماً بدأوا لا يتمنون، لم يصروا قوعهم خارجاً عن هذه البلاد سبباً في أن لا تكون هذه البلاد عشرة. فلو سلمنا أن جميع ما أوردوا خارجاً عن المقولات، لم يكن ذلك موجبا أن لا تكون المقولات عشرة فقط، إلا أن يصح أن لتلك الأشياء أجناساً خارج العشرة.

- ١٥ وبعد ذلك، فإن الأجوبة المشهورة عن هذه بعضها يسلم أن هذه الأشياء خارجة عن العشر؛ ولا تتكلف نوعاً آخر من الجواب، وخصوصاً ما كان منها يجري مجرى المبادئ، كالوحدة والنقطة والهيولى والصورة؛ فإنهم يزعمون أن المبادئ لا تدخل في شيء من المقولات؛ وذلك لأن هذه المبادئ هي مبادئ المقولات؛ ومبادئ المقولات؛ لو دخلت في المقولات؛ لكانت مبادئ لأنفسها. وبعضها لا يسلم خروج المبادئ عن

(١) غيره: + مشاركس || (٢ - ٣) لكل شيء... يجب أن يكون: ساقطة من د ||  
 (٢) كثيرين: + مختفين ي || (٤) نوع آخر: آتري || (٥) وأنواع: أو أنواع د، ن، هـ ||  
 ولا: فلاع، م، ع، ي || (٦) العقل: التولنج، هامس س || (٧) كانت: كان ع ||  
 (٨) وأنواع: أو أنواع هـ || لم يكن: لو لم يكن د || (٩) قيل من: قيل س || هذه: من هـ ||  
 (١١) إنه لا: لاس || قوما: قوم ع، عا، عى || (١٢) سلنا: سلنا د || خارج: خارجا دا، هـ ||  
 (١٣) المقولات: المقولات سا || عشرة: عشرة هـ || فقط إلا: فقط لان || (١٥ - ١٦) خارجة  
 عن: خارجة من هـ || (١٦) العشرة ب، هـ || لا تدخل: ساقطة من س || (١٨) المبادئ هي  
 مبادئ: المبادئ، مبادئ، عا || (١٩) لكانت: كانت ع.

المقولات ؛ بل يجعل المبدأ وذا المبدأ في مقولة واحدة ويقول : إن الوحدة من جملة الكم ؛ وإن الواحد في العدد ، والمدد كم ؛ وكذلك النقطة في الخط ، والخط كم . وكذلك يقولون في الأهدام ، وإنها من مقولات ملكاتها ، كالعمى من الكيف ، والسكون من مقولة أن يفعل ، إن كانت الحركة من مقولة أن يفعل . وشرذمة من المتخلفين يأتون فيجعلون للشيء الواحد مقولات كثيرة فيقولون مثلا : إن النقطة ، من حيث هي طرف الخط ، فمن المضاف ؛ ومن حيث هي هيئة ما ، فهي من الكيف ؛ وإن الشمال من حيث هو جسم ، فهو من الجوهر ؛ ومن حيث هو متحرك ، فهو من مقولة أن يفعل ؛ ومن حيث هو مختص بأحد القطبين ، فهو من الأين ؛ والتغذى ، من حيث هو تحريك ، فهو من مقولة يفعل ؛ ومن حيث هو لتغذى ، فهو من المضاف ؛ ومن حيث هو في زمان مخصوص ، فهو من مقولة متى .

فعلينا أن نتأمل ما نقوله طائفة طائفة من هؤلاء الذين اقتصصنا آراءهم فنقول : إن الذين يزعمون أن هذه المبادئ مبادئ للمقولة بأسرها ، فلا تكون من المقولة ، يجازفون في قولهم بجازفة مطلقة . أما أولاً فليست الوحدة مبدأ للكيفية بأسرها ؛ بل هي مبدأ لنوع منها ، وهو الكم المنفصل . والنقطة أيضا ، إن كانت مبدأ لها فليست مبدأ للكيفية بأسرها بل للقدر . على أنه سيثبت لك في استقصائك للمعارف أنه ليست حال النقطة كالوحدة ، فإن الوحدة مبدأ للعدد على أنها علة ؛ ومبدأ على أنها طرف ؛ وليست النقطة كذلك ؛ فإنها ليست البتة علة للقدر ؛ بل هي مبدأ على أنها طرف . وإنما يظن أن النقطة علة

- (١) وذا المبدأ : والمبدأ عا || الوحدة : الواحدة م || (٣) وإنها : فإنها ي || مقولات : المقولات م ||  
 (٤) أن يفعل : يفعل ي || إن كانت . . . يفعل : ساقطة من ي || المتخلفين : المتخلفين ي ||  
 (٥) يأتون : يأتون ن || فيجعلون : فيجعلون ه || إن النقطة : أما النقطة د ، سا ، ع ، م ، ن ، ع ||  
 (٦) الخط : الخط ه ؛ ساقطة من عا ، ي || فن : فهي من ع ، عا ، ن ، ه || الكيف : الكيفية ع  
 (٧) جسم فهو : ساقطة من م ، ي || فهو من مقولة : فن مقولة م ، ع || (٧ - ٨) متحرك . . . ومن حيث هو : مكررة في د ، ن ، ه || (٨) القطبين فهو : القطبين م || من الأين : الأين د || (١٠) مقولة من : مكررة في ع ، عا ، م ، ن ، ع ، ي || (١٢) يجازفون : يجازفون م ، عا ، م ؛ فقد يجازفون ب ، دا ، ع ، ي || (١٣) أولاً : ساقطة من سا || (١٤) وهو : ساقطة من عا || لها : عليها ه ، ي ؛ صدك ع || فليست مبدأ للكيفية : ساقطة من ه || (١٥) على أنه : على أنها ع || سيثبت : يثبت م ، ي ؛ صنين سا ، ه || (١٦) ومبدأ : + لاي .



- تخط قوم متقاصدون عن الحقائق ، أزالتهم التمثيلات والتخييلات التي تستعمل في تفهيم النقطة عن الجادة ؛ ومع ذلك فإنهما لو كانتا مبدأين ، لم يكن نفس كونهما مبدأين يوجب أن لا يكونا ، أعنى النقطة والوحدة ، من الكم ، حتى كان يكون الكم أعم من المتصل والمنفصل حينئذ ؛ إذ يقع على النقطة والوحدة ؛ وكان يكونان مبدأين طيين للتصل والمنفصل كما هما الآن ، ولم يكونا مبدأين لجميع مقولة الكم . وهل يسلم من يجعل النقطة والوحدة في مقولة الكم أنهما مبدآن للكمية بأسرها ؟ هذا إنما يسلمه من يجعل الكم مقتصر الحمل على المتصل والمنفصل فقط ، حتى يكون ما هو مبدأ لهما مبدأ لجميع ما في المقولة . ولو أنه سلم هذا ، لظهر له أن الوحدة والنقطة ليستا بكييتين ؛ من غير أن يحتاج إلى اعتبار المبدئية . وإذ يتشكك في هذا متشكك فقد يشكك في ذلك ، فكيف تقبل أن الوحدة والنقطة مبدآن لجميع الكمية ، إلا أن طريق الحق في هذا هو أن تنظر : فإن كان رسم الكمية مما يقال على الوحدة والنقطة ، وكان المقول مع ذلك ذاتيا وجزءا لحد كل واحد من الوحدة والنقطة ، فالكمية جنس لهما ، كانا مبدأين أو لم يكونا ؛ فإن كانا مبدأين لم يكونا حينئذ مبدأين لجميع الكيات ، بل لما يعدمها ؛ وإن كان لا يقال أو يقال قولا غير ذاتي ، فليست الكمية جنسا لهما .

- ١٥ فإذا فعلت هذا ، فإنك تجد رسم الكمية غير مقول على الوحدة والنقطة ، وتجد رسم الجوهر مقولا على الهبولى والصورة . وسيايتك رسم الكمية من بعد ، فاعتبر ما كلفناك هناك . وأما رسم الجوهر فقد مر لك أنه الموجود لا في موضوع . وتجد هذا الرسم مقولا على الهبولى والصورة قولا ذاتيا ، فتجد الهبولى والصورة داخلتين في مقولة الجوهر ، وهما مبدآن لبعض ما تقال عليه المقولة ، وهو الأجسام الطبيعية ؛ فلا كون الشيء مبدأ ما

( ١ ) أزالتهم : بإزالتهم د || ( ٢ ) مبدأين : مثليين د ، سا ، ن ؛ مبدأين م || ( ٣ ) كان يكون : يكون ن || ( ٤ ) وكان : وكانا ه || مبدأين : ساقطة من ي || ( ٥ ) يجعل : جعل م || ( ٦ ) مبدآن : مبدأين ي || يجعل : جعل م || ( ٦ - ٧ ) مقتصر الحمل : مقتصرا يحتمل سا || ( ٧ ) ققط : قطة ه || ( ٩ ) وإذ : إذ م ؛ وإن ي || ( ١٠ ) طريق : الطريق عا || ( ١١ ) رسم : اسم س || ذلك : ساقطة من د ( ١٢ ) فالكمية : والكمية عا || ( ١٤ ) لها : ساقطة من عا || ( ١٥ ) قلت : جعلت ع ؛ جعلناى || ( ١٧ ) لافى : لا سا || ( ١٩ ) وهو الأجسام : وهى الأجسام ي ؛ والأجسام سا || الطبيعية : ساقطة من ن || كون : يكون كون س ؛ يكون قول ع ؛ يكون م || مبدأ ما : مبدأ د ، س ، سا ، ع ، ن

مانع من أن يشارك ما هو له مبدأ في المقولة ، ولا كونه مبدأ موجب ذلك ؛ بل المعتمد اعتبار حاله عند رسم المقولة .

ولو كانت النقطة يمتنع أن تشارك المقادير في الجنس الأعلى ، الذي هو الكم ، بسبب المبدئية لكان أخطأ أيضا يمتنع أن يشارك السطح والجسم في الجنس الأقرب ، الذي هو المقدار . ولذلك كانت العشرة يمتنع أن تشارك المائة في الجنس الأقرب ؛ الذي هو العدد ؛ فإن العشرة من المائة كالوحدة من العشرة .

نعم ، ههنا شك واحد في حله قانون مفيد يعرفك من أحوال المقولة وأحوال ما هو محمول بالمعنى وليس بمقولة ، ما تحتاج إليه ضرورة ، وهو أن لقائل أن يقول : إنكم قد قلتم إن الموجود ليس بجنس ؛ لأن وقوعه على ما تحته من المقولات بتقديم وتأخير واختلاف . فيجب أن لا يكون أيضا الجوهر جنسا للهوى والصورة والجسم ؛ فإن الهوى والصورة أقدم بالطبع من الجسم ؛ فليس قول الجوهر عليها بالسوية ؛ بل هو بتقديم وتأخير .

وقد يعرض هذا التشكيك أيضا في غير ذلك ؛ فإنه قد يعرض بسبب أن بعض الكميات قبل بعض ، كأنخط فإنه قبل السطح ، والثلاثية فإنها قبل الرباعية ؛ وكذلك عسى أن يكون الأمر في أنواع أخرى من مقولات أخرى .

فيكون حينئذ ليس المانع من كون الهوى والصورة في جنس الجسم هو حال مبدئية أولا مبدئية بالقصد الأول ، بل قول الجنس عليهما وعليه بغير السوية فنقول : إن التقدم والتأخر في جزئيات يشملها معنى واحد لا يخلوان إما أن يكونا في المفهوم لهما من ذلك

(١) مانع : مانع || من أن : أنى || هو له : هو ع || (٤) السطح والجسم : الجسم والسطح ب || (٥) وذلك : وكذلك ن ، ه || تشارك المائة : المائة ن || (٧) في حله : وفي حله ع ، عا || (٨) وليس : ليس س || يحتاج إليه : يحتاج عا || (٩) يتقدم : متقدم عا || واختلاف : اختلاف ع || (١٠) والجسم . . . والصورة : ساقطة من ع || (١١) عليها : عليها س || بالسوية ، + به د || وتأخر : واختلاف سا || (١٢) التشكيك : التشكك د ، سا ، عا ، م || بسبب : بسبب د ، سا ، عا ، م || بسبب أن : + في سا ، م || (١٥) الجسم : + مبدئيه وعك ه || (١٦) وعليه : + الجوهر ب ؛ على الجسم س ؛ ساقطة من ع || (١٧) يشملها : يسدها د || يخلوان : يخلوس ، سا ، م ، ع || لها : لها د ، سا ، م ، ع .

- المعنى أو تلك المقولة أو في مفهوم آخر. أما الذى يكون في المفهوم من ذلك المعنى، فناله تقدم الجوهر على العرض في المعنى المدلول عليه بلفظة الوجود، إذا قيل لهما موجودان؛ فإن الوجود للجوهر قبله للعرض، وهو، أعنى الجوهر، علة لأن كان العرض موجودا حاصلًا له المعنى المفهوم من الموجود. وأما الثانى فنل تقدم الإنسان الذى هو الأب على الإنسان الذى هو الابن، اللذين هما تحت نوع الإنسان معا؛ فإن الأب يتقدم بالزمان ويتقدم بالوجود؛ وليس الزمان هو داخلا في معنى الإنسانية ولا الوجود داخلا فيها. فأما حد الإنسان، فإنه من حيث حد الإنسان، فهو لهما بالسواء؛ وإن كان وجود الإنسانية لهذا قبل بالزمان، وللآخر بعد، لاف أنها إنسانية بل في أنها موجودة. وأما بحسب النظر في الإنسانية، فليس أحدهما في أنه إنسان قبل الآخر في أنه إنسان وعلته له، لست أقول في أنه موجود إنسانا. وبالجملة فلا شئ جعل زيدا، الذى هو ابن عمرو، إنسانا؛ فإنه لما هيته إنسان؛ فإنه مستحيل أن لا يكون زيد إنسانا؛ ولذلك لا علة له في أنه إنسان؛ لا أبوه ولا غيره. وليس بمستحيل أن لا يكون موجودا؛ فلذلك له علة في أنه موجود. وكذلك البياض ليس إلا لذاته هو لون؛ لكنه ليس لذاته موجودا.

- ومن حق الجنس أن يقال على أنواعه بالسوية قشترك في هذا المعنى المفهوم عنه؛ وأما إن اختلفت بالتقدم والتأخر في مفهوم آخر غيره، فليس ذلك بممتنع ولا مانع أن تتشابه الشركة في مفهوم الجنس؛ فيكون الجنس جنسا. ولذلك لا يجب أن يبين الأب الابن في مقولة الجوهر أو نوع الإنسان؛ لأن الأب أقدم منه بالعلية أو الزمان. وليست إنسانيته أقدم من إنسانيته في أنها إنسانية ولا علة لها.

- وكذلك الحال في نسبة الهيولى والصورة إلى الجسم؛ فإن الهيولى والصورة ليستا بسببين لكون الجسم جوهرًا؛ فإن الجسم لذاته، لا لعلته من العلل ولا لسبب من

(١) تلك : من تلك ع ، ه || آخر : الآخر عا || (٢) إذا : وإذا سا ، ه ، ع ، ي ؛ إذس ||  
 (٥) فإن الأب : + فيهما ع ؛ منها ه || (٦) فيها : فيهما ع || (٨) إنسانية : ساقطة من م ، ع ، ي ||  
 وأما : وإنما س || (١٠) فلا : فانه ليس ه ، ع ، ي ؛ فأى عا || (١١) لما هيته : ما هيته د ، م ، ن ||  
 ولذلك : وكذلك ن || (١٢) لا أبوه : ولا أبوه عا || (١٣) لون : لوناى || (١٤) هذا المعنى :  
 المعنى د ، م ، ن ، ع ، ي || (١٥) ذلك : ساقطة من س || مانع : + أن عا || (١٦) مفهوم : ساقطة  
 د ، ب ، د ، م ، ن ، ع ، ي || الأب الابن : الأب من الابن عا || (١٧) أو الزمان : والزمان د ، م ، ن ، ع ، ي .

الأسباب ، ما هو جوهر ومقول عليه معنى الجوهر ؛ لكنه في وجوده محتاج إلى أسباب في وجوده . ولا جوهرية شيء ، في أنها جوهرية ، تكون علة لجوهرية شيء حتى يصير الجسم لجوهرية المادة والصورة جوهرًا ، لست أقول جوهرًا موجودًا . ولا الثلاثية أيضا ، في أنها عدد تكون علة كون الرباعية عددا ، لست أقول كونها عددا موجودًا ، بل كل واحد من المتالين علة لما بعده في الوجود ، فقد يكون وجود شيء علة لوجود شيء ، وإن لم تكن الماهية له أولاً ونسبته للآخر ثانياً ، فتكون تلك الماهية إنسانيته ؛ لأن هذه ماهية إنسانيته ؛ كما يصح أن يكون العرض موجوداً لأن الجوهر موجود ؛ ولذلك ما يمنع أن يكون الموجود جنساً ، إذ كان معناه يوجد للجوهر ويتوسطه للعرض ؛ ولذلك ليست الهيولى ولا الصورة أخلق بأن تكون موجودة لا في موضوع من الجسم ، ولا شك في ذلك ، وإن كانا أخلق بالوجود منه وأشد فيه .

فقد تبين إذن أن تقدم الثلاثة على الأربعة إنما هو في الوجود ؛ وهو غير معنى العدد ، وليس ذلك في معنى العدد . وكذلك تقدم الهيولى والصورة على المركب هو في الوجود ؛ وهو غير معنى الجوهرية .

فمعنى المقولة إذن إنما يتقدم الأنواع ويتأخر عنها لا لنفسه ، بل لمعنى يضاف إليه فيه التقديم والتأخير وهو الوجود . فهذا أصل نافع لك في معرفة الفرق بين تقدم أنواع المقولة بعضها على بعض الذي لا يمنع كون المقولة مقولة لها وبين تقدم أصناف الموجود ، وما يجرى مجراه ، بعضها على بعض ، الذي يمنع كون الموجود ، أو ما يجرى مجراه ، مقولة لها .

وقد علمت من تحصيل ما سالف لك ذكره واتضح لك أن الوحدة والنقطة ليستا من الكم ؛ وأن المادة والصورة هما من الجوهر . وأما قولهم إن الوحدة في العدد ،

(١) ومقول : ومقولا ه || محتاج : محتاج د ، سا ، عا ، م ، ن ، ي || (٢) في وجوده : لوجوده ع ، ي ؛ في وجوده لوجوده ه || تكون علة : تكون في ع || (٦-٧) لأن هذه ماهية إنسانية : ساقطة من د || (٦) هذه : هذا ي || هذه ماهية : هذه ع || (٧) كما : + أنه إنما ه || لأن الجوهر موجود : ساقطة من د ، م || (٨) إذ : إذام || (١٠) كانا : كان د ، سا ، عا ، ه ، ي || (١١-١٢) وهو غير معنى . . في الوجود : ساقطة من ن || (١٥) لك : ساقطة من سا || الفرق بين : الفرق وبين س || (١٦) المقولة : ساقطة من م || (١٧) كون الموجود : كون الوجود ب ، س ||  
أوما : إمام .

والعدد من الكم فالوحدة من الكم ، فهو قول المجازفين أيضا . فليس كل شيء يوجد في نوع مقولة فهو منها ، وإلا فالأعراض كلها جواهر ، إذ هي موجودة في أنواع الجواهر . بل لو كانت الوحدة موجودة في العدد وجود النوع في الجنس . ثم كان العدد نوحا من الكم لكان يجب أن تكون الوحدة من مقولة الكم ؛ فأما إذا كانت الوحدة في العدد وليست بعدد ؛ ثم حمل على العدد شيء ؛ فليس يجب أن يحمل عليها ؛ فليس ما قالوه واجبا .  
ولو كان ما قالوه واجبا ؛ لكان بالحري أن تكون يد الإنسان إنسانا ، ورجل البقرة بقرة أو حيوانا .

وأما المبحوث عنه من حال العدم فيكشفه إذا عرف أن العدم قد يقال على الضد وقد يقال على العدم الذي ليس بضد ؛ فأما الأعدام التي يعنى بها الأضداد ، فإن الأضداد قد تسمى أعداما ، كما ستعرفه . فهي تشارك المقولة . فأما الأعدام الحقيقية ، فإنها ليست ذوات ، بل أعدام ذوات . والمقولات هي مقولات ذوات وأمور وجودية ؛ والأعدام لاحصة لها من الوجود والحقيقة . وإنما وجودها في موضوعها وجود بالعرض كما يتبين . فإن دخلت في مقولة دخلت بالعرض ؛ والدخول في المقولة بالعرض ليس دخول النوع في المقولة ، لأن النوع يدخل في جنسه بالذات . وإذا لم يكن وقوع المقولة على الشيء وقوع الجنس ، لم تكن جنسا له ؛ وإذا لم تكن جنسا له ، لم تكن مقولة بالقياس إليه حتى تشمله شمول المقولة لما تحتمها من الأنواع . فالأعدام لا تدخل في هذه المقولات .

وأما ما قيل في الشمال والجنوب وفي التغذى ، فينبغي أن تعلم أولا أن ظنن هؤلاء المتخلفين بأن الشيء يدخل في مقولات شتى ظنون فاسدة ؛ وذلك أن لكل شيء ماهية وذاتا واحدة ؛ وإن كانت له أعراض شتى . ويستحيل أن تكون الماهية والذات الواحدة ،

(٢) هي : ساقطة من د || موجودة : ساقطة من ع || (٣) الجنس : الجسم ه ||  
(٤) فأما : أما د ، ع ، عا ، م ، ي || وليست : وليس س || (٦) ولو : وان سا ||  
ما قالوه واجبا لكان : ساقطة من د || (٨) وأما المبحوث : والمبحوث د ، ع || عه : عه عا ،  
ي || فيكشفه : فيكشف د ، ع ، ه ، ي ؛ فيكشفه م ، ن || (٩ - ١٠) الأضداد قد تسمى أعداما :  
الأعدام قد تسمى أعداما س || (١٠) كما : ساقطة من ع || تشارك : + في ب ، س || فأما :  
وأما س || (١١) ذوات : ذواتا ه || (١٢) وإنما : إنما ي || (١٣) يتبين : + لك ي  
(١٥) وإذا لم . . . له : ساقطة من د || (١٦) فالأعدام : والأعدام ن || (١٧) وأما : فأما سا ؛  
أما ي || ما قيل : قيل س || وفي : وعا || التغذى : التغذى سا || (١٨) ذلك أن : ذلك لأن د ، م ، ن ||  
ماهية : ماهية ه || (١٩) واحدة : ساقطة من س ، م ، ن ، ي .

من حيث هي تلك الذات والمساهية ، تدخل في مقولة ما وفي مقولة أخرى ليست هي ؛ لأنها إن تقوم في ذاتها بأنها جوهر ، امتنع أن تقوم بأنها ليست بجوهر . فإن دخلت في مقولة بذاتها ودخلت في أخرى بالعرض ، فلم تدخل في الأخرى دخول النوع في الجنس : لأن الأمر الذي بالعرض لا يقوم جوهر الشيء ؛ وما لا يقوم جوهر الشيء لا يكون جنسا له ؛ وما لا يكون جنسا للشيء لا يكون مقولة تشملها .

وقد يغلط في هذا الباب شيء واحد ؛ وهو ما لقائل أن يقوله إن للجسم ، بما هو جسم ، حقيقة ذات ؛ وبما هو أبيض ، حقيقة ذات لا محالة ليست هي حقيقة ذات الجسم ، فإن كان الجسم جزءا منه ، وكان معنى الأبيض أنه جسم أبيض ؛ أو كان لازما لجزء منه ؛ إن كان الأبيض ليس جسما أبيض ، بل شيئا هو أبيض ، لكن يلزم أن يكون ذلك الشيء جسما ، فيجوز أن يكون لهذا الذي هو جزء أو لازم مقولة تقال على ذاته . وأما الأبيض فهو شيء غيره ، وإن قارنه وله حقيقة ذات غير حقيقة ذاته . وليست المقارنة بموجبة أن لا تتغير الذوات ؛ فيجب إذن أن يكون للأبيض ، بما هو أبيض ، مقولة تخصه ذاتية له .

وهذا الشك ينحل من وجوه ثلاثة : أحدهما أنه يجب أن تعلم أنه ليس كل معنى اقترن بمعنى يوجب أن يجعل له ذاتا أحادية تصلح أن تجعل مستحقة الوقوع في جنس مفرد أو لحصوله جنسا مفردا . فإذا كان هذا غير مسلم ، لم يلزم ما ذهب إليه المتشكك .

ومما يتضح به أن هذا غير مسلم فهو من وجهين : أحدهما أنه لو كان هذا حقا ، لكان الإنسان مع البياض ، بل الإنسان مع الفلحة ، سيصير ذاتا متحدة ، وهي كلية ، ويجب لها أن تكون نوما يجب له أن يصير الإنسان جنسا . والثاني أنه لو كان هذا حقا ، كان يكون الجوهر مأخوذاً مع كل مقولة مقولة تحدث على حدة غير المقولات الأخرى ،

(١) من حيث هي : من حيث هـ || (٣) فم : ثم س || (٥) لا يكون .. جنسا للشيء : ساقطة من س ||  
 (٦) شيء : لشيء ع || (٧) هو أبيض : أبيض ي || (٧) فان : وان ن ، ه ، ؛ إن د ، م ، ي ||  
 (٨) أو كان : وكان هـ || بلزمه : + فيها ي || (٩) إن كان : + معنى س || ليس : ساقطة من عا ||  
 شيئا هو : شيئا وهوس م ، ع ، ي || (١١) ذات : ساقطة من س || (١٢) إذن : ساقطة من ن ||  
 للأبيض : الأبيض سا || تخصه : + وتكون ع ، ه ، ي || (١٣) الشك : التشكك س ||  
 (١٣) اقترن : يقترن هـ || أحادية : أخرى س ، م ، ع ، ي || (١٥) حصوله : يخص له ب ||  
 (١٦) فهو من وجهين : وجهان هـ ، ي || (١٧-١٨) ويجب لها : ووجهان ؛ ساقطة من عا .

إذ كان ذلك لا يقال عليه شيء من المقولات التسع قول التواطؤ؛ فإن ذلك ما كان يكون كيفية ، ولا يحد بحدّها ، وإن كان يكون مكيفا ، ولا كمية ، ولا يحد بحدّها ، وإن كان يكون ذا كم ؛ فإن الذات إذا حصلت بالفعل ، فما يلحقها لا يحدث لها نوعية مخصوصة ، ولا جنسية مخصوصة ، لأن ماهيتها الذاتية تكون واحدة مستقرة ، ولا يصير لها ماهيات أخرى بالنسب والإضافات العرضية .

وأما الوجه الثاني من الأوجه الثلاثة الأول فهو أنا إن وضعنا أن مجموع جوهر وكيفية يستحق أن يكون واقعا في مقولة ، فليس بصحيح ما قالوه من أن الأبيض ، من حيث هو ذو بياض ، فهو من مقولة الكيف . فإن الكيف إن عني به ذو كيف ، فليس البياض في هذه المقولة ، وذلك لأنها كيفية ، لا ذات كيفية ، وإن عني بها الكيفية ، فليس المكيف بالبياض ، وهو الأبيض ، داخلا في هذه المقولة دخول ما يدخل في المقولة ، إذ لا نجد المكيف الأبيض محدودا بالكيفية والبياض .

وأما الثالث فإن المكيف ، وإن كان له ، من حيث هو مكيف ، حقيقة وحدانية ، فلا يحتاج إلى أن يقع في غير مقولة الجوهر؛ فإن الشيء الذي هو المكيف قابل لرسم الجوهر؛ إذ الجملة الواحدة الحاصلة من جسم وكيف ، إن كان يصلح لها اتحاد حقيقي ، فإنها ، من حيث هي واحدة ، موجودة لا في موضوع ؛ وليس يمنع كون الجسم ، الذي هو جزء الجملة ، من مقولة الجوهر ، أو موجودا لا في موضوع ، أن يكون المجموع كذلك ؛ ولا يوجب أن يكون الجزء الثاني ، وهو الشكل ، كذلك .

فلا يمتنع أن يكون جزء الشيء يدخل في المقولة التي يدخل فيها الشيء . وكيف ، ومن المشهور أن أجزاء الجواهر جواهر ؛ ومن المتيقن أن الخمسة جزء العشرة ، وهي من العدد

(٢) يكون مكيفا : مكيفاد || (٣) لا يحدث : لا يصلح م || (٤) ماهيات : ساقطة من م ||  
 (٦) الأوجه : الوجوه م || (٧-٨) هو ذو : له عا (٩) بها : به م || (١٠) المكيف : لمكيف م ، للكيف د ||  
 (١٣) يحتاج إلى : يحتاج م || (١٤) الحاصلة : الخالطة م || يصلح : يصح د ، م ن ع ي || (١٥) يمنع : ساقطة  
 من م || كون : ان ع || (١٦) موجودا : موجود د ، م || أن يكون : أن لا يكون عا ، م ، ع ي ||  
 (١٧) أن يكون الجزء : أن الجزء ع || فلا يمنع : ولا يمنع م ، ع ، عا ، م ، ع ي || (١٨) المقولة :  
 مقولة د || (١٩) الجواهر : الجوهر م || جواهر : ساقطة من د ، م || المتيقن : + به م ، م ، ع ي .

كالعشرة ؛ والخمسة جزء الستة ، وهي والستة عدد . ولا يجب ذلك أيضا ضرورة ، فإن الجزء الثاني من الستة ، أعني الواحد ، ليس بعدد . وكذلك إن كانت الجسمية لازمة للأبيض ؛ فليس يمنع ترك الالتقاء إليها أن يحمل جنسها على ملزومها حمل مقوم غير لازم ، فيكون الأبيض ، وهو شيء ذو بياض مقوما له أنه موجود ، لا محالة ، لا في موضوع .

لكن لقائل أن يقول : إن هذا يكون لازما له ولا يكون مقوما لهايته ، لأننا لا نمنع أن يكون الشيء ذو البياض ليس بجوهر ، بل هو عرض ؛ وأن يكون العرض قد يعرض للعرض . وقد اتفقنا فيما سلف على أن ما كان كذلك فهو غير مقوم ؛ بل ربما كان لازما . وإذا كان مانحن في ذكره ليس مقوما للشيء ، بل هو لازم لهايته ؛ لم يكن جنسا له ؛ فلا تكون الجوهرية جنسا للشيء ذي البياض ؛ كما لم يكن الجسم .

فإن قال قائل هذا ، وقال الحق ، فالعتمد في جوابه أنه ليس يجب أن يكون لكل شيء جنس ومقولة ؛ بل ما يكون له وجود متحد نوعي ويشاركه في بعض ذاتياته شيء آخر . وإذا شئت أن تعلم أن كون الشيء ذا بياض ليس يؤدي إلى اتحاد ، فانظر هل كون الشيء ذا بياض يجعل الشيء محصلا موجودا بالفعل ، فعل فصل اللون باللون وفعل فصل الحيوان بالحيوان ، فوجد الشيء إنما يتحصل شيئا بأن يصير جسما أو كيفية أو شيئا آخر ، فحينئذ يلزمه أو يعرض له أنه ذو بياض ؛ ولولا انضمام الجسمية إليه لما تحصل .

لكن لقائل أن يقول : إن العشرة أيضا إنما تحصل عشرة بانضمام خمسة إلى خمسة ، وليس ذلك اتحادا حقيقيا ؛ ومع ذلك يجعله نوعا ، وتكون الخمسة قد تقوم العشرية ، فنقول :

(٣) للأبيض : ساقطة من سا || ملزومها : ما ملزومها م || (٤) له : به ه || أنه : لأنه ي ||  
 لا في : إلا في سا || (٦) الشيء : ساقطة من ع || (٨) وإذا : فإذا ؛ وإذا ه || مانحن :  
 الذي نحن م || (١٠) ليس يجب : يجب س || (١١) بل ما : بل لما ن ، ه ، ي || (١٢) وإذا :  
 وان ما || (١٣) باللون : ساقطة من م || (١٤) يحصل : يحصل م || شيئا : شيء ه || (١٥) أو يعرض :  
 أن يعرض ع || (١٧) ذلك ؛ + اتحاد ، ن || العشرية : العشرة د ، س ، ه ، ي .



- إن كلامنا في اجتماع ما يجرى مجرى الجنس إلى ما يجرى مجرى الفصل ؛ وبالجملة في جميع المحمولات ، حتى يتعد طبيعة ؛ وليست الخمسة بجنس للعشرة ، ولا الأخرى بفصل لها ، ولا حصول العشرة هو بأن تجمع هذا الجمع ، وإن كان يلزمه هذا الجمع ، ولا العشرة خمستان ، بل العشرة عشرة واحدة . وإنما العشرة عشرة واحدة ، لا بالاتفات إلى هذه التفاريق ، بل من جهة أخرى . وستعلم هذا بالحقيقة في صناعة أخرى ؛ وإنما كلامنا في النحو من الجمع الذي بين الشيء وبين ذى البياض ، وحكمتنا أنه لا يوجب الوحدة الحقيقية فيه . ولذلك نقول : إن الخمسة والخمسة لا توجبان الوحدة ؛ بل هناك اعتبار آخر ؛ يعرفه أرباب صناعة أشرف من هذه الصناعة هو الموجب للوحدة ؛ بل نقول إن الحيوان والناسق ، من حيث هذا عام وذلك مميز ، فليس يوجب اجتماعهما اتحادا ؛ بل إنما يوجب شرط زائد على ذلك الاجتماع .

١٠

- ومما يجب أن يقال في هذا الموضوع : إن كل واحد من مقولات الأعراض قد يقال مفردا كالكيفية ؛ ويقال مؤلفا ، وتأليفه على وجهين : أحدهما مع الجُزء ؛ كتأليف جوهر ولون ؛ أو جوهر ومقدار ؛ والآخر مطلقا غير معين الموضوع ؛ وهو المفهوم من الأسماء المشتقة ، كقولنا أبيض ؛ فإن المفهوم منه شيء ذو بياض ؛ لا ندرى أهو جوهر أم عرض ، أى من اللفظ ، بل يلزم ذلك من المعنى لزوما ؛ وكذلك ذو درعين . والجنس بالحقيقة هو الأول ؛ وسيقال في هذا زيادة قول من بعد .

١٥

(١-٣) جميع المحمولات : ساقطة من ي || (٢) طبيعة : الطبيعة ي || للعشرة : العشرة سا ، م ، ي || لها : له ي || (٣) حصول : حصول ي || بأن : أن ع || هذا : لهذا ي || وان : فان ع || وإن ... اجمع : ساقطة من س || (٤) واحدة : ساقطة من د ، ن || (٦) لذلك : كذلك سا ه || (٧) والخمسة : ساقطة من ي || (٨) هو : وهو س ؛ هي د ، نا ، سا ، م ، ن ، ه ، ي || الموجب : الموجبة د ، نا ، سا ، م ، ن ، ه ، ي || (٩) حيث هذا : حيث هو هذا ع || اجتماعها : اجتماعها س || شرط : + واحد سا || (١٠) ذلك : هذا س || (١١) يقال : قول ي || واحد : واحدة ع ، ي || مقولات : مقولة سا ، نا ، م ، ي || (١٢) وتأليفه : تأليفه س || أحدهما : + يكون ع || (١٤) منه : ساقطة من ب ، س || أمر : أنه ه ، ي || أم : أورد ، م ، ي .

## [ الفصل الخامس ]

## فصل ( ٥ )

## في تعريف حال عدد المقولات

قد بقي مما يتصل بالبحث الذي نحن فيه النظر في تصحيح العدد الذي لهذه المقولات  
 ٥ وأنه إن لم يمكن حصرها في عدد أقل ، فليس يمكن بسطها إلى عدد أكثر . وهذا شيء  
 يحاوله جمهور المنطقيين ؛ وما أراني أفي به حق الوفاء ؛ فإن السبيل في تصحيح ذلك يخرج  
 إلى أنحاء ثلاثة من النظر : أحدها أن يبين أنه ولا واحد من هذه المقولات إلا ويقال  
 على ما تحت قول الجنس ؛ وهذا يحوج إلى أن يبين أن حملها على ما تحتها ليس على سبيل  
 الاتفاق في الاسم ؛ وليس على سبيل حمل معنى واحد مختلف بالتقدم والتأخر ؛ فيكون على  
 سبيل التشكيك ؛ ولا أيضا على سبيل قول اللوازم التي تقال على ما تحتها بالسوية ، من غير  
 ١٠ اختلاف ، ولكن لا يكون من المقومات ؛ بل يكون من اللوازم أو الأمور الإضافية التي  
 لا تتقوم بها ماهية شيء . فإذا بينوا أن حمل المقولة على ما جعلوه أنواعا لها حمل بمعنى واحد  
 مقوم لهاية تلك الأنواع ، وليس على سبيل أحد الوجوه المستثناة ، كان كل واحد منها  
 جنساً بالحقيقة لما جعل نوعا له ، ولم تكن نسبة واحد منها إلى ما جعل نوعا له نسبة العرض  
 ١٥ إلى النسعة ؛ أو نسبة الموجود إلى العشرة ، أو نسبة النسبة إلى عدة منها ؛ كالأين ومتى  
 والحدة والفعل والانفعال . فإنه إن كانت الكيفية مثلا ليست تقع على الأشياء المجعولة أنواعا  
 لها على شرائط وقوع الجنس ، ولكنها كانت تقع عليها على سبيل اللوازم ، وإن كانت بمعنى  
 واحد ، لم تكن جنساً لما تحتها ؛ بل إن كان حمل ما تحتها على ما هو أخص مما تحتها  
 حمل مقوم ؛ صار كل واحد مما تحتها بالحقيقة هو الجنس الأعلى ؛ وكان مثلا الجنس الواحد  
 ٢٠ منها هو الذي يسمى كيفية انفعالية واتصالات ؛ والجنس الآخر مثلا الملكات والحالات

(٥) وأنه : + كيف إذ ه || (٦) يحاوله : يحاولونه ما || وما : وأما ب ، س ||  
 (٧) من النظر : سافطة من ع || أن يبين : سافطة من س || (٩) حمل : سافطة من سا ، ن ||  
 (٩) التأخر : تأخرس || (١٠) اللوازم : الملازم ب || (١١) بل يكون من : بل من ع || اللوازم : الملازم  
 س || أو الأمور : أو من الأمور ما ؛ والأمر ع ، ي || (١٢) بينوا : نبئوا سا || لها : سافطة من د ||  
 (١٧) كانت تقع : تقع ب ، د ، س ، ن || (١٩) حمل مقوم : سافطة من س .

فكانت الكيفية مقولة على هذه ، لا على سبيل قول الجنس ، بل على سبيل الموازن ، كان عدد الأجناس ، التي هي بالحقيقة أجناس عالية ، فوق العدد المذكور . وهذا الوجه من تدقيق النظر هو شيء لم يشتغل به أحد من سلف .

والوجه الثاني أن يبين الأجناس خارجاً من هذه المذكورة بقسمة الموجود إلى أن تنتهي القسمة المحصلة إلى هذه ؛ وإن سوح في أمر التقويم للذات ، وهو أيضاً ما لم يبلغنا عنهم فيه شيء حقيقى ؛ وسنورد ما قالوا من بعد . وإما أن يبينوا بوجه آخر غير القسمة بياناً أنه يستحيل أن يكون جنس غير هذه الأجناس ، إن كان إلى مثل ذلك سبيل . وما عندي أنهم عملوا شيئاً يعتد به في ذلك .

وابتدئ الآن فنذكر واحداً من انحاء القسمة المشهورة فيه لتأمل حاله ؛ ثم نتكلف قسمة تقرب إلى هذا الغرض السبيل ، من غير أن تضمن موافاة الحقيقة بها فيه .

فأما القسمة المشهورة فنما ما قاله بعضهم : إن الجوهر واحد من المقولات ، لا شك فيه ؛ فإذا قسمنا التسعة ، التي هي الأعراض ، إلى تسعيتها ، تمت المقولات عشرة ، فقال : إن العرض إما أن يكون مستقراً في موضوعه غير وارد عليه بسبب غيره من خارج ، ولا محتاج إلى نسبة إلى ذلك الخارج ؛ وهو أقسام ثلاثة : كمية وكيفية ووضع ؛ وإما أن يكون وارداً عليه من خارج ؛ بحيث لا تكون له فيه حاجة إلى أمر ينبعث من نفسه ، بل بكيفية وجود أمر من خارج يستند إليه ؛ وهو أقسام ثلاثة : الأين ومتى وله ؛ وإما أن يكون هناك أمر إنما يتم بينه وبين شيء من خارج ؛ وليس من خارج فقط ؛ وهو أقسام ثلاثة : المضاف والفعل والانفعال . ثم أحكم أمر هذه الثلاثية ونوّه بذكرها جارياً على المادة

(١) فكانت : وكانت ع || كان : فكان عا ، ه ، ي ؛ وكان د ، سا ، ع ، م ، ن ||  
 (٤) خارجاً : خارج ه || (٥) ما : ماد ، س ، ن || (٧) جنس : ساقطة من ن ||  
 (٩) لتأمل : وتأمل ه || (١٠) موافاة : موافاة عا || (١٢) عشرة : العشرة ه ، ي ||  
 (١٣) فقال : وقال عا || وارد عليه : وارد سا || (١٤) محتاج : محتاجى || نسبة إلى : نسبة س ||  
 وضع : موضوع د ، م ، ن || (١٦) بكيفية : كيفية د ، سا ، ع ، م ، ن ||  
 (١٧) شيء من : أمر من س ؛ شيء م ، ن ، ي ؛ ساقطة من د || (١٨) المضاف والفعل  
 والانفعال : الفعل والأفعال والمضاف سا || (١٨) الثلاثية : الثلاثة .

التي جرت من استعمال الخطابة في بعض مسائل الفلسفة ، حيث يقولون في تقرير الثلاثية :  
إن الثلاثية عدد تام ، ولذلك لا يقال كل وجميع إلا للثلاثة ، والتساويح ثلاثة ، والحركات  
ثلاث ، والأقطار ثلاثة ، وما أشبه ذلك

فهذا ما قالوه ، وقد علمت أن هذا شيء على سبيل تقريب غير قريب . ولكنه يمكن  
أن يدعم هذا المأخذ ويؤكد قليلاً بأن يقال : إن كل عرض فلا يخلو إما أن يحوج تصويره إلى تصور  
شيء خارج عن الموضوع له ، أولاً يحوج إلى ذلك . والذي لا يحوج إلى ذلك على أقسام  
ثلاثة : إما أن يكون ، وإن لم يحوج إلى ذلك . فقد يحوج إلى وقوع نسبة في أشياء  
هي فيه ليست خارجة عنه ، وإما أن لا يحوج إلى ذلك البتة . فإن كان موجبا ، فهذه  
الحاجة تجعل الموضوع منقسما بوجه ما حتى تكون له أجزاء لبعضها عند بعض حال متغيرة  
في النسبة ، وذلك هو مقولة الوضع . إذ هو نسبة أجزاء الجسم بعضها إلى بعض أن كل  
واحد منها أين هو من الكل . فإن هذه هي الاختلافات التي تعرض لها بالذات ، من  
حيث هي أجزاء منقسم . والذي يكون بأعراض أخرى كألوان وروائح ، فإنها لا تكون  
إلا بعد ذلك وتكون بعد النسبة القاسمة الحاصلة بينها ، بما هي أجزاء قد قسم بها الشيء ، بل يكون  
ذلك الاختلاف بغيرية يصير بها كل واحد مخالفاً للآخر في عارض ، ولا يصير الكل بها  
هيئة واحدة يعتد بها ، وليس عرضياً إلا في حال تكون للكل بسبب نسب الأجزاء  
بعضها إلى بعض في أمر ما يكون ذلك حالا واحدة للكل . فيشبه أن يكون هذا هو  
الوضع للكل والإضافة للأجزاء .

وأما إذا لم يكن تصور ذلك محوجاً إلى نسبة تقع فيها ، فلما أن يكون اثر لذاته  
يجعل الجوهر بحيث يصير له من جهته أن يمكن عده بواحد يفرض فيه عدداً متصلاً

(١) تقرير الثلاثية : تقرير الثلاثية من ع ، ع || (٢) إن الثلاثية : ساقطة من س ، م ، ع ، ي ||  
ولذلك وكذلك ن || (٣) ما أشبه : لما أشبه د || (٤) سبيل تقريب : سبيل التقريب ن ||  
لكه : لكن عا || (٦) له : ساقطة من د ، سا ، عا ، م ، ن || إلى ذلك : ساقطة من د ، سا ، عا ،  
م ، ن || الذي لا يحوج : الذي يحوج ن || (٧) وإن لم : وإما أن م || (٨) فإن : وإن عا ، ي ||  
(١٠) أن كل : إذ كل هامش ي || (١١) هذه هي : هذه س || (١٢) منقسم : منقسم ي ،  
تنقسم سا ، عا ، م ، ن || (١٣) بينها : ساقطة من عا || (١٤) بها : ساقطة من ع || مخالفاً :  
مخالفاً ، مغايراً س || (١٤ - ١٥) بها هيئة : بها ماهية نج ، س ، نهاية ع ، عا || (١٦) حالا :  
حالة ن || للكل : في الكل ه || هذا هو : هو س || (١٩) بواحد : بواحدة سا ، م .

أو منفصلاً ، وهذا هو الكمية ، وإما أن لا يكون كذلك فيكون هيئةً حاصليةً في الجسم لا يبحوج تصورهما إلى أن تجعل للجسم نسبة إلى شيء بقوة أو فعل البتة ، حتى يصح تصوره ، فهذا يسمى كيفية

فأما الوضع فيوجب نسبة ما لأجزاء الجسم بالقوة أو بالفعل بعضها إلى بعض ، وأما الكم فهو يوجب نسبة ما للكل إلى جزء أو أجزاء بالقوة . ويشتركان ، أعني الوضع والكمية ، في أنهما يشيران إلى قسمة وكثرة بوجه من الوجوه حتى يصح تصورهما . فكل هيئة لا توجب قسمةً بوجه من الوجوه في تصوره ولا توجب في ذلك نسبة إلى خارج فهو كيفية . فبين إذن أن هذا القسم على وجوه ثلاثة .

وأما الذي يوجب نسبة إلى خارج ، فلما أن يوجب نسبة تجعل الماهية مقولة بالقياس إلى المنسوب إليه ، ويكون هناك انعكاس متشابه في معنى النسبة ، وهذا هو الإضافة ؛ وإما أن تكون النسبة لا توجب ذلك ، فحينئذ إما أن تكون إلى الجواهر أو إلى الأعراض . وأما الجواهر فإنها لأنفسها لا تستحق أن تجعل لها أو إليها نسبة ؛ بل إنما تستحق لأموال وأحوال فيها تختص بها . فلذا المعتبر ما يكون إلى أعراض ، فلك الأعراض إما أن تكون من أعراض النسبة أو من غير أعراض النسبة . وأما النسبة إلى أعراض ، هي نسبة ، فهي من الأمور التي تسلسل إلى غير النهاية . ومع ذلك فإن النسبة إلى النسبة تؤدي في آخرها إلى نسبة إلى الشيء الأخير الذي إليه النسبة ؛ وتستقر عند أول غير منسوب ؛ وإلا ذهب إلى غير النهاية ؛ فتكون النسبة الحقيقية الأخيرة إنما هي إلى الأعراض التي لانسبة فيها ؛ فتكون إما إلى كمية وإما إلى كيفية وإما إلى وضع .

والأشياء لا تنسب إلى الكميات كيف اتفق بل يجب ، إن نسبت إليها ، أن تنسب إلى كمية تجعل جوهرًا ذاك مقداراً لجوهر آخر ؛ يقدره بمقدار ذاته أو بمقدار حاله ؛

(١) وإما : فأما م || (٢) لا يبحوج : لما يبحوج د || (٤) بالفعل : بالفعل ب || (٦) وكثرة : الكثرة د ، ع ، عا ، م || تصورها : تصورها ب ، س || (٧) فهو : فهي ع || (٩) إلى خارج : ساقطة من د ، ع ، م ، م || (١٠) الإضافة : المضاف عا || (١٢) تجعل : تفعل ي || (١٣) فاذ : فاذن د ، ع ، م ، م || (١٥) الأمور : + النسبة ه || إلى النسبة : ساقطة من عا || (١٦) إلى نسبة : نسبة سا || الأخير : الآخر د ، سا ، ع ، عا ، م || (١٩) إليها : لها د || أن تنسب : أن تكون تنسب د ، ن || (٢٠) مقداراً : مقدراً ، ن ، ع ، ه || آخر : ساقطة من م ، ع ، ي .

ولا يكون لحال من أحوال الجسم مقدار قار في مقدار الجسم غير مقدار الجسم ، بل يجب أن يكون مثله مقداراً غير قار، فيكون لحالة غير قارة. وكل حالة غير قارة تسمى حركة. فتكون إذن هذه النسبة إما بمقدار بصير لوجوده في جسم آخر بحال، وهو أن يكون يحويه أو محتوى فيه، وهذا هو الحاوى؛ أو بمقدار الحال على ما وصفنا، وهذا هو الزمان. فإذا كانت النسبة إلى الكم لا تخلو إما أن تكون نسبة إلى الحاوى أو إلى الزمان. والنسبة إلى الحاوى أبداً إما أن تكون نسبة إلى حاو لا ينتقل بانتقاله ولا يلزمه؛ وهو الأين؛ وهو إما نسبة إلى مكان أول أو مكان ثان؛ وإما نسبة إلى حاو لازم عند النقطة؛ وهذا كما يذهب إليه بعض المحصلين مقولة الجدة؛ فكالبين أن أنواع المقولات التي تنبعث من النسبة إلى الكم هي إما أين وإما متى وإما الجدة. وأما النسبة إلى الكيفية فينبغي أن تعلم أنه ليس كل كيفية تجعل الجوهر منسوبا إلى جوهر، بل كيفية تكون في هذا من ذلك أو من ذلك في هذا. فإذا كانت الكيفية من أحد الجوهرين في الآخر، فحال الذي تتكون فيه الكيفية من هذين هو مقولة أن يفعل؛ وحال الذي تتكون منه الكيفية هو مقولة أن يفعل.

فهذا ضرب من التقريب متكافئ لا أضين صحته ومجاوبته لامتحان القانون؛ إلا أنه أقرب ما حضرني في هذا الوقت؛ ويمكن أن ترام فيه وجوه أخرى وتكلف، ولورأيت في ذلك فائدة أو حجة حقيقية لتوخيت أن أقسم قسمة غير هذه تكون أقرب من هذا؛ ولكن التقريب والأقرب، إذا لم يبلغا الحق نفسه، فهما بعيدان. فهذا القدر يكفينا في تعرف أحوال هذه العشرة.

فهذه الألفاظ العشرة ومعانيها هي التي تكون أجزاء لما يؤلف. وليس كل لفظ مؤلف بحسب المسموع واللسان يكون مؤلفا بحسب استعمال أهل المنطق، فإن عبد الله

(١) مقدار الجسم بل : مقدار بل ه || (٣) إما : إنماس || (٤) وصفنا : وصف د ، سا ، م ، ن || الزمان : + والنسبة إلى الزمان هو المتى ه || (٦) أبدا : ساقطة من د ، ع ، ن ، ي || نسبة إلى حاو : إلى حاو ن || (٧) أو مكان : أو إلى مكان ع || (٨) تنبعث : ساقطة من ن || (٩) هي : ساقطة من ب ، س || (١٠) بل : + إلى س + تكون سا || أو من : ومن عا || (١١) الكيفية : كيفية ي || (١٢) من هذين : ساقطة من م ، ن || منه الكيفية : + هذين سا ، ه || يفعل : يفعل م || (١٣) ومجاوبته : ساقطة من د || -ضرفي في هذا الوقت : حضر في هذا الباب د || (١٥) قسمة : بقسمة عا || (١٨) فهذه الألفاظ العشرة : ساقطة من ب || الألفاظ : الأحوال بخ ، س || (١٩) مؤلفا : لفظا مؤلفا ع ، ي .

وعبد الرحمن وتأبط شراً وأمثال هذه الألفاظ ، وإن كانت مؤلفة بحسب اللغة ، فإنها لا تعد في المؤلفات بحسب نظر المنطقي ، إذ كان لا يراد أن يدل بأجزائها ، حيث جعلت القاباً وأسماء شخصية ، على معنى أصلاً ؛ وإن كان قد يتفق أن يدل بها على معنى في موضوع آخر .

- ٥ وربما كان اللفظ بحسب اللغة غير مؤلف ، وهو بحسب نظر المنطقي مؤلف ؛ كقول القائل : أعيش وتعيش ؛ فإن همزة أعيش وتاء تعيش تدلان دلالة لفظ مفرد دال على معنى مفرد . وأما يعيش بالياء ، فإنه ليس في عداد المؤلفات ، لأن الياء فيه تدل على نسبة إلى موضوع غائب فقط ، فليس فيه إلا مجرد الدلالة التي للكلمة ، أعني الدلالة على موضوع غير معين ؛ وأما حيث تقول : أعيش وتعيش ، بالهمزة والتاء ، فهناك تعيين للموضوع ، وذلك زيادة دلالة على ما للكلمة . وسيوضح القول في هذا بعد .
- ١٠

- وهذه العشرة هي التي منها تؤخذ أجزاء الألفاظ المؤلفة التي تسمى أقوالاً ، وبعض ما يؤلف من معاني هذه يكون قضية وخبراً ؛ وهو الذي يصلح أن يصدق أو أن يكذب كقولنا : الإنسان حيوان ؛ وبعض ذلك ليس قضية وخبراً ؛ وهو الذي لا يصلح لذلك ؛ كقولنا : زيد الكاتب ؛ وكالتركيب الذي يكون للمحدود والرسوم ؛ وهو أن تكون الألفاظ التي تتألف يأتى بعضها إثر بعض على سبيل زيادة تعريف أو تخصيص للمعنى المتقدم على أنه هو ؛ وهو الذي يصلح فيه استعمال "الذي" ؛ نحو قولك : الحيوان الناطق المائت ؛ فإن ذلك كقولنا : الحيوان الذي هو الناطق الذي هو المائت ؛ وكالتركيب الذي
- ١٥

(١) اللغة : ساقطة من ن || (٦ - ٧) دال على معنى مفرد : ساقطة من م ، ي || (٧) معنى مفرد : معنى يحصل ع || فإنه ليس : فليس ب ، م || (٨) غائب : فانت م || (٩) أعيش وتعيش : تعيش وأعيش ب || تعيين : تعين د ، ع ، عا ، م ، ي || (١٠) القول : ساقطة من د || (١١) وهذه : فهذه عا || (١٤) الكاتب : الاسكاف د ، سا ، م ، ن ، ي || (١٥) على سبيل : كما سبيل ع || (١٧) كقولنا ، كقولك د ، ع ، م ، ي || الناطق الذي هو : الناطق هو د || وكالتركيب الذي : +

في الدعاء والمسألة والأمر والنهي والنداء وأشياء أخرى قد عدت في مواضع  
 أخرى . فاما الألفاظ المفردة ؛ فإنها لا تدل على معنى صادق ولا كاذب ؛  
 ولا معانيها أو آحادها في النفس تكون صدقاً ولا كذباً الصدق والكذب الذي في المعاني ؛  
 بل إذا ألفت هذه الألفاظ على وجه من التأليف مخصوص دلت على معنى صادق أو معنى  
 كاذب . ومعانيها إذا ألفت في الذهن . إن طبقت الوجود كانت صادقة ،  
 أو كاذبة إن لم تطابقه . ثم هذه ، وإن لم تكن صادقة ولا كاذبة ، فهي أجزاء  
 الصادقة والكاذبة .

تمت المقالة الثانية

( ١ ) أخرى : أترد ، ع ، م ، ن || ( ٢ ) قانا : + هذه د ، ع ، م ، ن ، ي ، أ ( ٣ ) أو آحادها :  
 وآحادها د ، ن || صدقا ولا كذبا : صادقا ولا كاذبا ي || ( ٦ ) إن لم تطابقه : ساقطة من س ، ن ،  
 ثم هذه : فهذه ه || ( ٨ ) تمت المقالة الثانية : ساقطة من د ، ع ، ع ، م ، ن ، ي ، أ + من الفن الثاني من اجلة  
 الأول في المنطق ، ولو احب العقل الحمد بلا نهاية ه ؛ + والحمد لله رب العالمين ، وصل الله على خير خلقه  
 محمد وآله أجمعين .



# المقالة الثالثة

من الفن الثاني

من الجملة الأولى من كتاب الشفاء

---

1875

## المقالة الثالثة

وهي أربعة فصول

## [ الفصل الأول ]

## فصل (١)

في الجواهر الأول والثانية والثالثة وبالجملة حال مراتب الجواهر  
الكلية والجزئية في الجوهرية

- فلتكلم الآن في مقولة الجوهر . فزعم قوم أن لفظه الجوهر ، إن أريد إطلاقها على الأجسام وحدها ، أمكن أن تقال على التواطؤ والقول الجنسي . وأما على معنى أم من الجسم ، فإتسع بالاتفاق أو التشكيك وقوع الموجود . وذلك لأن الهيولى والصورة أقدم في معنى الجوهرية من المركب والمفاريق الذى هو سبب وجودهما ؛ وسبب قوام أحدهما بالآخر هو أقدم من جميع ذلك ؛ وأن المبادئ لاتقع مع ذوات المبادئ في مقولة واحدة . ومع ذلك فقد اعترفوا بأن كونها موجودة لافى موضوع أمر تشترك فيه جميعها ، وإن كان الموجود لافى موضوع لبعضها قبل بعض . وقالوا : إن الوجود إذا كان يقال على هذه بالتقدم والتأخر ، فلحقق " لافى موضوع " به من بعد ، وهو معنى سلبى ، ليس يجعل الوجود فيها على مرتبة واحدة .

فقول : أولاً ، إن من هذه الجهات لا يلزم أن لا تكون مقولة الجوهر جنسا لما هو جسم ولما هو غير جسم . أما حال التقدم والتأخر وحال مشاركة المبادئ لذوات

(١) الثالثة : + من الفن الثانى د ، ن ؛ + من الفن الثانى من الجملة الأولى فى المنطق ه ||  
(٢) وهى : ساقطة من ه || فصول : + عناوين الفصول الأربعة بالتفصيل ه || (٥) الأول :  
الأول د ، س ، م ، ه ، ع ، ي ؛ الأولة ع || (٨) والقول : وعلى القول ع ، ه ، ع ، ي || (٩) الجسم :  
الجوهري || الموجود : الموجود د ، ع ، م ، ع ، ي || لأن : أن ما || (١١) وسبب : ساقطة من عا || وأن :  
فان عا ، م || (١٣) الموجود : الموجود د ، ع ، م || وقالوا : قالوا ع ، م ، ع ، ي || (١٤) الوجود :  
الموجود ع ، م || (١٥) فيها : فيها سا ، ن || الوجود فيها : ساقطة من د || (١٦) هذه : الأسوال بلى .

المبادئ في الجنس وغير مشاركتها ، فأمر قد سلف لك منا بيانه ؛ ومع ذلك ، فإن  
الاجسام أيضاً ، التي لا تشك في اشتراك جميعها في جنس الجسم ، ليست سواء  
في المرتبة ؛ بل بعض الأجسام أقدم من بعض .

وأما حديث الموجود المأخوذ في رسيم الجوهر فإنه لا محالة واقع على بعضها قبل  
بعض ، فهو شك وحقه أن يحل فنقول : إن قولنا إن الجوهر هو الموجود لافي موضوع ،  
لسنا نعني بالموجود فيه حال الموجود ، من حيث هو موجود ، لما نوضحه عن قريب .  
بلو كان كذلك ، لاستحال أن تجعل الكليات جواهر ؛ وذلك لأنها لا وجود لها  
في الأعيان البتة ؛ وإنما وجودها في النفس كوجود شيء في موضوع . ولو عني بالموجود  
ولك ، وهو الموجود في الأعيان ، لكان الأمر بالحقيقة على ما يذهبون إليه ؛ وكان  
دعماً قبل بعض . بل يعنون بالموجود لافي الموضوع المعنى ؛ والماهية التي تلزمها  
في الأعيان ، إذا وجدت ، أن يكون وجودها لافي موضوع ؛ مثل ما يقال : ضاحك ،  
أى من شأنه عند التعجب أن يضحك . وإذا شئت أن يظهر لك الفرق بين الأمرين ،  
وأن احدهما معنى الجوهر والآخر ليس كذلك ، فتأمل شخصاً ما كريد ، إذا غاب عنك ،  
أو نوعاً ما من الجواهر مع إمكان انصرامه من العالم ، لو كان عندك انصرامه ممكناً ،  
أو نوعاً مما يشك في وجوده ، فإنك تعلم أنه ماهية ؛ إذا كانت موجودة في الأعيان ،  
كانت لافي موضوع ؛ وتعلم أن هذا المعنى هو المقوم الأول لحقيقته ، كما تعلم أنه جوهر ؛  
ولا تعلم أنه هل هو موجود في الأعيان بالفعل لافي موضوع ، بل ربما كان عندك معدوماً

(١) ما : ساقطة من د ، سا ، ع ، م ، ن ، ي || (٤) الموجود : ساقطة من ع ||  
الجوهر : ساقطة من ع || (٥) يحل : يحل د || قولنا إن : قولنا ع ، ن || (٦) لسنا :  
ليس ه || حال الموجود : حال الوجود سا || (٧) لاستحال : ليستحيل س || (٨) وإنما :  
وأما ي || كوجود : فكوجود ي || بالموجود : بالوجود د || (٩) - لكان : لكن س ||  
(١٠) بعض : + فيه نج ، سا ، ع ، ما ، ه || الموضوع : موضوع س ، ع ، ه ، ي ||  
(١٢) التعجب : المتعجب ه || (١٣) وأن : ساقطة من ب || (١٤) نوعاً ما : نوعاً  
س ، ع || (١٥) نوعاً ما : نوعاً من الجواهر بما نج ، س || (١٥ - ١٦) تعلم . . . في موضوع :  
ساقطة من ن || (١٦) كانت لا : لا ع || لحقيقته : بحقيقته ع ، الحقيقته م || جوهر : جواهر .

بعد . فإن الوجود بالفعل في الأعيان لا في موضوع ليس مقوماً لماهية زيد ولا لشيء من الجواهر ؛ بل هو أمر يلحق لحق الموجود الذي هو لاحق لماهية الأشياء ، كما علمت ؛ فليس هذا جنساً ، بل الأول .

ولذلك إذا كان شيء ماهيته هي الوجود ، وكان مزها عن الموضوع ، لم يكن في جنس . ولا يشارك الجواهر ، بمعنى أنها أشياء ومعانٍ إنما يلحقها الوجود ، إذا لحق بهذه الصفة ؛ بل لا يوجد أمر مقومٌ لذلك الشيء ولتوحيات الجواهر بالشركة . فإن ما هو ذاتي لذلك الشيء فنظيره عرضٌ لهذه ؛ كالوجود الحاصل كيف كان ؛ وما هو ذاتي لهذه التوحيات من مفهوم معنى الجوهرية غير مقول على ذلك ؛ فإنه ليس هناك ماهية غير الوجود يلحقها الوجود .

١٠. فقد عرفت حقيقة كون الجوهر بصفة أنه موجود لافي موضوع ؛ وعرفت أن كون الجوهر بهذه الصفة أمر لا تقدم فيه ولا تأخر ، وإن كان حصول الوجود ، الذي هذا الاعتبار مقيس إليه ، واقعاً بتقدم وتأخر ، كما أن المعنى الذي يقال به للإنسان ناطق لا تقدم فيه ولا تأخر ، ولا اشتداد ولا ضعف .

وأما التمييز بالفعل الذي يلحق ذلك ، والذي الفصل قوة أولى عليه وعلى غيره من

١٥. الأمور ، ففيه اختلاف .

وأما الدليل على أن حقيقة الجوهرية التي أوضحناها لا تقدم فيها ولا تأخر أنك لا يمكنك أن تقول : إن كون الصورة في نفسها ماهية ، إذا وجدت في الأعيان لم تنحج إلى موضوع ولم توجد فيه هو قبل كون المركب كذلك ؛ أو إن هذه الحقيقة في المركب في أنها كون بهذه الصفة متعلقة بكون الصورة على هذه الصفة ؛ كما تقول : إن وجود

(١) بعد فإن : قد بان أن ع ، ي || الوجود : الموجود || لماهية : بالماهية ه || لشيء : شيء م || (٢) لماهية : لماهيات م (٤) لذلك : كذلك ي || (٥) ولا : فلا ، ما ، ع ، م ، ن || إنما : ساقطة من م || إذا : وإذا د ، م || (٦) ولتوحيات : أو كتوحيات ما ، م || بالشركة : المشتركة د ، ما ، م ، ن || (٩) يلحقها : يلحقه ه ؛ يلحقه د ، ما ، م || الوجود : الموجود د ، ما ، ن ، م || (١٢) هذا : هو م || للإنسان : الإنسان ب ، د ، م ، ع ، ما ، م ، ه ؛ ه إن ه ، ع ، ي || (١٤) أول : أو على ي || (١٦) وأما : أما ب ، ع ، م || فيها : فيه ب ، م ، ع || (١٨) هو : ساقطة من ما || أو إن : وإن ما ، ع ، م ، ه || في المركب : لركب ع ، ي (١٩) كون : ساقطة من ع || متعلقة بكون الصورة : متعلقة به بكون الصورة ي .

الصورة على ما هي عليه من كونها لافي موضوع قبل وجود المركب ؛ إذ وجودها قبل وجوده ؛ ووجوده متعلق بوجودها ؛ وذلك الوجود لها هو الوجود لافي موضوع . فإذن هذا غير موجب أن لا يكون الجوهر جنساً ، إنما هو معنى ذات الجوهر .

ثم بعد هذا شكوك خاصة يجب أن تترك لكتاب الواحق ؛ بل نقول : إن الجوهر إما بسيط وإما مركب ؛ أعني من الأشياء التي منها ترُكَّب الجوهر ، أعني المادة والصورة . والبسيط إما أن يكون غير داخل في تقويم المركب بل هو برى مفارق ؛ وإما أن يكون داخلاً في تقويمه ؛ والداخل في تقويمه إما دخول الخشب في وجود الكرسي ؛ ويسمى مادة ؛ وإما دخول شكل الكرسي في الكرسي ؛ ويسمى صورة . والمادة هي ما لا يكون باعتباره وحده للمركب وجوداً بالفعل ، بل بالقوة . والصورة ما إنما يصير المركب هو ما هو بالفعل بمصولها . وجميع ذلك إما أن يوجد كلياً وإما أن يوجد جزئياً . وإذا كان الجوهر ، إنما هو جوهر كما قدمته لك ، بما هيته التي يلزمها وجود في الأعيان أو في الأوهام ، ليس من حيث هو موجود في الأعيان ، وإلا لكان المفهوم من لفظة الجوهر مشككاً لا متواطئاً ، كما قالوا ، بل إنما نعني بالجوهر الشيء الذي حق وجود الماهية الخاصة له في الأعيان أن يكون لافي موضوع ، وجب أن أن تكون هذه الماهية ، كالإنسان مثلاً ، لحقيقتها جوهرية . فالإنسان إنما هو جوهر لأنه إنسان ، لا لأنه موجود في الأعيان نحواً من الوجود ؛ وإذا كان جوهرًا لأنه إنسان ، فما لحقه من الواحق ، أعني مثل الشخصية والعموم وأيضاً مثل الحصول في الأعيان أو التقرر في الذهن ، فهي أمور تلحق جوهرية ؛ ولو احق الجوهر لوازم وأعراض ، لا تبطل معها جوهريته ، فتبطل ذاته ، فتكون قد لحقت غير الجوهر ؛ إذ الجوهر قد بطلت ذاته .

(١ - ٢) قبل وجوده . . . في موضوع : ساقطة من د || قبل وجوده : قبل وجودها ب ، س ||  
 (٢) وذلك : وكذلك سا || (٣) هذا : + تكون ع || الجوهر : الجواهر د ، ه || (٧) الخشب : الخشبة د ، م || (٨) وإما : أوع || في الكرسي : في وجود الكرسي ع || (٩) والمادة : المادة د ي || هي : هوى || (١٠) ما إنما : ساقطة من ن ؛ ما إنما سا ؛ ما م || بمصولها : بمصوله ي || (١٣) لفظة : لفظ سا ، ي || (١٤) الخاصة : الخاصة ع || له : به سا || أن يكون : أن لا يكون ه || (١٥) لحقيقتها : بحقيقتها س ، ي || (١٥ - ١٦) لأنه إنسان : ساقطة من ع || (١٧) الحصول : حصوله ه || (١٧ - ١٨) أو التقرر : والتقرر || (١٨) فهي : فهو د ، نا ، م || أمور : أمر ه ، ي || الجوهر : الجواهر ع ، ن || أعراض عوارض ن || (١٩) إذ الجوهر قد بطلت ذاته : إذ بطل ذات الجوهرى .

فإن الأشخاص في الأعيان جواهر؛ والمعقول الكلي أيضا جودر؛ إذ صحيح عليه أنه ماهية حقها في الوجود في الأعيان أن لا تكون في الموضوع، ليس لأنه معقول الجوهر؛ فإن معقول الجوهر ربما شكك في أمره فظن أنه علم وعرض؛ بل كونه علماً أمر عرض لمأهيته؛ وهو العرض؛ وأما ماهيته فماهية الجوهر؛ والمشارك للجوهر بمأهيته جوهر.

- وكذلك فإن حد النوع، من حيث هو طبيعة، وحد الجنس أيضا، من حيث هو طبيعة، محولان على الأشخاص التي لا يشك فيها أنها جواهر؛ فمشاركها في حدها فهو جوهر. ولو كانت إنما هي جواهر لأنها موجودة في الأعيان مكتنفة بالأعراض، لكانت جوهرية الأمور عارضة لمأهيتها؛ إذ صح أن الوجود عارض في هذه الماهيات؛ ولكانت العوارض تجعل ما ليس في نفسه بجوهر جوهرأ؛ فيكون شئ عرض له أن كان جوهرأ؛ فتكون الجوهرية عارضة لشئ. وإذا هذا مستحيل فكليات الجواهر جواهر في ماهياتها.

## [ الفصل الثاني ]

### فصل (ب)

#### في الجوهر الأول والثاني والثالث

- لكن الجواهر الأولى هي الشخصيات. والأول في الأمور المشتركة في طبيعة واحدة قد يكون على وجهين؛ فإنه إما أن يكون أولا في ذلك المعنى بعينه؛ كما أن الجوهر أول في الوجود بالقياس إلى العريض، وإما أن لا يكون في ذلك المعنى أولا ولا أخيرا، ولكن يكون أولا بوجه آخر ومعنى آخر.

(١) جوهر إذ: + هو ع؛ جوهر أرم || (٣) فإن معقول الجوهر: ساقطة من ع || شكك: تشكك ما || فظن: وظن ي || أنه: به، د، ع، ي || عرض: عارض من || (٤) جوهر: الجوهرى (٥) وكذلك: لذلك ما، ي || (٦) التي: ساقطة من ما، ع، م، ي || لا يشك: ولا يشك ما، ي || (٧) فهو جوهر: جواهرى || (٨) لكانت: لكان ي || لمأهيتها: لمأهياتها || صح: يصح من || الوجود: الموجود، ع، م، ي || في هذه: هذه ع || (١٠) جواهر: ساقطة من د || (١٥) لكن: ساقطة من ع || الجواهر: الجواهر من || الأول: الأول ب، م، ن || (١٦) فإنه إما: وإنما د || أول: أقل ي || (١٧) أخيرا: آخراد، ما، ع، م، ي .

فالجواهر الشخصية ليست أولاً في حقيقة الجوهرية ، وإن كانت أولى ، و فرق بين  
الأول والأولى ؛ فليس كل ما هو أولى بشيء فهو قبله ؛ بل قد يكون أولى به إذا كانت  
واحد الشيء وكالاته تكون له أكثرهما لغيره أو أقدم له في الوجود مما لغيره . ولجزئيات  
ليست أول في حقيقة الجوهرية ؛ إذ تلك الحقيقة لهاية التي لها ولا تخالف فيها غيرها .

ولكن الجواهر الشخصية أولى بالجوهرية ؛ لأنها أول من جهة الوجود ، ومن  
جهة تقرير الأمر الذي باعتباره كان الجوهر جوهرأ ، وهو الحصول في الأعيان  
لا في موضوع ، ومن جهة الكمال والفضيلة أيضاً ، ومن جهة السبق إلى التسمية .  
أما من جهة الوجود فإن الجواهر الكلية ، من حيث هي كلية بالفعل ، فهي إما مقولة  
بالقياس إلى الجزئيات بالفعل ، أو معتبر لها نسبة إليها . ووجودها ذلك أن تكون  
مقولة بوجه ما على موضوعات ؛ فلا بد لها من الموضوعات . وليس يحتاج الشخص  
في أن يكون شخصاً . أي غير مقول معناه قولاً وجودياً أو وهماً على كثرة ، إلى أن يكون  
شيء آخر مقول عليه وعلى غيره ؛ وإلا لكان من شرط تقرير وجود كل شخص أن يكون  
مع غيره . وإذ كل شخص مستغن عن صاحبه في تقرير وجوده ، فهو مستغن عن الكلي .

فإن سأل سائل وقال : إن الكلي ؛ كما إنما هو كلي بالقياس إلى الجزئي ، كذلك  
الجزئي إنما هو جزئي بالقياس إلى الكلي . وكذا أن ماهية الجزئي ، من حيث هي ماهية  
لا تتعلق بالكلي ، بل من حيث هو جزئي ؛ كذلك ماهية الكلي ، من حيث هي ماهيته ،  
لا تتعلق بالجزئي ، بل تتعلق ، من حيث هو كلي ، فالجواب عن ذلك أنه : ليس كلامنا  
ها هنا في الكلي والجزئي ، من حيث هما متضايقان ، بل نغني بالكلي ما هو مقول على

(٢) بنى : الشيء ما || قبل به : قبله د ، سا ، م ، ن || يكون أول : يكون أولاً ||  
إذا : إذ د ، ع ، م || إذا كانت : إذا كان ه || (٤) أول : أول عا || الجوهرية : الجوهر ه ||  
(٥) أول : أول س || (٦) وهو : وقع (٧) ومن : من ع || (٩) ووجودها : بل  
وجودها ع (١٠) بوجه ما : بوجه ع || (١١) أي : إلى ن ، د ، م ؛ أو ه || معناه : في معناه ي ||  
أي غير . . . على كثرة : ساقطة د ؛ وفي نغ إشارة إلى أن هذه العبارة ليست " في نسخة من خط درجل فاضل  
وأظنها حاشية " || (١٢) شيء : شيئاس || مقول : مقولاد ، ع ، ن ، ه || وعلى : وهى ع ||  
(١٤) فإن : وإن د ، سا ، ع ، م ، ي || كما : ساقطة من سا || إنما : أنه ع ، ه ، ي ||  
(١٤ - ١٥) كذلك الجزئي : ساقطة من د || (١٥) وكما : ساقطة من ب || (١٦) ماهيته : ماهية  
د ، ع ، م || (١٧) بل تتعلق : بل ب .



كثيرين ؛ وبالجزئي ما ليس متولاً على كثيرين ، بل هو واحد بالعدد ؛ كزيد وعمرو . وهذا المعنى لا يتعلق بالكلّي . ولسنا ننظر في زيد وعمرو ، من حيث هو جزئي كليته ، بل من حيث هو شخص مفرد ، الذي يقابل الكلّي بمقابلة غير مقابلة المضاف . وهذا لا يتعلق وجوده بطبيعة الكلّي .

فإن قال قائل : إن الشخص بعينه ، كما لا يتعلق وجوده بأن يكون الكلّي موجوداً ، فالكلّي أيضاً لا يتعلق بالشخص بعينه ؛ فنقول : ولسنا أيضاً نعتبر شخصاً بعينه ؛ بل نقول : إن الطبيعة الشخصية على الإطلاق لا تتعلق لها في الوجود بوجود الطبيعة الكلية ، من حيث هي كلية ، حتى لا بد من أن تكون شركة ؛ وأما الطبيعة الكلية فهي متعلقة بشخص ما لا محالة .

فإن قيل : إن طبيعة الإنسان أقدم من طبيعة زيد ، فنقول : إنا لم نأخذ ماهية الجوهر ، من حيث هي ماهية ، بل أخذناها ، من حيث هي ماهية كلية ؛ ثم حكمتنا هذا الحكم ؛ فهذا نحو تقدم الوجود .

فإن قيل : إنكم أخذتم أحدهما ، من حيث هو مضاف ؛ وأخذتم الآخر من حيث ليس بمضاف ؛ فنقول : ليس لأحد أن يحكم علينا فيما نأخذه أي أخذ شئنا ، ثم نقضى عليه بحكم إنما يصدق عليه عند ذلك الأخذ ؛ بل المسأخوذ أي أخذ شئنا ، إذا حكمتنا عليه بكاذب ، فيثبت له أن ينزاع .

وبعد ذلك ، الفائدة في ذلك هي أن المنطق إنما ينظر في هذه الأشياء من حيث هي كلية ؛ فإذا قايسها بالخارجات ، قايسها من حيث هي موجودة ؛ فيجب أن يأخذ المقيس كلياً ضرورة والمقيس إليه من خارج مفرداً كما هو في الوجود ؛ فهذا نحو . وأما

(١) بالجزئي : بالشخصي الجزئي س ؛ بالجزئي الشخصي ه || بل هو : + هو د ||  
 (٢) حيث هو جزئي : حيث جزئي س ، ع ، عا || كلية : لكلية || (٤) طبيعة : بمقابلة ع ||  
 لا يتعلق : يتعلق سا || (٦) فالكلّي : والكلّي د || (٧) الطبيعة الشخصية : طبيعة الشخصية عا ||  
 الطبيعة الكلية : طبيعته الكلية د ، ن ؛ طبيعة الكلية م ، ي || (٨) تكون : + طاع ، ه ، ي ||  
 أما الطبيعة : أما طبيعة ن || (١١) أخذناها : أخذنا عا || (١٣) الآخر : آخر د ، سا ، م ||  
 (١٤) فإيا : فإيا ، عا ، م || نقضى : نحكم س || (١٧) الفائدة : فالفائدة ي || ذلك :  
 ساقطة من سا || (١٨) كلية : مقولة نج || قايسها : قايسا ه || (١٨) بالخارجات : بالخارجيات س .

نحو تنديمه بحسب استقرار الأمر الذي هو المعبر في جوهرية الجوهر ، فهو أن الجوهرية هي الماهية التي من شأنها ، إذا وجدت ، أن لا تحتاج إلى موضوع . والجواهر الأول قد حصل لها هذا الأمر الذي قبست إليه الماهية ، والجواهر الكلية لم يحصل لها .

وأما حديث الكمال والفضيلة ، فتمد قال قوم : إنها إذ كانت موضوعات وأصولاً لغيرها ، والموضوع والأصل أفضل ، فهي أفضل ، فهذا كلام جزافي ، فإنه غير بين فيه أن الأصل والموضوع يجب أن يكون أفضل ؛ بل ربما كان ذو الأصل ، الذي له الأصل وزيادة فضيلة ، أفضل من الأصل وأكمل . ولهذا ما كان كل شيء أفضل من الهول . ولكن فضيلة هذه الشخصيات هي أن القصد في الطيعة متوجه إلى أن توجد هذه الأشخاص والأفعال والأحوال التي يجب أن تحصل ؛ فإن ما يحصل منها ولها .

وأما حديث السبب إلى التسمية ، فلأن أول شيء عرف أنه موجود لا في موضوع فهي الأشخاص الجزئية ، وبالحرى أن تكون سابقة للأشياء كلها . إذ كانت موضوعات لكتابتها على سبيل "على" وموضوعات للأعراض على سبيل "في" ؛ فكان كل شيء وجوده إما بأن يكون مقولاً عليها أو موجوداً فيها . وهذه الجواهر الكلية فلانها ، وإن كانت ثانية ، فإن لها فيما بينها تفاوتاً ؛ فالنوع منها أولى بالجوهريّة من الجنس ؛ وذلك لأنه أشد مشاركة للجواهر الأول في ماهياتها ، لأنه يدل عليها دلالة أكثر من دلالة الجنس ؛ لأنك إذا سئلت : ما زيد وعمرو ؟ فقلت : إنسان ، كان جواباً أتم من جوابك عنه بأنه حيوان ؛ فهناك لا تكون قد وفيت الماهية ، بل يكون للسائل إلى معاودة البحث سبيل . فكل ما هو أشد مشاركة للأول ، من حيث هو أول ، فهو أقرب إليه ، من حيث هو يتقدم به ويتأخر ، فهو أولى بالجوهريّة .

(١) فهو : وهو د ، سا ، م ، ي ، وهى ع || (٢) الجواهر : الجواهر ع ، ه || (٣) ملاحظ : لهذا ع ، م ، ي || الذى : ساقطة من ه || قبست : تنسب ع ، قبس ي || إليه الماهية : إليه ن || (٤) إذ : إن ع ، إذا س ، سا ، ع ، ن ، ي || (٥) فهي أفضل : ساقطة من سا ، ع ، م ، ه || فهذا : وهذا د ، سا ، ع ، م ، ي || كلام : الكلام ع || فإنه : إنه ب ، س || فيه : ساقطة من ن || (٦) فضيلة : فضل ي || كان : ساقطة من سا ، م ، ن || كل : ساقطة من ع (٨) الهول : + وأكمل سا || (٩) فإن ما يحصل : ساقطة من ي || فإن ما : فإنما ب ، م || ولما : ساقطة من ن || (١٢) للأعراض : الأعراض ع ، ه ، ي || فكان : وكان ع || (١٤) بينها : بلها ع || (١٥) لأنه : لأنها ع || أكثر : أتم ه || (١٦) إذا : ساقطة من س || جواباً : ساقطة من س || (١٧) بأنه : أنه ع || الماهية : + حهاى || (١٩) يتقدم : + علمه س || ويتأخر : فيتأخر سا ، م ، ن .

وعلى أن حال الجنس . من حيث هو كلي ، من النوع الذي دونه كحال النوع من الشخص الذي دونه . وكما أن الشخص إنما صار متقدماً على النوع لأنه موضوع للجنس والنوع ، فكذلك حال النوع من الجنس ، وهو بعد الشخص أيضاً ، موضوع للأعراض الكلية ، فيوجد فيه . فإن الإنسان موضوع لأعراض كثيرة : مثل الماشي وذى الرجلين ، والغراب للأسود .

- فقياس النوع إلى الجنس وإلى سائر الأمور بعد الشخصيات كقياس الشخص إلى النوع وسائر الأمور ؛ ولكن لقائل أن يقول : إن الحل الذي أوردتموه في الشك الذي ذكر فيه أن الكلي ، كما أنه متعلق بالجزئي ، كذلك الجزئي متعلق بالكلي ، بأن قلم : إن الشخص غير الجزئي المضاف إلى الكلي ، من حيث المعنى ، فهو حل لا يفيد إذا أورد مثل ذلك الشك في النوع ؛ فإن النوع ليس كالشخص ، بل إنما هو مقبول بالقياس إلى الجنس ؛ فلا يكون النوع نوعاً إلا بالقياس إلى الجنس ؛ اللهم إلا أن يعنوا بالنوع النوع السافل ، الذي نوعيته بالقياس إلى الأشخاص ؛ ثم يكون كلامكم مخصصاً بالمقايضة بين النوع الأخير وأجناسه ؛ ولا يتناول المقايضة التي بين نوع متوسط وجنس أعلى منه ؛ فيكون بياناً غير مستوعب ولا موضوعاً حيث يكون وصفه أولاً ؛ فإنكم ، لأعماله ، تجعلون نسبة ما هو نوع متوسط إلى ما هو جنس فوقه هذه النسبة .

فنقول : إنا لسنا ننظر في الإنسان أيضاً ، من حيث هو نوع مقبول بالقياس إلى الجنس ، بل نظرنا الأول كان في المقايضة بين الكلي وما ليس بكلي ، ويشارك الكلي في المساهية ، والكلي يقال عليه ؛ ونظرنا الآن إنما هو في أن الكلي الذي هو جنس من الكليين المشاركين المختلفين في العموم والخصوص ما حاله من الكلي المشارك له الأخص

(١) الذي : + هو س ، ع || (١ - ٢) النوع من الشخص : الشخص من النوع س ||  
 (٤) كثيرة : ساقطة من ع || (٥) للأسود : الأسود ، س ، ع ، ما ، م || (٧) ولكن :  
 لكن د ، س ، م ، ن ، ه ، || (٩) إن الشخص : فإن الشخص د ، س ، || (١٠) إذا أورد : إذا ورد س ، ه ، ||  
 (١٢) بالنوع النوع : بالنوع ع ، م ، ي || كلامكم : كلامهم ع || (١٣) الأخير : الآخر ع ، م || (١٤) أعلى  
 منه : أعلى ن || وصفه : وصفه س ، ع ، ما ، د ، ه ، ي || (١٥) لا بحالة : ساقطة من س || (١٨) أن  
 الكلي : الكلي ه || (١٩) الكليين : الكليين ب || المشاركين : المشاركين د ، س ، ما ، ن ، ه ، المشاركين ب ||  
 المختلفين في العموم والخصوص : ساقطة من ع || المختلفين : المختلفين ب .

منه الذي ليس بجنس ، فنحن تلك الحال . والإنسان الكلي ليس يحتاج ، في أن يكون إنساناً كلياً ، إلى أن يكون فوقه شيء هو نوعه ، بل إلى أن يكون تحته شيء ؛ بل الحيوان الكلي لا يحتاج ، في أن يكون حيواناً كلياً ، إلى أن يكون فوقه جسم كلي ، ولا ينمكس ؛ وإن كان الإنسان ، من حيث هو نوع ، محتاجاً إلى الجنس ، وكذلك الحيوان ، فلنا نظر الآن في طبيعة الإنسان والحيوان ، من حيث هو نوع ، بل ننظر في طبيعة النوع ، من حيث هو كلي فقط ، وليس النظر في طبيعة النوع ، من حيث هو كلي ، هو النظر في طبيعة النوع ، من حيث هو طبيعة النوع ، أو من حيث هو نوع .

واقائل أن يقول : إنكم قد جعلتم الجواهر العقلية متأخرة عن المحسوسات ، فيجب أن يكون العقل والبارى ، سبحانه ، متأخرين عن الأشخاص المحسوسة . فنقول في جواب ذلك : أولاً أما الباري تعالى ، فيجب أن تعلم مما سلف أنه ليس داخلياً في جنس الجواهر ، وأما ثانياً ، فإنه وإن كان النوع والجنس جواهر عقلية فليس كل العقليات هي أنواع وأجناس ، بل في العقليات مفردات قائمة في ذاتها لا تتعلق بموضوع تقال عليه أو فيه ؛ وهذا المفردات العقلية أولى بالجوهرية من كل شيء . أما من المفردات الجسمانية ، فلأن تلك أسباب وجودها ، وأما من الكليات العقلية ، إن كان لها ، فلائها مفردات على النحو الذي أومأنا إليه ؛ وأما من الكليات الحسية الطبيعية ، فلائها أولى بالجوهرية مما هو أولى بالجوهرية منها ، أعني المفردات الجسمانية .

وأما المقايمة التي تقدمت منا فلم تكن بين المحسوسات وهذه الجواهر العقلية ، بل بين الشخصيات والكليات ، وإن كان في الجواهر العقلية كثرة شخصية تممها نوعية ، ونوعية

(١) بجنس : ساقطة من ما || فنحن : فنحنها بـ ، د ، م ، ن ؛ فنحنه ي || (٢) إنساناً : ساقطة من ي || تحته : تحت ب ، ح ، م || (٣) لا يحتاج : يحتاج د ، ع ، م || (٤) الآن : ساقطة من م || (٥) من حيث : ولا من حيث بـ ، ح ، م ، ن || (٦) من حيث هو كلي : . . . طبيعة النوع : ساقطة من م || (٧) العقل : ساقطة من ع || سبحانه : ساقطة من ما || (٨) تعلم : تكون تعلم || الجواهر : الجوهر ع ، ح || (٩) النوع : للنوع م ، م || فليس : فليس ه ، ي || (١٠) تعلم : تلك : ساقطة من ن || العقليات : العقلية م ، ح ، ي || كان : كانت ع ، ه ، ل ؛ وجود (١٤ - ١٥) على النحو : وعلى النحو ع ، ي || (١٥) الحسية : الحيات م ، ل || (١٦) أعني : من بـ ، ي .

تعمها جنسية ، فالمناسبة بينها هذه المناسبة . ويشبه أن يكون ذلك موجوداً في بعضها دون بعض . وكذلك الحال في البسائط التي لا حسوسة أيضاً ، فإن الصور الشخصية أقدم من الصور النوعية ؛ مثلاً إن صورة هذا الماء وذاك الماء أقدم من صورة الماء المطلق .

وإذ قد فرغنا من المقاييس التي تجري بين هذه الجواهر عمقاً ، فلنعتبر المقاييس

- التي تجري بينها عرضاً ، فنقول : إن الأشخاص الجزئية ، وإن تفاضلت في أمور ، فإنها ،  
 من حيث هي أشخاص ، فإن ماهيتها لا تقدم لبعضها على بعض ؛ وكذلك حال نوعياتها ،  
 فإنه ليس زيد أولى بأن تقال عليه طبيعة نوعه من شخص آخر ، بل ربما كان أولى ببعض  
 الأعراض التي تعرض لجوهرية الشخصية ؛ مثلاً إذا كان أعلم منه فهو أولى بالعلم منه ؛  
 وكذلك ليس الإنسان النوعي في استحقاقه درجة الجوهرية النوعية واستحقاق حمل الجنس  
 عليه أولى من الفرس ، وإن كان باعتبار القياس إلى الشرف والفضيلة أولى منه . ولا  
 جواهر بعد الجواهر الأول في الحقيقة إلا أنواعها وأجناسها .

وأما الفصول فإنها من جهة تجري مجرى الأنواع ؛ وقد علمت من هذا ما تعمدت ؛  
 ومن جهة أخرى ، فإن الفصول إما أن يعني بها الصورة التي هي كالنظير ، وهذه غير  
 محولة على زيد وعمرو ، وإن كانت جواهر ، ولا مقاييس بينها وبين الأشخاص والأنواع  
 في اعتبار العموم والخصوص ، بل باعتبار البساطة والتركيب . وهي جواهر صورية لها  
 فيما بين جزئياتها وكمالاتها هذه المقاييس بعينها ؛ وإذا نسبت إلى المركبات ، من حيث هي  
 بسائطها ، كانت أقدم قدمة المبدأ على ذي المبدأ . وهي بالقياس إلى جزئياتها أنواع  
 وأجناس ؛ فهي أيضاً أنواع الجواهر وأجناسها ، وإن كانت بالقياس إلى شيء آخر فصلاً .

وأما الفصول التي هي فصول منطوية حقيقية كالناطق ، فإن مثلها وإن كان لا يكون

- إلا جوهراً ، فإن معنى الجوهرية ، كما علمت ، غير مضمّن فيها بل معنى مثل هذا الفصل ،

(٢) للحوسة : الحوسات ي || (٣) مثلاً : مثل ب ، د ، س || إن : ساقطة من م || وذاك الماء :

ساقطة من ع || (٦) ماهيتها : ماهياتها ي || (٧) بل : ساقطة من ي || (٨) أعلم منه : أعلم سا ||

بالعلم منه : بالعلم ن || (٩) ليس : ساقطة من ع ، ن || (١١) الأول في الحقيقة : ساقطة من ن ||

(١٣) الصورة : الصور سا ، ع ، ي || (١٧) قدمة المبدأ : قدمة المبادئ د ، ع ، م ، ن || وهي :

نفس ب || (١٩) مثلاً : مثلاً ع ، م ، ن ، ي || (٢٠) مثل : مثله د .



في الكليات التي هي المركبات ، وجزئياتها في الكليات ، يجب من ذلك أن تكون في موضوع ؛ فقد علمت أن الوجود في الموضوع بخلاف وجود الأجزاء في الكليات والجزئيات في الكليات .

فلا تلتفت إلى ما يقال إن الصور والفصول غير المنطقية إنما هي من مقولة الجوهر بحسب اعتبار كونها جزءاً للجوهر، وإنما بالقياس إلى موادها أعراض ومن مقولة الكيف ؛ فقد علمت أنه لا يقع شيء في مقولتين بالذات ؛ وعلمت أن هذه أيضاً ليست بالقياس إلى موادها بأعراض ؛ وأن الكيفية تقال عليها وعلى معنى المقولة باشتراك الاسم ، لا كقول الجليس ، فالجواهر الحقيقية والفصول المنطقية تشارك في هذه الخاصية ؛ إذ هي أيضاً جواهر.

والفصول المنطقية تشارك الجواهر الثانية في أنها مقولة بالقياس إلى أشخاص الجواهر قول المقول على موضوع . فهذه الخاصية ، أعني الكون لا في الموضوع ، إما بالقياس إلى الجوهر المطابق ، نفاضية مساوية منعكسة ؛ وإما بالقياس إلى الجواهر الحقيقية ، التي هي الأشخاص والأنواع والأجناس ، فإنها أعم .

وهنا خواص أخر منها ما يرى في المشهور أنه خاصة لكل جوهر ؛ وليس كذلك ؛ بل لبعض الجواهر . فهي من الخواص التي تخص المخصوص ولا تعمه . وهذه الخاصية هي أن الجوهر مقصود إليه بالإشارة ؛ فإن الإشارة هي دلالة حسية أو عقلية إلى شيء بعينه لا يشترك فيها شيء غيره ، لو كان من نوعه . والأعراض لا تعرض لها هذه الإشارة إلا بالعرض ؛ لأنها إنما تصير متميزة متكررة بالجواهر التي لها ؛ وكل واحد منها يصير واحداً متعيناً لتعين موضوعه . فالإشارة الحسية المعينة للموضوع إنما تتناول الجواهر ذوات التميز بالتحيز .

(٢) الوجود : الموجود || (٣) والجزئيات في الكليات : ساقطة من ه || (٤) فلا : ولاى ||  
يقال : + من نج ، د ، سا ، م || غير : النيرد ، سا ، ع ، عا ، م ، ن || (٥) بحسب : حسب ع ||  
(٧) الكيفية : الكيف س ، ي ؛ + قدى || (٨) تشترك ... المنطقية : ساقطة من ع ، عا ||  
(٩ - ١٠) إلى أشخاص ... أما بالقياس : ساقطة من ن || (١٠) الخاصة : الخاصة د ، م || الموضوع : موضوع  
س ، ع ، عا ، ن ، ه ، ي || (١١) نفاضية : نفاضة س || (١٣) أخر : أخرى ه || في المشهور :  
ساقطة من س || خاصة : خاصة ه || (١٤) المخصوص : المحسوس هاشى || وهذه : وهى س ||  
(١٥) الجوهر : الجواهر سا ، م || هي دلالة : وهى دلالة س || (١٦) فيها : فهى || لو : ولوسا  
ن ، ي || (١٨) الموضوع : لوضع هاشى .

وأما الإشارة المشهورة بأنها عقلية ، فإنها تتناول الأعراض أيضا . ولكن إذا تناولتها من حيث معانيها ، لم تكن الإشارة التي سميناهمها لأن معانيها صالحة للشركة ، وإذا تناولتها وهي بحيث لا تشترك فيها ، وهذا هو الذي يجب أن يخص باسم الإشارة ، فلا يمكن العقل ذلك ، إلا وقد خصصها بموضوعات عقلية مختلفة تكثرت بها الأعراض . وهي بتكررة بذواتها قبل تكثير تلك الأعراض ؛ أو متكررة لأسباب كثرتها قبل تكثير تلك الأعراض ، كما هو لها إليها نسبة ما . على ما ستعلمه في موضعه ؛ فتكون الإشارة العقلية بهذا المعنى لا تتناول أيضا الأعراض العقلية ، إن كانت موجودة ، تناولا بالقصد الأول . فالمقصود إليه بالإشارة - أي بالقصد الأول بالإشارة ، هو الجواهر دون الأعراض .

ولا مناقشة في أن تجعل الإشارة المذكورة حسيّة ؛ فتكون إلى الجواهر الحسية فقط ؛ أو تجعل أعم منها لتشمل على الإشارتين ، وإن لم يكن ذلك بالتواطؤ ؛ فإن كثيرا من الرسوم والحدود المذكورة لهذه الأشياء سبيلها هذه السبيل ؛ لكن هذه خاصية الجواهر الأولى دون الثانية ؛ فإنه لا إشارة إلى الكليات إذ لا تمين فيها .

ولا تظن أنك إذا أشرت إلى زيد فقد أشرت إلى الإنسان ؛ ففرق بين الإنسان وزيد ، وإن كان الإنسان محمولا على زيد . ولولا الفرق لكافا أبدا محمولا على زيد فقط ، وكان كل إنسان زيدا . نعم الإنسان وسائر الكليات لا تدل على مشار إليه ، بل على أي واحد اتفق من المشار إليه ؛ فمنها ، أي من الجواهر الثانية ، ما يعطيها معنى أنية تنفرز به ، كالتواحيات ؛ ومنها ما لا يعطيها أنية تنفرز بها ، كالجواهر التي هو جنس الأجناس ؛ إلا أن يجعل الانفرز ، ليس بالقياس إلى المشارك في الجذنين ، بل بالقياس إلى الوجود .

(١) بأنها : أ ن د ، ن || (٣) وهي : وهو ما || العقل : للعقل ع || (٥) أو متكررة . . . الأعراض : ساقطة من ما || كزاد : لموادس || (٦) متعلمه : متعلم ما ، م ، ع ، ي || (٧) إن كنت : وإن كانت ما || (٨) أي بالقصد الأول بالإشارة : ساقطة من د ، ن || (٩) زلا : أولاب ، س || (١١) هذه : هذا ، س ، ع ، ن ، هـ || خاصة : خاصة ع || (١٢) فانه لا إشارة : فان الإشارة م || تمين : تعيين س || (١٣) إذا : اذ د ، س ، سا ، ع ، ع ، ما ، م || (١٥) على مشار : على أي أحد اتفق من المشار د || (١٥ - ١٦) بل على أي واحد اتفق من المشار إليه : ساقطة من د ، ع ، ما ، م || (١٦) أي من الجواهر الثانية : ساقطة من ب ، د ، س ، ما || معنى : مع ذلك يخ ، د ، ع ، م || تنفرز : متفرد ، م ، ن ، هـ || به : بها يخ ، د ، ع || (١٧) أنية تنفرز بها : ساقطة من ب ، س ، ما || كالجواهر : عن الجواهر ، س ، م || (١٨) بل بالقياس : بل في القياس د || الجواهر : ساقطة من ع .



- وهذه الجواهر الثانية ، إذا أفادت أنية أفادتها أنية ذاتية ، وهو إفراز جملة بالذات غير معتبر أنها تحت عام يعمها ، أو ليس ؛ فإذ ليس تلك الأنية أنية الفعيل ، فإن إفراز أنية الفعيل إفراز تحت الجذس ، وهذا الطريق من الإفراز لا يقال على النوع إلا بالعرض من وجه ما ، كما قد علمت ؛ أعني بقول بالعرض ، ما لا يكون للشيء ؛ أولاً بل بسبب غيره ، وليست أعني بقول بالعرض أن طبيعته لا تفرز بالحقيقة ، بل الإنسانية تفرز ، ولكن إنما تفرز لأن فيها مفرزاً هو الأول فيه .

فالجواهر الكلية تدل على أي من وجهين : أحدهما أنها لا تدل على هذا المشار إليه بعينه ، بل على أي واحد كان ؛ والثاني أنها تفرز إفرازاً جوهرياً .

- فهذه الخاصية المنسوبة إلى الإشارة خاصة للجوهر على سبيل أنها لا توجد إلا في الجوهر ، وإن كانت لا توجد لجميع الجواهر ؛ فيكون وجه تخصيصها : بر بأن يقال إن الجوهر ١٠ من المقولات هي المقولة التي توجد في الأمور التي يشتمل عليها هذا الشرط ، كما يقال الكعبة خاصة لمكة لا على أن جميع أجزائها الكعبة ، بل على أن بعض أجزائها الكعبة ؛ ولا كذلك المدينة .

- ولجوهر خاصة تم جميع أنواعه ، لكن ليست خاصة للجوهر بالقياس إلى كل عرض بل بالقياس إلى بعض الأعراض ؛ وهو أنه لا ضد له إذ كان لا موضوع له . ١٥

والضد الذي الكلام فيه ههنا فهو أمر مشترك لما هو ضده في الموضوع ، وهما ذاتان يتعاقبان عليه ويستحيل اجتماعهما فيه . وأما إن عني بالضد كل مشترك في محل ،

(١) أفادتها أنية : ساقطة من س ، م || وهو : وهى س ؛ هي د ؛ وهذاى || بالذات : القبات م ||  
 (٢) أو ليس : أو ليست د ، سا ، م ؛ هاش ه || تلك الأنية أنية الفعيل : أنية عا || (٣) إفراز تحت :  
 إفراز تحت ب ، س || (٤) قد علمت : علمت س || للشيء : الشيء ع ؛ له ع ؛ عا ، م ||  
 (٦) إنما : إن س || فيه : في ذلك د ، ن || (٨) أنها : أنه ع || (٩) جوهر : الجواهر سا ||  
 إلا في : في غير ع ، ه ، ي || في الجوهر : في الجواهر د ، سا || (١٠) جميع الجواهر : جميع الجواهر د ، ع ،  
 ما ، م ، ن || بأن : أن ع || (١١) هي المقولة : هو المقولة سا ، ن ، ه ، ي || يقال :  
 + إن يخ ، س || (١٢) خاصة : خاصة ي || لمكة : بمكة د ، سا ، ن ، ي || الكعبة خاصة لمكة :  
 بلد مكة خاصة الكعبة عا || أجزائها : أجزائه م || بعض أجزائها : بعضها ن || بل . . . الكعبة :  
 ساقطة من س .

كان مادة أو موضوعاً ، كان القول في هذا الباب قولاً آخر ، ولم يبعد أن يكون للجواهر  
الصورية ضد .

وليس على المنطقي أن يحاول إبانة هذه الأشياء بالتحقيق ، فلن يفني بها وسعه ، بل  
أكثر ما يحتمله ، هو أن يعرف ذلك بالاستقراء أو بحجج مأخوذة من المشهورات ، وأن تُزال  
عنه شكوك تعرض له من أمثلة مستقرة تفهمه أن ما اختلج في صدره أو ألقي إليه  
من الشكوك كاذب ، وإن كان زوالها لا يوجب اعتقاده أن هذا صادق .

والاستقراء يبين أنه لا ضد للإنسان والفرس . وأما الجسم الحار والجسم البارد فليس  
يتضادان بذاتيهما ، بل بالعرض ، إذ المتضادان فيهما هما الحرارة والبرودة .

وهذه الخاصية تشاركها فيها مقولات أخرى ، فإنه لا ضد أيضاً للكمية . فإن تشكك  
متشكك وأورد الصغير والكبير مناقضة لهذا الرأي ، فوالى أن يحل ذلك ويبطل ، فعليه  
أن يتأمل ليعلم أن الأربعة والثلاثة والخمسة ليس لها أضداد ، إذ ليس شيء من العدد أولى  
بأن يجعل في غاية المخالفة لها فيكون ضدّاً ، إلا وهناك ما هو أبعد وأشدّ مخالفةً منه . فإذا  
علم أن لا ضد للثلاثة ولا للأربعة بهذا القدر من البيان ، وجد للجواهر مشاركاً في أنه لا ضد  
له من الكمية ، وهو أنواع ذكرناها ، وإن كان مثلاً من الكمية ما له ضد ، وهو الكثرة  
والقلة ، إن كانتا كيتين وكانتا متضادتين . وإذ الاعتراض يرتفع مع تسليم وجود التضاد  
في الكبير والصغير والكثرة والقلة ، فلا فائدة ههنا في الاشتغال ببيان أن الكثرة والقلة  
والكبر والصغر ليست كيات ولا متضادات أيضاً .

ثم الكمية ، وإن شاركت الجوهر في هذا ، فإن أنواعاً من المقولات الأخرى لا تشاركه ،  
فإن أكثر الكيفية لها أضداد ، وإن كان بعضها أيضاً لا ضد له .

(٣) بها : بهى || (٤) هو : + فى عا || أربحجج : و ببحجج سا ، عا ، ن ، ه ، ي ||  
(٨) فيهما : منها عا || (٩) فانه : فانان || (١٣) للأربعة : الأربعة سا ، عا || بهذا :  
في هذا سا || هوهر : الجوهر عا ، جوهرع ، م || (١٥) الاعتراض : الرض عا ، م ، ي ||  
يرتفع : لا يرتفع ي || (١٦) بيان : سافطة من س || (١٧) الكبير والصغر : الكبير والصغير || ليست :  
سافطة من س || (١٩) الكيفية : الكيفيات ي || بعضها : لبعضها س .

وتتبع هذه الخاصة خاصة أخرى ؛ وهي أن الجوهر أيضا لا يقبل الأشد والأضعف ؛ فإن المشتد يشتد عن حالة هي ضد الحالة التي يشتد إليها ؛ فلا يزال يخرج عن حالة الضعف يسيراً يسيراً متوجهاً إلى حالة القوة ، أو عن حالة القوة متوجهاً إلى حالة الضعف ؛ والحالتان متقابلتان متضادتان لا تجتمعان . فإن كانتا أعراضاً كان الاشتداد والضعف في الأعراض ، وهذا مما يكون ؛ وإن كانتا جواهر كان في الجوهر تضاد ، وقد منع ذلك .  
 فإذا وضعت الخاصة التي قبل هذه وضماً مطلقاً صارت هذه الخاصة موضوعة أيضاً ، فإن الاشتداد والتنقص ينتهي مع انتفاء التضاد .

ثم الضرب من التضاد الذي لم يتشدد في رفيه عز الجواهر ، فذلك مما لا يحتمل المصير من بعضها إلى بعض على سبيل الاشتداد والتضعف ؛ فليس كل الأضداد يكون الانتقال من بعضها إلى بعض على هذا السبيل ؛ بل ربما كان دفعة . بل رفع قبول التضاد يرفع التنقص والاشتداد ؛ ووضعه لا يوجهه ولا يضعه .

وقد ظن ظان أن الاشتداد والتنقص قد يكونان لا فيما بين الأضداد ؛ ومثال ذلك أن الصحة لا تضاد الحسن ولا ضده ؛ وربما كان حسن أكثر من صحة . ولا ينبغي أن تلتفت إلى ذلك ؛ فإن الذي ذهب هذا الظان إليه هو نوع من اعتبار الزيادة والنقصان غير الذي ذهبنا إليه ههنا . وكذا أن الجوهر لا يقبل الاشتداد والتنقص على سبيل الحركة ، كذلك لا يكون منه ما هو أشد وما هو أضعف . لست أعني بالمقايضة التي تجري بالأولى والأخرى وعمقاً ؛ فإن الجواهر قد قبل إن بعضها أولى بالجوهريّة من وجه ؛ ولكن أعني بحسب المقايضة التي تخصه من طبيعة واحدة ؛ وحين واحد ؛ فليس شيء من أشخاص الناس في أنه إنسان ،

(١) الخاصة : انخاصية ع ، عا || خاصة : خاصية ع ، عا || الجوهر : الجواهر عا || لا يقبل : ساقطة من عا ||  
 (٢) هي ضد : وهي ضد س || (٤) متقابلتان : ساقطة من ع || (٥) في الجوهر + :  
 أيضا ه ، ع || (٦) وضعت : كانت ع || هذه : هذا ه || (٧) التنقص : النقص عا ؛  
 الضعف م || (٨) ما : فيا ب ، عا || لا يحتمل : يحتمل نج ، د || (٩) سبيل : ساقطة من ع ||  
 الضعف : الضعف س ؛ التضعيف ع || (١٠) هذا : هذه ع ؛ ساقطة من د || التنقص :  
 النقص د ، م || (١١) لا يوجهه ولا يضعه : لا يوجه ولا يضعف م || يوجهه : +  
 ولا يرفعه ع || يضعه : يضعفه عا || (١٢) قد يكون : ساقطة من س ؛ يكون د ، عا ، م ، ن ||  
 (١٤) فان الذي : فالذي م || الظان : الظن م || (١٦) وما : ومه ن || (١٧) وجه : بعض س ||  
 ولكن : ولست عا || أعني : + ذلك ع ، ه ، ع ، ي .

الذى هو جوهره ، بأشد من شخص آخر ؛ كما أنه قد يكون بياض في أنه بياض أشد من بياض آخر ؛ ولا أيضا شخص إنسان بأشد من شخص فرس في أنه فرس ؛ كما يتوهم أن بياضا أشد في بياضيه من سواد في سواده وحرارة في حراريتها أشد من برودة في بروديتها . وكذلك حال الأنواع التي في درجة واحدة ؛ فإنها ليس بعضها أشد في بابها من الآخر ، إذ فرضنا أن الأجناس إنما تحمل عليها بالسوية ؛ ومع ذلك فإن الجواهر الأول ، وإن كانت أولى بالجوهريّة من الثواني ، فليست أشد في الجوهريّة .

والأولى غير الأشد ؛ فإن الأولى يتعلّق بوجود الجوهريّة ؛ والأشد يتعلّق بماهية الجوهريّة . والكم أيضا يشارك الجوهر في هذا كما نبيّن بعد .

وقد يعتقد في ظاهر الأمر أن اخص الخواص بالجوهر أن ماهيته ماهية إذا تشخصت وضعت الأضداد ؛ فكان الجوهر ما الواحد بعينه منه ، لا الكلي منه ، قد يقبل الأضداد لتغيره في نفسه ؛ أما الجوهر الكلي فلا يقبل الأضداد ؛ لأن الكلي يشتمل على كل شخص ؛ ولا يصدق أن كل شخص أسود وأن كل شخص أبيض .

فإن ظن أن العرض الكلي يقبل الضدين أيضا كاللون يكون بياضا وسوادا ، فيبطل ظنه بأنه ليس اللون الذي هو الأسود قابلا للون الأبيض بأن يمتلخ السواد عن اللون ويقشاه البياض ؛ بل إنما يقال في اللون المطلق إنه يقبل الضدين بمعنى أنه بعض وبعض ؛ أو بأن تفرز الطبيعة اللونية مجردة في الوهم فتقبل في الوهم أي الفصلين شئت ؛ وليس كلامنا في مثل ذلك ، بل كلامنا في القبول الذي في الوجود وفي القبول الذي يكون لقابلي واحد ؛ ولو كان اللون الكلي يقيهما ، لكان كل لون سوادا وكان كل لون بياضا . ولو كانت طبيعة اللون

(١) جوهره : جوهرية ب ؛ جوهر ع || بأشد : ساقطة من ب || من شخص : من بعض س || كما أنه : كما د ، ما ، م || (٢) أنه فرس : أنه شخص فرس ه || (٣) بياضيه : + أشد ب ، ع || سواد : السواد ه || (٥) الأول : الأولى || وإن : فإن ن || (٨) الكم : الكمية ع || الجوهر : الجوهريّة م || (١٠) الأضداد : للأضداد د ، ن ، ه ، ي || فكان الجوهر : مكان الجواهر م || منه قد : ساقطة من ن || قد : فقد د ، م || (١١-١٢) شخص ولا : شخص أسود ولا ما || (١٣) وأن : ولأن ه ، ي || (١٣) فإن : فاذا س ، ع || أيضا : ساقطة من ع || (١٤) السواد : ساقطة من س || (١٥) بعض وبعض : بعض من بعض م ؛ بعض أو بعض ي || (١٦) مثل : ساقطة من س || (١٧) الذى : . . . القبول : ساقطة من د ، س ، ن || (١٨) يقبلهما : يقبلها ي || لو كانت : لو كان ن ، د ، ع ، ي .

المجردة تقبل ذلك لما كانت سواداً وبياضاً ، بل مسودة ومبيضة ، فلم يكن لوناً ما سواداً ولون ما بياضاً ، ولكانا على التعاقب لا معاً .

وهذه الخاصية لا تتم كل جوهر ، فما كل جوهر بقابل الأضداد ، فإن الجواهر العقلية البسيطة قد لا تتغير البتة ، وما لا يتغير البتة فلا يقبل الأضداد ، بل إنما تقبلها الجواهر المتغيرة والجواهر الجسمانية المركبة من هيولى وصورة ، ولا كل المركبات الجسمانية ؛ فإن كثيراً من الأجسام السماوية لا تقبل الأضداد ، وإنما يقبل ذلك بعض الجواهر الجسمانية .

وهذه الخاصية تساوى ذلك البعض ، وهى خاصة لا للجزئيات ذلك البعض فقط ، بل لجميعه ، فإن كلياتها أيضاً يحمل عليها أن الواحد منها بالعدد يقبل كذا وكذا ، وأنه وإن لم يقبل ذلك كليته بكليته ، فإن كليته موصوفة بأن الواحد منها بالعدد يقبل ذلك . والأشخاص ١٠ فإن الواحد منها يقبل .

فإن قال قائل : إنك إن جعلت هذه الخاصية بحيث تصح للكليات ، لم تصح للجزئيات ؛ فإن زيداً ليس يقال عليه إن الواحد منه بالعدد يقبل المتضادات ، فالجواب أن هذا حق صحيح وأن هذه الخاصية فى النظر الأول لطبيعة الجواهر الجسماني المذكور منظوراً إلى ماهيتها ؛ فمنها كلى ومنها جزئى ؛ وتلحق هذه الخاصية والكلية ؛ بسبب أنها تلحق الطبيعة وتلحق المقولة لحوقاً على الوجه الذى قيل فى بعض الخواص التى تخص ولا تتم موضوعات المخصوص .

ولكن قد يظن أن من الأعراض ما سبيله هذه السبيل ؛ وذلك لأن القول قد يكون صادقاً وقد يكون كاذباً ؛ والظن قد يكون صادقاً ثم يصير كاذباً ؛ والسطح يكون أبيض ثم يسود .

(١) لما كانت : لكانت ي ؛ ما كانت ع || (٢) ولكانا : ولكن كاتس ، ا ؛ ولكن نج ؛ ولو كان عا ؛ ولكان م || (٣) وما لا يتغير البتة : ساقطة من ع || (٤) السماوية : السماوية ب ، م || (٥) الخاصية : الخاصة م ، م ، ي || خاصة : خاصة ع || (٦) منها : منه د ، سا ، م || وأنه : فانه د ، ن || (٧) منها : منه د ، سا ، م || (٨) الخاصية : الخاصة ي || الكلية : الكلى د ، م ، ن ، ي ؛ للكلى سا || (٩) هذه : هذا سا ، ع || (١٠) السطح : + قد د ، س ، ن || (١١) أبيض ثم يسود : أسود ثم يبيض ع .

وكشف هذه الشبهة : أما في القول ، فالقول لا يبقى بعينه للصدق والكذب ؛ فالواحد منه بالعدد ليس قابلاً للصدق والكذب ؛ وأما الظن فإنه يبقى فيكون موضعاً لهذه الشبهة . فالجواب المشهور عن هذه الشبهة عام في القول والظن ؛ وهو أن القول والظن لم يتغير من حالهما شيء ؛ لكن التغير من حال إلى حال إنما عرض للأمر المحدث منه أو المظنون به ؛ وكانت الأضداد متعاقبة على ذلك الأمر دون القول والظن .

لكن هذا الجواب على هذا الوجه غير سديد ؛ فإنه ليس إذا كان الأمر يستحيل ؛ يجب أن يكون الظن لا يستحيل ؛ فإن الأمر يستحيل استحالة توجب في الظن استحالة وذلك أن الأمر يستحيل في أنه كان موجوداً ؛ وكان الظن فيه صادقاً أنه موجود ؛ فإذا صار معدوماً وبقي الظن بوجوده ؛ فإن الظن أيضاً يستحيل حين يكذب ذلك الظن الباقى فيه بعد أن كان صادقاً . فهذا الحل إنما يثبت استحالة أخرى ؛ وليس يتعرض لأن ينفي الاستحالة الأولى ؛ وذلك لأنه يُثبت للأمر استحالة في وجوده وعدمه ؛ وكلامنا في استحالة الصدق والكذب .

ومعلوم أن لكون الظن صادقاً معنى في الظن ، وإن كان إضافياً ؛ وهذا المعنى قد زال ، لا عن الأمر وحده ، بل عن الظن ؛ فإن هذا الوصف ، وهو أنه صادق ، أى مطابق للوجود ، كان للظن لا للأمر ؛ وإذا زال ، وإنما زال عما كان فيه ؛ وليس كل وصف يتغير على الشيء يجب أن يكون متغيراً نابئاً ، بل المضاف أيضاً من جملة الأوصاف والأعراض التي تلحق الأشياء كما يقرون به .

ولا مانع أن يكون تغير أمرٍ هو سبب تغير أمرٍ آخر ، كأقول الشمس وغيبتها ؛ فإن ذلك سبب لتغير حال الأرض والهواء ؛ وكل واحد تغير في نفسه .

(١) وكشف ، فكشف د ، ن || أما : ساقطة من سا || (٢) منه : ساقطة من د || فيكون : ساقطة من سا || (٣) أو المظنون ، والمظنون سا ، ه ، ي || به : فيه د ، ه ، ي || (٤) فإن الأمر : فإن الظن س || (٥) ذلك أن : ذلك لأن ع ؛ ذلك سا || (٦) فاذ : فإن ي ؛ فاذا د ، ع ، م ، ن || وبقى : بقى سا || ذلك : ساقطة من د ، ع ، م ، ن || (٧) وليس : فليس د ، ع ، م || يتعرض لأن يبقى : يبقى عا || (٨) لأنه : لأنه ؛ + إجماع ، ه ، ي ؛ + لا سا || وعدمه : + فقط ب ، ج ، د ، ه ، ي || (٩) لكون : يكون د ، ن || زال : زاله د ، م || (١٠) أى : له سا || (١١) للوجود : للوجود م || لظن : الظن م || وإذا : وإذا ي || (١٢) أيضاً : ساقطة من عا || جملة : ساقطة من عا || (١٣) كما : بل س ؛ + قد ، ع ، ي .

وليس إذا كان الأمر قد استحال ، يجب أن لا يكون الظن قد استحال باستحالة أخرى تابعة لاستحالة الأمر ؛ لكن إذا قيل إن الجواهر تقبل الأضداد بأن تستحيل في أنفسها في معانٍ غير مضافة استحالة أولية ، أى استحالة ليست تتبع استحالة شيء آخر على سبيل المضاف فقط ، لم يوجد الظن بهذه الصفة ، وانجملت الشبهة .

- وَأما السطح، فإنه أيضاً ليس يستحيل بتغيير له في نفسه ؛ بل لأن لموضوعه تغييراً به .  
 ٥ فإن استقصينا وعيننا بقولنا بتغييره في نفسه أنه يكون مستغنياً بذاته وحده في أن يكون موضوعاً للأضداد يتغير بها بنفسه ، لا يحتاج في ذلك إلى ما يقيمه ويعرضه لذلك التغيير، نخرج السطح والظن والقول عن أن يشاركه بوجه من الوجوه .

- وأما المناقشة في أن الأعراض بأفئها لا تحمل الأعراض ؛ وإنما إن تزول عنها أعراض تعقبها أعراض إضافية وقارة زوالاً وعروضاً أولياً ، يكون ذلك للجوهر بتوسطها، فذلك شيء لا أرى للتصنيف أن يركبه ، وأنه وإن كان الجوهر سبباً لوجود العرض ، فليس يجب أن يكون مانعاً أن تكون أمور تعرض للعرض وتلزمه وتلحقه لحوقاً أولاً ثم تلحق الجوهر بتوسطه ؛ وإن كان المحق موجوداً معه في الجوهر وعتاجاً معه إليه ؛ كما ليس مانعاً أن تكون له أنواع أيضاً وأجناس تقال عليه . وأما تحقيق ذلك فستجده في العلوم .

- ١٥ فلنجمع الآن مساعدين على أن العرض لا يقبل بمفرد ذاته بتغيير نفسه شيئاً من الأضداد؛ بل إما أن يتغير في أمرٍ مضاف، ليس تغييراً في نفسه، أى في هيئة تارة في ذاته؛ أو يتغير بتغيير ما هو فيه ؛ وبالجملة فإن العرض ليس له تغيير يختص بنفسه ؛ بل إنما له تغيير مضاف أو تغيير تابع .

(٢) الأمر : الكون ع || الجواهر : الجوهرس ، ع ، عا || تقبل : + أن تكون سا ||  
 (٣) في أنفسها : ساقطة من ع || معان : معاني ب || ليست : ليس د ، ع ، م ||  
 (٦) بقولنا : ساقطة من س || أنه : أن د || (٨) والظن : فالظن د || (١٠) تعقبها أعراض : ساقطة من د || (١١) شيء : أمر ه || وأنه : ساقطة من ع ، عا ، م || وإن : إن سا ||  
 لوجود : ساقطة من سا || (١٢) مانعاً : + من سا || (١٣) بتوسطه : بتوسط د ، ع ، م ||  
 المحق : المحق ي || (١٤) له : + أول للعرض عا || (١٥) بمفرد ذاته : بمفرداته م ||  
 قسه : بنفسه ي || من : عن د || (١٦) إما : + لما سا || مضاف : + أو أمر تابع سا ||  
 أى : أوعا || (١٦-١٧) أو يتغير بتغيير ما هو فيه : ساقطة من سا ، م || (١٧) فإن المرض : ساقطة من د ، سا ، عا ، م ، ن || له : ساقطة من سا ، م || (١٨) تابع : تابع د ، م .

## [ الفصل الرابع ]

## فصل ( د )

## في ابتداء القول في الكمية

وقد جرت العادة أن تذكر الكمية عقب الفراغ من القول في الجوهر لمعانٍ داعية إليه ؛ منها ما ذكر من مشاركات وقعت في الخواص بين الجوهر والكمية أحوجت إلى ذكر الكمية في الجوهر دون الكيفية والمضاي . وأما الستة الأخر فإنها تابعة لهذه الأربع كما تعلم بعد . ومنها أن الكمية أعم وجوداً من الكيفية وأصح وجوداً من المضاي . أما أعم وجوداً من الكيفية ، فلأن العدد من الكمية ، وليس مقصوداً في وجوده على الأمور المقارنه للحركة والمادة دون المفارقة التي لا تقبل كيفية ولا شيئاً غريباً عن جوهرها . وأما أصح وجوداً من المضاي ، فلأن المضاي غير متقرر في ذات موضوعية تقرر الكمية . وإيضاً فإن الكمية المتصلة توجد في جميع الأجسام الطبيعية من غير اختلاف ؛ والكيفيات تختلف فيها . والكمية إذا شاركت الكيفية في الجواهر فإنها تلزم أول جوهر منها وهو الجسم ؛ والكيفيات تلزم الجواهر النوعية الساقطة أو المتوسطة بعد الجسمية . وقد يمكن أن يقال في هذه أشياء أخرى . ويمكن أن تطلب للكمية خواص تفضل بها على الكيفية ؛ لكننا لا نؤثر أن نشغل بأمثال هذه المباحث إلا اشتغالات دون الوسط .

وأول ما يجب أن نبحث عنه من حال الكمية ، إن أمكن وكان البحث يحتمله ، هو أنها جوهر أو عرض . فإن كانت الكمية هي الجسمية التي تقارن المادة فتقوم الجسم جسمياً ؛ فبالحرى أن تكون صورة مقومة للجواهر . والصورة جوهر ؛ فالكمية إذن جوهر .

(٣) في : مع س || (٤) أن : بأن س ، سا ، عا ، هـ ، ي || الجوهر : الجواهر سا || (٥) إليه : إليها ، ي ؛ ساقطة من ع || ذكر من : ذكر في ع || أحوجت : أنجرت ع || (٦) إل ذكر : إل ذلك د || الستة : الست ي ؛ ساقطة من عا || (٧) تعلم : ستعلم ، هـ ، ي || (٨) المقارنة : المقارنة ع ، عا || (٩) متقرر : مقرر ع ، عا ، م || (١٠) فيا : في ي || (١١) الجسمية : الجسمية د ، م || هذه : هذا سا ، هـ ، ي || (١٢) الكمية : الكمية ع ، عا ، م || (١٣) الجسمية : الجسمية د ، م || (١٤) الكمية : الكمية ع ، عا ، م || (١٥) سائر النسخ : الكمية ؛ مع ملاحظة سقوط كلمة "على" من د ، م || لكننا : ولكننا سا || (١٦) إلا : ساقطة من ع || (١٧) حال : ساقطة من ن || أمكن : + هذا ع || البحث : هذا البحث ع ، هـ || (١٨) أو عرض : وعرض د || (١٩) إذن : ساقطة من د .



فنقول: إن تحقيق هذه الأشياء مما لا يكلفه المنطق ، بل يجب أن يأخذ المنطق ما نقوله  
أخذاً ، ويكون بيانه له في صناعة أخرى ، فنقول : يجب أن تعلم أن كل جسم فهو متناهٍ ؛  
ولكن حد الجسم ، من حيث هو جسم ، غير حد الجسم والمتناهي ، من حيث هو متناهٍ ؛  
والمتناهي يلزم كل جسم بعد ما تقوم حد الجسمية جسمياً ؛ ولذلك قد يعقل الجسم جسمياً  
ولا يعقل تناهيه ، ما لم يوضح ببرهانٍ إيضاح العوارض المطلوبة للموضوعات بالبراهين المبينة  
إياها . فالتناهي ليس داخلياً في ماهية الجسم . فالسطح ليس جزءاً من الجسم .

ومع ذلك فإنه وإن كان كل جسم متناهيًا ، فإن الأبعاد ليست بواجب حصولها في الجسم  
بالفعل ؛ فإن الكرة ، من حيث هي كرة ، جسم ، وليس يحيط بها إلا نهاية واحدة ؛ وليس يفرض  
فيها أبعاد بالفعل متميزة . بل الجسم إنما هو جسم لأنه من شأنه وفي طباعه بحيث يمكن أن  
يفرض فيه ثلاثة أبعاد فيه على الإطلاق متقاطعة على حد واحد مشترك تقاطعاً على قوائم .  
وهذه صورة الجسمية .

فالشيء الذي يمكنك أن تفرض فيه بعداً ، ثم بعداً آخر ، تقاطعه على قائمة ، ثم ثالثاً ، تقاطع  
الأولين على التقاطع الأول على قوائم ، فهو الجسم . ثم إذا اختلف الجسمان بأن أحدهما يقبل  
أحد الأبعاد أو اثنين منها أو ثلاثتها أكبر أو أصغر من الأبعاد التي في الجسم الآخر ، فإنه  
لا يخالفه في أنه يقبل ثلاثة أبعاد على الإطلاق البتة ، ويخالفه فيما يقبل من الأبعاد على ما ذكر .  
فهو من حيث يقبل ثلاثة أبعاد جسم على الإطلاق ، ومن حيث يقبل ثلاثة أبعاد بعينها  
أو ثلاثة هي موجودة فيه بالفعل ، إن أمكن ، فهو بحيث يقدر ، وذلك له من حيث أنه

(١) يكلفه : يتكلفه ي || (٢) ويكون . . . أخرى : ساقطة من سا || له : ساقطة من م ، ي ||  
فنقول : ساقطة من ع || فهو : ساقطة من سا || (٤) والمتناهي : والمتناهي م || جسمنا :  
ساقطة من د || (٥ - ٤) الجسم جسمنا ولا يعقل : ساقطة من ع || (٥) ببرهان : برهان ب ، سر ، ع ||  
(٦) ليس : ساقطة من س || الجسم : الجسم ي || (٨) وليس : ساقطة من د || يفرض :  
يفترض ع || (٩) الجسم : بالجسم سا || لأنه من شأنه : ساقطة من ع || من شأنه : ساقطة من سا ||  
(١٠) فيه ثلاثة : ثلاثه || أبعاد فيـه : أبعاد ه ، ي || (١١) الجسمية : الجسمية م ||  
(١٢) بعداً ثم بعداً : بعداً ب ، بعداً س || (١٣) يقبل : قبل ه || (١٤) اثنين : اثنين ب || ثلاثتها :  
ثلاثها ع ؛ ثلاثة منها ه || أكبر : أكثر س || (١٥) أنه : أن ع || (١٦) أبعاد : فهو ه ،  
ي ؛ + بعينها سا || ومن : من د || (١٧) أو ثلاثة هي : أو هي ثلاثة ه ؛ أو هي د ، م .



يقدر لا يكون غير مخالف لجميع ما يجانس مقدره؛ بل لابد من أن يكون مخالفاً لبعض ما يجانس مقدره. وكذلك ما يقدر فلا يتقرر لهذا المعنى الذي لا يخالف به جسماً أن يكون مقدراً أو مقدراً؛ فلذن إنما يقع تقدير الأجسام بذلك المعنى الآخر، فذلك هو الكمية.

وإن كان ما يقع فيه المساواة والتفاوت والتقدير غير المعنى الذي به يصير الجسم جسماً،

- فليست الصورة الجسمية هي الجسمية التي هي الكمية، بل الجسمية التي هي الكمية التي هي عرض، هي جسمية بمعنى آخر، وهي ما أشرنا إليه، وإن كانت قريبة من الصورة الجسمية وملزمة إياها. وكذلك سجد أشياء تشبه الكيفية وليست بكيفية. والسطح أيضاً له صورة غير الكمية التي فيه؛ وتلك الصورة هي أنه بحيث يصح أن يفرض فيه بعدان على الصفة المذكورة؛ وذلك له لأجل أنه نهاية شيء ما يصح في ذلك الشيء فرض ثلاثة أبعاد. وكذلك هذه الصورة ليست تخرجه عن العرضية وعن الحاجة إلى الموضوع أيضاً.
- وأما كميته فنظير كمية الجسم وهي كمية ثابتة فيه لا تتبدل، لا كما في الجسم. ثم في هذا الموضوع مباحث عميقة سيقال عليها في الواحق. وليس إذا كانت للسطح صورة تلزمها أو تقومها الكمية يجب أن يكون السطح جوهرًا. فما قلنا إن كل صورة لنوع من الأنواع يلزمه عرض فهو جوهر، بل ذلك في صورة الجسم وحده؛ فتكون الجسمية التي من باب الكمية تلزم الجسمية التي هي الصورة ضرورة لما يلزم الجسم من التحديد، وتكون صورة الجسم، إذا جردت بكميتها أو جردت منها الكمية مأخوذة في الذهن؛ سمي المجرد جسماً تعليمياً.

- (١-٢) بل لابد ... يجانس مقدره : ساقطة من ع || (١) من : ساقطة من س عا ||  
 (٢) كذلك : لذلك د || يتقرر : يتحدى || لهذا : في هذا ه || (٣) يقع : ساقطة من سا ||  
 تقدير : تقدما ، ي || (٤) والتقدير : والتقدرا || (٥) الجسمية : الجسمية م ||  
 التي : ساقطة من سا || الكمية : + الجسمية الصورية ي || بل ... الكمية : ساقطة من س ||  
 (٦) هي جسمية : جسمية ه || بمعنى آخر : أخرى عا ؛ + وهي العرض ه ، ي || وهي : + العرض نج ||  
 (٦-٧) الصورة الجسمية : الجسمية الصورية ع ، ي || (٧) الجسمية : الجسمية م || وكذلك ب ؛ +  
 أيضا د ، م || (٨) أن يفرض فيه : فيه فرض ي || (٩-٨) بعدان على : بعد ليست على ي || (١٠) وكذلك :  
 فكذلك د ، م ؛ فذلك عا ؛ ولذلك ه || تخرجه : تخرج عا || أيضا : ساقطة من د ، م || (١١) ثابتة :  
 ثابتة م || لا كما : إلا كما د || (١٢) الواحق : كتاب الواحق ي || كانت : كان ه ، ي || للسطح :  
 السطح ه || تلزمها : وتقومها د ، م || (١٤) فتكون الجسمية :  
 فتكون الجسمية م || (١٦) منها : مه ه ، ي || سمي : يسي ه .

واعلم أنه قد يشكك في أمر العدد أيضاً أنه عرض أو ليس بعرض؛ فيجب أن تعلم أن الوحدة في الأمور ذوات الوحدة عرض خارج عن ماهياتها؛ وأن مجموع الأعراض عرض. فهذا قدر تنبه به على الحق في هذه المباحث؛ وأما تحقيق هذه الأشياء ففي صتاها أخرى.

فقول الآن : إن الكم منه متصل ومنه منفصل . ومن جهة أخرى إن الكم منه ما لأجزائه وضع ؛ ومنه ما ليس لأجزائه وضع ؛ فتكون الكمية تنقسم قسمين متداخلين .

لكن المتصل اسم مشترك قد يعرض له أن يوجد كثيراً؛ على أن مفهومه معنى واحد ؛ فيقع منه غلط في معاني المتصل ؛ فمنه ما هو فصل الكم أو الكمية ؛ ومنه ما هو عرض يلحق الأَعْظَام ، من حيث هي أعظام ؛ ومنه ما هو عرض يلحقها ، من حيث هي طبيعية .

فأما الذي هو فصل ؛ فمن خاصيته أنه يقال على المقدار الواحد في نفسه ولا يجوز إلى قياسه إلى مقدار غيره ؛ وذلك لأن حده أنه الذي يمكن أن تفرض له أجزاء يجمع بينها حد مشترك هو نهاية الجزأين منها ؛ وباعتبار آخر هو نهاية لأحدهما ؛ أعني لما يجعله في التخيل إلى الإشارة أقرب منك ؛ فكأنه أول وبداية للآخر ؛ فيقال لهذا الكل إنه متصل . وليس الشرط فيه أن يكون هناك قطع وجزء بالفعل ؛ بل الشرط فيه أن يكون هناك إمكان هذا التوهم وهذا الفرض . وهذا المعنى هو معنى المتصل الذي ينقسم إليه الكم وإلى المنفصل .

ويعم معني المتصل الآخرين أنهما يقالان بالقياس إلى غيرهما ؛ فيكون المتصل فيهما لا المتصل في نفسه ؛ بل المتصل بغيره ؛ فيقال متصل لما يوجد فيه طرف ونهاية واحدة بالفعل هي بعينها طرف لما قيل إنه متصل به ، حتى لو كانتا نهايتين اثنتين لكان مكان الاتصال مماسة ؛ مثل الخط الذي يتصل بخط على زاوية تحدها نقطة واحدة بالفصل هي طرف لها جميعاً ؛ ومثل الجسم إذا صار له جران لعرضين تميزا فيه ؛ فمن البين أن كل

(٥) ومنه ... وضع : ساقطة من ع || (٦) قد : وقد سا || (٧) معاني : المعاني ؛ معنى د ||  
 (٨) طبيعية : طبيعة ع ، ط ، ه ، ي || (٩) يقال : يقول من || (١٠) قياسه : قياسه ب (مع إثبات علامة التصحيح فوق الكفة) || إلى مقدار : بمقدار ه ، ي || (١٢) إلى : أوع ، ه ، ي || (١٣) ويزن : وجد د ، م ؛ وحد سا || (١٤) وهذا الفرض : ساقطة من م || وهذا : فهذا ي || الذي ... المنفصل : ساقطة من ع || (١٧) اثنتين : ساقطة من د || مكان : إمكان ع || (١٨) الاتصال : اتصال د ، م || تحدها : تحتلها سا || (١٩) ومثل الجسم : والجسم ي .

واحدٍ من العرضين ليس في ما فيه الآخر، كسوادٍ وبياضٍ ؛ فإن كل واحدٍ منهما يختص بموضوع هو الذي جملة غير الآخر . فإن الأشياء المتفككة في الطبيعة لعارض ما تتغير في العدد ؛ فيكون ما يختص بانبات البياض فيه متناهيًا وما يختص بانبات السواد فيه متناهيًا ؛ وكل ذلك بالفعل . وليست النهايتان المقترضتان لما عرض اثنتين ؛ بل هناك نهاية واحدة .

٥

فهذا اتصال قد يكون للكليات ؛ وهي كليات لم يلحقها إلا لواحق الكليات ؛ مثل هيئة الوضع الذي لخطى الزاوية ؛ ومثل مماسة تفرض بدل السواد في ما مثلنا به أيضاً ؛ ولا مماسة تفرض فيه بدل البياض، حتى لا يكون مأخوذاً مع عرض طبيعي ، فيتميز لأجل ذلك جزآن من السطح أو الجسم ؛ بل هذا الاتصال هو الاجتماع الذي لو لم تكن النهايات فيه واحدة في الموضوع اثنتين في الإضافة ؛ كانتا اثنتين بالموضوع أيضاً ، لكان بدل هذا الاتصال اجتماع هو المماسية .

١٠

وأما الاتصال الثالث فهو أن يكون المتصل به لازماً لتصل في حركته التي يزول منها طرف الذي يليه عن موضعه الذي يلاقى نهايته فيه . وهذا الاتصال لا يمتنع أن يكون فيه مماسة إذا وجدت ملازمة عند الحركة بملاصقة أو مشابهة ؛ فإن الجسم إذا كانت حاله عند جسم آخر أنه إذا حرك وقيل عن موضعه نقلًا ينقل طرفه الطرف الذي يليه من الآخر حتى يصير الآخر معه حيث صار ، فإنه يقال إنه متصل به . والاتصال الحقيقي بحسب هذا الموضع هو الأول ؛ وإن كان إنما يقل اسمه من الاتصال الذي على سبيل الإضافة ؛ إذ كان يتوهم له أجزاء فيما بينها الاتصال الإضافي . وكثيراً ما ينقل اسم لمعنى عن اسم شيء آخر ؛ فيصير بحسب صناعة ما أحق بذلك الاسم .

١٥

(١) فإن كل : فكل ع ، م ، ي ؛ وكل د ، ط ، هـ ، || (٣) في العدد ؛ بالعدد د ، م ، ||  
 (٤) وكل : فكل د || (٦) يكون : + ذلك م || (٧) تخطى : يعطى م || في ما : +  
 قد هـ ، ي || أيضاً : آقاء هـ ، ي || (٩) الذي : + هو ي || (١٠) بالموضوع : في الموضوع ع ||  
 (١٢) لازماً : ملازماً م || منها : بها ع ، ط || (١٣) يمتنع : يمنع د ، م ||  
 (١٤) بملاصقة : ملاصقة ط || (١٥) ينقل : يترجم ب ؛ يلزم س || طرفه : ساقطة من  
 ب ، س || طرفه الطرف : طرف طرفه ن || (١٦) فإنه يقال : قيل له هـ ؛ قيل ي || (١٧) الموضع :  
 الوضع ن || (١٨) وكثيراً : كثيراً د ؛ كثير هـ || ينقل : يعقل ن || لمعنى : لغنى نغ ، ي .

فن الكمية ما هو متصل؛ ومنه ما ليس بمتصل. فالجسم الذي من باب الكمية من المتصل. وكيف لا؟ وتجد هذا الجسم بحيث يمكن أن يفرض بين أجزائه حد مشترك وهو السطح؛ فتجد أجزائه تشترك بسطح واحد تلتقي عليه. وقد تجد نظير ذلك للسطح بالخط، والخط بالنقطة والزمان أيضاً؛ فإننا نجد فيه شيئاً متوهماً يتصل به ماضيه ومستقبله؛ وهو الآن.

وهذا الجسم المحسوس ليس يتجزأ إلا من حيث فيه بعدد؛ فينقسم ذلك البعد إلى ما ينقسم إليه. فالجزء له من حيث هو ذو ذلك المقدار؛ إلا من حيث هو جسم على الإطلاق، أو جسم جوهري؛ فإن الجزء له من حيث يفاوت ويساوى، لا من حيث لا يقبل مفاوطة ومساواة، على ما علمت؛ فإذا التجزئة إنما عرضت بالضرب الأول للجسم من حيث هو ذو كم لا من حيث صورته.

فإن قال قائل: إن التجزئة لا تكون إلا بسبب شيء من شأنه قبول التجزئة، والقبول والاستعداد إنما يكون في المادة، ليكون الاستعداد للتجزئة بسبب المادة، لا بسبب الكمية؛ فإنه شك يخجل في العلوم. ويجب أن تسلم ههنا أن التجزئة تعرض للمقدار، بما هو مقدار، وإن كان فيه للمادة مشاركة؛ وفي العلوم نبيهاً أن حصة المادة في ذلك ما هي، والأمر الذي للكَم بالذات من ذلك ما هو، فإن هذا لا يجب أن تشتغل به في علم المنطقيين؛ بل تعلم أن التجزئة التي معها حركة واقتران في المكان غير التجزئة التي إنما فيها تعيين الجزء فقط. فهذا الكلام كله إشارة مناً إلى الكَم المتصل.

وأما الكَم المتفصل فإنه كالسبعة التي لا يوجد لأجزائها حد مشترك؛ فإنك إذا جزأت السبعة إلى ثلاثة وأربعة، لم تجد بينهما طرفاً مشتركاً؛ فإنه لا طرف للاعداد إلا الوحدة؛ ولا توجد وحدة مشتركة بين الجزء الذي هو ثلاثة والجزء الذي هو أربعة؛ ولو وجدت

(٣) ظير: لطف ع || (٥) فينقسم: ساقطة من ع || (٦) فالجزء له: وبالجزء د؛ الحركة سا || ذو: دون د؛ ساقطة من س، سا، ي || (٧) مفاوطة: ساقطة من سا || (٨) كم: كثرة ع || (٩) صورته: حوس || (١٠) فإن: فأما إن ه، ي || (١١-١٢) لا بسبب الكمية: ساقطة من س (١٢) فإنه: فهو ه || (١٥) المنطقيين: المنطق ع || اقتران ع || فيها: فيه د، ن || (١٦) تعيين: تعيين د، م؛ يتبع ع || إشارة من: ما إشارة س، ن، ه، ي || ما: ساقطة من د، م || (١٧) فإنه: فإنها ب، س، م || (١٨) لم: ولم د || (١٩) ثلاثة: الثلاثة ه، ي || (١٩) أربعة: الأربعة ب، س، ع، ه، ا، ه، ي .

وكانت من وحداتها لصارت الوحدات ستة وانتقص عدد السبعة ؛ وإن كانت خارجة عنه كان ترتيب السبعة من ثمان وحدات .

فلنقل الآن: إن الكم المتصل لا يخلو إما أن يكون قاز الذات فيما هو كم له ؛ وإما أن تكون ذاته غير قازة ؛ بل هي في التجرد . ولنضع أن كل متصل بذاته على سبيل التجدد فهو هيئة حركة هي لا محالة حالة جسم ، فإن ذلك هو الزمان ، وبيانه العلم الطبيعي .

وأما الكم المتصل القار فليسم عظمًا وقدرًا؛ ولا يخلو إما أن يكون امتداده بعداً واحداً فيجتمل تجزئة واحدة لا تعارضها تجزئة قائمة عليها ؛ وهذا هو الخط ؛ وإما أن يكون محتملاً للتجزئة في جهة ، ثم يمكن أن تعارضها تجزئة أخرى قائمة على تلك حتى يمكن فيها فرض بعدين متقاطعين على قوائم ، ولا يمكن غير ذلك ؛ وهذا هو السطح ؛ وإما أن يكون المقدار الذي يحتمل التجزئة يحتملها في ثلاث جهات ؛ وهذا هو الجسم الذي من باب الكم .

١٠ فيسمى جسماً من حيث هو بهذه الصفة . وقد يسمى عمقاً وسمكاً وثخنًا . أمّا ثخنًا ، فلا أنه حشو ما بين السطوح ؛ وأما عمقاً فلا أنه ثخن نازل أى معتبر من فوق إلى أسفل ؛ وأما سمكاً فلا أنه ثخن صاعد أى معتبر من أسفل إلى فوق . وربما وقع اسم العمق على معنى آخر سندكره .

وأما المكان وزياتهم إياه في معنى المقادير ، فأمر لم أحصل له فائدة ، وذلك لأنهم يقولون: إن المكان نهاية جسم محيط حاصرة للجسم المحيط ؛ فهى بالقياس إلى الجسم المحيط مكان ؛ فالمكان نهاية بالقياس إلى الجسم المحيط وحاوٍ بالقياس إلى الجسم المحيط ؛ وسطح في جوهره وذاته . فنقول لهؤلاء: إن كل شئ؛ ذى جنس فإن جنسه هو مما يقوم به جوهره . فإن كان المكان كما لأنه مجموع هذه، أى لأنه سطح هو نهاية وحاوٍ، فلا يخلو إما أن يكون لكونه

(١) لصارت : لكنت ه ، ي || وانفص : ولقص ه || كانت خارجة : كان خارجا ي || (٢) عه : عنها  
 عا ؛ ساقطة من م ، ه ، ي || (٤) هي : ساقطة من ي || (٥) فهو : فإنه ه ، ي || هي : ساقطة  
 من سا || فإن : وأن د ، م || (٦) وأما : فأما ي || تليص : فيسمى ه ، ي ؛ فليس م ||  
 (٨) للتجزئة : لتجزئة س || (١٠) يحتملها : يحتمل تلك ه ؛ يحتمل ذلك ي || (١١) فيسمى : فيسمى  
 سا ، م || وقد : ساقطة من س || أما ثخنًا : ساقطة من م || (١٢) أما عمقًا : أما عمقها ه ||  
 (١٢-١٣) سمكا ثلاثة : سمكا فانه سا ، م || ثخن صاعد : عن صاعدا ؛ صاعد ع ، ي || (١٤) له :  
 + مه ع || (١٥) محيط : محيط عا || الجسم : الجسم ن || (١٥-١٦) المحيط مكان ||  
 (١٦) فالمكان نهاية بالقياس إلى الجسم : ساقطة من م || المحيط وسطح : المحيط به ؛ وسطح سا .

نهاية وحاوياً مدخل في تصديره كما أو لا يكون؛ فإن كان له في ذلك مدخل، فيجب أن يكون للكان، من حيث هو كم، الكم الذي يفيد المعين معاً خصوصية قبول أبعاد وقسمة غير الذي يفيد السطح، بما هو سطح؛ وليس له ذلك؛ وإن لم يكن لكونه نهاية وحاوياً مدخل في كونه كما، فهذه الجهة إنما هي من الكم بسبب أن موضوعها أو جزءاً منها، وهو السطح، من الكم؛ فيكون الكم بالحقيقة هو السطح؛ ويكون عرض لذلك الشيء، الذي في نفسه كم، أن حوى؛ فيكون ليس في جوهره شيئاً غير السطح؛ ويكون من جملة ما قد فرغ من ذكره وتعيينه؛ فلا يكون نوعاً خارجاً عنه. وإيضاً لأنه إن كان المكان كما، لأنه نهاية أو أنه حاوياً، فيكون الشيء، من حيث هو مضاف، هو من الكم.

ثم يجب أن يرونا الكمية التي للنهائية، من حيث هي نهاية، وللحاوي، من حيث هو حاوياً، كمية تكون غير سطحية؛ ولا يجدون؛ فيبقى أن المكان كمية لسطحيته. فإن المكان إما نوع من السطح تحته، لا نوع من الكم في مرتبة السطح محدود معه نوعاً تحت الكم؛ وإما سطح مأخوذ بحال؛ فيجب أيضاً أن يكون الجسم المأخوذ بحال مخصوص، مما يعد نوعاً سادساً. مثلاً يجب أن يكون الجسم، من حيث هو متمكن، نوعاً زائداً على ما ذكر، لا، إن كان ولا بد، نوعاً للجسم المطلق، إذا اعتبرت الأنواع الأولى من الشيء. فن الواجب علينا إذا عددنا أنواع الأجناس أن لا نعد أنواعاً أو أواعها معها، ولا نعد أنواعها، من حيث يعرض لها خواص أخص منها تقسمها. فالكمية المتصلة هذه.

وأما المتصلة فلا يجوز أن تكون غير العمد؛ فإن المتصل قوامه من متفرقات؛ والمتفرقات من مفردات؛ والمفردات آحاد؛ والآحاد إما نفس المعنى الذي لا ينقسم،

(١) نهاية وحاوياً: نهاية أو حاوياً، ي || مدخل في: يدخل في، سا، م || في ذلك مدخل: مدخل في ذلك سا || (٣) يفيدها: يفيد ه، ي || بما هو: بما هي ن || (٤) الجهة: الجهة د؛ سا، ع، م || (٥) الذي: + هو ه، ي؛ ساقطة من د || (٦) فيكون ليس: ويكون ليس ي || شيء: شيء ن، ي || (٧) فلا: ولا سا، م || أو أنه: وأنه ي || (٩) وحاوياً: وحاوياً س || (١٠) كمية: كمية ي || سطحية: سطحية نج، سا، ع، ي || المكان كمية: المكان كمية سا، ن، ه، ي || فإن: وإن د، سا، م؛ + كان ه || (١١) لأنواع: لأنواع س || نوعاً: نوع س || (١٣) يجب: فيجب ي || حيث: ساقطة من ي || (١٤) الأولى: القرية نج، ع؛ + القرية ي || (١٥) أنواعها: الأنواع ن.



من حيث هو لا ينقسم ، أو شيء فيه الوحدة ، وهو ذو وحدة وله وجود آخر حامل للوحدة ؛ فالوحدات هي التي لذاتها يجتمع منها شيء ذو كم منفصل لذاته ، يكون عدده مبلغ تلك الوحدات .

- وأما الأمور التي فيها تلك الوحدات بفصلتها حامله للعدد الذي هو لذاته كم منفصل ؛
- ٥ ثم لا يوجد فيها معنى كمية منفصلة غير معنى اجتماع تلك الآحاد ؛ ولا يوجد لها مقدر خارج من مقدرها ، من حيث هي معدودة ، ولا لها جواز مساواة ولا مساواة يتلقان بالانفصال في معنى غير معنى المدد الذي يقع لها ؛ فلا يجوز أن يقع فيها مقدر أو جواز مساواة ولا مساواة ، بحيث لا تلتفت في اعتباره إلى المدد ، بل إنما تلتفت في اعتباره إلى معنى غير ذلك من المعاني التي تكون في الشيء مما هو أمر غير العدد ، مثل أن يكون صوتاً أو حركة أو جسماً . فإن أمكن في شيء من الأشياء أن يكون فيه تقدير واعتبار مساواة
- ١٠ وغير مساواة لا يتناول اتصاله ، ومع ذلك فلا يتناول انفصاله المسمى ، بل ماخذ آخر من الانفصال ، أمكن أن يكون غير المدد كمية منفصلة . لكنك لا تجد شيئاً من الأشياء ينسب إلى احتمال تقدير وجواز مساواة وغير مساواة ، إلا وقد اعتبر اتصاله أو عدده لا غير . والأشياء إذا لم تلتفت إلى عددها ولم يكن لها اتصال تقدر به ، لم تجد لها تقديراً وكمية منفصلة ؛ لا سيما ومفسرهم يقول : إن للقطع المقصور إلى المقطع الممدود
- ١٥ نسبة عدد إلى عدد . وهذا تصريح بأنه يعد لأجل العدد . وحاله في ذلك حال التي في الجماعة .

والمعجب أنه لم يشكّل هذا في أجسام تجمع من غير اتصال ، فيقدرها واحد ويكون لها جزء ، من حيث هي منفصلة ؛ ولا في أزمينة متفرقة ، ولا في حركات الإيقاعات ؛

- (١) شيء : شيئاًى || (٢) فالوحدات : والوحدات د || شيء : ساقطة من عا || عدده : عدد س || (٤) وأما ... الوحدات : ساقطة من د || (٥) يوجد : تجد ه || معنى اجتماع : اجتماعى || (٥) الآحاد : الوحدات س || ولا يوجد : ويوجد م || مقدر : مقدار ب ؛ بقدر ع ؛ تقدر ه ، ي || (٦) مقدرها : مقدارها ب ؛ تقدرها ه ، ي || هـ : ساقطة من م || ولا مساواة : ساقطة من ن || بالاتصال : فلا اتصال عا || (٧) الذي : التي ي || يقع : يكونى || مقدر أو جواز : مقدار أو جواز ع ؛ تقدر أو جواز سا ، عا ، ن ، ه ، ي || (٨) إلى العدد ... اعتباره : ساقطة من سا || (٩) في الشيء : الشيء س || (١٠) الأشياء : هذه الأشياء ه || (١١) مأخذ : مأخذ عا ، عا ، ه ، ي || (١٢) الاتصال : الاتصال سا ، م || (١٤) والأشياء : فالأشياء د ، ن (١٥) تقديراً : تقديراً سا ، عا ، ه || وكمية : أو كمية س ، ن ، ه || (١٥ - ١٦) لاسياً ... في الجماعة : ساقطة من عا || (١٦) يعد : يمد ب || (١٧) تجمع : يتجمع د ، ن ، ي ؛ ساقطة من س || ويكون : فيكون عا ؛ يكون ع || (١٨) منفصلة : منفصل د || ولا : ولا س .

ولا في عددِ كِيفِيَّاتٍ تكون في التفويض والصور؛ إنما أشكل هذا واشتبه على قومٍ في أمرِ القولِ المسموع؛ فلأنهم قالوا: إنه من الكم المتفصيل بالذات جزء ما. ثم بعضهم جعل السبب فيه أنه يقدر بمقاطعِهِ؛ فتكون مقاطعُه أجزاءه؛ ولها أزمنة تقدرها؛ فتكون المقاطع تقدر الجملة بسبب زماها. فيكون هؤلاء إنما يقدرون القول بعدد أقسام أزمتِهِ وبتقديرها؛ فيكون بالحقيقة إنما يعملون القول كما لمسد زمايه؛ فيكون القول، على طريقتهم، كما بأمرين من الكم يقارنانه لا لذاته.

وقومٌ يحاشون من ذلك فيختالون له وجهاً آخر فية ولون: إن الصوت يعظم ويصغر بسبب حال القارِع والمقروع؛ ولا يكون ذلك العظم معتبراً بالزمان؛ فهو إذن من بابٍ آخر. فهؤلاء ليسوا إنما يعملون القول، وهو المركب من المقاطع، وحده كما منفصلاً؛ بل يعملون الصوت نفسه كما. ثم لا ينفهم هذا الاحتيال فيما نحن بسبيله؛ لأنَّ الجملة التي يحاولون أن يكون بها الصوت كما، إن كان بها كما؛ هي جهة توجب فيها الكية المتصلة. وهؤلاء إنما أحوجوا إلى أن يثبتوا كية غير متصلة حتى أن عظم الصوت ويصغره هو نقله وشفته أو جهارته وخفاته؛ وهي كيفيات بالحقيقة كما تعلم ذلك في موضعه لا كيات. ومع ذلك فهؤلاء جعلوا كية الصوت لكية ما يتولد عنه؛ بفعلوه أيضاً من الكم بالعرض مثل أشياء كثيرة غير الصوت.

وقومٌ ممن هم أشدَّ تحصيلاً زعموا أنه ليس القول كما بشيء من ذلك؛ بل لأن المقطع جزؤه وهو يعده. وكل ذي جزء يعدّ بجزء له فهو من الكم؛ والكبرى من قياسهم مدخولة؛

(١) تكون: ساقطة من عا || التفويض والصور: الفوس والصور ع؛ الفوس والصورن ||  
 (٢) ين: ين هـ || (٣) أجزاءه: أجزاءه ي؛ أجزاءه س || (٤) الجملة: ساقطة من عا ||  
 أزمته: أزمته د، م || (٥) بتقديرها: بتقديرها د، م || لدد: يدد د، م || (٦) بأمرين: لأمرين  
 هـ، ي || من الكم: ساقطة من سا || (٩) منفصلاً: منفصلاً د، م || بل يعملون: بل ويعملون د،  
 سا، ما، م || (١٠) الصوت قسمه: أيضا الصوت ي (١١) توجب: ساقطة من عا || فيها: فيه هـ، ي ||  
 المتصلة: المنفصلة نج، سا، م || (١٢) يثبتوا: له سا، عا، ا، هـ، ي؛ طاع || كية: الكية سا، م ||  
 غير: ساقطة من ع || غير متصلة: غير متصلة م، هـ، ي؛ غير المنفصلة نج || (١٣) شفته: حدته نج، هـ ||  
 (١٤) كية الصوت: الكية للصوت سا || بفعلوه: بفعلوا س || من: في م || بالعرض: ساقطة  
 من سا || (١٦) هم: هم || بشيء: لشيء نج، ن، هـ، ي || (١٧) بجزئه... يقدر: ساقطة  
 من م || بجزئه: بجزئه ي .

- فإنه ليس كل ما له جزء يقدر بجزئه فيجب أن يكون من الكم بالذات؛ بل يجوز أن يكون له وجود وحقيقة أخرى، وقد عرضت له كمية ما؛ إما مقدار وإما عدد فيكم به وصار له بسببه جزء يعمه. وأمثال هذه الأشياء لا تكون كييات بالذات؛ ولا تدخل في الكمية دخول النوع في الجنس؛ والمقطع ليست جزئته وتقديره إلا لأنه واحد؛ والقول كثير؛ فالقول إنما له خاصية الكم من حيث الكثرة التي فيه وهي العدد؛ فإذا لم تثبت إلى الكثرة التي فيه، التي هو محصل منها، ولا إلى الزمان الذي يساوقها، ولا إلى مقادير ما يتولد منه الصوت أو فيه، لم تجد للقول كمية البتة؛ فإن كانت هذه الأشياء تدخل ما يقارنه من الأشياء في مقولة الكمية إداخلًا بالذات، فهنا حركات الإيقاع ونغم الجمع في الألحان وألوان التراويق وأعضاء الحيوان وأشياء أخرى مما له هذه الكييات كلها أو بعضها؛ فما بالها لا تدخل في الكم بالذات؟

١٠

- وليس لقائل أن يقول: إن المقادير قد يقع عليها العدد؛ وكونها واقعاً عليها العدد لا يمنعها أن تكون في أنفسها كمية؛ فكذلك القول، فإن المقادير، وإن كثرت بالعدد، فلها بعد الكثرة وقبلها خاصية الكمية في حد اتصالها وأحوال تلزمها وتلحقها؛ من حيث هي متصلات، لا تثبت فيها إلى عددها، مثل كونها قابلة للتجزئة والتجزئة بالفعل. فإن جعلتها ذات عدد، فإن قبول التجزئة لا يجعلها ذات عدد وهي تحتل أيضاً المساواة وغير المساواة بالتطبيق في حد اتصالها، كما سنبين بعد، من غير إحواج إلى عدد أو شيء آخر يلحقها.

١٥

وأما المعلم الأول فقد أجرى الكلام في ذلك على شيء مشهور كان فيما بينهم؛ وعدد من الكم أقساماً مشهورة ولم يتعرض فيها للتحقيق. وقد فعل كذلك في غير موضع في هذا الكتاب كما فعل في تفصيل الحركة، وكما فعل في مواضع من المضاف.

- (٢) كمية ما : كمية ع || (٣) لا تكون : تكون عا || ولا : ساقطة من سا ||  
 (٤) تقديره : تقديره ي || (٦) منها ولا : منها لا س || ولا إلى مقادير : إلا إلى مقادير م ||  
 (٧) للقول : القول سا ، ع ، م || ألبتة : ساقطة من ي || (٧ - ٨) ما يقارنه من الأشياء : القول عا ||  
 (٨) فهنا : هنا س || الجمع : الجمع س ، ع ، هـ || (٩) ألوان : أنواع عا || (١٢) فكذلك : وكذلك سا ||  
 فإن : فن إن س ، ن ، ي || ظها : فهذا م || (١٤) عددها : عدد عا ||  
 فإن : وإن د ، م || (١٥) عددها : عدد أيضا وهي نج ، ع ، هـ ، ي || أيضا : ساقطة من  
 ع ، هـ || وغير المساواة : ساقطة من م || (١٦) من غير إحواج : من إحواج س || (١٧) ذلك : هذا الكتاب ع ، ي || (١٨) في هذا : من هذا ع ، هـ ، ي .

قد زعم قوم أن الثقل من الكمية . قالوا : ولذلك قد يوجد وزن نصف وزن ووزن مساو لوزن ؛ وليس كذلك ؛ لأن الوزن لا يمكن أن يقال متجزئاً ومساوياً بذاته . بل الوزن مبدأ حركة إلى أسفل ؛ فإذا كان من الوزن ما يقاوم وزناً آخر ، فلا يقدر الآخر على إشاكته في الميزان راسياً في نفسه ، قيل إنه مساو له ؛ أى غير مقاوم إياه في التحريك ؛ فإن قلنا قيل إنه أعظم منه ؛ فإن كان يقدر على تحريك ذلك الجسم الآخر ، ولا يقدر على تحريك جسم من طبيعة الجسم الآخر ، هو ضعف ذلك الجسم الآخر ، لا ضعف ذلك الجسم الذى يقدر على تحريكه ، قيل إن هذا مساو لضعفه والآخر مساو لنصفه . وأيضا يقال للثقل الذى يحرك في مثل الزمان ضعف المسافة إنه ضعف .

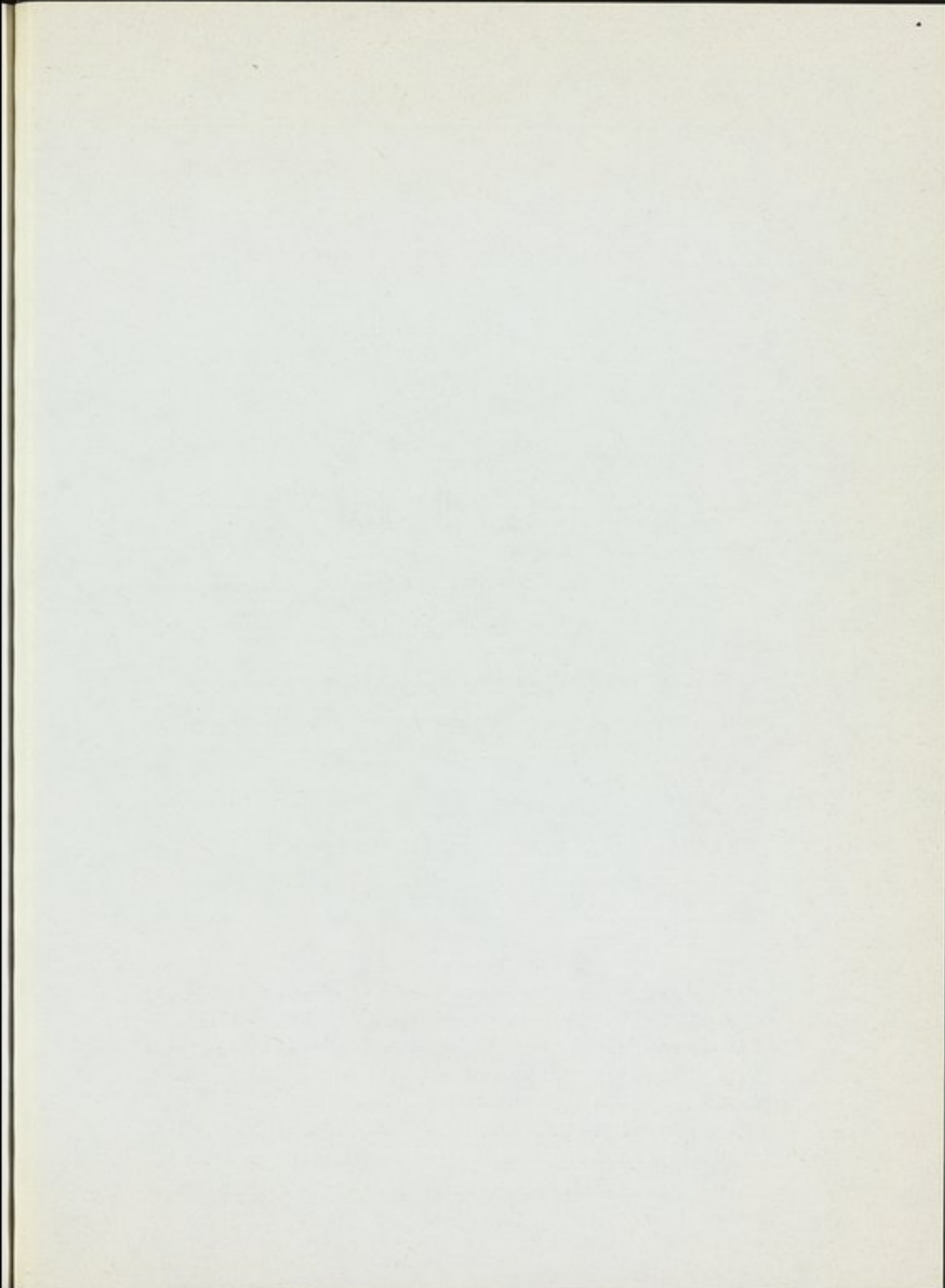
و بالجمله إنما يمكن أن يقدر الثقل بتقدير الحركة والزمان أو المسافة . وليست المقاومة من مقادير الأجسام ؛ إنما الثقل قوة ؛ وكذلك الخفة ؛ أعنى بالخفة القوة المصعدة إلى فوق . وقد يمكن أن يتخذ للخفة ميزان معكوس في المياه ؛ أعنى بالمعكوس أن تكون المائلات بين كفيها صاعدة . وقد يمكن أن تتخذ موازين لليول القسرية التى تحدث بالدفع والرمى يكون حكمها ميزان الثقل ؛ لكنه قد يكون لا في جهة الثقل ، فلا يلزم من ذلك أن تكون الميول القسرية كيات .

(١) ووزن : ووزن س || (٢) مساو : مساو ياد ، س ، م ، د || يقال : يقول ع ||  
 (٣) فإذا : فإن س || (٤) إياه : له ع (٥) الآخر : ساقطة من س || (٦-٧) تحريك...  
 يقدر على : ساقطة من د || (٦-٧) الآخر... الجسم : ساقطة من س || (٦) لا ضعف : ولا ضعف يخ ، ه ، ي ||  
 (٧) الذى : ساقطة من ه ، ي || (٩) أو المسافة : والمسافة ه || ليست : بسبب م || (١٠) من : بين يخ ، م ||  
 (١١-١٢) لثمة... أن تتخذ : ساقطة من ن || (١٢) المائلات : المائلات ه || تحدث :  
 تجذب ه || (١٣) قد : يكون قد لا يكون سا || يلزم : يكون س || (١٤) كيات : + تمت  
 المقالة الثالثة من الفن الثايب ، س ، ه ، ع ، ي ؛ + (فوق هذه الزيادة) من المنطقى ؛ من الجملة الأولى  
 في المنطق ولواهب العقل الحد بلا نهاية ؛ وفتح الحد والمثب .

# المقالة الرابعة

من الفن الثاني

من الجملة الأولى من كتاب الشفاء



## المقالة الرابعة

## من الفن الثاني

## [ الفصل الأول ]

## فصل (١)

في بيان القسمة الأخرى للكلمة وبيان الكم بالعرض

٥

وأما القسمة الأخرى للكلمة فهي أن من الكمية ماله وضع في أجزائه ، ومنها ما ليس له وضع . والأجزاء التي لها وضع يجب أن يكون لها وجود قار بالفعل معاً ليكون لبعضها عند بعض وضع ، وأيضاً اتصال ، وأيضاً ترتيب يوقمه ذلك تحت الإشارة أن كل واحد منها أين هو من صاحبه .

- ١٠ والوضع اسم مشترك يقال على معانٍ شتى : فيقال وضع لكل ما إليه إشارة كيف كان ؛ والإشارة هي تعيين الجهة التي تخصه من جهات العالم ؛ وبهذا المعنى يقال للتقطعة وضع ، وليس للوحدة وضع . ويقال وضع لمعنى أخص من هذا ؛ إذ يقال لبعض الكميات وضع ؛ ومعناه ما قلناه . ويقال وضع للمعنى الذي تشتمل عليه مقولة من التسع ؛ وهو حالة الجسم من جهة نسبة أجزائه بعضها إلى بعض في جهاته ؛ وهذا الوضع لا يقال قولاً حقيقياً إلا على الجواهر ؛ ولا يقال على الخط والسطح . وقد يقال وضع لمعانٍ أخرى لاتصلح بالمقادير ولا بالإشارة .

١٥

(٢٠) الثاني : + من الجملة الأولى في المنطق وهي خمسة فصول ه ؛ وجاء في هذه النسخة أيضاً بعد ذلك تناول الفصول في هذه المقالة || (٥) بيان : ساقطة من د ، سا ، م || للكلمة : للكلمة ه || (٦) فهمي : فبوب ؛ وهي م || للكلمة : ساقطة من س ، ع ، عا || (٧) معا : فيها عا || (٨) يوقمه ذلك : يوقمها ه ، ي || أين : كيف ع || (٩) كان : كانت د ، سا ، م || (١١) هي : ساقطة من ه || تخصه : تخص ه ، ي || وبهذا : وهذا سا || (١١) للتقطعة : للتقطعة م || للتقطعة وضع : إن للتقطعة وضع ه ، ي || (١٢) وليس للوحدة وضع : ساقطة من د ، ن || يقال وضع لمعنى : يقال لمعنى س ، ع || إذ يقال : ويقال سا || لبعض : إن لبعض ي || (١٣-١٤) وضع ومعناه : وضع ومعناه ع ، ي || (١٣) الجسم : جسم عا || (١٥) الجواهر : الجواهر م || (١٤) أخرى : آخر ب ؛ آخر س .

والوضع الذى يقصد فى باب الكمية هو الوضع بالمعنى الأوسط ؛ وكأنه اسم منقول من المعنى الثالث ؛ فكأنه لما كان وضع الجسم الذى من مقولة الجوهر إنما هو بسبب حال أجزاءه بعضها عند بعض ، جعل نظير ذلك أو مقارنه ، إذا اعتبر فى الجسم الذى من باب الكم وضعها ، وإن لم يكن الجسم الذى من باب الكم ولا السطح ولا الخط يجب له بذاته الجهات والمكان . لكن الجسم الذى من باب الكم له أجزاء بالقوة لها اتصال وترصيف ؛ وإلى كل واحد منها ، إذا فرض موجوداً ، إشارة أنه أين هو من صاحبه ، وكذلك الخط والسطح . وهذا المعنى كالمُناسب لذلك المعنى الذى فى الجسم الجوهرى ؛ فيسمى باسمه .

وقد قيل : إن الجسم المتحرك لاوضع له ؛ فإن عنى القائل لذلك أنه لاوضع له الوضع الذى هو من المقولة ، فربما أوهم ذلك صدقاً ؛ وليس كذلك ؛ فإنه فرق بين ألا يكون للشيء وضع وبين أن لا يكون له وضع فار ؛ كما أنه فرق بين أن لا يكون للجسم أين ، وبين أن لا يكون له أين فار .

وكما أن الحركة عند التحقيق لا تُخرج الجسم عن أن يكون ذا أين ، وإن أخرجته عن أن يكون ذا أين فار ، فكذلك حال الحركة بالقياس إلى الوضع ؛ فإنها لا تُخرج الجسم عن أن يكون ذا وضع ، وإن أخرجته عن أن يكون ذا وضع فار .

لكن الوضع الذى يعتبر فى مقولة الكم عيز ذلك الوضع ؛ وهو غير متغير ولا متبدل فى الجسم المتحرك . وإن تحرك فإن الحركة لا تعدم شيئاً من شرائط هذا الوضع الذى هو كون الكمية بحيث يمكن أن يفرض فيها أجزاء ، إذا فرضت ، تكون متصلة ويكون بعضها بجانب بعض يلزم ذلك الجنب فى الجسم ؛ فإن الحركة لا تزيل مجاورات الأجزاء بعضها بعضاً ؛ ولا يمنع أن يشار إلى كل جزء أنه أين هو من الآخر ؛ وتكون تلك المجاورة مفروطة . وإن كانت المجاورات مع أشياء خارجية عن الجسم متبدلة ، حتى إذا كان مثلاً للجسم ، وهو

(١) وكأنه : فكأنه سا || (٢) وضع : بوضع م || (٦) ول كل : وكل م || منها : منها م ||  
 (٧) الخط والسطح : السطح والخط د ، م || (٨) فيسى : فىسى ي || (٩) قيل : يقال ||  
 (١٠) ذلك : ساقطة من د ، ن || (١١ - ١٢) كما أنه فرق... أين فار : ساقطة من م || (١٣) التحقيق :  
 التحقيق م || أخرجته : أخرجته ي || (١٤) فكذلك : وكذلك سا || (١٨) أن يفرض : ساقطة من سا ||  
 فيها : لها م || (٢٠) يشار : + إليه ي || أنه : ساقطة من د ، م .



متحرك ، علامة شكلية أو كيفية ، وتلك العلامة في بعض أطرافه ، كان بعض أجزائه يقال إنه يلى تلك العلامة ، والجزء الآخر يقال إنه الجزء البعيد عن تلك العلامة ؛ وإن كانت الحركة لا تحفظ نسبة الأجزاء إلى جهات العالم ، تلك النسبة التي تتعلق بمعنى الوضع ، الذي هو المقولة . على أنه ، وإن كان كذلك ، فإنها توجب نقلاً عن وضع إلى وضع ، وهذا لا يوجب أن يكون المنقول لاوضع له ؛ بل يوجب أن الوضع متبدل على الاتصال أو على الانفصال ؛ وفي كل آن يفرض يكون له وضع ؛ لكن هذا الوضع غير ذلك الوضع الذي للكلمة .

ثم إن كان تسمية الكلمة إلى ذى الوضع وغير ذى الوضع قسمة بالفصول ؛ لم يجوز أن يتبدل الفصول بحركة وسكون تميز للجسم وطبيعته مفوضة .

ثم من البين أن الخط لأجزائه وضع ، والسطح لأجزائه وضع ، والجسم لأجزائه وضع ، والمكان أيضاً لأجزائه وضع بالقياس إلى ما هو سطحه وبأقياس إلى ما هو حاويه . وأما الزمان فكيف يكون لأجزائه وضع ولاجزء يوجد منها مقارن الوجود للجزء الآخر حتى تثبت مجاورته للجزء الآخر؟ فكيف تثبت مجاورة ما هو مفروض موجوداً ومفروض أنه سيوجد لما هو في العدم أوقد فقد ؛ وإن كان قد يوجد في أجزائه اتصال وإن لم يوجد ؟ وذلك الاتصال هو أن حداً واحداً منه ، وهو نهاية ما ، عديم ، وبداية ما ، يوجد . وربما كان لأجزائه ترتيب من جهة التندم والتأخر .

وأما العدد فإنه ، وإن وجد لأجزائه قرار وترتيب ، فليس يوجد له اتصال . فلا يكون له وضع . وقد يفرض عدد لا يشار إلى أجزائه بآيين ، فضلاً عن آيين بعضهما من بعض . ومن ذلك العدد الذي يقع على المعقولات . وبالْحَقِيقَةِ ، فإن العدد لا يقتدى وضماً ؛ بل يعرض له أن يصير ذا وضع بسبب ما يقارنه .

(١) أو كيفية : وكيفية ع || وتلك العلامة : ساقطة من ع || (٢) إنه : إنها ع || على : ساقطة من ع || كانت : كان ع || (٣) تلك : ساقطة من ع || التي : ساقطة من ع || (٤) وى كل : وكل س || يكون : ساقطة من س || (٥) كان : كانت ه || وعبير : وإلى غير س || (٦) (٧) (٨) الأصول : الفصل س || وسكون : أو سكون س ، ع || (٩) والسطح لأجزائه وضع : ساقطة من س || (١٠) ما هو : ما بين د || سطحه وبأقياس إلى ما هو : ساقطة من س || حاويه : مجاور به د || (١١) حتى : متى ع || (١٢) ومفروض : أو مفروض د ، م || (١٣) وهو : هو د ، م || (١٤) (١٥) (١٦) وإن : إن ع || (١٧) من بعض : عن بعض س .

والقول أبعد من ذلك ؛ فإنه لا يقتضى ترتيباً طبيعياً ولا ثباتاً .

والكم ذو الوضع هو المقدار . والمقادير بالحقيقة ثلاثة ؛ وإذا أخذ فيها المكان صارت أربعة . ويبقى الزمان والعدد والقول غير ذواتٍ وضع .

فهذه هي الكميات بالحقيقة . وقد تكون أشياء أخرى يقال لها إنها كميات ؛ وتكون كذلك بالعرض لا بالذات . وإنما يقال فيها ذلك بسبب مقارنتها للكميات التي هي كميات بالذات ؛ فبعضها موضوعات لها ؛ كالإنسان والفرس ، حين يقال : إنسان طويل وقصير ، وفرس طويل وقصير ؛ وبعضها أعراض لا توجد إلا مع وجود الكميات ؛ كالحركة فإنها لا توجد إلا بمقارنة من جسم متحرك لمسافة تكون الحركة فيها فتقدر بها ، ولزمان تكون هي أيضا فيه فتقدر به ، وفي جسم متحرك تكون فيه فتقدر به ؛ فيقال : حركة طويلة ، أى في مسافة طويلة أو في زمان طويل ؛ وكذلك يقال : بياض عريض ، أى في سطح عريض . وبعض هذه عوارض خاصة للكمية ؛ كالطول والقصر الذي بالقياس ؛ مثل ما يقال : إن هذا الخط طويل والآخر ليس بطويل بل قصير ، وإن كان كل خط طويلاً في نفسه بمعنى آخر ، من حيث له بعد واحد ؛ وهذا السطح عريض وذلك الآخر ليس بعريض بل ضيق ، وإن كان كل سطح عريضاً في نفسه بمعنى آخر ، أى من حيث له مع بعد يفرض طولاً بعد يفرض عرضاً ؛ ويقال : هذا الجسم ثخين والآخر رقيق ليس بثخين وإن كان كل جسم له ثخن بمعنى آخر ، أى من حيث له عمق ، أى من حيث له ثلاثةبعاد . وكذلك تقول : إن هذا العدد كثير وذلك ليس بكثير بل قليل ؛ وإن كان كل عدد كثيراً بمعنى آخر ، من حيث هو كم منفصل بعد بالآحاد .

فهذه وأمثالها يقال لها كميات وايست بكميات ؛ بل هي أحوال تعرض للكم بمقاييس بعضها إلى بعض كما سنوضح .

(٢) وإذا : فإذا ، هـ || (٤) إنها : ساقطة : من ي || (٧) إلا : ساقطة من م ||  
 (٨) بمقارنة من جسم : بمقارنة جسم ع ، ي (١١) كالطول : كالطول د ، ع || والنصر : والتصير ، ع ||  
 (١٣) آخر : + أى هـ || (١٤) ليس بعريض : بعرض م || أى من حيث : من حيث د ، ع ||  
 (١٥) مع : إلى د ، م || يفرض : بعرض د ، م || (١٦) أى : ساقطة من ن || من حيث : حيث  
 د ، م || (١٧) وكذلك : فكذلك ي || (١٨) آخر : + أى هـ || (١٩) لها : له س ||  
 (٢٠) بعضها : بعضه د || سنوضح : سنوضح هـ .

واعلم أن الطول يقال بالاشتراك في الاسم على معانٍ ؛ فيقال طول لكل امتدادٍ واحدٍ . كيف كان ؛ ويقال للامتداد الواحد الذي يفرض أولاً طول ؛ ويقال طول لأطول امتدادين يحيطان بسطحٍ من غير أن يعتبر تقدم وتأخر ؛ ويقال طول للامتداد الواحد ، من حيث يأخذ مركز العالم إلى محيطه ؛ كطول الإنسان ، وهو البعد الذي فيه أول حركة النشر .

وكذلك العرض يقال للك الذي فيه بعدان ؛ ويقال للبعد الواحد الذي يفرض مقاطعاً للبعد فرض أولاً على أنه طول ؛ ويقال عرض لأقصر بعدين متقاطعين ؛ ويقال عرض للبعد الآخذ من يمين الحيوان إلى شماله .

ويقال عمق للثخن الذي تحصره السطوح ؛ وقد يقال عمق لذلك بشرط الأخذ من فوق إلى أسفل ؛ ويقال عمق للبعد الذي يقاطع بعدين مفروضين أولاً طولاً وعرضاً المقاطعة المعلومة ؛ فإن الخطين إذا فرضاً أولاً ، ثم جاء ثالث ذلك المجهى ، قيل إنه عمق ، ولو ابتدئ به أولاً ؛ ويقال عمق لما يحويه قدام الإنسان وخلفه ، ومن ذوات الأربع فوقها وأسفلها .

وقول: إنه لو توهمت نقطة تتحرك أو يتحرك جسم فيه نقطة فيلاني بسيطاً بالنقطة ، رسم ذلك طولاً وخطاً فيما يمسحه . فإن تحرك هذا الخط لا في جهة حركة النقطة ، بل في جهة مقاطعها ، ارتسم سطح وعرض . فإن ارتفع السطح أو انخفض حتى تكون حركته على بعد مقاطع للبعدين على قوائم ، ارتسم جسم . وأيضاً فإن ظاهر الجسم ، من حيث هو ظاهره ومن حيث لا يوجد معه شيء مما وراء الظاهر ، فهو بسيط وسطح .

(١) الطول : طول د || (٢) لأطول : ساقطة من عا || (٣) امتدادين : الامتدادين  
 (٤) يأخذ من مركز : يأخذ مركز م || (٥) مقاطعاً : + فيه سا || (٦) الآخذ : الآخض  
 (٧) وقد يقال : ويقال سا || ذلك : كذلك د || (٨) ويقال عمق للبعد : ويقال للبعد ن || (٩) ابتدئ : ابتدأ ع || (١٠) بالنقطة : بالنقطة سا ع || (١١) ذلك : ساقطة من د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي || هذا : ساقطة من ن || (١٢) رسم : رسم ع ، أو رسم عا || سطح : ساقطة من ه || السطح : ساقطة من ن || أو انخفض : وانخفض ع || (١٣) قوائم ارتسم : قوالم أو رسم عا || (١٤) يوجد : يؤخذ سا .

فإن قُطِعَ هذا الذي هو السطح فالتفت إلى القطع الذي يناله فقط ، ولم تلتفت إلى مشاركة الجسم أو السطح له فيه ، فإن طرفه الحاصل بالقطع هو الخط . فإن قُطِعَ الخط ، فإن طرفه على ذلك الاعتبار هو النقطة .

فانحط المحدود هو البعد الذي يفترض بين تقطين ؛ والسطح المحدود هو البعد الذي يفترض بين الخطين ؛ والعمق المحدود هو البعد الذي يفترض بين سطحين . ٥

واعلم أن الطول والعرض والعمق ، من حيث لا إضافة فيها ، هي من الكمية ؛ والمضافات أعراض في الكمية . واعلم أن الكثير بلا إضافة هو العدد ، والكثير بالإضافة عرض في العدد ؛ وكذلك القول في سائر ما يشابه ذلك . واعلم أن الطويل والعريض والعميق والكثير المتضايقت قد تتضايق على الإطلاق ؛ فلا يكون من شرط ما يضاف إليه طرف منها أن ينضم إضافة إلى ثالث منها ، كما تقول : الكثير أو الكبير أو غير ذلك ؛ وقد تضاف إضافة تتضمن ذلك ، فيقال أطول وأكثر وأعمق ؛ فإن لكل واحد منها إضافة إلى شيء له إضافة إلى ثالث ، فإن الأطول أطول بالقياس إلى شيء هو عند شيء ما طويل ، إلا أن هذا الشيء أطول . ١٠

وتقول : إن المساحة تقدير المتصل ، والمد تقدير المنفصل ، والمد والمساحة منهما ما في النفس ، هو العاد والماسح ، ومنهما ما في الشيء ، وهو المعدود والمسوح . وإذا صار المسوح معدوداً فإن المد عارض له ، ولا يوجب ذلك أن بصير المنفصل جنساً له . ١٥

(١) فالتفت : والتفتى || (٢) أو السطح : والسطح ع || فإن طرفه الحاصل : فإن الحاصل ي ||  
 قطع الخط : قطع من الخطى || (٣) طرفه على : طرفه الحاصل على ع ، ي || (٤) فانحط المحدود :  
 فانحط المحدود سا ، ع || يفترض : يفترض ن ، ه || تقطين ... بين : ساقطة من سا ||  
 (٥) يفترض : + من ه || بين الخطين ... الذي : ساقطة من ع || البعد : الخط سا ||  
 (٦) إضافة : + عرض س || (٧) هو : في س || بالإضافة : + هوع || (٨) الطويل  
 والعريض : الطويل والعرض ه || (٩) قد ... تتضايق : ساقطة من د || شرط : شرطه ها ||  
 (١١) أطول وأكثر : أكثر وأطول م ، ن ، ي || فإن : فكان سا || لكل : كل س || (١٢) هو :  
 وهو س || (١٣) شيء ما : شيء د || (١٤) المد تقدير : العدد تقدير د ، س ، سا ، م || والمد :  
 والمد س ، سا ، ي || (١٥) هو الباد : وهو الباد ، ع ، م ، ه والباد || ومنهما : ومنه بخ ||  
 (١٦) فإن المد : فإن للعدد ، م .

- والزمان متصل بالذات وبالعرض أيضاً ، ومنفصل بالعرض . أما أنه متصل بالذات ، فلا أنه في نفسه مقدار للحركة ، وأما أنه متصل بالعرض ، فلا أنه يقدر بالمقايسة إلى المسافة فيكون له تقدير ماسح عارض من غيره ، فيقال : زمان حركة فرسخ ، فيقدر الزمان بالفرسخ والفرسخ مقدار خارج عنه ؛ فيكون هذا التقدير له كماً للحركة . ولا بأس أن يكون الشيء في نفسه في مقولة ، ثم يعرض له شيء من تلك المقولة ؛ فإن الإضافة تعرض لها الإضافة ، والكيفية تعرض لها الكيفية .

- وأما أنه منفصل بالعرض ، فذلك لما يعرض له من الانفصال إلى الساعات والأيام وغير ذلك . وليس يُحسَن من يقول : إن الزمان منفصل أيضاً بالعرض ؛ وذلك من حيث هو عدد للحركة وأن الآن يوجب فعله . فإن الآن في الزمان موهوم كالنقطة في الخط . ولو كان شيئاً حاصلًا لكان ، كما يقولونه ، فاصلاً ؛ ولكن من غير أن يلحق الزمان بالكمية المنفصلة . فليس إذا فرض الآن فاصلاً ، لم يكن واصلًا . ولما كان بأن يصل أول منه بأن يفصل ، فإنه إذا كان حاصلًا بالفعل صار به لأجزاء الزمان حد مشترك بالفعل يدل على الاتصال في ذواتها ؛ وإن عرض لها ، من حيث هي أجزاء ، أن تكون ذات عدد ، لا عدداً ، وذات كمية منفصلة ، لا كمية منفصلة ، مثل حال الخط والسطح والجسم إذا افترض منها حدود مشتركة . وليس هذا الفصل هو الفصل الذي لا يجتمع مع الوصل ، لأن ذلك هو الفصل الذي يبعد الأجزاء بعضها من بعض بطرفين متباينين ؛ ولا الفصل المبعد يجعل الشيء لا محالة من الكمية المنفصلة ؛ بل يجعله ذا كمية منفصلة .

- واعلم أن الكمية المتصلة أو المنفصلة أو قومت ذات شيء ، بقى هناك شك في أن الشيء من تلك المقولة أم ليس ؛ لأنها ربما قومت كالفصل البسيط ؛ وكان لقائل أن يقول : إن الفصل البسيط لا يجب أن يكون من مقولة النوع الذي يلحقه ؛ فكيف إذا عرضت ولم تقوم ؟

(١) الزمان متصل : الزمان متصل ن || (٣) تقدير : تقدر ب ، س || (٤) حركة : في الحركة ي || (٧) له : سائفة من سا || (٨) يحسن : + قول ه || أيضاً : اتصلا م || (٩) عدد : عرض ع || فإن الآن : فالآن ب || (١١) ظلي : وليس ه || (١٢) أول : سائفة من س || (١٣) في ذواتها : لذواتها سا || (١٤) وذات : أوذات ن || (١٥) افترض : فرض ه ، ي || منها : فباع ، عا ، ه ، ي || الوصل : + بل ن || لأن : فإن سا ، أن د ، ع ، عا ، م ، ن || (١٧) يجعله : يجعل ع || (١٨) أو المنفصلة : والمنفصلة : عا || شيء : الشيء ، ه ، ع ، ي || شك في أن : شك أن سا || (١٩) أم : أو ه || (٢٠) إن الفصل : الفصل سا .

واعلم أن المتصل والمتفصل فصلا الكم لا نوعا ، إلا أن تقرن بهما طبيعة الجنس ؛  
ولكن ليسا من الفصول التي هي غير الأنواع .

واعلم أن الفصول المنطقية كلها تحمل على الأنواع ؛ فلا تكون غير الأنواع في الموضوع .  
ولكن تكون غيرها بالاعتبار . فإن كان الفصل المنطقي مشتقا من معنى موجود في النوع  
لا يحمل على النوع ، كان النوع منفصلا بفصل غيره ؛ كالإنسان الذي هو ناطق ؛  
وإنما هو ناطق بنطقي هو موجود حاصل فيه ، والنطق لا يحمل على الإنسان ، فلا يقال :  
إن الإنسان نطق ، لا بالاعتبار فقط بل وبالموضوع ؛ فهذا الفصل وما يجري مجراه  
يستند إلى شيء هو غير النوع ، بحيث لا يحمل عليه .

واعلم أن الكم المتصل لا يخالف المتفصل إلا بذاته ، لا باتصال غيره ؛ ولا المتفصل  
يخالف المتصل إلا بذاته ، لا بالانفصال . فذات النوع ههنا والفصل واحد بالموضوع ؛  
ليس واحدا بالاعتبار . وأما الفصل البسيط فليس لها أئمة ؛ إذ ليس هذا متصلا باتصال ؛  
ولا ذاك منفصلا بانفصال ؛ وأنت موعود بشرح هذه الأشياء لك في موضعه .

## [ الفصل الثاني ]

### فصل (ب)

#### في خواص الكم

وبالحرى أن نتكلم الآن في خواص الكمية فنقول : قال بعض المتقدمين ما هذا معناه :  
إن للكمية خاصيتين أوليتين إحداهما أن الكمية تحتل التقدير ؛ والأخرى أن الكمية لا مضاد  
لها . ثم إنه قد يتولد من هاتين الخاصيتين خاصيتان أخريان ؛ فيتولد من أن الكمية تحتل  
التقدير أنه يقال مساو وغير مساو ؛ ويتولد من أنه لا مضاد له أنه لا يقبل الأشد والأضعف .

(١) الجنس : ساقطة من ي || (٣) واعلم أن الفصول : والفصول من ، ع || (٤) فإن : فإذا ع ||  
(٥) لا يحمل على النوع : ساقطة من د || (٦) وإنما هو ناطق : ساقطة من س || هو موجود : فهو موجود  
د ، ن || (٧) إن : ساقطة من د ، ع ، م ، ن || (٧) وبالموضوع : وبالموضوع ه || (١٦) ما هذا :  
هذا س || (١٧) خاصيتين : خاصيتين ن || (١٨) الخاصيتين : الخاصيتين ي || خاصيتان : خاصيتان ع ، ي || (١٩) غير  
ساو : غيره د || أنه لا مضاد له أنه : أنها لا مضاد له أنها ع || لا مضاد : مضاد س || لا يقبل : يقبل ه .



والمتفصل ؛ من حيث هما فصلان ، من لواحق الكم ، لا من الكم نفسه ، كحالِ الفصولِ .  
وأيضاً فإن الانفصال هو أن يعدم الاتصال فيما من شأنه في نفسه أو في جسمه أن يتصل .  
والعدم غير الضد ؛ فليس الانفصالِ ضدّاً للاتصالِ ؛ وإن كان شئاً واحداً يكون موضوعاً  
لقدر متصل ، ثم يتفصل ، فيوضع لعدد يفرض له .

٥ وأما الزوجية والفردية والاستقامة والانحناء فإنها لا أعداد ولا كم . أما الزوجية  
والفردية فموضوعهما القريب أعداد ما ؛ ولا تشترك في الزوجية والفردية بالقوة ؛ فلا العدد  
الموضوع للزوجية هو بعينه يصير فرداً ، ولا العدد الموضوع للفردية هو بعينه يصير زوجاً ؛  
ولا يوجد شئ من الأشياء موضوعاً بعينه للأمرين ؛ وما كان كذلك لم يكن ضدّاً . وأيضاً  
فليس الفرد إلا أن لا يوجد للعدد قسمة بمساويين ؛ فاقسام العدد إلى العدد الزوج والفرد  
اقسام بحسب إيجاب خاص بالشئ وسلب خاص به . لكنه قد اتفق أن وضع للكم  
١٠ مقروناً به هذا السلب أو هذا العدم اسم محصل ؛ فأوهم الإنبات . وأيضاً فإن الزوجية  
والفردية كفيات في الكم ؛ ولا يمنع أن يكون في الكم كفيات متضادة ، فتصير لأجلها  
الكيات متضادة بالعرض كالجواهر .

والمضمون هو أن الكيات لا تتضاد بنوعيتها تضاد السواد والبياض . وكذلك حال  
١٥ الاستقامة والانحناء فإنها ليست بأضداد ولا كيات . وكذلك التساوي والتفاوت كلها  
إضافات في الكيات ، لا كيات ، ولا بينها مقابلة التضاد . والكبر والصغر أيضاً وما يجرى  
بجراها إضافات تلحق الكم ؛ فالكبير لا يكون إلا كياً ؛ ولكن ليس كيته أنه كبير ؛ فإن الكبير  
مثلاً يكون في ذاته جسماً أو سطحاً ، ولأجله يكون كياً تعرض له إضافة ما فيصير بسببها  
كبيراً ، وإذا عرضت له إضافة ما ، فإنما تلحقه بعد أن كان كياً ؛ إن كان في تلك

(٢) يتصل : بفصل ما || (٣) ضد للاتصال : ضد الاتصال س ، ما || (٤) يفرض : بمرض نج ،  
ما ، م ، ن ، ه ، ع ، ي || (٥) فإنها : ساقطة من ع ، ي || أمداد : + لها س ، م || (٧) بعينه :  
نفسه ع || (٨) ولا يوجد : فلا يوجد ع ، ي || (٩) أن لا يوجد : أن يوجد م || بمساويين :  
مساويين ع || (١٠) الكم : لكم ؛ الكم سا ، ع || (١١) محصل : + به ه || (١٢) والفردية :  
أوالفردية د ، م || كفيات في الكم : لأجلها الكم ع || (١٤) المضمون : + نتائج ع ، ه ، ن ||  
(١٦) لا كيات : ساقطة من د || كيات : الكيات س || الكبر والصغر : الكبر والصغر نج ، ع ، ن ||  
وما يجرى بجراها : ساقطة من سا ، م || (١٧) إلا : ساقطة من سا || (١٨) تعرض : وتعرض سا .



الإضافة أو في عارضٍ آخر مضادة، لم تكن في ذاتِ الكم ، بل في عارضٍ للكم ، إذ إنما تكون للكم من جهةٍ عارضٍ عرض له .

- واعلم أن الأمثلة التي أوردت في دعوى أنه قد يكون في الكميات مضادة فإنها كلها عوارض للكمية وليست كمية كما علمت ؛ ومع ذلك فليس فيها تضاد ؛ فإن التضاد إنما يكون بين طبيعتين كل واحدٍ منهما معقول بنفسه، ثم إذا أضيف إلى الآخر قيل له مضاد؛ مثل الحرارة والبرودة ؛ فإن كل واحدٍ منهما معقول بنفسه ، فإذا أضيف إلى الأخرى كانت ضدّاً لها ؛ فتكون هناك طبيعةً تعرض لها إضافة هي إضافة المضادة . والكبير والصغير لا معقول له من هويته إلا أن يكون مضافاً ؛ وليس له ، من حيث هو كبير ، وجود مخصوص ، كما للسواد ، من حيث هو سواد الذي هو ضد البياض . حتى تكون إضافة التضاد عارضةً لذلك الوجودِ المخصوصِ عروضها في السوادِ والبياض ؛ ولذلك قد يكون الشيء كبيراً وصغيراً بالقياس إلى شئين . ولو كان الكبير شيئاً محصلاً بنفسه تلحقه إضافة التضاد ، لما استحال الكبير صغيراً بالقياس إلى غيره . فإنه لو كان للكبير طبيعة محصلة موضوعة للتضاد لكانت الطبيعتان والمحصلتان اللتان تعرض لهما الإضافة مجتمعان معاً في شيء واحدٍ هو كبير بالقياس إلى شيءٍ وصغير بالقياس إلى شيءٍ . فإن قال قائل : إن هاتين الطبيعتين لا تكون بينهما مضادة، لأنه لا يضاد كبير بالقياس إلى شيءٍ آخر، فيكون هذا القائل قد سلم أن الكبير والصغير لا تحصيل لهما إلا بالإضافة فقط .

والأضداد لها في طبائِعها تحصيل ؛ وتكون تلك الطبائع متنافيةً متضادةً ، فتعرض لها الإضافة التي للتضاد ؛ وتكون تلك الطبائع ، وإن لم يلتفت إلى اعتبار التضائيف الذي في التضاد ، طبائع متعادية لا تجتمع . فلو كان الكبير والصغير كالسوادِ والبياض وكسائر

(١) للكم : الكمع || إذ : إذا ه || (٣) قد يكون : يكون ع || (٤) كية : بكية ن ، ه ||  
 (٥) واحد : واحدة ه ؛ ساقطة من ن || معقول : ساقطة من سا || الأخر : الأخرى ه || مضاد : متضاد م ||  
 (٦) واحد : واحدة ه || معقول : معقولة ه || فإذا : ثم إذا س ؛ وإذا د ، سا ، م ، ن ||  
 أضيف : أضيفت د ، سا ، م ، ن || (٧) هي إضافة : وهي إضافة د ؛ ساقطة من ع ، م ||  
 المضادة : التضاد ج ، ع ، ه || (١١) بالنسب : بالإضافة بياس عا || (١٢) لما استحال : لاستحال  
 س ؛ لما عد ع (١٣) تعرض : نفرض د || تجتمعان : لا تجتمعان ع ، عا || (١٤) هو : وهو م ||  
 وصغير بالنسب إلى شيء : ساقطة من م || (١٨) التضائيف : التضائيف م || الذي : التي ع ||  
 (١٩) طبائع : ساقطة من عا || متعادية : متعادية ع ، ي .

الأضداد والأضداد طبائع تعرض لها إضافة التضاد ، لكان للكبير وللصغير طبيعتان توجبان بينهما التناقى ، وإن لم يلتفت إلى التضاد ، مثل تلك الطبائع ، فإنها ، وإن لم يلتفت إلى التضاد ، فقد توجب التناقى ؛ أعنى أنها لكونها تلك الطبائع لا تجتمع .

وأزيد هذا شرحاً فأقول : قد عَقِلَ أن تقابل التضاد ليس نفس تقابل التضاييف ؛ وإن كان التضاييف كالتضاد ، من حيث هو تقابل ، ومن حيث لا يجتمع طرفاه . ولخالفه التضاد للتضاييف ما تجد طبائع الأضداد كالسواد والبياض لا تتضاييف ؛ وتجد الجوار والجوار لا يتضادان ؛ ثم تعلم أن التضاد ، من حيث هو تضاد ، من باب التضاييف لا عمالة . فإذن ينبغي أن يكون في التضاد شيء هو الذى لا تضاييف فيه ، وذلك التضاد ، حيث هو تضاد ، متضاييف فبقى أن الشيء الذى في التضاد لا يتضاييف هو موضوعات التضاد وطبائعهما ، أى الموضوعات التى هى فى أنفسها أمور معقولة ؛ إذا قيس شيء منها إلى شيء آخر ، كانت هناك إضافة التضاد وكانت تمنع عن الاجتماع . فإذن المضادة لا تتم إلا بأن تكون موضوعات لا تتضاييف فى أنفسها ، ويلزمها تضاييف هو التضاد ؛ وتلك الموضوعات هى لأنفسها لا تجتمع ألبتة ، لا إذا اعتبر فيها التضاييف فقط ، بل يجب أن يكون لما ذلك أمراً هو بالذات قبل التضاييف ، ويلحقه التضاييف . فيجب أن يكون للكبير والصغير ، إن كانت متضادة ، موضوعات ، تلك الموضوعات معقولة بنفسها ، وأنها لا تجتمع ، وإن لم يلتفت إلى تضاييفها . وليس الأمر كذلك ؛ بل ليس إنما لا يجتمع الكبير والصغير ، إذا كانا متضاييفين لطبائع لها اتصال ؛ تلك الطبائع لا تجتمع كما لا تجتمع طبيعتا السواد والبياض ، لأنهما سواد وبياض ، فيتضادان فيتضايقان ؛ لأن المضاف من جهة أعم من المضاد ، لا من حيث هو طبيعة ، بل من حيث هو مضاد . بل إنما لا يجتمع الكبير والصغير لأنهما مما يقال بالإضافة فقط .

(١) للكبير : الكبير عا ؛ الكبير ه || للصغير : الصغير عا ؛ الصغير ه || (٤) أن تقابل : أن يقالم ||  
التضاد : المتضادات ع || قس تقابل : ساقطة من م || تقابل : مقابل د || (٥) حيث لا : حيث هو  
لاع ، ي || مخالفة : مخالفة ع || (٨) تضاييف : يتضاييف عا || فيه وذلك : ساقطة من سا ، عا ||  
فيه : مع ع || وذلك : ولكن ذلك ي ؛ ولكن ع ، ه || (٩) فبقى : فبقى م || الذى فى : الذى هو  
فى بخ || فى التضاد : + وهو بخ ، ه || هو موضوعات : هى موضوعات ع ، ه ، ي || (١٠) آخر :  
ساقطة من ه || كانت : كان عا || إضافة التضاد : + وطبائعهما سا || (١١) تمنع : تمنع د ، سا ، م ، ن || عن :  
من م || فإذن المضادة : فإن المضادة م || بأن : أن م || (١٢) هو : وهو ن || لا إذا : إلا إذا :  
سا ، عا ، م ، ن || (١٣) فيها : فيما ع || (١٤) ويلحقه : ويلحقه ن || (١٨) حيث هو مضاد : حيث مضاد سا .

فعلی هذه الصورة يجب أن تفهم هذا الموضوع ولا تلتفت إلى ماخذ آخر ؛ فإنه حينئذ لا يستمر أن يقال : إن الكبير ، لو كان ضداً للصغير لما اجتمعا ؛ فإن القائل يقول الكبير ضد الصغير الذي هو عنده صغير ، ولا لكل ما يفرض صغيراً .

- وبعض هؤلاء المتحذلقين من المفسرين يقولون في هذا الموضوع شيئاً يرجع إلى خلال ما قلناه قبيل هذا ؛ ولكنهم يزيدون فيه تكلفاً يوهم أنه شيء ؛ وذلك أنهم يقولون على قول القائل : إن الكبير والصغير من الكم ، وإن الكبير والصغير متضادان ، فبعض الكليات متضادات ؛ فنقول : إن لهذا جوابين : جواب معاندة وجواب مساعدة . أما المعاندة فإن نقول : إن هذه ليست كليات ؛ وأما المساعدة فإن نقول : إنا ، وإن أعطينا أنها كليات ، فليست بمتضادة . وهذا الجواب ، إذا أوضح حق الإيضاح وصححت المقدمتان على الجهة الواجبة ، حق . وأما تكلف ذكر المعاندة والمساعدة فيه فمن جنس التكلف ؛ وذلك لأن أحد الجوابين يعاند في الصغرى من المقدمتين ؛ والآخر يعاند في الكبرى ؛ والنعناد في الصغرى إعراض عن الكبرى إلى أن يفرغ لها . فكما أنه حين قال : إن هذه ليست بكليات ؛ كان كأنه قال : هبها أضداداً أو هبني أساعدك على ذلك ؛ ولكني أقول : إنها ليست بكليات . وكذلك حين قال : إن هذه كليات ؛ فكأنه قال : هبها كليات وهبني أساعدك على ذلك ؛ فلإنها ليست بأضداد . وسواء قال في كل مرضع وهو ينازعه في مقدمة ، هب أتى أسلم لك المقدمة الأخرى أو لم يقل ، فإن ذلك لا مدخل له فيما هو بسبيله .

وما قولهم في هذا القائل لو قال : هبها أضداداً ، فلإنها ليست بكليات ؛ أكانت المعاندة تنقلب مساعدة ؟ وقد كان يمكنهم أن يستعملوا المعاندة والمساعدة على جهة أخرى ،

(٢) ضد الصغير : ضد الصغيرس || (٤) المتحذلقين : المتخلفين بخ || (٥) قيل : قبل د ، ع || يزيدون : يرون د || (٧) فضول : ساقطة من د ، سا ، ع ، ع ، ع ، ي || (٨) إنا : أو إناى || أعطينا : أعطيناك ه ، ع || (٩) بمضادة : بمضادة ي || المقدمتان : المقدمات ع ، ي || (١٠) الجهة : الوجه ع || الواجبة : الواحدة || المساعدة : المساهلة د ، س ، سا ، ع ، ع ، ن ، ه || (١٢) عن : ساقطة من د || يفرغ لها : + والنعناد في الكبرى إعراض عن الصغرى إلى أن يفرغ لها د ، ع ، ن ، ه ، ع ، ي || فكما : وكاد ، ن || (١٣) أو هبني : وهبني د ، م ، ن || على ذلك : ساقطة من ع ، ي || (١٤) إنا : ساقطة من د ، سا ، ع ، م ، ن || (١٥) فلإنها : ولكني أقول إنها بخ ، ه || (١٧) بسبيله : سبيله سا || (١٨) وما : وأما ع ، ي || أضداداً : أضداد ه ، ع ، ي || بكليات : كليات ع || أكانت : لكانت ع ، ع ، ي || (١٩) على جهة أخرى : ساقطة من سا .

فيجعلوا المساعدة في أن يسلموا مقدمةً ، ولا يسلموا له أخرى ؛ ويجعلوا المعاندة في أن لا يسلموا ولا واحدةً من المقدمتين .

وقد قيل في الجواب عن هذه الشكوك : إن الصغير قد يكون شرطاً من الكبير يقومه ، والفرد جزءاً من الزوج ؛ والشئ المقوم لا يكون مضاداً لما يقومه . وقالوا :  
 ٥ إن الصغير والكبير بالقياس إلى المعتدل ضدان . ويشبه أن يكون صدق هذا ليس متعلقاً  
 بالكبير والصغير ؛ بل بالزائد والناقص ، من حيث هو واقع في المقدار ، بل من حيث هو  
 واقع في الكيف ؛ ويكون من جهة الطبائع الزائدة والناقصة ، لا من جهة الزائد  
 والناقص ، من حيث هما هما فقط ؛ فيكون مثلاً الجبن ضد التهور ؛ لا لأن الزائد ضد  
 الناقص بل لطبيعة الجبن وطبيعة التهور ؛ فإنهما معقولتان بذاتيهما اللتين فيهما التضاد ،  
 ١٠ إن كان تعرض لهما هذه الإضافة .

وأما الحدود المتعينة في الخلق للصغير والكبير التي لا تقال بالقياس فإنها أيضاً تكون  
 متضادة ؛ لا لأنها مقادير ، بل لأنها مقارنة لكيفيات ، ولأجل أنها أطراف طبيعية ؛  
 مثل أن لأعظام الحيوانات مقادير هي على الإطلاق أكبر مقادير فيها ، ومقادير هي  
 على الإطلاق أصغر مقادير فيها . وليس إنما يقال للكبير منها كبير بالقياس إلى الصغير ،  
 بل في نفسه ، وبالقياس إلى طبيعة نوعه ؛ وكذلك الحال في الصغير منها . وحكمها  
 ١٥ حكم أطراف المسافة التي لحركات النقل والخفة .

ومن الشكوك في أمر هذه الخاصية ما يظن من أن المكان الأسفل ضدّ للكان  
 الفوق . وهذا محال ؛ فإن المكان لا يضاد المكان من حيث ذاته . الذي هو سطح وكـم  
 وكيف يتضاد المكانان ولا يتعاقبان بالحقيقة على موضوع واحد ؛ والمكان ، من حيث

(١) أن يسلموا : + له نج ، عا ؛ أن يستعملوا ه || مقدمة ولا يسلموا : ساقطة من د || لا يسلموا له :  
 لا يسلموا ب ، ه || (٢) في أن لا : أن لا ه || (٤-٥) وقالوا إن : قالوا في ن || (٦) بالزائد  
 والناقص : الزائد هو الناقص سا ، ع ، عا ، م || حيث : جهة ما ب || (٩) معقولتان : معقولتين م ||  
 معقولتان بذاتيهما : بذاتهما معقولتان س || (١٠) إن : وإن دو || تعرض : وتعرض م || (١١) للصغير :  
 الصغير ه || (١٢) بل : ساقطة من س || لكيفيات : لكيفيات ما ، ن || (١٣) لأعظام : لأعضاء  
 ع ، ي || الحيوانات : ساقطة من س || (١٤) أصغر : لأصغر ن || مقدار : مقدار ب || منها : منها م ||  
 كبير : ساقطة من عا || (١٥) منها : منها م || (١٧) الخاصة : الخاصة عا || للكان : للكان ن ||  
 (١٨) محال : نلفظ ما || (١٩) المكانان : المكانان سا || ولا : وهما نفلع .

هو مكان ، ليس بفوق ولا أسفل ؟ بل من حيث هو نهاية حركة من حيث هو طرف مسانة ؛ أو من حيث هو طرف جسم حار ؛ وهذه عوارض للكيفية . وهذه العوارض لا تجعله بحيث يشترك الفوق والأسفل منه في موضوع واحد فيكون مضاداً بالحقيقة ؛ بل الاثنان متضادان ؛ أعني كون الشيء فوق فإنه مضاد لكونه أسفل ؛ وهذا غير المكان . وليس يجب ، إذا كان بين هذين المكاين غاية البعد ، أن يكونا متضادين ؛ وإن كان التضاد يتضمن هذا الشرط ؛ أو كان الناس إنما فطنوا أولاً للتضاد من أمر المكان من حال مكاين بينهما غاية البعد ؛ فلأنهم لا يقتدرون على أن يميزوا حل حال المكاين في كونهما ، وبينهما غاية البعد ، هو التضاد ، أو حال المتمكن ، إذا كان تارة في هذا المكان ، وأخرى في مكان آخر .

- ١٠ . ومع ذلك فلسنا نبنى القوازين في اصطلاحات الألفاظ الحكيمة على تعارف الجمهور ؛ بل يجب أن نلتفت في اعتبار معنى لفظ التضاد إلى ما تعارفناه في استعمال لفظ التضاد بالوضع الثاني ؛ وهو يدل على الحالة التي بين ذاتين مشتركتين في موضوع شركة التعاقب لا أن ينطبع بأحدهما الموضوع ، وبينهما غاية البعد . وليس يوجد في المكاين جميع هذه الشروط . والدليل على ذلك أن المكان ، من حيث هو مكان ، ومن حيث تحصل طبيعته الشخصية ، لا يحتاج إلى أن يقال إلا بالقياس إلى المتمكن ؛ ومن حيث يسمى فوقاً ، يقال بالقياس إلى مكان آخر . ثم إن الفوقية والسفلية قد تعتبر من طريق الإضافة ؛ فلا يكون فيها تضاد ؛ كما لا يكون في الصغير والكبير ؛ وقد تعتبر من طريق الطبيعية ، حتى تكون الفوقية إما حالاً للكان في أنه نهاية جسم وضعه الطبيعي من العالم كذا ؛ فإن عرض من هذه الجهة للكان تضاد ، كان بسبب طبيعة ذلك الجسم . وسنبين أن هذا الاعتبار وما يجري مجراه لا يجعل الجسم الذي هو فوق مضاداً للجسم الذي

(١) فوق : فوق س || (٢) طرف جسم : طرف في جسم ه || للكيفية : لكيفية سا ، ما ، ه ||  
 (٦) كان التضاد : التضادم || أو كان : وكان ه || (٦ - ٧) من أمر : في أمر ه || (٩) وأخرى :  
 وتارة ما || (١٠) القوازين : التولين س || اصطلاحات : اصطلاحات س || تعارف : تعارف ن ||  
 (١٢) الحالة : الحال د ، ما ، م || موضوع : موضع ه || (١٣) لأن : إلا أن م || ينطبع : ينطبع م ||  
 (١٥) تحصل : يحصل ب || طبيعته : طبيعة م || المتمكن : المتمكن س || (١٧) فيها :  
 فيه د ، م || (١٨) أنه : أنها د ، م || (٢٠) مضاداً : متضاداً د ، م || جسم : يلجم ه .

هو أسفل ، إذ الجسم الأعلى لا ضده من وجهه ؛ كما مستعمل ، وإما حالاً للكان ، من حيث كونه مكاناً للجسم وضعه الطبيعي كذا . وإذا فرض أو اتفق أن كان هذا موجباً أو مقارناً لأن يكون الجسمان متضادين في الطبيعة ، كان حينئذ التضاد في المكان لأمر في المتكفي ؛ فيكون التضاد في المكان حينئذ بالعرض .

فيجتمع من هذا كله أن لا تضاد في الكم . وكذلك ليس في طبيعته تضعف واشتداد ولا تنقص وازدياد . واست أعني بهذا أن كمية لا تكون أزيد وأقص من كمية ، ولكن أعني أن كمية لا تكون أشد وأزيد في أنها كمية من أخرى مشاركة لها ، فلا ثلاثة أشد ثلاثية من ثلاثة ، ولا أربعة من أربعة ، ولا خط بأشد خطية ، أي أنه أشد في أنه ذو بعد واحد من خط آخر ، وإن كان ، من حيث المعنى الإضافي ، أزيد منه ، أعني الطول الإضافي . بل لا يجوز أن تكون كمية أزيد وأشد في طبيعتها من كمية أخرى أنقص أو أكثر منها ؛ أعني أنه ليست الثلاثية في أنها ثلاثية وفي أنها عدد ولها حد العدد بأكثر من رباعية في أنها رباعية وأن لها حد العدد ؛ أعني في أنها كمية منفصلة تقدر بالآحاد . نعم قد يصير أزيد وأقل فيما يعرض لها من الإضافات المختلفات بينها .

والفرق بين هذا الأزيد وبين الأشد والأزيد الذي يمنح كونه في الكمية أن هذا الأزيد يمكن أن يشار فيه إلى مثل حاصل أو زيادة ؛ والأشد والأزيد الذي يمنعه أنهما لا يمكن فيهما ذلك . وتفاوت الأشد والأضعف ينحصر بين طرفين ضدين ؛ وتفاوت الأزيد والأقص لا ينحصر البتة بين طرفين .

ومن خواص الكمية أنها تقال بذاتها ، لا لغيرها ، مساوية وغير مساوية . والمساواة هي الحالة التي تكون عند توهيك تطبيق أبعاد المتصلي أو آحاد المنفصل بعينها على

- (١) إذ : إذا سا || (٢) وإذا : إذ ، ع ، م ، ن ، ي || (٣) في المكان : سافة من ع ||  
 (٤) في المكان حينئذ : حينئذ في المكان س || (٥) الكم : + في المكان ع || تضعف : ضعف ع ، ه ||  
 (٦) وازدياد : ولازدياد ، م ، ن || وليست : لست سا ، ع || كمية : كيه م || (٨) ثلاثية :  
 ثلاثة م || (٩) أنه أشد : أشد ، سا ، م ، ن || (١١) أنه ليست : ليست ه || (١٢) حد :  
 حدود ع || العدد : بالعدد ع || أنها رباعية و : سافة من ع || (١٣) مفضلة : مفضلة م || فيما : بما ه ||  
 (١٤) بينها : منها سا ، م ، ه فيما ع || (١٦) أو زيادة : وزيادة م || أنها : سافة من سا ||  
 (١٩) لغيرها : + أنها بخ ، س ، ه .

بعض مارة في تزيدها ، فلا تيمد أحد المطبقين يحصل عند حد لم يحصل الآخر عند ذلك الحد . وغير المساواة أن يجاوز أحدهما أو يقصر . فالمطابقة التي لا يوجد فيها اختلاف الحدود تسمى مساواة ، فإن اختلفت الحدود لم تكن مساواة . وأنت تعلم أن النقل والحركة ، إذا اعتبرا بذاتيهما من غير التفات إلى مقادير خارجة عنهما ، لا يوجد فيهما هذا التطبيق ؛ فليست قابلة للمساواة وغير المساواة .

فالكيفية قد ذكر لها ثلاث خواص حقيقية : وهي أنها لذاتها لها جزء ، ولذاتها تحتل التقدير ، ولذاتها تقبل المساواة واللامساواة . وذكر لها خاصيتان إضافيتان : أنها لا تقبل في ذاتها مضادة وأنها لا تقبل في ذاتها الأشد والأضعف .

### [ الفصل الثالث ]

#### فصل ( ج )

في ابتداء الكلام في المضاف وتعريف الحد الاقدم له وشرح ذلك الحد  
والإشارة المجملية إلى أقسام المضاف

قد جرت العادة أن يخاض في بيان مقولة المضاف بعد الفراغ من الكيفية وقبل الكيفية . وللناس تخريجات مختلفة لعل ذلك ؛ ويشبه أن يكون أظهرها ما اتفق من ذكر المضاف في مقولة الكيفية . وليس على المنطق إثبات المضاف وبيان حاله في الوجود والتصور ؛ ومن يتكف ذلك فقد تكف ما لا يعنيه ولا يستقل به ، من حيث هو منطقي .

- (١) مارة : ثارة ه || فلا : ولام || المطبقين : المنطقيين ع ؛ الطبعين عا ||  
(٢) يجاوز : يجاوز ه || أو يقصر : والنصرب ؛ أو يتفصع ع || (٣) مساواة : بمساواة عا ||  
(٤) اعتبرا : اعتبر م || بذاتيهما : بذاتيهما م ؛ بذاتيهما م || التفات : التفات م سا ||  
(٥) وغير المساواة : ساقطة من م || (١٢) أقسام : + من سا || (١٣) وقيل الكيفية : ساقطة من م ||  
(١٦) ولا يستقل به : ساقطة من سا || يستقل : يشتغل م .

والوقوف على المضافات أسهل على الذهن من الوقوف على مجرد الإضافات التي هي المقولة. فالأمور التي هي من المضاف فهي الأمور التي ماهياتها مقولة بالقياس إلى غيرها على الإطلاق أو بنحو آخر من أنحاء النسبية. والتي على الإطلاق فهي مثل الأمور التي أسماؤها أسماء تدل على كمال المعنى الذي لها، من حيث هي مضافة، مثل الأبخ.

وأما التي بنحو آخر من أنحاء النسبية فهي التي تعلق بها النسبة؛ فتصير لذلك مضافة؛ مثل القوة، من حيث هي لدى القوة، والعلم، من حيث هو للعالم؛ فإن كل ذلك في ذاته كيفية. وإن كانت مضافة، فإلى غير ما تكلف إضافته إليه؛ كالعلم؛ فإنه بحرف ما صار مضافاً إلى العالم؛ وبغير ذلك الحرف فهو مضاف إلى المعلوم. فإن العلم يشبه أن تلزمه في نفسه الإضافة إلى المعلوم. والعلم والقدرة والقوة وما أشبه ذلك، وإن كان كله مضافاً، فكله في نفسه غير مضاف إلى ما أضيف إليه في مثالنا؛ بل إنما ألحق بها نحو من أنحاء النسبية فصارت به مضافة؛ وذلك بسبب حرف يدخل فيجمع؛ كما يدخل بين الإنسان والدار لفظ نسبة ما، فيصير بها إضافة بين الدار وذى الدار. وربما كانت هذه النسبة متضمنة في لفظ أحد الجانبين. ويحتاج الجانب الآخر إلى إلحاق لفظ النسبة باسم الأول كقولنا: الجناح وذو الجناح؛ فإن لفظه "ذو" إنما وقعت في أحد الجانبين؛ والجانب الآخر مستغني عن ميثمها؛ لكن اسمه إذا اقترن باسم النسبة كان اسم الجانب الآخر؛ وأكثر هذا حيث يوجد لأحد المضافين، من حيث هو مضاف، اسم، ولا يوجد للآخر، بل إنما يكون اسمه المشهور دالاً على ذاته أو مشتقاً من جهة حالٍ أخرى غير إضافية؛ أو لا يكون هناك اسم البتة. وربما لم يفعل ذلك؛ بل قرن بالمضاف إليه لفظ

- (١) المضافات: المضاف د، س، ما، ن؛ الإضافات م || الإضافات: الإضافة د، ن ||  
 (٢) فالأمور: والأمور ما، ه || هي من ... الأمور: ساقطة من د || فهي:  
 هي هاشم ه || ماهياتها: ماهيتها عا || (٣) مثل: من د، ن || (٥) وأما:  
 فأما ه || التي بنحو: التي بنحو، س || فهي التي: فهي الذي س || لذلك: بذلك عا ||  
 (٦) من حيث هي لدى القوة، والعلم: ساقطة من م || هو للعالم: هي للعالم ه || (٨) فهو: فهي ه؛  
 هو س || مضاف: كيفية مضافة د، م، ن || (١٠) فكله: وكله عا || إليه: ساقطة من ب، د،  
 سا، عا، ن || إنما: لما سا، ع، م؛ ساقطة من عا || بها: فيها س || (١١) يدخل: مدخل م ||  
 يجمع: فيجمع ع (١٣) إلحاق: الخلق م || لفظ: لفظة ي || (١٥) اسم الجانب: اسم الجانب ه ||  
 (١٦) وأكثر: أكثر ما || حيث: ساقطة من ع || (١٧) أو مشتقاً: ومشتقاً د || (١٨) إضافته:  
 إضافية ع، ي .



نسبية يخصه ويحفظ اسمه كقولنا : العالم عالم بالعلم ، فيقرن باسم العلم حرف يدل على أنه مضاف إليه العالم ؛ وأما في المذال الأول ، وإنما كان هذا الحرف مقرونا باسم المضاف ، لا المضاف إليه . وربما كان حرف الإضافة مختلفا فيهما ؛ مثل قولك : إن العلم علم للعالم ، والعالم عالم ، لا للعلم بل بالعلم .

- ٥ . وقوم يقولون إن معنى قولهم أو بنحو آخر إنما هو لما لا تشابه فيه الحروف العاكسة . وسيتضح لك عن قريب تحصيل ما قلناه وتفسيره ، وأنه أولى من التأويلات المذكورة .

- وأما كون للشيء مقولاً بالقياس إلى غيره ، فهو أن يكون الشيء إذا قصد تصور معناه أحوج تصوره إلى تصور شيء خارج عنه ؛ ولا كيف كان : فإن السقف إذا تصور معناه تصور معه معنى الحائط الذي يقفه ، وايست ماهية السقف مقولة بالقياس إلى الحائط ؛ ولكن يجب أن يكون المعنى المقول الذي للشيء الذي يمجرج إلى أن يعقل معه غيره إنما هو له من أجل وجود ذلك الغير بإزائه ؛ فذلك المعنى الذي للشيء من أجل حصول الحال التي لها ما صار الآخر معه هو إضافته ، مثل الأخ : فإن حقيقة المفهوم من الأخوة لأحد الأخوين هو لأجل وجود الآخر ، وهي الحال التي له بسبب ذلك ، وهو كونه ابن أبي هذا الأول ، فإن الأخوة هي نفس اعتباره من حيث له آخر بهذه الصفة ، وإن كان قد يكون في الإضافات هو نفس اعتبار أحد الأمرين من حيث له آخر بصفة ١٥ خلاف صفته . فهذا هو كون الماهية مقولة بالقياس إلى شيء آخر .

وايس كل نسبة إضافة ، فإن لكل شيء نسبة في الذهن إلى الأمر الذي يلزمه في الذهن ، لكن لا يكون ذلك إضافة ، كما قلنا ؛ فإن أخذت النسبة مكررة في كل شيء ، صارت له إضافة .

- ( ٢ ) إليه العالم : إليه ما ، م ، ع ، ي || المثال : ساقطة من ب ، د ، م ، ن || ( ٣ ) قولك : قولنا س ، ن || ( ٥ ) بنحو : نحو ما ( ٥ ) الحروف : الحرف ع ، م ، م ، ع ، ي || العاكسة : بالعاكسة ن ( ٦ ) لك : ساقطة من سا || عن قريب : ساقطة من س || ( ٧ ) كون : أن يكون ي || الشيء : ساقطة من ع ، ي || تصور : تصوره ي || ( ٨ ) فإن السقف : فإن كان السقف عا || ( ٩ ) بالقياس إلى : على ع ( ١٠ ) الذي : ساقطة من س || للشيء الذي : للشيء سا ، ع ، م ، ع ، ي || ( ١١ ) فذلك : فذلك ع || ( ١٣ ) هو : هو م || وهي : ودوع || له : ساقطة من ع || ( ١٣ - ١٤ ) لأحد ... الأخوة : ساقطة من ن || ( ١٤ ) فإن الأخوة : فإن نفس الأخوة دا ، ع ، ي || هي : هو ه || حيث : + هي دا || ( ١٥ ) هو : هي سا ، م || ( ١٦ ) فهذا هو : فهذا س .

ومعنى قولى "مكررة" أن يكون النظر لا فى النسبة فقط ، بل بزيادة اعتبار النظر إلى أن للشيء نسبةً من حيث له نسبة ، وإلى المنسوب إليه كذلك ؛ فإن السقف له نسبة إلى الحائط ، فإذا نظرت إلى السقف من حيث النسبة التى له فكان مستقراً على الحائط ، ونظرت من حيث هو مستقر على الحائط صار مضافاً لا إلى الحائط من حيث هو حائط ، بل من حيث هو مستقر عليه ؛ فعلاقة السقف بالحائط — من حيث الحائط حائط — نسبة ، ومن حيث تأخذ الحائط منسوباً إليه بالاستقرار عليه ، والسقف بنفسه منسوب ، فهو إضافة . وهذا معنى ما يقولون : إن النسبة تكرر لطرف واحد ، والإضافة تكون للطرفين ؛ وذلك أنك إذا أخذت السقف مستقراً على الحائط وجدت النسبة من جهة السقف المستقر ؛ وأما جانب الحائط فلا نسبة فيه إلى شيء من حيث هو حائط . وأما إذا أخذت النسبة من حيث السقف مستقراً على مستقر عليه ، والحائط مستقر عليه لمستقر ، انعكست النسبة ، ووصلحت لأن تكون إضافة . فكل نسبة لا توجد من الطرفين جميعاً من حيث هى نسبة ، فهى نسبة غير إضافة ؛ وكل نسبة يؤخذ الطرفان فيها من حيث النسبة فهى الإضافة . والأمور التى تؤخذ منسوبةً بلا زيادة فهى منسوبةٌ فقط ، وإن أخذت منسوبةً على هذا الشرط فهى مضافة ؛ فذوات الأمور قد تكون منسوبة . وإن أخذت مع النسبة ، من حيث هى نسبة ، صارت مضافة .

ومن الأمور المضافة ما هو مثل الأكبر والأصغر ، والضعف والنصف ؛ ومنها ما هو مثل القوة والقدرة ، فإن القوة والقدرة قوة وقدرة لشيء على شيء ، والحال حال لذى الحال ، والحس حس حائس بحسوس ، والعلم علم عالم بمعلوم ؛ وكذلك القيام قيام قائم ، والجلوس جلوس جالس ؛ فهذه كلها مضافات ، لكنه من هذه ما هو كالكبير فإنه

( ١ ) بزيادة اختيار : باعتبار زيادة ه || ( ٢ ) وإل : إل ع || ( ٤ ) ونظرت : تم نظرت ه || من حيث : ساقطة من س || ( ٥ ) بل : + إليه ع ، ه ، ي || ( ٦ ) طيه : + والحائط مستقر عليه لمستقر انعكس ب || س بنفسه : قسه ه || ( ٩ ) وأما جانب... حائط : ساقطة من م ، ي || ( ١٠ ) حيث السقف : حيث هو السقف سا ، ع ، طا ، م ، ن ، ه ، ي || مستقراً : مستقر ، ن || والحائط : فالحائط د ، ن || والحائط... لمستقر : ساقطة من عا || ( ١١ ) النسبة : ساقطة من عا || من : ف ع ، ي || ( ١٢ ) فهى نسبة : ساقطة من م || إضافة : إضافة عا || الطرفان : الطرفين ع || فيها : فيها د ؛ فيه ه || الإضافة : إضافة د ، سا ، ع ، طا ، م ، ن ، ه || ( ١٣ ) منسوبة : منسوب ي || ( ١٤ ) فهى مضافة... النسبة : ساقطة من د ، م || ( ١٧ ) لشيء : ساقطة من س .

لا يكون في نفسه كبيراً وفي ماهيته كبيراً أو يكون هناك صغيراً وكذلك الشبيه والمساوي .  
وأما القدرة والقوة ، والحس والعلم ، فيشبهه أن لا يكون الأمر فيها هذا الأمر ، فإن  
ماهية الشيء الذي هو العلم ليس إنما يقال له علم بالقياس إلى العالم ، وإن كان لا يوجد  
إلا في العالم .

- وكذلك ماهية البياض والحمرة والجلوس ؛ وليس البياض إنما يقال له بياض بالقياس إلى  
الموضوع الذي هو له بياض ، وإن كان لا يوجد إلا فيما هو له بياض . وفرق بين أن يكون  
الشيء لا يوجد إلا أن يوجد شيء ، وبين أن تكون ماهيته مقولة بالقياس إلى شيء ؛ فإن العالم  
لا يوجد إلا بالباري ، وأيست ماهيته مقولة بالقياس إلى الباري . وكذلك الثنائية لا توجد  
إلا بالوحدانية ، وأيست ماهيتها مقولة بالقياس إلى الوحدانية . وليس الوجود والماهية  
شيئاً واحداً ، ولا أقران الماهية بالماهية هو قول الماهية بالقياس إلى الماهية ، بل كيف  
الماهية بالقياس أن تكون الماهية هي حقيقة الكون مقارناً للقياس على الحالة القارنة .  
فبعض هذه الأمور المحدودة ماهياتها مقولة بالقياس إلى غيرها ، كالكبير والصغير ؛  
وبعضها تجعل كذلك إذا أخذت مع النسبة كالبياض : فإنه إذا أخذ من حيث هو  
في الأبيض كان مضافاً ، كما لو سمي كونه من حيث هو في الأبيض جسمًا ، كان الجسم  
ماهية مقولة بالقياس إلى الشيء الذي له البياض .

١٥

فقد علمت أن بعض ما عددناه في المضاف ماهيته مقولة بالقياس إلى غيره ؛ وبعضه  
يقال بالقياس إلى غيره بنسبة تاحق ماهيته ، فحينئذ تكون مقولة بالقياس إلى غيرها .  
وكان ذلك الإلحاق يجعل له ماهية أخرى متفرقة بنفسها فالأمر المضافة هي أمثال هذه ؛  
وقد توجد فيها مضادة كالتفضيلة والحسيسة التي كل واحد منهما قد تصح له إضافة إلى  
موضوعه . ولكن ليس كل مضاف يقبل ذلك ، فإنه لا ضد للضعفين ، ولا للزائد جزءًا .

٢٠

(١) وفي ماهيته كبيراً أو : وأن س || والمساوي : المتساوي م || (٢) القدرة والقوة : القوة  
والثبات س ، سا (٥) وليس : تليس عا || (٧-٨) إلى شيء... بالباري : ساقطة من س ||  
(٨) بالباري : + سبحانه وتعالى سا || (١١) بالقياس أن تكون الماهية : ساقطة من ع ||  
(١٢) ماهياتها : فاهياتها || (١٣) كذلك : ذلك || (١٨) وكان : فكان د ، س ، ع ||  
له : لها عا (١٩) فيها : منها ع || التي : التين ه || منها : منها ع ، م .

والتقانون في ذلك هو أن المضاف مما يعرض للقولات جميعها ، فإن المضاف قد يكون في الجوهر كالأب والابن ، وقد يكون في الكم كالكبير والصغير ؛ وقد يكون في الكيف كالأبيض والأبدي ، وكذلك تسمى الملكة ؛ وقد يكون في المضاف نفسه كالأب كبراً ما هو أقل كبراً ، وكذلك الصديق الأصديق من صديق ؛ وقد يكون في الأين كالأعلى والأسفل ؛ وقد يكون في متى كالأقدم والأحدث ؛ وكذلك قد يكون في سائرهما فيعرض للمضاف ما يعرض لمقوله .  
 فلما كانت الضعفية تعرض للكم ، وكان لامضادة للكم ، لم يعرض للضعفية مضادة . ولما كانت إضافة الفضيلة عارضة في الكيف ، وفي الكيف تضاد ، جاز أن يعرض لهذه الإضافة تضاد . وكذلك الحال في قبول الأشد والأضعف ، والأقل والأكثر .

وقد يُظن أن غير المساوي قد يكون أكثر وأقل ، لأن الكمية تكون أكثر وأقل كما أن الشبه يكون أشد وأضعف ، لأن الكيفية تكون أشد وأضعف ، فنقول : أما غير المساوي فإنه في الحقيقة لا يكون أشد وأضعف ، ولكن قد يكون أبعد وأقرب ، فإن العشرة أبعد في المساواة للثلاثة من التسعة . والسبب في الأمرين — أعني الحال والممكن — ما ذكرناه من أن الكم لا يكون أشد وأضعف ، لا بالقياس إلى نفسه ، ولا بالقياس إلى حال غيره عند نفس ذلك الغير ؛ فإنه لا تكون عشرة أشد عشرية من تسعة تسعية ، كما يكون بياض أشد أبيضاضاً من سواد أسوداداً ، وإن كان قد يكون عدد أكثر زيادة على عدد من عدد ، كما بينا . فعلى ذلك يكون غير مساوٍ أقرب من غير مساوٍ آخر ، وأما في أنه غير مساوٍ ، فلا يقبل زيادة ولا نقصاناً .

ومن خواص المضافات أنها كلها يرجع بعضها على بعض بالتكافؤ ، وينعكس بعضها على بعض ، ووجه ذلك الرجوع مخالف لوجه رجوع الحمل على الوضع ، ولأنحاء أخرى من الرجوع والعكس تأتيك من ذى قبل . وذلك لأن الوضع ههنا قد يكون من أحد

(١) جميعها : جيما د ، ع ، ن ، أجمع هـ || (٢) والأبرد : وكالأبرد عا || وذى : إلى ذى عا ||  
 كبراً : كبره || (٥) وكذلك قد : وقدى || (٦-٧) الضعفية ... كانت : ساقطة من ي ||  
 (٧) وفي الكيف تضاد : ساقطة من د ، سا ، م ، ع ، ي (٨) الإضافة : الفضيلة إضافة هـ || (١٠) أشد وأضعف : أضعف وأشدب ، س || (١٢) العشرة أبعد : للعشرة ع | الثلاثة : + أبعد ع ||  
 (١٣) بالقياس : في التباين ع ، م ، ع ، ي || (١٤) أشد : ساقطة من س || (١٧) زيادة : ساقطة من م ||  
 (١٨) على : إلى س || (١٨-١٩) بعضها على بعض : ساقطة من س || (٢٠) قد : ساقطة من د ، ع ، ع ، م ، ن ، هـ ، ع ، ي || من : ساقطة من م .

الطرفين مكرراً ، والحمل يكون من الثاني ، فإذا عكست صار الحمل وضعاً وقد ألحق به مثل ذلك التكرير في جانبه ، وصار الوضع حملاً وقد حذف عنه التكرير ، فنقول : إن العبد عبد للمولى ، ثم نقول : والمولى مولى للعبد ، فتكرر العبد في الأول والمولى في الثاني . وفي بعض الأمور تحتاج إلى أن تلحق بالطرف المجمعول محمولاً شيئاً زائداً لا يلحقه وهو موضوع ، كالحاقك اللام بالمولى والعبد ههنا ، بل إلحاقك ما تلحقه حين تقول : الحس حس بالمحسوس ، والمحسوس محسوس بالحس . وفي بعض المواضع لا تحتاج إلى ذلك ، كما تقول : إن الأب أب الابن ، والابن ابن الأب . وسواء قلت ذلك لفظاً أو لم تقل فإنك تعقله معنى : فانت تأخذ المجمعول على أنه منسوب إليه سواء ألحقت به اللفظ الدل على ذلك ، أو لم تلحق ، ولم تأخذه على هذا الوجه بعينه حين تضعه .

١٠. وأما سائر العكوس التي ستأتيك في مواضعها فتخالف الذي للضاف في ذلك كله ؛ لكن في هذا التكافؤ شرط يجب أن يراعى ، وذلك أن الإضافة إذا لم تقع على التعادل ، لم يجب هذا التكافؤ ؛ ووقوعها على التعادل هو أن تقع إلى الشيء الذي إليه الإضافة أولاً وبالذات ، فإنها إن وقعت إلى موضوعه ، أو إلى أمرٍ يعرض له ، أو إلى جنسه ، أو إلى نوعه لم تقع الإضافة متكافئة . فإنك إذا قلت إن الرأس رأس للإنسان أو للحيوان ، أو الرأس رأس لذي مشى ، أو الرأس رأس للشاء ، وكذلك الجناح جناح للطائر والسكان ١٥ سكان للسفينة لم يمكنك أن ترجع فتقول : والإنسان والحيوان أو ذو مشى أو المشاء هو إنسان أو حيوان أو ذو مشى أو مشاء بالقياس إلى الرأس ، وكذلك لا تقول الطائر طائر بالقياس إلى الجناح ، والسفينة سفينة بالقياس إلى السكان ؛ وذلك لأن الرأس ليس معادل ما ذكرت بل معادله هو ذو الرأس ، فالرأس رأس لذي الرأس ، وكذلك الجناح

(٢) ذلك : هذا عا || في جانبه : ساقطة من ع || لول : المولد ، م ، ع ، ي || (٣) والمولى : المولى د ، ن || (٤) أن : ساقطة من س || كإلحانك : لإلحانك م ؛ كإلحانات د ، ن || (٥) حين : حيث ع || (٧) الابن : للابن عا || تقل : ساقطة من د || (٨) ولم : ولا عا ، ي || (٩) تأخذه : تأخذ د || (١١) تقع : تقطع سا || (١٢) إلى : على ع ، ي || الذي : ساقطة من د ، سا || (١٣) وبالذات : بالذات ع ، ي || (١٤ - ١٥) أو الرأس رأس لذي مشى : ساقطة من عا || (١٦) والإنسان : الإنسان ه || والحيوان : أو الحيوان س || (١٧ - ١٨) الرأس ... بالقياس إلى : ساقطة من م || (١٨) لأن : أن ه || (١٩) ذو : ساقطة من عا .

جناح لذي الجناح، وكذلك السكان سكان لذي السكان. وأما ما ذكرت فهو إما موضوع المضاف المعادل أو جنس موضوعه، أو جنس المضاف، أو عارض لموضوع المضاف. وإنما يعرض أكثر هذا في الموضوع الذي لا تكون فيه الإضافة واقعة حيث الماهية مقولة بالقياس، بل حيث تجعل كذلك بنوع من النسبة، فيكون لا اسم للمضاف إليه من حيث هو مضاف إليه، بل إن كان كان من حيث هو موضوع للنسبة إليه أو من جهة أخرى. فذلك يجب أن يخترع لذل هذا الشيء اسم بحسب النسبة. وإذا أشكل الأمر في تحصيل ما تقع إليه الإضافة بالتعادل، مميّزا مما يقع إليه لا بالتعادل، فسبيلك أن تجمع أوصاف الشيء جميعا. فأى تلك الأوصاف إذا وضعته ثابتا ورفعت غيره جاز أن ترفعه أو لم يجز أمكنك أن تحفظ الإضافة، وإذا رفعت ووضعت غيره لم يمكنك حفظ الإضافة فهو الذي إليه التعادل، وما لم يكن كذلك فليس إليه التعادل. فإذ رفعت من الشيء أنه حيوان وأنه إنسان وأنه مشاء وأنه ذو مشى كيف اتفق، وحفظت أنه ذو رأس، أمكنك أن تنسب إليه الرأس. وإذا رفعت أنه ذو رأس وحفظت أنه حيوان وأنه إنسان وأنه مشاء وأنه ذو مشى، لم يمكنك أن تضيف إليه الرأس.

## [ الفصل الرابع ]

### فصل (د)

#### في خواص المضاف

وما يرى في المشهور أنه يلزم المضافات كلها هو أنهما معا في الوجود، أي أيهما وجد كان الآخر موجوداً، وأيهما عديم كان الآخر معدوماً، مثل الضعيف والنصيف؛ ولكن قد لا يقع في بعض الأشياء تكافؤ في الوجود معا من جهة أخرى، وذلك كالعلم والحس

(١) وكذلك السكان : والسكان د ، سا ، ع ، ع ، ع ، م ، ن ، ي || (٢) جنس : جنه سا ، م ||  
 (٣) فيه الإضافة : الإضافة فيه ه (٤) بنوع : نوع م || لا اسم : الاسم دا || (٥) بل : ساقطة من سا ، م ، ه || كان : ساقطة من س : سا ، م ، ه ، ع ، ي || (٦) بالتعادل : ساقطة في س || (٨) جميعا : جميعا ، ه ، ع ، ي || (١٢) وإذا : فإذا ب ، ه ، س || (١٧) الإضافات : الإضافات ع || أي : إلى م .

- أى الإدراك كان ليس القوتان المشاركتان لهما في الاسم - فإن ذات هذا العلم في جوهره يلزمه دائماً أن يكون مضافاً إلى المعلوم موجوداً معه ، وذات المعلوم في جوهره لا يلزمه ذلك ، فإنه قد يوجد نير مضاف إلى العلم وإن كانا من حيث هما متضايقان بالفعل لا يتقدم أحدهما على الآخر . وليس الغرض ذلك ، بل الغرض أن أحد الذاتين لا ينفك من إضافة تلزمه توجب أن يكون معه مضافة أبداً ، وذات الآخر قد يوجد وليس بمتضايق .
- وكذلك فتصور حال هذا الحس وأن ذاته لا ينفك عن لزوم الإضافة إياه ، وذات المحسوس ينفك ؛ ولا يجب أن لا يكون موجوداً حين لا يكون الحس موجوداً ، إذ يجوز أن لا يكون حساس موجوداً ، وتكون العناصر المحسوسة التي هي أوائل لتكوين الحيوانات وغيرها من الأجسام الأرضية موجودة . وأما أمور أخرى فتكون إما متكافئة في اللزوم إن أخذت متضايقات ، وإما غير متكافئة في اللزوم إن أخذت ذوات . فهكذا يجب أن تفهم هذا الموضوع . وأما الوجه الذي تفهمه عليه الطائفة فوجه مختل . وأما المثال في جنبه العلم فالمتهور ما أوردوه من أمر المربع المساوي للدائرة ، فإن العلم به لم يوجد إلى هذه الغاية ، لكنه موجود . فخرى أن نبحث عن هذا حقيقة البحث فنقول : إن لقائل أن يقول إن هذا القول مجازف فيه ، وذلك أنه ليس يجب أن يكون كل علم بإزاء معلوم موجود ؛ فن العلم التصور ، وقد تتصور أمور ليس يجب لها الوجود ، كالكرة المحيطة بذات عشرين قاعدة مثلثات ، فإننا نتصور مثل هذه حق التصور ولا يحوجنا ذلك

(١) أى : إلى س || الإدراك كان : الإدراكين ه || هذا : ساقطة من س || جوهره : + قد ع ، ه || (٢) العلم : المعلوم ساء ، عاء م ، ن ، ه ، عى || (٤) الآخر : ساقطة من سا || من : عن س || (٦) فتصور : يتصور عا || حال : قول س || الحس : الجنس د || وأن : فإن ساء ، ع ، عاء م ، ن ، ه ، عى || (٧) موجودا : موجود ب || إذ لا يجوز : إذ لا يجوز عا ؛ ويجوز ع || (٨) يكون : + حيوان عاء ه || حساس : حساس ه || هي : ساقطة من س || (١٠) غير متكافئة في اللزوم : متكافئة في غير اللزوم م || ذوات : ذواتا عا ه || وهكذا : وهكذا عا ه || (١١) تفهمه : تفهم س ، م ، ن ، ه ، عى || عليه : هذه ه || الطاقة : + فهو سا || فوجه : وجه ب ، س ، ساء ، ع ، عا ، م ، ن || مختل : مختل يخ || وأما : فأما ب ، س (١٢) فإن : ساقطة من ه || (١٣) لكه : + هو ب ، س || فخرى : فخرى سا ؛ + بنا د ، ن ، ه || (١٤) فيه : ساقطة من ساء ، م ، ن || أنه : لأنه د || كل : لك ساء ، عاء م ، عى .

إلى أن نجعل لها وجوداً في الأعيان . وبالجملة لا يجوز لنا ذلك إلى أن نجعل لها وجوداً غير الذي في الذهن . وهذا الذي في الذهن فهو العلم نفسه ، وإنما بحثنا عن علم مضاف إلى مضاف له ، والمضاييف شيء ثان .

وأيضاً فإن في المعلومات بحسب التصديق أشياء كثيرة من جملة المضافات لا وجود لها في الأعيان إلا بإمكان ، والإمكان غير الوجود ، وذلك مثل قولنا : " إذا أخرج عن شكل كذا خط منحني كذا في جنب خط كذا ، لم يزل يتقارب الخطان ولا يلتقيان ؛ فإن هذا لا وجود له أيضاً إلا في الذهن .

وهذا المثال الذي أوردوه ، وهو حال المربع المساوي للدائرة - الذي يجعلونه موجوداً وإن لم يعلم - فهو مثال أشد إشكالاً من الدعوى . فليت شعراً أين وجوده ! فإنه إن كان له وجود في الذهن فيجب أن يكون معلوماً ، وإن كان له في الأعيان وجود حاصل ، فبأي دليل عرفوا ذلك ؟ ومن حدثهم به ؟ وإن عتوا أنه ممكن أن يوجد ، فذلك أمر بالقوة ، كما أن العلم به أيضاً ممكن أن يوجد . فنقول لمن قال هذا وسأله : إنه ليس يمكنك وانت منطقي أن تتحقق هذه الأحوال كنه التحقيق ، وإنما كان غرضنا فيما أوردناه أن نعلم أنه يمكن أن يكون لذات أحد المتضاييف وجود لا ينفك من الإضافة إلى الآخر ، وليس الآخر بمكافئ له في ذلك . فإن كان علم تصوري أو تصديق ليس مضافاً إلى شيء آخر ، فليس هو من جملة المضافات التي نذكرها . فإذا لم يكن من جملة ما ذكرناه ، لم ينتقض به ما قلناه ، بل جعلنا مثالنا الذي نعتمده من الشيء الذي لا يكون علماً إلا وهو مضاف ، وذلك مثل علمنا بأن الفلك موجود متحركاً على الاستدارة . وهذا العلم

(١) نجعل : جعل م || لما : له سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي || ذلك : ساقطة من عا || وجوداً ... || لما : ساقطة من م ، ع ، ي || لما : له سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي || (٢) فهو : هو سا ، ع ، ي || (٤) في : من م || (٥) بإمكان : بالمكان د ، ن ، ه ، ه || بالامكان ما || والإمكان : ولا مكان ه || (٥) قولنا : + أنه ه || عن : في ع ، عا ، ه || (٨) المربع : التريج د || الذي : ساقطة من عا || (٩) شعراً : شعري ه || فإنه إن : فإن د || (١٣) هذه : ساقطة من ي || كنه : لك م || التحقيق : التحق ه || وإنما : وإن م || (١٤) أن : أنه ع || لذات أحد : لذات واحد د || من : في ه || (١٦) المضافات : المتضاييف م || (١٧) من : هو ه || (١٨) متحركاً : متحرك د ، ن .



- هو في الجملة التي ذكرناها ، والشرط الذي أشرنا إليه ؛ وإن كان لما أوردناه قبل مثالاً  
بضاييف في الذهن أو خارج الذهن ، وكان مكافيه في الوجود معاً ، فليس ذلك أيضاً مما  
يذمقض به ما قلناه . فإننا لم نقل : ولا شيء من المتضاييفات متكافئاً في الوجود معاً ، بل  
قلنا : إن أكثرها كذلك . وأما أمر المربع والدائرة فليس يتغير بما زعم فيه غرضنا ، وذلك  
لأنه إن كان لهذا المربع إمكان وجود فلا يستحيل فرضه موجوداً ، وليس فرضه موجوداً  
يوجب أن يكون العلم به حاصلًا . بل يجوز أن يكون هذا المربع موجوداً ونحن على جهلنا  
من الجهل به ؛ فيبين أن جميع ما أورد من هذه الطعون لا يفسد الغرض الذي نؤمه . فما  
علينا من غير ذلك ، وما حاجتنا إلى أن نتكف في المنطق علماً غير المنطق ليس من شأن  
المنطق أن يتحقق كنه التحقق .

١٠. ويجب أن تعلم أن المتضاييفين من حيث يتضاييفان بالفعل تضاييفاً على التعادل فهما  
معاً ؛ إذ الشيء إنما تقال ما هيته بانقياس إلى شيء يكون معه . وأما إذا أخذ أحدهما  
بالفعل والآخر بالقوة ، فقد زال التعادل . لكن على هذا إشكال ، وهو أن لقائل أن  
يقول : إن المتقدم في الزمان مقول بانقياس إلى المتأخر ، ولا بد من أن تكون بينهما  
إضافة بالفعل ، ولا تضاد ، فهما موجودان معاً .

١٥. وأيضاً لأننا نعلم أن القيامة ستكون ، والقيامة معدومة غير موجودة ، والعلم بها موجود ،  
ولا بد أن تقع بينهما إضافة بالفعل ، ولا تضاد ، فهما معاً ، فنقول : أما الشك المورد  
من جهة المتقدم والمتأخر فإنه يخجل بأن نقول : إن هذا المعنى يعتبر من وجهين :  
أحدهما بحسب الذهن مطلقاً ، والآخر بحسب الوجود مستنداً إلى الذهن . أما بحسب  
الذهن فإن يحضر الذهن الزمان معاً في الوهم ، فيجد أحدهما متقدماً والآخر

(١) في : على ع ، هـ || ذكرناها : ذكرناه ع || (٢) بضايف : د ، هـ ، ع ، م ، ن ، ي ؛ مضاييف : هـ ||  
في الذهن : للذهن سا || مكافيه : ب ، ك ، ع ، هـ ، ع || (٣) فإنا : فإذاع ؛ وإذا ع ||  
ولا : فلا سا || (٤) زعم فيه : زعمت ع || (٥) ونحن : ونحن ع || جهلتنا : نايعة || (٦) فيبين :  
فيبين م ، ن || الطعون : الطعن ع || (٨) علما : علنا س || (٩) التحقق : التحق  
د ، س ، هـ ، م ، ن || (١٠) المتضاييفين : المتضاييفات ع || حيث : هـ ، د ، ن || على : ساقطة  
من ع ، هـ || (١٢) أن : ساقطة من سا || (١٤) موجودان : موجودين د ، هـ ، ع ، م ، ن ،  
ي ، ع || (١٦) ولا بد : فلا بد س || (١٦) أما : إن م || (١٧) بأن : أن ع .

متأخراً ، فيكون قد حصل جميعاً في الذهن ؛ أو يكون أحد الزمانين كيوم من الأيام حاضراً في الوجود والذهن ، فيضيف الذهن إليه زماناً يعقله مستقبلاً ، فيحكم حينئذ بينهما بتقدم ، لأنه قد أحضرهما معاً .

وأما الوجه الآخر فهو أن الزمان المتقدم إذا كان موجوداً ، فوجود من الآخر أنه ليس هو ، ويمكن أن يوجد إمكاناً يؤدي إلى وجوب ، وهذا كونه متأخراً . وهذا الوصف للزمان الثاني موجود في الذهن عند وجود الزمان المتقدم . وإذا وجد المتأخر فإنه موجود في الذهن حينئذ أن الزمان الثاني ليس موجوداً ، ونسبته إلى الذهن نسبة شيء كان موجوداً فقط . وهذا أيضاً أمر موجود مع وجود الزمان المتأخر . فإما نسبة المتأخر إلى المتقدم على وجه آخر غير ما ذكرناه فلا وجود له في الأمور ، لكن في الذهن فقط ، فإن كل زمان وجد فلا يكون — من حيث هو موجود — لا متقدماً ولا متأخراً ، ولا مضافاً إلى شيء من الأزمنة ، وإلا لكان مضافاً إلى أشياء بلا نهاية في وقت واحد ، وكانت هناك إضافات لا نهاية لها موجودة بالفعل ؛ بل هو في نفسه بحيث إذا عقل وعقل الآخر حكم العقل عليه بأنه متأخر عن أمر موجود في الذهن .

وأما العلم بالقيامة ، فإنه إنما هو في حكم سيكون ، فإن العلم بها أنها ستكون علم بحال من أحوالها موجود في الذهن مع وجود العلم بأنها هي ستكون لا عندما تكون ، بل قبل ذلك عن ما هي معدومة في الأعيان موجودة في النفس . وأما تصور ماهية القيامة بجرده فإنه غير مضاف إلى شيء في الوجود من حيث هو تصور .

واعلم أن جميع أمثال هذه إضافات إنما تتقرر في الوهم ، والمتضايقات فيها أيضاً إنما تكون متضايقات في الوهم . والبيان المستقصى لهذا إنما هو في العلوم الحقيقية ؛ لكن قوماً من المنكفين أجابوا في شبهة تكافؤ العلم والمعلوم فقالوا : إن الذي قيل من أن المعلوم قد توجد ذاته والعلم به لا يكون ، قول غير حق ؛ فإن ههنا علماً موجوداً بكل شيء وجوداً

(٤) فوجود : فهو موجود ع || (٦) الثاني : ساقطة من ع || (٨) فقد : قدم ||  
وجود : وجود ع || (٩-٨) المتأخر إلى المتقدم : المتقدم إلى المتأخر || (١٠) فإن : بأن د ، سا ، ع ، ع ، ع ، م ، ن ، ه ، ي || (١٤) فإنه إنما هو في حكم سيكون : ساقطة من د ، سا ، ع ، ع ، م ، ن ، ه ، ي ||  
(١٥) بأنها هي : فإنه إنما هو في حكم || (١٦) في الأعيان ... النفس : ساقطة من ع || القيامة :  
ساقطة من ع || (١٧) فإنه : فإنها س (١٩) لهذا : بهذا د || (٢١) غير : ساقطة من ه .

- لا يتأخر عن الأشياء ، وهو علم البارئ والملائكة ؛ ولم يعلموا أن هذا وإن كان حقاً ، فليس جواب المتشكك ، فإن المتشكك ليس يقول : إنه ولا شيء من المتضاديات لا يكون معاً ، ولا أيضاً يقول : إنه ولا شيء من العلم والمعلوم يكون معاً ؛ ولا يحتاج إلى ذلك ، فإن دعواه أنه ليس كل متضاديين يكونان معاً . وهذه الدعوى تصح بمثال واحد يورده المتشكك في علم واحد فيقول : إن علمي بوجود العالم لا يصح أن يكون علماً وذاتاً ؛ والعالم غير موجود الذات ، ثم العالم قد يكون موجوداً في ذاته ، وليس علمي به بوجوده ؛ وكذلك إن لم يعتبر شرط الذات ؛ فإذا كان علمه بالعالم على هذه الصفة ، ولم يكن علم البتة غير هذا العلم الواحد إلا وهو موجود والعالم دائماً معاً ، لا العلم الذي أشار إليه فقط بل جميع العلوم ، فكان العالم قد يكون موجوداً وعلم ما من العلوم بوجوده ليس بوجوده ، فالشبهة تكون قائمة ؛ فإن الشبهة لم ترد بسبب أن المعلوم قد يكون موجوداً ولا علم البتة ؛ بل هي شبهة أخرى ، وينبغي أن يرتاد لها حل آخر ، حقاؤه أن يقال : إن العالم حينئذ لا يكون مضافاً إلى هذا العلم إذ لا يكون معلوماً له .

## [ الفصل الخامس ]

### فصل في تحقيق المضاف

- الذي هو المقولة والفرق بين ما هو مضاف بالذات وما هو عارض له الإضافة  
أو لازم وخواص المضاف الذي هو المقولة

- اعلم أنا إلى هذا الوقت إنما أخبرنا عن مضافات يطابقها الحد المذكور ، فبعضها كانت ماهياتها مقولة بانقياس إلى غيرها ، وبعضها كانت قد تصير كذلك بنحو من النسبة يلحقها . فلننظر هل الرسم المذكور هو رسم المقولة ، أو رسم معنى يصلح أن يقال إنه مضاف ، وليس هو نفس المقولة أو نوعاً من المقولة ، فنقول :

(٢) ولا : لا ع ، ه || (٤) وهذه : وهذا ع || (٦) بوجود : موجود اس || (٨) فكان : وكان د ، سا ، ع ، ع ، م ، ن ، ه ، ع || (٩) فالشبهة : فإن الشبهة د || (١٠) لم : ما س || ترد : ترل سا || (١٤) تحقيق : ساقطة من د || (١٧) اعلم : واعلم سا || إنما : انما س || يطابقها : طابقها د ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ع || (١٩) أو رسم : أم رسم س ، ع || (٢٠) هو : هو ع || أو نوعاً : ولا نوعاً ه .

إننا نعلم أن المقولات متباينة، وأنه لا يصلح أن تحمل مقولتان معاً على شيء واحد حمل الجنس حتى يكون الشيء الواحد يدخل من جهة ماهيته في مقولين ، وإن كان قد يدخل الشيء في مقولة بذاته ، وفي الآخر على سبيل العرض . وقد فرضنا فيما سلف عن هذا . ثم إن هذا الحد لا يمنع العقل مطابقته أموراً تدخل في مقولات أخرى ، فإن الرأس قد يحتاج أن يكون بذاته جوهرًا حتى يكون رأساً ، كما يحتاج إلى أن يكون مقولة الماهية بالقياس إلى غيره حتى يكون رأساً ؛ فكلا الأمرين مقوم له من حيث هو رأس ، ليس أحدهما بالذات والآخر بالعرض . والرأس إنما يكون كذلك إذا أخذ رأساً ذي الإطلاق وكان على اعتبار الجواهر الثانية . وأما إذا أخذ مخصصاً على أنه هذا الرأس ، فإنه لا تقال ماهيته بالقياس إلى غيره حينئذ ؛ وذلك أنه بسبب أن ذاته قد تحس وتختيل من غير أن يعلم الشيء الذي هو رأسه من حيث هو هذا الرأس ، والذي هو رأسه من حيث هو هذا الرأس فإنه هو هذا الإنسان . وأما إذا دل على أنه رأس لشيء جملةً ، فليس ذلك له من حيث هو هذا الرأس ، بل من حيث هو رأس على الإطلاق . وكذلك لا يقال إن هذا الرأس رأس ما بالقياس إلى شيء ؛ بل إنه رأس على الإطلاق بالقياس إلى شيء . ويمكننا أن نقول : إن الرأس إنما هو رأس بالقياس إلى ذى الرأس ؛ ولا يمكننا أن نقول : إن هذه اليد إنما هي هذه اليد بالقياس إلى سقراط ، أو هذا الذى هو ذو رأس ، حتى أورايت هذه اليد منكشفة غير مستورة تمثل في ذهنك ضرورةً بإزائه ما هو بالقياس إليه وهو سقراط ، أو هذا ذو الرأس ، كما تمثل هنالك ذو الرأس .

وأيضاً فإن بعض الأمور التي ذكرت قد كانت في ذواتها من مقولة الكيفية أيضاً ، مثل الملكة ؛ فإنها كيفية ، وقد قيلت بالقياس إلى غيرها بنحو من أنحاء النسبة . وكذلك أمور أخرى من مقولات أخرى . فالرسم الأول لا يمنع من أن تكون ههنا أمور هي من

(١) يصلح : يصح ، ع ، ه || (٢) يدخل : يدخل || من : في ، د ، س ، ه ، ن || (٣) الآخر : الأخرى  
 د ، س ، ه ، ن || (٤) قد : ساقطة من ع ، ه (٨) ماهيته : ماهية د ، ه ، م ، ن ، ه ، س || (٩) أنه :  
 ساقطة من س ، ع ، ه || (١٠) حيث : ساقطة من س || الرأس ... فإنه هو هذا : ساقطة من ه ||  
 (١١) رأس : ساقطة من ب ، د ، س ، ع ، ه || (١٢) بل : بل ، ع ، ه ، بلام || وكذلك : ولذلك د ،  
 ه ، ع ، م ، ن ، ه ، س || (١٣) شيء ... إلى : ساقطة من ع (١٣) هي : + غيره || أو هذا :  
 وهذا د ، م ، ن ، ه || (١٥) ذو رأس : ذويه س ، ه ، ع || ذو : القوم || الرأس : البدع ، ه ||  
 (١٦) تمثل : مثل ع || (١٨) قد : ساقطة من ه || (١٩) من : ساقطة من د .

باب الجوهر وغيره داخله في المضاف . فليس هذا الحد إذن حدالمقولة وإلا لاشترك في حد واحد أمور من مقولات شتى وإن لم يكن حداً لها ، بل إنما هو حد بحسب اسم معنى يعمها . مقوم لهايتها يقال عليها . فإنه لا يجوز أن تكون الأمور التي جنسها الجوهر جنسها شيئاً غير الجوهر .

- ٥ فيجب إذن أن يتأمل هذا الحد ، وتتدارك خلافاً إن وقع فيه . والتدارك المشهور لهذا هو أن الأمور التي من المضاف هي التي الوجود لها هو أنها مضافة ، وهذا تدارك صحيح ، لكن بعض الناس يظن أن هذا بعينه هو الحد الأول ، وستعلم أنه ليس هو الأول عن قريب . ولو كان هو الأول ، لكان بالأول غنى عنه ، وخصوصاً والأول يدل على المعنى الذي يدل عليه دلالة واضحة لا يدل عليها هذا الثاني ، إن دل دلالةً بذلك الوضوح .
- ١٠ وظن بعضهم أن فيه بيان الدور : وهو أنه أخذ المضاف جزء حد لنفسه والمشتغلون بهذا الشأن قد اجتهدوا في حل هذا الشك ، وقد قارب بعضهم الحل ، إلا أنه قد ذهب عنه ذهاباً يسيراً . ولكننا نقول : إن من الأشياء ما يكون جنسه أشهر عند الجمهور ، فيكون الاسم بحسب الوضع الأول موضوعاً لجنسه ، أو لما هو عنده كالجنس . ثم إن الخواص يحدون معنى نوعياً تحته ، أو ما هو كالنوعى تحته ، فينقلون اسم الجنس إليه للملاءمة توجهه ، وقد تجد مثل هذا كثيراً ، أعني أنك تجد أموراً نقل إليها أسماء حُرِّفت عن دلالة الوضع الأول ، بل تجد لنفس ما أو مانا إليه من جريان العادة بنقل الاسم عن الجنس إلى النوع أمثلة كثيرة ، من جلتها أن الجمهور قد كانوا يرون أن كل شيء توهم فهو إما غير ممتنع ، وجعلوا اسم الممكن مرادفاً أو كالمرداف لقولهم : غير الممتنع فقالوا : إن كل موجود إما ممتنع وإما ممكن ؛ ولما فصل الخواص حال ما ليس بمتنع الوجود وجدوا بعضه واجب ، وبعضه غير واجب الوجود ، وكلاهما يشتركان في أنه

(١) فليس : وليس ع || (١) لاشتراك : لاشتراك سا || (٤) شينا : شى .  
 ب ، د ، ع ، سا ، م ، ن ، ه ، ي ، من سا || (٥) والتدارك : التدارك سا || (٦) هو : هو .  
 عا || (٧) لكن : ولكن سا || يظن : ساقطة من د || (٨ - ٩) على المعنى الذي يدل : ساقطة من سا ، م ، ي ||  
 (١٠) وظن بعضهم : وبعضهم ظن ه || (١١) والمشتغلون : المشتغلون د || (١٢) ذهاباً يسيراً :  
 ساقطة من عا || (١٣) أو لما ، والمناع || (١٤) تحته : ساقطة من س || ما : معنى ه ||  
 كالنوعى : كالنوع عا || (١٦) عن : من سا ، م ، ي || (١٧) عن الجنس إلى : غير الجنس في م ||  
 (١٨) توهم : موهم د ، م ، ي ؛ توهم ع ، عا ، ه ؛ توهم سا || وجعلنا م || اسم : الاسم ع ||  
 (١٩) فصل : تأمل ع || بمتنع : بمتنع م .

يمكن بهذا المعنى ؛ أى بمعنى غير الممتنع . ثم وجدوا فى الأمور ما ليس بواجب الوجود ولا يمتنع ؛ ولا يمتنع وجوده ولا عدمه ؛ فيمكن وجوده وعدمه ؛ فخصوه باسم الممكن من حيث هو غير ضرورى ؛ وأخرجوا الواجب عن دلالة هذا الوضع الثانى ؛ ونقلوا اسم ما هو كالجنس إلى ما هو كالنوع .

وكذلك أيضاً الحال فى المضاف، فإن اسم المضاف كان مقولاً فى الوضع الأول عند الفلاسفة على المعنى المذكور، وهو أنه ما اتقال ماهيته على الصفة المذكورة من غير اعتبار أن له وجوداً غير ذلك ، أو ليس له وجود غير ذلك ، حتى كان الشيء إذا كان من الجوهر أو من الكيفية ثم لحقته نسبة ، واعتبر من جهة نسبه، فكان من حيث هو كذلك مقول الماهية بالقياس إلى غيره، فكان من المضاف وله ماهية مخصوصة ليست تقال بالقياس ، وكان إذا كان الشيء كالأبوة والبنوة فكانت ماهيته مقولة بالقياس إلى غيره وإن لم يكن له وجود آخر وماهية أخرى كان أيضاً من المضاف ، فكان المضاف يقع على المعنيين جميعاً وقولاً يحده، وإن لم يكن لها جميعاً جنساً . فليس كل ما يحمل بالمعنى على مقولتين أو على شيئين من مقولتين، أو شيئين من مقولة واحدة فهو جنس للمقولتين، فإنك قد عرفت هذا وتحققته . وإذا كان لك معنى المضاف المأخوذ فى الحد هو هذا المعنى العام، ومعنى المضاف المحدود هو هذا المعنى الخاص؛ فكما أن الحد إذا حد الممكن الحقيقى فقال: إن الممكن الحقيقى هو الذى يمكن أن يكون ويمكن أن لا يكون، لا يكون قوله مدخولاً ، من جهة أنه أخذ الشيء فى بيان نفسه ، لأنه لم يرد بالممكن المأخوذ فى الحد إلا المعنى الجنسى الذى هو بمعنى غير ممتنع . فذلك إذا قال : إن المضاف الحقيقى الذى يحده على أنه أحد العشرة هو الذى ماهيته ووجوده أنه مضاف، وعنى أنه الذى وجوده وماهيته هو أنه مقول الماهية بالقياس ،

(١) بهذا : لهذا د || بمعنى : معنى د ، سا ، ن ، ه ، ينى م || وجدوا : وحداد || فى : من عا ||  
 (٢) ولا : أو ملاح ؛ فلا ه || يمتنع : يمتنع م || نخصوه : ونخصوه سا || (٥) فى المضاف : ساقطة  
 من م ؛ فى الحال المضاف د || (٨) ثم : ساقطة من د || واعتبر : فاعتبر د ، سا ، ع ، عا ، م ||  
 مقول : مقولة م || (١٠) وكان : كان عا ؛ فكان م || إذا : وذا عا || الشيء : + أبيض ،  
 نا ، ن ، ه || كالأبوة والبنوة : كالابن والبنوة ن ؛ كالأبوة والابن ه || (١١) جميعاً : ساقطة من س  
 (١٢) مقولتين : مقولين م || على : ساقطة من م || (١٣) وتحققته : وتحققته ع || (١٥) إذا حد :  
 ساقطة من سا || (١٦) لا يكون : ساقطة من د ، س ، عا || (١٧) الذى : ساقطة من س ||  
 (١٨) إذا : إذ د ، ه || المضاف : المعنى ع || يحده : حده ه || (١٩) رضى : وعن م .

وليس له وجود غيره ، لم يكن أخذ المحدود في حده أو المرسوم في رسمه ، فيكون هذا من جملة المخصصات التي إنما تخصص بإلحاق شرط التجربة بطبيعة عامها ؛ فإنه إذا كانت طبيعة الجنس من حيث هي طبيعة الجنس صالحة لأن يلحق بها معنى وأن لا يلحق ، وليس يجب لها أحدهما ، وكانت إذا ألحق بها شرط وجود ذلك المعنى تخصصت ، فإنها إذا ألحق بها شرط عدم ذلك المعنى تخصصت .

٥

ولست أعني بالجنس ههنا وبالنوع الجنس والنوع الحقيقيين ، بل الخاص والعام . فإذا كان حد المضاف الذي هو المقولة هو هذا الحد ، فالراس لا يكون مضافاً بالمعنى الذي للمقولة ، إذ ليس يكون وجوده أنه مضاف فقط ، بل وجود آخر قد لحقه هذا المعنى . وكذلك العلم ، فإنه صورة وكيفية متقرر في النفس ، لكنها يلزمها إضافة ما ، ولها وجود خاص من حيث هي صورة للنفس . وكذلك الضعف فإنه يكون صورة في النفس عدداً أو كما وتعرض له نسبة .

١٠

ولكن لقائل أن يقول : إنكم قد منعم أن يكون المشتق اسمه من الأعراض البسيطة مقولة كالأبيض ، ومعناه شيء ذو بياض من غير زيادة ، ثم لاشك في أنه يجب أن يكون المضاف . فالمعنى الأول يفهم منه أنه شيء ذو إضافة من غير تخصيص ، ولا شك على تلك الأصول أنه إذا كان هذا المفهوم لم يمكن أن يكون مقولة أو نوعاً من المقولة . ثم المضاف الذي يعملونه مقولة فهو أيضاً شيء ذو إضافة ، لأنه شيء مقول ماديته بالقياس إلى غيره ؛ وإذا كان كذلك فقد شارك هذا المضاف الذي هو المقولة المضاف الذي ليس هو المقولة ، فلا يكون بينهما فرق .

١٥

وأما الشبائية فهو أمر لا ينفك عنه المضاف الذي هو المقولة ، ولا يمكن أن يسلب عنه ، فلا يمكنك أن تقول : إن الوجود الخاص ، الذي ليس به ما ليس بمقولة مضافاً ،

٢٠

( ٢ ) تخصص : تحقق بتخصيص د || عامها : عامة ع || ( ٣ ) من حيث ... الجنس : ساقطة من ع || ( ٤ ) وليس : ليس ه || ( ٥ ) فإنها : فانه س ؛ + كذلك ه || ( ٦ ) الجنس والنوع : النوع والجنس س || ؛ فإذا : وإذا سا || ( ١٠ ) للنفس : النفس د ، س ، سا ، عام ، م ، ي ؛ في النفس ن || صورة في النفس : ساقطة من د ، سا ، ع ، عام ، م ، في ، ه ، ي || ( ١٢ ) لقائل أن يقول : لسائل أن يرآل ويقول ما ، ه || ( ١٤ ) فالمعنى : بالمعنى د ، سا ، ع ، عام ، م ، ن ، ه ، ي || ( ١٥ ) يكون مقولة : يكون له مقولة نج ، د ، سا ، م ، ن ، ه ، ي || ( ١٦ ) المضاف : لضاف م || ( ١٩ ) ولا : فلا سا ، ي || ( ٢٠ ) فلا : ولا ع ، ه ، ي || الوجود : وجوده ع .

هو أنه شيء ؛ فإن الشيء لا ينفك عنه أيضاً ما لا يجعل له وجوداً خاصاً غير كونه مضافاً ؛ بل الوجود الخاص إنما نفي به وجوداً أخص من الشبئية، ووجوداً من جملة أنحاء الوجود التي تخص الأشياء دون الأمر المشترك لجميع المقولات . فنقول في جواب ذلك إنه ولا سواء . فإن الشبئية المحمولة على المضاف الحقيقي هي الشبئية التي تخصبها الوجود الذي للمضاف من حيث هو مضاف، وأما الشبئية المحمولة على المفعول الآخر فإن تخصبها وجود آخر، فإن الشيء، ذا الإضافة إذا خصصت شبئته صار به جوهرًا أو كيفًا أو شيئًا آخر . وأما شبئية الإضافة فهي الإضافة ، فشبئية ذي الإضافة تقتضي لذلك الشيء حقيقة غير التي هو بها مضاف ؛ ولا كذلك شبئية الإضافة .

وإذا قلنا : إن المضاف الذي من المقولة هو الشيء الذي ليس له وجود إلا الوجود الذي هو به مضاف ، فلست نفي به الوجود العام ، بل نحوي من الوجود مخصصاً للعام ليس هو التخصيص بكونه إضافة فقط ، قد يتخصص تخصيصاً في أنه إضافة . والأبيض أيضاً ليس تخصصه عن الشبئية أن تخصص شبئته بأنه شيء ذو بياض فقط ، بل شيء له نسبة خاصة إلى البياض ، لا تتم شبئته بالفعل إلا أن يلحقه أن يكون في نفسه جوهرًا جسمانيًا ، فيكون الفرق أن أحدهما شيء يتقوم بأنه مقول الماهية بالقياس ، وأنه مخصص من قبيل ذلك ، ولا يتخصص بغيره وهو المقولة . والآخر أن شبئته تتقوم بوجود خاص وحقيقة خاصة تلحقها الإضافة ، وليس من قبيل الإضافة ؛ وهذا هو الذي ليس بمقولة . ولأجل هذا الفرق ما كان أحدهما مقولة ، ولم يكن الآخر مقولة ، ولا جاريًا مجراها إلا بمجرد أنه شيء له إضافة . فقد انحل هذا الشك فإذا كان المضاف لا وجود له إلا أنه مضاف ، فيلزم أن يكون إذا حصل أحد طرفيه تخصيصاً كان الآخر محصلاً بسببه ، حتى

(١) هو : وهو سا || (٤) ولا : لا د ، ن || المضاف : المفعول || تخصبها : تخصبها  
 س ، م ، ن ، ه || (٦) ذا : ذوع ، عا || صار : سارت عا || كيفا : كيفيام || (٧) لتلك :  
 كذلك م || الشيء : ساقطة من م ، ن ، ه || (٩) المضاف : ساقطة من م || الذي : + هو ه ||  
 هو : وهو عا || (١٠) العام : للم م || (١١) قد : ساقطة من عا ، سا ، م || إضافة : + التخصيص  
 بكونه إضافة عا || (١٢) تخصصه : يخصه عا || عن : من م || (١٣) بالفعل : ساقطة من د ، م ||  
 (١٥) يتخصص : مخصص م || (١٦) خاصة : خاصة سا || (١٨) فإذا : وإذا ع ، ن ، ه ||  
 أنه : بأنه د ، س ، ن ي || (١٩) فيلزم : فيلزم سا ، م .



إذا قلت : ضعف مطلقاً من غير تحصيل تمثل لك بـلـزائمه نصف من غير تحصيل ، وإذا قلت : ضعف هو أربعة ، تمثل لك بـلـزائمه نصف هو اثنان .

وقولنا : "تحصيل المضاف" لفظ نفهم منه معاني . ويجب أن تقدم قبل بيان ذلك مقدمة فنقول : إن المضاف ليس له وجود مفرد ، بل وجوده أن يكون أمراً لاحقاً للأشياء وتخصّصه بتخصيص هذا الحق . والتخصيص بهذا الحق يفهم على وجهين : أحدهما ٥ أن يؤخذ الملقوق والإضافة معاً ، فذلك من مقولة ومقولة ، ليس المقولة ، بل هو مركب من مقولة ومقولة ، والآخر أن تؤخذ الإضافة مقروناً بها النحو من ذلك الحق الخاص العقلي ، ويؤخذان جميعاً كما مضى واحد للحق . وهذا هو تنوع الإضافة وتحصيله ، فإنّ المشابهة مثلاً موافقة ما في الكيفية ، والموافقة في الكيفية غير الكيف الموافق ، فالكيف الموافق ليس هو إضافة ، بل هو شيء ذو إضافة .

١٠

وأما الموافقة منسوبة إلى الكيفية فهي نوع من المضاف ، مثل المساواة التي هي موافقة في الكية ، والمثالة التي هي موافقة في النوع . فإذا كان التحصيل في المضاف إنما يمكن حيث يكون المضاف أولاً غير محصل فتكون إضافة مأخوذة بمعنى أعم . إذ لا بد من أمر تفرض له أو إليه الإضافة . ثم إذا تحصل فإنما يتحصل لا بحالة بتحصيل ذلك المعنى . ولو كان المعنى بحالة لكانت الإضافة بحالها . وإذا كان المضاف قد تحصل فليس تحصيله ١٥ بـلـزاء الأمر الذي كان أولاً ، وهو كما كان أولاً ، ومثال ذلك أنا إذا أخذنا أولاً ضعفا عددياً على الإطلاق ، فهو بـلـزاء النصف العددي على الإطلاق ، فإذا حصل العدد الذي هو الضعف حتى صارت الضعفية محصلة فلا يثبت الجانب الآخر على حاله ، فإنّ إطلاق

(١) نصف : ضعف م ، ع ، عا ، ن || وإذا : فإذا م || (٢) ضعف : + مطلقاً من غير تحصيل  
 د || هو : + أربعة د || (٤) مفرد : مفرد د ، مفرد م || يكون : ساقطة من د ||  
 (٥) بتخصيص : بتخصيص د || (٦) الملقوق : الحق م ، هـ من مقولة ومقولة : ساقطة من ع ، عا  
 (٨) العقلي : بالعقل ع || كما مضى : كما مضى م || (٩) غير : على م || فالكيف :  
 والكيف هـ || (١٠) هو : ساقطة من د ، هـ || شيء : شيئاً هـ || (١١) فهي : فهو ب ، د ،  
 م ، ع ، عا ، ن || (١٢) يمكن : يكون د || (١٣) المضاف : المضاف د ، ن || بمعنى : للمعنى م ||  
 أمر : معنى د ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي || (١٤) تفرض : يفرض هـ || (١٤) يتحصل :  
 يتحصل المعنى : ساقطة من د || (١٥) لكانت : لكان ن || وإذا ، إذا م || تحصيله :  
 تحصله م ، هـ || (١٦) بـلـزاء : بأن هـ || وهو كما كان أولاً : ساقطة من د || ومثال : مثال ن ||  
 (١٧) عددياً : عددياً م .

ذلك الجانب ، أعني النصفية كان إنما يكون بإزاء إطلاق هذا الجانب أغنى الضعفية ؛ غير محصل . فإذا قد تحصل فيين من ذلك أن الآخر قد تحصل ؛ فإنه إذا تحصل الشيء الذي هو الضعف تحصل لا محالة الشيء الذي هذا ضعفه ، إذ ليس يجوز أن يكون كل شيء ضعفا لكل شيء من حيث هو ضعف محصل ، فأى المضافين عرف بالتحصيل عرف الآخر به ، فإن كان التحصيل لم يطرأ عليه من حيث تحصل بها الإضافة بل من حيث يتحصل الموضوع وتركت الإضافة بحالها ، فإن المضاف المقابل لا يتحصل ؛ وذلك لأن طبيعة الإضافة لم تحصل بل موضوعها . وليس إذا كانت الإضافة لا تحصل إلا بموضوعها يجب أن يكون كلما تحصل موضوعها تحصلت الإضافة ؛ ومثال هذا أنه إذا كانت الرأسية إضافة عارضة لعضو ما ؛ وكان قياسه إلى ذى الرأس فيحصل هذا العضو من حيث هو جوهر ؛ وكان هذا الرأس قد دخل التخصيص جوهره ولم يدخل التخصيص إضافته ؛ لم يلزم أن يكون إذا عرف هذا الرأس من حيث هو هذا الجوهر محصلا ، أن يعرف من ذلك أنه رأس ، لأن الرأسية تركت بحالها ، ولم تحصل من حيث العقل بل من حيث الحس ؛ فلم يلزم أن يكون للعقل سبيل إلى تحصيل الثانى ؛ إذ لم يتحصل له الأول ؛ والحس لا سبيل له إلى إدراكه ثان غير حاضر عند الحس بسبب أول حاضر عند الحس .

فلو اجتهد حتى يحصل للعقل تخصيص هذا الجوهر ، وجب أن يخصص له بعوارضه ، ومن عوارضه كونه من بدن زيد ، فحينئذ يتحصل للعقل ذو الرأس . فهذا حكم ما فيه موضوع وإضافة .

فأما إذا كان المضاف نفس الإضافة ، فلا يتحصل أحد الطرفين إلا بتحصيل الآخر ، لأنه لا وجود لأحد الطرفين غير المضاف ، فيحصل من هذا أن كل شيء من باب المضاف إذا تحصل نحواً من التحصيل لا يلزم أن يتحصل مقابله فإن الإضافة لاحقة له ؛

(١) أعنى : + كون عا || (٢) محصل ، محصلة د ، سا ، م ، ع ، ي || فإذا : وإذا سا ، ن ؛ وإذا م || قد : ساقطة من م || (٣) تحصل : يحصل م ، ع ، ي || (٤) المضافين : المتضافين م || (٥) فإن : ظرد || (٦) وتركت : وترك د || (٨) تحصل : تحصل د ، سا ، عا ، ن ، هـ || (٩) إضافة : ساقطة من د ، م || قياسه : + بها ن ، هـ || وكان : فكان م || (١١) إضافة : إضافة د (١٢) سبيل : ساقطة من س || إذ : إذا سا || (١٤) سبيل : سبيل ن ، ع || له : ساقطة من هـ (١٩) غير : + الوجود د ، ن || شيء : معنى ع ، هـ ؛ ما هـ عا (٢٠) نحواً : نحوان || يتحصل : التحصل س .

وله وجود خاص . وليس يلزم من هذا أن يكون كل ما تلحقه إضافة وله وجود خاص ، فإنه لا يتحصل بتحصل مقابله ؛ بل قد يتحصل إذا كان التحصيل عقلياً .

- وأما الإضافة فمهما فإنها تتحصل في العقل مع تحصيل موضوعها . فن تحصيل الإضافة بتحصيل موضوعها ما ينوعها ، ومنه ما لا ينوعها بل يضيفها أو يشخصها ، فإن جعل حدها آخر نوعها ، وإن حفظ حدها وألحق به عارضا غريبا لو لم يكن ذلك لم يبعد أن يحفظ تلك الطبيعة من الإضافة ، لم ينوعه بل ربما ضيفه ؛ كأبوة الرجل العادل ، وأبوة الرجل الجائر ، فإنهما يختلفان في أحوال ولكن خارجة عن المساهية ؛ فإن الرجل العادل لو توهمته غير عادلي ، لم يزل بذلك المعنى الذي هو الأبوة .

فأما المساواة فإنك إن توهمت بدل الكمية فيها كيفية : لم تكن تجد المساواة وجوداً ،

- ١٠ ولم تبق الإضافة بعينها موجودة .

وأما الشخصية فكأبوة هذا وأبوة ذلك ، بل كالجوار الذي لكل واحد من الجارين ؛ فيجب أن تعلم أن ما يقولونه من حال الإضافة في أمثال هذه : أنها علاقة واحدة بالعدد موجودة لهما جميعا ، هو قول ولا معنى له ، بل كل واحد منهما موصوف بإضافة إلى الآخر ليست هي بالعدد إضافة الآخر إليه ، بل ربما كان نوعها واحداً بجوار هذا لذلك ، وجوار ذلك لهذا ؛ وربما كانا متخالفين بالنوع كالأبوة والبنوة ؛ وكذلك ١٥ المماسية : فإن كل واحد من الشئيين يوصف بأنه مماس لذلك الآخر ففيه مماسة لذلك ، نسبة تلك المماسية إليه نفسه هي أنها فيه ، وإلى الآخر أنها له ، وأنها بالقياس إليه ولأجله

( ١ ) من : ساقطة من د || خاص : + وليس يلزم ما || ( ٢ ) يتحصل : إلا بتحصيل ما ؛ ساقطة من م ؛ بتحصيل ن || ( ٤ ) بتحصيل : ساقطة من عا || ( ٥ ) حفظ : + بتحصيل عا || ( ٥ ) يكن : + به عا || ( ٨ ) توهمته : توهمت عا || ( ٩ ) تجد : لحد م || وجودا : موجودة يخ ؛ وجودد ، ن ، ه ، || ( ١٢ ) أنها : وأنها ه || ( ١٣ ) ولا : لاسا ، عا || منها : منها || ( ١٥ ) متخالفين : متخالفين ما || ( ١٦ ) لذلك : كذلك د ، ن ؛ لذلك م || ( ١٧ ) أنها : أنه عا || وأنها : وأمه د ، عا ، م ، ن ، ه ، ع ، ي ؛ وبأه ما .

كذلك . والآثر أيضاً مما س للاول بمهمة فيه للاول ، فنسبة تلك المهمة التي الآثر هو بها مما س إلى الآثر نسبة بأنها فيه ، وإلى الأول نسبة بأنها له لا بأنها فيه وأنه لا يماس أحدهما الآثر بمهمة تكون في ذلك الآثر ، بل بمهمة تكون فيه نفسه لذلك الآثر ، لكنهما من حيث المهمة بل من حيث العلاقة يتفقان اتفاق الشخصيات في الأمور العامة . وهذا فليكن كافياً في بيان أمر المضاف .

( ١ ) كذلك والآثر: وكذلك الآثرعا || للاول : الأول م الآثر: لا أثرعا || ( ٢ ) هو: ساقطة من د ، سا ، م ، ن ، ه ، ي || الأول : الأثرعا || لا بأنها فيه وأنه : بل بأنه له فإنه عا ( ٣ ) كذلك : كذلك س ، سا || ( ٥ ) وهذا فليكن : فليكن هذا ه ||

المضاف : - تمت المقالة الرابعة من البن الثاني من الجملة الأول في المنطق ولواهب العقل الحمد بلا نهاية .  
وهي آثر الدتر الأول من هذا الكتاب ه ؛

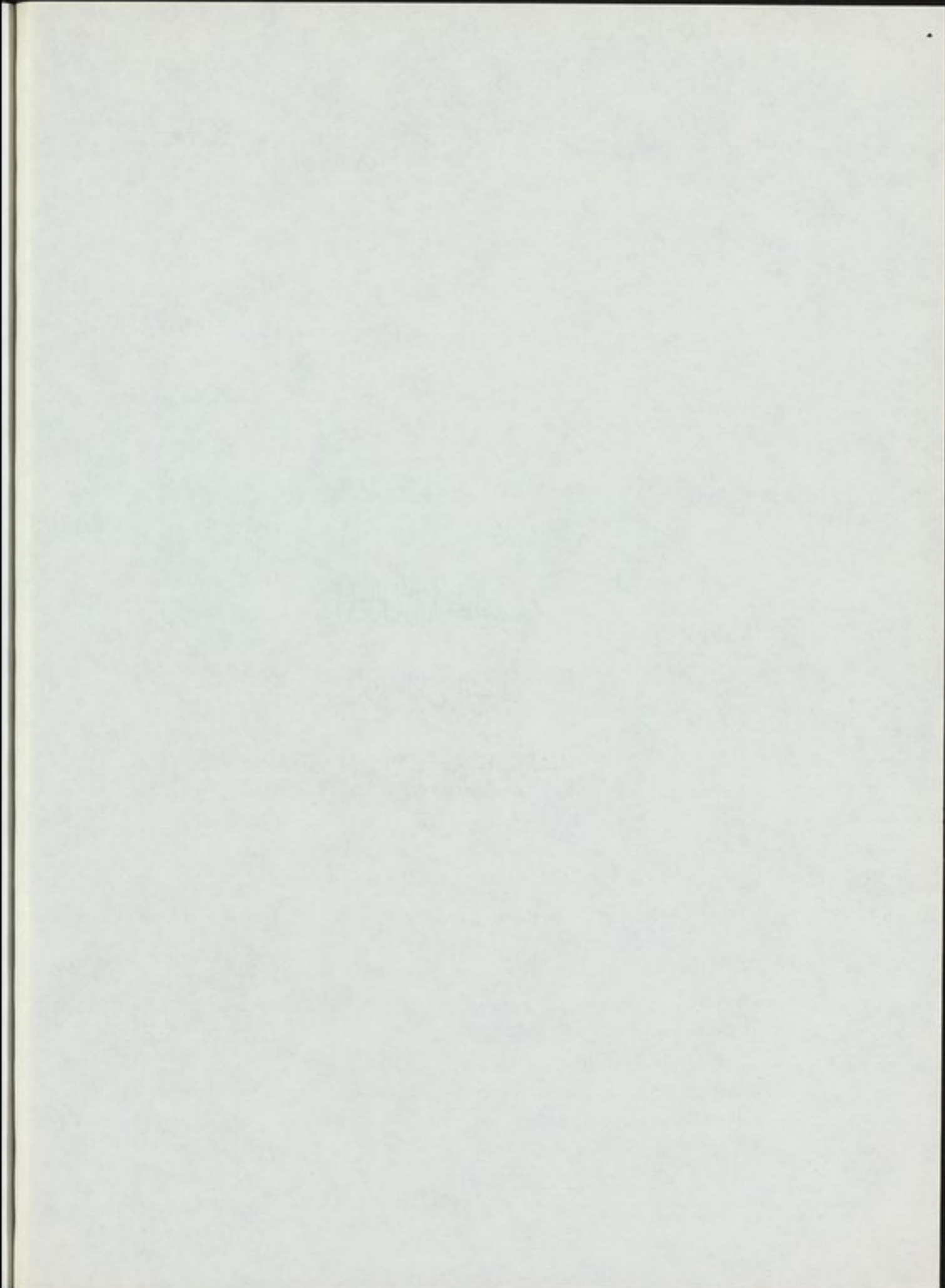
تم الجزء الأول من الجزء الأول من الشفاء والحمد لله رب العالمين وصلاته على نبيه محمد وآله أجمعين ي .

# المقالة الخامسة

من الفن الثاني

من الجملة الأولى من كتاب الشفاء

---



## المقالة الخامسة

من الفن الثاني من الجملة الأولى في المنطق في الكيفية

## [ الفصل الأول ]

## فصل (١)

في تعريف الكيفية وأقسامها الأولى

٥

وأما الكيفية فقد جرت العادة بأن تعرف نحوين من التعريف : أحدهما أن يقال : إن الكيفية ما به يقال على الأشخاص إنها كيف هي ، والآخر أن يقال : إن الكيفية ما به يقال للأشياء إنها شبيهة وغير شبيهة .

فلننظر في حال هذين التعريفين أنهما هل يفيداننا معنى متصوراً ، فتقول : أما إذا

- ١٠ كان هذا التعريف على سبيل الإحالة على المعارف وما تجرى عادة الناس بالسؤال عنه بلفظة كيف ، والجواب به إذا سئل بكيف ، فأمراً غير محصل في مقولة واحدة ؛ وذلك لأن الجمهور قد يسألون : كيف زيد ؟ ويتوقعون أن يجاب بأنه قائم أو قاعد ؛ فيكون الجواب عن الواقع في مقولة الوضع . ويسأل أيضاً فيقال : كيف رأيت عبد الله ؟ فيحسن في المعارف أن يجاب فيقال : رأيت ماشياً أو غادياً ؛ أو رأيت يجر أو يصفر ، أو غير ذلك ، ولا يتحاشون في بلاد العرب والعجم أيضاً أن يقولوا : رأيت في مكان ١٥ طيب ؛ أو فوق سرير ، وأمثال هذا ، حتى تكون هذه الأحوال عندهم كصفات أحوال الناس .

(٢) من الجملة الأولى في المنطق : ساقطة من د ، م ، ن ، ع ، ي ، هـ ، وهى ستة فصول هـ || في الكيفية : ساقطة من هـ [ وجاء هنا في هـ بيان بنائين الفصول الستة لهذه المقالة ] || (٥) أقسامها : أقسام د || الأول : الأول د ، م ، ن || (٦) وأما : أما ع ، ي || الكيفية : الكيف ع || (٧) الكيفية ما به : الكيفية ما بها عا || (٨) وغير : أو غير م ، وأنها غير ع || (٩) يفيداننا : يفيدان ي || متصوراً : متصوراً م || (١٠) المعارف : المعارف م || تجرى : جرى ب ، م || (١١) بكيف : ساقطة من ع ، م ، كيف ما ، عا || (١٢) يتوقعون : يتوقعون ع || أن يجاب : بأن يجاب عا || بأنه : أنه عا || (١٣) عن الواقع : من الواقع م || ويسأل : ويسألون عا ، هـ || (١٤) أو يصفر : ويصفر د ، عا ، م ، ن || (١٥) ولا : لا ع .

فالتعارف ليس يقفنا من ذلك على شيء بصرف الذهن إلى تحييل الكيفية الداخلة في المقولة ؛ بل كما أنهم يقولون " حال " ، لا للذي يسمى حالاً في قاطينورياس فقط ، بل لجميع الصفات ؛ وإن كانت كليات ؛ فلا يتحاشون أن يقولوا "كيفية" لغيرها ، فإن كان جميع ما يسمونه كيفية على هذا الوجه دو داخل في هذه المقولة ، فالوضع داخل أيضاً في هذه المقولة .

ثم لا يبعد عندي أن يستقبل كلامي واحد من هؤلاء المبرخشين فيقول : أما الوضع ؛ فهو من حيث يصلح أن يكون جواباً عن سؤال كيف ، فهو كيفية ؛ ومن حيث هو حال لجوهر ذي أجزاء كذا ، فهو وضع . فإن قال ذلك ، لم نضايقه بأن نقول له : إن هذا لا يمكن ، ولم نؤاخذه بما سلف ذكره ؛ ولكننا نوجب عليه أن يجعل الوضع نوعاً من الكيفية فإن الجهة التي هو بها وضع لا تجمله بحيث لا يصلح أن يكون جواباً عن سؤال : كيف الشيء ؟ بل تهذه لذلك ؛ فلا يكون هذا كاعتبارين متباينين يصير بهما الشيء في مقولتين ؛ بل كاعتبارين أحدهما يقال على الآخر ، وهو أعم منه . وإذا كان الأعم مقولةً فالأخص يدخل فيها ؛ فلا يكون الأخص مقولةً برأسه . فإن لم يلتفت في هذا إلى التعارف العام ، بل أريد معنى وقع عليه إصطلاح خاصي ، فبالحرى أن يكون الدال بهذا اللفظ على ما أراده يكون قد عرفنا ما يريد به بالوضع الثاني . فلم يمكنني إلى هذا الوقت أن أذهب من هذا الرسم حقيقة هذه المقولة ؛ ولا يبعد أن يكون غيري قد فهم ذلك ؛ أو يكون التأويل ما ستقوله بعد .

وكذلك الحال في الشبيه وغير الشبيه ؛ فإن الشبيه يستعمل استعمالاً عاماً ، ويستعمل استعمالاً خاصياً .

( ١ ) فالتعارف : والتعارف ي || بقفا : بفتيان || ( ٢ ) حال : حالاع || حالا : ساقطة من ي || ( ٤ ) هو داخل : وهو داخل سا || ( ٦ ) المبرخشين : المبرخشين د ، ن ؛ المنحيين سا ؛ المن حيتين م ؛ المنرفين هـ ؛ لها من مادة برخاش بالكسر من قولهم : ودوا في برخاش أي اختلاط وصب ( الساج ) [ ( ٨ ) بلوهر : الجوهر م ؛ بكوهر د || ذلك : ساقطة من د ، م ، ن || ( ٩ ) لا يمكن : لا يكون يمكن د || ( ١٠ ) هو : هي سا ، ع ، عا ، م || بها : به ن || تجمله : تجمله له م || ( ١١ ) لتلك : كذلك ع ؛ ولذلك م || فلا : ولا ع ، ي || بها : بها عا || ( ١٣ ) فيها : فيه عا || برأسه : برأسها ي || يلتفت : يلتقي م || ( ١٤ ) فالحرى : فالحرى ع || ( ١٥ ) بالوضع : الوضع ن || لم : ولم هـ ( ١٨ ) يستعمل : قد يستعمل سا .



فأما الاستعمال العامي فلا يختص بالمعنى الذي يراد في هذه المقولة ؛ بل قد يقولون :  
إن تعود فلان شبيه بقعود فلان ؛ وإن احتراق النفط شبيه باحتراق دهن البلسان ؛ بل  
لا يمتنعون عن القول بأن طول زيد شبيه بطول عمرو ؛ فلا أجد التعارف أيضاً يعمل في أمر  
الشبيه إلا ما عمله في أمر السؤال بكيف .

- ٥ فإن قال قائل : إنه في بعضها مستعار وفي بعضها حقيقى ؛ فنسلم له أنهم إذا قالوا :  
شبيه في الطول ؛ دروا أنهم يستعمرون ؛ لكنهم إذا قالوا : تعود شبيه بقعود ، لم يذهبوا  
إلى أنهم يستعمرون شيئاً ؛ وكذلك إذا قالوا : احتراق شبيه باحتراق ؛ بل قالوا ذلك وهم  
محققون ، وليس يمكن أن يقال : ليس لكم ذلك ؛ بل إنما يكون هذا اللفظ مستعاراً  
في شيء ، وحقيقياً في شيء بحسب إرادتهم ؛ فإن اللفظ لا يستحق شيئاً من ذلك في نفسه ،  
بل إنما يكون ذلك له بحسب التعارف . والتعارف في المستعار هو أن يقول القائل ذلك .  
١٠ وعند القائل أنه لفظ غيره استعير له لمشاكلة وتمثيل . فأما حيث لا يكون عند القائل كذلك ؛  
بل يكون قوله : إن احتراقاً شبيه باحتراق ، كقوله : إن حرارة شبيهة بحرارة ، فلا يكون  
لنا من هذا التعارف سبيل إلى معرفة ما يدل عليه بهذا اللفظ دلالةً حقيقية : ومع هذا فإن  
من يدعى في لفظه ما اشتراكاً واستمارة ، فعليه أن ينص على المعنى المقصود به في الموضوع  
الذى يستعمله ، وخصوصاً إذا كان ظاهر التلفظ بعيداً عن أن يتميز السامع معناه المقصود  
١٥ تميزه لو قال : عين الماء ، وعين الشمس ، وعين البصر .

( ١ ) قد يقولون : يقولون ي || ( ٢ ) بقعود فلان : بقعودد || ( ٣ ) يمتنعون : يمتنعون س ||  
( ٤ ) الشبيه : التشبيه م || عمله : عمله م || بكيف : بالكيف ع ؛ فكيف ب ||  
( ٥ ) قسمل : فاسر ع ، ه || ( ٦ ) دروا : دروب ؛ ودواد ؛ وراوه ؛ فم ؛ ولم ؛ م || ( ٨ ) محققون :  
محققون ع || ( ٩ ) وحقيقياً في شيء : ساقطة من ن || حقيقياً : حقيقياً سا || ( ٩ ) شيئاً من :  
ساقطة من ع || ( ١٠ ) له : ساقطة من س ، ع || والتعارف : ساقطة من م || هو : وهو سا ،  
ع ، ع ، م || ( ١١ ) استعير له : استعير ع || فأما : وأما س || ( ١٢ ) إن حرارة شبيهة : حرارة  
شبيهة ي ؛ إن حرارة وشبيهة م || ( ١٣ ) بهذا : هذا س || ق : + هذا سا ||  
( ١٥ ) اللفظ : اللفظ ؛ التعليل ؛ التعليل ه || بعيداً : بعيد س || ( ١٥ ) معناه : معناه ع ||  
المقصود : + به ه || ( ١٦ ) البصر : المرص م .

ويجب أن نكون قد أعطينا معنى الشبيه حين مخاطب باستعماله ههنا ، وقصارى ما فهمونا من لفظ الشبه بالاصطلاح الخاصى ، وناية ما ينصون عليه هو أن يقولوا : إنا نعى به الموافق فى الكيفية .

وإن كان قولنا : إن الكيف هو ما يقال له ، شبيه بالقول النقلى لا المتعارف عند الجمهور ، وكان تفسير ذلك النقلى هو الذى معناه الموافق فى الكيف ، فلا شك فى أن الكيف نفسه يجب أن يكون أعرف من الموافق فى الكيف ، فىكون من قال : إن الشبيه هو الموافق فى الكيف ، وقد عرف الشبيه بالكيف ، وهو يريد أن يعرف الكيف بالشبيه فلا يستفيد المتعلم من هذا البيان شيئاً . إنما يمكن ههنا حيلة واحدة ، وذلك أن يكون الكيف وقابل الشبه تجمع لنا من الموجودات معانى مختلفة . ثم إذا فصلنا هذه المقولات ، وعرفنا ما جعلناه مخائفاً للكيف ، واستثنيناها ، بقى لنا المنحصر فى مقولة الكيف ما يجاب به عن سؤال كيف مما ليس من تلك الأخرى وما تقال به المشابهة مما ليس تلك ، فيتخيل الذهن أموراً دون أمور ، وأن يكون ههنا وجه آخر من النظر ، وهو أن تجعل حقيقة البحث عن الشيء أنه كيف هو فى نفسه ما يقتصر على نفسه وحاله ، فإذا كان الوصف مما يحوج إلى اعتبار أمر آخر فيه غير نفسه وغير حاله حتى يقال إنه كيف هو ، فكأنه قد عدل عن الواجب ، فإن السائل إنما رام أن يخبر عن أمر فى نفسه إذ قال كيف هو فى نفسه دون أمر يكون له لغيره فى نفسه .

فيشبه أن يكون الوضع وغير ذلك من المقولات إنما صلح أن يقال له كيف ، إما بالنقل والوضع الثانى ، وإما بالتوسيع فذلك صار يصلح لأن يجاب به عن كيف الشيء ،

(١) حين : حتى سا || (٢) فهمونا من : فهموا من م || لفظ : ساقطة من ع || ينصون : يتصور ع || (٤) وإن : فإن ع ، ه || الكيف : الكيفية د || بالقول : القول م || النقلى : النقل س || (٦) من الموافق : من سبب المواقي م || قال إن : لأن د || (٧) وقد : قدم || (٩) الشبه : الشبه سا ، ي || تجمع : جمع د || معانى : معان م || (١٠) واستثنيناها : واستثنيناها ع ، ه ؛ واستثنيناها م (١٢) فيتخيل : حتى يتخيل ع ، ه || (١٢) فيتخيل ... آخر : ساقطة من م || وأن : أو أن ع ، ن ، ه || (١٣) ما يقتصر : مما يقتصر ه || (١٤) آخر : ساقطة من ع ، م || وغير : ساقطة من س || حتى : حين ه || إنه : له ي || (١٦) يكون له : يكون س ، ي || لغيره : بغيره د || لغيره فى نفسه : لغيره وقسه ب ، ي || (١٧) صلح : يصلح ع ، ي || (١٨) صار : صارت ع .

ثم استمر هذا التوسع وتقرر عند الجمهور كالأصل . فإن الوضع ليس معنى يتصور للشيء . ما لم تتصور له أجزاء هي غيره وجهات خارجة ، ثم يتصور له وضع . فالوضع مخالف للمعنى الذى يكون للشيء في نفسه بنفسه الذى بالحرى أن يكون البحث بكيف مقصوراً عليه . فهذا ، وإن كان قد يمكننا أن نقوله ، فإننا نكون قد تعددنا أيضاً التعارف إلى نوع من النظر والاستدلال .

وأما الكم فإن التعارف يشبه أن يدل على أنه غير صالح في جواب كيف الشيء ؛ وإن أجيب لأنما هو مجاز .

- فإذا كان كذلك فقد تقرر معنى السؤال بكيف . وكيف أشهر من الكيفية ؛ فإن اسم الكيفية اشتق من اسم الكيف ؛ والمشتق منه أدل وأعرف من المشتق له . وهذا من قبيل ما يشتق فيه اسم الحال من اسم الشيء ذى الحال ، ليس من قبيل ما يشتق فيه اسم ذى الحال من اسم الحال ، كاشتقاق اسم الضارب من الضرب . وأيضاً فإن الكيف نفسه لا من حيث السؤال والجواب ، بل من حيث هو شيء ، أشهر من الكيفية ؛ إذ كان السبيل إليه الحس ؛ والحس لا يميز الكيفية مفردة ، بل يتناولها مع الشيء المتكيف بها ومع المقدار الذى يلحقها بسببه تناولاً واحداً غير مفصل ؛ ثم من بعد يحصل ما يتخيل . وعلى هذا فاعتبر الشبيه ، وعلى أنه شبيه في نفسه من غير حاجة إلى اعتبار أمر غيره . فليكن هذا قدر ما نقوله في أمر هذا التعريف .

ولنقرر الآن أن الكيفية هي كل هيئة قارية في الموصوف بها ، لا توجب تقديره أولاً تقتضيه ، ويصلح تصورهما من غير أن يحوج فيها إلى التفات إلى نسبة تكون إلى غير تلك الهيئة . وهذا أيضاً ضرب من البيان متعلق بأن يثبت شيء ، ثم يعرف بسلوب أمور عنه .

(١) ثم استمر: واسترد ، ه || (١) تقرر: تخدرا ، م ؛ اشترعا || (٢) من : ساقطة من ن || خارجية : + عه ع ، عا ، ه ، ي || (٣) بكيف : ساقطة من د ، ن ؛ يكون م || (٤) تعددنا : + فيه يج ، عا ، ه || نوع : أنواع س || (٦) وإن : وإنه إن ه || (٩) اشتق : اشتقت عا || (٩) قبيل : قبل م || (١٠) الحال : ذى الحال عا ؛ + أعنى يج ، ع ، ذ ، عا ، ه (١٢) إذ : إذا عا ، ه || (١٣) مع : من س || (١٤) بعد : ساقطة عن د || يحصل : حصل ي || ما يتخيل : ساقطة من عا ؛ + له ه || (١٨) تقتضيه : تقتضيه يج || في الموصوف : بالموصوف ع || التفات : التفات ما || وهذا : وهو ه || (١٩) يثبت : ينسب ه || يعرف : ساقطة من س .

وقد قال قوم : إن الكيفية هي التي تحدث رسماً في الجوهر ، وظنوا أنهم قد أتوا  
ببيان ؛ وذهب عليهم أن استعمال لفظه الرسم ههنا يشبه أن يكون استعمالاً مجازياً لا يحقق  
معنى ؛ فإن حقق فليس بحسب التعارف في استعمال هذا اللفظ ، بل لدلالة تقترن به من خارج  
وهذا اللفظ محيل مغالطى أشدّ بعداً عن البيان من لفظه الكيفية ؛ وكذلك لهم بيانات  
تشبه هذه .

فلنقل الآن : إن الكيفية كيف ينقسم إلى الأمور الأربعة التي جعلت أنواعاً لها ؛  
فنقول : إن الكيفية لا تخلو إما أن تكون بحيث يصدر عنها أفعال على نحو التشبيه والإخالة  
أولا تكون . والذي يفعل فعله على سبيل التشبيه والإخالة فهو كالحار يعمل غيره حاراً ،  
والسواد ياتي شبحه في العين وهو مثاله ، لا كالثقل فإن فعله في الجسم التحريك ، وليس ثقلاً .  
والذي لا يكون إما أن يكون متعلقاً بالكم من حيث هو كم أولاً يكون ؛ والذي لا يكون  
متعلقاً بالكم ؛ فلما أن يكون للأجسام من حيث هي أجسام طبيعية فقط أولاً يكون ،  
بل يكون لها من حيث هي ذوات النفس ، أو يكون للنفوس ، والتي تلتئم ما بينها  
أفعال وانفعالات ، هي التي تسمى كفيات انفعالية وانفعالات ؛ والتي تتعلق بالكم في  
كالأشكال وغيرها ؛ والتي للأجسام من حيث هي أجسام طبيعية فهي القوى الفعلية  
والانفعالية ؛ والتي تختص بذوات الأنفس فهي التي تسمى ملكات وحالات .

أو نقول : إن الكيفية إما أن تكون متعلقة بوجود النفس أو لا تكون ؛ والتي لا تكون  
فلما أن تتعلق بالكيفية أو لا تتعلق ؛ والتي لا تتعلق إما أن تكون هويتها أنها استعداد ،  
ولما أن تكون هويتها أنها فعل ، وإن عرض لها أن تكون استعداداً . وقد يمكننا  
أن نحاول في ذلك ضرباً من القسمة تؤدي إلى هذا الغرض . ولولا أمر الكيفيات التي  
في العدد لكان يحسن بنا أن نقول : وما لا يفعل على طريق التشبيه : إما متعلق بالأجسام ،  
ثم تقسم فنقول : إما من حيث كينيتها ومن حيث هي تعليمية ، وإما من حيث طبيعتها

(٢) لفظه : لفظ ن || (٣) فإن : وإن د ، ع ، ح ، م ، ن ، ه ، ي || هذا اللفظ : هذه اللفظة عا  
(٤) تحيل : تحيل سا ، تحل ع ؛ تحيل م ، ن ، ه ، ي || (٦) إن : بأن ؛ ساقطة من م || (٨) فهو :  
ساقطة من عا || يعمل : يفعل ن (٩) فإن : وإن م || الجسم : جسم م ؛ جسسه ه || ثقلاً :  
غفلاً ؛ ثقلاً م || (١٢) بينها : عناد ، بهام || (١٣) واقفالات : واقفالات م || والتي :  
والذي عا || (١٦) والتي : والذي عا || (٢١) حيث : + هي عا || من حيث طبيعتها : من طبيعتها .

ومن حيث هي طبيعية ثم تم القسمة ، ولكانت هذه القسمة أصحّ مأخذاً . لكن الفردية والزوجية وما أشبهها تخرج عن ذلك ؛ لأن لم يدخل ذلك في كفيات هذه المقولة ، وكانت الكيفيات ما يعرض للجواهر الجسمانية ، فيجب أن تقسم على نحو ما قلنا .

فأما أنواع القسمة المشهورة فمنها قولهم : إن الكيفيات إما طبيعية وإما مقتناة ، ثم فسروا أن الطبيعية هي المتولدة بالطبع من داخل الموجودة دائماً في الشيء الذي توجد فيه ؛ والمقتناة فهي التي تمامها من خارج ويمكن اطراحها ؛ وليكن من المقتناة الملكات والأحوال . وأما الطبيعية ، فمنها بالقوة ومنها بالفعل . والتي هي بالقوة فهي الكيفيات التي يقال بسببها إنا مستعدون وفيها إمكان لشيء من الأشياء . والتي هي بالفعل ، فمنها ما ينفذ إلى العمق وهي الانفعالات والكيفيات الانفعالية ؛ ومنها ما يظهر من خارج وهي الأشكال والصور .

وأيضاً فإن لم قسمة أخرى للكيفية ؛ فإنهم يقولون : إن الكيفية إما أن تظهر في النفس وإما في البدن . والتي تظهر في النفس فإما أن تظهر في النفس الناطقة وإما في غير النفس الناطقة . والتي في الناطقة إما عسرة الانحلال كالمملكة وإما سهلة الانحلال كالحال . والتي في غير الناطقة إما في القوة المنفعلة وإما في القوة الفاعلة . والذي في القوة الفاعلة فهو الصنف الثاني من أنواع الكيفية ؛ أعني قوة ولا قوة . والذي في القوة المنفعلة فإنه الصنف الثالث من أنواع الكيفية ؛ أعني الانفعال والكيفية الانفعالية . وما يظهر في البدن فإما في عمقه وإما في ظاهره . والذي في عمقه فإنه الصنف الثالث من أنواع الكيفية . ثم إنها إن كانت غير ثابتة كانت انفعالاً . والذي يحدث في ظاهر البدن فإنه الشكل والحلقة . قالوا : والشكل يعم المتنفس وغير المتنفس . وأما الحلقة فإنها تخص المتنفس ؛ وقد قسموا ذلك أيضاً بوجوه من القسمة تشبه هذه .

- ( ١ ) حيث هي طبيعية : حيث طبيعية ه || ثم تم : ويتم عا ؛ وتم ه ؛ ثم تم ب ح ؛ د ، سا ، م ، ن ، ي ||  
 ( ٢ ) وما أشبهها : وما أشبهها د ، م ، ن ، ه ، ي || عن : من عا ، ه || لم : ثم ن ||  
 ذلك : تلك سا || فإن لم يدخل ذلك في كفيات هذه : ما فإن تم ذلك في الكيفيات لهذه ن || ( ٣ ) الكيفيات :  
 الكيفية ب ، س ، ع || ( ٦ ) وليكن : ولكن م | المقتناة : المقتنات ب ، ن ، ي ||  
 ( ٧ ) إنا : إنا ب ، س || ( ١٠ ) فإنهم : فإن س ؛ ساقطة من د ، سا ، ع ، م ، ن ، ي ||  
 ( ١١ ) والتي : والتي د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي ( ١٢ ) والتي : والتي ب ، ع ، ي ||  
 ( ١٣ ) والذي في القوة الفاعلة : ساقط من ه || ( ١٤ ) فهو : فهو ع ؛ فإنه عا || والذي : وأما الذي ه ||  
 ( ١٥ ) وما : وإما س || ( ١٧ ) ثابتة : ثابتة م ؛ ثابتة ن || افعالاً : افعالات ن .

## [ الفصل الثاني ]

## فصل (ب)

في تعقب الوجوه التي قسم قوم بها الكيفية إلى أنواعها الأربعة

٥ اخرى بنا أن نتأمل الحال فيما تكلفوه من القسمين ليكون لك من ذلك سبيل إلى فصل القضية فيما يطراً عليك من وجوه قسمتهم فنقول : إن هذه الوجوه من القسمة كلها غير صناعي ومتكلف فيج التكلف ، أقبح كثيراً جداً مما تكلفناه .

١٠ أما القسمة الأولى فمن موجبها أن يكون سواد الغراب مبيئاً في نوع سواديته لسواد مقتنى مكتسب . ويعرض من ذلك أن لا تكون الملكات والحالات نوعاً واحداً من جملة ما نخرج بالقسمة ، بل تكون نوعاً ثانياً هو نوع تحت بعض ما نخرج من القسمة على نحو ما قال القاسم : "فمنها الملكات والحالات" . وعلى أن هذا القول يوجب أن يكون للملكة والحال قسائم أخرى ، إذا عدت الملكة والحال ، وجب أن تعد هي معها ، فتزيد الأقسام على الأربعة .

١٥ وقوله : " منها ما يكون بالقوة ومنها ما يكون بالفعل " ؛ إن غنى بذلك أن هيئة الصلوح للمصارعة وهيئة المصاحبة والمرضية هي معانٍ من باب الكيفية ليست المصارعة نفسها ولا الصحة تقمها ولا المرض نفسه فذلك تعبير رديء جداً ؛ فإنه لو قال : " منها ما هو قوة ومنها ما هو فعل حاصل " ، لكان له وجه بعيد ، وإن تعدد ؛ لأن الشيء الذي

(٣) الوجوه : وجوه د ، ن || التي : التي عا || قوم : ساقطة من د ، ع ، ي ||  
 (٤) القسمين : القسمين ما ، ن ، هـ || ليكون لك : ويكون كل عا (٦) صناعي : صناعية د ||  
 وتكلف : وتكلفه ن || فيج التكلف : فيج المتكلف م ؛ فيج أن كلف د ، ن || (٦) جدا :  
 ساقطة من ي || (٩) نرج : يخرج س || من : عن س || من التسمة : بالقسمة ع ، عا ||  
 (١١) قسائم : أقسام ن || (١١) معها : مع عا || (١٣) ما يكون بالقوة : ساقط من ع ، ي ||  
 غنى : أغنى س ، م || (١٥) ولا الصحة قدها : ساقط من س ، م || (١٥) تعبير : تعبير ب ؛  
 تفسير دا ، م ؛ تعيين د || (١٦) جيد : يجيد س ، عا ، م || تعدد عا || الذي : ساقطة  
 من عا ، ع ، عا ، ي .

بالقوة هو الشيء الذي ليس بوجوده ويصح أن يكون موجوداً . فإن كان الذي هو بالقوة هو المصحاحية لا الصحة فيكون هذا النوع هو المصحاحية بالقوة ، فيكون من أنواع الكيفية ما هو مصحاحية معدومة . وإن عني بهذا اللفظ ليس أن المصحاحية تكون في نفسها بالقوة في وجودها بل أنها تكون بالقوة شيئاً آخر ، فيكون قد جعل المصحاحية صحةً بالقوة ، فيكون الشيء الذي هو بالقوة صحةً هو المصحاحية ، فتصير المصحاحية صحةً وقتاً .  
 ٥ وليس ولا شيء من الأعراض يصير الآخر ؛ إذ ليس لها في أنفسها شيء مشترك . وإن لم يعن بما بالقوة المصحاحية بل الصحة التي بالقوة ، حتى تكون الصحة ، إذا كانت صحةً معدومةً جائزاً وجودها كانت من نوع ؛ وإذا صارت بالفعل كانت من نوع ؛ فسيكون المعدوم كيفيةً موجودةً .

- ١٠ ومع ذلك فقد تضاعف أنواع الكيفية ، إذ كل واحد من الأنواع قد يكون بالقوة أيضاً ؛ فهذا هذر . وإن لم يعن ما قلناه ولكن عني أن ذلك الشيء إما أن يكون قوة وإما أن يكون فعلاً ؛ وعني بالقوة الشيء الذي يقابل الفعل الذي هو الحصول لا الفعل الذي هو التأثير أو ما أشبهه ، وابل ذلك الفعل هو الاستعداد لأمر ما ، حتى تكون لقسمته إلى قوة وفعل وجه ، فيجب أول شيء أن ينظر هل هذه التي نسميها فعلاً ليست في أنفسها قوى ، فيشبهه أن تكون الحرارة قوة ، إذ يستعد بها نحو أمر ما . وكذلك البرودة وكذلك الألوان والمذاقات والروائح ؛ فإن الشيء ذا الرائحة مستعد لأن يؤثر تأثيراً ما .  
 ١٥ وقد تستعد بعض هذه الكيفيات لانفعال ما ، كالرطوبة ؛ أو للانفعال ما أو عسر انفعال ما ، كاليبوسة ، إلا أن يقول قائل : إن الحرارة في ذاتها أمر ما ، وأما الاستعداد لأن يؤثر بها فهو معنى لازم للحرارة ؛ لأن الحرارة في طبيعتها كيفية ؛ وأما الاستعداد فأمر

(١) ليس : ساقطة من ما || (٢) لا الصحة : ساقطة من ع ، ي || (٣) أنها : أن ب || تكون : ساقطة من ما ، م || تكون بالقوة : + وجودها ع ؛ + في وجودها ي || شيئاً : شيء ب ، س ، ع ، هـ ،  
 (٥ - ٦) وقتاً وليس : وقتاً ليس م || (٦) أنفسها : قدما ي || (٨) فيكون : فيكون ع ||  
 (١١) هذر : هذاب ، س || أن : بأن م || (١٢) هو : وهو ع || (١٣) حتى : ساقطة من س || (١٥) وكذلك البرودة : وكذلك البرودة ب ، س ، ي || والمذاقات : والمذاقات ب ، س ||  
 والروائح : والأروائح ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، ي || مستعد ، + كالرطوبة هـ || تأثيراً ما : تأثيراً ي || (١٧) بعض : بعض ع || كالرطوبة أو لانفعال ما : ساقطة في د ||  
 صر : لصر هـ .

يعرض لها من حيث تصلح أن تكون مقولةً بالقياس إلى شيء أو بالنسبة إليه . وأما الذي  
كلامنا فيه فنفس الاستعداد الذي يكون للجوهر لا شيء يعرض له الاستعداد .

فإن قيل هذا لزم أن يكون هذا الباب أوسع مما قالوه ؛ بل يلزمهم أن يجعلوا هذه  
الاستعدادات التي للحرارة وغيرها من باب الكيف ، وتكون كصفات عارضة للحرارة وغيرها ؛  
وهذا ليس مذهبهم . وليس ننهدم أن الحرارة عرض لها كيفية من باب الاستعداد غير  
الكيفية المقولة عليها ، فصارت مستعدةً بها ؛ ولا هذا مما يصلح أن يقال ويعتقد . فإن  
طيبوا أنفسهم قائلين : إن كلامنا في استعدادات الجواهر في ذاتها ؛ وجب أن تكون  
المصاحبة استعداداً للصحة في الجسم ، ووجب أن يكون الأمراض فيه مصاحبة ؛ فإنه  
لا يعرى عن استعداد للصحة . وإن جعلوه استعداداً بحال ، فربما صاروا إلى الصواب ؛  
لكن قولهم وعبارتهم لا تشير إلى ذلك إلا بتكلف وتعمّف . فلم يحسنوا إذن أن يقسموا  
هذه القسمة .

ومع ذلك فإن الأخرى في قسمة الشيء إلى قوة وفعل هو أن تكون القوة والفعل فيه  
شيء واحد ؛ ولم يفعلوا كذلك . قايس كل ما جعلوه من باب الفعل فعلاً لما جعلوه قوة ،  
ولا كل ما هو فعل جعلوا القوة عليه من باب القوة ، كالقوة على الترتيب والاسوداد  
والقوة على قبول العلم .

وأما ما قالوا من كون بعضها في العمق وبعضها في الظاهر فهو رديء جداً . وذلك  
لأنهم تركوا الكيفيات التي للأعداد ، وتركوا الاستقامة والانحناء التي هي كيفيات في الخط ؛  
فإن الخط ليس بجوهر ولا جسم ؛ اللهم إلا أن يقولوا إن الاستقامة والانحناء إذا وجدوا

(١) إليه : إليها ما || (٢) جوهر : بجواهرها ، ه || لاشيء : لشيء . ع || (٤) وغيرها :  
أر غيرها ما || (٤) ولنيرها : ولنيره ط ؛ وغيرها ما ي || (٥) وليس عدم : ساقطة  
من س || (٦) بها : به د ، ما ، ع ، ع ، م ، ن ، ه ، ي || (٦-١٠) "فإن طيبوا ...  
بتكلف وتعمّف : ساقطة من ع || (٨) ووجب : وجب س ، ما ، م ، ي || (١٠) لكن :  
ولكن ع ، ي || (١٢) في : ساقطة من ع || قسمة : + ذلك ه || (١٣) ولم : وإن لم  
س || كذلك : ذلك ي || (١٤) ما هو فعل : جعلوه فعلا ع || على الترتيب : كالترتيب س ؛ الترتيب  
ع ، ه ، ي (١٥) والنوة : أو القوة م ، ي ؛ ساقطة من س || العلم : + فإنهم لم يجعلوا شيئاً من ذلك  
من باب النوة ع || (١٦) من : ساقطة من ع || (١٨) جسم : بجسم ما || (١٨) وجدنا في الخط :  
وجدت في الخط ع .



في انلخط فقد وجدا في الجسم ؛ إذ انلخط في جسم ، وما في شيء هو في شيء فهو في ذلك الشيء الآخر، مستعملين لفظة "في" المشككة ؛ فيلزمهم حينئذ أن يكون الجسم مستقيماً ومعوجاً، إن كانت فيه استقامة خط واعوجاجه . وأما أن الجسم معوج انلخط فهو حق ؛ لكن الاعوجاج الذي لا عرض له ، لا يكون فيه ؛ فإنه لا يوصف به ولا يشتق له منه اسم ؛ ولكن يكون موجوداً في شيء منه هو فيه بالذات . وكذلك ليس الاستقامة والانحناء موجوداً بالحقيقة في ظاهر الجسم الذي هو السطح وجوداً بالذات حتى يكون في الجسم وحده بالعرض ؛ بل هو فيهما جميعاً بالعرض ؛ فليساح في هذا وليجعل قولهم : "موجود في الجسم أو في ظاهره" كل وجود متعلق به ، وإن لم يكن أولياً .

ثم قول إن قولهم : "إن الأشكال موجودة في ظاهر الجسم" قول البله المغفلين ؛ فإن الأشكال المجسمة إنما وجودها ، من حيث هي بمسمة ، أن تكون سائرة في الجسم كاه ؛ فإن الشكل ؛ إن كان ما أحاط به حد أو حدود ، فإننا نحيط الحدود بالسطوح والسطوح بالعمق .

وانحقق ذلك أكثر فنقول : إن ههنا حدوداً ؛ وههنا شيئاً ذا حدود له هيئة بسبب الحدود ؛ وههنا تلك الهيئة ؛ فأما الحدود فليست أشكالاً ؛ بل هي أطراف ؛ ولا يجوز أن يقال لشيء منها إنها في ظاهر الحدود حتى يقال مثلاً : إن السطح في ظاهر الجسم ، أو انلخط في ظاهر السطح ؛ وذلك لأن الظاهر غير الذي في الظاهر، وليس السطح غير ظاهر الجسم ؛ بل هو نفس ظاهر الجسم، وانلخط ليس في ظاهر السطح بل هو نفس ظاهر السطح . فإن اعتذر معتذر وقال : إن هذا الإنسان قد تجوز في لفظه ، وكان ينبغي أن يقول : "ظاهر" فقال "في ظاهر" فلم يعذر أيضاً ، وذلك لأن القسم الآخر هو أنه في العمق وليس

(١) وما في: وما هو س || (٢) مستعملين: مستعمل د، م || حينئذ أن: حينئذ عا || ومعوجا: أو معوجاس ||  
 (٤) له: ساقطة من عا || (٥) شيء منه: شيء د، سا، ع، م، ن، ه، ع، ي || (٦) وحده:  
 رفع عا || (٧) هو: ساقطة من سا || فليساح: فليساح ع || موجود: بوجود ع، عا ،  
 م؛ موجودا سا || (٨) وجود: موجود سا || (٩) ظاهر: ساقطة من سا || (١٠) سائرة: سارية بخ ،  
 د، ن، ع، ي || (١١) إن: ساقطة من سا الحدود: انلخط ع، عا || بالسطوح: بالسطح عا ||  
 (١٣) وههنا شيئاً: وههنا شيئاً ه || (١٥) السطح: + مثلاً ي || (١٦) أو انلخط: وانلخط سا || (١٧) هو:  
 ساقطة من د، سا، ع، م، ن، ه || (١٨) اعتذر معتذر: اعتبر معتبرم || ظاهر: ظاهر ع، ي ||  
 (١٩) فقال: يقال م؛ فيقول ن || يعذر يعذر د || وذلك: ساقطة من سا .

معناه أنه عمق؛ وليس قوله "ظاهر" قسيبه هو أنه في العمق؛ حتى يكون الشيء إما ظاهراً وإما في العمق، بل نظير أنه في العمق أنه في ظاهر؛ ونظير الظاهر العمق، ثم مع ذلك فإن الذي هو الظاهر كم لا كيف؛ حتى لا يكون لطائفة منهم طريق إلى أن يقولوا: إنه أراد بمجوله: "في العمق" العمق نفسه، طلباً منهم لاستواء القسمة. فإنه إن كان هذا المذهب في التأويل صحيحاً كان كأنه قال: وإن بعض كفيات الأجسام ظاهر وبعضها عمق؛ وهذا محال.

وأما إن عنوا الشيء المتحدّد فهو مقدار لا كيفية. وإن عنوا الهيئة الحاصلة من التحدد؛ فإنما يكون في الظاهر منها ما يكون موجوداً في السطح وحده من الهيئات، إما شكلاً كالتربيع وإما هيئة غير الشكل كالسطيح والتقيب والتغير. وأما المجهّات من الأشكال فليست هيئات توجد في الحدود، بل هي هيئات توجد في جملة المحدود بالحدود؛ وفي الحدود وجود أئبتها بالشركة ليست نسبتها إلى الحدود أولى من نسبتها إلى المحدود. فلو كانت الكرية في نفس السطح لكنت تقيباً أو تقيماً لا كرية؛ كما لو كانت الدائرة في نفس الخط لكنت استدارة وتقويساً لا دائرة. وكما أن شكل الدائرة موضوعة السطح لا نفس الخط، كذلك شكل الكرة موضوعة الجسم لا ظاهره الذي هو السطح، وإن كان شكل الدائرة لا يتم إلا بانعطاف الخط؛ وكان شكل الكرة لا يتم إلا بتقيب السطح.

وهذه الأشكال، وإن كانت تحدث للحدود بالحدود، فليست هي في الحدود وإن كانت الحدود عللاً لها فليست عللاً لها في أنفسها؛ بل في شيء آخر يتحدّد بها.

(١) قسيبه: فسدة د، ع || هو: ساقطة من س، ع، ع || إما: ساقطة من د || (٢) وإما: أوع || أنه: ساقطة من ع || ظاهر: الظاهر سا || (٣) لا يكون: يكون ع || (٤) في العمق العمق: في العمق سا، ع، م، ع، ي || (٥) لاستواء: لاستواء د || (٥) وبعضها: وبعضها ع || (٦) وهذا: وذلك س || (٧) وأما: ساقطة من ع || الحاصلة: الساقطة ع || التحدد: المتحدّد || (٨) شكلاً: شكل ع، ه || (٩) توجد: توجد ن || (١٠) وجود: وجود اب، سا، ع، ع، م، ع، ي || أئبتها: بينها؛ بينهما ب، س، سا، ع، ع، ي || (١٢) نفس: بعض م، ن، د || لكنت: كانت ع || لا: لإلام || (١٣) شكل: كل ع || موضوعة السطح: موضوعة السطح د، سا، ع، ع، م، ن، د || (١٤) موضوعة الجسم: موضوعة الجسم د، سا، ع، ع، م، ن، د || لا ظاهرة: لا ظاهرها د، ع، م، ن، ه || (١٦) كانت: كان ن || (١٧) وإن: إن د، م.

- واعلم أن الحدود أنفسمها لا يقال إنها موجودة إلا في المحدود نفسه جملة . فإن الخط نهاية للسطح الذي هو خطه على أنه نهاية لجمته ، فهو موجود بأنه نهاية في جمته وجود الصفة في الموصوف ، وليس موجوداً في طرف منه ولا في جزء منه دون سائر أجزائه بالقوة . فكذلك الشكل المجسم هو صفة للجسم كله ليست موجودة في السطح الذي هو الطرف فقط . ومع هذا فإنهم جعلوا هذا النوع شكلاً وخلقة فقط ، كما تسمع ، إذ كان المعلم الأول إنما أورد من الأمثلة في أول الأمر لذينك فقط ، وليس كذلك ، بل التقييد من جملة هذا الباب وليس شكلاً ، إذ ليس له حد الشكل .

فإن قال : أعني بهذا أن كل جزء في باطن الجسم وظاهره بوصف بتلك القوى والكيفيات التي من هذا الباب ، فليس كذلك ، فإن الشكل الذي في الكل لا يوجد في الأجزاء .

١٠

فأول ما في ذلك ، أنه كان يمكنه أن يقول هذا اللفظ على وجهه وتكون عبارته صحيحة ، فما الذي أحوجه إلى العدول منه . وأما ثانياً ، فإن كثيراً من المعاني التي ليست من باب الشكل إنما يوجد في الجملة دون الأجزاء ، كقوة اليد على أفعالها فإنها غير موجودة إلا في اجتماع الأجزاء ، اللهم إلا أن يقول : إن تلك ليست بقوة واحدة بل قوى تتظاهر على فعل واحد . فإن قال هذا فستجد كذلك حال هيئة المصارعي ، من حيث هو مصارعى ؛ فكذلك هيئة قبول كثير من الأمراض .

١٥

فأما القسمة الأخرى فإن فاتحتها ليست تتجه إلى الأربعة ، بل تتجاوزها كما تدرى .

- (١) قسه : + أوع || جمته : جملة م || (٢) أنه : أنها د ، سا ، ن ، ه ||  
 (٣) في الموصوف : لوصوف ط || (٤) المجسم : لجسم س || ومع : مع عا ||  
 (٥) إذ : إذان || (٦) لذينك : كذلك ع || (٧) له : لها س || (٩) والكيفيات :  
 ساقطة من عا || (٩) فليس : فليست عا || (١١) يقول : + إن ع || عل : ساقطة من ع ||  
 وجهه : وجه ه || وتكون : + عندئذ || عبارته : عبارة ه || (١٣) إنما : فإنما ه ، ساقطة  
 من م ، ي || الأجزاء : ساقطة من د || (١٤) يقول إن : يقول د ، سا ، م || (١٥) فإن :  
 وإن ب ، س || كذلك : ساقطة من سا || (١٦) فكذلك : وكذلك سا ، ه ، ي || هيئة قبول :  
 قبول هيئة س || كثير : كثيرين ب ، كثرى س || (١٧) فأما : فأناس || فاتحتها : فالحهاد .

ثم يمين في هذيان كثير إذ يقول : والتي في النفس غير الناطقة : فإما في القوة الفاعلة وإما في القوة المنفصلة . فلا أدري أن هذا الرجل عن كم صواب ذهب . من ذلك أن نوع القوة واللاقوة ليست تتعلق بالنفس ، فإن الصلابة واللين من هذا القليل اتفاقاً وليست مما يتعلق بالنفس ؛ والثاني أنا لو سألنا فيها وجعلناها مما يتعلق بالنفس فما بال الانفعالات والانفعالات مثل الحرارة والبرودة وغير ذلك ، جعلها في هذا القسم وليست من العوارض التي تتعلق بالنفس الناطقة أو غير الناطقة أو غير الناطقة البتة .

ومن ذلك أنه ليس جميع ما في باب القوة واللاقوة يتعلق بالقوة الفعلية ؛ فإن المراضية والاستعداد للانصراف ليست من باب قوة يفعل بها شيء . وأيضاً فإن المصحاحية هي بمعنى القوة التي لا تنفعل إن كان لا بد من معنى القوة على الفعل ؛ فإنه وإن كان المصحاح يعرض له أن يكون قوياً على أفعال ، فذلك أمر لازم للمصحاحية ؛ أما المصحاحية فإنها مصحاحية من حيث لا تنفعل من أسباب المرض ، لا من حيث يفعل بها أفعال . وأيضاً فإن الأشياء التي جعلها في القوة الانفعالية ، وإن كانت تسمى انفعالية وانفعالات فليس كلها من جملة القوى الانفعالية . فإن الحرارة والبرودة لأن تجعلها في القوة الفعالة أولى من أن تجعلها في القوة المنفصلة . فإن قال : إن هذه تحدث بالانفعالات في المادة فتلك الأولى أيضاً لا تحدث إلا بالانفعالات في المادة . وأيضاً فإن كان الاعتبار ليس أن يحمل على المقسوم إليه معنى ما قسم إليه من القوتين ، بل أن ينسب إليهما ، فإن لكل واحد من الجنسين نسبة إلى قوة فاعلة ومنفصلة معاً ، إذ لا واحد منهما يحدث إلا عن سبب فاعل ومنفعل .

ثم من جودة هذه القسمة ترديده النوع الثالث في القسمة مرتين . والعجب ممن يلتفت إلى ما يقوله هؤلاء ويكتبه ويدترنه ومن أنا محتاج إلى مناقضته .

(١) يمين : بمعنى س || إذ : أورد ، م ، ن ، ع || فإما : وإما ، ع ، م ، ن ، ه ||  
القوة الفاعلة : القوى الفاعلة سا ، ع ، ع ، م || (٢) فلا : ولا سا || أدري : يدري ن ، ه ||  
كم : ساقطة من ع || من : لأن ع || (٣) واللاقوة : أو اللاقوة سا ، م (٤) لو : إن ه ||  
فيها : فيهما س || وجعلناها هاب ، س ؛ بدلناها ه || (٥) والانفعالات : ساقطة من د ||  
(٦) أو . ه || (٧) ومن ذلك : ي || (١٠) لازم : لان ماد || (١٢) وإن :  
إن ي || (١٣) النعالة : الانفعالية ؛ ساقطة من سا || القوة الفعالة : القوى الفعالة انفعالية وانفعالات  
طيس كلها من جملة القوى الانفعالية ه || (١٤) أن تجعلها : أن تجعلها سا ، ع ، م ، ن ، ه || قال : +  
قائل ع (١٧) لا : ولا س ، سا ، ع ، ن || (١٨) من جودة : موجودة س || (١٩) بقوله :  
يقول ع ، ي || أنا : ساقطة من ه || مناقضته : مناقضة ع .

## [الفصل الثالث]

## فصل (ج)

في تعريف حقيقة كل نوعين من أنواع الكيفية وهو الحال والملكة والقوة واللاقوة

- ٥ فلنبتدئ بالنوع الموجود بسبب النفس . وهذا النوع لا اسم له يعمه ، لكن له اسمان بحكم اعتبارين : فإن الكيفيات التي يتعلق وجودها بالأنفس منها ما يكون راسخا في المتكيف بها رسوخا لا يزول ، أو يعمر زواله ، وبالجملة لا يسهل زواله ، ويسمى ملكة ؛ ومنها ما لا يكون راسخا ، بل يكون مدعنا لوزوال سهل الانتقال ، فيسمى حالا .

- والأظهر في تعارف محصل أهل الصناعة أن الحال ليس مقولا على الملكة حتى يكون الحال اسم هذا الجنس الذي هو نوع من الكيفية ، وحتى تكون كل ملكة حالا ، وليس كل حال ملكة ، بل الحال اسم لطبيعة هذا الجنس ، إذا كان يعرض للزوال وكان غير مستحکم ، فإذا استحکم لم يسم حالا بل ملكة .

- وليس اقتراق الحال والملكة اقتراق نوعين تحت جنس ، فإن الانفصال بينهما ليس إلا بحال النسبة إلى التغير وزمان التغير ، وهذا انفصال بأعراض لا بفضول داخلية في طبيعة الشيء ؛ ولا أيضا يجب أن يكون بين الحال والملكة اثنية ، كما بين الشخصين ، بل يجوز أن يكون بينهما اثنية ، كما بين شخص واحد بحسب زمانية كالصبي والرجل ، فإنه ليس يجب أن يكون الصبي شخصا غير الرجل في ذاته ، وإن كان غيرا بالاعتبار . فإن الشيء الذي هو حال ما كابتداءً بخلق أو تصنع لم يستقر بعد في النفس ، إذا تمرن عليه ، انطبع انطبعا تستد إزالته ، فيكون الشيء الواحد بعينه كان حالا ثم صار ملكة ، فليس بحال .

(٣) كل : ساقطة من عا || (٥) بعمه : يخضعه سا || (٧) بها : ساقطة من عا || أو يبر : ويسرها || ويسمى : ولا يسمى س || (٩) والأظهر : فالأظهور || (١١) إذا : إذ د ، س ، م ، ع ، ي || (١٣) نوعين : عين س || (١٥) كما : ما سا ، عا ، م ، ع ، ه || (١٦) يكون : ساقطة من د || كما : ما سا ، عا ، م ، ع ، ه || بحسب : ما بين ه || (١٨) بخلق : خلق ي || يصنع : تصنع ب ، س سا || (١٨) لم : ما س .

ومن الملكات العلوم والفضائل . ونعني بالفضائل لا الأفعال المحمودة ، بل الهيئات النفسانية التي تصدر عنها الأفعال المحمودة صدورا سهلا كالطبيعي من غير أن تحتاج إلى روية واختيار مستأنف ، فتكون بحيث إذا أريد أضعاف تلك الأفعال ، شق على أصحابها وتوقفت عليهم واحتاجوا إلى تكاف . وهذا مثل خلق المدالة والعفة؛ والذائل أيضا التي هي أضعافها . فإنها ملكات . فإن الفاجر بالخلق يتعذر عليه التعفف عند التمكن ، فإن فعله تأذى به ، وإن أتى بفعل الفجور سهل عليه ، ففي نفسه هيئة مطاوعة نحو فعل ، معاصية نحو آخر ، فهذه ملكات . والعلوم أيضا ملكات . ليس إذا استوفى المتعلم أصول الصناعة ومهر فيها فقط ، بل والرأي الواحد ، إذا اعتقد وعلم وتيقن به ، عسر زواله ، أو يبنى البدن بأفة عظيمة من أمراض أو أحوال أخرى .

وأما الحال فيسمى بهما ما كان من هذا الجنس سهل الزوال سهولة زوال الحرارة العرضية والبرودة العرضية وزوال الصحة من المسقام والمرض الحاد من المصحاح ، وإن كانت الحرارة والبرودة ليستا من هذا الجنس ، وإنما أوردناهما تمثيلا لما يزول بسرعة . وأما الصحة والمرض إذا كانا سهلي الزوال فهما من هذا القبيل . ومن الحالات الحرد والتجمل والغم والحلم والظن والعقد الذي لم يتبرم . فأما إذا صار شيء من الظن ومن الصحة أو من المرض مستحكما لا يزول بسهولة ، فهو من جملة الملكات .

وكل ما هو ملكة مكتسبة فقد كانت حالا ، أي كانت تلك الهيئة إلى أن استحكت حالا . وليست كل حال فإنها كانت ملكة فأنحلت حالا . هكذا يجب أن تفهم هذا الموضوع ، لا ما فهم من أن الحال تقال على المعنى الذي هو أعم من الملكة . ثم إن الملكة لا تصير نوعا تحتها ، كما لا يجب أن يصير الحيوان المتحرك والحيوان الأثبت نوعا لأنه يزيد على طبيعة العام

(٢) عنها : عه ع || (٣) أضعاف : أسل د || (٤) وتوقفت : وعوقت عا ؛ وتوقفت ب ، س ، سا ، ع ، م || عليهم : عنهم سا ؛ + فيه عا || وهذا : وهذه د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه || (٥ - ٤) التي هي : هي التي س || (٥) الفاجر : الفائر ن (٦) سهل : سلس د ، عا ، م ؛ ساقطة من ن || (٧) نحو آخر : ساقط من ع || آخر : أخرى د || (٨) بل : ساقطة من سا || (٩) أو أحوال : وأحوال سا ، م ، ه || (١٢) أوردناهما : أوردناها عا || يزول : + عه سا || (١٣) سهل : سهل عا || فهما : + أيضا س || (١٤) أو من المرض : والمرض سا ، عا ، ي ؛ ومن المرض ب ، س ، ع || (١٦) أي كانت : فكانت د ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ي ؛ إذ كانت ع || (١٧) فهم : ساقطة من ب || (١٩) بصير : يكون س || الأثبت : + صحة سا ، ع ، عا ، م ، ي .

بمرض لا بفصل ، فإن الأمر ليس هكذا ، لأن واضح هذين الاسمين قال : إن الفرق بين الملكة والحال أن هذه سهلة وتلك أطول زمانا وأعسر تحركا . والعام لا يحمل عليه الفصل ، ولا العرض المقابل لمرض يخص واحدا مما تحته قد جعل له بحسبه اعتبار واسم ، كما لا يقال : والفرق بين الحيوان وبين الإنسان أو بين الحيوان والحيوان الصحيح أن الحيوان أعجم أو مريض والإنسان ناطق أو الآخر صحيح . على أنى قليل الالتفات إلى أمر الأسماء ؛ ولا منع أن يكون الجانب الذى يحتاج إلى التأويل هو هذا اللفظ ، وأن يكون مما قاله واضح هذه التسمية ، من أن الملكات أيضا هي حالات ليس على معنى أنها قد كانت حالات بل إنها في الحقيقة حالات .

وحيث قال : "إن الفرق بين الحال والملكة أن هذه سهلة" معناه أن هذه قد تكون سهلة ، لكن إشارى لما آثرته لسبب تعارف الأقدمين المنقول عنهم هذه الألفاظ ، وهو أن الحال هي كيفية سريعة الزوال ، والملكة كيفية راسخة .

وأما الجنس الآخر من أجناس الكيفيات التي هي أنواع الكيفية العامة فيجب أن يتصور على أنه استعداد جسماني كامل نحو أمر خارج بجهة من الجهات ، لا القوة التي في المادة الأولى ، ولا قوة الجوار ؛ فإن كل إنسان بالقوة صحيح ومريض ، لكنه يتم الاستعداد حتى تصير هذه القوة التي بحكم الجوار الطبيعي وافرة من جهة أحد طرفي النقيض ، فلا يكون في قوة الشيء أن يقبل المرض وأن يصرع غيره فقط كيف كان ، بل أن يكون قد ترجح قبول المرض على قبول الصحة ، أو ترجح لا قبول الصرع على قبول الصرع . والمصحاحية والمراضية والهيثة المصراعية والهيثة الانصراعية ، والصلابة المترجح فيها أن لا ينغمز ، واللين المترجح فيه أن ينغمز ، هي من هذا الباب . لكن في هذا الموضوع شكوكا ؛ وذلك أن الأمور

(١) لأن : إلا أن ن || (٢) تحركا : تحريكات ب ، س ، ع ، ي || عليه : عليها ، ن ||  
 (٣) قد : قدما || جعل : يجعل س || (٤) أو الآخر : والآخري || أنى : أى س ||  
 (٥) ما : ما ع ، ما || (٦) الملكات : الملكة د ، سا ، ع ، ما ، م ، ن || (٧) بل : بل +  
 على ع ، ما ، ع ، ا || (٨) قد : ساقطة من د || (٩) لسبب : ليست ب ؛ ليس س ؛ بسبب ه ||  
 (١٠) هي : هو ع || (١١) التي هي أنواع الكيفية : ساقطة من ع || (١٢) التي : + هي ع ، ع ||  
 (١٣) بحكم : لحكمة ع || الجوار : الجوارع ، ع || وافرة : واحدة س ؛ وآثره م || (١٤) وأن :  
 أو أن ع || كيف : كيف ماب ، س || ترجح : رجع د || والمصحاحية : فالمصحاحية د ، سا ، ع ||  
 (١٥) المصراعية : المصراعية سا ، ن ، ه ؛ المصارعة م || (١٦) فيه : فيها ع || شكوكا : شكوك  
 س ، ع ، ه ، هاشرى .

التي تدخل في هذا الجنس توجد ثلاثة أمور : استعداد شديد على أن يفعل كالمراضية ؛  
واستعداد شديد على أن يفعل كالمصراعية ؛ واستعداد شديد لا على أن يفعل ولا على  
أن يفعل بل على أن لا يفعل ، كالمصاحية والصلابة .

وقول القوة على هذه الثلاثة قريب من أن يكون على سبيل اشتراك الاسم ؛ وإن ريم  
جمعه في معنى واحد كان عمرا متكلفا . وأيضا فلمتشكك أن يتشكك في أنه هل المصراعية  
في هذا الباب داخلة من حيث لا ينصرع ، أو من حيث ينصرع غيره . فإن كان من حيث  
لا ينصرع تكون المؤونة في الشك خفيفة ، ويكون هذا الجنس هو تأكد أحد طرفي ما عليه  
القوة الانفعالية في أن يفعل أو في أن لا يفعل ؛ لكنه يعرض أن يضع استعداداه  
من حيث يحرك غيره من الأقسام ، إذ لا يصلح أن يوجد في الأجناس الأخرى أو يصعب ،  
وإن كان من حيث ينصرع فإن الشبهة الأولى تتأكد ؛ وكأنك قد فهمتها .

ولسنا نغني بالقوة المصراعية القوة الأولى المحركة النفسانية التي هي جوهر ولا يقبل  
الأشد والأضعف ، بل هذه ككمال لتلك القوة من جهة موثاة الأعضاء ؛ ونسبتها إليها  
نسبة شدة الذكاء والفهم إلى النفس الناطقة ؛ فنقول الآن : إن المصراعية يجب أن يعلم  
أنها متعلقة بثلاثة أمور : أمر في البدن ، وأمر في القوة المحركة ، وأمر في القوة الإدراكية .  
أما ما يتعلق بالقوة الإدراكية فهو معرفة ما صناعية تُحْيَل المصارعة ، كمعرفة صناعة الرقص

- (٢) واستعداد شديد : واستعدادا شديدا د ، ن || (٤) وقول : وقول س ، ه ||  
الامم : ساقطة من ن || (٥) فلمتشكك : فالتشكك ما || المصراعية : المصراعية س ||  
(٦) أو من حيث : + هو د || (٧) تكون : فتكون ع || (٨) يضع : يضع ما ، م ||  
(١٠) الشبهة : الشبه ما ؛ الشبه د ، س ، ع ، ع ، م ، ه || (١١) الأول : الأول د ، س ،  
سا ، ع ، ع ، م ، ن ، ه || (١٢) ككمال : كمال س || (١٢) ونسبتها : نسبتها د ، س ، سا ، ع ،  
عا ، م ، ن ، ه || إليها : إليه د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ي || (١٣-١٢) ونسبتها إليها ...  
الناطق : ساقطة من عا || (١٣) شدة : شديدة ع ؛ ساقطة من ه || الآن : أولاع ، ي ||  
المصراعية : المصراعية س || (١٤) البدن : التديريم || في القوة الإدراكية : في الإدراكية ع ، م ، ي ||  
(١٥) فهو : فهم عا || تحييل : تئل عا || المصراعية : المصراعية هاش د .



والضرب بالعود ، وبالجملة هو صنف من أصناف المعرفة بكيفية أفعال تتعلق بالحركة وبما ليست له هيئة قارة الوجود في موضوعه تُعرف ، كصناعة البناء والكتابة . وأما ما يتعلق بالقوة المحركة فهو ملكة يحسن بها تصرف العضل على إدراك الغرض في المصارعة . فهاتان إما حالان إن ضعفتا ، وإما ملكتان إن تمكتتا ؛ وإبستا ولا واحدة منهما من الأمور البدنية الصرفة .

وأما الثالث وهو الباقي فهو أمر بدني ، وهو كون الأعضاء في خلقتها الطبيعية بحيث يسر عطفها ونقلها . فهذا هو من هذا الباب وهو جزء من أجزاء كمال صناعة المصارعة الطبيعية ؛ وهو غير معنى القوة المحركة ؛ لأن ما يعرض للقوة المحركة وبالجملة للقوى النفسانية فهو من الباب الأول من أنواع الكيفية .

- ١٠ فقد زالت هذه الشبهة وتقرر أن هذا الجنس هو استكمال استعداد أحد طرفي ما عليه القوة التي بمعنى الجواز حتى يكون شديد الاستعداد لوجود ما إذا وجد كان انفعالا بالفعل كالمراضية ، أو شديد الاستعداد لأن لا يوجد فيه ، وهذا كالمصباحية . وبالجملة فإن هذه القوة إما أن تستكمل آخذة نحو التغير عن الحالة الطبيعية الملائمة وهي اللاقوة ، وإما نحو أن لا تتغير عنها وهي القوة الطبيعية .

(١) هو : فهو ب ، س || (٢) وبما : ربما د ؛ وفياء || (٣) الحركة : المتحركة س ||  
تصرف : تحريك ب ، س || (٤) ضعفتا : ضعفا عا || واحدة منهما : واحدا عا || (٦) وهو :  
هون || أمر : + قوى ع || بدني : قوى عا || (٧) المصارعة : + في الخانة عا ||  
(٨) الطبيعية : ساقطة من ع ، ي || الجوار : الجواز د ، س || لوجود : ولوجود ه ||  
(١١-١٢) بالفعل كالمراضية أو : ساقطة من ن || (١٣) عن : على عا || الطبيعية : الطبيعة سا ، م ، ن ،  
ه ، ي || (١٤) وهي : وهو د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي .

## [ الفصل الرابع ]

## فصل ( د )

في إيراد الشكوك في النوع المنسوب إلى قوة ولا قوة

لكن المادة جرت على خلاف ما قلناه ، وذلك أنه قد صرح في التلميم الأول ،  
بأن القوى ، إنما هي قوى ، بحسب أنها تفعل بسهولة ، كالمصراعى ، أو لا تفعل بسهولة ،  
كالصلب ؛ واللا قوى ، هو الذى ليس له قوة على أن لا يفعل ، كالمراض الذى ليس له  
قوة على أن لا يفعل ، واللين الذى ليس له قوة على أن لا ينقطع .

فلتأمل الحال في هذا ، فإن شبهتنا قد عادت ، فإن الحرارة تنمو على أن تفعل بسهولة ،  
إذ تحرق بسهولة ، فهل هي من هذا الجنس ؟ فأما ما يقال إن الشيء يكون في جنس  
وجنس ، أو نوع ونوع باعتبار واعتبار فأمر قد فرغنا عن منع الالتفات إليه . فلعل حقيقة  
الحرارة من حيث هي حرارة غير حقيقة أنها تحرق بسهولة ، ولعل الحرارة إنما تكون قوية  
على الإحراق بسهولة ، لا لأنها حرارة بل لأنها حرارة شديدة ، فتكون شدة الحرارة داخلية  
في هذا النوع . وهذا أيضا يوجب أن تكون شدة الحرارة ، عارضة للحرارة ، حتى تكون  
حرارة واحدة تستند وتضعف ، وهي في أنها حرارة واحدة ، وإنما تعرض لها الشدة  
بأن تكون الشدة لا لحرارة أخرى أضيفت إليها ، بل كيفية غير الحرارة ، تقارن الحرارة  
فتصير الحرارة بها أشد إحراقا ، وهذا غير مقبول .

ثم إن أمر السهولة أيضا مشكك ، فإن الشيء إنما يكون سهلا بالقياس إلى شئ آخر ، فيشبه  
أن يكون كل حرارة فلها شئ هي بحسبه سهلة الإحراق ، وشئ هي بحسبه صعبة الإحراق .

( ٣ ) في : علن || ( ٤ ) العادة : + قدع ، عا ، ا ، ع ، ي || ( ٥ ) هي : هو ما ||  
أنا : أنه ما ، ي || كالمصراعى : لما مصراعى ه || ( ٥ ) أو لا تفعل : ولا تفعل ما ، م ||  
( ٦ ) هو : ساقطة من د || كالمراض : على المراض د || كالمراض الذى ليس له قوة : كالمراض الذى ليس  
قوة ما || ( ٧ ) واللين الذى ليس له : واللين ليس له ع || واللين الذى ليس له قوة : واللين الذى ليس قوة ما ||  
( ٩ ) إذ : إذا د ؛ أن ع ، عا ؛ أى ه || ما : أن ما || ( ١٠ ) باعتبار : ساقطة من س  
( ١١ ) قوية : قوة ب ، س || ( ١٢ ) فتكون شدة : فتكون شدة ع || ( ١٤ ) في : ساقطة من س ||  
( ١٥ ) غير : عل س || ( ١٦ ) تصير : فتكون س || ( ١٨ ) وشئ : هي : وهي شئ ه .

- وكذلك حال المصراعى ، فإن شيئاً واحداً يكون بالقياس إلى شيء قوياً على أن يصرعه وبالقياس إلى شيء آخر قوياً على أن ينصرع منه ، بل قد يكون من الناس من هو بالقياس إلى أكثر الناس صراع ، وقد يكون منهم من هو بالقياس إلى أكثرهم منصرع ، فيشبه أن تكون القوة هي هذه ، أى أن يكون صرعه أكثر من انصراعه ، فتكون القوة الفاعلة فيه أرجح من المتفعلة لأمرٍ ما لا عمالة موجود فيه ، فيكون كل واحد من القوى والضعيف ٥ فيه الشيء الذى يصرع به ، لكن لأحدهما أشد وللآخر أضعف . فالذى فيه قوة أن يصرع أشد ففيه قوة أن ينصرع أضعف ، والذى فيه قوة أن ينصرع أشد ففيه قوة أن يصرع أقل ، ففي كل واحد منهما قوة الأمرين ، ولكنها في أحدهما أكثر وفي الآخر أقل .

- قوى القوتين هل إنما يختلفان في طبائعهما بالشدة والضعف ، بعد أن يكونا من نوع واحد ؟ وليس كذلك بل الحرارة الضعيفة مخالفة للحرارة القوية في نوعها ، فإن كانتا متخالفتين ، فيشبه أن تكون القوة مخالفة للعجز في النوع ، وإن لم تكونا متخالفتين ، فلا تكون القوة مخالفة للعجز في النوع بل تكون كالخط الأطول والأقصر ، فأمثال هذه الأشياء تتشكّل فيما قيل .

- وأيضاً فإنه لو كانت القوة على أن تفعل بسهولة ، والقوة على أن لا تفعل بسهولة ، وعدم القوة على أن لا تفعل بسهولة ، وعدم القوة على أن لا تفعل بسهولة ، تعد عدأ تحت ١٥ الكيفية على أنها أنواع قريبة ، لكان قد يمكن أن تتساهل في جميع ذلك . لكن إنما تعد على أنها منحصرة تحت جنس هو نوع للكيفية ، وعلى أنها في القسمة الثانية .

(١) المصراعى : المصارعى س ، ي || بالقياس : وبالقياس سا || (٢) شئ : ساقطة من ما || (٤) هى : فى س || (٥) لأمر ما : لأنواع || موجود فيه : موجود ما ، ع ، ما ، م ، ه ، ي || القوى والضعيف : الضعيف والقوى ه || (٦) يصرع به : + وينصرع به سا || (٨) الأمرين : للأمرين ع || وفى : ساقطة من ما || فى أحدهما أكثر وفى الآخر أقل : فى الآخر أقل وفى أحدهما أكثر س || (٩) إنما : أنما س ، ع ، ن ، ي || (١٠) وليس : أو ليس ه || الحرارة : بالحرارة د ، سا ، ع ، ما ، م ، ن ، ه ، ي || (١٢) تكون القوة : تكون أيضا القوة ع || (١٤) تفعل : تفعل ه || والقوة : فالقوة د || والقوة على أن لا تفعل : والقوة على أن لا تفعل ج ، ما || (١٥) وعدم القوة على أن لا تفعل : وعدم القوة على أن لا تفعل بسهولة : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، ع ، ما ، ن ، ه || (١٧) منحصرة : تنصرون || للكيفية : الكيفية ع ، ه .

ثم إذا أريد تعرف ذلك الجنس لم يدل عليه إلا بأن يقال ، إنه الذى منه كذا وكذا ؛  
فلا يدل على طبيعة عامة أخص من الكيفية وأعم من كل واحد من هذه ، وإن كان  
قد يمكن أن يتكافئ ذلك على سبيل إجماف على الحق .

وعلى أن ههنا شيئاً آخر وهو أن قولهم : إن اللين هو الذى ليس له قوة أن لا ينقطع ،  
إما أن يشيروا بهذا إلى عدم كيفية ، لو كانت لكاتت قوة مقاومة ، وكان بها لا ينقطع  
الشيء سهلاً ، من غير أن يراد بلزائها إثبات معنى ، فيكون اللين حينئذ عدم كيفية ليس  
كيفية ؛ وإما أن يراد بذلك إثبات معنى به ما يستعد لسرعة قبول الانفعال ، فلا يكون إلا  
القوة الانفعالية ، وهذا آخرى أن يكون . فإن اللين بالحري أن يكون معنى لاعدم معنى ،  
والصلابة كذلك ؛ حينئذ يكون ما سموه لا قوة ، هو قوة انفعالية شديدة الاستعداد ،  
سواء قلت : إن قوة ، أن لا ينقطع ، كيفية تأمة ، بها تمنع المادة ، أو قلت : إن قوة  
أن لا ينقطع ، ليست كيفية تأمة .

ولكن عدم المطاوعة المادية ، فإن ذلك إن كان تدماً ، فالذى يقابله فى المادة ،  
يكون معنى وجودياً وكيفية ، فيكون إذن اللين ليس نفس عدم شيء ، بل هو معنى  
محصل يقارن العدم . فيظهر أن هذا اللفظ ههنا ، وهو قولهم ، لا قوة ، لفظ مجازى ، يحتاج  
إلى وجه يصرف إليه ؛ إذ قد أخذ فيه ؛ بل تلك الكيفية ، لفظ يدل على أمر يلزمها ،  
وهو عدم شيء آخر لا يتخالطها ، فلا يبعد أيضاً أن يكون اللفظ الآخر وهو القوى ، سبيله  
هذه السبيل . ويكون ، وإن كان معناه الأول ، أنه هو الذى يقوى على أن يفعل بسهولة ،  
فليس الغرض من استعماله ذلك ، ولا المراد بالقوة هذه القوة ، ولكن ما يلزمها هذه  
القوة ، وهو أن يكون الشيء فى نفسه مثلاً عسر الانصراف ، فيتبع ذلك ، أن يكون سهل

(٢) فلا : ولا سا ، عا ، هـ || (٤) أن : ساقطة من سا || (٥) إما : ماس || بهذا :  
بهذه ب ، ع ، هـ ، ي ؛ بها سا || لكاتت : ساقطة من د || وكان : فكان هـ ، ن || (٦) سهلاً :  
بسهولة عا ، هـ || (٧-٦) ليس كيفية : + كيفية ليس د || (٧) معنى : أمرع ، عا || به : ما به ن ||  
لسرعة : ليس ثمة سا ، م || (٨) لاعدم معنى : ساقطة من د || (١٠) تمنع : يمنع ب ،  
س ، ع ، هـ ، ي || (١١) قائمة : قابضة ع || (١٤) هذا : ساقطة من سا || (١٦) يتخالطها :  
بجامعها ، هـ || فلا : ولا عا ، هـ || أيضا : ساقطة من س || اللفظ : + أيضا س ، ع ||  
(١٧) هذه : هذا ع || (١٧-١٨) معناه الأول ... .. ولا المراد : ساقط من ن ||  
(١٩) مثلاً : ساقطة من ط .

الصرع لغيره، حتى تكون الحالة التي بها يكون الشيء عصر الانصراع، هي من هذا الجنس من الكيفية، وقد دل عليها بما يلزمها، كما هناك، إذ دل هناك على قوة ما، بما يلزمها، وهو لا قوة أخرى، ولم يرد بها نفس تلك اللاقوة.

- وكذلك ههنا أيضاً، يكون لم يرد بالاقوة نفس تلك القوة، حتى يكون كأنه يقول:
- ٥ إن المعنى الذي به يقاوم الشيء ما يفعل فيه حتى يتوصل به إلى أن يفعل في الآخر بسهولة، أو لا يفعل عنه بسهولة، هو الباب المسمى قوة. فإن فهم هذا القول على هذا التاويل اتراحت العلة، ولم تدخل أشياء من أجناس أخرى في هذا الجنس.

- وتعلم أن الكتاب المسمى بقاطيغورياس، موضوع للشدة الذين لم يتدبروا، ولم يبلغ فيه من التحقيق ما ينبغي، بل قد يجوز فيه كل التجاوز تخفيفاً، فكأن حال الإنسان المصارع، التي بها لا ينصرع، وبتوسطها يتمكن من أن يعصر غيره، على هذه الجملة
- ١٠ التي أشير إليها في هذا الكتاب، حالة معروفة، يمكن أن يدل عليها؛ فإذا فصل على المتعلم أن ههنا حالة بها لا ينصرع، وحالة بها يعصر، تشوش على المبتدئ وعصر فهمه، فاهمل كما أهمل كثير من الأشياء في هذا الباب؛ ثم الوردون من بعد، شوشوا الأمر فيه ولم يتركوه على الظاهر.

- وقد ظن قوم أنه يمكن أن تجمل القوة على أن لا يفعل واللاقوة على أن لا يفعل،
- ١٥ قوة واحدة، ذات اعتبارين مختلفين بالقياس إلى شيئين، مثل اللين، فإن له قوة على،

(٢) دل هناك على: دل على ن || بما: بها سا، م || بما يلزمها: وهو لا قوة ما يلزمها د || كما هناك ... بما يلزمها: ساقطة من د، سا || (٤) وكذلك: كذلك ه؛ فكذلك ي || (٥) به: ساقطة من م || يقاوم: يقاومه ه || به: فيه سا، عا، م؛ ساقطة من ن || يفعل: يفعل د، سا، ع، م، ن، ه، ي || في: من س، سا، عا، م، ن؛ عن ه، ي || (٦) أو: إذ ب، د، س، ع، عا، م، ن || (٨) أن: بأن س || للشدة: للبدأة م || لم يتدبروا عا، م، ه || (٩) الإنسان: ساقطة من ن || (١٠) التي: التي عا، ه || يتمكن: يمكن د، س || من: ساقطة من س، عا || (١١) الكتاب: الباب م || فصل: قصد د || المتعلم: المتعلم ن || (١٢) الوردون: أن الوردين ه || (١٥) أنه يمكن: ساقطة من س || تجمل: تحمل ن || لا يفعل: يفعل ه || واللاقوة على أن لا يفعل: واللاقوة على أن يفعل د؛ واللاقوة على أن تفعل ع، عا؛ واللاقوة على أن يفعل ن؛ ساقطة من س، عا، م، ه، ي.

أن ينقطع بسهولة ، وايست له قوة على أن لا ينقطع بسهولة ، وتلك كيفية واحدة فيه  
بعينها ، والذي ليس له قوة على أن يمرض بسرعة ، فله قوة أن لا يمرض بسهولة ، والذي  
له قوة أن يمرض بسرعة ، فليس له قوة أن لا يمرض بسرعة ، والذي له قوة أن لا ينصرع  
بسهولة ، ليس له قوة أن ينصرع بسهولة . فهذه كيفية واحدة يقال لها من جهة إنها  
قوة ، ومن جهة إنها ليست قوة ؛ لكنه وإن كان كذلك ، فإن نادتهم في أن ليس  
قوة ، إنما هي فيما ليست له قوة مقاومة قوة الفعل ، واللاقوة ، الذي هو ضعف طبيعي ،  
الذي بالحرى أن يقال له في بعض المواضع إنه عجز .

وأما أن لا يكون قوة على سرعة القبول والمطاوعة ، فكأنهم ليسوا يدخلونه في هذا  
الباب ، ولذلك يبقى لهم الأقسام ثلاثة : قوة افعال ، وقوة مقاومة ، وقوة فعل . فإن  
لم يفعلوا هكذا ، ولكن جعلوا قوة المقاومة عجزاً بانقياس إلى سرعة الانفعال ، وكان الجامع  
بينهما ، أن كل واحد منهما استكمال في أخذ ما عليه القوة الأولى من أن ينفع وأن  
لا ينفع ؛ لأنه حينئذ يكون بينهما جامع هو الذي يميل إلى أن يجعله النوع من الكيفية الذي  
هو هذا الجنس ، ويجعل هذين نوعين متقابلين تحتها ، أحدهما يسمى قوة طبيعية ،  
والآخر عجزاً طبيعياً . لكننا نحتاج إلى جامع ، بين هذا الجامع ، وبين الذي هو قوة فعل  
وهذا يعسر ، فليكن هذا الجامع أن في الشيء مبدأ به يتم حدوث أمر حادث ، على أن  
حدوثه مترجح به . فإن فعلنا هذا وتكلفنا ، كانت القوة الفاعلة ، التي بسهولة ، والتي  
للقاومة ، والتي للانفعال بسهولة ، داخلية في هذا الصنف .

ولكن الشاعات المذكورة ، وغيرها ، تكون باقية وتكون انقسمة إلى الأربع  
قسمة متداخلة لا مفصلة . ولنتقصر الآن على ما قلناه ، لئلا إن أوردنا في هذا الباب جميع

(١) وايست : وايس ن || فيه : فيها عا || (٢) بعينها : بعينه عا ، ه || ليس : ساقطة من م || على :  
ساقطة من م || (٣-٢) فله قوة . . . يمرض بسرعة : ساقطة من م || (٤-٥) من جهة أنها قوة ومن  
جهة أنها : ساقطة من د || (٦) هي : هو عا || مقاومة قوة : المقاومة وقوة ه ، ي || طبيعي الذي :  
طبيعي والذي ي || (٧) بالحرى : ساقطة من سا || (٨) وكذلك م || (٩-١١) من أن  
يتفعل . . . هو الذي : ساقطة من م || (١٣) تحتها : ساقطة من ع ، ي (١٩) مفصلة : مفصلة  
سا ، م || فإن إن : فإن ه || إن : إذا س .

ما يجب إيراد طال، ولا كبير جدوى في تقديم هذا الكتاب على المنطق، فضلا عن إطائه؛ ولا ينبغي أن يظن بسبب وقوع غايات هذا الجنس، إما في مقولة خارجة عن الكيفية، وإما في نوع من الكيفية غير هذا النوع.

- إن هذا النوع قد يقع خارجاً عن الكيفية، أو يداخل نوعاً آخر تحتها، مثله أن المصارعى له قوة على أن يحدث في آخر صرعا، وعلى أن لا يحدث فيه نفس صرع، وهيته الصرع أعنى الغاية التي تحصل عنه، لا التحريك إلى الغاية هي من باب الوضع، والتحريك من باب الفعل، وكذلك المراض، له قوة، على أن يقبل المراض بسهولة، والمراض من النوع الأول من أنواع الكيفية. إذانا لانسمى المصارعى مصارعيًا لأنه بالحال المذكورة من الصرع، ولا المراض ممرضا لأنه موجود فيه المراض، بل من قبل أن لهم قوة على ذلك وإن كانت في نفسها معنى فعلياً به يقال إنه كيف هو؛ ولكن تلك الفعلية ليست صرنا ولا ممرضا.

## [ الفصل الخامس ]

### فصل ( هـ )

#### في الكيفيات الانتمالية والانفعالات

- والجنس الثالث من التي هي أنواع من الكيفية، وجنس الأنواع من الكيفية، حاله في أنه لا اسم يعمه، حال الجنس الثاني. وكذلك فإنه لم يذكر له رسم عام، بل جعل له اسمان، وجعل أحد الاسمين مقولا على أنواعه بالاشتراك، والآخر مقولا عليها

(١) كبير : كثير هـ ، ي || جدوى في : جدوى وفي سا ، م || عن : على د ؛ في عا || (٢) ولا : فلا د ، سا ، عا ، م ، ن || وقوع : ساقطة من س || (٣) ذير : + ونوع هـ || (٤) تحتها : ساقطة من ن || (٥) صرعا : صرعا عا || وعلى : أو على عا || فيه : في ي || قص : قصه د ، س ، عا ، هـ ، ي || (٦) الوضع : الفعل عا || (٧) المراض : + فإن عا || (٨) مصارعيًا : مصارعا س || (٩) تلك : ذلك عا || ليست : ليس عا (١٥) أنواع : وع ب ، س ، عا ؛ نوع من أنواع س || أنواع من الكيفية : أنواع الكيفية س || الأنواع : الأنواع ، سا ، م ؛ ساقطة من عا || (١٦) لا اسم : + له س || وكذلك : ولذلك ع ، عا هـ || (١٧) عا : عليه عا .

فَرَّلاً بجازياً . وذلك أن هذا الجنس يقال له جنس الكيفيات الانفعالية والانفعالات ، فتكون الكيفيات الانفعالية ، منها ما يشبه الملكة من النوع الأول ، والانفعالات ما يشبه الحال منه . واسم الكيفية الانفعالية يقال على بعض أنواعها ، لأنها تحدث من انفعال مثل الصفرة التي تتبع المزاج الحاد المستحکم في الكبد ، ويقال على بعضها لأنه يحدث منه انفعال لاني كل شيء بل في الحواس .

٥  
١٠  
١٥  
٢٠  
أما الانفعالات فيوهم ظاهر ما يقال فيها أنها ليست كيفيات ، كأن الصفرة إذا لم تستقر زمانا طويلا لم تكن من مقولة الكيفية ، لا لأنها اصفرار ، أى أخذ إلى الصفرة ، فإن الاصفرار لو توهمناه تطول مدته ، لم يكن أيضا كيفية ، بل ربما أدى إلى كيفية تحدث في آخرها ، وعندما ينتهي إليها يفنى الاصفرار ويقف ؛ إنما الاصفرار من مقولة أن ينقل ، بل الصفرة نفسها ، إذا توهمنا الاصفرار قد انتهى إليها ، فاستقرت استقرار صفرة أخرى ، مما يدوم أو يطول زمانها ، لكن هذه ثبتت يوما أو ساعة ، وتلك طال بقاؤها ، فإن هذه الصفرة تسمى انفعالا ، والطويلة المدة كيفية ، وكذلك السواد والحرارة والبرودة وما أشبه ذلك .

فإن أصلح هذا الظاهر ، ومنع أن يكون طول الزمان وقصره مخرجا الشيء عن مقولة أو مدخلا فيها ، كما فعل حيث ذكر الملكة والحال ، فإن اللاقي تسمى انفعالات تكون أيضا كيفيات ، لكنها من قصر مدتها ، وسرعة زوالها منعت اسم جنسها ، كما قد يقال للقليل إنه ليس ، وسميت باسم الأمر الذي هو في التجدد والتغير ، وهو الانفعال ، فسميت انفعالات ؛ فيكون هذا الاسم كالمستعار لها ، أو المنقول إليها ، لمشابهة من غير أن يراد بإطلاق هذا الاسم عليها ما جرت العادة بفهمه منه . وبالحرى أن يكون الأمر كذلك ، وألا يكون الاستعداد لسرعة الزوال مخرجا للأمر عن جنسه .

(١) قولاً : هولام || له : سافطة من س || (٢) منها + : هي ، د ، ن || ما : فيها ه ||  
(٣) مه : سافطة من د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، عى || (٤) لأنه : لأنهاس || يوهناد ، سا ، عا ، م ||  
(٥) افعال لا : افعالات س ، م || (٨) توهمناه : (٩) آخرها : آخرها ، عا ، م || يفنى :  
يفنى ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، عى (١١) زمانها : زمانا سا ، م ، ن ، ه ، عى || ثبتت :  
ثبتت ن ، ه ، عى ؛ بقيت سا ، عا ، م || (١٣) والبرودة : أو البرودة ع ؛ والبرد ب ، س ؛ أو البرود ،  
سا ، عا ، م ، ن || (١٤) الشيء : للشيء ع ، ه ، عى || (١٥) اللاتي : التي ه || (١٦) من قصر :  
لقصر ن || قد : سافطة من ب ، س ، سا ، ن || (١٨) المشابهة : المشابهة سا || (١٩) بإطلاق :  
بالإطلاق سا ، م || ما : سافطة من س || (٢٠) للأمر : الأمر د .



والآن فإن المعاني التي يدل عليها هذان اللفظان ، هي معانٍ ثلاثة : معنى الكيفية التي تنفعل عنها الحواس ولها بقاء ، ومعنى الكيفية التي تحدث عن انفعال في موضوعها ولها بقاء . وقد حصرا في لفظ واحد . ومعنى الكيفية التي لا ثبات لها .

- وليس كل واحد من هذه المعاني عاماً لجميع ماتحت هذا النوع ، ولا أيضاً يدل على فصول حقيقية تنفصل بها أنواع مرتبة تحت هذا النوع ، لكن أحد هذه المعاني قد يعم الثلاثة ، وهو أنها بحيث تنفعل عنها الحواس ، فإن الانفعالات والانفعاليات كلها تشترك في ذلك ، ويعمها شيء ، وأنها من شأنها أن تفعل في مواد ما أشياء تشاركها في المعنى ، فإن الحار يفعل الحار ، والبارد يفعل البارد ، والأسود أيضاً يقرر شبح السواد في الحواس والتخيل .

- ١٠ وتجدها تشترك في أن يصح في طبائعها أن تمرض للأجسام على سبيل الاتفعال الجسماني والحرارة النارية ، وإن كان يظن على ظاهر الأمر إلى أن يعرف الأمر المحقق فيه ، أنها لم توجد في النار بانفعال ، ولا أيضاً في مادة النار ، إذ حصول ما يحصل فيها ليس بانفعال ، إنما الانفعال في الموضوعات القائمة .

- فإن ساعنا في تسليم هذا القول ، فإن الحرارة من شأن طبيعتها من حيث هي حرارة أن تحدث بالانفعال ، وإن كان في غير النار . وحلاوة العسل ، وإن لم تحصل في العسل على سبيل انفعال من العسل ، فقد حدثت على سبيل انفعال وجد في أمور تكونت عسلاً ، وانفعلت انفعالاً ما صارت بذلك حلوة ، فتشترك بذلك في أنها بحيث يصح أن تحدث عن

(٢) ولها : لها س || (٣) حصرا في : حصرا د || (٥) حقيقة : ساقطة من ع  
(٦) والانفعاليات : ساقطة من ع || (١٠) وتجدها : ويجدها ب ، د ، س ، م ، م ||  
أن يصح في : ساقطة من ع || (١١) على : في س || (١٢) بانفعال : انفعالات د ||  
(١٢-١٣) ولا أيضاً في مادة . . . . ليس بانفعال : ساقطة من س || (١٣) القائمة : + يريد  
بالموضوعات القائمة الموضوعات التي لها وجود وحقيقة غير حقيقة ما وجود تلك الكيفية صورية له مثلا كقطعة  
حديد وقد وجدت فيها الحرارة فإن الحرارة ليست صورية لما بل لها وجود حقيقة أخرى ثم عرضت لها الحرارة :  
[حاشية أدخلت في العلب] في ب ، س || (١٤) فإن : وإن ع ، ه || ساجحا : ساعدنا ع ، ه || في :  
على ه || (١٦) على سبيل انفعال من العسل : ساقطة من ع || حدثت : حدث ع || (١٧) حلوة : حلوا س ||  
بذلك : ذلك د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ي || أن : أورد .

انفعالات في موضوع ما، وإن اختلفت في أن بعضها يحدث بانفعال الموضوع بها نفسها، وبعضها قد يحدث تبعاً لانفعال في الموضوع؛ ويجمع جميع أصنافها بأن الحواس تنفعل بها.

ومع هذا فليس يمنع ظاهر الحال أن تكون هذه المعاني الجامعة قد تدخل فيها أمور :  
منها ما هو من باب الكيفية إلا أنه في غير هذا الجنس . ، مثل الرطوبة واليبوسة والصلابة  
واللين والنقل والخفة ، فإنها كلها محسوسات ؛ ومثل الخشونة والملامسة ، فإنه وإن لم  
تكن من الكيف ، بل من الوضع ، فهو محسوس . والرطوبة واليبوسة في ظاهر الأمر ،  
والصلابة واللين أيضاً هي من باب القوة واللا قوة .

لكننا إذا قلنا كيفيات انفعالية خرجت الخشونة والملامسة ، وأما الرطوبة واليبوسة  
والصلابة واللين ففي أمرها نظر ، فإنها إما أن تكون ماهيتها هي أنها استكمال استعداد  
في أن ينغمز ويتشكل بسهولة ، وفي أن لا ينغمز ولا يتشكل بسهولة ، أو يكون أمر آخر هو  
في نفسه موجود محصل ويلزمه هذه الكيفية ، وتكون إنما تحس من جهة الأمر الآخر  
حتى تكون هذه الكيفية دليلاً على ذلك الوجود الآخر .

وهذا يتبين بأن يتأمل حاله في دخوله في الحس ، أدوله من حيث ينغمز أو لا ينغمز  
أو من جهة شيء آخر . أما أنه لا ينغمز ، فهو معنى عديم ، إنما يجب أن يحسه الحس  
على سبيل تعطله كما يتعطل عند الظلمة ، وإبصارنا للظلمة هو أن نكون لا نبصر شيئاً .  
ثم الصلب يشبه أن يكون إدراكه كاللمس ، كالإدراك الوجودي ، واللين ، كغير  
الوجودي الذي لا يحس معه بممانعة أصلاً . وأما الانفماز الذي في اللين فهو قبول حركة على  
هيئة ، والحركة مع الهيئة غير محسوسة إلا بواسطة ، وقد يحس الانفماز أيضاً بالبصر دون اللمس .

(١) انفعالات : انفعال ما || ما : ساقطة من س || (٢) قد : قد د || (٣) ويجمع : ويجمع د ،  
والصلابة واللين : واللين والصلابة ب ، س || (٤) فهو : فإنه س || (٥) أنه : أنها ع ||  
(٦-٥) فهي ع || (٧) والصلابة واللين : واللين والصلابة س || (٨) ينغمز : ينغمز ، ع ||  
وفي : سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ي || بها : بهما ، د ، سا ، ع ، م ، أو في ع ، ه || لا ينغمز :  
لا ينغمز ، ع || (٩) وهذا : وذلك ن || يتبين : يتبين ب ، س ؛ بين ع || ينغمز أو لا ينغمز : ينغمز  
أو لا ينغمز ، ع || (١٠) شيء : ساقطة من س || لا ينغمز : لا ينغمز ، ع || (١١) تعطله :  
تعطل د || هو : وهو د ، ن || (١٢) ادراكا : ادراكا سا ، م ، ه || كغير : لغير ع ، ي  
(١٣) الهيئة : الحركة س || بالبصر : ساقطة من ي .

وكذلك بسرعة الحركة إلى الشكل وبطؤها ، فلا يكون ذلك دليلاً على أن الصلابة واللين أو الرطوبة أو اليبوسة قد أحسا بالبصر ، فإذن ليس مايلمس هو الانفاذ ، وعدم الانفاذ ولا أيضاً الاستعداد ، فإن الاستعدادات من حيث هي استعدادات معان تعقل .

وكذلك فإن قوة المصارعي لا يحسها مصارعه ، بل يحس هناك صلابة للقاومة .

- ٥ . وكذلك الزق المنفوخ فيه الهراء ، فإن الهواء الذي فيه لم يصلب بوجه من الوجوه .  
بل هو في طبيعته كما كان ، لكن الحس يحسه كما يحس الصلب .

وكذلك الرياح فإن الأمر الذي يحس من المقاومة ، هو غير الاستعداد الطبيعي الذي في الشيء الموجود ، فإن الهواء لم ينغقد في طبعه صلابة ، وإن انحصر في الزق ، ولا بأن صار ريحاً ، بل الاستعداد الطبيعي موجود فيه ، ولا يحس به .

- ١٠ . فإذن المعنى الذي يحس بذاته إن كان لا بد من معنى يحس بذاته هو غير ذلك الاستعداد ، وإن كان يقاربه ويكون معه ، وغير نفس حركة الانفاذ ، وغير الانفاذ ، فأحد هذه عدم ، والآخر من باب الحركة لا من باب الكيف ، والثالث من جنس الكيفيات التي في الكميات دون الكيفيات الانفعالية والانفعالات .

- فالذي يقع في هذا الجنس من المعنيين المعتبرين في الرطوبة واليبوسة هو ما يحس منهما . والذي يقع في الباب الآخر، أعني باب القوة واللاقوة هو ما لا يحس منهما؛ وهما متلازمان . وأما الخشونة والملاسة فإنها لم تكن البتة من باب الكيف ، فكيف تكون كيفيات انفعالية ؟ فإن الخشونة هي اختلاف الأجزاء في ظاهر الجسم بأن يكون بعضها نائفاً، وبعضها غائراً، وهذا من باب الوضع . والملاسة استواء الأجزاء في الوضع والخشونة

(٢) أو الرطوبة أو اليبوسة : والرطوبة واليبوسة ع || ليس : ساقطة من س || (٤) وكذلك : فكذلك ب ، س ، ه || لا يحسها : لا يحسها ع || (٦) كما : لم س || (٨) وإن : فان د ، بان ه ، ي || الزق : الزوق س || (١٠) لا بد : ساقطة من سا || دو : ودوب ، س ؛ ساقطة من ع || (١١) يقاربه : يقاربه ب ، د ، س ع ، عا ، ن ، ه ، ع ، ي || وغير : وعن م || وغير الانفاذ : ساقطة من د || فأحد : فإن أحد عا ، ن ، ه ، ع ، ي || (١٢) والثالث من جنس : والثالث جنس س || الكيفيات : الكيفية ه || (١٣) في : من عا || الكميات : الكيفيات ع ، م || (١٤) قالدى : والذى ع ، م (١٤) هو : ودود || (١٥) منها : مه سا ، ع ، عا ، م || (١٦) فانها : فانها ع || (١٧) هي : هو عا ، + عدم ه || (١٨) فانها : فانها سا .

والملوسة من حيث هي هكذا غير محسوسة إلا بواسطة كما تحس المقادير والأشكال والأبعاد ، فإن أحست بواسطة صلابة أولين أو سواد أو غير ذلك فلا تكون من جملة اسوسات التي نحن في سبيلها ، فإنها لا تعمل في الحس تأثيرا من جهة نفس الحال العارضة لأجزائها مطلقا الذي هو الوضع ، بل لأمر آخر وهو صلابة أولين أو حرارة أو بياض أو غير ذلك .

فإن كانت مخشونة والملاسة حال يحس بها بالحقيقة لا بواسطة ، فتلك الحال غير حال الأمر العارض لها من أجزائها ، وهو الوضع ، وتكون تلك الحال كيفية . وأما النقل والخفة فإنهما ليسا إلا من باب الكيفية ، فإن الذي يظن بهما أنهما من باب الكمية باطل ، وكأنا قد فرغنا من ذلك ؛ لكنه قد يظن بهما أنهما من باب القوة واللاقوة ، وإنما كان يكون ذلك لو كانت القوى الفعلية تدخل في ذلك الجنس مثل الحرارة وما أشبهها أيضا ، فالنقل والخفة أيضا من هذا الباب ، وهما من جملة المحسوسات ، ومن جملة ما يحدث في الأجسام بالانفعالات ، فإن الجسم يسخن فيخف ، ويبرد فيثقل ، وهو واحد بينه : فإن البخار ماء خف بالحرارة ، وكذلك أجزاء الأرض المتسخنة قد تخف فتصعد متدخنة ، وقد يدفن الشيء في الأرض فيزداد ثقلا من غير أن يزداد قدرا ، وقد يجمع أشياء متباينة لجلتها وزن ما ، فإذا اجتمعت حدث لها وزن أكثر أو أقل ، إذا انقل بعضها ببعض .

(١) والملوسة : والملاسة ع ، هـ ، عا || والأشكال : ساقطة من م ، هـ ، ع || (١ - ٢) والأشكال والأبعاد : والأبعاد والأشكال د ، ع ، عا ، ن ، ي || (٢) والأبعاد : ساقطة من س || فإن أحست بواسطة صلابة أولين أو سواد أو غير ذلك : ساقطة من م ، هـ ، ع || أولين : ساقطة من ن || أو سواد : ساقطة من د ، س ، ع ، عا ، ن ، ي || (٣) التي : ساقطة من س || تأثيرا : تأثيرا س || (٤) العارضة : ساقطة من ع || (٥) أو بياض : و بياض د || (٦) مخشونة : المخشونة ع || يحس : يحس س || (٨) فإنها : فإنها ع || ليسا : ليسا ع ، ي || يظن : يظهر م || (٩) ذلك : هذا س || (١١) فالتقل : والتقل د ، ن ، كالتقل ع || والخفة : هـ ، عا ، عا ، هـ ، عا ، ن ، ي || (١٣) خف : خف د || المتسخنة : المتسخنة ع || (١٤) يدفن : ي دفن س || (١٥) وزن ما : وزنا هـ .

## [ الفصل السادس ]

## فصل (و)

## في حل باقى الشكوك

- وأما التخلخل والتكائف فقد يدل بعضها على معانٍ: فقد يقال تخلخل ويراد به انفشاش الأجزاء بأن يتخالفا جسم أرق منها فتباعد منها كالصوف المنفوش . ويقال تكائف لما يقابل ذلك ، كما يعرض عند الكير . وقد يقال تخلخل ، إذا صار الجسم إلى قوام أقبل للتقطيع والتشكيل من غير انفصال يقع فيه . ويقال تكائف لمقابله . ويقال تخلخل لقبول المادة حجماً أكبر . ويقال تكائف لقبولها بعينها حجماً أصغر .

- والمعنى الثانى والثالث قد يظن بهما أنهما معنى واحد ؛ وذلك للغملة ، فإن النار أشد تخلخلًا من الهواء بمعنى زيادة الحجم ، وأيسر أقبل منه للتشكل والتقطيع ، إذ الهواء رطب جدًا والنار يابسة ، والهواء إذا استحال ناراً قبلت حجماً أكبر وصارت أشد مقاومةً ويسأ . لكن الماء إذا سخن فصار هواءً ، عرض له ازدياد الحجم ورقة القوام ، فيظن من لا يتثبت في حكمه ويتبع عفو التمثيل والاستقراء أن الأمرين واحد . وأما نحن فنقول :

- أما المعنى الأول فهو من باب الوضع ، وأما المعنى الثانى فمن باب الكيف ، وأما المعنى الثالث فمن باب الكم المقارن الإضافة أو الإضافة المقارنة للكم ، لأنه زيادة حجم . وقد اتفق أن كانت العناصر ذوات البرد تقارن فيه التخلخل الذى بمعنى زيادة الحجم ، التخلخل

(٣) حل : بيان سا ، ن ، ه ، ع ، م || (٤) وأما : أما ع ، ي || قد : قدم ساقطة من عا || ويراد به : معناه م || (٥) منها : بينهما || كالصوف : كالصودع || (٦) الكير : الكن ب ، س ؛ الكرد ، سا ، م || (٧) والتشكيل : والتشكل ه || (٩) والمعنى : فالمعنى ع قد : قد عا ، ه ، ع ، ي || أنهما : ساقطة من عا || معنى : ساقطة من ن || (١٠) للتشكل : لشكل ع ، عا ، ي || (١١) والهواء : + بمعنى زيادة الحجم د || قبلت : قبل عا ، ه || وصارت : وصارت ، ه || (١٢) هوا : ساقطة من س || يتثبت : يثبت نج || (١٣) ويتبع : يبع عا || الأمرين : + أمر عا || (١٤) الثانى فن : الثانى فهو من ب ، ه ، ع ، ي || (١٤) الثالث فن : الثالث فهو من ب ، س ، ع ، ي ؛ الثالث من عا || (١٥) المقارنة : ساقطة من م || (١٦) فيه : فيها ب ، س ، ن .

الذى بمعنى الرقة ؛ والتكاتف الذى بمعنى قصان الحجم ، التكاتف الذى بمعنى الغلظ والمقاومة . وكانت العناصر ذوات الحر بالضد ، مثل الهواء إذا صار ناراً فازداد تخلخل حجم ولم يزدد تخلخل قوام ، والنار إذا صارت هواء ، كان بالضد فى ذلك . وأما البارد فإنه إذا صار حاراً ، عرض له التخلخلان جميعاً ؛ والحار إذا صار بارداً ، عرض له التكاتفان معا . فهذا هو الذى يجب أن يتحقق ؛ ولا تنفت إلى ما كتب فى مواضع أخرى .

ولتقتصر على هذا المبلغ من شرح هذا المجلس ، ولنحاذ بمبارتنا نظم التعليم الأول ، لنفهم ما قيل فيه على وجه تزول معه الشكوك فنقول : إن هذا المجلس منه كفيات انفعالية هى التى تكون قارة راسخة فى الشيء ، كحلاوة العسل ، وسواد الغراب ، وايس يقال لها إنها انفعاليات ، لأنه يجب أن تكون ما هى فيه لا عمالة قد انفعت بها بل لأنها تنفعل عنها على النحو المذكور . أما الحواس فقط ، أو الحواس وغيرها ، وبعض هذه ، فلها مزية نسبة إلى الانفعال ، مثل البياض والسواد ، فلها لا توجد فى أجسامها إلا أن يكون تد وقع قبلها انفعالات فى موضوعها فى الكفيات الأولى الملموسة حتى حصل مزاج يوجبها ؛ فإن ما سوى الملموسات بالحقيقة يتبع الملموسات ، فإلى ترمى الإنسان يعتره من الخجل والوجل حراً أو برداً ، فيتبع ذلك حمرة كما فى الخجل ، أو صفرة كما فى الوجل ؛ فإن عرض مثل تلك الأسباب فى أصل الكون والولادة ، فثبت ، فاستقر مزاجاً ، وتبعها حمرة أو صفرة ، صارت الحمرة والصفرة لازمتين ، فكانت من جملة الكفيات الانفعالية . وكذلك إذا عرض بعد الكون فثبت كزجاج يحدث فيثبت ما يوجبه .

وأما الذى يعرض للزوال فهو مثل الشيء الذى إذا سئل عن قوم عرض لهم لانفعال ما ، لم يصلح أن يجاب به ، ولم تنفت إلى ما عرض لهم منه . وقد جرت العادة أنه إنما يعرفون

(١) الرقة والتكاتف : الرقة ويقارن التكاتف ع || الحجم التكاتف : الحجم والتكاتف || (٢) ينل : مثال ع || (٣) صارت : صارت ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي || (٢ - ٣) مثل الهواء . . . . . فى ذلك ساقطة من عا || (٤) له : ساقطة من ع || (٦) ولتقتصر : والتقصير سا || على : إلى س || شرح : حد س || التعليم : التعلّم عا || (٧) ليفهم : لتعلم س || (٨) لها : ساقطة من ع ، ن ، ي || (٩) انفعاليات : انفعالات س || لأنه : لا ع || انفتت : انفتل د ، ن || (١١) قد : ساقطة من س || (١٢) الأولى : ساقطة من سا || حصل : يحصل س || (١٤) والوجل : ساقطة من سا || (١٥) وتبعها : وتبعها سا ، م || (١٨) الزوال : الزوال ب ، د ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ي || الشيء الذى : الشيء سا || لاقتعال : الاقتعال .

بالكيفيات التي تلزمهم ، فلا يقال لمن خُلق أحمر البشرة أنه مصفر اللون بسبب عارض من وجل أو حرد غير لونه ، فذلك لم تسم هذه كيفيات بل انفعالات .

- وأعلم أن هذا على سبيل المجاز والتوسع في الكلام ، وإلا فالكيفية تهال على المعنيين جميعاً ، وذلك لأنه إذا مثل عن الذي أصفر للوجل ، أنه كيف هو في هذه الحال ، فقيل أصفر اللون ، لم يكن الجواب كاذباً ؛ وإذا سئل عنه ، أنه كيف هو مطلقاً ، فلا يجاب في العادة بأنه أصفر إذا كان محار الخلق . والسبب في ذلك أن المحجب يستشعر أن السائل يسأله ، أنه كيف هو في طبيعته الصحيحة ، وفي حالة الأكثرية ، ويكون عنده أن السائل توسع فترك بعض ما يجب أن يتم به عبارته ، فيجيبه حينئذ بما يجيبه . وإذا سأل مطلقاً أيضاً ، أنه كيف زيد ، وكان السؤال لا يقتضي زيادة استشعار ، أو كان السؤال يوهم المحجب أنه يسأل عن حاله في الوقت ، فلا يكذب ، لو قال : مغموم أو محموم ، وإن كان ذلك سريع الزوال .

- وأما أن نفس السؤال بكيف أى جواب يقتضى بحسب اعتبار الأزمنة ، واعتبار دوام الحال ، ولا دوامها ، فليس بنا حاجة الآن إلى بيانه . فيجب أن يتصور الأمر على هذه الصورة فلا يلتفت إلى من يحرم أن تكون الكيفيات السريعة الزوال صالحة للدخول في جواب كيف . وأعلم أن ذلك إنما لا يصلح للاستشعار المذكور من سؤال السائل ، وإيس هذا السؤال والجواب متعارفين في الكيفيات التي من هذا الجنس فقط بل من الجنس الأول ، فإن الملكات تدبجوز أن تسمى كيفيات انفعالية ، والحالات انفعالات ، وإن كان ذلك إذا اعتبر مع الجنس الثالث مقولاً بتشابه الاسم ، إلا أن لا يجعل اسم الكيفيات الانفعالية والانفعالات اسماً مساوياً ، لا لمعنى هذا الجنس بل لمعنى أعم منه ، وهو أن

(١) مصفر : مضارس || حرد : جردد || (٢) فذلك : فذلك ع || (٣) فالكيفية :  
فان الكيفية عا || (٤) لأنه : أنه ب ، س || هو : وجود || قبيل : + إنه ع ، ع ،  
ه ، ي || (٦) بأنه : أنه ع || اذا : اذاب || (٧) يسأله : يسأل د || ويكون : فيكون ع ||  
(٩) أيضا : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، ي || (١٠) يسأل : يسأله س ||  
حاله : حال د || أو : رد ، ع ، ن ، ي ؛ ساقطة من سا ، ع ، م ، ه || (١٢) أن : ساقطة  
من عا || السؤال : ساقطة من ع || (١٣) دوامها : دوام عا || يتصور : لا يتصور د ||  
(١٤) يحرم : يجزم ع ؛ حرم ه (١٩) لمعنى : بمعنى سا .

تكون كل كيفية بطيئة الزوال عن المتكيف بها تسمى كيفية انفعالية ، وكل كيفية سهلة التغير تسمى انفعالاً ؛ فتكون قسمة الكيفية إلى الكيفيات الانفعالية والانفعالات ليست قسمة على سبيل الترتيب ، بل على سبيل التثليث .

فتكون الكيفية تنقسم إلى : كفيات انفعالية وانفعالات ، وإلى أشكال وما معها .  
 ثم الانفعالية والانفعالات تنقسم إلى هذا الجنس الثالث ، وإلى الحال ، والملكة .  
 فيكون هذا الجنس من حيث خصوصيته لا اسم له ، وإنما له اسم معنى أعم منه ، فإن جعل هذا اسماً له من حيث خصوصيته ، كان وقوعه على الملكة والحال باشتباه الاسم ، إذ ليس له هناك تمام حده .

ونعود فنقول ، بعد ما فصلناه من اشتباه هذين اللفظين ، إن من كان له مزاج غضبي يوجب خلق الغضب من أول الكون مثلاً ، أو كان استفاد ذلك ، لا عن مزاج ، بل باستعمال أفعال الغضب ، حتى صار له خلق الغضب ، فإنه ذو كيفية انفعالية يعني بها الملكة على سبيل اشتراك أو على سبيل مجاز للتمثيل ، أو يعني بها معنى أعم من الملكة . والذي عرض له الغضب عن سبب زائل فليست له كيفية انفعالية ، فإن كانت الكيفية الانفعالية يعني بها الملكة ، كان هذا المعنى غير مقول على الجنس الثالث إلا باشتراك الاسم ؛ وإن عني بها المعنى الأعم كان مقولاً عليها بالتواطؤ ؛ لكنه يكون مقولاً على الجنس الثالث بمعنيين باشتراك الاسم : فإنه من حيث يجعل اسماً بخصوصيته يدل على معنى ، ومن حيث يعني به المعنى العام يدل على معنى ؛ والمعنيان جميعاً موجودان

(١) تسمى كيفية انفعالية : تسمى انفعالية د ، سا ، ما ، م ، ن ، ه ، ي || (٢) الكيفية إلى : ساقطة من س || الكيفيات : + إلى س || والانفعالات : والانفعالات ع || (٣) قسمة : ساقطة من ن || على سبيل التثليث : على التثليث ي || (٤) إلى : على ع || (٥) وجود فضول : وقول ن || من : ساقطة من س || كان : + فيكون ع || (٦) أو كان : وكان ع || استفاد : استفاد س || (٧) يعني : ومعنى ه || (٨) زائل : ساقطة من د || (٩) بخصوصيته : + فإنه ه || (١٠) موجودان : موجودين ع .

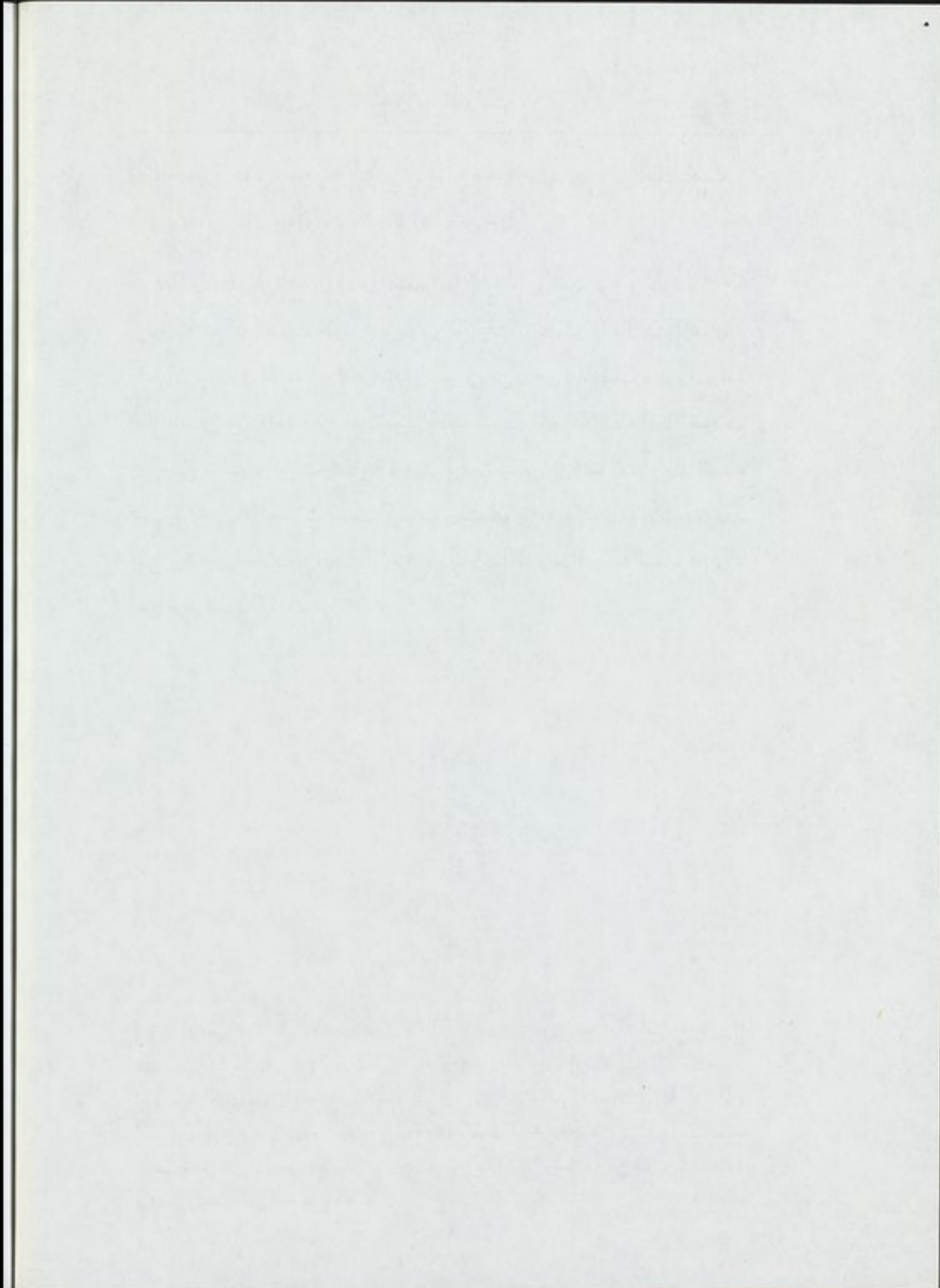


في الاخص ، محمولان عليه . وهذا كن يسمى عبده الأسود أسود من حيث شخصه ،  
فيكون الأسود يقال على الواحد باشتراك الاسم من جهتين .

هذا ولا عذر لمن سمع أن الناس اجتمعوا على أن الحال والملكة نوع واحد ، وكلاهما  
كيفية ، وسمع أن الملكات هو ذا تخص باسم الكيفيات الانفعالية والحالات بالانفعال ،  
وسمع أن السبب في ذلك ، أنه لم تجر العادة بأن يسمى من عرض له الغضب ، في وقت ما ،  
وحال ما ، من غير دوام ، وعن خلق ، مكيفاً بكيفية الغضب ، أن يشكل عليه أن الانفعالات  
في الجنس الثالث ، كيفيات بالحقيقة ، وإن لم تسم كيفية ، بل انفعالات ؛ وأن السبب  
الذي يوهمه أن الانفعالات ليست كيفيات يجب أن يوهمه ذلك في الحالات ، وإذ  
ليس يوهمه في الحالات ، فيجب ألا يوهمه ههنا أيضاً ، ويعلم أن هذا السلب مجازي ،  
أعنى قولهم ليست كيفيات .

١٠

( ١ ) الأخص محمولان : الأخص محولين عا || ( ٢ ) على الواحد :- للواحد ع ، ي ||  
جهتين : حيث ما || ( ٣ ) والملكة : الملكة م ، ن ، ه ، ي || وكلاهما : وكلاهما ||  
( ٤ ) هوذا: هوذي عا || الانفعالية : الانفعالات عا || ( ٥ ) بالان :  
أن ع ، ي || ( ٨ ) وإذ : إذ عا || ( ١٠ ) كيفيات : + واخذ لله وب العالمين تمت المقالة  
الثامنة من الفن الثاني جون الله وحوله وقوته ؛ + تمت المقالة الثامنة من الفن الثاني من الجلة الأولى  
في المنطق ولواهب العقل الحمد بلا نهاية .



# المقالة السادسة

من الفن الثاني

من الجملة الأولى من كتاب الشفاء

---

John H. ...

...

...

...

## المقالة السادسة

## من الفن الثاني

## [ الفصل الأول ]

## فصل (١)

في ذكر أنواع الجنس الرابع من الكيفية

٥

أما الجنس الرابع ، فقد ذكرنا أيضا أنواعه ، ولم نذكر المعنى الجامع لها . والمشهور من أنواعه ثلاثة أصناف : الشكل ، وما ليس بشكل ، وما هو حاصل من شكل وغير شكل .

وأما الشكل ، فالمشهور من أمره أنه ما أحاط به حد أو حدود ؛ أما حد ، فمثل ماللكرة والدائرة ؛ وأما حدود ، فمثل ما للربع والمكعب . وأما الذي ليس بشكل فكالاستقامة والانحناء لخط ؛ وكالتقدير والتحديد والتسطيح للبسيط . . . وأما الذي يحصل من شكل وغير شكل ، فهو الذي يسمى صورة وخلقة ، وهو الشكل من حيث هو محسوس في جسم طبيعي أو صناعي ، وخصوصاً بالبصر ، وذلك بأن يكون له لون ما ، فيكون الشكل الملون خلقة وصورة .

فلما ذكرت هذه الوجوه الثلاثة ، قيل : ويشبه أن يكون للكيفية نوع آخر فتذبذب هؤلاء الذين يشرحون . فقال بعضهم : إنه يعني الأمور التي سميت في الفلسفة الأولى ككيفيات ، التي هي الأمور المفارقة أصلاً ، كالمثل المظنونة ، والتعليميات ؛ أو كالعقول التي لا تلبس المادة .

١٥

(٢) من الفن الثاني : + من الجملة الأولى من المنطق وهي ستة فصول [ ثم عاوين للفصول الستة ] هـ ||  
 (٦) أما : وأما ما || ذكرنا : ذكرت ب ، د ، س ، ع ، هـ || (٨) وأما : أما ن ||  
 الشكل : المشكل د || (٩) وأما حدود : وأما الحدود ب ، س || ما للربع : المربع ن || (١٠) لخط :  
 والخط سا ، قواطع د ، ب ؛ ساقفة من س || وكالتقدير : التقديرى || (١٤) ويشبه : وشبه ع ||  
 والتعليميات : والتعليميات د ، ن ، هـ ، س || أو ، وع ، ن ، س || (١٦) كالعقول : كالعقول هـ .

وهؤلاء لم يشعروا بأن إطلاق اسم الكيفية على ذلك ، وعلى هذه المعدودة ، إنما هو باشتراك الاسم أو يشابهه . وليس حد الكيفية في جميعها واحداً ، فلا يكون ما يجمع تلك الأشياء نوعاً من أنواع الكيفية زائداً على أنواع الكيفية المذكورة .

وقال آخرون إن ذلك هو النقل والخفة ، مع أنهما عندهم وعند غيرهم من جملة ما سلف ذكره . فأما هؤلاء وغيرهم ، إما أن يجعلوه من جنس القوة واللاقوة ، وإما أن يجعلوه من جنس الانفعاليات والانفعالات . ومع هذا فإن جميعهم قد تونخى في القسمة التربيع ، حتى جزم أن لا كيفية خارجة عن الأجناس الأربعة ، وذلك هو الحق ؛ ثم شك في نوع خامس . فأمل حال هؤلاء واضطرابهم .

واعلم أنه ليس الغرض فيما قيل من ذلك ، أن الأربعة ليست أجناساً تحصر أنواع الكيفية كلها ، حتى تحتاج أن يؤتى بخامس أو سادس ؛ بل معنى هذا الكلام أنه يشبه أن يكون للكيفية نوع ، هو قسم لهذه الأنواع التي ذكرها في الجنس الرابع ؛ إذ لم يذكر الجنس بل ذكر أنواع الجنس .

وبالحري أن يكون للكيفية نوع آخر داخل تحت هذا الجنس ؛ وذلك لأن خواص هيئات العدد ، كالفردية ، والزوجية ، والتربيع ، والتكعيب ، والتثلث ، وغير ذلك ، ليست هي بأعداد ، ولا أيضاً فصول للأعداد ، بل عوارض تعرض لأنواعها لازمة ، كما تحقق في الفلسفة الأولى ، وكما هو مشهور ؛ وليست من مقولة المضاف ، أو أين ، أو غير ذلك .

فهى إذن من مقولة الكيفية ، ومن هذا الجنس منها ، إذ ليست بملكات ولا حالات ، بل ولا هى قوة ، ولا عجز ، بل ولا انفعاليات ولا انفعالات . فهذا هو النوع الذى أعرض عنه بسبب أن توقيف المبتدئ على حقيقته مما يصعب صعوبة شديدة جداً .

(١) إنما : انها س || (٢) يجمع : بجمع عا || (٣) تلك : ساقطة من س || (٤) مع : ومع ع ، ي || ما : من ن || (٦) الانفعاليات : الاقدمات س || والاقدمات ساقطة من ع || القسمة : + واللاقوة د || (٩) أنه ليس الغرض : أن الغرض ليس ع || ليست : ساقطة من س || (١٠) أنه : ساقطة من عا || (١١) قسم : قسم عا ، ن ، ه ، ي || إذ : اذا د ، ن ، ه || (١٥) تحقق : + لك ذلك ب ؛ + ذلك س || (١٦) وكما : كاس ، عا || وليست : ساقطة من ن || المضاف : مضاف عا || غير : عن سا ، م || (١٧) من : ساقطة من عا || هذا : ساقطة ع (١٨) ولا يجزئ ولا : ولا يجزئ سا ، م || (١٩) أعرض : عرض ه || جدا : ساقطة من ع ، ما ، م .

وأما المذكرات فهي مشهورة للبتديين إذ هي مما يسهل إطلاعهم عليها ، وكتاب قاطيغوريوس إنما هو للبتديين لاغير ، وقد حدثكم بصورته مرارا .

ثم المشكلات التي يجب أن يبحث عنها في هذا الموضع هي هذه : أحدها تعرف المعنى الجامع لهذا الجنس . والثاني النظر فيما قيل من الرسم المشهور للشكل . والثالث تحقيق الحال في أن الشكل من الكيف وليس من الوضع . والرابع إبانة حال الزاوية أنها في أي مقولة تقع . والخامس من حال الخلق ، وأنها كيف هي في جنس واحد من أنواع الكيف وإنما هي لون وشكل معاً . والسادس حال ما يجري مجراه إذا اتفق أن كان من مقولتين فإلى أي المقولتين منها ينسب الواحد الحاصل من الجملة .

فأما البحث الأول ، فيجب أن تعلم ، أن هذا الجنس ، هو الكيفية التي تعرض للجواهر لعروضها أولاً للكيفية بما هي كمية ؛ ليس كالقوة والضعف : فإنها وإن فارت الكية ، فلاس لأجل أن الكية بنفسها مستعدة لها استعداداً أولاً ، ثم تعرض بتوسطها للجواهر . وأما الشكل ، فإنه يعرض للمقدار بما هو مقدار . وهذا الشرح الذي أوردناه لمعنى هذا الجنس الرابع يدخل فيه الشكل ، والاستقامة ، والانحناء ، والتسطيح ، والتقيب ، والخلقة ، وكيفيات الأعداد .

لكن لقائل أن يقول : إن الخلقه تخالف البواقي لأن البواقي تعرض للكية عروضاً أولاً مطلقاً ، ويتوسطها تعرض لذوات الكية ، وأما الخلقه فلا تعرض للكية عروضاً أولاً ، فإنه ما لم يكن جسم طبيعي يتلون لم تكن خلقه . وهذا كالقوة واللاقوة التي تعرض أيضاً للكيات لعروضها لذوات الكيات ، كما يزعمون في العمق .

فنقول ليس الأمر كذلك . فإن الأمور التي تعرض للكية ، منها ما يعرض للكية في نفسها لا بشرط أنها كمية شيء ، ومنها ما يعرض للكية في نفسها بشرط أنها كمية شيء .

(١) إذ : أ ، د ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي || (٢) لاغير وقد حدثكم بصورته مرارا : ساقطة من س || (٣) الموضع : الوضع ي || (٤) تحقيق : تحقق هـ || (٦) في : تحت ع || (٧) وإنما : وإنما ع || لون وشكل : شكل ولون س || من : ساقطة من د || (٩) فأما : أما ع || (١٠) لعروضها : كعروضها ع || (١١) أولاً : ساقطة من س || (١٢) مقدار : + الذي له فوق بعد واحد بما هو ع ، ع ، + كذلك ع (١٧) يتلون : ملون ب ، س ، م || (١٨) لعروضها : كعروضها ع || (٢٠) لا : ساقطة من ع || أنها : أنه س .

فتكون الكمية هي بالمعرض له الأولى في ذلك الشيء . ثم الشيء وإن لم يكن يعرض له ذلك العارض إلا وهو كمية ما هو له كمية ، فليس إذا كان لا يعرض له أمر إلا وهو كمية شيء ، يجب أن يكون إذا عرض له الأمر لم يعرض له أولياً ، بل عرض لذلك الشيء ولل كمية بسبب ذلك الشيء . فإنه لا سواء قوله ، إن الكمية إنما يعرض لها الأمر عندما يكون في شيء ، وأن يقول إن الكمية إنما يعرض لها الأمر لأنها في الشيء الذي يعرض له الأمر .

كما لو أن قائلاً قال : إن النفس لا يعرض لها النسيان إلا وهي في البدن ، أو شيء آخر غير النسيان ، لم يدل ذلك على أن النسيان ، أو ذلك الشيء ، إنما يعرض للبدن ، وبتوسطه يقال على النفس ؛ كما أن الحركة تعرض للبدن ، وبتوسطه يقال على بعض قوى النفس . ثم اللون حامله الأول هو السطح ، كما هو مشهور وتحقق في العلم الطبيعي ؛ والجسم بنفسه غير ملون ، بل معنى أنه ملون ، أن سطحه ملون . وليست القوة حاملها الأول هو العمق ، وبتوسطه ويقال على الجسم ، حتى يكون الجسم ذو القوة هو الذي مقدار تحته ذو قوة ، بل القوة يحملها جسم تحمل مادته وصورته ؛ وإنما تحمل مادته وحدها كما سيلوح لك تحقيقه في صناعة أخرى . فالخلقة تلثم من شيء حامله السطح بذاته ، وما يحيط به السطح ، وهذا الشيء هو الشكل ؛ وشيء حامله السطح أيضاً ولكن عند حال كونه نهاية لجسم ما طبيعي ، وهذا الشيء هو اللون . فإذا انخلقة تلثم من أمرين حاملهما الأول هو السك ، وبسببه يقال على الجسم .

(١) ثم الشيء : ثم الشيء ، ع ، ساقطة من ع || (٢) هو : هي عا || وهو كمية ما هو : وهو الكمية ما هو ه || لا يعرض له : لا يعرض لها عا || (٣) له : لها عا || له أولياً : لها أولياً ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ع || (٤) قوله : قولنا سا ، عا ، ه ، ع || (٥) إنما : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ع || يعرض : عرض ي || لها : له من || لها : له من || (٦-٥) الشيء الذي يعرض له الأمر : الشيء الذي يعرض له الشيء والأمر عا || (٦) له : لها ن || (٧) آخر : ساقطة من سا (٩) للبدن : - أو شيء آخر ع ، ي || (١٠) على بعض : ساقطة من د || مشهور : المشهور من || (١١) بنفسه : في نفسه حامش ه || غير : ساقطة من م || (١٢) حتى يكون الجسم : ساقطة من ن || (١٣) تحته : تحته ن || ذوقه : ذاقه ه || وصورته : وصورتها سا ، ع ، م || وحدها : وحده ه || (١٥) وما : أو ما د ، س ، عا ، ن ، ه ، ع ، ي ؛ وأما ع || عند : عند ه || (١٦) ما : ساقطة من س || (١٧) حاملها : حاملها د ، عا ، ن .



وأما البحث الثاني وما قيل في حد الشكل ، فيشبهه أن يكون ذلك الرسم المشهور غير محقق للشكل الذي هو الكيفية ، بل هو رسم للشكل الذي يستعمله المهندسون الذين يقولون إنه مساري لشكل آخر وغير مساري ، وهو نصفه وثلثه ، ويعنون بذلك مقدارا مشكلا . وذلك لأن الشيء الذي تحيط به الحدود بالذات هو المحدود ، والمحدود بالذات هو المقدار ، والمقدار بالذات هو كم ، والشكل كيف ، والكيف ليس بكم ، فليس إذن ما تحيط به الحدود بشكل هو الشكل الذي من باب الكيفية ؛ لكن الهيئة الحاصلة من وجود الحد والمحدود على نسبة ما هو الشكل .

- والدليل على صحة ما أقوله ، وغفلة هؤلاء عنه ، أن المربع غير التربع ، إلا أن يقال مربع ويعنى به التربع نفسه ، كما يقال أبيض ويعنى به البياض . ثم لا شك أن التربع شكل من باب الكيف ، والتربع لا يقال إنه ما أحاط به حدود ، بل يقال إنه هيئة ما أحاط به الحدود ؛ وأما المربع فإن عني به الشيء الذي أحاط به الحدود الأربعة ، فلا يقال إنه كيف ، بل إنه مكيف ، ولا يصح حمل الكيف عليه . والمهندسون إنما يعنون بالمربع وبالشكل غير هذا الذي نذكر في هذا الباب ؛ فإنهم يعنون بالمربع وبالشكل الشيء الذي فيه التربع والشكل ؛ فذلك صح قولهم : الشكل ما أحاط به حد أو حدود ؛ فإن الشكل الذي للمهندس هو غير الشكل الذي كلامنا فيه ههنا ، وأما من عني به التربع ، فلا يمكنه أن يقول إن الشكل ما أحاط به حد أو حدود . فقولهم إن رسم الشكل المذكور ههنا هو هذا الرسم ، قول مجازف فيه .

(١) للشكل : الشكل د ، سا ، ع ، م || (٢) رسم : ساقطة من ع || للشكل : الشكل ب ، سا ، ع ، ع ، ع ، م || (٣) لشكل آخر : ساقطة من ع || وغير : وهو غير || مقدارا مشكلا : مقداره شكلا ع || (٤) بالذات : بالذات م || (٥) بكم : كم ع || (٥) فليس : وليس د || إذن : ساقطة من د || (٦) بشكل : وبشكل د || الذي : ساقطة من ب ، د ، سا ، ع ، م ، ن ، ع ، ي (٨) صحة : ساقطة من م || عه : ساقطة من م || (٩) ويعنى : يعنى د ، سا ، م || (١٠) إنه ما أحاط : إنه أحاط سا ، م || (١١) وأما المربع ... الحدود : ساقطة من ع || (١٢) فلا : ولا سا ، م || (١٣) نذكر : نذكره ع ، د || يعنون : يعنى ع || (١٤) الشيء : ساقطة من د ، م ، سا ، ع ، ع ، م || فذلك : فذلك م || الشكل : الشكل أنه د || (١٥) الذي للمهندس : الذي هو شكل لهندس ع ، د || لهندس : لهندس ع ، ع ، م || هو : ساقطة من ع || لهندس هو : هو لهندس م || فإن الشكل الذي للمهندس : فإن الشكل للمهندس ؛ فإن الشكل الذي هو للمهندس م || (١٧) هو : ساقطة من ب ، د ، سا ، ع ، م ، ن ، ي || فيه : ساقطة من ع .

وإذ عرف هذا ، فقد صح أن الاستقامة ، والانحناء ، والتسطيح ، والتقييب ، وغير ذلك ليست بأشكال ، بل هيئات للكميات لا تتعلق بالحدود بوجه من الوجوه .

وأما البحث الثالث فيجب أن تعلم فيه ، أن المعاني التي تنتم من اجتماع أمور ، فإنها يعسر إعطاء الحدود الموازنة لأسمائها ؛ لأن الجمهور يصعب عليهم أن يميزوها ، وأن يلتفتوا إلى خصائص أحوالها ، إذ انتفاعهم بالجملة منها كانتفاعهم بالتفصيل في القدر الذي يحتاج إليه الجمهور من تخيلها . والشكل من تلك الجملة . فإن الشكل ملتم من مقدار ومن حدود على هيئة ، كالمربع من سطح ، ومن أربعة حدود ، ومن هيئة . فلا يبالي في عادة الجمهور ، أن يجعل اسم المربع واقعاً على السطح ، من حيث له أربعة حدود ، وعلى الحدود الأربعة ، وعلى الهيئة . لكن السطح والحدود من باب الكم ؛ فإذا أخذت معروضاً لها ما يعرض ، فإنه يحصل منها كميات ذوات أعراض ، لا يخرجها ما يعرض لها عن أن تكون كميات .

كما أن الحركة لا تخرج الإنسان من أن يكون حيواناً وجوهراً ، وإن نظر إلى الهيئة كانت الهيئة كيفية ؛ وليس ولا واحد من الاعتبارين من باب الوضع ، ولا فيه وضع البتة . وقد غلط من ظن أن الشكل يصدق حمل معنى الوضع عليه بوجه من الوجوه ، وإنما عرض له من جهله باشتراك الاسم في الوضع . وذلك لأن الوضع قد يقال على وجوه . ويقال : وضع لحصول الشيء في موضعه ، وهذا المعنى من الوضع هو نفس مقولة الأين . ويقال : وضع لحصول الشيء مجاور للشيء من جهة مخصوصة كما يوضع خط من يمين خط ؛ وهذا الوضع نوع من المضاف ، ومقول ماهيته بالقياس إلى غيره ، فإن وضع الشيء عند مجاوره ، مقول بالقياس إلى وضع مجاوره عنده ، بل هذا الوضع هو المجاورة ؛ ومن يشكل عليه أن المجاورة من باب المضاف ؟

(١) واذا : واذا ب ، س ، ي || والتسطيح : والسطح سا ، م || (٤) يصر :  
 + فيها ع ، ه ، ي || لأسمائها : أسماء ب ، د ، سا ، م ، ي ؛ أسماء س ؛ لأسمائه ه  
 (٥) كانتفاعهم : بانتفاعهم س || (٦) ملتم : يلتم ع ، ن ، ه || (٧) ومن : من سا ، م ||  
 (٩) فإذا : واذا ب ، س || (١٠) فإنه : ساقطة من ه || يحصل : حصل د ، سا ، ع ، م ، ن  
 ن ، ه ، ي || فإنه يحصل ... ما يعرض : ساقطة من د || (١٢) جوهرها : أو جوهرها د ، ن  
 ه ، ي || (١٤) يصدق حمل : سيضمن ع || (١٥) جهلة : جملة د ، سا ، م ، ه ||  
 (١٦) حصول : يحصل ع || (١٧) حصول : يحصل ع || (١٨) ومقول : ومقولة ع .

- ويقال وضع الهيئة الحاصلة للجسم بسبب نسبة بعض أجزائه إلى بعض في الجهات بسبب حصول الوضع بالمعنى الثاني لأجزائه ، وبالجملة لوجود إضافة ما في أجزائه التي توجد بالفعل أو بالتوهم ، حتى تكون الأجزاء إذا وجدت على إضافة ما معلومة ، أو كان الجسم بحيث يمكن أن يتوهم فيه أجزاء ذوات إضافة ما معلومة ، حصل لكل بسبب ذلك هيئة هي الوضع ، وهذا هو المقولة . فإن الجلوس هو صفة لجملة الجالس لا لشيء من أجزائه . لكن إنما تكون هذه الصفة للجالس ، إذا كان لأجزائه بعضها إلى بعض إضافة ، أو إمكان إضافة ، ولا كل إضافة ، بل إضافة هيئة المجاورة ، ولا كل إضافة هيئة المجاورة ، بل أن يكون لها نسبة مع ذلك إلى جهات تكتنفها ، أو أجزاء أمكنة أو أجزاء أمور موية فيها .
- ١٠ وبالجملة أن يقرن بالاعتبار الذي فيما بينها اعتبار لها فيما بينها وبين أمور مباينة لها . فإن الهيئة التي لأعضاء الجالس بعضها عند بعض إذا ثبتت ، وقام الجالس ، والهيئة ثابتة بالقياس المعتبر للأجزاء بعضها عند بعض ، لم يكن جالسا إذا زالت النسبة بينها وبين الأمور الخارجة عن جوهرها ، وإن بقيت الداخلة على نسبتها . ولذلك ما يقال إنه قد انتقل وضعه . والذي يقال : إن الشكل من الوضع ، لأن الشكل يتعلق بمحدود بينها تجاوزاً خاص لوضع بعضها عند بعض ، فقد يغلظ من وجوه ، من ذلك ، أنه أخذ الحدود مكان الأجزاء .

(٢) لأجزائه : سا ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي || وبالجملة : والجملة ع || أجزائه :  
 أجزائه د ، سا ، هـ ، م ، ن ، ع || (٣) أو : و سا ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي || (٤) الجسم :  
 ساقطة من س ، م || (٤) ما : ساقطة من سا || معلومة : + حتى ع || (٥) فإن الجلوس :  
 ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ || جو : و هو ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ ||  
 الجالس : الخائين د ، سا ، م || لا : ولاد ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي || (٦) الجالس :  
 الجالس س ، هـ ، م || (٧) بل إضافة : ساقطة من د || هيئة إضافة : هيئة إضافة ع ||  
 كل إضافة هيئة : كل هيئة ي || (٧-٨) إضافة هيئة المجاورة : ساقطة من ع || (١٠) يقرن :  
 يقترن سا ، ع ، هـ ، م ، ن ، ي || الذي : التي سا ، م ، هـ || (١١) ثبتت : أثبتت ب : د ، سا ،  
 ع ، هـ ، م ، ن ، ي || وقام : وثقت ع ، هـ || (١٣) جواهرها : جواهرها هـ ، ي ، جواهرها  
 وذواتها ع || ولذلك : كذلك ع ، هـ || (١٤) والتي : التي د || يقال : قال ع ، هـ ، ي ||  
 (١٥) فقد : ولتد د ، قد عا || يغلظ : غلظ ي || أنه : أن س .

وإنما الاعتبار في الوضع بالأجزاء ، وفي الشكل بالحدود ؛ وظلماً إذ حسب أن هذا  
الوضع من المقولة الخاصة ، ولم يعرف أن هذا من المضاف ؛ وإنما الوضع الذي هو المقولة  
هو وضع أجزاء الشيء عند شيء خارج مابين ، لا وضع أجزاء الشيء في نفسه . وظل  
أيضاً إذ ظن أن الشيء إذا كان متعلقاً بمقولة فهو من تلك المقولة ، فإن الشكل وإن كان  
لا يحصل إلا بالإضافة بين الحدود ، أو وضع أيضاً ، فليس يجب أن يكون الشكل وضعاً ،  
فإن المربع أيضاً لا يحصل إلا بعدد في الحدود ، وليس يجب أن يكون المربع عدداً ؛  
الآن ترى أنه لا يقال إن المربع هو عدد للحدود ، ولا أن المربع هو وضع حد عند حد ؟  
فإذ ليس يقال أحد ذينك عليه فلا يكون هو داخلاً في مقولته ، بل يقال إن المربع حاصل  
عن وضع كذا ، وعن حد كذا . ثم جاء قوم من بعد يعتذرون من ذلك ، إذ عرفوا أنه  
لا يلزم أن يكون التربيع وضعاً ، بسبب أن الحدود تكون فيه ذوات وضع ، لكنهم  
سلموا أن الحالة التي للحدود بعضها عند بعض هي من مقولة الوضع ، وذلك لتعذر تفريقهم  
بين معاني الاسم المشترك ، وخصوصاً إذا كان متشابه المعاني ، وخصوصاً وكان أيضاً  
مجتمع المعاني في شيء واحد . فقد علمت أن الشكل لا يتعلق بالوضع الذي من المقولة  
الخاصة ، بل بالوضع الذي من الإضافة . وأما الدائرة بأنها لا تتعلق بهذا الوضع بل تتم  
بأن يكون لحددها هيئة مخصوصة في الانحناء فيحصل للحدود هيئة الشكل كيفية بكنية .

(١) بالأجزاء : الأجزاء م || (٢) هو : فهو ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي ||  
(٣) أجزاء : أعضاء س || (٥) إلا : ساقطة من سا ، م || بالإضافة : بإضافة ب ،  
س ، ن ، ه || الشكل وضما : ساقطة من س || (٧) وضع : عدد ع || (٨) يقال : تقول ب ||  
حاصل عن : حاصل عند ع || (٩) ثم جاء قوم : ساقطة من ع || بعد : + ذلك ي ||  
(١١) هي : ساقطة من ه || وذلك : ولكن ذلك ع || (١٢) المشترك وخصوصاً ، المشترك عا ||  
المعاني وخصوصاً : المعاني عا ، ي || (١٣) المقولة : مقولة د || (١٤) الخاصة : الحاصلة ع ||  
بهذا : بها سا ، م || (١٥) بأن : أن سا ، ع ، م ، ه ، ا || للحدود : للحدود د ، سا ، ع ، عا ،  
م ، ن ، ه ، ي .

## [ الفصل الثاني ]

## فصل (ب)

في تعريف حال الزاوية وكيفية ونوعها في الكمية أو في الكيفية أو الوضع  
وغير ذلك وتعرف حال الخلقفة وكيف صارت مع التركيب الذي فيها نوعاً  
وباقى الشكوك في هذا الجنس من الأجناس الأربعة

- وأما البحث الرابع ، فهو عن أمر الزاوية . فنقول : أما الفرق بين الزاوية وبين  
الأشكال ، فهو أن الزاوية ، إنما هي زاوية من حيث يعتبر المقدار متحدداً بين حدين  
أو حدود يلتقيان بحد . ولتخصص الكلام بالمسطحة ، فنقول : إنه لا يخلو إما أن يكون  
الشيء الذي يحيط به الحدان المتلاقين في المسطحات قد يحيط معهما ثالث أو رابع ، أو  
لا يحيط ؛ فإن لم يحيط معهما ثالث فلا يخلو إما أن يكون حداه يلتقيان عند حد مشترك  
لهما آخر ، أو لا يلتقيان ، بل يذهبان في التوهم إلى غير النهاية ؛ فإن التقيا ، فيكون كحال  
الخطين المحيطين بقطعة دائرة ، أو بشكل هلالى ، أو بشكل آسى ، أو غير ذلك . فالسطح  
الذي لا يتحدد بحد ثالث ، بل إنما هو محدود بحدين يلتقيان في جانب منه ، فهو من حيث  
هو كذلك ، أو حاله تلك ، هو أو هي زاوية . والذي يتحدد بحد غيرهما حتى يحاط به ،  
أو ياتقى حداه ذاك حتى يحاط به ، فهو من حيث هو كذلك ، أو حاله تلك ، هو أو هي  
شكل . فإن لم يعتبر كونه محاطاً به ، بل اعتبر منه حاله من جهة حديه المتلتقيين بحديهما ،  
فذلك أيضاً اعتبار يتناول الزاوية .

(٣) تعريف : تعرف ما ، ع ، ن ، هـ || أو الوضع : أو في الوضع ب ، هـ ، || (٤) وتعرف :  
أو غير ع || وتعرف : وتعرف د ، ع ، ع ، ع || (٦) وأما : أما د ، ع ، م ، ن || الرابع :  
الثالث د ، ع ، م || عن : ساقطة من هـ || وبين : ساقطة من ما || (٧) فهو : حوع ||  
(٨) حدود : حدين ع || ولتخصص : ولتخصص د ، م || (٩) قد : قدى ، سا ، ع ،  
م ، ن ، هـ ، م || (١١) أولاً يلتقيان : أو يكرتان لا يلتقيان || لا يلتقيان : + سواء كانا يلتقيان  
إذا مدا أو كانا لا يلتقيان ع ، هـ || بل : إن سر || (١٢) المحيطين : المحيط ن || (١٣) لا يتحدد :  
لا يتحدد ما ، م || مه : + قطع || (١٤) يحاط : يناظر ما ، م || (١٦) مه : ساقطة من ما ||  
(١٦) بحديهما : بحدهما .

وكيف ما كان ، فإن النظر في السطح ، من حيث يتحدد بمحددين اثنين بالفعل يشتركان في حد يتصلان به بالفعل ، هو غير النظر فيه من حيث يتحدد بمحد ثالث ، أو لا يتحدد ؛ وكيف يجوز أن يتوهم ، أنه لا يتحدد بثالث ، بل يذهب الحدان متباعدين إلى غير النهاية ، أو ينقطعان في السطح بنقطتين ليس يصل بينهما خط قاطع للسطح ، أمكن ذلك أو لم يمكن ، وغير النظر فيه من جهة أن حديه هذين قد يشتركان في حد آخر ، فتكون نسبة المقدار إلى هذا النظر والاعتبار ، نظيره نسبة المقدار إلى التحدد من جميع الجهات ونظير المقدار ، ونظير المجتمع الذي هو الزاوية المجتمع الذي هو الشكل أو المثلث أو المربع ، ونظير الهيئة التي تحصل للمقدار من حيث هو كذلك نظير الهيئة التي تحصل للمقدار من حيث هو محدود في الجهات ، أعنى الشكل ؛ فكما أن المقدار المشكل كمية فكذلك الزاوية من حيث يقع اسم الزاوية على المقدار الذي بالصفة المذكورة ، فإنها كمية ؛ وكما أن هيئة المشكل كيفية ، فكذلك هيئة الزاوية كيفية ؛ وكما أن المهندسين إذا قالوا شكلاً ، ذهبوا إلى المشكل ، كذلك إذا قالوا زاوية ، ذهبوا إلى المقدار ذي الزاوية ؛ ولذلك ما تكون الزاوية منصفة ومتساوية وعظمى وصغرى ؛ وكما أن حال حدود المربع بعضها عند بعض حال وضع أو إضافة ، كذلك حال حدى الزاوية .

وقد قيل إن الزاوية مقدار ينتهى عند نقطة . وهو قريب مما قلناه ، أولاً شئ واحد ، وهو أن المقدار الجسماني إذا تحدد بسطحين يلتقيان عند خط ، من غير أن يتسطحا بذلك سطحا واحداً ، وله لا محالة خصوصية حال غير الشكلية ، قد أهمل اعتباره ، بحيث يكون أحد السطحين قائماً على الآخر ، أو إلى انفراج ، أو إلى تقارب  $\epsilon - d$  . وليس شكل الجسم من حيث هو متحدد بسطحين هكذا ، كما ليس بشكل المسطح من حيث هو متحدد بخطين كالأشكال الهلالية هو زاوية ، فبالحرى أن تكون هذه ، زاوية مجسمة

(٣) يجوز : ويجوز ما ، ه ، ي || متباعدين : متباعداً ع || (٦) والاعتبار : الاعتبار د ||  
نسبة : ونسبة ن || (٩) كمية : كميته م || فكذلك : + يوقع ما || (١١) فكذلك هيئة  
الزاوية : فكذلك الزاوية عا ؛ فكذلك هذه الزاوية ع || (١٢) كذلك : لتلك ب || إلى : + أن ع ||  
ولذلك : فذلك عا (١٣) ومتساوية : ومتساوية ع || (١٤) حدى : ذى س ، عا ؛ إحدى ما ، م ||  
(١٦) خط : حدس || (١٧) قد : وقد ما ، ع ، ي || (١٨) أو : وعا || محدد : محدود ما ||  
(١٩) شكل : بشكل ع ، عا ، م ، ه || الجسم : الجسم ع ؛ الجسم عا ، م ، ه ، ه ، ه ||  
بسطحين : + هو ه || ليس بشكل : ليس شكل ب ، د ، س ، ما || المسطح : السطح د ، عا ، ن ||  
(٢٠) الهلالية : اللانسية عا ، م ؛ اللدالية ما || هو زاوية : وهو زاوية ع .

أيضاً قد أغفل أمرها ، وإن لم تنته إلى نقطة . وبالحرى أن يكون ههنا معنى جامع للزاوية التي من خطين ، والتي عن سطوح عند نقطة ، والتي عن مسطحين عند خط ، ويكون هذا الجامع هو كون المقدار ذا حدود فوق واحد ، تنتهي عند حد واحد مشترك لها من حيث هو كذلك . فإن جعل اسم الزاوية لهذا المعنى الجامع ولم يكن بعيداً من الصواب ، وكان انتهاء الزاوية المسطحة عند النقطة ، لأنها زاوية ، فإن لها من حيث هي زاوية أن تتحدد وتنتهي عند حد واحد . ثم عرض أن كانت الحدود خطوطاً ، فعرض أن كانت النهاية نقطة . ثم إن أبي هذا آيب ، وجعل اسم الزاوية للمقدار من حيث هو ممتد إلى نقطة ، لم أناقشه فيه ، وصار معنى الزاوية أخص مما ذكرناه ، ونخرج شئاً من جملة الزاوية ، ومن جملة الشكل ، يعرض أيضاً للقادير من جهة الحدود ، وهذا هو ما ذكرته .

- ١٠ وليس ينبغي أن تلتفت إلى ما قاله بعض المتكلمين ، لما لا يعنيه ، إن الزاوية جنس آخر من الكم هو بين الخط والسطح ، ظاناً أن قولهم ، الخط له طول فقط ، وأن السطح له طول وعرض ، هو أن يكون له طول وعرض ، هما حدان قائمان أحدهما على الآخر ، حاسباً أن الخط يتكون عن حركة نقطة ، ثم السطح من حركة الخط بكلية على عمود عرضاً ، حتى يكون إذا ثبت طرف ، وتحرك طرف ، فعلاً شيئاً بين الخط والسطح ، وكذلك بين السطح والجسم . فإن هذا لما أخطأ في معرفة الطول والعرض تبادى به الخطأ إلى أن تهوش . بل
- ١٥ الزاوية المسطحة سطح ، ولذلك يمكن أن يفرض فيها بعد ، وآخر قائماً عليه . والزاوية المجسمة جسم لتظير ذلك ، أعني إذا عيننا بالزاوية ، المقدار الذي له هذا النوع من التحدد . وأما إذا ذهبنا إلى الهيئة ، فإن الزاوية كيفية .

(١) معنى : امرع || (٢) خطين والتي : خطين والذي س || ويكون : أو يكون د ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ وأن يكون ع ، هـ || (٣) هذا : + المعنى ع ، هـ || فوق واحد : فوق واحدة د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، عى || (٤) من : عن س ، هـ || وكان : فكان ن || (٥) لأنها : لأنه سا ، عا ، م ، هـ || لها : له سا ، ع ، عا ، م ، هـ ، عى || هي : هو سا ، عا ، م ، ن ، هـ ، عا ، هـ ، عا ، عى || (٦) ثم : + إن ع ، هـ || (٧) ذكرناه : ذكرناى || ونخرج : ونروج عا || (٨) وهذا : هذا س || ما ذكرته : بما ذكرته سا ، ع || (٩) الخط له طول : الخط طول ع || (١٠) نقطة : ثم السطح من حركة : ساقطة من م || (١١) بين س || إلى : ساقطة من س || (١٢) ولذلك : وكذلك ع ، عا ، م || بعد : بعداب ، س || وآخر : آخرع ، عى || (١٣) لتظير ذلك : لفسه د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن || التحدد : التحديد س .

وأما البحث الخاص فلنقال أن يقول : إن الحلقة ، كيف تكون كيفية واحدة وشيئا واحداً وهو مجموع لون وشكل؟ وهب أنكم تجوزون أن تكون أنواع الجواهر مركبة من جواهره فقد أصحرتكم على أنه لا يجوز أن يكون لأنواع الأعراض تركيب ، وإن كان لحدودها تركيب من جنس وفصل ، وهذا الذي هو الحلقة ، فإنه عندكم نوع واحد من باب العرض ، ينقسم إلى شيئين منهما يحصل وجوده ، أحدهما الشكل ، والآخر اللون .

فنقول في جواب ذلك : إنا لا نمنع أن تكون أعراض مركبة من أعراض وكيف ، والعشرة عرض لأنه عدد ، فهو كم ، وهو مركب من خمسة وخمسة ، والمرجع عرض ، وإنما يلتزم من أن يكون هناك محدود وحدود أربعة . بل يعنى أن الجواهر قد يوجد فيها ما يناسب طبيعة جنسها ، وما يناسب طبيعة فصائلها أجزاء متغايرة ، وإن لم يكن أحدهما طبيعة الجنس ، ولا الآخر طبيعة الفصل ، على ما تعرفه في تعليلنا للبرهان . والأعراض لا يوجد فيها ذلك ، وإن وجدت لها أجزاء فلا يكون جزء منها مدلولاً عليه بوجه من الوجوه . فطبيعة الجنس كالكيف ههنا لهذا المركب ، وجزء آخر مدلولاً عليه : بطبيعة الفصل ، وأنها تنهى لا محالة إلى بسائط لا يوجد فيها أحد وجهى القسمة إلا بحدودها ، وليس يجب أن تكون أجزاء الحد أجزاء المحدود .

وعلى ما استعلم بعد ، نالشكل إذا قارن اللون ، اجتمع لذلك شيء واحد جملة ، به يقال للشيء إنه حسن الصورة وجيد الصنعة ، وإنه قبيح رديء . ولو خلا اللون عن الشكل فكان لوناً وحده ، أو الشكل عن اللون فكان شكلاً وحده ، لم يكن له ذلك الحسن وذلك القبح ، بل حسن أو قبح آخر ؛ فإذن للشكل من حيث هو مجتمع مع اللون أو مع غير ذلك ، خاصية

(١) فنائل : فإن لقائل ه || (٢) لون وشكل : شكل ولون س || (٤) وهذا : وهو سا ه || (١٠) للبرهان والأعراض : البرهان من الأعراض س || (١١) فيها : فيها ه || وإن : فإن ع || بوجه من الوجوه : ساقطة من س || (١٢) فطبيعة : بطبيعة س ، ع ، ع ، ن || (١٣) بسائط : بسائطه س || (١٣) بحدودها : لحدودها ي || (١٥) شيء : شكل س || واحد : واحد واحدا ع || جملة : جملة د || (١٦ - ١٧) فكان لونا وحده : وكان شكلا وحده ع ؛ وكان لونا وحده ي || (١٧) فكان شكلا : أ كان شكلا سا ؛ وكان شكلا ي (١٨) للشكل من حيث هو مجتمع مع اللون : للصورة من حيث هو مجتمع مع الشكل مع اللون ب ، د ، ن ؛ للصورة من حيث هو مجتمع مع اللون س || مع اللون أو مع غير ذلك : ساقطة من ع || خاصية : + ون .



- حال من الاجتماع، ليست تلك خاصية أحد جزأيه ، ولا هي مجموع الخاصيتين من حيث هما معاً فقط ، بل إذا كان حسن اللون من حيث هو حسن اللون ، وحسن الشكل من حيث هو حسن الشكل ، ولم تكن مناسبة الحسنيين مناسبة محدودة ، لم يكن الحسن الذي يعتبر بجملة الصورة ، بل ربما أحوج الحسن الذي للجملة ، إلى أن لا يكون الحسنان الخاصان على ما ينبغي في الخصوص ، بل كان الحسن لا يقال على المعنى الذي على سبيل الاجتماع منها ، وعلى المعنى الذي على سبيل الخصوص إلا باشتراك الاسم .

- وأما البحث السادس فهو تعرف حال المركب من شيئين ، أنه إلى أيهما أميل . فنقول : إنه لا يخلو ، إما أن يكون أحدهما أولى بأن يكون موصوفاً والآخر صفة ، كالمرع الذي يعني به سطح ذو هيئة ، فإن السطح هو الموصوف بالهيئة ، والهيئة عارضة له ؛ فالجملة من مقولمة الموصوف ، بأن السطح ذا الهيئة سطح لاهيئة ، والمجموع حق عليه أنه سطح . وأما إذا اختلفا ، وأيس أحدهما أولاً للشيء ، والآخر ثانياً بسبب الأول وبعده ، فإن ذلك الاجتماع منهما يكون جمعاً عرضياً ، ولا يكون على سبيل جمع يحصل له أمر له اتحاد في طبعه ، ويكون كمال الكتابة والطول ؛ ولا يكون للكتابة والطول اجتماع تحدث منه جملة واحدة في الذات ، فلا يستحق ذلك مقولة ، بل يدخل في المجموع . والمجموع مركب ، فيكون مقولات هذه الأشياء أيضاً مركبة من المقولات . كما أن الكتابة إذا اجتمعت مع الطول ، كان المجموع حاصل من كيفية وإضافة وقدر من غير اتحاد حقيقي

واعلم أن الأمور التي تستحق أن تدخل في المقولات على أنها أنواع المقولات ، ليست أي أمور اتفقت ، بل الأمور والطبائع التي تقوم بمعنى جنسى ، وبمعنى آخر يقترن

(١) جزأيه : برأيا ب ، د ، س ، ن || (٤) جملة : بجميع س || (٤) لا : ساقطة من ع ، ه ، ي || (٥-٦) المعنى الذي ... الذي على : ساقطة من ع || (٧) السادس : الثالث س || (٨) إنه : ساقطة من س || بأن : فإن ب ، د ، س ، ن ، ه ، ي || (١٠) حق : يحن ب ، س ، ع ، ي || (١١) بسبب : وبسبب ب ، د ، س || (١٢) جمعاً : جيمام (١٣) ولا : فلا ب ، د ، س ، ن ، ه ، ي || ولا يكون للكتابة والطول : ساقطة من ع || (١٦) اجتمعت : جمعت د ، ه ، ن ، س ، ي || (١٧) الأمور : الأمر س || (١٨) تقوم : قوم ما ، ع ، ن ، ه ، ي .

به ، فصلّي ، يتقوم به الجنس على المعنى المذكور في المدخل . فأما الاقتراعات ، التي لا تكون على هذه الصفة ، فلا توجب نوعية ، ولا توجب دخولاً تحت مقولة ، بل ستجعل لها مقولة مخترة ليست حقيقية . فيكون الإنسان إذا قارن كيفاً لا يقوّم به ولا هو تابع للإنسانية ، بل طارض غريب ، يكون المجموع منهما ليس نوعاً ألبيته لشيء من حيث هو مجموع ، إلا أن يظن أنه نوع من جوهر مكيف . فعلى هذا القياس تقس .

### [الفصل الثالث]

#### فصل (ج)

في تعريف الفرق بين الكيفية وذى الكيفية والأحوال التي تجري بينهما  
وفي عوارض الكيفية وخواصها

فهذه هي الكيفيات . وأما ذوات الكيفية ، فهي التي لها هذه ، إما أولاً ، وإما ثانياً ، كانت جواهر أو كانت كميات ، فيشتق لها الاسم منها كما يشتق من الكمية وغيرها . أما لغة العرب والفرس فيشتق اسم المكيف فيهما دائماً من اسم الكيفية ، وإن قيلت بلا اشتقاق ، فقد يقال مع ذلك باشتقاق كما يقال خلق عدل ، ورجل عدل ، أو لون أبيض ، وجسم أبيض ، فقد يقال مع ذلك عادل ومبيض .

لكنه قد جرت العادة في بعض اللغات ، أو في اليونانية وحدها ، بأن لا يشتق ذلك عن بعض الكيفيات ، بل يفرد للتكيف اسم . فإنه ما كان يشتق في اليونانية من الاسم الموضوع للفضيلة ، اسم لذى الفضيلة ، بل كان بدل الفاضل ، اسم مشتق من اسم

(١) فأما : فإن ه || الاقتراعات : ساقطة من سا || (٢) توجب : ساقطة من س ||  
(٥) تقس : + والله أعلم س (١٠) وأما : أما س || (١١) كانت : ساقطة من ب ، س ||  
منها : من ماد ، سا ، م | (١٢) المكيف : الكيف ع ، ع ، م || (١٣) يقال : وإن قيل سا ،  
ع ، م ، ه || ورجل عدل : ساقطة من ن ، ن ، ي || أولون : ولون ه || (١٤) ومبيض :  
أومبيض س || (١٥) قد : ساقطة من م || (١٦) للتكيف : لكيف ع ، ع ، م || (١٦) كان : ساقطة  
من م || الاسم : اسم د ، سا ، م || (١٧) اسم : باسم ع ، ن ، ه ، ي .

- الاجتهاد . وربما كان لذي الكيفية اسم ، ولا يكون للكيفية اسم موضوع أصلا . وهذا في كثير من اللغات ، فإن القوى يشبه أن لا يكون لها في اليونانية اسم بل القوى يقال فيها ملاكزي ، ولا يكون للكيفية اسم ، إذ الملاكرة اسم فعل الكيفية لا للكيفية . ولا يبعد أن يكون كذلك الحال في لغة العرب ، فإن المصباح ، في لغة العرب ، لم يشتق اسمه من الكيفية التي هي الاستعداد ، بل من الكمال . فإن هذا مشتق من الصحة ،
- و محرف من المعتاد في الاشتقاق ، فإن الذي لاصحة فيه إذا مرض ، فإنه قد يكون في حال المرض مصحاحا ، وإن لم يكن صحيحا ، إذا كان سريع القبول للصحة ، والهيئة المصحاحية ، لأنها ، لا اسم لها ، بل ربما يتكلف في لغة العرب ، فيشتق لها الاسم عن اسم الشيء ذي الهيئة ، على عكس القانون الطبيعي فيقال : مصحاحية . فيكون حينئذ اسم ذي القوة غير مشتق من اسم القوة ، بل بالعكس . ومن لواحق الكيفية ، أن الكيفية تكون فيها مضادة ، وذلك ظاهر . أما في الملكة ، فنقل الجهن ، فإنه ضد التهور ، ومثل العقد الصواب ، فإنه ضد العقد الخطأ . والأمر في الحالات أيضا هو بقياس ذلك .
- وأما المضادة في القوة واللاقوة ، فنقل المصحاحية للمراضية . وأما المضادة في الكيفيات الانفعالية والانفعالات ، فكالياباض للسواد ، والحرارة والبرودة . وأما المتعلقة بالكيفية ، فالأشكال لا أضداد لها . وأما الاستقامة ، والإنحناء ، والتقييب ، والتعمير فستعلم في العلوم أنها غير متضادة . وأما الزوجية ، والفردية ، فيظن في ظاهر الأمر أنها متضادة . وليس كذلك ، لأن الزوجية والفردية لا يتعاقبان على موضوع واحد البتة .

ثم ليس كل معنيين مسميين لا يجتمعان ، فهما متضادان ، وإن كان يجتمعان في جنس واحد ، فإن الفرس واللافرس ، واليابيض واللابيض ، والحرارة واللاحرارة ،

(٢) لما : له ن || القوى يقال : لذي القوى يقال ب ، س ؛ لذي القوى فيقال د ، ن ؛ لقوى مقال سا ، م ، ي ؛ لقوى فيقال هـ || (٣) ملاكزي : أي الملاكم أو المصارع في لغة العصور || (٤) إذ : ساقطة عا ، م || (٥) كذلك : ذلك ع (٥) اسمه : اسم عا || بل : ساقطة من د || (٦) في : من ع || (٨) ربما : انما س || يتكلف : + طاع || الامم : للاسم ب ، س ؛ اسم ن || (١٠) امم : رسم د || (١٢) العقد : للعقد عا ، ن ، هـ ، ي || والأمر : أما عا || أبضاهر : ساقط من عا || (١٤) للسواد : والوادسا || (١٥) فالأشكال : والأشكال م || فتعلم : + أبضاع ، عا || (١٦) متضادة : مضادة س ، هـ || (١٧) كذلك : + ذلك ع ، هـ || أبتة : ساقطة من ن || (١٨) مسميين : قسيمين ب ، ن || متضادان : ضدان س || كان : + قد ن .



هيئة قارة غير منسوبة ، تعاقب هذه تلك . ويتبين لك . ههنا ، هذا بالاستقراء .  
كالبياض والسواد ، والحرارة والبرودة ، وغير ذلك .

- ولما كان لأنواع من الكيف أضداد ، يستحيل الموضوع من بعضها إلى بعض  
إنسلاخاً من كيفية منها ، وتلبساً بالأخرى ، فتلك الأنواع من الكيفية تقبل الاشتداد  
والتنقص مثل الحرارة والبرودة واليبوسة والرطوبة . فإن كان تقبل الأزيد والأنقص ، فإن  
حرارة نجدها أزيد من حرارة ، وبرودة نجدها أزيد من برودة . وهذا دأب جميع  
الأضداد التي بينها وسائط ، التي ليس زوال الموضوع عن أحدهما ، مقارنا لوجود  
الآخر ، بل ربما خلا من الطرفين إلى الوسط ، فهذه الوساطة في حكم أنها معدودة بمد  
الوسط ، لا تقبل التشدد والتنقص كالعادلة التي هي متوسطة بين إفراطين ، والصفة  
التي هي متوسطة بين إفراطين ، إلا أن هذه المتوسطات إذا قرنت بالمادة واعتبرت  
في الأشخاص ، لم يعتبر توسطها الحقيقي ، فإن ذلك غير مدرك إلا بالحد . فما قارب  
ذلك الحقيقي ، ولم يخرج إلى الطرفين خروجاً يعتد به ، ويظهر أثره ظهوراً فاحشاً ،  
فإنه يعد في الوساطة . فلذلك قد تكون عدالة زيد أشد من عدالة عمرو ، وإن كانت  
العادلة المطلقة ليست أشد من عدالة أخرى ، فإنها واحدة لا تقبل الأزيد والأنقص  
وهكذا حال الصحة ، التي هي توسط ما ، في المزاج وفي هيئة التركيب ، بين أمور  
زائدة وناقصة ، فإن الصحة المطلقة واحدة لا تقبل الاشتداد والتنقص ، لكن قد تكون  
صحة أصح من صحة ، وذلك بحسب اعتبار صحة زيد وصحة عمرو .

وأما الأمور التي لا أضداد لها ، فإنها لا تقبل الأكثر والأقل ، كالمربع ، والمثلث ،  
وغير ذلك . واوأنها كانت تقبل التزيد والنقص ، لكن التزييد يتوجه في النقصان إلى

(١) هذه تلك : هذه بتلك ب || ويتبين : ويتبين ب ، ع ، د ، هـ ، ي ، و يتبين س ، ما ، و بين م ||  
(٢) هذا : ساقطة من عا || بالاستقراء : باستقراء ع || (٣) كان : ساقطة من ع || لأنواع :  
الأنواع سا ، م ، هـ || الكيف : الكيفية ع || أضداد : أضداد ع ، د ، هـ ، ي || (٥) والتنقص :  
والنقص د ، سا ، م ، هـ || فإن : كلها سا ، هـ || كان : ساقطة من عا ، هـ ، كلها د ، س ، كلها ي ، ع ||  
(٦) نجدها : ساقطة من عا || (٧) زوال : وقال م || (٩) التي : ساقطة من سا ||  
(٩ - ١٠) والصفة التي . . . افراطين : ساقطة من د || (١٠) واعتبرت : اعتبرت ن ||  
(١٣) يعد : يحيد د || وإن : ان ب ، د ، ع ، س ، ع ، م || (١٦) لا تقبل الاشتداد  
والتنقص : ساقطة من د ، سا ، ع ، عا || لكن : ولكن ع || (١٧) اعتبار : ساقطة من س .

ضد ، إذا أمن صار لإيه ، وكان ذلك بعيداً في طباعته عن التربيع ، ومشاركاً له في المادة ،  
بعاقبه ، فكان ضداً له . ومع هذا ، فإن التربيع أيضاً ، إذا أريد قربه بالمادة ، لم يتيسر  
لإيجاد التربيع الحقيقي ، بل إنما يوجد في المادة هيئة ما هو شبيه به ، وخفى عند الحس  
مخالفته له ، فيكون حينئذ تربيع أصح من تربيع ، بحسب أنه تربيع حسي ، لا تربيع  
حقيقي . وأما السواد والبياض والجن والتهور والحرارة والبرودة ، فليس يقع ذلك لها  
من جهة الحس وخطئه ، بل يكون الموجودان في المادة ، كلاهما حاريتين ، إحداهما  
أشد والأخرى أضعف ، ليس كالربع الحسي ، الذي لا يكون هو بالحقيقة مربعاً ،  
بل يكون شكلاً آخر ، إلا أن خلافه للربع لا يحس به ، ولا كالعادلة ، التي لا تكون  
في الحقيقة عدالة ، ولكنها تكون جنباً أو تهوراً . إلا أن خاصية مخالفته لا تدرك حساً ،  
وإنما يكون الشيء أكثر من شيء ، بعد أن يشاركه في الحد والمعنى بشيء يكون مع  
ذلك أشد وأقوى منه . فيجب أن تكون كلتا الحاريتين محرقتين ، مفرقتين ، لكن  
إحداهما أشد إحراقاً . فما كان هكذا ، فهو بالحقيقة قابل الأشد والأضعف ، والآخر  
فهو كذلك عند الحس . فلذلك ، لا نجد مربعين يقبلان حد التربيع بالحقيقة ، ثم يكون  
أحدهما أشد ، والآخر أضعف ، بل إما أن يقبل على السواء ، وإما أن لا يكون أحدهما  
مربعاً . ثم بعد هذا مباحث خارجة عن مبلغ الطوق المنطقي . ومن خواص الكيفية ،  
التي لا نظن أن شيئاً يشركها فيه ، قبولها الشبيه وغير الشبيه ، وقد بينا الحال فيه فيما  
سلف .

(١) ومشاركاً : وكان ع || (٢) فكان : + ذلك س ، ه || أريد : أريد ما ||  
(٣) هيئة : ساقطة من ع || (٥) والبرودة : ساقطة من س || ليس : + انما س ، ه || طا :  
فيها س ، ع ، ع || (٦) جوة : خطأ س ، ه || وخطئه : ساقطة من س ، ه || كلاهما : + بالحقيقة  
س ، ع || إحداهما : أحدهما س || (٧) بالحقيقة : بالذوة س || (١٠) أن : ما ع ||  
الحد والمعنى : المعنى والحد س || بشيء : ساقطة من ه ، ي ؛ + ثم ع ، ع ، ن ، ه || (١١) منه :  
ساقطة من ع || (١٢) والآخر : وأما الآخراً ، ه || (١٣) فهو كذلك : فهو ليس كذلك حامش ع ||  
فذلك : فذلك س || التربيع : المربع س || ثم : و ، ع || (١٥) مباحث : + إن شاء الله س ||  
ثم ... المنطقي : ساقطة من ط || (١٦) فيه : فيها ه ، ي || أشبه وغير الشبه : الشبهه وغير  
الشبهه س .

## [ الفصل الرابع ]

## فصل (د)

في حل شك يتعلق بمداخلة أنواع من الكيف وغيره ، لأنواع من المضاف

- ولقائل أن يقول إن أكثر هذه الأشياء التي تعددت في مقولة الكيفية ، فإنها من مقولة المضاف ، كالمملكة ، والقوة ، والعلم ، وما أشبه ذلك . والجواب أن هذه الأشياء ، ليست بذواتها من مقولة المضاف ، بل مما قد عرضت له الإضافة ، إذ لها وجود غير ما هي به مضافة . فإنه وإن كانت ماهياتها مقولة بالقياس إلى غيرها ، فإنها لا يجب بذلك أن تكون من مقولة المضاف . إذ قد احتاج الرسم الموجب لذلك ، كما علمت ، إلى دعامة أخرى ، وتغيير يلحق به ، حتى يصير خاصاً بالمقولة . وكذلك قد علمت أن الجواهر ، كان يظن ببعض نوعياتها ، أنها من المضاف لهذا الرسم ، فلما حصل الرسم ، علم أنها ليست من المضاف ، وذلك حين كان لها وجود حصل مخصص ، لم تكن به من المضاف ، إذ كان ذلك الوجود لها مجرداً . وأنت تجد مثلاً في ذلك في العلم ، فلو كان العلم لذاته تقال ماهيته بالقياس إلى غيره ، وأوجوده الذي يتقزم به من كل وجه ، ولم يكن كيفية يلزمها إضافة ، وله وجود أنه كيفية ، ويلحقها وجود هوية مضاف ، لكان إذا حصل العلم ، وخصص أثر ذلك في تخصصه كونه مقول الماهية بالقياس .

(٣) شك : شكوك ع ، عا ، هـ || يتعلق : متعلق س ، سا ، ن ، ي || (٤) عددتموها : عددتها عا || (٥) الكيفية : الكيف ع || من : ساقطة من م || (٥) والعل : أو الدير سا || والجواب : فإجاب هـ || (٦) مما : بما هو || قد : ساقطة من د ، سا ، ع ، ن || (٦) له : لها هـ || (٧) به : ساقطة من س || (٨) قائمها : ساقطة من ع || لذلك : لتلك د ، س ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي || (٩) كما : + قد د || وتغيير : وتغير سا || بصير : ساقطة من س || وكذلك : ولذلك هـ || (١٠) الرسم : الاسم س || علم : على ع || (١٢) مخصص : مخصوص ع || مثلاً : في : مثل س ، ع ، عا ، ن ، هـ ، ي || (١٤) كيفية : كيفيته ع || وله : فله ن ، لها هـ || انه : أنها س ، هـ ، ساقطة من عا || (١٥) هوية : هي به سا ، هوية س ، هـ || مضاف : مضافة س || تخصصه : تخصصه ها .

لكن ليس الأمر كذلك ، لأن نوعيات العلم ، كالنحو ، لا تقال ما حيايتها بانقياس إلى غيره في حد تخصيصه ، بل من جهة معناه الأعم ، ودو كونه علماً . فلا يقال : النحو نحو بشيء ، بل يقال : إن النحو علم بشيء كما كان هناك لا يقال إن هذا الرأس ، هو هذا الرأس لشيء ، بل يقال هذا الرأس رأس لشيء . فإذا كان هذا ينبهك هناك ، أن هذا الرأس مخصص من ذلك الرأس من حيث وجوده ، الذي ليس به مضافاً ، بل عارضة له الإضافة ؛ حتى إن هذا التخصيص يتعرى عن موافقة تخصيص الإضافة بإزائه ، بل يلزمه من الإضافة ما لزم الطبيعة العامة ، التي تلحقها الإضافة ، كالرأسية . وكذلك ههنا ، إنما صار النحو جزءاً من العلم ، من حيث العلم كيفية ، ولذلك لم ينبع من الإضافة إلا ما لحق جنسه أولاً ، وكان هذا التخصيص ليس من جهة ما لحقه من الإضافة ، بل من جهة الوجود الخاص كأن كيفية ما تكون هيئة في النفس ، وصورة مجردة عن المادة ، هي مطابقة لأمر من خارج ، فيكون عاماً لهيئات وصور في النفس مجردة ، كلها تشترك في هذا الحد ، ولا تختلف فيه . فتشترك أيضاً في أنها مطابقة لأمر من خارج ، لا لأجل خصوصيتها ، بل لأجل أن هذا المعنى تارض أولاً للمعنى العام لها ، فلو كانت تخصص تخصص المضاف الذي لا وجود له إلا أنه مضاف ، لكان يجب أن تكون الإضافة تلحقها لتخصصها ، فإذا بقي مخصصها في حد تخصيصها غير مضاف ، فإنه وجود غير مضاف .

فإذا كانت النوعيات ليست من المضاف في ذواتها ، بل لها وجود خاص ، وإنما المقول ما حيايته بانقياس ، هو الجنس الذي لأجله يقال كذلك للنوع ، وفي حد تخصصه

(٢) الأعم : للأعمع || يقال : + إن س || (٣) بشيء : لشيء د ، ع ، عا || بل . . .  
 بشيء : ساقطة من د || (٤) فإذا : فاذس ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ي ؛ فان عا || هناك :  
 هناك م ، ن || مخصص : تخصص س || (٥) عارضة : تارض س || (٦) تخصيص : تخصص عا ||  
 بإزائه : إياه س ، ه || (٧) لزم : يلزم س ، ه || وكذلك : ولذلك ب ؛ فكذلك س ، ي ||  
 ههنا : هاع || (٨) جزئياً : جزئياً ه ، ي || إلا : ساقطة من س || ما : + كان ع ||  
 (١٠) المادة : الموادس ه ، ه || هي : وهي ب ؛ ساقطة من ه || (١٢) فيه : ساقطة من س ||  
 تشترك : وتشترك ه || لا : ساقطة من م || (١٣) فلو : ولود (١٤) الامانة : كل الاضافات ن ||  
 لتخصصها : فتخصصها ب ؛ لتخصيصها ع ، عا ، ن ؛ + كل م || تخصصها : تخصصه عا || (١٥) فانه :  
 فلها ب ، د ، ع ، ه ؛ لله : س ، سا ، عا || (١٨) تخصصه : تخصصه س || وكان : فكان ب .



لا يقال ؛ وكان للتوحيات وجود ليست به مضافات بنفسها أيضاً كذلك ، وإن عرضت له الإضافة فليس من المضاف بذاته ؛ فإنه يستحيل أن يكون الجنس داخلاً بذاته في مقولة ، ثم تكون أنواعه في ماهيتها غير داخلة في تلك المقولة . وهل المقولة إلا لجنس الجنس ، وهل صورة المقولة إلا هذه الصورة ؟ فبين إذن ، أنه لما لم يكن النحو من المضاف ، فليس العلم من المضاف ، إلا على أنه عارض له المضاف عروضاً لازماً ، لا على أنه نوع من المضاف .

ولا بأس أن يدخل الشيء في مقولتين ، على وجهين ؛ أما في أحدهما ، فبالذات ، على أنه نوع له . وأما في الآخر ، فبالعرض ، على أنه موضوع لعروضه له . فهكذا يجب أن يفهم هذا الموضوع ؛ ولا تلتفت إلى عمى قلوب هؤلاء الذين يظنون أن الشيء يكون في جنس وأنواعه في جنس مباين له . والعجب أن هؤلاء قد نسوا أن هذا الرسم المذكور للمضاف ، وهو أنه الذي ماهيته مقولة بالقياس إلى غيره ، رسم قديمٌ ، لأنه كان يدخل في المضاف ما ليس من المضاف ، وأنه يحتاج إلى زيادة وثيقة ، وبينهم وبين هذا الموضوع قريب من ثلاث ورقات ، حتى جاءوا وسلموا أن العلم داخل في المضاف بطبيعته ، على أنه نوع من المضاف وأنواعه ليست تحته . فلزمهم أن يحملوا هذا الشك ، ونسوا أن مثل هذا الشك ، قد سلف ذكره في الجواهر أيضاً ، فكان حل الشك في آخر الأمر يوجب ، أن ما تخصص ١٥ فزال كونه مقولاً بالقياس إلى غيره ، دل ذلك منه على أنه ليس من مقولة المضاف ، وعلى أن الحد الثاني ، المحصل المحقق ، الذي للمضاف ، غير مقول عليه . ونسوا أن الشيء ، إذا قيل على الشيء قول المتول على الموضوع ، وقيل هذا المقول عليه كذلك على ثالث ،

(١) به : هي بها عا ؛ هي به ه || بنفسها : بجنسها عا م || عرضت : عرض س || (٢) بذاته : بذاتها ||  
 (٥) على : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي || أنه عارض له المضاف : ساقطة من سا || عروضا : ساقطة من سا ، ع ، م ، ه ، ي || (٥ - ٦) لازماً لا على : لازماً على ن ||  
 (٧) أما في أحدهما : أما أحدهما د || (٨) على : وعلى س ، ه || وأما في الآخر : والآخر د ، سا ، م ، ن ، ي || على : وعلى ه || له : ساقطة من سا || (٩) قلوب : قلب س ||  
 (١٠) أنه : ساقطة من س || (١١) مقولة : ساقطة من ع || كان : + قد ن || من : في ه ||  
 (١٢) وانه : ورائه ع ، ي || قريب : ساقطة من عا || من : ساقطة من ب ، د ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي || ثلاث : ثلاثة س || (١٣) داخل في : ساقطة من سا || المضاف : مضاف سا ||  
 (١٥) فكان : وكان س || حل : حل م || ما : ساقطة من س || (١٧) مقول : المقول عا ||  
 عليه : عه .

فإن الأول يقال على الثالث كذلك ؛ ونسوا أنهم كانوا يفهمون من المقول على الموضوع ، أنه يجب أن يكون ذاتياً مقوماً للماهية ، فلم يعلموا أنه إذا كان المضاف جنساً للعلم ، كان مقوماً لمماهية ؛ ثم العلم ، جنس للنحو ، ومقومٌ لماهية النحو ، ومقومٌ للماهية لمقوم الماهية مقوم الماهية . فكيف ينقلب النحو من جنبة المضاف حتى يذهب إلى كيف الكيفية ؟ سواء كان تأويلهم المقول على الموضوع حقاً أو لم يكن . ونسوا أنهم علموا ، أن الأشياء المتباينة الخواص ، لا يحمل شيء منها على آخر ، فإذا كان كل نحو في ذاته ، وماهية ، محمولاً عليه الكيف ، ولا شيء من الكيف يقال عليه المضاف في ماهيته على أن لا يكون له وجود ، إلا ما هو به مضاف لا على أنه لا يعرض له الإضافة ، أنه يلزم من ذلك أن يكون لا شيء من النحو يقال عليه المضاف في جوهره ، وكل علم عندهم نوع من المضاف ، فيقال عليه المضاف في جوهره ، فيلزم أن لا شيء من النحو يعلم ، وهذا خلف . ١٠

لكنه لا يجب أن تأنفت إلى هؤلاء ، بل تفهم أن ما قيل في قاطينورياس ، كان الغرض فيه ما أومأنا إليه . لكن ، لفائل أن يقول : إن حكم النحو حكم العلم ، فإن النحو نحو بالقياس إلى شيء هو إعراب اللغة . والجواب عن ذلك ، أن إعراب اللغة ليست ماهيته ، من حيث هو إعراب اللغة ، مقولة بالقياس إلى النحو ، فكيف يكون النحو مضافاً إليه ؟ والمتضايفان كما علمت ، كل واحد منهما ، مقول بالقياس إلى الآخر ، لكن إعراب اللغة ، مقول بالقياس إلى النحو ، من حيث هو معلوم ، حتى لو كان إعراب اللغة موجوداً ألف سنة ولم يعلم لم يكن مقولاً بالقياس إلى النحو . فإذا كان كذلك ، فمقابل المعلوم ، من حيث هو معلوم ، العلم أو العالم من حيث هو

(١) فإن الأول : فالأول : سا || (٣) ماهية : ماهية العلم س ، ه || النحو : النحو س ، ه || (٤) النحو : والنحو سا ، م || جنبة : حه م || حتى : حين ع || كيف : كيف ب ، د ، س ؛ ساقطة من ع || (٥) ونسوا : ساقطة من س || (٧) من الكيف : + ماد ، ن || (٨) لا : ساقطة من ن || ما هو : ساقطة من س || (٩) أن : أنهم ؛ أن لاد ، ع ؛ أنه لا سا ، ع ، ي ؛ أنه بأن ه || (٩) نوع : نحو سا || (١٠) وهذا : هذا ب ، د ، س ، سا ، ع ، ع ، ع ، م ، ن ، ه || (١١) لكنه : لكن س || يفهم أن ما قيل : يفهم ما قيل ع || كان : فإن س ؛ وان ع || (١٢) فيه : ساقطة من سا || يقول إن حكم : يقول حكم د ، سا ، م || (١٣) والجواب : فالجواب س || (١٤) فكيف : وكيف د || (١٥) النحو : + أوضاع || واحد : ساقطة من د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، ه || (١٧) موجوداً : موجود س || (١٨) كذلك : ساقطة من د ، ن .

عالم ، فلما لحق إعراب اللغة المعلوم ، فصار إعراب اللغة معلوماً ما ، صار بإزائه هيئة نفسانية ، هي علم .

فالهيئة النفسانية التي هي علم ، حملتها مقولة بالقياس إلى هذه الجملة ، فإذا فصلت الهيئة ، نالفت إلى كونها هيئة ولم يلتفت إلى ما عرض لها من إضافة إلى خارج صار بها علماً ، كان وجوداً غير مضاف . وكذلك إذا التفت إلى إعراب اللغة ، وفصلت عنه كونه مطابقاً له هيئة نفسانية ، حتى زال عنه أنه معلوم ، كان وجوداً غير مضاف . وكذلك هذا الرأس : فإنه من حيث هو رأس ، مضاف إلى البدن من حيث هو ذورأس . فإذا اعتبر الجوهر المشار إليه ، ولم يجب أن يكرن النظر إليه من حيث هو هذا ، نظراً في أنه رأس ، كان له وجود خاص ، وكذلك في جانب ذى الرأس . نعم الإضافة اللاحقة هناك ، لازمة للهيئة التي في النفس ، وايست لازمة للرأس ، فكذلك الرأس نفسه إذا حصل لم يجب تحصيل الآخر .

وايس إذا قلنا : إن أحد المضافين الحقيقيين ، إذا عرف بالتحصيل ، عرف الآخر بالتحصيل ، لزم عكسه ، أن كل ما لزم العلم بتحصيل مضافه ، عند العلم بتحصيله ، فهو مضاف حقيقي ، بل قد يكون هذا في المضاف الحقيقي ، ويكون أيضاً فيما لا ينفك عن ملازمة الإضافة له ، فإن ذلك إنما أورد هناك ، ليس لأن يبين أن كل ما كان ذلك شأنه ، فهو مضاف حقيقي ، بل أن يبين ، أن ما ليس ذلك شأنه ، فليس مضافاً حقيقياً ، فيزول الشك المذكور في الجواهر ، وكان تصحيحه واحتجاجه ، يتوجه إلى أن المضاف الحقيقي الذي وجوده هو أنه مضاف ، إذا عرف بالتحصيل ، عرف كذلك مضافه . وكان الجوهر وأشياء أخرى عدت ليس كذلك ، فتحل الشبهة .

(١) معلوماً : معلومة س ، سا ، عا ، م ، هـ || ما : ساقطة من ب ، د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي || (٣) فالهيئة : فالعلم سا || علم : ساقطة من س ، ن || (٤) نالفت : والتفت عا (٥) وفصلت : وفصل د || عه : عهاد ، س ، سا ، عا ، م ، هـ || (٦) كونه : كونها س ، سا ، عا ، م ، هـ || له : لها س ، سا ، عا ، م ، هـ || عه : عنها س ، سا ، عا ، م ، هـ || أنه : أنها هـ ، ساقطة من سا ، عا ، م ، ن || (٨) المشار : المضاف ب || (٩) أتم : ساقطة من س || (١٠) لازمة : ساقطة من س || للهيئة : لحيته د || فكذلك : ولذلك عا || نفسه : نفسها س || إذا : وإذا سا || (١١) تحصيل : يحصل م || (١٢) ليس : لئى عا || (١٥) لأن يبين : لالين || (١٧) الشك : + المشهور ع ، ي || وكان : إذ كان س || واحتجاجه : واحتجاجه د || (١٩) وكان الجوهر . . . الشبهة : ساقطة من عا || (١٩) فتحل : فتحل ب ، ن ، هـ ، ع ، ي ، ساقطة من د ، س .

فإنه ما أورد مورد ذلك البيان بيانه ومحجته إلا على هذا ، ولم يتعرض لمكسه ، ولا زعم أن هذه خاصية للمضاف الحقيقي وحده بوجه من الوجوه ، ولا كانت له إلى ذلك حاجة ، بل إلى هذا على ما بينا . وأضاف إليها ، أن الرأس وما يجرى مجراه ليس كذلك ، فانتج أنه ليس من المضاف الحقيقي ، وقد بينا ذلك الموضع على ما يجب .

## [ الفصل الخامس ]

### فصل ( هـ )

#### في الأين وفي متى

وأما الأين ، فإنه يتم بنسبة المتمكن إلى المكان الذي هو فيه ، وحقيقته كون الشيء في مكانه . وقد علم ، فياسلف ، أنه كيف يباين المضاف . وهو جنس لأنواع .  
 فإن الكون فوق أين ، والكون تحت أين ، والكون في الهواء أين ، وفي الماء  
 ١٠ أين . ومن الأين ما هو حقيقى أولى ، وهو كون الشيء في المكان الحقيقي له ؛  
 ومنه ما هو ثان غير حقيقى ، مثل كون الشيء في المكان الثانى الغير الحقيقي ، كقولهم  
 في السماء وفي الماء . ولا يكون جسمان موصوفان بأين واحد بالعدد ، والأين أول  
 حقيقى ، ويكوفان موصوفين بأين واحد بالعدد والأين ثان غير حقيقى ، بكسمين يكونان  
 ١٥ في السوق معا .

ومن الأين ما يكون مأخوذاً بذاته ، ككون النار فوق ، على أنه في باطن سطح السماء ،  
 ومنه ما هو عارض له ، ككون الحجر في الهواء . وربما كان في الأين إضافة ، ككون  
 الهواء فوق ، بالتقياس إلى الماء ، لأنه في مكان هو أقرب إلى فوق ، من مكان الماء .

(١) مورد: مورد د || إلا على: الأعلى س ، م || (٢) لضاف: المضاف عا || (٣) فانتج:  
 فان نجح ، د || على: ساقطة من د || (٧) في: ساقطة من س ، هـ || (١٢) مثل كون: لكون عا ||  
 (١٣) جسمان: جسمين م || (١٤) ويكوفان: + غيرى || الأين: ساقطة من م ||  
 (١٥) معا: ساقطة من ن || (١٧) له: مثل من ؛ مثله هـ || (١٨) فوق: التفوق س .

والأين منه جنسى وهو الكون في المكان ؛ ومنه نوعى كالكون في الهواء ؛ ومنه شخصى ككون هذا الشيء ، في هذا الوقت في الهواء ، وهو مكان ثان ، أو مثل كون هذا الجسم في هذا المكان الحقيقي المشار إليه .

- وقد زعم بعض المتقدمين ، أن الواحد من الأين قد يوجد فيه جواهر كثيرة ، كمدة في السوق . وقد غلط وأجابه بعض الحدث بما أعبر عنه ، قال : إنه ليس الأمر كذلك ، فإن الأين الحقيقي لا يوجد فيه هذا المعنى ؛ وأما الأين الغير الحقيقي كالكون في السوق ، فليس هو نفس السوق ، فإنه وإن كان لا بد من أن يكون السوق مكاناً ثابتاً مشتركاً فيه ، فليس الأين هو السوق ، بل كون زيد في السوق ، هو الأين ، وهو صفة لزيد بها زيد كائن في السوق . وليس بها بعينها عمرو كائناً في السوق ، وإن كان السوق واحداً ، تنسبة زيد إليه ، من حيث هو زيد ، غير نسبة عمرو غيرية بالعدد، وهذا كالبياض ، فإنه وإن كان يتحد بالنوع ، فقد يتكرر بالعدد .

ثم أن بعض المتحذلقين ، أعان المتقدم ، ولم يرض بهذا الجواب ، فقال : ليس حال الأين كحال البياض ، فإن البياض الذى في زيد ، إذا عدم ، لم يجب أن يعدم الذى في عمرو ، وأما السوق فيكون واحداً للجماعة .

- وحسب أنه عمل شيئاً ، إذ أرانا أن السوق واحد ، فإن كان السوق هو الأين ، كان السوق كوناً في المكان لا مكاناً ، وكان الشيء إذا سئل عنه أين هو ، فيصلح أن يقال :

(١) كالكون : ككون د || (٢) ككون : كالكون عا || هذا الشيء . . . أو مثل كون : ساقطة من عا || (٣) الحقيقى : ساقطة من عا || (٤) أن : ساقطة من د || الأين : الأمرين عا || فيه : فس ، سا ، ع ، عا ، م ، د ، هـ ، ي || كثيرة : + ككون س ، عا ، هـ ، عا ، ي || كمدة : عدة س ، عا ، هـ ، ي || (٥) وأجابه : فأجابه ع || الحدث : الجذب م || أعبر : اعبرن ، عا ، ي || (٦) الحقيقى : + لا يوجد فيه هذا المعنى سا || (٨) ودوصفه : ورفقة د || (٩) بينها : جبهه ي || (١٠) دو : ساقطة من د ، سا || ذير : ساقطة من د || ذيرته : ذيرته د ؛ وعبرته سا ، ع ، م ؛ ساقطة من عا || وهذا : ودوب || (١١) يحد : متحداب ، ع ، ن || قد يتكرر : منكرت ؛ قد كثرع ؛ قد يتكرر س ، هـ ، عا ، ي ؛ فيتكرر د ، سا ، عا ، م ؛ ن || (١٢) أعان المتقدم و : ساقطة من عا || (١٣) البياض فإن : الأبيض فإن س || (١٥) إذ : إذا د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ || فإن : وإن هـ ؛ ساقطة من سا ، عا ، م ، عا ، ي || (١٦) كونا : كون ب ، د ، سا ، ع ، م ، ن ، عا ، ي .

سوق ، لا أن يقال : في السوق . فإن كان الأين هو كونه في السوق ، فزيد يبطل عنه  
 ببطلان كونه في السوق ، وإن لم يبطل كون عمرو في السوق ، فهو كاليياض أيضاً .  
 ونقول : إن الأين فيه مضادة ، كما في سائر المقولات ، فإن الكون في المكان الذي عند  
 المحيط ، هو مقابل للكون في المكان الذي عند المركز ، لا يجتمعان ؛ فهما معنيان ، وقد  
 يوجد لهما موضوع واحد يتماقبان عليه ، وبينهما غاية الخلاف . وإذا قد يصار من أحدهما  
 إلى الآخر قليلاً قليلاً ، ويكون المصيران متضادين ، ويكون هناك أين متوسط بينهما ،  
 وأيون أقرب من الطرف الفوقاني في حد الفوقية ، وأيون من الجهة الأخرى بالخلاف ،  
 فيكون في طبيعة الأين من جهته ، لا من جهة جنسيته ، بل من حيث خواص نوعيته .  
 وإضاقتها أيضاً ، أن يقبل الأشد والأضعف . فإن أينين كليهما فونان ، وأحدهما أشد  
 فوقية ، فعلى هذه الجهة يمكن أن يقع فيها الأشد والأضعف . وأما الكون « فوق » مطلقاً  
 أو « تحت » مطلقاً ، والكون في أي حدشنت ، مطلقاً ، والكون في المكان مطلقاً ،  
 فلا يقبل ذلك أشد وأضعف . وفي الكيفية أيضاً ، فإن السواد الحق لا يقبل أشد وأضعف ،  
 بل الشيء الذي هو سواد بالقياس عند شيء ، هو بياض بالقياس إلى آخر . وكل جزء من  
 السواد يفرض ، فلا يقبل الأشد والأضعف في حق نفسه . ويجب أن يترك هذا ،  
 في هذا الموضع ، بل له مكان أليق به من الفلسفة .

فإن لقايل أن يقول ، إن السواد ليس من حيث هو مضاف ، يقبل الأشد والأضعف  
 بل لطبيعة كفيته ، وأما الأين ، فإنما يقبل ذلك ، من حيث إضافة تعرض لأينته ، وهو

(١) عه : ساقطة من س ، سا ، طا ، م ، هـ || (٢) ببطلان : ببطلا هـ || أيضا : إذا سا ||  
 مضادة : + كما || (٣) سائر : بعض د ، ن || الذي : ساقطة من ن ، + هو هـ || (٤) المحيط ...  
 عند : ساقطة من سا || فهما : وهما د ، س ، سا ، طا ، م ، ن ، هـ ، ي || (٥) يتماقبان :  
 تماقبان د ، م || عليه : فيه د ، س ، طا ، ن ، هـ ، ي || (٦) متوسط : متوسطاع ||  
 (٧) وأيون : وأقول ع || (٨) جهته : جهة ع ، طا ، ي || جهة : حيث س : هـ ||  
 (٩) وإضاقتها : وإضاقتها || فإن : مثل هـ ، ي || (٩) كليهما : كلاهما س ، طا ، هـ ، ي ||  
 (١٠) فيها : بها ع || فوق : ساقطة من د ، س ، م || (١١) أو تحت مطلقاً : ساقطة من ع || (١٢) فلا :  
 لاع ، ي || أشد وأضعف : الأشد والأضعف س || (١٣) دو : وهو س ، طا ، م ، هـ ، ي ||  
 آخر : شيء هـ || هو بياض بالقياس إلى آخر : ساقطة من س || (١٤) يفرض : يفرض هـ ||  
 في : من ع || (١٧) كفيته : كيفية د ، س ، طا ، ع ، طا ، م ، هـ ، ي .

قرب وبعد من الطرف . ثم إذا اشتغلت بتوضيح الحق في جميع هذا ، كان خروجاً إلى صناعة أخرى . فلنسلم الآن لهذا القائل ، إن الأين إنما يقبل من حيث هو مضاف ، لا من حيث هو أين ؛ ولنترك القول في أمر السواد والبياض منهما .

وأما "متى" فإنه أيضاً نسبة ما للشيء إلى الزمان ، وهو في كونه في نفسه أوفى طرفه ، فإن كثيراً من الأشياء يقع في أطراف الأزمنة ، ولا يقع في الأزمنة ، ويسأل عنها : "بمتى" ، ويجاب . وإذا نسب الشيء إلى الزمان ، فإما أن ينسب إلى زمان أول مطابق له ولا يفضل عليه ، كقولهم : كان هذا الأمر وقت الزوال ؛ وإما زمان أعم من ذلك يكون نظير السوق في الأين ، كقولهم : كان هذا في سنة كذا ، ولم يكن في جميع السنة ، بل في جزء منها ، وليس الزمان المطابق ، كالمكان المطابق في أنه لا يشارك فيه في النسبة إليه ؛ بل الزمان الواحد الحقيقي المعين ، تنسب إليه أشياء كثيرة ، فيكون كل واحد منها في علة سبيل المطابقة . لكن مع ذلك ، فإن كل واحد كائن فيه ، تكون هي نسبة الخاصية إليه ، التي لو عدت لبقيت نسبة خاصة للأخرى ، وإن كان المنسوب إليه واحداً نظير ما قلنا في النسبة إلى السوق ، ولا يحتاج أن نطرح بذكر ما قاله المتقدم المذكور في "متى" ؛ وفيما هو جوابه ؛ فإنه إذ قال ما قال في المكان ؛ فهو قوله في الزمان .

أقول : وقد هزل فاضل المتأخرين في "العبارة" عن "المتى" الخاص تهويلاً مفرطاً ، فقال : إن "متى" نسبة الشيء إلى الزمان ، الذي يساوق وجوده ، وتنطبق نهايته ، على نهايته وجرده ، أو زمان محدود ، هذا الزمان جزء منه . وذلك أنه ذكر نهايته وجوده ، فإما أن يعني به نهايته مقداره ، أو نهايته حركته ، أو نهايته زمان وجوده ، أو

(١) بتوضيح : بانضاج ما ، م || (٢) لهذا : إلى هذا ما || (٤) وهو : هي ه || في نفسه : فيه نفسه ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ه ، ي || (٥) ويسأل : فيسأل ه || (٧) ولا : لا عا ، ه || (٨) سنة : نسبة س || (٩) السنة : النسبة سا || بل في جزء : بل جزء عا || المطابق : المطلق م || (٩) في : ساقطة من ع ، ي || (١١) فيه : فيها س || نسبة : سبه ب ، ع ، عا ، ن ، ه ، ي || (١٢) التي ، إليه س ؛ ساقطة من ع || خاصة : خاصة س || للأخرى : الأخرى ما || (١٣) قلنا : قلناه عا ، ه || (١٤) جوابه : جواب س || إذ : إذا د ، ع ، ن || قوله : له س ، عا ، ه || (١٥) فاضل المتأخرين : اسكندر الأفروديسي || (١٦) التي يساوق وجوده وتنطبق : التي تنطبق ما ، عا ، م || (١٧) عل : وعلى د || أنه : لأنه س || ذكر : ه أن ه .

نهايتي متاه ونسبته إلى زمانه فإن عني نهايتي مقداره، فليس ينطبق عليهما نهايتا زمانه، وإن  
عني نهايتي حركته، فيختص بذلك المتحرك المتصل بالحركة أو بالحركة نفسها، وأيس الغرض  
منتجها إلى هذا وحده، وأما نهايتا زمان وجوده حاصلًا، فلا ينطبق عليهما نهايتا زمانه،  
بل هما هما، وأما نهايتا النسبة، فيمكن أن يجعل له وجه تأويل، فيقال: إن معناه أن  
متاه، هو نسبه إلى زمان تنطبق نهايتاه على نسبتين له إلى نهايتي هذا الزمان، ثم لا نسبة  
له قبل أولها ولا بعد آخرها إليه. فيجب أن يفهم قوله على هذا الوجه. لكن نسبة الشيء  
إلى "الآن" الذي يفارقه عسى أن يظن بها أنها ليست من مقولة "متى" بذاتها، فإن كان  
ذلك كذلك، فكان هذا الرسم غير صحيح، وذلك لأن كون الشيء في آن ما، لا يعمل عليه  
هذا الحد، وهو من مقولة "متى"، لكن الحق أن "الآن" لا يصح إليه نسبة مقولة،  
باعتبار أن يكون بها جواب "متى" إلا أن يشار إلى الذي يتحدد بذلك "الآن" فيكون  
للشيء نسبة إلى الزمان، لا على أنه فيه بل على أنه في طرفه، ومع ذلك يكون "آنا".

فهذا يفسد ما قاله هذا الفاضل، اللهم إلا أن يحكم بأن النسبة إلى الآن ليست  
من مقولة "متى"، لكنها لامقولة لها تليق بها غير هذه المقولة، ولا نعلمها غير داخله  
في مقولة أصلاً، ثم بعد هذا يظن كأن الاشتغال به يخوض بالمبتدئ فيما لا يعنيه.

وإن لم أنه كما لم تكن الإضافة معنى مركبًا يوجب تركيبه ترديدها بين شيئين، إذ لم  
يكونا جزأين منها، بل كانا أمرين خارجين عنها، حين تتعلق بهما، كذلك الأين "ومتى"  
لا يجب أن يظن فيهما تركيب، بسبب أن لكل واحد منهما نسبة إلى شيء، فإن النسبة،

(١) ونسبه: نسبة د، سا، م || (٢) فيختص: تختص د، س، سا، ع، م، ن، هـ ||  
(٣) منتجها: منتج د || (٤) إن: ساقطة من ع || (٥) نسبه: نسبة من س || (٦) له: لها  
س || آخرها: آخرها من س || (٧) أنها: ساقطة من د، م || ليست: ساقطة من ع، د || (٨) لأن  
كون: لا يكون م || آن: إن د، سا، م || (٩-١١) لكن الحق... يكون آنا: ساقطة من ع  
|| لا يصح: يصح س، سا، ع، ع، م، ن، هـ، ي || مقولة محتمل: مقولة محتمل من س ||  
(١١) أنه: أن س || في: ساقطة من س || آنا: آنا، د، آنا، ع، ع، آنا، هـ، ي؛  
شيئا سا، ع، م || (١٢) اللهم: اللهم د، س، سا، ع، ع، م، ن، هـ، ي ||  
(١٣) المقولة: ساقطة من سا || هذه المقولة ولا: ساقطة من س || ولا تعلمها: ظالم س، ع،  
هـ، ي || (١٤) يظن: يظن ع، ن، هـ، ي || (١٥) تركيبه: تركيب سا، م || إذ: إذان ||  
كانا: ساقطة من سا || (١٦) حين تتعلق: هي متعلق بـ، د، سا، ع، ع، م، ن، هـ، ي ||  
(١٧) فإن: وأن ب، د، سا، ع، م، ن.



ليست المنسوب ، ولا المنسوب إليه جزء منها حتى تكون الجملة هي النسبة ، فتكون النسبة حينئذ جزءا لذاتها ، إذ الجملة تحصيل جملة من الأشياء ومن الجمع نفسه ؛ فيكون الجمع كالصورة ، وهما كالمادة ، والمجموع كالمركب ، والجمع جزء من المركب ، كالصورة ؛ وإذ هذا حال ، فليس الأين ، ولا " متى " ، مركبا .

## [ الفصل السادس ]

### فصل ( و )

#### في باقى المقولات العشر

وأما « الوضع » ، فقد تبين لك أنه اسم يقال على معانٍ ، وأن الذى هو المقولة .  
فهية تحصل لتتام أو الجملة ، لأجل نسبة تقع بين أجزائها وبين جهات أجزائها ، في أن يكون لبعضها عند بعض مجاورة المعتبر بجزئيته لذلك فقط ، بل يخاف مع ذلك باقيا ١٠  
إلى أمور غير الموضوع المعتبر بجزئيته ، إما أمكنة حاوية وإما متمكنات عوية وجهات ، وهذا كالقيام ، والقعود ، والاستلقاء ، والانبطاح .

ولا احتاج أن أزيدك على ما سلف بيانا وشرحاً وتفصيلاً وتطويلاً ، بل اعلم أن « الوضع » قد يكون فيه تضاد ، فإن الهيئة الحادثة من وضع ، تصير الأجزاء لها إلى جهات  
مضادة لجهات أخرى ، هي هيئة مضادة للهيئة المخالفة لها ، كالاستلقاء ، والانبطاح . ١٥  
وذلك إذا كانت الأجزاء لا تخاف بالعدد فقط ، بل بالطبع . ومثال هذا ، أن

(١) جزء : جزاء س ، هـ || (٢) تحصيل : تحصل ب ، د ، ع ، هـ ، ن ، هـ ، ي || الجمع : الجمع د  
(٧) باقى : بواقي س ، هـ ؛ الباقى د || العشر : العشره || (٨) وأن : وأما ع || وأن القى : والقى د ||  
(٩) فوية تحصل : فهو يحصل ع || أو الجملة : أى الجملة ن ؛ أو أن الجملة عا || أجزائها وبين : أجزائها  
ومن د ، سا ، ع ، عا || (٩) أجزائها : أجزائها ب || (١٠) المعتبر بجزئيه : سافطة من ع || ذلك : ذلك ب ،  
كذلك س || بالقياس : سافطة من ن || (١١) غير : عن د || بجزئيه : بجزئيه د || محويه : +  
وبالجملة س ، ع ، هـ || وجهات : جهات س ؛ وله جهات عا || (١٢) والاستلقاء : والاستواء ؛  
(١٤) قد يكون : سافطة من ب ، د ، سا ، م ، ن || الحادثة : الحاصلة سا || من : سافطة من ع ||  
جهات : جهة ب || (١٦) بالطبع : وبالطبع عا || ومثال : ومثل سا .

المكعب الذى له ست جهات ، لا اختلاف فيها إذا وضع وضعا حتى صار هذا السطح منه « فوق » ، وهذا يمينا وهذا شمالا ، وكذلك إلى آخرها . ثم غير حتى صار هذا الذى هو « فوق » ، هو « تحت » ، والذى هو « تحت » هو « فوق » ، فإن حال جملة الموضوع ، فى تناسب ما بين أجزائه ، محفوظة واحدة بالعدد ، ووضعه ، لا يتخالف الوضع الأول بالنوع بل هو كما كان ، لكن هذا الوضع يخالف لذلك بالعدد ، وأما هيئة الجملة محفوظة ، ولا يتخالف الوضعان بالحد ، بل بالانحصار الجزئى ، وذلك لأن الجهات ، هى التى كانت بأعيانها ، والأجزاء والأطراف التى تليها هى مثل التى كانت لا تتخالفها بأنواعها بل بأعدادها .

وأما لو كان بدل المكعب المتشابه الأضلاع ، شجرة ، أو إنسان ، فنصبا على ساقيهما ثم قلبا ونكسا ، فإن حد الأمرين يخالف . فإن حد الأول وضع وهيئة حاصلة للشيء من حصول ساقه كذا وحصول رأسه كذا ، وحد الثانى يخالف لذلك ، لا بسبب أن الساق والرأس إنما يتخالفان بالعدد فقط ، بل هما يتخالفان أيضا فى المعنى والطبيعة . فإذا كان حد الهيئتين متخالفين ، وبينهما غاية الخلاف ، وموضوعهما واحد ، فهما متضادان . وأما هنالك وإنما كان تخالف الخصوصية الجزئية دون الحدود ، إذ كان سطح ما منه « فوق » فصار « تحت » و صار الآخر « فوق » ، وذلك السطح ، إنما يباير السطح الآخر بالعدد ، مغايرة ليست فى حدين ، والأضداد هى التى لها طبائع متباينة ، وحدود متخالفة ، وتختلف بالوعية لا بالخصوصية . وكما أن الجسم لا يجتمع فيه البياض الحادث أمس ، من حيث هو ذلك البياض أمس ، والبياض الحادث اليوم ، من حيث هو هذا البياض ، وهما

(١) السطح : التسطح م ، سا ، م || (٢) يمينا و هذا : ساقفة من م || (٤) محفوظته : ساقفة من عا || ووضعه : وهدد ، سا ، م || (٦) بالحد بل : بالحدين م || (٦-٨) وذلك ... بأعدادها : ساقفة من عا | (٩) إنسان : أفان د ، سا ، م || نصبا : فصب سا ؛ همد ، م || ساقفهما : ساقفهما ، عا | (١٠) قلبا : فلاد ، سا ، م || ونكسا : ونكنا سا ، م || وديته : دية ع ، م || (١١) كذا و : أوى || (١٢) هما : وهما ع || يتخالفان : متخالفان م ، ن ، ه || أيضا : ساقفة من ع || أيضا فى المعنى والطبيعة : فى المعنى والطبيعة أيضا || فإذا : وإذا عا || (١٣) وأما : فأما م || (١٤) حالك : حالك د ، م || تتخالف : يتخالفان د || (١٥) و صار : فصار عا || الآخر : آخر م ، عا || (١٦) طبائع : طباع ب ، ع ، ن ، م || وحدود : حدود م ، ن ، ه ، م ، ع .

يتعاقبان على موضوع واحد ، وإيسا يتضادان ، إذ إيس بينهما غاية الخلاف ، ولا خلاف بأمر داخل في اللونية ، فكذلك ، وإن كان لا يجتمع فيه ذلك الوضع الشخصي وهذا الوضع الشخصي ، ويتعاقبان فيه ، فإيسا بمتضادين ، إذ إيس بينهما غاية الخلاف في الطبع وفي حقيقة الوضع . وبعد ذلك ، فإن الوضع يقبل الأشد والأضعف على نحو قبول الأين ، ولا يقبله على نحو لا قبول الأين ، ولأن قوانا قيام وجلوس قد يقال على الحركة إلى حصول هذا الوضع ويقال على الهيئة الحاصلة . فإذ إن القيام الذي من الوضع ، هو القار منهما ، لاحالة "أن يقوم" .

وأما مقولة الجدة ، فلم يتفق لى إلى هذه الغاية فهمها ، ولا أحد الأمور التي تجعل كالأنواع لها أنواعاً لها ، بل يقال عليها باشتراك من الاسم أو تشابه ، وكما يقال الشيء من الشيء ، والشيء في الشيء ، والشيء على الشيء ، والشيء مع الشيء . ولا أعلم شيئاً ١٠ .  
يوجب أن تكون مقولة الجدة جنساً لتلك الجزئيات ، لا يوجب مثله في هذه المذكورة ، ويشبه أن يكون غيرى يعلم ذلك ، فليأمل هنالك من كتبهم . ثم إن زيف بعضها من أن يكون أنواعاً وجعل تواطؤ هذه المقولة بانقياس إلى بعضها دون بعض ، وجعل الاشتراك في اسمها بالقياس إلى الجملة أو الآخرين ، وعنى به أنه نسبة إلى ملاصق ينتقل بانتقال ما هو منسوب إليه ، فليكن كاتسليح واتسليح والترين وإيس القميص ، وإيكن منه جزئى ومنه كلى ومنه ذاتى ، كحال الهرة عند إهابها ، ومنه عرضى ، كحال الإنسان عند فيصه ١٥ .  
وليفصل هذا المهم من المقولات العشر إلى ما أوثر أن يفصل إليه ، ففيه مجال .

وأما مقولة "أن يفعل" و "أن يتفعل" ، فيتوهم في تصورهما هيئة توجد في الشيء لا يكون الشيء قبلها ولا بعدها البتة في الحد الذي يكون معها من الكيف أو الكم أو الأين أو الوضع ، بل لا يزال يفارق على اتصاله بها الشيء أشياء ، ويتوجه إلى شيء ما دامت

(١) على : ساقطة من م ، في هو || واحد : ساقطة من س || (٣) ويتعاقبان : وهما يتعاقبان ما ||  
فيه : نليه من س || (٣) في الميج : بالطبع - || (٦) حالة : حاله س ، ب || (٧) يتفق :  
يقع عا || لى : ساقطة من س || (٨) بل : + إيمان س ، ه ، ي || (٩) والشيء على الشيء :  
ساقطة من د ، م || شيوا : سببا ما ، عا ، ن ، ن ، ه ، مشى || (١٢) بالنياس : كالنياس من  
(١٤) وإيس : ساقطة من سا ، م (١٥-١٤) ومنه كلى : وكلى ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ي ||  
(١٦) المهم : المبهع ، ي ، المهم ن ، ه || النشر : الشرة من || (١٧) فيتوهم :  
فتوهم ب ، د ، س ، ع ، م ، ن ، ه ، ي || توجد : تدخل ب || (١٩) على اتصاله بها :  
ساقطة من س || أشياء : شيئاً ب ، يس ، عا ، ن ، ه .

موجودة ، كالتسود مادام الشيء يتسود ، والتبييض مادام الشيء يتبييض ، والحركة من مكان إلى مكان . فالشيء الذي فيه هذه الهيئة على اتصالها ، فهو متفعل وينفعل ، وحاله هي أن ينفعل ، والشيء الذي منه هذه الهيئة على اتصالها ، فهو من حيث هو ، منسوب إليها ، بحاله هي أن يفعل . فأما أن هذا يكون في الكيف وحده أو في سائر هذه ، فأمر نستقصيه ، وأحواله وأقسامه في الكلام الطبيعي . فإن الناس قد اختلفوا ، فبعضهم خصص هذه المقولة بأنها يجب أن تكون تقيراً في الكيفية فقط ، وأما العام لها وانغيرها ، فن الأمور التي تقع في مقولات كثيرة . وبعضهم يجوز أن تكون جامعة لـ"نواع كلها بمعنى واحد ، وتحقيق هذا لك في الطبيعيات .

وإنما أنه إنما قيل "أن ينفعل" و"أن يفعل" ، ولم يقل انفعال وفعل ، لأن الانفعال قد يقال أيضاً للحاصل الذي قد انقطعت الحركة إليه ، فإنه يقال : في هذا الزوب احتراق ، إذا كان حصل واستقر ، ويقال : انفعال ، إذا كان الشيء بعد في الحركة ، وكذلك انقطع ، الذي هو الفعل ، قد يقال عند استكله ، وقد يقال حين ما يتقطع .

وأما لفظه ، "أنه ينفعل" ، "وأنه يفعل" ، فخصوص بالحالة التي فيها التوجه إلى الغاية ، وكذلك اقيام ، الذي هو النهوض و الجلوس الذي هو المصير إلى الأمر الذي يستقر ، فيسمى أيضاً جلوساً ، هما اللذان إما أن يكونا من هذه المقولة ، أو يناسبا هذه المقولة .

وأما هيئة اقيام المستقرة ، وهيئة القعود ، فهما من الوضع . كما أن هيئة الاحتراق من الكيف ، وهيئة تمام النشء ، هو من الكم ، وهيئة الاستقرار في المكان ، هو من

(١) مادام : + من د ، س ، م || والتبييض ، والتبييض د ، س ، سا ، م || والحركة : بالحركة ب ؛ والحركة س ، عا || (٢) على اتصالها : ساقطة من عا || وينفعل : ساقطة من س || هي : هوس || (٣) هو : ساقطة من س || (٤) هي : هوس || (٦) الكيفية : الكيف ي || (٧) يجوز : جوز س ، عا ؛ يجوزون ن || (٩) وأن يفعل : ولم يفعل س (١١) الشيء : ساقطة من عا || في : وفي س || (١٢) يقطع : يتقطع د ، سا ، م (١٣) أنه : أن س ، ه || أنه : أن س ، ه || بالمالة : بأجلة د ، م || (١٤) التي هو المصير إلى الأمر : ساقطة من د ، م (١٥) هما : فهما س ، ه || (١٥) إما : إنماع || (١٧) هيئة القيام : ماهية القيام د ، م || الاحتراق : + هوس ، ه || (١٨) النشء : الشيء عا || هو : هوس .

الآين . إنما هذه المقولة ، وما يناسبها ، هي ما كان توجهاً إلى إحدى هذه الغايات ، غير مستقر من حيث هو كذلك .

- وهذه المقولة تنبل التضاد ، فإن التوجه من ضد إلى ضد ، يخالف بالحد التوجه من ذلك إليه ، وهو موضوعهما واحد وبينهما أبعد الخلاف ، وذلك كبيضاض الأسود ، واسوداد الأبيض ، وكصمود اللدافع ونزول العالى . وأيضاً فإنها قد تنبل الأشد والأضعف ، لا من جهة القرب إلى الطرف الذى هو السواد ، فإن القرب من ذلك ، وهو حد ، مبلوغ إليه من السواد ، بالقياس إلى الاسوداد الذى هو سكون فى السواد . و الفرق بين الاسوداد ، أعنى الحاصل النار ، وبين السواد . فإن الاسوداد يعقل على أنه غاية حركة ، وأما السواد فلا يحتاج فى تعقله سواداً إلى أن يعقل حركة إليه . واعلم أن تسوداً يكون أشد من تسويد ، إذا كان أقرب من الاسوداد الذى هو الطرف ، والسواد أشد من السواد إذا كان أقرب من السواد الذى هو الطرف . وأيضاً فإن الاسوداد قد يكون أشد من جهة السرعة ، إذا كان أسرع اسودادا ، وهذا أيضاً يتم بنسبته إلى الاسوداد ، فإن الأسرع يوصل إليه قبل الأبطأ ، فيكون أسرع لأنه أقرب زماناً من الاسوداد . لكن الفرق بين الاعتبار الأول ، وهذا الاعتبار ، أن الاعتبار الأول يجعل حركتين ، متساويتى السرعة فى ظاهر الأمر ، لكن إحدهما مبتدئة من حد أقرب إلى البياض ، والأخرى من حد أبعد منه ، واستمرارهما على نمط واحد بسرعة متشابهة ، لكن أحدهما ، لأنه

(١) إنما : أما س || المتولة : المتالة عا || إل : الذى ع ، عا ، م || إحدى : ساقطة من سا ، م ، ن ، ه ، ع ، ي || (٣-٤) التوجه من ذلك : لتوجه من ذلك ه || من ذلك : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، ن || (٤) وموضوعهما : موضوعهما د ، م || وبينهما : بينهما ع ، ي || (٥) وترول : فزول د ، سا ، م || فإنها : فإنها عا || (٦) فإن القرب : فإن التريب ب ، س ، ع ، عا ، ن ، ه ، ع ، ي || (٧) من السواد : ب ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ه ، ع ، ي || (٨-٧) بين الاسوداد : بين الأسود د ، م || (٩) واعلم : فاعلم س ، ه || (١٠) الاسوداد : السوادس || أشد من السواد : ساقطة من ع || (١١) لذا ... السواد : ساقطة من س ، ع ، سا || السواد : الأسود د ، سا ، ع ، عا ، م || (١٣) الأجأ : الإطلا س || (١٦) متشابهة : متشابه || أحدهما : ب ثم عا .

أقرب فقط ، يقال : هوذا يسود أشد من الآخر ، كن يتحرك حركة مساوية لحركة أخرى وكلاهما تصعدان ، لكن أحدهما ابتداء من أعلى ، والآخر من أسفل ، فيكون ذلك يصعد أشد من هذا الآخر ، بهذا الوجه .

وإن كان البحث المستقصى لأمال هذه الأشياء في العلم الطبيعي ، يمنع من هذا ، وإنما تجوز هذه المناسبة إذا كان المقطوع واحدا بعينه واختلف الزمان ، فأنصرهما زماناً ه هو الأشد دون غيره . وقد جرت العادة بأن يتلى ما سلف ذكره ، بالقول على انتقابات ؛ فننقل أولا ما يجب أن يعتقد فيها ثم لنقبل على الوجه الذي قيل فيها في هذا الكتاب .

(١) هوذا : هوذى د || هوذا يسود : هو أسود س

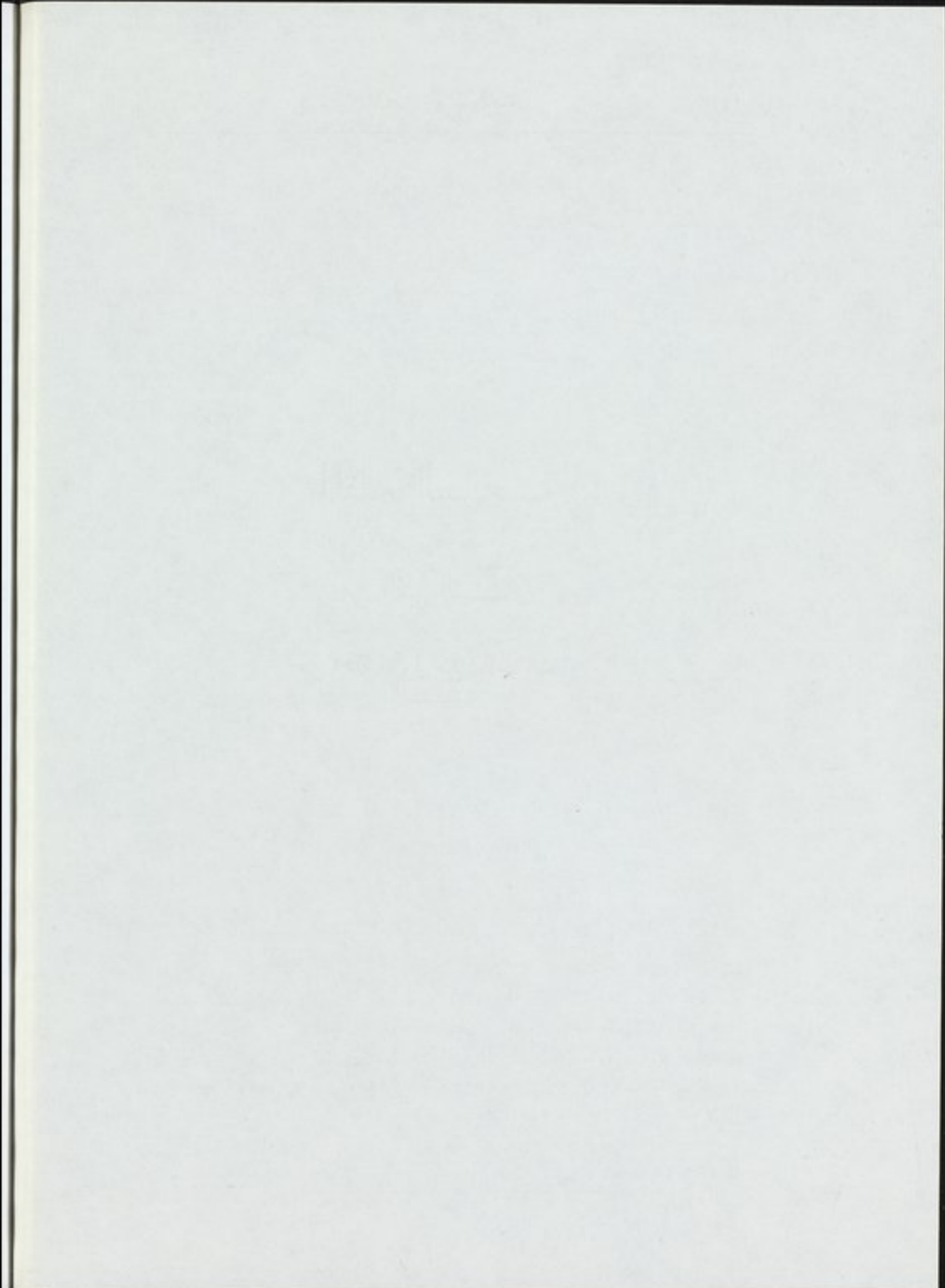
(٢) تصعدان : يصعد د م || (٤) من : عن س ه ، || (٦) هو : هو د م .

(٧) الكتاب : + والحمد لله رب العالمين وصل الله على جميع أنبيائه خصوصا على خاتم النبيين محمد وآله تمت المقالة السادسة من الفن الثاني ه ، + تمت المقالة السادسة من الفن الثاني من الجملة الأولى في المنطق ولواهب النقل الحمد بلا نهاية ه .

# المقالة السابعة

من الفن الثاني

من الجملة الأولى من كتاب الشفاء





## المقالة السابعة

من الفن الثاني

وهي أربعة فصول

## [الفصل الأول]

فصل (١)

في المتقابلات

٥

فتقول : إن المتقابلين هما اللذان لا يجتمعان في موضوع واحد من جهة واحدة في زمان واحد معا . وكل شيئين لا يجتمعان في موضوع واحد ، فلما أن لا يجتمعان على سبيل أن شيئا واحدا لا يوصف بهما بالماوطة ، بأن يكونا مقولين عليه ، بأن الشيء هو هذا وذلك ، كما يكون الشيء الواحد حيا وأبيض معا ، أو على سبيل أن الشيء الواحد لا يوصف بهما بالاشتقاق أيضا ، وذلك بأن يتماننا من حيث الكون فيه أيضا .

١٠

والقسم الأول يكون أحدهما في قوة سالب الآخر ، كالفرس واللافرس ، فلا يخلو إما أن يكون الاعتبار من حيث السالب منهما سالب فقط ، أو من حيث هناك زيادة معنى إيجابى لزمه السالب ، كما إذا جعلنا المتقابلين أو الشيين المذكورين : الزوج والفرد ، وجعلنا الفرد ، ليس كونه فردا ، هو أنه ليس بزواج فقط ، بل إنه أمر زائد على ذلك . فليكن الأول ، هو تقابل النفي والإثبات ، إما بسيطا ، كما هو فرس لما ليس بفرس من

١٥

(٢) من الفن الثاني : ساقطة من س . || الثاني : + من الجملة الأولى في المنطق .  
 (٣) فصول : + فهرست للمارين الفصول الأربعة . || (٧) فتقول : قول س : ه .  
 من جهة واحدة : ساقطة من د ، س ، سا ، ع ، ط ، م ، ه ، ي || (١٠) وذلك : وذلك د ، سا ، م ، + لا س ، ه . || الواحد : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، ع ، ط ، م ، ن ، ي ||  
 الشيء الواحد : شيئا واحدا س ، ه . || (١٢) قوة : الزوة س ، ه . || سالب الآخر : سالب  
 للآخر س ، ه . || فلا : ولا ه ، ي || (١٤) لزمه : يلزمه س ، ع ، ط ، بل فيه د ، سا ، م . ||  
 (١٥) هو : وهو ه (١٦) بسيطا : بسيطا ما .

حيث ليس بفرس ؛ وإما مركبا ، كقولك زيد فرس زيد ليس بفرس . والأول لا صدق فيه ولا كذب ، والثنائي فيه صدق وكذب ، ويشتركان في أنه ليس فيهما إشارة إلى وجود من خارج ، بل اعتبار أحكام عقلية . فزانه لو كان اللافرسية من حيث هي لا فرسية ، شيئا له وجود بوجه ، لكان المراء فيه سلوب موجودة بانفعل لا نهاية لها ، لأنها ليست بمجارة ، ولا مثلث ، ولا ثنائية ، ولا رباعية ، ولا أمر من الأمور التي لا تنهاى ، وكان يكون نسب سلبية حاصلة فيه لا نهاية لها لا مرة واحدة بل مرارا متضاعفاً بلا نهاية ولا غاية ، إذ كان لكل جملة تفرض سلب مستأنف ، بل هذا شيء في اعتبار العقل وفي القول .

ومن خواص هذا التقسم ، أنه لا يجمع اجتماع ما يقع عليه من المتقابلين في موضوع واحد ، بأن يكونا فيه ، لا بأن يكونا عليه . وذلك لأن الرأحة ليست طعما ، وتقابل الطعم من حيث ليس طعما ، ويجمعان في موضوع على سبيل الوجود في موضوع ، فكل ما لم يجتمع في موضوع على سبيل الوجود فيه ، فليس يجتمع في موضوع على سبيل القول عليه ، ولا ينكس . ثم إن المتقابلين اللذين أورداهما ، يختلفان في أن تقابل الفرسية واللافرسية لا صدق ولا كذب فيه ، وتقابل " أن زيدا فرس " لقولنا " زيد ليس بفرس " فيه صدق وكذب .

وأما القسم الآخر ، فنل الحرارة والبرودة والحركة والسكون ، ومثل أمور أخرى تجرى مجراها . فلنقل أولا : إنه لا شك أن الفرس واللافرس يعدان في المتقابلات ، وكذلك

(١) وإما : أرب ، د ، س ، ع ، ط ، م ، ن ، هـ ، ي || (١ - ٢) والأول لا صدق فيه ولا كذب : ساقطة من سا || (٢) ليس : + شيء . ط || (٤) موجودة : متعددة س || بانفعل : + لأنها سا || لأنها : لا نهاية د ، م || (٥) مثلث : بثلاث س ، هـ || ثنائية : بثانية س ، هـ || أمر : + آنرس ، هـ || (٦) وكان : فكان س || (٧) ولا نهاية : ساقطة من س || (٨) وفي القول : ساقطة من س ؛ والذول سا || (١٠) فيه : ساقطة من سا || (١١) في موضوع : فيه ي ؛ ساقطة من ع || (١٢) فكل : وكل ن || سبيل : ساقطة من د ، سا ، م ، ن ، هـ ، ي || يجتمع : يختلف ط || (١٣) يختلفان : مختلفان س || (١٤) وتقابل : ويقال س || قولنا : كقولنا ، سا ، م ، ن ، هـ ، ي || (١٥) وكذب : ولا كذب هـ || (١٦) والحركة : ومثل الحركة ع || أخرى : ساقطة من ب ، د ، س ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي || (١٧) لا شك : يشك هـ ؛ + في س ، هـ .

قولنا ، "زيد فرس" ، مقابل لقولنا ، "زيد ليس بفرس" . وكذلك الزوج والفرد يعدّان من المتقابلات ؛ وكذلك العمى والبصر يعدّان من المتقابلات ؛ وكذلك الحركة والسكون يعدّان من المتقابلات ؛ وكذلك الحرارة والبرودة يعدّان من المتقابلات ؛ وكذلك الأبوة والبنوة يعدّان من المتقابلات .

- ٥ والأشياء التي تتعرض لها هذه الأحوال ، يحكم عليها بأنها تتقابل بسببها ؛ وصور هذه الأشياء متخالفة ، فإن الفرس جوهر ، ويقابله اللافرس لا محالة ، على قياس مقابلة الفرسية ، إن كانت عرضاً . واتسم ذلك للفرسية ، بل خذ مكانها النفس واللا نفس ، أو شيئاً آخر مما هو جوهر ليس مشتق الاسم من عرض . وأما القضية فهي عرض ، والفرس واللافرس ليس يتقابلا التقابل الذي للتمييزين ، إذ لا صدق هناك ولا كذب ، ولا يتقابل على سبيل الإضافة ، ولا على سبيل التضاد ، إذا كان تقابل التضاد ما يكون فيه جواز تعاقب على موضوع واحد ، بشرائط ذكرت . وأما الزوج والفرد ، فليس لهما موضوع واحد يتعاقبان عليه ، بل جنس واحد ، لموضوعين لهما ، لا يفارقانه . وأما العمى والبصر ، فيشارك السكون والحركة ، فإن العمى ليس معنى مقابلاً للبصر ، بل هو عدمه ، وكذلك السكون للحركة ، لكن السكون يعاقب الحركة على موضوع واحد ، وأما العمى فلا يعاقبه البصر .

١٥

وأما المتضايقان ، فليس يجب فيهما التعاقب على موضوع ، أو اشتراكهما في موضوع ، حتى يكون الموضوع ، الذي هو علة لأمر ما ، يلزمه لا محالة إمكان أن يصير فيه معلولاً ، أو يكون هنالك موضوع مشترك . وإن كانت العلية والمعلوية من المضاف ، فأول ما ينبغي أن يطلب ، أنه هل يمكننا أن نجد لهذا كلها معنى جامعاً ،

(١) وكذلك : + أيضاً ، هـ || مقابل لتولنا : وفولك هـ || (١) وكذلك الزوج : الزوج ع ، ع || (٣) المتقابلات : المتقابلات د ، سا ، ع ، ع ، ع ، م || (٣-٤) وكذلك ... المتقابلات : ساقطة من ن || (٥) تتقابل : تتقدم سا ؛ تقابل س || بسببها : ساقطة من ع || صور : صورة د ، ع ، ع ، م || فإن : بأن ب ، د ، د ، س ، سا ، ع ، م ، ن || (٧) للفرسية : اللافرسية د ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي || خذ : حدد ، ع ، ع ، م ، تأخذى || شيئاً : شيء ب ، ع || (٨) مشتق : بمشتق س || يتقابل : يتقابل ب ، د ، س ، سا ، ع ، ع ، م ، هـ ، ي || (١٣) فإن : بأن ن (١٦) أو اشتراكهما : وليس اشتراكهما هـ || (١٩) ينبغي : ساقطة من س .

ولو على سبيل التشكيك في التقديم والتأخير ، إن لم يكن على سبيل التواطؤ البحت ، أو لا نجد لها معنى جامعا ؟ لكن التقابل مقول عابثا ، فيشبه أن يكون التقابل الأول هو نظير ما للفرس للافرس ، الذي يمنع اجتماع طرفيه ، فولا على موضوع ، وإن لم يمنع ذلك ، وجودا في موضوع . فإنه لا يكون شيء واحد هو رائحة ولا رائحة ، ويكون شيء واحد فيه رائحة وما ليس برائحة . وبست أقول : إنه يجتمع في شيء أن يكون فيه رائحة وببست فيه رائحة ، فإن هذين لا يجتمعان . وايس قولنا إن فيه رائحة وايس فيه رائحة ، هو قولنا فيه رائحة وما ليس برائحة ؛ ولا يقال إنه رائحة . فإذن تقابل : أن فيه رائحة وايس فيه رائحة ، هو من القسم الأول الذي على سبيل الحمل ؛ فذلك يحمل على التفاحه أن فيها رائحة ، فيقال إن التفاحه فيها رائحة ، ولا تحمل الرائحة على التفاحه ، حتى يقال ، إن التفاحه رائحة ، فذلك هي موجودة " في " ، لا بمحولة " على " .

بجميع الأشياء المتباينة الطبائع تكون متقابلة ، من حيث إن كل واحد منها ليس هو الآخر . وهذا هو تقابل أول ، ثم نقل التقابل عن اعتبار الحمل على موضوع إلى اعتبار الوجود في الموضوع . فجعلت حال الأمور التي تشترك في عام أو خاص ، تكون موجودة فيه بانقوة معا ، ولا يجتمعان بانفعل معا ، تقابلا . فبعضه يختص بانقول ، من حيث هو حكم ، كالإيجاب والسلب ، الذي موضوعها المحمولات والموضوعات تتعاقب فيه ولا يجتمع معا ، وهذا بحكم القول . وايس في الوجود حمل ولا وضع . وبعضه يكون من خارج ، فمن ذلك ما تكون الشركة فيه عام ، ومنه ما تكون الشركة فيه خاص معين ، ويكون المشترك فيه طبيعة هي بانقوة كلا الأمرين ، لكن لا يجتمعان فيه بل يتعاقبان عليه .

(١) في التقديم : والتقديم د ، س ، سا ، ع ، ع ، م ، ن ، هـ || (٢) للافرس : والافرس ب ، ي ||  
 (٤) ولا رائحة : ساقطة من م ، ي || (٥ - ٤) ويكون شيء ... برائحة : ساقطة من سا ||  
 (٦) وايس فيه رائحة : ساقطة من س ، ع || (٧) ولا يقال إنه رائحة : ساقطة من س ، هـ || (٧) ليس فيه رائحة : ساقطة من س || (٨) أن : ساقطة من د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ || (٩) ولا تحمل الرائحة : والرائحة لا يحمل سا || (١٠) لا : ساقطة من ب || محولة : محالة هـ ؛ وموجودة بخ ، س || (١٢) قل : يقابل د ، م || (١٣) بذات : فالمقتضيات هي د ، سا ، م ؛ بفعل حال الأمور س ، هـ || (١٤) تقابلا : مقابلا ع ، تقابل هـ || فبعضه : ساقطة من ن ||  
 (١٥) حكم : كم ع || الذي : الذين س ، ي ؛ الذين هـ || موضوعها : موضوعها ع ، ن ، هـ ، ي ||  
 (١٧ - ١٨) فيه ... فيه : ساقطة من سا || (١٨) كلا : كلتي س ، هـ .

فالمقابلات تقال على هذه التي بعد الباب الأول ، بمعنى أنها معان اشتركت في موضوع لها أن توجد فيه ، إلا أنها لا تجتمع فيه ، فيكون معنى هذا التقابل كالتقابل لأقسام له كالأقسام ، إما أقسام محققة ، وإما أقسام بحسب ما يصلح للبندى ، وتكون أسهل على متعلم قاطينورياس .

- ٥ فلنقسم الآن على الوجه الذي ينبغي أن يفهم عليه الاصطلاح الذي في قاطينورياس ، وهو غير المصطلح عليه في العلوم ، ومن تجشم أن يجمع بين الأمرين فقد عنى نفسه . أما القسمة التي في قاطينورياس فتخرج على هذا الوجه : المتقابل إما أن تكون ماهيته مقولة بالقياس إلى ما هو مقابل له ، وإما أن لا تكون . فإن كانت ماهيته مقولة بالقياس إلى غيره ، فهو تقابل المضاف كالأبوة والبنوة . أما أنه تقابل فلأن الأبوة والبنوة وما يجري مجراها ، تشترك لا عمالة في موضوع ، إما عامي كالإنسانية بل والجوهرية بل كالوجود أو غير ذلك ، وإما خاص كهذا الإنسان يكون يمينا لزيد ثم يصير شمالا له . وأما أنه مع التقابل ، مقول الماهية بالقياس ، فأمر لا شك فيه . وأما الذي ليست ماهيته مقولة بالقياس إلى غيره ، فإما أن يكون الموضوع صالحا للانتقال من أحد الطرفين بعينه إلى الآخر من غير انعكاس ، وإما أن لا يكون كذلك ، بل يكون صالح الانتقال من كل واحد منهما إلى الآخر ، أو ولا عن أحدهما إلى الآخر لأن الواحد لازم له ، فيسمى القسم الأول تقابل العدم والقنية ، ونعني بالقنية ، لا مثل الإبصار بالفعل ، ولا مثل القوة الأولى التي تقوى على أن يكون لها بصر ، بل القنية أن تكون القوة على الإبصار ، متى شاء صاحبها ، موجودة ، فإن فقدت القوة الأولى ليس بمعنى ، ولا فقد الإبصار بالفعل ، بل الإبصار بالفعل ، وأن لا يبصر بالفعل لكن بالقوة ، هما أمران يتماقبان على الموضوع تماقبا الحركة والسكون ؛ إنما ذلك هو فقدما سميته قنية ، فينبذ ، لا يمكن أن يبصر البتة ، بل

(٥) عليه : ساقطة من د ، ن || (٦) ومن : من سا ، م || (٧) التي : ساقطة من ن ||  
 (٨) متولة : متولة من س ، ه || هو : ساقطة من سا || (٩) أما أنه تقابل فلأن الأبوة والبنوة :  
 ساقطة من عا || (١٠) مجراها : مجراها ب ، ع || بل والجوهرية : والجوهرية ن || والجوهرية :  
 كالجوهرية من س ، ه ، ي || بل كالوجود : أو كالوجود من س ، ه || (١١) كذا : لهذا ، سا ، م ||  
 (١٢) متول : متول من س ، ه || متولة : متولة من س ، ه || (١٣) المرين : ساقطة من د ||  
 (١٤) واحد : ساقطة من س || (١٥) ولا : لا س ، م ، ن ، ه ، ي || أو ولا : ولا د ||  
 (١٦) مثل : مثال ن || (١٨ - ١٩) بل الإبصار بالفعل : ساقطة من س || (٢٠) ذلك : ساقطة من سا .

عمى لا يعود الموضوع معه إلى الإبصار مرة أخرى . فالعدم الذى هما ، ليس هو  
العدم الذى يقابل أى معنى وجودى شئت ، بل الذى يقابل اتمنية ؛ فإن العدم يقال على  
وجوه ، وأسا نريد الآن أن نحصى جميعها ، بل ما يعيننا فى هذا الموضوع ، فقول :

إنه يقال للشيء عدم كذا ، ويشار إلى حال ما للعادة فى كونها خالية من الشيء الذى  
يخليا ، والشيء الذى له معنى وجودى سواء كان قارنها ما خاف ذلك الشيء الوجودى ،  
أو لم يكن ، مثل عدم السواد فيما من شأنه أن يسود ، سواء كان هناك بياض خاف  
السواد فى موضوعه أو لا يكون ، بل يكون إشفاف مثلا نقط ولا لون ألبته . فإنه إذا  
كان هناك بياض ، فليس البياض وعدم السواد فى ذلك المحل شيئا واحدا ، ولو كانا أيضا  
متلازمين ، بل البياض معنى قائم بإزاء السواد؛ فهذا وجه من وجوه اعتبار العدم ومقارنه .  
والآخر ، العدم الذى يعتبر بشرط أن يزول المعنى الوجودى ولا يُلغى شيء ، كالمسكون .  
فإن الذى يتزل ، إنما يقال له فى وقت آخر أنه ساكن عادم الحركة ، لا إذا كان ليس  
يتزل ، فقط ، إنما هو يصعد ، ولكن عند ما لا يكون فيه حركة مكانية ألبته ، فهذا  
العدم بالحقيقة مقابل للجنس ، الذى هو ههنا الحركة المكانية مطلقة . وقد يقال عدم ،  
بشرط فقدان الشيء الذى من شأنه أن يكون لفاقد ، من الموضوعات ، وفى الوقت الذى  
من شأنه أن يكون له ، حتى لا يقال إن فى النطفة عدم الإنسانية بهذه السبيل ، ولا فى الصبي  
عدم الإيلاد إذ ليس وقته .

ومن العدم ما يقال قبل الوقت ، كالمرد ، فإنه لا يقال لمن عدم الحية فى وقت الإنبات  
بسبب داء الثعلب إنه أمرد . ومنه ما يقال بعد الوقت ، كالأصابع ، يكون بعد وقت

(١) الموضوع : الموعود ، م || (٢) معنى : ساقطة من س (٤) لشيء : + أنه س ،  
ع ، ه ، عى || حال : خلاقن || (٥) يخالها : يخالها س ، ع ، ط ، ه ، عى || والشيء : الشيء ، د ،  
س ، سا ، م ، ن ، ه ، عى || التى يخالها والشيء : ساقطة من س || كان : ساقطة من س ||  
ما : ساقطة من د ، س ، سا ، م ، ن ، ه || خالف : خالفها د ؛ مخالفت س ، ه ؛ خالفان ||  
ذلك : كذلك س ؛ لذلك د ، سا ، ط ، م ، ن ، ه || (٦) السواد : للسواد ب ، س ، ن ، ه ||  
(٧) لا يكون : لا يمكن ع ، ط ، ن ، ه ، عى || بل يكون : بل كان س ، ه || ولا لون : ولولا  
لون د ، سا ، ع ، ط ، م ، ن ، ه ، عى || (١١) إنما : ساقطة من س || ليس : ساقطة  
من ن || (١٢) مكانية : زمانية سا || (١٣) ههنا : + ودوع || (١٥) النطفة : النطفة د ، م ||  
بهذه السبيل : ساقطة من سا || (١٨) كالملع : + وقود السرمسا ؛ وقود النسم ط ؛ + التى ع ، ه .

الوقور ، والنعم ؛ ومنه ما هو باقياض إلى الجنس ، لا إلى النوع ، مثل العجمة بإزاء الناطق ؛ أو إلى النوع ، لا إلى الشخص ، مثل حال المرأة إلى الرجل ؛ ومنه ما هو بالشخص على الأقسام المذكورة . وهذه كلها لا يانفت إليها في هذا الكتاب . إنما العدم المقصود فيه ، هو العدم الذي هو فقدان القنية في وقتها ، أى فقدان القوة التي بها يمكن الفعل إذ صار الموضوع عادما للقوة ، فلا يصلح بعد ذلك أن يزول العدم ، كالعمى ؛  
 ٥ وأما القنية فستزول إلى العدم . فهذا هو التقابل العدمي المذكور في قاطينورياس .

وأما القسم الثاني من القسمين اللذين ذكرناهما أولا ، وما دخل فيه ، بجميعة سمي في قاطينورياس أضدادا ، كان أحدهما وجوديا ، والآخر عدما بالوجه المذكورة للعدمى ، أو كان كلاهما وجوديا . وكذلك إن كان الموضوع يذقل من كل واحد منهما إلى الآخر ، أو كان أحدهما طبيعيا لا ينتقل عنه ولا إليه ، كالبياض للجص . وسواء كان الموضوع واحدا بعينه ، كالماء للتسخن والتبرد ، أو كان معنى تاميا ، مثل العدد لفردية والزوجية ، فإنه ينسب إليهما من حيث يوجد عددا على الإطلاق ، لا من حيث هو عدد معين . وهو من حيث هو عدد معين ، لا يصحب إلا إحداهما ، ومن حيث هو عدد غير معين لا يجب أن يقبل إحداهما دون الأخرى . وسواء كان الشينان بينهما واسطة ، فلا يجب أن يكون الموضوع ، إذا خلا عن أحدهما ، وجد فيه الآخر أو لم يكن  
 ١٥ كذلك ، بل كان إما طبيعيا لا يفارق ، وإما بحيث إذا خلا عن الآخر لزمه الثاني ، كالصحة والمرض ، فإن جميع هذه ، نسميها أضدادا في هذا الموضع من حيث المعنى

(٢) حال : حالة ب || إل : عند عا || الرجل : الرجولية ع || (٥) إذ : إذا  
 س ، ن ، هـ || عادما : عدم هـ || (٦) فستزول : قزول ع ، هـ || التنايل : التابل  
 د ، م ، ن ، ي || (٦ - ٧) وأما التسم . . . قاطينورياس : ساقفة من ع ||  
 (٧) أولا : ساقفة من ي || وما : أرمأى || دخل : يدخل س ، هـ || فيه : ساقفة من ن ||  
 سمي : تسمى ي || (٩) كلاهما : كليهما ب || وجوديا : وجوديين س ، هـ || إن : ساقفة  
 من د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي || يتخلل : يتخلل د ، م || (١٠) أركان : وكان هـ ||  
 أحدهما : ساقفة من د ، سا ، م || (١٢) فإنه : فإنها ب || عددا : ساقفة من ن ||  
 وهو . . . عدد معين : ساقفة من ب ، سا ، ع || (١٣) إحداهما : إحداهما س . (١٤) لا يجب :  
 ليس يجب س ؛ فلا يجب ع ، ي || (١٥) فلا يجب : ولا يجب س || أحدهما : إحداهما د ، سا ،  
 م ، ن ، هـ ، ي || وجد : وجدت د ، سا ، م ، ن ، هـ ، ي || الآخر : الأخرى د ، سا ، م ، ن ، هـ ، ي  
 (١٧) نسيها : نسيها ع ؛ تسمى س ، هـ || الموضع : الموضوع هـ .

الجامع ، فنسمى الحر والبرد ، والصحة والمرض ، والزوج والفرد ، والحركة والسكون ،  
أضدادا ، ولا نبالي بأن يكون أحدهما هو معنى وجودي ، والآخر معنى عدمي ، وعلى أى  
أثناء الأضداد كان ، إذا كان ليس عدما ، على النحو المذكور .

فلا يجب أن يشتغل المعلم لكتاب تاطينور ياس بأن يجعل العدم غير الضد ، نائلا :  
إن الضد هو ذات تخلف المعنى الوجودي في الموضوع ، وإن العدم ليس بذات ، ٥  
بل هو ، أن يعدم المعنى الوجودي ، فيكون الموضوع خاليا عنه فقط . فإن الضد الذى  
يقال فى هذا الكتاب ، ليس يعنى به هذا ، فإن الحركة والسكون يكونان حينئذ غير  
متضادين ، ولا الزوج والفرد متضادين ، ولا الخير والشر ، ولا العلم والجهل ، ولا أكثر  
ما ذكر ههنا . ولا يجب للتكف أن يتفرض للاستدراك ، كما فعل بعض الناقضين ،  
فيقول : إن القسمة غير مستوفاة ، فإن ههنا مقابلة غير المقابلة التى للضد ، وغير التى ١٠  
للعدم المذكور ، مثل مقابلة السكون والحركة ، إذ لا تضاد بينهما ، ولا السكون والحركة ،  
إذ لا تضاد بينهما ، ولا السكون حاله حال العدم المذكور فى هذا الكتاب . ويعلم  
هذا المتكف : أن التضاد الذى يذكره فى كتاب تاطينور ياس ، ليس هو ذلك الذى ذهب  
إليه ، وأنه لم يخف على المعلم الأول ما لا يخفى عليه ، وينظر إلى الحدود دون الأسماء ،  
ويعلم أن المبتدئ لا يكف تصور ما يندق من الفروق بين المعانى المتقاربة ، فإنه يكتفى منه ١٥  
فى تعليم المتقابلات بأن يفاد تصورا ما ينحو من الأسماء ، وإن كان التصور منه لبعدها  
على نحو التصور العامى ؛ ولا يسأم أن يفهم الفرق بين الذات المقابلة للذات ، وبين عدم  
الذات المقابلة للذات ، إلا فيما يظهر ظهور العمى . ولا أيضا قول هذا المتكف ، فى بعض  
ما يهذى فيه ، أنه قد ترك المعلم الأول التقابل الذى بين الجوهر والعرض ، وبين الصورة  
والمادة ، مما يجب أن يلتفت إليه . ٢٠

(١) قسمى : فسمى د ، م || (٢) أضدادا : أضدادسا ؛ ساقطة من د ، م || بأن : أن ه ||  
أحدهما : ساقطة من ن || هو : ساقطة من م || وجودي : وجودياس ، ن ، ه || عدمي : عدمياس ، ن ، ه ||  
(٤) المعلم : المتعلم ، سا ، ه || (٦) فيكون الموضوع : فيكون م || (٨) والفرد : + يكونان م ، ه ||  
(٩) للاستدراك : الاستدراكسا ؛ بالاستدراكى || الناقضين : الناقضين ه || (١٠) مقابلة : +  
غير المقابلة م || (١١) والحركة إذ لا تضاد بينهما ولا السكون : ساقطة من د ، ع ، ن ، ه ، م ||  
(١٤) وأنه : فإن ن ؛ فانه ع ؛ وإن د ؛ إذ أنه م ، سا ، ع ، م ، ه ، م || لم يخف : لم يخفى د ||  
ويلظر : ونظر ن || دون : لا إلى م || (١٥) لا يكف : أبكف م || فإنه : وإياه م ، ع ||  
(٢٠) مما : وما ه .



ولتعلم أنه ليس معنى بالتقابل ، حال كل بغيرين متباينين كيف اتفق ، بل أما الأول من التقابل فهو تقابل الإيس والليس ، وذلك موجود في الجوهر والعرض ؛ فإن الجوهر لا عرض ، والعرض لا جوهر . وأما ما بعد ذلك ، فشرط المتقابلين أن يكونا في موضوع واحد جنسي أو نوعي ، على أنهما فيه لا عليه ، وهذا الشرط غير موجود بين الجوهر والعرض ، فلا تقابل بينهما . أما العلاقة والملازمة فهي إضافة تلزم ، إما أحدهما ، فيلحق الآخر غير لازم على ما هو الحال في بعض ذوات الإضافة مما قد تبين واتضح ، أو تلزم كليهما فيكونان به متضايفين من حيث اللزوم ، فعلى هذه الصورة يجب أن تفهم التقابل المذكور ههنا .

## [الفصل الثاني]

### فصل (ب)

#### في شكوك تلحق ما قيل في التقابل

١٠

ثم ههنا مشكلات يجب أن توردد فتحل ؛ وذلك أن لقائل أن يقول : إن الحرارة وحدها لا تكون ضدا ، بل تكون حرارة فقط ، بل إنما تصير ضدا بالقياس إلى البرودة ، وهي إذا أخذت بالقياس إلى البرودة ضدا كانت مضافة ، وإنما وإن لم تكن ، من حيث هي حرارة ، من المضاف ، فليست أيضا بمضافة ، بل إذا كانت مقيسة كانت ضدا ، وإذا كانت مقيسة وضدا ، صارت أيضا مضافة ، فهي من حيث هي ضد ، ماهيتها مقولة بالقياس إلى غيرها ، ومن حيث هي ماهيتها مقولة بالقياس إلى غيرها ، هي من المضاف ، فهي من حيث هي ضد هي من المضاف . فيكون التضاد والمضاف إما شيئا واحدا ،

١٥

(٢) تقابل : ساقطة من ي || (٧) أو تلزم : وتلزم من م ، م || (٨) ههنا : + وبالله التوفيق ||  
 (١٥) فليست : وليست د ، م || أيضا : إذن ه || كانت ضدا : صارت ضدا س ، ه ||  
 (١٦) ضد : + هي س ، ن ، ه || ماهيتها : ماهية د ، س ، ما ، نا ، م ، ن ، ه || بالقياس :  
 ساقطة من س || (١٧) غيرها : غيره د ، سا ، ع ، نا ، م ، ن || ومن : من ه || ومن حيث هي : ومن  
 حيث هي : ي || ماهيتها : ماهية د ، س ، ما ، م ، ن ، ه || غيرها هي من : غيرها فهي من س ، ه ||  
 هي من : فن ي || (١٨) من : ساقطة من س .

أو يكون انضاد شيئاً داخلًا تحت المضاف ، فلا يكون كالتقسيم له تحت التنازل .  
وهنا مشكل آخر ، وهو أن التنازل ، من حيث هو تقابل ، من المضيف ، ثم المضاف  
تحت التنازل ، وأخص منه ؛ وهذا مثال ، سواء كان دخولاً كما تحت الجنس أو دخولاً  
كما يكون تحت معاني ليست أجناساً ، ولكنها لوازم ، أو مشككات الأسماء .

بل وما يجب أن يبحث عنه ، دل التنازل جنس لهذه أو ليس بجنس ، وإن كان جنساً  
فهل هو جنس أتلى ، أو ليس بجنس أتلى ؛ فهذه المباحث مما يخلق أن يبحث عنها المنطقي ،  
إذ كان تكلف الخوض فيها بهذا الفن من العلم ألبق . فتقول : إن الحرارة ينظر إليها وإلى  
البرودة معاً ، فتكون الحرارة من حيث هي حرارة ضد البرودة ، ثم توجد من حيث هي حرارة  
ضد البرودة ، ثم توجد من حيث هي ضد مرة أخرى ، فتكون مضافة إلى البرودة ،  
فتكون الحرارة بنفس اعتبارها مع البرودة يصح عليهما معنى حد الضد ودون أنهما كذا وكذا ،  
ولا يصح عليهما معنى التضاد ، إذ ليس أحدهما مقول المادية بالقياس إلى الآخر ،  
وكل واحد منهما منازع للآخر في الموضوع . فصحيح لك أن تقول : إن الحرارة والبرودة  
كل واحد منهما منازع الآخر موضوعه إن كان مشتركاً ، وليس صحيحاً لك أن تقول : إن  
الحرارة والبرودة كل واحدة منهما مقولة المادية بالقياس إلى الأخرى ؛ لكن صحيح لك  
أن تقول : إن الحرارة من حيث تنازع وتضاد البرودة في موضوعها مقولة المادية  
بالقياس إلى الأخرى . فإذن الموضوع في حمل الضدية شيء ، والموضوع في حمل  
الإضافة شيء ، هو إما نفس المحصول الأول ، وإما الموضوع مأخوذاً مع المحصول الأول

(١) تحت التنازل : ساقطة من سا || (٣) تحت : ساقطة من س || (٥) بل : ساقطة من ب ||  
(٦) فهل هو : فهو جنس د || بجنس : ساقطة من سا || يخلق أن : ساقطة من عا || هنا :  
عه د ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ي || (٧) تكلف : يتكلف د ، ن ؛ قد تكلف ه ؛ يكلف سا ، م ؛  
+ إلى د ، م || فيها : في ه || من العلم : ساقطة من عا || ألبق : ساقطة من س || (٨) توجد :  
+ معاب || (٨ - ٩) حرارة ضد البرودة ثم توجد من حيث هي : ساقطة من ب ، س ، سا ، ع ،  
عا ، ن ، ه ، ي || (١٠) يصح : تصحح د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن || عليها : عليها عا || وكذا :  
فكذا د ، م || (١١) يصح : تصحح د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن || (١٢) فصحيح : تصحح ع ||  
(١٢ - ١٣) فصحيح . . . موضوعه : ساقطة من م || (١٣) منازع : ينازع ه ، ي || الآخر : للآخر ؛  
+ في ع || مشتركاً : موضوعاً س || صحيحاً : تصحح ع || تقول : تقول سا || إن : ساقطة من د ، م ||  
(١٤) واحدة : واحد ب ، س ، ع ، عا ، ن ، ه ، ي || مقولة : مقول ب ، س ، سا ، ع ، عا ،  
ن ، ه ، ي || الأخرى : الآخر ب ، س ، سا ، ع ، عا ، ن ، ه ، ي || (١٥) موضوعها :  
موضوعها ن || (١٧) مع المحصول الأول : مع المحصول الآخر ن .

ملحوظاً فيه الأخذ مع المحمول الأول . ونفس التضاد شيء ، والأشياء المتضادة شيء .  
والأشياء المتضادة ، هي الموضوعات للشيء الذي هو نفس التضاد ، ونفس تضاد  
موضوع للمضاف .

- ولك أن تقول : إن الموضوعات للتضادة ، إذا أخذت متضادة ، صارت بسبب ذلك  
مضافة ، وليس لك أن تقول : إن الموضوعات للتضادة ، إذا أخذت مضادة ، صارت  
بسبب ذلك مضادة . فالمضاد إذن غير المضاف ، وليس الأمر الذي هو التضاد هو الأمر الذي  
هو المضاف ، وإن كان التضاد يلزمه المضاف من حيث هو تضاد ، فهذا حل شك . وأما  
حل الشك الثاني ، فيجب أن تعلم ، أن المتقابلات تعرض لما الإضافة ، وإيست في هويتها  
بمضافات ، فإن كل تقابل من حيث هو تقابل مضاف ، وليس كل تقابل بمضاف ، وقرق  
بين قولنا : إن كل تقابل من حيث هو تقابل مضاف ، وبين قولنا : إن كل تقابل مضاف .  
وذلك لأن التضاد من التنايل ، وقد علم أن الموضوع له ، ليس هو الموضوع للمضاف ،  
كما بينا . لكن الموضوع له ، من حيث هو تقابل ، يصير موضوعاً للمضاف . فذلك  
ليست الأمور المتضادة مقولة المساحية بالقياس إلا أن تقال من حيث هي متضادة ، ولا  
الملكية والعدم من المضاف . ولو كان المضاف أمراً مقولاً على التنايل قولاً مطلقاً ،  
لكان كل متقابلين فهما متضادان مطلقاً ، لا بشرط إلحاق أيهما كذلك من حيث هما  
بمحال كذا ، لكن كل متضاديه فهو متقابل ، وكل متضاد وكل عدم وملكية ، وليس  
كل متقابل من المضاف ، فليس إذن المتضاديه أعم من المتقابل ، فليست الإضافة أعم من

(١) المتضادة : المضادة ب ، د ، م ، ن ، ع ، ي || (٢) التضاد : التضاد د ، م ||  
(٣) ونفس التضاد : ساقطة من د ، م || (٤) تضادة : لادة ن || تضادة : مضادة ب ، د ، م ،  
ع ، هـ ، م ، ن ، ع ، ي || (٥ - ٤) إذا . . . . . مضادة : ساقطة من هـ || (٥) مضادة :  
مضادة ع || مضادة : مضادة ما || (٦) هو الأمر : والأمر ن || (٧) تضاد : مضاد  
ب ، د ، ع ، م ، ن || فهذا : وهذا ع || (٨) فيجب : يجب ب ، د ، م ، ن ، ع ، ي || في :  
ساقطة من م || (٩) فإن كل تقابل من حيث هو تقابل : فإن كل تقابل من حيث هو تقابل ع || (١٠) وبين  
قولنا إن كل : وبين قولنا كل ب ، د ، م ، ن ، ع ، هـ ، م ، ن ، ع ، ي || (١١) التنايل : التنايل ع ||  
(١٢) هو : ساقطة من ب ، د ، م ، ن ، ع ، هـ ، م ، ن ، ع ، ي || يصير : صارنا || موضوعاً للمضاف :  
موضوعاً للمضاف هـ || فذلك : فذلك ع || (١٣) المتضادة : المتضادات هـ || (١٤) والعدم :  
ولا العدم هـ || (١٥) لكان . . . . . مطلقاً : ساقطة من ع (١٧) متقابل : متقابلين هـ .

التقابل. أ. ومع هذا لأن الذي هو خاص قد يمرض لكل ماله لطبيعة العام، باعتبار شرط  
يصير العام به أخص ، وهو ههنا النظر إليه من حيث هو متقابل ، وهذا النظر  
يخصّصه ، فيمنع عمومه لكل ما تحته ويحرم حمله عليه. ولذلك لا نقول به إن المتضادات  
هي متقابلات من حيث المتقابلات متقابلات ، وإن كنت تتسول : إن المتضادات  
متقابلات ، فإن ذلك كذب ، بل كونها من حيث هي متقابلات اشتراطا ، أخذها  
بالمعنى الذى هو الموضوع لعموم التقابل ، وأخذها بذلك المعنى ، كأخذ الحيوانية من  
حيث هي حيوانية ، محذوفة عنها الخصائص بشرط الحذف . فحينئذ يلزم الحيوانية  
مالاتحمل معه على جميع جزئيات الحيوانية ، فإن الحيوانية إذا كانت كذلك ، يلزمها  
أن تكون عديمة النطق ، وإس كل حيوان تديم النطق . وكأخذها لافى مادة ، إذا  
نظر فيها من حيث ليست فى مادة ، وإس كل حيوانية كذلك .

وأما التقابل ، فإس جنسا لما تحته بوجه من الوجوه ، وذلك لأن المتضاد  
ماهية أنه مقول بالقياس إلى غيره ، ثم يلحق هذه المادية أن تكون مقابلا ليس أنها تتقوم  
بهذا . فإنه ليس هذا من المعاني التي يجب أن تتقدم فى الذهن أولا ، حتى يتقرر فى الذهن ،  
إن الشيء ماهية مقولة بالقياس إلى غيره ، بل إذا صار الشيء مضايقا ، لزم فى الذهن أن  
يكون على صفة التقابل . فالذاتية بشرائطها ، غير موجودة بين التقابل وبين الأشياء إلى  
هى كالأشياء لتقابل ، حتى يكون كونها متقابلات داخلية بقرة أو بفعل فى حدود هذه  
كلها . والقوانين المفيدة فى هذه الأعراض ستشرح لك فى مواضع أخرى .

والآن ، فينبغى أن نستأنف الكلام من رأس ، فنقول : أما الفرق بين المضاد  
والمضاد ، فهو أن المضاد مقول المادية بالقياس ، والمتضادات ليست كذلك ؛  
ولذلك لا نقول : إن التباين إنما هو خير لأجل قياسه إلى التباين ، كما نقول : إن الضعف

(١) شرط : شرطه د ، م || (٢) ويحرم : ويخص ما ن ؛ ويخص به عا || حمله : جملة د ،  
سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، عى || (٣) هي متقابلات : ساقفة من سا || (٤) كونها : لكونها سا ||  
اشتراط : اشتراطا د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه || (٥) ساقفة من ن || (٦) وكأخذها :  
وتأخذها د ، سا ، م || (٧) التباين : المتقابل عا || (٨) ساقفة من د ، سا ، ع ، ن ،  
ى ؛ + له ه || ثم يلحق : يلحق عا || (٩) التى : التى ع (١٠) هى : ساقفة من د ، ع ،  
عا ، م ، ن || متقابلات : متباينة سا || فعل : فعل ع || (١١) فينبغى : ينبغى ع ||  
(١٢) والمضاد : المضاد ه || ليست : ليس سا || (١٣) ولذلك : فذلك س ، ه .

- ضعف بسبب قياسه إلى النصف ، بل تقول إن الخير مضاد للشر ، ثم حينئذ تقول : وهو من حيث هو مضاد فهو مضاف . ومما يفارق به المضاد المضاف ، أن المتضادات لا يتخلو إما أن لا يتعري الموضوع فيها من أحد الطرفين فلا يكون بينهما واسطة ، وقد يتعري منهما فيكون بينهما واسطة ؛ مثال الأول ، الصحة ، وهي ملكة في الجسم الحيواني يصدر عنه لأجلها أفعاله الطبيعية وغيرها على المجري الطبيعي غير مؤوفة . وسواء نسبت
- ٥ إلى البدن كله ، أو إلى عضو واحد ، وسواء كانت بالحقيقة أو بحسب الحس ، فإن الذي يحسب الحس ، رسمه بحسب الحس والمرض ، حالة أو ملكة مقابلة لتلك ، فلا تكرر أفعاله من كل الوجوه كذلك ، بل يكون هناك آفة في الفعل ، ولا يتخلو الموضوع عنهما البتة ، فكذلك الفردية والزوجية . والذي ظن أن بين الصحة والمرض وسطا هو حال لا صحية ولا مرضية ، وإنما ظن ذلك لأنه نسي الشرائط التي ينبغي أن تراعى
- ١٠ في حال ماله وسط وما ليس له وسط ؛ وتلك الشرائط أن يفرض الموضوع واحدا بعينه في زمان واحد بعينه ، وأن يكون الجزء واحدا بعينه ، والجهة والاعتبار واحدة بعينها . فإذا فرض كذلك ، وجاز أن يتخلو الموضوع عن الأمرين كان هناك واسطة ، فإن فرض إنسان واحد ، واعتبر منه عضو واحد ، أو أعضاء معينة ، في زمان واحد ، وجاز أن لا يكون معتدل المزاج سوى التركيب ، بحيث تصدر عنه جميع الأفعال التي تتم
- ١٥ بذلك العضو أو الأعضاء سليمة ، وأن لا يكون كذلك ، فهناك واسطة . وإن كان لا بد من أن يكون معتدل المزاج سوى التركيب ، أولا يكون معتدل المزاج سوى التركيب ، إما لأنه أحدهما دون الآخر ، أو لأنه لا واحد منهما ، فليس بينهما واسطة . ومثال الثاني السواد الصرف ، والبياض الصرف ، فإن بينهما وسائط ألوان ، وقد يتخلو الموضوع من

(١) للشر : لشريرد ، سا ، م ، ن || (٢) وهو : ساقطة من عا || يفارق : يفترق ه || المضاد : التضاد ه ؛ المتضاد س || المضاف : والمضاف ه || المتضادات : المتضادين ع || (٣) لا : ساقطة من عا || يتعري : يتعدي س ، عا || فيها : ساقطة من عا || من : عن س ، ه || أحد : آخرد ، م || وقد : أو قدس ، عا || (٤) منهما : عنهما س ؛ منها سا ؛ عنها ه || وهي : حالة أوس || (٥) أفعاله : الأفعال س ، عا || الطبيعية : الطبيعة سا || مؤوفة : ما و نه س ؛ [من آفة] || (٦) كانت بالحقيقة : كانت بحسب الحقيقة س || (٨) ولا : فلا ب || (٩) فكذلك : وكذلك ع ، ن ، ه || هو : قان س || فإنا : ودوع || (١٠) التي : الذي ع || (١١) ليس : ساقطة من ب || (١٤) إنسان واحد واعتبر : إنسان واعتبرد ، سا ، م || أو أعضاء : وأعضاء ه || زمان واحد : زمان معين ي || (١٥) معتدل : معتدل ع || (١٦) الأعضاء : + وهي سا || لا يكون : + ليس عا || هناك : ساقطة من د || (١٩) ألوان : + اذ ب ، ع ، ي || قد : وقدس .

كليهما إلى اوسائط ، وربما خلا إلى العدم بأن يصير مشفا ، نتكون الواسطة ، سلب  
الطرفين مطلقاً من غير إثبات واسطة خلطية من الطرفين . وهذه الواسطة الخلطية ، ربما  
كان لها اسم محل كقولك الأذن والفاتر ، وربما لم يكن لها اسم محصل ، بل إنما يدل  
عليها سلب الطرفين ، من غير أن يعنى بسلب الطرفين السلب الذي لا إثبات تحته ، بل  
يراد به إثبات ، كقولهم : لا خادل ولا جائر . وإذا عنى بالسلب سلب لا يشير إلى  
إثبات متوسط ، دل عليه بواسطة غير خلطية ، كقولهم : السماء لا خفيفة ولا ثقيلة ،  
والهواء لا أبيض ولا أسود ، فالأضداد تنقسم إلى هذين القسمين وبهذا يخالف التضاد ،  
تقابل العدم والملكية ، لأن المتقابلين بالعدم والملكية لهما موضوع واحد ، من شأن كل  
واحد منهما أن يكون فيه ، فتكون فيه الملكية ويكون فيه العدم ، ولكن ليس كيف  
اتفق ، بل إنما يكون فيه العدم بأن يعدم الملكية من موضوع ، وقتاً من شأنها أن تكون  
موجودة فيه للموضوع ، كما يعدم البصر في الموضوع ، وقتاً من شأنه أن يكون له ملكة  
البصر ، وتسقط الأسنان وقتاً من شأنها أن لا تسقط فيه ، بل تبقى . فهناك يكون أحدهما  
عمى ، والآخر دماً ، فإن الجرو الذي لم يفتح ، لا يقال له أعمى ، ولا الطفل أيضاً ساعة  
يولد ، يقال له أورد ، بل إذا حان أن يكون له بصر وسن ، ولم يكونا ، فهو أعمى  
وأورد . وهذا الشرط غير موجود في تسمى تقابل التضاد ، فإن الموضوع المشترك للضدين  
الذين لا واسطة بينهما ، يجوز في كل وقت أن ينتقل من أحدهما إلى الآخر إلا أن يكون  
طبيعياً لا يفارق ، كيباض نقنس .

(١) كليهما : كلاهما سا || (٢) من : بين عا || وهذه : فهذه ب || الخلطية : ساقطة من د ، م || (٣) بل :  
ساقطة من د ، م || (٥) كقولهم : لتولم س || وإذا : فاذا ب ، ن || (٥ - ٦) لا عادل . . .  
كقولهم : ساقطة من س || (٦) عليه بواسطة نير : على واسطة سا || لا خفيفة ولا ثقيلة : لا ثقيلة  
ولا خفيفة س || (٨) لأن : أن ع || لأن . . . والملكية : ساقطة من سا || المتقابلين . . .  
والملكة : ساقطة من ع || (٩) فتكون فيه : ساقطة من ع ، م || (١٠) من موضوع :  
في الموضوع س ؛ ه || من . . . وقتاً : ساقطة من سا || (١٢) الأسنان : الإنسان د ،  
سا ، م || فهناك : فيها لكن ع || (١٣) الجرو : الجرن || لم : لا د ، سا ، م || يفتح : بمعنى  
يفتح عينيه || أيضا : ساقطة من عا || (١٤) أورد : بمعنى ليس في فة أسان || حان : جازع ،  
ما ، ن ، ه ، ع || ولم يكونا : ولا يكونان ن || (١٦) اللذين : الذي ب .

والموضوع المشترك للضدين ذرى الواسطة ، فقد ينالو عنهما جميعاً إلى الواسطة ، إن لم يكن أحدهما له طبيعياً ، ولا واسطة بين المدم والملكة ، ولا انتقال من المدم إلى الملكة ، بل من الملكة إلى المدم . وافهم بعد ذلك ، أنا إذا قلنا عدم وملكة أو غير ذلك من المتقابلات ، فلسنا نشير من المدم والملكة ومن سائر المتقابلات إلا إلى طبيعتها ، لا إليها ، من حيث وجودها للموضوع ، أو كون الموضوع متصفاً بها ، فليس العمى ، " وأن يعنى " . والبصر ، " وأن يبصر " ، شيئاً واحداً . وكذلك يقال : زيد يعنى ، ولا يقال : زيد عمى ، ويكون العمى أيضاً لزيد معنى يقتضى نسبة العمى إلى زيد . وأما العمى ، فهو معنى مفهوم بنفسه ، أو مفهوم بسبب ما عدمه ، أعنى البصر إذ هو عدم البصر . فهذه ليست هي المتقابلات الأولى ، بل أمور تلحق المتقابلات ، فيعرض لها أن تكون متقابلة .

١٠

وكذلك الحكم في الموجبة والسالبة ، فإن ما يقع عليه الموجب والسالب أمر أو معنى لا قول ، بل هو الموضوع ، كقولك : زيد ، في قولك : زيد جالس ، أو زيد ليس يجالس . وأما ما يوجب ويسلب نفسه ، فهو أيضاً ليس بقول ، بل هو محمول في القول ، كقولك : جالس وايس يجالس . فليس إذن الشيء الذى له تقابل بالإيجاب والسلب ، هو الإيجاب والسلب ، هذا إن أخذنا تناقض موجب وسالبه . لأن أخذناه إيجاباً وسلباً ، كان الموضوع ، لذلك ، والموصوف به ، وضماً ووصفاً ، على قياس ما كان للعمى والبصر ، هو انقضوية . فإنها هي التي فيها الإيجاب ، فيشتق لها منه الاسم ، فيقال : موجبة ،

١٥

- (٢) يكن : + قدع ، ي || أحدهما له بل ، أخذ ذلك كد ، سا ، ع ، ع ، ع ، م ، ن ، ع ، ي || (٣) بل من الملكة : ساقطة من و ، م || (٤) المتقابلات : المقابلات د ، م ، هـ ، ز || (٥) كون : فكان ن || متصفاً بها : متضامها س || (٦) وكذلك : فذلك س ، هـ ، و ، ل ، ق ، ع ، ع ، م ، ن ، ع ، ي || (٧) ويكون : وكون ب ، س || (٨) وأما السى : + فهو ل زيد وأما السى د ، م ، ن ، ع ، ي || (٩) فان ما : فانما د ، س ، سا ، م || أمر أو معنى : أمر أو معنى د ، س ، م || (١٠) الموضوع : موضوع ن || بقول : مقول سا || (١١) يجالس : + أو مثل محمول ع || (١٢) لشيء د : لشيء س ، م || بالإيجاب : الإيجاب ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، ع ، ي || (١٣) لشيء د : لشيء س ، م || بالانقضوية : كذلك ع (١٤) الإيجاب : + والسلب س .

أو السلب ، فيقال : سالبة ، فيكون المتقابلان في الإيجاب والسلب ليسا هما الإيجاب والسلب ، ولأن الإيجاب إيجاب في قضية ، فليست القضية إيجاباً .

لذلك فإذا عرف هذا ، فقد عرف حال التضاد ، وحال العدم والملكية ، وكان قد عرف الفرق بين المضاف وبين التضاد ، فيفرق بين تقابل المضاف ، وتقابل العدم والملكية فنقول : أما العدم والملكية فليس أحدهما مقولاً بالقياس إلى الآخر ، أما الملكية فليست مفتقرة في تصورهما إلى العدم ألبتة ، فإنها قد تتصور ماهيتها في نفسها ؛ وأما العدم كالعَمى ، فإنها وإن كانت لا تتصور إلا بتصور الملكية ، فإنها ليست مقولة الماهية بالقياس إلى الملكية ، فإنها غير صائفة عمى بالقياس إلى البصر ، حتى يكون العمى إنما هو عمى لأجل قياسه إلى البصر ، وإن كان العمى هو عدم البصر .

وقد ظن بعض الناس في هذا الموضوع ، أن معنى هذا الكلام أن العمى ينسب إلى البصر من طريق جنسه ، حتى يكون كما قيل في النحو من أنه مضاف من طريق جنسه ، وكذلك العمى مضاف من طريق جنسه أو ما هو بكنسه ودو العدم ، فإن العدم معقول بالعرض ، ويسبب ما هو عدمه . وليس هذا الذي قاله صواباً بوجه من الوجوه . فإن العدم الذي هو جنس العمى ، ليس مقول الماهية بالقياس إلى شيء ، ولا بالقياس إلى الملكية ، فإن العدم ليس إنما هو عدم لأجل أنه مقيس إلى صورة موضوعة في الذهن ، بلزائنها ، يقال لها عدم ، حتى يكون العمى عمى لأن الملكية ملكة ، كما يكون الأب أبا لأن الابن ابن ، فيتمكس القول من الجانبيين كما قد علمت ، إذ قول الماهية بالقياس ، معناه هو حال الشيء من جهة أن شيئاً آخر موجود بلزائنه ، وماخوذ بلزائنه من حيث هو كذلك ، لنفس كون ذلك الشيء بلزائنه . وليس حال الملكية عند العدم كذلك ، فإن

(١) فيكون : فكون ع ؛ عا || المتقابلان : المتقابلاتى || في الإيجاب : بالإيجاب ه || (٣) لذلك : كذلك ب ، فذلك عا ؛ ساقطة من ن || فإذا : فإن ب ، س ؛ فذع ؛ إذ عا || (٤) المضاف وبين : المضاف بين ن || وتقابل العدم : وبين تقابل العدم ع || (٥) أما الملكية : أما العدم س || (٧) إلا بتصور : ساقطة من س || (١٢) وكذلك : فكذلك س ، ع ، عا ، ه || وكذلك . . . . . جنسه أو : ساقطة من سا || (١٣) وليس : فليس ب || (١٤) مقول : بمقول ع || (١٦) لها : له ب ، س || عدم ملكة عا || (١٨) موجود : موجوداب || وماخوذ : وماخوذاب || وماخوذا بلزائنه : ساقطة من ع || (١٩) لنفس : كنفس ع || الملثة : العدم س .



العدم يرفع الملكة ، وليس العدم إنما هو عدم لأجل أن الملكة ملكة فقط ، بل إنما هو عدم للملكة لا على أنها تجعل الملكة بحال ، بل على أنه منسوب إليها بأنه زوالها وفقدانها لا فقدان شيء آخر كيف اتفق ، ولذلك لا تحتاج الملكة أن تقال ماهياتها بالقياس إلى العدم المأخوذ بإزاء الملكة .

- ٥ فلما كانت المضافات مقولة الماهية بالقياس ، وكذلك ما يتكافؤ المضافان في العكس الخاص بالمضاف ، ولم يكن العدم والملكة على هذه الصورة ، فلا يقال : إن البصر بصر للعمى ، ولا أن البصر إنما هو بصر لأجل العمى ، كما ربما تقول : إن العمى عمى البصر . فظاهر أن العدم والملكة ليسا متضايقين ، وكان قد علم بإشارة ما أنهما غير متضادين ، فإن المتضادين اللذين لا واسطة بينهما حكمهما أحد الحكيمين : إما أن يكون أحدهما طبيعياً للموضوع ، يستحيل وجود الموضوع خالياً عنه ، كالفردية للثلاثة في ظاهر الأمر ، والحرارة للنار ؛ وإما أن لا يكون أحدهما طبيعياً ، فلا يكون الموضوع في شيء من الأوقات خالياً عن أحدهما البته ، مثل الصحة والمرض لبدن الإنسان . ثم العدم والملكة ، فقد يكون الموضوع خالياً عنهما جميعاً ، قبل الوقت الذي من شأنه أن يكونا فيه ، مثل الجرو الذي لم يذق ، فإنه لا بصير ولا أعمى ؛ ولا يكون أحدهما طبيعياً بعينه للموضوع في وقت كونه ، فهنا التقابل ليس فيه أحد حكمي التضاد الذي لا واسطة فيه . وأما
- ١٥ التضاد الذي فيه واسطة ، فإن الموضوع في وقت صلوحه للطرفين ، قد يخلو عن الطرفين إلى الواسطة ، ولا كذلك حال تقابل العدم والملكة ، فإن الموضوع لا يخلو في وقت صلوحه لها عن أحدهما . وأيضاً فإن الأطراف من المتضادات ، إذا لم تكن طبيعية فقد يمكن أن تنتقل من كل واحد منهما إلى الآخر ، فإنه ليس ما يقال : إن الذي له ملكة الرذالة ، لا ينتقل إلى ملكة الصالحين بشيء ، فإنه لما كان إذا عاشر الصالحين انتقل إلى عاداتهم واويسيراً ، فيوشك أن ينتقل عند الارتياض إلى التمام ، أو يقارب التمام
- ٢٠

(١) العدم : الملكة س || (٢) أنها : أنه ع || بحال : ساقطة من ع || إليها : اليه د ، سا ، ع ، م ، ن ، ي || (٣) وذلك : ولهذا عا || (٦) بالمضاف : المضاف ع || (٧) ولا أن : ولأن ن ، ه || هو بصر لأجل : هو لأجل ن || (٨) متضايقين : بمنضايقين س ، ع ، ما ، ه ، ي || (٨) وكان قد : وقد كان ن (١٢) العدم : الملكة س || والملكة : والعدم س || (١٩) ما : لا ه || يقال : + من عا || (٢٠) الرذالة : [ جمع رادى بمعنى هالك أو فاسد ] || (٢١) إلى : على د ، سا ، ع ، ما ، م ، ن ، ي || أن : ساقطة من د ، م .

ان لم يخترم . ولا كذلك حال العدم والملكة ، فإن الملكة تنتقل إلى العدم ، والعدم لا ينتقل إلى الملكة ، لا قليلاً ولا كثيراً ، فإن الذي يكون غير بصير ، ثم يأخذ يبصر يسيراً يسيراً ، فليس بأعمى ، بل حكمه حكم محبوب أو مغموم أو معصوب البصر، يحتاج أن يزال المانع وينحى . فالمملكة التي هي القوة المبصرة نابتة موجودة فيه ، إنما العمى بالحقيقة أن تكون الملكة قد زالت ، فأما إذا حجبت أو غمت ، فليس ذلك بعمى ، فقد افرق التقابل الذي للعدم والملكة ، والذي للتضادات .

فأما التقابل الذي هو التناقض ، فيفارق الجميع من جهة أن المتناقضين يصلح فيهما الصدق والكذب ، وأيس في العمى ومقابله ، ولا في الحرارة ومقابلها ، ولا في الأخ ومقابله ، صدق ولا كذب . وأيضاً فإن المتناقضين إذا كانا على شرائط ، لم أن يصدق أحدهما ضرورة ، ويكذب الآخر ، ولا كذلك الحال فيما سوى المتناقضين . ولا أيضاً إن أُلّف مما سواهما قضايا ، حتى يكون مكان صحيح وأيس بصحيح أحد الأضداد التي لا وسائط بينها . كالصحيح والمريض ، فإنه وإن كان زيد إذا كان موجوداً قليلاً : إنه صحيح وإنه مريض ، يصدق أحدهما ضرورة ، ويكذب الآخر . فلا ينبغي أن يظن أن هذا القسم من التضاد يقابله تقابل النقيض ، وذلك لأن الصحيح ، وما ليس بصحيح ، إذا قرنا بأي موضع شئت ، وبالمعدوم ، قرنا على شرط النقيض ، ثبت تقابل النقيض ، وصدق أحدهما ، وكذب الآخر . فإذا قلت : الحجر صحيح ، والحجر ليس بصحيح ، صدق السالب منهما ؛ فإذا قلت : الحجر صحيح ، الحجر مريض ، كذبا جميعا . وكذلك إذا جعلت الإخبار عن زيد ، وهو معدوم ، كذب أنه صحيح ، وكذب أنه مريض ، ولم يكذب أنه ليس بصحيح . فإن السلوب كلها تصح عن المعدومات ، وذلك

(٣) ييرا ييرا : ييراد ، ع ٦٠ م ي || (٤) فالمكة : والملكة د ، ساء ع ، عا م ، ن ، ه ، ع ي || المبصرة : الباصرة د ، س ، ساء ع ، عا م ، ن ، ه ، ع ي || (٥) قد : ساقطة من د ، س ، ساء ع ، عا م ، ن ، ه ، ع ي || فأما إذا : فإذا ن || حجبت : احتجبت ما || (٦) افرق : افترق عا || الذي . . . . . التقابل : ساقطة من د ، ن || للعدم والملكة : بين الملكة والعدم م || (١١) إن : ساقطة من ما || (١٢) وسائط : وساطة ع || بينها : لها سا || (١٣ - ١٤) يظن أن هذا : يظن هذا ع || (١٥) موضع شئت : موضع شناع || (١٧) منها + وكذب الموجب هامش ع || إذا : إذا ن || صحيح الحجر مريض : صحيح مريض د ، ع ، عا م ، || (١٨) وكذلك : وأيضاً م .

لأن الإيجاب للعاني الموجودة يكذب عليها ، إلا بشرط وحال ليس هذا موضع بيانه ، لأن الإيجاب حكم بوجود معنى لمعنى ؛ أو وجود وصف لأمر ، ولا يوجد المعنى لما ليس بموجود ، وأن لا يوجد ، فهو الساب . فإذا كان ما لا يتوسط فيه من المتضاد يفارق المتناقض ، فكيف اللواتي بينها متوسط ، التي قد يكذب الطرفان معا جميعاً في الموضوع الموجود القابل لها ، كما إذا قيل للعفيف إنه خامد النهوة ، أو فاجر . وبين بالجملة أنك إذا نظرت إلى التضاد من حيث هو تضاد ، لم يوجب ما يوجبه التناقض ، وإنما يعرض له ما يشبه ذلك لبعض المتضادات ، وفي بعض الموضوعات خاصة ، لا لأنها تضاد بل لأنها لا واسطة لها .

ومن هذا الوجه كله ، يتضح الفرق بين تقابل التناقض وتقابل المدم والملكة ، فإن الموضوع الغريب كالجزر ، والمعدوم كزيد المتوفى ، يكذب عليه القولان المؤلفان من المدم والملكة ، كقولنا : الجزر بصير ، الجزر أعمى ، أو قولنا : زيد المعدوم بصير ، زيد المعدوم أعمى . ولا يكذب المتناقضان معاً إذا قلنا : الجزر أو زيد المعدوم بصير ، الجزر أو زيد المعدوم ليس ببصير . وأيضاً فإن الموضوع الذي ليس بغريب ، قد يكذب المدم والملكة فيه إذا لم يكن الوقت الذي من شأنه أن يكون فيه ، كقولنا للجزر الذي لم يفتح بصير أو أعمى ، ولا يكذب أنه ليس ببصير .

(١) الإيجاب : + يكذب عليها وذلك لأن الإيجاب بـ ؛ يكذب عليهما س || لعاني الموجودة : ساقفة من عا | يكذب ؛ ويكذب بـ ؛ لا يكذب ع || لعاني . . . بيانه : ساقفة من س || إلا بشرط . . . بيانه : ساقفة من عا || بيانه : + وذلك س || (٣) يوجد : يوجب ع || فإذا : وإذ بـ ، عا ؛ فإذا : س ، سا ، م ، هـ ، ي || يتوسط : متوسط بـ ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي || المتضاد : التضاد عا || (٤) المتناقض : التناقض عا || بينها : فهاب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي || (٥) لها : + جميعاً د ، م || للعفيف : العفيف ن || أو فاجر : وفاجر عا || (٦) إلى التضاد : للتضاد هـ || له : ساقفة من بـ ، د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي || (٧) وتقابل : وبين تقابل بـ || (١٠) والمعدوم : أو المعدوم س ، عا ، هـ || (١٢) إذا : إذ د ، سا ، م || (١٣-١٢) بصير الجزر أو زيد : بصير أو زيد د ، سا ، م || (١٤) الوقت : الوقت ع || (١٤) لجزر : لجزر سا .

## [ الفصل الثالث ]

## فصل (ج)

## في التعبير عن أحكام وخواص في المتضادات

الشر على الإطلاق من حيث هو شر ، يظن أنه ضد الخير على الإطلاق ، فكل واحد من جزئيات الشر ، ضد واحد من جزئيات الخير ، كالمرض للصحة ، والجور للعدل ، والجبن للشجاعة ، والفجور للعفة ، فهذه حال مضادة الشر للخير . وأما مضادة شر آخر للشر ، فقد يكون الذي يضاد الشر شرا آخر . وذلك لأن الملكات المتوسطة بين طرفي الإفراط والتفريط ، في الأمور المتعلقة بالشهوة والغضب ، والمتعلقة بالتدبير الجزئي في اقتناء الخير إلا لشيء ، تتعلق بها الفضائل اللواتي هي كالشجاعة والعفة وحسن التدبير الذي يسمى حكمة ، وتكون هي الفضائل ؛ والإفراطات والتفريطات تتعلق بها الرذائل فإن الجبن ، والتهور ، والخمود ، والفجور ، والجريزة والغبابة ، رذائل . والتوسط يضاد الطرفين ، وكل واحد من الطرفين يضاد الآخر لبعده عنه ، وهذا التوسط المضاد للطرفين إنما يوجد في يسير من الأمور نحو التي ذكرناها . وأما في أكثر الأشياء ، فإن الخير يضاد الشر مطلقا ، ولا يوجد للشر شر يضاده مثل الصحة والمرض ، والعلم والجهل ، والحياة والموت . فمن ذلك ما الإفراط فيه كله ردى ، كالمرض ، ومن ذلك ما الإفراط فيه كله خير ، كالعلم ، فهذا هذا . وقد قال بعض المفسرين في شرح قولهم : وهذا في يسير

(٤) فكل : وكل ب ، س ، ع ، ا ، ي || الشر . . . جزئيات : ساقطة من د || كالمرض : كالمرض د || (٦-٧) والفجور . . . تفريط : ساقطة من ي || (٦) الشر : الخسيس || غير : للشرس || (٧) شرط آخر للشر : الشر لشر آخر يخ ، ا || الملكات : الملكة ن || (٨) طرفي : ساقطة من س || والتفريط : والتفصيل د ، سا ، ع ، م ، ن || (٩) إلا : لا د ، سا || (١٠) وتكون : أو تكون ب ، د ، ن ، ي || الرذائل : رذائل عا || (١١) والخمود : والجهل س : ساقطة من د || رذائل : ورذائل سا ، م || (١٢) وكل : فكل ع || وهذا : وهذه سا || (١٣) ذكرناها : ذكرنا س || (١٥) ما الإفراط : بالإفراط س || ردى ، كالمرض ومن ذلك ما : ساقطة من د ، ن || (١٥-١٦) الإفراط فيه كله : ساقطة من د ، ن || (١٦) هذا : ساقطة من د ، س ، ع ، ن ، ا ، ي || التي قد بيناه شرح قولهم عا || يسير : اليسير عا || في الإفراطات ع ، ي .

من الأمور التي تخالف هذا القانون ، أن قائل هذا القول ، يعنى به أن بعض الوسائط في الإفراطات والتفريطات ليست بخير ، مثل القتل فإنه ليس الوسط فيه بخير ، بل كله ردى ؛ وأما اللاقتل فكله خير ، وإيس إنما يكون الطرف فيه بعينه فقط هو الردى .

- وإيس الغرض في هذا الكتاب هذا ، بل الغرض أن من الشرور ما يوجد له خير يضاده ، وشر أيضا يضاده ، وذلك إذا كانت هناك طبيعة موضوعة للإفراط والتفريط ، من أول حدود الإفراط إلى آخر حدود التفريط ، ذاهبا باتصال واحد . فهناك يوجد متوسط وطرفان في الطبع ، ويكون المتوسط خيرا أيضا يضاد الطرفين الذين يضاد كل واحد منهما الآخر ، وهذا في يسير من الأمور . وإيس الحكم في كل الأمور هكذا ، فإن العلم خير ، والجهل شر ، وإيس هناك للشر ضد إلا الخير . وإيس هناك وسط هو خير وطرفان هما شر ، وكذلك الحال في أشياء أخرى كثيرة . فهذا معنى ذلك الكلام للعلم الأول ، إليه ذهب ، ولم يلتفت إلى متوسط بين الطرفين للإفراط والتفريط وضعيين ، كما ذهب إليه هذا الشارح . وأو ذهب إلى ذلك ، لكان إنما يرى أن الشر ليس الذي يضاده فلان ، وإيس غرضه أن يرى هذا ، بل غرضه أن يرى أن الشر الذي يضاده الخير ، يضاده الشر ، وربما لم يضاده . وإيس في الذي أوردوه من أمر المتوسط ذلك .
- وأما حديث القتل أيضا ، فإنه ليس منالا حسنا في ذلك ، لأن قتل من ينبغي حين ينبغي على الوجه الذي ينبغي ، هو من أفعال الشجاعة ، ومن الواجب في حفظ المدينة ، وهو خير ، كما أن ترك قتل من ينبغي قتله على الوجه الذي ينبغي وحين ينبغي ، هو من الشر . وبعد هذا ، فيجب أن نعود إلى عادتنا في التعقب ، فنقول : ينبغي أن تعلم ، أن الخير ليس يضاد كل واحد من الشرين بالذات ، لأن الشجاعة ليست تضاد الجبن من حيث

(٣) ردى : شرما || وإيس : ليس عا ، ن || بعينه : ساقطة من س ، عا ، ه || قسط : ساقطة من عا || (٤) الكتاب : الكلام س ، عا || (٧) خيرا أيضا : أيضا خيرا س ، ساقطة من عا || (٨) الأمور : الأمرع ، م || (٩) وسط : متوسط ، توسط س ، ه ، ي || هو : ودوسا ، عا ، م || (١٠) شر : شران ع || كثيرة : غيره عا || ذلك الكلام : كلام س || (١٢) الشر : ساقطة من ن || ليس : ساقطة من د || الذي : ساقطة من عا (١٣) الشر : الشرور عا || (١٥) حديث : حيث سا ، ع ، م || في ذلك : وذلك عا ، + الأمر ما || حين : عين م ؛ ساقطة من عا || (١٦) الواجب : الواجبات س ، ه || (١٧) ترك : ساقطة من سا || وحين : حين س || (١٨) التعقب : التعقيب عا || (١٩) بالذات : + وذلك س ، ه .

هو جبن ، بل من حيث يشارك الجبن اتهور . وذلك لأنه رذيلة غسمة للنفس ، والشجاعة فضيلة ، فإذن الضم بالذات لواحد واحد . وتحصيل هذا ، أن النظر في هذه الملكات هو دلي وجهين . نظر في طبائها ومعانيها ، غير مضافة إلى موضوعاتها من حيث أنها تفيد حلالا يلزم موضوعاتها لأجلها محمداً أو مذممة أو منفعة أو مضرة ، وهو أن ينظر في جملة الطبيعة التي بين الجبن واتهور ، ماراً على الشجاعة من حيث هي ملكات يصدر عنها أفعال ما ، فينبذ لا نجد الشجاعة مضادة لأحد الطرفين ، بل تكون أمراً متوسطاً ، ويكون الطرفان هما المتعاقبان على موضوع واحد ، وبينهما غاية البعد ، فيكونان هما الضدان فقط ، والثاني ، نظر فيها من حيث الحلال التي تحصل لموضوعها منها ، وذلك باعتبار أنها أمور تناسب مصلحة نفس الإنسان أو نوع الإنسان أو لانتسابه ، وهذا اعتبار أمر يرض للكيفيات ، من جهة إضافات لها وليس في ذاتها . كما أن كون الشيء حاراً أو بارداً ، غير كونه ، وانقاً وصحة ، وكون الجسم في طبيعته بحال ، غير كونه دواء نافعاً أو سماً تانلاً ، فتكون النظرية والثورية أمرين يلزمان هذه الكيفيات من جهة مقايستها إلى الطبيعة الإنسانية ، ولذلك لا يلزمانها من جهة مقايستها إلى أبدان حيوانات أخرى .

وإذ قد اتضح لك ما قلناه ، فقد علمت ، أن الكيفية التي تقال لها شجاعة ، والأخرى التي يقال لها جبن ، لا يتضادان في جوهريةما ؛ بل قد دلت أن الشجاعة إنما تضاد الجبن من جهة تارض لكل واحد منهما لما اتقن بهما سبي أحدهما شجاعةً والأخر جبناً ، وأنها لا تضاد ذلك من حيث طبيعتها نفسها شيئاً ، بل طبيعتها وسط ، ولكن لما كان ناه هذا الكتاب على الأمور المشهورة والمتمارفة ، غير مردودة إلى الشروط التي بها يصير حقيقة ، فذلك لا يجب أن ينتفت فيه إلى هذا النحو من التحقيق . وانلم أن ههنا

(٢) الواحد : الواحد عا || (٥) ين : هـ || (٦) نجد : تكون س ، هـ ||  
 أمرا : إنا ب ، د ، س ، سا ، ع ، ط ، م ، ن ، ي || متوسطا : متوسعة ب ، د ، س ، سا ،  
 ع ، م ، ن ، هـ ، ي || (٨) الضدان : الضدين س ، هـ || قارئينه : قارئينا س ، م ، هـ  
 | تحصل : تلاح س ، سا ، ع ، ط ، م || (٩) باعتبار : لانتبار ، اعتبار د ، سا ، ع ، ط ،  
 م ، ي || أنها : ساقطة من ب ، د ، سا ، ع ، م ، ن ، ي || قس : ساقطة من ب ||  
 (١٢) أرسا : وسنا هـ || (١٣) لا يلزمانها : لا يلزمانه د ، سا ، ع ، م ، ن ؛ لا يلزمانها ع ، هـ ||  
 (١٤) تنال لها شجاعة : تنال شجاعة م (١٥) يزال لها جبن : يزال جبن س || قد . . . الجبن :  
 ساقطة من عا || (١٦) بهما : به ب ، س ، هـ ، بهما د ، سا ، ع ، م ، ن ، ي || (١٧) ذلك : تلك  
 ب ، د ، سا ، ع ، ط ، م ، ن ، هـ ، ي || شيئا : ساقطة من ب ، عا || ولكن : لكن هـ .

أموراً أخرى بينها متوسطات ، ولا يوجد المتوسط فيها مضاداً لشيء من الطرفين بوجه من الوجوه ، إذ ليست لها هذه النسبة ، فإن الفاتر والأدكن لا يضاد شيئاً ، بل طرفاً هما المتضادان ، وإن كان حال الفاتر فيما يظن ليس بحال الشجاعة ، فإن الفاتر يعتقد من أمره أنه خالط من الطرفين ، وأما الشجاعة فإنها طهارة من الطرفين . ومع ذلك ، فإن هذه القسمة المشهورة تتأني في تقابل التضاد ، ولا تتأني في تقابل العدم والملكة . ومن أحكام المتضادين ، أن وجود أحدهما مطلقاً ، لا يوجب وجود الآخر بوجه من الوجوه إيجاب المتضايقات ، فإنه لو توهمنا أن الناس كلهم صحاح ، لم يمنع هذا التوهم منا معارضة وجوب المرض ، ولم يبعد أن لا يكون مرض البتة ، وإن عتبنا وجود أحدهما في شيء بعينه ، منع وجود الآخر معاً ، كما لو قلنا : زيد صحيح ، منع أن يكون مريضاً .

- ١٠ والمتضايقات : إما مطلقات ، فيوجب وجود أحدهما الآخر ، وإما في شيء واحد ، فلا يمنع أن يكون ما هو أب هو أيضاً ابناً ، وقد أشير إلى تلخيص هذا فيما سلف وما للمتضادين أن محلهما واحد يتعاقبان فيه ويتنازعا به ، فربما كان ذلك الواحد معنى أعم من نوع واحد ، كالسواد والبياض ؛ فإن موضوعهما الجسم ، من حيث هو جسم طبيعي عنصرى مركب ، أى جسم عنصرى مركب كان مما يصلح لقبوله . وقد يصاح له أنواع وأيس ذلك نوعاً واحداً ، وربما كان من نوع واحد ، مثل العدل والنجور فإن موضوعهما ليس كل نفس ولا نفوس تقع في أنواع كثيرة ، بل نفس الإنسان . وربما كان الموضوع للضدين جنساً فيقتسمانه من غير تنازع ، كالعبد للزوجية والفردية ، والمتضادان ربما كانا في جنس ، كالبياض والسواد في اللون ، وربما كانا في جنسين مختلفين ، كالعفة والنجور اللذين أحدهما من جنس الفضيلة والآخر من جنس الرذيلة ، وربما كانا بأنفسهما جنسين ، كالخير والشر . ويشبه أن يكون المعنى في قولهم ، بأن الخير والشر جنسان ، ليس أن الخير والشر من حيث هو مقول على الخير الجوهري والخير الكمي والخير الكيفي

(١) يوجد : يؤخذد || (٢) هما : ساقطة من د ، ن || (٣) المتضادان : + فيه ب || وان : ساقطة من س ، م ، ي (٥) التضاد : الأضداد سا || (٧) فإنه : فان سا || ما : + توهمنا س ، ه || (٨) وجوب : وجود ب || المرض : المرضى ع || (١١) دو : ساقطة من ب ، د ، ع ، م ، ن ، ي || (١٤) مركب . . . . مركب : ساقطة من سا || أى . . . . مركب : ساقطة من ب || (١٦) الموضوع : الموضوع سا ، ع ، م || (١٧) فيقتسمانه : فيقتسمانه س ، سا ، ع ، م ، ه ، ي || (١٩) بأنفسهما : في أنفسهما س ، ه || (٢٠ - ٢١) جنسان . . . والنز : ساقطة من ع ، م .

وغير ذلك ، فيقال قولاً جنسياً ، بل من حيث هو مقول دلي الملكات فيكون متواطئاً من هذا الوجه ، ليس باشتراك الاسم . ثم قد سوح في كونه ذاتياً لها أو عرضياً لآ ما لهذه الملكات ، فإن الحق ، أن الخيرية أو الشرية يلزمها ولا يقومها ، فإن كان كذلك فيكون الخير والشر من باب الكيف . ويشبه أن يكون المراد غير ما ناقشنا فيه ، بل يكون قد ترمع في هذا الباب توسعاً مطرداً على المشهور من أمر الخير والشر ، فإن المشهور من أمرهما أنهما تامان للأشياء ، فأجرى الحكم على ذلك ، ولم يبال بما يعرض من ذلك ، إذ ليس هذا الكتاب كتاب الاستقصاء .

وأما الاستقصاء فإنه يقضى ، أن تكون الشجاعة مضاداً للجرم ، قريب من كون الصارم مضاداً للددان ، وذلك إذا أخذ الصارم اسماً لسيف مع الحدة ، والددان اسماً لسيف مع الكلال ، فيكون لا تضاد بينهما إلا لانطوائهما على متضادين ، ثم يقال إن التضاد بينهما لأجل جنسين ، هما الحاد والكليل ، وكذلك الشجاعة ، كأنها اسم الكيفية مع النسبة المذكورة ، وكذلك الجبن ، وكذلك الحق ؛ ولما لا تناقض في هذه الأشياء في مثل هذا الكتاب ، وأما التحقيق في هذه الأمور ، فسيأتيك له موضع محصل في ذلك .

فينبغي لنا أن نشير قليلاً إلى ما وقع عليه الاتفاق الخاص في أمر التضاد وأمر العدم والصورة بعد المشهور ، فلا يترك المتعلم متحيراً ، فقول : إن الأضداد الحقيقية هي الأمور التي تشترك في موضوع واحد ، وكل واحد منها معنى كالبياض والسواد ، ليس كالسكون والحركة ، ويكون الاثنان المتقابلان منها ، لا يجتمعان معاً ، بل يتعاقبان ،

(٢) باشتراك : بالاشتراك د || لما : ساقطة من س ، سا ، ه || لازماً : + أى س ، ع ، ه ||  
 (٣) أو الشرية : والشرية سا ، ع || (٤) ويشبه : ويجوز سا || (٥) مطرداً : مطرداً م ||  
 (٦) تامان : تامان م || فأجرى : وأجرى ن || يبال : يبال م ، ع ، ع ، م || بما :  
 مان || (٧) كتاب : + يقتضى ب ، ي || (٨) وأما : فأما ب || كون : تكون د ، س ، ع ،  
 ع ، م || (٩) للددان : للددان ع ، م ؛ للزوات د || الددان : بمعنى السيف الكليل ||  
 والددان : والددان د ؛ والذان ع ، الددان ع ؛ والددان م || (١٠) متضادين : متضادين  
 د ، ع ، ع ، ن ، ه ، ي || ثم : بل ب || (١٣) في ذلك : ومع ذلك ع ؛ + ومع ذلك س ، ه ، ي ||  
 (١٥) والدمرة : والدمرة س ، سا || المشهور : المشهور س || (١٦) وكل واحد : ساقطة  
 من س || منها : منها م || معنى : + واحد سا || كالبياض : كالبياض س || والسواد : والبياض م ||  
 (١٧) منها : منها ع || لا : ولا د ، فلا م ، ن .



- وبينهما غاية الخلاف ليس كالفاتر والحار : وأما العدم والملكة ، فالحقيقي من العدم ، أن يكون الشيء معدوماً في الموضوع القابل لوجوده بطباعه من حيث هو كذلك ، سواء كان المعدوم ماسميته ههنا ملكة أو شيئاً آخر ، وسواء عاد أو لم يعد ، وسواء كان قبل الوقت أو بعده ، أو فيه ؛ ومنه ما هو أهم من ذلك ، وهو عدم الشيء عما في طبيعة من طبائع الموضوع أن يقارنه ، شخصية كانت تلك الطبيعة أو نوعية كالحرس الأصلي ، أو جنسية كالأنوثة ، والخير والشر في أكثر الأشياء يتضادان بالحقيقة تضاد العدم والملكة ، فإن الشر عدم كمال ما من شأنه أن يكون للشيء إذا لم يكن . والسكون ، والظلمة ، والجهل ، وما أشبه ذلك ، كلها أعدام . والمرض أيضاً من حيث هو مرض بالحقيقة عدم ، لست أبنى من حيث هو مزاج أو ألم ، والفردية أيضاً ، هي حال الجنس مأخوذة مع سلب عارض قد يكون فيه ، وذلك الجنس هو العدد ، وقد ينقسم بمتساويين ، وقد يعدم هذا المعنى فيه ، فإذا اتزن به ، أن لا ينقسم بمتساويين ، كان من تلك الجهة فرداً ، وكان منظوياً على عدم ما ، من شأنه أن يكون في ذلك الجنس . وانقصر الآن على هذا المبلغ .

## [ الفصل الرابع ]

### فصل ( د )

#### في المتقدم والمتأخر

١٥

وتد بمرت العادة أن يذكر بعد المتقابلات المتقدم والمتأخر . والحال في ذلك كالحال في المتقابلات ، أعني أن توفية حق الاستقصاء فيه ليس في مداخل التعليم فيجب أن تقتصر على إيراد المشهور وعلى محاذاة التعليم الأول ، وأما التحقيق فستجد تفاريقه في مكانه .

( ١ ) ليس : وليس ع ، ي || وأما : أما سا || وأما الدم : والدم د || ( ٣ ) شيئاً :  
 أشياء ن || ( ٥ ) جنسه : جنسه ع ، م || ( ٦ ) والشر : أو الشر م ؛ + أوس ، م || ( ٧ ) إذا :  
 كاع || والسكون : فالكون ن ( ٩ ) هو مزاج : وهو مزاج س || أو ألم : ساقطة  
 من ع || هي : هوس || مأخوذة : مأخوذة س ، ه || سلب : سلب س || ( ١٠ ) بمتساويين : متساويين  
 ع ، م || هذا : هذان د || ( ١١ ) فرداً : فرد س || ( ١٢ ) ما : ساقطة ع ، م .

فالوجه الأول من التقدم هو الذي يكون بالزمان؛ فإن الأكبر سناً آدم من الأحدث .  
والوجه الثاني ما يقال له إنه متقدم بالطبع ، وقد حُدَّ أنه هو الذي لا يرجع بانسكانؤ في لزوم  
الوجود ، كحال الواحد ، عند الاثنين ، فإنه إن كانت الانثوية موجودة فالوحدة موجودة ،  
ولا ينعكس مكفته ، فليس إن كانت الوحدة موجودة ، فالانثوية لا عمالة موجودة .  
ومن المشهور أن ما يكون كذا فهو متقدم بالطبع وايس في المشهور له شرائط  
وأما تحصيل الأمر في ذلك فيؤخر إلى صناعة أخرى .

وأما الثالث فهو المتقدم في المرتبة على الإطلاق ؛ وهو الشيء الذي تنسب إليه أشياء  
أخرى فيكون بعضها أقرب منه وبعضها أبعد ، مثل الجنس الأعلى في حكم الجنسية والنوع  
السافل في حكم النوعية . وأما بعد المطلق فذلك مادو أقرب المنسوبين إلى هذا المنسوب إليه  
منه ، فإن مادو أقرب للاثنين من هذا المنسوب إليه فهو آدم في المرتبة مثل الجسم فإنه يتقدم  
على الحيوان إن اعتبرت الابتداء من الجنس الأعلى ، والحيوان آدم من الجسم ، إن اعتبرت  
ذلك من النوع الأسفل . والمتقدم بالمرتبة ايسر يجب له بذاته أن يكون متقدماً ، بل بحسب  
انتشار النسبة المذكورة ، ولذلك قد ينقلب الأقدم فيصير أشد تخلفاً . وكما أن الترتيب قد يوجد  
في الأمور طبعاً مثل ما في ترتيب الأنواع والأجناس التي بعضها تحت بعض وفي ترتيب  
أوضاع الأجسام البسيطة ، وقد يكون رضعاً كترتيب الصفوف في المكان منسوبة إلى  
مبدأ بالوضع ، كالبالد الفلاني مثلاً أو كدار فلان ، كذلك المتقدم بالترتيب قد يكون  
في أمور طبيعية ، وقد يكون في أمور وضعية .

- (١) التقدم : المتقدم د ، ع ، هـ ، ن || (٥) له : ساقطة من ص || (٧) المتقدم :  
التقدم من || المرتبة : الرتبة عا || (٨) حكم : ساقطة من م || (٩-١٠) المنسوبين... أقرب :  
ساقطة من ي || (١٠) منه : ساقطة من د || الاثنين : الاثنين هـ ؛ من الأقربين عا || (١١) إن :  
فإن د ، م || الجسم : الجنس د ، سا ، ع ، م ، ن || (١٢) والمتقدم : والتقدم د ، عا ||  
(١٣) ولذلك : وكذلك ع || أشد : الأشد د ، ع ، عا ، ن || (١٦) أو كدار :  
وكدار ص ، ع || (١٨) وضعية : وضعية م ، ن .

والمتقدم في المكان من هذه الجملة قد يكون بالوضع كالصنف الأول من صفوف المجلس ، وقد يكون بالطبع كالنار المستقرة في مكانها بالقياس إلى الهواء .

- وقد يوجد المتقدم بالمرتبة أيضا في العلوم البرهانية ، فإن المقدمات قبل القياسات والتأجيل والحروف قبل الهجاء ، والصدر في الخطبة قبل الانتصاح ، وههنا مواضع إشكال وهو أن لقائل أن يقول : إن الأملة المذكورة في هذا الموضع داخله في الباب الأول ؛ فإن المقدمات قبل القياس ليس في المرتبة بل في الطبع ، فإنه إن كان القياس كانت المقدمات ، وليس إن كانت المقدمات كان القياس ، وكذلك الحال في الحروف والهجاء ، ، فنقول في جواب ذلك ، إنه وإن كان الأمر كذلك فليس يمتنع أن يكون المتقدم بالطبع متقدماً في المرتبة من وجه آخر ؛ وذلك لأن النظر ههنا في المقدمة ليس بحسب نفسها ولكن بحسب استعمالنا إياها في التعليم . ونحن نتناول المقدمات مرة ١٠ على طريق التحليل ومرة على طريق التركيب ؛ فإن سلكنا مسلك التركيب كانت المقدمات قبل القياسات ، وإن سلكنا سبيل التحليل بأن فرضنا أولاً النتيجة وطلبنا وسطاً ، كما ستعرف بعد ، انعقد لنا القياس بعد النتيجة ؛ ولأن أخذ الوسط بين الطرفين على أنه مشترك بينهما في مثل هذا الموضع هو قبل تخصيصه بأحدهما حتى تحصل إحدى المقدمتين بصفة وتخصيصه بالأخرى حتى تحصل الأخرى بصفة ؛ فيكون القياس أولاً ما يتناهم يتدرج ١٥ منه إلى اعتبار مقدمة مقدمية ما حالها . وكذلك الأمر في الهجاء والحروف . فقد ظهر أن الترتيب الواحد يكون ، ووضوحنا لتركيب والتعليل ؛ ويكون ابتداء التركيب غير ابتداء التحليل ، وكون المتقدم بحسب التحليل غير المتقدم بحسب التركيب ، وذلك بحسب

- (١) قد : وقدد || صفوف : الصفوفن || (٣) المقدمات : المتقدّمات م || التباسات : التباس || (٤) الهجاء : سافطة من م ، ن ، ه ، ي || (٥) داخله : داخل د || (٦) في الطبع : بالطبع ي || (٧) إن : سافطة من م || كانت : كان س || وليس إن كنت المقدمات : سافطة من م || (٨) يمتنع : يمنع ما ، ع ، ن ، ي || (٩) المتقدم : التقدّم م || المرتبة : الرتبة س ، سا || لأن : أن س || (١٠) قدها ولكن بحسب : سا ، م || (١١) طريق : سبيل س || فإن : فإذا س ، ه || كنت : كان ن || (١٢) سبيل : مسلك س || (١٣) بعد : بعده ن || بين : من م || (١٤) تخصّصه : تخصّصه ع || وتخصّصه : وتخصّصه ع || (١٥) بالأخرى : بآخروس ؛ بالآخرود ، سا ، نا ، م ، ن ، ه ، ي || ثم : ويحضرنّا ع || (١٦) متقدمة متقدمة ما : متقدمة ما ب ، د ؛ متقدمة ومتقدمة ما عا || (١٧-١٨) ويكون... التحليل : سافطة من سا || (١٨) بحسب : وبحسب م .

استعمالنا المقدمة ؛ فهي وإن كانت متقدمة بالطبع ، من حيث نفسها ، فليست متقدمة  
 بالطبع من حيث اتهاؤنا إليها بالتحليل . على أن النتيجة تد يجوز أن تكون من مقدمات  
 أخرى ؛ وعلى أنا في اختيار التقدم في المرتبة لا نلتفت إلى حال الشيء في نفسه ولا إلى حاله  
 من جهة استعمالنا ، بل إنما نلتفت إلى حال نسبته إلى طرف يتبني إليه . والمقدمات  
 المنتظمة من الأوائل وما يجري مجراها إلى النتيجة المقصودة منتظمة بين طرفين  
 أحدهما النتيجة والآخر المبدأ الأول ، فما هو أقرب من النتيجة فهو أبعد من المبدأ  
 الأول ، وما هو أقرب من المبدأ الأول فهو أبعد من النتيجة . وتد تختلف مقدمتان  
 في القرب من جانب والبعد من جانب آخر ، فيصير أحدهما أقرب منه والآخر أبعد  
 ويكون حكمهما بالقياس إلى الطرف الآخر مخالفاً ، أو يكون أبعدهما من الطرف الأول  
 أقربهما من هذا الطرف الآخر ، وأقربهما من ذلك الطرف أبعدهما من هذا الطرف .

وأما القسم الرابع من المتقدم وهو المتقدم بالشرف فهو كما يقال : إن أبا بكر متقدم  
 على عمر .

وههنا قسم للتقدم مشهور نذكره على وجهٍ ونحققه في صناعة الفلسفة وذلك هو المتقدم  
 بالعلية . فإن السبب متقدم على السبب ، وإن كان لا يوجد أحدهما إلا وتد وجد الآخر ،  
 وإيس أحدهما متقدماً بالطبع على الوجه المذكور من المتقدم بالطبع ههنا ، وإن كان قد  
 يقال المتقدم بالطبع على المتقدم بالعلية وبالذات . وهذا التقدم مثل وجود الإنسان في نفسه  
 وإحتقاق قول لقائل إنه موجود ؛ فإنه كما كان القول بأنه موجود صادقاً فهو موجود ؛  
 وكلما كان موجوداً فالتقول بذلك صادق . ولكن الناس لا يتحدثون أن يقولوا : إنه كان أولاً

(٢-٣) بالطبع... أنا : ساقطة من ن || (٢) اتهاؤنا : اتهاؤنا ، د ، سا ، ع ، م ، ن ، ن ||  
 (٤) نسبه : نسبة م || والمقدمات : المقدمات ع || (٥) الأوائل : الأناويل د ، ن ||  
 (٩) أو يكون : ويكون سا ، ع ؛ إذ يكون ع || (١٠) الطرف : الطرف الآخر ب ، ع ، ي ، ع ،  
 الطرف هذا س ، ه || (١١) أبا بكر : + رضى الله عنه س ، ه (١٢) عمر : + رضى الله عنه  
 س ، ه || (١٣) مشهور : ومشهور س ، م || هو : ساقطة من ع || (١٤) وجد : يوجد سا ||  
 (١٥) المذكور من المتقدم : المذكور من التقدم ن || (١٦) يقال المتقدم بالطبع : يقال والمتقدم بالطبع م ||  
 وبالذات : الذات د ، س ، سا ، م ، ن ، ه ؛ بالذات ع || وهذا : وهذا د ، سا ، ه ؛ هذا د ،  
 ع ، ع ، م ، ن ، ي || (١٧) قول : قولاد ؛ ساقطة من س ، سا ، ع ، ع ، م ، ه ، ي || فإنه :  
 فإن ي || (١٨) لا يتحدثون : + عن س ، ه .

موجوداً ثم كان القول بوجوده صادقاً ؛ أو حتى كان القول بعد ذلك بأنه موجود صادقاً ويبحثون أن يقولوا إنه كان القول بوجوده صادقاً أولاً ثم كان هو موجوداً أو حتى كان هو موجوداً . وكذلك الحركة التي آتت آتياً يزيداً ، إذا اختارها محرك لا عمالة ما يلاقيه وحرك القلم ، فإن الناس يتصورون لقولهم زيد حرك يده أولاً فتحرك ما يلاقيه أو تحرك القلم معنى يتدون صدقه في قولهم إنه يحرك ما يلاقي يده أو يحرك القلم حتى حرك هو يده ؛ فهذا المعنى هو المتقدم العلي ؛ فإن العلة ، وإن كانت من حيث هي ذات ومعلولها ذات لا تتقدم ولا تتأخر ، ولا يكونان معاً ، وكانت ، من حيث هي تلة ، لزمها الإضافة ، والآخر معلول لزمه الإضافة لا يتقدم أحدهما أيضاً ولا يتأخر ، بل هما معاً . فإن الأول من حيث وجوده ليس عن الآخر ووجود الآخر عنه فهو متقدم بالنسبة إلى حال الوجود وتكون له النسبة إلى الوجود غير متوسط فيها وجود الآخر ، والآخر بالنسبة له إلى الوجود إلا ومتوسط فيها وجود الأول . وستجد هذا المعنى كالحاصل في سائر أنحاء التقدم لكل بحسبه .

وإذ قد وُتِف على التقدم وتأخر فقد سهل الوقوف على معرفة " معاً " ؛ فإن كل أمرين لا يتقدم أحدهما على الآخر ولا يتأخر فهما معاً . فيقال معاً في الزمان لما لا يتقدم أحدهما فيه ولا يتأخر ؛ ويقال معاً في الطبع للأمر الذي لا يتقدم ولا يتأخر فيه بالطبع ؛ فهما إما متلازمان في تكافؤ الوجود كالأخ للأخ ، وإما متنافيان فيه فلا يلزم أحدهما الآخر كالألوان تحت جنس واحد ؛ ليس لأحدهما معاً في الطبع فقط ، بل لأحدهما معاً في المرتبة أيضاً وفي النسبة إلى مبدأ ما . فإن هذه من حيث النسبة إلى طبيعة الجنس متأخرة بالطبع

- (١) القول بعد ذلك : بعد ذلك القول س || (٢) ويبحثون ... مادقا : ساقطة من م ||  
 انه : + إن عا || (٣-٢) أو حتى كان هو موجودا : ساقطة من م || حتى كان هو : حتى كان ع ||  
 (٣) وحرك : أو حرك د ، عا || (٤) يتصورون : متصورون سا || (٥) صدقه : صدق ي ؛ صدقهم س ،  
 سا ، م || (٦) وإن : إن سا || (٧) يكونان : يكون ب ، د ، سا ، ع ، عا ، م ،  
 ن ، ه ، ي || (٨-٧) والآخر .. الإضافة : ساقطة من سا || لا يتقدم : فلا يتقدم عا ||  
 (٨) فإن الأول : فإنه س ، سا ، عا ، م ، ه || (٩) الآخر : للآخر ع || هو : هو عا ، ي ؛ وهو د ،  
 سا ، ع ، م ، ن . وتكون : فتكون ه || (١٠) له : ساقطة من سا || (١١) التقدم : التقدم  
 س ؛ المتقدم سا || (١٣) التقدم والآخر : المتقدم والمتأخر سا || كل : ساقطة من عا ، ي ||  
 (١٤) فيقال معاً : ساقطة من عا || (١٥) للأمر : الأمر م || (١٦) للأخ : والأخ س ||  
 متنافيان : متنافين عا || (١٧) المرتبة : الرتبة عا || (١٨) أيضا : وأيضا س || متأخرة : ومتأخرة د ، م .  
 (٢٠)

من الجنس، ومن جهة إضافتها إلى الجنس، تلى أن الجنس مبدأ مفروض هي متأخرة عنه بالمرتبة، ومن حيث أن طبائعا لا تقدم فيها ولا تأخر في الطبع فهي معاً في الطبع، إذ كل واحد منهما بانقياس إلى الآخر توجد حاله مخالفة للحال الذي لطبعه عند طبع الجنس وطبع الجنس عند طبعه الذي قد كان يتأخر به أحدهما بالطبع ويتقدم الآخر، فيكونا لذلك معاً في الطبع. وإذا نُبِتَتْ إلى حال تأخر عن الجنس بالمرتبة وجدت معاً في المرتبة نعم وهي مشتركة في أن طبائعا متأخرة بالطبع عن طبيعة الجنس فان جعلت معاً في هذه الشركة لم تكن معاً في الطبع مطلقاً لكن معاً في التأخر في الطبع، وليس كونها معاً في الطبع هو كونها معاً في التأخر، بل "المعا" في الطبع هي الأشياء التي لا تتقدم بالطبع ولا تتأخر من حيث هي لا متقدمة ولا متأخرة في ذواتها، لا من حيث هي كذلك من جهة نسبة إلى معنى آخر. فيجب أن تكون معية الأنواع بالوجه الذي يخالف تقدم الأجناس عليها وتأخرها عنها إنما هو باعتبار حال التلازم واللاتلازم، فإن المتأخر يوجد له أنه يلزم وأنه لا يلزم، والمتقدم لا يوجد له أنه يلزم ولا يلزم، والمتكافئ في الوجود إما أن يكون كلُّ يلزم كالتجاورين وإما أن يكون كل لا يلزم. وفي الحالين يكون "معاً" كالتباينين فإنهما "معاً" وهو الوجود، وفي الحالين يكون "معاً" وهما متضايقان من وجهين، والأنواع تكون "معاً" من هذا الوجه معية فيما بينها بإزاء التقدم والتأخر الذي بينها وبين الجنس، وأما معيتها في المرتبة فلائها متساوية القرب والبعد من المبدأ الذي هو الجنس إذا كانت النسبة إليه. والأشياء التي هي "معاً" في المرتبة أيضاً لئما أن تكون في مرتبة وضعية كالذين في صف واحد فإنهم في مرتبة وضعية، وإما في مرتبة طبيعية كالأصناف تحت جنس واحد.

(٢) فيها : فيهى || (٣) منها : منها ما ، ن ، ه ، ي || مخالفة : مخالفاً ، س ، ع ، س ، ع ||  
 (٤) الذى : الذى من || فيكونا : فيكون ب ، س ، ع ، س ، ع ، ع ، م ، ه ، ع ، ي ||  
 (٥) تأخر : تأخرها عا || عن : من م || (٦) مشتركة : + له ع ، م || (٧) وليس ...  
 الطبع : ساقطة من د || (٩) لا متقدمة ... هي : ساقطة من د || (١١) عنها : عه د ،  
 س ، ع ، م ، ن ، ه ، ع ، ي || هو : هي عا ، ساقطة من د || (١٢) لا يوجد : يوجد عا || ولا يلزم :  
 وأنه لا يلزم س ، ع ، س ، ع ، عا || والمتكافئ : والتكافؤ عا || (١٣) كالتجاورين : ساقطة  
 من د ، ع ، ن || (١٣ - ١٤) كالتباينين ... معا : ساقطة من عا || كالتباينين ... وجهين :  
 ساقطة من ع || (١٤) فإنها معا : ساقطة من س || وهو : ف د ، ه ، + فى سا || (١٥) بينها :  
 بينها سا || بإزاء : بأن سا ، م || (١٦) المرتبة : الرتبة عا || متساوية : مساوية ع || (١٧) إذا : إذا عا ||  
 والأشياء : بالأشياء س ، ه ، ع ، وإما بالأشياء ع ، وبالأشياء س ، م .

ولك أن تعلم من هذا أيضاً حال معاً في الشرف وأما "معاً" في العلية فتحقيق الأمر فيه صير .

- وتد تذكر في هذا الموضع، الحركة، فيقال: إن الحركة لها أنواع ستة، سواء كانت أنواعاً في الحقيقة إن كانت الحركة جنساً، أو كانت تشبه الأنواع، وهي في أنفسها معان مختلفة، يقال عليها الحركة بالتشكيك أو الاتفاق على ما نحققه لك في العلم الطبيعي .
- وهذه الأنواع ليست على قياس الأنواع التقسيمية تحت جنس واحد، بل على قياس أنواع تختلف مرتبتهما، فبعضها ملاصق، وبعضها متأخر؛ والسبب في ذلك أن بعض الأنواع القريبة لم يوجد لها اسم عام، فترك وأخذ نوعاه المسميان مكانه، إذ ليس هذا مكان تحقيق القول في ذلك، بل مكانه العلم الطبيعي .
- ١٠ فالأشياء الستة: التكرن وهو حركة إلى كون جوهر، مثل تكزن الجنين؛ وفساد هو حركة إلى فساد جوهر، وهو مثل موت الحيوان. وهذان يعهما أمر لا اسم له يتحقق في العلوم، ويعلم هناك أيضاً أنهما ليستا بحركتين عند التحقيق. والثالث النمو، مثل نشوء الصبي وتزيد الشجرة. والرابع الذبول، مثل اضمحلال الهرم في أعضائه وهما أيضاً تحت معنى حركة من كم إلى كم ونوعاه. والخامس الاستحالة، وهو التغير من كيف إلى كيف، وهو بالحقيقة ثالث، فإن الأول من هذه، تغير من جوهر إلى جوهر، وهو كون لما إليه، وفساد لما عنه؛ والثاني، هو تغير من كم إلى كم إما من نقصان إلى زيادة، أو من زيادة إلى نقصان، فيبقى الذي في الكيف ثالثاً. والسادس من المذكورة وهو من النقلة، وهو تغير من مكان إلى مكان، وهو بالحقيقة

(١) ذلك: ولكن ع || (٢) صير: عرع، عا || (٤) في الحقيقة: بالحقيقة عا ||  
 أو: وس || (٥) عل: وعل عا، عا || (٧) تختلف: تختلف سا || (١٠) فالأشياء: فالأنواع س، ع ||  
 التكون: الكون م || (١١) هو حركة: وهو حركة س، ن، ع، عا، عى || الحيوان: ومد الشجرة س، ع  
 وتزيد الشجرة سا، عا، عا، عا، عى || (١٢) يتحقق: يحقق م || أيضاً: ساقطة من ب، د، ن، عا، عى ||  
 أنهما: ساقطة من ع، م || اليستا: لوياد، س، سا، م، ن، عا، عى || (١٣) وتزيد الشجرة: ساقطة  
 من د، س، سا، عا، ن، عا || الهرم: الهرم ن || (١٤) معنى: ساقطة من س || (١٦) وهو:  
 هو ه || هو: ساقطة من سا (١٨) والسادس... النقلة: ساقطة من ن || المذكورة: المذكور س ||  
 وهو من النقلة: وهو النقلة س، ع، ع .

زاج ، وهذه الأربعة متباينة تبايناً ظاهراً ، وربما أشكل أمر الاستعالة ، إذا كانت الاستعالة تكون في الأكثر مقارنة لحركة يظن أنها قلة أو غير ذلك ، ولكن الشيء قد يتغير لونه أو مزاجه ، ولا يكون قد تحرك في مكان ، ولا نما ، ولا ذبل ، ولا كان ، ولا فسد ؛ وكذلك الشيء قد يتحرك في المكان وكيفيته بحاله ، والمرجع يضاف إليه انقلم فيندو ، وتكون الصورة محفوظة في الكل من حيث التربيع لم تتغير ، وإن كان هذا ليس هو النمو الحقيقي لكنه مثال النمو الحقيقي . ويشبه أن يكون ههنا حركة أخرى ، وهي الحركة في الوضع ، مثل حركة الفلك على نفسه مستبدلاً لوضعه دون أبنه ، فربما لم يكن له أين فتغير أبنه ، وإن كان له أين وتحرك فيه على نفسه فلم يتبدل عليه بحركته ؛ ولهذا موضع آخر .

ثم الحركة على الإطلاق ، بضادها السكون على الإطلاق ، في ظاهر الأمر وعلى النحو المستعمل في هذا الكتاب ، ولا يوجد لها مضاد غير السكون . فالحركة مطلقاً في المكان ، لا يخفى الأمر في أنها بضادها السكون في المكان وفي الكمية والكيفية والحركات الجزئية من كل باب مما ذكر ، بضادها حركات مقابلة لها جزئية أيضاً ، فليكون الفساد ، والنمو الذبول ، لكن الاستعالة قد أخذت منوعة ، فيعسر إصابة الضد لها من حيث هي استعالة ، لا استعالة ولا سكون في ظاهر الأمر إذ كان السكون في الكيف غير متصور في ظاهر الأمر ؛ وكذلك كان يكون الحال في الكون والفساد لو لم يذكرنا نوعين ، والظاهر يوجب أن لا يصاب للاستعالة ضد ، إلا أن بقسرتن بالظاهر تأمل ومقايسة بالحركة المكانية ، فيكون ضد الحركة المطلقة في الكيف ، السكون في الكيف ، مضادة جنسية ، كما للثقل السكون في المكان ، أو يكون لجزئيات الحركات في الكيف أضداد جزئية ،

(١) متباينة : متباينان || إذا : إذا ، ع ، ه ، ي || (٢) لونه : كونه ||  
 أو مزاجه : ومزاجه ب ، د ، ع ، ه ، ن ، ي || (٣) ذبل : ذابل س || (٤) قد : ساقطة من س ، ع ، ن ||  
 يتحرك : ساقطة من س || بحاله : بحالها س || فيندو : فينان || (٥) وتكون : أو تكون د ،  
 س ، ع ، ن ، ي || (٦) لكنه ... الحقيقي : ساقطة من س || النمو : للنوس ، ه ||  
 وهي : وجود ، س ، ن ، ه ، ي || (٧) فتغير : فيتغيرس ، ع ؛ تغيرد || (٧-٨) فتغير ...  
 أين : ساقطة من ع || (٨) فيه : ساقطة من س || فلم : ولم ع || (١٠) لما : لهذا د ، س ، ع ،  
 ن ، ي || (١١) أنها : أنه س || والكيفية : وفي الكيفية س ، ه || والحركات :  
 الحركات د ، س ، ع ، ن ، ي || (١٢) أيضا : ساقطة من ع || والنمو : وانمو د (١٣) أخذت : +  
 تغرب ؛ س ، ه ، ي || منوعة : متنوعة د || (١٤) إذ : إذا ه || (١٥) نوعين : + وانمو  
 لو القبول لو لم يذكرنا نوعين ب ، س ، ع ؛ وفي النمو والقبول أو لم يذكرنا نوعين د ؛ وفي النمو والقبول  
 لو لم يذكرنا نوعين س ، ه ، ي || (١٦) يقرن : يقرن د ، ع ، ه ، ي || (١٨) أو يكون : ويكون س ، ه ، ي .



فيكون كما أن الحركة من أسفل إلى فوق مضادة للحركة من فوق إلى أسفل ، كذلك الحركة من السواد إلى البياض مضادة للحركة من البياض إلى السواد ، أعني أن الابيضاض ضد للاسوداد ، وهما نوعا الاستحالة . فنصطلح الآن على أن الحركة على الإطلاق يضادها السكون على الإطلاق ، وأن النوعيات الأربع القريبة منه يضادها السكون في ذلك المعنى من الجوهر أو الكيف أو الكم أو الأين .

وأما المتضادات الجزئية المنوعة جداً ، فتضاد الحركات منها حركات ، وأما أنه هل جميع ما ذكر حركات ، وأنه ليس غيرها حركات ، وأنه كيف يتقابل السكون الحركة وأي سكون لأي حركة ، فأولى المواضع بتحقيقه هو العلم الطبيعي .

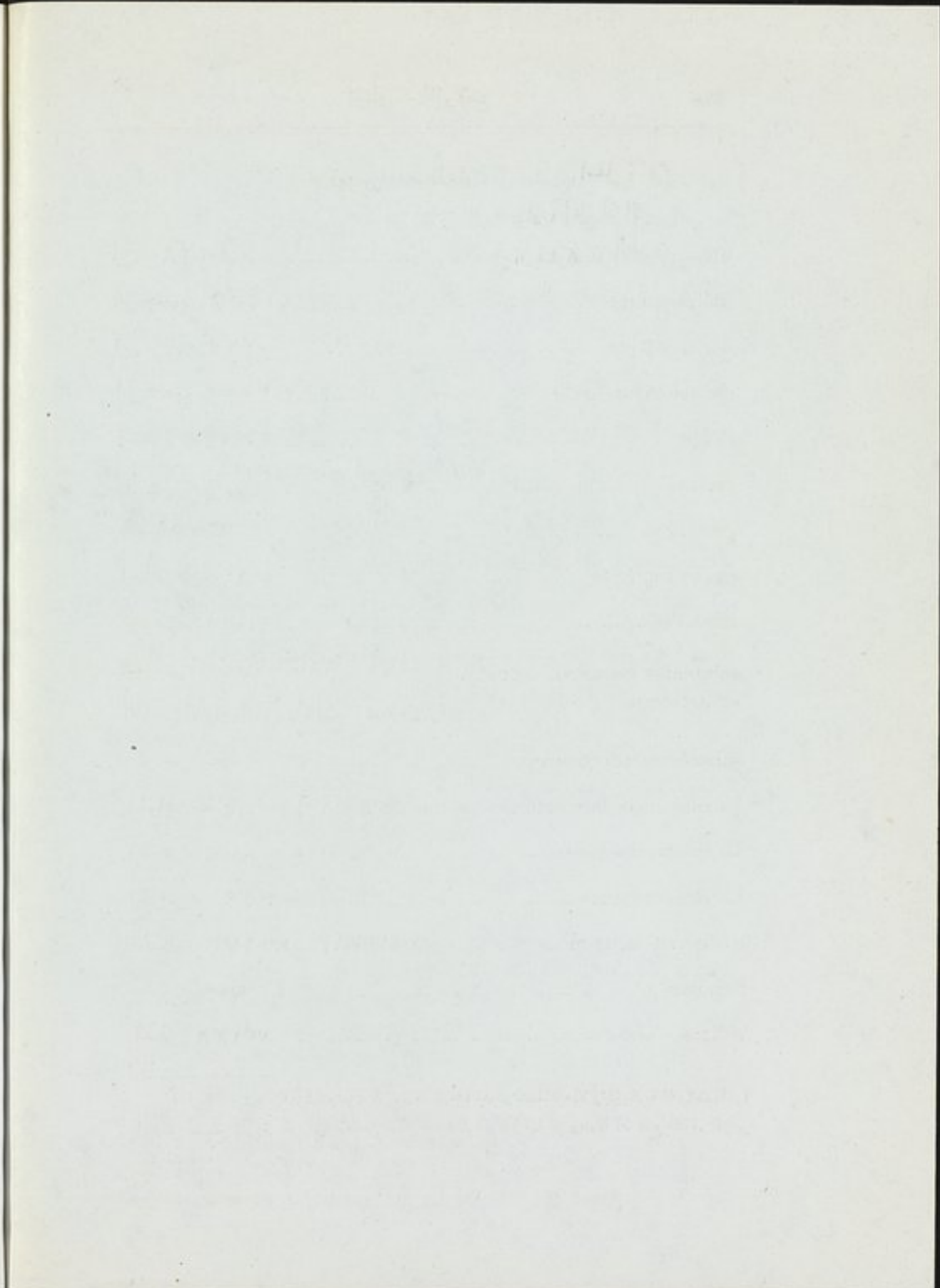
لكن ألفاظ المتقدم، والمتأخر، والمقابل، والمع ، والحركة ، كانت ألفاظاً قد استعملت في تعاليم المقولات ، وكانت قريبة من أن يكون فيما تعارف تخيل للتعلم ما تعلمه في ابتداء الأمر ، فحسن تعقيب النظر بتفصيل مشهور لهذه الألفاظ .

وأما النظر في حال الاتناق والتواطؤ، وما على موضوع، وغير ذلك فكان محتاجاً لتقديمه على المقولات ، إذ كان لا بد من استعمالها في تعليم المقولات ، ولم يكن في المشهور لها معان معلومة أو متخيلة بوجه .

فكيفنا ما قلناه في أمر ناطينورياس ، فإن الزيادة على ذلك فضل ، ولا يبعد أن يكون القدر الذي أوردناه أيضاً فضلاً .

( آخر الفن الثاني من الجملة الأولى من المنطق )

( ١ ) إلى : ساقطة من س ، ع || أسفل : ساقطة من ع || ( ٣ - ٤ ) بضادها ... الإطلاق : ساقطة من د || ( ٤ ) وأن : قن د ، سا ، ن || الأربع : الأربعة من || ( ٥ ) أو الكيف : والكيف سا || وأما : فأما سا ، ه || ( ٦ ) المنوعة : الوتية ب || ( ٩ ) ألقاظ : الألقاظ عا || ( ٩ ) والمقابل : ساقطة من ه || والمع : والمعنى من || والحركة : والحركات ع ، ي ( ١٠ ) تعلم : المتعلم د ، س ، ع ، م ، ي ؛ ساقطة من سا || ( ١١ ) حسن : يحسن م || ( ١٣ ) إذ : إذان || ( ١٤ ) معلومة : مشهورة ع || ( ١٥ ) فضل : أفضل سا || ( ١٦ ) فضلاً : + تمت المقالة السابقة وتم الترتيب الثاني من الجملة الأولى في المنطق من ؛ تمت المقالة السابقة من الترتيب الثاني من الجملة الأولى من المنطق بحد الله وتوفيقه ع ؛ آخر الترتيب الثاني من الجملة الأولى من المنطق عا || ( ١٧ ) آخر الترتيب ... المنطق : ساقطة من س || الأول : ساقطة من ن || المنطق : + وقف الله سا ؛ + والحمد لله رب العالمين وصلواته على محمد النبي وآله الطاهرين .



فهرس المصطلحات<sup>(١)</sup>

ubi	... ..	٢٢٨	أين	
ubi générique	... ..	١٤٢٢٩	أين جنسى	
ubi spécifique	... ..	١٥٢٢٩	أين نوعى	
ubi individuel	... ..	٢٤٢٢٩	أين شخصى	
l'avoir	... ..	٧٤٢٣٥	البلدة	
particulier	... ..	٢٥	جزئى	
generalitas	... ..	٨٤٥	جانسية	
genres suprêmes	... ..	١٥٤٦	أجناس عالية	
substance	... ..	١٤٩١	الجوهر	
substances premières, secondes et troisièmes	... ..	٥٤٩١	الجواهر الأول والثانية والثالثة	
	... ..	١٤٤٩٥	الجواهر الأول والثانى والثالث	
substances individuelles	... ..	١٤٩٦	الجواهر الشخصية	
les substances intellectuelles ou intelligibles	... ..	٨٤١٠٠	الجواهر العلية	
Le substantiel per se	... ..	١٢٤٥٠	الجوهرى الذاتى	
La substantialité	... ..	٦٤٤٩	الجوهرية	
la disposition, le mode	... ..	١١٤١٨٣	١٣٤١٧٣	الحال
définition	... ..	٣٤٤	حد (ج) حدود	
la ligne	... ..	٧٤١٢٨	الخط	

(١) اكتفينا بذكر أهم المصطلحات التى وردت فى هذا الجزء والمتصلة اتصالاً وثيقاً بنظرية المقولات وأشهرها  
أما كل مصطلح إلى رقم أو رقمين تقط من أرقام الصفحات التى ذكر فيها ، وحاولنا أن نضع المقابل الفرنسى  
لكل مصطلح .

signification	...	...	...	...	...	دلالة	١٥٤٤
description	...	...	...	...	...	رسم (ج) رسوم	٣٤٤
le pair et l'impair	...	...	...	...	...	الزوجية والفردية	٥٦١٢٦
la surface	...	...	...	...	...	السطح	٩٠١١٩
noms distincts	...	...	...	...	...	اسماء متباينة	١٨٠١٥
noms synonymes	...	...	...	...	...	اسماء مترادفة	٣٤١٦
nom douteux, obscur, vague	...	...	...	...	...	اسم متشابه	٤٤١٢
les noms ambigus	...	...	...	...	...	المتشابهات	١٣٠١٥
communauté du nom	...	...	...	...	...	الاشترك في الاسم	١٤١٣
nom homonyme	...	...	...	...	...	اسم مشترك	
nom équivoque	...	...	...	...	...	مشكك	
nom univoque, synonyme	...	...	...	...	...	متواطئ	٥٠٧
nom absolu	...	...	...	...	...	اسم مطلق	
(1) nom transporté, transféré	...	...	...	...	...	اسم منقول	٤٤١٢
(2) nom propre, devenu tel d'un nom appellatif par ex. Mohammad	...	...	...	...	...		
(3) qui a perdu sa signification primitive	...	...	...	...	...		
l'égalité	...	...	...	...	...	المساواة	٢٠١٤٣
l'inégalité	...	...	...	...	...	اللامساواة	٧٠١٤٣
l'individu	...	...	...	...	...	الشخص	٢٤٩٩
communitas	...	...	...	...	...	المشاركة	١٧٠٢٦
avoir la même définition	...	...	...	...	...	المشاركة في الحد	١٩٠٢٦
paronymes	...	...	...	...	...	المشتقة اسمائها	
figure	...	...	...	...	...	شكل (ج) اشكال	١٤٠١٧٢

équivocité, ... ..	٣٤٢٦	تشكيك
attribut constitutif intrinsèque ... ..	١٤٢٠	صفة مقومة وغير خارجة
attribut extrinsèque non constituf ... ..	١٤٢٠	« خارجة وغير مقومة »
le contraire ... ..	١٦٤١٠٥	الضد
les contraires ... ..	٣٤٢٥٢	المتضادات
les relatifs ... ..	١٤١٤٤	المضافات
le relatif ... ..	١٢٤٦٤	المضاف
corrélatifs ... ..	١٠٤٢٦٣	متضائفات
l'adéquation ... ..	٢٤١٤٣	المطابقة
l'opinion ... ..	١٩٤١٠٩	الظن
le nombre ... ..	١٦٤١٢٩	العدد
l'accident ... ..	١١٤٢٧	العرض
l'accidentalité ... ..	١٤٢٣	العرضية
différences constitutives ... ..	٨٤٥٥	فصول مقومة
différences divisives ... ..	١٢٤٥٥	« مقسمة »
différences essentielles (spécifiques) ... ..	٥٤٥٧	الفصول الذاتية
les différences abstraites (=formes) ... ..	٥٤١٠٢	الفصول المجردة
متفصل انظر : كم		
passion ... ..	١٦٥٦٩	أن يفعل
action ... ..		أن يفعل
passions ... ..	٢٠٤٨٢	انفعالات
catégories ... ..	٢١٤٤	قاطيفورياس ، انظر "مقولات"

P'opposition ... ..	١٢٠٢٤٤	التقابل
les opposés ... ..	٢٤١	المتقابلات
opposition du contradictoire ... ..	١٤٠٢٥٨	تقابل التقيض
opposition de contrariété ... ..	٥٠٢٦٣	• التضاد
opposition de contradiction ... ..	١٤٠٢٥٩	• التناقض
opposition de la privation et de l'habitus... ..		• العدم والملكية
per prius et posterius ... ..	١٢٠١٠	تقدم • طريق التقدم والتأخر
antériorité et postériorité ... ..	١٥٠٦٢	التقدم والتأخر
la division ... ..	٧٠٤	القسمة
la division différentielle ... ..		القسمة الفاصلة
investigation, recherche ... ..	١٥٠٦	استقصاء
Les catégories ... ..	١٣٠٥٨	المقولات
dire de ... ..	٩٠٣٨	« قول على »
ce qui se dit de plusieurs ... ..	١٨٠٢٢	المقول على كثيرين
ce qui se dit d'un sujet ... ..	١٩٠٢١	ما يقال على موضوع
constitutif ... ..	٣٠٨٠	مقوم
les éléments constitutifs ... ..	١١٠٨٢	المقومات
la puissance et l'impuissance ... ..	٧٠١٨٠	القوة واللاقوة
la puissance active ... ..	٧٠١٨٠	القوة الفعلية
la puissance passive ... ..	٨٠١٨٨	القوة الانعكالية
puissance passive... ..	٩٠١٩٠	قوة انفعال
puissance de résistance ... ..		قوة مقاومة

puissance active ... ..	قوة فعل	...
puissance naturelle ... ..	قوة طبيعية	١٣٠١٩٠
sylogismes ... ..	قياسات	٣٠٤
l'égalité l'équivalence ... ..	التكافؤ	١٨٠١٤٨
l'universel ... ..	الكلّي	٩٠٢٣
les quantités véritables ... ..	الكميات بالحقيقة	٤٠١٣٠
la quantité discrète, discontinue ... ..	الكم المنفصل	١٣٠٦٢
la quantité continue ... ..	و المتصل	...
qualité ... ..	كيفية	٤٠٧
les êtres qui possèdent des qualités ... ..	ذوات الكيفية	١٠٠٢١٨
qualification ... ..	تكيف	١٢٠٦٩
qualité affective passive ... ..	الكيفية الانفعالية	٣٠١٩٢
qualités naturelles ... ..	كيفيات طبيعية	٤٠١٧٣
qualités acquises ... ..	« مقتناه »	...
la concomitance ... ..	الملازمة	٥٠٢٤٩
les inséparables ... ..	اللوازم	٦٠٥٧
le nom incomplexe, dictio incomplexa ... ..	اللفظ المفرد	٨٠٣
le nom complexe... ..	اللفظ المركب	٨٠٣
quando ... ..	متى	٤٠٢٣١
la similitude ... ..	المماثلة	١٢٠١٦١
le lieu ... ..	المكان	١٤٠١١٩
les habitus et les dispositions... ..	الملكات والحالات	٢٠٠٨٢

le rapport	... ..	٣٠١٤٤	النسبة
spécificité, specialitas	... ..	٨٤٥	نوعية
être dans, esse in	... ..	٩٠٣٨	« وجود في »
l'être qui est dans un sujet	... ..	١٥٠٢٢	الموجود في موضوع
l'unité	... ..	٧٠٧٠	الوحدة
un secundum intentionem	... ..	١١٤٩	واحد بالمعنى
un secundum rem	... ..	٢٢٤٩	واحد بالاستحقاق
sujet	... ..	١٠١٩	موضوع
la continuité	... ..	١٦٠١١٧	الاتصال
			متصل أنظر: كم
sujet	... ..	٤٠٢٢	موضوع
la position,	... ..	٨٠٢٣٣	الوضع
l'univocité absolue	... ..	١٨٠١٠	التواطؤ المطلق
l'univocité, la synonymie	... ..	٦٤٩	التواطؤ
l'univocité	... ..	١٣٤٩	المواطأة
univoque	... ..	٢٣٤٩	متواطئ
la concordance,	... ..	١١٠١٦١	الموافقة (الكيف)
à la fois homonyme et synonyme	... ..	١٥٠١٤	بالاتفاق وبالتواطؤ مما
état ou disposition de l'esprit	... ..	٣٠٢٢٧	الهيئة النفسانية
			الهيئة : ٨٠١٧٨
la figure	... ..	٨٠١٧٨	= شكل
la forme	... ..	٩٠١٧٨	= هيئة غير الشكل



ابن سينا

# الشفا

المنطق

٣- العبارة

تصدير وراجعة

الدكتور ابراهيم مذكور

بتحقيق

محمود الخضيرى

بمناسبة الذكرى الالفية لاشيخ الرئيس

دار الكتاب العرب للطباعة والنشر  
بالمطبعة

منسورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي

قم المقدسة - ايران ١٤٠٥ هـ ق

# الفهرس

صفحة	
ز-س	مقدمة للدكتور إبراهيم مدكور . . . . .
ع	رموز المخطوطات التي قام عليها التحقيق . . . . .

## بسم الله الرحمن الرحيم

### المقالة الأولى

#### من الفن الثالث من الجملة الأولى في المنطق وهي عشرة فصول

١	الفصل الأول — فصل في معرفة التاسب بين الأمور والنصـورات والألفاظ والكتابات وتعريف المفرد والمركب فيما يحتملها من ذلك . . . . .
٧	الفصل الثاني — فصل في تحقيق الاسم . . . . .
١٧	الفصل الثالث — فصل في الكلمة . . . . .
٢٥	الفصل الرابع — فصل في تعريف حال المصدر وتعلق الكلمة والاسم المشتق به وحال الكلمة المحصلة وغير المحصلة والمصرفه وغير المصرفه . . . . .
٣٠	الفصل الخامس — فصل في القول وتمييز الخبر منه مما ليس بخبر . . . . .
٣٧	الفصل السادس — فصل في تعريف القول الجازم البسيط الأول والذي ليس بأول وتعريف الإيجاب والسلب وإعطاء الشرائط في تقابلها . . . . .
٤٥	الفصل السابع — فصل في تعريف أصناف القضايا المحصورة والمهملة والمحصورة وتعريف التقابل الذي على سبيل التناقض والتقابل على سبيل التضاد وتعريف التداخل ولموارد أحكام للقضايا من جهة ذلك . . . . .
٥٤	الفصل الثامن — فصل في المنحرفات الشخصية . . . . .
٥٩	الفصل التاسع — فصل في صدق المحصورات وكذبها . . . . .
٦٦	الفصل العاشر — فصل في تحقيق حالة التناقض ومراتب أصنافها في أقسام الصدق والكذب المتعين وغير المتعين . . . . .

## المقالة الثانية

### من الفن الثالث من الجملة الأولى في المنطق

صفحة

	الفصل الأول — فصل في القضية التنايية والتلائية والمعدولة والبسطة والدمية والنسب
٧٦	التي تقع بين مناقضات هذه الثلاثة في المخصوصات والمهلات . . .
	الفصل الثاني — فصل في اعتبار هذه المناسبات بين المتناقضات المحصورة وإتمام القول
٨٨	في العدول والبساطة والإشارة إلى المواضع الطبيعية للواحق القضايا
	الفصل الثالث — فصل في تعريف الحال في القضايا المتكررة والمتأحدة واللاتي تختلف
	حال صدقها وكذبها بحسب التفريق والجمع واللاتي لا تختلف فيها
٩٦	وبيان ظنون غالطة وقعت للناس في بعض ذلك . . . . .
١١٢	الفصل الرابع — فصل في القضايا المتوعة وهي الرباعية وأحكامها وتلازمها وتعاندها
	الفصل الخامس — فصل في بيان أن التقابل بين الموجية والسالبة أشد أم التقابل بين
١٢٤	موجبتين محولاً متضادان . . . . .
١٣٣	فهرس المصطلحات . . . . .

## مقدمة

للدكتور إبراهيم مذكور

الحكم ربط فكرة بأخرى وإقامة علاقة بينهما ، فهو ضرب من التركيب وإن لم يخل من التحليل . فيحلل الذهن أولا ليميز بين فكرتين ، ثم يركب ثانيا ليربط بينهما . والحكم من الأعمال الذهنية الهامة ، وباب من أبواب علم النفس الأساسية . ويكاد يتلخص تفكيرنا في أحكام متلاحقة ، وليس بلازم أن تصدرها جميعها عن يقين دائما ، بل للظن والوهم والخيال فيها دخل كبير . ونحن تصدر أحكاما ، أو بعبارة أخرى قرارات ذهنية ، نبني عليها آراءنا ومعتقداتنا ، وسلوكنا وتصرفاتنا . ولم يعن علم النفس قديما بالحكم عنيته به اليوم ، عرض له أرسطو في إشارات عابرة ، وأدبجه من ناحية في الإحساس والتجريد ، ولم يفرق بينه وبين الاستدلال من ناحية أخرى<sup>(١)</sup> . وشغل المدرسيون بجانبه المنطقي أكثر مما شغلوا بجانبه السيكلوجي .

والحكم في الواقع أحد أقسام المنطق التقليدي الثلاثة ، وهي : منطق المعنى الكلي ، ومنطق الحكم ، ومنطق الاستدلال . ولكل حكم صيغة لفظية تؤديه ، وكثيرا ما تعنى على ما تضمنه من عمل ذهني . وقد عني القدامى بهذه الصيغة أكثر من عنايتهم بالحكم نفسه ، وبدا منطق الحكم عندهم منطق جمل وعبارات ، أو كما اصطلاحوا « منطق قضايا » . واستن أرسطو في ذلك سنة سار عليها المناطقة في التاريخ القديم والمتوسط ، ولا يزال يعول عليها المناطقة المحدثون . ففصل القول في القضية مبينا حدودها ، وعلاقتها ، وكما ، وكيفها ، وأنواعها المختلفة . ووقف على ذلك جزءا من « الأورجانون » كان دعامة منطق المقضايا حتى اليوم ، وهو « كتاب العبارة » .

### (١) كتاب العبارة الأرسطي

هو الجزء الثاني من منطق أرسطو ، وينصب على منطق الحكم أو منطق المقضايا ، في حين ينصب الجزء الأول على منطق المعنى الكلي أو منطق الألفاظ ، وهما معا يمهدان

Aristotele, De Anima. 480 a, 27, b 3.

للجزء الثالث الذي ينصبّ على منطق الاستدلال أو منطق القياس . فالأجزاء الثلاثة متصلة ومرتبطة ، بحيث يقترن أحدها بالآخرين دائماً ، وعُرفت هذه الصلة من قديم في الثقافة اللاتينية والفارسية والسريانية ، كما عرفت في الثقافة الإسلامية . وقد أشرنا من قبل إلى ما أثير من شك حول نسبة « كتاب المقولات » إلى أرسطو<sup>(١)</sup> ، وأثير شك آخر شبيه به بالنسبة « لكتاب العبارة »<sup>(٢)</sup> ، ولكن من المقطوع به اليوم أن الكتابين معا من وضع المعلم الأول .

وقد ترجم « كتاب العبارة » إلى السريانية قبل الإسلام ، وكان يتدارس في المدارس الشرقية القديمة التي ورثت مدرسة أثينا ، وعلى رأسها مدرسة جنديسابور التي أمدت المسلمين ببعض الأطباء والمترجمين الأول<sup>(٣)</sup> ، وليس يعيد أن يكون قد سرى شيء منه إلى العالم العربي في عهد مبكر . ولكن المسلمين لم يقتنعوا بهذه الترجمة ، واضطلع حنين ابن اسحق ( ٨٧٧ ) بترجمته مرة أخرى من اليونانية إلى السريانية ، ثم ترجمه ابنه اسحق ( ٩١٠ ) إلى العربية<sup>(٤)</sup> . وحرص المسلمون ، كدايمهم ، أن يترجموا معه بعض شروحه للقديمة ، وبخاصة شرح فورفور يوس الصوري ( ٣٠٤ ) ويحيى النحوي ( ٦٤٣ )<sup>(٥)</sup> . ثم أخذوا هم أنفسهم يشرحونه ويختصرونه ، ومن شرحوه أبو بشر متى بن يونس ( ٩٤٠ ) ، والفسارابي ( ٩٥٠ ) ؛ ومن لخصوه الكندي ( ٨٦٥ ) ، وثابت بن قرة ( ٩٠١ ) ، والرازي الطيب ( ٩٢٥ )<sup>(٦)</sup> . ويبدو من كل هذا أن « كتاب العبارة » الأرسطي كان معروفا في العالم العربي منذ أخريات القرن الثاني للهجرة ، ويظهر أن ما فيه من دراسات لغوية قد أسهم في تكوين علم النحو العربي<sup>(٧)</sup> . وهو على كل حال عماد منطق القضايا في العالم العربي ، وعليه عول ابن سينا ( ١٠٣٧ ) التمويل كله . وترجمته العربية التي بين أيدينا ، والتي قام بها إسحق بن حنين منذ عشرة قرون أو يزيد ، تمتاز بالوضوح ، وتدل على استقرار المصطلح المنطقي منذ ذلك التاريخ<sup>(٨)</sup> .

(١) إبراهيم مدكور ، مقدمة كتاب المقولات لابن سينا ، القاهرة ١٩٥٩ ، ص ٢ .

(٢) J. Tricot, *Organon*, Paris 1986, P. II.

(٣) N. Rescher, *The Development of arabic Logic*, Pittsburg 1964, p, 15 — 18.

(٤) ابن النديم ، الفهرست ، القاهرة ١٩٣٠ ، ص ٣٤٨ ؛ القفطي ، تاريخ الحكماء ، لبيزج

١٩٠٣ ، ص ٣٥ — ٣٦ .

(٥) المصدر السابق . (٦) المصدر السابق .

(٧) Madkour, *L' Organon d' Aristote dans le monde arabe*, Paris 1984, p. 17 — 19.

١ . مدكور ، منطق أرسطو والنحو العربي ، مجلة مجمع اللغة العربية ، ج ٧ ، ص ٣٣٨ — ٣٤٦ .

(٨) عبد الرحمن بدوي ، منطق أرسطو (تحقيق) ، القاهرة ١٩٤٨ ، ج ١ ، ص ٥٧ — ٩٩ .

## (ب) كتاب العبارة لابن سينا

ينشر اليوم لأول مرة ، وقد سبق لنا أن وقفنا عليه في مخطوطين : أحدهما بالمتحف البريطاني ( القسم الشرقي رقم ٧٥٠٠ ) ، والآخر بالمكتب الهندي ( رقم ٤٧٥ ) ، وعرضنا لأهم ما جاء فيه من آراء ونظريات<sup>(١)</sup> . ولا شك في أن ابن سينا أفاد من الدراسات المنطقية التي قام بها مفكرو الإسلام في القرنين الثالث والرابع للهجرة ، وفي القرن الرابع بوجه خاص مناطق متعددة ، على رأسهم أبو بشر متى بن يونس ، والفارابي ، ويحيى بن عدى ( ٩٧٤ ) ، مهتداً لابن سينا ، وأمدوه بكثير من بحوثهم ودراسهم .

و « كتاب العبارة » أوسع مؤلف له في منطق القضايا ، جارى فيه أرسطو ، وأضاف إليه ما أضاف . وهو دون نزاع أغزر مادة من « كتاب العبارة » الأرسطي ، وليس شرحاً له ولا تعليقاً عليه . ويحاول فيه ابن سينا أن يعرف الحكم في إجمال ، كما صنع أرسطو ، فيقرر أنه قول جازم (logos apoPhantikos) يثبت أمراً لأمر أو ينفيه عنه . وهو أيضاً قول يحتمل الصدق والكذب ، فلا يدخل فيه الاستفهام ولا الطلب ولا التمني<sup>(٢)</sup> . ويعنى العناية كلها بصيغة الحكم اللفظية ، وإن أشار غير مرة إلى أن المنطق لا شأن له بالألفاظ ، وإنما هدفه مدلولها<sup>(٣)</sup> . وتكاد تكون دراسته للقضايا في جملتها لفظية لغوية . فيعرض أولاً لذلك الخلاف المشهور حول أصل اللفظة : هل هي توفيقية أو توقيفية ، ولعله إلى الأول أميل ، لأنه على افتراض أن اللغة استمدت من موقف ومعلم أول فلا بد فيها من اصطلاح واستعمال وتواطؤ أهلها عليها<sup>(٤)</sup> . ويقف فصلين طويلين على الاسم والكلمة ، ويتحدث عنهما حديثاً أقرب إلى النحو وفتح اللفظة منه إلى المنطق<sup>(٥)</sup> . ولا يفوته أن يشير إلى الأداة ، ملاحظاً أن المعلم الأول لم يغفلها<sup>(٦)</sup> ، وتلك هي أقسام القول الثلاثة .

ثم ينتقل إلى القضية ، فيعالجها معالجة في أغلبها لفظية ، وهو إن لم يعرف اليونانية ، يقوم أحياناً بمقارنات لغوية في ضوء تمكنه من العربية والفارسية<sup>(٧)</sup> . ويقف طويلاً عند

Madkour, *L' Organon*, p. 156 — 160.

(١)

(٢) ابن سينا ، كتاب العبارة ، القاهرة ، ص ٣١ — ٣٢ .

(٣) المصدر السابق ، ص ٥ — ٦ .

(٤) المصدر السابق ، ص ٢ — ٤ .

(٥) المصدر السابق ، ص ٧ — ٢٥ .

(٦) المصدر السابق ، ص ٢٠ .

(٧) المصدر السابق ، ص ٢٩ .

العلاقة في القضية ، مم يعرض لكيفها وكها ، والقضايا ذات الجهة ، وتقابل القضايا وعكسها ولا يتسع المقام لأن تناهيه في كل ما أدلى به من تفصيل ، ونكتفي بأن نشير إلى بعض فقط باعدت بينه وبين أرسطو ، وإلى ما بذل من جهد في الملاءمة بين الجملة العربية والجملة اليونانية .

#### ١ — العلاقة :

لم يعن أرسطو بمنطق العلاقة عناية المناطق الرياضيين به اليوم ، ويقف الأمر في نظره عند العلاقة الحلية ، أو علاقة التداخل والعموم والخصوص . فلم تشغله العلاقات الأخرى ، كعلاقة التلازم ، أو علاقة التساوي وعدم التساوي ، أو علاقة الأقل والأكثر . وقد يجهد بعض أنصاره أنفسهم في رد أمثال هذه العلاقات إلى العلاقة الحلية ، والأمر أهون من هذا ، لأن منطق العلاقات لا يناقض المنطق الحلي ، وإنما هو مجرد امتداد له وتوسع فيه<sup>(١)</sup> . ولا يكاد يخرج ابن سينا على أرسطو في هذا كثيراً ، اللهم إلا أنه يقسم القضية إلى ضربين : حلية وشرطية ، وهذه بدورها إلى متصلة أو وضعية ومنفصلة . ويفصل القول في هذه الأنواع الثلاثة ، وخاصة في القضية الحلية ، فيبين أجزاءها من موضوع ومحمول ورابطة ، وهي تواجه أركان الحمل الثلاثة ، وهي الطرفان والنسبة بينهما . ويلاحظ أن الرابطة محذوفة غالباً في الصيغة العربية للقضية الحلية ، شأنها في ذلك شأن الجملة الاسمية الحالصة ، مثل : سقراط إنسان . وقد يستعمل منطقة العرب لفظ « هو » للربط مثل : سقراط هو إنسان ، ولكنه غير شائع وغير نص في الدلالة على الربط . ويعكس هذا تذكّر الرابطة صراحة في اللغة اليونانية والفارسية ، لأن فعل الكينونة فيهما تجرد عن الزمان<sup>(٢)</sup> . أما القضية الشرطية فنلتقي صيغتها في العربية مع نظائرها في اليونانية وتذكر فيها الرابطة صراحة مثل : إذا كانت الشمس طالعة ، فالنهار موجود<sup>(٣)</sup> .

ولم تفت أرسطو فكرة الرابطة ، ولكنه لم يميزها في دقة كما صنع ابن سينا . واقتصر أيضاً — كما قدمنا — على العلاقة الحلية ، في حين أن الشيخ الرئيس عني بعلاقة التلازم ، وتوسع في القضايا والأقيسة الشرطية<sup>(٤)</sup> . وهو دون نزاع لم ينتكرها ، فقد سبقه إليها

(١) Goblot, *Traité de logique*, Paris 1929, p. 184, Lachelier, *Etudes sur le syllogisme*, Paris 1907, P. 89 et suiv.

(٢) ابن سينا ، كتاب العبارة ، ص ٣٨ — ٣٩ .

(٣) المصدر السابق ، ص ٣٧ — ٣٨ .

(٤) ابن سينا ، كتاب القياس ، القاهرة ١٩٦٤ ، ص ٢٣١ — ٢٨٥ .



أوديم ( ٣٠٠ ق م ) و تاو فرسطس ( ٢٨٧ ق م . ) ، متأثرين في الغالب بالمنطق الرواقى الذى يقوم أساساً على علاقة التلازم<sup>(١)</sup> .

٢ — الكيف : يحلل ابن سينا النفي والإثبات تحليلاً يكاد يلتقى مع الدراسات المنطقية والسيكلوجية الحديثة . فيرى أن الإثبات إيجاب النسبة أو إيقاع شئ على شئ وأن النفي اتزاع النسبة أو اتزاع شئ عن شئ<sup>(٢)</sup> ، فالإثبات سابق على النفي ، أو بعبارة أخرى الإثبات وجود ، والنفي سلب ذلك الوجود . وفي الإثبات بناء وكسب لمعلومات جديدة ، فى حين أن النفي مجرد هدم وإنكار<sup>(٣)</sup> . ومع هذا لا يقر ابن سينا المفاضلة بينهما وتقديم أحدهما على الآخر ، لأنهما أمران متقابلان . ويصرح بأن القول بأن الإيجاب أشرف من السلب « نوع من العلم لا أفهمه ، ولا أميل أن أفهمه »<sup>(٤)</sup> .

فالقضية سالبة أو موجبة ، ولا واسطة بينهما . ومع هذا يأخذ ابن سينا بالقضية المعدولة وهى التى انصب النفي على محمولها ، مثل زيد غير عادل ، ويطيل الحديث فيها ، مبيها الفرق بينها وبين القضية السالبة التى ينصب النفي فيها على النسبة<sup>(٥)</sup> . والواقع أن هذه تفرقة لفظية ، فإن القضية السابقة لا تختلف فى مدلولها عن قولنا : زيد ليس بعادل — وإذا كان أرسطو قد قال بالألفاظ المحصلة والمعدولة ، مثل إنسان ولا إنسان ، فإنه لم يطبق هذا على القضايا . وإنما طبقه المشاعون المتأخرون ، وجاراهم فيه ابن سينا خطأ .

٣ — القضايا ذوات الجهة : لا شك فى أنها تمثل مظهراً من مظاهر المادية فى منطق يوصف بالصورية المطلقة ، والمادة والصورة عند أرسطو تختلطان وتلتقيان . وفكرة الجهة ترمى إلى تقريب الحكم من الواقع وربطه به ، ولذا لا يقرها المناطقة الصوريون الغلاة<sup>(٦)</sup> . وينحو فيها ابن سينا منحى أرسطو ، فيعرض لها فى القضايا ، كما يعرض لها فى الأقيسة . والجهة عنده لفظ بضاف إلى القضية ليبين نوع العلاقة بين الموضوع والمحمول ويدل على أحد أمور ثلاثة ، هى : الوجود ، أو الامكان ، أو الامتناع<sup>(٧)</sup> .

(١) Brochard, *la logique d u des Stoïciens dans Etudes de philosophie ancienne et moderne*, (١)

Paris 1912, P. 224 — 25.

(٢) ابن سينا ، كتاب العبارة ، ص ٣٣ — ٣٥ .

(٣) المصدر السابق ، ص ٣٥ . (٤) المصدر السابق ، ص ٣٦ .

(٥) المصدر السابق ، ص ٧٧ — ٨٢ .

(٦) Rondolet, *Théorie logique des propositions modales*, Paris, 1861, p. 48. (٦)

(٧) ابن سينا ، كتاب العبارة ، ١١٢ .

ويعنى ابن سينا عناية كبرى بالفرقة بين الواجب والممكن<sup>(١)</sup>، وهى تفرقة عزيزة عليه، لأنها تعد أساساً لفلسفته كلها، ولكن هذا بحث ألقى بالميتافيزيقي منه بالمنطق. ثم يحاول أن يحصر القضايا ذوات الجهة، على نحو ما صنع أرسطو. ولم تقف صور هذه القضايا فى الحقيقة عندما قال به المعلم الأول، بل تفنن فيها تلاميذه وعقدوها بحيث نفر منها الباحثون وأهملها كثير من المناطق. وإذا كان ابن سينا قد عرض لها فى كتبه المنطقية الأخرى كمنطق « النجاة »، ومنطق « الإشارات<sup>(٢)</sup> » فإن مناطق العرب المتأخرين أهملوا إهمالاً تاماً.

٤ — تقابل القضايا : يمت بصلة إلى منطق الحكم، كما يستخدم فى منطق البرهان، وقد عرض له أرسطو فى « كتاب العبارة »، كما عرض له فى « كتاب التحليلات الأولى » وجاراه ابن سينا فى ذلك تمام المجازاة، وإن زاد عليه فى حصر أنواع التقابل، فقد صعد بها إلى أربعة، وهى القضايا المتناقضة، والمتضادة، والداخلة تحت التضاد والمتداخلة. ويكاد يقصر حديثه كله على التناقض، لأنه أوضح أنواع التقابل وأقواها<sup>(٣)</sup>، ومبدأ عدم التناقض دعامة أولى من دعائم المنطق الشكلى ولأمر مما أطلق مناطق العرب جميعاً على هذا الباب اسم « تناقض القضايا ».

والتناقض تقابل تام بين النفي والإثبات، فالقضيتان المتناقضتان هما اللتان تختلفان فى الإيجاب والسلب على جهة تقتضى لذاتها أن تكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة<sup>(٤)</sup>. فينبغى أن يؤخذ الموضوع والمحمول فى القضيتين بمدلول واحد، وفى زمن واحد، مثل : كل إنسان حيوان، وبعض الإنسان ليس بحيوان، أو مثل لا جاد متحرك، وبعض الجمادات متحرك.

ودون هذا درجات لا يبدو فيها تقابل تام بين الإثبات والنفي، وأولها التضاد، وهو تقابل بين كليتين مختلفتى الكيف، مثل : كل إنسان كاتب، ولا واحد من الناس بكاتب. والقضيتان المتضادتان لا تصدقان معا، وقد تكذبان معا، والمتضادان فى الألفاظ أو القضايا لا يجتمعان، وقد يرتفعان<sup>(٥)</sup>. وبلى هذا مرتبة الدخول تحت التضاد، وتحقق

(١) المصدر السابق، ص ١١٧ — ١٢٠.

(٢) ابن سينا، النجاة، القاهرة ١٩١٣، ص ٢٥ — ٣٣؛ الإشارات، ليدن، ١٨٩٢،

ص ٣٢ — ٤٣.

(٣) ابن سينا، كتاب العبارة، ص ٦٦ — ٧٢.

(٤) المصدر السابق، ص ٦٦. (٥) المصدر السابق، ص ٦٩.

في الجزئيتين المختلفتي الكيف ، وهما لا تكذبان معا ، وقد تصدقان معا ، مثل : بعض الناس كاتب ، وبعض الناس ليس بكاتب<sup>(١)</sup>. وأخيراً القضيتان المتداخلتان هما اللتان تختلفان في الكم فقط ، مثل : كل الناس يفتنون ، وبعض الناس يفتنون<sup>(٢)</sup>. وهذا في الواقع ليس من التقابل في شيء ، لأن القضيتين قد تصدقان معا ، وقد تكذبان معا ، وأساس التقابل الاختلاف في الإيجاب والسلب . وأغلب الظن أن التناظر وحده هو الذي أدى إليه ، وللتناظر شأن في بعض التقسيمات المنطقية . وعلى كل لم يقف ابن سينا عند التداخل طويلاً ، وإن كان قد أشار إليه .

وقد عرّف أرسطو القضيتين المتناقضتين ، والمتضادتين ، ولم يعن بالداخلتين تحت التضاد ، وعدهما ضرباً من التقابل اللفظي لا المنطقي<sup>(٣)</sup>. ويلتقي معه في هذا تمام الالتقاء هملتون ( ١٨٥٦ ) بين المناطق المحدمين<sup>(٤)</sup>. أما التداخل فلم يشر إليه أرسطو مطلقاً ، وهو قطعاً أبعد عن فكرة التقابل من الدخول تحت التضاد . ولم يفترق عنه ابن سينا في هذا كثيراً ، لأنه برغم إشارته إلى أنواع التقابل الأربعة يرى أن التقابل الحق إنما ينصب على التناقض والتضاد ، وهما اللذان يستخدمان فقط في الاستدلال المباشر .

٥ — العكس : لم يشر إليه ابن سينا في « كتاب العبارة » إلا عرضاً<sup>(٥)</sup> ورأى أسوة بأرسطو أن يعالجه في « كتاب القياس »<sup>(٦)</sup>، وآثرنا أن نلخص أفكاره هنا ، استكمالاً لمنطق القضايا ، لاسيما وقد التزم هو ذلك في دراساته المنطقية الأخرى<sup>(٧)</sup>. والعكس جعل محمول القضية موضوعاً ، وموضوعها محمولاً ، مع بقاء السلب والإيجاب والصدق والكذب بحالهما<sup>(٨)</sup>. وتعكس الكلية السالبة مثال نفسها ، فعكس لا شيء من ج ب ، هو لا شيء من ب ج . ويحاول ابن سينا أن يبرهن على ذلك — كما صنع أرسطو — بقياس من الشكل الثالث ، ولا تخلو هذه البرهنة من دور ، لأن أرسطو يلجأ إلى العكس ليثبت صحة إنتاج الشكل الثالث<sup>(٩)</sup>، وعبئاً حاول أوديم وثاوفرستس الخروج من هذا

(١) المصدر السابق ، ص ٧٤ .

(٢) ابن سينا ، منطق المشرقين ، القاهرة ، ١٩١٠ ، ص ٧٦ .

(٣) Aristote, *Hermonia*, 10, 20 a, 13, *Prém. analyt.*, 11, 15. (٣)

(٤) Hamilton, *Lectures*, t. III, XIV, p. 261. (٤)

(٥) ابن سينا ، كتاب العبارة ، ص ١٢١ .

(٦) ابن سينا ، ص ٥٧ — ٦٥ .

(٧) ابن سينا النجاة ، ص ٤٢ — ٤٦ ؛ الإشارات ، ص ٤٤ — ٥٥ .

(٨) ابن سينا ، كتاب القياس ، القاهرة ، ١٩٦٤ ، ص ٧٥ .

(٩) ابن سينا ، المصدر السابق ، ص ٧٦ — ٨٤ .

الدور. أما الإسكندر الأفروديسي (٢١١) فقد وفق في ذلك، ولجأ إلى الشكل الأول لإثبات صحة عكس الكلية السالبة، ويعرب ابن سينا عن اغتباطه بهذا الحل (١).

وتعكس الكلية الموجبة إلى جزئية موجبة، مثل كل ج ب، وبعض ب ج، والبرهنة على ذلك يسيرة بعد أن برهين على صحة عكس السالبة الكلية. وتعكس الجزئية الموجبة مثل نفسها، فعكس بعض ج ب هو بعض ب ج (٢).

أما الجزئية السالبة فقد أنكر أرسطو إمكان عكسها، وأيده ابن سينا في ذلك، وإن لم يرفض ما ذهب إليه جالينوس (٢٠٠) والإسكندر الأفروديسي من الاستعانة بالنقيض للتوصل إلى عكس هذه القضية، فلعكس بعض ج ليس ب، يمكن أن يقال. بعض ب هو لا ج، وإذن بعض لا ج هو ب (٣).

وما قلناه عن القضايا الحملية يصدق تماماً على القضايا الشرطية، فهي لا تختلف عنها في طريقة عكسها.

ولا يقنع ابن سينا بهذا، بل يعالج أيضاً عكس القضايا ذوات الجهة (٤).

وعلى هذا اهتدى ابن سينا إلى أنواع العكس الثلاثة التي عرفت عند المدرسين، فيرى أن الكلية السالبة والجزئية الموجبة تعكسان عكساً بسيطاً (Conversio simplex) وتعكس الكلية الموجبة بالعرض (Conversio Per accidens) وتعكس الجزئية السالبة عكس تقيض (Conversio per Contrapositionens).

ونحن نعلم أن الحدين في المعادلة الرياضية متساويان كمثلاً وعلى هذا يمكن إحلال أحدهما محل الآخر بعكس بسيط. ولعل هذا هو الذي وجه هملتون نحو إدخال فكرة الكم على المحمول، واستحداث ثمانى صور للقضايا بدلا من أربع، وجعل العكس آلياً. على أن هذه المحاولة ليست جديدة كل الجدة فقد ذهب إليها ثاوفرسطس من قبل، وافتن فيها المدرسيون.

ويعرض لها ابن سينا في تفصيل، وينقدها نقداً لا يختلف عما وجهه المحدثون إلى نظرية هملتون. وعنده أن تطبيق الكم على المحمول يخرج به عن طبيعته، ويتنافى مع فكرة الحمل الأرسطية، وينتهي بنا إلى صورة للقضايا غير مألوفة. لهذا يرى أنه «لا ينبغي

(١) المصدر السابق، ص ٨٥.

(٢) المصدر السابق، ص ٨٨ — ٩١.

(٣) المصدر السابق، ص ٩٣.

(٤) المصدر السابق، ص ٩٥ — ١٠٥.

أن يشتغل بكلية المحمول ، فإن الغرض ليس أن يدل على أن المحمول بخصوصه أو بعمومه موجود في شيء ، بل إن طبيعته كيف كانت موجودة في شيء . فإن حاولت أن تقرن هناك سوراً ، فقد انحرفت القضية ، وصار المحمول ليس بمحمول (١) . فالقضايا التي يسور محمولها « منحرفات » في رأيه ، و« لم يشتغل بها المعلم الأول ، بل الواردون من بعده ، المحبون للتكثير ، الموجبون على غيرهم الشروع فيما لا يعني اضطراراً إلى الموافقة (٢) » .

\* \* \*

هذه بعض جوانب من منطق القضايا كما صورها ابن سينا في « كتاب العبارة » ، وهي لا تخلو من طرافة وجدّة إذا قيست بعصرها . وفيها ما يؤذن بشيء من التحرر واستقلال الرأي ، في ميدان ألفت فيه المناطقة القدامى أن يرددوا ما قال أرسطو وأتباعه . ويسعدنا أن تقدّم للقارئ العربي « كتاب العبارة » نفسه ، ليقف على كل ما جاء فيه . وقد اضطلع بتحقيقه منذ زمن زميل كريم ، هو المرحوم الأستاذ محمود الحضيرى ، فقدناه على عجل قبل أن يعدنا بكل ما كنا ننتظر منه . فقدناه يوم أن كان يتأهب لإخراج هذا الكتاب ، فتأخر ظهوره طويلاً . وقد شاء الأستاذ سعيد زايد ، مشكوراً ، أن ينوب عن زميله في ذلك . ففي نشر « كتاب العبارة » اليوم رمز وفاء ، وتخليد لذكرى صديق عزيز ، وإحياء لمعلم من معالم تراثنا القديم .

إبراهيم صدكور

(١) ابن سينا ، كتاب العبارة ، ص ٦٤ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٦٥ .

## رموز المخطوطات التي قام عليها التحقيق

- (١) ب = بختيار ٣٣١ خصوصية ،  
٣٤١٥ بختيار بالجامع الأزهر .
- (٢) بـج = هامش المخطوط السابق .
- (٣) د = دار الكتب بالقاهرة  
رقم ٨٩٤ .
- (٤) س = سليمانية (داماد) باستانبول  
رقم ٨٢٤ .
- (٥) سا = داماد باستانبول رقم ٨٢٢ .
- (٦) ع = عاشر باستانبول رقم ٢٠٧ .
- (٧) ط = على أميري باستانبول  
رقم ١٥٠٤ .
- (٨) م = متحف بريطاني بلندن رقم  
٧٥٠٠ شرقي .
- (٩) ن = نور عثمانية باستانبول  
رقم ٢٧٠٨ .
- (١٠) هـ = مكتبه هندي بلندن  
رقم ٤٧٥ .
- (١١) ي = يني جامع باستانبول  
رقم ٧٧٢ .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## المقالة الأولى

من الفن الثالث من الجملة الأولى في المنطق وهي عشرة فصول

### الفصل الأول

#### (١) فصل

في معرفة التناسب بين الأمور والتصورات والألفاظ والكتابات

وتعريف المفرد والمركب فيما يحتملها من ذلك

- إن الإنسان قد أوتي قوة حسية ترسم فيها صور الأمور الخارجية ، وتنادى عنها إلى النفس فترسم فيها ارتساماً ثانياً ثابتاً ، وإن غاب عن الحس . ثم ربما ارتسم بعد ذلك في النفس أمور عل نحو ما أداه الحس ؛ فإما أن تكون هي للرسومات في الحس ، ولكنها

---

(١) الرحيم : + الفن الثالث د ؛ + رب يسر وأعنى // بسم الله الرحمن الرحيم : ساقطة من س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ . (٢-٣) المقالة الأولى . . . فصول : الفن الثالث من الجملة الأولى من المنطق مقالتان وهو الكلام في باري ارمينياس أى العبارة المقالة الأولى وهي عشرة فصول س ، هـ [ ثم تذكر هذه النسخة عناوين الفصول العشرة ] ؛ الفن الثالث من الجملة الأولى المقالة الأولى من الفن الثالث من الجملة الأولى في المنطق وهي عشرة فصول ن . (٣) وهي عشرة فصول : ساقطة من عا . (٦) والتصورات : ساقطة من ي . (٧) فيما يحتملها : ساقطة من ع // ذلك : اللفظ عا . (٨) الخارجية : الخارجية س . (٩) فترسم : وترسم ي // ثانياً : تاما ع ؛ ساقطة من ي // ثابتاً : ساقطة من ب ، س // وإن : إن س . (١٠) نحو : ساقطة من ع ، عا // ولكنها : ولكن ن .

انقلبت عن هيئاتها المحسوسة إلى التجريد ، أو تكون قد ارتسنت من جَبَبَةٍ أُخْرَى  
لا حاجة في المنطق إلى بيانها . فللأمور وجود في الأعيان ووجود في النفس يكون آثاراً  
في النفس . ولما كانت الطبيعة الإنسانية محتاجة إلى المحاورة لاضطرارها إلى المشاركة  
والمجاورة ، انبعثت إلى اختراع شيء يتوصل به إلى ذلك ، ولم يكن أخف من أن يكون  
• فعلاً ، ولم يكن أخف من أن يكون بالنصويت ، وخصوصاً والصوت لا يثبت ولا يستقر  
ولا يزدحم ، فتكون فيه مع خفته فائدة وجود الإعلام به مع فائدة انمحائه ، إذ كان  
مستغنياً عن الدلالة به بعد زوال الحاجة عنه ، أو كان يتصور بدلالته بعده ،  
فالت الطبيعة إلى استعمال الصوت ، ووفقت من عند الخالق بآلات تقطيع الحروف  
وتركيبها معاً ليُدلَّ بها على ما في النفس من أثر .

١٠ ثم وقع اضطرار ثانٍ إلى إعلام الغائبين من الموجودين في الزمان أو من المستقبلين  
إعلاماً بتدوين ما علم ، إما لينضاف إليه ما يُعلم في المستقبل فتكمل المصلحة أو الحكمة  
الإنسانية بالنشارك فإن أكثر الصنائع إنما تمت بتلاحق الأفكار فيها والاستنباطات  
من قوانينها واقتفاء المتأخر بالمتقدم وافتدائه به ، أو لينتفع به الآتون من بعد . وإن  
لم يحتاج إلى ما يضاف إليه فيكمل به ، فاحتيج إلى ضرب آخر من الإعلام غير النطق ،  
١٥ فاخترعت أشكال الكتابة ، وكله بهداية إلهية وإلهام إلهي ، فما يخرج بالصوت يدل

(١) جنبية : جهة س ، ه // أخرى : أخر د . (٢) حاجة : لنا عا // في المنطق : ساقطة  
من عا . (٣) المحاورة : الإقضاء بالمجاورة مج ، د ، سا ، عا ، م ، ن // لاضطرارها :  
لاضطرار د . (٤) والمجاورة : والمجاورة د ، س ، ها . (٥-٤) ولم يكن ... فعلاً : ساقطة من د .  
(٥) فعلاً ... يكون : ساقطة من ع ، ه // وخصوصاً : خصوصاً ع ، ي .  
(٦) به : ساقطة من سا // إذ : إذا سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي . (٧) عنه : ساقطة  
من ب // أو كان : إذ كان ع ، ه ، ي // يتصور : يتضرر ه // بدلالته : دلالة ب ، ع .  
(٨) فالت : فما زالت س . (٩) بتدوين : بتدوين ع // لينضاف : لينضاف سا .  
(١٠) إعلاماً : . . . المستقبل : ساقطة من ي // في : وفي م // المصلحة : +  
أو العلم سا . (١١) بالنشارك : لتشارك د . (١٢) بالمتقدم : بالمتقدم م // به : ساقطة من س ، سا ،  
ه // بعد : بعده سا . (١٣) النطق : المنطق ع ، م ، ي .



على ما في النفس ، وهي التي تُسمى آثاراً . والتي في النفس تدل على الأمور وهي التي تسمى معاني ، أي مقاصد للنفس . كما أن الآثار أيضاً بالقياس إلى الألفاظ معان . والكتابة تدل على اللفظ إذ يُجَادَى بها تركيبُ اللفظ ؛ واختير ذلك للسهولة ، وإن كان إلى إنشائها بحيث لا يُجَادَى بها اللفظ وأجزاؤه سبيل ، لكن ذلك مما يصعب ويطول .

- وسواء كان اللفظ أمراً ملهماً وموحىً به عُلمه من عند الله تعالى معلّمٌ أول ، أو كان الطبع قد انبعث في تخصيص معنى بصوت هو أليق به ، كما سُحِّيت القطا قَطَا بصوتها ؛ أو كان قوم اجتمعوا فاصطلحوا اصطلاحاً ، أو كان شيء من هذا قد سبق فاستحال يسيراً يسيراً إلى غيره من حيث لم يشعر به ، أو كان بعض الألفاظ حصل على جهة والبعض الآخر على جهة أخرى ، فإنها إنما تدل بالتواطؤ ، أعني أنه ليس يلزم أحداً من الناس أن يجعل لفظاً من الألفاظ موقوفاً على معنى من المعاني ولا طبيعة الناس تحملهم عليه ، بل قد واطأ تاليمهم أولهم على ذلك وسأله عليه ، بحيث لو توهمنا الأول اتفق له أن يستعمل بدل ما استعمله لفظاً آخر موروثاً أو مخترعاً اخترعه اختراعاً ولقنه الثاني ، لكن حكم استعماله فيه كحكمه في هذا ، وحتى لو كان معلّمٌ أول علم الناس هذه الألفاظ ؛ وإنما صارت إليه من عند الله تعالى وبوضعٍ منه أو على وجهٍ آخر ، كيف شئت ، لكن يجوز أن يكون الأمر في الدلالة بها بخلاف ما صار إليه لو وضعه ، وكان الغناء هذا الغناء .

(١) وهي التي : ساقطة من سا // تسمى : نسبهاع . (٢) للنفس : النفس ع . (٣) بها : به // واختير : اختير س ، سا ، ع ، عا ، م ، هـ . (٤) ملهماً : ما بهما ع // وموحى : أو موحى ع ، ي // تعالى : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي .  
(٥) (أول) الأولى : إذ م // قوم : + قد سا // شيء : الشيء س // هذا : ذلك س // فاستحال : واستحال عا // يسيراً يسيراً : يسيراً س . (٦) الآخر : + حصل ع . (٧) الناس : للناس سا ، عا ، م ، ن // تحملهم : تحملهم س // قد : ساقطة من س ، سا . (٨) تاليمهم : تاليمهم هـ . (٩) مخترعاً : مخترعاً سا ، م . (١٠) استعماله : ساقطة من ع // معلّم : ساقطة من س . (١١) تعالى : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن . (١٢) بها : بهذا ي . (١٣) هذا : هو س // هذا الغناء : ساقطة من ن .

فالدلالة بالألفاظ إنما استمر بها التعارف بسبب تراضٍ من المتخاطبين غير ضروري حتى إنه وإن فرضناه بحسب المعلم الأول ضرورياً من عند الله أو من جهة أخرى ، فإنه بحسب المشاركة اصطلاحى . فإن قبول الثانى من الأول إنما هو بأن قال له الأول : إن كذا يعنى به كذا ، أو فعل فعلا يؤدي إلى مثل هذا التوقيف ، وما أشبه ذلك ، فواطأه عليه الثانى والثالث من غير أن كان يلزمهم أن يجعلوا ذلك اللفظ لذلك المعنى ، وأن يجعلوا لفظاً بعينه لمعنى بعينه لزوماً ضرورياً ، بل كان يجوز أن يقع مثل ذلك التنبيه من المعلم الأول لهم على لفظ آخر ، فلذلك جاز أن تكون دلالات الألفاظ مختلفة .

ومعنى دلالة اللفظ أن يكون إذا ارتسم فى الخيال مسموع اسم ارتسم فى النفس معنى . فتعرف النفس أن هذا المسموع لهذا المفهوم ؛ فكلمة أورده الحس على النفس التفتت إلى معناه . ١٠

وأما الكتابة فقد كان يمكن أن تكون لها أيضاً دلالة على الآثار بلا توسط الألفاظ حتى يجعل لكل أثر فى النفس كتابة معينة ، مثلاً للحركة كتابة وللسكون أخرى وللسماء أخرى وللأرض أخرى ، وكذلك لكل شيء . لكنه لو أجرى الأمر على ذلك لكان الإنسان ممنوعاً بأن يحفظ الدلائل على ما فى النفس ألفاظاً ويحفظها نقوشاً . والأول يسهل له إما برياضة التربية وإما بتعلم شاق . فإذا ألزم مرة ثانية أن يحفظ كتابة ١٥

(١) من : بين سا ، عا ، هـ ، ساقطة من ي // المتخاطبين : المتخاطبين س . (٢) فرضناه : فرض هـ . (٣) الثانى : + منهم د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي . (٤) أو فعل : وفعل د ، ع ، ي // التوقيف : توقيف ع ؛ التوقف م ؛ ساقطة من عا // وما أشبه ذلك : ساقطة من ن // وما أشبه : أو ما أشبه عا . (٥) والثالث : الثالث س ؛ ساقطة من عا // يلزمهم : يلزمها سا . (٦) وأن : أو أن هـ // ضرورياً : ضرورياً س . (٧) الألفاظ مختلفة : ساقطة من ع . (٨) فتعرف : فتعد د ، س ، سا ، عا ، م هـ // أن هذا : ساقطة من س . (٩) التفتت : التفت سا ؛ النفس س ، ع ، هـ ، ي . (١٠) لها : له د ، ع ، عا ، م ، ن ، ي . (١١) وللسماء أخرى : ساقطة من ي . (١٢) له : ساقطة من عا ، ن // شاق : قاش س // ألزم : لزم د ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ . (١٣) ي ؛ لزمه عا // يحفظ : يتحفظ هـ .

بهذه الصفة كان كمن يُلزم تعلم لغة من رأس . فوجد الأخصف في ذلك أن يقصد إلى الحروف الأولى القليلة العدد فيوضع لها أشكال ، فيكون حفظها مغنياً عما سلف ذكره . فإنها إذا حفظت حُوذِي بتأليفها رقماً تأليف الحروف لفظاً ، فصارت الكتابة بهذا السبب دليلاً على الألفاظ أولاً . وذلك أيضاً دلالة على سبيل التراضى والتواظؤ ؛ فلذلك اختلف .

وأما دلالة ما في النفس على الأمور فدلالة طبيعية لاختلف ، لا الدال ولا المدلول عليه ، كما في الدلالة التي بين اللفظ والأثر النفساني ؛ فإن المدلول عليه ، وإن كان غير مختلف ، فإن الدال مختلف ؛ ولا كما في الدلالة التي بين اللفظ والكتابة ، فإن الدال والمدلول عليه جميعاً قد يختلفان .

- فأما أن النفس كيف تتصور صور الأمور ، وكيف يحصل فيها ذلك ، وما الذي يعرض للصور وهي في النفس ، وما الذي يعرض لها وهي من خارج ، وما الفاعل الذي هو سبب إخراج قوة التصور إلى الفعل ، فليس من هذه الصناعة ، بل من علم آخر . وأيضاً فإن النظر في أنه أي لفظ هو موضوع دالاً على معنى كذا ، وأي كتابة هي موضوعة دالة على معنى كذا وأثر كذا ، فذلك لصناعة اللغويين والكتّاب ، ولا يتكلم فيها للمنطقي إلا بالعرض ، بل الذي يجب على المنطقي أن يعرفه من حال اللفظ هو أن يعرف حاله من جهة الدلالة على المعاني المفردة وللؤلؤفة ليتوصل بذلك إلى حال المعاني أنفسها من حيث يتألف عنها شيء يفيد علماً بمجهول ، فهذا هو من صناعة المنطقيين .

(١) بهذه الصفة : ساقطة من هـ . (١-٢) يقصد إلى : يحفظ ع . (٢) حفظها : حفظهما د ، س ، م ، ن . (٣) فإنها : فإنه هـ // حوذى : وحوذى ع ؛ جوزى ن // تأليف : تألف م . (٤) دليلاً : دليلاً س ، عا ، هـ // دلالة : دليل ع . (٥) اختلف : اختلفت ع ، ن . (٦) فدلالة : بدلالة م . (٧) كما : لا كما عا ، هـ // بين : من ع // والأثر : والأمر عا . (٨) التي : ساقطة من ن ، هـ ، ي // بين : من ي . (٩) عليه : ساقطة من م . (١٠) وهي : التي عا ، م // وما : وأما سا . (١٤) وأثر كذا : ساقطة من سا . (١٦) حاله : لفظه سا // ليتوصل : ليوصل م . (١٧) بمجهول : بشيء بمجهول ن // فهذا هو : فهو ن .

واعلم أن في الألفاظ والآثار التي في النفس ماهو مفرد وفيها ماهو مركب . والأمر  
فيهما متحاذٍ متطابق ؛ فإنه كما أن للمعقول المفرد ليس بحق ولا باطل ، كذلك اللفظ  
المفرد ليس بصدق ولا كذب . وكما أن المعقول المفرد ، إذا اقترن به في الذهن معقول  
آخر وحمل عليه ، فاعتقد أنه ذاك أو ليس ، كان الاعتقاد حقاً أو باطلاً ، فكذلك  
اللفظ المفرد ، إذا اقترن به لفظ آخر وحمل عليه ، فقيل إنه كذا أو ليس كذا ، كان  
صدقا أو كذبا . وقد يكون الصدق والكذب على نحو آخر من التأليف أيضا  
سنوضحه . فالأسماء والكلم في الألفاظ نظير للمعقولات المفردة التي لا تفصيل فيها ولا  
تركيب ، فلا صدق في أفرادها ولا كذب .

واعلم أنه إذا كان شيء معدوما في نفسه محالا في وجوده ، ولم يكن تصويره وحده  
أو التلفظ بلفظه وحده يدل على صدق أو كذب ، مالم يقترن به أنه موجود أو غير  
موجود اقتراناً في الذهن أو في اللفظ ، مثلاً بأن يعتقد أن عنزايل موجود ، أو يعتقد  
أنه غير موجود ، ويقال إن عنزايل موجود ويقال إن عنزايل غير موجود ، إمامطلقاً  
بلا اشتراط زمان أو باشتراط زمان أنه كان موجودا فيه أو يكون موجودا فيه أو زمان  
حاضر . والذي يقال إن معنى المطلق المستعمل في هذا الموضع هو المشترك فيه زمان  
حاضر أو المشترك فيه كل زمان حتى يكون معنى قولهم « أو في زمان » أنه في زمان ماض  
أو مستقبل ، دون الذي في زمان حاضر ، فليس يعجبني كل الإعجاب . وما أو مات إليه  
أقرب إلى الصواب . فلننظر الآن في الاسم والكلمة .

(١) أن في : أن من ن // وفيها : وفيها عا ، ومنها ن . (٢) فيهما : فيها ع // فإنه :  
ساقطة من ع // أن : ساقطة من م . (٤) فكذلك : كذلك ع ؛ وكذلك م .  
(٧) والكلم : والكلمة عا ، م ، ن // فيها : لها سا . (٩) وحده : واحدة سا ، ي .  
(١١) مثلاً : ساقطة من سا . (١٣) أو باشتراط زمان : ساقطة من ع // أو يكون موجوداً  
فيه : ساقطة من ع ، ي // أو زمان : وزمان عا . (١٧) إلى : من ع ، ي .

## الفصل الثاني

### (ب) فصل

#### في تحقيق الاسم

- فالاسم لفظة دالة بتواطؤ مجردة من الزمان وليس واحد من أجزائها دالاً على الافراد . وقد علمت معنى التواطؤ . وأما معنى كونه مجرداً من الزمان فهو أن لا يدل على الزمان الذي لذلك المعنى من الأزمنة الثلاثة المحصلة ؛ كما إذا قلت : زيد ، فلم تدل على معنى قد دلت معه على زمان ذلك المعنى . ومعنى قولنا « وليس ولا واحد من أجزائه دالاً على افراده » معناه أننا لا نقصد في دلالتنا بقولنا « الإنسان » أن ندل بواحد من أجزائه على شيء ألبتة ، من حيث هو منفرد ، بل نستعمله هلى أنه جزء دال ، لا دال بانفراده ، فإنه لا يوجد في قولنا « الإنسان » جزء يراد به الدلالة على معنى من المعاني أصلاً ، حين يراد أن ندل بقولنا « الإنسان » ، وإن كان ربما أريد به الدلالة إذا استعمل لا على أنه جزء لفظة إنسان ، بل على أنه لفظ مستعمل في نفسه لم يجعل جزءاً لما إنما يدل بجملته دلالة ما ، وربما لم توجد له دلالة ألبتة بوجه من الوجوه وحيث توجد له دلالة فلا يكون ذلك من حيث هو جزء قولنا « إنسان » ؛ فإنه إنما يكون جزء إنسان إذا استعمل في لفظة الإنسان من حيث يراد أن يدل بالإنسان جملته ؛

---

(٤) فالاسم : الاسم د ، ن // واحد : ولا واحد سا . (٥) من : عن س // فهو : هو عا .  
(٦) لذلك : فيه ذلك عا . (٧) قد : ساقطة من عا . (٨) أجزائه : أجزائها س // أنا :  
أنه ي . (٩) على شيء ألبتة : دالاً على افراده سا . (١١) أريد : أريدت س ، هـ .  
(١٢) لفظة : لفظ س // لفظ : لفظة ي . (١٣) بجملته : لجلته ي . (١٤) هو : ساقطة  
من هـ // قولنا : وقولنا س . (١٥) يكون : يمكن عا .

فهناك لا توجد له دلالة ألبتة بوجه من الوجوه . وقد كنا أوأمانا إلى هذا في مواضع أخرى .

وليس هذا في مثل لفظة الإنسان فقط ، بل في الألفاظ التي هي بحسب المسموع مركبة ، لكنها لا يُدل بها على أنها مركبة ، فهذا شأنها ، كقولهم « عبد الملك » إذا لم يرد أن يُدل به على شيء من جهة ما هو عبد الملك ، بل جعل هذا اسماً لذاته ؛ فهناك لا يوجد للفظ «عبد» من حيث هو جزء من «عبد الملك» دلالة على شيء ألبتة ، فإنه تعلم أن الدال بلفظة « عبد الملك » على هذا النحو ليس يدل بالعبد في هذا الموضع بانفراده على شيء أصلاً ، ولا بالملك . فهكذا يجب أن تفهم هذا الموضع .

وأما الأسماء البسيطة فقد يكون لها أجزاء لا تدل أصلاً ، لا من حيث هي جزء ، ولا لو انفردت . وأما جزء اللفظ المركب ، فإنه يدل على شيء لا حين ما يوجد جزءاً من جملة المركب مدلولاً بالمركب على ما دل به عليه كقولك « عبد الملك » فإنه حينئذ لا يتوقع أن يدل بانفراده ، من حيث هو جزء لفظ ، حتى يكون إنما يورد ليلتم به كمال اللفظ فيلتم كمال الدلالة ، بل هذا في استعمال آخر . وإلحاق التواطؤ بعد قولنا « لفظة » قد توهم أنه هنر من القول ، فقد يظن أن اللفظ لا يدل إلا أن يكون بالتواطؤ وكذلك قيل إنه كان يجب : أن يقال بدل اللفظ الصوت ، فأقول إن هذا باطل فإنه لا يحسن أن يستعمل في هذا الموضع الصوت فإن الصوت مادة لا جنس والمادة لا تحمّل على الشيء المعمول من مادة وصورة إلا بنوع من المجاز أو الجهل ،

(١) فهناك : فهناك هـ . (٣) بل في : بل وفي سا ، ن ، هـ ، ي ، وفي م . (٥) يرد : +  
به ن // ما هو عبد الملك : ما هو عبد الملك هـ // فهناك : فكذلك ع ذ (٩) هي : هو س ،  
ع هـ . (١٠) وأما : فأما هـ . (١١) عبد الملك : عبد الله ي . (١٢) ليلتم : الجسم ع // به :  
ساقطة من م . (١٣) فيلتم : فيلتم هـ // بل : + يدل عا // آخر : + هذا عا .  
(١٤) قد : فقد ب ، ع ، ي // هنر من : هذا ومن ع . (١٥) وكذلك : وكذلك س ، ع ،  
هـ // اللفظ : اللفظة ن // إن : ساقطة من س ، هـ . (١٦) فإنه : وإنه د ، س ، سا ، ع ،  
عا ، م ، هـ ، ي . (١٧) المعمول : المحمول هـ // أو الجهل : والجهل ع ؛ أو الجهل عا .

إذ يقال للصنم إنه حجر والكرسى إنه خشب ، وأما الحدود الحقيقية فلا يجب أن تستعمل فيها المواد مكان الأجناس . أما الفرق بين الجنس والمادة فما تشبهه الحال فيه وتشكل ، ولكنه سيتبين لك ذلك في هذه الصناعة من بعد ، وكذلك تحقيق ماقلناه من أن المادة لا يجب أن تؤخذ مكان الجنس ، بل يكون ذلك كاذباً . وأما أن الصوت مادة فنتحققه في العلم الطبيعي .

- بل أعود إلى الغرض فأقول : إن اللفظ قد يكون دالاً وقد يكون غير دال ، كما قد اعترفوا به ، وذلك على وجهين : أحدهما أن يكون مؤلفاً من حروف ثم لا يراد بذلك دلالة على أثر في النفس كقول القائل « شنتقنتين » ، والثاني أن يراد بذلك دلالة على أثر في النفس ، لكن ذلك الأثر لا يستند إلى خارج كقولنا « العنقاء » .
- ١٠ فكون اللفظ غير دالّ ليس يُخرجه عن أن يكون لفظاً . فكذلك كونه دالاً ، ولكن لا بالتواطؤ بل على نوع آخر ، فإنه قد يُسمع من الناس ألفاظ فتدل على معان هلى غير سبيل التواطؤ ، كمن يقول « أخ » فيدلّ على الوجد ويقول « أح أح » عند السعال فيدلّ على أذى في الصدر ، فليس ذلك على سبيل التواطؤ المحض ، حتى يكون الناس قد تواطؤوا على استعمال ذلك عند السعال مستعملين إياه لفهم معنى أذى الصدر . وهذه ، وإن كانت أصواتاً ، فهي أيضاً ألفاظ ، لأنها مركّبات من حروف يركّبها الإنسان ،
- ١٥ وأنها ، وإن كانت تدلّ ، لا بالتواطؤ ، فليس يجب أن تكون دلالتها لا بالتواطؤ

(١) والكرسى : والكرسى ، س ، ع ، عا ، ن ، هـ // إنه خشب : الخشب ع // وأما :  
 + في هـ // الحقيقية : والحقيقية هـ . (٣) ولكنه : لكنه ع // سببين : سببين عا ،  
 م ، ن ، هـ ، ي // ذلك : ساقطة من س ، ع ، عا ، ي ؛ من بعد ذلك هـ // من بعد :  
 ساقطة من هـ . (٨) دلالة : لا دلالة ن . (٨-٩) كقول . . . النفس : ساقطة من سا .  
 (٩) أثر : أمرع . (١٠) فكون : فيكون ن // يخرجه : يخرجه ن .  
 (١١) نوع : نحو عا . (١٣) فليس : وليس د ، س ، سا ، ع ، ها ، م ، ن ، هـ // المحض :  
 ساقطة من س . (١٤) ذلك : اللفظ س // مستعملين : ملتصقين سا // لفهم : لتفهم س ؛  
 ليفهم د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي . (١٥) لأنها : ساقطة من ي // يركّبها : يركّبها عا .  
 (١٥-١٦) من حروف . . . كانت : ساقطة من ي . (١٦) تدل : ساقطة من س .

تسلبها من كونها ألفاظاً شيئاً ؛ فإنها ولو لم تدلّ أصلاً ، كانت ألفاظاً ؛ لأنها مؤلفة تأليفاً  
اختيارياً عن حروف ، وليس دلالتها ، من حيث فيها صوت ، مانعاً عن أن يكون لفظاً .  
فإن الشيء إنما هو لفظ لأنه مؤلف من حروف مقطعة عن أصوات ؛ وكونها كذلك  
ليس يوجب أن تكون مع ذلك دالة أو غير دالة فضلاً عن أن يوجب أن تكون  
غير دالة دلالة بالطبع ؛ فإن جزءاً منها كالمادة وهو الصوت يلحقه بعض ما يلحق  
الصوت ، لأنه صوت ، فلا يؤثر ذلك في الجملة كما لا يؤثر كونها دالة على المصوت .  
فإن هذا الاعتراض غير صحيح وادخال التواطؤ فيه واجب . فإن الدالّ أعم من الدالّ  
بالتواطؤ والدالّ على وجه آخر ، اللهم إلا أن يجعل الدالّ يقع عليهما باشتراك فيكون  
واقعا على دلالة الاسم وعلى دلالة نعمة الطائر وصياح البهيمة أيضاً باشتراك الاسم .  
فإن كان كونه دالاً إنما يقع على ذلك كله بالاشتراك ، وكان ذلك يُغنى عن تمثّل الفصل  
بين دلالة ودلالة ، فإن الفصول في الحدود والرسوم إنما تُطلب بحسب المعاني ،  
لا بحسب الألفاظ . والحال قائمة عندما يُجعل بدل اللفظ الصوت ، وإن لم يكن ذلك  
مغنياً ، فإننا نُحوّج إلى إيراد الفصل بين الدالّين ، إذ كنا لما أخذنا اللفظ وكان  
يكون دالاً وغير دالّ ، وقرنا به الدالّ ، لم نقرن دالاً إحدى الدالّين بعينها ،  
بل قرنا دالاً عاماً كما فعلنا حين أخذنا الصوت ، فنحتاج أن ندلّ على إحدى الخاصيتين .  
فإن قيل : إنه إذا قيل « لفظ دال » عُلم أنه ليس يُعنى بالدالّ إلا ما اصطلاح عليه  
الناس ، فنقول : وكذلك الحال إذا قيل صوت دال وأردف بأنه يدلّ على زمان  
أو لا يدلّ وسائر ذلك ؛ فإن الذهن نفسه يسبق إليه أن المراد به هاهنا إنما هو أنه دال

(١) ولو لم : وإن لم س ؛ ولم م . (٣) عن : من م . (٤) غير دالة : دالا غير دال سا .  
(٥) بالطبع : بالوضع ع . (٦) لا يؤثر : + في ع . (٧) التواطؤ : الدال س .  
(٩) الاسم : اسم م // أيضاً : ساقطة من سا . (١٠) على : ساقطة من ع . (١٢) والحال : فالحال  
س ، هـ // وإن : فإن ع . (١٣) الدالّين : الدالّين م . (١٤) نقرن : نقرن س ؛ يقترن م // دالا :  
إلا عا // بعينها : ساقطة من ن . (١٥) فعلنا : فعلناه م . (١٦) لفظ دال : لفظ الدال م .  
(١٧) وكذلك : ولذلك ع // دال : ساقطة من عا // وأردف : وأردت هـ . (١٨) به :  
ساقطة من س ، ن // إنما : لما ب .



بالتواطؤ ، وكما يسبق إليه هناك ، ولا يُعنى ذلك في الموضوعين جميعاً عن ذكر التواطؤ ؛ إذ ليس ولا في أحد الموضوعين مستفاداً من نفس كونه لفظاً أو صوتاً ولا من نفس كونه دالاً مطلقاً أو على زمان ، بل هو شيء يعرفه الذهن على سبيل الانتقال وينتبه له من خارج لا على سبيل دلالة اللفظ . وقد عرفت الفرق بين الدالّتين . فإن ظنّ ظان أن المَحْجُوجَ إلى إيراد التواطؤ لم يكن إلا مراعاة الفرق بين الألفاظ وأصوات البهائم ، وإذا قيل « لفظ » خرج ما كان يشكك ويشتبه ، فذلك حسنٌ ظنٌّ بالأمر وخديعةٌ للنفس ؛ وما الذي أمن هذا الظان أن الحاجة قد قُضِيَتْ ، فعسى أن يكون قد بقي بعد ذلك أيضاً اشتباه وتشككٌ آخر من جنس ما أوردناه مُحْجُوجٌ إلى مراعاته ؟

وبالجملة لا يجب أن يلتفت في الحدود إلى ما يشتمل عليه اللفظ في التحديد اقتصاراً على ما ينتبه له الذهن ؛ فإن هذا لو كان ملتفتاً إليه لقل في حد الإنسان ١٠ إنه حيوان ضحاك واقْتُمْرَ عليه واستُحْسِنَ ، إذ كان الذهن يلتفت إلى أنه يكون ناطقاً ، أو قيل إنه جسم ناطق ، فإن الذهن يلتفت إلى أنه حيوان ولا يجب أن يكون الالتفاتُ في الحدود موجّهاً إلى التمييز نفسه فقط ، بل إلى ما ستعلمه في موضعه .

فقد بان أن لإدخال التواطؤ هاها معنى ، وإن كان المأخوذ في الحدّ لفظاً لا صوتاً ؛ فإنه ليس شيء من الأسماء اسماً بالطبع ؛ أي ليس شيء منها دالاً دلالة الاسم ، بحيث تكون تلك الدلالة تصدر عنها بالطبع منها أو من الدالّين بها . فلا تلك الدلالة

(١) وكما : كما ع ، ن ؛ فسكاه // ولا : أولاع // الموضوعين : الموضوعين س // عن : على س . (٣) أو على : وطى م // له : عليه بخ (٤) فإن : وإن س ، سا ، ع ، عا ، م ، هـ ، ي . (٥) أن : ساقطة من م // المحجوج : المخرج م // إيراد : إدخال بخ // مراعاة : + من ع // الفرق بين : ساقطة من ن . (٦) يشكك : يشكك ب ؛ يشكك س // ويشتبه : ويشبه م . (٧) الظان : الظن عا // قضيت : فصلت ع . (٨) وتشكك : وتشكك م . (٩) ما يشتمل : مالا يشتمل س ، هـ . (١٠) لقليل : ايقبل م . (١١) ضحاك : بحال عا . (١٣) ستعلمه : استعلمه سا ، ن ، هـ ؛ يستعمله ع ، ي . (١٥) الأسماء : الأشياء ن // أي ليس شيء منها دالاً : لشيء منها أي دالاً عا // الاسم : ساقطة من ي . (١٦) الدالّين : الدالّتين ن // تلك : ساقطة من ن .

أمرٌ طبيعي يُلزم الاسمَ ، ولا الطبعُ منا ينبعث إلى الدلالة على المعنى به في كثير من الأصوات الدالة بالطبع التي تنبعث الطبائع إلى استعمالها في ذلك الشأن ، سواء كانت دلالة بقصد المصوت أن يقع بها شعور بشأن ، كما تفعله البهائم عند دعاء بعضها بعضه أو يكون بغير قصد منه لذلك ، لكن سامعه يستدل به على أمر ، كاللتنحج وكاستغاثة العصفور عند القبض عليه .

فلاسم ليس اسما في طبع نفسه ، بل إنما يصير اسما إذا جعل اسما ؛ وذلك عندما يُراد به الدلالة فيصير دالا . وذلك جعله اسما ، أى جعله دالا على صفة ، لكن لقائل أن يقول : إنك جعلت حدَّ الاسم « أنه ولا جزء منه يدل » ، وهاهنا أسماء كقولك « لا إنسان » « ولا بصير » ، ولا شك في أنها أسماء ، وكيف وهي تدل دلالة الأسماء ؛ وكيف وقولنا « لا بصير » يقوم مقام قولنا « الأعمى » ثم تجدد لفظه « اللا » ولفظة « الإنسان » . ولفظة اللا ولفظة البصير يدلان على معنى ويتألف من معنيهما معنى الكل ؛ فنقول إنها بالحقيقة ليست أسماء ، ولم يوضع لها ، من حيث هي كذلك ، اسم يدل عليها ، بل هي من جملة الألفاظ المؤلفة التي في قوة الزدة كالحدود ، وكما يقال : راعى الشاة وراعى الحجارة ، وإن لم تكن كذلك على الإطلاق . أقول لأن تركيبها ليس عن ألفاظ مفردة مستقلة بنفسها مثل اللا إنسان ، فإنه مركب من اسم ومن أداة سلب ؛ ومطابقتها للأسماء لا تدل على أنها أسماء بالحقيقة ؛ فإن الحد والرسم كذلك شأنهما . ومع ذلك فلا يجب أن تغتر بدخول حرف السلب فيها ، فنظن أن فيها سلبا ؛

- (١) يلزم : + من عا // على المعنى به : عليها هـ // به : ساقطة من س .  
(٢) التي : ساقطة من س // الطبائع : ساقطة من ي // الشأن : البيان ع .  
(٣) بقصد : لتصد عا // بها : به ع // بشأن : لتأب ب ، د ، س ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي .  
// تفعله : تفعل س ، هـ . (٤) به : ساقطة من هـ // على أمر : ساقطة من عا .  
(٥) القبض : البعض س . (٦) إذا جعل اسما : ساقطة من م // عندما : عندنا س . (٨) جعلت : قلت في سا . (٩) وكيف : + لا ع . (١٠) لا بصير : ولا بصير عا // يقوم : هو عا .  
(١٣) من : ساقطة من عا . (١٦) للأسماء : ساقطة من ن . (١٧) تغتر : يتجر ب .

كلا ، بل ليس فيها إيجاب ولا سلب ؛ بل تصلح أن توجب وأن تسلب وأن توضع للإيجاب ولللب . فإذا كانت قريبة المجاسة للأسماء فلنُسمَّ أسماء غير محصلة ؛ ويكون حكمها كحكم المحمول في قولنا : زيد في الدار ، فإن زيدا موضوع « وفي الدار » محمول ، وليس هو بالحقيقة باسم ، بل هو مؤلف لكن تأليفه ليس مثل القول المطلق الذي يكون مؤلفاً عن اسمين أو عن اسم وكلمة ، لأنه مؤلف من أداة ومن اسم ، وليس اسماً ولا أيضاً قولاً مطلقاً . فهكذا يجب أن تفهم هذا الموضع ولا تلتفت إلى التأويلات التي يتعاطونها .

وكذلك حال الأسماء التي تسمى مُصَرَّفَةً فإنها قد اقترن بالاسم منها شيء زائد على الإسمية مشيرٌ إلى معنى غير ما يشير إليه مجرد الاسم ، وذلك حركة من الحركات وإعراب من الأعراب حتى يُسمعَ هناك مجموعٌ حاصلٌ من جزئين أحدهما الاسم ١٠ والآخر ما يلحقه مما هو جزء من المسموع ، فيوجد هناك جزء يدل على معنى وآخر إما أن يدل على معنى مطلق وإما أن يدل دلالة ما وبالجملة يوجب حكماً لولاه لم يكن ؛ ولذلك ما صار ممنوعاً عن اقتران بعض ما كان يقترن به من الأسماء ، فلو كان المعنى لم يتغير ما تغير حكم جواز ما يقارنه ولم يتغير معنى الاسم في نفسه ، بل إنما انضمت إليه زيادة ، سواء كان الجزء كبيراً أو كان مقطوعاً أو حركة ، فإن جميع ذلك أجزاء من ١٥ المسموع ، وسواء كان المعنى معنى طويلاً أو إشارة . وبالجملة إذا صار الاسم بما لحقه من

(١) ولا سلب : أو سلب ب ، د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي .  
(٢) للإيجاب ولللب : الإيجاب والسلب م ، ي // فإذا د ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي ؛  
فإن س // ويكون : يكون ع . (٤) المطلق : ساقطة من سا . (٧) يتعاطونها : يتعاطونه  
سا ، م . (٩) مشير : يشير عا // يشير : أشير س // الاسم : الاسمية عا . (١٠) الأعراب :  
الإعراب س // حاصل : ساقطة من ي . (١١) مما هو جزء من المسموع : ساقطة من عا  
// هناك : هناك د ، م ، ن ، ي // وآخر : آخر ب ، د ، ع ، عا ، م ، ن ، ي .  
(١٢) وبالجملة : قد ع ، ي . (١٣) ما صار : صار عا // عن : على سا ؛ من هـ // اقتران  
بعض : الاقتران وبعض عا // يقترن : يقترن م . (١٤) ما تغير : ساقطة من ع // حكم : علم سا .  
(١٥) سواء : ساقطة من س // أو كان مقطوعاً : أو مقطوعاً س ، هـ . (١٦) معنى : ساقطة  
من س ، ع // صار : صار س .

الزيادة ممنوعاً عن أن يلحق به ما من شأنه أن يلحق به ، فقد زيد على معنى الاسم  
المجرد شئ ؛ صار به بحال أخص من حاله وهو اسم مطلق ، كما إذا شغل الموضوع  
ببعض الأعراض ، فحينئذ يكون الجملة معنى غير الذي يكون للموضوع وحده ، وذلك  
الموضوع وذلك العرض كل منهما يصير جزءاً من المجموع ، فالاسم الذي يُنصب  
أو يُجرّ أو يُغَيَّر تغيُّراً يمنع عن مقارنة كل واحد مما من شأنه أن يقارنه لا يكون  
بالحقيقة اسماً مجرداً ، بل اسماً وقد صُرف بجزء من المسموع قُرُن به . وكما أن حدَّ  
الموضوع للبياض ، وليكن إنساناً ما ، هو حدُّ واحدٍ كان أبيض أو لم يكن ، فإن حدَّ  
الإسان الذي لحقه البياض في نفسه هو بالحد الذي يكون له ، وإن لم يلحقه البياض ،  
إلا أن يُحدَّ من حيث هو أبيض ، فكذلك حدُّ الاسم الذي هو على فطرته وحدُّ  
الاسم الذي لحقه التصريف واحد ، من حيث هو اسم إلا أن يُحدَّ من حيث هو  
مصرف ، فحينئذ يلحق بحدِّ الاسم زيادةً ، أما بحسب اللغة العربية فهو أنه لا يصلح  
أن يقترن به كل ما من شأنه أن يقترن بالأسماء ؛ فإن قولك . زيدٌ بالرفع لا يلحقه  
« في » ، وقولك « زيداً » لا يلحقه « ضرب » أو « كان » أو « حيوان » وكذلك  
« زيد » بالجرِّ . وأما بحسب اللغة اليونانية ، فإن الاسم المصرف هو الذي إذا أُلحق  
به الكلمات الزمانية كقولك « كان » و « يكون » و « كائن الآن » لم يصدق ولم  
يكذب . والاسم الغير المصرف هو الذي إذا قرُن به أحد هذه صدق أو كذب .  
ثم كما أن الخشب المدور خشب قُرُن به التدوير ، فهو خشب فيه عرض هو التدوير ،  
وهو في نفسه خشب بلا زيادة ، لكن ليس المجموع خشباً مطلقاً ، أعني كالصنم

(١) عن : من هـ . (٢) شغل : اشتغل هـ . (٣) وذلك : من ذلك عا . (٤) كل : + واحد ن  
// منها : منها عا . (٥) واحد : + منها سا . (٦) بالحقيقة : الحقيقة سا // بجزء . من  
من المسموع قرُن به : ساقطة من عا . (٨) لحقه : بجمعه ع // بالحد : الحد ، س ، سا ، ع ، عا ،  
م ، ن ، هـ ، ي . (٩) فكذلك : وكذلك سا . (١١) مصرف : متصرف ع ، ي  
// أما : وأما سا ، ع ، ي // العربية : ساقطة من ن . (١٢) يقترن (الأولى) : يقترن ن // من :  
ساقطة من ع . (١٣) وقولك : قولك ع . (١٤) المصرف : المتصرف ع // ألحق : لحق هـ .  
(١٧) المدور : المذكور سا // التدوير : التدوير س // فيه : في د ، س ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي .

- المتخذ من خشب ومثال ، فإن انخشب مادته ولا تُحْمَل عليه ، فإن الجملة لا يُحْمَل عليها أحدُ الجزئين ، فكذلك إذا أُخِذَ جملة الاسم وما لحقه من التصريف كان في أحكام المركبات ولم يكن اسماً ، ولكن إذا نُظِرَ إليه من حيث هو في التصريف ، كان اسماً مصرفاً ، وإذا نُظِرَ إليه مطلقاً كان اسماً مطلقاً . والفرق بين النظر فيه وهو اسم مصرفٌ والنظر إلى الجملة كالفرق بين النظر في الجذع أنه في السقف والنظر إلى جملة الجذع والسقف وكذلك لك أن تقول إن الاسم المصرف لفظ دال لا يدل جزؤه ، وقد لحقه كذا وكذا ، ولا تقول إن الجملة الحاصلة من الاسم والتصريف لفظ دال لا يدل جزؤه ، وكيف والاسم أحد الجزئين ، وهو يدل .

- وهذا قانون دقيق يجب أن يحفظ لمواضع أخرى . وكثيراً ما يقع من جهة المقارنة نوعٌ من الغلط إذا لم يعلم أن الشيء مأخوذ مقارناً لشيء غير الجملة التي تحصل منه ١٠ ومما يقارنه وكذلك الوحدة التي مع الستة ، من حيث هي مع الستة ، غير المجتمع منها ومن الستة التي هي السبعة ولكن على حدِّ الاسم شكوكاً ؛ وذلك لأن الزمان اسم ويدل على الزمان ، والمتقدم اسم ويدل على شيء في زمان ماض ، وكذلك أمس ، وكذلك التقديم اسمٌ ويدل على أنه حاصل في زمان ماض ، فنقول الآن في حل هذه الشكوك : ١٥ أن الشيء يدل على المعنى وعلى الزمان بوجوه ثلاثة أحدها أن يكون الزمان نفساً

(٢) أخذ : جعل ي . (٤) مصرفاً : ساقطة من س ، سا ، عا ، م // وإذا . . . . . اسماً : ساقطة من سا . (٥) الجذع : الجرع س // أنه : ساقطة من ع . (٦) وكذلك : ولذلك ب ، س // لك : ساقطة من س ، ع // لفظ . لفظه عا ، م . (٧) ولا نقول : نقول سا . (١٠) إذا لم : إذ لاس ؛ إذا لا ه // لشيء غير : بالشيء وغير س ، ه ؛ لشيء عن م // التي : الذي د ، ع ، عا ، م ، ن ، ي // تحصل : تجمل سا ، م . (١١) التي : ساقطة من سا // من حيث هي مع الستة : ساقطة من م . (١٣) والمتقدم : والمقدم د ، م ، ل ، ي // ويدل : يدل ي // في : ساقطة من س // وكذلك أمس وكذلك التقديم : وكذلك التقديم وأمس عا // أمس : أمر ه . (١٤) التقديم : المتقدم سا // اسم : ساقطة من د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه // أنه : أمر د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه . (١٥) الشيء : لا شيء ن // المعنى : معنى د ، س ، سا ، ها ، م ، ن ، ه ، ي // ثلاثة : ساقطة من ي // يكون : ساقطة من د ، م .

المعنى، والثاني أن يكون الزمانُ جزءاً من المعنى المدلول عليه وإن لم يكن نفسه، والثالث أن يكون الزمان شيئاً خارجاً عن المعنى يلحقه فيقترب به اقترانا يدل عليه التصريف ومعنى التجريد من الزمان هو أن يبرأ المدلول عليه من زمان يلحقه، فإن التجريد من البياض هو التبرئة عن بياض لاحق، أعني أن التجريد هو تبرئة عن شيء لو لم يبرأ عنه لكان لاحقاً من خارج. وإذا قيل جرّد فلان عن الثوب، عني به أنه أبين بينه وبين الثوب الذي لو لم يبين لكان ذلك الثوب لاحقاً له، لا ذاته ولا جزءاً له؛ فإن الشيء لا يقال إنه مجرد عن ذاته أو عن جزءٍ حدّ له؛ فإن من قال إن الإنسان قد يتجرد عن الإنسانية قال شططاً إلا أن يعنى أن مادة الإنسانية قد جرّدت عن الإنسانية. فحينئذ الإنسانية تكون أمراً خارجاً عنها أيضاً وكذلك إن قال إن الإنسان تجرد عن الحيوانية كان محالاً، إلا أن يعنى الوجه المذكور.

فمعنى قولهم « مجرد عن الزمان » هو أن لا يدل معه على زمان يلحقه من الأزمنة كان لحوقه به صدقاً أو كذباً. فلفظ الزمان يدل على معنى هو الزمان ومجرداً عن زمان تدل اللفظة على أنه كان فيه الزمان ولفظ المتقدم يدل على معنى يوجد في حده الزمان لكنه مجرد الدلالة عن الزمان اللاحق إياه من خارج حتى إذا قيل تقدم دل حينئذ على متقدم في زمان لحقه وتعين له وسواء كان هذا حقاً أو كذباً؛ فإن العبرة لدلالة اللفظ من حيث هي دلالة لفظ لا من حيث هي صدق أو كذب. وكذلك أمس هو نفسه زمان ما وكذلك ما يجري مجراه. وإذا شئت أن تعلم أن التجريد إنما يقصد به أن يدل على معنى ولا تقترب به الدلالة على الزمان الملحق به فتأمل حد الكلمة.

(١) حد : ساقطة من س . (٤) تبرئة : التبرئة سا . (٥) أنه : ساقطة من ب ، هـ . (٦) بين : يكن ب // ولا جزء : وجزء عا . (٧) لا يقال : + له هـ // إنه : ساقطة من سا // تجرد : مجرد س ، سا // له : ذاته ب ، ع ، ي . (٨) قد(الأولى) : ساقطة من س ، عا . (٩) يلحقه : + به ع // من : عن س . (١٠) لحوقه : ساقطة من س // به : ساقطة من هـ // ومجرداً : مجرداً س ، ع . (١١) اللفظة : اللفظ هـ // واللفظ : وأيضا ع // المتقدم : المقدم ط . (١٢) إياه : ساقطة من ن . (١٣) متقدم : تقدم س ؛ مقدم م . (١٤) لدلالة : الدلالة م // لفظ : اللفظ ب ، ع . (١٥) به (الثانية) : ساقطة من س .

## الفصل الثالث

### (ج) فصل

### في الكلمة

- وأما الكلمة فإنها تدل مع ما تدل عليه على زمان ، وليس واحد من أجزائها يدل على انفراده وهو أبداً دليل على ما يقال على غيره . فتكون الكلمة لفظة دالة بتواطؤ
- يدل مع ما تدل عليه على زمان وسائر ما قيل . فتأمل أن الكلمة جعلت دلالتها على شيء وعلى زمان مقترن به معه ليس هو ولا جزء منه . وإذا كان مالا يدل بالتجريد هكذا صورته ، فما يدل بالتجريد صورته ما ذكرناه . وفسر هذا في التعليم الأول ، فقيل : إن معنى هذا هو أن قولنا صح يفارق قولنا صحة ، بأن الصحة تدل على معنى ولا تدل على زمان مقترن به ، وأما صح فيدل على صحة موجودة في زمان . والكلمة هي ما يسميها
- ١٠ أصحاب النظر في لغة العرب فعلا ، وقد كانت الكلمة في الوضع الأول عند اليونانيين إنما تدل من الزمان على الزمان الحاضر ، ثم إذا أريد أن يدل بهذا على الزمان الماضي أو المستقبل قرن بها زيادة مع حفظ الأصل . وأما العرب فلم تجر لهم العادة بإفراد كلمة للحاضر ، فإن شكل الكلمة التي للمستقبل هو بعينه شكل الكلمة التي للحاضر ، فيقال : إن زيدا يمشى أي في الحال ويمشى أي في الاستقبال ، فإذا حاولوا زيادة البيان
- ١٥

(٣) في الكلمة : في حد الكلمة عا . (٤) وأما : قيل في التعليم الأول أما س ، عا ، هـ ، ي ، و قيل في التعليم الأول أما ع // زمان : الزمان س . (٥) انفراده : انفرادها ع // يقال : يدل ع . (٦) مع : على ن // مع ما تدل : ساقطة من س ، م ، (٧) معه : + إذ د // وإذا : فاذا د ، س ، ع ، عا ، م ، ن ، و فإذا سا ، فإن هـ ، ي // مالا يدل : لا ما يدل ع . (١٠) ما يسميها : ما يسميه د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي . (١١) النظر : المنطق ن . (١٢) بهذا : بها د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي . (١٤) التي : ساقطة من سا . (١٥) أي (الأولى والثانية) : ساقطة سا ، م .

قالوا : إن زيدا هو ذا يمشى فاقضى الحال ، أو قالوا سيمشى أو سوف يمشى فاقضى الاستقبال ، ويكون ذلك بالحاق يلحق به .

وربما استعاروا له من الماضى فقالوا : إن زيدا صح كما يكون قد أتاه البرء ، ويقال : صح أيضاً لما هو فيها سلف لكن موضوع صح للماضى وموضوع يمشى للاستقبال .  
5 وليس للحال شكل خاص ، وأما أنه ماش وأنه صحيح فليس كلمة ، بل اسماً مشتقاً .  
فها هنا اسم موضوع واسم مشتق وكلمة ، فالاسم الموضوع يدل على ما قيل ولا يدل على موضوع ألبته ، وأما الاسم المشتق فيدل على موضوع غير معين وجد له أمر مشتق له منه الاسم ، فيكون دالا على معنى وأمر وعلى موضوع له غير معين وعلى نسبة بينهما .  
مثال ذلك قولك : ماش ، فإنه يدل على المشى وعلى موضوع غير معين وعلى أن المشى له . وأما الكلمة فتدل مع ذلك على زمان ، وهو زمان النسبة ، كقولك : يمشى ، فإنه يدل على المشى ، وعلى موضوع غير معين ، وعلى وجود المشى له ، وعلى كون ذلك فى المستقبل . وليس كل ما يسمى فى اللغة العربية فعلاً هو كلمة ، فإن قولهم : أمشى ويمشى فعل عندهم ، وليس كلمة مطلقة ؛ وذلك لأن الهمزة دلت على موضوع خاص ، وكذلك التاء . فصار قولك : أمشى أو مشيت صدقا أو كذبا ، وكذلك يمشى ومشيت . وكان ذلك فى حكم قولك أنا أمشى ، وأنت تمشى وأنا مشيت ، ومفهومها 10 مفهوم واحد .

وهذا بالحقيقة موضع نظر ، فإن هذه اللفظة لا تخلو إما أن تكون مفردة أو مركبة ،

- (١) قالوا : فقالوا س // هو ذا : هو ذى د ، ن // أو قالوا : أو قال د // أو سوف : وسوف س .  
(٢) بالحاق : بالحال م // يلحق : يلحقونه عا .  
(٣) استعاروا : ساقطة من ع // كما : لما ع ، ه ، ي . (٤) هو : + فيه س ، هو // فيها : ساقطة من د ، ن // للاستقبال : للمستقبل د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه .  
(٥) وأنه : وأما أنه ه . (٦) فيها هنا : فهنا س // فالاسم : والاسم ع ، ي .  
(٧) على (الأولى) : + ما م // مشتق : بشتق ه ، ي . (٨) له : ساقطة من عا .  
(٩) المشى : مشى د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي . (١٣) لأن : أن ب .  
(١٤) أو كذبا : وكذباً م . (١٥) وأنت : أو أنت د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ي .



- فإن كانت مفردة فلا ينبغي أن تكون صادقة ، أو كاذبة فقد جزمنا القول على أن الألفاظ المفردة لا تصدق فيها ولا كذب ، وإن كانت مركبة فيجب أن يكون لها أجزاء دوال . فهب أن الهمزة من قولنا أمشي دلت على معنى والتاء من تمشى دلت على معنى ، فالباقي جزء وليس يدل على معنى بوجه من الوجوه ؛ فإن اللفظة المركبة من ميم ساكنة مبتدأ بها ، ثم شين ، ثم ياء ، إما أن لا يكون لفظا بنفسه البتة إن كان حقا ما يقال من أن الساكن لا يبتدأ به أو يكون لفظا لا يدل على معنى من المعاني إن أمكن أن يبتدأ به ، كما قد يجوز الابتداء بالساكن في لغات كثيرة . ولا يبعد أن يظن أنه إن كان أمشي مركبا أو في حكم المركب فسيكون يمشى أيضا الذي لا صدق فيه ولا كذب ، مركبا ، فإن الياء تدل على غائب وليس التعيين بشرط في أن يكون الدال دالا ، فإنك إذا قلت إنسان دلت وإن لم تعين ولا فرق بين قولك يمشى وبين قولك شيء ما يمشى فتكون الكلمات المستقبلة كلها مركبات ، ولا تكون ألفاظا بسيطة . وكذلك لقائل أن يقول : إن الأسماء المشتقة أيضا مركبة أو في حكم المركبة ، فإنها محصلة من مادة هي حروف المشى ، ومن صور قرنت بها فصارت دالة به على موضوع غير معين . فلها جزءان : جزء يدل على معني وهو المادة ، وجزء يدل على آخر وهو الصورة .

١٥

فالذي يجب أن نقول في ذلك كله أولا فإنه لا اعتبار في صناعة المنطق بما يكون

- (١) فقد : وقد س ، سا ، ع ، عا . (٢) كانت : كان د .  
(٣) دوال : ودال هـ . (٤) فالباقي : فالباقي س ، هـ // وليس : ليس د ، س ، عا ، م ، ن ، هـ . (٥) بنفسه : ساقطة من عا . (٦) من (الأولى) : ساقطة من س ، عا // أو يكون : وإن كان ع . (٧) أن : ساقطة من ع // قد يجوز : يمكن ع // ولا يبعد : فلا يبعد سا .  
(٧-٨) يبعد أن : ساقطة من سا . (٨) أنه : ساقطة من هـ // إن : ساقطة من س ، ع ، ي // أمشي : يمشى س ، هـ . (٩) فيه : ساقطة من ع // التعيين : التعيين د ، سا ، هـ .  
(١٠) الدال : الدال م // فإنك : وإنك س // وإن لم : ولم هـ . (١١-١٢) كلها ... يقول : ساقطة من م . (١٣) محصلة : في حكم المحصلة ي // من : ومن د // هي : وهي ب // به ، ساقطة من س ، هـ . (١٥) آخر : الآخر ب . (١٦) فالتى : والتى د // كله : + أما د ، س ، سا ، ع ، عا ، ن ، هـ ، ي .

بموجب لغة لغة ووضع وضع ، فربما يتفق في لغة من اللغات أن يجعل للمعنى المؤلف لفظ مفرد لا يدل جزء منه على جزء من معناه فيكون اللفظ مفردا . ثم تكون لغة أخرى لم يوضع فيها لذلك المعنى المؤلف اسم مفرد ولا يدل عليه إلا بلفظ مركب ، فإذا ترجم معنى ذلك اللفظ إلى اللغة الأخرى لم يوجد لفظه إلا مركبا ، وذلك مثل الجاهل فإنه لفظ مفرد لا يدل عليه بالفارسية بلفظ مفرد ، بل لفظ فيه تركيب من لفظين : أحدهما يدل على العدم ، والآخر على العلم أو العالم . فيقال « نادان » فلا يجب أن يلتفت المنطقي في ذلك وما أشبهه إلى لغة معينة ، بل يعلم أن لهذا المعنى أن يدل عليه بلفظ مفرد . فكذلك حال الكلمات في لغة العرب ، فإن الماضي من الكلمات في العربية وغيرها لم يدل جزء منه على موضوع البتة كقولهم : صح ، وقولهم : مشى ، وكذلك المستقبل في لغة الفرس كما يقال « بكنند » فإنه ليس فيه دلالة بجزء منه على الموضوع الغير المعين ألبتة وفي بعض المواضع ، فإن لغة الفرس لا تستعمل كلمة مفردة ، بل يقولون مثلا حيث تقول يصح درست شود كما إذا ترجم كان مطابقا لقولنا « يصير صحيحا » ، فيأخذون الاسم ويقرنون به كلمة زمانية ويجعلون جملته قائما مقام الكلمة . فلو كان جميع لغة الفرس على هذه الصفة اضطر المترجمون لاحالة إلى الدلالة على الكلمة المستقبلية بلفظ مؤلف فكان قد يسبق إلى بعض الأوهام أن الكلمة المستقبلية مؤلفة وليست كلمة مستقبلية مفردة كما كان قد يسبق إليه في مثله أن الجاهل ليس له اسم مفرد . وإذ لم يكن النظر المنطقي بموجب لغة لغة حتى إنه إذا لم يكن في لغة من اللغات كلمة

(٣) فيها : فيه ب ، د ، س ، ع ، عا ، ه ، ي // المؤلف : المركب سا و المفرد ع ، عا ، م ، ي // ولا يدل : فلا يدل س ، ه . (٤) اللغة الأخرى : لغة أخرى ع ، ي // اللغة : لغة ب // الأخرى : الأقوى د // الجاهل : الحاصل س و الحامل ي . (٥) لفظ : بلفظ س ، ه ، ي و لفظ ع // لفظين : لفظتين ب . (٦) وما أشبهه : وما أشبهه د ، سا ، ع ، عا ، م . (٨) كذلك : وكذلك س . (٩) وغيرها : وغيرها م // جزء : بجزء ه . (١١) مفردة : مفرد ع . (١٢) تقول : يقولون ع . (١٥) بلفظ .. : المستقبلية : ساقطة من م . (١٦) وليست : + بمعنى س // مفردة : ساقطة من م . (١٧) وإذ : وإذا د ، س ، ه ، ي ؛ وإن ع // المنطقي : ساقطة من ع // لغة لغة : لغة د ، ع ، ي .

تدل على الحاضر ضر المنطقيين ذلك في الدلالة على أقسام الكلمات الثلاث فكذلك لا يضر المنطقيين تعارف أهل اللغة في أن لا يكون لها كلمة ، بل يكون لها بدل الكلمة اسم مقرون بلفظ آخر يدل على ما تدل عليه الكلمة ، بل يجب أن يعتبر المنطقي ما يوجبه الحد ، وهو ممكن أن يقع في اللغة . فإنه لا محالة من الممكن أن يكون لفظ دال بتواطؤ على معنى وزمانه وهو مفرد ، فذلك هو الكلمة ، فإن لم يكن في لغة العرب  
 ٥ فلا حرج .

وأما حديث الهيئة التي اقترنت بمادة حروف المشي في مشى أو في ماش فكان جزءا من الجملة يدل على موضوع ، فلا يجب أن يلتفت إلى مثل هذا الجزء ، فإنه إنما يعنى بالجزء ها هنا جزء من جملة أجزاء ترتب فنتلثم منها الجملة فهي أجزاء المسموع ألقاظا أو مقاطع أو حروفا مصوتة أو غير مصوتة . وبعد ذلك ، فإن ما ادعوه من  
 ١٠ وجود الصدق في قولنا « يمشى » وأنه في قوة قولنا إن شيئا ما يمشى فهو غلط ؛ وذلك لأن قولنا « يمشى » وإن كان فيه تركيب بحسب لغة العرب ، وكانت الياء منه تدل على موضوع غير معين فليس معنى قولنا موضوع غير معين أنه يدل على أى واحد اتفق من أمور هي تحت كل من الكلمات على الوجه الذي ذكر في تمثيل الإنسان بل يعنى به أن الياء تدل على أن له موضوعا متعينا في نفسه دون غيره ، وإن كان لم يتعين  
 ١٥ وهو غائب ، ويحتاج أن يفسر ويدل عليه فيتعين ، فإن النسبة موجهة إليه فهو غير معين من وجه ومعين من وجه . فإن القائل إذا قال « يمشى » ليس يريد بهذا أن المشى موجود في واحد من أمور العالم ، أى شيء كان ، حتى يكون كأنه يقول إن شيئا من

(٢) المنطقيين : المنطق عا // اللغة : لغة س ، سا ، عا ، م // كلمة بل يكون لها : ساقطة من د .  
 (٧) وأما : فأما د ، س ، عا ، م ، ن ه // المشى : المسمى ي // أو في ماش : أو ماش ي // فكان : وكان عا . (٩) ترتب : ترتب ي // فنتلثم : فالنأ م ي (١٠) ما ادعوه : مما ادعوه م .  
 (١١) وجود : وجوب ع . (١٣) فليس : وليس ع . (١٤) الوجه : ساقطة من س // ذكر : ذكر ه م ؛ ذكرنا ه . (١٥) به : ساقطة من س // أن (الأولى) : ساقطة من ع // متعينا : متعينا ب . (١٦) فإن : وإن س . (١٧) ومعين : معين س ، سا . (١٨) حتى : - كان ب .

الأشياء التي في العالم موجود له للمشي أى شيء كان . فإنه إن عني بيمشي هذا للمعنى كان قوله يمشى يكون صادقا إن كان في العالم شيء يمشى ويكون كاذبا إن لم يكن في العالم شيء يمشى إذا أخذ يمشى على أن معناه معنى الحكم بأن شيئا من العالم يمشى ، فحينئذ لا يصلح حمله على زيد حتى يكون زيد هو شيئا من العالم يمشى . وذلك أن قولك : شيء من العالم يمشى يحتمل معنيين : أحدهما الشيء من العالم للموصوف بأن له مشيا في زمان كذا ، فيكون هذا التركيب تركيب تقييد لا تركيب حمل ولا صدق فيه ولا كذب ، والثاني هو أن شيئا من العالم يحكم عليه بأنه يمشى . وأولهما لا يدخل فيه في لغة العرب إن ، وأما الآخر فقد يدخل فيه . وليس أحدهما مدلولاً عليه بلفظ يمشى وذلك لأن الشيء من العالم للموصوف بأنه يمشى إذا دل عليه بلفظ مفرد كان ذلك اسما ولم يكن كلمة ، ويصح أن يحمل على زيد حمل الاسم ، وأما الآخر فإنه لا يحمل على زيد البتة ولا هو في قوة اسم مفرد . فقد بان أن معنى يمشى ليس هو على الوجه الذي يدخله الصدق والكذب ، فليس كونه دالا على معنى غير معين من هذا القبيل ، بل دلالاته على المعنى الغير المعين ليس على سبيل تجويز أى معنى كان ، وعلى أنه حاصل له موضوع ما كيف كان ، بل على أنه معين في نفسه ولم يصرح به ولم يعين بدلالة اللفظ . والأمر موقوف على التصريح به وهو غير متعين عند السامع مع علمه بأنه متعين عند القائل ، فهو متوقف في مصيره بحيث يصدق أو يكذب إلى أن يصرح بذلك المضمر ، حتى إن كان ذلك المضمر معنى عاما أو شخصا أو كيف كان جاز ، فإن المعنى العام ، وإن كان لا يتعين

(١) إن : + كان ه . (٢-٣) يمشى ويكون كاذباً.... بمعنى : ساقطة من م . (٣) إذا : وإذا ع ، ي . (٤) زيد (الثانية) ساقطة من ي // قولك : قولنا ه . (٥) يحتمل: يحمل م // الشيء : لشيء م // بأن : فإن عا // له مشياً : لا معنى ن . (٦) في : ساقطة من س // كذا : ما عا // تقييد : تقييد عا . (٧) هو : ساقطة من س // العالم : + لم سا . (٨) في : ساقطة من ع ، ه // إن : ساقطة من عا ، ن // وأما : ساقطة من ع // الآخر: والآخر عا // فقد يدخل: فيدخل ه . (٩) بأنه : أنه سا . (١١) الوجه : المعنى ع . (١٢) فليس : وليس د . (١٦) أو يكذب : ويكذب س . (١٧) شخصاً : شخصياً م // العام : العالم س // وإن : إن س // لا يتعين : لا يتغير س ؛ لا يعين ع .

في جزئياته ، فإنه متعين في نفسه من جملة الأمور . فإن الشيء من حيث يوجد في نفسه شيئاً هو معنى معقول متعين ، وإن كان ما يقع عليه من جزئيات تكون تحته غير متعين ، وهو من حيث يتعين يخالف كل واحد من الجوهر والسكن وأموال أخرى إذا كان ليس في نفسه مقولاً ، وإن كان بعضها يقال عليها ، فمضى صرح بذلك المضمرة المتوى في النفس صار القول حينئذ صدقاً أو كذباً . وقلبه ليس بصدق ولا كذب ، إذ ليس يجوز أن نعى بقولنا يمشى الوجه الذي كان يتوهم أنه يصدق أو يكذب بانفراده ، وليس كذلك قولنا أمشى أو يمشى . فقد صرح ها هنا بالموضوع وعين ، فليس يحتاج إلى أن يفسر للسامع ذلك الموضوع مرة أخرى ، فإنه دل فيه على شخص ولا أشد تعينا من الشخص ولو دل فيه على معنى عامي بأنه هو الموضوع من غير التفات إلى جزئياته لكان يكون صدقاً أو كذباً ؛ فكيف إذا كانت دلالة على شخص بعينه ؟ وأما الشبهة التي أوردت على أن التركيب غير موجود في قولك « أمشى » بسبب أن الجزء الثاني لا يدل ، فالجواب عن ذلك : أما أولاً فإنه لم يكن قيل في حد الكلمة إنها التي لا تدل جزاؤها كل واحد على معنى بنفسه ، بل أن لا يوجد لها جزء من أجزائها يدل على شيء من حكمها البتة وإذا وجد لها جزء يدل وإن لم يدل الآخر انتم الحد ولم يكن المظنون به أنه كلمة . وأما ثانياً فإنه كما أن اللفظ يدل ، فإذا صار جزءاً لم يدل من حيث هو جزء . كذلك قد يجوز أن تكون اللفظة تدل من حيث هي جزء ، ثم إذا

- (١) الأمور : أمور ه . (٢) جزئيات تكون : ساقطة من عا // تكون : لكون د .  
(٣) تحته : ساقطة من عا // حيث : + هو س // كل واحد : المقولات س ، ه .  
(٤) إذا : إذ س ، ي // ليس : ساقطة من ع // مقولاً : مقولة س ؛ ساقطة من عا .  
// المضمرة : + الذي د . (٥) وقلبه : وهو قبله ع ، ه ؛ قلبه م . (٦) يمشى : المثنى عا .  
(٨) إلى : ساقطة من م // تعينا : تعيننا د ، س ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي . (٩) ولو :  
فلو س . (١٢) في : ساقطة من ع . (١٣) أجزاؤها : جزاها عا // من أجزائها :  
ساقطة من س ، سا ، عا ، م ، ه . (١٤-١٣) على شيء : من حكمها البتة وإذا وجد لها جزء يدل :  
ساقطة من سا ، م ، ه ، فإذا وجد لها جزء يدل س ، عا . (١٤) ولم يكن : وإن لم يكن ع .  
(١٥) كلمة : + كلمة ب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ي // فإنه : فلائنه س . (١٦) كذلك :  
جزء : ساقطة من د .

افردت لم تدل . وأنت تعلم أنه إذا قيل أمشى دلت الهمزة على الشخص القائل ، ثم باقى اللفظ المؤلف من الميم والشين والياء يدل على باقى المعنى فينبه النفس على معنى المشى عندما هو مقرون بالهمزة وإن كان لا يدل وحده على ذلك ولا يستعمل ، فيكون هذا الباقي بعد الهمزة يدل إذا استعمل جزءا على ما لا يشك فيه أنه يدل عليه ، وأما مفردا فلا يدل . فليكن هذا كافيا فى حل هذه الشبهة .

وقد بقى الآن أن نبحث عن شىء وهو أن للملحق بما عبرنا به عنه من الزيادة وهو قولنا وهو أبدا دليل على ما يقال على غيره جزءاً من الحد أو خاصة ألحقت بالحد ؛ فنقول : أما من كان عقده فى الحدود أنها تراد لتدل على تمييز ذاتى ، فإذا حصل التمييز تم به الحد ، فلا يبعد أن يقع عنده أن هذه الزيادة خارجة عن الحد . لكن المحصلين من أهل صناعة التحديد لا تنصرف همهم فى الحدود إلى ذلك ، بل وكدهم الدلالة على ماهية الشىء وحقيقته بكاملها . وأنهم إذا وجدوا عبارة ما قدميزت الذاتيات لكنها خلفت فصلا صورياً أو مادياً وراءها ، لم يقنعوا بما فعلوا ، ولم يكن الحد قد بلغ تمامه عندهم وسيأتىكم لهذا فى موضعه شرح بالغ .

فإذا كان كذلك فبالحرى أن تكون هذه الزيادة التى تدل على أحد الشرائط التى تقوم بها الكلمة ، وهو النسبة إلى موضوع غير معين محتاجاً إليها ومكاملة لحال الدلالة على الزمان ، وليس احتياج الكلمة إلى النسبة أقل من احتياجها إلى الزمان . وكيف وهى أولا وما لم تكن نسبة لم تكن زمان نسبة ١

- (١) أنه : أنا س ، ع ، عا ، م ، ه ، ي // قيل : قلنا س ، ع ، ه ، ي .  
 (٢) القائل : المتقابل م // اللفظ : ساقطة من س . (٣) عندما : عندنا س // لا يدل :  
 + به س ، ع ، ه ، ي // على ذلك : ساقطة من سا ، عا . (٧) وهو : وهى ب .  
 // خاصة : خاصة س ، ع ، م ، ن // بالحد : بهذا الحد سا ، ه . (٨) أما من : أما ما ه  
 // على : وعلى سا // التمييز : التميز ن . (٩) صناعة : الصناعة ه . (١٠) ذلك :  
 هذه د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي . (١١) ميزت الذاتيات : ميزت بالذاتيات د ، س ، سا ، ع  
 عا ، ن ، ه ، ي ؛ مرت بالذاتيات م // فصلا : فصولا م . (١٢) لم : ولم ع // بما فعلوا :  
 ساقطة من د // ولم : أو لم س ؛ إذ لم ه . (١٣) فإذا : وإذا سا // أحد : لأحدى م .  
 (١٤) تقوم : يقوم ه // لحال : كحال ي ، ع ، ن . (١٥) وليس : فليس ع // احتياج : احتياج ه .  
 (١٦) وهى : هى عا // أولا وما لم : المحتاج إليها ، ي ؛ أول ما لم ه // تكن نسبة : تكن نسبته ه .

## الفصل الرابع

### (د) فصل

في تعريف حال المصدر وتعلق الكلمة والاسم المشتق به وحال الكلمة

المحصلة وغير المحصلة والمصرف وغير المصرف

- ٥ والمعنى الذي تدل الكلمة على وجوده للموضوع هو أمر قد يدل عليه باسم ، إما اسم مطلق وإما اسم هو مصدر . فإن المصدر قد يجيء على وجهين : أحدهما أن يكون موضوعاً وضماً أولاً ، كالضرب فيكون على حقيقة حال الاسم المطلق ، والثاني هو أن يصرف الاسم المطلق تصريراً يدل على أن معنى الاسم المطلق منسوب إلى موضوع بأنه حادث منه أو فيه كالتحريك ؛ وهذا بالحقيقة اللفظ الدال على المصدرية كالتحرك والابيضاض والتحريك والتبييض . والسبب في ذلك أنه ربما لم يكن للمصدر وضع خاص ، فيوجد الاسم مقامه ، كما تقول : صحح ، يصحح ، صححة ، وهو الذي يجيء على الوجه الأول وهذا هو الذي يكون شكل المصدر فيه لا يدل على المصدرية ولا يخالف الاسم للمطلق الذي لا يشير إلى موضوع بوجه . فيكون معنى المصدر ليس له اسم خاص ، بل أخذ مكانه الاسم للمطلق للشئ . كما ربما اتفق ألا يكون للاسم المطلق وضع خاص فيؤخذ المصدر
- ١٠

---

(٣) الكلمة : ساقطة من ي . (٦) إما اسم : أي باسم س ؛ ساقطة من عا // وإما اسم : وإما باسم س // فإن المصدر : والمصدر ، ه (٨) هو : ساقطة من س // المطلق (الأولى) : ساقطة من س // المطلق (الثانية) : ساقطة من ي . (٩) كالتحريك : ساقطة من د ، س ، عا ، ن . (١٠) كالتحرك : كالتحريك ع ، ه // والابيضاض : والابيضاض ه . (١٤) ألا : أن ن .

مكانه ، كما لو لم يكن لمعنى الافتراق اسم مشهور لا يشير إلى موضوع فيؤخذ المصدر مكانه ، وهو لفظة الافتراق . وربما كان لكل منهما لفظ خاص هو أولى ، كما أن البياض أولى أن يدل على ذات ، والابيضاض على حدوثه في موضوع . واسم المصدر يفارق الاسم المطلق بما يتضمنه من الدلالة على موضوع منه ، أو فيه معنى من المعاني ، فيدل على ذلك المعنى نفسه وعلى نسبة ما . والأكثر في لغة العرب هو أنه حيث يكون للمصدر لفظ خاص فإن الكلمة تكون دالة على وجود معنى لفظ ذلك المصدر لموضوع ما في زمان معلوم ، وإن كان قد يتضمن ذلك معنى الاسم للمطلق أيضاً ، مثل قولهم ابيض يبيض من الابيضاض ، فإنه قد يدل على الابيضاض الدال على البياض . فالمعاني التي تدل عليها الكلمة وأنها لغيرها في ظاهر لغة العرب معاني المصادر وكذلك المعنى الذي يدل عليه الاسم المشتق هو معنى المصدر ، ومعاني المصادر كلها في لغتهم أعراض لأنها نسب عارضة في الجواهر إلى أمور تحدث لها ، فليس شيء من المصادر يقال على الجواهر ، بل يوجد في الجواهر .

ف تكون لغة العرب لا تستعمل كلمات تدل على معنى يقال على الجواهر دلالة أولى . فأما دلالة ثانية فقد يكون كما إذا قلناحي فلان إذا صار ذا حياة ، بل نجوهر فلان أي صار جوهرًا من الجواهر . فإنه وإن كان دلالة الأولى إنما هي على معنى التجوهر لا على معنى الجواهر ، والتجوهر كون ما لا جوهر ، فإن الجواهر مدلول عليه في التجوهر لا محالة دلالة ثانية ،

(١) مكانه : مقامه ب ، د ، سا ، ع ، م ، ن ، ي // معنى : لأثر عا // الافتراق : الإحراق س ، ع // فيؤخذ : فأخذ ه . (١ - ٢) اسم مشهور ... منهما : ساقطة من س . (٢) لفظة : لفظت // أولى : ساقطة من سا ، عا . (٣) والابيضاض : والابيض ه . (٥) هو أنه : ساقطة من سا ، ع ، م ، ي . (٦) فإن الكلمة تكون : فإنه تكون الكلمة : ب ، د ، سا ، ع ، م ، ن ، ي // ذلك : ذاك ع . (٨) فالمعاني : والمعاني سا . (٩ - ١٠) وكذلك المعنى ... المصادر : ساقطة من ع . (١٠) ومعاني : ومعني ع ، م ، ي // نسب : ليست س . (١١) الجواهر الأولى : الجواهر عا ، م ، ن . (١٣) الجواهر : الجهر س . (١٤) حيي : حي عا // إذا : أي د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه . (١٥) كان : كانت ه // معنى (الأولى) : ساقطة من س . (١٥ - ١٦) لا على معنى الجواهر والتجوهر : ساقطة من ع .



- ولغة العرب ليس يدل فيها بالكلمات على مجرد اتصاف زيد مثلاً في هذا الموضع بأنه كان جوهرًا حتى يدل على كون الجوهر مقولاً عليه فيما سلف ذكره ، حتى يكون قولهم تجوهر أنه كان الجوهر محمولاً عليه فيما سلف بل معنى أنه تجوهر عندهم هو أن الجوهر المقول عليه حدث فيما سلف. فليس يدل على قوله عليه ، بل على حدوثه فيه ، فيدل عليه من حيث هو حادث حدوث أمر لأمر موضوع له في وجوده له . فلغة العرب مضايقة
- في هذا الباب . ولا يمتنع أن يكون في بعض اللغات كلمات لا تضايق في ذلك ، بل تقتصر دلالتها على المبلغ المذكور الذي لا يشير إلى الحدوث حتى يكون معنى نظير تجوهر فيها هو أن الجوهر مقول على زيد فيما سلف لا على أن حدوث الجوهرية موجود لزيد فيها سلف من غير التفات إلى الحمل بعلى البتة . وكما أنه يكون من الاسم اسم محصل واسم غير محصل ، كذلك يكون في الكلمات كلمة محصلة وكلمة غير محصلة ، كقولنا لا صح . وقد قيل
- في التعليم الأول وذلك أنها غير محصلة لأنها تدل على شيء من الأشياء موجوداً كان أو غير موجود دلالة على مثال واحد . وهذا القول إن عني فيه بالموجود وغير الموجود ما يجعل موضوعاً للكلمة حتى يكون قولنا لا صح ينتظم جملة على كل موضوع موجود أو غير موجود ما خلا الصحيح ويصدق عليه ، فيكون إيجاب لا صح قد يصدق على الموجود وغير الموجود ، فهذا مما يمنع عنه في مباحث أخرى . وإن عني بذلك لا الموضوع
- ولكن ما هو في قوة المحمول من أمور مخالفة لدلالة لفظة صح حتى يكون ما صح يعني به أنه مرض أو توسط أو فعل فعلاً آخر غير الصحة كله يدخل تحت ما صح كان سديداً ،

(٣) أنه (الأولى): أي ب (٣-٤) بل معنى... فيما سلف: ساقطة من م . (٤) فيما سلف: ساقطة من عا // فيه فيدل: مقول عا . (٥) حدوث أمر: حدوثنا ع // لأمر موضوع: لا موضوع س ، سا ، ع ، عا ، م ، ه ، ي // في: ساقطة من س // له (الثانية): ساقطة من س ، ه ، (٨) على (الثانية): ساقطة من ع ، ي // الجوهرية: الجوهرنا . (٩) الحمل: حملد // أنه: + قد ، س ، سا ، ه . (١٠) في: من ع ، ي . (١١) وذلك: ولكن ع . (١٣) ما يجعل: ما يحصل س . (١٤) فيكون: ويكون س ، ه // لا صح: الأصح ه . (١٥) وإن: فإن ب . (١٦) لفظة: + كلمة صح ، س ، ع ، عا ، م ، ه ، ي // ما صح: لا صح س . (١٧) غير: ساقطة من عا // ما صح: ما يصح م ، ه .

بل عدى أن الغرض في هذا أن هذه اللفظة تصدق على المعنى الوجودى المضاد والمتوسط  
 وعلى المعنى العدمى الذى لا تحصل له فى نفسه . فتولنا ما اسود يصدق على الشيء إذا كان  
 قد ابيض وعلى الوسائط عادماً ويصدق إذا كان عاماً للون كيف كان ويكون ، كما يقال  
 صار غير أسود . ويشبه أن تكون لغة العرب لا يستعمل فيها كلمة غير محصلة ، وأنها  
 إذا ألحقت بالكلمة حرف سلب كان السلب فقط . وربما كان لما قيل فى التعليم  
 الأول تأويل آخر ليس يحضر فى الآن .

وأما حال الكلمة المصرفة والقائمة ، فهى أن القائمة فى لغة اليونانيين هى ما يدل  
 على الحاضر ، والمصرفة ما يدل على أحد الزمانين ، وقد أشرنا إلى الواجب فى هذا  
 وبيننا أنه لا وجود لذلك فى لغة العرب ، والكلمة من حيث أنها تدل دلالة اللفظ  
 جارية مجرى الأسماء ، فإن كل واحد منها ينطق به فيتصور معناه . فإن قائلنا لو سأل  
 ماذا عمل زيد ، فقال مشى ، أفاد بذلك معنى يفهمه السامع ويقرنه إلى معنى زيد ،  
 ويحصل له منهما الدلالة التى للخبر ، كما إذا سئل فقيل من فى الدار فقال زيد ، وإن  
 كان زيد « ويمشى » كل واحد منهما بانفراده لا يدل على إيجاب وسلب .

وأما الأدوات كقولنا من وعلى ، والكلمات الوجودية فإنها نواقص الدلالات ،  
 والكلمات الوجودية هى كقولنا : صار يصير وكان يكون لا الدال على الكون  
 مطلقاً ، بل على الكون شيئاً لم يذكر ، بل هى الكلمات التى إنما تدل من المعانى

- (١) والمتوسط : والتوسط ن . (٢) ما اسود : لا اسود سا ؛ عا // إذا : إنما عا .  
 (٣) عادماً : ساقطة من م // عاماً : + على ب . (٤) تكون : ساقطة من سا .  
 (٥) حرف : حروف هـ // كان السلب : ساقطة من د // لما : كاع . (٦) تأويل : تاليف  
 س // ليس : فليس عا ؛ ساقطة من هـ . (٧) وأما : فأما هـ . (٨) والكلمة : والكلم د ،  
 س ، سا ، ع ، عا ، ن ، ي . (٩) فقال : فقيل س . (١٠) له منها : لها منه س ، سا ،  
 عا ، م ، هـ // فقال : يقال هـ (١١) ويمشى : ومشى ع . (١٢) كقولنا : فكقولنا هـ .  
 (١٣) فإنها . . . الوجودية هى : ساقطة من م . (١٤) على : ساقطة من م // هى :  
 ساقطة من عا .

التي يدل عليها الكلم على نسبة إلى موضوع غير معين وفي زمان معين تكون تلك النسبة غير معينة لمعنى منتظر أن يقال ، ولا يتضمن تضمن الكلمة الحقيقية إياه . والدليل على أن هذه ، أعنى الأدوات والكلمات الوجودية ، نواقص الدلالات أنه إذا قيل ماذا فعل زيد فقيل صار ، أو قيل أين زيد فقيل في ، لم يقف الذهن معها على شيء . وهي أعنى الأدوات والكلمات الوجودية توابع الأسماء والأفعال . فالأدوات ٥ نسبتها إلى الأسماء نسبة الكلمات الوجودية إلى الأفعال ، ويشتركان في أنها لا تدل بافراها على معنى يتصور ، بل إنما تدل على نسب لا تعقل أو تعقل الأمور التي هي نسب بينها .

وكذلك إذا سأل سائل ماذا يفعل زيد فقيل صار ، أو كان ، وأريد كان شيئاً ، ثم سكت ولم يزد عليه أو ابتدء فقيل إنَّ وسكت بقى الذهن طالباً بعد ، ولم ينتبه إلا على نسبة تترتب فلا يصلح أفرادها لأن توضع أو تحمل مبتدأ بها أو بخبر إلا أن يقترن بها لفظ آخر يتم تقصاتها . فإذا قرن بها غيرها صح أن يكون مبتدأ أو خبراً . وجميع هذه إما دوال على لا نسبة غير معينة كفى وعلى ، وإما على نسبة غير معينة كخبر ولا . فيجب أن تفهم هذا الوضع على هذا الوجه ، ولا تلتفت إلى ما يقولون . فمن القبيح بالمعلم الأول أن يذكر من بسائط الألفاظ الاسم والكلمة ، ويترك الأداة ١٥ وما يشاكلهما .

- (١) موضوع : الموضوع م ، ي // وفي : في س . (٢) غير معينة : ساقطة من ع ، عا ، ن ، ه // معينة : معين سا ، م // ولا يتضمن : ولا تتضمنه ب ، س ، ه ، ي // الحقيقية : بالحقيقة ع ؛ ساقطة من عا // إياه : ساقطة من ن . (٣) هذه : هذا س .  
(٥) وهي : وهو ب ، ع . (٦) في أنها : في أنه ع ؛ في أنهما ه . (٧) نسب : نسبة عا ؛  
(٨) بينها : بينهما ه . (٩) وكذلك : فكذلك د ، عا ، م ، ن ، ه ؛ فذلك س ، سا ، ع ، ه // شيئاً : زيداع . (١٠) ثم : ساقطة من عا // ابتدء : ابتدأ ب ؛ ساقطة من ن .  
(١١) إلا : ساقطة من س // تترتب : قريب ع ؛ ثيوب عا // فلا يصلح : ولا يصلح س ، ع ، م ، ه ، ي ؛ ولا يصلح ن // مبتدأ : يبدأ د ، سا ، عا ، م ، ه // بخبر : بخبر د ، سا ، م .  
(١٢) يقترن : يقترن د ، س ، ع ، م ، ن ، ه ، ي // أو خبراً : وخبراً ع . (١٣) لانسبة : نسبة د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي // نسبة : لا نسبة د ، سا ، ع ، عا ، ن ، ه ، ي ؛ النسبة س . (١٤) الوضع : الموضوع د ، س ، سا ، ع ، عا ، ن ، ه .

## الفصل الخامس

### (٥) فصل

في القول وتمييز الخبر منه مما ليس بخبر

وأما القول فهو اللفظ المؤلّف ؛ وهو اللفظ الذي قد يدلّ جزؤه على الانفراد  
٥ دلالة اللفظ ؛ أي اللفظة التامة ، لا كأداة وما معها ، وإن كان لا يدلّ على إيجاب  
وسلب ؛ فإن دلالة الإيجاب والسلب أخص من دلالة اللفظ ، فإن قولنا : الإنسان  
كأنب قول ، لأن الإنسان جزء من هذه الجملة ويدل ، وليس كالمقطع من لفظة  
الإنسان ، فإنه لا يدل أصلاً ، من حيث هو جزء منه .

وأما اللفظ للمركّب في السمع كعبد الله فلا يدلّ جزؤه منه أيضاً بذاته ، من حيث هو  
١٠ جزؤه منه ، وإن كانت له دلالة في استعمال آخر ، فليس يدلّ بها الآن بذاته ، بل بالعرض .

والقول أيضاً حكمه حكم الألفاظ المفردة في أنه لا يدلّ ، من حيث هو قول ،  
إلا بالتواطؤ . وليس لقائل أن يقول : إن الألفاظ المفردة ، وإن كانت لا ضرورة  
في تخصيصها بما تدل عليه ، ولا تخصّص إلا بالتواطؤ ، فإن التأليف يبيها على هيئة  
مخصوصة ليس بتواطؤ ، بل أمر يوجب المعنى نفسه بعد أن صار المفرد دليلاً . وذلك  
١٥ لأن المفرد الذي منه التركيب إذا جاز وقوع التواطؤ على غيره ، صار أيضاً للمركّب

(٤) جزؤه : بجزئته ب . (٥) اللفظ : اللفظة ه // أي اللفظة : ساقطة من ي // الانفراد : دلالة  
اللفظ أي اللفظة التامة : اللفظ دلالة الانفراد التامة ع . (٦) وسلب : أو سلب سا ، ن .  
(٧) الإنسان : لإنسان ع // كالمقطع : كالمقطع سا . (١٠) وإن كانت : ساقطة من عا .  
// له : وله عا . (١٣) ولا تخصّص : ولا تخصّص د ، ع ، ن // بالتواطؤ : للتواطؤ س ؛  
التواطؤ عا ، م ؛ بتواطؤ ه . (١٤) بتواطؤ : بالتواطؤ ع . (١٥) إذا : إذا ب ، ع  
// المركب : المركب ع .

عنه متغيراً بالتواطؤ ؛ وأما نفس التركيب فليس مما يقع بالتواطؤ ، فإن ذلك لا يتغير  
ألبتة ، وإن كانت هيئة التركيب ربما تغيرت بحسب لغة لغة ؛ فإن للمضاف إليه  
مثلاً يؤخر في لغة ويقدم في لغة ؛ وكذلك للموضوعات والمحمولات ليس يجب لها  
في القول ترتيب بعينه في الطبع .

- ٥ والأقوال قد تتركب على سبيل تركب الحدود والرسوم بأن تأتي بعضها مقيّدة  
لبعض ، وهي التي تصلح أن تُورد بين أجزائها لفظة الذي كقولنا : الحيوان الناطق  
للمائت ، فإنه يصلح أن يقال فيه : الحيوان الذي هو الناطق الذي هو للميت .

- وقد يركب على أنحاء أخرى ، وذلك لأن الحاجة إلى القول هي الدلالة على  
ما في النفس ، والدلالة إما أن تراد لذاتها وإما أن تراد لشيء آخر يُتوقع من المخاطب  
ليكون منه ، والتي تُراد لذاتها هي الأخبار ، إما على وجهها ، وإما محرفة كتحريف  
التمني والتعجب وغير ذلك ، فإنها كلها ترجع إلى الأخبار . والتي تُراد لشيء يوجد  
من المخاطب فإما أن يكون ذلك أيضاً دلالةً أو فعلاً غير الدلالة . فإن أريدت الدلالة  
ف تكون المخاطبة استعمالاً واستفهاماً ، وإن أريد عملٌ من الأعمال وفعلٌ من الأفعال  
غير الدلالة ، فيقال إنه من المساوي التماسٌ ومن الأعلى أمرٌ ونهيٌ ، ومن الأدون  
تضرعٌ ومسألةٌ .

١٥

لكن النافع في العلوم هو إما التركيب الذي على نحو التقييد ، وذلك في  
اكتساب التصورات بالحدود والرسوم وما يجري مجراها ، والتركيب الذي على سبيل

(٢) كانت : كان س // لغة لغة : لغة ولغة س ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ي .  
(٥) تتركب : + الأقوال ع // تركب : ساقطة من ه // بأن : ساقطة من سا . (٦) لبعض :  
بعض س ، سا ، ه // لفظة : لفظ س ، ن // الذي : التي س . (٧) المائت : الميت  
ب ، د ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ي . (٨) هي : هو ع ، ي . (٩) لذاتها : لنفسها س .  
(١٠) كتحريف : بتحريف ع ، ع ، م ، ي . (١١) كلها : كلمة سا ، ساقطة من ع  
// يوجد : ساقطة من س . (١٣) وإن : فإن سا . (١٤) المساوي ، المتساوي سا  
// الأدون : الأدنى ع ، ي . (١٦) في : من ب ، ع ، م ، ن ، ه ، ي // هو : ساقطة من د .  
(١٧) بالحدود والرسوم : محدود أو رسوم س ، ه .

الخبر ، وذلك في اكتساب التصديقات بالمقاييس وما يجري مجراها . وهذا النحو من التركيب يحدث منه جنس من القول يسمى جازماً .

والقول الجازم يقال لجميع ما هو صادق أو كاذب . وأما الأتاويل الأخرى فلا يقال لشيء منها إنه جازم ، كما لا يقال إنه صادق أو كاذب ، فالنظر فيها أولى بالنظر في قوانين الخطابة والشعر .

والقول الجازم يُحكّم فيه بنسبة معنى إلى معنى إما بإيجاب أو سلب ، وذلك للمعنى إما أن يكون فيه أيضاً هذه النسبة أو لا يكون ، فإن كان ، وكان النظر فيه لا من حيث هو واحد وجملة ، بل من حيث يُعتبر تفصيلاً ، فإن القول الجازم ليس ببسيط ولا حملي ، كقولنا : إن كانت الشمس طالعةً فالنهار موجود ، فقد حُكّم ١٠ ها هنا بإيجاب نسبة الانصال بين قولنا الشمس طالعة وقولنا النهار موجود ، فأوجب ثلوثاً بينهما للأول ، وكقولنا إما أن تكون الشمس طالعة وإما أن يكون الليل موجوداً فقد أوجب ها هنا نسبة عناد بين قولين . وفي أجزاء كل واحد من القولين في المثالين تركيب أيضاً يُحكّم فيه بهذه النسبة ، أعني النسبة الجاعلة للقول جازماً ، فإن قولنا : الشمس طالعة ، فقد يشتمل على إيجاب نسبة بين الطالعة وبين الشمس ، وكذلك في سائر الأجزاء ، وإنما استعمل من حيث هو بهذه الصفة . وجميع ١٥ ما كان على هذا الوجه فيسمى شرطياً ، وما جرى المجرى الأول يسمى متصلاً ، وما جرى المجرى الثاني يسمى منفصلاً .

وأما إن لم يكن كذلك ، بل كان التركيب بين معنيين لا تركيب فيها أصلاً ، كقولنا : زيد حيوان ، أو بين معنيين فيها تركيب لا صدق فيه ولا كذب ،

(٤) فالنظر : والنظر د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ي . (٥) والشعر : ساقطة من ع .  
(٦) بحكم : ساقطة من د . // أو سلب : وإما سلب د ، س ، سا ، ها ، م ، ن ، ه .  
(١٠) وقولنا : وبين قولنا س ، ه ، (١١) للأول : الأول ع . (١٢) وفي : وبين د ، سا ، ن  
ومن م . (١٣) أعني .... جازماً : ساقطة من ط . (١٤) فقد : قد ، د ، سا ، ع ، ن ؛  
ساقطة من س ، ه ، (١٨ - ١٩) لا تركيب .... معنيين : ساقطة من ي .  
(١٩) تركيب : ساقطة من ط .

- ويمكن أن يقوم بدله مفرد ، كقولنا : زيد حيوان ناطق مائت ، فإن تركيب الجزء منه وهو قولنا : حيوان ناطق مائت تركيب بهذه الصفة ويقوم بدله لفظ مفرد ، كقولنا : إنسان ، أو تركيب فيه صدق أو كذب ولكن أخذ ، من حيث هي جملة ، يمكن أن يدل عليها لفظ مفرد ، واعتبرت وحدته لا تفصيله ، كقولنا :
- ٥ إن قولنا الإنسان يمشى ، قضية فإنه ليس يلتفت إلى حال الإنسان وحال حمل المشى عليه ، بل إلى الجملة التي يجوز أن تسمى قضية . وكذلك لو قال : سمعت أنه رأى عبد الله زيدا ، وما أشبه هذا ، فجميع هذه التي لا يراد أن يحكم في أجزائها بالنسبة الإيجابية والسلبية ، وإن كان يتفق في بعضها أن يكون في الجزء منها إيجاب وسلب ، فيجعل التأليف الإيجابي والسلبى كشيء واحد يلتفت إلى وحدته ، بحيث يمكن أن يدل عليه باسم واحد ، إن أريد ، فهو جملي ، وخاصته أن المنسوب إليه يقال في إيجابه : إنه هو ما جعل منسوبا كما يقال : إن الإنسان هو حي ، وفي السلب خلافه . وأما في الشرطية فإنما يقال في إيجابه إن هذا لازم تالي لذلك أو معاند له ، ولا يقال لأحد الجزأين إنه الآخر . فلتؤخر القول في الشرطيات ، فإننا سنأتيك فيها بكلام مستقصى .

- ١٥ ولنبدأ بالكلام في القول الجازم البسيط ، وهو الجملي ، وأبسطه الموجب ، ثم بعده السالب . وأما الشرطيات فهي بالحقيقة قضايا كثيرة لا قضية واحدة ، وإنما صارت واحدة برباط الشرط الذي لما لحق المقدم من فصيلتها أو فصولها حرفه ، فجعله

(٢) الجزء : الخبر عا // مائت : + فيه س // تركيب : ساقطة من عا .  
 (٣) أو كذب : وكذب د ، س ، سا ، ع ، ط ، ن ، ه ، ي .  
 (٤) وحدته : وحدة ب // لا تفصيله : لا مفصله س ، م ؛ لا تفصله ع ، ه .  
 (٦) قضية : ساقطة من سا ، م . (٧) وما أشبهه : أو ما أشبهه ع // لا يراد : يراد ع .  
 (٩) التأليف : ساقطة من ع // يلتفت : يلتفت سا . (١٠) فهو جملي وخاصته : فهذا جملي وخاصتها عا . (١١) هو : ساقطة من ع . (١٢) لذلك : كذلك د . (١٣) إنه : + هو س // القول : الكلام ن . (١٦) لا قضية : قضية ع // وإنما : وإن س .  
 (١٧) لما لحق : ما ألحق م ؛ ما ألحق ن ، ي .

غير صادق ولا كاذب ، كما لحق « إن كان » بقولنا « الشمس طالعة » ، وكما لحقت  
لفظة « إما » بالمثال الآخر ، فصار كل مقدم موقوفاً في أن يُتعرّف به صدقٌ وكذبٌ  
إلى أن يلحق به الآخر بعد ما هو في نفسه بحيث لو انفرد كان صادقاً أو كاذباً ، وإذا  
ألحق به الآخر فتم الكلام كانت الجملة صادقة أو كاذبة لا المقدم وحده ، وكذلك  
حال التالي فإنه لا يُعتبر في صدق الشرطية وكذبها صدقُ أجزائها وكذبها ، كانت  
واحدة أو كثيرة .

فأول القضايا المحلّية ، وأوله الإيجاب لأنه مؤلف من منسوب إليه يُسمّى موضوعاً  
ومنسوبٍ يسمّى محمولاً على نسبة وجود ، وأما السلب فإنه يحصل من منسوب إليه  
ومنسوب ورفع وجود النسبة .

وكل عدم فإنه يتحدد. ويتحقق بالوجود . والوجود لا يحتاج في تحقّقه أن يلتفت  
إلى العدم ، فالسلب لا يتصور إلا أن يكون عارضاً على الإعجاب رافعاً له ؛ لأنه عدمه ؛  
وأما الإيجاب فهو وجودي مستغن عن أن يُعرف بالسلب فيكون السالب بعد الموجب .  
ولست أعنى بهذا أن الإيجاب موجود في السلب ، كما قال بعض المفسرين فإن  
الإيجاب يستحيل أن يوجد مع السلب ، بل الشيء الذي لو انفرد كان إيجاباً هو  
موجود في حد السلب ، كما لو قال قائل إن البصر موجود في حد العمى ، ليس معناه  
أن البصر موجود في العمى ، بل معنى هذا أن العمى لا يُحدّ إلا بأن يذكر أنه عدم  
البصر ، فيقرن البصر بالعدم ، فيكون البصر أحد جزأي البيان ، وإن كان ليس

(١) لحق : + المقدم من فصلها أو فصولها ع // بقولنا : في قولنا ع // وكما : ولما ع ،  
ع ، م (٢) وكذب : أو كذب ، س . (٣) وإذا : فإذا د ، س ، سا ، ع ،  
ن ، م ، ي . (٤) فتم : فتم س . (٥) وكذبها : + حال يج . (٧) فأول : فأقول م .  
(٨) نسبة : نفسه يج ، م . (٩) ومنسوب : ومن منسوب س . (١٠) يتحدد : يتحدد م  
// والوجود لا يحتاج : ولا يحتاج الوجود ن . (١١) فالسلب : والسلب د ، ن // له : ساقطة  
من ع . (١٣) في السلب : بالسلب م . (١٤) الشيء : الشيء م . (١٥) لو : ساقطة من ن .  
(١٦) أنه : ساقطة من ع ، ي .



جزءاً من نفس العمى . كذلك نسبة الإيجاب مذكورة في نسبة السلب على أنها مرفوعة لا على أنها جزء من السلب أو داخل في السلب وجوداً ، بل داخل في حد السلب .

- والمعنى الذى يَسلب هو موجود في لفظ السلب وفي معنى السلب ، وإن لم يكن موجوداً في ذوات الأمور . فإن من تسلب عنه شيئاً فلا بد أنك تدخل في السلب ذلك الشيء لا على أن ذلك الشيء يكون في الوجود داخل في السلب عنه . وإذا جعل الإيجاب موجوداً
- في السلب فإنما هو من حيث أن السلب إنما يرفعه فيوجد في السلب من حيث تركيب بينه وبين حرف السلب ، كقولك : زيد ليس هو حياً ، فإن « هو حياً » هو الذى لولا حرف النفي كان إيجاباً على زيد ، فجاء السلب فرفع هذه النسبة . فمن وجهٍ يَحَقُّ أن يقال إن الإيجاب ليس يكون مع السلب ، فإن الإيجاب كيف يساعد السلب وكيف يجتمع معه ؟ ومن وجهٍ يَحَقُّ أن يقال إن السلب بالحقيقة أمر يرفع الوجود الذى هو الإيجاب ، فإن العدم والرفع إنما يتناول الوجود والحصول ولا يتحدد دونه . والاعتبار الذى بسببه ما الإيجاب داخل في حد السلب يجعل الإيجاب داخل في السلب ، والاعتبار الذى لا اجتماع معه بينهما يمنع الإيجاب أن يكون داخل في السلب بالقوة وبالفعل وليس كون الإيجاب جزءاً من السلب أو موجوداً فيه هو كون الإيجاب والسلب مجتمعين معاً ، فإن الفرد موجود في الزوج والزوج في الفرد ، وليس يوجب ذلك أن يكون قد اجتمعت الفردية والزوجية اجتماعهما المستحيل حتى يكون شيء واحد هو زوج وفرد ، إذ الزوج جزء الفرد ، لا بعينه ، ولا أن شيئاً واحداً بعينه موصوف بهما . لكن ليس حال الإيجاب

(١-٢) أنها مرفوعة لأعلى : ساقطة من د . (٣) وفي معنى السلب : ساقطة من د ، ن .  
(٤) الأمور : ساقطة من س // تسلب : سلب ب ، د ، سا ، ع ، عا ، م ، ه ، ي // عنه : عنها ع // شيئاً : + ماد ، عا ، ه // فلا شك سا .  
(٥) المسلوب : المنسوب ي // جعل : + في م (٦) هو : ساقطة من ع . (٨) كان : لكان عا // فرغ : ورفع د ، سا ، عا ، ن ، ه . (١٠) معه : ساقطة من د ، س ، سا ، ه ، ي // أن : بان ب ، د ، م ، ن ، ه ، ي . (١١) فإن العدم : والمدم تا // ولا يتحدد : ولا يحدد م .  
(١٢) والاعتبار : فالاعتبار د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه // ما الإيجاب : الإيجاب ع // يجعل الإيجاب : يجعل الإيجابي ه ؛ + أن يكون ع . (١٦) إذ الزوج : أو الزوج د .  
(١٧) لا بعينه : ولا هو بعينه م // ليس : ساقطة من س .

من السلب هذه الحال ، بل هو جزء من حد السلب وليس إذا كان جزءاً من حد  
السلب صار السلب إيجاباً ، أو المسلوبُ موجباً ، وصار السلب موجوداً مع إيجاب  
جزؤه إلا في الذهن .

وأما ما خاضوا فيه من حديث أن الإيجاب أشرف أو السلب حتى قال بعضهم :  
• إن الإيجاب أشرف ؛ وقال بعضهم : إن السلب في الأمور الإلهية أشرف من الإيجاب ،  
فنوع من العلم لا أفهمه ولا أميل أن أفهمه .

---

(٢) أو المسلوب : والمسلوب م . (٥) إن : ساقطة من ب ، د ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي  
// الإيجاب : ساقطة من ع ؛ + إن ع ، عا ، ي .  
(٦) ولا أميل : وما أميل د .

## الفصل السادس

### ( و ) فصل

في تعريف القول الجازم البسيط الأول  
والذي ليس بأول وتعريف الإيجاب والسلب  
وإعطاء الشرائط في تقابلهما

٥

وكل قول جازم ، كان حقيقياً أو شرطياً ، فإنه مفقود في لغة اليونانيين إلى استعمال  
الكلمات الوجودية ، وهي الكلمات التي تدل على نسبة وزمان من غير أن يتحصّل  
فيها المعنى المنسوب إلى الموضوع الغير للمعين ، إلا ما كان الأصل بعينه كلمة .

- أما الشرطيات فذلك فيها مستمر في لغة العرب . أما المتصلات فإنك تقول : إذا  
كان ، وكلما كان ، ومتى كان ، وإن كان . وأما المنفصلات فانك تقول : إما أن  
يكون كذا ، وإما أن يكون كذا ، فنضطر إلى استعمال الكلمة الوجودية  
في الأمرين دائماً .

- وأما الحملات فقد كان الحكم فيها كذلك في لغة اليونانيين ، فكانوا يضطرون  
إلى أن يقولوا : زيد كان كذا ويكون كذا ، وكأنه ليس يجب ذلك في لغة العرب .  
فأما الذي يجب بحسب الأمر في نفسه فهو أن القضية الحملية تتم بأمر ثلاثة فإنها تتم

(٧) وهي الكلمات : ساقطة من هـ . (٨) إلا ما كان الأصل بعينه كلمة : ساقطة من عا ، ن //  
الأصل بعينه كلمة : الأصول بعينه كلمة ب والأصول نفسه كاهس ، سا ، ع ، م ، ي ؛ المحمول نفس كلمة نحو  
زيد قام هـ . (١٠) كان (الرابعة) : ساقطة من م . (١٣) فكانوا : فكان س ؛ وكانوا هـ .  
(١٤) كذا (الأولى) : ساقطة من د // ويكون كذا : ساقطة من س // وكأنه : فكانه ع ، ي  
// يجب ساقطة : من س .

بمعنى الموضوع ومعنى المحمول وبنسبة بينهما . وليس اجتماع المعاني في الذهن هو كونها  
موضوعة ومحمولة فيه ، بل يحتاج إلى أن يكون الذهن يعتقد مع ذلك النسبة التي بين  
المعنيين بإيجاب أو سلب .

فاللفظ أيضاً إذا أريد أن يحاذى به مافى الضمير يجب أن يتضمن ثلاث دلالات :  
٥ دلالة على المعنى الذي للموضوع ، وأخرى على المعنى الذي للمحمول ، وثالثة على العلاقة  
والارتباط الذي بينهما . فليس يجب من اجتماع الإنسان والحيوان في الذهن والنظر  
فيهما ، من حيث هذا إنسان وذلك حيوان ، أن يكون حاصل ذلك أن أحدهما محمول ،  
أو أنه موضوع ، أو مضاف بالجملة إلى شيء ؛ فإن تركت اللفظة الدالة على هذه العلاقة ،  
فإنما تترك اعتماداً على الذهن أو تعويلاً على حال من الأحوال اللفظية التي تلتحق أحدهما  
١٠ أو كليهما لحوفاً يدل على هذا المعنى ؛ وحينئذ يكون قد دل على هذا المعنى بدلالة لفظية ،  
وإن لم تكن بلفظة مفردة مخصوصة بها . وأما نفس تلو لفظ للفظ في زمان قصير فليس  
بدال على حال أحدهما عند الآخر دلالة تحصل بالاجتماع ، فإن التركيب الذي في الحدود  
أيضاً لو لا شيء زائد يقترن به لما كان يجب لنفس تلو بعض أجزائه لبعض أن يكون  
دالا على اجتماع ووحدة ، بل إنما صار قولنا حي مشاء ذو رجلين يدل على معنى واحد  
١٥ بالاجتماع ، لأنك تعنى به الحي الذي هو المشاء الذي هو ذو رجلين وتدل عليه هيئة  
التركيب فتصير الجملة واحدة ، لأنك تمد أوصاف الواحد وتفيد بعضها ببعض . فلولا  
هذه العلة الزائدة على نفس التتالي ما كان التتالي يفعل وحده . كما لو قال قائل : السماء

(١) ونسبة : ونسبته د // كونها : + فيه ع ؛ + فيها عا ، م . (٢) فيه : فيها سا ،  
عا ، م // يحتاج : لا يحتاج عا // إلى : ساقطة من سا . (٣) دلالات : إدراكات س .  
(٤) دلالة : ساقطة من م // على المعنى : المعنى ي . (٥) الذي : التي د ، س ، ع ، عا ،  
م ، ي . (٦) أن (الأولى) : ساقطة من د . (٧) تركت : نزلت م . (٨) ترك : نزل م .  
(٩) تركت : نزل م . (١٠) هذا (الأولى) : ساقطة من ع ، ي . (١١) بلفظة : لفظ ب // بها : لها د // لفظ : ساقطة من  
سا // لفظ : اللفظ د ، سا ، م ؛ بلفظ س . (١٢) بدل : يدل س . (١٣) أجزائه :  
أجزائها س . (١٤) ووحدة : وحدة ه . (١٥) ذو : ساقطة من م // عليه هيئة : على هذا ع .  
(١٦) الجملة : بالجملة ي // وتفيد : تفيد ع . (١٧) التتالي : التالى ع .

الأرض العنقاء الدائرة . بل يحتاج أن يقترن بالتتالي أمر آخر يدل على ارتباط بعض المقترنات ببعض ارتباط حمل ووضع ، أو ارتباط تقييد بعض ببعض . هكذا يجب أن يفهم هذا الموضوع ، فلا تشتغل بالتكلف البعيد الذي يحاولونه .

- فقد ظهر من هذا أن هاهنا معنى غير معنى الأمر الموضوع ، ومعنى الأمر المحمول من حقه أن يدل عليه ، وهو النسبة . فاللفظة الدالة على النسبة تسمى رابطة ، وحكمها حكم الأدوات . فأما لغة العرب فربما حذف الرابطة فيها اتسكالا على شعور الذهن بمعناها ، وربما ذكرت . والمذكور ربما كان في قالب الاسم ، وربما كان في قالب الكلمة . والذي في قالب الاسم كقولك زيد هو حي ، فإن لفظة هو جاءت لاندل بنفسها ، بل لتدل على أن زيدا هو أمر لم يذكر بعد مادام إنما يقال هو إلى أن يصرح به ، فقد خرجت عن أن تدل بذاتها دلالة كاملة فلحقت بالأدوات لكنها تشبه الأسماء .  
 ١٠ وأما الذي في قالب الكلمة فهي الكلمات الوجودية ، كقولك زيد كان كذا ويكون كذا . وقد غلب هذا أيضا في لغة العرب حتى إنهم يستعملون الألفاظ الزمانية في الدلالة على إيجاب حمل غير زماني أصلا كقوله تعالى وكان الله غفورا رحيما ، أو غير مختص بزمان بعينه بل ذائع في أي زمان كان كقولهم كل ثلاثة فإنها تكون فردا . وأما لغة الفرس فلا تستعمل القضايا خالية عن دلالة على هذه النسبة إما بلفظ مفرد كقولهم فلان جنين هست أو هي أو هو ، وإما بحركة كقولهم فلان جنين ويفتحون النون من جنين

(١) بالتتالي : بالتالي س ، ع . (٢) المقترنات : المقدمات س ، المقترنين عا // أو ارتباط : ارتباط د ، ن . (٣) فلا تشتغل : ولا تشتغل س ، ه // بالتكلف : بالتكليف ه // البعيد : الذي ع // يحاولونه : + نم د ، سا ، ع ، عا ، م ، ي . (٥) حقه : حقه عا . (٦) فأما : وأما د ، ن . (٩) أن (الأولى) : أمر ع // إنما : لم ع // يقال : قال س . (١٠) عن : من د // تشبه : نسبة م . (١١) الذي : التي ع // الكلمة : الكلم س ، عا ، ه . (١١-١٢) ويكون كذا : ويكون هذان . (١٢) غلب : علت ن // لغة : + من ع . (١٣) تعالى : عز وجل س ؛ ساقطة من د ، سا ، ع ، عا ، م ، ه ، ي . (١٤) ذائع : واقع ب ، ن // ثلاثة : ثلاثية ب ، سا ، عا ، م ، ه ، ي // فردا : عددا س . (١٥) عن : من سا // دلالة : الدلالة ع // هذه : هذان . (١٦) أو هو : هوى // بحركة : حركة س // كقولهم : فكقولهم ع ، ي .

فتكون الفتحة دالة على أن جنين محمول على فلان . ولما كان الرباط المصرح به أو المضمَر هو الذى يحدث من الكثرة وحده ، فإذن إنما يكون القول الجازم واحداً ، أما فى الحمل فأن يكون الرباط المصرح به أو المضمَر يدل على ربط واحد ، والربط فى الحمل هو أن تقول إن الموضوع هو المحمول .

٥ فإذن إنما يكون واحداً إذا كان المحمول واحداً والموضوع واحداً لافى الاسم وحده ، بل وفى المعنى ، لا كقولك العين جسم وتشتمل نبتك على عين البصر وعين الماء وعين الدينار ، فإن هذه القضية وإن كانت حقاً فإنها ليست واحدة . وذلك لأنك لا يمكنك أن تجعل للعين مفهوماً واحداً يشتمل على الثلاثة ثم يحمل عليه الجسم . فإن نويت واحداً من المعانى ودلت عليه باللفظ المشترك لم يكن الاشتراك الواقع فى اسم الموضوع أو المحمول مكثر المعانى القضية ، وإلا فمن يجده اسماً غير مشترك ويستعمله إنما يكون الاسم مدلولاً به على كثيرين ، إذ دل به المتكلم على كلها . وأما إذا نحا واحداً منها فدل عليه لم يكن اللفظ دالاً فى استعماله إلا على ذلك الواحد ، وإن كان ربما اشتبه على السامع .

١٥ وليس كل ما يكون موضوعه أو محموله اسماً مشتركاً لمعاني يستمر الصدق فى الحكم المحكوم به على جميعها ، بل كثيراً ما يختلف فيغلط . كما يقال إن العين بصيرة ، فإن أريد عين الإنسان وعين الشمس كان مختلفاً فى الصدق والكذب ، فالحملية الواحدة هى بهذه الصفة وليست مركبة بالحقيقة من القضايا . وأما الشرطية فهى عند التفريق قضايا

(٢) أو المضمَر : والمضمَرع . (٣) أما : إنما هـ ، فأما ي // الحمل : الحمل د ، س ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي // فإن : بأن سا ، م // المضمَر : + إنما د ، ن ؛ + هو ع // ربط : رباط ع . (٣ - ٥) أما فى الحمل ... يكون واحداً : ساقطة من سا . (٤) الحمل د ، س ، عا ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي . (٥) لافى : فى ي . (٦) العين : للعين ع . (٧) وعين الدينار : والدينار د ، س ، م ، هـ // حقا : حقة س ، عا ، هـ . (٨) للعين : العين ن // على الثلاثة ثم يحمل : ساقطة من م . (٩) ودلت : دلت س ، سا ، ع ، عا ، م ، هـ ، ي // اسم : الاسم ع . (١٦) عين : بجزء م ، ي // فالحملية : والحملية ب . (١٧) مركبة : مشتركة ع .

مختلفة إنما يوجد بين اثنين منها الرباط بأن يقرن بأحدهما أو كليهما حرف أو لفظ  
 فيسلبه خاصية القضية من كونه لصورته جائزاً أن يقال فيه إنه صادق أو كاذب . فإنك  
 إذا قلت إن كانت الشمس طالعة وسكت ولم تزد أزلت قولك الشمس طالعة عن أن  
 أن يلحقه تصديق ، فإن هذا القول وحده لا صادق ألبتة ولا كاذب . وكذلك  
 • إذا قلت : إما أن تكون الشمس طالعة وسكت ولم تزد ، بل نحتاج في الأول  
 أن تذكر تاليه وفي الثاني أن تذكر معانده ، فحينئذ يحدث قول واحد من قولين  
 في أنفسهما قضيتان ، بطل عن كل واحد منهما كونه قولاً جازماً . فإن قولك أيضاً :  
 فالنهار موجود ملحقاً به الفاء معتداً بدلالتهما من غير أن تلغى لا يكون صادقاً وحده ،  
 بل بالجملة قول جازم واحد بالرباط ، وليس قولاً جازماً واحداً بسيطاً على الإطلاق .  
 وكيف وفيه قولان جازمان ، لكن الرباط سلبهما ذلك وأحدث منهما قولاً جازماً واحداً ١٠  
 فبالرباط صار واحداً . وإذا علمت القول الجازم الواحد ، فقد علمت الكثير ، فإن  
 الكثير إما أن يكون واحداً في المسموع ، فذلك لاشتراك اسم فيه ، وإما أن يكون  
 كثيراً أيضاً في المسموع كثيرة لم يربط بعضها ببعض ربطاً موحداً . وها هنا يعلم أن  
 الألفاظ كيف تدل من حيث هي ألفاظ فقط ومن غير دلالة إيجاب وسلب ، وأن  
 التركيب الأول الجازم منها هو تأليف بين اثنين منها على سبيل إيقاع أحدهما على الآخر ١٥  
 أو نزعها عن الآخر ، وأن التركيب الثاني هو القول المركب ؛ كذا قيل في التعليم الأول .  
 وهذا الكلام يفهم على وجهين : أحدهما أن يعنى بالإيقاع الإيجاب الذي للحمل  
 فقط فيكون النزع هو السلب الذي للحمل ، كأنه لم يتعرض لغيره ، ويكون القول  
 المركب يصلح أن يعنى به الشرطي ، ويصلح أن يعنى به القيامي ، ويصلح أن يعنى به

(١) منها: منهما ع ، ي // بأن : أن س // يقرن : يرتون س ، عا . ه // كليهما : بكليهما ه .  
 (٣) كانت : كان ن . (٤) لا صادق : صادق م . (٧) أنفسهما : نفسيهما ي . (٩) بالجملة :  
 الجملة د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ه // واحداً : أو واحد عا . (١٦) نزعها : نقيع ع  
 // القول : للقول د ، ع ، م ، ن ، ه ، ي ؛ المقول س ، عا . (١٨) النزع ... للحمل :  
 ساقطة من سا // كأنه ... لغيره : ساقطة من عا . (١٩) القياسي : القياس ب ، سا ، ع ، عا ، ه ، ي // به : + القياس عا .

كلاهما . والوجه الثاني أن يعنى بالإيقاع الإيجاب بالمثل والنلو ، كقولك فى الإيجاب الحلى  
زيد حيوان ، وفى الإيجاب الشرطى المتصل : إذا كان كذا كان كذا ، فقد أوجب فيه  
تلو التالى للمقدم وأوقع عليه . ويعنى بالنزع السلب والعناد جميعا . أما العناد فكقولك  
إما أن يكون كذا وإما أن لا يكون كذا ، وذلك فى الشرطى المنفصل . وأما السلب ،  
فأما فى الحلى كقولك زيد ليس بحى . وأما المتصل فكقولك ليس كلما طلعت الشمس  
كان غيم . يبقى ها هنا سلب العناد كقولك : ليس إما أن يكون الإنسان ناطقا وإما أن  
يكون ضاحكا . فإن أريد أن يفهم وجه يحتمل دخول هذا أيضاً . مما ذكر أمكن على  
أحد سبيلين إما أن يجعل هذا الإيقاع إيقاعا بالفعل أو بالقوة ، فيكون السالب المنفصل  
داخلا فى الإيقاع بالقوة لأنه كما تبين لك بعد فى قوة حملى ما موجب ، وأنت تعلم هذا  
فى موضعه ، فهذا وجه ، أو يفهم من الإيقاع كل إيقاع بحمل أو اتصال أو انفصال ويجعل  
النزع كل سلب لهذا الإيقاع . ونحن لا نبالى أى المعانى يكون قد عنى بهذا القول ،  
لكنه إن كان المراد هو ما يطابق الاعتبار الثانى لزم منه أن يكون المراد بقوله .  
والمؤلف من هذه هو القياس ، لكن أظهر الوجوه هو الوجه الأول ، فيكون الحكم  
البسيط هو الذى يدل على أن شيئاً موجوداً لشيء أو ليس بموجود له . وأما فى اللفظة  
اليونانية فلا بد من أن يقترن بذلك لفظ يدل على زمان . والإيجاب من ذلك هو الحكم  
بوجود شيء لشيء آخر والسلب هو الحكم بلا وجود شيء لشيء آخر وليس ما يترجم

(٣) التالى : الثانى س ، ي // وأوقع : أو وقع عا . (٤) كذا (الثانية) :  
ساقطة من د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن // الشرطى : الشرط ع . (٥-٤) وأما السلب ... المتصل : ساقطة  
من د ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ي . (٥) زيد : ساقطة من ب // العناد : العبارع ، والعناد  
عا . (٧) دخول : بدخول عا // مما : فيها د ، ع ، ن ، ه ، ي . (٨) هذا : هذه ب // الإيقاع :  
ساقطة من عا . (٩) بعد : + فهذا وجه عا // ما : ساقطة من ب . (١٠) كل إيقاع :  
اتباع سا ، م ، ه ، ي ؛ بل اتباع عا // بحمل : حمل د ، سا . (١١) النزع : النوع د ، سا ، ع ،  
عا ، م ، ن ، ه ، ي // الإيقاع : الاتباع سا ، ع ، عا ، م // أى : + هذه ع . (١٢) لزم :  
لزمه س . (١٤) أوليس : إذ ليس م // له : ساقطة من ع (١٠-١٥) اللفظة اليونانية : لفة اليونانيين ع .  
(١٥) من أن : وأن ع // يقترن : يقترن د ، س ، عا ، ه . (١٦) لشيء : ليس ع // آخر :  
ساقطة من عا // والسلب هو الحكم بلا وجود : ساقطة من ه // لشيء لشيء آخر : ساقطة من  
ه // وليس : فليس ع ، ي // ما يترجم : ما يترجم س ، ما يترجم ع .



به التعليم الأول فقيل إن السلب حكم بنفى شيء عن شيء بشيء فإن النفي والسلب واحد فيكون كأنه قال : إن السلب حكم لسلب شيء عن شيء ، أو يعنى بالنفي ما هو أعم من السلب ، حتى إذا قيل لا إنسان ، يكون قد نفي الإنسانية من غير نسبة إلى منفي عنه . لكن التوقيف لم يدل على أن السلب موضوع لغير ما وضع له النفي بوجه ولا هو الاصطلاح العام بل يجب أن يقال كما قلنا : وهو الحكم بلا وجود شيء لشيء .

- ولما كان كل ما يوجبه موجب فغير متعذر أن يسلبه سالب ، وما سلبه سالب فغير متعذر أن يوجبه موجب ، سواء كان زمانياً أو غير زمانياً ، فبين أن لكل إيجاب سلباً يقابله ، ولكل سلب إيجاباً يقابله . وهذا هو التناقض ، أعني أن يكون إيجاب وسلب متقابلين بالتحقيقة . وإنما يكون هذا التقابل متقراً إذا كان المعنى في الإيجاب محصلاً من كل جهة ، فيكون السلب قد تناول كل ذلك بعينه . أعني أن يكون الموضوع معني واحداً وكذلك المحمول وأن يكون الجزء الذي يتوجه إليه القصد في الموضوع أو المحمول محفوظاً بعينه ، لا كما إذا قيل الإنسان يبصر أى بعينه ، ثم قيل بعده أى الإنسان لا يبصر أى بيده ، ظن ذلك مقابلاً له . أو قيل إن الحبشى أسود أى فى بشرته ، ثم قيل ليس بأسود أى فى لحمه ، ظن أن هناك تقابلاً . وإن أخذ أحد المعنيين فى أحدهما بالقوة فيجب أن يؤخذ فى الآخر بالقوة ، كقول القائل : إن المسكر محرّم ويعنى ما يسكر بالفعل ، وكقول الآخر : إن المسكر ليس بمحرّم ويعنى ما فى طبعه أن يسكر ولم يسكر بعد ، ظن أن هناك تقابلاً وأن يكون المسكان إن كان مكان ،
- ١٠
- ١٥

(١) بنفى : ببقاء م // بنفى : شيناس ، ي : ساقطة من د ، سا ، عا ، م ، هـ // والسلب : والإثبات سا . (٢) فيكون : ساقطة من ع // كأنه : فكأنه ع // السلب : سلب ع ، عا ، يسلب ن ، هـ ، ي . (٣) نسبة : كنسبته هـ . (٤) وهو الحكم ... انتهى : ساقطة من د ، عا ، ن ، ي . (٥) وما سلبه : وكما سلبه ع ، وما يسلبه هـ ، ي . (٦) تناول : يتناول ب . (٧) وأن يكون : وإن كان د ، وإن كان يكون ع ، م ، هـ ، ي // الجزء : الخبر عا . (٨) إذا : ساقطة من س . (٩) أى (الأولى) : ساقطة من ع ، ي . (١٠) فى (الأولى) : ساقطة من د ، هـ // هناك تقابلاً : هذا تقابل بخ // وإن : فإن ع ، ي . (١١) كقول : كقولك م . (١٢) وكقول : ويقول د ، سا ، عا ، م ، هـ ، ي . (١٣) ظن : فيظن س ، هـ .

أو الزمان إن كان زمان ، أو الجهة والاعتبار والإضافة إن كانت جهة واعتبار وإضافة واحدا. مثال الجهة أن يقال إن الجسم مكيف أى بلونه ليس بمكيف أى بمقداره. ومثال الإضافة أن يقال إن الثلاثة نصف أى للسته ، وليس بنصف أى للعشرة . بل القضية لاتكون صادقة أو كاذبة البتة فى المعنى الذى يقصد بها ولا مسلمة ولا منكرة بل ولا منصوره فضلا عن أن تكون متقابلة إذا لم تحصل جميع الأمور المتعلقة بمعناها مما ذكرناه . فإذا كان إيجاب على وجه من هذه الوجوه فيجب أن يكون سلبه على ذلك الوجه ، ثم إن لحقه سور وجهه مما سنذكره اقتضى أن يكون السلب يقابله فى ذلك ، وسنؤخر الحكم فيه إلى ما بعد . وهذه الأشياء إذا أهملت فى القضايا عرض منها مغالطات كثيرة فى القياسات على نحو ما سنذكر فى تعليمنا تبكيت المغالطين .

---

(١) أو الزمان : والزمان س . (٢) إن : ساقطة من ع // بلونه عا ، م ، إن ، ي // بمكيف : غير مكيف س . (٣) أن يقال : ساقطة من سا . (٥) إذا : إذس // بمعناها : بمعناه سا ، ع ، ي ؛ ساقطة من م . (٦) سلبه : سالبه ب . (٧) يقابله : يقابل ع ، ي . (٨) ما بعد : ما بعده س . (٩) على : وعلى س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي // ما سنذكر : ما نذكر ب ، د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي // المغالطين : + إن شاء الله عز وجل ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي .

## الفصل السابع

### (ز) فصل

في تعريف أصناف القضايا المحصورة والمهملة والمخصوصة

وتعريف التقابل الذي على سبيل التناقض والتقابل

الذي على سبيل التضاد وتعريف التداخل

وإيراد أحكام للقضايا من جهة ذلك

- ولما كان موضوع القضية لا يخلو إما أن يكون كلياً أو جزئياً فالحكم إما على الكلي وإما على الجزئي . فإذا كان الموضوع جزئياً كقولك : زيد كاتب ، فإن مناقضه سالب اجتماع فيه من مراعاة الشروط ما ذكرناه ، وأما إن كان الموضوع كلياً فإما أن يكون الحكم عليه كلياً أي يكون قد بين أن الإيجاب على كل واحد مما تحته ١٠ أو أن السلب عن كل واحد منه فلا إيجاب على شيء البتة مما تحته ، أو بين أن الإيجاب أو السلب في بعضه ، أو يكون قد ترك ذلك تركاً ولم يتعرض له ، وإنما تعرض للكين دون الكم ، أعني الإيجاب والسلب دون التعميم والتخصيص . مثال الحكم بالإيجاب الكلي على الموضوع الكلي قولك في الحملات : كل إنسان حيوان ، فقد

(٤-٥) والتقابل الذي: والذي س . (٥) سبيل: ساقطة من ع، م، ي . (٦) للقضايا: والقضايا ع، هـ . (٧) موضوع: ساقطة من س . (٨) ولما: أوع، ن، ي // كقولك: فكقولك س . (١٠) بين: + فيه س، ع، هـ . (١١) أو أن: وأن د، سا، ع، عا، م، ن، ي // واحد: + واحد س // منه: ممانته د، س، ع، ي // ألبتة بما: ألبتة سا، عا، م، هـ . (١٢) ذلك: ساقطة من س، م . (١٣) الإيجاب: للإيجاب س، ع، عا، ن // التعميم: + به د، س، سا، عا، م، ن، هـ .

أوجبت الحيوانية على كل واحد مما يوصف بأنه إنسان . وأما تنميم القول في تفهيم هذا فليؤخر إلى الفن الذى يذكر فيه القياس ، فقد جرت العادة بذلك ، وإن كان هذا الموضوع أحق به . ومثال السلب الكلى على الموضوع الكلى قولك : ليس ولا واحد من الناس بحجر وأما بحسب لغة العرب فإذا قيل : ليس أحد من الناس بحجر كان السلب يقتضى العموم ، ولم يفهم منه أنه يعنى أحدا من الناس بعينه واحدا خاصيا . وأما بحسب دلالة اللفظ فالواجب هو الذى قلنا أولا أنه ليس ولا واحد البتة من الناس بحجر فكأنه قال لا يوجد إنسان بحجر ولا واحد البتة من جملة الناس يوجد حجرا . وفى اللغة الفارسية يحتاج أن يقرن لفظه هيج بالسلب حتى يدل على العموم .

على أن تحقيق القول فى هذا إلى أصحاب صناعة اللغة . وهذان الحكمان ليسا ١٠  
بمتناقضين ، وكيف وقد يكذبان معاً إذا كان المحمول من المعانى التى إذا قيست إلى شخص لم يجب أن يكون لها ولم يجب أن لا يكون وإذا قيست إلى طبيعة الإنسانية وجدت الإنسانية لا توجبها ولا تمتنع عليها . ومثاله كقولك كل إنسان كاتب أى بالفعل ولا واحد من الناس بكاتب ، فإن كليهما كاذبان . ولو كان قولنا كل إنسان كاتب سلبه الذى يبقى صدقا عند كونه كاذبا هو ولا واحد من الناس بكاتب لكان يجب أن لا يكذب قولنا : ولا واحد من الناس بكاتب . فإذا نيس هذا مقابله بالتناقض ، ١٥  
بل هو مقابل له من حيث هو سالب لمحموله مقابلة أخرى . فلنسم هذه المقابلة تضادا

(١) كل : ساقطة من د // وأما : فأما س ، عا . (٢) بذلك : ساقطة من ن // الموضوع : الموضوع د ، المقول عا . (٣) على : عن د ، سا // على الموضوع الكلى : ساقطة من عا // ليس : ساقطة من د ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي . (٤) السلب : الشيء س . (٥) يعنى : يعنى د ، عا ، م ، ن ، هـ // واحدا : أو واحدا س // خاصيا : خاصا سا ، عا . (٦) ألبتة : ساقطة من سا . // بحجر : بحج د ، عا ، ن . (٧) بحجر : حجرا س ، ن ، هـ ، ي ، بحج م . (٨) اللفظ : لفظ ب ، د ، سا ، ع ، ن ، هـ // يحتاج : إلى س // لفظ : ساقطة من م . (٩) يكذبان : يكون س . (١٠) وإذا : فإذا س . (١١) كقولك : قولك سا . (١٢) الناس : الإنسان س // كاتب : ساقطة من س . (١٣) بكاتب : كاتب ع .

- إذا كان المتقابلان بها لا يجتمعان ألينة في الصدق ولكن قد يجتمعان في الكذب كأضداد في أعيان الأمور ، فإن الأضداد لا تجتمع معاً ولكن قد ترتفع معاً ، على ما علمت .
- واعلم أن حال المحمول في نفسه عند الموضوع لا التي بحسب بياننا وتصريحنا به بالفعل أنه كيف هي له ولا التي تكون في كل نسبة إلى المحمول ، بل الحال التي للمحمول عند الموضوع بالنسبة الإيجابية من دوام صدق أو كذب أو لا دوامهما تسمى مادة .<sup>٥</sup>
- فإما أن يكون الحال هو أن المحمول يدوم ويجب صدق إيجابه فيسمى مادة الوجوب كحال الحيوان عند الإنسان ، أو يدوم ويجب كذب إيجابه ويسمى مادة الامتناع كحال الحجر عند الإنسان ، أو لا يدوم ولا يجب أحدهما ويسمى مادة الإمكان كحال الكتابة عند الإنسان . وهذه الحال لا تختلف في الإيجاب والسلب ، فإن القضية السالبة توجد لمحمولها هذه الحال بعينها فإن محمولها يكون مستحقاً عند الإيجاب أحد الأمور المذكورة ،<sup>١٠</sup> وإن لم يكن أوجب ، والسلبية الموجبة حالها عند الكلية السالبة إذا اشتركا في الموضوع والمحمول والشروط للمعدودة أن السالب منهما في الواجب هو الكاذب وحده دون الموجب ، وأما في الممتنع فإن الموجب هو الكاذب دون السالب ، وفي الممكن فكلاهما كاذبان . وأما الجزئيان فحكهما في الواجب والممتنع حكم الكلين . وأما في الممكن فالمشهور هو أنه يجب أن تصدقا جميعاً ، لكن البين من أمرها أنهما قد يصدقان في مادة<sup>١٥</sup> الممكن كقولنا . بعض الناس كاتب وليس كل الناس بكاتب . وأما أن ذلك يجب وجوباً فهو أمر لا يبين بنفسه للمبتدئ ، فإنه لا يجب عنده أن يكون المحمول الذي

(٢) ترتفع : ترتفع ع ، ي . (٣) عند : غير س . (٤) في كل : لكل ن . (٥) بالنسبة :  
 + إلى ع // تسمى : فيسمى سا . (٦) فيسمى : ويسمى د . (١٠) مستحقاً : مستحقه د ،  
 سا ، عا ، م ، ن ، ه // الأمور : ساقطة من سا . (١٢) منهما : منها س  
 // وحده : ساقطة من عا . (١٣) في : ساقطة من ع // الموجب : الواجب ب ، د ، سا ، عا ،  
 م ، ن ، ي // وفي : وأما س // فكلاهما : وكلاهما د . (١٤) الجزئيان : الجزئيان سا ،  
 الجزئيات ع // حكهما : حكهما د ، سا ، ع ، م ، ن ، ه // الكلين : الكلين س .  
 (١٥) تصدقا : + معا سا . (١٦) كل : بعض س . (١٧) وجوباً : وجوديان // لا يبين :  
 لا يبين د ، س ، ن ، ه .

من مادة الممكن موجوداً لا محالة في بعض الموضوع معدوماً في بعضه ، فإن المبتدئ لا يستنكر أن يكون شيء هو من جملة الممكنات البعيدة الغريبة ، ثم يتفق أن لا يوجد البتة لشيء من أشخاص النوع في زمن من الأزمنة .

والذي يتكلف أن يوجب هذا ويبينه فإنما يبينه بمقدمات غير معلومة للمنطقي  
 ٥ ثم عساه إنما يمكنه إثبات ذلك إن أمكنه في الصنائع والحرف الداخلة في منفعة الإنسان .  
 وأما في أمور خارجة عن ذلك فما أرى أن البرهان اليقيني يقوم للمتعلم المنطقي عليه .  
 وعلى أن المنطقي لا يحتاج في صناعته أن يعتقد وجوب هذا بل يكفيه من ذلك معرفته  
 بأن الجزئيتين الداخلتين تحت التضاد قد تصدقان جميعاً في مواد إمكانية مستقرتاً في ذلك  
 مواد إمكانية ظاهراً من أكثرها أنها لا تم سلباً ولا إيجاباً . وأما المختلفان في السك  
 ١٠ دون الكيف ولتسميا متداخلتين فنجد المتداخلتين منهما بالإيجاب تصدقان في الواجب  
 والمتداخلتين في السلب تصدقان في الممتنع وكلاهما يقسم الصدق والكذب في الممكن ،  
 لكن الجزئية تكون صادقة على الاعتبار المذكور ، وتأمل ذلك بنفسك . وليس  
 إذا كان موضوعك كلياً فقد صار حكمك بذلك كلياً عليه ما لم تحكم بأنه موجود في كله  
 أو غير موجود ، فإذا لم تحكم بذلك فقد حكمت على الطبيعة الموضوعية للعموم فقط .  
 ١٥ وهذه الطبيعة في نفسها معنى ، وأنها مأخوذة عامة معنى ، وأنها مأخوذة خاصة معنى .  
 وهي في نفسها تصلح لاعتبار جميع ذلك ، ولو كانت لا تصلح للخصوص لم تكن تصلح  
 أن تكون مثلاً إنسانية واحدة بها زيد إنسان واحد ، ولو لم تكن تصلح عامة في العقل  
 ما كانت بحيث يشترك فيها كثيرون . ثم الأمور التي تلحق الإنسانية إن ألحقت بها

(١) الممكن : ممكن ع ؛ ممكن الوجودي // الموضوع : المعلوم سا // معدوماً : ساقطة  
 من عا // في بعضه : ساقطة من عا . (٣) زمن : زمان ن ، هـ . (٤) يوجب :  
 يوجد ع . (٦) فما : فبا د ، ع ، عا ، م ، ن ؛ فلا هـ . (١٠) الواجب : الإيجاب نج  
 (١٢) بنفسك : حينئذ م . (١٣) كلياً : ساقطة من س . (١٦) وهي : وهو س ، ن // في :  
 من عا // للخصوص : + لكن سا // تكن : ساقطة من س . (١٧) ولو لم : ولم  
 د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي . (١٨) بها : به س ، ع ، عا ، م ، هـ ، ي ؛ ساقطة من سا .

وهي إنسانية بلا زيادة شرط كان ذلك الإلحاق إلخافا ليس لنا معه أن نقول إنها تلحق بها في عمومها أو خصوصها ، بل إنها صالحة للأمرين جميعاً ، لكنها كانت ملحقة به خصوصها فقد ألحقت بها في خصوصها دون عمومها . فلا يجب أن تكون صادقة على عمومها وإن ألحقت بها فقط . فلا يخلو إما أن يكون تصحبها مع العموم ملحقة بها فتكون حينئذ صاحبة إياها في خصوصها فما لحق العام لحق الخاص ، وإما أن لا يصحبها هناك ، بل يتبرأ عنها ويكذب عليها فيصدق لا محالة في خصوصها فإنها إن كانت تكذب أيضاً في خصوصها فهي مما لا يصدق عليها ألبتة ، وأعني بقولي يصدق عليها في عمومها أي يصدق على جميع ما يعبرها ليس أنها يصدق عليها من حيث هي معنى عام فإنها حينئذ كشء واحد يصدق

(١) ذلك الإلحاق : إلحاق ذلك بها د ، س ، ن ، ي ؛ إلحاق ذلك ع ؛ إلحاق ذلك به عا ، م ، ه // إلخافا : ساقطة من س // إنها تلحق بها : إنه يلحق به س ، سا ، ع ، عا ، م ، ه ، ي . (٢) عمومها : عمومها سا ، عا ، م // خصوصها : خصوصه سا ، عا ، م // إنها صالحة : هو صالح د ، سا ، عا ، م // جميعاً : جميعها ع // لكنها : لكنه سا ، عا ، م // كانت ملحقة : كانت يلحقها ع ؛ كان ملحقة عا ، م . (٣) خصوصها (الأولى) : عمومها ع ، ه ، ي ؛ عمومها عا ؛ خصوصها م // فقد ألحقت بها في خصوصها دون عمومها : صدقت على خصوصها وإن كانت ملحقة في خصوصها فقد ألحقت في خصوصها دون عمومها ع ، ي [وتضيف هذه النسخة كلمة بها] ؛ صدق على خصوصه وإن كان ملحقة به في خصوصه فقد ألحق به في خصوصه دون عمومها عا // صادقة : صادقا د ، سا ، ع ، ها ، م ، ي // عمومها (الثانية) : عمومها د ، سا ، ع ، عا ، م (٤) ألحقت بها : ألحق به د ، سا ، ع ، عا ، م ؛ ألحق بها س ، ن ، ه // تصحبها : يصحبها د ، سا ، ع ، عا ، م // ملحقة بها : ملحقة بها س ؛ ملحقة به سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي . (٥) صاحبة إياها : صاحبة إياه د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن // خصوصها : خصوصه د ، سا ، ع ، عا ، م // فلما لحق ي . // يصحبها : يصحبها د ، سا ، ع ، عا ، م // عنها : عنه د ، سا ، ع ، عا ، م ، ي . (٦) عليها : عليه د ، سا ، ع ، عا ، م // خصوصها (الأولى) : خصوصه د ، سا ، ع ، عا ، م ، ه // فإنها : فإنه ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه // كانت : كان د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه // خصوصها (الثانية) : خصوصه د ، سا ، ع ، عا ، م // فهي : فهو د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي . (٧) عليها (الأولى) : عليه د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي // بقولي : بقوله سا ، ع ، عا ، م ، ي ؛ بقولتان // عليها (الثانية) : عليه د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن . (٨) ما يعبرها : ما يعبرها سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي // عليها : عليه د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن // هي : هو د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي // فإنها : فإنه د ، سا ، ع ، عا ، م ، ي .

عليه ما لا يتعدى إلى مخصوصاته . فإنه من حيث هو عام هو كلي ونوع وغير ذلك ،  
وهذه أمور تلحقه دون ماتحتة .

ولسنا نشير بما نقوله إلى ما يلحقه من حيث هو عام ، بل إلى ما يصاحبه في عمومه  
حملا على موضوعاته . وغرضنا ما يبيانه من أن الحكم على الكلي من غير اشتراط التعميم  
والتخصيص ليس يوجب التعميم بوجه ، ولا أيضاً فيه دلالة لفظية على التخصيص .  
والسكن الدلالة على التخصيص لازمة لدلالته من خارج لا أنها نفس دلالة الحكم فيه ،  
كما أن الكلي قضية لوازم من العكس وغير ذلك مما ستعلمه ليست هي نفس المدلول  
عليها بالقضية .

فبين أن كاية الموضوع لا توجب كاية الحكم فلذلك ما كانت القضيتان المهملتان  
المتخالفتان بالسلب والإيجاب ليستا بمتضادتين . وأعني بالمهمل ما موضوعه كلي قد بين  
كيفية الحمل فيه ولم تبين كميته ، فهاتان ليستا بمتضادتين وكيف وقد يصدق أن الإنسان  
كاتب على ما بينا ، ويصدق أن يقال ليس بكاتب ، فيجتمعان على الصدق . إلا أن  
ذلك ليس يمنع أن يكون هذا المعنى الملحق يلحق بالطبيعة العامة ، وإن لم يصرح به .  
فحينئذ تكون قوة الإيجاب والسلب قوة المتضادتين إذ نحن لم نوجب أن هذا الحكم  
يتناول المحكوم عليه من حيث هو خاص لا محالة ، بل قلنا إن معنى الإنسان بصدق  
على العام وعلى الخاص . فإذا كان يصح أن يحمل المحمول بالإيجاب والسلب على الإنسان  
وهو عام ، ويصاحبه في عمومه ، فيصح أن يكون الإيجاب والسلب فيه في قوة المتضادتين

(٣) ما يصاحبه : يصاحبه د . (٤) ما بيناه : بما بيناه ن // من (الأولى) : ساقطة من د ، ن .  
(٥) ليس : وليس د ، ساقطة من سا . (٦) لا أنها : لأنها د ، سا ، ع ، م ، ه ، ي  
// فيه : فيها س . (٧) ستعلمه : ستعلمه ي . (١٠) المتخالفتان : المتخالفتان ع // ليستا :  
ليست ع // ما : بما ي ، ه ، هو د . (١١) كيفية : ساقطة من سا ، ع ، م ، ن ، ي .  
(١٠ - ١١) وأعني .... بمتضادتين : ساقطة من ع . (١١) فيه : ساقطة من عا .  
(١٤) قوة (الأولى) : ساقطة من س // والسلب : من السلب ع // المتضادتين : للمتضادتين  
د ، سا ، م ، ن ، ه // لم : ساقطة من ي // هذا الحكم : ساقطة من ي . (١٥) بل :  
ساقطة من ع // معنى الإنسان : المعنى كالإنسان س ، عا . (١٧) في (الثانية) : ساقطة من ع // للمتضادتين :  
المتضادتين م ، ي .



لكن ليس ذلك واجباً في نفس الأمر ، حتى إذا حمل أمر على الإنسان وجب أن يحمل على العام لا محالة ، كما إذا حمل عليه وجب أن يحمل على الخاص لا محالة . والإنسان لا يمتنع أن يكون عاماً وأن يكون خاصاً ، لكن نفس اللفظ لا يكون دل على ذلك ، وهو كما يقول قائل : إن بعض الناس كاتب وبعض الناس ليس بكاتب ، فلا يبعد أن يكون البعض من الناس هو زيد في القضيتين فيكونان في حكم المتناقضين ، وإن كان اللفظ لا يوجبها . والأمر الممكنة في اللفظ هي التي تصلح أن تنفق ، ولا يوجبها اللفظ .

فهذا وجه تأويل لما قيل في هذا للموضع إن المعنيين اللذين يستدل عليهما بهما قد يمكن أحيانا أن يكونا متضادين . والذي قيل إنه إنما عني بهذا القول أنا إذا قلنا الإنسان ليس بصحيح كانت قوته قوة قولنا الإنسان صحيح والإنسان مريض ، إذ الإنسان الذي ليس بصحيح هو المريض ، إذ هما من الأضداد التي لا متوسط بينهما ، فهو أيضا وجه . ١٠  
لكن الأولى هو الوجه الأول فلا يبعد عندي أن يقال في هذا الموضع إن القضيتين ليستا بمتضادتين . ويعنى بالمتضاد فيما سلف وفيما يبنى عليه ويلحق به معنيين مختلفين إلا أنه مع ذلك محتمل ومتكاف ، فيتضح من هذا أن المهمة في قوة الجزئية .

والذي قال إن الألف واللام في المهملات تدل على الحصر الكلي ، فأذن لا مهمل إلا وهو كلي ، فقد غلط من وجهين : أحدهما أنه ليس الكلام بحسب لغة دون لغة ، ١٥  
فمسي أن لا يكون في لغة العرب مهمل ألبتة . والثاني أن الألف واللام في لغة العرب

(١) نفس : بعض ع . (٢) كما إذا حمل . . . لا محالة : ساقطة من سا  
// الخامس : العام ع // والإنسان : وأن الإنسان ه . (٣) لا يمتنع : لا يمنع ع ،  
ع ، ه . (٤) المتناقضين : المتناقضين عا . (٥) المعنيين اللذين : للمنى الذي س ، سا ، ع ،  
ع ، م ، ن ، ه // عليهما : عليهما س . (٦) يكون د // متضادين : متضادتين  
س ، م ، ن // بهذا : هذا سا . (٧) والإنسان : الإنسان س // إذ الإنسان :  
إذا الإنسان د ، سا . (٨) بصحيح : ساقطة من ع // من : في س // بينهما : بينهما  
// فهو : فهذا س . (٩) فلا يبعد : فإنه يبعد د ، سا ، ع ، ها ، م ، ن ، ه ، ي .  
(١٠) ذلك : ساقطة من د // ومتكاف : أو متكاف ع . (١١) دون : ساقطة من سا  
// لغة (الثانية) : ساقطة من د . (١٢) للعرب . . . لغة : ساقطة من د .

أيضا لا توجب الحصر ، فإنك تقول إن الإنسان نوع ولا تقول ألبتة كل واحد من الناس نوع ، وتقول إن الضحاك محمول على زيد ولا تقول كل ضحاك محمول على زيد . فليس ما ظنه هذا المتحدلق بصحيح .

واعلم أن أخذ الألف واللام مكان السور مما يغلط في كثير من المواضع حتى إن القضية تكون صادقة مع الألف واللام ، فإن لحقها السور بان كذبها . كما أنك تقول إن الأبيض أبيض بالضرورة فتقبله قبولا ، فإن قلت كل ما يوصف به بأنه أبيض فهو أبيض بالضرورة ، لاح لك كذبه . وأما البحث عن مشاركة الألف واللام والسور فهو أولى بصناعة النحويين . فبين من جملة هذا أن كلية الموضوع غير كلية الحكم ، وأن كلية الحكم تدل عليه . أما في الإيجاب فبلغظ كل ، وأما في السلب فبلغظة ليس ولا واحد ، وهذان يدلان على عموم الحكم . وأما الموضوع فعموم ليس من جهة لفظ يدل عليه ، بل لأنه في طبعه كلي . والسور الكلي يدل على كلية الحكم بحسب الموضوع لا بحسب المحمول ، فإن المحمول وإن كان كليا فليس السور يدل على أن النسبة لكليته بل على أن نسبته إلى كلية الموضوع . وإذا قلت كل إنسان حيوان لم تعن أن الحيوان بكليته للإنسان ، بل إن الحيوان لكلية الإنسان . فإن احتجت أن تدل على ذلك

- (٢) إن : ساقطة من م ، ه ، ي . (٣) بصحيح : يصح ع . (٦) قبولا : قولام // به : ساقطة من د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ي .  
 (٦ - ٧) فتقبله . . . . . بالضرورة . ساقطة من ع .  
 (٧) فهو : فإنه د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ي // كذبه : كذب س .  
 (٨) جملة : ساقطة من ي // الحكم : الجمل س .  
 (٩) وأن كلية الحكم تدل عليه : ساقطة من س ؛ تدل ع // فبلغظ : فبلغظة س ، ه .  
 (١٠) جهة : ساقطة من ع .  
 (١١) الحكم بحسب : ساقطة من ع ، ي . (١١ - ١٢) بحسب الموضوع لا : ساقطة من د  
 (١٢) فإن : وأن ي // لكليته : والكلية ع .  
 (١٣) كلية : كليته ب // وإذا : فإذا د ، سا ، ع ، ط ، م ، ن ، ه ، ي ؛ فإن س .

لم تدل عليه بهذا السور ، بل تحتاج أن تورده لفظاً آخر يدل على الكرم ، كما تقول كل إنسان هو كل حيوان . وإن حذفنا هذا السور فقلت الإنسان كل حيوان لم يفن هذا اللفظ المذكور شيئاً في الدلالة على كلية الحكم . وأمثلة هذه القضايا منحرفات ، وليس في إحصائها واستقصائها كبير جدوى ، لكن العادة جرت بذكرها فلنتأملها ونعرف أحوالها .

---

(١) عليه : هلى ذلك ع . (٢) الإنسان : ساقطة من ع .  
(٤) فلنتأملها : فلنتأملوا م ؛ ساقطة من ع ، ي .

## الفصل الثامن

### ( ح ) فصل

#### في المنحرفات الشخصية

لنعتبر هذه مخصوصة أي جزئية الموضوع ، ومهملة ومحصورة أي مذكورة السور ،  
وهذا اللفظ الذي يدل على السكينة إما بإيجاب كلّي أو سلب كلّي أو إيجاب في البعض  
كقولك : بعض الناس كاتب ، أو سلب عن البعض كقولك ليس كل الناس بكتاب  
أو ليس بعض الناس بكتاب . فإن سلبك عن الكل من حيث هو كل لا يمنع  
إيجابك في البعض كقولك : ليس كل إنسان كاتباً بل بعضهم لا كقولك ليس  
ولا واحد من الناس بكتاب الذي يمنع البعض . فقولك : ليس كل ، إنما يوجب أن  
العموم ليس ، وأما أن الخصوص ليس أيضاً فليس فيه ، فنقول : إذا قلنا : زيد ،  
ثم قرنا لفظة التقدير بمحموله فإما أن تكون لفظة كل أو ولا شيء أو بعض أو لا كل ،  
والمحمول إما أن يكون معنى كلياً أو معنى شخصياً فإن كان معنى شخصياً فن البين  
أن إدخال الكل أو البعض فيه في الإيجاب هذر ، إلا أن يعنى بالكل الجملة وبالبعث  
الجزء فيقال مثلا : إن هذه اليد كل هذه الأصابع والساعد والعضد ، أو يقال هذه اليد

(٣) المنحرفات : المتحرك م . (٥) وهذا : وهو د ، س ، سا ، عا // سلب : سلب د ،  
سا ، عا ، م ، ن . (٦) الناس (الثانية) : الإنسان ب // بكتاب : كاتب ب ، ع ، ي .  
(٨) إيجابك : ساقطة من ع . (٩) ليس ولا واحد . . . . . فقولك : ساقطة من م .  
(١٠) فنقول : + أنواع ، ي . (١١) بمحموله : + لمحموله س // لفظة : لفظ ع  
// كل : + شيء ، ع ، ي . (١٢) إما : ساقطة من م // فإن كان معنى شخصياً : ساقطة من م .  
(١٣) أو البعض : والبعض د ، س ، سا ، ن ، ه ، ي // في الإيجاب : والإيجاب سا .  
(١٤) فيقال : فنقول سا .

هي بعض البدن ؛ وليس الكل أو البعض الذي هو السور . وفي مثله كلامنا على هذا الوجه .

- فإننا لا نذهب في استعمال لفظ الكل والبعض السورين إلى ذلك ألبتة بوجه من الوجوه ، بل نغنى بكل لا الجملة بل كل واحد ، ونغنى بالبعض لا الجزء بل بعض ما يوصف بالموضوع ويشاركه في الحد فقولنا بعض الإنسان إنما نغنى به بعضا من جملة الناس الذي مع أنه بعض هو أيضا إنسان فهو واحد من جميع ما يسمى بإنسان ويحد بحده . فإذا استعملنا الكل والبعض السورين في محمول شخص فقلنا زيد كل هذا الشخص ، أى كل واحد من ذلك الشخص ، فهو كاذب . فإنه ليس ذلك الشخص محمولا على آحاد كل واحد منها ذلك الشخص ، وإذا لا معنى لذلك . ولا يصح حمله بالإيجاب ، فنقيضه وهو زيد ليس كل هذا الشخص صادق . وإذا قلنا : زيد بعض هذا الشخص ١٠ فكاذب ، فنقيضه أن زيدا ليس بعض هذا الشخص صادق . وإذا قلنا زيد ليس ولا واحد من هذا الشخص ، فإنه بالحقيقة صدق ويوم كذبا . أما إيهامه الكذب فلأنه يوم أن هذا الشخص عام وله موضوعات وليس هذا واحدا منها . لكن القضايا لا يلتفت إلى إيهاماتها بل إلى المفهومات من أنفسها ، ولذلك لا يصير قولنا ليس كل إنسان حجرا كاذبا لإيهامه أن بعض الناس حجر . وكذلك إذا جعل الخاص جزئيا ١٥ سالبا حتى قيل إن زيدا ليس كل هذا الشخص أى ليس كل واحد مما يحمل عليه هذا

(١) بعض : + هـ س ، هـ // البدن : البدن ع . (٣) فإننا لا نذهب : ولا نذهب س ؛ وإننا لا نذهب هـ . (٦) بإنسان : إنسان ع . (٧) استعملنا : استعمال ع // والبعض : أو البعض ع // السورين : السورين س ، ي // هذا : ذلك س ، ع // هذا الشخص : + الآخر س ، هـ . (٨) ذلك الشخص : + الآخر س ، ع ، هـ . (٩) وإذا : فإذا ع // ولا يصح : فلا يصح ع ، م . (١٠) زيد (الأو) : أن زيدا س ، هـ // كل : بعض س ، هـ . (١٠ - ١١) بعض هذا ... زيد : ساقطة من س ، هـ . (١١) فنقيضه : نقيضه د ، سا ، م ، ن ، هـ ؛ + هو ع . (١٣) فلأنه : لأنه ب ، د ، سا ، ع ، ها ، م ، ن ، ي . (١٤) لا يلتفت : لا يجب أن يلتفت س ، هـ // ولذلك : ولكن ب . (١٥) إذا : إن س // الخاص : الحاضر ع ، هـ . (١٦) ليس : ساقطة من م .

الشخص ، فإنه حق وإن أوم كذبا ، أى أوم أن لهذا الشخص موضوعات كثيرة .  
وإنما هو حق لأن هذا الشخص إذا لم يكن له موضوعات كثيرة يحمل عليها فظاهر أن  
زيدا لا يكون كل واحد منها التى ليست ، فإن للمعدوم يسلب عن كل موجود فلا يكون  
للموجود شيئا أو أشياء معدومة . وإذا كان لا يمكن أن يكون زيد كل واحد مما هو  
عمرو ومما ليس ، فصحيح أن زيدا ليس كل واحد مما هو عمرو . فأما إن كان المحمول  
كليا قلنا : إن زيدا كل إنسان أو كل حيوان أو كل كاتب فهو كاذب لا محالة .  
فإذا قلنا زيد ليس ولا واحد من كذا ، فإن كانت المادة ممتنعة كان حقا ، وإن كانت  
المادة واجبة كان كذبا ، وإن كانت المادة ممكنة لم يجب كذب ولا صدق بعينه ،  
بل أمكن أن يكون زيد مثلا كاتبا فيكذب هنالك أن زيدا ليس ولا واحد من  
الكتاب ، وأمكن أن لا يكون كذلك فيصدق هنالك أن زيدا أو لا واحدا من  
الكتاب . فأما نفس القضية وصورتها فلا توجب شيئا . وبالجملة فإن حمل الممكنات  
على الأشخاص لا يوجب فى قضاياها تعيين صدق ولا كذب . وأما إن كان السور  
جزئيا موجبا فذلك فى مادة الواجب حق ، كقولنا : زيد هو بعض الناس ، وفى مادة  
المتنع كاذب ، وفى مادة الممكن موقوف . وأما إن كان السور جزئيا سالبا كقولك زيد  
ليس كل كذا فهو يصدق فى كل مادة ، فحق أن تقول : زيد ليس كل حيوان وليس  
كل حجر وليس كل كاتب ، فكيف يكون الشخص كل شىء من المعانى السلبية .

- (١) فإنه : وإنه ع // وإن : فإن ع // كذبا أى أوم : ساقطة من د .  
(٢) وإنما . . . له : ساقطة من س // موضوعات كثيرة : ساقطة من س .  
(٣) كل واحد . . . فلا يكون : ساقطة من م . (٤) أو أشياء : ساقطة من م //  
لا يمكن : ليس يمكن ع . (٥) فصحيح : بصحيح سا ، ع ، ه // فأما : وأما س .  
(٨) كذبا : كاذبا عا // يجب : يكن ع ، ي . (٩) فيكذب : ويكذب ع ، ي //  
ليس ولا واحد : ولا واحد وليس يج . (١٠) هنالك : ساقطة من ع // زيدا أو لا واحدا :  
زيدا ولا واحدا د ، سا ، ع ، ن ، ي ؛ زيدا ليس ولا واحد س ، ه . (١١) فأما : وأما  
عا ، م ، ي // فإن : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، ه . (١٢) قضاياها : قضايا م  
// وأما : فأما س // إن : إذا س . (١٣) الناس : ساقطة من سا . (١٤) وأما : فأما د .  
(١٥) كل كذا . . . زيد ليس : ساقطة من د ، م ، ن // كذا : كون س // فهو :  
فإنه ع .

- وأما المهملات فالتقرون فيها سور الإيجاب الكلي بمحموله قد يظن أنه يصدق في بعض المواضع كقول القائل : إن الإنسان كل ضحك . وهذا ظن خطأ لأن قولنا : الإنسان نعني به طبيعة الإنسان ، وكل ضحك نعني به كل واحد مما هو ضحك ، وطبيعة الإنسان لا توصف بأنها كل واحد من الضحاكين وإلا لكان إنسان ما هو كل واحد من الضحاكين وكذلك أيضاً إن أخذ الإنسان من حيث هو عام فإنه ليس ولا واحد من الضحاكين بل هو العام المحمول على واحد واحد منها . فإن عني بكل ضحك كل الضحاكين أي جملتهم جميعاً ، فهذا ما لسنا نذهب إليه في استعمال الأسوار ، لسكنا مع ذلك نعتبره فنقول : إن الإنسان العام ليس عمومه هو أنه جملة الضحاكين وكل الضحاكين . ولناخذ هذا أخذاً فـ كان بيانه موضع آخر ، ولا طبيعة الإنسان من غير زيادة شرط عموم أو خصوص ذلك ، وكيف وجملة الضحاكين لا يوصف بها واحد واحد ١٠ وطبيعة الإنسان يوصف بها واحد واحد فإن عني بكل ضحك الضحك العام من حيث هو عام فهو أيضاً غير ما نريده ونذهب إليه في استعمال قولنا كل ضحك ، لكنه قد يصدق أن يقال إن الإنسان العام هو الضحك العام على سبيل الحمل ولا يصدق على طبيعة الإنسان ذلك فإن طبيعة الإنسان ليس هو الضحك العام وإلا لكان كل إنسان ضحاكاً عاماً ، فإن طبيعة الإنسان موجودة لكل شخص ، فهذا في المادة الواجبة . ١٥
- وأما في الممتنع والممكن فالكذب ظاهر كقولك الإنسان كل حجر ، أو الإنسان كل كاتب كيف أخذت . فإن كان السور الكلي سالباً كذب في الواجب الذي هو أعم . فإنك إذا قلت الإنسان هو لا شيء ولا واحد من الحيوان كذب القول .

(٢) للمواضع : للمواطن سا . (٤) إنسان : الإنسان د ، هـ . (٤ - ٥) وإلا لكان ... الضحاكين : ساقطة من سا ، م . (٦) ضحك : كذاع ، ي . (٩) ولناخذ : بل نأخذ هـ // فسكان : ومكان س ، هـ . (١٠) شرط : بشرط ب . (١٢) استعمال : استعمالنا س // لكنه : ولكنه د . (١٤ - ١٥) فإن ... لكل : ساقطة من عا . (١٦) في : ساقطة من م // أو الإنسان : والإنسان ع ، عا ، ي . (١٧) هو : ساقطة من د . (١٨) الإنسان : للإنسان ع ، ن // ولا واحد : أو لا واحد د ، س ، سا .

وأما في الواجب المساوي فإنك إذا قلت إن الانسان هو ولا واحد من الضحاك ،  
 كان لك أن تعنى بالإنسان الإنسان العام ، وبقولك ولا واحد من الضحاك  
 سلباً عن واحد واحد من أشخاص الضحاك . وإذا عنيت ذلك فلم يكن واحد من  
 الآحاد التي توضع تحت الضحاك هو الإنسان العام وبالعكس وصدقت القضية .  
 فإن لم يوجد كذلك كذب ، وذلك أن يعنى بواحد من الضحاك كل ما يقال له ضحاك  
 كان شخصاً شخصياً أو كلياً . وهذا أول ما يجب أن يفهم من لفظة هذه القضية وأما في  
 الممتنع فيصدق كقولك الإنسان هو لاشيء من الحجر ، وأما في الممكن فيصدق إن أردت  
 بالموضوع العام من حيث هو عام كقولك الإنسان العام من حيث هو عام هو ولا واحد واحد  
 من الكتاب . وإن عنيت الطبيعة كذب ، كقولك الإنسان ولا واحد من الكتاب .

وأما إن أخذ السور جزئياً موجباً صدق في الواجب العام كقولك الإنسان هو  
 بعض الحيوان ، ولم يجب صدقه في الواجب المساوي كقولك الإنسان هو بعض  
 الضحاك . لأنك إن أخذت طبيعة الإنسان أو عمومها لم يجب صدقه ، وإن عنيت  
 إنساناً ما إذ هو إنسان أيضاً صدق . وأما في الممتنع فهو كاذب إذ تقول الإنسان بعض  
 الحجارة . وأما إن أخذ السور جزئياً سلباً في الواجب صدق كقولنا الإنسان ليس هو كل  
 حيوان وليس هو كل ضحاك على اعتبار ماسلف ذكره ، وصدق أيضاً في الممتنع فإن الإنسان  
 ليس هو كل حجر ، وصدق أيضاً في الممكن فإن الإنسان ليس هو كل كاتب ، كما كذب أن  
 الإنسان هو كل كاتب . فلنتكلم الآن في المحصورات فإن العادة تجرت فيها دون غيرها .

(١) فإنك إذا : فإذا س // إن : ساقطة من ع ، ي . (٢) وبقولك : وتقول ع .  
 (٣) فلم : لم عا . (٤) الآحاد : الأجساد ي // الضحاك : ألبنة س ، ع ، ه ، ي //  
 وصدقت : وحذفت م . (٥) فإن : وإن سا ، ه ، ي // كذب : كذبت س ، ساقطة  
 من م // وذلك : ساقطة من د . (٦) شخصياً : شخصاً د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ،  
 ه ، ي // كان شخصاً . . . . . لفظة : ساقطة من ي . (٧) (الأولى) في : ساقطة من ب ،  
 د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ي . (٨) الإنسان : + أى د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ه ، ي  
 // هو ولا واحد : لا واحد ع . (٩) جزئياً : ساقطة من ع // موجباً : ساقطة من ي .  
 (١٠) الموجب : الموجب سا // كقولنا :  
 (١١) إذ هو : أو هو ع // أيضاً : إيمان . (١٢) الواجب : الموجب سا // كقولنا :  
 كقولك ب ، ع ، قولنا ه . (١٣) (الأولى) : ساقطة من ع ، ي // على اعتبار ماسلف ذكره :  
 ساقطة من عا . (١٤) فإن : بأن د ، عا ، م ، ن ، ه // كذب : ذكر سا . (١٥) هو : ساقطة من سا .



## الفصل التاسع

### (ط) فصل

#### في صدق المحصورات وكذبها

- أما إذا كان الموضوع مسوراً بسور كلي والمحمول كذلك فلا يصدق موجباً في مادة من المواد ، كقولك : كل واحد من الناس كل واحد من الحيوان أو هو كل واحد من الضحاك ، أو كل واحد من الناس هو كل واحد من الحجارة أو هو كل واحد من السكاتبين . لكن بعض الناس حسب أن قولنا كل الناس كل الضاحكين حق ، أى جملة الناس جملة الضاحكين . وقد علمت مافى هذا من الخطأ والزلل ، فإن كان سور المحمول كلياً سالباً كقولك كل إنسان لا واحد من كذا كذب في الواجب ، كقولك كل إنسان لا واحد من الحيوان أو الضاحك .

- وأما في الممكن فعلى ظاهر ما يحكم به على الممكن فيما ساف هو أنه يصدق لا محالة جزئيه فيكون قولك كل إنسان لا واحد من السكاتبين قولاً كاذباً أيضاً ، فإنه ليس كل إنسان كذلك بل بعض الناس الذين ليسوا بكاتبين أولئك هم الذين هم ولا شيء من السكاتبين ، وأما البعض السكاتبون فليسوا ولا واحد من السكاتبين والإنسان يعم ذلك الهم إلا أن يتفق أن تكون مادة القضية على نحو ما أومأنا إليه فيما سلف إن

(٣) في صدق المحصورات وكذبها : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي .  
(٤) أما : وأما هـ . (٥) أو هو : وهو ن . (٦) الضحاك : الضحاكين هـ // أو كل واحد من الناس هو : ساقطة من ع // هو : ساقطة من د ، سا . (٧) قولنا : قولك ن // الضاحكين : الضحاكين هـ .  
(٨) أى : أن ع // الضاحكين : الضحاكين هـ ، ي . (٩) لا واحد من كذا : ولا واحد من الناس ع . (١٠) أو الضاحك : والضاحك س ، هـ . (١٣) م : ساقطة من س .  
(١٥) يتفق أن : ساقطة من عا // القضية : القضية س // فيما سلف : ساقطة من عا .

كان جائزاً . فحينئذ يكون للواقف أن يقف فلا يحكم بصدق ولا كذب إلا في مواد بأعيانها . وأما تحقيق القول في ذلك فألى صناعة غير المنطق .

ويصدق في الممتنع كقولنا كل إنسان ولا واحد من الحجارة . وأما إن جعل سور المحمول جزئياً موجباً كقولنا كل كذا هو بعض كذا ، فإن هذا يصدق في الواجب العام المساوي كقولنا كل إنسان بعض الحيون أو بعض الضحاك ، ويكذب في الممكن والممتنع كقولنا كل إنسان بعض الكتاب وكل إنسان بعض الحجارة . وأما إن جعل السور جزئياً سالباً كقولك كل إنسان لا كل كذا صدق في الواجب كقولك كل إنسان لا كل حيوان ولا كل ضحاك ، وفي الممتنع كقولك كل إنسان لا كل حجر ، وفي الممكن كقولك كل إنسان لا كل كاتب . وأما إذا كان الموضوع مسوراً بسالب كلي ثم قرن بالمحمول سور كلي موجب كقولك ولا واحد من الناس كل كذا صدق في الواجب كقولك ولا واحد من الناس هو كل حيوان وكل ضحاك ، وفي الممتنع كقولك ولا واحد من الناس هو كل حجر ، وفي الممكن كقولك لا واحد من الناس هو كل كاتب . فإن جعل السور المقرون بالمحمول سالباً كلياً كقولك لا واحد من الناس لا واحد من كذا ، صدق في الواجب ، فإنه ليس واحد من الناس ليس واحد من الحيوان أو من الضحاك ، وكذب في الممكن فإنه يكذب أنه وليس ولا واحد من الناس ليس

(١) فلا يحكم : ولا يحكم د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ي .

(٢) ولا واحد : لا واحد . (٤) كذا (الأولى) : هذا ه // هو : ساقطة من د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه // الواجب : + في ع . (٥) المساوي : والمساوي د ، س ، ع ، ن ، ي . (٦) بعض ... إنسان : ساقطة من د . (٧) كقولك : كقولنا ع ، ي // لا كل ... كقولك : ساقطة من ع . (٨) ضحاك : ضحاك س // لا كل حجر : لا حجر ع ، ي . (٩-٨) كل إنسان .. إنسان : ساقطة من ع . (٩) كقولك : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، م ، ن ، ه // لا كل كاتب : لا كاتب ع ، ي . (١٠) صدق : ساقطة من ن . (١٠-١١) من الناس ... ولا واحد : ساقطة من ع . (١١-١٢) حيوان وكل ضحاك وفي الممتنع كقولك ولا واحد من الناس هو كل : ساقطة من م . (١٢) كقولك : كقولنا س . (١٣-١٤) فإن جعل ... من كذا : ساقطة من سا . (١٤) ليس (الثانية) : ساقطة من عا ، م ، ن ، ي . (١٥) وليس ولا واحد من الناس ليس : ساقطة من ن .

- ولا واحد من الكتاب . فإن معنى هذا أن أى واحد من الناس أخذته كان موجباً عليه أنه واحد من الكتاب . إذ ليس فيهم واحد يصدق عليه أنه ليس واحد من الكتاب ، وهذا كاذب ظاهر الكذب . لكن المفسر المتأخر الذى يعول عليه هؤلاء ذكر أن هذا صادق . وأما فى مادة الامتناع فهو كاذب كقولك : ليس ولا واحد من الناس ليس ولا واحد من الحجارة ، فإن هذا كذب . فإن جعل السور المقرون بالمحمول جزئياً موجباً كقولك : ليس ولا واحد من الناس هو بعض كذا ، كذب فى الواجب كقولك : ليس ولا واحد من الناس هو بعض الحيوان أو الضحاك ، وكذب فى الممكن كقولك : ليس ولا واحد من الناس هو بعض الكتاب ، إلا على الاعتبار الذى علمت ، وصدق فى الممتنع كقولك : ليس واحد من الناس هو بعض الحجارة . فإن جعل السور المقرون بالمحمول جزئياً سالباً كقولك : ليس ولا واحد من الناس ليس كل كذا فإنه يكذب فى الواجب كقولك : ليس ولا واحد من الناس ليس كل حيوان أو ضحاك وفى الممكن أيضاً كقولك : ليس ولا واحد من الناس ليس كل كاتب ، ويكذب فى الممتنع أيضاً كقولك : ليس ولا واحد من الناس ليس كل حجر . فأما إذا كان السور المقرون بالمحمول موجباً جزئياً فيصدق حيث كذب الذى كان السور المقرون بموضوعه سوراً جزئياً موجباً ، ويكذب حيث صدق إذا تساوى فى غير ذلك . وجرب أنت بنفسك .

وقد ظن المفسر المذكور أن قولهم : واحد من الناس ليس ولا واحد من الكتاب

(٢) عليه (الثانية) : ساقطة من سا، عا، م ، ن ، هـ . (٢-٣) ليس واحد : ليس ولا واحداً س .  
(٣) كاذب : صادق سا ، م ، ي . (٥) الحجارة : الحجر س ، عا ، ن ؛ الحيوان د ، سا ، م ، هـ ، ي // كذب : صادق سا ، عا ، م ، هـ ، ي . (٨) هو : ساقطة من س . (٩) وصدق : وصدق هـ // كقولك : ساقطة من د // واحد : ولا واحد س ، ع ، هـ . (١١) كل : ساقطة من عا ، (١٢) كل ... ليس : ساقطة من د // أو ضحاك : أو كل ضحاك س .  
(١٢-١٣) ولا واحد ... كل : ساقطة من د . (١٤) ليس : ساقطة من د ، سا ، ع ، عا ، م ، ي // كل : ساقطة من ع . (١٥) صدق : يصدق هـ . (١٦) إذا : وإذا س .

كاذب . وهذا أيضاً من غفلاته . فإن هذا صادق ، فإن الأُمى ليس ولا واحد من  
الكتاب ، وهو بعض الناس . فإن كان السور المقرون بالموضوع جزئياً ، كذب حيث  
يصدق المقرون بموضوعه سور سالب كلي إذا وافقه في جميع الأحوال ، ويصدق حيث  
كذب . وجرب أنت بنفسك . وأما إذا كان السور المقرون بالموضوع جزئياً سالباً  
فإنه يصدق حيث تكذب القضية التي سورها المقرون بالموضوع كلي . موجب إذا  
ساواها في جانب المحمول . وجرب أنت بنفسك . ثم لا تلتفت إلى ما يقال من أن  
هذه كلها مردولة ، فلا تستعمل ألبتة . نعم الكاذبات منها بهذه الصفة ، وأما الصوادق  
فإن السور فيها جزء من المحمول ، والسور فيها وما معه كشيء واحد حمل على الموضوع  
بإيجاب أو سلب ، فإن انتفعت بشيء في موضع من المواضع فاستعمله كما تستعمل سائر  
القضايا التي ليس في محمولها سور ألبتة . والذي قال إن هذه ليست صادقة لأجل المعاني  
لأن بعضها يصدق في المواد الثلاثة وبعضها يصدق في الواجب والممتنع وأنها ليست موجبات  
خوالمس أو ليست سواب خوالمس ، فإنه قال هذراً من القول . أما أولاً فإن المحمولات  
إذا جزئت أجزاءً كان لبعضها مع بعض نسب غير النسبة التي للقضية نفسها . وهناك  
تكون القضايا باعتبار أجزائها على أحوال تخالف الأحوال التي تكون للمحمول  
بكلية عند الموضوع ، حتى يكون فيها سالب وتكون القضية موجبة ، فلا تغير هي  
شيئاً من الأحكام التي للقضية من حيث هي فيها محمولة وموضوعة ، وإن أوجبت أحكاماً  
أخص ومتأخرة عن ذلك . وليس الالتفات إلى القضايا واستعمالها لشيء غير الصدق ،

(١) فإن (الأولى) : فإذا ب // الأُمى : الأمر ع . (٢) جزئياً : + موجباً د ، سا ، ع ، عا ، هـ ،  
ي . (٣) ويصدق : وصدق : عا . (٤) كذب : يكذب س . (٦) ساواها : ساوتها ن .  
(٦) أن : ساقطة من س . (٧) كلها : كله هـ // الكاذبات : الكاذب س .  
(٩) بشيء : + منها د ، ن . (١٠) والذي : فالتدوى ي . (١١) وأنها : أو أنها سا ، عا .  
(١٢) خوالمس : خالصة من هـ // أو ليست : أو أنها ليست س . (١٣) النسبة :  
النسب د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي . (١٤) القضايا : القضاء س ؛ القضية عا .  
(١٥) فلا : ولا ع ، عا ، م ، ن ، ي // هي : ساقطة من ي . (١٦) وإن : فإن س ، هـ ، ي .  
(١٧) ومتأخرة عن : ومتأخرة غير م // وليس : فليس س ، ن // لشيء : شيء ع ؛ الشيء ن .

فإن كانت صادقة فاستعملها حيث يدخل فيه ، ولا تلتفت إلى أن صدقها كان بسبب كذا ، فإن الصادق من أى سبب كان يؤدبك إلى الغرض المقصود إذا كان لك أن تستعمله . وأما قول هذا الإنسان إن هذه ليست صادقة لأجل المعانى ، فإن عنى بالمعنى المعقول من الإيجاب والسلب الذى فى القضية فقد كذب ، فإن الإيجاب فى الصادق منها صادق وفى الكاذب كاذب ، وإن عنى بالمعنى صورة القضية فقد كذب . فإن ٥  
الصدق الذى يقع فيها يتبع صورتها دائماً . وأما احتجاجه بقياس ألفه على تصديق هذه الدعوى فهو هكذا : إن هذه تصدق فى المواد الثلاثة أو فى مادتين متضادتين ، وما يصدق كذلك فليس صادقاً فى المعنى ، فإن المقدمة الثانية غير مسلمة ، فإن الصادق لا يكون صادقاً ألبتة إلا لصدق المعنى ، وليس الصادق إنما يكون صادقاً أو الكاذب إنما يكون كاذباً لأجل أنه يعم صدقه فى المواد أو لا يعم ، بل لأن له موافقة للوجود ١٠  
ومطابقة أو خلافاً فى مادة كانت أو أكثر وقوله إنها ليست موجبات خوالص ولا سواب خوالص فهو قول باطل ، فإن الإيجاب والسلب لا يقبل الغش والخلوص ، فإن أى معنى جعلته محمولا فشككت بوجوده للموضوع فهو إيجاب بالسواء وأى معنى جعلته محمولا فشككت بلا وجوده للموضوع فهو سلب بالسواء . فإذا أخذنا قولنا : كل حيوان ، أو بعض حيوان ، أو لا شئ من الحيوان ، أو لا كل حيوان كمعنى واحد ١٥  
أمسكن أن يجعل محمولا بجملته ، ليس على أن المحمول جزء منه الذى هو الحيوان ولا الذى هو السور بل الجملة . ثم إن أوجبناه كان إيجاباً بالحقيقة ، وإن سلبناه كان

- (١) فإن : وإن م ، ي // إلى : ساقطة من ب ، سا ، عا ، م ، ن . (٢) إذا : وإذا م .  
(٣) تستعمله : + فيه س ، ع ، ي // قول : ساقطة من ع // المعانى : المعنى س ، ه // بالمعنى : + المعنى س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي . (٥) فقد كذب : ساقطة من س .  
(٩) لا يكون . . . الصادق : ساقطة من م . (١٠) للوجود : فى الوجود ه . (١١) خلافاً : كلما عا // وقوله : + أيضاً ع // إنها : ساقطة من ع . (١٢) سواب : سالبات س // لا يقبل : يقبل س . (١٣) جعلته : جعلناه عا // بوجوده للموضوع : بلا وجوده للموضوع ع ؛ بوجود الموضوع عا // لإيجاب : سلب ع . (١٤) بلا وجوده : لوجوده ع // سلب : لإيجاب ع .  
(١٦) أمسكن : ويمكن ب ، د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ؛ لأمسكن ه // بجملته : بجملته ع .  
(١٧) بالحقيقة : لحقيقة عا .

سلباً بالحقيقة ، وكان لنا مع ذلك أن نجعل الإيجاب والسلب كلياً أو جزئياً .  
 ومع ذلك فلا يظن أن هذه المواد مواد القضايا ، بل هي مواد أجزاء المحمولات ،  
 فإن قولنا : كل إنسان هو لاشيء من الحيوان ، مادة هذا المحمول هو للمتنع وإن كان  
 مادة جزء منه وهو الحيوان هو الواجب ، وليس الحيوان هو المحمول حتى يكون  
 لمادته اعتبار حتى يكون الشيء لما صدق في مواد مثلاً ليست مواد القضية بل مواد  
 ٥ أجزائها فقد أذنب هذا الصدق واستحق أن يرذل . فأمثال هذه الأشياء لا يجب أن يقع  
 إليها التفات .

وأما الذي قال إن السور الكلي إذا قرن بالمحمول كان أيضاً صادقاً ، كقولك :  
 كل إنسان قابل لكل صناعة ، فهذا أيضاً غلط ، وذلك لأن قولنا السور قرن بالمحمول  
 ١٠ في المنحرفات ليس قولاً حقيقياً ، فإن القول الحق فيها هو أن يجعل السور مع شيء آخر  
 محمولا ويكون ذلك الشيء له حكم ، أو جعل وحده محمولا ولم يدخل السور . وأما إذا  
 دخل السور وقرن به ذلك الأمر وجعل الجميع شيئاً واحداً ، فلك الجملة هي المحمول .  
 فليس ذلك الأمر المفرد وحده هو المحمول في هذه القضايا ، بل إنما قيل لهذا  
 الجزء إنه محمول بسبب أن البحث الأول كان عن كلية موضوع ، ومحمول فقيل  
 ١٥ إنه لا ينبغي أن يشتغل ببيان كذبة المحمول ، فإن الغرض ليس أن يدل على أن  
 المحمول بخصوصه أو بعمومه موجود في شيء ، بل إن طبيعته كيف كانت  
 موجودة في شيء . فنحاولت أن تقرن هناك سوراً فقد انحرفت القضية وصار  
 المحمول ليس بمحمول ، بل جزءاً من المحمول ، فانتقل اعتبار الصدق إلى النسبة

(٦) أجزائها : أجزاء لها د ، س ، عا ، م ، ن // فأمثال : وأمثال ن .  
 (٩) غلط : ساقطة من د // وذلك : ساقطة من ي . (١٠) السور : السور س  
 // آخر : + فيها عا . (١١) أو جعل : لو جعل د ، س ، سا ، عا // ولم : ولو لم يكن عا  
 // وأما : فأما ب . (١٢) دخل . أدخل ع // وقرن : قرن س . (١٣) هو : هي ع //  
 لهذا : هذه س . (١٤) الجزء : الجزء م . (١٥) كلية : الكلية م .  
 (١٧) شيء : + ما س ، ه .

- التي تقع لتلك الجملة مع الموضوع . فلذلك سميت هذه القضايا منحرفات ولم يشتغل بها المعلم الأول . بل الواردون من بعد ، المحبون للتكثير ، الموجبون على غيرهم الشرع فيما لا يعنى اضطراراً إلى الموافقة بما يحيطون فيه أيضاً في ذلك التكثير . وأما : قولك : كل إنسان قابل كل صناعة ، فإن السور هنا مقرون بالصناعة ، والصناعة ليست المحمول الذي لولا السور كان يكون محمولاً ، بل جزء من ذلك المحمول . وذلك المحمول بتمامه قولك قابل الصناعة ، فلو قال كل إنسان كل قابل صناعة أو كل صناعة لكان يكون منحرفاً . وأما قوله : الإنسان قابل كل صناعة ، فليس من المنحرفات ، إذ ليس السور مقروناً بما كان يكون محمولاً لولا السور قرناً من غير زيادة مضافة إليه .

(١-٣) ولم ... التكثير : ساقطة من عا . (٢) بل : ساقطة من د // للتكثير : للتكثر د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي ، و للتكثر ه . (٣) لا يعنى : لم بعد س // يحيطون : يخطون د ، سا ، ن ، ه ، ي // في : أي ب // التكثير : التكثر د ، سا . (٤) والصناعة : ساقطة من د . (٥) كان يكون : لا يكون عا // وذلك : وتلك عا . (٦) الصناعة : للصناعة س ، ي // أو كل : وكل س . (٧) يكون ساقطة من سا .

## الفصل العاشر

### (ى) فصل

في تحقيق حال التناقض ومراتب أصنافها

في أقسام الصدق والكذب المتعين وغير المتعين

٥ إن وقوعنا إلى المنحرفات كان بسبب بياننا للفرق بين كون القضية كلية وبين كونها كلية للموضوع ، فبان فيما بين ذلك أن المهملات ليست في حكم المحصورات الكلية وأنها في حكم المحصورات الجزئية ، وهي الأولى بها أن تسمى داخلة تحت المتضادة ، وأنها تصدق في الممكنة معاً ولا تكذب ألبتة في موضع معاً . وتأمل ذلك في المواد الثلاث .  
١٠ فلما تمادى بنا الكلام في بيان ذلك احتجنا إلى أن نعرف أن الحصر يجب أن يقع في الحكم من غير تناول للمحمول أيضاً ، واحتجنا أن نبين أن تناوله للمحمول كيف يكون ، ووقعنا إلى المنحرفات وتأملنا حال الصدق والكذب فيها .

فلنرجع الآن إلى غرضنا فنقول : إن أول ما يجب أن يعرف من حال الإيجاب والسلب حال التناقض الذي يوجب لصورته أن تكون إحدى القضيتين صادقة والأخرى كاذبة بعينها أو بغير عينها لأجل مادة دون مادة . وهذا لا يكون بين المتفقين في الكم ، فقد تكذب الكليتان منهما وتصدق الجزئيتان فلا تناقضان ،

(٤) وغير المتعين : ساقطة من د . (٦) فبان : + لك س . (٧) وهي : + التي د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ // المتضادة : المضادة سا ، ع ، عا ، م . (٨) موضع : موضوع ن ، ي . (٩) فلما : فـ كما د ، ن . (١٠) للمحمول (الثانية) : ساقطة من ع ، عا ، م . (١٤) بين : ساقطة من د . (١٥) منهما : بهما هـ // الجزئيتان : الجزئيات س // فلا تناقضان : ولا تناقضان ع .



- إذ التناقض هو اختلاف القضيتين بالسلب والإيجاب اختلافا يلزم عنه لذاته أن يكون أحدهما صادقا والآخر كاذبا بيمينه أو بغير عينه ، فيجب إذن أن يكون المختلفان بالإيجاب والسلب اختلافا تاماً محصلاً يختلفان أيضاً في السكينة إن كان موضوعهما كلياً . وأما ذات الموضوع الشخصي فيكتفي فيها الاختلاف التام بالإيجاب والسلب لتعيين الموضوع .
- وأما المهمل فهو في حكم الجزئيتين الداخلتين تحت التضاد كما قد علمت . فإذن المهمل ٥ لاتناقض فيه . وكيف والإهمال إما أن يقتضى الكلية فتكون القضيتان كالتماثل كليتين ، أو لا يقتضى إلا الجزئية كما علمت فتكونان جزئيتين . وقد علم الحال في جميع ذلك ، فإذن لاتناقض بين المهملتين . فيبقى أن يكون التناقض بين الخصوصات والمحصورات ، وأن يكون المحصور المخالف بالكم والكيف هو المناقض فقولنا : كل كذا ، يناقضه لا كل أو لا بعض ، إذ هما واحد في القوة ، وقولنا : لا شيء ، يناقضه ١٠ بعض . فإن كانت السكينة موجبة صدقت في الواجب وكذبت في الممكن والمنتنع ، ومقابلها يكذب في الواجب ويصدق فيهما . وإن كانت السكينة سالبة صدقت في المنتنع وكذبت في الممكن والواجب ، ومقابلهما يكذب في المنتنع ويصدق فيهما .
- وعليك أن تجرب . فلا بد في كل مناقضة من أن يكون في أحد طرفيها سور كلي ، فكل مقابلة محصورة كلية الموضوع وأحد طرفيها وحده مسور بسور كلي ، فإنها تقسم الصدق ١٥ والكذب في كل موضع . وكذلك الشخصيات وما عداها فلا تناقض فيها ، فيحق أن نقول : إن الإنسان لفي خسر وإن الإنسان ليس في خسر ، وإن الإنسان جميل وإن الإنسان ليس بجميل ، وذلك لأنه قد يصير الجميل قبيحاً فلا يكون جميلاً ، وكذلك عندما

- (١) إذ : إذا عا // هو : + من ع . (٢) او : ساقطة من د // إذن : ساقطة من سا .  
(٣) وأما : فأما س عا ، ه . (٤) فيها : فيه ع . (٥) قد : ساقطة من سا .  
(٦) لا تناقض : لاتضاد سا // والإمال : والمهمل س . (٧) فتكونان : فتكون ع .  
(٨) فيبقى : فيبق ب . (١٠) لا كل : + كذا س // لا بعض : بعض سا .  
(١١-١٢) موجبة ..... السكينة : ساقطة من . (١٤) سور : صور ه // فكل : وكلن .  
(١٦) موضع : مواضع عا ؛ موضوع ه ، ي . (١٧) لني : في عا // في : لني س // جميل : يصير : ساقطة من د ، سا ، م . (١٨) فلا يكون : يكون عا // عندما : + يكون ع .

هو في النسكون جميل فليس بجميل ؛ والإنسان يكون جميلاً ثم يكون لا جميلاً عندما هو قبيح وعندما هو في النسكون قبيحاً . أو قيل إن كان جميلاً فلموضوع الواحد بعينه يشير إلى صدق القولين : إن الإنسان جميل وإنه ليس بجميل ، فكيف موضوعان مختلفان . وليس كون ذلك في شيئين أو وقتين مما يزيل حقيقة مايقوله ، فإن كل واحد منهما إذا صدق في وقت ، صدق من غير اعتبار وقت ولا وقت . فما لم يحصل للإنسان صفة أنه جميل لم يكن جميلاً في وقت من الأوقات فصديق أنه جميل في وقت كذا يتقدمه ، صدق أنه جميل أى مطلقاً . لست أعنى بالمطلق الدائم ، فإن ذلك بالحقيقة ليس بمطلق بهذا المعنى بل هو مقرون بشرط الدوام ، إنما المطلق مالا شرط فيه بوجه ؛ وكذلك الحال في السلب ؛ وهذا أمر سيأتيك بيانه بوجه آخر من بعد .

لكن لقائل أن يقول : إن القولين كليهما كاذبان ، فإن قولنا : الإنسان جميل ، معناه كل إنسان جميل ، وقولنا : الإنسان ليس بجميل ، معناه كل إنسان . ونحن قد أتينا بالجواب عن هذا فيما سلف ذكره . فإن قولنا : الإنسان ، يقتضى معنى الإنسان بلا شرط ، فيصلح أن يتناول كل ما هو إنسان ، وإن كان واحداً بعينه . وليس بنا حاجة إلى تطويل الكلام بذكر ما أورده مخالفو الحق من الاستدلالات بأقوال الشعراء ، استعمالوا فيها مهملات على أنها محصورات ، فأجاب المتكلفون للجواب عن ذلك بأن ذلك في مادة ضرورية ، ولو قالوا : إننا لا نمنع أن نستعمل المهملات منوياً بها الحصر . لكن ذلك شيء يعرف لا من نفس القضية ، بل من عادة جرت واختصار اعتيد لكان ذلك كافياً ، فإننا في أكثر الأمور نتجاوز

(١) يكون : لا يكون ع ، ي // لا جميلاً : جيلاً ع ، ي . (٢) أو قيل : وقيل سا // بعينه : ساقطة من سا . (٣) موضوعان : موضوعات ع . (٤) مختلفان : مختلفات ع ؛ مختلفان عا . (٥) صدق (الثانية) : ساقطة من سا // ولا وقت : لا وقت س // فما : فباع . (٨) الدوام : + فإن ذلك بالحقيقة ع // مالا لشرط : لا شرط ع . (١١) جميل (الثانية) : جميع س . (١٢) قد : ساقطة من د . (١٣) كان : ساقطة من ع . (١٥) الشعراء : للشعراء ع ، ي // استعمالوا : واستعملوا ن . (١٦) في : ساقطة من س // ضرورية : ضرورة ع . (١٨) واختصار : في اختصار ع // الأمور : الأمر د ، سا .

- فنهذف الأسوار ونستعمل المهملات واثقين بأن المخاطبين يقفون على الغرض ،  
والشاعر أيضاً لم يكن يلتفت إلا إلى العادة وما كان يشعر من أمر المادة المذكورة  
وضرورتها شيئاً ، ولو كانت المادة تجعل ما بالقوة بالفعل لكان يجب أن تقول إن  
المهملتين في الواجب والممتنع متضادتان . وليس كذلك ، بل يجب أن نعتبر حال  
المهمل من حيث هو قضية وأمر أعم من ذوات المواد الثلاثة لا من حيث في مادة مادة .  
فإن المهمة في مادة الواجب من حيث هي مهمة جزئية الحكم ، وإن كانت المادة  
يصدق فيها الكلى . وفرق بين حكم يصدق لو حكم به ، وبين حكم قد حكم به  
بالفعل ، وبين حكم توجبه صورة القضية وبين حكم تريده مادة القضية على موجب  
صورته . والذي ذكر بعضهم أنكم كيف تجعلون المهملتين صادقتين والموضوع فيهما  
شيء واحد ، وذلك قول خطأ ، وذلك لأنه إن عني شيئاً واحداً بالعدد وفي زمان  
واحد فقد كذب ، فإن القائلين إن الإنسان لفي خسر ، ليس الإنسان لفي خسر ،  
لا يشيرون في ذلك إلى إنسان واحد معين بعينه ، بل إما أن لا يعينوا أو يعينوا  
مختلفين تعيناً كأنه خارج عن مفهوم القضية ، بل مقرون في الذهن إلى مفهومها .  
وإن عني شيئاً واحداً بالحد فليس هذا أول ما يعلمه في الواحد بالحد ، بل لا يبالي  
بأن يحمل الأضداد على شيء واحد بالحد ، وتوحدتها فيه كالفردية والزوجية معا  
في العدد الذي هو واحد في الحد . والاشتغال بتطويل القول في هذه الأشياء  
مما لا يجدي ، لكن يجب أن يتحقق أن غرضنا المقدم ها هنا هو في تحقيق التناقض ،  
وأن حال التناقض هو على ما وصفناه .

(٥) هو : ساقطة من عا // وأمر : + هو سا // حيث : + ن ع . (٨) بالفعل :  
الفعل ي // تريده : نريد س . (٩) تجعلون : + القضيتين د ، ن . (١٠) وذلك (الأولى) :  
فذلك س ، عا // وذلك قول خطأ : ساقطة من ي . (١١) ليس الإنسان لفي خسر : ساقطة  
من ع ، ي // لفي : في س . (١٢) لا يشيرون : ولا يشيرون د // في ذلك : بذلك س ، ع .  
(١٣) تعيننا : تعيناع ، م ، ه . (١٤) أول : أول د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي  
// ما يعلمه : ما يعتمد س . (١٥) بالحد : ساقطة من د ، ن . (١٦) في الحد : بالحد س .  
(١٧) هو : ساقطة من ع ، عا ، م ، ه . (١٨) هو : ساقطة من ع ، ي .

لكن للمشكك أن يتشكك فيقول : ما يمنع أن يكون للإيجاب الواحد  
مقابلان اثنان حتى يكون كلاهما له في حكم المناقضة ؟ فنقول إن هذا أمر ممتنع ،  
فإن المحمول الواحد من جهة واحدة من موضوع واحد من سور واحد لا يمكن أن  
يسلب مرتين إلا أن يكون إما المسلوب مختلفاً أو المسلوب عنه مختلفاً . فالإيجاب  
الواحد سلب واحد ، فيكون إذن للإيجاب الذي هو أن كل إنسان حيوان سلب  
واحد . فإن دل بالموضوع أو المحمول على معنيين لم يكن الإيجاب واحداً فلم يكن  
سلبه واحداً . فإننا إذا سمينا الفرس ثوباً وسمينا به الإنسان أيضاً ، فقلنا : إن الثوب  
أبيض كان معناه أن الفرس أبيض والإنسان أبيض ، إلا أن يكون الثوب دالا على  
معنى واحد جامع للإنسان والفرس والثوب ، فحينئذ لا يكون اسماً للإنسان ولا للفرس  
بل يكون اسماً لمعنى يحمل عليهما . لكنه قد يجب علينا أن نتحقق أصلاً لا نسمع  
إغفاله ، وهو أنه ليس يجب أن تكون أحوال المناقضات في اقتسامها الصدق  
والكذب حالاً واحدة فإن المحصورات يتعين فيها الصدق والكذب لذات القضية  
ولطبيعة الأمر . وكذلك القضايا الشخصية الزمانية التي أزمنتها ماضية أو حاضرة ،  
فإن الزمان الذي حصل جعل أحد الأمرين لاحقاً لطبع الآخر بالضرورة . وأما القضايا  
المتناقضة الشخصية في الأمور المستقبلية ، فإنها ليس يجب فيها من جهة طبائع الأمور  
أن يتعين فيها صدق ولا كذب ، ولا أيضاً يكون قد تين أحدهما فيه بمحصول  
السبب المعين . فإن التعيين إما بموجب الأمر في نفسه ، وإما لوجود السبب المعين  
لما ليس يجب بذاته أن يتعين . فإن كل شيء واجب ، فإما أن يجب لذاته أو يجب

(١) للمشكك : المشكك ع // أن يتشكك : ساقطة من د ، س // للإيجاب :  
الإيجاب ع . ( ١ - ٢ ) ما يمنع . . . . . فنقول : ساقطة من د . ( ٢ ) مقابلان :  
مقابلان ه // أمر : ساقطة من عا // ممتنع : ممتنع ع . ( ٥ ) حيوان : + إن ع .  
( ٧ ) وسمينا : سميان . ( ٨ ) كان معناه أن الفرس أبيض : ساقطة من د ، م ، ي .  
( ٩ ) والفرس : ساقطة من د ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ي // والثوب : ساقطة من س ، ع .  
( ١٣ ) حاضرة : حاضر س . ( ١٤ ) لاحقاً : لاحقاً س . ( ١٥ ) الأمور : + من ع // المستقبلية :  
+ فيها ع . ( ١٦ ) أن : ساقطة من س . ( ١٧ ) التعيين : المتعين ع . ( ١٨ ) لما : بما ع .

- بمحصل السبب الذي يوجبه ، ولو كان في القضايا التي نحن في ذكرها تعيين لصدق أو كذب حتى كان كل إيجاب أو سلب ، إما صادقاً بعينه وإما كاذباً لكان كل أمر في المستقبل إما أن يوجد لا محالة وإما أن لا يوجد . فإنه إذا قال قائل : إن كذا يوجد ، وكان يتعين فيه الصدق أو الكذب ، وقال الآخر : إنه لا يوجد ويتعين أنه صادق أو كاذب ، وليكن الأول صادقاً متعين الصدق حتى لا يمكن أن لا يوجد الأمر أو ليكن الآخر صادقاً متعين الصدق ، فحينئذ لا يمكن أن يوجد الأمر إذ كان لا يمكن أن يوجد الشيء مع صدق القول بأنه لا يوجد . وبالعكس فإن القول إن كان صادقاً فالأمر موجود ، وإن كان الأمر موجوداً فالقول صادق . فإنه إن كان الشيء في نفسه يكون إما أبيض بعينه أو غير أبيض بعينه فالقول يصدق فيه إما أنه أبيض بعينه وإما أنه غير أبيض ، حتى يكون الوجود واللاوجود مع الصدق والكذب . وحتى إن كان القول في ذلك صادقاً فالأمر يكون لا محالة ، وإن كان كاذباً فالأمر لا يكون ألبتة ، فيلزم تالياً بما قدمناه من المقدمات الشرطية أن لا يكون كل شيء من الأشياء واجباً أن يكون أو واجباً أن لا يكون ، وأن لا يكون شيء مما يكون بالاتفاق ، بل تكون الأشياء كلها بالضرورة . وهذا سنشير قريباً إلى إحالته ، أعني التالي من قولنا : إنه إن كان كل إيجاب أو سلب يجب أن يصدق بعينه أو يكذب بعينه فليس شيء من الأشياء يكون على سبيل الاتفاق جائزاً فيه

(١) بمحصل : لخصوله د ، سا ، لخصول س ، ع ، هـ . (٢) كذب : لكذب س // وإما كاذباً : أو كاذباً ي // لكان : لكان ع . (٣) وكان : كان ع . (٤) حتى : حينئذ ع . (٥) لا يوجد : يوجد ع ، م ، ن ، ي // حينئذ : حتى ع ، هـ . (٦-٧) أو ليكن . . . الأمر : ساقطة من ع ، م ، ن ، ي . (٧) إذ : ساقطة من عا // القول : + فيه سا // فان : لأن عا . (٨) إن : إذا س . (٩-١٠) أو غير . . . : فالقول يصدق فيه إما أنه أبيض بعينه أو غير أبيض فالقول يصدق فيه إما أنه بالاتفاق أبيض بعينه وإما أنه غير أبيض ع . (١١) وحتى إن : وإن س ؛ ومتى وإن عا // كان : ساقطة من ب . (١٢) بما : لما ب ، س ؛ كما ع ، هـ . (١٣) لا يكون : يكون د ، سا ، ع ، هـ ، م ، ن ، ي . (١٤) من : في د ، سا ، ع ، هـ ، م ، ن ، ي // إن : ساقطة من م . (١٥) جائزاً : وجائزاً ع ، ي .

السكون واللاكون ، بل الأمور كلها ضرورية . والذي أوجب هذا التلو هو أن كان القول قبل كونها يتعين فيه صدق أو كذب ، فيكون بياض زيد الذي وجد الآن ، لقد كان قبل الآن واجباً ضرورة أن يوجد في الآن إذ عسى كان بعض الناس قال إنه يوجد ، ولم يكن كذب بل صدق فكان كون هذا المصدق به ضرورياً ، وكذلك فيما يستقبل أيضاً مما يقال فيه الآن أنه يوجد ، ويصدق القول الآن صدقاً متعيناً ، وليس الأمر إنما يصير موجوداً بأنه قد صدق به ، بل إنما يكون القول صدقاً لأن الأمر في نفسه كذلك . فإذن هذه الضرورة تكون في نفس الأمور وإن لم يُقل شيء .

فقد بان من هذا أن الصدق والكذب إذا تعين واحد منهما عرض هذا الذي سنشير إلى أنه محال ، وإن لم يتعين فلذلك وجوه ثلاثة: أحدها أنهما يشتركان في الصدق ، والثاني أنهما يشتركان في الكذب ، والثالث أنهما ليس أحدهما الآن واجباً أن يكون صادقاً أو كاذباً ، بل كل واحد منهما يمكن ذلك فيه وإن كان لا يمكن أن يكون ذلك في غيرها ، وأنه يفوتهما معاً فيخرج عنهما الصدق أو الكذب . لكن الوجه الأول محال ، فإنه إن كانا حقيقين وكل واحد منهما يقابل الآخر ويناقضه صار كل واحد منهما أيضاً كاذباً فكانا حقيقين وكاذبين معاً ، وهذا محال ؛ وكيف يكونان حقيقين والحق هو ما يطابق الوجود فسيكون الأمران جميعاً موجودين معاً ، فيكون زيد يبيض ولا يبيض ، بل يسود معاً في زمان واحد . وكذلك القسم الثاني وهو أنهما جميعاً يكذبان فإنه يلزم أن يصدقا جميعاً أيضاً وأن يوجد الأمر ولا يوجد معاً ومع ذلك فيكون المحال الأول ثابتاً ، فإنه يكون الأمران معاً ضروريين ، ولا يكون في العالم

(٢) فيه : فيها ب . (٤) فكان : وكان س // المصدق : المصدق س ، عا . (٦) صدق : يصدق ع ، ي . (٩) والكذب: أو الكذب عا . (١٣) وأنه: وأن د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي // أو الكذب : والكذب ع ، ن ، ي . (١٤) كانا : كان ب // صار : + أيضاً ي . (١٥) فكانا : فصار عا . (١٦) معا : ساقطة من ع ، م ، ن ، ي . (١٧) وهو : وهما د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي .

- شئ هو من قبيل ما يكون اتفاقاً لا بالضرورة فيكون المحال الذي هرب منه قديماً ثابتاً الآن أيضاً ، فإذا ثبت الصدق موجوداً في أحدهما بعينه يوجب أن لا يكون اتفاق وإثبات الصدق والكذب مشتركاً فيهما يوجب هذه المحالات وأن لا يكون شئ يحدث بالاتفاق لكن ذلك الذي لزم أولاً وهذا الذي لزم الآن محال .
- أما استحالة الذي لزم الآن فظاهرة ، وأما استحالة الذي لزم أولاً فلأننا نعلم أن هاهنا أموراً تحدث بالاتفاق وأموراً تحدث وكونها ولا كونها بالسواء ، ولولا ذلك لما كان بنا حاجة أن نروى أو نفكر أو نستعد معتمدين أننا إن فعلنا ما يجب كان أمراً لا يكون إن قصرنا ، ولو كان الأمر الذي نروى فيه ونستعدله مما يكون بالضرورة أو لا يكون بالضرورة ، كأن قائلنا قال فيه أمراً فصدق أو كذب فيعين حكمه لقوله ما كان لاستعدادنا ورويتنا فائدة بوجه من الوجوه ، لكن عقولنا تشهد بفائدة الاستعداد ١٠ فلا نشك فيها ، فإذا ما يرفعها ويبطلها محال . فإذا كان بعض الأمور بالصفة المذكورة وكان الاستعداد والأهمية بغير حاله لم يكن ضرورياً بنفسه ولا يتعين فإذا هذا التبعين عن الصدق والكذب محال ، وليس هذا في الأمور التي تكون بالاختيار فقط ، بل الأمور التي في الطبع أيضاً كالخشب فإنه يمكن في طبائه أن يبقى إلى أن يبلى ويمكن أن تصادمه نار فيحترق ولا يجب له من حيث هو خشب أحد الأمرين . ١٥ فهكذا يجب أن يفهم ما قيل في التعليم الأول ولا يلتفت إلى التكلف الذي يتكلفه بعض المفسرين حتى يظن أن هذا الكلام المورد في التعليم الأول إنما يراد به إثبات

(٢) الصدق : الصدق س . (٣) اتفاق : اتفاق // وإثبات : إثبات : ع ؛ ساقطة من ي .  
(٤) لكن ذلك : ذلك ب // لزم : يلزم ع . (٥ - ٤) محال . . . الآن : ساقطة من س .  
(٥) فظاهرة : فظاهر عا . (٦) وكونها : كونها عا . (٧) نفكر : تقدر ي // أو نستعد :  
نستعد س ؛ فنستعدى // إن (الثانية) : إذا س ؛ ساقطة من د ، ع ، عا ، م ، ن ، ه //  
أمراً : أم سا ، ع ، م ، ن ، ه . (٩) كان : لأن ع . (١١) فلا نشك : ولا نشك د ، س ،  
سا ، م ، ن ، ه ، ي ؛ ولا شك عا // فإذا : فإذا ي . (١٢) لم يكن : وما يكون ب ؛ ولم  
يكن ؛ س د ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ي // ولا يتبعين : يتبعين ب ، س ؛ لا يتغير ب ، عا ؛  
ولا معين ع // فإذا : فإذا ع . (١٣) التبعين : التبعير عا .

الضرورة ونفي الإمكان ثم يُرجع عنه إلى إثبات الإمكان ونفي الضرورة على سبيل  
 المراءضات فإنه إذا تأمل النسق الذي عبرنا عنه ونسق التعليم الأول علم أن هذا هو  
 أولى به فإن قيل في تفاسيرهم تكلف مع أنه محال، فإن النظر في طبيعة الضروري  
 والممكن وإثبات الإمكان ليس مما يفي به المنطقي من حيث هو منطقي، بل ذلك  
 لصناعة أخرى. إنما غرض المنطقي أن يعلم حال الصدق والكذب، وأنه كيف  
 يتعين وكيف لا يتعين وأن التبعين في بعض الأمور يوجب محالاً معانداً لما كان ظاهراً  
 مشهوراً. فبين أن من الأمور ما ليس ضرورياً في الوجود واللاوجود فإنه من المشهور  
 الظاهر أن كثيراً من الأشياء ليس وجوده بضروري، لست أعني مادام موجوداً وبشرط أنه  
 موجود، فإنه بهذا الشرط وسائر الشرائط الأخرى التي تشبهه مما ستعلمه في مواضع آخر من  
 الشرائط التي تطرأ على الممكن فتغير حاله إلى الضرورة فيكون الشيء بها ضرورياً،  
 بل إنما ليس وجوده ضرورياً من حيث النظر إلى ماهيته بلا زيادة شرط فإنه لا سواء  
 إثبات الشرط وحذفه فليس سواء أن تقول زيد ماش بالضرورة؛ وقولك زيد ماش  
 بالضرورة، مادام ماشياً، وكذلك تقول: زيد الماشي يمكن أن لا يكون ماشياً إذا  
 أخذناه مطلقاً ولم نعن وقت مشيه ولا تقول: زيد الماشي يمكن أن لا يكون ماشياً  
 مادام ماشياً، وكذلك إذا نظرت إلى الاحتراق والخشبة وجدت الاحتراق لا ضرورة  
 في وجوده لها فإن اشترط حال ما هو محترق أو حال مماسه نار قاهرة إياه في مدة تفعل  
 في مثلها صار واجباً، وكذلك الحال في الأقوال فإن بعضها صادق بعينه وبعضها كاذب

(١) ثم يرجع : فنرجع ه // ونفي الضرورة : وهي الضرورة س ؛ وهي بالضرورة م .  
 (٢) النسق : السابق م // علم : على م . (٣) فإن : وإن د ، س ، سا ، عا ، ه ؛ + ما  
 س ، ع ، عا ، ن ، ه ، ي . (٤) معانداً لما كان : فإنه لما كان عا . (٥) فبين أن : من أن د ،  
 سا ، عا ، ه ، أن ي . (٦) وجوده : ساقطة من ع // وبشرط : بشرط س ، أو بشرط  
 سا ، ي . (٧) ستعلم عا . (٨) الشرائط التي : شرائط س // بها : به ب .  
 (٩) وجوده : وجود ن . (١٠) وقولك : ساقطة من ن // زيد : وزيد ن .  
 (١١) يمكن أن : ساقطة من ن . (١٢-١٤) إذا أخذناه . . . ماشياً : ساقطة من د ، ن .  
 (١٥) أخذناه : عيننا س ، ه . (١٦) اشترط بشرط د ؛ اشترطت س ، عا ، ه ؛ اشترطت ع  
 // محترق : محرق ع . (١٧) الأقوال : + في ذلك ع .



- بعينه وبعضها جائز فيه أن يصدق وأن يكذب . وأما الآن فليس يفيد صدقاً ولا كذباً إلا أن يلحق به شرط ولكن لا يكون الصادق والكاذب شيئاً غيره وغير نقيضه ، بل كما أن الأمر ليس واجباً أن يكون موجوداً ، كذلك ليس القول واجباً أن يصدق ، وكما أن الأمر واجب أن يكون مادام كائناً وأن لا يكون مادام غير كائن . وكذلك القول الذي لم يكن واجباً أن يصدق حين قيل بالإطلاق مثلاً : إن زيداً يوجد ، فإنه يصدق إذا قيل : إن زيداً يوجد مادام موجوداً . وكذلك القول الذي لم يكن يصدق بالفعل إذا قيل : إن زيداً لا يوجد فإنه يصدق بالفعل إذا قيل . إن زيداً لا يوجد مادام لا يوجد . وتفهمك هذا يفنيك عن اشتغالي بنقض ما قاله بعض الناس في أن ما قيل في التعليم الأول من أن زيداً ماش بالضرورة ما دام ماشياً وأنه ليس ماشياً بالضرورة كالمتناقض ليجتمع من جميع ما قيل إن هذه القضايا ليس يتعين فيها صدق بالضرورة بل بالإمكان وإن كان أحد الطرفين في بعضها أولى بالصدق كما أن بعض الأمور التي لا ضرورة في كونها ولا كونها . فإن كونها مع ذلك أولى من لا كونها كموافاة الخارج إلى دكانه دكانه في أكثر الأمر .

(١) يفيد : يمدد ، س ، سا ، ع ، عا ، ن ، ه ، ي . (١-٢) صدقاً ولا كذباً : صادقا ولا كاذباً .  
(٣-٤) كذلك . . . كائن : ساقطة من س . (٥) وكذلك : فسكذلك س ، ع ، عا ، ي .  
(٧) إذا قيل (الأولى) : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ي // فإنه :  
وإذا عا . (١٠) ماشياً : ماش سا // ليجتمع : فيجتمع س ، سا ، عا ، ه ، ي . (١١) في بعضها  
أولى : أولى في بعضها س . (١٢) ولا كونها : ساقطة من سا . (١٣) كموافاة : لواقفة ع //  
دكانه دكانه : دكانه يلزم العرض س ؛ دكانه ع // الأمر : تمت المقالة الأولى من الفن الثالث  
من الجملة الأولى من المنطق س ؛ + تمت المقالة الأولى من الفن الثالث ع ؛ + تمت  
المقالة الأولى من الفن الثالث من الجملة الأولى من المنطق وهو باربر مينيباس ولواهب العقل أحمد  
بلا نهاية ه ؛ + تمت المقالة الأولى من الفن الثالث من الجملة الأولى من المنطق ي .

## المقالة الثانية

من الفن الثالث من الجملة الأولى في المنطق

### الفصل الأول

#### ( ١ ) فصل

في القضية الثنائية والثلاثية والمعدولة والبسيطة

والعدمية والنسب التي تقع بين مناقضات هذه

الثلاثة في المخصوصات والمهملات

القضية إما أن يكون مصرحاً فيها بالرابط المذكور زمانياً كان أو غير زمانياً ، وإما أن لا يكون، فإن صرح به فإنها تسمى ثلاثية ، وإن لم يصرح به فإنها تسمى ثنائية . والثنائيات فإنها قد اختصرت عن الواجب فيها إلا أن تكون محمولاتها كلاً ، فلا يبعد أن ترتبط بأنفسها . لأن الكلم تدل على الموضوع في بنيتها ، والرابطة إنما يحتاج إليها لتدل على نسبة المحمول إلى الموضوع إذا كان اسماً هو في نفسه منفرد . وإذا وجدت الدلالة على الموضوع حاصلة في الكلم ، لم تكن حاجتها إلى الرابطة حاجة الأسماء

(٢) من الجملة الأولى في المنطق : ساقطة من عا // المنطق : + من كتاب بلزير مينياس وهي خمسة فصول ه [ ثم تذكر هذه النسخة عناوين الفصول الخمسة ] . (٦) مناقضات : مناقضات عا . (٨) مصرحاً : قد صرح ع // بالربط : بالربط ن // أو غير زمانياً : أو غيره ع . (٩) فإن صرح : قد صرح ع // به ( الأولى والثانية ) : بهاس ، سا ، ع ، عا ، م ؛ ه ، ي . (١٠) إلا أن : أن لا ع // كلاً : كلاً ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي . (١٢) وإذا : فإذا ن ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، أو إذا ع .

الأصلية ، والأسماء المشتقة تجرى مجرى الكلم في ذلك . على أن هذا ليس حكماً جزماً في الكلم أيضاً ، إذ كانت الكلم وإن دلت على موضوع فلا تدل على معين ، والحاجة إنما هي إلى ما يربط بالمعين ربطاً يشير إليه . ولغة العرب لا تفقد هذه الرابطة أداة تشبه الاسم وتفقدتها أداة تشبه الكلمة ، فإنهم إذا قالوا : زيد هو حي فإن هو يرجع إلى زيد ويتناوله مشاراً إليه فقط ، وأما إذا قيل زيد كان حياً ، لم يكن في كان دلالة على تعيين زيد ؛ فلذلك ما يقول علماء لغتهم إن ها هنا إضماراً ، ومعناه كان هو حياً . ثم سائر اللغات تختلف في ذلك .

فترتب القضايا إذن ثلاث : مرتبة ما دل فيه على تعيين النسبة ، ومرتبة ما دل فيه على النسبة ولكن لا بالتعيين ، ومرتبة ما لم يدل فيه على نسبة أصلاً . وهذا القسم الأخير هو الثنائي التام ، والقسمان الآخران ثلاثيان ، لكن أولهما ثلاثي تام ، والثاني ثلاثي لم تتم ثلاثيته . وبالجملة فإن الثلاثية هي التي يصرح فيها بالرابطة كقولنا : الإنسان يوجد عدلاً ، أو قولنا : إن الإنسان هو عدل . فإن لفظة يوجد ولفظة هو ليست داخلة على أنها بنفسها محمول ، بل لتدل على أن المحمول موجود للموضوع . وأما لفظة يوجد فللتدل على وجود المحمول للموضوع في زمان مستقبل . وأما لفظة هو فللتدل على وجود المحمول للموضوع مطلقاً . فالرابطة تدل على نسبة المحمول ، والسور يدل على كمية الموضوع ، فلذلك ما كانت الرابطة معدودة في جانب المحمول وكان السور

(١) الكلم : الكلمة ب . (٢) إذ : إذا س // وإن : إن عا // فلا تدل : فإنها لا تدل ع . (٣) ما يربط : زمان يربط عا // ولغة : لفظة د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه // لا تفقد : لا تعقد س . (٤) وتفقدتها : وتعقدتها س . (٦) إضماراً : اختياراً عا ؛ ضميراً أي . (٨ - ٩) تعيين النسبة ومرتبة ما دل فيه على : ساقطة من م . (١٠) الأخير : الآخر ب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ي // الآخران : الآخران ه // ثلاثيان : ثلاثيات ع ، م ، ن ، ي . (١٢) لفظة ( الأولى ) : لفظ د . (١٣) ليست : ساقطة من عا // محمول : محمولة س ، ه . (١٤) وأما ( الأولى ) : أماد ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي // وأما ... للموضوع : ساقطة من سا . (١٦) المحمول وكان السور : ساقطة من سا // وكان : فكان سا ، ع ، م ، ن .

معدوداً في جانب الموضوع . فإذا صارت القضية ثلاثية وقرن بها حرف السلب لم يخل  
إما أن يدخل حرف السلب على الرابطة أو تدخل الرابطة على حرف السلب . مثال  
الأول قولنا : زيد ليس يوجد عادلاً ، ومثال الثاني : قولنا زيد زيد يوجد لا عادلاً . فإن  
دخل حرف السلب على الرابطة سلب ربطها وكان ذلك سلباً بالحقيقة ، وإن دخلت  
الرابطة على حرف السلب صيرت حرف السلب جزءاً من المحمول فلم يكن العادل بافتراده  
محمولاً ، بل جملة اللاعادل ، فإن لفظة يوجد تجعل جملة اللاعادل محمولة على زيد بالإيجاب  
كأنه قال زيد موصوف بأنه غير عادل حتى إنه يصلح أن يسلب هذا بحرف  
سلب يدخل كره أخرى على الرابطة فيقال : زيد ليس يوجد غير عادل . فيفترض  
ها هنا موجبتان وسالبتان ، فإن قولنا زيد يوجد عادلاً يقابل قولنا : زيد ليس يوجد  
عادلاً ، وهما الموجبة والسالبة البسيطتان ، وقولنا : زيد يوجد لا عادلاً يقابله  
قولنا : زيد ليس يوجد لا عادلاً ، وهما الموجبة للمعدولية والسالبة المعدولية . فإن القضية  
التي محمولها اسم غير محصل أو كلمة غير محصلة تسمى معدولية ومتغيرة ، فإن أوجب ذلك  
المحمول كانت القضية موجبة معدولية ، وإن سلب كانت سالبة معدولية . وإذا لم تكن  
رابطة وكانت القضية ثنائية فقرن بمحمولها حرف السلب لم يكن هناك دليل على أن حرف  
السلب داخل على أنه رافع المحمول ولا على أنه جزء من المحمول والمحمول هو الجملة . لكن

(١) معدوداً في جانب . ساقطة من سا // لم يخل : فلا يخلوع . (٣) ومثال : مثال  
د ، س ، عا ، م ، ن ، ي // زيد زيد : زيد عا ، عا // لا عادلاً : لا عادلاً ب و عادلاً ع .  
(٤) ربطها : رابطها د // وكان : فكان د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي  
// دخلت : دخل سا ، ع ، عا ، م ، ي . (٧) يصلح : يصلح س // بحرف : الحرف د .  
(٨) كره : كره د ، ن ، ي // يوجد : موجود ع // غير عادل : لا عادلاً د ، ن //  
يفترض : يفترض د ، س ، سا ، ه ، ي و يفترض ع . (٩) زيد (الأولى) : ساقطة من ب ،  
د ، ع ، م ، ن ، ي // يقابل : يقابله عا . (٩-١) عادلاً ... يوجد : ساقطة من ع .  
(١٠) البسيطتان : البسيطة ن // لا عادلاً : عادلاً م ، ن . (١١) قولنا : ساقطة من ي  
// المعدولية (الأولى) : المعدولة ع // والسالبة المعدولية : ساقطة من ع . (١٢) معدولية : معدولة ي .  
(١٤) وكانت : فكانت ع // ثنائية فقرن : ثلاثية وقرن ع . (١٥) من : ساقطة من س //  
والمحمول : ساقطة من م // لكن : ساقطة من د ، س ، م ، ن ، ه .

- بعض حروف السلب الداخلة وخصوصاً إذا كان المحمول كلمة بحسب لغاتنا فإن ذلك يغلب الظن على أن حرف السلب رافع النسبة . ثم لا ندرى حكمه في لغاتٍ أخرى موجودة أو في القوة ، فعمى أن يكون التصريف في ألفاظ السلب الداخلة على كلماتها أو نحو آخر من أنحاء الإشارة يدل على ذلك . والمحمول هو الجملة الداخلة على الأسماء ، كما أن بعض حروف السلب الداخلة على الأسماء في لغة العرب أدل على السلب وبعضها على العدول
- ٥ فبشبه أن يكون لفظ « ليس » أولى بالسلب ولفظ « غير » أولى بالعدول ، وإذا دخل على أيها كان لفظه ما صار موجباً كقول القائل إن آ ليس بب . فإن هذا القول قد يشعر الذهن قريباً معه أن المعنى هو أن آ هو ما ليس بب ، فتقدم الرابطة التي هي لفظه هو على السلب في الذهن وإن لم يصرح به فيشعر بأنه موجب . وأما إذا لم يكن هناك دليل كان حكم الظاهر أن القضية ثنائية خالية عن الرابطة .
- ١٠

ونحتاج الآن أن تقدم لتحقيق ما يجب من التحقيق من هذا الباب أصولاً . فنقول : إن حقيقة الإيجاب هو الحكم بوجود المحمول للموضوع ، ومستحيل أن يحكم على غير الموجود بأن شيئاً موجوداً له ، فكل موضوع للإيجاب فهو موجود إما في الأعيان وإما في الذهن . فإنه إذا قال قائل : إن كل ذى عشرين قاعدة كذا ، فإنه يعني بذلك أن كل ذى عشرين قاعدة يوجد كيف كان ، فهو كذا ؛ ليس معنى ذلك أن كل ذى

١٥

(١) بعض ... الداخلة : ساقطة ، من د ، س ، م ، ن ، ه .  
 (١ - ٤) بعض حروف السلب ... كما أن : ساقطة من عا .  
 (٤) والمحمول ... الأسماء : ساقطة من د ، ن // الداخلة : الداخل عا . (٦) لفظ :  
 لفظه د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه // ولفظ : ولفظه د ، سا ، ه // بالسلب ولفظ غير :  
 ساقطة من ع // وإذا : فإذا ع ، ه . (٧) على : في ع // آ : + ماد ، س ، سا ،  
 عا ، ه . (٨) هو (الثانية) : ساقطة من ع // فتقدم : فتقدم س .  
 (١٠) حكم : بحكم عا // الظاهر : + حكما د ، سا ، عا ، م ، ن ، ي . (١١) الآن : + إلى  
 س // لتحقيق : لتحقيق س ، عا ، ه ، ي // من التحقيق : أن نتحقق د ، س ، سا ، عا ، ه ،  
 ي // من : في ع . (١٢) ومستحيل : ويستحيل ع . (١٤) بذلك : به د ، س ، سا ، ع ، ن //  
 بذلك أن : بيان عا ، م . (١٥) كان : كانت ب ، د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي // فهو : فهي ب ،  
 د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي // كل ذى : ذاب ، د ، سا ، ع ، ن ، ي ؛ ذو عا ، م .

عشرين قاعدة من المعلوم يوجد له في حال عدمه أنه كذا فإنه إذا كان معدوماً  
 فصفاته معدومة ، إذ ليس يجوز أن يكون معدوماً وصفاته موجودة ، وإذا كان معدوماً  
 فكيف يحكم بأنه يوجد إلا عند قوم يهوشون أنفسهم فيجوزن أن يكون للمعدوم صفات  
 حاصلة ولا تكون موجودة ويكون الحاصل عندهم غير الموجود . وكلامنا في المفهوم من  
 الحاصل ولا نريد بالمفهوم من الموجود غيره ، ولهم أن يريدوا بالموجود ما شاءوا ،  
 بل الذهن يحكم على الأشياء بالإيجاب على أنها في أنفسها ووجودها يوجد لها المحمول  
 أو أنها تعقل في الذهن موجوداً لها المحمول ، لامن حيث هي في الذهن فقط بل على أنها  
 إذا وجدت وجد لها هذا المحمول . فإن كان لا وجود للشيء وقت الحكم إلا في الذهن ،  
 فحينئذ من المحال أن تقول إن بـ منه مثلاً موجوداً له أنه آليس في الذهن ، بل في نفس  
 الأمر ، وليس هو في نفس الأمر موجوداً ، فكيف يوجد له شيء . ومفهوم الإيجاب  
 والإثبات ثبوت حكم شيء وهذا هو وجوده له ، كما أن مفهوم السلب هو لاثبوت حكم  
 شيء ، وهذا هو عدمه لا محالة . فبين من هذا أنه لا إيجاب ألبتة إلا على موضوع حاله  
 ما ذكرنا . فأما الأشياء التي لا وجود لها بوجه ، فإن الإثبات الذي ربما استعمل عليها  
 حين يرى أن الذهن يحكم عليها بأنها كذا ، معناه أنها لو كانت موجودة وجودها

(١) من : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ // له : لها د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن .  
 ن . ي // عدمه : عدمها د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي // أنه : أنها د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ،  
 ن ، ي // كذا : كذلك // فإنه : فإنها د ، سا ، عا ، م ، ن ، ي // لأنه ي // إذا : إذى //  
 كان : كانت د ، سا ، عا ، م ، ن // معدوماً : معدومة د ، سا ، عا ، م ، ن . (٢) صفاته : صفاتها  
 د ، سا ، عا ، م ، ن ، ي // صفاته ي // معدوماً وصفاته : ساقطة من د ، س ، سا ، عا ، م ،  
 ن . هـ // كان معدوماً : كانت معدومة د ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي . (٣) بأنه : بأنها د ،  
 سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي . (٤) الموجود : الوجود ب ، عا ، م ، ن ، هـ // وكلامنا : ساقطة  
 من ع ، ي . (٥-٤) في المفهوم من الحاصل : ساقطة من ع ، ي . (٥) بالمفهوم : المفهوم ع ، ما لمفهوم  
 عا . (٧) أو أنها ... المحمول : ساقطة من سا . (٨) وقت : ومن ع . (٩) منه : منها د ،  
 سا ، عا ، م ، ي // ساقطة من س ، هـ // بل : ساقطة من ب // في : ساقطة من عا ، م ، ن .  
 (١١) وهذا : هذا ع . (١٢) عدمه : + له هـ // لا محالة : ساقطة من عا .  
 (١٣) ما ذكرنا : كما ذكرنا عا // بوجه : + من الوجود ع // فإن : ساقطة من ع .  
 (١٤) حين : من حيث ع ، حيث عا ، ن ، هـ // أن : ساقطة من عا // بانها : أنها د ، س ،  
 سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي .

- في الذهن لكان كذا ؛ وهذا كما يقال إن الخلاء أبعاد . فأما السلب فقد يحق على الموجود والمعدوم ، فالفرق المقدم بين السالبة البسيطة والموجبة المدولية أن موضوع السالبة البسيطة قد يكون موجوداً وقد يكون معدوماً ويصح السلب عنه من حيث هو معدوم ، وأما موضوع الموجبة المدولية فلا يصح أن يوجب عليه وهو معدوم .
- ثم إن قوماً حاولوا بعد هذا أن يفرقوا بين الموجبة المدولية وبين السالبة البسيطة بأن جعلوا المدولية تدل على عدم أمر من شأنه أن يكون موجوداً في الجنس القريب أو البعيد أو في النوع ، حتى قالوا : إن قولنا : لا عادل ، إنما يصح على عادم العدل وفي طبيعته أن يكون عادلاً أو في طبيعة جنسه كقولهم للبهيمة إنها غير ناطقة أو للنفس الناطقة إنها غير جسم ، والمعنيان موجودان في جنسهما . وقوم قالوا : إن غير العادل هو بإزاء الجائر والمتوسط ، وإن غير البصير إنما هو بإزاء الأعمى ، فسواء قلت غير بصير ١٠ أو قلت أعمى ، حتى لا يصح أن يقال للخلد عندهم إنه غير بصير ؛ فهذا ما يقولونه .

- فأما القول الحق فبين من مثال نمثله . فنقول : إنا إذا قلنا كل جسم فإنه غير موجود في موضوع ، وكل ما هو غير موجود في موضوع فهو جوهر ، فكل جسم جوهر ؛ كان ما أنتجناه لازماً . ومعلوم أن القضيتين موجبتان ، وللفظة غير مأخوذة جزءاً من المحمول ، ولذلك تكررت جزءاً للموضوع ، ونتج ما نتج . ومع ذلك فإن ١٥

(١) لكان : لسكانت عا // يحق : يحقق ن // على : عن ب . (٢) فالفرق : والفرق د ، ع ، م ، ن // والموجبة : والواجبة ي // المدولية : المدولة ع . (٣) ويصح : ويصلح سا . (٤) المدولية : المدولة ع . (٤ - ٥) فلا يصح . . . المدولية : ساقطة من ن . (٥) المدولية : + فلا يصح أن يوجب عليه ع // بأن : فإن ع . (٦) تدل : + هليه ع ، ي . (٧) عادم : عدم عا . (٨) أو للنفس : وللنفس س ، ع ، ه ، ي . (٩) موجودان : الموجودان سا // غير (الثانية) الغير د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي . (١٠) إنما : ساقطة من ب . (١١) أعمى : عمى س . // لا يصح : يصلح س // للخلد : للخلو س ؛ [ والخلد والخلد ضرب من الفرة وقيل الخلد الفارة العمياء (لسان العرب) ] // فهذا : هذا ع' ي . (١٢) فأما : أما ي // فبين : فبين د ، ع . (١٣) وكل ما هو غير موجود في موضوع : ساقطة من سا // جسم : + هو س ، ه ، ي . (١٤) للموضوع : من الموضوع س .

غير الموجود في موضوع ليس يشير إلى عدم شيء موجود في جنس الجوهر بوجه من الوجوه إذ لا جنس للجوهر اللهم إلا أن يوجد الموجود كالجنس . فإن فعل هذا وجعل دلالة المدول على عدم ما من شأنه أن يوجد في جملة الوجود كان هذا أقرب إلى الحق بل المدول هو الذي حرف السلب جزء من محموله كيف كان . فإذا أخذنا حرف السلب مع الذي لو انفرد كان محمولا وحده أخذنا كشيء واحد ، ثم أثبتناه على الموضوع برابطة الإثبات ، كانت القضية موجبة من حيث تأليفها ؛ فأما المادة وكيفيتها فهو أمر آخر .

وقد سمعوا في تعليم المقولات وبعده أن لفظ الا لإنسان ليس يختص بشيء دون شيء ، وليس يختص بما وجد دون ما عدم ، أو أنه يصلح أن يجعل محمولا . فما كان يجب أن يشكل هذا الأمر فيه ، وإنما أوجبنا أن يكون الموضوع في القضايا الإيجابية المدولية موجودا ، لا لأن نفس قولنا غير عادل يقتضى ذلك ، ولكن لأن الإيجاب يقتضى ذلك في أن يصدق سواء كان نفس غير عادل يقع على الموجود والمعدوم أو لا يقع إلا على الموجود . فيجب أن يعلم أن الفرق بين قولنا كذا يوجد غير كذا وبين قولنا كذا ليس يوجد كذا ، أن السالبة البسيطة أهم من الموجبة المدولية ، في أنها تصدق على المعدوم من حيث هو معدوم ، ولا تصدق الموجبة المدولية على ذلك . فإنه يصدق أن يقال : إن العنقاء ليس هو بصيرا ، ولا يصدق أن يقال : إن العنقاء يوجد غير بصير . هذا هلى أن العنقاء اسم يدل على معنى في الوهم ، ولا وجود له في الأعيان .

(٢) لا جنس : ليس جنس س // اللهم : ساقطة من ن . (٣) الوجود : الموجود عا .  
(٤) فإذا : وإذا ب . (٥) انفرد : افرد ب // أخذنا كشيء : أحدا لشيء س .  
(٦) برابطة : ساقطة من ع ، م // فأما : وأما ن // فهو : هو ع . (٨) لفظ : اللفظ عا // الا لإنسان : الإنسان ع . (٩) أو أنه : وأنه س ، ع ، ن ، ه . (١١) المدولية : ساقطة من عا . (١٢) نفس : ساقطة من س . (١٣-١٤) والمعدوم... الموجود : ساقطة من عا . (١٣) إلا : ساقطة من م // يعلم : ساقطة من س . (١٤-١٥) المدولية : . . . الموجبة : ساقطة من سا . (١٦) فإنه : كأنه د ، ع ، م ، ن ، ه ، ي // أن يقال : ساقطة من ع .



- وبعد هذا فنقول : إن كل محمول بسيط محصل ، فإما أن يكون له ضد ،  
أو لا يكون . فإن كان له ضد ، فإما أن يكون بينهما متوسط ، أو لا يكون .  
والموضوع لا يخلو إما أن يكون موجودا ، أو معدوما مأخوذا من حيث هو معدوم .  
فإن كان موجودا وفرض بإزائه شيء كالمحمول فإما أن يكون ذلك موجودا فيه ،  
أو ضده ، أو واسطة إن كانت أو تكون كلاهما جميعا بالقوة مثل الجرو الذي لم يفتح  
فإن العمى والبصر كليهما فيه بالقوة ، أو يكون غير قابل ولا لواحد منهما مثل النفس  
للبياض والسواد والوسائط . فإذا قلنا : زيد ليس يوجد عادلا ، فإنه يكذب إذا كان  
عادلا فقط ويصدق في البواقي . وأما إذا قلنا : زيد يوجد لا عادلا ، فإنه يصدق إذا  
كان جائرا أو متوسطا أو كليهما بالقوة أو غير قابل لهما على اختلاف الآراء فيه ،  
ويكذب إذا كان عادلا أو معدوما . وقد جرت عاداتهم بأن يسموا أحس المتقابلين  
عند الجمهور وفي ظاهر المشهور في مثل هذا الموضوع عدما ، سواء كان بالحقيقة عدما  
كالعمى والظلمة ، أو كان ضدا كالجور . فالموجبة العدمية تقع في حيز الموجبة المعدولية  
والسالبة البسيطة ، فيكون حال العدميتين عند المعدولتين أن الموجبة منهما تشارك  
الموجبة المعدولية ، والسالبة تشارك السالبة المعدولية . فإن الموجبة المعدولية تصدق  
على الموجبة العدمية ، ولا ينعكس ، لأن للموجبة المعدولية أعم من الموجبة العدمية ؛ لكن  
السالبة العدمية تصدق على السالبة للمعدولية ، ولا ينعكس . فإنه إذا صدق قولنا  
إن زيدا ليس يوجد لا عادلا ، صدق قولنا إن زيدا ليس يوجد جائرا ، ولا ينعكس .

(١) فنقول : فإننا نقول س ، هـ . (٥) واسطة : واسطته س ، هـ ، ي // الجرو :  
الجزء س ، م ، ن . (٦) كليهما : كلاما ب ، س ، هـ ، ي كل لهما عا // لواحد : واحد  
ب ، الواحد د // منهما : منها س . (٧) إذا : إذ د ، ع ، م ، ي .  
(٨) لا عادلا : عادلا د // إذا : وإذا ي . (٩) كليهما : كلاما ب ، س ، هـ ، عا .  
(١٠) عاداتهم : العادة ع // أحس : أحس عا . (١١) وفي : في س // ظاهر : + الأمر  
س ، ع ، هـ // المشهور : ساقطة من ع // بالحقيقة : الحقيقة ع . (١٢) كان : ساقطة من  
(١٣) العدميتين : العدمين ي . (١٣-١٤) منهما تشارك للموجبة : ساقطة من ع . (١٥) التدمية :  
للمعدولية س . (١٦) للمعدولية : التدمية س .

فإنه ليس إذا صدق قولنا إن زيدا ليس يوجد جائرا ، صدق أنه ليس يوجد لا عادلا ،  
 فإن هذا يصدق في المختلط وفي الذي بالقوة وفي غير القابل ، ولا يصدق الأول عليه .  
 فحال العدميتين عند المعدولتين أن الايجاب يطابق الإيجاب والسلب يطابق السلب  
 وإن اختلفا في العموم والخصوص ، وحال العدميتين عند البسيطتين أن السلب يطابق  
 الإيجاب والإيجاب يطابق السلب . وهذا لوح هذه الخصوصات بأحكامها :

(أ*) زيد يوجد عادلا	(ب) زيد ليس يوجد عادلا
يصدق إذا كان عادلا فقط	يصدق في الجميع إلا في واحد
ويكذب فيما سوى ذلك	فيصدق إذا كان معدوما وجائرا
١٠	ومختلطا وبالقوة ولا بالقوة
	ويكذب إذا كان عادلا

(ج) زيد ليس يوجد لا عادلا	(د) زيد يوجد لا عادلا
يصدق إذا كان عادلا أو معدوما	يكذب إذا كان عادلا أو معدوما
ويكذب في البواقي	ويصدق في البواقي

(هـ) زيد ليس يوجد جائرا	(و) زيد يوجد جائرا
يصدق إذا كان معدوما أو عادلا	يصدق في واحد فقط إذا كان جائرا
ويكذب إذا كان جائرا	ويكذب في البواقي
١٥	أومختلطا أو بالقوة أو لا بالقوة

(٢) هذا : هذه عا . (٣) العدميتين : للقدمتين ع . (٥) بأحكامها : ساقطة لمن عا .  
 (٥) اعتمدنا في ذكر الأحكام على نسخة ب لأنها مسرودة على غير ترتيب القضايا في أكثر  
 من نسخة .

فقد بين لك أن اثنين حالهما عند العدميين كحال الإيجاب والسلب عندهما ،  
 واثنين ليس كذلك . وأما أن الموجب في كل واحد منهما صدقه في واحد والسالب  
 كذبه في واحد ، فهو مما يتشابه فيه العدميتان والبسيطتان وتختلف به العدميتان  
 والمدوليتان .

- واعلم أن ماهو أخص صدقا من شيء فنقيضه أعم صدقا من نقيض ذلك الشيء ،  
 وذلك لأن الأخص صدقا هو الأعم كذبا والأعم صدقا هو الأخص كذبا . ويصدق  
 النقيضان حيث يكذب الأولان من المتشاركين ، فإن الذي يكذب أكثر مقابله يصدق  
 أكثر ؛ فلذلك نقيض أمر لازم الأخص من غير انعكاس هو ملزوم لنقيض الأخص  
 من غير انعكاس ؛ وحيث كذب الأعم كذب الأخص من غير انعكاس وحيث  
 صدق الأخص صدق الأعم من غير انعكاس . ولنضع للمهمات لوحاً أيضاً :

الإِنْسَانُ يَوجَدُ عادِلاً      الإِنْسَانُ لَيْسَ يَوجَدُ عادِلاً  
 الإِنْسَانُ لَيْسَ يَوجَدُ لَعادِلاً      الإِنْسَانُ يَوجَدُ لَعادِلاً  
 الإِنْسَانُ لَيْسَ يَوجَدُ جَائِراً      الإِنْسَانُ يَوجَدُ جَائِراً

- فقولنا : الإنسان يوجد عادلاً يصدق إذا كانوا كلهم عادلين أو بعضهم عادلين  
 والباقيون ما كانوا ، ويكذب إذا كانوا معدومين . وإذا لم يكن فيهم عادل واحد  
 ما كانوا متفقين أو شوباً . وأما قولنا : الإنسان ليس يوجد عادلاً ، فيصدق إذا

(١) فقد : فهذا د ، س ، ع ، عا ، م ، ه // بين : بين د ، م ، ن ، ه // أن : ساقطة من م .  
 (٢) أن : ساقطة من عا // صدقه : ساقطة من د . (٣) مما : ساقطة من ع .  
 (٥) من (الأول) : + نقيض ذلك الشيء ع // صدقا (الثانية) : ساقطة من ع . (٦) صدقا  
 (الأول) : ساقطة من ع . (٧) فإن الذي : فالذي عا . (٨) الأخص (الأول) : للأخص د ،  
 سا ، عا ، م ، ن // الأخص (الثانية) : الآخر س ، ع ، م ، ن ، ه ، ي . (١٠) الأخص :  
 الآخر د // أيضاً : آخر س ؛ + آخر ب . (٥) اعتمادنا في إثبات الأحكام على نسخة ب .  
 (١٤) يصدق : ساقطة من سا . (١٥) ويكذب : ويكذبون سا // واحد : + كائن س ،  
 + كائنا ه . (١٦) شوباً : شوما م // وأما : فأما ه // فيصدق : يصدق ع ، ي .

كانوا كلهم معدومين أو كانوا كلهم لا عادل فيهم ألبتة ما كانوا أو كان بعضهم لا عادل فيه ما كان والآخر فيه عدل أو غيره ما كان إذا وجد بعض منهم معدومين أو جائرين أو متوسطين أو بالقوة أو غير قابل ، ويكذب إذا كانوا كلهم عادلين فقط . فهاتان المضالعتان تنفتقان في باب واحد اتفاق ما لا يقتضى عموماً . وأما قولنا :  
 ٥ الإنسان يوجد جائراً فيصدق إذا كان كلهم جائرين أو بعضهم جائراً وبعضهم ليس عادلاً ما كان ، فقد يصدق إذن معه قولنا : الإنسان ليس يوجد عادلاً . كيف يصدق ولا ينمكس ، فإنه قد يصدق قولنا الإنسان ليس يوجد عادلاً لأنه إذا كانوا كلهم لا عادلين ولا جائرين متفقين كانوا أو شوباً ، وحينئذ لا يصدق أن الإنسان يوجد جائراً . وأما قولهم الإنسان ليس يوجد جائراً فيصدق إذا كانوا معدومين ، أو كان لا جائراً فيهم ألبتة ، أو كان بعضهم جائراً فقط ، وبالجملة إذا كان بعض معدوماً أو عادلاً أو متوسطاً أو غير قابل والآخر ما كانوا ، ويكذب إذا كانوا كلهم جائرين فقط ، فهو أعم من قولنا : الإنسان يوجد عادلاً . وأما قولنا الإنسان يوجد لا عادلاً فيصدق إذا لم يكن فيهم عادل ألبتة كائناً ما كانوا متفقين وشوباً أو لم يكن في بعضهم كائناً ما كان ، بل كانوا أولئك البعض جائرين أو متوسطين أو بالقوة أو غير قابلين أو كان البعض وحده عادلاً ، ويكذب إذا كانوا معدومين أو كان الجميع عادلين ، فهو أعم من قولنا الإنسان يوجد جائراً ، وأخص من قولنا الإنسان ليس يوجد عادلاً . وأما قولنا : الإنسان ليس يوجد عادلاً ، فإنه يصدق إذا كانوا كلهم معدومين أو كانوا كلهم عادلين أو كان بعضهم عادلين والباقي ما كانوا ، وبالجملة بعد أن يكون بعض معدوماً أو عادلاً ، ويكذب إذا لم يكن فيهم عادل ألبتة

(١) فيهم : في دن // أو كان : وكان ع . (٥) كان : كانوا ن ، هـ . (٦) يصدق (الأولى) : صدق ع ، عا ، ن ، ي . (٧) لأنه : ساقطة من ع ، عا ، هـ . (٩) كانوا : كانا ب ، س ، ع ، م ، ي . (١٠) إذا : إذ ب // بعض : بعضهم س ، هـ . (١١) أو غير : أو كان غير س . (١٣) وشوباً : أو شوباً د ، س ، ن . (١٤) أو متوسطين : ومتوسطين س . (١٥) ويكذب : ولا يكذب ع . (١٦) فهو : فهم ع ، ي .

- كائنًا ما كانوا ؛ فهو أكثر صدقًا من قولنا : الإنسان يوجد عادلًا ، لكنه  
أخص من قولنا : الإنسان ليس يوجد جائرًا ، لأن قولنا : الإنسان ليس يوجد جائرًا ،  
يصدق إذا كانوا كلهم معدومين أو كلهم عادلين أو بعضهم عادلين ، ويصدق أيضًا  
إذا كانوا كلهم متوسطين أو بالقوة أو غير قابلين ، ويكذب هناك قولنا : الإنسان  
ليس يوجد لا عادلًا . فالمضالعات كلها تجتمع على الصدق إذا كان بعض  
وبعض ليس .

- وأما المقاطرات فإن الموجبة البسيطة والعدمية تنتفcan إذا كان بعض عادلًا وبعض  
جائرًا ، والموجبة والبسيطة والموجبة المعدولية تنتفcan إذا كان بعض عادلًا والآخر  
موجودون فقط ما كانوا . وأما السالبة البسيطة والسالبة العدمية فتنتفcan إذا لم يكن  
فيهم عادل ولا جائر ألبتة أو كان بعض عادلًا وبعض جائرًا . وأما السالبة البسيطة  
والسالبة المعدولية فتنتفcan على الصدق إذا كانوا معدومين أو بعض عادلًا وبعض غير  
عادل . وأما الموجبة العدمية والسالبة البسيطة فتنتفcan إذا كان البعض جائرًا والبعض  
الآخر ما كان . وأما السالبة العدمية والموجبة المعدولية فتنتفcan إذا لم يكن فيهم عادل  
ولا جائر أو إذا كان بعض وبعض .

(١) ما كانوا : ما كان ن . (٣) كلهم (الأولى) : ساقطة من عا// أو بعضهم عادلين : ساقطة من ع .  
(٥) ليس : ساقطة من ن . (٧-٨) وبعض جائرًا . . . . بعض عادلًا : ساقطة من ن ،  
. ٨ . (٩) فقط : ساقطة من عا . (١٠) ولا جائر : أو لا جائر من . (١١) للمدولية : للمدولة ي .  
(١٢) البسيطة : للمدولية ع // البعض : ساقطة من ع . (١٤) أو إذا : وإذا سا ، ع ،

## الفصل الثاني

### (ب) فصل

في اعتبار هذه المناسبات بين المتناقضات المحصورة  
وإتمام القول في العدول والبساطة والإشارة  
إلى المواضع الطبيعية للواحق القضايا

فلنفرض الآن كذلك لوحاً للمتناقضات :

كل إنسان يوجد عادلاً      ليس كل إنسان يوجد عادلاً  
ليس كل إنسان يوجد جائراً      كل إنسان يوجد جائراً  
ليس كل إنسان يوجد لا عادلاً      كل إنسان يوجد لا عادلاً

- ١٠ قولنا : كل إنسان يوجد عادلاً ، يصدق إذا كانوا كلهم عادلين فقط ، ويكذب فيما خلا ذلك . وقولنا : ليس كل إنسان يوجد عادلاً ، يكذب إذا كانوا كلهم عادلين ويصدق فيما خلا ذلك . وأما قولنا : كل إنسان يوجد جائراً ، فيصدق إذا كانوا كلهم جائرين ، ويكذب فيما خلا ذلك . وقولنا : ليس كل إنسان يوجد جائراً ، يكذب إذا كانوا كلهم جائرين ، ويصدق فيما خلا ذلك . فتكون الموجبة العدمية أخص من السالبة البسيطة ، لكن السالبة العدمية أعم من الموجبة البسيطة .
- ١٥

(٣) هذه : ساقطة من ع // المحصورة : والمحصورة ي . (٦) فلنفرض : فلنترض د ، ه  
// كذلك : لذلك ع ؛ ساقطة من ي . (\*) اعتمدنا في ذكر هذا اللوح على نسخة ب .  
(١١) ليس : ساقطة من ه // يكذب : لا يصدق ع . (١٢) ويصدق . ويكذب ع .

وأما قولنا : كل إنسان يوجد لا عادلا ، فيكذب إذا كانوا معدومين أو بعضهم عادلا أو كلهم عادلين ، ويصدق فيما خلا ذلك ، فهو أعم صدقا من الموجبة العدمية .  
 وقولنا : ليس كل إنسان يوجد لا عادلا ، يصدق إذا كانوا معدومين أو بعضهم عادلا أو كلهم عادلين ، ويكذب فيما وراء ذلك ، فهو أخص من السالبة العدمية ، وجرت الأمور ها هنا مجرى الشخصيات .

فأما الموجبات المقاطرة فلا تجتمع ألبيته على الصدق ، لكن تجتمع على الكذب إذا كان الكل معدومين وإذا كان بعض عادلا وبعض غير عادل ما كان . فإن قولنا .  
 كل إنسان يوجد عادلا ، يكذب إذا كان بعضهم عادلا فقط ، وهناك يكذب كل إنسان يوجد جائراً وكذلك كل إنسان يوجد لا عادلا . وأما السوالب فإنها قد تجتمع على الصدق حيث تكذب الموجبات معاً ، ولا تجتمع على الكذب ،  
 وإلا لا تجتمع تقاضها على الصدق .

فهذه صورة الحال إذا جعلنا الكلية موجبة .

وإن جعلنا الكلية سالبة وضعنا لوحا على هذه الصفة :

\*  
 بعض الناس يوجد عادلا      ليس ولا واحد من الناس يوجد عادلا  
 ليس ولا واحد من الناس بجائراً      بعض الناس يوجد جائراً  
 ليس ولا واحد من الناس لا عادلا      بعض الناس يوجد لا عادلا

(١-٢) أو بعضهم عادلا أو كلهم عادلين : أو كلهم عادلين أو بعضهم عادلس . (٣) ليس :  
 ساقطة من س // كانوا : + معدومين ه . (٣-٤) أو بعضهم عادلا أو كلهم عادلين : أو كلهم  
 عادلين أو بعضهم س . (٧) وإذا : وإذا ي . (٨) إذا كان بعضهم عادلا فقط : ساقطة من  
 د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ي // وهناك يكذب : هناك ويكذب د ، س ، سا ، عا ،  
 م ، ن . (٩) وكذلك . . . . لا عادلا : ساقطة من سا . (١٠) الصدق : + من ع  
 // ولا تجتمع : ولا تجتمعان د ، س ، سا ، ع ، ها ، م ، ن ، ه ، ي . (١٣) الكلية سالبة :  
 السالبة كلية من . // سالبة : السالبة ع . (\*) اعتمادنا في ذكر هذا اللوح  
 على نسخة ب .

فإن السالبة الكلية تصدق إذا كانوا كلهم جائرين أو كلهم متوسطين أو بالقوة أو غير قابلين أو معدومين أو خلط ليس فيهم عادل ، وتكذب إذا كان بعضهم عادلا والباقي كيف كان . وقولنا بعض الناس يوجد عادلا ، يصدق إذا كان بعض عادلا والآخرين كيف كانوا ، ويكذب إذا لم يكن فيهم عادل كيف كانوا .

وَأما قولنا : لا واحد من الناس يوجد جائراً ، فإنه يصدق إذا كانوا كلهم عادلين أو متوسطين أو بالقوة أو غير قابلين أو معدومين أو خلطاً ليس فيهم جائر ولا عادل البتة ، ويكذب إذا كان بعضهم جائراً ، ومقابله يصدق إذا كان بعضهم جائراً كائناً ما كان الآخرون . فالعدمية الموجبة هاهنا لا تلزم السالبة البسيطة ، ولا تلزمها السالبة البسيطة فإنه إذا كان بعض الناس جائراً أو بعض عادلا والباقيون كيف كانوا غير أن يكونوا عادلين صدقت الموجبة العدمية وكذلك السالبة البسيطة . وإذا كان كل الناس معدومين أو متوسطين أو بالقوة أو غير قابلين أو خلطاً ليس فيهم جائر ولا عادل ، صدقت السالبة ، ولم تصدق الموجبة الجزئية العدمية . وإذا كان بعض الناس جائراً وبعضهم عادلا صدقت الموجبة الجزئية ، وكذبت السالبة البسيطة . فإذا لا تلازم بين هذين فلا تلازم بين نقيضها ، وإلا لكان بينهما عكس ذلك التلازم .

(١) السالبة : ساقطة من سا . (٢) وتكذب : أو تكذب س // بعضهم : بعض ع ، ي .  
(٣) يوجد عادلا : ساقطة من سا ، عا ، م ، ن // بعض ( الثانية ) : ساقطة من عا ، م .  
(٧) ويكذب : ويكون ع // ومقابله يصدق إذا كان : ساقطة من ع // بعضهم جائراً : ساقطة من ع // كائناً : كان عا . (٩) إذا : إن ع ، ي . // أو بعض عادلا : ساقطة من ع ، ن . ي // عادلا : ساقطة من ب ، د // كيف : + ما ه . (٩-١٠) والباقيون . . . عادلين : ساقطة من د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن . (١٠) العدمية : الجزئية سا // وكذلك : وكذبت س ، سا ، وكذا ن // وإذا : فإذا د ، س ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي .  
(١٠-١٣) وإذا كان . السالبة البسيطة : ساقطة من سا . (١١) قابلين : قابل د ، سا ، م ، ن ، ي // ولا عادل : ساقطة من د ، عا ، م ، ن ، ي // صدقت : صدق د . (١٢) ولم : فلم ع // العدمية : ساقطة من د ، س ، عا ، م ، ن ، ه . (١٣) الجزئية : العدمية ب ، ع ، عا ، ي // وكذبت : وكذلك عا // فإذا : فإذا سا // لا تلازم : لا تلازم س // بين ( الأولى والثانية ) : من ع // فلا تلازم : فلا تلازم س . (١٤) نقيضها : نقيضها س ، ع ، عا ، ه .



وأما قولنا . ليس ولا واحد من الناس يوجد لا عادلا ، فيصدق إذا كانوا كلهم معدومين أو كلهم عادلين ، ويكذب فيما خلا ذلك .

وأما السالبة العدمية فتصدق فيما صدقت فيه ، وتصديق إذا كانوا غير قابلين أو متوسطين أو خلطاً ليس فيهم جائز . فهي أعم منها ، أي من السالبة المعدولية . وكيف لا ، وأنت تعلم أن الموجبة العدمية أخص عن الموجبة المعدولية ، فيجب أن تكون السالبة المعدولية أخص من السالبة العدمية .

فقد خالف الأمر هاهنا ما كان عليه في الشخصيات . فإن المقاطرات الموجبة هاهنا قد تصدق معاً إذا كان بعض عادلا وبعض جائراً . فالسوالب تكذب معاً في ذلك ، وتكذب الموجبات معاً إذا كان الكل معدومين ، وتصديق السوالب فيها . لكن البسيطة والعدمية تكذبان معاً إذا كان الكل متوسطين بالقوة أو غير قابلين ، فتصدق مقابلتها حينئذ ، ولنتأمل حال لوح يفرض للمضادات على هذه الصورة .

\*  
كل إنسان يوجد عادلا لا واحد من الناس يوجد عادلا  
لا واحد من الناس يوجد جائراً كل إنسان يوجد جائراً  
لا واحد من الناس يوجد لا عادلا كل إنسان يوجد لا عادلا

فلا تجد المضالعات تتفق ألبتة لكنها قد تتفق على الكذب . وكذلك المقاطرات الإيجابية . فإنها لا تتفق ألبتة على الصدق ، لكنها قد تتفق على الكذب إذا كانوا معدومين أو خلطاً .

وأما المقاطرات السلبية فتتفق على الصدق والكذب جميعاً كما قد علمت .

---

(٣) وتصديق : + أيضاً س ، ه . (٤) فهي : ساقطة من د // أي من : وى عا .  
(١٠) غير : ساقطة من س . (١١) مقابلتها : مقابلتها د // لوح : + لوح د ، سا ، م ، ن ، ي // للمضادات : للمضادات س ، سا . (\*) اعتمدنا في ذكر هذا اللوح على نسخة (١٥) قد : ساقطة من د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ي // وكذلك : وكذاب . (١٦) لكنها : ولكنها ه // إذا : إذ س .

وأما الدواخل تحت للمضادة فهي في حكم للمهمات .

فهذه الأقسام إنما تولدت من اعتبار العدول في جهة المحمول ، وقد تتولد أيضاً من جهة اعتبار العدول في جهة الموضوع إذا جعلت للموضوع مثلاً لا إنساناً فأثبت عليه أو سلبت عنه . فانظر الآن وتأمل ما أوجبه التعليم الأول . فإن التعليم الأول جعل اللا إنسان صالحاً لأن يكون موضوعاً غير محصل ، ولم يوجب بهذا أن يكون اللا إنسان يدل على عدم خاص أو جنسى ، فاحكم أن الأمر من جانب المحمول كذلك . واعلم أنه كما أن الرابطة كانت إذا دخلت على حرف السلب جعلته جزءاً من المحمول ، حتى إذا أوجب صارت القضية موجبة ، وإذا دخل حرف السلب عليها فرقت الرابطة بينه وبين المحمول وصادفت الرابطة المحمول محصلاً فكان سلباً لا إيجاب عدول . فكذلك إذا كان في جانب الموضوع سور ، فإن السور إذا دخل على حرف السلب جعله جزءاً من الموضوع ، كقولك كل لا إنسان . وأما إذا دخل حرف السلب على السور واقترن السور بالموضوع صادف السور الموضوع محصلاً وصار حرف السلب للسلب كقولك : ليس كل إنسان . فإذا أريد أن يكون الموضوع معدولاً ، فليجعل حرف السلب جزءاً من الموضوع ، فإذا تشاركت القضيتان في انسك واختلفتا في الكيف وفي العدول والتحصيل من جهة المحمول ، وكان الموضوع في حكم للموجود ، فهما متلازمان . فإن قولنا : كل إنسان يوجد عدلاً ، يلزم قولنا : لا أحد من الناس يوجد لا عدلاً ،

(٣) مثلاً : ساقطة من ع ، ي . (٤) أو سلبت : إن سلبت م // سلبت : نفيت من ، عا // الأول فإن التعليم الأول : ساقطة من ن // فلمن التعليم الأول : ساقطة من ع ، م . (٥) يوجب : يوجد من . (٧) كانت : ساقطة من من ، هـ . (٨) أوجب : أوجبت ع . (١٠-١١) سور . ... الموضوع : ساقطة من ي . (١١) من : + المحمول من // السور : السورة م // واقترن : واقترن ع . (١٢) صار : وصادف عا ، م ، ن . (١٤) تشاركت : تشارك ب ، د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي // واختلفتا : واختلفتا ب ، د ، سا ، م ، ن ، هـ ، ي ؛ أو اختلفتا ؛ وأخفا عا . (١٥) متلازمان : متلازمان ع . (١٦) عدلاً : عادلان // لا عدلاً : عدلاً ع ؛ لا عادلان .

إذا كان الموضوع في حكم الموجود . وقولنا : ليس كل إنسان يوجد عدلا ، يلزم قولنا : بعض الناس يوجد لا عدلا ، بعد الشرط المذكور . وقولنا : كل إنسان يوجد لا عدلا ، يلزم قولنا : لا واحد من الناس يوجد عدلا . وقولنا : ليس كل إنسان يوجد عدلا ، يلزم قولنا : بعض الناس يوجد عدلا . وبرهان ذلك ، وليكن على المثال الأول ، أنا إذا قلنا : كل إنسان يوجد عدلا فكذب عليه قولنا :  
 ولا واحد من الناس يوجد لا عدلا ، صدق تقيضه وهو واحد من الناس يوجد لا عدلا ، وكان كل إنسان يوجد عدلا وهذا محال . وأنت تعرف الحال فيما بقي من هذه الصورة . وهذا الشرط الذي نوردته من كون الموضوع في حكم الموجود حتى تكون القضية يصح إيجابها ربما أغفل ، وهو الواجب اعتباره . فإن لم يعتبر ذلك كانت السوالب تلزم الموجبات ، لأن السوالب تصدق على ما هو معدوم من الموضوعات ،  
 ولا يمتنع .

واعلم أن للموضوع الشخصي إذا سلمت عليه السالبة من طرفي التقيض ، جاز أن تبقى سالبة بمحالتها ، وجزاز أن تجعل موجبة معدولية إن كان ذلك أنفع . كما إذا سئل هل زيد عدل ؟ فقيل : لا ، كان للسائل أن يأخذ أنه ليس زيد بعدل ، وأن يأخذ أن زيدا هو لاعدل . وأما إذا كانت القضية محصورة فسأل مثلا هل كل إنسان حكيم ، فقيل :  
 ١٥

- ( ١ - ٦ ) إذا كان . . . لا عدلا : ساقطة من م . ( ١ - ٣ ) إذا كان . . .  
 لا عدلا : ساقطة من د . ( ١ ) عدلا : لا عدلا هـ ؛ + إذا كان الموضوع ع . ( ٢ ) لا عدلا :  
 عدلا عا // بعد : + هذا د ، ن // الشرط : الشرائط ع ، ي . ( ٣ ) عدلا : عادلا ع ، هـ ، ي .  
 ( ٣ - ٤ ) وقولنا . . . عدلا : ساقطة من ع ، هـ ، ي . ( ٤ ) عدلا : لا عدلا د ، س ، سا ، عا ، ن .  
 ( ٥ ) فكذب . يكذب ع . ( ٦ ) لا عدلا ( الثانية ) : عدلان . ( ٧ ) إنسان : الناس د ، م // عدلا :  
 لا عدلا سا // وهذا : هذا ع // بقي : ساقطة من س . ( ١٠ ) لأن السوالب . . .  
 الموضوعات : ساقطة من د ، سا ، عا ، ن ، هـ ، ي . ( ١٠ ) من : بين د ، س ، سا ، ع ، عا ،  
 ن ، هـ ، ي . ( ١٠ - ١١ ) لأن السوالب . . . ولا يمتنع : ولا يتعكس س ، ع .  
 ( ١١ ) ولا يمتنع : ولا يمتنع بينخ ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي . ( ١٢ ) سلمت : سلمت  
 بينخ ، د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ . ( ١٣ ) معدولية : معدولة ي . ( ١٤ ) أن يأخذ أنه  
 ليس : أن يقول فأذن ليس ع . ( ١٤ ) أن يأخذ أنه ليس زيد بعدل : أن يقول فأذن ليس زيد  
 بعدل بينخ . ( ١٥ ) لاعدل : عدل ن .

لا لم يكن له أن يقول: فكل إنسان إذن لا حكيم . وذلك لأن قوله : لا ، معناه ليس كل إنسان حكيمًا . وهذه كما علمت لا يلزمها : فكل إنسان إذن لا حكيم ، وليست في قوة تقيض تلك ، بل في قوة ضدها . وإنما لم يكن قولنا : كل إنسان هو لا حكيم ، تقيضا ، إذ التقيض إنما يكون تقيضا إذا سلب عما أوجب ، كما أوجب . فأما إذا سلب من حيث هو محمول ، ولم يسلب من حيث هو محمول بكمية ما معلومة ، لم يكن السلب سلبا لما أوجب من حيث أوجب . فربما لم يكن المحمول كاذبا في نفسه ، بل بجهة حمله ، فإذا تركت الجهة بحالها لم تدر ما يكون . فإذا كان الحمل للحكم كذبا بشرط عمومه ، فيجب أن يرفع عموم حمله فيقرن السلب بالسور الموجب فيرفع عموم الإيجاب .

واعلم أنه وإن كانت أجزاء القضايا قد تزال عن أماكنها في بعض الأوقات فلا تؤثر في المعنى على حسب التعارف فإن لكل جزء منها مكانا طبيعيا . أما السور فقد يبدل مكانه ، فيقال الناس أحياء كلهم أو طرا ، فيؤخر السور ، ويفرق بينه وبين الموضوع ؛ وإنما مكانه الطبيعي هو مجاورة الموضوع . وكذلك الرابطة قد يبدل موضعها الذي لها ، فيقال تارة يوجد الإنسان عادلا وتارة الإنسان يوجد عادلا وتارة الإنسان عادلا يوجد ؛ وإنما مكانها الطبيعي مجاورة المحمول ، بل قد يبدل وضع المحمول والموضوع . ولكن التفريق بين السور وبين حرف السلب مما لا يجوز . وسيأتي لك في باب الجهات بيان آخر . وقد يكلف إيضاح أن قولنا يوجد الإنسان عادلا وقولنا

(١) فكل : وكل ع . (٢) حكيمًا : حكيم س . (٣) تلك : ذلك عا .  
(٤) كما أوجب : ساقطة من سا ، ع ، ي // فاما : وأما س // فاما إذا : فإذا ن .  
(٥) لم : ولم س ، ه . (٦) للحكم : للحكيم ب ، س ، ع ، عا ، م ، ه ، ي // كذبا : كاذبا سا .  
(٨) يرفع : ترتفع ي // فيرفع : يرفع ب ؛ و يرفع ع ، م ، ن ، ي . (١٠) فإن : كان  
د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه . (١١) يبدل : يدل ع // فيؤخر السور : ساقطة من سا  
// فيؤخر : فيؤخذ س . (١٢) قد : فقد س ، ه // موضعها : موضوعها س ، ع ، عا ، ي .  
(١٣) الإنسان يوجد عادلا وتارة : ساقطة من م . (١٤) وإنما مكانها : وأما مكانه ب ؛ وإنما  
مكانه س . (١٦) باب : ساقطة من ع ، ي // يوجد : ساقطة من ع .

- يوجد عدلا الإنسان معناه معنى واحد بأن قيل إن كان سلبهما واحداً فيجب أن يكونا واحداً . لكن سلب قولنا يوجد الإنسان عدلا هو أنه ليس يوجد الإنسان عدلا ، فإن لم يكن هذا سلب قولنا يوجد عدلا الإنسان ، فليكن سلبه ، أما قولنا ليس يوجد عدلا للإنسان أو لا يوجد عدلا إنسان . لكن الأول سلب قولنا يوجد عدلا للإنسان ، والثاني سلب قولنا يوجد إنسان عدلا ، وهذا البيان لا يعنى شيئاً ، وذلك لأنه إما أن لا يشكل الأمر في وحدانية حكم هاتين التقييبتين وإما أن يشكل . فإن أشكل وأمكن أن يكون أحد من الناس يرى أن قولنا يوجد الإنسان عدلا غير قولنا يوجد عدلا الإنسان يرى أيضاً أن السلبين متخالفين ، أعنى قولنا لا يوجد الإنسان عدلا وقولنا لا يوجد عدلا الإنسان . فلا يرى أن يوجد عدلا الإنسان هو سلب قولنا يوجد الإنسان عدلا . فإن قال إنا نعلم إذا قلنا ليس يوجد عدلا الإنسان أو قلنا ليس يوجد الإنسان عدلا ، إنما تسلب فيهما العدالة عن الإنسان . فيقال إن هذا ليس أظهر من إيجاب العدالة للإنسان في القولين الموجبين . فإن كان ذلك مما يشكل فبالحرى أن يشكل هذا ، بل الحق أن ذلك ظاهر لا يشكل ، وهذا أيضاً ظاهر ليس يشكل ، وليس أحدهما أولى من الآخر بأن يشكل أو بأن يظهر .

(١) الإنسان : إنسان عا // معنى : ساقطة من ع ، ن // يكونا : يكون ع ، عا ، م ، ن . (٢) واحدا : أحدا م // لكن : ولكن ه . (٣) فليكن : فيكون ن . (٤) اللإنسان (الأولى) : الإنسان س ، ه // لا يوجد : ويوجد ها // الإنسان : الإنسان د ؛ للإنسان سا // اللإنسان (الثانية) : للإنسان د ، سا ، ع ، عا ، م ن ؛ الإنسان س ، ه . (٥) وإما : فإما م . (٦) يوجد (الثانية) : لا يوجد م . (٧) السلبين : السالبين د ، ن . (٨) فلا يرى : ولا يرى م . (٩) فلا يرى أن يوجد عدلا الإنسان : ساقطة من عا // أن يوجد : أن لا يوجد س ، ع ، ه // الإنسان (الثالثة) : ساقطة من سا . (١٠) إذا : ما إذا عا . (١١) عدلا : + إنسان ، ع ، ه ، ي // أظهر : بأظهر ن . (١٢) أن : في س .

## الفصل الثالث

### (ج) فصل

في تعريف الحال في القضايا المتكررة والمتأحدة  
واللاتي تختلف حال صدقها وكذبها بحسب  
التفريق والجمع واللاتي لا تختلف فيها  
وبيان ظنون غالطة وقعت للناس  
في بعض ذلك

إن القضية الحملية إنما تكون واحدة إذا كان فيها محمول واحد لموضوع واحد ،  
فإن تكرر للموضوع والمحمول واحد كقولنا : الفرس والإنسان حيوان ، أو تكرر  
المحمول والموضوع واحد كقولنا : زيد كاتب وطويل ، فإن القضية لا تكون واحدة ،  
بل الأول من المثالين قضيتان إحداهما أن الفرس حيوان والأخرى أن الإنسان حيوان ،  
والثاني أيضا قضيتان إحداهما زيد كاتب والأخرى زيد طويل . فأما إن اتفق أن كان  
في الموضوع أو المحمول تكرر باللفظ ، وكان هناك تأليف لفظي لكنه يؤدي بالجملة  
إلى أن يكون منه معنى واحد ، لم يؤد تكرر اللفظ إلى تكثير المعنى ، مثل قولك : إن

(٣) الحال في : حال س ، ه // القضايا : قضايا ه . (٤) واللاتي : والاتي ع // حال :  
ساقطة من ي . (٥) والجمع والجمعي ها . (١٠) كقولنا : كقولك ب . (١١) والأخرى :  
والآخر د ، س ، سا ، عا ، م ، ن // أن (الثانية) : ساقطة من ب ، ع ، ي . (١٢) والثاني :  
والثانية س ، ه // إحداهما : أحدهما عا // والأخرى : والآخر ب ، د ، س ، سا ، ع ،  
عا ، م ، ن ، ي . (١٣) لكنه : ولكنه س . (١٤) يكون : ساقطة من ب ، د ، ع ،  
م ، ن // تكثير : تكثير س ، سا ، عا ، ن ، ي // إن : ساقطة من س ، ه ، ي .

- الإنسان حي ناطق ميت ، أى إن الإنسان شئ. هو الحى الذى هو الناطق الذى هو الميت ؛ فهذه الجملة محمول واحد بالحقيقة ، وكذلك إذا قلت الحيوان الناطق المائت قابل للكتابة . وأما إذا كانت المعانى متباينة ، لاتجتمع طبيعة واحدة كالإنسان الأبيض المشاء ، فإذا قلت زيد إنسان أبيض مشاء فما حملت عليه معنى واحداً ، فإن هذه الثلاثة أمور لا يتقيد فى الطبع بعضها ببعض حتى تتخذ طبيعة واحدة ، ولذلك فإن القضية لا تكون واحدة . فهذا هو ما يقال ، ولكننى لأضايق فى أمثال هذا مضايقة كثيرة ألينة ، فإنى أجوز أن يجعل هذا قضية واحدة حتى يكون زيد الشئ الذى هو موصوف باجتماع هذه فيه ، ولى أن أضع لذلك اسماً واحداً من حيث هو جملة فيكون حمل ذلك الاسم . ولتكن الجيم مثلاً تدل على مجموع هذه حتى تكون ج الذى هو الشئ الموصوف بأنه مشاء ، المشاء الذى هو أبيض ، فيكون إذا قلت زيد ج فهمت أنه مجموع هذه ، ولم يكن بد من أن تقول زيد ج أو ليس ج ، وليس هذا كما كنا قلنا من قبل : إنا إذا سمينا الأبيض بالثوب وسمينا الطول بالثوب فقلنا زيد ثوب كان قولنا فى حكم قضيتين ، كأننا قلنا زيد أبيض وزيد طويل ، وذلك لأن الثوب هناك اسم للأبيض ، وأما هاهنا فليس الجيم اسماً لواحد من هذا ، بل للجملة من حيث هى جملة . وأيضاً فإن الحيوان الناطق المائت إذا لم يذكر فى الحمل والوضع على سبيل التقييد ، بل على سبيل التعديد حتى كان كأنه قال الإنسان حيوان وناطق ومائت ، كانت هذه قضايا كثيرة ولما كان السؤال الجدى ، كما ستعلمه ، ليس هو كل سؤال فإن السؤال

(١) ميت : مايت ن . (٢) وكذلك : فكذلك د ، م ، (٤) إنسان : ساقطة من سا .  
(٥) ولتلك : وكذلك د ، سا ، عا ، م ، ن ؛ فكذلك ع . (٧) أجوز : أجوزة سا  
// هنا : + أيضاً سا ، عا ، ي . (٦ - ٨) مضايقة ... من حيث : ساقطة من س .  
(٨) ولى : ولى ع // حمل : جملة سا . (٨ - ١٧) هو جملة ... فإن السؤال : ساقطة  
من س . (٩) الذى : ساقطة من سا ، عا . (١٠) أبيض : الأبيض ه // ج : جيم د ، سا ،  
ع ، عا ، م ، ن ، ي // فهمت : ساقطة من عا . (١١) ج ( الأولى ) : جيم سا // كما كنا  
قلنا من قبل : كما كنا قبل من ب // كنا : ساقطة من ح ، ي // من قبل : قبل من سا ،  
ع ن ، ه . (١٢) الطول : الطويل د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي // حكم : ساقطة من ع .  
(١٤) الجيم : ج ن // للجملة : الجملة ع . (١٥) التقييد : التقيد سا . (١٦) كان : ساقطة من ن .

عن ماهية الشيء وكيفية سؤال به لم يسأل سؤال طلب الإلزام ، بل السؤال المنطقي هو ليتسلم به مقدمات تجتمع فتنتج خلاف ما ينصرد المجيب ، فيكون الجواب عنه إما تسليم ما يطلبه أو تسليم تقيضه ضرورة ولا يكون للمجيب محيص عنهما . وإذا لم تكن المسألة بتقيضية واحدة في الحقيقة لم تقتض جوابا واحدا ، فإن من ذلك مالا يمكن أن يجاب فيه بإيجاب ولا سلب ، كمن سأل فقال هل الإنسان جسم وروح أم ليس فإن له ليس يمكن أن يجاب بالإيجاب ولا بالسلب ، فإن أحدهما محمول على الإنسان والآخر مسلوب عنه ، بل يجب أن يفرق الجواب فيقال الإنسان جسم وليس الإنسان بروح . ومن ذلك ما يمكن أن يجاب فيه وفي تقيضه كليهما بإيجاب أو سلب ، ولكن لا يكون الجواب واحدا ، كمن سأل أليس الإنسان جسما ومكلفا ؟ فإن هذا وإن أمكن فيه الجواب بالإيجاب فيهما جميعا فليس جوابا واحدا . وربما كان اللفظ واحداً لكنه مشترك وذلك على القسمين الممثل بهما جميعا ، فللمجيب إذا حكمه السائل بين طرفي التقيض وألزمه أن يجيب بأحدهما أن يلزم السائل تحوير المسألة وتقريرها وتوحيدها .

ثم يتصل بهذا المعنى أشياء جرت العادة بذكرها ، وبالخرى أن نذكر المشهور منها ثم نتعقبه . قد قيل إن من الأشياء التي تحمل فرادى ما يصح أن تحمل جملتها جملة واحدة ومنها مالا يصح ، وكذلك من الأشياء التي تحمل جملة ما يصح أن يحمل أفرادها فرادى ومنها مالا يصح . أما مثال ما يصدق جملة وفرادى فهو الحد وأجزاؤه .

(١) يعلم : تعلم سا ، ن // هو : ساقطة من ع // به : + من ع . (١ - ١٦) عن ماهية ... وأجزاؤه : ساقطة من س . (٤) فيه : به د ، ع ، عا ، م . (٥) وروح : روح ع // أم ليس : أو ليس ه . (٧) يفرق : يعرف عا . (٨) ما يمكن : مما يمكن عا // فيه وفي تقيضه : في معنييه ع ، عا ، فيه وفي معنييه ن ، ي // سلب : بسلب د ، سا ، ع ، عا ، م ، ه ، ي . (٩) الإنسان : للإنسان عا . (١٠) وربما كان اللفظ : ساقطة من سا // جميعاً . (١١) الممثل : للمثلين عا // بهما : لها سا ، عا ، ه ، ي // فالمجيب : فالمجيب ع // حكمه : أسكته ع . (١٢) وألزمه : ويلزمه ب ، ي . (١٤) منها : فيها ب // إن : ساقطة من سا // يصح أن : ساقطة من ب . (١٦) أما : فأما د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي // فهو : هوب ، د ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ي .



- وأما مثال ما يصدق فرادى ولا يصدق جملة فقد قالوا إن بعضه يكذب صراحا ،  
 مثل أن يكون إنسان من الناس طبيبا دون الوسط ويكون فارها في الخياطة أو بصيرا  
 بالعين ، فيصح أن يقال : إن زيدا طبيب ، ويصح أن يقال : إن زيدا فاره ، ولا يصح  
 أن يقال : إن زيدا طبيب فاره ، بأن يؤخذ الكل محمولا واحدا . وكذلك لا يصح  
 أن يقال : زيد طبيب بصير ، فإن هذا يكون معنا إياه بأنه طبيب فاره في الطب  
 أو بصير فيه . وقالوا وإن بعضه يكون هديانا إما بالقوة وإما بالفعل ، أما بالفعل  
 فإن القائل إذا قال : زيد إنسان ، فصدق ، ثم قال : هو أبيض ، فصدق ، فإن كان  
 يجب أن يصدق جملة ما يصدق فرادى ، وجب أن يصدق أن زيدا إنسان أبيض .  
 ولأن هذا يصدق والأبيض يصدق ، وما صدق فرادى صدق جملة من غير هديان ،  
 وجب أن يصدق من غير هديان ، فيقال : إن زيدا إنسان أبيض ، وكذلك  
 إلى غير النهاية . وإن كانت التفاريق أكثر من اثنين ، فالشناعة أظهر . وأما الذى  
 بالقوة فمثل أنه إذا وجب من صدق قولنا : الإنسان حيوان ، وقولنا : الإنسان جسم ،  
 أن يصدق جملة فيصدق أن الإنسان حيوان جسم أو حيوان حساس ، وهذا هديان .  
 بل قال بعضهم إن هذا أيضاً كذب ، وذلك لأننا إذا قلنا : إن سقراط إنسان  
 ذو رجلين ، فكأننا إنما فصلناه من أناس ليسوا بذى رجلين ، فكأنه قد انطوى  
 في قولنا هذا أن فى الناس من ليس هو ذا رجلين ، وهذا كذب . ثم طلبوا القانون  
 لهذا فقالوا : إن الأشياء التى يعرض لبعضها أن تحمل على بعض لأنها قد تجتمع

( ١ — ١٧ ) وأما مثال . . . قد تجتمع : ساقطة من س .

(٣) إن زيدا (الأولى) : زيد ب ، د ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ي // ولا يصح : فلا يصح سا .

(٤ — ٣) إن زيدا فاره ولا يصح أن يقال إن زيدا طبيب فاره : وخياط فاره ع . (٤) طبيب :

طبيبك عا . (٦) أما بالفعل . ساقطة من د ، سا ، م ، ن ، ه ، ي .

(٧) فصدق : ويصدق ع ، ي . (٨) إنسان أبيض : أبيض إنسان ن .

(١٠) أبيض أبيض : أبيض ن . (١٤) (الثانية) إن : ساقطة من سا .

(١٥) إنما : — قد د ، ع ، عا ، م ، ن ، ي . (١٦) وهذا : وهكذا

م // طلبوا : أطلبوا ع .

في موضوع واحد كالبصير والطبيب والأبيض وجميع ما ليس بعضه كالصورة وبعضه  
 كالمادة ، أو الأشياء التي ليس حال اجتماعها كما يكون من حال اجتماع الصورتين  
 في مادة واحدة بل هي عوارض متباينة مثل ما عرض للطبيب في المثال أن صار أبيض  
 وللأبيض أن صار طبيبا فإنها لا تصير معنى واحدا وذلك لأن معنى أنه طبيب ليس  
 معنى أنه أبيض بل عرض له أنه أبيض ، فمن هذه الجملة قد يكون مالا يجتمع صدقا .  
 وكذلك إذا كان بعضه محصورا في بعض ، فإنه لا يحمل جملة كالأبيض في الإنسان  
 الأبيض صريحا وذو الرجلين في الإنسان تضمينا . وأما ما يصدق مجتمعا ولا يصدق  
 فرادى فمنها ما يكون أجزاء المحمول فيه تشتمل على مناقضة مصرح بها ، كقولهم :  
 إن الخصى رجل لا رجل ، والقاضي سلطان لا سلطان ، وإن الخفاش طير لا طير ،  
 إذ يلد ولا يبيض . ومنها ما تكون تلك المناقضة فيها بالقوة ، كما يقال للسفينة التي تتخذ  
 من الحجر فيلعب بها الصبيان أنها سفينة حجر ، ولا يصدق أن يقال إنها سفينة ، لأن  
 السفينة آلة للطفو والحجر يرسب ، فخذ السفينة يقتضى مناقضة لما كان حجرا .  
 وكما يقال لهذا الشخص إنه إنسان ميت ولا نقول : إنه إنسان ، لأن الإنسان حده  
 أنه حيوان ناطق . والمائت يقابل الحيوان . وأما الذي لا مقابلة فيه وتكذب أفراد  
 مع ذلك ، أنا إذا قلنا الآن ، وقد مات أوميروس ، إن أوميروس موجود شاعر ،  
 وإن أوميروس هو شاعر ، فإن ذلك حق ؛ وإذا قيل : إن أوميروس هو أو موجود ،  
 كان كذبا وكذلك العتقاء موجود في التوهم ، فإذا قيل موجود كان كذبا . قالوا  
 فيجب إذا كانت المحمولات ليس فيها تقابل لا بالفعل ولا بالقوة ، أي إذا اعتبرت  
 الحدود ، فكان الحمل بالذات ، فإن حملها الصادق جملة لا يمنع حملها الصادق فرادى .

- (١) والطبيب : في الطبيب عا . (١ - ١٩) في موضوع ... فرادى : ساقطة من س .  
 (٢) أو الأشياء : والأشياء د ، ع ، م ، (٣) هي : + من سا // متباينة : مباينة ع .  
 (٩) لا طير : ولا طير ع . (١٠) ومنها : منها عا .  
 (١٣) ولا نقول : ولا يقال ع . (١٥) قلنا : قلناه ب .  
 (١٦) هو (الأولى) : ساقطة من د ، م // فإن : فإذا ع . (١٨) أي : ساقطة من عا .  
 (١٩) فكان : وكان عا ، ه .

- فيجب علينا نحن أن نتأمل هذه الأشياء بالإنصاف ، وتقول فيها ما يوجب الحق .  
فنقول : أما إذا تجوز في الحمل وتوسع فيه فقد يعرض جميع ما قالوا ، وبإغفال معرفة  
ما قالوا يعرض غلط شديد . وذلك لأن الناس قد اعتادوا ألفاظاً يقولونها وفيها مجاز  
قولا كالحقيقة . ففي مثل تلك الألفاظ إذا أوجب أن كل ما يحمل في العادة تفاريق يجب  
أن تصدق جملة ، أو ما يحمل في العادة جملة فيجب أن تصدق تفاريق عرض ما قالوا . والمعلم  
الأول إنما لحظ في ابتداء التعليم هذا الغرض ، ولم يلاحظ التحقيق ، إذ كان المبتدئ  
يشق عليه الوقوف على ذلك حتى يميز العادة المجازية فيه عن الحقيقة المحضة . ومع ذلك  
فيغلطه إهمال ظاهر الحال فيه ، فحذر من ذلك ومن مذهب العادة فيه ، وأما إن  
لم يشتغل بالعادة والتفت إلى الأعراض وإلى المفهومات اللفظية بالحقيقة ، لم يلزم شيء  
من جميع ما قالوه غير الواحد الذي هو في التكرير والهديان . فأما أمثلة الطبيب والفارح  
والبصير فالحق يوجب أن هذا يصدق فرادى ومجتمعة ، وذلك لأنه حين حمل على زيد  
الفارح لم يحمل عليه الفارح كيف اتفق ، بل حمل عليه الفارح على أنه فارح في شيء محصل  
لما كان فارحاً في الخياطة ، وحين حمل البصير عليه أيضاً فلم يحمل عليه البصير كيف  
اتفق بل على أنه بصير بالعين . وإذا كان كذلك ، فإذا جمعت المحمولين وعينت عند  
الجمع ما عينت في التفريق لم يعرض كذب ، فإن زيدا طبيب فارح في الخياطة وطبيب  
بصير بالعين وليس طبيباً فارحاً في الطب ، فلم تكن أردت عند التفريق بالفارح الفارح  
في الطب ولا بالبصير البصير في الطب . فإن قال قائل : إنه إنما حمل عليه الفارح بلا شرط

(١-١٦) فيجب . . بصير بالعين : ساقطة من س . (٢) وبإغفال : وما غنك ه .  
(٤) كالحقيقة : بالحقيقة عا . (٥) تصدق : + تفاريق ع . (٦) هذا : ساقطة  
من س // إذ : ساقطة من عا . (٧) يشق : يشق ه // المحضة : المحضة د ، س ، سا ،  
عا ، م . (٨) تحذر : ويحذر د ، س ، سا ، م ؛ ساقطة من عا // ومن : من د ، س ،  
سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ي ؛ + يذهب ي . (١٠) في : ساقطة من ع // الطبيب :  
الطبيب ي . (١١) حين : ساقطة من ع . (١٣) البصير (الثانية) : بالبصر ع .  
(١٧) في الطب : بالطب ع // البصير : للبصير عا .

شيء وكذلك البصير ، فلنفرض أنه إنما حمل عليه الفاره فارهاً من غير شرط والبصير بصيراً من غير شرط ، فيجب عند الجمع أن يحفظ على ما كان قبل الجمع . فإنه إذا لحق به شرط أو غير منه معنى فليس هو المحمول الذي كان أولاً ، فإن كان قد حمل الفاره مطلقاً وعنى أنه فاره أى في شيء ما يحق الآن عند الجمع أنه طيب فاره في شيء ما . وأما فاره في الطب فلم يحمل مفرداً ، ولا إذا قرن بالطيب هذا المعنى وجب أن يكون معناه أنه فاره في الطب وإن أوهمت العادة ذلك . وأما إن كان أريد في التفريق بالفاره الفاره في الخياطة فهذا كان هو المحمول بجملته عند الحقيقة ، وهو الذي يجب أن يورد عند الجمع . وقد يجوز في حذف جزء منه لفظاً من حقه أن يصرح به ، وأما إذا لم يصرح به فإنه لم يصرح اتسكالا على تفهيم العادة ذلك .

وأقول بالجملة إن من حقوق الأمور المنسوبة إذا كانت محمولات أن تراعى جهاتها وشرائطها وأن يكون مصرحاً بها عند الضمير وإن لم يصرح بها في اللفظ ، وعلى ما قيل في شروط النقيض . ولولا أن قولنا فاره معناه فاره في شيء كذا أو فاره في شيء ما لا أنه نفسه فاره في أي شيء اتفق ، لكان كلما قيل إنه ليس بفاره وعنى في أمر آخر ليس هو فيه فارهاً كان تناقض ، فإذا تناقض ، أو تغير ذلك الشيء وتلغفت إليه ،

(١) شيء : بين عا // البصير : + وفي حمل البصير أيضاً فلم يحمل عليه البصير كيف اتفق ، بل على أنه بصير بالعين عا // إنما : ساقطة من س. (١-٢) والبصير بصيراً من غير شرط : ساقطة من ع . (٢) أن : وأن ه . (٣) قد حمل : مدخل عا . (٤) وعنى : أو عنى ن // في (الأولى) : ساقطة من د ، عا ، م ، ن // يحق : خلق س ، سا ، ع ، عا ، م ، ه // في شيء ما : أى في شيء ما سا . (٥) هذا : بهذا د ، ن . (٦) وأما : فأما ع // إن كان : إذا س // أريد : ساقطة من ع // في التفريق : في التقرير ع ؛ والتفريق عا ؛ بالتفريق ن // بالفاره : الفاره ب // الفاره : ساقطة من س .

(٨) وأما إذا : وإذا د ، ع ، عا ، ن ، ي ؛ وإن لم س ، سا ، ه ؛ وإذا م . (٩) فإنما لم يصرح : ساقطة من سا ؛ + به س . (١٠) بها (الأولى) : ساقطة من ع . (١٢) النقيض : التفويض ع // ولولا : ولولا س // فاره (الأولى) : ساقطة من س // في شيء كذا أو فاره : ساقطة من ن . (١٣) لا أنه : أنه ه // نفسه : ساقطة من ه . (١٤) فيه : في ذلك الأمر ع // تفسير : نعين سا ، ع ، عا ، ن ، ه ، ي // ذلك : ساقطة من ع // وتلغفت : أو تلغفت ن .

- فذلك الشيء إذن لا محالة داخل في نفس الأمور المحمولة ، وإن حذف تجويزاً ، دخولا معيناً أو مبهماً لا يجب أن يكون مقصوداً فيما تعين جمعه معه . وإذا كان كذلك ، فإذا جمع على واجبه كان أيضاً حقاً . فكان حقاً أن زيداً طيب فاره في انطياطة أو بصير بالعين ، أو فاره في أمر ما وبصير في أمر ما . على أن التمثيل بالبصير ردىء جداً ، لأن البصير إذا عني به البصير بالعين مرة وعني به أنه الفاره في صناعة ما ، كان ذلك ٥ باشتراك الاسم . ولكن قد عرض لها هنا شيئان مجازيان : أحدهما أن قيل لزيد : إنه فاره ، ولم يزد عليه لفظ آخر اتسكالا على معرفة السامع بأنه فاره في كذا ، فلما جمع على حاله فقيل : طيب فاره ، وكانت العادة جرت أنه إذا قيل هذا عني به طيب فاره في الطب ، أو هم اجتماع اللفظين مع جريان العادة أن معنى القول أنه يقول طيب فاره في ١٠ الطب وهذا العارض ليس مما يوجبه نفس الأمر ، بل عادات العبارات وما فيها من الإيهامات والاختصارات ، والإيهامات والاختصارات مما لا يعتبر في حقيقة دلالة الألفاظ . وأما ما قالوه من مصير الكلام إلى الهديان فهو حق ، لكن ما قاله الرجل المحكي ألفاظه أن الهديان في قوة الكذب متعلقاً في ذلك بالإيهامات ليس هو من كلام أهل المعرفة بشيء ، فإن الالتفات إلى الإيهامات وأن قائل كذا كأنه قال كذا من غير أن يكون قال كذا بالحقيقة لفظاً ولا معنى ولا لزوماً ، بل قال ما هو كأنه ذاك ١٥

(١) لا محالة : + إمام ، د ، س ، سا ، م ، ن ، ه ، ي ؛ + هو عا // الأمور المحمولة : الأمور المحمول ب ، سا ، عا ؛ الأمر المحمول س ، ه // حذف : حذف ن // تجويزاً : تجويزاً س ، سا ، ن ، ه . (٢) معينا : متعينا عا ، ن // أو مبهما : ومبهما س // لا يجب : ولا يجب سا ؛ فيجب ع ، ن ، ي // مقصوداً : مقصوداً ع // وإذا : فإذا س . (٤) وبصير : أو بصير س ، عا ، ه . (٥) البصير (الأولى) : ساقطة من سا // البصير (الثانية) : المبصر د ، سا ، عا ، م ، ن ، ي . (٨) وكانت : فكانت ع ، ي // جرت : ساقطة من س ، ه // به : + إنه س ، ه ، ي . (٩) اللفظين : اللفظتين ب . (٩-١٠) أو م . . . . الطب : ساقطة من ع . (١٠) العبارات : العبادات ه . (١١) والإيهامات والاختصارات : ساقطة من سا . (١٣) الكذب : الكاذب ب ، د ، س ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي . (١٤) وأن : بأن ع . (١٥) كذا : كذلك س ، ه ؛ كذلك عا .

وليس هو ذلك ولا لازماً عنه ، أمر غير معتبر في تحقيق معنى الألفاظ ودلالاتها . فإنه إذا قال قائل : إن الإنسان ضحاك بادی البشرية ، لم يلتفت إلى أنه يحاول أن يفصل بذلك ضحاكاً عن ضحاك أو يحاول أنه من جملة الضحاكين ما هو بادی البشرية وإن كان يوم ذلك فإن هذا اللفظ قد يوم هذا فليس هو مفهوماً عنه ولا لازماً للمفهوم عنه بوجه من الوجوه ، بل إنما يلتفت إلى أن له هذا الوصف مقروناً بذلك الوصف . فإن اتفق أن كان التقرير مخصصاً ماله الوصف الثاني عماله الوصف الأول دون الثاني ، فذلك شيء يعرض من غير أن يكون مقصود القائل . وإن كان مقصوداً له فيكون قد قصد ما ليس بوجه اللفظ ، بل ما قد يستدل عليه من اللفظ على سبيل العادة . وها هنا أشياء كثيرة من هذا الجنس مثل قول القائل : بعض الناس حيوان ، فإن هذا حق في نفسه وكنب بالإيهام ، فإن السامع ربما يتوهم أن البعض الآخر ليس بحيوان . لكن لا يقال إن قائل هذا اللفظ كاذب ، وإن كان له أن يقصد في مثله الدلالة على التخصيص فيقول : بعض الناس كاتب ، يريد أن يدل بهذا على أن البعض الآخر ليس بكاتب ، فتكون العادة تعرف غرضه لا نفس لفظه . ولست أمتنع أن يكون الهذيان كاذباً بإيهامه ، لكنه لا يكون في نفسه كاذباً . وأما ما قيل إن الطيب ليس معناه معنى البصير ، فليس يلزم منه شيء مما يحاولونه ، حتى يكون لما كان الطيب ليس معناه معنى ذلك لم يجتمع منه ومن ذلك الآخر محمول ، فالحي أيضاً ليس معناه معنى الناطق .

(١) ذلك : ساقطة من عا // أمر غير : أو غير س . (٢) أن : ساقطة من عا .  
(٣-٢) أن يفصل .... أو يحاول : ساقطة من د ، م ، ن ، ي . (٤) ولا لازماً : ولازماً د ، سا ، م ، ن . (٥) إلى : ساقطة من د ، سا ، عا ، م . (٦) التقرير : التفريق س // الأول : ساقطة من ع . (٧) من : ساقطة من ع . (٨) ما ليس : + له ليس د ، سا ، م ، هـ ، ي // ما قد : قد د ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي ؛ ما س ، عا .  
(٩) ربما : ساقطة من سا . (١٠) يقصد : يصدق س . (١١) بهذا : بها س .  
(١٢) غرضه : منه ع . (١٣) بإيهامه لكنه لا يكون في نفسه كاذباً : ساقطة من سا // لكنه : ولكن س ، هـ // لا يكون : ساقطة من عا // قيل : + من س . (١٤) ذلك : ذلك س ، ع ، هـ ، ي .

- وليس يجب من هذا أن لا يجتمع منهما محمول واحد ، فهب انه ليس معناها واحدا  
 فما الذى يمنع ذلك من اجتماعهما واحداً . فإن لم يفهموا من قولهم : إن الطيب ليس  
 معناه معنى البصير ، هذا الذى ذهبت إليه ، بل معنى أخص منه ، فليس ذلك الذى  
 فهموه هو مفهوم اللفظ الذى عبروا به ، وليس مفهوم اللفظ الذى عبروا به غير ما ذهبنا  
 إليه ، فما كان من حق للفسرين أن يسكتوا عن تعريف ذلك للمعنى ويعرضوا عنه إلى  
 وقت أن ذكروا فأخذوا يحترزون . نعم الطيب لا يحتاج في تقويمه إلى مقارنة البصير ،  
 ولا البصير إلى مقارنة الطيب ، والحى والناطق ليسا هكذا ، ولكن لفظهم لم يدل على  
 هذه الزيادة ، بل دل على المقدار الذى لا يعنى فى الغرض وعلى أنه ليس فى أنه لا يتقوم به  
 ما يوجب أن يكون لا يجتمع منه مع محمول واحد بوجه ما . فإن كثيراً من المحمولات  
 الوجدانية أسماء لمعان مجتمعة بهذه الصفة كما يسمى الذى فى بعض بدنه سواد وفى بعض بياض  
 أبلق ، كما يقال الأخيف والأشرج ، وأمور أخرى تسمى من اجتماع صفات ليس يتقوم  
 بعضها ببعض فيجعل لتلك الجملة منها اسم . ومع ذلك فليكن الطيب والبصير ليس  
 معناها معنى واحد ، وليكونا مع ذلك أيضاً بحيث ليس يجتمع منهما معنى واحد فلم ليس  
 يصدق مجموعهما كأن الأشياء التى يصدق مجموعها هى التى يتحد منها معنى واحد اتحاداً  
 طبيعياً فقط ، حتى إذا لم يكن كذلك كذب حمل الجملة ، فلم لا يجوز أن يكون الشيء  
 الذى هو طويل وكاتب محمولاً عليه جملة أنه طويل كاتب ولم يكون ذلك كاذباً عليه

(١) هب : وهب ن . (٢) فإن : وإن ي . (٣) ذهبت : ذهبنا ع // ذاك : ذلك  
 س ، ع ، ي . (٤) فهموه هو : مفهومه ع ، عا // اللفظ (الثانية) : ساقطة من ب ، س // غير :  
 ساقطة من ع . (٥) يسكتوا : يسلبوا ع . (٦) يحترزون : يحجرون ع . (٧) والناطق :  
 + منه ع // لم يدل : ساقطة من س . (٨) به : ساقطة من د ، م . (٩) (الثانية) ما : ساقطة من  
 س ، ه . (١٠) بدنه : يديه ي // بعض (الثانية) : بعضه س // بياض : ساقطة من د ، س ،  
 م ، ن . (١٢) منها ، فيها د ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ي . (١٣) وليكونا . . . معنى  
 واحد : ساقطة من سا ، ع . (١٤) مجموعها : مجموعها د ، سا ، عا ، م // مجموعها :  
 مجموعا د ، سا ، عا ، م ، ن // هى : هو د ، سا ، عا ، م ، ن ، ه // التى : التى ب ، م .  
 (١٥) كذب : ساقطة من ع // يكون : ساقطة من ع . (١٦) طويل : طيب د ، س ،  
 سا ، عا ، م ، ن ، ه // يكون : يكن د ، سا ، ع ، عا ، م ، ه ، ي .

ذلك ؟ فأمثال هذه المذاهب مما لست أتصوره ولا أقول به ، وعسى أن يكون عند غيري بيان له بحقيقته . وأما ما قيل في الخصى من حمل الرجل واللا رجل عليه ، فإن التفت فيه إلى العبارات العامية صدق قولهم إن الخصى رجل لا رجل ، وكان حينئذ معنى الرجل الداخل في الجملة ليس هو معنى الرجل الذي فيه يسلب عنه مفرداً . فإن الرجل إما أن يعني به الذي يستعمل آلة الإيلاد من الناس فيولد في غيره ، أو الذي له في الطبع هذه الآلة وإن غُصِبها قهراً ، أو الذي يشبه الرجل في بعض أحواله وأعضائه . وأي هذه للمعنى عني به منها فلا يجتمع مع مقابله ، بالحقيقة ، فإنه إن عني به أنه الإنسان الذي له أن يستعمل آلة الإيلاد في غيره فإن هذا المعنى لا يجتمع ألبتة مع لا رجل الذي هو مقابله ، فإنه حينئذ يكون كأنه قيل هو بحيث يستعمل آلة الإيلاد في غيره ولا يستعمل معاً ، وهذا كذب ، اللهم إلا أن يقال إن المراد به أنه يشبه الرجل الذي بهذه الصفة وليس هو بالحقيقة الرجل الذي هو بالصفة المذكورة ، أو أنه الذي فيه بعض معاني الرجولية وليس فيه كمال معاني الرجولية . فهذا الاعتبار يصدق معه الجمع بين الرجل واللا رجل حتى يحمل على الخصى ، وكذلك يصدق متفرقاً ، فإنه يصدق عليه أنه رجل مفرد إذا عني بالرجل ما أريد حين قيل رجل لا رجل ، وذلك أنه يصدق عليه أنه يشبه الرجل أو أن فيه بعض خواص الرجل ، ويصدق أيضاً أنه لا رجل مفرداً إذا عني باللا رجل الذي ليس بالحقيقة رجلاً والذي ليس فيه كمال معاني الرجولية . وإن عني بالرجل من له ذلك في الطبع وباللا رجل مقابله فهو كذب أن يقال إنه كذلك في

(١) ذلك : ساقطة من س ، ي . (٢) بحقيقته : بحقيقة عا // وأما : فأما ب .  
(٣ - ٢) عليه . . . . . لا رجل : ساقطة من عا . (٣) الخصى : رجل س  
// وكان : فكان ب // الرجل : ساقطة من س . (٤) الجملة : الخصى د ؛  
المحصلة عا ؛ الحصام // فيه : ساقطة من س ، سا ، عا ، هـ . (٥) الناس : الناطق ع //  
أو الذي : والذي د ، سا ، ع ، عا ، م ، ي . (٦) وإن : فإن هـ // أو الذي : والذي  
سا // وأي : فأى ي . (٧) منها : ساقطة من س عا . (٨) فإنه : فأنت د ، م .  
(٩) به : ساقطة من س ، سا . (١٠) وليس . . . . . بالصفة : ساقطة من م // هو :  
بهذه س ، سا . (١١) الرجولية (الثانية) : الكلمة ي // فهذا : وهذا س // معه : مع ع .  
(١٢) أيضاً : عليه س . (١٣) كذب : كاذب عا .



الطبع ليس كذلك في الطبع ، بل اللهم إلا أن يكون المراد بالرجل الذي له ذلك في الطبع ، وباللارجل الذي ليس له أن يستعمل ذلك ، فلا يكونان متقابلين ويكون كل واحد منهما صادقاً إذا حمل بالانفراد . فن العجز أن يؤخذ الرجل حيث يقال رجل ولا رجل بمعنى ثم يؤخذ حين يفرق بمعنى آخر ، فإذا كذب بهذا المعنى الآخر فيوجب من ذلك أن الوصف من جهة المعنى قد يصدق في حكمه جملة ولا يصدق مفرداً ، بل لو كان إذا قيل رجل في الجملة وبجتماعاً مع غيره قولاً بمعنى فصدق ، ثم قيل وحده بذلك المعنى فلم يصدق ، لكان ما ذهبوا إليه حقاً . وأما إذا كان معنى ما يصدق غير معنى ما يكذب ، لم يجب من ذلك أن الشيء الواحد يصدق مرة عند الجمع ولا يصدق مرة عند التفريق ؛ وكذلك حديث القاضي وأنه سلطان ليس بسultan ، وانطفأش أنه طائر ليس بطائر .

- وبالجملة لا تصدق أمثال هذه التركيبات إلا أن تحرف ، الألفاظ عن دلالتها المعتادة ١٠ إلى دلالات لها مستعارة . والذي قيل في السفينة أيضاً فهو من العجائب ، فإنهم يدرون أنهم إذا قالوا سفينة حجر عنوا به أنه شيء في صورة السفينة متخذ من حجر ، وأما السفينة بحد السفينة فلا يصدق أن يقال على مثلها إنها حجر . فإذا كان المراد في قولهم سفينة حجر أنه شيء في شكل السفينة من حجر ، فليتنظر هل السفينة بذلك للمعنى محمول على الشيء مفرداً ، فتجده محمولاً عليه لأنه شيء في صورة السفينة . ولكن ١٥

(١) ليس كذلك في الطبع : ساقطة من م // بل : ساقطة من ع // اللهم إلا أن : ساقطة من عا . (٢) وباللارجل : باللارجل س . (٣) ولا لرجل : ورجل م . (٤) ثم : لم ، سا ، ع ، عا ، م // حين : حتى م // يفرق : يعرف ب // الآخر : الأخرى ه // فيوجب : أوجب س ، ه . (٥) في حكمه : ساقطة من م // حكمه : ساقطة من د ، م ، سا ، ع ، ن ، ه ، ي . (٦) كان : ما عا // يصدق : عليه س // غير : ما ه . (٧) الواحد : قد ع // الجمع : الجميع م // التفريق : التفريق م . (٨) سلطان : سلطان د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي . (٩ - ١٠) سلطان ليس . . . لا تصدق : ساقطة من س .

(١٠) أمثال . . . تحرف : ساقطة من س // دلالتها : دلالتها سا . (١١) لها : ساقطة من عا . (١٢) صورة : الصورة ن . (١٣) على : عليها عا // مثلها : ساقطة من عا . (١٤) قولهم : قوله س . (١٥) السفينة : متخذ من حجر سا .

العوام لا يفرقون بين الشيء الذى يستحق اسما لطبعه ونوعه وبينه وله ذلك الاسم  
بمعنى محسوس ظاهر فيه ، فلذلك لا يمتنعون أن يسموا للميت إنسانا والحجرى سفينة  
لا مفردا ولا مركبا . فإن تنبهوا للمعنى امتنعوا أيضاً عن إطلاق ذلك مركبا ، وإن  
لم يمتنعوا أخطأوا وزلوا . وكذلك للمثال المورد من الإنسان الميت فإنه أخذ فيه اللفظة  
الواحدة عامية مرة وخاصة أخرى ، ولو أخذ بمعنى واحد لظهر أن الأمر ليس كما يقولون  
بل وجدوا ما يصدق جملة يصدق فرادى . فإن قول القائل : زيد إنسان ميت ، قول  
عامى ؛ والخاصى لا يقول ألبتة لشيء : إنه إنسان ميت ، ولا يجوز عنده أن يكون  
الإنسان والميت محمولين على شيء واحد ؛ فإنه سواء عند الخواص أن يقال حى ناطق  
هو ميت بالفعل ، وبين أن يقولوا إنسان ميت ، فكما لا يمكنهم أن يقولوا زيد حى  
ناطق هو ميت ، كذلك لا يقولون زيد إنسان ميت ؛ ولا يحق أيضا أن يقولوا :  
إن هذا كان إنسانا فالآن هو ميت ، وذلك لأن هذا لا يتناول منهما أمرا واحدا ،  
لأن الذى هو الآن هذا هو جزء من الشيء الذى كان إنسانا لأنه بدنه ، وهذا لم يكن  
ألبتة إنسانا ، وإن أردت التحقيق فلم يكن أيضاً موضوعا للإنسانية ، لأن مقادير العناصر  
وكيفيات المزاج ليست كما كان حين كان موضوعا ؛ ومع ذلك فإن قالوا إن هذا كان  
موضوعا للإنسانية وهو الآن موضوع للموت ، صدقوا فرادى ومجتمعة . لكن العامة  
يعنون بالإنسان المصور على صورة الإنسان الظاهرة ومن مادة هى فى الحس كداته ،  
وإذا عني ذلك صدق الآن أيضاً أن يقال للميت إنه إنسان بهذا المعنى . فإن لم يوجد

- (٢) والحجرى : والحجر ع ، ي . (٣) مركبا : ساقطة من م . (٤) فيه : فيها  
د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي . (٥) مرة : مادة عا // لظهر : أظهر ب .  
(٦) فإن : وإن ي // القائل : ساقطة من ي // زيد : ساقطة من ب . (٧) لشيء : + ألبتة ه .  
(٧-٩) ولا يجوز عنده . . . . ميت : ساقطة من سا . (٩) هو : وهو ي .  
(١٠) لا يقولون : ساقطة من س // ميت : ساقطة من م . (١١) فالآن : والآل ن .  
(١٢) الشيء : ساقطة من ع . (١٥) وهو : فهو د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي .  
(١٦) الظاهرة : المصورس // ومن مادة : ومادة سا ، م // هى : ساقطة من ي .  
(١٧) ولذا : وإن س ، ع // أن : ساقطة من ع // يوجد : يؤخذ ي .

- هكذا ، بل عنى بالإنسان الذى فى المركب غير ما يعنى فى الإنسان الذى يلحظ إليه مفردا ، فهو زبغ . وأما التمثيل بأوميرس فإن الظلم فيه ظاهر ، وذلك لأن لفظة هو وموجود مأخوذة فى ذلك القول الذى محموله مؤلف على أنه رابطة ، والروابط فى حكم الأدوات لا دلالة لها بنفسها كما علمت . فيجب أن لا تؤخذ فى حال التفريق على أنها اسم حتى لا يكون المعنى فى الوقتين واحدا . فإن لم يؤخذ الموجود رابطة ، بل أخذ دالا على معنى حتى يكون كأنه يقول : إن أوميرس هو الموجود الذى ذلك الموجود يكون شاعرا ، كذب القول بعد موت أوميرس مفردا ومركبا . فإن لم يؤخذ هكذا ، بل أخذ رابطة ، ولكنه عندما يحمل وحده يحمل على أنه اسم مطلق محقق مشتق من وجود الأمر فى ذاته ، فهو ظلم ومغالطة باشتراك الاسم ؛ وإن حمل وحده على أنه رابطة لم يصدق ولم يكذب حتى يقال موجود أى شىء ، وكذلك إذا قيل كان وعنى به الرابطة ١٠ كان غير قولهم كان فى نفسه ويعنى المحمول السكلى .

- وبعد هذا كله فقد تعلمنا منهم أن المعدوم لا يحمل عليه شىء ، وعلمنا أنا إذا قلنا : إن أوميرس كان شاعرا ، لم يكن حقا على معنى أن أوميرس شىء بوصف أنه كان شاعرا ، بل على أن الخيال الذى من أوميرس بصفة أنه خيال يتخيل من أوميرس ، ويصدق أن يقرب به معنى كان شاعرا ، أى هو خيال موجود له صفة هو أنه إذا قرن ١٥

- (١) بالإنسان : الإنسان ع // فى الإنسان : بالإنسان ع // إليه : ساقطة من سا .  
(٢) زبغ : رفع عا // الظلم : السكلم س . (٣) وموجود : موجود س ، م ، ي // مأخوذة : مأخوذ ب ، د ، عا ، م ، ن ، ي ؛ ساقطة من سا // أنه : أنها س .  
(٤) فيجب : فلا يجب س ، ه // لا تؤخذ : يؤخذ س ، ه // فى : ساقطة من ع .  
(٦) إن ، ساقطة من س . (٧) فإن . وإن ب // أخذ : ساقطة من ه .  
(٨) ولكنه : ولكن س ؛ وليكن ه // يحمل وحده : ساقطة من ع .  
(٩) ذاته : نفسه ن . (١١) غير : عين ب // كان : ساقطة من ب // ويعنى : وكفى م .  
(١٣) إن : ساقطة من ع // شاعراً : ساعدا س // معنى أن : أن معنى عا ؛ أن ي .  
(١٤) شاعراً : ساعدا س // الذى : + كان ع ، ي // خيال : جبال س ؛ مثال ن .  
(١٥) أن : أنه ع // يقرب : يقرب ي // شاعراً : ساعدا س // أى هو : أو هو س // هو : هو ع .

معه خيال الزمان الماضي وقرن معه معنى الشاعر صدق عليه . وأما المثال الذي أوردوه  
 بقولهم : إن العنقاء موجود في التوهم ، ففيه أيضا ظلم . وذلك لأن لفظة الموجود من  
 قولنا الموجود في التوهم إما أن تدل على معنى أو لا تدل ، فإن لم يدل واحد مفرد وهو  
 حينئذ يدل ، لم يكن المأخوذ مفردا هو المأخوذ في التركيب . وإن دل فإما أن يدل  
 على معنى يعم الموجود في الوهم والموجود من خارج من حيث هو موجود أو لا يدل ،  
 فإن دل على معنى عام هو أعم من الموجود في التوهم والموجود من خارج ثم أخذ مفردا ،  
 فيجب أن يؤخذ بذلك المعنى . فحينئذ يصدق بأن العنقاء موجود نوعا من الوجود ،  
 فإن التوهم له وجود ما ، وإنما يكذب إذا أخذ العنقاء موجودا في الأعيان الخارجة ،  
 وهذا شيء أزيد من الموجود إذا أخذ بذلك المعنى . ولا يمنع أن يكون المعنى الذي  
 يصدق في الجملة إذا أفرد وقرن به معنى آخر وشرط آخر أنه قد يكذب ، كما إذا صدق  
 على الإنسان أنه حيوان لم يجب أن يصدق عليه أنه حيوان بشرط زائد على ما كان  
 له في الأول ، حتى إذا قيل : إنه حيوان أعجم ، كان صادقا . وإذا كان الموجود الذي  
 في التوهم لا يشارك الموجود في الأعيان بمعنى من المعاني فأخذ الموجود مفردا على أنه  
 موجود في الأعيان ، أخذ معنى لم يكن ألبتة مذكورا في التركيب إلا من طريق الاسم .  
 ومن الذي يمنع أن يكون بعض الأسماء التي في التركيب إذا أريد به غير معناه في الأفراد  
 جاز أن لا يصدق . فهذا هو رأي وما يدركه عقلي ، ويشبه أن يكون عند غيري لهذا  
 بيان آخر وحقيقة أخرى لم أدركها . إلا أن القوم لا يحل لهم أن يؤخروا بيان تلك  
 الحقيقة ولا يذكرونها وهم يعلمونها ويعلمون موضع الشبهة فيها إلى أن يجيء معارض

(١) الشاعر : الساعد س . (٢) في التوهم : بالتوهم ع // لأن : أن ع // لفظة : لفظ ه .  
 (٣) إما : وإما ه // واحد : وأخذسا ، ي . (٦) فلون دل : ساقطة من م // والموجود :  
 والوجود د ، سا ، ع ، م ، ن ، ه . (٧) بأن : فإن س ، ع ، ي : (٨) التوهم :  
 للتوهم ب ، عا ، ه . (١٠) آخر (الثانية) : ساقطة من م . (١١) لم : ماع // بشرط : ساقطة  
 من ع . (١٣) بمعنى : لمعنى س . (١٥) بعض الأسماء التي : الاسم ع // التي : الذي عا ، ساقطة من ي  
 // التركيب : الركب سا . (١٦) جاز : صار س ؛ ساقطة من ع ، م ، ي // وما يدركه :  
 وما يدرك ه . (١٧) آخر وحقيقة : ساقطة من م . (١٨) ولا يذكرونها : ولا يذكروا منها عا  
 // ويعلمون : ساقطة من ع // موضع : موقع ب // إلى : إلا سا ، ع ، م ، ي ؛ إلا إلى ن

- فإنهم . وما أراهم يفعلون ، فإنه إن كان ما ذكرناه ينحو غير النحو الذي نحوه فهو من الاعتراضات القوية الظاهرة التي لا يسكت عن التحذير منه من عنده نحو آخر وغرض آخر يكون عذرا له ، بل بالحرى أن يذكر ذلك وينبه عليه ويحترز مما أوردته ، فإن لم يفعل ذلك فليس إلا غفلة . وأما صاحب التعليم الأول فإنه إنما أراد في إيراد ما أوردته أن يعرفنا أن بعض المحمولات تصدق فرادى ، فيعرض لها بعد ذلك أن تقال بجمعة ، فتوهم معنى آخر يكذب أو يصدق بمجموعه . فإذا أفردت عرض لها أن تفهم على وجه آخر فيكذب . وحينئذ يكون إذا سلم أن كل ما يصدق منفردا يصدق بجمعا على المفهوم المعتاد من الاجتماعات وإن لم يكن المفهوم المحقق ، أو أن كل ما يصدق بجمعا يصدق منفردا على المفهوم المعتاد عند التفريق ، وإن لم يكن المفهوم المحقق لزم من ذلك محالات ويمكن به المغالطون من تخليطات .
- ١٠

---

(٢) الاعتراضات : أعراضات عا // التي : القى س ، ع . (٣) له : ساقطة من ع .  
 // وينبه : فينبه ع // ويحترز : ويحترز س . (٤) ذلك : ساقطة من ع // فإنه إنما : فإمما ع ، ي  
 // في : ساقطة من د ، مس ، سا ، م ، ن ، ه ، ي // إيراد : لإيراده عا .  
 (٧) فيكذب : فساقطة من ن // وحينئذ : حينئذ .  
 (٨) أو أن : وأن ه . (١٠) به : أنه س .

## الفصل الرابع

### (د) فصل

#### في القضايا المتنوعة

وهي الرباعية وأحكامها وتلازمها وتعاندها

- ٥ أقل أحوال القضايا أن تكون ثنائية ، ثم يصرح بالرابطة فتصير ثلاثية ، ثم قد تقرن بها الجهة فتصير رباعية . والجهة لفظ يدل على النسبة التي للمحمول عند الموضوع ، فتعين أنها نسبة ضرورة أو لضرورة ، فتدل على تأكيد أو جواز ؛ وقد تسمى الجهة نوعا . والجهات ثلاث : واحدة تدل على استحقاق دوام الوجود وهي الواجبة ، وأخرى تدل على استحقاق دوام اللاوجود وهي الممتنعة ، وأخرى تدل على أنه لا استحقاق دوام الوجود ولا وجود وهي الجهة للممكنة . والفرق بين الجهة والمادة أن الجهة لفظه زائفة على المحمول والموضوع والرابطة مصرح بها تدل على قوة الربط أو وهنه دلالة باللفظ ربما كذبت ، وأما المادة وقد تسمى عنصرا فهي حال المحمول في نفسه بالقياس الإيجابي إلى الموضوع في كيفية وجوده الذي لو دل عليه لفظ لكان يدل بالجهة . وقد تكون القضية ذات جهة تخالف مادتها فإنك إذا قلت : كل إنسان يجب أن يكون كاتباً ، كانت الجهة من الواجب والمادة من الممكن . وكما أن السور من حقه أن يجاور به

(٥) أقل : أول سا ، ن // أحوال : أحكام م ، ي . (٦) قد : ساقطة من ح // تقرن : يقرن ي . (٧) جواز : جوز نس ، م . (٩) دوام : لا دوام س . (٩-١٠) وهي الممتنعة ... ولا وجود : ساقطة من م . (١١) وهنه : + أعنى س ، ع ، ه ، ي . (١٢) بالقياس : + إلى ، س ، عا ، م ، ه . (١٣) الإيجابي : ساقطة من ح // يدل : يذكر ع . (١٥) وكما : كما سا .

- الموضوع والرابطة من حقها أن يجاور بها المحمول ، فكذلك الجهة من حقها أن يجاور بها الرابطة إن لم يكن سور . فإن كان سور كان لها موضعان سواء بقي المعنى واحدا أو اختلف ، أحدهما الرابطة والآخر السور . وكان لك أن تقرنها بهذا وبذلك ، فإنك تقول : يمكن أن يكون كل واحد من الناس كاتباً ، وتقول : كل إنسان يمكن أن يكون كاتباً ، وكذلك تقول : يمكن أن يكون بعض الناس كاتباً ، وتقول : بعض الناس يمكن أن يكون كاتباً . وأما في السلب الكلي فلا تجدد في لغة العرب له إلا لفظة واحدة وهو أن تقول : يمكن أن لا يكون أحد من الناس كاتباً ، ولا تجد أخرى يقرن فيها بالرابطة دون السور إلا أن تقول : ولا واحد من الناس إلا ويمكن أن لا يكون كاتباً أو تقول : كل إنسان يمكن أن لا يكون كاتباً . لكن هذا اللفظ أشبه بالإيجاب .
- وَأما السلب الجزئي فنقول فيه القولين جميعاً ، فنقول : يمكن أن لا يكون كل إنسان كاتباً ، وبعض الناس يمكن أن لا يكون كاتباً . وقبل أن نحقق القول في هذه وننظر هل معنى ما قرن فيه لفظة الجهة بالرابطة وما قرن فيه لفظة الجهة بالسور واحد أو ليس ، وإن لم يكن واحداً فهل هما متلازمان أو ليسا . فيجب أن تعلم شيئاً آخر فنقول كما أنك حين لم تكن أدخلت الرابطة في القضية الشخصية ، كان الواجب الطبيعي إن أردت السلب أن تقرن الحرف السالب بالمحمول ، ثم لما أدخلت رابطة المحمول وجب إن أردت السلب أن تلحق حرف السلب بالرابطة فلم يكن سلب قولنا : زيد يوجد عادلاً ؛ قولنا : زيد يوجد لا عادلاً ، بل قولنا : زيد لا يوجد عادلاً ؛ فكيف وتأنك قد تكذبان إذا كان زيد معدوماً . فكذلك لما ألحقت الجهة على الرابطة فإنك متى أردت السلب يجب عليك أن تقرن حرف السلب بما تقدم فترفع

(١) الموضوع . . . . بها : ساقطة من سا // فكذلك : وكذلك د ، ع ، م ، ن .  
 (٧) وهو : وهى : س ، ه ، . (٨) بالرابطة : الرابطة عا . (٩) كل إنسان : ساقطة من عا ، م .  
 (١٢) ما قرن : + به ع ، ن // فيه : ساقطة من ي // واحد : واحداً ن . (١٣) ليسا : ليس س ، ه . (١٥) تقرن : تعرف ه // أدخلت : دخلت عا // رابطة : الرابطة س ، ه .  
 (١٥-١٦) تقرن . . . . أن : ساقطة من ع . (١٧) فكيف : وكيف د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي . (١٨) تكذبان : يصدقان سا ، عا ، م .

جملة ما تأخر لا بعض ما تأخر . فلذلك إذا قلت : يمكن أن يكون زيد كاتباً ، فسلبه  
ليس إمكان السلب ، بل سلب الإمكان ، أعني ليس هو قولك : يمكن أن لا يكون ،  
بل قولك : لا يمكن أن يكون . وكيف وقولك : يمكن أن لا يكون ، يسالم قولك : يمكن  
أن يكون في الصدق . وكذلك إذا قلت : يجب أن يكون زيد كاتباً ، ليس سلبه يجب  
أن لا يكون كاتباً ، فكلاهما يتسلمان في الكذب ، بل ليس يجب أن يكون . وكذلك  
إذا قلت : يمتنع أن يكون زيد كاتباً ، ليس سلبه أن تقول : يمتنع أن لا يكون زيد  
كاتباً ، فإن قولك : يمتنع أن لا يكون زيد كاتباً ، يسالمه في الكذب ، بل سلب قولك  
يمتنع أن يكون زيد كاتباً ، هو قولك : ليس يمتنع أن يكون زيد كاتباً ، وأما يمكن  
أن يكون مع ليس يمكن أن يكون ويجب أن يكون مع ليس يجب أن يكون ويمتنع أن  
يكون مع ليس يمتنع أن يكون ، فلا تنفق على الصدق البتة ولا على الكذب بعد أن  
تكون سائر الشرائط موجودة . وكذلك محتمل أن يكون مع ليس بمحتمل أن يكون  
ويشبهه أن يكون المحتمل إنما يعنى به ما هو عندنا كذلك . وللممكن ما هو في نفس  
الأمر كذلك ويشبهه أن يعنى به معنى آخر ، وهو أن المحتمل ما يعتبر فيه حال المستقبل  
ويكون في الوقت معدوماً ، والممكن مالا دوام له في وجود أو عدم كان موجوداً أو لم  
يكن . وقال قوم إن الممكن يعنى به العام والمحمّل انخاص ، لكن قولهم غير مستمر  
في ألفاظه .

ويشبهه أن يكون بين الممكن والمحمّل فرق آخر لم يحضرني ولا كثير افتقار إلى  
تمحله وطلبه ، فنقول : إن حق الجهة أن تقرن بالرابطة ، وذلك لأنها تدل على كيفية

(١) لا بعض ما تأخر : لا بعض ما تأخر عا ؛ ساقطة من م // فلذلك : فكذلك ع // فسلبه :  
فليس عا . (٢-٣) بل سلب . . . بل : وهو ع . (٥) فكلاهما : وكلاهما ع ، عا ، ي  
(٦) زيد (الثانية) : ساقطة من ع . (٧) قولك : قولنا س . (٨) وأما : وإنما ع . (٩) يمتنع :  
بممتنع ي . (١١) الشرائط : الشروط سا // موجودة : مذكورة س // مع : ساقطة من د ،  
سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ي . (١٤) مالا دوام : لا دوام ع . (١٥-١٦) وقال قوم . . .  
ألفاظه : ساقطة من عا . (١٨) لأنها : لأنه م ، ه // تدل على كيفية : جهة رابطة م .



- الربط للمحمول على شيء مطلقا أو بسور مغمم أو مخصص ، فالسور مبین لكیة حمل  
مکیف الربط . فإذا قلنا : كل إنسان یمكن أن یكون كاتبا ، فهو الطبیعی ، ومعناه : أن  
كل واحد من الناس یمكن أن یكون كاتبا ، فإن قرن بالسور ولم یرد به إزالة عن الموضع  
الطبیعی على سبیل التوسع ، بل أرید به الدلالة على أن موضعها الطبیعی مجاورة السور ،  
لم یكن جهة للربط بل جهة للتعمیم والتخصیص ، وتغیر المعنی ، وصار الممكن هو أن كون  
كل واحد من الناس كاقهم كاتبا ممكن . والدلیل على تغیر المعنی أن الأول لا یشك فیة  
عند جمهور الناس فإن كل واحد واحد من الناس یعلم أنه لا یجب له فی طبیعته دوام  
كتابة أو غیر كتابة . وأما قولنا : یمكن أن یكون كل إنسان كاتبا ، على أن الإمكان  
جهة السكیة والسور ، فقد یشك فیة . فإن من الناس من یقول : محال أن یكون  
كل الناس كاتبین أى محال أن یوجد أن كل إنسان هو كاتب ، حتى یكون اتفق أن  
لا واحد من الناس إلا وهو كاتب . فإذا بین المعنین فرقان .

- وأما فی الجزئیات فإن الأمرین فیها یجریان مجرى واحدا فی الظهور والخفاء .  
ولكنه قد یعلم مع ذلك أن بین المعنین خلافا إذا رجع إلى حقیقة المفهوم واستعین فیة  
باعتبار السكیة . وأما السلب الكلی فلیس فی لغة العرب ما یدل بالحقیقة على السلب  
الممكن العام ، بل المتعارف فیها إنما یدل على إمكان سلب العام ، ولذلك یشكل أن

(١) للمحمول : بالمحمول ع // لسكیة : لسكیة س . (٣) واحد : واحد واحد ع ، ی  
// فإن : وإن م // قرن : قرنیة ع // عن : على س // الموضع : الموضوع س .  
(٤) موضعها : موضعها عا // الطبیعی : ساقطة من عا . (٥) جهة (الثانية) : ساقطة من  
سا // لتعمیم : التعمیم ی // أن كون : كون س ؛ أن یكون د ، سا ، ع ، م ، ی ؛  
أن كل ن . (٦) واحد : واحد واحد س ، ع ، م // ممكن : ممكن د ، سا ، عا ، م ، ن ، ی ؛  
(٦ - ٧) كاتفهم . . . . من الناس : ساقطة من ع . (٧) جمهور الناس : الجمهور س ، ه  
// لا یجب له فی : ساقطة من سا // طبیعته : طبیعة سا . (٧ - ٨) له . . . . یمكن : ساقطة  
من ی أ . (٩) والسور : + أى أن قولنا كل إنسان كاتب ممكن أن یصدق بمحصل الأمر س ،  
سا ، عا ، ه ، هامش ب // فقد : قد ن . (١٠) أى : ساقطة من سا . (١١) لا واحد :  
لا یكون واحد ن . (١٢) وأما : فأما سا ، ع ، م ، ی // فیها : فیها ع (١٣) إذا : فإذا ع .  
(١٤) بالحقیقة : ساقطة من ع . (١٥) ولذلك : ولكن ی .

يقال يمكن أن لا يكون واحد من الناس كاتباً . فلقائل أن يقول إن هذا لا يمكن أن يصدق ألبتة ، بل يجب أن توجد الصناعات في بعض لا محالة . وليس كلامنا في أن هذا القول حق أو باطل ، فليست معرفة هذا من صناعة المنطق ، بل غرضنا أن الأمر الذي قد يقع فيه شك ليس هو الأمر الذي لا يقع فيه شك والذي يقع فيه شك هو إمكان سلب الكتابة عن كل واحد واحد . لكنه لا يوجد في لغة العرب ما يدل على هذا إلا بالإيجاب ، كقولهم : كل واحد من الناس يمكن أن لا يكون كاتباً ، وأما قولهم : ليس كل إنسان كاتباً ، فإن جهة الإمكان لا يمكن أن تدخل فيه إلا على السور حتى يكون معناه يمكن أن لا يكون كل إنسان كاتباً . فيدل على إمكان السور ؛ وأما قولنا : بعض الناس يمكن أن لا يكون كاتباً ، فإنه قد يساوى من جهة قولنا : يمكن أن لا يكون بعض الناس كاتباً ، وقد يخالفه وإن لازمه ، حتى يكون الغرض في أحدهما أن بعض الناس موصوف بإمكان سلب الكتابة عنه ، وفي الثاني أنه ممكن إحقاق قول القائل : بعض الناس كاتب .

فإذا علمت هذه الأحوال ، فيجب إذا نظرت في حال تلازم هذه القضايا أن تنظر في حال تلازم هذه القضايا الرباعية التي لها جهات على أنها جهات الربط لا جهات السور وبعد ذلك أيضاً فلن تنكشف لنا حقيقة الأمر فيها إلا بعد أن يعلم حال اشتراك واقع في لفظة الممكن فنقول : إن لفظ الممكن قد كان مستعملاً عند الجمهور على معنى ، وهو الآن عند الفلاسفة مستعمل على معنى آخر . فكان الجمهور يعنون بالممكن الأمر الذي

(٤) قد : ساقطة من س ، سا ، ع // ليس : ساقطة من ع // شك ( الثانية ) : ساقطة من د ، س ، عا ، م ، ن ، ه // والذي يقع فيه شك . ساقطة من ع // يقع : لا يقع د ، س ، عا ، م ، ن ، ه . (٥) هو : فيه عا . (٥) إمكان : وإمكان سا // واحد واحد : واحد ع ، ن . (٦) لا يكون : يكون ع . (٨) فيدل ... كاتباً : ساقطة من د ، م ، ن . (١١) الغرض : الغرض م . (١٢) يمكن : يمكن س // القائل : + ليس س ، ه // كاتب : كاتباً س ، ه . (١٥) فلن : فليس سا ، فكيف ع // فيها : ساقطة من ه . (١٧) مستعمل : ساقطة من ع // فكان : وكان س .

- ليس بممتنع من حيث هو ليس بممتنع ، ولا يلتفتون إلى أنه واجب أو غير واجب .  
ثم عرض أن كانت أمور يصدق أن يقال فيها إنها ممكنة أن تكون وممكنة أن  
لا تكون ، أي ليست ممتنعة أن تكون وليست ممتنعة أن لا تكون ، وأمور أخرى  
يعرض فيها أن تكون ممكنة أن تكون وليست ممكنة أن لا تكون . فلما وجد  
الخواص بعض الأشياء يجتمع فيها إمكان أن يكون وإمكان أن لا يكون ، أعنى الإمكان  
العامي ، خصوا حاله باسم الإمكان ، فجعلوا الشيء الذي يصح فيه الإمكانان جميعا  
أعنى في السلب والإيجاب مخصوصا باسم الإمكان ، وهو الشيء الذي لا ضرورة فيه .  
فهؤلاء الخواص اتفقوا فيما بينهم واصطلحوا على أن يسموا الأمر الذي لا يمتنع وجوده  
ولا عدمه ممكنا . فصارت الأشياء عندهم ثلاثة أقسام : ممتنع الوجود ، وممتنع العدم ،  
وما لا يمتنع وجوده ولا عدمه ؛ وإن شئت قلت ضروري الوجود ، وضروري العدم ،  
وما ليس بضروري الوجود والعدم . ومعنى الضروري الدائم مادام الموصوف به  
موجود الذات ، على ما سنشرح هذا في موضع آخر بالتحقيق . فالممكن إذا عني به المعنى  
العامي كان كل شيء إما ممكنا وإما ممتنعا ، وكان ما ليس بممكن ممتنعا وما ليس بممتنع  
ممكنا ، ولم يكن هناك قسم آخر . وإذا عني به المعنى الخاص كان كل شيء إما ممكنا  
وإما ممتنعا وإما واجبا ، ولم يكن ما ليس بممكن ممتنعا ، بل ما ليس بممكن ضروريا  
إما في الوجود وإما في العدم . وبعد ذلك فإن الخواص قد انعقدت فيما بينهم اصطلاح آخر  
فجعلوا دلالة الممكن على معنى أخص من هذا المعنى وهو الذي حكمه عندما يتكلم به المتكلم  
معدوم ، ولكنه في المستقبل غير ضروري الوجود أو غير الوجود في أي زمان فرض

(١) بممتنع : يمتنع سا ، ع ، م ، ي // ولا يلتفتون : لا يلتفتون ب ، د ، س ، سا ، ها ،  
م ، ن ، ه ، ي . (٣) ممتنعة ( الأولى والثانية ) : بممتنعة ه . (٦) فجعلوا : فجعلوا م  
// الشيء : ساقطة من سا ، ع ، ي . (٧) في : ساقطة من ع ، ي . (٨) لا يمتنع : لا يمتنع م .  
(١١) والعدم : ولا العدم ع . (١٢) على : وطى د ، س ، سا ، ها ، م ، ن ، ه ، ي .  
(١٤) ولم : وإن لم ع // وإذا : فإذا ه . (١٥) ممتنعا بل ما ليس بممكنة : ساقطة من ع .  
(١٦) قد : فقد ه . (١٨) أو غير : أي غيرس // غير ضروري الوجود : ضروري  
اللاوجود سا ؛ أو غير ضروري الوجود ه .

وسياتيك استقصاء القول في هذا المعنى فيما يستقبل من الفنون . فيكون الممكن مقولا على معان ثلاثة تترتب بعضها فوق بعض ترتب الأعم فوق الأخص ، فيكون قوله على الأعم والأخص باشتراك الاسم ، ويكون مقولا على الأخص من جهتين : إحدى الجهتين فيما يخصه ، والأخرى من جهة حمل الأعم عليه ، وهذا شيء قد علمته فيما سلف . فالمعنى هو العامى وهو أن شيئا حكمه غير ممتنع ، وأعنى بالحكم ما حكم فيه من إيجاب أو سلب .  
والمعنى الخاص هو أن حكمه غير ضرورى والمعنى الثالث أن حكمه غير حاصل ولا ضرورى فى المستقبل . فالأمر الموجود الذى لا يجب وجوده لا يدخل فى الممكن الأخص ويدخل فى الخاص والعام ، والواجب لا يدخل فى الأخص ولا فى الخاص ويدخل فى العام . ثم إن قوما تشككوا على أنفسهم فقالوا : إن الواجب لا يخلو إما أن يكون ممكنا أو لا يكون فإن كان ممكنا والممكن أن يكون ممكن أن لا يكون فالواجب ممكن أن لا يكون ، هذا خلف . وإن لم يكن ممكنا ، وما ليس بممكن فهو ممتنع ، فالواجب ممتنع ، وهذا خلاف . فأجابوا بما هذه حكايته ، قالوا : إن الممكن اسم مشترك فيقال على ما بالقوة ويقال على الضرورى ، فالممكن الذى يقال على الضرورى لا يدخل فيه الممكن الآخر ، ولا يكون ممكنا أن يكون وممكننا أن لا يكون معا ؛ بل ممكن أن يكون ؛ وأما الممكن الذى يقال على القوة فهو الذى يصدق فيه ممكن أن يكون وممكن أن لا يكون معا . فإذا نيس كل ما يقال له ممكن أن يكون يصدق عليه أنه ممكن أن لا يكون ، فإن الممكن يقال على الضرورى ؛ وليس أيضا كل ما يسلب عنه الممكن يجب أن يكون ممتنعا ، فإن الممكن الذى بالقوة يسلب عن الضرورى ولا يجب منه أنه ممتنع .

وهؤلاء قد زلوا من وجهين : أحدهما أنه ليس أحد من الناس يقول : ممكن ، ويعنى

(١) استقصاء : اقتضاء س . (٤) فالعنى : والمعنى س ، ع ، ه ، ي .  
(٦) ضرورى . . . . غير : ساقطة من ي . (٧) لا يجب : يجب ع .  
(١٠) فالواجب ممكن أن لا يكون : ساقطة من ع . (١١) بممكن : ممكننا عا ، ه // فالواجب ممتنع : ساقطة من سا . (١٤) وأما : فأما س . (١٤-١٥) معا . . . . لا يكون : ساقطة من ع . (١٥) فإذا : فإذا ع . (١٨) عن : على سا .

به الضرورى على أنه اسم مرادف له ، فإذا لم يعن به الضرورى ، بل عنى إن كان ولا بد معنى أعم من الضرورى ، إذ ليس يبعد أن يكون وقوعه على الضرورى وعلى الممكن الخاص وقوعاً بمعنى واحد يعمهما جميعاً ، فيكون وقوعه عليهما بالتواطؤ لا بالاشتراك الذى ادعوه ، اللهم إلا من جهة أخرى غير هذه الجهة التى أوأنا إليها . ثم ها هنا شيء آخر وهو أن القوة اسم أخص من الممكن الذى نحن فى ذكره ، فإن الشيء الذى فى القوة شرطه أن يكون معدوماً ، والممكن الذى ليس بضرورى هو الذى ليس دائماً وجوده ولا دائماً عدمه ، فلا يبعد أن يكون موجوداً فى الحال أو غير موجود . فإن قال قائل إذا وجد فى الحال صار واجباً فى وجوده من حيث هو موجود ، فلم لا يقول : إنه إذا عدم صار واجباً فى عدمه من حيث هو معدوم ؟ فهو ممتنع الوجود إذ هو معدوم ، لكن الواجب الذى كلامنا فيه ليس هو الواجب بشرط وقت وحال ، وكذلك للممتنع الذى كلامنا فيه ، بل الواجب هو الدائم الوجود ، وللممتنع هو الدائم العدم . وليس إذا كان الشيء موجوداً فهو واجب أى دائم الوجود ، بل هو واجب بشرط ما هو موجود كما أنه دائم الوجود مادام موجوداً وليس دائم الوجود مطلقاً ، فليس ما قالوه هؤلاء بشيء .

١٥ لكن المعلم الأول قد أوأنا إلى المعنى الذى ذهبنا إليه ولنعتبر عنه كما ينبغى حتى تفهم أن سياقته ليست على ما ذهبوا إليه . قال : ليس كلما يقال له ممكن أن يوجد أو يمشى فيجب أن يكون معنى الإمكان فيه متضمناً لما هو مقابل لذلك ، حتى يصدق مع ذلك ممكن أن لا يوجد . فإن ها هنا أشياء لا يصدق فيها المقابل ، فإن الأشياء التى تكون

(١) به ( الثانية ) : منه ب ، م // الضرورى ( الثانية ) : بالضرورى ع ، م . (٣) بالتواطؤ : ساقطة من ي . (٤) اللهم : ساقطة من ع // التى : ساقطة من س ، سا ، عا ، ه // ثم : ساقطة من س . (٩) فهو . . . معدوم : ساقطة من سا . (١٠) الممتنع : - فى امتناعه س ، عا . (١١) الذى : ساقطة من عا // كلامنا فيه : ساقطة من عا // فيه : هنا سا . (١٤) هؤلاء : ساقطة من س ، ه . (١٥) ولنعتبر : والمعبر س // كما ينبغى : ساقطة من سا // حتى : كما س . (١٦) قال : فقال . ه // ليس : أليس د ، س ، م ، ن // كلما : كل ما د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، ه . (١٧) لل : ما عا .

الممكنة فيها متعلقة بقوة لا نطق فيها ولا اختيار فإنها تسمى قوى وإمكانات ، وليست  
تكون على الأمر وعلى خلافه ، بل تسمى قوة وإمكانا وينحى بها نحو أمر واحد :  
هذا إن كانت القوة فاعلية ، وأما إن كانت القوة استعدادية فلا يتعين لها في نفسها  
أحد الأمرين ، بل تقبل المتقابلين معا ، وليست الأخرى التي في جهة الفاعل تفعل  
المتضادين معا ، بل إن تعطلت ولم يكن قابل واجتماع لم تكن تفعل ، ومع ذلك فيسمى  
حال الفاعل إمكانا وحال المستعد للأمرين إمكانا . فالإمكان مشترك في الاسم إذا كان  
يقال على الذى يمشى حين يمشى ، وعلى الذى يقوى على أن يمشى وهو لا يمشى ، فالأول  
يقال على الفعل والآخر على القوة ، والذى بالفعل تشترك فيه الأزليات والمتغيرات ؛  
والآخر يختص بالمتغيرات . ويجب أن تفهم أنه ليس يجب من قوله يقال عليه أن يفهم أنه  
اسم مرادف ، بل الأولى أن نظن أن معنى قوله يقال عليه هو أن يقال عليه بمعنى  
يخصه ، كمن يقول إن الحيوان أو الأبيض يقال على الإنسان ليس بمعنى أنه مرادف له  
بل أنه محمول عليه . فالممكن الذى يقال في المتغيرات أى الذى يليق بها من حيث هي  
متغيرة ليس يصدق على الواجب ، وأما على الوجه الآخر فيقال ، ولم يبين ذلك الوجه ،  
ثم قال : ولكن السكلى محمول على الجزئى ، والممكن محمول على الواجب . ويشير بهذا  
إلى أن للممكن معنى يفهم عنه أكثر وأعم من معنى الواجب ، فيكون كليا بالقياس إلى الواجب  
والواجب جزئى تحته . وذلك المعنى هو أنه ليس بمتنع والواجب بعض ما ليس بمتنع .

(١) لا نطق فيها : لا نطق فيه س ، عا ، ه ، ي ؛ لا نظر فيها سا ؛ لا نظر فيه ع //  
ولا اختيار : بالاختيار سا . (٢) وإمكانا : وإمكانات ب ، م // بها : به ع ، ن .  
(٤) المتقابلين : المقابلين ه // معا : ساقطة من ي // ق : هي ه . (٥) يكن : يمكن س  
// تكن : ساقطة من س ، سا ، ع ، ن ، ه ، ي // تفعل : + وإن لم تكن ه .  
(٧) حين يمشى : ساقطة من س ، م . (٨) على (الأولى) : ساقطة من س .  
(٩) والآخر يختص بالمتغيرات : ساقطة من ه . (١٠) نطق : نظنه عا // معنى قوله :  
ساقطة من عا // هو أن يقال عليه : ساقطة من عا // عليه : ساقطة من سا .  
(١٢) فالممكن : والممكن ن . (١٤) والممكن : فالممكن د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ،  
ه ، ي . (١٥) وأعم : أو أعم س ، ه . (١٦) هو : ساقطة من س // بمتنع (الأولى) : بمتنع س ، عا ،  
م ، ه ، ي // والواجب ..... بمتنع : ساقطة من س .

فلما قال المعلم الأول هذا ، عطف فقال : يجب أن نتدارك ما قلناه ، يعني ما قاله في اللوازم على سبيل التشكيك ، ويجب أن يعلم من أمر هذا الفاضل المعلم الأول أنه لم يؤثر التشكيك وتأخير الكشف ، وفي كثير من الأمور قد يمضى على قانون الشك . ثم يكر آخر الأمر فيحل ، وربما تساهل في أمور هو نفسه يعلمنا ما يقتضى ترك التساهل فيها ، وأيضاً في تساهله إيانا فيتفق أن يبادر الناظر في كتبه إلى اعتقاد ما تساهل فيه ويفتر بظاهر كلامه ولا يفحص ولا يبحث ، ثم يأخذ في التعصب لمفهومه من غير استقصاء فيكون قد ضل نفسه . واعلم أن هذا الفاضل قد قصد في كثير من الأمور إخفاء الحق ضناً به ليفوز به من له منة الوصول إليه عن كتب .

فلنتكلم الآن في المتلازمات ، فنقول : إن المتلازمات منها ما ينعكس ومنها ما لا ينعكس ، والمتعاكسات هي التي كل واحد منها في قوة الآخر ، والتي لا تتعاكس فهي التي إذا وضع بعضها لزم الآخر وليس كلما وضع الآخر لزمه الأول . فقولنا : واجب أن يوجد ، يلزمه وينعكس عليه : ممتنع أن لا يوجد ، وليس يمكن أن لا يوجد ، أعنى العامى . وتقااض هذه يلزم قولنا : ليس بواجب أن يوجد . وأما قولنا واجب أن لا يوجد ، فيلزمه وينعكس عليه قولنا : ممتنع أن يوجد ، وليس يمكن أن يوجد العامى . وتقيضهما يلزمان قولنا : ليس بواجب أن لا يوجد . فلم يوجد إذن . من باب الممكن الخاصى شىء يلزم شيئاً من باب الواجب ، والممتنع منعكساً عليه . وهذه صورة ما ذكرناه :

(٣) لم : ساقطة من ب ، س ، سا ، هـ . (٤) ثم يكر : لم يكن س // وربما : وإتماع // ما يقتضى : بما يقتضى ع . (٥) وأيضاً : أيضاً ن // فى (الأولى) ساقطة من ع // تساهله : مساهلته ن . (٦) ويفتر : ويمبرع // ولا يفحص : لا يفحص س . (٧) فيكون : ويكون س ، هـ // فيكون قد : ساقطة من سا // ضل نفسه : ساقطة من سا // قد : إن عا . (١٠) منها : منها عا . (١١) وليس : ليس س . (١٣) وتقااض : وتعارض // قولنا : كقولنا يخ . (١٧) صورة ما ذكرناه : صورته ن // ما ذكرناه : ما ذكرنا س ، سا ، عا .

\*  
طبقة

الموجبات متلازمة والسالبات متلازمة	{	واجب أن يوجد	ليس بواجب أن يوجد
		ممتنع أن لا يوجد	ليس بممتنع أن لا يوجد
		ليس بممكن أن لا يوجد العامي	ممكن أن لا يوجد العامي

طبقة أخرى

الموجبات متلازمة والسالبات متلازمة	{	واجب أن لا يوجد	ليس بواجب أن لا يوجد
		ممتنع أن يوجد	ليس بممتنع أن يوجد
		ليس بممكن أن يوجد العامي	ممكن أن يوجد العامي

وَأما الممكن الخاصي فلا يلزمه شيء منعكساً عليه إلا من بابه . فقولنا ممكن أن يوجد يلزمه ممكن أن يوجد ، ويلزم تقيضه تقيضه ، فيلزم قولنا : ليس بممكن أن يوجد الخاصي قولنا : ليس بممكن أن لا يوجد الخاصي . فطبقات المتلازمات إذن ست ، ولكل واحد منها لوازم غير متعاكسة ، ولندكرها في كل طبقة .

( أ ) طبقة الواجب أن يوجد وما معها .

( ب ) وأما طبقة ليس بواجب فلا يلزمها شيء غير ما ينعكس عليها .

( ج ) وأما طبقة واجب أن لا يوجد فيلزمها : ١٥

ليس بممتنع أن يوجد  
ممكن أن يوجد العامي  
ليس بممتنع أن لا يوجد  
ممكن أن لا يوجد العامي

(١) \* اعتمدنا في إثبات هذا الجدول على نسخة ب . (٩) عليه : ساقطة من عا . (١٠) تقيضه تقيضه : تقيضه سا . (١٤) فلا يلزمها : ولا يلزمها م // غير : ساقطة من س .  
(١٥) ج : الثالث سا ؛ ساقطة من م . (١٦) \* اعتمدنا في إثبات هذا الجدول على نسخة ب .



ليس بممكن أن يوجد الخاصى ليس ممكناً أن يوجد الخاصى  
ليس بممكن أن لا يوجد الخاصى ليس بممكن أن لا يوجد الخاصى

(د) وأما طبقة ليس بواجب أن لا يوجد فلا يلزمها شيء غير ما ينعكس عليها .

(هـ) وأما طبقة ممكن أن يكون الخاصى فيلزمه :

ليس بواجب أن يكون ليس بواجب أن لا يكون  
ليس بممتنع أن يكون ليس بممتنع أن لا يكون  
ممكن أن يكون العامى ممكن أن لا يكون العامى

(و) وأما طبقة ليس بممكن أن يكون الخاصى فلا يلزمها الا انعكاس .

---

(٣) د : الرابع سا ، ساقطة من م // لا يوجد : + ليس بممكن ان لا يوجد الخاص م //  
عليها : ساقطة من م . (٤) هـ : الخامس سا // فيلزمه : فيلزمها سا . (٥) \* اعتمدنا  
في إثبات هذا الجدول على نسخة ب . (٨) و : السادس سا .

## الفصل الخامس

### ( ٥ ) فصل

في بيان أن التقابل بين الموجبة والسالبة أشد أم التقابل

بين موجبتين محمولاهما متضادان

- ٥ وقد اعتيد أن ينختم هذا الفن من المنطق بشيء ليس للمنطقي من حيث هو منطقي إليه حاجة ، وهو أشبه بالمباحث الجدلية . وذلك أنه إذا حمل محمول على موضوع - ولذلك المحمول ضد - فهل إيجاب الضد عليه أشد عناداً أم سلبه المقابل الذي هو تقيضه ؟ مثاله إذا قيل : زيد عادل ، فهل قولنا : زيد جائر ، أشد عناداً له ، أم قولنا : ليس بعادل ؟ وهل الضد لقولنا : كل إنسان عادل ، هو قولنا : كل إنسان جائر ، أو ماسلف ذكره ؛ وهو أنه لا واحد من الناس عادل ؟ فإن هذا شيء قد تشاجر فيه طوائف ، ١٠ والحق فيها أن كونه جائراً أشد عناداً في طبيعة الأمور لكونه عادلاً من كونه ليس بعادل . وأما من حيث التصديق والحكم سواء كان اعتقاداً أو لفظاً فإن السالب أشد عناداً وأبعد من أن يطابق الموجبة في شيء من الصدق والكذب . ولما كان هذا النظر من حيث الحكم ، والحكم إما قول وإما عقد ، والقول تابع للعقد ، فلننظر في هذه ١٥ للتعانيدات من حيث هي معتقدة .

(٣) أن : ساقطة ع // أم : من عا . (٥) ينختم : ينختم ساع ، عا .  
(٦) حاجة : خاصة ؛ ساقطة من سا // ولذلك : وكذلك س ، ن . (٧) سلبه : سلب د ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ // تقيضه : التقيض د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي . (٨) له : ساقطة من ع ، عا . (١٢) بعادل : بجائز م // السالب : السالبة س ؛ السلب ن . (١٣) هذا : ساقطة من س . (١٤) للعقد : العقد د ، سا ، عا ، م ، هـ . (١٥) التعانيدات : التعانيدات ي .

- فليكن عقد في خير أنه خير ، وعقد فيه أنه ليس بخير ، وعقد فيه أنه شر . ولتعلم أن كون العقد منسوباً إلى ضدين كما نعتقد في موسى أنه خير وفي فرعون أنه شر ، أو إلى متقابلين كالنقيضين كما نعتقد في موسى أنه خير وفي فرعون أنه ليس بخير ، لا يوجب تعاند العقدين ، بل يجب أن يكون ذلك في موضوع واحد حتى يكون العقدان متنافيين . فلنعتبر في موضوع واحد الحق فيه أنه خير ، إذا اعتقد فيه أنه شر ، واعتقد فيه أنه ليس بخير ، أي الاعتقادين في نفسه أشد عناداً ؟ فلو لم يكن الشر ليس بخير ما كان يستحيل اعتقاد أنه خير وأنه شر ، ولو كان بدل الشر هو شيئاً ما ليس بخير وليس بشر لكان مع ذلك يستحيل اعتقاد أنه خير وأنه ليس بخير ، فإن كثيراً مما ليس بخير ليس بشر . فبين أن العناد في الاعتقاد الأول ليس لكون المعتقدين متضادين ، بل لكون الحكمين متنافيين ، وليس التناقض الأول إلا الذي بين الإيجاب والسلب . ١٠

قالوا : ومن الدليل على ذلك أيضاً أن الشيء الذي هو خير وعدل تصدق عليه إيجابات مثل أنه محمود ومختار ، وسلوب مثل أنه ليس بمذموم ولا مكروه ، وتكذب عليه إيجابات مثل أنه مكروه ومذموم ، وتكذب عليه سلوب مثل أنه ليس بمحمود ولا مختار . وليس حقيقة التضاد متقررة بين كل ما لا يجتمع منها كيف اتفق ، فإن الواحد إنما يضافه بالتحقيقة واحد ، فيجب إذن أن يكون الضد منها ما يعمها . وإنما يعم جميع الإيجابات والسلوب الكاذبة على الخير أنه ليس بخير ، فأى إيجاب أو سلب صح أعلىه أنه ليس بخير كان مبانياً ، وأما ليس بخير نفسه فإنه مبين بنفسه وإن

(٢) ضدن : الضدين ن // شر : شرير ع . (٣) أو إلى : وإلى ي .  
(٧) هو شيئاً : شيء ب و شيئاً س ، ه ؛ شيئاً ما كان عا ؛ ساقطة من ن . (٨) بشر : شرأ س ، عا ، ه // مما ليس : ليس ع ؛ ما ليس عا . (٩) فبين : فتبين ب . (١٠) الحكمين : الخمين ع . (١٢) إيجابات : إيجابان ع // ومختار : مختار د ، س ، ع ، عا ، م ، ن ، ي // ولا مكروه : ساقطة من م . (١٣) سلوب : سلوب م // بمحمود : محمود ع .  
(١٥) ما يعمها : يعمها ع . (١٦) جميع : الجميع ع // أنه : أنها د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي // أو سلب : وسلب ي . (١٧) بنفسه : لنفسه د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي .

لم يعتبر له أنه أحد تلك . والشئ الذي لا يحتاج في أن يكون مبيناً إلى غيره والآخر لا يباين دونه فباينته أقدم ، والذي مباينته أقدم فعناده أشد ، فالسالبة أشد عناداً ، وما هو أشد عناداً فهو الضد ، فالسالبة هي الضد .

ويشبه أن لا يكون هذان الفصلان قصد بهما في التعليم الأول احتجاج ألبته ، ويكون إنما قصد في الأول منهما أن يشار إلى أن نفس التضاد في الأمور لا يوجب التضاد في الاعتقادات ، بل يجب أن تكون الأمور متنافية حتى يجوز أن تكون متضادة في الاعتقادات . وفي الثاني أن يشار إلى أنه ليس أيضاً يناق الاعتقادات وأن لا تجتمع الاعتقادات ، دالا على تضادها ، فإن ها هنا أموراً لا نهاية لها يصح أن تسلب عن الخير والعدل مثل أنه ليس بطائر وليس بحجر وليس بساء فيكذب إيجابها ، وأمور يصح إثباتها عليه لا نهاية لها مثل أنه أبيض ويقعد ويفعل فيكذب سلب إمكانها . أما الموجودة له فلا يمكن أن تكون بلا نهاية ، وأما المسلوقة عنه فبغير نهاية ، فلا ينبغي أن ينظر في كل واحد منها هل عقده مضا للعد أنه خير أو غير مضاده ، فانها لا تنتهي .

ولكن هذا النظر إنما هو فيما دخلت الشبهة من قبله ، والشبهة إنما هي فيما يقع التكون منه ، فإنه وإن كان الخير ليس بطائر ، وأيضاً ليس بشرير ، وكان الطائر ينافيه والشرير ينافيه ، فأحدهما قد يكون عنه التكون ، والآخر لا يكون عنه التكون . أما الذي يكون عنه التكون فالمقابل من هذين وهو الشرير ، وأما الذي

(٢) فعناده : فتعنده عا . (٣) وما هو أشد : وما أشد سا // فالسالبة هي الضد : ساقطة من سا . (٥) أن (الثانية) : ساقطة من ع . (٦) الأمور : ساقطة من عا . (٨) الاعتقادات : المعتقدات ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي . (٩) بساء : يسمى م . (١١) المسلوقة : المسلوب س // فبغير نهاية : بغير نهاية ه ؛ ساقطة من س ، سا ، عا . (١٢) مضاد (الأولى) : مضادة عا // للعد : لعدع ، ن . (١٣) فإنها لا تنتهي : فإن هذا لا ينتهي ه . (١٥) وأيضاً : وهو أيضاً س ، ه // وأيضاً ليس بشرير : ولا شرير أيضاً ن . (١٦) والشرير : فالشرير ع ؛ وأن الشرير ه // فأحدهما : فإن أحدهما س ، ه .

لا يكون عنه فالذى ليس بمقابل وهو الطائر . والشبهة إنما هي في المقابل كالشرير  
والجائر . وتلك الشبهة أن العقد فيه أنه عادل ، هل يصاد العقد فيه أنه شرير جائر .  
وهذا موافق لما قيل في التعليم الأول ، ويكون الغرض فيه أن يجعل توطئة وتبينها  
على أنه ليس كل عقد مناف مقابلا بالتضاد ، وإلا لكان الشبهة تدخل في أن العقد  
في زيد أنه عادل سيصاد العقد فيه أنه طائر ويصاد اعتقادات أخرى بلا نهاية .

فيشبه أن يكون غرض المعلم الأول ما أوأمانا إليه ، فانه إنما قدم جميع ما قدمه  
إلى هذا الموضع لا على سبيل الاحتجاج ، بل على سبيل التوطئة . وإنه إنما ابتداءً يحنج  
بعد فراغه من هذا الكلام حين يقول ما معناه إنه قد تبين أنه ليس نفس تضاد  
الأمرين يوجب تضاد العقدين ، ولا نفس تنافي العقدين يوجب تنافي الأمرين ، فيجب  
أن ينظر في ذلك نظرا أخص من النظرين ، فنقول : إنا إذا قلنا للخير إنه خير ،  
صدقنا ، وإذا قلنا إنه ليس بشر ، صدقنا . لكن صدقنا عليه في قولنا : إنه خير ،  
صدق تام في ذاته ، وصدقنا عليه في قولنا : إنه ليس بشر ، صدق عليه في أمر ليس  
بذاته . فإن الخير خير لذاته ، وأما أنه ليس بشر فعارض له حين يقابل بأمر غير ذاته  
مباين لذاته وهو الشر ، فيسلب عنه ذلك الأمر . فإثبات الخير يتم عليه بذاته وسلب  
إنما يتم له بنعيره ، وقد علمت أن السلوب من اللوازم في مثل هذه الأشياء لا من الدواخل  
في الذات . وبإزاء هذين الصديقين كذبان : كذب أنه ليس بخير وهو كذب مقابل له

(١) فالذى : ساقطة من عا // والشبهة : وتلك الشبهة ع // هي : هو عا .

(٢) العقد : العقل س . (٣) موافق : + جداس ، عا ، ه . (٦) فيشبهه : ويشبهه س +  
فيمكن ع // فإنه : وأنه د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي // إنما : ساقطة من س ،  
سا ، ع ، ه ، ي . (٧) وإنه : فإنه د ، ع ، م ، ي . (٨) أنه : أن س ، ع + أن ب ، سا .  
(٩) يوجب تنافي الأمرين : ساقطة من د ، سا ، عا ، م ، ن . (١١—١٢) خير .... إنه : ساقطة  
من ع . (١٢) تام : بأمر د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ي // ليس (الأولى) : ساقطة من س  
// بشر : بشروع // في : ساقطة من ه . (١٣) لذاته : بذاته س // بشر : بشر ه // غير :  
ساقطة من سا . (١٥) لا من : إلا من س .

في ذاته ، و كذب أنه شر وهو كذب مقابل لأمر له عارض . ولما كان اعتقاد أنه خير  
صدقا في أمر ذاتي مقابل لاعتقاد أنه ليس بشر صدقا في أمر عرضي كان اعتقاد  
أنه ليس بخير كذبا في أمر ذاتي ، والكذب في الأمر الذاتي أشد معاندة للصدق  
في الأمر الذاتي من الكذب في الأمر العرضي ، هكذا يجب أن يقال . وأما الظن بأن  
أحد الأمرين أشد كذبا والآخر أقل كذبا فذلك باطل ، فإنه لا صدق أشد صدقا من  
صدق ولا كذب أشد كذبا من كذب ، بل بعض الصدق يكون أدوم وبعضه يكون  
ليس بأدوم ، وبعضه في أمر ذاتي ، وبعضه في أمر غير ذاتي ؛ والذي هو كذب في أمر ذاتي  
أشد عنادا . وقد ينبعث من هذا احتجاج آخر يجب أن يفهم على هذه الصفة ، أي إذا  
اعتقدت في العدل الذي عرفته وتحققته في نفسه أنه خير لا احتاج أن أعتقد مع ذلك  
فيه أنه ليس بشر ، إذ هذا ليس ذاتيا له ، بل أمر يعرض له . وليس يحتاج في إخطار  
الأمر الذاتي بالبال أن يلتفت إلى أمر بالقياس إلى خارج ألبتة ، بل الصدق الذاتي  
إنما يعتقد بإخطار الموضوع والمحمول بالبال ، أخطر غيره أو لم يخاطر . فان جئت  
وقابلت هذا العقد بمقدين : أحدهما أنه شر والآخر أنه ليس بخير ، وجدت عقد أنه شر  
لا يتم لي إلا أن يتضمن أنه ليس بخير ، فإن الكذب للمقابل للصدق العرضي لا يتم  
إلا بأن يخاطر بالبال الكذب الذاتي ، فإنه إن لم أخطر ببالي أن العدل الذي عرفته  
خيرا صار لا خيرا ، لم يمكنني أن أقضي عليه بأنه شر . وذلك لأنني علمت واعتقدت أن العدل

(٢) مقابل لاعتقاد : حين كان اعتقاد يخ ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ه ، ي ، وكان اعتقاد ن //  
بشر : بشريرع . (٣) أنه : ساقطة من ب ، د ، سا ، م ، ن . (٤) أمر ذاتي : + مقابل  
لاعتقاد أنه ليس بشريرع ؛ + مقابل لاعتقاد أنه ليس بشر ن // أمر ذاتي والكذب في : ساقطة  
من ي . (٤) وأما : أما س ، عا // بأن : فان ه . (٦) يكون (الثانية) : ساقطة  
من س ، ه . (٧) في أمر ذاتي وبعضه : ساقطة من ع . (٨) أي : أي س ، عا ، ه .  
(٩) وتحققته : وتحققته م // لا احتاج : لا احتجاج س . (١٠) بشر : بشريرع .  
(١١) أمر : + آخرع ، ه ، ي . (١٣) شر (الأولى والثانية) : شريرع .  
(١٤) لي : ساقطة من س // إلا : ساقطة من ب . (١٥) بأن : أن د ، س ، سا ، ع ،  
عا ، م ، ن ، ه ، ي // بالبال : ببالي يخ // الثاني : ساقطة من ه // فإنه إن : فإني  
د ، ن ، فإني إن س ، عا ، م ، ي ، فإن ع // ببالي أن ، بالبال ي // عرفته : نحن فيه ب .  
(١٥-١٦) الذي . . . العدل : ساقطة من سا . (١٦) يمكنني : يمكنني ب ، ع ، عا ، م ،  
ه ، ي // بأنه : أنه د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، ي // شر : شريرع .

- خير ، وأن ذلك حق ، فحين أجمله شرا على سبيل امتحان التقابل ينخطر ببالي ضرورة أنى سلبت عنه ذلك الحق ، وليس إذا خطر ببالي سلب ذلك الحق عنه يكون قد خطر ببالي أنه شر . فهكذا يجب أن يفهم هذا الدليل وبهذا التكلف ، وإلا لم يستقم ، وهو قريب مما أوردناه أولاً وفي قوته . وحجة أخرى وهو أن جميع القضايا يوجد لها متقابلات من باب التناقض ، وليس يوجد لجميعها مقابلات من موجبات تحمل الضد ، فإننا إذا قلنا : كذا مربع ، وجدنا بازائه أنه ليس بمربع ، ولم نجد أنه كذا الذى هو ضد المربع . فهاهنا المعاند هو السالب دون الموجب للمضاد المحمول ، وحيث للقضية موجب مضاد فالسالب أيضاً معاند . فكل قضية موجبة لها من السالب معاند وليس كل قضية موجبة لها من الموجب معاند . فعناد السلب عناد للقضية الموجبة من حيث هي موجبة وعناد الآخر أمر عارض لها من حيث هي موجبة .

- لكن لقائل أن يقول : ليس كلامنا فى أن كل موجب هل يعانده موجب كعناد السكون للحركة مطلقاً ، بل يسلم أن عناد السلب أعم وأكثر . وأما الموجب إذا تخصص فصار موجباً ضد المحمول ، فهل يتخصص بازائه ضد هو أشد ضدية له ، كما تتخصص الحركة إذا كانت نازلة فإن الذى يضادها هو حركة أشد عنادا من السكون . لكن الشأن فى المفسر المشهور وكل من قرب عهده فإنه أعان هذه الحجة بقياس فاسد ، فقال : فإذا كان فى كل الأمور قد يوجد للعقد الصادق فيها عقد

(١) شرا : شريراً ع // التقابل : المقابل عا . (٢) سلب : ساقطة من سا . (٣) شر : شريع // فهكذا : كذا ع وهكذا ي // وبهذا : بهذا س ، ع ، ه ، (٤) وفى : فى س . (٥) مقابلات : متقابلات س ، ي . (٦) المعاند : المربع ع . (٨) للقضية : القضية عا // قالسالب : والسالب سا ، م // فسكل : وكل ع وهككون ه . (٩) السلب : السالب عا . (١٠) لها من : لا من سا ، ع ، ي . (١١) لكن : ولكن سا . (١٢-١١) كعناد السكون للحركة : ساقطة من س ، سا ، عا ، ه . (١٢) مطلقاً : مطلقاً عا ، م // أن : أنه ع // وأكثر : أكثر كعناد السكون للحركة س ، سا ، عا ، ه + للحركة ع . (١٣) ضد المحمول : ضد المحمول ن . (١٤) الحركة : للحركة د ، س ، ع ، ن ، ه ؛ ساقطة من سا ، م ، ي // هو : وهو ب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ي . (١٦) بقياس : ببيان سا .

النقيض . فيكون هذا شيئاً ذاتياً ، إذ كان الذاتي شيئاً موجوداً في الكل .

فانظر كيف غلط في القياس ، وذلك لأنه أورد قوله : إذا كان الذاتي موجوداً في الكل ، مقدمة لقياس ينتج : أن هذا شيء ذاتي ، ومطلوبه هذا كلي في موضوع مخصوص لا ينتج إلا من الشكل الأول . فالذاتي من قوله : إذا كان الذاتي موجوداً في الكل ، لا يخلو إما أن يجعله حداً أوسطاً أو حداً أصغر لا محالة ، لأنه موضوع في هذه المقدمة ، وللمطلوب موجب . فإن جعله حداً أوسطاً ، فلا يجب أن يكون داخلاً في النتيجة ، وقد أدخله ، وإن جعله حداً أصغر كان الإنتاج هو أن الذاتي يكون كذا لا أن كذا ذاتي ، فإن الذاتي يجب أن يكون في القياس حداً أصغر لا حداً أكبر . وأما إذا اعتبرنا للمقدمة الأخرى فإننا نجد ما تشارك به هذه المقدمة حال الوجود في الكل فإن جعلناه هناك موضوعاً حتى كان القياس هكذا : إن الذاتي موجود في الكل والموجود في الكل هو أن المقد الصادق فيها عقد النقيض كان مع كذب الكبرى إذا أخذ الموجود في الكل فيه كما في الصغرى ، أنتج أن الذاتي كذا لا أن كذا ذاتي ، وهو مع فساد المقدمة وكذبها إن أخذت كلية حتى تنتج ولم تؤخذ مهمة . وإن لم يجعل الموجود في الكل موضوعاً بل محمولاً وهو الواجب كان وجود عقد النقيض هو للعقد الصدق أمراً موجوداً في الكل وكان الذاتي أمراً موجوداً في الكل ، فانتج من موجبتين في الشكل الثاني . وإن عكس فقال : وكل موجود في الكل فهو ذاتي ، كذب كذباً صراحاً . وتتلو هذه الحجة حجة قوية وهو أن عقدنا في الشيء الذي ليس بخير أنه ليس بخير ، لا يمكننا أن نورد بإزائه عقائد أخرى من الجنس الذي نحن فيه ، إلا أن نعتقد فيه أنه

(١) كان الذاتي : كل ذاتي ع . (٢-١) في الكل . . . . موجوداً : ساقطة من سا .  
(٢) إذا : إذ س ، عا ، ي . (٦) المقدمة : القضية س // موجب :  
موجود ي (٧) يكون : لا يكون ي . (٩) اعتبرنا : اعتبر ع . (١٠) جعلناه :  
جعلنا ه . (١١) كذب : الكذب عا . (١٢) أنتج : إنما ينتج س ، ع ، ي . (١٣) أخذت :  
أحدث م . (١٥) هو : ساقطة من ع ، م ، ي // للمقد : المقد س ، عا ، سا ، ه // موجبتين :  
الموجبتين س ، ه . (١٦) وكل : كل ع .



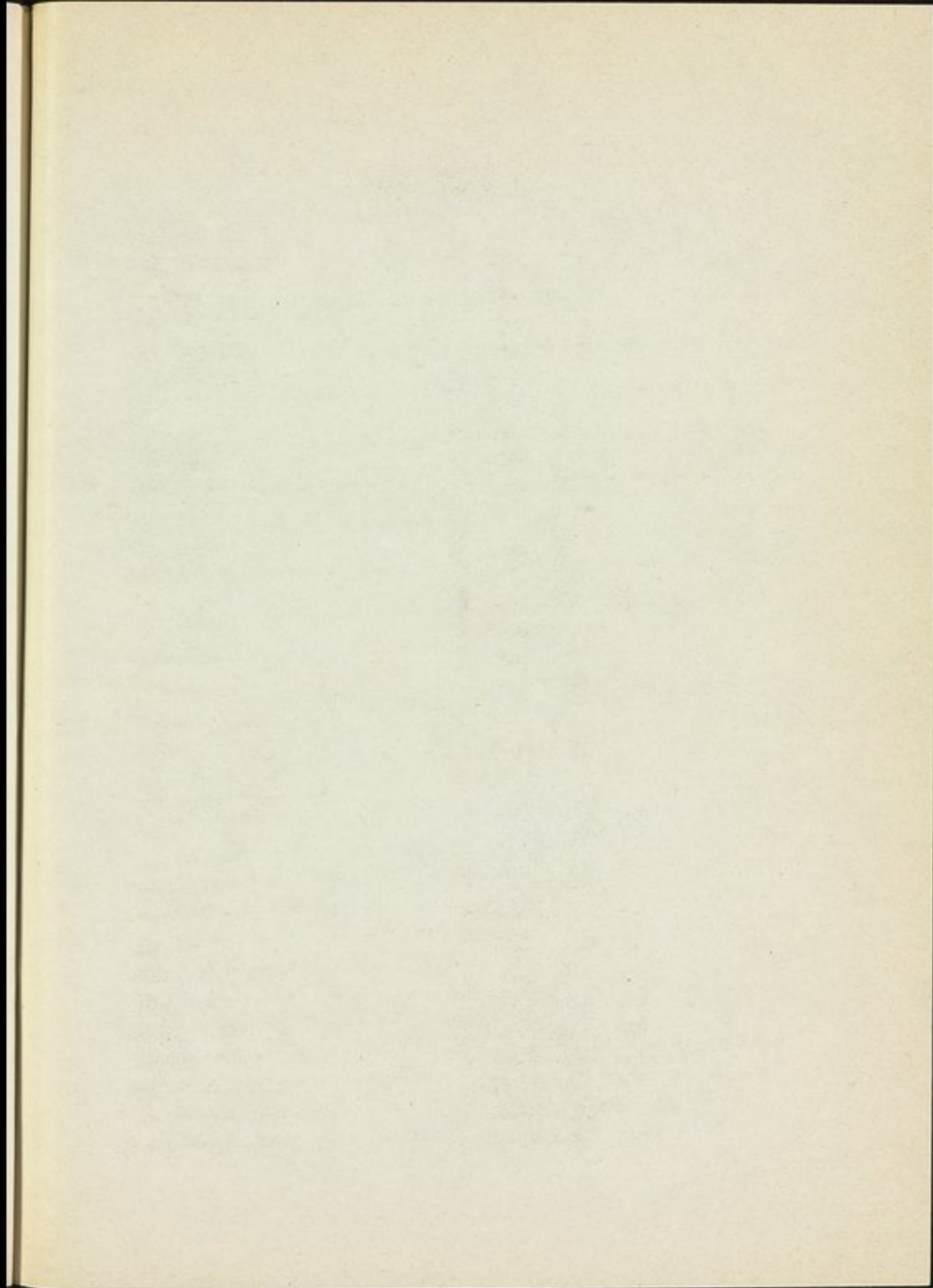
شر وأنه ليس بشر وأنه خير ، لكن اعتقادنا فيه أنه شر قد يصدق مع هذا الاعتقاد في كثير من الأمور فلا يكون معانداً مطلقاً لهذا الاعتقاد ، واعتقادنا فيه أنه ليس بشر قد يصدق أيضاً . فإننا نجد الشيء الواحد كالطفل لا خيراً ولا شراً ، وكذلك للتوسط فبقي أن يكون معانده أنه خير . فاذن عقْدُ أنه خير هو المعاند لعقد أنه ليس بخير وهو المضاد الحقيقي له ، والمضاد لمضاد لمضاده . فمعاند أنه خير هو أنه ليس بخير ، فإنه لا يجوز أن يكون الشيء يضاد شيئاً على الإطلاق بالحقيقة ، وذلك الشيء يضاد آخر ولا يضاده . فإذا جعلنا المسألة كلية فنظرنا هل معاند قولنا : كل إنسان ليس بخير ، هو قولنا : إن كل إنسان شر أو قولنا : إن كل إنسان ليس بشر أو قولنا : كل إنسان خير ، وكان ضده على الوجه الذي بينا هو أن كل إنسان خير ، فصدق قولنا كل إنسان ليس بخير هو قولنا كل إنسان خير ، لكن ضد قولنا كل إنسان ليس بخير ، هو قولنا : ١٠ ولا واحد من الناس خير ، فإنه سلب الخير عن كل واحد واحد . فهذا القول في الشخصي والكلية واحد . وأما المهملات فكيف تنضاد وقد تصدق معاً ، وكذلك الجزئيتان والأضداد وإن كانت ترتفع معاً ، وتكذب معاً ، فليس يجوز فيها أن تصدق معاً .

### تم الفن الثالث من كتاب الشفاء

١٥

### وهو من الجملة الأولى في المنطق

(٢) معاندا : ساقطة من سا // فيه : ساقطة من ع ، ي . (٤) فبقى : ساقطة من سا // فاذن : إذا كان س ؛ فاذا كان سا ، عا ، هو ؛ + كان ع . (٥) وهو المضاد : والمضاد عا // له : ساقطة من ع // والمضاد : أو المضاد ع . (٦) يكون : ساقطة من ع ، ي . (٧) فإذا : وإذا س . (٨) (الأولى) إن : ساقطة من ع ، ي // شر : شرير ع ؛ شرعاً ، ع ، ي . (١٠) ضد : ساقطة من سا // ليس بخير : هو خير س ، ه . (١١) واحد واحد : واحد م . (١٢) وقد تصدق : وتصدق سا ، م // الجزئيتان : الجزئيات س . (١٤ - ١٥) تم الفن . . . في المنطق : تم الفن الثالث من الجملة الأولى في المنطق بحسن توفيقه د ؛ والحمد لله عليه أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً س ؛ تم الفن الثالث بحمد الله تعالى وحسن توفيقه ع ؛ آخر الفن الثالث من الجملة الأولى في المنطق والحمد لله حق حمده عا ؛ تم الفن الثالث من الجملة الأولى في المنطق وهو آخر الجزء الأول من الشفاء م ، ي ؛ تم الفن الثالث من الجملة الأولى ؛ تم الفن الثالث من الجملة الأولى في المنطق وهو آخر الجزء الأول من الشفاء والحمد لله رب العالمين والصلاة على محمد النبي وآله الطاهرين وتم كتاب باربر مينيلاس ه . (١٥) المنطق : + والحمد لله على إتمامه ب ، سا .



## فهرس المصطلحات

حد : ١٢	أداة : ١٣ ، ٢٩
حدود : ٣١	اسم - أسماء : ٦
حدود حقيقية : ٩	اسم مجرد : ١٤
حرف السلب : ١٢	اسم مطلق : ١٤
حيوان ضحاك : ١١	أسماء بسيطة : ٨
خيال : ٤	أسماء معرفة : ١٣
دلالة : ٤	أعلام : ٢
ذهن : ١١	الفاظ : ١
رابطة : ٣٩	الهام الهى : ٢
رسم : ١٢	امكان : ٧٥
رسوم : ٣١	أمور : ٢
زمان : ١٦	أمور خارجية : ١
سامع : ٢٢	انسانية : ١٦
سلب : ١٢	ايجاب : ١٣
شرطيات : ٣٣	تجريد : ٢
صح : ١٧	تحديد : ١١
صحة : ١٧	تداخل : ٤٥
صدق : ٦	ترتسم / ارتسام : ١
صوت : ٨ ، ٢	تركيب : ٢٢ ، ٣١
صورة : ٨	تركيب تقييد : ٢٢
ضرورة : ٧٥	تركيب حمل : ٢٢
طبيعة انسانية : ٢	تصريف : ١٥
على الانفراد : ٣٠	تصورات : ١
قضايا محصورة : ٤٥	تصويت : ٢
قضايا مهمة : ٤٥	تضاد : ٤٥
قضية بسيطة : ٧٦	تعارف : ٤
قضية ثلاثية : ٧٦	التعليم الأول : ١٧
قضية ثنائية : ٧٦	تقابل : ٤٥
قضية حملية : ٣٤	تناقض : ٤٥
قضية شخصية زمانية : ٧٠	تواطوء : ٩ ، ٣
قضية عدمية : ٧٦	جزئية سالبة : ٦٠
قضايا مخصوصة : ٤٥	جزئية موجبة : ٦٠
قضية معدولة : ٧٦	جسم ناطق : ١١

مرتسمات فى الحس : ١  
مركب : ١  
مسموع : ١٣ ، ٤  
مشاركة : ٢  
معنى : ٣  
معنى عدمى : ٢٨  
معنى مطلق : ١٣  
معنى وجودى : ٢٨  
مفرد : ١  
مفهوم : ٤  
مقطع : ٣٠  
منحرفات : ٥٤  
منحرفات الشخصية : ٥٤  
منفصلات : ٣٧  
موضوع : ٢٥  
ناطق : ١١  
نسبة الاتصال : ٣٢  
نفس : ١  
هيئتها المحسوسة : ٢  
وجود فى الأعيان : ٢  
وجود فى النفس : ٢  
يدل على انفراده : ١٧

قول : ٣٠  
قول جازم : ٣٢  
قول جازم بسيط : ٣٧  
قول جازم حملى : ٣٣  
قوة حسية : ١  
كتابات : ١  
كذب : ٦  
كلمة : ١٧  
كلمة - كلم : ٦  
كلية الحكم : ٥٠  
كلية الموضوع : ٥٠  
لفظ دال : ١٥  
لفظ مركب : ٨  
لفظ مؤلف : ٣٠  
مادة : ٨  
متصلات : ٣٧  
محصورات : ٥٩  
مجاز : ٨  
مجاورة : ٢  
مجرد من الزمان : ١٦ ، ٧  
مجاورة : ٢

